

مجاب للرولة المكتب الفني

عِين المبارِع القانونية

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السنتان الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون من أول اكتوبر ۱۹۸۸ الى آذر سبتهبر سنة ۱۹۹۰



الهيئة المصرية العامة للكتاب



مجاك بالدولة

المكتب الفنى

عَجَى المبارِئ القانوني

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السنتان الثالثة والاربعون والرابعة والاربعون من اول اكتوير ۱۹۸۸ الى آخر سبتهيو سنة ۱۹۹۰



الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997

تشكيل الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع السنة الثالثة والأربعون

من اول اكتوبر سنة ١٩٨٨ الى آخر سبتمير سنة ١٩٨٩

البيد الاستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة سمير لبيب مشرقى

> السيد الاستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة يحيى عبد الفتاح سليم البشرى

السيد الأستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة ابو بکر دمرداش ابو بکر

السيد الاستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة عل السيد عل السيد

السبد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة عبد الثطيف احمد عطية ابو الخير

السيد الاستاذ الستشاد نائب رئيس مجلس الدولة عبد البزيز أحمد سيد حماده

السيد الإستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة نجيد حلين محبد ويزاهيم

البيد الأسبلة للستشار نائب رئيس مجلس الدولة والدكتور مجمد جودت اللط

السيد الأستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد مجمود محمد السيد البيار

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة ثروت عبد الله أحمد عبد الله

السيد الاستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة محمد معروف محمد

رئيس الجمعية العمومية

رئيس قسم التشريع

رئيس اللجنة الأولى

رئيس اللجنة الثانية

رئيس ادارة الفتوي لوزارات المسحة والأرقاف وشنون الأزهر والشئون الاجتماعية

رئيس اللجنة الثالثة ·

رئيس ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصماد والتموين والتجارة الداخلية

رئيس ادارة الفتوى لرئاسة الجمهسورية ورئاسسة مجلس الوزراء والماغظات ووزارة التخطيط

المستشار بقسم التشريع

رئيس افارة الفتوى لوزازة النقل والواصلات

رئيس ادارة الفتوى لوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالى (ورئيس ادارة الفتسوى لوزارات القوى العسماملة والثقافة والاعلام والمسياحة بالإضافة)

السيد الاستان الستشار نائب رئيس مجلس الدولة الدكتور عبد الرحمن عثمان عزوز

> السيد الأسناذ الستشار وكيل مجلس اندولة صلاح الدين ابو الماطى نصير

السيد الأستاذ الستشار وكيل مجلس الدوله محمد مجدى خليل هارون

السبد الاستاذ المستشار وكيل مجلس البولة نبل مبرهم مرقص سليان

السيد الأستاذ الستشار وكبل مجلس الدولة معمد توفيق معمد الريوى

السند الأستاذ الستشار وكيل مجلس الدولة عويس عبد الوهاب عويس

السبد الأستاذ السَّتشَاد وَكَيْل مجلس الدولة عادل محمود زكى فرغل

السه الأستاذ الستشار وكيل مجلس الدولة أحمد ابراهيم عبد العزيز تاج الدين

السيد الأستاذ الستشار وكيل مجلس الدولة اسماعيل اسماعيل ابراهيم فوده

> السيد الإستاذ المستشار يحيى احمد راغب دكروى ولسيد الأستاذ المستشار سيد حسيّ عل وفا

رئیس ادارة الفتسوی لوراره الاسکان والمتعمیر

رئيس ادارة الفتوى لوزارات الصــــناعة والبترول والثروة المدنية والكهرباء

رئيس ادارة العتسوى لوراره الزراعة واستصلاح الأراضي •

المسشار بقسم التشريم .

رئيس ادارة الفتوى لوزارة الرى •

المسشار بقسم التشريع

رئيس ادارة الفتوى لوزارة المقل البحرى والمسالح المامة بالاسكندرية •

رئيس ادارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية والمسدل (والمستشار بقسم التشريع بالاضافة)

رئيس ادارة الفتدى لوزارتى الدفاع والانتاج الحربي

المستشار بقسم التشريع

المستشار بقسم التشريع

جلسة ه من اكتوبر سنة ١٩٨٨

ضريبة _ ضريبة على الاستهلاك : _

حصيلة القرامات والتعويضات المحكوم بها وقيم الأشياء المسادرة المتنازل عنها تشكل احد ممادر ايرادات الدولة _ الماس أن تؤول كاملة ال الفزانة العامة للدولة _ اماس ذلك : أن المشرع في قانون الموانة العامة رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ قد التوم بقاعدة ، عمومة المؤانة ، _ استثناء منذلك يجوز تخصيص نسبة لا تجاوز ٥٠٪ الحصيلة المسار اليها تتول مصلحة الفرائب على الاستهلاك المرف منها _ اساس ذلك : المادة (٥٠٪ المنة ١٩٨١ _ سكوت المشرع عن تخصيص السبة المائية من الحصيلة للرشم معين _ الاثر المترت على ذلك : _

أنْ يطبق في شانها القاعدة العامة فتؤول ال الغزانة العامة للدولة .. تطبيق •

تنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموازنة المعامة للمولة على أن « يتم تقدير الايرادات دون ان يستنزل منها آية نفقات كما لا يجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الأحوال الضرورية التي يصمدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وأن المادة (٥٨) من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تخصص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من حصيلة الفرامات والتعويضات المحصلة وقيم الأشياء المصادرة المتنازل عنها ، وتوزع هذه النسبة وققا للقواعد والشروط التي يصلدر بها قرار من الوزير وذلك على المرشدين والشابطين ولمن عاونوا في الضبط واستيفاء الاجراءات وعلى الخدمات الاجتماعية الخاصة بالعاملين بالصاحة ،

ومفاد ما تقدم ان المشرع فى قانون الموازنة العامة قد التزم بقاعدة « عمومية الميزانية » ومقتضاها ان يتم تقدير موارد الدولة دون استنزال. أية نفقات ودون تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد * الا أنه أجاز استثناء من هذه القاعدة العامة ان يتم تخصيص أحد موارد الدولة لمصروف. معين وذلك فى الأحوال التى يقررها القانون و لما كانت حصيلة الغرامات والتعويضات المحكوم بها وقيم الأشياء المصادرة المتنازل عنها تشكل أحد مصادر ايرادات الدولة ، والأصل ان تؤول كاملة الى الخزانة العامة للدولة تطبيقا للقاعدة العامة المذكورة بيد أن قانون الضرائب على الاستهلاك أجاز استثناء من ذلك في المادة (٥٨) تخصيص نسسبة لا تجاوز ٥٠٪ من الحصيلة المساد اليما تتولى مصلحة الضرائب على الاستهلاك الصرف منها على الأغراض المحددة بهذه المادة • أما النسبة الباقية من تلك الحصيلة فقد سكت المشرع عن تخصيصها لغرض معين ، ومن ثم يتمين أن يطبق بشأنها القاعدة المامة سالفة البيان فتؤول الى الخزانة المامة للمولة •

لذلسك

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أيلولة نسبة لا تجاوز 8٠٪ من حصيلة الغرامات والتعويضات المحكوم بها تطبيقا للقانون رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٨١ الى مصلحة الضرائب على الاستهلاك ، أما باقى الحصيلة فيؤول الى الخزانة العامة للعولة •

(لتوى رقم ١٠٣٣ في ١٩٨٨/١٠/١٦ جلسة ٥/١٩٨٨/١٠) .

(Y)

جلسة ه من أكتوبر سنة ١٩٨٨

_ ترخيص _ محال صناعية وتجارية _ مدى اشـستراط الجنسية المعرية في طالب واترخيس _ درخسية) (معال صناعية وتجارية) لم يشترط المترع الجنسية المعرية في طالب الترخيص وفقا لاحكام الفانون رقم 277 لسنة 1904 بتمان المحال المصناط من المحال فيرها أثر ذلك : أنه يكون لقير المعريين المحسول على ترخيص افامة محال من المحال الفاضمه لأحكام انقانون رقم 270 لسنة 1974 الخا ما توافر تحق كافة الشروط والإجراءات التي تطليها هذا القانون مع مراعاء ما تنظليه بعض القوانين الاخرى من سروط لمراول الاجتين للمحل في معر مثال ذلك : قانون أامعل الصادر بالقانون رقم 1747 لسنة 1841 المادي خطار على الاجتين مزاولة اي عمل في معمر الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة المؤون العاملة والتعريب _ تطبيق _

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ وتبينت أن المشرع في القانون المذكور تكفل ببيان المحال الخاضعة لأحكامه وهي المنصوص عليها في الجدول الرافق له والشروط الواجب توافرها فيها وفي طالب الترخيص وحظر اقامة أي محل أو ادارته من المحال الخاضمة لإحكامه الا بعد الحصول على ترخيص بذلك وبين اجراءات الحصول على رخصة المحل والاشتراطات الواجب توافرها في المحال وقرر دوام الرخص التي تصرف طبقا الأحكامه ما لم ينص على توقيتها وحدد الاجراءات التي تتبع عند تغيير مالك المحل بسبب تنازله عنه أو وفاته وعدد أحوال الغاء رخصةً المحل ، وأورد محال بيع اللحوم ضمن محال القسم الثاني من الجدول الملحق بالقانون تحت رقم ٦٩ ٠ واستظهرت الجمعية من استعراضها لأحكام حذا القانون أن المشرع لم يشترط الجنسية المصرية في طالب الترخيص وفقا لأحكامه فلم يرد من بين شروط الترخيص ما يتعلق بجنسية المرخص له كما هو الحال بالنسبة لبعض التشريعات الخاصة بمزاولة بعض المهن التي حظرت ممارسة المهنة على غبر المصريين وكذلك بالنسبة لتشريعات الخدمة المدنية التي حظرت على الإجانب تولى الوظائف العامة ومن ثم يكون لغير المصريين الحصول على ترخيص اقامة محال من المحال الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ اذا ما توافرت كافة الشروط والاجراءات التي تطلبها هذا القانون مع مراعاة ما تتطلبه بعض القوانين الأخرى من شروط لمزاولة الأجنبي للمبل في مصر كقانون العبل الصادر بالقانون وقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذي حظر على الأجنبي مزاولة أي عبل في مصر الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدويب • لذلك

انتهى راى الجميد السومية لقسمه الفتوى والتشريع الى جواذ الترخيص للاجنبي باقامة محل من المحال التي تسرى عليها أحكام القانون رقم 20% لسنة 1902 سالف البيان •

(فتوی رقم ۱۰۳٤ فی ۱۹۸۸/۱۰/۸۹ جلسة ٥/١٠/١٩٨ ملف رقم ١٩٨٨/١٠٢) ٠

· (¥).

جلسة أه من أكتوبر سنة ١٩٨٨

عاملون بالقطاع العام ... مرتب ... علاوات ... علاوة تشجيعية : ...

١ .. مدى جواز منع العلاوة التشجيعية لشاغل الوظائف العليا بشركات القطاع العام : ..

اجاز التسرع بمقتضى نص المادة رقم (٥٠) من نظام العاملين بالقطاع العام العاملين بالقطاع العام العاملين بها علاوة شركة القطاع العام منع العاملين بها علاوة تشبيعية بعقدار العلاوة الدورية المقردة دون التغيد بنهاية دبط الدوجة واشترط لنحها المحسول على تقدير كفاية بعرتية ممتاز عن العامين الأخيري أو ان يكون العامل قد ادى علا معيزا – اثر ذلك: أنه يجوز منع العلاوة التشجيعية لشاغل الوظائف الصليب بشركات القطاع العام (باستشناء دوى الربط النابت الذين لا يستحقون علاوات دورة ؟ اذلك: أنه يجوز منعها فيهم بالتطبيق العمل المادة رقم (٥٠) سائفة الذكر قد اكتفاء اما يتوافى احد عناصر التميز او بالحصول على مرتبة ممتاز ولم يسبتلزم توافى الشرطين معا - تجليق .

٢ ــ منى جواز جبر الكسر الى واحد صحيح فى الحالات التى يقل فيها عدد العاملين
 عن غشرة افراد : ...

لا يجوز جبر الكسر الى واحد صحيح فى الحالات التى يقل فيها عدد العاملين عن عشرة افراد ــ اثر ذلك : انه لا يجوز منج احدهم علاوة تشجيعية ــ تطبيق •

تنص المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه ، يجوز لرئيس مجلس الادارة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الإجر المقرر للوظيفة وبمراعاة ما يأتى :

- ان يكون العامل قد حقق اقتصادا في النفقات أو رفعا لمستوى الاداء
 أو زيادة في الأنتاج أو أن تكون كفايته قد حددت بمرتبة ممتاز عن العامن الآخرين •
 - ٢ ... الا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين ٠
- س يزيد عدد العاملين الذين يستحون هذه العلاوة في سنة واحدة
 على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة
 نوعية على حدة ٠٠٠ ٠٠

واستبان للجمعية مما تقدم ان الشرع أجاز لرئيس مجلس ادارة شركة القطاع المام منبخ الماملين بها علاوة تشمجيعية بمقدار الملاوة الدورية

المقررة دون التقيد بنهايه ربط الدرجة واشترط لمنحها الحصول على نقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العامين الآخيرين أو أن يكون العامل قد أدى عملا مميزا بأن يكون قد حقق اقتصادا مي النفقان أو رفعا لمستوى الاداء او ريادة في الانتاج وعلى ذنك يكون المشرع قد ربط الاستحقاق بتوافر أحد الشروط سالفة البيان فمتى توافر في حق العامل شرط من هذه الشروط جاز منحه علاوة نسجيمية بفئة العلاوة الدورية القررة له ولا وجه للقول باستلزام حصول العامل في جميع الحالات الواردة في البند ١ من المادة المذكورة على تقدير كفاية بمرتبة ممناز في العامين الآخيرين ومن ثم لا يستحق هذه العلاوة شساغلو وظائف الادارة العليا بشركات القطساع العام باعتبارهم لا يخضعون وفقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لنظام تقدير كفاية الأداء ، ذلك ان هذا القول يتعارض مع صراحة الفقرة الأولى من المادة ٥٠ سالغة البيان التي اكتفت أما بتوافر أحه عناصر التميز أو بالحصول على مرتبة ممتاز ولم تستلزم نوافر الشرطين معاكما هو الحال غى نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ منظام العاملين المدنيين بالدولة الذى استلزم لمنع العلاوة التشبعيمية بالاضافة الى توافر عنصر التميز ، حصول العامل على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العامين الأخيرين، ومن ثم فان شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام ـ باستثنا فنوى الربط الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية _ يجوز منحهم العلاوة التشجيعية اذا ما تحققت أحد شروط منحها فيهم بالتطبيق لنص المادة ٥٠ سالفة السان •

أما عن جواز منح هذه العلاوة لواحد من العاملين اذا كان عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية أقل من عشرة فان ذلك يتعارض مع صراحة نص المادة ٥٠ سالفة البيان التي أوجبت عدم زيادة عدد العاملين للذين يتم منحهم هذه العلاوة في سنة واحدة عن ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة ومن ثم فلا يجوز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد بما لا يجوز معه منح أحدهم علاوة تشجيعية وعلى ذلك جرى حكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩٨ الحالات التي يقل فيها عدد العاملين بالخاطبين بأحكامه عن عشرة أفراد ، ولا وجه للقياس على ما جاء بحكم هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ولا وجه للقياس على ما جاء بحكم هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ولا ألمبنة ١٩٨٧ اذ أن لكل قانون مجال أعمال ونطاق خاص به .

لذلسك

انتهى رأى الجيمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح شـــاغلى الوظائف العليا ـ من غير دوى الربط الثابت ـ بشركة النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية علاوة تشجيمية وفقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه • وعدم جواز جبر الكسر الى واحد صحيح فى الحالات التى يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أقراد •

(فتوی رقم ۱۰۲۵ فی ۱۹۸۸/۱۰/۱۹ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۸ ملف رقم ۱۹۳۳/٤/۸۱) -

(\$)

. جلسة ه من أكتوبر سنة ١٩٨٨

عاملون مدنيون بالدولة _ تسوية حالة _ المهلة الإمنية الخربة بالمادة (١٠) مكردا من القانون دفره ١٣٠ أيسنة ١٩٨٠ المسل بالقانون دفر ١١٧ لسنة ١٩٨١ بنسان علاج الآلار المترتبة على تطبيق القانون دفر ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بنسان تسوية حالات بعض العاملين من حيلة المؤهلات الدواسية : _

حدد المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٠ مهلة زمنية للعاملين المغاطين باحكامه حتى ١٨٠٠ مهلة زمنية للعاملين المغاطين باحكامه المتحكمة المختصة للمخالبة بالحقوق المستعدة من هذا القانون أو التشريعات الملاكورة به حر حظى المشرع بعد فوات الميعاد الملاكور تعديل المركز القانوني للعامل ما لم يكن تنفيذا لعكم فضائي نهائي بدائك الوطن لا يسرى الا على العامل الذي يكون في مركز قانوني يجيز له مطالبة البهة الادارية بحقه في التسوية هذيا أو شمائيا مائع قانوني لا يعامل الذي لا يوجد في هذا المركز ويعول بينه وبين المطالبة بحقه في التسوية مائع قانوني لا يعابق قبله بالعظر الوارد في المادة (١١) مكررا سائلة الذكر الا من تاريخ زوال المائع القانوني ـ تطبيق .

تنص المادة الحادية عشرة مكردا من القانون رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترنبة على المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٨١ بشأن علاج الآثار المترنبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية على أنه و مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم مجلس المولة يكون ميعاد رفع المحوى المالحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت منا القانون أو بمقتضى أحكام المقالبة بالحقوق التى نشأت بهتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى المالم المتنادا المقوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٧ ، ١٠ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠ لسنة المعلم المتنادا المقانوني للعامل استنادا المخالم مذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لم منادا المعانون على أن و ينشر علما المهاز المها بعقنون على أن و ينشر وقعد تم مد المهلة المنصوص عليها في المادة (١١) المشار اليها بمقتضى القانون رقم ١٩٠١ المنفذ وهم ٣٣ وقعد تم مد المهلة المنصوص عليها في المادة (١١) المشار اليها بمقتضى المناذ رقم ١٩٠١ المناذ وقم ٣٣ المناذ سنة ١٩٨١ حتى ١٩٨٠/١٨ وبموجب القانون رقم ٣٠ المهدة المندة ١٩٨٠ حتى ١٩٨٠/١٨ وبموجب القانون رقم ٣٠ المهدة المهدة عند المنة ١٩٨٠ حتى ١٩٨٠/١٨ وبموجب القانون رقم ٣٠ المهدة ال

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ حدد مهلة زمنية للماهلين المخاطبين بأحكامه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة به ، وحظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل الركز القانوني للعامل الا تنفيذا لحكم قضيسائي نهائي ، بيد أن ذلك العظر لا يسرى الا على العامل الذي يكون في مركز قانوني يجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه في التسوية وديا أو قضائيا ، أما العامل الذي لا يوجد في هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بحقه في التسسوية مانع قانوني فلا يحاج قبله بالحظر الوارد في المادة الحادية عشرة مكررا سالفة الذكر الا من تاريخ زوال المانع القانوني •

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فقد استطهرت الجمعية أن العامل المذكور لم يكن في مركز قانوني يسمح له برفع دعواه فن المعاد القرر ، لصدور قرار اداري غير مشروع بانها خدمته بمحافظة القاهرة اعتبارا من ١٩٨٢/٣/٤ ، فامتنع عليه أن يطالب بحقوقه الناشئة عن القانون رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٠ ، ولم يزايله منا المانع الا يصدور حكم من محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٠ بالغاء قرار انهاء خامته الباطل ، ومن ثم فان الأمر يقتفي أن يمكن العامل المذكور من تسوية حالته أوقا لأحكام القانون المذكور ، طالما قد بادر الى ذلك في ميعاد السنة محسوبا من ثاريخ القرار الصادر بسحب قرار انهاء خدمته .

لذليك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع بإلله جواذ تسوية حالة السيد / سميد صالح مرسى طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٠ على الرجه المبن فيما تقلم •

(اللتوي رقم ١٠٦٣ في ٢٥/١٠/٨٥ جلسة ٥/١٩٨٨ ملف رقم ١٩٨٨/٢٠) .

(0)

جلسة ه من اكتوبر سنة ١٩٨٨

ضرائب ورسوم ... رسوم گرلخیص العمل بالهائی : ...

إجاز المشرع في مجال الوقاء بالالترامات أن يقوم الدين بالوفاء أو قائبه أو أي شخص المؤم كه مسلمة في الوفاء ألا أذا كان الالترام باداء عمل ورفض الدائن الوفاء من غير لقديد — ومتى قام الغير بوفاء الدين كان له الرجوع على المدين بجفدار ما أداء ألا أنا ألبت المائية إلى الرفوع أن ألبت المائية إلى المائية المائية المائية إلى المائية ومائية ومائية المائية المائية المائية المائية المائية ومائية ومائية المائية المائية المائية المائية المائية المائية المائية ومائية ومائية المائية الموصوص حائية المائية المائية

بلمالتين عن عشرة جنيهات ، وكذلك المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۱٪ لسنة ۱۹۸۳ باضافة مينا، دمياط الجديد الى الجدولين ۲ و ۳ الملحقين بالقانون رقم ۲۱٪ لسنة ۱۹۸۳ ، التي تنص على أن ، ضاف مينا، دمياط الجديد ، ۱۰۰ لى الموانى الواردة بكل من الجدولين رقمى ۲ و ۳ الملحقين بقانون رسوم الارشاد والتمويضات ورسوم الواني والمناثر والرسو والمكوث الصادر بالقانون رقم ۲۶ لبينة ۱۹۸۳ المشياد اليه ،

ومفاد ما تقدم أن التقنين المدنى أجاز في مجال الوفاء بالالترامات ان يقوم المدين بالوفاء أو نائبه أو أي شخص آخر له مصلحة في الوفاء ، الا اذا كان الالتزام بأداء عس ورفض الدائن الوفاء من غير المدين ومتي قام الغير بوفاء الدين كان له الرجسوع على المدين بمقسدار ما أداه ، الا اذا أثبت المدين أن الوفساء تم بغير ادادته وكان له مصلحة في الاعتراض على ذلتك • ولما كمان الشمايت من الأوراق م في النزاع الماثل ... أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتي يتبعها الجهاز التنفيذي لتنمية وتصير مدينة ومينا حمياط ، قد تمهدت لمصلحة المواني والمناثر بسماد الرسوم القررة طبقا للمادة (٨) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ المشار اليها ، والمستحقة أصلا على شركة بنتا اليابانية المسند اليها تنفيذ مشروع ميناء دمياط بموجب العقد الميرم بينها وبين الهيئة المذكورة • اذ قبلت المصلحة هذا التعهد وسمحت لاحدى السمفن التابعة للشركة اليابانية بمغادرة الميناء ، حتى لا تتحمل الهيئة بغرامات تأخير ، ومن ثم يتعين على الهيئة أداء الرسوم سالفة الذكر الى المصلحة بعد اجراء المراجعة الحسابية على الفواتد القدمة من المصلحة في هذا الخصـــوص والبالغر ق جنیسه

قيمتها ٤٠ و ١٧١٨٧ عن عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ والمدة من ١٩٨٦/١/١ و الهيئة وشسانها بعد ذلك فى الرجوع على الشركة اليانية بقدار م صدد من رسوم فى ضوء أحكام المقد المبرم بينهما ولا وجه للقول بعدم التزام ميئة المجتمعات العمرانية بأداء الرسوم المسال أن المعدات اليابانية المستخدمة عبارة عن و كراكات كلا تخضع للرسوم المقررة بالقانون وقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ذلك من فدا القانون ، أما رسم الترخيص بالعمل فى الميناء المحدد بالمادة (٨ و ٢ و ١ من ذات القانون فلا اعفاء منه - كما لا وجه للقول بأن المقد المبرم بين الهيئة الملكورة والشركة اليابانية تضمن اعفاء للشركة من أداء الضرائب والرسوم وبالتالى فلا محل لالزام الهيئة بأداء آية رسوم ، اذ لا يحتج والرسوم وبالتالى فلا محل لالزام الهيئة بأداء آية رسوم ، اذ لا يحتج

يهذا التماقد في مواجعة مصلحة الموانى والمنائر ، فضلا عن ان الهيئة قد تعهدت صراحة باداء الرسوم محل المنازعة ولم تنكر تمهدها بذلك

أما بالنسبة لاختصاص المصلحة بتحصيل الرسوم المشار اليها ، فالثابت أنها تولت اصدار تراخيص العمل بعينا دهياط الجديد وتقدير الرسوم المستحقة طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ حتى تاريخ افتتاح المياه رسميا ثم تولت هيئة ميناه دهياط اعتبارا من هذا التاريخ مباشرة اختصاصاتها المقررة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر .

لذليك

انتهت الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة المجتمعات الصرائية الجديدة (الجهاز التنفيذي لتمير وتنمية مدينة وميناء دمياط) باداء الرسوم المستحقة على الشركة اليابانية بنتا أو شن الى مصلحة المواني والمنائر بعد المراجعة الحسابية للفواتير على النحو سالف البسمان ،

. (١١١١عتوى دقم ١٠٦٤ في ٢٠/٠١/١٩٨٨ جلسة ٥/١٩٨٨/١ ملف رقم ٢٣/٢/٢٢) .

(1)

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٨

_ عقد اداري _ تنفيله _ الخطا المقدى والتعويض عنه : _

الشخط العقدى هو عدم قيام الدين بتغيد التراماته التاشئة عن العقد ايا كان السبب في ذلك _ يستوى في ذلك أن يكون عدم التغيد ناشئا عن عبده أو اهماله او فعله دون عبد أو اهمال _ اذا استحال على الدين أن ينظد التراماته مينا كان مسئولا عن التمويض لعدم الوفاء بها ما تم يثبت أن استحالة التنفيذ نشأت عن سبب اجنبي لا يد له فيه _ أما من ذلك : المادة (٢١٥) من التغين المدنى _ طبيق .

انه من الأمور المسلم بها في مجال العقود أن الخطأ المقدى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد أيا كان السبب في ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عمده أو اهماله أو فعله دون عبد أو اهمال ، ووفقا لحكم المادة ٢١٥ من التقنين المدنى فانه اذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مسئولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم ينبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه • ولما كانت الهيئة العامة للاستثمار _ في النزاع الماثل _ قد تعاقدت مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون على أن يقوم الاتحاد بتجهيز قاعة بأحد الفنادق لعقد مؤتمر تشرف عليه الهيئة في نظير مبلغ معين ، وعلى أن تلتزم الهمئة برد الأجهزة المستخامة في القاعة بعد انتهاء المؤتمر، واذ أوفي الاتحاد بالتزامه بينما لم تقم الهيئة برد بعض الأجهزة المشار اليها عقب انتهاء المؤتمر لفقدها ، فإن ذلك يكون خطأ عقديا في جانبها يخول للاتحاد حق المطالبة بالتعويض عن قيمة الأجهزة المفقودة والتي تقدر بمبلغ ٧٥ و ٦٧٦ جنيه حيث لم تثبت الهيئة أن فقد الأجهزة يرجع لسبب أجنبي لا دخل لها فيه • ولا يغير من ذلك ما جاء بدفاعها من أن تجميع الأجهزة في نهاية المؤتمر من اختصاص الهندسة الاذاعية بالاتحاد وأن واقعة الاستلام مسألة شكلية ، مادام أنها لم تنكر تسلم الأجهزة الموجودة بقاعة المؤتمر وقد وقم الموظف المختص بهيئة الاستثمار على استلام هذه الأجهزة ولم تقدم الهيئة الدليل على ردما كاملة •

لذليك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المامة للاستثمار والمناطق الحرة باداء مبلغ ٧٥ و ٦٨٦ جنيه الى اتحاد الاذاعة والتليفزيون •

ر فتوی رقم ۱۰۹۰ فی ۲۰ /۱۹۸۸/۱۰ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/ ملف رقم ۱۹۲۲/۲/۳۳) ٠-

(Y)

جلسة ه من اكتوبر سنة ١٩٨٨

اختصاص .. ما يغرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى اللتوى والتشريع ... نزاع. بين مصلحة الجمارك واحدى الهيئات الآلمانية : ...

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع بنظر المتازعات التصوص عليها في البند (د) من اللحة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مقصور علي المناخات القائمة بين الجهات النصوص عليها في طعم الفقرة وهي الوزارات والمسالح المامة والفيسات العامة أو بين علمه الجهات وبعضها البنض به النزاع بين مصلحة الجهارك واحدى الهيئات الكانية لا يتدرج ضعن المناخات المسار اليها بحسبان أن أحد طرفيه جهة أجنبية خاصة وليست من الجهات المتصوص عليها في التصر باسان الأسارة عن اختصاص الجمعية المعومية لقسمي مالف الاشارة ع تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن • تختص الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : • • • • • • •

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين
 الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذم
 الجهات وبعضها البعض •

ويكون رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذم المنازعات ملزما للجانبين » •

ومفاد ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريح بنظر المنازعات المنصوص عليها في البند (د) من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المسار اليه مقصور على المنازعات القائمة بين الجهات المنصوص عليها في حقد الفقرة وهي الوزارات والمسالح العامة والهيئات المحامة والمهيئات المحامة والمهيئات المحمدة والمؤسسات المامة والهيئات المحلق أو بين هند الجهات وبعضسها البحض ، ولما كان ذلك ، وكان النابت من الأوراق أن النزاع المروض والقائم بين معسسلحة الجمارك واحدى الهيئات الألمائية لا يندرج ضمن المغازعات المشار اليها بحسبان أحد طرفيه جهة أجنبية خاصة وليست من

الجهات المنصوص عليها في النص سالف الاشارة ، وتبعا لذلك فان هذا النزاع يخرج عن اختصاص الجمية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع ·

لذليك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل •

(فتوی رقم ۱۰۹۱ فی ۱۹۸۸/۱۰/۳ جلسة ۵/۱۹۸۸/۱۰ ملف رقم ۱۷۲۶/۳/۳۲) ٠

(A)

جلسة ه من أكتوبر سنة ١٩٨٨

ضرائب ... ضريبة جمركية ... اعقاءات ... مدى احقية الوكالات المتخصصة في اعظاء السيلاات المملوكة لها من الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم : ...

تغضع سيارات الوكالات المتخصصة عند التصرف فيها في مصر للفرائب الجبركية وغيرها من الفرائب والرسوم وفقة لمالتها وقينتها وطبقا للتعريفة الجهركية السارية وقت السداد ــ اساس ذلك : أن القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم الإعفادات الجمركية في يتضمن التمن على أى اعظانات جعركية للوكالات التتضمصة -·· كل ما ورد بالقانون من اعظانات بالنسبة لسيارات الركوب مقصور على ما تستورده السفارات والمؤضيات _ عطيق .

تنص المادة (٩) من الاتفاقية الخاصة بعزايا وحصانات الوكالات المتخصصة التى انضمت اليها الحكومة المصرية بموجب القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥١ على أن « تعفى الوكالات المتخصصة وأموالها وايراداتها وأملاكها الأخرى من :

(أ) جميع الضرائب المباشرة ٠٠٠٠٠٠

(ب) جميع الرسوم الجمركية والقيود الخاصة يعظر الاستيراد والتصدير أو الحد منها وذلك فيما يتعلق بما تستورده الوكالات المتخصصة أو تصدره من حاجيات خاصة بأعمالها الرسمية ، على أنه من المهوم انه لا يجوز بيع الحاجيات المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية في البلد المندي استوردت الليه الا بشروط يتفق عليها مع حكومة ذلك البلد ، ونصت المادة (١٠) من ذات الاتفاقية على أنه ه "لا تطالب الوكالات المتخصصة حسم تعاعدة عامة باعفائها من ضريبة الانتاج ورسوم البيع المداخلة في ثمن الأموال المنقولة أو الثابتة ١٠٠٠ و قصيت المادة ١٣ من الاتفاقية على أن د يتمتع مشلو المول الأعضاء في الاجتماعات التي تنمو اليها أي ووتهم منه بالمزايا والحصانات الآتية :

(و) ذات الحصانات والتسهيلات إلى تمنح لنظرائهم فى المرتبة
 من اعضاء البعثات الدبلوماسية فيما يتملق بامتمتهم الشخصية »

ونصبت المسادة (١٩) على أن د يتمتع موظفسو الوكسالات المتخصصة ٠٠٠ (و) باعفا أثاثهم وامتعتهم التي يستوودونها عند تولية وظائفهم لاول مرة الى الدول ذات الشان من الرسوم الجمركية » •

ونصت المادة (٢٦) على أنه : علاوة على المزايا والحصانات المنصوص عليها فى المادتين ٢٩ و ٢٠ يتمتع الرئيس التنفيذي لكل وكالة متخصصة أو اى موظف ينوب عنه أثناء غيسابه وزوجته وأولاده القصر بالمزايا والضمانات والاعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمبموثين الدبلوماسيين طبقا للقانون الدولى ء ٠

واستبان للجمعية مما تقدم أن الاتفاقية المسار اليها فرقت في مجال تقرير الإعفاءات والمزايا والحصانات بين كل من الوكالة المتخصصة كشخص قانوني وممثلي المعول الأعضاء والوظفين والرئيس التنفيذي للوكالة فالذي يتمتع بذات المزايا والاعفساءات بما فيها الاعفساءات الجمركية المنوحة للدبلوماسين عو الرئيس التنفيذي لكل وكسالة متخصصة دون غيره من ممشسلي السدول الأعضساء أو الموظفين الذين قررت لهسم الاتفساقية بعض المزايسا والاعفساءات لسم تمتسد لتشسمل من الاعفاءات الجمركية الا أثاثهم وامتمتهم الشمسخصية • أما الوكالة ذاتها خقد حددت الاتفاقية على سبيل الحصر القدر الذي تتمتم به من مزايا ه اعفاهات وتسهيلات فحصرتها في مجلل الاعفاهات الجمركية بالاعفاء من جميع الرسوم الجمركية والقيود الخاصة بعظر الاستيراد وذلك فيما يتعلق يما تستورده الوكالة من حاجيات خاصة باعمالها الرسمية فما تستورده الوكالة يكون .. عند وروده .. معنى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا أنه عند بيع هذه الحاجيات في البلد الذي استوردت اليه فانها تخضع للرسوم الجمركية وفقا لقاتوى هذا البلد اللهم الا اذا وجد اتفاق فيما بين حكومة هذا البلد والوكافة عُلِيتي بالاعفاء من الرسوم الجمركية أو ينظم كيفية التصرف في الأشسياء التي استوردتها الوكالة وشروطه واجراءاته ، أما في حالة غياب مثل هذا الاتفاق فلا يجوز كقاعدة عامة بيع الحاجيات التي استوردتها الوكالة معفاة من الرسوم الجمركية عَى البلد الذي استوردت اليه ولا وجه للقول باعفاء ما تستورده الوكالة عن حاجيات من الضرائب الجمركية وما يلحق بها من ضرائب ورسوم عند التصرف فيها في البلد الذي استوردت اليه أسنوة بأغشاء السلك المدبلوماسي اذ انه فضلا عن انعدام سند هذا القول في نصوص الاتفاقية سالغة البيان خاصة واننا بصند تقدير اعفاء من رسوم وضرائب لا يجوز الا بنص صِريح في القانون فإن الاحالة الى المعاملة الممنوحة للديلوماسيين فى مجال الاعفاءات المقررة للوكالات المتخصصة مقررة صراحة _ لاعتبادات قدرها واضمو الاتفاقية للرئيس التنفييةي للوكالة دون الوكالة ذائها

وبتطبق ما تقدم على الحالة المعروضة واذ يبين من الاوراق أن السيارات التى استوردت كانت للاستخدام الرسمى لمكتب منظمة اليونسكو بالقاهرة ومركز الأهم المتحدة للاعلام – وكانت وزارة الخارجية – ادارة الملرسم – قد أفادت بكتابها رقم ٢٠٨ المؤرخ ١٩٨٧/١١/١٩ الى ادارة المنوزادة المالية أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق فهما بين الحكومة المصرية وايا من الوكلات المتحصصة ينظم شروط التصرف في الأشياء المستوردة المفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها الى مصر ، ومن ثم فان التصرف في السيارات في الحالة المعروضة يخضع للقانون السارى وقت التصرف في السيارات في الحالة المعروضة يخضع للقانون السارى وقت التصرف في السيارات في الحالة المعروضة يخضع للقانون السارى وقت التصرف في السيارات في الحالة المعروضة يخضع للقانون السارى وقت التصرف

ولما كان القانون رقم ١٨٦ أسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجبركية (شأنه في ذلك شأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الملغي) لم يتضمن النس على أي اعفاءات جبركية للوكالات المتخصصة وكل ما ورد به من اعفاءات بالنسبة لسيارات الركوب مقصور على ما تستورده السفارات والمفوضيات ومن ثم تخضع سيارات الوكالات المتخصصة عند التصرف فيها في مصر لللضرائب الجبركية وغيرها من الغيرائب والرسوم وفقا تحالتها وقيتها وطبقا للتعريفة الجبركية السارية وقت السداد .

﴿ فَتَوَى رَقِّم ١٠٦٧ فَي ١٩٨٨/١٠/٣٠ جِلْسَة ١٩٨٨/١٠/٥ مَلْفَ رَقْم ٢٩٦/٢/٣٧) .

(4)

جلسة ه من أكتوبر سنة ١٩٨٨

املاك الدولة العامة والخاصة _ مقابل الانتفاع بها •

اراضي طرح النهر التي لم تستمهل في الزراعة وانها دؤى استغلالها لأغراض التمبر والسياحة بترخيص من البهات المختصة ... تفرج هلد الاراضي من نطاق سريان احكام القانون دقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم تأجير المقارات الملوكة للدولة ملكية خاصة والتمرف فيها ... تول وحدات الحكم المحل الانراض عليها وادارتها طبقا للقواعد التي يقراما المحافظ المنافظ المنافظ عليه مراعاة واداكة المجلس المحافظة وفي حدود المواعد العامة التي يضعها مجلس الوزواء ... اسامل ذلك : حكم المادة (٨٧) من قانون العكم المحل رقم ٣٣ لسنة ١٨٠) من قانون العكم المحل رقم ٣٣ لسنة ١٨٠.

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المبلوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمعدلة بالقانون رقم ٣٣لسنة ١٩٦٧ التى تنص على أن « تسرى أحسكام هذا القانون على العقارات الداخلة فى ملكية الدولة الخاصة عدا ما يأتى :

٠٠٠٠٠٠٠ _ ١

ه ــ الأراضى الفضاء الملوكة للدولة الواقعة في نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازما منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الاصــــلاح الزراعي واستصلاح الأراضى بالاتفاق مع وزير الاســــكان والمرافق ، بعد أخذ رأى مجلس المحافظة المختص » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تنقسم الأراضى الملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتي :

(أ) الأراض الزراعية : وهى الأراض الواقعة داخل الزمام والأراض المتاخعة المبتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراض طرح النهر وهى الأراض الواقعة بين جسرى نهر النيل وفرعيه التى يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التي تتكون في مجراه .

(ب) د الأراضي البور ، ٠٠٠٠٠٠٠٠

٠ (ج.) ٠ (ج.) ٠

كيا تنص المادة (١٨) من القانون المذكور على أن « يكون طرح النهر من الأملاك الخاصة للعولة وتتولى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي حصر مقدار طرح النهر وأكله في كل سنة وذلك يعد عمل المساحة بالاشتراك مع الجهات الادارية ٠٠٠ ، وكدلك استعرضت الجدعية الصومية السعيم المنتوى والتشريع المادة (٢٨) من قانون الحكم المحلى دعم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المني تنص على أنه و يجوز للمحافظة بنقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الني تنص على أنه و يجوز للمحافظة بعد موافقة المجلس الوزراء ان يقرر قواعد التصرف في الاراضي المداهة للناة الملوكة وحجات الحكم المخني غي نطاق المحافظة وي الاراضي المداهد الناة الملوكة ووجات الحكم المخني غي نطاق المحافظة و

ومفاد ما تقلم أن المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيما عاما للتصرف في الاراضي المنوكة للدولة ملكية خاصة والاشراف عليها عدا تلك التي أخرجها من نطاق تطبيق أحكامه كالأراضي الغضاء المهلوكة للدولة الواقعة في نطاق المدن والقرى باستثناء ما يكون لازما منها لمشروعات الاستصلاح والتعمير وقله قسم المشرع الأراضي الخاضمة لأحكام هذا القانون الى عدة أنواع من بينها الأراضي الزراعية والبور • وهي التي تقم داخل الزمام وبعده لمسافة كيلو مترين والتي تكون مزروعة بالفعل ، وكذلك أراضى طرح النهر الواقعة بين جسرى نهر ألنيل وفرعيه والتى يحولها النهر من مكَّانها أو ينكشف عنها والجزائر التي تتكون في مجراه ٠ وجميع أراضي هذا النوع أسند الاشراف عليها والتصرف فيها كأصل عام _ الى وزَّارة الزِّراعة (الهيئة العامة للاصلاح الزَّراعي ٢٠ الا أنه بالنسبة لأراضى طرح النهر التي لم تسستغل في الزراعة وانما رؤى استغلالها لأغراض التصير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة ، فأنها تخرج من نطاق سريان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بعد أن أصبحت من الأراضي الفضاء وتم البناء عليها ومن ثم ينحسر عن هذه الأراضي التنظيم الوارد في القانون المذكور وتخضع لتنظيم خاص بموجب حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، حيث تتولى وحدات الحكم المحلى الاشراف عليها وادارتها طبقا للقواعد التي يقررها المحافظ المختص لللتصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي ، بعد موافقة المجلس الشعبي المحلى للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها محلس الوزراء • ومما يؤكد هذا النظر أن اللجنة العليا للسياسات بمجلس الوزراء بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ قد أوصت باسناد تبعية أراضى طرح النهر المقام عليها منشسات سياحية لوحدات الحكم المحلى لتديرها وتحصل مقابل الانتفاع منها لحساب الدولة •

ولا كانت بعض اداخى طرح النهر الواقعة داخل كردون مدينة الجيزة في الحالة المهروضية به لم تستقل في الزراعة واقيم عليها منشآت سياحية ، في الحالة المهروضية به لم تستقل في الزراعة واقيم عليها منشآت سياحية ، ويكون للوحة المحلية لمدينة الجيزة الإشراف عليها وتحصيل مقابل الانتفاع بها لمحسلب المحلة وذلك في ضوء القواعد التي يقروها محافظ الجيزة في هذا الخصوص ، وشريطة أن تكون الاراضي المذكورة قد استقلت لأغراض التحصر والسياحة بترخيص، من الجهات المختصة ،

لذلك

انتهى رأى الجمعية المعرمية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الوحدة المحلية لمدينة الجيزة في الاشراف على أراضى طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية والواقعة داخل كردون هذه المدينة ، وكذا تحصيل مقابل الانتفاع بها لحسياب الدولة ، وذلك بعراعاة القيود مسالفة الميينة ،

(فتوی رقم ۱۰۹۸ فی ۱۹۸۸/۱۰/۲۰ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۸ ملف رقم ۱۹۳/۲/۷) ·

(1+)

جلسة ١٩ من اكتوبر سلة ١٩٨٨

جامعات .. نقل .. تفسير المادتين ١٥٥ - ١٥٩ من قانون تنظيم الجامعات ٠

القانون رقم 20 لسنة 1977 بشأن تنظيم الجامعات فص على نقل المبدين والدرسين للساعدين ال وظافف مدنية اذا ثم يجمعلوا على الدرجة العلمية المطلوبة خلال المواعيد للحددة ... فوات هذه المواعيد دون الحصول على الدرجة المطلوبة لا يترتب عليه ضرورة النقل فهذه المواعيد ليستد وجوبية ... أساس ذلك .. النقل لا يتم الا بقرار من السلطة للخصمة التي لها مجال للتقدير والملامة حسب الملابسات المقاصة بالبحث وبعراعات القروف المفارجة ما الادادة .

تنص المادة ١٥٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم 29 لسنة ١٩٧٢ المحدلة بالقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٣ على أن و ينقل المعيد الى وظيفة أخرى اذا لم يعصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات المداسة العليا بحسب الأحوال خلال خسس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا ، أو أذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال عشر سنوات على الآكثر منذ تعيينه معيدا في الأحوال التي لا يلزم للحصول على هذه المتدرجة معيد المحاسسة العليا بحسب سبق الحصول على درجة الماجسية العليا بحسب الأحوال ، وبالمادة ٥٦ من ذات القانون التي تنص على أن و ينقل المدرس منوات على الآكثر واه أو ما يعادلها للساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خسس سنوات على الآكثر منذ تعيينه مطوسا بهساعه! » •

واستبان للجمعية العسبومية لقسسسمي الفتسوى والتشريع أن الشرع حسدد في المسادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعسات مواعيسة معينسة للمعيسة بن والمدرسين المسساعدين يحصسلون خلالها على درجة الماجستير أو دبلومي الدواسة العليا أو المدتوراه بحسب الاحوال ، فاذا انقضت هذه المواعد دون الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة ، يتم نقلهم الى وظائف أخرى وليس ثبة شك اله يتمين أن يصدر بالنقل قرار من السلطة المختصة يسرى من تاريخ صدوره واذ قد تعترض بعض مؤلاء الباحثين ظروف خارجة عن ارادتهم فلا يتمكنوا من الجسائم أبحاثهم العلمية خلال المهلة المحددة ، ومن ثم يتمين أن يترك للسسلطة ألمختصة مجالا للتقدير والملامة سفي مثل هذه الحالات سفتينع المهيد أو المدرس الساعد مهلة اضافية للحصول على الدرجة الملية وفقا لما تراه محققا للصالح العام ، ولا يحاج في هذا الصدد بأن المواعد المشاد اليها

مواعيد وجوبية ، يترتب على فواتها بالضرورة نقل من لم يحصل على المدرجة العلمية الى وظيفة آخرى ، وذلك أن المشرع لم يلزم السسلطة المختصة صراحة باتخاذ هذا الاجراء «النقل » فور انتها المعاد القرر بل ترك المجال لهذه السلطة في اصدار قرار النقل عقب فوات المواعيد المسار اليها مع الأخذ في الاعتبار الملابسات الخاصة بسير البحث فضلا عن الظروف الخارجة عن الاوادة كما صبق البيان ،

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسنى الفتوى والتشريع الى أن نقل المعيد أو المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على الدرجة العلمية المطلوبة خلال المواعيد المحددة بالمادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات لا يتم الا بقرار يصدر من السلطة المختصة التى قد ترى منحه مهلة اضافية للحصول على هذه الدرجة على النحو المبين فيما تقدم ٠

(فتوی رقم ۱۹۲۷ فی ۱/۱۹/۸۱۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۰/۱) ·

(۱۹) جلسة ۱۹ من اكتوبر مسئة ۱۹۸۸

ضرائب .. الفريبة على الأراضي الفضاء .. تقدير القيمة الايجارية .. اعادة التقدير •

القسانون رقم ٢٤ لسسنة ١٩٧٨ بانسسله صندوق تمويل مشروعات الاسسكان الاقسانون رقم ٤٤ لسسنة ١٩٧٨ بانشسله صندوق تمويل مثروعاء القريبة ساليان المساب المساب

استعرضت الجمعية العبومية أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي وتبينت أن الشرع أضاف ضمن موارد صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المنشأ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ حصيلة ضريبة سنوية على الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأسماسية والتي لا تخضم للضريبة العامة على العقارات المبنية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض ، كما حدد المسرع أحوال الاعفاء من هذه الضريبة ومواعيد استحقاقها والأسس التي تتبع في تقدير قيمة الأرض ويبانا لذلك نص في المادة ٣ مكررا (٢) من القانون المذكور على أن د يتم تحديد قيمة الأراضي الفضاء الخاضعة لأحكام هذا القانون على أساس القبية الواردة بالعقود المسجلة • واذا لم توجه عقود مسجلة فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تقدير مصلحة الضرائب لعناصر التركة اذا كان من بين عناصرها أرض فضاء ، وذلك ما لم تنقض على التسحيل أو التقدير خيس سنوات على استحقاق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ، على أن تزاد قيمة الأرض بواقع ٧٪ (صبعة في المائة) سنويا من أول السنة التالية لثاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة •

وفى الحالات التي لا تسرى عليها أحكام الفقرة السابقة يكون تقدير قيمة الارض وفقا لثمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة مقدارها ٧٪ (سبعة في المائة) منذ ذبك التاريخ حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة ، • ونص في الملاقة ٣ مكردا (۴) من ذات القانون على أن • يتبع في شأن حصر الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون ، واقرارات المولين ، وتقدير قيمة الأراضي والتظلم من النقدير والرفع والتحسيل الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبنية ،

وتتولى اللجان وانجالس والجهات المنصوص عليها في القانون المسار اليه كل فيما يخصها ، اجراءات الحصر والتقدير والتحصيل والرقع والبت في التطلبات » •

ومفاد ذلك أن المشرع اعتبد بقيمة الارض الفضاء الواردة بالمقود المسجلة فاذا لم توجد عقود مسجلة فيتم الاعتداد بتقدير مصلحة الضرائب لمناصر التركة اذا كان من بينها ارض فضاء وفي هاتين الحالتين يشترط الا يكون قد انقضى على التسجيل أو التقدير خسس سنوات سابقة على تاريخ استحقاق الضريبة وفي غير هذه الأحوال يكون تقدير قيمة الأرض وفقا لدين المثل في عام ١٩٠٤٠ التي اعتبرها المسرع مستة الاساس على أن تزاد قيمة الأرض في حبيم الحالات بواقع ٧٪ سنويا حتى نهاية السسنة مباشرة على استحقاق الضريبة وبللك يكون المشرع قد حدد على سبيل الحصر أسس تقدير قيمة الأرض بما يتمشى مع نص المادة (١٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شسان تاجر وبيم الأماكن وتنظيم بعد انشائها على اساس تقدير قيمة الأرض وفقا لثمن المثل في عام ١٩٧٤ مع من زيادة سنوية مقدارها ٧٪ لحين البناء و

وإذا كان المشرع قد أحال في المادة ٣ مكردا (٣) سالقة البيان الى الأحكام المنصوص عليها في القانون وقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبنية قيما يتملق بخصر الأراضي الخاشمة لأحكام القانون وهم ٢٤ أسنة ١٩٧٨ وأقرارات المهولين وتقير قيمة الأرش والتظلم من المتقدير والرفنع والتخديل كأن علم الإسالة تجد حدما الطبيعي في الإحكام المبني تعمل من الاحكام وجد المسنة ١٩٧٨ فاذا ما وجد المبني المبني

وعلى ذلك فاذا كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قد تضمن احكام المحصر العام للمقارات وأيضا أحكام وحالات الحصر السسنوى للمقارات المستجدة والأجزاء المضافة ، كما تضمن القانون المدكور كيفيه تقدير القيمة الايجارية السنوية للمقارات الخاضعة لأحكامه للوصول الى تحديد وعاء الضريبة كما تضمن أحكام اعادة تقدير القيمة الايجارية والمدجان المختصة بذلك واجراءات التظام من هذا التقدير ومواعيده ، فان سريان هذه الأحكام بالنسبة للأراض المفضاء الخاضعة للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ يكون فيما لم يرد به نص صريح في القانون المذكوز .

ولما كان المشرع في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ قد حدد الاسس التي تتبع في تقدير قيمة الأرض للوصول الى وعاء الضريبة ، وربط بين منه القيمة المحددة وتاريخ استحقاق الضريبة التي تحدد اعتبارا من أول يناير التالى لانقضاء سنة على تاريخ تحقق مناط الخضوع المعتبراء من أول يناير التالى لانقضاء سنة على تاريخ تحقق مناط الخضوع ومن ثم فلا يجوز _ بمناسبة اجراء الحصورة أرض فضاء لاول مرة ، اعادة تقدير قيمة الارض الفضاء المسابق تحديده وربط الضريبة على الساسه استنادا لحكم الاحالة الوراد في المادة ٣ مكروا (٣) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ والتي تضمنت الاحالة الى الاحكام الواردة في المانون الخير الذي الحازاءادة تقدير القيمة الايجارية للمقارات ومن ثم الضريبة المستحقة عليها مع الأحكام الواردة في المانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن اسس تقدير المناطق المستحقة عليها والرض حتى تاريخ الاستحقاق ٠

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى المفتوى والتشريع الى عدم جواذ تمديل قيمة الأرض الفضيساء عند اجراء الحصر العسام المزمع اجراؤه عام 199٠ -

ر فتوی رقم ۱۱۲۸ فی ۱۱۸/۱۱/۱۸ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۸ ملف رقم ۱۲۰/۲/۷ ٠

(۱۲) جلسة 19 من اكتوبر سنة 19۸۸

قوات مسلحة _ مرتب علاوات _ علاوة الاركان حرب : _ القانون رقم ٣٣٣ لسنة لم شارع بعض الجزايا المستح من المرابط المناف المواجعة والترقية الفياط القوات المسلحة المنافزين ال وفيامة مدنيه دنها الاحفاظ بطلاوة الاركان حرب التي الاستحق الا في حالة النقل دون غيره _ بشرط عدم وجود ناصل زمنى بين انتها، المفدمة بي القوات المسلحة وشغل الوقيقة المدنية لا يكفي ذلك لاعتبار الأمر نظا بل يتمين تتبح الوقيات المسلحة وشغل الوقيقة المدنية الأكانوني الزار استاد الوقيقة المدنية لل الفسابط السابق ـ بيان ذلك - نظبيق ، نظبية ، نظبيق ، نظبيق

تنص المادة ١٤٩٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمي ١٢٨ لسنة ١٩٦٩ و ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على انه و في حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية ١٤٥ملية وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية ٠٠

ويتحدد أجر الضابط في الوظيفة المنقول اليها على أساس الرواتب الإصلية التي يتقاضاها في الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات الثابتة المقروة لرتبته العسكرية أو الإجر المقرو للوظيفة المنقول اليها أيهما أكد • الم

ويحتفظ الضابط المنقول بصغة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقا له بالوظيفة العسكرية من الرواتب الاصلية والتعويضات النابتة والتعويضات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع وبين جملة ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية وذلك حتى يتم استنفاد هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو التعويضات ، وقد قصت المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ المسابق تقلهم الى وطائف مدنية ومازالوا مستمرين بالخدمة بها الضباط السباق تقلهم الى وطائف مدنية ومازالوا مستمرين بالخدمة بها حتى تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ وذلك دون صرف أو تحصيل أية فروق مالية عن الماضى ، على أن يعتد في تحديد مفردات وقيمة التعويضات .

كنا استعرضت الجمعية قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة الأركان حرب لضباط القوات المسلحة المغدل بالقرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٩ الذي قضي بمنح ضباط القوات المسلحة من حاملني درجة الماجستير في العلوم المسكرية العامة أو التخصصية علاوة أركان حرب قدوها عشرون جنبها شهريا وكذلك يعنع الضباط حملة المؤهلات الجامعية علاوة أركان حرب يقفس الفئة عند حصولهم على درجة المجستير في التخصص الذي تحدده القوات المسسلحة ، واستعرضت الجمعية أيضا قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩. بشأن تعديل علاوة الأركن حرب لضباط القوات المسلحة ،

واستبان للجمعية مما تقدم أن المشرع قرر بعض المرايا لفسابط القوات المسلحة المنقول الى وظيفة مدنية الأمر الذى يقتضى – فى كل حالة على حدة بـ تتبع الاجراءات التى اتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية للوصول الى حقيقة التكييف القانونى السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه ومل مو النقل أم التعيين المبتدأ أذ أن هذه المزايا بما فيها الاحتفاظ بعلاوة الأركان حرب لا نستحق الا في حالة النقل دون غيره ، وأول علاماته عبم وجود فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة فى القوات المسلحة وشفل الوظيفة المدنية على ما استقر عليه افتاء هذه الجمعية - الا أن هذا العنصر ليس وحداد كافيا فى جميع الحالات ، بل يتمين تتبع أوضياع كل حالة على وحداد تلاحديد التكييف القانونى لقرار استاد الوظيفة المدنية الى الفسابط

ولما كان التابت من الأوراق أن السيد المروضة حالته انتهت خدمته بالقوات المسلحة بناء على طلبه بتاريخ ١٩٨٦/٣/١ ولم تنطو الأوراق على ما يفيد انه نقل الى وظيفة مدنية كما أن اجراءات النقل من القوات المسلحة وأهمها العرض على لجان الضباط وفقا لنص المادة ٢ من القانون وتم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ لم تتبع بشأنه وهن ثم تكون خدمته المسكرية قد انتهت المسلم المسبب المنهية الها قانونا ويكون تعيينه هذا قد تم دون فاصل زمنى طالما قامت الدلائل التى تفيد أن التكييف القانوني السليم لاسناد الوظيفة المائية منبت المدنية اليه هو التعيين وليس النقل ، ولا يفير من هذا النظر الاشارة في ديباجة قراد وزير المالية وقم ٧٥ لسنة ١٩٩٧ بتعيين المذكور بوزادة المالية للمائون دقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان اذ أن القصد من وواء هذه المناون حسبما يبين من المادة (١) من هذا القرار حو إيجاد سند ليس هنا محل بحث مدى مشروعيته للاحتفاظ للمذكور بمرتبه الذي يليس هنا محل بحث مدى مشروعيته للمدكور بمرتبه الذي يتقاضاه بالقوات المسلحة وتحديد أقدميته في الوظيفة المدنية من تاريخ تعيينه في ورتبة عقيده و

واذ يبين مما تقدم ان المذكور قد عين في الوطيفة المدنية ولم ينقل لها ومن ثم ينتفى مناط احتفاظه بعلارة الأركان حرب وفقا لقرار وثيس الجمهورية وقرار وزير الدقاع سالفي البيان •

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد المعروضة حالته في علاوة الأركان حرب *

(فتوی رقم ۱۱۲۹ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۹ ملف رقم ۱۹۲۳/٤/۸۳) ·

(14)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

الجمعية العبومية القسمى الفتوى والتشريع ــ اختصاص ــ صاحب الصفة في طلب الرأى : ــ

المادة ٢٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ _ اختصاص الجمعية العبومية لقسمي الفنوي والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المعددة بنص المادة ٢٦/د من قانون مجلس الدولة وذلك براي ملزم للجانين _ يكون طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية من الممل القانوني للجهة طالبة البت في النزاع التصل يها – طرح النزاع على الجمعية العمومية بكتاب من رئيس الادارة الركزية بمصلحة الجهارك بيورمعيد والنطقة الحرة _ الر ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع لانسام الصلة _ تطبيق .

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الميئات المحلية أو بين هذه الهيئات المحلية أو بين هذه الهيئات المحلية أو بين مدالهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية المصوعية لقسمى الفترى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين • • • •

ومفاد ذلك أن الجمية الصومية لقسمى الفترى والتشريع تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المحددة بنص المادة ٦/٦م من قانون مجلس المولة ، وذلك برأى ملزم للجانبين ، ويكون طلب عرض النزاع على الجمعية الصومية من المثل القانوني للجهة طالبة البت في النزاع المتصل بها ،

ولما كان النزاع المائل ــ قد تم طرحه على الجمعية الصومية بكتاب من السيد رئيس الادارة المركزية بمصلحة الجمارك ببود صميد والمنطقة الحرة ، وهو لا صفة له في تبثيل مصلحة الجمارك الذي يمثلها وثيسها · الأمر الذي يتمين ممه عدم قبول الطلب المقدم منه في النزاع المروض ·

لذلسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب عرض النزاع الانعدام الضفة •

ر فتوی رقم ۱۱۳۰ فی ۱/۱۱/۱۸ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۱۲۳۲/۲/۳۲) ·

(12)

حلسة 19 من اكتوبر سنة 1980

(1) عاملون بالقطاع العام .. لجنة شئون العاملين .. اختصاصها (ترقية) •

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بَسَانَ العاملينَ بالنَطَاعِ العام ناطُ الشرع للجنة سَتُونَ العاملينِ النظر في كلٍ ما يتمِل بَسَاعَلِ الدرجة الثانية فما دونها ــ اختصاص هلم اللجنة يَسْمِلٍ بالضرورة النظر في ترقية شاعَل الدرجة الثانية ال الأول ــ تطبيق •

(ب) عاملون بالقطاع العام ... اعادة تعيين •

المادة ١٩^من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اشترطت لاعادة التعيين شرطين :

اولهما : أن يستوفي المامل الشروط القررة لشقل الوظيفة الراد اعادة تعيينه فيها •

وثانيهما : ان يكون تقرير الكفاية الاخر اللقم عنه في وظيفته السابقة بهرتية كضه على الأقل ــ اشتراط مجلس الادادة ان يكون التقرير الأخير المقدم عن العامل الراد اعادة تعييثه بعرتبة - ممتاز ، يعد ادرا فاقدا لسند شرعيته ــ تطبيق -

تنص المادة (٣) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن د تشكل في كل شركة بقرار من رئيس مجلس الادارة لجنة أو أكثر لشــــــــؤن العاملين ٠٠٠ ، وتنص المادة (٤) من ذات القانون على أن و تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في نعيين ونقل وترقية العاملين واستحقاقهم العلاوات واعتماد تقارير الكفاية القدمة عنهم وذلك بالنسبة لوظائف الدرجة الثانية فما دونها • كما تختص بالنظر فيما يرى رئيس مجلس الادارة عرضه عليها من موضوعات • وترسل اللجنة توصياتها الى رئيس مجلس الادارة خلال أسبوع لاعتمادها ٠٠٠٠٠ ، كما تنص المادة (١٩) من القانون المذكور على أنه « استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلى الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقلمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كف على الأقل ، • وكذلك تنص المادة (٢٠) منه على أنه « اذا كان للعامل المرشح للتميين في غير أدنى وظائف المجموعة المنوعية مدة خبرة كلية فأنه

يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بعيث لا تقل فن مجموع المدد البينية الواردة في بطاقات وصف الوطائف الادني من الوطيفة المرشح للتعيين بها » أو أبرا تنص المادة (٢٤) منه على أن « يضع مجلس الادارة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء . . . ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز ، أو كف ، أو ضعيف ، ولجلس الادارة أن يصنف مراتب أخرى

واستظهرت الجمعية أن المشرع ناط بلجنة شئون العاملين بشركات القطاع العام النظر في كل ما يتصل بشاغلي المدرجة الثانية فعا دونها ، من ترشيح للتعين أو الترقية أو استحقاق للعلاوات وكذا اعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم ، وترسيل النجنة المذكورة توصياتها في هذا الشأن الم رئيس مجلس ادارة الشركة لإعتمادها وفقا للضوابط المجددة لذلك ، الثانية الى الأولى ، ولا وجه للقول بأن رئيس مجلس الادارة يزاول عذا الاختصاص دون غيره ، اذ أن ذلك يتعارض مع صريح نص المادة (٤) من قانون العاملين بالقطاع العام المشار اليها ، كما لا يحاج في هذا الصد بأنه الدرجة الأولى – طبقا لقواعد التعيين في غير أدنى الدرجات عنى وظيفة من عرض أمره على لجنة شئون العاملين لاختلاف الأمر في هذه الحالة عرض أمره على للدرجة الثانية للدرجية الأولى ، وبالتالي لا يسسوغ عرض أمره على الحالة في مجال الترقية من الدرجة الثانية الى المدرجة الدولى الترقية من المدرجة الثانية الى المدرجة الدولى الترقية من المدرجة الثانية الى المدرجة المدالة عدر المدرجة الثانية الى المدرجة الدولى المدرجة الثانية الى المدرجة المدالة عدر المدرجة الثانية الى المدرجة الدول المدرجة الثانية الى المدرجة المدالة عدر المدرجة الثانية الى المدرجة الثانية الى المدرجة المدالة عدر المدرجة الثانية الى المدرجة المدالة عدر المدرجة الثانية الى المدرجة المدالة عدر المدركة ا

وترتيبا على ما تقدم فان لجنة شئون العاملين بشركة تنمية الصناعات الكيماوية و سيد ، تختص بالنظر في ترقية العاملين من شاغلي الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى •

إما فيما يتعلق بمشروعية ما اشترطه مجلس ادارة الشركة المذكورة عند اعادة تعيين العامل من أن يكون آخر تقرير كفاية عنه بدرتية م ممتاز مه فقد استبان للجمعية من نص المادة ١٩ يقانون العاملين بالقطاع العام أن المشرع آجاز اعادة تعيين العامل الذي أنهيت خلمته في ذات وظيفته السابقة أو في شركة أخرى بدات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع احتفاظه بعدة خلمته السسابقة في الإقلمية ويتحقق ذلك بتوافر شرطين اولهما : أن يستوفى العامل الشروط المقررة لشيئل الوظيفة المعاد تعيينه عليها و وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير لشيئل الوظيفة المعاد تعيينه عليها و وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير

المقدم عنه في وطيفته السابقة بمرتبة - كفه على الأقل واذ جمل المشرخ اعدة التعبين في نطاق السلطة التقديرية للشركة ، الا أنه لم يخولها حق تقرير شروط اضافية على ما سبق ذكره تحول دون اعادة التعبين ونضيف مانعا لم ينص عليه القانون ومن ثم فان مؤدى تطبيق الشرط الثاني المقرر الاعادة التعبين ، أنه يستنع على الشركة اعادة تعبين من حصل في آخر تقرير كفايته على مرتبة ضعيف ، وليس لها أن تستلزم الحصول على مرتبة كفاية تزيد على - كف - والا تكون قد أضافت شرطا جديدا لم يتطلبه القانون و وبناء عليه فان الشرط الذي وضعه مجلس ادارة سرية ، من ضرورة حصول العامل الماد نعبينه في آخر تقرير كفاية على مرتبة « ممتاز » يعد فاقدا لسند شرعيته .

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

ثانيه : عدم مشروعية ما اشترطه مجلس ادارة الشركة المذكورة عند اعادة تسين العامل من أن يكون آخر تقرير كفاية وضع عنه في وطيفته السابقة بمرتبة « ممتاز » •

ر فتوی رقم ۱۱٤۳ فی ۱۹۸۸/۱۱/٦ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۹ ملف رقم ۱۹۸۸/۳/۸۲) ٠

(10)

جلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٨

أموال البولة المامة والخاصة ... الانتفاع بالمال العام ...

انتفاع الههات المامة بالمال المملوك للدولة أو لقرما من الأشخاص الاعتبارية المامة الأخرى أن يكون بدون مقابل .. لا تلتزم الههات اللمة باداء هذا المقابل الا في حالتين : الأولى : إذا ارتضبت الجهة المنتفعة بالمال المام اداء مقابل عن ذلك • والثانية : إذا خالفت الجهة القرض المختصص له المال العام .. تطبيق •

ان الأصل في انتفاع الجهات العامة بالمال العام المعلوك للعولة أو لغيرها من الإضخاص الاعتبارية العامة الأخرى أن يكون بدون مقابل ، الا اذا ارتضت الجهة المنتفعة بالمال العام أداء مقابل عن ذلك • وأعمال هذا الأصل منوط بأن يكون انتفاع تلك الجهات بالمال العام في مجال تقديم الخدمات العامة التي تضطلع بها • فاذا ما خالفت الغرض المذكور تعين عليها أداء مقابل الانتفاع المقرو •

ولما كانت الهيئة القومية للبريد - في النزاع الماثل - تشغل قطعة أرض مساحتها ١٦٠ مترا هربعا تقع ضمن أراضي ميناء بور سعيد المملوكة للعولة ملكية عامة والمخصصة للهيئة العامة ليناء بور سعيد ، واذ تستغل عينة البريد هذه المساحة في تقديم الخدمات البريدية ولم ترتض أن يكون شغلها بعقابل وانما تؤدى عنها فقط ايجارا اسميا قدره جنيه واحدا ابن تبعية هذه الأراضي لهيئة قناة السويس فيستمر الوضع على ما كان عليه عينة البريد باداء مقابل انتفاع نظير شغل نلك المساحه و لا يصوغ الزام مغذ الصدد بان هيئة ميناء بور سعيد تعد - وفقا لقانون انشائها - احدى المينات العامة الاقتصادية ، وبالتالي يحق لها تقاضي مقابل انتفاع عن جميع الراضي المخصمة كاصول للهيئة بما في ذلك الاراضي التي تشغلها مصالح حكومية أو هيئات عامة وفي حدود فئات الاشغال الشمار اليها بقرار وذير محمداد النقل المجري وتم ١٩٥٩ لسنة ١٩٩٥ اذ أن الجهات العامة لا تلتزم بسداد هنذا القابل - كما سلف البيان - الا في حالتين :

الأولى : أن تقبل صراحة أداء مقامل الانتفاع .

الثانية: ان كانت تشغل المال العام في غير الفرض المخصص له -وبناء عليه تكون مطالبة الهثية العامة لميناء بورسعيد للهيئة القومية للبريد باداء مقابل انتفاع عن قطعة الأرض - محل النزاع - لا سند لها من الواقع أو القانون جديرة بالرفض ·

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسممي الفتمسوى والتشريع الى رفضى المطالبة •

(فتوی رقم ۱۱۶۴ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۲۲/۲/۳۲)

. 9 8 5

(17)

حلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ بدلات _ بدل السودان •

الهيرة في تعديد فتات هذا البدل تكون بالدجة المالية التي يشغلها ألمامل وليس
بلتر بالمستقى له - تقير مسجيات وفئات الدجات المالية التي كانت قائمة وقت صدور
قرارات مجلس الوزراء المررة لذلك البدل في ظل انصل بالقوائين المتعاقبة اوقام ١٩٠٠
لتسنة ١٩٠١ ، ٢٦ لسنة ١٩٠٤ ، ٨٥ لسنة ١٩٠١ لا أثر له على كيفية مستطاق البدل
المكتور - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٠٨ دجم الفتين النالثة والرابعة من فئات اتخانون رقم ٨٥
لسنة ١٩٧١ بالدرجة الثانية والفئات الخاصة والسادسة والسابعة بالدرجة الثالثة ـ الر
ذلك - وجوب تعديل فقاء بدل السودان اعتبارا من تاريخ بلوغ مرتب العامل بداية ربط
المئة المالية التالية من فقات التانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، بضى مقدار البدل المترتب
على هذا الوضع بالنسبة لفلالية مستحقيه يتطلب استعماد قراوا جديدا بناء على اقتراح
على المنا الرضع بالنسبة لفلاية مستحقيه يتطلب استعماد قراوا جديدا بناء على اقتراح
تطبيق ن العاملين بغنات جديدة لهذا البدل - تطبيق .

انه بتاريخ ١٩٤٨/٤/٤ وافق مجلس الوزراء على أن يصرف لموظفى المحكومة المصرية الذين يعملون بالسودان بدل يسمى د بدل. السودان ، مالفئات الآتة :

جنيـــــ

- ٣٥٠ في السنة لموظفي الدرجة الثانية وما فوقها ٠
 - ٣٠٠ في السنة لموظفي الدرجة الثالثة ٠
 - ٢٥٠ في السنة لموظفي الدرجة الرابعة ٠
 - ٢٢٥ في السنة لموظفي الدرجة الخامسة •
 - ١٤٤ في السنة لموظفي الدرجة السادسة ٠
 - ٩٠ في السنة لموظفي الدرجة السابعة ٠
 - ٦٠ في السنة لموظفي الدرجة الثامنة ٠

وبتاريخ ١٩٥٦/٣/١٤ وافق مجلس الوزراء على منع أعضاء هيئة التدريس بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم و بدل السودان ، ، على أن يمامل المدرسون ـ ودرجاتهم المالية تمادل المدرجات الرابعة والثالثة والثانية في الكادر العام ـ على أساس البدل المقرر لموظفي العرجة الثالثة بواقع من جنيه شهريا ، ويعامل مساعدوا الاساتذة والإساتذة ووكيل الجامعة ودرجاتهم المالية تتراوح ما بين الدرجة الثالثة ودرجة وكيل وزارة دائم

فى الكادر العام ، على أساس البدل المقرر لموظفى العرجة الثانية بواقع ٨٣٣ ر ٤٠ جنيها شهريا ·

ومفاد ذلك أن قرارات مجلس الوزراء المسأر اليها اعتدت بالدرجة المالية التي يشغلها العامل لتحديد فئة بدل السودان المقرر له ، ولما كانت الدرجات المالية التي كان يعتنفها المشرع عند تقرير هذا البدل في ظل العمل بكادر الموظفين والمستخدمين الصادر بقرار مجلس الوزراء في أول يناير سنة ١٩٣٩ ، تبدأ من درجة وزير وتنتهى بالدرجة التاسعة وكذلك الحال في ظل العمل بأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الإ أن المشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام موظفي الدولة قسم الدرجات الى أربعة عشرة درجة تبدأ من الثانية عشرة وتنتهى بالدرجة المتازة وقد ناط المشرع في هذا القانون برئيس الجمهورية اصدار قرار بمعادلة درجات القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، تنفيذا لذلك أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفي القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أخذ المشرع بنظام المستويات بدلا من الدرجات وحصرها في أربعة ، وبين ما ينطوي عليه كل مستوى من درجات القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٨ . وفي القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أخذ المشرع بنظام المجموعات الوظيفية وقسم الدرجات المالية الى تسع درجات تبدأ من السادسة وتنتهى بالمتازة ، وقضى في المادة ١٠٢ من القانون المذكور على أن ينقل العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذبك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها •

ولما كان قرار منح بدل السودان فد اعتد بالدجة المالية التي يشعفها العامل دون المرتب المقرر له ، فان فئة هذا البدل تطل دون تعديل الشاغل الدرجة المقرر لها البدل أو العرجة المعادلة لها في القوانين مسالفة البيان ال يرقى الى درجة أعلى .

وبما أن الثابت أن تعادل العرجات في ظل تعاقب القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم يكن يثير مشكلة في التطبيق لعدم حدوث تعديل في الدرجات واقتصر الأمر على تغييرها الى فقات مع تغيير مسمياتها أو ادخالها الى مستوى معين ينعوج تحت عدة درجات (وانشاء درجات صغرى تعادل أدني العرجات فيما يتعلق بالفتات بنظرم لبدل السودان) إلا أنه لما صدر القانون رقم 24 لسنة 1971 بنظام المعاملين المدنيين باللولة فان بعض فئات القانون رقم ٥٨ لسنة 1971 عودلت في القانون رقم 3 لسنة 197٨ بدرجة واحدة فالفئتان الثالثة والرابعة عودلت بالدرجة الثانية والفئات الخاصد والسادسة والسابعة عودلت بالدرجة الثانية وأصبح من المتعلز الاقتصار في التطبيق في هذه المعالمة فقط على تعادل الدرجة ويتميز القول بوجوب تعديل فئه البدل اعتجازا من ناريخ بلوغ مرتب العامل بداية ربط الفئة المالية التالية من قات الغانون رقم ٥٨ لسنة 1971 حسبما ورد بقراد مجلس الوزراء المقرر لهذا البدل .

وبما أن هذا الوضع – رغم اتفاقه مع حكم القانون – الا أنه سيترتب عليه خفض في مقدار بدل السودان لغالبية العاملين بالغرع الى نسب كبيرة قد لا تتناسب مع وجوب اسبتقراد أوضاع العاملين المالية أخذا فى الاعتبار الارتفاع المستمر فى تكاليف الحياة بالمدودان – فان الأوفق حسما للامر المستصدار قرار جديد من رئيس مجلس الوزراه بناء على اقتراح لجنة شئون المخدمة المدنية بفئات جديدة لبدل السودان وفقا للمادة ٤٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتى تقفى بجواز منح دواتب اضافية للعاملين خارج الجمهورية وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قراد من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية •

لذلسك

انتهى وأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : أن العبرة في صرف بعل السؤدان (طبقا للأوضاع القائمة)
على أساس الدرجة وليس على أسساس المرتب وذلك على ضوء تعادل
الدرجات وقفا لما سلف بيانه •

ثانيا: تهديل فئة بدل السودان اعتبارا من تاريخ بلوغ مرتب المامل بداية ربط الفئة المالية التالية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في الحالات التي ثم فيها دمج اكثر من فئة من هذه الفئات بدوجة واحدة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠ ثاثثا: أن استصدار فئات جديدة لبدل السودان لعلاج ما سيترقب على التطبيق السابق من خفض فيما يسنع حاليا لفالبية العاملين بفرغ الجامعة بالخرطوم يتطلب استصدار قرار جديد من رئيس مجلس الوقراء بناء على اقتراح لبعنة شنون الخدمة المدنية طبقا للمادة 22 من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم 27 لسنة 197٨ -

ر فتوی رقم ۱۱۰۹ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱۳ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۹ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۱/۱۳ » -

(**\V**)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

ضريبة - ضريبة جمركية - الاعفاء منها -

القانون رقم ٧ أسنة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة العربية الأنبيب البترول _ الاعفاءات المجركية الواردة في المادة ١٧ من القانون الشار اليه قد القيت منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ سنة ١٩٧٨ لمن القانون الشركة المركية بنا هذا النابغ سوى الشركة العربية الأنابيب البترود وون المتعاملين معها من المقانوان والإجانب حدا الاعفاء التي بدود المتعارا من تاريخ العمل القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات المتعرفة المصرية المتعارفة المركبة المتعرفة المصرية عمركوات أو جهات اجتبية الحرى بل مجرد قانون خاص تضمن بعض الاعفاءات الجعركية المتعرفة المصرية المتعرفة المصرية حداداً المتعرفة المصرية المتعرفة المصرية المتعرفة المصرية حداداً المتعرفة المصرية المتعرفة المصرية المتعرفة المصرية المتعرفة المصرية حداداً المتعرفة المتعر

استعرضت الجمعية العمومية وثائق تأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول وتبينت انه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ تم توقيع عقد تأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول و سوميد ، من كل من :

- ١ ـ شركة بترول أبو ظبى الوطنية ويمثلهــــا وزير الدونة للمـــالية
 والصناعة .
- ٢ ـ المؤسسة العامة للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية ويمثلها
 محافظ المؤسسة العامة للبترول والمعادن بالملكة العربية السعودية
- ٣ _ الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ويمثلها رئيس مجلس ادارتها والعضو المنتدب
 - ٤ ... الشركة الكويتية للاستثمار ويمثلها رئيس مجلس ادارتها ٠
- الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب المدنية وكالة رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية
- ٣ ــ شركة قطر الوطنية للبترول ويمثلها القائم بأعمال سفارة دولة قطر
 لدى جمهورية مصر العربية
 - ٧ ــ المؤسسة المصرية العامة للبترول ويمثلها رئيس مجلس ادارتها ٠

وقد نصت المادة (١) من عقد التأسيس المشار اليه على انه و اتفق الموقعون على هذا العقد على انشاه شركة مساهمة متمتمة بجنسية جمهورية مصر العربية طبقا لقانون يصدر بانشائها والنظام الملحق به المرفق صورته. بهذا العقد ، • وأرفق بعقد التاسيس مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون تأسيس الشركة العربية الأنابيب البترول ونصت المادة ١٧ من مشروع القيانون على أن و تعفى الشركة ومقاولوما والمقاولون من الباطن من الشرائب الجميركية وغيرها من المضرائب والرسوم فيما يتملق باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمهمات والمنقولات الأخرى وذلك بناء على اقرار من المؤسسة المصرية العامة للبترول بأنها مستوردة ولازمة لتنفيذ عمليات المشركة ،

وللأجانب من المقاولين والمقاولين من الباطن الحق بعد موافقة المؤسسة المصرية العامة للبترول في اعادة تصدير ما يرونه من هذه الأشبياء وفي هذه الحالة تعفى من رسم التصدير عند اعادة تصديرها واذا بيعت هذه الأشبياء داخل الجمهورية لغير المؤسسة المصرية العامة للبترول أو احدى الشركات التابعة لها يقوم المشترى بأداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على أساس. قيمتها وقت البيع .

كما يعفى المقاول والمقاولون من الباطن الأجانب من كافة الضرائب والرسوم المتعلقة بتنفيذ التزاماتهم الواردة فى العقود الخاصــة بتنفيذ مشروع خطوط أنابيب بترول خليج السويس ــ البحر المتوســـط ــ او توسعاته .

ويُعفى الأجانب العاملون لدى المتساول أو المتساولين من الباطن من الضرائب على المرتبات فى جمهورية مصر العربية بما فى ذلك الضريبة العامة بعلى الايراد خلال فترة انشاء مشروع خطوط الأنابيب ، وقد وافق مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤ على مشروع القانون المشار اليه دون تعديل وصدر بذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ .

واستعرضت الجمعية المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسسنة ١٩٨٣. بتنظيم الاعفاءات الجمركية التي نصت على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة ما يأتى :

إلى الشركة العربية الأنابيب البترول ٠٠٠ و ونست المادة ١٣ من ذات القتانون على انه د مع عدم الاخدال بالاعضاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة من الحسكومة المصرية والدول والمنظمات النولية والاقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجموكية الواردة بهذا القانون ويلمي كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليه في القوانين والقرارات الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ القانون رقم ٧ لسنة عليه المبرية الأنابيب البترول (صوميد) .

واستعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ياصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجبركية الذي نصت مادته الأولى على أن « يمسل في شأن تنظيم الاعفاءات الجبركية بأحكام القانون المرافق » ونصت مادته المثانية على أن « يلغى ما يأتى :

١ _ القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ٠

٢ ... النصوص المقررة لاعفاءات جمركية أينها وردت فى القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون سواء كان الاعفاء من الضرائب الجمركية كليا أو جزئيا أو تضمنت تلك النصوص تأجيل سماد الضريبة الجمركية أو تقسيطها ، أو كان الاعفاء المقرر بها لسلم بذاتها أو لجهة معينة أو لغرض محدد ، ونصت المادة الرابعة منه على أن «لا تخل أحكام هذا القانون بها بأتى :

 الاعفادات الجمركية المقررة بمقتضى اتفاقيسات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الاقليمية أو الجهاك الإجنبية ٠٠٠ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ سالف البيان منح شركة سوميد ومقاوليها والفساولين من الباطن اعضاء من الضرائب والجمركية وغيرها من الضرائب والرسسوم فيما يتعلق باستيراد الآلات وألمعانوات والمنقولات الإخرى كما منع الإجانب من المساولين من ألباطن ألحق بعد موافقة المؤسسة المصرية العامة للبترول والمقاولين من ألباطن ألحق بعد موافقة المؤسسة المصرية العامة للبترول في اعادة تصدير ما يرونه من هذه الأشياء معفاة من رسم التصدير مثم جأه القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ وبمقتشي المادة للمرتبة في بعض القوانين منها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ وبمقتشي المادة ٢ من ذات القسانون أعفى المشرع الشركة ألعربية لأتابيب البترول دون

مقاوليها والمقاولين من الباطن من الضرائب الجبوكية وغيرها من الضرائب والرمبوم الملحقة بها على ما تستورده من آلات ومعدات وأدوات وأجهزته فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشمينيل مشروعاتها ، وبذلك تكون الاعفاءات الجمركية الواردة في المادة ١٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ قد الغيت منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ولم يعد يتمتح بالاعفاءات الجمركية منذ هذا التاريخ سوى الشركة العربية لأنابيب البترول دون المتعاملين معها من القاولين والأجانب ، وغنى عن البيان أن سند اعفاء الشركة من الضرائب والرسوم الجمركية أصبح القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ووفقا للاجراءات والشروط الواردة فيه وليس القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ الذي الغيت مادته رقم ١٧ سالفة البيان التي تضمنت اعفاء الشركة ومقاوليها من الضرائب الجمركية بموجب البند رقم ٧ من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، بيد أن هذا الاعفاء الذي كان مقررا للشركة المذكورة بموجب القانون رقم ٩١ أسنة ١٩٨٣ قد الغي بدوره اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الذي نص البند ١ من مادته الأولى على الغاء القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم فان الاعفاء الذي كان مقررا للشركة يكون قد الغي أيضا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ويتمين والحال هذه خضوع ما تستورده الشركة اعتبارا من التاريخ المذكور للضرائب والرميوم الجمركية ، ولا وجه للقول بأن الاعفاءات التي كانت مقررة للشركة بمقتضى المادة ١٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ تظل قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باعتبار أن هذه الاعفاءات مقررة بمقتضى اتفاق بن الحسكومة المصرية ممثلة في رئيس الجمهورية الذي وقع مشروع قانون التأسيس الذي تضمن الاعفاءات وجهات اجنبية هي الجهسات البترولية العربية الموقعة على عقد تأسيس الشركة ومشروع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ وَذَلُكَ ثُرُولًا عَلَى حَكُم المَّادة الرابعة من مواد اصْدَار القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ التي قضت بأن أحكام هذا القانون لا تخل بالاعفاءات الجبركية القررة بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المسرية والجهات الأحنية ، لا وجه لهذا القول اذ انه فضلا عن أن الشرع في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ قد الغي صراحة الاعفاءات الواردة في القانون رقم ٧ أسنة ١٩٧٤ بحيث لم تعد هذه الاعفاءات قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، وإن ما قرره هذا القانون الأخبر من اعفاء خاص بشركة سوميد الغي بدوره بصدور القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الذي خلا من تُرديد الاعفاء الخاص بالشركة ، قان الغاء المشرع صراحة للاعفاءات الواردة في القانون رقم ٤ لسينة ١٩٧٤ بمقتضى نص المسادة ١٣ من القسانون رقم ٩١ لسسنة ١٩٨٣ وبعسد أن نص المشرع في صسدر

ذات المادة على انه مع عدم الاخلال بالاعقامات الجمركية المطررة بموجب اتفاقيات مبرمة مع الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الأجنبية ، يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات العِمركية الواردة بهذا القاتون ، ويؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن المشرع لم يعتبر - بحق -القانون رقم 2 السنة ١٩٧٤ متضمنا اقرارا انفاقية أبرمتها الحسكومة المصرية مع حكومات أو جهات أجدبية أخرى بل مجرد قانون خاص تضمن بعض الاعفاءات الجبركية تم النسساؤها بنص صريح في قالون الاعفاءات الجمركية رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم فلا وجه للقول باستمرار تمتع الشركة بالاعفاءات سالفة البيان خاصة وان تتبع اجراءات تأسيس الشركة وصعور قانونها سالف البيان لا يقطع بأنها نتاج اتفاقية مبرمة وفقا لأحكام المستور الممرى فيما بين الحكومة الصرية ودولة أو منظمة أو جهة اجنبية كل ما هنالك أن العكومة المصرية رغبة منها في انجاح مشروعات الشركة ولتتوفير العافز للمستثمر العربي على المساهمة في وأس مال الشركة متحت الشركة يسض الاعفامات البعمركية كان لازما أن ترد في قانون يقررها تتفيذا لنص الملتة ١١٩ من الدستور التي حظرت اعفياء أحبد من أداء المضرائب العلمة الا في الأحوال المبينة في القانون ، ومن ثم فادًا ما رأى للصرع أن الاعفاطق التي قررها قد مطقت الفرض منها بعد أل بدأ المشروع في الائتاج فقرر الغاحة قلا مناص من النزول على ادادة المشرع الصريعة في حذا الساد .

للدلسك

ائتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تستيج الشركة العربية الأناييب البترول بالاعقاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم اعتبارا هن تاريخ العمل بالقانون وقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان .

د ختوی دقو ۱۹۷۷ فی ۱۹۸۸/۱۱/۸۹ چلسة ۱۹۸۸/۱۹۸۸ طف وقع ۱۹۸۸ ۱۹۸۸ - د

جلسة ٢ من نوفمير سنة ١٩٨٨

عاملون مدنيون بالدولة .. انتهاء الخدمة .. سن الاحالة للبعاش ٠

القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۲۳ وبد الأصل العام في سن القدمة والاستتناء عه ...
يشترها لاستقادة العاملية من ميزة الجاء بالفدمة بعد سن الستين في تطبيق احتماء القانونين.
رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۲۹ توافر شرطين : الأول .. ان يكونوا من موظفي الحولة او رفعي ۱۹۳ و ۱۹۳۱ او ۱۹۲۱/۱۹۲۱ بالنسبة المادية القانونين رقمي ۱۹۳ و ۲۷ لسنة ۱۹۳۰ او ۱۹۲۱/۱۹۲۱ بالنسبة لتطبيق القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۳۷ والتاني ... ان تكون قوانين او لواتح توظهم في تأمين من التواريخ الملاكون بالنسبة لمن تسرى عليهم فقي بطاقهم في الفندة جسم سن السنين مثلقة شاملة لم تكن تهم قواتح ظرد فهم ميزة عينة متطماها انهاد خدتهم في مس بالخوى غير السنين ... علد وضمهم على درجات تلفيم فعدتهم بيلولهم سن الخرى غير السنين ... علد وضمهم على درجات تلفيم فعدتهم بيلولهم سن المرى غير السنين ... تعليق ...

استعرضت الجبعية العيومية فتواها الصادر بجلسة ١٩٨٧/١١/١١ والتي انتهت الى أنَّ خدمة السيدة/ نعيمة حمدي تنتهي ببلوغها سن السنين-وتبينت أن المادة (١٩) من قانون التأمين والماشات لموظفي الدولة المدنيين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تنتهى خدمة الموظفي المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم من السنين ويستثنى من ذلك : ١ ــ الموظفون الذين تجيز قوانين توطُّفهم استيقاهم في الخدمة بعد السن المذكورة ، وتنص المادة (٢٠) من قانون التأمين والماشات لمستخدم الدولة وعمالها الدائمين رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على أن و تسرى على المستخدمين والعمال والمنتفعين بأحكام هذأ القانون ساثر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، ، وإن المادة (١٣) من قانون التأمين والماشات لوطفي الدولة ومستخدميها وعبالها الحدنيين وقم ٥٠ أسنة ١٩٦٣ الذي ألغم العمل بالقانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لمعنة ١٩٦٠ المشار اليهما قنص على أن « تنتهى خدمة المنتفعين. بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، ويستثنى من ذلك : • • • ٢ مد المستخدمين والعمال الموجودين بالخدسة الذين تقضى لوائم توطفهم بانهاء خدمتهم عند باوغهم سن الخامسسة والسبتين ٣٠٠ ـ الموظفون الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لواثم توظفهم بانهاه خدمتهم بعد المس المذكورة ، • ومفاد ذلك أن المشرع قد وضع أصلا عاما يسرى على الموظفين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإنهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين ، واستثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين الموجودين بالخدمة في تاريخ المصل بأحكام القانون المذكور الذين تجيز قوانين توظفهم بقامهم في الخدمة بعد بلوغ هذه السن فيحق لهم الاستمرار في اخدمة بعدها حتى بلوغهم السن المحلحة في القوانين الماملين بها ، ويسرى هذا الحكم على مستخدمي المدولة وعمالها الدائمين المساملين بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ وفقا للاحالة الواردة بالمادة (٧٠) منه بسريان أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص به وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ منه المسلم في سن الحدمة والاستثناء منه مشترطا لاستفادة العاملين من ميزة البقاء بالخدمة والاستثناء تطبيق أحكام القانونين رقمي ٣٦، ٧٧ تطبيق أحكام القانونين رقمي ٣٦، ٧٧ تطبيق أحكام القانونين رقمي ٣٦ و ٣٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ومن بعد سن السين في بعد سن السين في بعد سن السين في بعد سن السنين في بعد سن السنين في بعد الما القدنون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما ومن بعدها القدنون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما ومن

الأول : أن يكونوا من موظفى الدولة أو مستخدميها أو عمالها الدائمين الموجدودين بالخدمة بأى من هذه الصدعات فى ١٩٦٠/٣/١ أو ١٩٦٠/٣/١ أو ١٩٦٠/٣/١ التنفيق أحكام القانونين رقمى ٣٦، ٣٧ لسنة ١٩٦٣/٣/١ بالنسبة لتطبيق أحكام القانون وقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٣/٠

واثثانی: أن تكون قواتین أو لواقع توظفهم فی كل من التواریخ المذكورة بالنسبة لن تسری علیهم تقضی بیقائهم فی الخدمة بعد سن الستین و هذا وقد سبق للجمعیة الصومیة أن أقتت بجلستها المنقدة بتاریخ میزة معینة مقتضاها انهاء خدمتهم فی سن آخری غیر الستین قائهم عندوضعهم علی درجات تنتهی خدمتهم بیلوغهم سن الستین قائهم ضوء ذلك جمیعه واذ تبین أن السیدة المذكورة كانت معینة بمكافات شاملة فی تاریخ المعمل باحكام القانونین رقمی ٣٦ و ٧٧ لسنة شاملة فی تاریخ المعمل باحكام القانونین رقمی ٣٦ و ٧٧ لسنة خاضمة لنظام لائخی یسمح لها بالبقاء فی الخدمة لاکتر من سن خاصته لنظام لائخی یسمح لها بالبقاء فی الخدمة لاکتر من سن الستین معا بنتینی معه مناط الاستفادة من میزة البقاء بالخدمة یعد سن الستین سواء قبل أو بعد وضعها علی درجة

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك الاستناد الى أحكام قرار وزير الثقافة والارشاد القومى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ فى شان تنظيم معاملة الموظفين

المعينين بمكافآت على اعتمادات وما قضت به المادة (١٣) منه من انتهاء خدمة الموظف المبن على اعتماد يبلوغه سن الخامسة والستن لأن الثابت أن هذا القرار وقد صدر من وزير الثقافة والارشاد القومي يكون قد جاء على خلاف أحكام قانونَ موظفي الغولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعمول به آنذاك والذي ينص في المادة (٢٦) منه على أن « تسرى على الموظفين المؤقتير. الشاغلين وظائف دائمة جميع الأحكام الواردة في هذا القانون ، أما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة فأحكام توظفهم وتاديبهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقترام وزير المالية والاقتصاد بعد أجد رأى ديوان الموظفين ، • فطبقا لهذا النص مط المشرع بمجلس الوزراء دون غيره اصممار القرار الذي يتضمن أحكام توظف وتأديب وفصل الموظفين المؤقتين ، ومن ثم فان صدور مثل هذا القرار من سلطة أخرى يوصـــمه بعدم المسروعية ، وبالتالي يكون القرار وقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه غير مشروع ولا يسوغ الاستناد اليه كلائحة ، وتبعا لذلك يتأكد تخلف مناظ الاستفادة من ميزة البقاء بالخدمة بعد سن الستين بالنسبة للسيدة المذكورة مما تخضع معه للأصل العام الذي يقضى بانهاء الخدمة في سن الستين .

لذلــك .

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٧/١١/١١ المسار اليها

(فتوی رقم ۱۱۸۲ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱۹ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۷ ملف رقم ۷۱۹/۳/۸۷) -

(14)

جلسة ٢ من نوفمير سنة ١٩٨٨

(١) عملون مدنيهن بالدولة ـ مرتب به الأجي خلال فترة الإجازة الرضية الاستئنائية ـ واقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بأن التأمين الاجتماعي معدلا بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٤ حالة المدت ١٩٨٤ من قانون العاملين المدنين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١٩٨٠ من التمين عند تحديد المستحقات قالية العامل الريض عطيق التقام التأميني الوادة بالأول المتابعة المائية المداونة المائية المداونة المرافق المرافقة المرافقة

ب) عاملون عدنيون بالدولة - الأجازات - أجازة عرضية استثنائية •

المساود من استمراد الهامل الريض بعرض مزمن من اجازته الاستنائية باجر كامل التين عجزه التام حتى يبلغ من الاحالة الى المعاش هو توفق اكبر قدد من الرحاية له بالساس ذلك : تأمين الاصابة بأحد الامراض المزمنة لا يفطى الفترة التى تل السجز التام لا مانع من الاستجابة الى طلب العامل المريض بإنهاء خدمته للمجز الكل ليتسنى له الاستفادة من مزايا تأمينية أخرى الفضل من مد اجازته الاستثنائية كالعصول على معاش المجز الكامل في خلاف عدم توافر معة اشتراكه في التأمين بالساس ذلك : ان العامل صاحب الحق في اختياد الفضل المالية التي تخليق و تقديق .

تنص المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه « في تطبيق أحكام حذا القانون يقصد :

(أ) • • • (ط) الأجر: كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصل ويشمل:

١ ــ الأجر الأساسي ويقصد به :

(१) الأجر المنصــوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظف
 بالنسبة للمؤمن عليهم في البند (1) من المادة (۲)

٢ -- الأجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه
 وعلى الأخص :

(أ) الحوافز (ب) الصولات (ج) الوهبة (د) البدلان ٠٠٠٠٠ (هـ) الأجور الاضافية (و) التمويض عن جهود غير عادية ٠٠٠٠٠٠٠

د والمادة ۱۸ من القانون المذكور التي تنص على أن « يستحق الماشي في المالات الآلية :

۱ ... انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن التقاعد المنصوص عليه ينظم التوظف المعامل به أو لبلوغه سن الستين بالنسبة للسؤمن عليهم بالمبتدين (ب) ، (ب) من المأدة (٢) وذلك متى كانت مده اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .

· · · · · · · · · _ Y

٣ ... انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكمل أو العجز الكامل أو العجز البحث على مناحب العمل وذلك الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وذلك أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين ٥٠٠٠٠٠٠ . والمادة (٧٨) من ذات القانون التي تنص علي أنه و اذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عملة تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدى له ٥٠٠٠٠٠

واستئناء من الأحسكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو يالجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجزه كالملاطوال منامة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا ٠٠٠٠٠٠٠ ، والمادة (٨١) منه التي تنص على أنه « لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المستركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين ، ٠ كما استعرضت الجمعية المادة « ٦٦ مكررا ، من قانون نظم العساملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، التي تنص على أنه « استثناء من أحكم الأجازات المرضية يمنج العامل المريض بأحه الأمراض المزمنه الني يصدر بتحديدها قراد من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للمجالس الطبية أجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشقى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في أجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة للمعاش ، •

واستبانت الجمعية مما نقدم أن المشرع رعاية منه للسامل المريض بأحد الأمراض المزمنة قرر بقانون العاملين المعنيين بالعولة في المادة ٦٦ مكرزا منحة أجازة استثنائية يأجر كامل طوال بمبق أجازته التي تستمر الى أن يبلغ مسن الاحالة للمعاش اذا ما تبين عجزه عجزار كاملا. د والأجو الكامل المقرر له في هذه الحالة هو الأجر الأساسي المحدد بجدول الأجور الملحق بهذا القانون ، وما يرتبط به ارتباطا حتميا ويحسب على أساسه ، كالماتوات الاجتماعة والاضافية وبدلي التمنيل وطبيعة العمل الما ملحقات الأجر الأخرى كالحوافر والأجور الاضافية والمكافأت التي يلزم لاستحقاقها مباشرة العمل بالفعل ، فلا تصرف له • كما قضى المشرع في قانون التأمين الاجتماعي في المادة ٧٨ بمنح هذا العامل تعويضا يعادل أجره كاملا أثناء فترة أجازته الاستثنائية حتى يتبين عجزه التام · والأجر طبقا للتعريف المحدد له بهذا القانون عبارة عن مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقايل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلى ، ويشمل عنصرين هما : الأجر الأساسي : وهو الأجر المبين في الجداول المرفقة بنظم التوظف التي يخضع لها المؤمن عليهم · والأجر المتغير : ويقصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه خاصة الحوافز والبدلات والأجور الاضافية ٠ ولما كان المتعين عند تحديد المستحقات المالية للعسامل المريض هو تطبيق النظام التأميني الوارد بقانون التأمين الاجتماعي الذي يستمد الحق فيها من هذا القانون طبقا للمادة ٨١ منه على أن لا يحرم من أي حقوق أخرى نصت عليها القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة تزيد على القدر المستحق في هذا النظام . ومن ثم فان العامل التريض بمرض مزمن يستحق أثناء أجازته الاستثنائية حتى يثبت عجزه التام تعويضا يعادل أجره كاملا بعنصريه (الأساسي والمتغير) اعمالا للمادة ٧٨٧ من قانون التأمين الاجتماعي وليس له ما يزيد عن ذلك خلال نفس الملت بمقتضى المادة ٦٦ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالمولة •

أما فيما يتمان بأحقيته في طلب إنها خدمته بعد ثبوت عجزه التام ، فقد استظهرت الجدمية من حكم المادة ٦٦ مكروا المسار اليها أن المقصود باستمرار العامل المريض بعرض مزمن في أجازته الاستثنائية بأجر كامل اذا تبين عجزه التام حتى يبلغ سن الاحالة الى الماش حو توفير أكبر قدر من الرعاية له ، لا سيما وأن تلمين الاصابة بأحد الأمراض المزمنة المحدد في المادة ٧٨ سالفة الذكر لا يقطى الفترة التي تلى العجز التام ، بيد أنه من مزايا تأمينية أخرى أفضل من مد أجازته الاستثنائية ، كالحصول على مماش الهجز الكامل طبقا لحكم المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي معاش العجز الكامل طبقا لحكم المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي الماشيخة أن تبلغ مدة الاشتراك في التأمين ، حيث يشترط للبصول على معاش المسيخوخة أن تبلغ مدة الاشتراك في التأمين ، حيث يشترط للبصول على معاش

وقد لا تتوافر هذه ألمه للعامل المذكور حتى لو استمر فى الخدمة الى بلوغه سن التقاعد، فيحصل على تعوض من دفعة واحدة بدلا من معاش ومن ثم قلا مانع من اجابته إلى طلبه بإعتباره مساحب الحق فى اختيار أفضل المزايا المالية التى كفلها له المشرع ولا يحاج فى هذا الصدد بأن قضاء المحكمة الادارية العليا التوج وفى طل احكام القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٣ للذي حلت محله الملاة ٦٦ مكروا من قانون الملين المديين بالمدولة آل الى علم جواز أنها خدمة العامل المريض بمرض مزمن بناء على طلبه اذ أن علم مغا المقضاء قام على أساس أن الجهة الادارية أنهت خدمته دون أن تعلم في شانه اجكام القانون الذي يعنجه الحق فى الحصول على أجازة مرضية في استثنائية ، وكان العلمل على غير دراية كاملة باحكام هذا القانون و

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : استحقاق العامل المريض بمرض مزمن لتعويض يعادل أجره كاملا

(الأساسي والمتغير) وفقا للمادة ٧٨ من قانون التامين الاجتماعي وذلك أثناء أجازته الاستثنائية الى أن يثبت عجزه التام ·

ثانيا : جواز انهاء خدمة العامل المذكور والخاضع لقانون العاملين المدنيين بالدولة بناء على طلبه بعد ثبوت عجزه التام •

(فتوی دقم ۱۲۱۹ فی ۱۹۸۸/۱۱/۲۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲ ملِف دَهُمْ ۱۹۷/۲/۸۹) -

(۲۰) جلسة ۲ من توفيير سنة ۱۹۸۸

سه استثمار مال عربی واچنی سه شروعات التمیر والانشاء سه حدود الاعقاء الفریبی واقع ۱۲ من افغانون وقع ۲۷ استهٔ ۱۹۷۶ •

قى الخرع صواحة على جوال مد معة الانطأد الخدرين بالنسبة لشروعات التعدي وانشاء الخديدة الجديدة - الاطاء يكون لدة ١٥ سنة بدلا من عشر سنوات - يتم ذلك بقراد من دئيس الجمهورية بناء على القرام مجلس ادارة الهيئة - فشروع هي غير هذه العائلة لا يتمثم سريء بهدة الاطاء التي تتقرق له عند طلوطات على قباب وهي خمس سنوات او ثمان سنوات مد الاعظاء مقصور على مروعات التعدير وانشاء المن الجديدة - في غير هذه العالات لا يتمتم عاشروع الا بعدة الاعظاء المقررة له عند الموافقة على فيامه - لا يجوز في علم العالات مد منة الاعظاء بعد فيام الشروع - اساس ذلك : الله لا يرد الا بالنسبة لشروعات التعديدة - فيتابية - اساس ذلك : الله لا يرد الا بالنسبة لشروعات التعديدة - فيتابية - المساورة التعديدة - فيتابية - الحياية - المساورة التعديدة - فيتابية - الحياية - المساورة التعديدة - فيتابية - الحياية - المساورة التعديدة - فيتابية - المساورة التعديدة - فيتابية - الحياية - المساورة التعديدة - فيتابية - المساورة التعديدة - فيتابية - المساورة التعديدة - فيتابية - المساورة الا بالنسبة الشروعات التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة المساورة الا بالنسبة الشروعات التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة الاساورة الاساورة المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة الاساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة الاساورة الاساورة التعديدة - المساورة المساورة الاساورة التعديدة - المساورة الاساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة الاساورة - المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة المساورة الساورة التعديدة - المساورة الاساورة - المساورة المساورة التعديدة - المساورة التعديدة - المساورة المساورة - المساورة المساورة المساورة - المساورة المساورة - المساورة المساورة - المساورة المساورة - المساور

تنص المددة ١٦ من القانون وقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشان استثمار المالي المحربي والأجنبي والمناطق الحرة الممدل بالقانون وقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على أنه و مع عهم الاخلال بأية اعظامت ضريبية أفضل مقروة في قانون أخر، عنى أن رباح المشروعات من الفرية على الأرباح التجسارية والصسناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التي وزديها من الفريبة على ايرادات الفيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها حسب والمخورة الفرية المامة على الايراد بالنسبة للاوعة المفاة من الفرائم المنوبة طبقا لهذا النس وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سمنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال ٢٠٠٠

وتكون مدة الاعفاء ثبانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح المام وفقا لطبيعة المسروع وموقعه الجغرافي ومدى أهبيته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية وفي زيادة الصادرات طبقا لما يقترحه مجلس ادارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء ·

ويكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الاراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الاراضى لمدة عشر منوات • ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء ملى القاتراح مجلس ادارة الهيئة الى خمسة عشر عاما • • كما استعرضت الملدة ٧٧ من ذات القانون التى قضت بأن « تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضع فى الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر السائلت

الاشرى المتي من عبائها ايضاح كولن المشروع الحدم بشبائه الطلب ، ولجلس ادارة المهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقنم اليه · · · ،

ومفاد ما تقدم فن المهرع وضم قاعدة علمة تسرى على جميع المشروعات الاسبتمارية التي توافق على اقامتها الهيئة العامة للاسبتمار طبقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ مقتضاها تمتع المشروع بالاعفاءات الضريبية المشار الهها في المادة ٢٦ صالفة البيان لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة عالم تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوالي ، الا أن المشرع اجاز ساستثناء من هذه القاعدة العامة للجستنما أن تكون مدة الاعماء نمائي منوات بدلا من الخمس سنوات المقررة إذا اقتضى ذلك اعتبارات الصالح منوات بدلا من الخمس سنوات المقررة إذا اقتضى ذلك اعتبارات الصالح المشرع وبالنسبة المشروعات التعمر وانشاء الملن الجديدة أفرد لها المشرع اعفاء خاص مدته عشر صنوات ، واجاذ لرئيس الجديدة أفرد لها المشرع اعفاء خاص مدته عشر صنوات ، واجاذ لرئيس الجمهورية — بناء التراح مجلس ادارة الهيئة — مد عده الملدة الى خمس عشر عاما ،

وقد استخلصت الجمعية من المقارنة بين أحسوال الاعفاء الضريبي ومدده الواردة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المسار اليه ان المشرع اذ نص صراحة على جواز مد مدة الاعفاء الضريبي بالنسبة لمسروعات التعمير وانشياء المدن الجديدة بحيث يكون الاعفاء لمدة ١٥ سنة بدلا من عشر سنوات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة دون أن يضمن النص ما يجيز الله اذا كانت مدة الاعفساء خمس سنوت أو كانت مدته ثمان سنوات ... استخلصت الجمعية من ذلك أن مه الاعفاء مقصور على حالة مشروعات التعمير وانساء المدن الجديدة ، أما في غير هذه الحالة فان المشروع لا يتمتع سوى بمدة الاعفاء التي تتقرر له عند الموافقة على قيامه وهي خمس سنوات أو ثمان سنوات والتي تتحدد في ضوء ما يقدم لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار من دراسات وبيانات تتعلق بطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي وأهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية في زيادة الصادرات ، فاذا ما رأى مجلس ادارة الهيئة عند ممارسة اختصاصه في الموافقة على اقامة المشروع ان طبيعة المشروع وأهميته وحجم رأس ماله ٠٠٠ تستلزم منحه اعفاء من الضرائب مدته ثماني سنوات ، كان عليه قبل اصدار موافقته على المشروع عرض الأمر على مجلس الوزراء للنظر في الموافقة على جعل مدة الاعفاء ثماني سنوات بدلا من خمس ، ومتى صدر قرار الموافقة على اقامة المشروع دون أن يتضمن تحديد مدة الاعفاء فان

الأعفاه يكون بطبيعة الحال لحلت ٥ سنوات ولا يجوز بعد هذيه الجوافقة واثناء معارسة المشروع لنشاطه مد مدة الخسس سنوات الى ثنان سنوات من باب اولى بعد انتهاء مدة السنوات الخمس لأن المه لا يرد حسيما سلف القول الا يالنسبة لمشروعات التصير وانشاء المدن الجديدة

ولما كان البين من الحالة المروضة أن موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار على اقامة الشركة لم تتضمن منحها اعفاء من الضرائب تجاوز مدته الخمس سنوات ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك مد هذه المدة الى ثمان سنوات

اذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز مد مدة الاعفاء من الضرائب في الحالة المروضة •

(فتوی رقم ۱۲۲۰ فی ۳۱/۱۱/۸۹۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸۹ ملف رقم ۱۹۲۸/۲/۳۷) .

(11)

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

الهيئة العربية للتصنيع .. تكييفها (مجلس الدولة) (اختصاص) ٠

تعتبر الهيئة العربية للتصنيع منظمة متخصصة انشاتها جمهورية همر العربية ودولة الإمارات العربية والملكة العربية السعودية ودولة قطر بهدف الخامة العدة صناعية _ يتهن الرجوع في كل ما يتمنا الطلاقة العربية السعودية ودولة قطر بهدف الخامة العدة صناعية _ يتهن تقوم يتهم وبينها الى انظافية تاسيس الهيئة ذائها _ بعتض المائة - من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ - تشتى، الهيئة وبيئا الموافقة والعاملين بها وبندب لهذه اللجان قصاة منادي الهيئة _ ما يصدر عن هذه اللجان يعجد إلى المائة من المائة المائة من المائة المائة من المائة المائة

تبينت الجمعية العمومية هن الأوراق أن العامل السيستطلع الرأى بشأنه من العاملين بمصنع الطائرات التابع للهيئة العربية التصنيع، ولما كانت ألهيئة المذكورة _ حسبما استقر عليه قضه محكمة النقض _ تعتبر منظمة متخصصة أنشأتها جلهورية نمصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر يهدف اقامة قاعدة صناعية. ومن ثم يتعين الرجوع في كل ما يتصل بعلاقة الموظفين التابعين لها بها بِمَا فَيْ ذَلِكَ وَسَائِلُ حَلَّ الْمُنازَعَاتُ النَّى تَقُومُ بِينْهِمْ وَبِينِهَا ٣٠٪ إلى القوانيخ الوطنية للدول المنشئة لها ولكن الى اتفاقية تأسيس الهبئة ذاتهسا ٠. واذا كانت اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيم للصدق عليها في مصر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ تنص في المادة الأولى منها على أن، د تنشأ وفقا الحكام هذه الاتفاذية هيئة عربية تسبسمي الهيئة العربية للتصنيم وتكون لها الشخصية القانونية وكافة الحقوق والصلاحيات، وتنص في مادتها الثالثة عشر على أن « يبين النظام الأسساسي للهيئة الأحكام الخاصة بنظامها المالي والرقابة على حساباتها ٠٠٠٠٠٠٠٠ ووسائل حل المنازعات وسيسائر الأحكام المنظمة لنهيئة ، وتنص المادة ٦٠ من النظامُ الأساسي للهيئة على أن و (١) تنشىء الهيئة لجانا قضائية خاصة للفصيل في المنازعات الادارية والعمالية التي تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين

الموظفين والعاملين بها وينسب لهذه اللجـان قضــــاة من خارج الهيئة . (٢) يصدر هجلس الادارة لائمة خاصة تبين تشكيل هذه اللجان وكيفية. ممارستها لاختصاصاتها والاجراءات التي تبيع أمامها ،

ولما كان مفاد ذلك أن اتفافية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع ناطت بالنظام الأساسي بيان الأحكام الخاصة بالمسائل المساد اليها في الماهة ١٣ منها ومن بينها الأحكام الخاصة بوسائل حلى المنازعات الادارية والعمالية التهر تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها ، وتضمن النظام الأساسي العص على انشاء لجان قضائية للغصل في عده المنازعات مما مؤداه أن النجان القضائية بالهيئة تختص دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات التي تنشأ بينها وبين العاملين فيها ، وأن ما يصلع عن هذه اللجان يحوز قوة الأمر المقضى به (يراجع في هذا الشــــأن حكم محكمة استثناف القاهرة الدائرة ٣٤ مدنى في الاستثناف رقم ١١٦ لسنة ١٠٤ جلسة ١٩٨٨/١/٢٠ وحكم محكمة العقض ــ الدائرة العمالية في الطمن رقم ٩٨٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) . ولا يغير من ذلك القول بأن الهيئة قد أصبحت عيثة قومية بانمسسعلب العول المؤمسمة لهسمة عدا مصر ومن ثم يخطع العاملون فيها للقوانين المصرية ، ذلك أن الماحد الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ كنص على أن « (١) تظل الهيئة العربية للتصنيع المنشأة كشخص اعتباري بمقتضى قراد اللجئة العليا العمادر بعدينة القاهرة والكائن مقرها ومركز نشاطها بجمهورية مصر العربية متمعمة بالفماصية الاعتبارية ونقا للامكام المررة في فأنون مركزهما ومقرحها الجلعم ذكوهما ء كما تقيفم وتظل متمتمة بالاختصاصات والمزايا والعصائات المقررة لها وفقا للقرأد المتقعم ذكرت والغرار بقانون رقم ١٩٠٠ لسعة ١٩٧٦ المفسار اليه ١٠) وتظل الهيئة العربية للتعمديم خاضعة في وجودها ونشاطها لجميع الأحكام المتروة في تشريع مقرها ومركز تشماطها وفي نظامها الأساسي قيما عدا ما يكون من تلك الأحكام مخالفا لما يعص عليه لي هذا القانون . (٣) وتسفير الهيئة العربية للتصنيع في مؤاولة نقياطها واصعيفاء ستوفها والوفاء بالتؤاماكها يوضفها هنخصاً اعتباريا في مصر وغيرها من الدول ، •

ومفاد ذلك أن الهيئة العربية للتصنيع استمرت من حيث وجودها والزايا المقررة لها في ظل أحكام هذا القانون ، على ما كانت عليه قبل صدوره اذ أبقى لها الشرع على شخصيتها القانونية وكافة حقوقها ونظامها الاسسى وسلطانها مؤكدا بذلك استعراد شخصيتها الاعتبارية المقررة لها قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ ، هذا على الرغم من خروج الدول. الثلاث العربية منها وفقا لما عبرت عنه في الإعلان الوسسى الصادر عنهم

ومن ثم تطل الهيئة العربية للتصنيع قائمة بوصفها شخصا اعتباريا كما كانت عليه عند انشائها ولا يجوز تطبيق القوانين الصرية عليها بمقولة أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ يضفي عليها تكييها قانونيا جديدا معايرا لما كان ثابتا لها قبل صدوره من شأنه اخضاعها لما كانت لا تخضع له من قوانين *

وبالبناء على كل ما تقدم ، ولما كان المسلمل محل طلب الرأى من المملغ بالهيئة المصربية للتصنيع وكان اختصاص اللجنة القضائية المشكلة في الهيئة المذكورة هو اختصاص مانع لا تشاركها فيه جهة قضائية أو الطرية أخرى وقد آقام المذكور أمامها المنعوى رقم ١٠٠١ لسنة ٩ ق التي قضى فيها بعاريخ ١٩٨٧/٩٢ بمام قبول اللحوى شكلا وذلك استنادا الى أنه تقدم بطلب صرف مرتبه عن مدة تجنيف خطا بعاديغ ١٩٨٨/٦٦ لا أنه لم يقم دعواه الا بعاريخ ١٩٨٨/٧٨ ومن ثم تكون دعواه قد أقوست على خلاف الاجراءات والمواعد المسار المها في الملادين ٢٥ و ٢٩ من الاقعد على خلاف الاجراءات والمواعد المسار المها في الملادين ٢٥ و ٢٩ من الاقحة المناز المها في المسار المها يكون دعواه قد الايكون ثم توقد الامر المقضى ومن ثم فلا يكون ثم وحد عالم المحكم بما يتحسر معه اختصاص المجمعية المعمومية القسمي الفتوى والمتصريع بدخل الموضوع المائل ٠

لذلسك

انتهى رأى الجنعية الضومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسم اختصاصها بنظر الرضوع .

ر فتوی رقم ۱۳۲۱ فی ۱۹۸۸/۱۱/۲۹ جلسة ۲/۱۱/۸۸۸ علف رقم ۱۹۲۹/۴۴۸۱ و -

بالريبة

(۷۲) جلسة ۲ من نونلمبر سنة ۱۹۸۸

اموال الدولة العامة او الخاصة ـ اكتساب المال صفة العبومية وفقدها : ـ

يتم اكتسام، المال الطامى المهلوك للبونة أو احد الاشخاص الاعتبارية السامة للصفة العامة يتقسيمه للبنامة العامة بلحد الرسائل القررة فانونا وذلك بالفسل أو يمتني فانون أو قراد من الوذير المختص للقفد هذه الصفة ايضا باحد الوسائل القررة لاكتسابها أو يتاتبها القرض من التتقسيص للفنامة العامة للا كل يكتسب بالمال الصفة العامة بالفسل فانه يقدما بالقسل أيضا به يتحقق ذلك أذا انقطع على وجه مستمر وبالفسل استعمال هذا المال في القرض المقصمة لها في القرض اللى خصصت من أجله وترتها دون استعمال على المهنة الارض المقسمة لها في القرض اللى خصصت من أجله وترتها دون استعمال على المهنة المحافة عنها وعودتها الى حالتها قبل التصفيص باعتبارها مالا خاصا معلوكا للدولة بـ تطبيق .

استمرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة المسادرة بجلسة المهرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة المسادرة بجلسة وقائم جديدة انظرى عليها طلب اعادة العرض ولم تكن تحت نظرها عين اصدت القتوى المتقامة وتبين لها أن المادة ٢٦ من قانون مجلس اللولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ناطت بالجمعية المعومية الاختصاص بابداء الرأى مسببا في المنازعات التي تنشأ بين الجهات التي حسما المرجع على سبيل الحصر ، على أن يكون رايها منزما للجانبين حسما الإجبه المنزاغ وقعاما له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما ينتهى اليه رأى الجمعية العمومية في هذا الشان و ومن ثم ، فأن الرأى الصادر عنها في مجال المنازعة هو رأى نهائي حاسم للنزاع .

ولما كان موضوع النزاع المعروض سبق أن فصلت قيه الجمعية المسومية برأى ملزم بجلستها المنقلة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ على النحو الشار اليه ، قمن ثم تكون قد استنفذت ولايتها بنظر النزاع ، ولا يجوز لها أن تميد النظر فيما سبق أن انتهت اليه في هذا الشأن ، خاصة وأن ما جاء بطلب اعادة العرض لم يتضمن جديدا من أى وجه وكانت كل عناصر المنازعة قائمة أمام الجمعية الممومية عند نظرها ، كما وأن ما جاء بكتاب الهيئة المؤرخ ١٩٨٨/٥/٢٨ المشار اليه من أن معظم الأراضي المخصصة لخامة الهيئة عبارة عن جنابيات وحرم السكك الحديدية وأراضي فضاء تستخدم للمروعات الهيئة التي يتم التخطيط على أساسها حاليا ومستقبلا لأن طبيعة

مشروعات الهيئة لا تستلزم استخدام جديع الأراضى المخصصة لها مرة واحدة وانما تستخدم في المشروعات المحلية والمستقبلة الأمر الذي يتحتم معه عدم ازالة تخصيص أراضى الهيئة الا بعد أن تقرر عدم الحاجة اليها - فهو مردود عليه بعا سبق أن عرض على الجنعية العمومية لقسبي مي أصلا معلوكة للدولة ملكية خاصة وخصصت لموفق السكك الحديدية الأوان الهيئة تقاعست عن رد الاعتداء الواقع على ما خصص لها ، من مجلس مديئة أشمون - وهو جهة رسمية وليس أفرادا من الأهالي - مدة طويلة بنفت هرحلة اقامة عمارات سكنية في الأراضى المعدى عليها يستفرق تنفيذها وقتا طويلا دون أن تحرك الهيئة ساكنا مما يغدو ما انتهت اليا الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع من زوال التخصيص للهيئة المجتمعة العمومية لقسمي المقتوى والتشريع من زوال التخصيص للهيئة بالتصرف في هذه الأراضي الى ملكية الدولة الخاصة بالفعل وقيام مجلس المدينة بالتصرف في هذه الأراضي التي زالت عنها صفة المال العام بالفعل بعقضي المسلطة المخولة له بقانون الحكم المحل مبنيا على أساس سليم من القانون والسلطة المخولة له بقانون الحكم المحل مبنيا على أساس سليم من القانون و

نذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعادة النظر فيما انتهت اليه بجلستها المنعقدة يتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ في شأن موضوع النزاع المشار اليه •

﴿ فتوى رقم ١٩٢٢ في ١٩٨٨/١١/٢٦ جلسة ١٩٨٨/٢١/٢ ملف رقم ١٩٨٨/٢/٣٢) ٠٠

(44)

جلسة ٢ من نوفعير سنة ١٩٨٨

شركات _ شركة قطاع عام _ انشاؤها_ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ٠

نظم دلشرع الأحكام المفاصة بهيئات التطاع العام وشركاته وحدد القصود بكل منهما ...
رسم الشرع في القانون للذكور اصلوب انشاء شركات القطاع العام الجدينة بعد العمل
بلحكامه ... كهيئة التطاع العام المشخصة في حدود المتاح لها من اعتمادات بموازتها التنظيطية
ان تشريء «معدى عدم الترسكات سواء بمغردها أو بالاشتراك مع الأسخاص الاعتبارية العامه
الفاصة أو الأفراد .. يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوذير للخصص بنه على الأراج
من الهيئة المفتحة وبعد موافقة رئيس معبلس الوزراء .. انشاء شركات القطاع العام اعتبارة
المختصة وبعراعاة الفسوابية والاجراءات للعند في مدا الشان حالا يجوز للمحافظة العمل
بانشاء شركة قطاع عام ... اساس ذلك : أنه ولئن كان المحافظة يبائر الاختصاصات والسلطات
المختصون كهيئاتين للسلطة المركزية بفي مشاركة من جهات الحرى باعتباد ان عام
السلطات لا تندرج لحت عبارة الاختصاصات والسلطات التيفيذية المخولة للمحافظين ... تطبيق ما

تنص المادة (١) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته على أن « وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمعن والأحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠٠٠ ﭘ وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن و تتولى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة العامة واغطة العامة للدولة انشاء وادارة جميم المرافق العمامة الواقعة في دائرتهما • كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جبيع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضي القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يضُدر بهما قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات انشاحا وادارتها والمرافق التي تتولى انشاحا وأدارتهـا الوحدات الأخرى للادارة المحلية ٠٠٠٠ ، والمادة (٢٧) من القانون المذكور التي تنص على أن و يتولى المحافظ بالنسبة الى جميم المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الادارة المحلية وفقا لأحكام هذا القانون جميم السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ ، وكذلك استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة 19۸۲ ألتى تنص على أن د تقوم هيئات القطاع العام فى مجال نشاطها ومن خلال الشركات التى نشرف عليها بالمشساركة فى تنمية الاقتصماد القومى والعمل على تحقيق أهداف خلة التنمية طبقا للسياسة الممامة للدولة وخططها ٢٠٠٠٠ والمادة (٢) من ذات القانون التى تنص على أن تنشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون العام ويحدد القرار الصسادر بانشائها :

وتحدد على أساس تماثل انشطتها أو تشابهها أو تكاملها ٠٠٠٠٠٠ ◄ والمادة (١٧) من القانون المذكور التي تنص على أن و شركة القطاع العام. وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا للسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصــادية والاجتماعية ، ويجب أن تتخذ شــكل الشركة المساهمة ، ٠ والمادة (١٨) منه التي تقضى بأن « تعتبر شركة قطاع عام : ١ _ كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام ٢٠ ـ كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءا من رأس مالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة ، وتدخل في هذه النسبة ما تساهم يه شركات أو بنوك القطاع العام من حصة في رأس المال ٠٠٠٠٠ ، وتبيئت أن المادة (٢٩) من اللاثعة التنفيذية لقانون القطاع العام وشركاته الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ تنص على أنه و يجوز لهيئة القطاع العام في حدود الاعتمادات المقررة لذلك في موازنتها التخطيطية انشاء شركات قطاع عام جديدة بمفردها أو بالاشتراك مع غيرهسا من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد لتحقيق التكامل بين. الشركات التي تشرف عليها أو لتطويرها ويتولى مجلس ادارة الهيئة مراجعة طلب التأسيس للتحقق من أنه يتفق مع اطار التنمية والدراسات التي أعدت عن الشركة والجدوى والاقتصادية من انشائها ، وتنص المادة (٣٠) من ذات القرار بأن و يعرض رئيس مجلس ادارة الهيئة على الوزير المختص طلب التأسيس مبينا، به غرض شركة القطاع العام وقيمة رأس المال ، ٠ وتنص المادة (٣١) منه على أن تتولى هيئة القطاع العام المختصة متابعة. واستيفاء اجراءات ومستندات تاسيس الشركات الجديدة ٠٠٠٠٠٠٠ م. وتنص المادة (٣٢) منه على أن « يصدر بتأسيس شركة القطاع السام قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المختصة وبعبد موافقة رئيس مجلس الوزراء ، وينشر هذا القرار والنظام الأساسي للشركة على نفقتها في الجريدة الرسمية ٢٠٠٠٠ .

وأخيرا استعرضت الجمعية المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقب ٢٩٠ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى التي تقضى بأن « تنشأ هيئة قطاع » تسمى هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى « تكون لها الشخصية الاعتبارية ويشرف عليها وزير النقل ٢٠٠ » والمادة (٢) من ذات القرار التي تقضى بأن « تهدف الهيئة الى المساركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق خطة التنمية طبقا للسياسة المسامة للدولة وخططها في مجال نقل الركاب والنقل البرى والنهرى للبضائم » ٠

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تناول تنظيم الأحكام الخاصة بهيئات القطاع العام وشركاته وحدد المقصود بكل منهما ٠ فهيئة القطاع العام هي أحد الأشخاص الاعتبادية العامة التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية ، وتقوم في مجال اختصاصها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها وتزاول نشاطا متشابها أو متكاملا _ بالشاركة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة .. اما شركة القطاع العام فهي وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي طبقا لخطة التنمية وسياسة الدولة ، وتتخذ شكل الشركة المساهمة وتعتبر من هذه الشركات كل شركة يمتلكها شخص عام بمفردة أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وينوك القطاع العام وكذلك كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جروا من رأس مالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من أشخاص خاصة • وقد رسم المشرع في القانون المذكور أسلوب انشاء شركات القطاع العام الجديدة بعد العمل بأحكامه ، وذلك بأن أجاز لهيئة القطاع العام المختصة في حدود المتاح لها من اعتمادات بموازنتها التخطيطية ، أن تنشىء احدى هذه الشركات سواء بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد وذلك بهدف تحقيق التكامل بين الشركات التي تخضم لاشرافها أو لتطويرها ويصدر بتأسيس الشركة بعد استيفاء الاجراءات والمستندات اللازمة لذلك قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح من الهيئة المختصة وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء • ومن ثم فان انشاء شركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور يجب أن يكون عن طريق هيئة القطاع العام المختصة وبمراعاة الضوابط والاجراءات المحددة في هذا الشان • ولما كنت محافظة الفربية به في الحالة المروضة به تدير مرفق نفل الركاب الداخلي بدائرة المحافظة يأسلوب الادارة المباشرة ، وترغب في النماء شركة قطاع عام تتولى ادارة هذا المرفق ، فانه يتعين لتحقيق ما تهدف اليه المحافظة أن يتم ذلك في الإطار القانوني الصحيح لادارة المرافق العامة ومن خلال حيثة القطاع العام المنقل البرى والنهرى المنشأة بقرار رئيس البحبهورية رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٣ والمختصة في مجال نقل الركاب والنقل البرى والنهرى والنمرى للبضائع ومن ثم تطلب المحافظة منها أن يشتركا مما في الساء هذه الشركة ومتى وافق مجلس ادارة الهيئة المذكورة على التأسيس يعد مراجعة خطة التنبية والدراسات التي أعدت عن الشركة والبعدي يعد مراجعة عن الشركة والبعدي قرار بتأسيسها من الوزير المختص وهو وزير النقل المشرف على الهيئة المذكورة بناء على اقتراح من مجلس ادارتها ، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ، وذلك طبقا لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته سالف

ولا ينال من هذا النظر القول بأن المحافظة _ وفقا لقانون الادارة المحلية _ هي الوحدة المحلية 'لمنوف بها ادارة مرفق نقل الركاب داخل نطان المحافظة ، ومن ثم يجب أن تتولى تسييره بشكل مباشر دون اللجوء الى اجهزة أو شركات تقوم بادارته نيابة عنها ، ذلك أن الوسائل المقردة لادارة المرفق المعددة فين بينها أسلوب الاستغلال الماشر ومن بينها أسلوب الاحتفلال الماشر ومن بينها أسلوب الادارة عن طريق هيئات القطاع العام أو أسلوب منع الالتزام أو المتابز المرافق العامة • ولم يلزم المشرع في القانون المذكور الوحدات نظاق انجتما المامة التى تدخل في نطاق اختصاصها تاركا ذلك لتقديرها في اطلار التنظيم القانوني المقرد لكل وسيلة وبما يتفق مع طبيعة نشاط المرفق العام .

كما لا يحاج في هذا الصدد بأنه يجوز للمحافظة باعتبارها أحد الاستخاص الاعتبارية العامة أن تنشئ بمغردها شركة قطاع عام تكون مبلوكة بالكامل ، ويصدر بتأسيسها قرار من المحافظ ، لما في ذلك من تعارض مع قواعد وإجراءات تأسيس شركات القطاع العام سالفة البيان والتي ناطت بالوزير المختص اصندار قرار التأسيس بعد عوافقة رئيس مجلس الوزراء وذلك لأن المحافظ ولئن كان يباشر طبقا للمادة ٢٧ من قانون الادارة المحلية حـ الاختصاصات والسلطات التنفيذية المقررة للوزراء بعقضي القوانين واللوائم الا أن ذلك لا يشمل السلطات التي قصد المشرع بعقضي القوانين واللوائم الا أن ذلك لا يشمل السلطات التي قصد المشرع

أن يباشرها الوزراء المختصون كميثلين للسلطة المركزية يغير مشاركة من جهات أخرى باعتبار أن هذه السلطات لا تندرج تحت عبارة الاختصاصات والسلطات التنفيذية المخولة للمحافظين أخذا في الاعتبار أن انشاء احدى شركات القطاع العام مما يمخل في السياسة العامة للدولة وخططها في حدود ما نصت عليه المادتان ا و ١٧ من قانون هيئات القطاع العام اللتين أشارتافي نصهما الى السياسة العامة للدولة عند بيان اختصاص هيئة القطاع العام وعند تعريف شركة القطاع العام _ وأن الوزير وكذلك رئيس مجلس الوزراء هما ضمن تشكيل مجلس الوزراء المهود اليب الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة طبقا للدادة ١٨٧ من المستور *

لدلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز أن تشترك محافظة الفربية مع هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى فى تأسيس شركة قطاع عام على أن يصندر بتأسيسها قرار من وزير النقل بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء وبعراعاة الاجراءات والضوابط المحددة لذلك فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ٠

(فتوی رقم ۱۲۳۳ فی ۱۹۸۸/۱۱/۲۸ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۰۱) ·

(YE)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

١ - اختصاص - ما يغرج عن اختصاص الجعمية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع : مقابل الانتفاع بالأرض ورسم الصيانة والكسح الى القيمة الايجارية : -

هذا القابل وذلك الرسم ليسا من الرسوم المحلية ولا يعدو النزاع بشانهما أن يكون نزاعا في القيمة الابتجارية للوحدة المؤجرة ... الر ذلك : يخرج المحمل فيه عن اختصاص المجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بقض النظر عن اطرافه ... اساس ذلك : ان الفصل في هذا النزاع يجب أن يتم وفقا الاجراءات والمواعيد وأمام الجهة التي حددها الفائون النظم للملاقة بين المؤجر والمستاجر ... تطبيق .

٢ .. الجمعية الممومية لقسمي الفتوي والتشريع .. طلب اعادة النظر : ..

راى الجمعية المهومية في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لنمي البند (د) من المادة (77) من قانون مجلس المولة الصادر بالقانون دقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ يسدر ملزما للجانين حالجمعية سبق لها أن اصدرت دايها في النزاع – لم تقدم الجهة طالبة اعادة النظر أي وقائم جديدة لم تكن تحت نظر الجمعية المعومية عند فصلها في النزاع – الم ذلك : طلب النزاع مجددا لا يعدو أن يكون طلب اعادة نظر فيه خلافا لاحكام القانون التي يعتم معها معاودة النظر في الراى الملزم الصادر في النزاع لسابقة القسل فيه – تطبق .

تبين للجمعية العمومية أن موضوع هذا النزاع سبق عرضه عليها بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٠ ملف ٢٩٣/٢/٣٢ والذي انتهت فيه الى عدم اختصاصها بنظر النزاع حول اضافة مقابل الانتفاع بالأرض ورسم الصيانة والكسح الى القيمة الايجارية للمين المؤجرة باعتبار أن هذا المقابل وذلك الرسم ليسا من الرسوم المحلة ولا يعدو النزاع بشأنهما أن يكون نزاعا في القيمة الايجارية للوحدة المؤجرة ، يخرج الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع بغض النظر عن أطرافه ، اذ يتعين أن بتم وفقا للاجراءات والمواعيد وأمام الجهة التي حددما القانون المنظم للعلاقة بين المؤر والمستأجر ، ذلك أن لهذا المقانون ذاتيته وأوضاعه المخاصة ، ومن ثم فإن ما نص عليه من اجراءات المقانون ذاتيته وأوضاعه الخاصة ، ومن ثم فإن ما نص عليه من اجراءات أحكامه يكون واجب الاتباع ، وتكون الجهة التي حددها هي المختصة دون غيرما ينظر تلك المنازعات ، وينحسر عن الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع تبما لذلك الاختصاص بنظرها اعمالا لمبدأ تقيد المام بالخاص ،

ولما كان من المقرد أن راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لنص البند (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة العصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة المادة (٦٦) من هنون مجلس الدولة العابت سبق صدور رايعا في المنازعة المروضة ، وأن الوحدة المحلية لمركز العدوة لم تقدم وقائم جديدة لم تمكن تجت نظر الجمعية العمومية عند فصلها في النزاع ، ومن ثم فان لم تمكن تجت مضادزا عرض النزاع مجدد لا يعدو أن يكون طلب اعادة نظر فيه خلافا لأحكام القانون التي يمتنع مها معاودة النظر في الرأى الملزم الصادر في الرزاع لسابقة الفصل فيه .

لذنسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه •

(فتوی رقم ۱۲۶۱ فی ۱۲۹۸/۱۱/۲۹ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۸ ملف رقم ۱۳۹۳/۲۲۳) -

(40)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

ـ عاملون مدنيون بالدولة ـ انتهاء الخدمة ـ امراض مزمنة ـ الاستقالة ٠

ــ المادة ٦٦ مكرر من قانون العاملين المدنيين بالسولة العسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

منع الشرع العامل المريض باحد الامراض المؤمنة اجازة مرضية استثنائية باجر كامل حتى يشفى او تستقر حالته ـ اذا تبين عجزه النام فيستمر فى اجازته الرضية باجر كامل الى أن يبلغ سن الاحالة الى المعاشر ليس مناكي مانج قانوني من انها، فعمته بالاستقالة بناء على طلبه اثناء مدة اجازته الاستثنائية اساس ذلك : أن الرعاية الخاصة المشار اليها بالمادة 17 مكررا قد تقررت السالح العامل وبالتالي فله أن يتنازل عنها شريطة أن يكون على عام تام بحكم المادة الشار الها _ تطبيق .

تنص المادة ٦٦ مكر را من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « استثناء من أحكام الأجازات المرضية يمنع العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر يتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للمجالس الطبية أجازة استثناثية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الأخرة يظل في أجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، وتنص المادة ٩٤ من ذات القانون على أن « تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣ ـ الاستقالة ، • كما تنص المادة ٩٧ منه على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة • ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة • ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ٠٠٠٠ فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل أو الإحالة إلى المعاش ٠٠٠٠٠٠٠ .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع رعاية منه للعامل المريض بأحد الأمراض المزمنة قرر في المادة ٦٦ مكروا من قانون العاملين المدنين بالدولة منحه اجازة مرضية استثنائية باجر كامل حتى يشغى او تستقر حالته فيتمكن من العودة الى عمله • أما اذا تبين عجزه التام فيستمر فى أجازته المرضية باجر كامل الى أن يبلغ سن الإحالة الى المماش • بيد أنه اذا طلب المحامل المريض أثناء مدة أجازته الاستثنائية انهساء خدمته بالاستقالة ، فليس ثمة ما يمنع قانونا من أجابته الى طلبه ، باعتبار أن الموعاية المخاصة المشار اليها بالمادة (٢٦ مكروا) مقررة لصالحه ، وبالتالى نقلة أن يتنازل عنها ، أن كان يهدف من أنها خدمته الى الاستفادة يهزايا تأمينة أخرى وردت بقانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، يراها افضل من حصوله على أجازة استثنائية بمرتب كامل • ولا وجه للقول بائه يتمين على جهة الادارة الا تقبل استقالته ، ذلك أن المقصود من حكم المادة ٢٦ مرض مزمن دون أن يؤدى ذلك الى حرمانه من حقه في الاستقالة وأنهاء علاقته الوطيفية ولأن خالة المرض لا تندرج ضمن الحالات الأسار اليها في المادة ٩٤ من قانون الماملين المدنين التي يحظر فيها على الادارة قبول استقالة المامل •

كما لا يحاج في هذا الصدد بأن قضاء المحكمة الادارية العليا اتجه

في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ الذي حلت محله المادة
٦٦ مكروا سالغة الذكر الى علم جواز انهاء خدمة العامل المريض بمرض
مزمن بناء على طلبه ، اذ أن هذا القضاء على أساس أن الادارة أنهت خدمة
العامل دون أن تطبق في شأنه أحكام القانون الذي يخوله الحق في الحصول
على أجازة مرضية استثنائية ، وكان العامل على غير دواية كاملة بأحكام
هذا القانون .

ولما كان العامل المعروضة حالته مصابا باحد الأمراض المزمنة وتقدم أثناء مدة أجازته الاستثنائية ياستقالة ، فلا مانع من قبول استقالته وانهاء خدمته ، شريطة أن يكون على علم تام بحكم المادة ٦٦ مكورا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المصار اليها .

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جــواز قبول استقالة السيد/ نصر الدين دسوقى محمد العامل بوزارة الداخلية متى كان على دراية كاملة بحكم المادة ٦٦ مكررا من القـــانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ .

(فتوی دقم ۱۲۰۰ فی ۱۹۸۸/۱۲/۰ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸۱ ملف دقم ۱۹۸۸/۲/۸۱ ،

(77)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

خبراء _ خبراء وطنيون _ مدى جواز منع الخبر الذي يتم التعاقد معه بعد سن الستين بضي الاختصاصات التنفيذية : _

حقر الشرع بمتضى المادة (٥٠) من نظام العاملين الدنين بالدولة الصادر بالقانون المسادر بالقانون الم 1947 مد خدمة العامل بعد بلوغه المس القررة لاتها، المخدمة المعامل بعد بلوغه المشرع بالتنبية الادارية بناء على عرض المختص بالتنبية الادارية بناء على عرض المختص بالتنبية الادارية بناء على عرض المختص بالتنبية الادارية قراء وهم ١ لسنة ١٩٨٩ بنظام توظيف الغيراء الوطنيين المعلل بالقرارين رقمى ١٣٧٣ بسنة ١٩٨٤ ، ٦٤ لسنة ١٩٨٨ الذي يحتر فيه بنص مربح قطمى أن يسند الى الغير الذي يمين بطريق التماقد أن اختصاصات باصداد قرارات أو معارسة مسلطات تفليزية الشجير الذي يتم التماقد منه بعد سن السنين المنابر بعد عده السن واسناد اختصاصات تنظيفة للنز واسناد اختصاصات تنظيفة على المادة حول العظر العربية الذي قرضه المشرع في المادة حول العظر العربية الذي فرضه المشرع في المادة (٥٠) سالقة الذي حقيق على المادي والمنابر عابيق على المادة (٥٠) سالقة الدين عليق على المادة (٥٠) سالقة الدين على المادة (٥٠) سالقة الدين على المنابرة على المادة (٥٠) سالقة الدين على المنابرة المادة (٥٠) سالقة الدين على المنابرة المادة (٥٠) سالقة الدين علية على المنابرة المادة المنابرة المادة على المنابرة على المنابرة على المنابرة (٥٠) سالقة الدين علية على المنابرة المنابرة المنابرة المنابرة المنابرة المنابرة المنابرة المنابرة المنابرة على المنابرة المنابرة

تنص المادة ١٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يوضعه نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولمن يقومون باعمال مؤقته عارضة أو موسمية وللعاملين المتدبعين وذلك بقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية ، • واستعرضت المادة ٩٥ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالقوانين المدلة له ٠ لسنة ١٩٧٥ بالعوانين المدلة له ٠ لسنة ١٩٧٥ بالقوانين المدلة له ٠

ولا يجوز منه خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة ، •

كما استعرضت الجمعية أحكام قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيني المصدل بالقرارين رقعى ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ و ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي نصت مادته رقم ١ على أن « يصل في شأن توظيف الخبراء الوطنيين بالإحكام الواردة في هذا القرار وتسرى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القرار » وتنص مادته ٢ على أن « يكون توظيف الخبير بطريق التعاقد من بين ذوى الخبرات والتخصصات النادرة التي لا تتوفر في أى من العاملين بالجهة وذلك في حدود الاعتصادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة وبشرط ألا تجاوز سنه ستين عاما .

ومع ذلك يجوز تعيين الخبراء بعد سن الستين لأداء مهمة محددة لا تجاوز مدتها سنة ·

ولا يجوز أن يسند الى الخبير أية اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية ·

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حظر مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة ، وناط في ذات الوقت _ بالوزير المختص بالتنمية الادارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية وضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولمن يقومون بأعمال مؤقتة ، وتنفيذا لهذا التفويض التشريعي أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراره سالف البيان الذى يحظر فيه بنص صريح قطعى أن يسند الى الخبر الذي يعين بطريق التعاقد _ باعتباره من ذوى الخبرات النادرة أو لأداء مهمة محددة ـ أي اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة ســـلطات تنفيذية ، وهذا الحظر فضـــلا عن صـــدوره في حدود التفويض التشريعي المسار اليه فانه يستند في حقيقته على ما قضي به المسرع في المادة ٩٥ سالفة البيان من حظر مد الخدمة بعد السن المقررة لانهائها ، اذ ان تعيين الخبير بعد هذه السن مع اسناد اختصاصات تنفيذية له ينطوى المادة ٩٥ ومن ثم استمرار اسناد الوظيفة بجميع اختصاصاتها التنفيذية الى العامل رغم بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وهو أمر يتعارض مع مبدأ حظر مد الخدمة الذي اعتنقه المشرع كما سبق .

ولما كان نظام توظيف الخبراء الوطنيين سالف البيان يخاطب جميع الجهات التي يسرى عليها نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم يتعين على هذه الجهات التقيد بأحكام هذا النظام باعتباره صادرا عن السلطة التي فوضها المشرع في وضعه وفي حدود هذا النفويض، فلا يجوز الخروج عن هذا النظام أولو من سلطة أعلى من السلطة مصدره النظام ليس فقط لانه من المستقر عليه أنه اذا ما فوض المشرع سلطة ما في اتخاذ اجواء أو تنظيم معين فلا يجوز لسلطة اخرى أعلى في سلم التدرج الرئاسي ان تتولى تعديل ما تضعه السلطة الادني من تنظيم لتعارض ذلك مع قواعد الاختصاص التشريعي بل لأن طبيعة النظام القانوني القائم التوظيف

العاملين تأبى _ بعد حظر مد الخدمة بعد سن الستين أن يسنه للخبير المين بعد هذه السن اختصاصات تنفيذية ·

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اسناد اختصاصات تنفيذية للخبير الذي يتم التعاقد معه بعد سن الستين •

(فتوی رقم ۱۲۷۲ فی ۱۹۸۸/۱۲/۸ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۳/۸) ·

(YY)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

قوان مسلحة ـ معاشات ـ استحفاق الأخوان ـ القانون رقم ۲۳۳ لسنة ۱۹۰۹ بشان. الماشات والكافات والتعويض تخسياط القوات المسلحة : ـ

ـ استحقاق الأخوات للمعاش القرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ منوط بشرطين : ـ

اولهما : إن يكن من المستحقات السابق حرمانهن وفقا لقوانين الماشات السابقة •

ثانیهها : ان تتوافی فیهن شروط الاستخاق القررة فی القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۷۰ وهی عدم الزواج واعالة الترفی لهن حال حیاته والا یکون لهن ایراد خاص یمادل قیمة المائی ـ اذا تروفر هذان الشرطان یغنی دن احکام القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۷۸ ویحق فهن العصول علی المائی ـ المشرع لم یرتب لهن ای نصیب فیه الا فی حالة عدم وجود ای من نالتامین التصوص علیهم بالفقرة (چ) من المادة ۶۹ من القانون رقم ۳۲۳ لسنة

٤ – اذا لم يترك أرملة ولا ولدا ولا والدا ولا والدة وترك أخساً واحدا أو أختا واحدة منع الأخ أو الأخت نصف المعاش ، واذا ترك آكثر من أخ أو أخت منحوا بالتساوى نصف المعاش · ونصت المادة ٥٥ على أن «حصص المستحقين في المعاش الني تقطع لأى صبب من الأسباب لا تؤول.

الى باقى المستحقين ماعدا حصة الأرملة فانها تؤول الى أولادها من صاحب الماشي ٠٠ ، وتنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التقاعد والتأمين والمعاشسات للقوات المسلحة على أنه ، اذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشسات وفقما للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (١) المرفق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ، • ونصت المادة ٤٣ من ذات القانون المستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على انه و يقصد بالمستحقين في تطبيق أحكم هذا القانون الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنسات والوائدين والاخوة والأخسوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة أو استشهاد أو فقد المنتفع أو وفاة صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية ، ٠ وتنص المادة ٤٧ من ذات القانون بعد استبدالها بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « يشترط لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة ، ٠ وتنص المادة ٤٨ على أنه « يشترط لاستحقاق الاخوة والأخوات بالاضافة الى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت اعالة المنتفع أو صساحب المعاش اياهم أثناء حياته بشهادة ادارية ٠٠ ، وتنص المادة ٥٠ المعالة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « يعاد للبنات والأخوات حصصهن السابق قطعها لزواجهن مسواء في المساش أو المكافأة الشهرية المقررة قانونا للأوسمة والأنواط أذا طلقن أو ترملن بعد وفاة المنتفع أو صاحب المعاش . واذا طلقت أو ترملت البنت أو الأخت أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المنتفع أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث ودون مساس بحقوق باقى المستحقين ، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادتين 27 و ٤٨ ٠٠٠٠٠٠

ويمنع اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون كل من الأبناء والبنات والوالدين والأخوات والاخوة السابق حرمانهم من المماش وفقا لقوانين المماشات السابقة ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون المسساس بحقوق باقي المستحقين وذلك متى توافرت فيه شروط استحقاق المماش المنصوص عليها بهذه القانون ، وتنص المادة الماشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن وينشر مذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ على أن وللماشات المقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والماشات المنوت المسلحة وذلك مع مراءاة ما يلى ٠٠٠ (٢) تصرف الفروق المالية

المترتبة على حواد قانون التقاعد والتأمين والماشات الصادر بالفانون رقم و لسنة ١٩٧٥ والمدلة بأحكام صفا القانون والحقوق المقررة بالمواد المضافة إليه بهذا القانون اعتبارا من ١٠٠٠ (ج) المزايا التى استحدثها مذا القانون تصرف اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وينص البند ٣ من القواعد المحقة بجدول توزيع الماشات رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ عمديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٨ على أنه د مع مراعاة حكم البند ٣ من المادة ٤٩ في حالة ايقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو جزء منه يؤول الى باقى المستحقين من فئة هذا المستحق وفي حالة عم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة فيتم الرد على باقى المستحقين بالفئات الأخرى فاذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول وفقا للحالة في تاريخ الرد رد الباقى على الفئة التالية بالترتيب الموضح بالجدول التالى :

فئة المستحق الموقوف أو القطوع معاشه / فئة المستحق الذي يرد علمه المعاش .

الأرملة

١ ــ الأولاد

٢ ــ الوالدان

٣ ــ الوالدان

١ ــ الأرملة

٢ ــ الوالدان

١ ــ الوالدان

١ ــ الأرملة

١ ــ الأرملة

٢ ــ الوالدان

٢ ــ الأرملة

٢ ــ الأرملة

٢ ــ الأرملة

٢ ــ الأرمة

وقضت القاعدة ١٢ من ذات القراعد الملحقة بالجدول رقم (١) المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٠ على أنه د عند وفاة أحد الوالدين في الحالتين رقم ١٠ و ١٢ قان نصيبه يؤول الى الآخر منهما وفي حالة وفاته فيئول نصيب الوالدين للاخوة والأخوات بما لا يجاوز النصيب المحدد بالحالة رقم ١٠٠٠ ، ٠٠

واستظهرتُ الجمعية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٢٣٣ أسنة ١٩٥٩ حدد المستحقين لمعاش الشمهيد أو المتوفي في احدى الحالات الواردة به بأرملة المتوفى أو الشهيد واخوته الذكور القصر أو المصابين بعجز صحى كامل يمنعهم عن الكسب والبنات والأخبوات غير المتزوجات وااوالدين ، واشترط لاستحقاق الأخوات المتزوجات أن يثبت اعالة المتوفي لهن حال حياته والأ يكون لهن ايرأد محاص يعادل قيمة المعاش والا انتفض المعاش بمقدار ايرادهن ، كما حدد على وجه قاطع كيفية تؤزّيم المعاش على المستحقين له ومقدار نصيب كل منهم فيه فلم يجعل للأخوات غير المتزوجات ممن تتوادر فيهن شروط الاستحقاق أي نصيب في معش شنقيقهن الا في حالة عدم وجود أي من الأرملة أو الوالد أو أحد الوالدين وترك المتوفى أَخَا أَوْ أَخْتَأُ وَأَحَلُمُ أَوْ آخُوةً وَأَخْوَأَتْ غَيْرَ مَتَزُوجَاتَ * كَمَا حَظَّرَ الْشَرَعَ أيلولة حصص وأنصبة المستحقين التي تقطع عنهم لأى سبب من الأسباب الى غيرهُم من المستحقين الآخرين الا في حالة واحدة هي حالة قُطْحُ المُعَاشُن عن الأرملة ، فيؤول نصيبها ألى أولادها من المتوفى • وبذلك يكون المشرَع قد اعتبر الأخوات غير المتزوجات ممن تتوافر فيهن الشروط المقررة من المستحقات لمعاش شقيقهن • بيد انه لم يرتب لهن أي نصيب فيه الله في حالة عدم وجود أي من المستحقين المنصوص عليهم بالفقرة (ج) من المادة 29 من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المسار اليه فوجود أي منهم من شأنه حرمان الأخوات غير المتزوجات من هذا المعاش كما أن قطع أو وقف المعاش المستحق لهم لأى سبب من الأسباب لا يؤدى الى أيلولة حصمهم اليهن • فالحرمان هنا حرمان مطلق لا يزول بالقطع أو الوقف • وفي القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ اعتبر المشرع الأخوات من المستحقات للمعاش المقرر وفقاً المحكامة بشرط أن يكن غير متزوجات وأن يثبت اعالة المتوفى لمهن خال حياته ، كما أخذ المشرع في هذا انقانون بقواعد الرد والأيلولة في حالة وقف أو قطع معاش أحد المستحقين وفقا لأحكامه بحيث يؤول نصيبه الى المستحقين من فئته أو فئة أخرى اذا لم يؤجد من فئته أحد . كما بنين جدول توزيع الأنصبة والقواعد الملحقة به حصص وأنصبة الأخوات غير المتزوجات وحالات استحقاقهن وأحبوال الرد اليهن فحصر في هذا الجدول استحقاقهن بالحالتين رقمي ٣ و ١١ منه وذلك اذا ترك المتوفي أرملة أو زوجا وأختا وأخا أو أكثر واذا ترك أخا أو اختا أو أكثر كما يرد اليهن عند وفاة الوالدبن نصيبهما المحدد بالحالتين رقمي ٣ و ١١ من الجدول المشار اليه ، وفي القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ مالف السيان وسم المشرع من نطاق قاعدة المستفيدين من المعاش فقرر منح الأخوات السابق خرمانهن من المعاش وفقا لأحكام القوانين السابقة ما كان يستحق الهن بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المنتفع دون مساس بحقوق باقي المستحقين وذلك بشرط أن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المقررةٌ فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وعلى آلا يبدأ صرف المعاش المستحق فى هذه الحالة الا اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ٠

وبالبناء على ما تقدم ولما كان استحقاق الأحوات للمعماش المقرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ منوطا بتوافر شرطين أولهما أن يكن من المستحقات السابق حرمانهن وفقا لقوانين المعاشات السابقة وثانيهما أن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وهي عدم الزواج واعالة المتوفي لهن حال حياته وإذ توافر هذان الشرطان في الآنسات المعروضة حالتهن لسابقة حرمانهن من معاش شقيقهن المستحق وفقا لأحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ ــ الذي وقعت الوفاة في ظل العمل به – لوجود الأرملة والأم والوالدين الا أنهن أصبحن من المستحقات وفقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يفدن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ويحق لهن الحصـول على المعاش المقرر بالتطبيق لأحكامه ويكون ما صرف لهن من معاش اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ قد صادف صحيح حكم القانون ، ولا وجه للقول بعدم أحقيتهن في صرف هذا المعاش استنادا الى أن العبرة في تحديد المستحقين في صرف المعاش هو بوقت الوفاة فقط اد انه فضلا عن أن هذا القول لا يجد له سندا من القانون ، فان المعروضة حالتهن كن من المستحقات لمعاش شقيقهن الا انهن حرمن منه لوجود الأرملة والأم والوالدين • ومن ثم يستفدن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان .

لذلسك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تاييد فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ والتى انتهت الى احقية الآنستين •••••• في الاسستمرار في صرف مسساش شسقيقهما اللواء الشسهيد / ••••••••

⁽ فتوی رقم ۱۲۸۹ فی ۱۹۸۸/۱۳/۱۳ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۱ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۳/۱۳) -

(YA)

جلسة ١٦ من نوفمير سنة ١٩٨٨

استثمار مال عربي واجنبي ـ انشاء الشروعات والغاؤها .

المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ ـ جعل المشرع مجلس ادارة الهيئة العامة الاستثمار والمناطق العرة السيئة العامة الادارة والمناطق العرة السيئة الهامة الادارة اتفاذ ما يراء لازما من العرارات لتصيق الحراض الهيئة ومنها الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم الدو وفقا للإجراءات وانضوابط للعددة فانونا ـ لمجلس الادارة سلطة الفراضة اذا خوافت الشروط المرتبطة بها _ اسساس ذلك ان المنح والمنع مرتبطان ومتلازمان ولا يستقيم تقدير احدمها للمجلس دون الاعتراف له بالاخر طالما قامت الاسباب.

ينص نظام استثمار المسال العربي والأجنبي والمنساطق العرق الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ والمعلل بالقانون رقسم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ في المادة ٢٥ منه على أن • يكون مجلس الادارة (مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق العرة) هو السلطة المهيئة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخذ بد يراه لازما من القرارات لتحقيق الفرض الذي قامت من أجله ٠٠ ه ٠ . وتنص المادة (٢٧) منه على أن • تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة - ويوضع في الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من. مسلطة الموافقة على طلبات الاستثمار والتي تقدم المهد ٠٠ ه ٠ .

ومفاد ذلك أن المشرخ أذ أنشأ الهيئة العسامة للاستثمار والمناطق. الحرة وجعل مجلس ادارتها السلطة الهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها فقد ناط بالمجلس اتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة ، ومنحه سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التى تقدم اليه وفقا للاجراءات والضوابط المحددة قانونا ، حتى ينظم المشروعات الاستثمارية ويحكم الرقابة عليها ويوجهها بما يتغق

ومن حيث ان منع مجلس ادارة الهيئة المسسامة للاستثمار والمناطق العرة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه ، تقتضى بالضرورة. النسليم له بسلطة الغاء الموافقة أذا خولفت الشروط المرتبطة بها ، أذ أن المنع والمنع مرتبطان ومتلازمان ولا يستقيم تقرير أضعما للمجلس دون الاعتراف له بالآخر ، طالما قامت الأسسباب المبروة لذلك فتنظيم سسير المشروعات الاستنمارية ومتابعتها واحكام الرقابة عينها وضمان توجيهها بيئاً يحقق الإهداف المقصودة منها يلزم لتخفيقة تقويل مجلس ادارة الهيئة سلطة أنفاء الموافق—ة على المشروع أذا لم ينتزم المرخص له بالضوابط المؤتف عليه قانونا وخرج على شروط الموافقة المسسادرة به ، وتبعنا لذلك ، فأن موافقة مجلس أدارة الهيئة النامة للاستئمار والمناطق الحروع على المشروع الاستئماري تقنرن بالفرض من المسروع ، فاذا خرج المشروع على منذا المغرض فإن الموافقة الصادرة عن مجلس الادارة تفقد شرطا هاما من شروطها هو ذلك المتصل بالغرض من المشروع ، وهو سروط جوهرى ترتكز عليه الموافقة ، مما يضمن معه التسليم باحقية مجلس الادارة في هذه الحالة في المذاوقة على المشروع .

ومن حيث انه لما كان ما تقسدم ، وكان السابت من الأوراق _ ان مجلس ادارة الهيئة العامة للاستنمار والمناطق الحرة بعد أن أصدر القرار رقم ٢١/١٣٩ ـ ٨٦ اثر قيام الشركة بتمليك جميع وحدات المسروع في لَلْشُوكَةُ الْأَهْلِيةُ لَلْاسْنَشَارُ وَالْنُعْمِيرِ ، قد اللَّّى هَٰذَهُ الْوَافَقِبُ ۚ بَالْقَبْرَارِ رقم ٢١/١٣٩ - ٨٦ اثر قيام الشركة متمليك جميع وحدات المشروع في حين أن موافقة الهبئة حددت نسبة ٥٠٪ للتمليك ونسبة ٥٠٪ إيجار ، فان قرار الغاء الموافقة يكون قد صدر سليما وله ما يبرره ، ولا ينال من ذلك صدور القرار رقم ٣/١١٢ ـ ٨٤ الذي عدل ضوابط التمليك لمشروعات الاسكان بما سمح بتمليك جميع الوحدات بالنسبة لشركات الأموال يان العبرة في هذا الشسان بتاريخ الموافقية على اقامة الشروع وشروط هذه الموافقة كما أن قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٢١/١١٩ ــ ٨٥ بالموافقة على المشروع الجديد للشركة الذى أدخل ضمن هيكله التمويلي الأرباج المحقفة مز المشروع الأول على أساس البيع الكامل للوحدات السكنية ، لا يعتبر مَا الْحُلَّةُ مُسَنِّينَةً عَلَىٰ تَعَديل القرآر وقم ١٠/٧٠ ــ ١٨ المشار اليَّه جنا يسمع بتعديل نسبة تمليك هذه الوحدات فنثل غذه الموافقة يتعين أن تصنيات صريحة وقاطعة ، وفقا للاجراءات التي رسمها القانون ·

لذل_ك

اننهت الجمعية العمومية لقيسيى الفتوى والتشريع الى سسلامة قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٢/١٣٩ ــ ٨٦ بالغاء الموافقة على مشروع اسكان دجلة المعادى -

(فتوی رقم ۱۹۳۰ فی ۱۹۸۸/۱۲/۲۲ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۹ ملف رقم ۱۹۳۷/۳/۲۷) .

(44)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

ـ ادارات فانوئية بالمؤسسات الدامة والهيئات العابة ـ أعضاؤها ـ المرتب ـ علاوات ـ العلاوة التشجيعية : ـ

القانون رقم 20 لسنة 1977 وضع نظاما فاتونيا خاصا بمديرى واعضاء الادارات القانونية في الهيئات السامة وشركات القطاع العام ــ لا يجوز منع شاغل وظائف الادارات القانونية العلاوات التشجيعية المتمومى عليها بقانون العاملين المدنيين بالدولة أو فانون العاملين بالقطاع العام ــ اساس ذلك : أن النظام المال القرر ليم لا يعرف هذا النوع من العلاوات ــ تطبيق .

استعرضت الجمعية المصومية فنواها السابقة بجلسة ١٩٨٧/٤/١٥ عدم ملف وقم ١٩٨٧/٤/١٦ التي انتهت فيها - للاسباب الواودة بها - الى عدم جواز منع شاغلى وظائف الادارات القانونية بشركات القطاع العام العلاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٨ ٢٠ من قانون نظام العاملين بالمعلق الماملين المدون تقان نظام العاملين المنافقة الأداء الواجب تحقيقه ٢٠٠٠ ويقتصر المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه ٢٠٠٠ ويقتصر مع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلين لوظائف من الدرجسة الأولى وما دونها ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لساغلى الوظائف العليا على أساس ما يبديه الرؤساء بشائهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة ١٠٠٠ و والمادة ٥٢ من ذات القانون الني تفضى بأنه د يجدوز للملطة المختصة منع العامل علاوة تشجيعية تعادل المسلاوات الدورية الملوضاع التي تقروما وبدراءة ما يأتي :

۱ ـ أن تكون كفاية العامل قد حددت بعرتبة ممتاز عن العامين الأخيرين وأن بكون قد بذل جهدا خاصسا أو حقق اقتصادا في النفقات أو رفعا لمسستوى الأداء ٠٠٠٠ وتبيئت الجمعية أن المادة (١) من مواد اصدار قانون الادارات القانونية بالمؤسسات المسامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن و تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، وتنص المادة (٩٠) من ذات القانون

على أن « تشكل ادارة للتفتيش الفنى على أعبال الادارات القانونية وعلى الساط مديرها وأعضائها ، من عدد كاف من المفتشين يندبون من بين أعضاء الهيئات القضائية ومن بين المديرين العامين والمديرين بالادارات القانونية ، وتكون تابعة لوزارة المدل ، وينص المادة (١١) من الديون لمناذة ر ١١) من الديون لمناذ كور على أن « تكون الوظائف الفنية في الادارات القانونيسية الخاضعة لهذا القانون على الوجه التالى . . . وتحدد مرتبات هذه الوطائف وفعا للجدول المرفق بهذا القانون » .

وتنص المادة (٢٤) منه على أن « يعمل فيما لم يرد نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السمبارية بشمسأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال • • •

وقد جاء بالقواعد الملحقة بجدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارات القانونية الآتى: « يستحق من يبلغ نهاية مربوط الفئة ، العلاوة الدورية القررة للفئة الأعلى مباشرة في نطاق ذات المستون

.. يستح شاغلو الوطائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوطيفية •

لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل
 التمثيل أو أي بدل طبيعة عمل آخر »

وأخيرا تنص المادة الاولى من القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على أن د يستبدل المبدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسسسة ١٩٧٨ ٠٠٠ والجدول المرفق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠ وعلى حسب الأحوال بالجدول المرفق بإلقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠ ويستمر العمل بالقواعد الملحقة بهذا المبدول » ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ وضع نظاما قانونيا خاصا بمديرى وأعضاء الادادات القانونية في الهيئات المامة وشركات القطاع العام ، ليكفل لهم الاستقلال الفنى والحيدة عند مباشرتهم لهام وظائفهم بهذه الجهات ، ومن بين الأحكام الخاصة التي تضمنها القانون المذكور ، أن التفتيش على أعمالهم وتقدير كفايتهم الفنية يتم عن طريق ادارة مستقلة عن الجهات التي يصلون بها وتتبع وزارة العدل ، كما أن تحديد مستحقاتهم المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات يكون في اطار ما جاء بجدول الأجور والقواعد الخاصة الملحقة به ، المرقق به المنطقة به ، المرقق به المنطقة به ، المنظمة المنطقة به ، المنظمة المنطقة المنط

ولا يجاج في هذا الصدد بأن الماجة ٢٤ من الغانون ٤٧ لسبنة ١٩٧٣ أجازت البرجوع فيجا لم يرد يشيسانه نص في هذا القانون الي احسكام التشريعات السارية على العاملين المدنيني بالبولة أو القطاع العام ، ذلك لا نم عقيام القانون الخاص لا يرجع الى أحكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص وبما لا يتمارض مع طبيعته والغرض من وضمه

وترتيبا على ما تقدم فانه لا يجوز منح السيد / مجمد عبد الكريم عكاشة المجلمي بالادارة القانونية بالهيئة الصامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية علاية تسجيمية طبق للمادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ ليسنة ١٩٧٨

لنالك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح المعروضة حالته علاوة تشنجيعية طبقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ·

ر فتوی رقم ۱۳۲۱ فی ۱۹۸۸/۱۲/۲۲ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۲ ملف رقم ۱۹۸۸/۱/۲۱) -

(4+)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

حجز _ حجز ما للمدين لدى الغير _ بهين _ شركات .

الما كانٍ قانون تنظيم الشركات وقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ للسنة بالقانون وقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ للسن بالقانون وقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٨ للسنة المدينة للله يقوم المدينة عليها من مبالغ البعب مزاولة ايهالها ويكون بايسلمجه لدى وزارة المسلمة ما يكون مستمقاً عليها من مبالغ بسبب مزاولة ايهالها ويكون المختصم اما بناء على قرار من لجنة فض المنازعات المشكلة للنظر في الشبكاوى التقسمة من المشكلة للنظر في الشبكاوى التقسمة من المشكلة للنظر في الشبكاوى التقسمة من المشكلة للنظر في منازعات تلك الشبكاء المدين المدين من بسلغ المناسبة على بسلغ المناسبة على بسلغ المناسبة على بسلغ المناسبة على بسلغ المناسبة المدين المدين المدين على بسلغ المناسبة المدين المدينة المدين المدينة المدين المدين المدينة المد

تنص المادة ٣٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية العسادر بالقانون رقيم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على إنه و يجوز لكل دائن بدين بحقق الموجود حال الاداء أن يحجز ما يكن لمدينه لدى الغير من المتقولات أو الديون ولا كانت بؤجلة أو معلقة على شرط ٢٠٠٠ و وتنص المادة ٣٤٠ من ذات القانون على أنه - اذا كان الحجز تحت يد احدى المسالح الحكومية أو وحدات المحادية أن تعطى الحاجز بناء على المحادة تقوم مقام التقرير ، • وتنس المادة ٣٤٤ من القانون المذكور على أنه و يجب على المحجوز لديه بعبد خمسة عشر يوما من تاريخ تقريره أن على أنه و يجب على المحجوز لديه بعبد خمسة عشر يوما من تاريخ تقريره أن ينفع لى الملجز المبلغ الذي التي به وما يقى منه يحق الهاجز وذلك متى كان يدق على الماجز المبلغ الني التي تنفي على المادة و ١٨ كن المعتوض عليها في تنظيم الشركات السياحية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٧٧ المعلى بالمتصوص عليه في المسئة ١٩٨٧ التي تنص على أن و يشترط المنح الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣):

(هـ) ٢ - ألا يقل رأسمال الشركة عن المبالغ الآتية :

• • • وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة سداد التأمين والجهة التى يودع بها » • والمادة ١٧ من ذات القابون إلمتى تنص على أن و ينجهم من التأمين المالي المنهسوس عليه في الملدة (٤) المبسالغ التى تسسستجق على الشركات بسبب مزاولة أعمالها ، ويكون الخصم بناء على قراد من لجنة فض

المنازعات المنصوص عليها في المادة (١٨) أو حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركة *

وفى هذه الحالة يجب على الشركة أداء جبيع المبالغ التي تخصم من المامن المال ثلاثين يوما من تاريخ مطالبة وزارة السياحة بدلك يكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، والاكان لوزير السياحة وقف نشاط الشركة ، والمادة (١٩) منه تنص على أن « تختص لجنة فض المنازعات المسار اليها ، بالنظر في الشكارى المقامة ضد الشركات السياحيسسة بسبب مباشرة اعمالها المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون ، ، ،

وكذلك تبينت الجمعية أن المادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢٢٢ لسسنة ١٩٨٣ تقفى بأن « يتم سداد مبلغ التأمين المنصوص عليه فى الفقرة (ه) من المادة عمن قانون تنظيم الشركات السياحية بالعملة المصرية أو ما يعادلها من المعلات الاجنبية المقبولة ، ويودع المبلغ لدى وزارة السياحة نقدا أو بخطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المصرية » • وتقفى المادة ١٢ منها بأن « يتبع الآتى عند تقديم شكوى ضد احدى الشركات السياحية :

الشركة المقدم ضدها الشاكوى فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة مالية على الشركة المقدم ضدها الشاكوى فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة من مبلغ التأمين الموردع من الشركة ، وعلى الشركة أن تستكمل مبلغ التأمين خلال أسبوعين من اخطارها بقرار اللجنة » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن حجز ما للمدين لدى الغير هو الحجز الذي يوقعه الدائن على حقوق مدينه أو منقولاته التي في ذمة الغير (أي مدين البدين الدين) أو في حيازته ، بقصد منع هذا الغير من الوفاء للمدين أو تسليمه ما في حيازته من منقولاته ، وذلك تمهيدا الاقتضاء حق الحاجز من المال المحجوز أو من ثمنه بعد بيعه ، وقد حدد قانون المرافعات المدنية والتجارية في المواد من ٣٢٥، وما يليها الاجراءات اللازمة لصحة توقيح هذا الحجز .

ولما كان قانون تنظيم الشركات السياحية قد اجاز في المادة ١٧ منه أن يخصم من مبلغ التأمير، المالي الذي تلتزم الشركات السياحية بالداعه لدى وزارة السياحة ، المبلغ التي تستخق عليها بسبب مزاولة اعمالها ويكون الخصم اما بناء على قرار يصدر من لجنة فض المنازعات المسكلة للنظر في الشكاوي المقدمة ضد هذه الشركات وأو بوجب حكم قضائي

و.جب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركات المذكورة على أن بتم استكمال مبلغ التأمين الى النصاب المقرر قانونا خلال ثلاثين يوما من مطالبة وزارة السياحة لتلك الشركات بذلك والإكان لوزير السياحة وقف نشاطها •

واذ صدر - في الحالة المروضة - حكم من هيئة تحكيم بالزام شركة الهيدوس للسياحة بأداء مبلغ ١٧٠٨٩ جنيها الى شركة نهر الاردن للسياحة وذلك في موضوع الخلاف الذي نشأ عند تنفيذ اتفاق مبرم بينهما لبيع تذاكر سفر وذيل هذا الحكم بالصيغة التنفيذية من محكمة عابدين تراكر سفر أوزيل هذا الحكم بالصيغة التنفيذية من محكمة عابدين ومن ثم فائه يجوز اشركة نهر الاردن للحصوبول على المبلغ المسكوم به المواقعات المدنية والتجارية للحجز على مبلغ التأمين المودع من الشركة المواقعة على الشرع قد أجاذ صراحة المختصم من هذا التأمين للوفاء بالمبالغ المستحقة على الشركات السمياحية بمقتضى حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتملن بالتزامات الشركة المشركة عن مباشرة اعدالها - كما سلف البيان - وهو الأمر المتحقق بالنسبة على مباشرة اعدالها - كما سلف البيان - وهو الأمر المتحقق بالنسبة على مباشرة اعدالها - كما سلف البيان - وهو الأمر المتحقق بالنسبة على مباغ التامين المودع من هذه الشركة للحكوم ضدها ، وبالتالي فليس ثهة مانع من اتباع اجراءات المحجز على مبلغ التامين المودع من هذه الشركة للدى الوزارة .

ولا وجه للقول في هذا الصدد بعدم جواز الحجز على مبلغ التأمين المذكور باعتباره مغصصا لسداد الغرامات المالية التي قد توقع على الشركات السياحية المخالفة لأن قانون تنظيم الشركات السباحية اذ أجاز خصسم انفرامات المالية التي تستحق على هذه الشركات بسبب مزاولة أعمالها بقراد من لجنة فض المنازعات فائه قرن ذلك بجواز الخصسم من مبلغ التأمين الموجب حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركات المذكورة كما سبق البيان *

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواذ الحجز على مدلغ التأمين في الحالة المعروضة / للأسباب السالف ذكرها • ر فتوى رقم ٩ في ١٩٨٨/١/١٠ جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ ملف رقم ٢ في ١٨٨/١/٤٧) •

(ki)

جلبِية ٣٠ مِن نوفمير بينة ١٩٨٨

_ عاملون مدنيون بالدولة _ نقل المدة وه من قانون نقام العاملين المدنيين بالدولة الحسادر بيالغانون رقم 27 لسنة 1974 _ نقل العلمل من وحدة إلى اخرى يقتفهم أن يتم ين معهونتين تومينين متعالمتين _ نقل العلمل من مجموعة نوعية إلى اخرى يفتلفة بالجهة والقول اليها يمكن اعتباره بطابة اعادة تعين اذا استولى العلمل اشتراطات شقل الواطفة المتقول اليها وقبل ذلك _ تطبيق .

اسيتعرضت الجمعية العمومية فتواعا الصادة بجلسكة (٨) استيعرضت الجمعية العمومية فتواعا الصادة (٨) المادون نظام العاملين المدنيني والدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة (٨٨) لمدرد تنص على أن و تضم كل وجدة ميكلا تنظيميا لها يعتميه من السلطة المنتصة ٠٠

وتضع كل وحدة جدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واحباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها بإحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا إلقانون ٠٠٠، وتنص المادة (١١) من ذات القانون على أن « تقسم وظائف إلوحدات التي تخضع الحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وجدة متميزة في مجال التميين والترقية والنقل والندب ، • كما تنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أنهِ و استناء من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوجدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الأصلى الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة الني قضاحا في وظيفته السابقة في الأقسمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط الطلوبة لشغل الوظيفة الني يعاد التعيين عليها على ألا يكون التقرير الأخير القدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف ، أ وكذلك تنص المادة ١٤ منه على أن و تعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التهيين فيها فاذا اشتمل قرار التعبين على "أكثر من عامل اعتبرت الأقدمية كما يلى : ٣٠٠٠٠ يـ اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ اعادة

ىميينه » • وأخيرا تنص المادة ٥٤ منه على أنه « ٠٠٠ يجوز نقل العامل مرّ: وحدة الى أخرق من الوخدات التي تشرق عليها أحكامه ٠٠٠ •

واستظهرت الجنمية منا تقدم أن المشرع انجه في القانوي رقم 42 لسنة ١٩٧٨ المشار اليه الى الأخذ بنظام موضوعي لترتيب الوطائف يقوم على الاعتداد بواجبات الوظيفة ومسئولياتها وتخديد شروط التأفيل اللازمة الها بناء على طبيعة ونوعية تلك الواجبات والمسئوليات وليس فقط عن طريق الاعتداد بالمؤمل الحاصل عليه من يشسخل مده الوظيفة ، المدى لايمدو أن يكون شرطا من شروط شغل بعض الوظائف وفي اطار هذا النظام نتيسم وطائف الوحدات الخاضعة الأحكام قانون العاملين المدنيين بالمولة الى مجموعات نوعية تضم كل منها جميع الوظائف التي تتشابه في طبيعة الإعال وان اختلفت في مستويات المسئولية و وتعد كل مجموعة وحدة منيميزة وهفاقة في مجال التميين والترقية والنقل والندب .

واذ أجاز المشرع في المادة (٥٤) من القانون المذكور نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه ، فان النظسام موضوعي لترتيب الوظائف الذي اعتنقه المشرع يقتضي أن يتم النقل بين مجروعتين نوعيتين متماثلتين ، حيث لا يسوغ النقل الى مجموعة توعية مغايرة لتلك التي ينتمي اليها العامل بالوحدة المنقول منها ، لما في ذلك من إعدار لنظام المجموعات النوعية المغلقة

ولما كان العامل المروضة حالته قد نقل من مجبوعة نوعية الى أخرى محتلفة بالجهة المنقول اليها ، فان هذا الاجراء ولئن خالف صحيح حكم القانون ، الا أنه يمكن اعتباره بهناية اعادة تعيين للعامل المذكور في وظيفة من مجبوعة أخرى في نفس الدرجة وفقا لحكم المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ مالف الذكر ، طلا قد استوفي المذكور اشتراطات شغلها وقبل ذلك ، حيث تحسب أقلميته في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ اعادة تعيينه و تاريخ النقل ، و ولا وجه للقول بتطبيق حكم المادة ٢٣ من التانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ على الحالة المروضية أذ يشترط الأعالمية أن يعاد التعيين في وظيفة العامل السابقة أو وظيفة أخرى معائلة أي ناوعدة التي كان يعتمى اليها العامل سواء في الوحدة التي كان يعتمى اليها العامل المادة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقلمية أمار أذا أعيد التعيين في مجموعة نوعية مفايرة فلا محل لتطبيق المادة ٢٣ لتخلف مناطح في معهدوعة نوعية مفايرة فلا محل لتطبيق المادة ٣٣ لتخلف مناطح تطبيقها ٠

لذلسك

انتهت الجمعية المبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى تايسد رأيها السابق بجلسة ٣٧٤/٦/٦٣ ، فيما خلصت السابق بجلسة جواز النقل في الحالة المروضة وجواز اعتباره بشابة اعادة تهيين وفقا لحكم المادة (٣٧٤/٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف المكر ، إذا قبل العامل ذلك .

ز فتوى رقم ١٠ في ١/١/٩٨١ جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠ ملف رقم ١٩٨٨/١/٨٦) ٠

(TT)

جُلسة ٣٠ من نوفهير سنة ١٩٨٨

.. عاملون مدنون بالدولة .. مد خدمة سابقة (نجيد) .. المادة £2 من القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ في شان الفنمة السكرية والوطنية .. مفهوم الرميل وفق المدة المسلر الميها هو الرميل الذي تدى مدة الفنمة المسكرية وضمت ال الفسية وكذلك الزميل الذي لم يؤد الفنمة السكرية ... اساس ذلك : أن مجال اعمال قيد الرميل هو الفسيته حتي وكو كانت ناشئة عن ضم مدة خدمة عسكرية أو مدنية ... بيان ذلك .. تطبيق .

تنص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شان الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٠٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعليسة الحسنة بما فيها مدة الاستيقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية العامة للمجندين الذي يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات الصامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذا المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات القررة .

كها تحسب كهدة خبرة واقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تنطلب الخبرة أو تشترطها عند النعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة

وتحدد تلك المدة بشمادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .

وفى جميع الأحوال لايجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة » *

ومفاد ذلك أن المسرح رعاية منه للمجدد وحتى لا يضار بتجنيده قرر حساب مدة خدمته المسكرية في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقسررة بالنسبة للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات الدامة ووحدات الادارة المحلية ، كما قرر حسابها كمدة خبرة واقدمية بالنسبة للعاملين بالقطاع المام والجهات التي تشترط الخبرة عند التميين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ، ولم يجعل المسرع حساب تلك المدة أمرا مطلقاً ، مل قيد ذلك بألا يسبق المجدد زميله في التخرج المين معه بذات الجهة في

الاقدمية · فاذا وجد هذا الزميل لاتحسب للمجند من فترة تجنيده سوى للمة التي لا يترتب عليها ان يسبق زميله · أما اذا لم يوجد للمجند رميل نيتم حساب مدة تجنيده كاملة · فربذلك يمكن التوفيق بين مصلحة المجند ني الا يضار من مدة تجنيده ، ومصلحة زميله في ألا يترتب على حساب عده المدة أن يسبقه للمبد في الاقدمية ·

ويشمل مفهوم الزميسل الشداد اليسه بالمادة 22 من قانون الخدافة ألمسكرية والوطنية الزمبل الذى أدى مدة الخدمة العسكرية وضمت الى أقدميته ، وكذلك الزميل الذى لم يؤد الخدمة العسكرية ، حيث ان الإساس فهي مجال اعدال قيد الزميل هو أقدميته حتى ولو كانت ناشئة عن ضم مدة خدمة عسكرية أو مدية .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة .. فانه لما كان السيد / محمد أحمد صحالح الحاصل على دبلوم المدارس التسانوية التجارية عام ١٩٧٩ قد أدى الخدمة المسكرية فارجعت أقدسيته برئاسبة مَجلش الوزراء الى ١٩٧٨/١/١٩٨١ ، وهو يعتبر في ذات الوقت رَمَيْلًا للسَيَّة / جال محمد السيد الحاصل على ذات المؤمل في ذات العام ويليه في ترتيب الاقدمية في تاريخ النميين ، ومن ثم يتمين عنسد حسباب مدة الخدمة المسكرية التي قضاها الناني ألا يسبق الأول في الاقدميسة اضالا لقيد المعسكرية التي قضاها الناني ألا يسبق الأول في الاقدميسة اضالا لقيد المناموص عليه بالمادة ٤٤ المشار اليها ،

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

 أن مفهوم الزميل وفقا لنص المادة ٤٤ من قانـــون الخدمة العسكرية والوطنية يشمل الزميـــل ألذى ادى مدة الخدمة العسكرية وضمت الى أقدميته ، وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخدمة العسكرية .

٢ ـ فى الحالة المعروضة لايجوز أن يسبق السيد / جمال محمد
 السيد زميله السيد / محمد أحمد صالع فى الاقدمية .

﴿ فَتَوَى وَقُمْ ٢٠ فَي ١٩٨٢/١/١٢ جِلْسَةً ١٩٨٨/١١/١٠ مِلْفُ تَهْرُا رُحْمُهُ ﴾ .

(44)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

ضرائب - ضريبة على الرتبات - العملة التي تحصل بها : -

القانون دقم ۱۰۷ اسنة ۱۹۸۱ بشان الفرائب على الدخل حدد وعاء الفريبة وسعوها على اساس الجنيه المعرى باعتباره عبلة البلاد الرسعية ـ العبلة المعرية مى الاساس في "كل ما يتعلق بالفرائب ـ الرذلك : ان الاستخاص الذين يتقاضون مقابل ما يؤدونه من خدمات صواد الاقت في صورة مرتب او غيرها بالعجلات الاجتبية لا يلزمون قانونا باداء الفريية المستحقة عن علم المبالغ بذات العملة الاجتبية التي يتقلسون بها مستحقاتهم ـ تطبيق .

اسنعرضت الجمعية العمومية التطور التاريخي للأحكام المنظمة للوفاه بالمملة المصرية المعرفية المعرفية المعلق المعرف المعلق المعرف ا

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق (لأى سبب وبأى مقدار) يكن دفعا صحيحا وموجبا لبراءة النمة ٠٠ ، وان القانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٨ بانشاء بنك مركزى للدولة قد نص فى المادة الرابعة عشرة منه على أن « يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك (البنك الأهلى المسرى) قوة ابراء الدين بدون قيد ، وتقبلها الحكومة كاداة للوفاء فى خزانتها ، وأن قانون البنوك والائتسان الصسادر بالقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٧ ينس فى المادة السابعة عشم منه على أن « يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك المركزى قوة ابراء غير محدودة »

كمة استعرضت الجمعية العمومية الأحكام المنظمة لكيفية التعامل بالنقد الأجنبى فتبين لها أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبية ونص في مادته الأولى على أنه و لكل شخص طبيعي أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول الهية أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السلعي والسياحة و وللاشخاص الذين أجيز لهم الاحتفاظ بالنقد الإجنبي طبقا

للفقرة السابقة الحق فى القيام بأية عملية من عمليسات النقد الأجنبى
بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتمامل داحليا ، على أن يتم هذا
التمامل عن طريق المصارف المتمدة للتمامل فى النقد الأجنبى والجهات
الأخرى المرخص لها بالتمامل طبقا لأحكام هذا القانون فى جمهورية مصر
المربية ٠٠ و ونصت المادة ١٤ منه على أن و كل من خالف أحكام هذا
القانون أو شرع فى محالمتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب
بالحبس ٠٠ ٠٠

والمسنفاد من جباع هذه النصوص أنه منذ أن خرج المشرع على قاعدة النصب • فقد جعل للعملة الورقية المصرية قوة ابراء للنمة غير محدودة. تمتنع معها أية منازعة في قبولها ، وأنه فيما يتعلق بتنظيم التعامل بغير هذه العملة داخل البلاد فقد نظمه ووضع أسسه وضوابطه القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي حظر صراحة الخروج على أحكامه أو مخالفتها ، وعلى ذلك فانه فيما يخص الضريبة على المرتبات بالنسبة لعملة تحصيلها فان الثابت من أحكام القانون رقم ١٩٧٧ لسسنة العملة تحصيلها فان الثابت من أحكام القانون رقم ١٩٧٧ لسسنة يتحدد على اساس الجنبه المصرى باعتباره عملة البلاد الرسمية ومن ثم. فان العملة المصرية على مل ما يتعلق بالضرائب •

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الأشخاص الذين يتقاضون مقابل ما يؤدونه من خدمات سواه أكان في صــورة مرتبات أو غيرها بالمملات الأجنبية ، لايلتزمون قانونا بأداء الضريبة عن هذه المبالغ بذات العملة . الإجنبية الذي تقاضونها ، اذ لو أن المشرع أواد ذلك لما أعوزه النص عليه. صراحة كما فعل بالنسبة الاشتراكات التأمينات الاجتباعية في قانون التأمين الاجتماعي رقسم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي قضت المادة ١٢٦ منه بالتزام المؤمن عليه في حالة الاعارة الخارجية بقيمة حصته وحصة رب العمل وتدفع بعملة أجنبية ، وتبعا لذلك فان تحديد وعاء الضريبة في الحالة المعروضة وربطها يتم بالعملة المصرية .

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استئداه ضريبة المرتبات المستحقة عن المسالغ والمرتبات الخاضسمة لها يكوند بالعملة المصرية •

(فتوی رقم ۵۸ فی ۱۹۸۹/۱/۱۹ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۳۰ ملف رقم ۳۷۷/۲/۳۷) م

(YE)

چلسة ۳۰ من نوفمبر سنة ۱۹۸۸

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتثمريع ــ اختصاص ــ مساحب العمقة فى طلب الرأى : ــ

للاتم ١٦/٦ من قانون مجلس الدولة الصمادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ـ اختصاصي الجميعة الموسية لقصصي القنوى والتشريع بابعاء الراى في المسائل الدولية والاستودية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية يكون باحاتها من امحد الانشخاص المشدر اليهم حولاد الانشخاص هم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء الما أحد من رئيس مجلس الدولة ـ طلب إبناء الراى ودد من رئيس مجلس الدولة ـ طلب إبناء الراى ودد من رئيس مجلس الدولة المائية المامة للطرق والكبارى ـ الر ذلك : عم قبول طلب الراى _ عليية .

ننص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانولية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس المهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس العربية اللهربية أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة و من أحد الوزراء أو من أو من

(ب) المناذعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئسات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين •

ومفاد ذلك أنه في مجال تحديد اختصاص الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع فانه فيما عدا المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية حول الحقوق والمراكز القانونية والتي تطلب هذه الجهات الفصل فيها براى ملزم فان طلب الرأى في المسائل القانونية الأخسرى من الجمعية المعومية لا يجوز تقديمه الا من الأمسخاص الوارد تحديدهم حصرا في المبند أ من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٧ المشار اليه وهم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو وئيس مجلس الوزراء أو احد الوزراء أو رئيس مجلس الوارداء

ولما كان التابت من الأوراق أن الموضوع المعروض يتملق بعدى أحقية المحافظ في فرض رسسم مرور على الطرق الرئيسية التي تشرف عليها الهيئة العامة للطرق والكبارى فانه بهذه المتابة لايتضمن منازعة في حق أو مركز قانوني محدد وانسا لايعدو أن يكون خلافا في الرأى القانوني لا يتسنى أخذ رأى الجمعية العمومية بشأنه الا بطلب من أحد الأشخاص المحددين بالنص سالف البيان ، وبالنظر الى أن الطلب المعروض قد ورد من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى فانه يسكون غير مقبول ،

فلهذه الأسياب

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتـوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى ·

(فتوی رقم ۱۳۱۹ فی ۱۹۸۸/۱۲/۳۳ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۳۰ ملف رقم ۱۳۲۱/۲/۳۳) -

. . . .

(40)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

عقد اداری ... تنفید ... الفطا العقدی هو عدم قیام المدین بتنفید انتزاماته التلشئة عن داهد .. افا استحال على المدین ان ینفد التزاماته عینا کان مسئولا عن التعویض لعدم الوفاء پها ما لم یثبت ان استحالة التنفید ترجع ال سبب اجنبی لا ید له فیه ... مثال : الحادث طلقاجی، او القوة القاهرة او الخطا من الفير او خطا الدائن نفسه ... تطبیق .

استعرضت الجمعية العمومية شروط المناقصة العامة رقم ٢٣ لسنة العمامة السلم التموينية لتوريد ١٩٨٦/٨٠ التى أعلنت عنها الهيئة العامة للسلم التموينية لتوريد رئيت جوز هنه خام * كما استعرضت العرض المقدم من المورد (اجريمبكس للندن) في هذه المناقصة والذي لم يتضمن أية تحفظات بخصوص ثبات السعر المقدم منه أثناء مدة تنفيذ المقد • وكذلك أمر التوريد الصادر من الهيئة للمورد المذكور بتاريخ ١٩٨٦/٦/١١ •

واستبانت الجمعية أنه من الأمور المسلم بها في مجال المقود الادارية أو المدنية أن الخطأ المقدى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن المقد • فاذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مسئولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ، مالم يثبت ان استحالة التنفيذ ترجع الى صبب أجنبي لا يد له فيه ، كحادث فجائي أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو خطأ الدائن نفسه •

الاعتماد مطابقا بعد اتمام التعاقد ، يحق للمورد التأخير في التوريد لمدة مماثلة ٠٠٠ ي ٠

ولما كانت الهيئة قد تأخرت بالفعسل في فتع الاعتماد المستندى وتعزيزه لمدة ثلاثة أشهر ونصف من تاريخ تقديم المورد لخطاب الضمان النهائي • لهنا تم مد ميعاد التوريد حتى ١٩٨٦/١١/١٢ بما يعوض هذا المتأخير • وقام المورد بعسليم الهيئسة نصف الكمية المتفق عليها في مخالفا بذلك شروط التعاقد • ولا يجوز القول بأن ارنفاع صعر زيت جوز الهند الخام محل العقد يؤدى الى اعفائه من التوريد لأن ارتفاع السعر على فرض صحته قد لايصل الى مرتبة الحوادث المفاجئة التى تجيز اعفاء المدين من الوفاء بالتزاماته العقدية •

كما لا يحاج في هذا الصدد بأنه اذا ما تأخر فتح الاعتماد المستندي غدة تزيد على شهر فيحق للمورد التحلل من التزامه بالتوريد وفقا للعرف التجارى ، ذلك انه أيا ما كان الرأى في وجود هذا العرف ، فأن المتعاقدين (الهيئة والمورد) قد اتفقا صراحة على مد ميعاد التوريد لمدة تعادل التأخير في فتح الاعتماد ، وعلى ثبات السعر خلال مدة تنفيذ العقد • كما سلف البيان • ولايجوز اهدار هذا الاتفاق الصريح بدعوى وجود عرف تجارى يخالف ذلك •

وترتيبا على ما تقدم فانه يتعين على المورد (اجريمبكس لـ لنــــــــن) توريد باقى الكيية المتعاقد عليها مع الهيئة العامة للسلع التموينية •

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العموميــــة لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الورد في الحالة المروضة بتوريد باقى الكمية المتعاقد عليها •

(فتوی رقم ۱۳۲۲ فی ۱۹۸۸/۱۲/۲۲ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۳۰ ملف رقم ۳۷۹/۲/۳۷) ٠

(۳۳) جلسة ۳۰ من نوفمبر سنة ۱۹۸۸

اتفاقيات ... الاتفاقية المرية التركية لتعويض الحقوق والمسالح التركية •

النص في البند ثالثا من طده الاقالية على اعتبار الوثائق التى يتقدم بها الرعايا الاتراك حافظه على ضوء بقية الاتراك حافظه المستبدات الصرية لا تشي اكثر من أن هذه المستبدات المحلية لا تشي اكثر من أن هذه المستبدات لشرية لا تشي اكثر من أن هذه المستبدات المحرية المنوط باحث طلبات الرعايا الاتراك في قوة المستبدات المصرية النوط بها بحث طلبات الرعايا الاتراك في قوة المستبدات المصرية من السلطات المصرية حافلاتات المصرية من السلطات المصرية حافلاتات الورائة التركية التي تصاوض مع مستبدات والاحكام المساددة من السلطات المصرية لا تعتبر الورائة التركية التي تصاوض مع المستبدات والاحكام المساددة من السلطات المصرية لا تعتبر مقبولة لديها حاساس ذلك حافظيق (١) م

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٨ ملف ١/٢/١٠٠ كما استعرضت نصوص الاتفاق الموقع بالقاهرة بناريخ ١٩٨١/٦/٤ بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية بشأن تعويض الأموال والحقوق والمصالع التركيسة والذي وافق عليه مجلس الشعب بتاريخ ٢٠/٣/٢٠ ٠ وتبين لها أن المادة (٣) من هذا الاتفاق ننص على أن د يتقدم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون من الرعايا الأتراك بطلباتهم في . مدة أقصاها سنة اعتبار من تاريخ هذه الإنفاقية وذلك طبقا لأحكام بروتوكول التنفيذ المرفق بالاتفاق والأسس ونصت المادة ١١ من ذات الاتفاق على أن « كلفت اللجنة المصرية التركية المستركة التي شكلت للعمل بصدورة مستمرة في نطاق أحكام البروتوكول التنفيذي بمتابعة تنفيذ الاتفاقيسة الحالية ولاتخاذ الاجراءات الضرورية عند الاقتضاء لضمان تنفيذ أحكامها على الوجه المرضى وبأسرع وقت ممكن ... د كما استع ضت الجمعية نص المادة ١ من بروتوكول التطبيق الخاص بالاتفاق الموقع بالقساهرة في ١٩٨١/٦/٤ التي قضت بأن ۽ تسلم السلطات المختصة في الجمهورية التركية وكذا سفارة الجمهورية التركية بالقاهرة الى الأشخاص الطبيعين والاعتباريين الذين يرغبون في الافادة من أحكام الاتفاق المذكور شسهادة تفيد أن هؤلاء الأشمخاص يندرجمون تحت الشروط الواردة بالمادة ١ من الاتفاق •

وعلى أية حال فانه اذا ما اعترضت السلطات المصرية في جمهورية مصر العربية على المستندات المتعلقـــة بممتلكات وحقوق ومصالح الرعايا

⁽١) يراجع المنى والمبدأ فتوى جلسة ١٩٨٧/٣/١٨ .

الأتزاك والواردة بالاقرار المسسار اليه ولم يمكن تسوية هذا الاعتراض بالوسائل الديلوماسية ، فإن النزاع يعرض على اللجنة الشتركة المشار اليها في المادة ١١ من الاتفاق • و كمسا اسستعرضت الجمعية الأسشر والاجراءات الخاصسة بتلقى طلبات الرعايا الأتراك وبحثها والبت فيها والموقع عليها من الجانبين التركي والمصرى بالقاهرة في ١٩٨١/٦/٤ والذي نص البند و ثالثا ، منها على أن و ترفق بالطلبات المقدمة من الأشهاص الطبيعين والاعتبارين صورة مصدق عليها من الوثائق المثبتة للارث والصادرة من الجهات المختصة بتركيا ، وتعتبر هذه الوثائق مقبولة لدى الحهات المصرية ، • ونص البند و خامسا ، منها على أن و يتولى الجانب المصرى بحث الطلبات المحالة اليه من الجانب التركى مع الجهات المصرية المختصة على ضبوء المسسنندات المرفقة بهذه الطلبات ومن واقع الملفات المتعلقة بهذه الأموال لدى الجهات المذكورة ويقوم الجانب المصرى بابلاغ الجانب التركي بننيجة بحث الطلبات المذكورة وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تلقى هذه الطلبات موضحا بها قيمة الأموال والحيثيات التي أدت الى هذه النتيجة ، ونص البند الرابع عشر على أن و رفض اللجئة المصرية التركية المستركة لطلب صاحب الشأن كليا أو جزئيا لا يؤثر على حقه في المطالبة بما قد يكون له من حقوق قبل الجهات المصرية بالطرق القضائية أو الادارية فقا لأحكام القوانين السارية في مصر ، • ومفاد ما تقلم أنه رغبة في اجراء تسوية شاملة ونهائية للتعويض عن الأموال والحقوق والمسالح التركية التي مست نتيجة تطبيق أحكام بعض القوانين والتشريعات والتدابير التي صدرت في مصر ثم توقيع الاتفاق المسار اليه والذي يبين من جماع نصوصه وما أرفق به من ملاحق أن الجانبين أدرجا المستندات المثبتة للارث والصادرة من السلطات المختصة التركية ضمن المستندات التي يثبت بها صحة الطلبات المقدمة من الأشخاص الطبيميين والإعتباريين الأتراك ونص في البند ، ثالثا ، سالف البيان على أن تعتبر هذه الو ثائق مقبولة لدى الجهات الصرية ٠

ومن حيث أنه ولئن جاء نص البند ثالثا مطلقا من أى قيد - الا أنه يجب ألا يقف تفسيره على ظاهره فقط بل يجب تفسيره فى ضدوء بقية نصوص الاتفاق وما الحق بها من مستندات وما تكشف عنه هذه النصوص من اوادة مفستركة للجائبين ، وإذا كان الأمر كذلك وكان المستفاد من أحكام الاتفاق أن الجائبين قد توقعا أن يرفض الجائب المصرى طلبات بعض الرعايا الاتفاق على الرغم من أن هذه الطلبات مرفق

بها مستندات أو صور مستندات صادرة من الجهات التركية مثبتة لحقهم في الأرث ومن ثم فقد بينا في الاتفاق العكم عند رفض السلطات المصرية لهذه الطلبات ففي هذه العالة اذا لم يمكن تسوية هذا الاعتراض بالوسائل الدبلوماسية فان النزاع يعرض أولا على اللجنة المستركة المسار اليها فمر المادة ١١ من الاتفاق وفي حالة عدم وصول هذه اللجنة لحل في الموضوع سبب رفض السلطات المصرية لهذه الطلبات فان هذا الرفض لا يخل بحق صاحب الشأن من الرعايا الأتراك في المطالبة بما قد يكون لهم من حقوق قبل الجهات المصرية بالطرق القضائية أو الادارية وفقسا لأحكام القوانين السارية في مصر ، وإذ كان الأمر كذلك فأن عبارة ، مقبولة لدى الجهات المصرية ، لايمكن أن تعنى أكثر من أن هذه المستندات تعتبر من وجهة نظر الحكومة المصرية المنوط بها بحث طلبات الرعايا الأنراك في قوة المستندات المصرية الصادرة عن السلطات المصرية المختصة ننون ضرورة اتخاذ اجراء آخر ، وأن ما أثبت بها هو عنوان للحقيقة والصحة الا أن ذلك لا يعني أن هدا المستند المقبول يحوز حجية أو أفضلية أو قوة اذا ما تعارض مع مستند من ذات مرتبته صادر من السلطات المصرية _ أو انه يقدم على المستند المسرى في حالة تعارضه معه اذ أن ذلك الفهم فضلا عن تعارضه مع الارادة المشتركة للمتعاقدين حسيما أفصحا عنها في نصوص الاتفاق المسار اليه ، فانه يؤدى الى نتائج لايمكن التسليم بها ويمس بمبدأ سيادة الدولة ٠ بيد أن كل ذلك لا يعنى _ كما جاء في مذكرة السيد السفير التركي بالقاهرة .. أن أعلانات الوراثة التركية لا تعتبر حجة على الجانب المصرى بل تثبت لها هذه العجية كما لو كانت صادرة عن السلطات الصربة بشرط عدم تناقضها أو تعارضها مع ما هو ثابت بالستندات والأحكام المصرية فاذا ما وحد هذا النعارض كآن لأصحاب الشأن اللجوء الى الطرق الادارية إو القضائية لاثبات حقوقهم وفقا لأحكام القوانس المصرية السمارية على النحو سالف السان ٠

لذلسك

انتهى رأى الجمعة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواعا الصادرة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٨ التي انتهت الى أن القصود بلفظ مقبولة ، الواردة في البند و ثالثا ، من اجراءات الملحقة بالاتفاق الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية بتاريخ ١٩٨١/٦/٤ هو اعتبار الوثائق التركية المتبتة للارث بمثابة وثائق صادرة عن السلطات المصرية .

(**۳۷**) جلسة ۳۰ من نوفهبر سنة ۱۹۸۸

_ عاملون مدنيون بالدولة _ تسوية حالة _

الحاصلين على مؤهل عال اثناء الخدمة من يعين في احدى الوحدات الخاضمة للعادة 7/5 من القانوندقيد 11 المخاضمة للعادة عرب من القانون دقم 27 لسنة 1470 اعتبادا من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم وفقا للمؤهل الاطل الحاصل عليه اثناء الضدمة يعامل وفقا لاحكام القانون رقم 27 لسنة 1404 ـ تحديد الأقدمة يكر وفقا لحكم المادة ٢٤ من القانون الشدار اليه ـ لا محل لاعمال حكم المادة من القانون رقم 2 لسنة 1406 ـ لا وجه تتميق المادة ٤٤ من القانون رقم 1 لسنة 1406 ـ لا وجه جداول التوصيف والتقييم ـ تطبيق .

تنص المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضياع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن د ٠٠ تحدد أقدمية من يعن بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفُئة المقررة لمؤهله طبقا الأقدمية خريجي ذات الدفعة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ اشمار اليه ما لم تكن أقدميته أفضل وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقا للأحكام السابقة يبقل بفئته وأقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غبر التخصصية في الجهة التي تلاءم خبراته مالم يكن بقساؤه في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له ، كما استعرضت حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الممدل بالقمانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه ، ٣٠٠٠ هـ اذا اعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة هن تاريخ اعادة تعيينه • واستبانت أن المشرع قرر في المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نقل العماملين الذين يحصلون على مؤهلات عليا أثناء الخدمة الى مجموعة الوظائف العليا غير التخصصية واحتفظ لهم بأقدمياتهم ومرتباتهم في المجموعة الوظيفة المنقولين منها اذا كانت أعلى من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى المعينين بها وذلك ما لم يكن بقاؤهم في مجموعاتهم الأصلية أفضل لهم ، هذا في حين أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه أجاز اعادة تعيين العامل وفقا لأحكامه في وظيفة من مجموعة نوعية مختلفة بذات درجته أو بدرجة أخرى وحدد اقدميته في هذه الحالة من تازيخ اعادة التعيين ولم يجيز له الاحتفاظ باقدميته السابقة •

ومن حيث أن افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر على ان المشرع وقد هجر في القسانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ُ نظامٍ تسمير الشهادات وأخذ ينظام موضوعي لترتيب وتوصيف الوظائف أساسه الوظيفة وما تطلبه من اشتراطات لشغلها وليس الموظف الشاغل لها وأن هذا المسلك من جانب المشرع القائم على أساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتفق مع حكم المادة الرابعة من الفانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وأنه اعتبارا من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالوحدة ينقضي حكم المادة الرابعة المشار اليها ، ومن ثم فان من يعين في احسدي الوحدات الخاضعة للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم وفقا للمؤهل الأعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة يعامل وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه ، وترتيبا على ما تقدم فان تعيين العاملة المذكورة في الحالة المعروضة حالها بمقتضى مؤهلها العالى الذى حصلت عليه أثباء الحدمة بعد اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالجهة التي تعمل بها يعد بمثابة اعادة تعيين يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما توافرت في شأنها اشتراطات شبيغل الوظيفة فتحدد أقدميتها في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٢٤ منه من تاريخ التعيين ، وبذلك فانه لا محل لأعمال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في هذه الحالة لتخلف مناط أعمالها وهو حصول العامل على تسوية بطريقة الخطيا

لذلسك

انهى رأى الجمية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نقل السيدة / ١٠٠٠٠٠٠ الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية بعد حصولها على المؤهل العالى هو بهنابة اعادة تعيين في هذه المجموعة وتحدد العمينها فيها هن تاريخ اعادة تعيينها .

(فتوی رقم ۱۳۲۶ فی ۱۹۸۸/۱۲/۲۲ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۳۰ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۲/۲۷) .

. 4

(37) جلسة ۳۰ من نوفمبر سنة ۱۹۸۸

ضرائب - ضرائب جوركة - اتفاقية منعة انشاء مركز مصايد للأسمالا بيعرة السد المالى - اعظاء الربايا البابليون من الصرائب والرسوم الجعركية المفروضة في جمهورية مصر العربية بمناسبة توريد المنتجات والمضمات في نطاق العنود المعولة من المنحة - اساسي خلك : اعمال قوة القانون التى حازتها اتفاقية المنحة بعد الحرارها والتصديق عليها من مجلس التمعب - تطبيق -

تبين للجمعية العمومية أنه سبق وأن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنحة انتسساه مركز مصسايد للاسساك ببحيرة السد العالى والموقع في في القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ – وعرض على مجلس الشعب في دور الانعقاد الصادى الاول من القصل التشريعي النات وصدف عليه وقد تضينت الأحكام الواردة رفقة : ٣ ــ(١) تستخدم لرعايا بابانين أو مصرين طبيعين أو أشخاص اعتبارية ينص عليها بعد ذلك ضرورية لتنفيذ المشروع (يقصد بعبارة الرعايا اليابانين عند استخدامها في هذه الترتيبات الإشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية العبيدية في حالة الجنسيات اليابانية ، وبواسلة الإشخاص الطبيعين أو الإعتباريين في حالة الحسيات الميابانية ، وبواسلة الإشخاص الطبيعين أو الإعتباريين في

 تبرم الحكومة المصرية أو الجهسة التي تعينها عقودا بالين الباباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار البها في البند ٣ • هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه المقود للتأكد
 من صلاحيتها للمنحة •

 ٥ _ (١) تتعهد الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني تفطى الالتزامات التي استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المبينة بمقتضى المقود التي يتم فحصها طبقا لما نص عليـــه في البند ٤ المشار اليه ٠٠٠

٦ ــ ١ ــ تتخذ جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ ٠٠٠٠
 ١ ـ ١ عفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب وأى غرامات

مالية قد تفرض في جمهورية مصر العربيــة فيما يتملق بتــوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم فحصها ·

ومقاد ذلك انه على ضوء أحكام اتفاق منحة انساء مركز مصايد للأسماك ببحيرة السد العالى فان المنحة مخصصة لتوريد المنتجات والخدمات المصرية واليابانية الملازمة لتنفيذ المشروع سواء من الأشخاص الطبيعية أم من الأشخاص الاعبارية ، وذلك بالين الياباني تحت فحص الجانب الياباني الذي يتكفل بتفطية جميع الالتزامات الناشئة عن العقود التي يتم فحصها والتي اكد من اتفاقها مع شروط المنحة ، والى جانب ذلك فان الرعايا اليابانين يتم اعفائهم من جميع الضرائب والرسوم الجمركية والغرامات التالية المتعلقة بعمليات التوريد المشار اليها .

فاذا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان المهمات التي تطالب. مصلحة الجمارك بسداد الضرائب والرسوم عنها قد تم استيرادها بناء على الموافقة الاستيرادية رقم ١٠٨ في ١//١١/١١ التي أصدرتها لجنة المستريات الخارجية لقطاع التعمير على أساس أن الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى هي المشرفة على المشروع والمستوردة وأن المورد الخارجي هي مؤسسة كيتانو اليابانية للمقاولات وهي من الأشخاص الاعتبارية اليابانية المسار البها في البند ٣ (١) من اتفاق المنحة ، كما تم خصم القيمة من الحصة-المخصصة من المنحة لانشاء المركز بعبد فحص العقد المبرم بين المؤسسة. اليابانية والهيئة العامة لننمية بحيرة السد العالى بمعرفة الحكومة اليابانية، ولما كان الرعايا اليابانيون وفقا لما تقدم يتم اعفاؤهم من الضرائب والرسوم الحبركية المفروضة في جبهورية مصر العربية بهناسية توريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود المحولة من المنحة ، وكانت الضرائب الجمركية موضوع المطالبة المعروضة وقدرها ٤٥٠ر٣١٢٦٣٠ جنيه مستحقة على المهمات التي قامت مؤسسة كيتانو اليابانية بتوريدها ، فانه اعمالا لقوة. القانون التي حازتها اتفاقية منحة انشاء مركز مصايد للأسماك ببحرة السد. العالى بعد اقرارها والتصديق علبها ، تكون هذه المهمات معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ولا يقم أي التزام على هيئة تنمية بحرة السد العالي سيسلاها ٠

لذليك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة • (فتوى دقم ١٩٣٦ فر ١٩٨٨/١٢/٢٣ جلسة ١٦٨٨/١١/٣٠ ملف رقم ١٦٧٦/٣/٣١ ي.

(P4)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بتوك ـ عضوية مجلس الادارة ــ حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة بتكين ــ استثمار مال عربي واجتبى ــ شروط استثناء ممثل الأشخاص الاعتبارية الطبيعية الأجنبية : ــ

حظر الشرع في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩١ الجمع بين عضوية مجلس ادارة بنك من البنوة الله من شركات البنوان التي من المركات البنوان التي من شركات الانتحان – استثنى الشرع في قانون الاستثمار ميثل الانسسخاص الطبيعية أو الاعتبارية الانتجابية من يتكين الاستثناء هؤلاء أن يكون الشخص ممثلاً في بتكين أو اكثر تشخص اعتباري أو طبيعي الجنبي ، ولا يكفى أن يكون ممثلاً فها الشخص في مجلس ادادة بنك حتى يتمتع بهذا الاستثناء طالما انتشاعت عنه علمه الصفة في البنك الاخر – تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢ ملف رقم ٢/٢/١٦ التي انتهت للأسباب الواردة فيها _ الى انه لايجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك العربى الافريقي وعضوية مجلس ادارة أي بنك أو شركة مساهمة أخرى ، كما استعرضت الجمعية المادة ١٢ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ التي نصت على أن و تستثني الشركات المنتفعة بأحكام القانون من حكم البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ٠٠٠ كما تستثنى هذه الشركات من أحسكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة في المادة ٠٠٠٠ والمادة ٢٦ بالنسبة لمثل الأشمخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأحنبية ٠٠ واستعرضت الحمعية نص المادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التي قضت بأن ه لا تخل أحكام القانون المرافق بما ورد من أحكام في القوانين الخاصـة بشركات القطاع العام أو باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة أو بتنظيم بعض الشركات و وأخيرا استعرضت الجمعية المادة ٩٤ من القانون المذكور (المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف السان) التي نصت على أنه « مع عدم الاخلال بالاستثناءات المقررة لمثل بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويه مجلس ادارة بنك آخسر إو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشباط في مصر ، وكذلك القيام يأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشبارة في أيهما » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع ــ لاعتبارات قدرها ــ حظر في القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ لللغي ، رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ لللغي ، الجميع بين عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصمر وعضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي لها نشاط في مصر ، واستثنى المشرع في قانون الاستثمار من هذا الحظر ممثل الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية ،

ولما كانت قاعدة حظر الجمع هذه تقوم على وحدة الشخص وتعسدد صفاته فاذا ما خضع للقاعدة بعقضى احدى صفانه حظر عليه التمنع باى استثناء يعنع له بصفة أخرى ، فاذا كان الشخص يجمع بين عضوية مجلس ادارة بنكين وكان خاضعا في أحد البنكين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة آكثر من بنك واحد ولكنه معفى من الخضوع للدات القاعدة أو مستثنى منها في البنك الآخر فانه لايجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة أنبنكين وانمسا يلزم أن يسكون عذا الاعفاء أو الاستثناء شخصيا أى متعلقا بصفته الشخصية أو مزدوجا شاملا الصفتين معا بأن يكون معفيا في كلا البنكين من الخضوع لقاعدة الحظر المجنبية من قاعدة حظر الجمع أن يكون الشخص ممتلا في بنكين أو آكثر الأجنبية من قاعدة حظر الجمع أن يكون الشخص ممتلا في بنكين أو آكثر في مجلس ادارة بنك حتى يتمتع بهذا الاستثناء طالما انتفت عنسه هذه المناه في المبنك الآخر و المناف في مالينك الآخر و المناف في المبنك الأستفت عنسه هذه المناه في المبنك الآخر و المناه في المبنك الأخر و المناه في المبنك الأخرة و المبنك المبنك المبنك في المبنك في المبنك و المبنك في المبنك و المبنك في المبنك المبنك المبنك في المبنك الأمينة في البنك الآخر و المبنك المبنك في المبنك في المبنك في المبنك المبنك في المبنك المبنك في المبنك الأمينة في البنك الآخر و المبنك المبنك في المبنك في المبنك في المبنك المبنك في المبنك في المبنك في المبنك المبنك في المبنك في المبنك المبنك المبنك في المبنك المبنك و المبنك المبنك المبنك المبنك و المبنك المبنك و المبنك الم

ولما كان السيد المعروضة حالته عضوا بمجلس ادارة البنك الوطنى للتنبية ـ وهو شركة مساهمة مصرية تخضع لأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ ـ بصفته مساهما في البنك في حين أن عضويته في مجلس ادارة بنك مصر الدول بصفته ممثلا لاتحاد المصارف العربية والفرنسية _ وهو شمركة فرنسية • في عضوية مجلس ادارة هذا البنك ومن ثم يسرى عليه الحظر الوارد في المادة ١٩٤٤ من القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨١ سالفة البيان الا كفي عدم خضوع عضويته في مجلس ادارة بنك مصر الدول بصفته ممثلا للشخص اعتباري أجنبي لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة

أكثر من بنك طالما انتفت عنه هذه الصفة بالنسسبة لعضويته في مجلس ادارة البنك الوطني للتنمية •

.لذلـــك

انتهى رأي الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز جمع السيد المروضة حالته بين عضوية مجلس ادارة البنك الوطنى للتنبية وعضوية مجلس ادارة بنك مصر الدولى •

(فتوی دقم ۲۸ فی ۱۹۸۹/۱/۰ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۲۱ ملف دقم ۲۸/۲/۱۱) .

(+ غ) جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

اختصاص ـ ما يخرج عن اختصــاص الجمعية المهومية لقسمي الفتوى والتشريع ــ د المنازعات التاجيرية أ. ٠

 يغرج عن اختصاص الجعبية العمومية تقسمي القتوى والتشريع بعجلس الدولة كافة المئازمات التأجرية التي يحكمها القانون رقم 24 لشنة 227 وتعميلاته والتي تشك يون الجهات الادارية ـ يتعقد الاختصاص نظرها للمحكمة الابتدائية الكائل في دائرتها الكائل الخجر محل النزاج أو قاض الأمور المستجلة حسب الأحوال ـ للقانون الشمار اليم كاتيته واوضاعه الخاصة ـ تطبيق .

رأت الجمعية العمومية أن البحث في اختصاصها بنظر هذأ النزاع سابق على البحث في شكله أو موضوعه ، وتبن لها أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أن ه تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشب بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الجهات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات ويعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه الحالة ملزما للحانسين ٠٠٠ و أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة (١) منه على أنه « فيما عدا الأراضي الفضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكني أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق الأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصــــدار قانون الحكم المحلى ٠٠٠ ، وتنص المادة (٥) منه على أن تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحسكام هذا القانون ۽ ٠

والمستفاد من ذلك أنه ولئن كان الأصل العام هو أن الجمعية العمومية لقسدى الفتوى والتشريع هى المختصة طبقا لحكم المادة ٦٦ / د من القانون وتم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار البه بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، إلا أنه إذا تعلق الأمر بمنازعة تأجيرية يحكمها القانون رقم 23 لسنة ١٩٧٧ وتبديلاته ، فإن الفصل فيها يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع وذلك بغض النظر عن أطرافه ، أذ يتمين أن يتم وفقا للاجراءات والمراعيد وأمام الجهة التي حدهما القانون المنظم لملك وهي المحكمة الإبندائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر محل النزاع أو قاض الأمور المستعجلة حسب الأحوال فهذا القانون الأخير له ذاتينه وأوضاعه الخاصة ، من ثم فأن ما نص عليه من اجراءات معينة وتحديده لجهة بذاتها لتنظيم هذا النوع من المنازعات يكون هو الواجب الاتباع وتكون الجهة التي عددها هذا النوع من المنازعات يكون دون غيرها بنظرها أذ أنه من المقرر أن الخاص هذا العمومية تبعا لذلك عليه الجمعية العمومية تبعا لذلك المختصاص بنظرها أذ أنه من المقرر أن الخاص يقيد العام ، وهو ما استقيله المحمدية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع (فتواها بجلسة ١٩٨٥/١/ ١٩٨٨ ملف رقم ١٩٨٢/٢/٣٠ ، وفتواها بجلسة ملف رقم ١٩٨٢/٢/٣٠) .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك ولما كان النزاع المروض يتملق بتوزيع قيمة تكاليف ترميم وصيانة المبنى رقم ١ ميدان خالد بن الوليد بالكيت كات مما يعد منازعة ايجارية يختص بنظرها القضاء العادى وفقا لأحكام قانون ايجار الأماكن ولا يمتد اليها اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم بسجلس الدولة •

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع •

﴿ فَتُوى رَقُّم 21 فَي ١٩٨٩/١/١١ جِلْسَة ١٩٨٨/١٣/٢١ مَلْفُ رَقْم ١٩٨٨/٢/٣٢) •

(21)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ٢٩٨٨

عاملون مدنيون بالدولة - تعين - التميين في غير ادني الفرجات - د مسدة بينية المني شرط. قضاء الرضح التميين في غير ادني الفرجات لملة بينية في وقيلة من الفرجة الأدني مداعرة الموادة في المدنية المراحات الن يتم ذلك في نفس الجموعة النوعية التي كان ينتمي الها التجلة باستيانك لمدة المجردة المحلمية التمال الوطيقة الرضح لها - له أن يعتقل بالأجر للنوعية التي تتابع المحلمة التعلق بالأجر يزيد على بديد على بديد الأجر الموطيقة المحتمد عليها المحلمة ا

تنص المادة ١٥ من القانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقسم 22 لسنة ١٩٧٨ الممدل بالقانون وقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٨٣ على أن و يكون التعيين ابتداء في أدنى وطائف المجموعة النوعية الواردة في حسدول وظمائف. الوحدة •

ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواه من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٠ من العدد الطلوب شغله من وطائف كل دريجة وذلك طبقا للقواعد والشروط التي تضعها لجنسة شسسون الخدمة المدينة ١٠٠٠ والمادة ٢٥ من ذات القانون التي تنص على أنه و ١٠٠٠ واستثناه من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى ، احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر القرر للوظيفة المين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون ماة حديثة متصلة ١٠٠٠ والتين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون ماة حديثة متصلة ١٠٠٠ و ١٠٠٠

والمادة ٧٧ من القانون المذكور التي تنص على أنه و ٢٠٠ كما تحسب مذة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافسرها الشغل الموظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خسس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط ٢٠٠ وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبسداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر ٢٠٠ ، والمادة ٣٦ منه التي تنهى على أنه و مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شسسطل

الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في المدجة والمجموعة النوعية التي ينتمي النها ء • كما استعرضت الجمعية المادة (١) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٠ بشأن النمين في غير أدني الوظائف التي تقضى بأن و يكون التعيين في غير أدني وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو من خارجها وفقا للقواعد وبوبواعاة توافن الشروط التالية :

٣ ـ ألا تقل مدة الخبرة السلية للمرشح عن مجموع المد البينية إللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشم لها وفقا إكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التميين بها .

٤٠ أن تتوافر في مدة الخبرة المشاد اليهسا الشروط المتورة في الموحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد عن المدة اللازم توافرها لشبخل الوظيفة ، و المادة (٢) من المقرار المذكور التي تقفي بأنه و يشترط للاعتماد بعدة الخبرة المسار البها في المادة السابقة ما يلي :

٣ - أن يتفى نوع الخبرة العملية خلال مدة الخبرة المذكورة مع طبيعة عمل الوطيقة المرشح العامل للتعييز بها ، والمادة (٢) منه التي تتفى بأنه لا لايجوز في جميع الأحوال تعيين العامل في وظيفة درجتها اعلى ممه وصل البه زميله المبن بغات الوحدة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة طبقا لأحكام هذا القرار ، وكذلك استعرضت المادة الأولى من قرار وترير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٤٤٥٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية (للزائدة) عنه التعيين للعاملين المؤهلين ، التي تنص على أن « يدخل في حساب مدد الجبرة المتعين للعاملين المؤهلين ، التي تنص على أن « يدخل في حساب مدد الجبرة المعلمية المنصوص عليها في القرة الكائية من المادة ٢٧ من القانسون ٤٧ ليستة . ١٩٧٨ من القانسون ٤٤ ليستة . ١٩٧٨ من القانسون ٤٤ ليستة . ١٩٧٨ من القانسون ١٤ ليستة . ١٩٧٨ من المادين المدد الآنية :

 ١ ــ المدد التي تقفى باحدى الوزارات والمصالح والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وهيئات وشركات التطاع العام ٠٠٠ ٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادة ١٩٥٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ أجاد للعاملين بداخل الوحلة أو من خارجها التعيين في غير أدنى درجنسات وطائف كل مجموعة رئوعية بالموحدة ، على أن تستوفى الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار الجنة شئون الخبامة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ - ومن بين الشروط التي تطلبها جذا القرار توافر خبرة عملية للمرشح للتعيين تتفق مع مستوى التاهيل العلمي وطبيعة عمل الوظيفة المرشح لها ، لاتقل عن مجموع المدد البينية الزم قضاؤها في وظائف الدرجات الديني من هذه الوظيفة ﴿ وَفَقَا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدا من درجة بداية التعيين بها ، وبمراعات الضوابط المحددة لحساب تلك الخبرة . ولا وجه للقول بأنه يلزم قضاء المرشم للتعيين في غير أدنى الدرجان لمدة بينية في وظيفة من الدرجسة الأدنى مباشرة للوظبفة المراد التميين فيها ، لأن مؤدى ذلك قصر التعيين في غير أدنى الدرجات على العاملين بنفس الوحدة أو من سبق لهم العمل بوحدات الدولة أو القطاع العام والذين استوفوا المدة البينية المذكورة • وهو ما يخالف صريح نص المادة (١٥) وقرار لجنة شنئون الخدمة المعنيّة اللذين أجازا هذا النعيين للعاملين بداخسل الوحدة أو من خارجها حتى ولو لم يسبق التحاقهم بعمل في وحدات الدولة أو القطاع العام فضلا عن أنه بجب التفرقة بن نظام اعادة التعيين في غير أدنى الدرجات وقواعد الترقية للوطائف الأعلى وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ التي تستلزم قضاء العامل لمدة بينية في وظيفة من الدرجة الأدني للوظيفة المرقى اليها بدّات المجموعة النوعية ، ذلك أن لكل منهما مجال أعماله الخاص الذي لا يختلط بالآخر • وكذلك فلا يلزم لتعيين المرشح من خارج الوحدة في غير أدنى الدرجات أن ينم ذلك في نفس المجموعة النوعية التي كان ينتمي اليها ، اكتفاء باستيفائه لمدة الخبرة العملية المتطلبة لشغل الوظيفة المرشح لها • أما عن حساب مدة الخبرة العملية الزائدة للمرشح ، فقد تطلب قرار لجنة شئون الخدمة المدنية سالف الذكر أن توافر فيها الشروط المقررة بالوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد عن المدة اللازم استيفاؤها لشغل الوظيفة • وغنى عن البيان أنه في حالة عدم وجود قواعد خاصة بالوحدة في هذا الشأن ، فلها أن تسترشد في ذلك بقواعد حساب تلك المدة الواردة بقرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير اللولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ مَم مرَاعاة أنه في جميع الأحوال لايجوز تعيين المرشح في وظيفة درجتها أعلى مما وصل اليه زميله المين بذات الوحدة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة طبقا لأحكام قرار اللجنة المشار المه •

ولما كان السيد / محمد جمال الدين صغير - في الحالة المروضة -قد تقدم الشغل وظيفة مدير ادارة الشئون الماليـــة من الدرجـة الأولى « بمجموعة التنمية الادارية » بمستشفى أسوان العام ، الملن عنها بمديرية

الشنون العسجية وهو حاصل على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٨ وسبق تعبيُّنه بنديربة النموين عن طريق القوى العاملة بتاريخ ١٩٦٩/٣/١ ، ثم نقل منها الى مصلحة الضرائب العقارية التي يشغل بها الدرجة التانية و بمجموعة التمويل والمعاسبة ، اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١٠ . واذا استوفى لهنذكور اشتراطات شغل الوظيفة المعلن عنها ــ طبقا لقواعد التعيين فني غير أدنى الدرجات سالفة البيان ـ فصدر قرار محافظ أسموان رقم ٢٨٥ بناريخ ٧/٧/٩ بتعبينه في تلك الوظيفة ٠ ومن ثم يعد هذا القرار صحيحاً لا مطعن عليه . ولا وجه للقول بعســدم مشروعيته لتعيين السيد الذكور في مجموعة نوعبة مختلفة عن المجموعة التي كان يعمل بها بمصلحة الضرائب العقارية ولكونة لم يتضى مدة بينية قدرها ست سسنوات في الدرجة النانية ، ذلك أن قواعد التعيين في غير أدنى الدرجات كما سلف القول، لم تشترط أن يكون نعيين المرشع من خسارج الوحدة في نفس المجموعة النوعية التي كان ينتمي اليها ، أو اقضائه لمدة بينية في وظيفه من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد تعيينه فيها ، اكتفاء بأستيفائه لمدة الخبرة العملية المتطلبة للتعيين في هذه الوظيفة وذلك على النحو السالف ايضاحه • ولا يحاج بأن قرار تعيين السيد المذكور قد خالف حكم المادة (٣) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية سالف الذكر ، لوجود زميلين له يمديرية السئون الصحية باسوان هما السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ والسيد / ٠٠٠٠٠٠٠ ، عينا قبل التاريخ الفرضي لحساب مدة خبرته ، ولم يصمل بعمد الى الدرجمة الأولى • ذلسك أن التمسابت من الأوراق أن لجنة شميون العاملين بالمديرية قامت بحسماب مدة خبرته العملية بدا من تاريخ تعيينه بمديرية التموين في ٣/١/١٩٦٩ ، وبالتالي يكون تاريخ تعيين المذكورين في ٧٧/١/١٦ و ١٩٧١/٢/١٤ لاحقــــا للتاريخ الفرضي وقد استرشدت اللجنة المذكورة في حساب الخبرة العملية الزائدة عن ١٤ سنة للمعروضة حالته ببعض القواعد الواردة بقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ ، المتعلقة بالجهة التي قضت فيها الخبرة ، والمدة النبي تحسب ، والمؤهل الذي يعتد به ، وذلك لعدم وجود ضوابط خاصة بمديرية الشئون الصحية في هذا الشأن . وهو ما يتفق مم قواعد التعيين في غير أدني الدرجات سالفة البيان •

أما عن تطبيق حكم المادة (٢/٢٧) من القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٨ على حالة السيد المذكور ، فلم يثبت من الأوراق معاملته بمقتضى علم المادة باضافة أية علاوات الى بداية أجر الوظيفة المعني عليها

واخيرا فلا مانع من أستفادته من حكم المادة (٣/٢٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تجيز في حالة اعادة تعيين العامل في وطيفة ثمن مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أحسرى أن يعتفظ بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر القرر للوظيفة المعنى عليها ، بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصسلة • ذلك لانه ليس في قواعد التميين في غير أدني الدرجات ما يتعارض مع الحكم المذكور ، أن يحول دون تطبيقه على العاملين السابقين المينين في غير أدني الدرجات بدون فاصل زمني بين الخدمة السابقة واللاحقة •

لذلسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار التميين في الحالة المروضة ·

﴿ فتوى رقم ٥٣ في ١٩٨٩/١٢/١٨ جلسة ١٩٨٨/١٢/١١ ملف رقم ٧٤٧/٣/٨٦) •

(2Y)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

تميين ـُـ التميين في غير ادني الدرجات ـ شروطه ٠٠

المادة (١٥) من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادد بالقانون رقم ١٧ لسنة المعرف المدجات بمراعة الشروط القررة قانونا وشها خبرة عبلية لا تقل عن مجموع المدد البيئية الاترام الفساؤها في وظافف الدرجات الأدنى ـ لا يلزم اعترام تفسائه منة بيئية في الوقيقة الادنى مباشرة ـ التييين في غير ادنى المدرجات بوحدة اخرى او في نفس الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة لا الزام فيه بتوافي الشروط المتقدم متى توافرت في المعين معة الفيرة العملية الكلية في مجال الوطيقة التي يعين عليها - شرط فضاء اللهة البيئية يكون في مجال الترقية ختل تعين عليها - شرط فضاء اللهة البيئية يكون في مجال الترقية ختل تصد الله و الام رائم القانون الملكور - تطبيق -

استعرضت الجمعية الصومية فتواها السابقة بجلسة ١٩٨٠/٦/١١ ، أن أن ه ملف رقم ٥٧١/٣/٨٦ ، التي انتهت - للأسباب الواردة فيها - الى أن العاملين بالشركة يدخلون في عداد المخاطبين بحكم المادة ٢٠ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فيجوز اعادة تعيينهم في غير ادني وطائف مجموعة نوعية مختلفة عن تلك التي ينتمون اليها ، دون انستراط المدة البينية اللازمة للترقية ، اكتفاء بتوافر الخبرة الكلية .

كما استعرضت الجمعية المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصدور بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « يكون التعيين ابداء في أدني وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة •

ويجوز التميين في غير هذه الوطائف سواه.من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وطائف كل درجة وذلك طبقا للقواعد والشروط التي تضمها لجنة شئون الخدمة المدنية ١٠٠٠ والمدة ٣٦٠ من ذات القانون التي تنص على أنه د مع مراعاة استيفاه العامل لاشتراطات شدخل الوطيفة المرقى اليها تكون الترقية من الوطيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها ٢٠٠٠ تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها ٢٠٠٠

وكذلك تبينت أن المادة (١) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنيسة زقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدني الوظائف تقضى بأن • يكون التعيين في غير أدني وطائف المجموعة النوعية ســـوا، من داخل الوحدة أو خلاجها وبمراعاة توافر الشروط التالية : ٠٠٠ ـ ٣ ـ ألا تقل مدة الخبرة العملية المرشح عن مجموع المدد
 البينية اللازم قضاؤها فى وظائف الدرجات الادنى من الوظيفة المرشح لها
 وفقا لكل مجموعة نوعية بملى جدة وبدءا من درجة بداية التعيين بها ٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة أجاز للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها التعيين في غير أدني درحات وظائف كل مجموعة نوعية بالوحدة ، على أن تراعي الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ . ومن بين هذه السروط توافر خبرة عملية للمرشح لا تقل عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدني من الوظيفة المرشح لها وفقه للجموعة النوعية التي تنتمي اليهسما تلك الوظائف، وبدءا من درجة بداية التعيين بها • الا أنه لا يلزم أن يقضي المرشح مدة ببنية في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد التعيين فيها ، لأن مؤدي ذلك قصر النعيين في غير أدني الدرجات على العاملين بنفس الوجدة المنتمن لمجموعة نوعبة واحدة والذبن استوفوا المدة السنبة المسار أليها • وعو ما يخالف ضريح نص لمادة ١٥ التي أجازت هذا التصن سواء للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها • فضلا عن أنه يتعبن التفرقة بن نظام أعادة التعيين في غير أدني الدرجات وقواعد الترقية للوظائف الأعلى وَفَقًا لَنصِ المَادة ٣٦ من القانون سالف الذكر التي تشترط قَضاء العامل لمدة بينية في وظيفة من الدرجة الأدنى للوظيفة المرقم اليها بذات المجموعة النوعية ، ذلك أن لكل منهما مجال أعماله الخاص الذي لا يختلط بالآخر • فاشتراط قضاء مدة بينية في الوظيفة المقررة لها درجة ادنى لا يقوم الا عند النرقية ، أما عند التميين في غير أدنى الدرجات بوحدة أخرى أو في نفس الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة فلا الزام بتوافر الشرط المتقسدم متى توافرت في المهين مدة إلخبرة العملية الكلية في مجال عمل الوظيفة التي يعين. فيها

ولما كان العامل المعروضة حالته قد رشح للتعيين في وظيفة مدير ادارة الضيانة من العرجة الأولى بمجموعة الوظائف الهندسسية بمديرية الطرق والكبارى ، أى من خارج جهة عمله الأصلى بديوان عام محافظة البحيرة • ومن ثم فانه طبقا لأحكام التعيين في غير أدنى العرجات سالفة البيان ، يجوز تعيينه دون اشتراط قضائه مدة بينية قهرها ست سنوات في العربية الثانية ، طلما استوفى مدة الخبرة العملية الكلية التطلبة لشغل الوظيفة المرشح لها ، وباقى الشروط الأخرى المقررة بالمادة ١٥ من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨١ المشدر اليهما ٠

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواذ معين العامل المعروضة حالته في وظيفة من الدرجسة الأولى بمجسوعة الوظائف الهندسية بمديرية الطرق والكباري بمحافظة البحيرة ، دون استراط قضائه لمدة بينية في الدرجة الثانية ، وذلك على النحو السالف الغساحة .

(المتوى رقم 65 في ١٩٨٨/١/١٨ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ ملف رقم ٥٩ ٣٨٦/٣/٨١) •

(24)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

ينوك مد بنك التنمية والانتمان الزراعي مكافأة الشهرين المستحقة عن كل مبنة خدمة مـ
تأمين اجتماعي م جواز ضمهها بالنسبة للعاملين بالبنك ٠ د صرف مكافاة الشهرين المستحقة
عن كل مسنة خدمة بالنسبة للعاملين فيل ١/١٧/١٠ او مكافاة الشهر بالنسبة للعمينين
بعد هذا التاريخ يتم بالاضافة الى حقوقهم التأمينية التي حلت معل مكافاة نهاية الخدمة
القانونية وقال لقانون العمل مـ هذه المكافات تعد ميزة الفضل تصرف بالزيادة على مكافات
ثم لا تؤخذ في الاعتبار عند تعديد أجر الاشتراك وفقا لقانون التامين والماشات مـ تطبيق ٠ المينية .

. استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة (١٦٠) من نظام العاملين بالبنك الرئيسي للتنميسة والائتمان الزراعي من أن « يستحق العاملون بالمنك مكافأة ترك الخدمة الإضافية (المنزة الأفضل) وفقسا لأحكام نظام صندوق ترك الخدمة للعامن بالبنك والقرارات الصادرة في هدا الشأن ٠٠٠ ويصرف للعاملين عائد استثمار أموال الصندوق سنويا بنسبة رصيد كل منهم في موال الصندوق » ، وما نص عليه نظام صندوق مكافأة تسرك الخدمة لموظفي البنك وعمساله في المادة الأولى من أنه « تنفيذا لقرار مجلس الادارة الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ والمعدل بالقرار الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ بشأن تقرير صرف مكافأة ترك الخدمة الوظفي البنك وعماله على أساس مرتب شهر ونصف عن كل سنة بتضيها الموظف أو العامل في خدمة البنك ، وذلك بالشروط والأوضاع الواردة في قراري المجلس سالفي الذكر بالإضافة إلى ما يستحقه الموظف أو العامل من المكافأة التي نص عليها قانون عقد العبسل الفردي أو حصة البنك في صندوق الادخار أيهما أحسن ٠٠٠ ولمواجهة هذا الالتزام ينشأ صندوق يسمى (صندوق مكافأة ترك الخدمة لموظفي البنك وعماله) يؤدي مكافأة ترك الخدمة المستحقة لموظفي البنك وعماله بالشروط والقمود والأوضاع التي وضعها المجلس بجلستيه المنعقدتين في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ و ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ والتي قد تتقرر مستقبلا ٠٠٠ ۽ وما نصت عليه المادة التاسمة من أنه و في حالة الوفاة تصرف المكافأة للمستفيدين طبقاً لأحكام قانون عقد العمل الفردى » ، ومَا نصبت عليه المادة الرابعة عشرة

من ن ، مكافاة ترك الحدمة المنشأ من أجلها هذا الصندوق لايجوز باية حال من الاحوال صرفها قبسل ميماد استحقاقها ، ويكون المستحق للموطف أو العامل أو المستفيدين عند وفاته من هذه المكافاة هو مقدار صافيها بعد خصم كل مبلغ يكون الموطف أو العامل مدينا به للبنك ، •

والمستفاد من ذلك أن نظام العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي قرر للعاملين بالبنك مكافأة أو ميزة مالية اضافية تستحق عند نرك البخدمة وفقا للأحكام التي تضمنها نظام صندوق مكافأة ترك الخدمة لموظفى البنك وعماله والقرارات الصادرة من مجلس ادارة البنك في هذا الصدد وأن الثابت أن المكافأة المسار اليها يتم صرفها على أساس حسابها بواقع فترة زمنية معينة (شهر أو شهرين) عن كل سنة يقضيها العامل في خدمة البنك وذلك بالإضافة الى مكافأة نهاية الخدمة القانونية ويستحق صرفها عند ترك الخدمة محسوبة على أساس المرتب الأخير ، وأن صرف هذه المكافأة للعاملين بالبنك يتم بالاضافة الى حقوقهم التأمينبة التى حلت محل مكافأة نهاية الخدمة القانونية وفقا لقانون العمل ، وانه لمواجهة البنك لالتزاماته بشأن هذه المكافأة فقد أنشأ صندوق مكافأة ترك الخدمة ليقوم بصرفها عند ترك الخدمة ونص صراحة في نظام هذا الصسندوق على انه لايجوز صرف المكافأة قبل ميعاد استحقاقها وان جاز صرف دفعات منها تحت حسبات هذه المكافأة في أحوال معينة وهو ما لايغير من طبيعتها كميزة أفضل ُ خاصة وأن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسممنة ١٩٧٥ أجاز في المادة ١٦٢ منه استخدام أرصدة مبالغ الميزة الأفضل لمنح قروض لللمؤمن عليهم أصحاب الحق في هذه الزيادة أثناء الخدمة بشروط معينة دون أن يغير ذلك من طبيعتها •

وتبعا لما تقدم فإن النظهام القرر لكافاة ترك الخهدة المسهار البها على النحو السابق ببانه يستتبع القول بأنها ميزة أفضه وهو ما حرصت المادة (١٦٠) من نظام العاملين بالبنك على تأكيد بالنص صراحة على أنها ميزة أفضل وهي ميزة تصرف بالزيادة على مكافأة ترك الخدمة القانونية وتستحق للعامل عند تركه الخدمة ، وبهذه المنابة فإنها لاتعد منحه ، ومن ثم الاثوخة في الاعتبار عند تحديد أجر الاشتراك وفقا لقانون التأمين والمعاشات المشار اليه ،

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مكافاة تهاية المخسة المقررة وفقا لأحكام نظام العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والانتمان الزراعي وأحكام نظام صندوق مكافاة ترك الخدمة بالبنك تعد ميزة أفضل لاتدخل في حساب أجر الاشتراك في التأمينات الاجتماعية

(فتوى رقم ٥٩ في ١٩٨٩/١/١٩ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢ ملف رقم ٨٦ في ١١٣٣/٤/٨٦) .

(22)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

دعوى الالفاء _ الحكم في الدعوى _ كيفية تنفيذ الحكم بالقاء الترقية المفاه مجردا - الاصتقبل الالصنفي نفلا القرادات الادارية أن نفترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالتسبة للمستقبل يرد على مفاد الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرادات الأرب ويقي من القرادات القرادات الدارية _ الحكم الصادر بالفاء قراد اداري للقصاء قبلات بالفاء قراد اداري سيتم على الألك سليعا فيسمى الالفاء للترسيد او جزئيا _ قد يتناول الالفاء القرار وجزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليعا فيسمى الالفاء المناداة المترد او الكلمل _ من شأن الحكم الصادر بالفاء القرار الفاء مجردا أن يضحى القراد كان لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيه منه ذوو الشأن جميعا _ يتمين على جهة الاوادة عند تنفيذ منه ناكل بالر بوجي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بالفائه _ على جهة الادارة أن تعيد النظر في المراكز القانونية للماملين الذين القيت ترقياتهم بوضع كل عامل في المركز الفانوني الذي يستحقها بانر رجمي برته الى الطفرة ما بين تاريخ صدوره القراد الملفي وتاريخ الحكم بالفائه _ عظيمة الارجمي برته الى الفاشرة ما بين تاريخ صدوره القراد الملفى وتاريخ الحكم بالفائه _ عظيمة الإدرجمي برته الى الفاشرة ما بين

استبانت الجمعية المسومية أن الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقرن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسسية الى المستقبل ولا تسرى بأثر رجمي على الوقائي السابقة على ناريخ صدورها ، وذلك احتراما للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية • الا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجمي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الادارى بالغاء قرارات ادارية (الغاء مجردا أو نسبيا) •

والحكم الصادر بالغاء قرار ادارى قد يقتصر على أثر من آثار القرار الراد أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما ، فيسجى الالغاء نسبياً أو جزئيا وقد يكون الالغاء شاملا لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه يكل آثاره ، أى يترتب عليه اعدام القرار كله ، وهو ما يسمى بالالغاء المجرد أو الكامل .

ولما كان البطلان الذي يؤدي الى الناء القرار الاداري التساء مجردا انها يعيب هذا القرار في ذاته ، ومن ثم يكون من شسان حجية الحكم المسادد بالإللية أن يضحى القرار المحكوم بالنائه كان لم يكن ، ولا يجتج به قى مواجهة أحد ، ويستفيد ذوو الشان جميما من هذا الالفاء المجرد ، وبناء عليه فانه اذا صدر حكم بالفاء قرار ترقية بعض العاملين الفاء مجردا ، فيتمين على جهسسة الادارة عبد تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار باثر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ المنافة . وعلى الادارة أن تميد النظر في المراكز القانونية للداملين يستحقه على الوجه القانوني الصحيح ، وتكون اعادة الترقية الملفاة بالنسمة لمين الموجه المائر بعن يرتد الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملفي وتاريخ الحكم بالغائه ، اذ أنه ليس للادارة بعد أن أفصحت عن نيتها في اجراء الترقية في وقت معين أنه تهود بعد الفائها وتتسسك بما لها من ولاية المجتورية في هذا الصيد .

وبتطبيق ما تقدم على البحالة المعروضة _ فان مقتضى تنفيذ حسكم محكمة القضاء الادارى في اللحوى رقم ٦٦٣ لسنة ٣٦ ق بالفاء قرار رئيسن الوزاء وقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر الفاء مجردا ، أن تقوم البحية الادارية بسحب هذا القسرار باثر رجعى من تاريخ صسسدوره في الادارية بسحب هذا القسرار باثر رجعى من تاريخ مستور القرار الملغي، فتجرى المقارنة بين المرشحين للترقية الى وطيفة مدير عام الشئون القانونية بجمعه القسارة بين المرشحين للترقية الى وطيفة مدير عام الشئون القانونية بجمعه القسارة بين المرشحين الدكتسور / والمكتسور المحمدة القسامة ، وذلك طبقا لاشتراطات شغله ، وباعتبار أن الحكم المشار اليه لا يكسب الطاعن حقا في المركز الذي يستحقه لو لم يصدر القسرار ترقيته من ناحية وضعه في المركز الذي يستحقه لو لم يصدر القسرار المفيرة

ولما كانت لجنة شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية للجامعات المصرية قد رأت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤ ان الأول كان أحق من الثانى في شغل وظيفة مدير عام الشغون القانونية في ١٩٨٧/١٠/٢ : تاريخ صدور القرار الملغى • فانه يجوز للساطة المختصـة بالترقية أن تجرى ترقية المحكور/ ١٠٠٠ الى الوظيفة المذكورة باثر رجمى ولما كان حكم محكة القضاء الادارى الصـادر بجلسـة ١٩٨٧/٤/٨ في الدعوى المرقسـوعة من الادارى الصـادر المذكتور / ١٩٨٠ قد قضى في منطـوقه بالفـاء القرار الملاكـور المنافقة عن منطـودا مع ما يترتب على ذلك من آثار وكان من بين هذه الآثار ما محم من أن تمسـتميد الجهـة

الإدارية سلطانها في اجراء المفاضلة بين المدعى والمطمون ضده عند اجراء الترقية وان في ذلك خبر تعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقته تتيجة الصدور هذا القرار وبنت على ذلك حكمها برفض طلب التعويض ، فأن ذلك يحوز حجية الشيء المحكوم فيه بما يمنع بعد ذلك عند تنفيذ المناس بالالفاء من المجادلة في سلطة الجهة الادارية في اجراء الترقية بأثر وجعى يرتد الى تاريخ صدور القرار الملغى *

لالىك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفترى والتشريع الى أنه يجوز في الحالة المروضية أن يكون لقرار ترقية الدكتور / في وظيفة مدير عام الشئون القانونية بجامعة القاهرة أثر رجعى برتد الى تلريغ صدور القرار الملغى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الادارى سسالف لفكر .

· (کتوی رقم ۸۱ فی ۱۹۸۹/۱/۲۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۲۱ ملف رقم ۸۹/۳/۸۲) ٠

(20)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ .

قراد ادادي - ترقية - الفاؤه - اثر الحكم بالالفاء الجرد :

من شان الحكم الصادر بالالفاء أن يضحى القرار المحكوم بالفائه كان لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستليد ذوو الشان جبيما من هذا الالفاء المجرد ـ على الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن توبل القرار الملفي وتافة ما يترتب عليه من آثار · بالتي رجمي من تاريخ صدوره حتى الحكم بالفائه ـ على الادارة أن تعيد النقل في المراكز القانونية للمأملين الذين الذين ترقيتهم مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه القانوني الصحيح - تكون أعادة الترقية الملفاة بالنسبة لمن يستحقها بالتر رجمي يرتد ألى الفترة ما بين خارج صدور القرار الملفاة بالنسبة لمن يستحقها بالتر رجمي يرتد ألى الفترة ما بين خارج ما المركز الحكم بالفائه ـ وهو التاريخ الذي صبيق أن

استبانت الجمعية الصومية أن الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن نقترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل ولاتسرى باثر رجمى على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك احتراها للحقوق المكتسبة أو المراكز القانوبية الذاتية الا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستئناءات فيجوز صدور بعض القرارات باثر رجمى ومنها القرارات الني تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الادارى بالغاء قرارات ادارية يقتصر المفاء مردا أو نسبيا) • والحكم الصادر بالفاء قرار ادارى قد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما ، فيسمى على أثر من آثار القرار أو حدد يكون الالفاء شاملا لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه مكل آثاره ، أى يترتب عليه اعدام القرار كله ،

ولما كان البطلان الذي يؤدى الى الغاء القرار الادارى الغاء مجردا الما يعيب هذا القرار في ذاته ، ومن ثم يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالالغاء أن يضحى القرار المحكوم بالغائه كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ، ويستفيد ذوو الشأن جبيما من هذا الالغاء المجرد ، وبناء على خانه اذا صدر حكم بالمغاء ترقية بعض العاملين الغاء مجردا ، فيتعين على جهة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار الملفي وكافة ما ترتب عليه من آثار باثر رجمي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بالغائه وعلى الادارة أن تجيد النظر في الراكز القانونية للعلملين الذين المغيت مراعية وضع كل علمل في المركز القانونية للعلملين الذين المغيت مراعية وضع كل علمل في المركز القانونية للعلملين الذين المغيت

الفانونى الصحيح · رتكون اعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها باثر رجعى يرتد الى الفترة مابين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بالمغائه · اذ انه ليس للادارة بعد أن أفصحت عن نيتها في اجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد الغائها وتتمسك بمالها من ولاية اختيارية في هذا الشأن ·

وبتطبيق ما تقدم ـ على الحالة المعروضة ـ فان مقتضى تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية في الدعوى رقم ٤١ لسنة ٢١ ق بالالقاء المحرد لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٦ بتعيين السيد ر ٠٠٠٠٠ مديرا للادارة العسامة للعسلاقات العسامة بوزارة النقسل البحرى بدرجة مدير عام أن تقوم السلطة الادارية المختصة بسحب هذا القرار وما ترتب عليه من أثر متمثل في صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٠ في ١٩٨٠/٣/٢٤ بترقيسة السبيد / ٠٠٠٠٠٠٠ « الى درجـــة مدير عــام » وهــو يلى الســـيد / المذكــور في الأقدمية بالدرجة الأولى ، على أن يكون اجراء السحب بأثر رجعي من تاريخ صدور القرار المحكوم بالغائه • ثم تقوم الادارة بترقية السيدين المذكورين الى درجة مدير عام بأثر رجعي يرتد الى ١٩٨٠/٣/٢٤ « التاريخ الذي سبق أن أفصحت فيه عن نيتها في اجراء الترقية الى درجة مدير عام ، بمراعاة أن السيد / ٠٠٠٠٠ يسبق السيد / ٠٠٠٠٠ في الأقدمية بالدرجة الأولى ، وطبقا لاشتراطات شغل الوظيفة التي سبرقيان اليها • وذلك هو مقتضى تنفيذ حكم الالغاء المجرد في الحالة المعروضةِ • ماتامت قد توافرت في تاريخ التنفيذ وظائف شاغرة تسمح بترقيتهما.معا • ولا وجه للقول في هذا الشــان بأن الســيد / ٠٠٠٠٠٠ كان يستحق الترقية الى درجة مدير عام في ١٨/٥/١٩٧٦ ، اذ انه ثبت من حكم الالغاء سالف الذكر عدم وجود درجة مدير عام في التاريخ المذكور قرين وظيفة مدير الادارة العامة للعلاقات العامة ، ولهذا تم الغاء قرار ترقيته اليها الفاء مجردا .

كما لايعاج بانه كان يتعين رد اقدميته في درجسة مدير عام الى ١٩٧٩/١٢/٢٦ تاريخ تسكينه بالهيكل التنظيمي الجديد المعتمد لوزارة المتقل البحري بد بدجسة مدير الادارة العسلمة للنقل البحري بد بدجسة مدير على وظيفة لرقي بعدجسة علم ، ذلك أن المذكور لم يكن قد رقي بعد الى جذم الدرجة في

التاريخ المسار اليه حتى يمكن تسكينه على وظيفة تشترط في شاغلها أن يكون حاصلا على الدرجة الأولى •

لاليك

انهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جنواذ المسدار قرار ترقيبة السيد / ٠٠٠٠٠٠ الى درجة مدير عام اعتبادا من ١٩٨٠/٣/٣٤ ٠

ر فتوی وقم ۸۲ فی ۲۱/۱/۱۹۸۱ جلسة ۹۸۸/۱۲/۲۱ ملف رقم ۷۳٤/۳/۸۱) ۰

(27)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

ضرائب سهريبة جمركية سه الاعقاء عنها ٠

القانون دقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ يشان بضي الاحكام الفاصة بالتعدي مدلا بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٥ ـ خص الشرع الجهات القانية بالتعدي بعاملة جبركية متميزة باعلائها
من الشريافي البهركية وغيرها من الشرائي والرسوم على ما تستويده من ادوات وصدات
يتم تحديدها بقرار من وزير الاسكان . صدور قرار وزير الاسكان رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٧
بتنظيم الإعقادات للعدعات المختلفة في مشروعات التعدير والقرار دقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٨
النظراما تضمته القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعقادات الهمركية من القاد التصوص
النظراما تضمته القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعقادات الهمركية من القاد التصوص
بهذا القانون وما نص عليه في غانة اشتاشة من مواد اصدار القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٨٦٠ .
المسام ذلك: إن هذا المعاد في مياد القيانية على التعدير واستوقت شروط الاعقل في
الاغان دولم ١٦٢ لسنة ١٩٨٤ . تطبيق ١٠

تنصى المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشسان بعض الاحكام الخاصة بالتعبير المعدل بالقانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٥ على أن د ٠٠٠٠ تعفى الجهات القائمة بالتعبير من الضرائب الجمركية وغيرها من المضرائب والرسسوم المستحقة على الواردات من المواد والآلات والمعدات ورسائل النقل اللازمة لشمروعات التعبير والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الاسكان والنعبير وتخطر بذلك وزارة المالية ، ولا يجوز التصرف في مذه الواردات ٠٠٠ ٠٠

والمستفاد من ذلك ان المشرع حص الجهات القائمة بالتصير بمعاملة جموكية متميزة حيث اعفاها من الضرائب الجموكية وغيرها من الضرائب والرسوم على ما تستورده من أدوات ومعدات يتم تحديدها بقراد من وذير الإسكان مع اخطار وزارة المالية بذلك ٠٠ وتنفيذا لذلك أصــدر وذير النصير القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم هذه الإعفاءات للقطاعات المختلفة في مشروعات التعمير ، والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨ بسريان هذه الإعفاءات على بعض مشروعات انشاء المدن الجديدة والمسانع ٠٠

ومن حيث ان التابت من الأوراق أنه بالنسبة للسيارات الست غشرة فان عشر سيارات منها تم الافراج عنها نهائيا من السلطات المختصة في طل سريان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ وأن السيارات الست الأخرى قد صدر باعفائها قرار لجنة الاعفاءات الضريبية والجمركية بوزارة التميير رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٤ وأن السيارات الست عشرة جميعها تم توزيعها على الجهات القائمة بالتعمير وفي خدمة مشروعات التماير والمستمة بالاعفاء الضريبي ، وتبعا لذلك ومتى صدرت القرارات اللازمة باعثاء هذه السيارات فائه لا محل لما تثيره مصلحة الجمارك حول استحقاق الضرائب والرسوم عليها .

ومن حيث أنه لإيغير من هذا النظر ما تضمنه القانون رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجمركية في البند ٢ من المادة الثانية من مواد الاصدار من الغاء النصوص المقررة لاعفاءات جمركية أينما وردت في القوانين والفرارات التنظيمية الصحادرة قبل العسل بهذا القانون ، وما نس عليه في المادة الثالمة من مواد الاصدار من أنه و استئناء من أحكام المادة السابقة تتم تسوية الأوضاع الجمركية يصفة نهائية للأشياء التي النظر في اعفائها من الضرائب الجمركية وذلك وفقا للقواعد التي كان مممولا بها وقت الافراج عنها ، على أن يم ذلك خدلال مدة أقصاما سنة من تاريخ المصل بأحكام هذا القانون ، ١٠٠ ذلك أن هذا الميعاد هو ميعاد لا يترنب على انقضائه سقوط الحق في الاعفاء مادامت السسيارات الإعفاء واردة للجهات القائمة على التعمير واستوفت شروط الاعفاء طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، ومن ثم فان مطالبة مصلحة القانون ترم ٢٢ لسنة على الساس غير سليم ويتمين رفضها م

لذلسك

انتهت الجمعية العبومي القسمى الفتوى والتشريع الى رفض الطالبة •

(فتوی رقم ۸۷ فی ۲۲ /۱۹۸۹۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۲۱ ملف رقم ۲۷۰/۲/۹۷۳) ۰

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

بنوك بنوك اللطاع العام _ تغرير مكافات تشجيعية لرئيس واعضاء مجلس الادايا _ المشتص بذلك ـ المادة ١٨ من الفائون دقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٥ في شان البنك المركزي المحري والجهاز المحرورية دون غيره بتعديد مستحقات دؤساء مجلس ادارة بنوك القطاع العام ونواجهم من مرتبات وبدلات ومكافئت بكافة انواعها ـ الرفك ـ لا يجوز اسراك جهه اخرى في معارسة هذا الاختصاص دون استئد الى تحي واضح وصريح يقرد تركن استئد الى تحي مكافئت شجيعية لرئيس واغضاء مجلس ادارة البنك المركزي المصري بتقرير مكافئت شتجيعية لرئيس واغضاء مجلس ادارة البنك المركزي المصري بتقرير مكافئت شتجيعية لرئيس واغضاء مجلس ادارة البنك المحري يعبير صادرا من عير مقتص

تنص الفقرة الأخيرة من المادة (۱۸) من القانون رقم ۱۹۰ لسنة ١٩٧٥ . في شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفي على أن « تحدد مرتبات وبدلات ومكافآت رئيس مجلس الادارة (رئيس مجلس ادارة بنك القطاع السام) ونائبه والمضيوين المتخصصين بقرار من رئيس المجهورية »، وتنص المادة (۲۲) منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنه المجهورية على أن « يخول مجلس ادارة البنك المركزى المصرى سلطات الجمعية المعبومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق بالمسائل الاتيسة:

 (أ) اقراد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائد وتوذيع الإرباح .

(ب) الترخيص للبنك باستخدام المخصصات في غير الأغراض
 المخصصة لها في ميزانية البنك » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع اختص رئيس الجمهورية دون غيره بتحديد مستحقات رؤسساء مجالس إدارة بنوك القطاع العسام ونوابهم والأعضاء المتخصصين من مرتبات وبدلات ومكافآت بكافة أنواعها فلا يسوغ تبسا لذلك اشراك جهة أخرى في ممارسة هذا الاختصاص دون استناد الى نص واضح وصريح يقور ذلك •

ومن حيث انه ولئن كان رئيس الجمعية الممومية لشركة القطاع العام مـ وفقيا لنص المادة ٤٩ من نظام الساملين بالقطاع العيام الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ يملكم تقرير مكافآت تشميجيعية لرئيس وأعضاء مجلس الادارة الا أن ينوك القطاع العام كانت لاتعرف نظام الجمعية المعرومية لشركات القطاع العام ، ولذلك فان المشرع حين تعرض لذلك في المعرومية لشركات القطاع العام ، ولذلك فان المشرع حين تعرض لذلك في مجلس ادارة البنك المركزى المصرى وليس دئيس مجلس ادارته حسلطات هذه الجمعية في حالين على سبيل المحصر دون غيرها الاولى تتعلق باقراد الميزانية وحساب الاوباح والمنافية موضوعها الترخيص للبنك باستخدام مخصصاته في غير الأغراض المحسددة لها في الميزانية ولم يخوله أية بيل تعلق بتقرير مكافأت تشجيعية لمرؤساه وإعضاء مجالس ادارة بيلك المتعلق المعرى لا يعد ونقا لحكم المادة (٢٢) مالغة البيائ رئيسا للجمعيات المعرفية المعرفية لبرؤساة البيائ رئيسا للجمعيات المعرفية المعرفية لبنوك القطاع العام العام في مفهوم حكم المادة (٤٩)) من القانون رقم المعرفية لمينة المياه المياه المياه الم

ومن حيث انه ولما كان ما تقدم ، وكان النابت من الأوراق أن رئيس مجلس ادارة البنسك المركزى المسرى في ظلل العمل بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ ـ قد قرر مكافات تضجيعية لرئيس واعضها مجلس ادارة البنك الأمل المصرى ، فإن هذا المنح يكون قد صدر عن غير مختص به و يكون التال مخالفا للقانون ٠

لللسك

انتهت الجمعية الميومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة قرار محافظ البنك المركزى المصرى بتقرير مكافىات تشسجيعية لرئيس وأعضاء مجلس ادارة البنك الأهمل المصرى .

(فتوی رقم ٦ فی ١٩٨٩/١/١٩ جلسة ١٩٨٩/١/١٤ ملف رقم ٦٢/٢/١٦) ٠

(£A)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

حكم .. تنازل الخصم عن تنفيذ الحكم الصادر أصلحته .. اثره (مرافعات) ٠

والمادة ١٤٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ٠

أجاز المشرع تنازل الغمم عن الحكم الصادر كسلحته ويترتب على ذلك انقضاء الخصومة التي صدر الحكم فيها فيمتنع عليه تجديد المقالبة بانحق النابت به ـ سريان ذان المبدأ على الإحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى في دعاوى التسوية فيجوز للمامل التنازل عن تنفيد الحكم المسادر فساطحه ضد الجهة الادارية باعتباره صاحب حق شخصى وله أن يتنفيذ الحكم المسادرة في يتنازل عن حقه ـ استثناء من هذه القاعد لا يجوز التنازل عن تنفيذ الأحكام المسادرة في دعاوى الله التنازل عن تنفيذ الأحكام المسادرة في دعاوى الانادة تعلق الأمر فيها بالنظام العام الذي تقوم على اساسه الرقابة على مشروعية التراوت الادارية - تطبيق .

تنص المادة ١٤٥ من قسانون المرافعات المدنية والتجارية رقسم ١٣ السنة ١٩٦٨ على أن « النزول عن الحسكم يسمستتبع النزول عن الحن الثانت به ٢٠٠

ومفاد ذلك أن المشرع أجاز في قانون المرافعات تنازل الخصم عن السكم الصادر لمصلحته ، ويترتب على ذلك انقضاء الخصومة التي صدر المحكم فيها ، فيمتنع عليه تجديد المطالبة بالحق النابت به – أى أصل الحق الذي رفعت به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شسأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها .

ويسرى ذات المبدأ على الأحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى في دعاوى التسوية ، فيجوز للمسامل التنازل عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه ضد الجهة الادارية ، باعتباره صاحب حق شخص وله أن يتنازل عن حقه ، أما الأحكام الصادرة في دعاوى الالفاء فيحظر التنازل عن تنفيذها لتملق الأمر فيها بالنظام العام الذى تقوم على أساسه الرقابة على مشروعية القرارات الادارية ،

ولما كان السيدان المذكوران ... في الحالة المعروضة ... قد تنازلا عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحهما من محكمة القضياء الادارى في الدعوى رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٦ ق ، وبالتالي عن حقهما الذي قضى به الحكم بتسوية حالتهما في المدرجة السحادسة المخفضة من درجات القانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بعرتب شهرى مقداره عشرة جنيهات ونصف من تاريخ تميينهما في الخدمة في ١٩٦٢/٣/٨٦ ، وذلك ازاء ما تبين لهما من أن . تنفيذ المحكم المذكور سيؤدى المخفض الأجر المهرد لهما شهريا من ١٤٢ . جنيها الى ١٢٦ جنيها • ومن ثم فلا مانم من قبول هيشة ميناء القاهرة الجوى لهذا التنسازل لكون الدعوى المتنسازل عن المحكم فيها من دعاوى المتنوية •

لذلسك

انتهى رأى الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريح الى جواز التنازل عن تنفيذ حكم معكمة القضاء الادارى في المدعوى رقسم ١٣٤٧ لسنة ٣٦ ق بالحالة المورضية

(فتوى رقم ٨٤ في ٢١/٠/١/٢١ جلسة ٤/١/٩٨٩ الملف رقم ٨٤/٣/٨٧) ·

(24)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

استثمار ــ مشروعات استثمار المال العربي والأجتبي والمناطق العرة ــ الحجيرُ على أموال هذه المشروعات •

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ بسّان استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة · المصل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ ·

قرض المشرع حماية خاصة لأموال المشروعات الاستثمارية المنشأة وفقا لأحكام القانون الملاكود تشجيعاً لها وجدًا لأصحاب دروس الأموال فقرد تعصين هذا المال من التاميم والمساددة ومن الحجز عليه وقرض الحراسة عليه الا عن طريق القشاء بيترتب على ذلك خروج اموال هذه المشروعات من اطار التنهذ المبائر عن طريق تطبيق قانون المحجز الالادارى ... ستيفاء مستحقات مصلحة الفرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقاً للقانون الملاكور عن طريق الحجز الادارى يتعارض مع نمى القانون ويخالف قسد المشرع ... خلييق ،

تنص المادة السيابعة من نظام اسبتثماد المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز تأميم المشروعيات او مصيادرتها . • ولا يجوذ المعجز على أموال هذه المشروعيات أو تجميدها أو مصادرنها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي . •

والمستفاد من عنا النص أن المشرع رعساية منه للمشروعسات الاستثمارية المنشأة وفقا المحكام القانون رقم 27 لسنة ١٩٧٤ المشار اليه، وتشجيعا لها ، وجذبا الاصحاب رءوس الأموال لتوظيف مدخراتهم في عذا المجال ، فرض حماية خاصة لأموال عنده المشروعات حين قرر بنص قاطع وصريح تحصين هذا المال من التأميم والمسادرة ، ومن الحجز عليه وتجميده وفرض الحراسة عليه الا عن طريق القضاء ، ونزولا على المفهوم المتقدم ، فإن المشرع يكون قد أخرج أموال هذه المشروعات من اطار التنفيذ المباشر عن طريق نطبيق قانون الحجز الاداوى بحيث يظل التنفيذ عليها ممكومة بالقوعة العامة التى تقضى باختصاص القضاء باجرائه وفقال الأحكام الاجرائية المقررة في عذا الشأن .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، فان استيفاه مستحقات مصلحة الضرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه عن طريق الحجز الادارى على أموال هذه الشركات يتعارض مع نص القانون ويخالف قصد المشرع منه • ومن ثم فلا يجوز للمصلحة اللجوء الى هذا الأسلوب لاستثناء مستحقاتها قبل هذه الشركات •

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم جواز قيام مصسملجة الضرائب بتوقيم الحجز الادارى على أمسوال الشركات الاستثمارية المنسسمة وفقا لأحكام القانون رقم 22 لسنة ١٩٧٤ وفاء لمستحقاتها لدبها •

(قتوی رقم ۸۰ فی ۱۲/۱/۲۱ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱ ملف رقم ۲/۱/۲/۵۷) ·

(0+)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

بقومسات عامة _ تحولها الى شركات عامة _ قروض _ الملتزم بعب، سدادها ٠

القانون دقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۷۰ في شان بعض الأحكام الطعمة بيعض شركات القطاع أليام بـ قرار وزير المالية رقم ۱۳۸ لسنة ۱۹۷۰ في شان القواعد المقاصة بتقييم ربوس أموال المؤسسات العامة المحولة ال شركات عامة .

بترتب على ذوال الشخصية المعنوية للمؤسسة السامة نشاة شخصية معنوية جديدة هي شخصية الشركة المامة التي حلت محل المؤسسة الملفاة والتي تتول اليها جميع اصول وموخودات وحقوق والمتزامات المؤسسات الملاكورة بالمتبارها خلطا عاما لها – ليس في قرار وفيع طالبة المنسار الله ما يفيد تحويل قروض الأحسات الى مساحمات او حلول ووارة لمالمية محل الشركات في مصاد القروض – اثر ذلك – تلزم الشركة المامة بسداد الطروض . الرائد عليا عالم العامة بسداد الطروض . الرائد عند عليا عالمها – تطبيق .

تبينت الجمعية العمومية أنه تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٩١٨ أسمنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة ببعض شركات القطاع المام وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ بتحديد المؤسسات التي تباشر نشاطها بدأتها صدر قرار وزير السياحة رقسم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويل المؤسسة المصرية السامة للسياحة والفنادق الى شركة مساهمة والفنادق الى شركة مساهمة مصرية تسمي الشركة المصرية اللسياحة والفنادق الى شركة مساهمة مصرية تسمي الشركة المصرية للسياحة والفنادة د ايجوث ٥ تكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لاحكام هذا القرار والنظام الملحق به ٥ ونصت المادة السادسة من ذات القرار على أن د تقول الى هذه الشركة جميع أصول وموجودات وحقوق التزامك المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وتعد الشركة خلفا المؤرسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وتعد الشركة خلفا المؤرسسة المسركة والمها المؤسسة المسركة المامة للسياحة والفنادق وتعد الشركة خلفا

واستعرضت الجمعية قرار وزير المالية رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۷۹ في شمال القواعد الخاصة بتقييم رؤوس أموال المؤسسات العامة المحولة الى شركات عامة والذي نصت مادته الأولى على أن « تقوم الأصول والخصوم التي تتكون منها ربوس أموال المؤسسات العامة الملفاة والتي تثول الى شركات عامة « تحت التاسيس » أو بالنسبة للحصص المينية التي تثول للمركات عامة قائمة وفقا للقواعد الآنية :

سابعا : رأس المال : ويتحدد على أسساس الفرق بين الأمسول والخصوم الظاهرة بميزانية التقييم مع فصل رأس المال ـ مساهمة في حساب مستقل طبقا للنظام المحاسبي الموحد والذي يتحدد بالقدر المفطى بقروض اقترضتها المؤسسة الملفاة من صندوق الاستثمار أو صسندوق الودائم »

ومفاد ما تقدم أنه ترتب على صدور قرار وزير السياحة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه زوال الشخصية المعنوية للمؤسسة المصربة العامة ً للسياحة والفنادق ونشأة شخصية معنوية جديدة هي شخصية الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق التي حلت محل المؤسسة اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار المذكور وآلت اليها جميع أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسة المذكورة باعتبارها خلفا عاما لها ومن ثم تلتزم هذه الشركة سيداد القروض التي كانت في ذمة المؤسسة المذكورة ولا وجه للقول بضرورة تحويل هذه القروض الى مساهمات اعتبارا من تاريخ تحويل المؤسسة الى شركة والغاء ما سبق قيده على حسابها من فوائد استنادا لنص البنه سابعاً من قرار وزير المالية رقسم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان اذ أن هذا البند نظم كيفية تقييم رءوس أموال المؤسسات العامة المحولة الى شركات لتحديد رأس المال وفقا للأصول المحاسبية على أساس الغروق بين الحقوق والالتزامات بعد تحقيق وتقييم عناصر الأصول والخصوم ويعبر هذا الفرق عن صافي حقوق الملكية ، ومن ثم فليس في هذا البند أو في غيره من أحكام القرار المشار اليه ما يفيد تحويل قروض المؤسسات المشار اليها الى مساهيات أو حلول وزارة المالية مخل الشركات في سداد هذه القروض ، وبالتالي تلتزم الشركة المذكورة بسداد القروض التي كانت في ذمة المؤسسة التي حلت محلها باعتبارها خلفا عاما لها .

لذلسبك

انتهى رأى الجمهية المعومية المسمى الفتوى والتشريح الى النزاء الشركة المصرية للسياحة والفنادق بالقروض التي آلت اليها من المؤسس المصرية العامة للسياحة والفنادق •

ر فتوی رقم ۸٦ فی ۱۹۸۹/۱/۲۳ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۸ ملف رقم ۸۲/۱/۲۷) ·

(01)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

ادارات قانونية بالأوسسات العامة والهيئات العامة ـ اعضاؤها ــ ترقية ــ الاعتداد بعدد الاجازة المفاصة لمرافقة الأزوع بالفارج إو ترعاية الطقل ضمن اللهد المسترطة للترقية ، قانون المحامة رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۷۳ ــ القانون رقم ٤٧ لسنة ۱۹۷۳ في شـــان الادارات القانونية بالأوسسات العامة والهيئات العامة والوصات التابعة لها ،

اكتفى المشرع بالنسبة للترقية في وطاقف الادارات القانونية بعجرد القيد في احد
جداول نقابة المعامين وبالنسبة للبخص الاخر منها اشترط فضلا عن هذا القيد ضرورة القضاء
فترة ترشية على هذا القيد في الجدول الادنى مباشرة وبالنسبة لبخص الوطاقات استرط اها القيد
في احد الجداول لمدة مدينة أو اتقضاء مدد استغال بالمعامة حالتي الصلات التي تقضى المحالات التي تقضى المحالات التي تقضى القالات التي تقضى القيد وإنها
اسمه الى جدول غير المستغلب - لا وجه للقول بان الديرة لبست بانقضاء مدد على القيد وإنها
بمعارسة المهنة خلالها فعلا طوال المدة المطلوبة لأن هذا القول لا يجد له سندا من القانون
فضلا عن تعارضه مع ما هو ثابت بجداول ثقابة المحادين ـ اثر ذلك ـ حصول العامل عضو
الادارة القانونية على اجازة خاصية سواء الرافقة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدى الى الفصاء
الرابطة الوظيفية بينه وبن جهة عمله بل تمال هذا الرابطة قالمة ويتمن الاعتداد بهذه المدد
المسترات المتنزقة للترقية - خابيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ ملف رقم ٦٨/٦/٨٦ التي انتهت _ للأسباب الواردة فيها _ الى عدم الاعتداد بمدة الاحازة الخاصة سواء لرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل ضهين المدد المشترطة لترقية مديري وأعضاء الادارات القانونية وفقا المحكام القانون رقيم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، كما استعرضت أحكام قيانون المعاماة الصادر بالقيانون رقيم ١٧ لسنة ١٩٧٣ الذي حل محل قانون المحاماة رقم ٦٦ لسمنة ١٩٦٨ الملغي ، وتبينت منه أن المشرع عهد في المادة . ١٢ من القانون المذكور الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦٠ تولى مسئولية مراجعة الجدول العاموالجداول المنصوص عليها في المادة ١٠ سنويا والتثبت من مطابقة البيانات الواردة بها لقرارات لجان القيول وبحث حالات المقيدين بها الذين تقتضى حالاتهم نقل أسمأتهم الى حداول غير المستغلين واصدار القرار اللازم في هذا الشأن، كما استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الادارات القانونية بالمؤسيسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ وتبينت أن المشرع اشترط في المادة ١٢ من هذا القانون فيهن يعيرني المحلى الوطائف الفنية بالادارات القانونية التي تسري عليها

أحكامه ، أن تتوافي فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام حسب الأحوال ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المستغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة ١٣ وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من ذات القانون ، واستمرضت الجمعية المادة ١٣ من القانون المذكور التي نصت على أنه ، يشترط فيمن يشخل الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيسهم بجدول المحامين المدة المبيئة قرين كل وظيفة وذلك على النحو التالى :

محام ثالث: القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام تسان : القيد أمام محاكم الاستثناف أو انقضاء غلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الارتدائية •

محام أول: القيسمة أمام محاكم الاستثناف لمدة ثمالات. سسنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

معام ميتاز: القيمة أمام معاكم الاستثناف لمدة ست سعنوات أو انقضاء احدى عشرة سننة على الاشتفال بالمعاماة مع القيد أمام معاكم الاستثناف •

مدير ادارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستثناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاستغال بالمحاماة •

مدير عام ادارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة تسلات سينوات أو القيد أمام محاكم الاستثناف وانقضاء خمس عشرة سبنة على الاشتفال بالمحاماة مع القيد أمام محكمة النقض .

وتنحسب مدة الاستفال بميل من الأعبال القيانونية النظيرة طبقا لقانون المعاماة ضبين المدة المسترطة للتعين في الوظائف الخاصعة لهذا النظام ، ونصت المادة ١٤ من دات القانون على أنه و مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التمين في وظائف الادارات القانونية في درجة معام ثالث فيا يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على اساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الاقدمية بين المرشيمين عند التساوى في الكفاية ، •

واستظهرت الجدمية مسا تقسدم أن التعيين في وظائف الاداوات القانونية الخاضمة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان في درجة محام ثالث فما يعلوحسا يتم عن طريق الترقية من الوطيفة التي

تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية وشروط شغل وظائف الادارات القانونية الواردة في المادة ١٣ سسالفة البيان ولما كان المشرع في هذه الشروط قد اكتفى بالنسسبة لبعض الوظائف بمجرد القيمد في أحمد جداول نقابة المحامين وبالنسبة للبعض الآخر منها اشترط فضلا عن هذا القيد ضرورة انقضاء فترة زمنية على القيد في الجدول الأدنى مناشرة ، وبالنسبة لبعض الوطائف اشترط اما القيد في أحد الجداول للدد معينة أو انقضاء مدد اشتغال بالمحاماة ، وعلى ذلك فمتى استكمل عضو الادارة القانونية مدد القيد أو مدد الاشتغال بالمحاماة الواردة في المادة ١٣ سالفة البيان فانه يكون قد استوفى شروط الترقية مادامت توافرت في حقه باقي الشروط التي تطلبها المشرع ، ولما كان القيسة في أحد حسداول المحامين المستغلين يفيد الاشتغال بالمحاماة مادامت لم تقم بالمحامي احدى الحالات التي تقتضى نقل أسمه الى جدول غير المستغلين وذلك حسبما تقرره لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة سالف السان ، ومن ثم فمادام لم يصدر قرار عن احدى اللجان المختصة المسكلة وفقيا لقانون المحاماة يؤثر في صحة قيد المحامي بأحد الجداول فانه يتعين الاعتداد بها ، ولا وجه للقول في هذا الشأن بأن العبرة ليست بانقضاء مدد على القبه بغض النظر عن ممارسة المهنة خلالها وانمأ بممارسة المهنة فعلا طوال كل مدة من المدد المذكورة في المادة ١٣ سالفة البيان ، اذ ان هذا القول لا يجد له سندا من نصوص القانون فضلا عن تعارضه مم ما هو ثابت بجداول نقيابة المحامن وبالتيالي فان حصول العامل عضو الادارة القانونية على اجازة خاصة سواء لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدى الى انفصام الرابطة الوظيفية بينه وبأن حهة غمله بل تظل هذه الرابطة قائمة ومن ثم يتعين الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المسترطة لترقيته وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٣ .

لذليك

انتهى رأى الجيمية العمومية القسبى الفتوى والتشريع الى الاعتماد بعدد الاجازة الخاصة لمرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المستوطة لترقية مديري وأعضاء الادارات القانونية

ر فتوی رقم ۸۹ فی ۱۹۸۹/۱/۲۹ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۸ ملف رقم ۱۹۸۸/۱/۲۳۱) ٠

. (64)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩ .

تامين اجتماعي _ معاش _ انتهاء الاستحقاق في الماش (عاملون مدنيون بالدولة) .

المواد ۱۰۷، ۱۹۱۰ ۱۹۳ من قانون التامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ۷۹ استة
۱۹۷۰ حدد الشرع سن العادية والعشرين كحد ينتهي عنده استحقاق الابناء معاشات – مد
الشرع هذه السين ان حصل منهم على مؤهل عالى وفي بلتمين بعمل وفي بيزاول مهنة وذلك
ال السادسة والعشرين فاذا التحق الابن بعمل او زاول مهنة قبل بلوغه هذه السن او
بلغ هذه السن انقطع استحقاقه في الماش _ مناط قطع الماش المخرر – هو الالتحاق الفسل
بالعمل والاستمرار فيه او بلوغ السن المقررة – اثر ذلك – اذا انقصمت رابطة التحاق بهذا
العمل قبل بلوغ قلك السن عاد اليه استحقاقه في الماش لأن قطع الماش لا يمتم من المؤدة
لاستحقاقه بنواط القررة قانونا – تطبيق .

تنص المادة ١٠٧٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على آنه و يشترط لاستحقاق الأبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن المحادية والعشرين ويستثني من هذا الشرط الحالات الآتية :

ا __..... ٣ _ من حصل على مؤمل نهائى لا يجاوز الم يتافز بالله المناد السابق ولا يتحق بعدل أو لم يزاول مهنته والم يكن قد بلغ سمن السادسة والمشرين بالنسبة للجاسلين على مؤهل الليسانس والمكالوريوس •••••

وتنص المادة ١١١ منه على أن و يوقف صرف مناش المستحق في الحالات الآتية :

 الالتعاق بأى عبل والحصول منه على دخل مسافى يساوى قيمة المساش أو يزياء عليه ، • وتنص المادة ١١٣ منه على أن « يقطح مماش المستحق في الجالات الآتية :

٣ _ بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك
 الحالات الآنة :

(ج) الحاصل على مؤهل نهائى حتى تاريخ التحاقه بعبل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للعاصساني على الليسانس أو البكالوريوس ٠٠٠ ٠٠ ٠٠ الليسانس أو البكالوريوس ٠٠٠ ٠٠ ٠٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع بعد أن حدد سن الحادية والعشرين كيد ينتهى عنده استحقاق الأبناء معاشات مد هذه السن لمن حصل منهم هل مؤهل عالى ولم ينتهى بعمل ولم يزاول مهنة ، وذلك الى السادسة والعشرين ، فاذا التحق الابن بعمل أو زاول مهنة قبل بلوغه هذه السن ، أو بلغ هذه السن ، انقطع استحقاقه في الماش

ومن حيث أنه تبعا لذلك فأن التحاق الابن الحاصل على مؤمل عالى أو مراولته لهنة قبل بلوغه سين السادسة والمشرين يؤدى الى قطع الماش المستحقد له ، وهذه نتيجة لا تتأتى الا إذا كان الالتحاق بالمبل التحاقسا فسلما استوفى أوضاعه واركانه المقررة قانونا على النحو الذي يتحقق معه مناط قطع الماش المقرر *

وغنى عن البيان أن قطع مصائ المستحق منوط باستمراره في العيل الله التحق به وعدم بلوغه السن المقرد ، فاذا انقصمت رابطة التحاق بهذا العمل قبل بلوغ تلك السن ، عاد اليه استحقاقه في الماش لان قطع الماش لا يهنع من العودة الى استحقاقه بتوافر الشروط المقررة قانونا .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن السيد/ عمر كمال عبد الفتاح قد استقال من عمله - كمهندس مدى - بالمحركة السمودية المصرية للبناء بعد أيام من التحاقب به ، وقبل أن يبلغ سن السادسة والمشرين ، فأنه يتمين اعتبار معاشه مقطوعا في الفترة ما بين التحاقه بالعمل واستقالته منه على أن يعود اليه الاستحقاق في المعاش بانتهاه جده الفترة وذلك لحين بلوغه سن السادسة والعشرين أو التحاقه بعمل آخر أيها أقرب

من أجل ذلك

انتهى رأى الجدمية العمومية لقسمى القتوى والتشريسع الى اسقية السبيه / عمر كمال عبد الفتاح فى الاستبراد فى صرف المقرر له على الوجه السابق بيسانه *

و فتوی رقم ۲۲۷ فی ۱۹۸۹/۲/۳ جلسة ۱۹۸۹/۱/۶ ملف رقم ۲۸/۲/۰۳) *

(04)

جِلسة ٤ من يناير سنة ٩٨٩

بيع وايجار أماكن ــ تعليك الساكن الشعبية والاقتصادية ــ المُفترم لتحمل فوائد قروش انشاء هذه الوحدات •

المادة ٧٧٥ من قانون تاجع وبيع الاماكن وتنظيم الطلاقة بين الأوجر والستاجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٠ مثروط السناجر وقم ٤٩ لسنة ١٩٥٠ مثرات المستاجر وقم وشروط السنة ١٩٥٠ مثرات المستاجر والاقتصادية والاقتصادية والمتوسطة من لم يتطرق القرار المادلور بناء تلك التوجية من المساكن ومن ثم فهى تندرج بطبيعة الحال ضمن المناصر اللازمة قحساب تكلفة بناء جلم المساكن والتي يتحمل بها المسترون وذلك على خلاف الوضع بالنسبة لمساكن الايواء حيث التي المتخدست في بناء تلك المساكن الايواء حيث التي استخدست في بناء تلك المساكن يتحمل بها مندوق تمويل مشروعات الاسكان الالتصافي حقيق و

تنص المادة ٧٧ من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ في شياق تاجير وبيح الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر على أن و تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القسانون ، فظير أجرة تقلل عن الأجرة القانونية ، الى مساجريها على أساس سداد الأجرة المنفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقا للقواعد والممروط والأوضاع التي يصدر يها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، كما تنص المادة الثانية من قراد رئيس مجلس الوزراء وتما الماكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقييها المحافظات ، على أنه ، • • • ثانيا ، بالنسبة لرحدات التي أقامتها أو تقييها المحافظات ، على أنه ، • • • ثانيا ، بالنسبة لرحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقييها المحافظات ، يكون تمليكها طبقا للقواعد والشروط والأوضاع المؤسسحة بالملحق رقم (٢) • المرافق الهذا المقراد ، • وقد جاء بالملحق رقم (٢) من هذا التراد ما يلى :

أولا: نسب التوزيع: ٠٠٠٠٠ يتم تعليك المساكن الاقتصنكاتية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المبانى بدون الأرض ٢٠٠٠ وتقسط القيمة على ٣٠ سنة بدون فوائد ٢٠٠ خامسا : حالات التأخير في السماد واحكام أخرى :

ــــ فى حالة تأخر المشترى عن سداد أى تسبط فى المراعيد المحددة له ، تسرى على الاقساط المتأخرة سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد ٠٠٠ يتضمن عقبه البيسع نصباً يقفى بأن يعظر التصرف بالبيسع أو التناؤل أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة الا بعد موافقة المعافظة من وفني جالة المحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالاضافة الى فوائد القروض عن رأس المال لمدة النقسيط

واستظهرت الجمعية مما نقدم أن المشرع في المادة ٧٧ من قانون تأجير وبيع الإماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجير رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ناصل برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تمليك المساكن الشمعية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات ، الى مستأجريها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القسانون في ١٩٧٧/٩/٩ وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تعليك المساكن المشار اليها التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ ، وتلك التي أقامتها أو تقيمها وتشغل بعد هذا التاريخ .

وبالنسبة لقواعد تبليك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد م / ١٩٧٧/٩ حسبها جاء بالجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور _ فانها تقضى بأن تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفة المباني بدون الأرض ، وتقسيط القيمة على ثلاثين عاما بعون نوائه ، فاذا ما تأخر المشترى عن سداد أى قسط فى المواعيد المحددة له ، تسرى على الاقساط المتاخر سماده أى قسط فى المواعيد المحددة له ، تسرى على تأريخ السمادة ، واذ لم يتطرق هذا القيرار الى أقساط وفوائد القروض تأريخ السمادة ، واذ لم يتطرق هذا القيرار الى أقساط وفوائد القروض ثم فهى تندرج بطبيعة المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن المساكن والتي يتحمل بها المشترون _ وذلك على خلاف الوضع بالنسبة ولمساكن والتي يتحمل بها المشترون _ وذلك على خلاف الوضع بالنسبة ولمساكن الأيواء ، حيث نص القرار المذكور صراحــة على أن القروض مشروعات الاسكان الإواء ، حيث نص القرار المذكور صراحــة على أن القروض مشروعات الاسكان الإواء ، حيث نص القرار المذكور صراحــة على أن القروض مشروعات الاسكان الإواء ،

ولا يعاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس الوزراء سالف الذكر فيما تضسمنه من تحديــــــ لقواعــــــ تمليك المساكن التي تقيمها المعافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٩٧ المشار اليه ، لتجاوز القرار حدود التفويض المقرد في هذا القانون ، وبالتسالئ فيتعين استبعاد أقساط القروض ونوائدها المستخدمة في بناء المساكن الاقتصادية من تكلفة البناء • ذلك أنه أيا ما كان الرأى في مشروعية القرار المذكود ، والترامه حدود التفويض ، فالثابت أن أحكامه لم تتعرض لهذه الاقساط أو فوائدها •

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أقساط. القروض وقوائدها التى حصلت عليها محافظة بنى سويف لبناء وحدات سكنية اقتصادية وتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يتحبل بها المشترون لتلك ال حدات •

﴿ فتوىٰ رقم ٢٩٩ في ٢٩٨٩/٣/٢٠ جلسة ١٩٨٩/١/٤ ملف رقم ٢٩٨/٢/٧).٠

(02)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة _ ترقية _ مدد خبرة كلية وبينية بطاقة وصف الوظيفة _ تعديلها •

عند الترقية الى الوظيفة الأعل يعتد بما تطلبته بطاقة وصف الوظيفة من وجوب أضاء خلامة المستفدة من وجوب خلامة المنطقة المستفدة المستفدة المستفدة المستفدة المستفدة المستفدة المستفدة التوسية التي يرقى من خلالها ــ امكانية تبديل بطاقة الوصف اذا قدرت الجمية الادارية ملاحة ذلك ــ تطبيق (١) ح

استعرضت الحيمة العبومية ما استقر عليه افتاؤها من ضرورة الاعتداد بالتسوية التي أجريت للعامل وما تنتجه من درجة وأقدمية ومرتب الا أنه عند الترقية للوظائف الأعلى يعتد بمجموع مدد الخبرة البينية وكذلك المدة البينية اللازمة لشيغل الوظيفة المراد الترقى اليها طبقها لاشتر اطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هُذُهُ الوظيفة والعامل به العينامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقي العامل من خلالها (ملف رقم ٥٦/٣/٨٦) كما استعرضت قضاء المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٩٧٩ لسبنة ٣٣ ق والطعن رقم ١٠٣٢ لسبنة ٣٣ ق والذي قسام على أن العبرة بها جاء في بطاقسة وصف الوظيفة فهي وحدها التي تحدد اشتراطات شيغلها سواء من حيث التأهيس العلمي أو المدة البينية الواجب قضاؤها في الوظيفة الأدنى مباشرة أو مدة الخبرة الكلية في مجال العملُ • وتبين للجمعية أنه مع التسليم بأن القانون رقم ٤٧ لسنة١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقوم على أساس موضوعي في الوظيفة العسامة وليس على أساس شخصي حيث يعتد بصفة أساسية بالوظيفة وشروط شغلها عند التعيين أو الترقيسة والمحددة في بطاقة الوصف لهذه الوظيفة والتي تدور حول التأهيل العلمي المطلوب والخبرة النوعبة اللازمة لشعلها ، الا أنه يجب التفرقة في هذا الشمأن بين ما اشترطه المشرع فيمن يعين مياشرة في غير أدنى الدرجات وما اشترطه فيدن يرقى اليها ، فقه اشترط المشرع فيمن يعين مباشرة في غير أدني

 ⁽١) يمثل منز البدأ عدولا عن مبدأ آخر للجمعية العمومية يقضى بوجوب اجتماع المدد البيئة والكلية مما عند الترقية •

الدرجات وجوب قضاء مجموع المدد البينية اللازمة لشسفل الوظيفة بعط من درجة بعاية التميين وهو شرط استلامته طبيعة هذا التميين ، أما في المتوقية فلم يسلك المشرع ذات النهج اذ سكت عن اشتراط ضرورة قضاء العامل مدة خبرة في ذات المجتوعة تساؤى مجموع المدد البينية اللازمة للوصول الى الوظيفة المرقى اليها واكتفى بالنظر الى الوظيفة المرقى اليها واكتفى بالنظر الى الوظيفة أرقى اليها واستمراطات شسخلها وأفرغ ذلك في بطاقة وصف الوظيفة ، وعلى ذلك نطالا خلت منه البطاقة من اشتراط قضاء العامل مدة خبرة كلية في ذات المجموعة تسماوى مجموع المدد البينية اللازمة لمسخل الوظيفة بعدا من درجة بعاية المتعين ، فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنت حدد المباطلة من شرط قضاء المدة البينية اللازمة للترقية من الوظيفة يشغلها العامل الى الوظيفة وتضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العسامل الشنفل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العسامل الخ

ومن البديهي أنه اذا ما تطلبت بطاقة الوصف مدة خبرة كلية معينة فان مذه المدة مي الأخرى يجب أن تكون قد قضيت بعد الحصول على المؤمل المطلوب لشغل وطائف المجموعة الوظيفية التي يرقى العامل من خلالها والقول بغير ذلك يؤدى الى الاعتداد بعدد خبرة قضيت في مجموعة وطيفية منايرة لتلك التي يرقى المسامل خلالها والى الاعتداد بعدد خبرة مسابقة على حصول العامل على المؤهل المطلوب للحول المجموعة وبعا يؤدى اليه ذلك من اخلال بالتدرج الرئاسي الذي حظر المشرع المساس به وحنى لا تفاجأ بأن المروس أصبح رئيسا والرئيس أصبح مروسا

وجدير بالذكر أنه لما كان قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المسايد اللازمة لترتيب الوطائف المسايد اللازمة لترتيب الوطائف المسايد اللازمة لترتيب الوطائف (١) على وصف الوطيفة بأنه البيان الذي يهرفها والذي يظهر عواصل والتيد الادني من مكالب التأهيل اللازمة لشغلها — كما تضمن الملحق رقم عم ملاحق القرار سالف الذكر تعريف الدرجات وأورد تحت تعريف كل يرجة بيان الحد الادني من مطالب التأهيل اللازمة لشغلها — كما تضمن المحق رقم كل يرجة ومن بينها قضاء ملة بيئية معينة في وظيفة من المدرجة السابقة — المدركة الوصف يمكن تعديله بعيث ينص فيه صراحة على ضرورة الاعتماد عند شغل الوطيفة المدلوطة

المراد الترقية اليها بعدد الخبرة الكلية التى قضيت فى ذت المجموعة النوعية وبعد الحصول على المؤمل اللازم لشغل الوطيفة اذا قدرت الجهة الادارية المعنية ملاءمة ذلك فى الوطائف التى تحددها بحسب طبيعتها والاختصاصات المستدة الى شاغلها .

لذلنيك

انتهى رأى الجيهية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه عند الترقية الى الوظيفة من وجوب الترقية الى الوظيفة من وجوب تضاء المدة البينية - في الوظيفة السابقة - الملازمة لشغل الوظيفة المراد الترقي اليها على أن تكون هذه المدة دائما هي التي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والمعامل به العامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى من خلالها وأنه في الوقت نفسه يمكن تعديل بطاقة الوصفاذا قدرت المجهة الادارية المعنية ذلك على الوجه المبين في الأسباب

ر فتوی رقم ۸۸ فی ۱۹۸۹/۱/۲۹ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۱/۲۸ ·

process of the second

(00)

جلسة ١٩٨٨ من يناير سنة ١٩٨٩

تأمين اجتماعي ــ تأمين اصابة العمل ــ الجمع بين معاش الاصابة ومعاش الشبيغوخة (معاش) •

قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالفانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ ، (عاملون مدنيون بالدولة) ،

الأصل هو سريان قانون التامين الاجتماعي على كل من تربعة علاقة بجهة المهل إيا كانت فيها عدا علاقات العمل التي ضي على استثنائها سراحة بـ المشرع حدد نظم التامين بـ كم يتضمن اقفانون المذكور نصبا يمنع استفادة المؤمن عليه من احكام تامين اصابات العمل الا بلغ سنا معينة بـ اساس ذلك بـ أن الهدف من هذا النوع من التأمينات هو تغطية مقاطر حوادت العمل المحتمل تحققها في اي سن يبلغها المؤمن عليه حتى لو تجاوز الستين طالا بزيرال يؤدي مبلا مغرضا لهذه المفاطر فضلا عن انه لو اراد المشرع ان يقف كامين الاسابة عند سن معينة لنص على ذلك صراحة بـ الر ذلك بـ انه من حق العامل الجمع بين معاش الاصابة ومعاش الشيخوخة المستحق له بيلوغه سن الستين بـ لا ينال من استحقاقه لهذا الماش ان جهة المعل لم تؤد اشتراك تامين اصابات المعمل الخاص به ـ اصاص ذلك بـ كافلة بالنسبات طبقا لنص المادة حا، من القانون المسار اليه ملترمة بأداء العقوق التامينية المفردة ـ للهيئة تحق مطالية صاحب المعل بالاشتراكات ـ تطبيق .

استمرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة بجلسة ٩/١٠/٩ / ١٩٨٥/ كما تبينت أن المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥وتمه يلاته تنص على أن و يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية :

- ١ _ تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ٠
 - ٢ ... تأمين اصيبامات العمل ٠
 - ٣ ــ تأمين المرض ٠
 - ٤ _ تأمين البطالة •
- ٥ ـ تأمين الرعاية الاجتماعية الصحاب المعاشات ، ٠

كما تنص المادة ٢ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

 (أ) العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيشات العامة والمؤسسات العامة والوخدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام

 (ب) العاملين الخاصين لإحكام قانون العبل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية : • • • • والمادة (٥) من ذات القانون تنض على أنه و في تطبيق إحكام هذا القانون يقصيه : • • • •

(ه) باصابة العمل: الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم) باصابة العمل: الاصابة بنجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه، وتعتبي الاصابة النائجة عن الاجهاد أو الارعاق من العمل اصابة عمل ٠٠٠ ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع لليؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عملة أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف الدانحواف عن الطريق الطبيعي •

(و) بالمساب: من أصيب اصابة عمل ٠٠٠ والمادة ١٠٠ من الباب القانون المذكور الواردة في الفصل الخامس الأحكام العامة من الباب الخامس بتأمين الشيخوخة والمجز والوفاة تنص على أنه و اذا أعيد صاحب المساس الى عمل يخضه لاحكام هذا القانون أو لاحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مقرر وفقاً لقانون يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المساد اليها أو بلوغه سن الستين أيهما أسبق ٠٠٠

ولا تسرى إحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه اذا تجاوزت سنه السيتين وذلك فيها عدا من تهد خدمته بقراد من السيلطة المختصبة من المؤمن عليهم المشار اليهم في البند (١) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنسوس عليها في المواد ٣١ و ٣٣ و ١٦٤ ويصرف الماش في هذه الحالات من أول الشهر الذي تنتهى فيه الخدمة ، والمادة ٤٦ من القانون تنص على أن د يدول تأمين اصابات العمل مما يأتى :

١ ـ الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل طبقاً
 للنسب الآتية ٠٠٠٠

٢ ــ ربع استثمار الاشتراكات المشار اليها ٠٠٠ ،

والمادة ٥١ تنص على أنه و اذا نشأ عن اصبابة العمل عجز كامل أو وفاة يسوى المائن بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) با لا يزيد على الحد الاقمى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) والمادة ٢٠ على أنه و اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته ب ٣٠٪ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة (١٥) ، والمادة ٢٠ تنص على أن و يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشسات المقررة في تأمين اصابات العرا وبني الأجر أو بين المعقوق الأخرى الموردة بهذا المانون وفقا لما ياتي : .

٣ _ يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الاصابة والمصاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوضاة وذلك بما لا يجاوز أجر تسوية المصاش أو الأجر الأكبر الذي سوى على أسساسه أي المساشين بحسب الأحوال وذلك بما لا يجاوز الحد الالحصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) بالنسبة لمجموع الماشات المستحقة على الأجر الاسامى ٠٠٠ و والمادة ٩٦ تنص على أن و تسرى أحكام هذا الباب (في تامين البطالة) على المؤمن عليهم الخاضمين الاحكام هذا القانون فيها عدا الفئات الآتية :

٣ ـ العاملين الذين ببلغون سن الستين ، والمادة ١٥٠ تنص على
 أن د تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كامسلة بالنسسية
 للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنه
 في الهيئة المختصة ٠٠٠ ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل
 بجميح الاشتراكات المقررة بهذا القانون ٠٠٠٠ .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقلعة أن المسرع في قسانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسبة ١٩٧٥ جعل الأصل هو سريان القانون على كل من تربطه علاقة بجعة العبل أيا كانت فيما عدا علاقات الحمل التي نص على استثنائها صراحة كما حلد نظم التأمين التي تضمينها هذا القانون، نص على استثنائها صراحة كما حلد نظم التأمين الصياحات العمل وتأمين المسيخوخة والمجز والوفاة وتأمين اصابات العمل وتأمين المرضى وتأمين البطالة وتأمين الرعاية الاجتماعية لاصحاب المعاشات، وأؤد لكل نظام منها بابا مستقلا يتناول موارده ومزاياه والأسكام المقررة للاستفادة منه، وذلك بالاضافة الى الاحكام المسامة الواردة في البساب المعادى عشر من القانون التي تعتبر الشريعة المامة لكل نظم التأمين المشاد

وفيها يتعلق بتأمين اصابات المعل ، فقد جا القصود باصابة المعلى في البنه ٥ بالمادة (٥) من القانون ، ويشمل كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمساشرة عملة أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي : ثم واردت أحكام هذا التأمين تحت البساب الرابع من القانون الذي يتضمن ان موارد تحويله تتكون من الاشتراكات الشهوية التي يلتزم بادائها صاخب موارد تحويله تتكون من الإشتراكات الشهوية التي يلتزم بادائها صاخب وأن المزايا التي يحصل عليها المؤمن عليه و العامل » تتمثل في رعايت وأن المزايا التي يحصل عليها المؤمن عليه و العامل » تتمثل في رعايت تراعي الشنوابط المفررة للجمع بين تلك المزايا وما هو مستحق له من مزايا تأمينية أخرى و وتجدد الاسارة الى أن الباب الرابع لم يتضمن لما يمنع تأمينية أخرى و وتجدد الاسارة الى أن الباب الرابع لم يتضمن لما يمنع باعتباد أن الهلف من هذا النوع من التأمينات هو تفطية مخاطر حوادت المحلل المحتمل تحققها في أي سن يسلفها المؤمن عليه حتى لو تجاوز المدينة بالمنابع والمالية المخاط .

فضلا عن أنه لو أراد المشرع أن يقف تأمين الاصابة عند سن معينة لنصي على ذلك صراحة وهذا ما اتبعه بالقعل بالنسبة لتأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة و بسبب غير اصابات العمل > الوارد تحت الباب الثالت من المقانون مسالف الذكر حيث نص في المادة (٤٠) على عدم انتضاع المعامل الذي بلغ سن الستين بأحكام التأمين المذكور باستثناء بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر

وكذلك بالنسبة لتأمين البطالة الذي جاء بالباب السابسع من ذات القانون النص في المادة (٩٦) على عدم سريان أحكامه على العامل الذي بلغ الستين -

واذ كان الأصل أن تامين إصابات العمل كما هو شأن سائر انواع التأمين تسرى على العامل أيا كانت علاقة العامل بجهة العمل فيما عدا ها استثفى صراحة كما سبق البيان ، وكان العامل لا يلتزم بأي استقطاع من مرتبه كشرط لسريان هذا المتوع من التأمين في حقه اكتفاء بما يلتزم به صاحب العمل من اشتراكات شهرية ،

وأن الهيئة المنتصة تلتزم بالوفاه بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنه

فى الهيئة المختصة ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون ، كذلك فان القول بعدم سريان هذا التأمين لمجرد وقف خصم أقساط التأمين والمعاش التي كانت تخصم من راتبه الحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لا تقوم على أساس سليم من القانون لانه لا توجه أقساط يتم خصمها من راتب العامل لسريان عذا التأمين *

ولما كان الدكتــور / · · · · نى الحالة المعروضـة ـ قد الصيب في حادث تصادم أنها، عودته من مقر عبله الى منزله دون توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي، مما أدى الى عجز، عجزا جزئيا مستديما قدرته الهيئة العامة للتأمير الصحى بنسبة ٥٠٪

واذ خلت الأوراق من نسبة أى خطأ للسيد المذكور ، ومن ثم فأن اصابته تمد اصابة عبل في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي ويستحق عنها مماش الامسابة المقرر في المادة (٥٦) وله أن يجمع بينه وبني معاش الشيخوخة المستحق له ببلوغه سن الستين وذلك في الحدود المنصوص عليها في المادة ٧١ « بند ٣ » .

ولا يؤثر في استحقاقه لماش الإصابة أنه كان في تاريخ اصابته يميل استاذا متفرغا بجامعة الإزهر وقد تجاوز الستين من عمره ، ذلك الخضوع لأحكام تأمين اصابات العمل والتمتع بعزاياه لا يرتبط بسن مبين طالما وجدت علاقة عمل على النجو السالف بيانه • كما لا ينال مر استحقاقه لهذا الماش أن جامعة الأزهر لم تؤد اشتراك تأمين اصابات العمل الخاص به ، أذ أن هيئة التأمين المختصة ملتزمة ما طبقا لنص المان المحال القانون المسار اليه ما باداء الحقوق التأمينية كاملة بالنسبا للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقسم صاحب العمل بسداء الاستراكات المقررة، ثم يكون للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات التي تخلف عن صدادها على النحو السابق تقصيله •

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العبومية المسمى الفتوى والتشريج الى تطبيغ المكام كامير اصابات العمل المنصوص عليها يقانون التأمين الاجتماعي. وأ ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على المعروضة خالته على الوجه المبين فيماً تقدم

ر فتوی رَقم ۱۱۰ فی ۱۹۸۹/۲/۵ جلسة ۱۹۸۹/۱/۸۸۱ ملف دقم ۱۹۸۹/۲/۳۰)

(01)

جلسة ١٨ من ينايز سنة ١٩٨٩

اختمىساس ـ ما يغرج عن اختمىساس الجمعية العمومية تقسمي اللتوى والتشريع (مرافعات) •

المادة 17 من قانون مجلس الدولة رقم 24 لسنة 1744 ما الدة 171 من قانون الرافعات المنافعات والتجارية رقم 17 لسنة 1744 مالة 1754 شان رسوم التوثيق والتجارية رقم 17 لسنة 1744 شان رسوم التوثيق التجارية والمسلم في المنافعات من المجمعة المعومية المسمى المنافزي والتشريع بالفعلل في المنافزية المنفزية المنوفية المنوفية المنوفية المنوفية المنوفية المنافزي والتشريع ليست محكمة بالمنى اللذي عناء المشرع في المادة 11 مرافعات المنوفية المنوفية المنوفزية المنافزية ال

تنصل المادة ٢٦ من القسانون رقسم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشمان رسوم التوثيق والشهر على أنه و في الأحوال التي تستحق فيها رسيوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذرى الشمان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحسد معظرى المحكمة •

ويجوز النوى الثمان • • التظلم من أمر التقدير خلال ثبائية أيام من آمر التقدير خلال ثبائية أيام من آمر التقدير خلال ثبائية المحجز الإدارى ، كما يجوز تبغيذه بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكة الواقع في دائرة اختصاصها ألكتب الصادر منه ذلك الامر ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير بتقرير في قلم الكتاب ، ويرقع التظلم ألى المحكة الابتدائية الكافن بجائر تها المحكة الابتدائية الكافن بجائر تها المحكة الابتدائية الكافن المحلمة المدينة والتجارية رقم المحلمة المات المدينة والتجارية رقم المحلمة الذا قضت يقتم اختصاصها المحلمة الذا قضت يقتم اختصاصها

أن تأمر باحسالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصبة ، ولو كان عسام الاختصاص متعلقاً بالولاية ٠٠٠ وتلتزم المحكسة المحالة اليها الدعوى بنظرها ، و والمادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أن و تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بن الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات، بعضها والبعض • ويكون رأى الجمعية العمومية لقستى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين • • • • •

ومقاد ما تقدم ان الأصل هو اختصاص الجبعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار اليها بنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ · الا أن المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشيأن رسوم التوثيق والشهر خرج على هذا الأصل فبيها يتعلق بالمنازعات التي تثور حول تقدير الرسوم التكميلية فحدد طريقا خاصا بالمادة ٢٦ من هذا القانون للطمن فيها، وذلك بأن يتم التظلم من أمر تقدير الرسوم خلال ثمانية أيام من اعلانه لذوي الشان ، اما أمام المحضر عند الإعلان ، وأما بتقرير يودع قلم الكتاب ، ويترتب على فوات ميعاد ثمانية الأيام المشار اليها دون تظلم أن يصبح أمر التقدير نهائياً • ويرفسع التظلم الى المحكمة الابتدائيــة الكائن بدائرتُها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها نهائيا ٠ ولما كان الخاص يقيد العام ، فان اختصاص الفصيل في تلك المنازعيات ينحسر عن الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ، وينعقد للمخكمة المذكورة ، أيا كان أطراف النزاع فيها • ولا يغير من ذلك ان احالة النزاع الماثل الى الجمعية العمومية كان بحكم من محكمة عابدين الجزئية طبقــا لنص المـــادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، اذ استقر افتساء الجمعية العمومية على عام صريان النص المذكور في مواجهتها على أساس أن الاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهدين قضائيتين مستقلتين ،

والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة بالمنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات .

لذلسك

انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم اختصاصها بنظر مصارضة الهيئة العسامة لبنك ناصر الاجتماعي في أمر تقدير الرسوم التكميلية في النزاع المعروض ·

ر فتوی رقم ۱۱۱ فی ۵/۲/۲/۳۷ جلسة ۱۹۸۹/۱/۸۹ ملف رقم ۱۳۹۲/۲/۳۲) ·

(OY)

جلسة ۱۸ من يثاير دسنة ۱۹۸۹

عاملون بالقطاع العام ــ تاديب ــ تعقيق ــ السلطة المختمة بحفظ التعقيق · قانون نظام العاملين بالقطاع العام العسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٩٧٨ ·

فرق المشرع بن السنطة المختصة بعضط التعقيق في المطالت المنسوبة لأى من العاملين بشركات القطاع العام اذا ما ادنات وجها الذلك وبين السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التاديس على من يثبت اقتراف الذنب ادادي ب نقط المشرع برئيس مجلس الادارة دون غيره مباشرة الاختصاص بعظظ التحقيق بالنسبة لجميع العاملين آيا ما كانت درجة وظائفهم ب أثر ذلك بالسر المجلس الادارة حقظ التحقيق مع العساملين الخاضمين لسلطته في توقيع الجزاءات التاديبية المردة الجلس الادارة با اساس ذلك بالأباء السلم به في مجال التاديب و ان السلطة التاديبية لا تبدأ في مباشرة اختصاصها الا بعد أن تنتهي مرحلة التحقيق باحالة العامل المخالف اليها بـ تطبيق .

تنص المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨عل أن « كل من يخالف الواجبات أو يرتكب المحظورات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفت يجازى باحلى الجزاءت المنصوص عليها في المواد التالية ، وذلك بما يتناسب مع وظيفته وظروف المخالفة التي ارتكبها ١٠٠٠ والمادة ٨٦ من ذات القانون تنص على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توبعها على العاملين هي ١٠٠٠

والمادة ٨٤ من القانون المذكور تنص على أن د يكون الاختصاص في في توقيع الجزاءات التاديبية كما يلي :

 ١ ــ لشاغلى الوظائف العليا كل فى حدود اختصاصه توقيع جزاه الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما فى السمنة بحيث لا تزيد مدته فى المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما ٠٠٠

٢ ـــ لرغيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغل وطائف الدرجة النالئة
 فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ ـــ ٨
 من الفقرة الأولى من المادة (٨٢) . . .

٣ _ للمحكمة التاديبية ٠٠٠

٤ سلجلس الادارة بالنسبة لشساغل وظائف الدرجة السانية فما نوقها علما أعضاً مجلس الادارة المينين والمنتخبين واعضما مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءت الواردة في المادة ١٨ من منا القانون .

ه ... لرئيس الجمعية العمومية للشركة ٠٠٠

٦ ــ للمحكمة التأديبية ٠٠٠ والمادة ٨٦ منه تنص على أنـه د لرئيس مجلس الادارة ، بقرار مســبب ، حفظ التحقيق وله أن يوقف المامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لاتزيد على ثلاثة أشهر ٠٠٠ .

واستظهرت الجمعية أن المشرع في المادنين ٨٤ و ٨٦ من قانون الماملين بالقطاع العام قد فوق بين السلطة المختصة بحفظ التحقيق في المخالفات المنسوبة لأى من العاملين بشركات القطاع العام اذا ما ارتأت وجها المذلك ، وبين السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التاديبي على من يثبت اقترافه لذنب ادارى ، فناط المشرع برئيس مجلس الادارة – دون غيره مباشرة الاختصاص الأول بقرار مسبب ، بالنسبة لجميع العاملين أيا الادارة أو المحكمة التأديبية مزاولة الاختصاص الثاني بها يتناسب مع الموطيقة التي بشغلها العامل المراد تأديبه وتبعا لجسامة المقوبة ، ولرئيس مجلس الادارة توقيع ما يراه ملائما من الجزاءات المنصوص عليها في البنود من ١ ـ ٨ من القانون الملكورة المادرة المائمة توقيع الجزاءات الواردة في المادة ٨ من القانون الملكور وذلك على شاغلي وطائف المدرجة الثانية عادونها ، ولمجلس الادارة سلطة توقيع الجزاءات الواردة في الماذة ٨ من القانون الملكورة (دلك على شاغلي وطائف المدرجة الثانية فيا على شاغلي وطائف المدرجة الثانية فيا على شاغلي وطائف المدرجة الثانية الدورة المعينين والمنتخبين واعضاء مجلس وادارة الشكيلات النقابية ،

وترتيب على ما تقدم ، فليس لمجلس الادارة حفظ التحقيق مع العاملين الخاضمين لسلطته في توقيع المجزاءات التاديبية ، اذ ان اتخاذ هذا الإجراء من اختصاص رئيس مجلس الادارة دون مشاركة من جهة أخرى ، ولا يعد ذلك حجبا للسلطة التاديبية المقررة لمجلس الادارة، حيث ان المبدأ المسلمة التاديبية لا تبدأ في مبال التاديب ، هو أن السلطة التاديبية لا تبدأ في مبائرة اختصاصها الا بعد أن تنتهى مرحلة التحقيق باحالة المامل المخالف البها .

لذلسك

انتهى رأى الجريعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص رئيس مجلس الادارة بمغظ التمقيق فى المخالفات المنسوبة للعاملين من شاغلى الدرجة الثانية فما فوقها بشركات القطاع العام ·

ر فتوی رقم ۱۳۸ فی ۱۹۸۹/۲/۹۹ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸ ملف رفه ۳۹٦/٦/۸۳) ·

(04)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

تامين اجتماعی ــ اشتراکات التأمن ــ الأثر الترتب على تأخر سدادها (عاملون مدنيون بالدولة) •

المادة ۱۲۹ من قانون التامين الاجتماعي رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۰ ـ المادة ۳۰ من قراد وزيرة التامينات رقم ۲۰۸ لسنة ۱۹۷۷ بشان قواعد واجراءات اداء وتحصيل الاشتراكات ۰

الزم المشرع صاحب العمل بادا، الاستراكات التامينية المستحقة في مواعيد معددة وفي حالة ناخره في اداء المبالغ الطلوبة يلتزم بمبلغ اضافي بنسبة ١٪ منها شهريا عن المدة ما بين تاريخ وجوب الاداء حتى نهاية سهر السداد ــ اعفى المسرع أمن المبلغ الاسافي ادا تم السداد خلال خصسة عشر يوما من تاريخ وجوب الاداء حدد المشرع التاريخ اللئي يعتد به في سداد الاشتراكات بانه تاريخ السبعيل اذا ارسل مستند السداد بكتاب موصول عليه مع علم الوصول ــ الر ذلك ــ از الهبرة في هاد العالمة تكون بتاريخ السسجيل وليست بتاريخ وصول مستند السداد فكل الذي للد يتأخر وصوله بسبب المريد - تطبيق .

تنص المادة ١٦٩ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن و يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الآتي بيانها في المواعيد المحددة في بن كل منها:

١ __ الاشتراكات المستحقة عن الشهر ونشيل الحصة التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه وذلك في أول الشهر اثنائي لشهر الاستحقاق بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر الأساسي وفي أول الشهر اثنائي لشهر الصرف بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر المتغير .

٢ ــ ويلتزم صاحب العمل فى حالة التأخير فى أداء المبالغ المشار اليها بأداء مبلغ اضافى بنسبة ١٪ شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد · ويعفى صاحب العمل من المبلغ الاضافى اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء · · · › ·

وتنص المادة ٣٥ من قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن قواعد واجراءات أداء وتحصيل الاشتراكات والاجراءت التي يتمين على أجهزة التأمين الاجتماعي اتباعها على أن « يكون وفاء الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة المختصة بموجب شيكات ، ويجوز وفاء الاشتراكات بحوالة بريدية أو نقدا بالنسبة للهيئة العامة للتامينات الاجتماعية على أن تكون الشيكات مقبولة الدفع بالنسبة للقطاع الخاص ٠٠٠ ويتحدد تاريخ سداد الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة المذكورة وفقا لما يل :

 ١ ــ تاريخ تسليم الشميك أو الحوالة البريدية إذا تم السماد بموجهما الى الهيئة .

٢ _ تاريخ ايصال الدفع فى حالة تورياد المبلغ نقدا لخزينة
 الهيئة •

٣ ـ تاريخ التسجيل اذا أرسل مستنه السداد بكتاب موصى عليه
 مع علم الموصول ٠ ٠

والمستفاد من ذلك ان المشرع الزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات التامينية المستحقة طبقا لنص البند ١ من المادة ١٢٩ من القانون رقم ٧٩ لسبنة ١٩٧٥ ملشسار اليه في مواعيد محددة . وفي حالة تأخره في أداء المبالغ المطلوبة خلالها فانه يلتزم بجبلغ إضافي بنسبة ١٪ منها شهريا عن المعدة ما بين تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد مع مراعاة الاعفاء من المبلغ الاضافي إذا تم السداد خلال خيسة عشر يوما من وجوب الأداء ١٠

هذا ، وقد تضمن قرار وزيرة النامينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المسند المساد الإشتراكات ، وهو المساد الاشتراكات ، وهو تاريخ التسجيل اذا أرسل مستند السداد بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

وعلى ضوء ذلك يكون مناط التجميل بالمبلغ الاضافي هو التأخير في السهداد عن الموعسة الذي حدده نص القانون والقرار الوزاري المنفقة له وإذا أرسل مستنه السهداد خلال هذا الميعاد بطريق البريد المسجل فلا يجوز مسائلة مصدره عن التأخير طالما ثبت أنه سجله خلال الميعاد المقرر الأن المجرة يتاريخ التسجيل وليست بتاريخ وصسول مستند السداد فعلا الذي قد يتأخر وصوله بسبب تأخر البريد .

لما كان ذلك ، وكان الشابت من الأوراق ان الهيئة المامة للتحكيم واختيسارات القطن قد أرسيات الاستراكات المطلوب مبلغ ضبافي عنها بطريق البرية المسجل ، حيث أرسات اشتراكي شهر أكتوبر ١٩٨٦ ببليسيك رقم ٣٨١٧٤ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٤ ، واشتراكي شهر بوفمبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٣٨١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٤ واشتراكي شهر خيلال ديسمبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٣٨١١٩٧ بناريخ ١٩٨٧/١/١٧ واشتراكي خيلال

المواعيد المقررة ، لما كان ذلك ، فانه لا يجوز تحميل الهيئة بالمبلغ الاضافى بسبب التأخير في البريد ، وتكون ذمتها بريئة منه ·

لللسك

ائتهت الجمعية العمومية لقســمى الفتوى والتشريع الى براء ذمة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن من المبلغ الاضافى الشمهرى المقرر عن تأخير تسديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية فى الجالة المعروضة ·

(فتوی رقم ۱٤٥ فی ۱۹۸۹/۲/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۴/۲/۲۲ ، ۰

(04)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

ىخابرات عادة .. نثل .. اقدمية .. كيفية تحديد اقدمية ضباط القوات المسلحة المتقولين للمخابرات العامة (قوات مسلحة) •

المادة (٣٨) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المغابرات العامة ٠

اجاز المشرع النقل ال جهاز المخابرات العامة بشروط حددها - استلزم المشرع توافر هده الشروط في المنفول - فضمت الملده (۱۸) المأكورة احكاما متكاملة ومعيازا منضبطا الاتهام المدا النقل حيث يتم الى الفئة العادلة للدرجة أو الرتبة الصسكرية التى كان يشغلها المنقول منت تعويل على القوت السلحة وحدد العمية المنقول الى المغابرات العامة اعتبارا من تاريخ سفله ورتبته المسكرية الاسلية وقت نقله فياتي سابقا على كل من شغل الوظيفة المعادلة المنقول اليها في تاريخ لاحق على التلزيخ سالف المائر ويكون لاحقا عن شغلها في تاريخ سابق على هذا التاريخ بينهن المائلة المنافرة المنافرة أي احكام وعدم الخووج عليها باستعارة أي احكام أخرى من نظم مختلفة - اساس ذلك - أن المادة ۱۸ الشار اليها في يلوحها إلى قصور او تقييق وستخرم استكمال احكام اخرى من قانون آخر - تطبيق و

استعرضت الجمعية العمومية فتواها العسادرة بجلسة ٢٩/٩/ ١٩٩٦ (ملف رقم ٢٨٧/٣/٨٦) التي انتهت ــ للأسباب الواردة فيها ــ الى سريان حكم الفقرة الأولى من المادة ١٤٩٩ من القانون رقـم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٩ على من ينقل من ضباط القوات المسلحة الى المخابرات العامة، وذلك في الحدود وبالقيود الواردة في الأسباب ، واسستعرضت الجمعية المادة ٨٨ من القانون رقـم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العسامة المعللة بالقانونين رقمي ٣٦ لسنة ١٩٧٠ و ٢٢ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أنه « يجوز نقل العاملين في المحكومة أو الهيئات الهامة أو المؤسسات المامة أو الشركات التامة أو المؤسسات المامة

وفى جميع الأحوال يكون النقل الى الفئة الممادلة للمديجة أو البرتية العسكرية التى كان يتسخلها الفرد عند نقله الى المخابرات العامة وبنات اقدميته فيها ٠٠٠

ويسرى ذلك على من تم نقله الى المخابرات العامة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ » • ومفاد ذلك أن المشرع أجاز النق لمالى المخابرات العامة بشروط جيدها واستلزم ضرورة توافرها في المنقول ، رقد تضمنت المادة ٢٨ المسار اليها أحكاما متكاملة ومعيارا منضبطا لاتمام هنا النقىل ، حيث يتم الى الفئة المسادلة للعربة أو الرتبة السيكرية التي كان يشغلها المنقول عند مقله دون تعويل على العربة أو الرتبة المسكرية السيابقة عليها في القوت المسلحة ، وتحدد أقدمية المنقول الى المخابرات العامة اعتبارا من ماريسح شغله رتبته المسكرية الأصلية وقت نقله فيأتي سابقاً على كل من شغل الوطيفة المعادلة المنقول اليها في تاريخ لاحق على التاريخ السالف الذكر الوكون لاحق على التاريخ السالف الذكر

واستيانت الجمعية مما تقدم ان المادة ٣٨ المسار اليها لم يلحقها اى قصور أو نقص يستلزم استكمال أحكامها بأحكام أخرى من قانون آخر ، وانطلاقا من ذلك تغدو الحاجة الى استكمالها بالمادة ١٤٩ من القانون وقم ٢٣٢ ليمنة ١٩٥٩ في شيان شروط الخدمة والترقية للضيباط القوات المسلحة لامحل لها ، خاصة وان النقل الى المخابرات العامة لا يفتصر على ضباط القوات المسلحة وحدهم وانما يجوز النقل الى المخابرات العامة وأغا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ المسار اليها من جهات وهيئسات أخسرى خملاف القوات المسلحة كهيئة الشرطة ووحنات الادارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام ، ومن ثم أتت الفقرة الثالنة من ذات المادة بالأحكام التي تنظم وضع المنقولين الى المخابرات العبامة أيا كانت الجهة المنقولون منها وذلك تحقيقا للمساواة بين المنقولين من جهات مختلفة والذين بنخرطون في همكل وظيفي واحد تجمعهم فيه أقدمية واحدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان استعارة بعض الأحكام الأخسري من نظم مختلفة كنص المادة ١٤٩ مز قانون خدمة وترقية ضباط القوات المسلحة المشار اليه مؤداه اختلاف المعيار المطبق على المنقولين الى المخابرات العامة ، حسب وضع المنقول والنظام القانوني الذي كان مطبقا عليه في الجهة التي كان ينتمي اليها قبل النقل وهو الأمر الذي يقضي الى اختلاف التطبيق لنص المادة ٣٨ المسار اليه على ذوى المراكز القانونية المتماثلة ـلكل ما سبق عرضه فانه يتعين الالتزام بما تضمنه نص المادة ٣٨ من قانون المخابرات العامة من أحكام وعدم الخروج عليها ، وان تحديد أقدميات المنقولين الى المخار ات العامة يكون وفقا لأحكامها .

وبانزال ذلك على الحالات الأربع الواردة في كتاب وكيل المخابرات العامة المشار اليه ، وبمواعاة الوظيفة التي نقل كل منهم اليها بالمخابرات المامة وتاريخ شفله الرتبة المسكرية المادلة لها واتحاد أصحاب هذه الحالات في الفئة بح ، فإن الحالة (١) قد رقى الى الفئة المشار اليها في ١٩٨٣/٧/١ بينما رقى الحالة (١) اليها في ١٩٨٣/٧/١ ومن ثم ياتي تتاليا له ، أما بالنسبة الى الحالتين (٣) و (٤) وقد نقلا الى المخابرات المامة في ١٩٨٥/١/٢ في الفئة ج المسادلة لم يتبة الرائد لتى كان قد يلفها كل منهما بالقوات المسلحة قبيل نقله ، فتحدد اقدميتهما في هذه الفئة من تاريخ حصول كل منهما على تلك الرتبة فياتي الحالة (٤) سابقا على الحالة (٣) لحصول الأول على رتبه الرائد في ١/١/١٤٩٨٤ بينما على المثالة في ١/١/١٤٩٨٤ أو المنعود المثلة ج بين الأربعة على النحو الآتي : الحالة (١) حيث حصل عليها في ١/١/١٩٨٤ ثم الحالة (٢) حيث حصل عليها في ١/١/١٩٨٤ ثم الحالة (٢) حيث حصل عليها في ١/١/١٩٨٤ ثم الحالة في ١/١/١٩٨٢ أم الحالة في ١/١/١٩٠٤ أم الحالة في ١/١/١٩٠٤ أم الحالة في ١/١/١٩٠٤ أم الحالة في ١/١/١٩٠٤ أم الحالة في ١٠/١٠٠٤ أم الحالة في ١/١/١٩٠٤ أم الحالة في ١/١٠٠٤ أم الحالة في أوليا أوليا في أوليا أول

وبالنسبة الى ما يتبع في شأن قرار نائب رئيس المخابرات العامة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اعادة تسوية حالات ضباط القوات المسلحة المنقولين الى المخابرات العامة وترتيب اقدمياتهم وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ١٩٤٩ من القسانون رقسم ٢٣٢ لسسنة ١٩٥٩ المسار اليه فقد استظهرت الجمعية أن ثمة استقرارا مفاده ان ترتيب الأقدمية بن شاغلى فئة وظيفية واحدة ينظمها حكم القانون ومن ثم فان الحق فيها يستمد در القانون مباشرة ولا يعدو القرار الصادر في هذا الشأن أن يكون قرارا تنفيذيا ، فإذا ما صدر هذا القرار على نحو يخالف احكام القسانون جاز سحبه دون التقيد بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية عموما ،

لذلسك

انتهى رأى الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : تحديد أقلمية المنقولين الى المخابرات المامة وفقا لأحكام المادة ٣٨ من قانون المخابرات المامة فقط ·

ثانياً : جواز سحب قراد نائب رئيس المخابرات العامة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشاد الله واعادة ترتيب اقدمات لمنقوان الى المخابرات العامة وفقاً لأحكام المادة ٣٨ المشاد اليها على النحو السابق ببانه.

د فتوی رقم ۱۰۹ فی ۱۹۸۹/۲/۱۰ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۹ × ۷٤٦/۳/۸۲ .

(۴ م) جلسة ۱۸ عن ينايد سينة ۱۹۸۹

جَرائِب ورسوم جَبرِكية بِ الافراجِ المُزْفَت عَنِ البِضَاعَة المُستوددة ــ شروطه (قوة ظاهرة) •

المادة ١٠١١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ قرار وذير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ بشان الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الفقصة •

اجاز المشرع الافراج المؤقت عن البضائع الواردة للبلاد ومنه االسيارات دول تحصيل البهرائب والرسوم الجهركية وفقا للشروط والاوضاع التي يعدها وزير المالية - من بهد علم التروط الالترام باعادة تصدير السيارة المفرج عنها وفقتا فور انتها، ومنه الافراج الو انتها، الفرض منه ايها اسبق وعنه الالجلال بهذا الافرام المتحقق المفالة الجهركية ويستجون على السيارة الهرائب والرسوم المقررة - إذا ثبت أن المختل بستجود الجبيارة بالتراه باعابة يصديها داجع لسبب اجنى لا يد كه ليه جمل تنفيذ المتراه بستحيلا فان هذا الالتزام يتنفى و لاوجه للوطائة بنفلم - اساس ذلك - نص المادة ٣٧٣ من التانون الدنى - تسان

ينص قانون الجدارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في المادة ١٠١ منه على المه و يبحوز الانواج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة ودنك بالشروط والأوضاع التي يحديها وذير المخزانة ، وينص قرار وزير المالية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الافراج المؤقت عن سيارات الركوب المخاصة في البند ج من المادة ٣ على أنه « ينعن اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتها، مدة الافراج أو انتها، الغرض منه أي الأمرين أسبق حدوثا ، وينص القانون المدني في المادة ٣٧٣ منه على السبح بالمتزام اذا أثبت المدين أن الوفاء به أصديح مستحيلا عليه لسبب إختبي لا يد له فيه ، "

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون الجمارك أجاز الافراج المؤقت عن البضائس الواردة للبسلاد ومنها السيارات دون تحصيل الضرائب والرسوم الجبركية وفقا للشروط والأوضاع التي يحدها وزير المالية ، ومن بين هذه الشرط وفقا لما ورد بقراد وزير المالية رقم ٣٦٦ لسنة١٩٨٣ المشار اليه الالتزام باعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء ملمة الإفراج أو انتهاء الغرض منه أيهما أسبق حدوثًا ، وعند الاخلال بهذا الالتزام تتحقق المخالفة الجمركية ويستحق على السيارة الضرائب والرسوم المقرنة نانونا ، وهو ما يتحقق اذا أخل مستورد السيارة بالتزامه باعادة تصديرها في المواعيد المحددة لذلك ،

وانه ولئن كان ما تقدم ، الا أنه اذا حدث وكان اخلال مستورد السيارة بالتزامه باعادة تصديرها رايعًا الى سبب أجنبي لا يد له فيه جعل تنفيانه لالتزامه مستحيلا قان هذا الالتزام (اعادة التصدير) ينقضى ولا وجه للمطالبة بتنفيذه -

فاذا كان ما تقدم وكان النابت أن السيارة التى استوردتها شركة سيمنس وأفرج عنها مؤقتا برسم اعادة التصدير بضمان الهيئة القومية للانصالات السلكية واللاسلكية قد هلكت هلاكا كليا خلال أحداث الشغب سنة ١٩٨٦، وهو ما يستحيل معه تنفيذ الشركة لالتزامها باعادة تصديرها بسبب لا يد لها فيه ، فأنه يتصين تبسأ لما تشتم الكف عن مطالبتها بالشرائم والرسوم الجمركية بدعوى اضلالها بالتزامها ، اذ لا التزام بيستحيل ومن ثم فأن مطالبة مسحة الجمارك للهيئة القومية للانصالات السلكية واللاسلكية الضمامنة للشركة بمبلغ ٢٤٣٥ جنيها قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عن السسيارة تكون على غير أساس من الغائون ويتمين وفضها .

لتلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالب. د فتوى رقم ١٩٥٨/٢/٣٠ ولسة ١٩٨٩/١/١٨ ملك رقم ١٩٨٩/٢/٣٠) .

(۱۲) جلسة ۱۸ من يناير سنة ۱۹۸۹

(1) عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ حواطر ومكافات تشجيعة _ ضوابط منحها .
 المادنان ٥٠، ٥١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة
 ١٩٧٨ -

ناط الشرع بالسلطة الختصة وضع نظام للحو**ائر الادية** والمنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف للنشووة على أن يتضمن هله التظام شروط وضوابط منحها _ استحقاق الحوافز والكافات رمين بمستوى أداء ا**لعامل وقيام** بواجبات وظيفته على الامل وجه _ توقيع جزاء تلايبي دليل عل عدم تحقيقه الست**وى الأداء المل**وب _ تطبيق .

(ب) عاملون مدنيون بالدولة _ نقرير الكفاية _ تهائية التقرير ·

المادة (٣) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الساهد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ناط الشرع بوحدة شنون العاملين اخطار العامل بصورة من البيان المقدم عن ادائه أو تقرير كفايته بعجرد اعتماده وله ان يتظلم منه خطال عشرين يوما من تاريخ علمه ال الجهة المقتمة بذلك _ يصبح تقرير الكفاية تهائيا بحد فاقضاء ميماد التطلم منه أو البت ليه - اذا صاد التقرير نهائيا بالقضاء معاد التظلم منه يهتم على السلطة المنتصة تغفيضه _ طبق .

تنص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٨ والمدل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٨ على أن د تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بها يكفل تحقيق الأحماف وترشيد الأداء، على أن يتضمن هذا النظام فنات الحوافز بغنات موحدة وبعسورة جماعية كلما صمحت طبيعة العمل بنلك، وأن يرتبط صرفها بمستوى اداء العامل والتقارير الدورية المقدمة به و المادة ٥١ من ذات القمانون قتص على أنه يجسوز للسلطة المختصة تقرير مكافيات تسجيعية للماهل الذي يقيم على المعانو أو أعالا أو بحونا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفيح كفيات التمادية ١٤ منه التي تنص على أن وخير في النقيات ، والمادة ١٣ منه التي تنص على أن وتبعى البراءات التأديبية التي توقيم على الماهل بانقضاء الفترات وتبعى البراءات التأديبية التي توقيم على المناه بالتوانية ١٤٠ منه التي تنص على أن وتبعى البراءات التأديبية التي توقيم على المناهل بانقضاء الفترات وتبعى البراءات التأديبية التي توقيم على السامل بانقضاء الفترات وتبعى البراءات التأديبية التي توقيم على السامل بانقضاء الفترات والمناهد وتبعى المناهدة ١٤٠ من النقطاء المترات المناهدة وتبعى البراءات التأديبية التي توقيم على المناهد وتبعى المناهدة وتبعى المناهدة ١٩٠ من النقطاء التهادية المناه بالتقطياء الفترات التهاديبية التي توقيم على المناهد بالتهاء المناهدة ١٩٠ من النقطاء التهادة الت

٢ ـ سنة في حالة الخصم من الأجر معة تزيد على خسنة أيام على المسترضية الجمعيسية فواعد حترف العواقل والكاتات التشجيعية ومكافاة الجياز الخطة بالجهاز التنفيقي لتحمير منيناه _ خنتيما جادت -

بكتاب رئيس البهاز ... وهي تقفي في المادة (١٣) من قرار وزير التمدير رقم ٥١٨ لسنة ١٩٨١ بأن و يحرم ألمامل من الحوفز في حاله توقيع جزاء الانفار أو الخصم من المرتب او القياب بدول اذن ، وذلك عن الفترة التي يتقرر منح الحافز عليها » وتقفي في المادة (٢) من قرار وزير التمدير رقم ٥٦٩ أسنة ١٨١ أ بأنه و يجوز تقرير مكافئة تشجيعية للمامل أو مجموعة من العساملين أشترك كل منهم في تقديم خسمات ممتازة أو أعمالا ... تساعد على تحسين طرق الميل او رفع كفاءة الأداء و توفير من النفقات وذلك في حدود مكافئة يمادل صافيها بعد خصم الفرائب مرتب نصف شهر في المرة الواحدة وبحد أقصى مرتب ثلاثة أشهر طوال السنة المالية ... والمادة (٩) من القرار التي تقضى بأنه و لا يجوز تقرير مكافئة تشجيعية للعامل المني ينطبق في شأن حالته احد العناصر التالية : منافرا لمتقريرها بالجهاز ألا يكون قد وقع على العامل جزاء تأديس صدور قرار يمحو الجزاء ...

واستنبافت الجمعية من النصوص المتقامة أن المشرع في المادتين ٥٠ و ٥١ هن قانون العاملين المدنيين بالدولة ناط بالسلطة المختصة وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة على أن يتضمين هذا النظام شروط وضوابط منحها ، وبمراعاة الا يكون صرف الحوافز المادية بفئات موحاة وبصورة جماعية كلما سمعت طبيعة العمل بذلك ، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العمامل وكفايته • كما أجباز المشرع للسلطة المختصسة تقرير مكافآت تشخيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو يخوالا أي تنحسن ظرق العمل أو رفع كُفاءة الأداء أو تُؤفير النَّفقات • ولهسا في هذا الصند أن تضع قواعه وضوابط تقرير تلك المكافآت بما يتفق مع طبيعة العمل في الوحاء وتطبيقا للنصين المشار اليهما قامت السلطة المختصة بالجهاز التنفيذي لتخمير سيناه بوالتسع نظام لمنخ الحوافز والمكافآت التشجيفية ومكَّافأة انجاز الخطَّة • وقد جاء بنظام الْحوافز أن العامَل يحرم منها في حالة توقيع جَزَاء الانذار أو الخصم من المرتب عليه أو الغياب بدون أذن. وذلك غن ألمدة التي يتقرر منم الخافر عليها • كسنا ورد بنظام المافات التُسْجِيعِيةُ أَنْهُ لِأَ يَجُورُ تَقْرِبِ هَذَا الْكَافِئَةِ لَلْعَامَلِ الذي وَقَمْ عَلَيْهُ جِزاء الاندار أو الخصم من المرتب وذلك عن المدة التي قد يرى منح العامل فيها` تلك المكافئة خلال السنة المالية • أما مكافئة انجلز الخطة ، وهي نوع من الحوافز ، فيلزم لتقريرها ألا يكون قد وقع على العاهل جزأه تاديبي ، حتى سيدود قراد ببيجو الجزاء

ولما كان المهندس المعروضة حالته بالجهاز المشار اليه ، قد جوزي بخصم عشرة أيسام من أجره بنساء على حكم من المحكمة التأذيبية بتساريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ ، فأن توقيع الخصم يكون على أساس الأجر المقرر له في هذا التاريخ ، باعتبار أن الحكم التأديبي ينشئ حاله قانونية في حق من صدر ضده ، وبالتسالي فيعته عنه توقيع العقوب، في الحالة المعروضية وما يترتب عليها من آثار بتاريخ صدوره ، وليس بتاريخ القرار الصادر من جهة الادارة لتنفيذ الحكم المذكور • وبالنسبة للحوافز والمنافيات التشجيعية ومكافأة انجاز الخطة فانه طبفا لشروط منحها سالفة البيبان _ فهو لا يستحق الأولى والثانية عن المدة التي وقع عليه خلالها جزاء لخصم بـ هـوها الجزاء بمضى سنة من تاريخ توقيعه · ولا وجه للقول بأن في ذلك جمعا معظورًا بين عقوبتين (الخصم من الأجر والحرمان من الحوافر والمُكَافَأَت) عن مخالفة واحدة ارتكبها العامل ، حيث ان استحقاق الحوافر والمكافآت رهن بمستوى أداء العامل وقيامه بواجبات وظيفته على أكمل وحه فاذا ما وقع عليه حزاء تأديبي كان ذلك على عدم تحقيقه لمستوى الاداء المطاوب فيتخلف في شانه مناط استحقافها .

وفيما يتعلق بجواز تخفيض تقرير كفاية المعروضة حالته عن عام ١٩٨٦ ، فقد تبينت الجمعية أن المادة (٣٠) من قانون العامين المدنين بالدولة سالف الذكر تنص على أن و تعلن وحدة شئون العامين العامر بعبورة من البيسان المقدم عن أدائه أو تقرير الكفاية بمجرد اعتماده هن. المسلطة المختصة أو من لجنة شئون العاملين بحسب الأحوال ٠٠

وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه • ويكون تظلم العاملين شاغلى الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن أدائهم الى السلطة المختصة • ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الفرض٠

ويبت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا ·

ولا يعتبر بيان تقييم الأداء أو التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد. النظلم منه أو البت فيه » • والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار لجنة شهون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ ، تنص على أنه د لا يجوز تقدير كفاية العساملين من الفئات المبينة فيما يل بمرتبة ميتاز : •••••

 (ب) المامل الذي وقع عليه جزاء تاديبي بعقوبة الخصم من أجره أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام *** خلال العام الذي يرضع عنه التقريم » *

ومفاد ذلك أن وحدة شيئون العاملين نقوم باخطار العامل بصورة من الهينان المقدم عن أدائه أو تقرير كفايته بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو لجنة شيئون العاملين بحسب الأحوال • وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه الى الجهة المختصة بذلك • ويصبح بيان تقييم الادارة أو تقرير الكفاية نهائيا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه •

ولما كان العامل في الحالة المعروضة • قد قدرت كفايته عن عام المجرد بدرتبة « مبتاز » على الرغم من مجازاته بالخصيم من الأجر لمدة عشرة أيام خلال ذات السام • الا أن السلطة المختصة بالجهاز التنفيذي ليحدر سيناء لم تتنبه الى ذلك وقررت اعتماد تقرير كفايته بهذه المرتبة مخالفة في هذا الشأن حكم المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية المشار اليها • واذ صار هذا التقرير نهائيا بانقضاء ميعاد التظلم منه ، فانه يمتنع على السلطة المختصة تخفيضه •

لذلهك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

۲ _ عدم جواز تخفیض تقریر کفایته عن عام ۱۹۸۲ ·

(فتوى رقم ١٦٢ في ١٩٨٩/٢/١٩ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف رقم ١٩٨٩/٢/١٠) ·

(77)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ـ مرتب ـ علاوات ـ علاوة اجتماعية ٠

القانون رقم 110 لسنة 1981 بتغرير علاوة اجتماعية •

ور الشرع منع علاوة اجتماعية للمخاطيين بلحكام الغانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ برماعة الحالات و واعالة الأولاد عينم بمراء المجاهدة الحالات المجاهد عن المجاهدة الحالات المجاهدة المجاهد عينم من المحالات المجاهدة الاجتماعية للمامل عن تعرف أو ووقف سرفها اعتباراً من أول الشهر الثال لتغير مامد الحالة عناظ سرف علاوة الزوجية علام رابطة الزوجية عالات المجاهدة عند انتقال اعالتهم اليها اذ لا ارتباط بين العلاتين عطيس .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية على سريان أحكامه على العاملين بالدولة بالجهاز الادارى والحكم المحلى والهيئات العامة ٢٠ ونصت مادته الثانية على أنه د يمنح كل عامل من العاملين المنصــوص عليهم في المادة السابقة علاوة اجتماعية بالفئات الآتية:

حئبسا

٢ شهريا علاوة زواج ٠

٢ شهريا اعالة عن كل وله بحد اقصى أربعة جنيهات شهريا ٠

ونصت المادة الخامسية على أن و تمنح العلاوة على أساس الحالة الاجتماعية للعامل في ١٩٨١/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعينون بعد هذا التاريخ ، وتعدل العلاوة وفقا لأحكام هذا القانون تبعالتها للحالة الاجتماعية ، وتصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشهر التال لتاريخ تغير الحالة الاجتماعية ، ٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر منع عسلاوة اجتماعية للمخاطبين بأحكام هذا القسانون بسراعاة العالة الاجتماعية للعامل وما يواجههه من نفقات بعه الزواج واعالة الاولاد ، ويتم تعديل هذه العسلاوة تبعا لتغير الحالة الاجتماعلة للعامل وتصرف أو يرقف صرفها اعتبارا من أول الشمهر التالي لتفير هذه الحالة ، هذا وقد حدد نص المادة الثانية سالفة الاشارة مختنين للعلاوة الأولى علاوة زواج قدرها جنبهان شهريا ، والثانية علاوة اعالة بنيهان لكل ولد بعد اقصى اربعة جنيهات شهريا ، ومن ثم فلا ارتباط. بن علاوة الزواج وعلاوة الاعالة ، ولا توجد فئة واحدة تسمى فئة المتزوج ويعول وانها هناك فئتان في هذه الحالة الأولى فئة المتزوج متى توافرت شروطها ، والشانية فئة الاعالة متى توافرت شروطها وبالحدود المقررة قان نا .

ولما كان مناط صرف عادرة الزواج هو قيام رابطة الزوجية فاذه انتهد هذه الرابطة لاى سبب ، قان الحالة الاجتماعية للعامل تتغير ، وعليه ينبقي وقف صرف هذه الملاوة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ لتغير الحالة الإجماعية ، وتبعا لذلك فان الأرملة لا تستحق علاوة ذواج لتخلف مناط المنع عنها بوفاة زوجها ، وأن كانت تستحق علاوة اعالة الإلاد عنه انتقال اعالتهم اليها أذ لا ارتباط بن الملاوتين .

ولما كان ما تقلم فإن الطلب المقدم من بعض العاملات الأوامل بالمركز القومي للبحوث النر بوية بطلب تقرير احقيتهم في غلاوة زواج ، لا يتماشي وحكم القانون ويتمين الالتفات عنه .

من اجل ذلك

﴿ فتوى رقم ٢٣٤ في ١٩٨٩/٣/٤ جلسة ١٩٨٩/١/١٨ مُلْفَ رقم ١١٣٧/٤/١٦ ﴾ ~

(75)

جِلسة ١٨ من يتاير سُنَّة ١٩٨٩ .

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ علاوة اجتماعية •

المَّاتُونَ رقم ١١٣ لُسنة ١٩٥٧ بِمِنْح عَلَاقَةَ الجِثْمَاعِيةَ لَـ الثَّقَاتُونُ رَقْم ١١٦ كَسنَة ١٩٨٤ بتقوير اعانة لاصحاب المعاسات والمستحقين •

قرر المشرع بهتضى القانون دقم ١١٣ لسنة ١٩٨٩ علاوة اجتهامية اضافية للمخاطبين . باحكامه بواقع اربعة جنبهات للعاملين بالدوقة والقطاع العام — حظر المشرع الجمع بين هذه الدورة وافي علاوة اخرى معائلة ـ قرد المشرع بهتضى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٦ اعالة فدرها اربعة جنبهات لاصحاب الماشات .. العلاوة المقررة بعقضى القانون الأفل من حمائل تلك المقردة بعتضى القانون الأفل من حيث قيمتها والهدف من تقريرها .. تتبيعة ذلك : عمم جواذ الجمع بين العلاوتين ... تطبيق .

ينص القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية اضافية في المادة الأولى منه على أن « تمنح علاوة اجتماعية اضافية بواقسع أربعة جنبهات شهريا للماملين داخل جمهورية مصر العربية الأتى بيانهم :

(أ) العاملون بالدولة ٢٠٠٠٠٠٠

(ب) العاملون بالقطاع العام •

(ج) المساملون في العولة الذين تنظم شسئون توظفهم كادرات خاصة ، وتنص المادة الثانية على أنه « لا يجوز الجمع بين أكثر من علاوة طبقا المسكام هذا القانون من أكثر من جهة أو بينها وبين أية علاوة ماثلة وذلك دون اخلال بالمسلاوة الاجتماعية المقردة بالقانون رقسم ١١٨ لهسنة ١٩٨١ ، . . وينص القانون رقسم ١١٨ لسسنة ١٩٨١ بتقرير اعانة لأصحاب المماشات والمستحقين في المادة الأولى على أن « تضاف اعانة بواقع اربعة جنيهات شهريا للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا الاحكام التشريعات الآكية : ١٩٠٠ القانون رقسم ١٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعه والتأمين والماشات للقوات المسلحة »

والمستفاد من ذلك أن المشرع منح علاوة اجتماعية اضافية بواقع اربعة جنيهات للعاملين بالدولة والقطاع العام واصحاب الكادرات الخاصة وحظر الجرع بين هذه العلاوة وبين أى علاوة معائلة مع عدم الاخلال بأحكام المقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٨ يتقرير علاوة اجتماعية ، كما قرد اعانة قدرما أربعة جنيهات شهريا الأصحاب الماشات .

ولما كان المشرع قد حظر بنض صريح الجمع بين العلاوة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وأى علاوة مماثلة وكانت الاعاقة الواردة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ تماثل القررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ من حيث قيمتها والهدف من تقريرها ومن ثم لا يجوز إلجمع بينهما ، وذلك اعمالا للحظر الذي تضميته المادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٢ المساحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ المسار بينهما ، ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ المسار اليه من أنه أعد تنفيذا لسياساحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ المسار كاهل محدودي المدخل والتخفيف من أعباء المعيشة وأسوة بما تم للعاملين وهو ما يكشف عن رغبة المشرع في التسوية بين أصحاب المعاشسات والمستحقين عنهم والعاملين الموجودين بالخدمة في مجال الاستفادة بالميزة المدية التي وردته بالقانونين المشار اليهما ، وهو ما يقتضي عدم الجمع المهارا المساورة د

وتبعا لذلك ، فانه لا يجوز الجمع بين الصلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ والاعانة المقررة بالقانون رقم ١٦٦ لسبنة ١٩٨٢ للعاملين بجهات مدنية ويطبق بشائهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ساأف السان ٠

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى آنه لا يجوز للعاملين فى جهات مدنية وينطبق بشائهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الجمع بين العلاوة المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ، والاعانة المقررة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ .

(فتوی رقم ۲۰۸ فی ۱۹۸۹/۳/۷ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸۹ ملف رقم ۱۱۳٤/٤/۸۳) . .

(72)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

ادارة محلية ـ رسوم ـ مقابل انتفاع ورسم خدمات ٠

قانون نظام الحكم المعلى الصاجر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ٠

حبد الشرع على سبيل العصر موارد حساب الخنمات والتنبية العلية بالحافظات وبين اوجه استخدامها ـ من بين هذه الوارد الرسوم التي يغرضها الجلس الشمي المطل أضالح ذلك الحساب والتي أشترط الشرع للرضها موافقة مجلس الوزياء ـ الما كم لتم هلط الوافقة تدخل هذه الرسوم ضمن الوارد العامة للمجافظات _ تطبيق •

يقضى قانون الحكم المحلى رقم 22 لسنة 1949 في المادة 17 منه على المحلس الشميي المحل للمحافظة بفرض « الرسوم ذات الطابع المحل سريسانها المحل سرونة الأحكام منا القانون سراو تعديلها أو تقصير أجل سريسانها أو الاعقاء منها أو بالقانها بعد موافقة مجلسة المنتشار أموال المحافظات « محسيلة استشهار أموال المحافظات « محسيلة استشهار أموال المحافظات « يتمن المادة 27 منه على أن ويرادات المرافق التي تقوم بادارتها عن وتنص المادة 27 منه على أن تتكون موادد من المحافظة حسابا للخدمات والتنسية المحلية المحلية تتكون موادد من المحل

الرسوم التي يقرضها الجلس الشمعين المحلى للمحافظة الصالح عدا الحساب

٢ ـ أدباح المشروعات الانتاجية التي ينولها العساب المذكور ٠

٣ لتبرعات والهيئات والوصايا التي يواقسق المجلس الشسميي
 المحلى للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب

٤ مـ ٥٠٪ من الزيادة التي تتجقق في الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدر في الموازئة » •

وتنص المادة ٣٨ على أن « تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية بالمحافظة وفقا لما يقرره المجلس الشعبى المحلى للمحافظــــــة في الأغراض الأكية :

 ١ - تمويل المشروعات الانتاجية والخدمات المحلية وفقاً لخطة محلية يتم توزيعها واعتمادها في اطار الخطة العامة للدولة ٢ ــ استكمال المشروعات الواردة فى الخطة العامة التى لا تكفى الاعتمادات المالية المدرجة لها فى موازئة المحافظة لاتعامها وانشياه المشروعات التى تقام بالجهود الماتية .

٣ ــ رفع مستوى أداء الخدمة العامة المحلية ٠

٤ ما الصرف على الخدمات العمامة العيوية الهماجلة ١٠٠ ويصدر بتنظيم حساب الخدمات والتنمية قرار من المحافظ المختص ١٠٠ وتعامل أمواله علما الحساميه معاملة الأموال المسامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات ، وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة ولا يثول فائض هذا الحساب الى المخزانة العامة .

والمستفاد من ذلك أن المشرع حدد على سبيل البحصر موارد حساب المخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة ، وبني أوجبه استخدامها ، ومن بين عدم المؤادد الرسوم التي يفرضها المجلس التبجهي المحلي لصالح ذلك الحساب ، والتى استرط المشرع لفرضها موافقة مجلس الوزراء ، فاذا لم تتبع هذه المواققة فإن ما يفرضه المجلس لا يعد رسوها محلية بالمعافظة المقسود ، ولا يشول بالتالل الم حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة ودلا بعدو في الحالة المعروضة أن يكون زيادة أرتفي المنتفون بالكبائي المواضاة الى مقابل الانتفاع الأصلي ، وبهذه المنابة فأنها تدخل في المرادد العامة للمحافظة وذلك طبقا لنص البند ج بأنيا من الملادة ٢٩ سالفة وايرادات المرادة التي تقوم بادارتها ، ومنها الكبائن ، وتبما لذلك لا يجوز بيحال ادخال هذا المورد ضمن موارد حساب الخدمات التي حددتها المادة ٣٧ من قانون نظام المحكم المحل من حصيلته في غير ما تقرر الذلك في إلمادة ٣٨ من قانون نظام المحكم المحل الم

ولما كان ذلك ، وكان التابت من الأوراق أن ميلغ ٢٠٠٠٠ جنيه التي خصصها المجلس الشعبي المحل لمحافظة بورسميند الشمال التيهديد والتعبير وصيانة وحدات المصيف تندرج في اغراض العساب ، وأن الزيادة التي فرضها المجلس في جلاً الخصوص لا تعد رسوما محلية بل مجرد ضافة لمقابل الانتفاع ، قانه تبعاً لذلك لا يجوز أن تنول هذه الزيادة الى حساب الخدمات ، ولكن يجب أن تدخل في الموارد العامة للمحافظة ، ولا ينال من ذلك : القول بأن علم أيلولة حصيلة الزيادة الى حساب الخدمات من شانه عدم سداد ما سبق صريحه عن هذا المصاب ، ذلك ال المشوع سفن المادة

٣٨ سالغة الاشارة - جعل من بين استخدامات موارد الحساب استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدجة لها في موازنة المحافظة لاتمامها ، وجد ما ينهرف الى أعسال الترميم والصيانة اللازمة للكباش باعتبارها من المرافق التي تديرها المحافظة ويدخل عائدها ضين مواردها المجاهبة .

لذلسك

انتهت الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسم جواز العولة حضيلة الزيادة في مقابل الانتفاع ورسم الخطفات التي ترضيها المجلس الشعبى المجول الموافظة بورسمية بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٤ إلى حساب المجلس التعبية المحلية ، ودخولها في الموارد الهامة للمحافظة ،

﴿ فِتُوي بِقِم ٢٦٦ فِي ٨/١/١٩٥٩ جِلسِةِ ١١/٨/١٩٨٩ ملف رقم ٢٩/١/٥٧٧) .

(70)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

بيع وايجاد أماكن ــ تعليك الساكن الشعبية والاقتضادية ــ اللتزم بتعمل فوائد قروفى انشاء علم الوحدات ،

وضح قراد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ قواعد تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية التي اقامتها الوزاء والاقتصادية التي اقامتها العاطفات وشفلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ والتي اقامتها التي تقييم المساكن القبلط وقوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم في تندرج بطبيعة العال ضمن المناصر اللازمة لبناء علم المساكن والتي يتحمل بها المستروث بخلاف مساكن الابواء حيث نمن القراد الملكور صراحة على أن القروض والمؤوائد التي استخدمت في بشاء تلك المساكن يتتحمل بها مستدوق تمويل مشروعات الامسكان الاتعاد على المساكن يتتحمل بها مستدوق تمويل مشروعات الامسكان

تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على ان • تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجرة ثقل عن الأجرة القانونية ، الى مستأجريها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، • استعرضت الجمعية العمومية اللادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشان تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها : وتقيمها المحافظات التي تنص على أنه: ثانيا: بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية والاقتصادبة والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم سغلها بعد ٩/٩/٧. يكون تمليكها طبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم(٢) المرافق لهذا القرار ، • وقد جاء بالملحق رقم (٢) من هذا القرار ما يلي أولا: نسب التوزيم: • • • • • • • تمليك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المباني بدون الأرض ٠٠٠ وتقسط القيمة على ٣٠ سنة بدون قوائد ٥٠٠٠٠

خامساً : حالات التأخير في السداد ٠٠ وأحكام أخرى :

فى حالة تأخر المشترى عن سداد أى قسط فى المواعيد المحددة له ، تسرى على الاتساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد ٠٠٠٠ يتضمن عقد البيع نصا يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة الا بعد موافقة المحافظة ٠٠٠٠ وفي حالة الحصـــول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن راس المال لمدة التقسيط .

تثول حصيلة البيع مقابل الانتفاع « بمساكن الايواء » الى صندوق تمويل مشروعات الاسسكان الاقتصادى على أن يتحمل الصندوق بقيمة أقساط انقروض والفوائد التى استخدمت في بناء هذه الوحدات ٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قانون تأخير ويم الأماركن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر وقم 24 لسنة ١٩٧٧ ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها المحافظات ، الى مستأجريها وذلك بالنسسبة للوحدات التى تم شسخلها قبل العمل بهذا القانون في رقم ١٩٧٧/٩٠ وتنفيذا لهذا التفويض _ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقمتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/١ وتلك المساكن المشار اليها التي بعد هذا التاريخ .

وبالنسبة لقواعد تبليك الوحدات السكنية الاقتصادية التى تشفل بعد / ١٩٧٧/٩ حسبما جاء بالجدول النانى الرفق بالقرار المذكور حابيا تقوم بان تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفة المبانى بدون الأرض ، وتقسيط القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد ، فاذا ما تأخر المشترى عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الاقساط المنتخرة سدادها فوائد بواقع // من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد، واقد لم يتطرق هذا القرار الى اقساط وفوائد القروض التى تحصل عليها المحافظات لتبويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهى تندرج بطبيعة الحال ضمن المناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه المساكن والتى يتحمل بها المشترون ، وذلك على خلاف الوضع بالنسبة ، لمساكن الايواء ، حيث نص القرار المذكرو صراحة على أن القروض وفوائدها التى استخدمت في بناء تلك المسسكان يتحمل بها صناموق تمويل مفعروعات الاسسكان الالاتصسادى ،

ولا يحاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس الوزراء سالف الذكر فيما تضمته من تحديد لقواعد تمليك المساكن التي تقيمها المحافظات وتشفل بعد تلذين العمل بالقانون دقم 63 لسنة ١٩٧٧ المهبار إليه ، لتجاوز إلقرار حدود التقويض المقرر في هذا القانون ، ببالتالي فيتيين استبعاد أقساط القروض وفوائدها المستبخدة في بناء المساكن الاقتصادية من تكلفة البناء - ذلك أنه أيا ما كان الرأى في مشروعية القراد المذكور ، والترامه حدودالتغويض ، فالثابت أن أحكامه لم تتعرض لهذه الاقساط وفوائدها .

لذليك

انتهى راى الجنمية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الساط القروض وفوائدها التي حصلت عليها محافظة البحيرة لبناء وحدات سكنية اقتصادية وتم شيغلها بصة ١٩٧٧/٩/١ يتحمل بها المسترون لتلك الوحدات ٠

ر فتوي رقم فين / / ١٩ چلسة ١٩٨٩/٢/١ ملف رقم ١٤٠٠/٢/٧) :

(47)

خِلسنة الأول من قبراير سنة ١٩٨٩

الجَهَارُ الدِّرِيِّينَ لِلْمَحَامِينَ لَهُ مِجْلُلُ رَفَايِعَ لَهُ رَفَانَ مَسَامَةً لَـ تَرَكَانَ خَفْسَةً ل التَّرِيَّةُ السِيونِيَّةُ المُعرِيَّةُ لَلْيَعِيدِ النَّوْلُ الْجِهَارُ الْرَفِقُ لِلْمَحَامِينَ وَفِي ١٤٤ لَسنة اتفاقيةُ التَّرِيَّةُ المُعرِيَّةُ السُّمِودِيَّةُ لِلْيُعِينِ المُسافِقةِ يَقْرِلُ وِلِيْسِي لِلْجُمِهِوِيةِ فَلْمِ ٢٥٦ لِسنةً ١٩٧٤ - (١٩٧٤ - اللهِ اللهُ اللهُ

ناط الشرع بالجهاز الركزى للمحاسبات الرقابة على عدد من الجهات المحدة على سبيل السمر ومن بينها الشركات التى يساهم إنها شبقس عام بعا لا يقل عن ٢٠٪ من راسعالها – الشركة المعربة الميمونية للنعهر تعد عليا لاتفائية تأسيسها بن شركات القطاع الفاض لمزاولتها نشاطها داخل القطر بسسامة العكومة المعربة فيها بنسبة ٢٠٠٠ – ومن ثم تتدرج ضمن الشركات التى تقضيم لرقابة الجهاز الركزى للمحاسبات – الاعاسات والزايا المرزة للشركة حقفى اللهاية الشائها لا تحول دون فيام الجهاز الركزى للمحاسبات ، لإيانها ،

تنص المادة ٢٥١ من فستوز جههووية مصر العربية على أن « وليس الجههورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشمب بما يناسب من البيان-وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها وتشرها وفقا للأوضاع المهروة ·

على أن معاهدات الصناح والتحالف والتجارة والملاحة وجبيع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراض العولة ، أو التي تتعلق بعقوق السيادة، أو التي تحمل خزانة العولة شبيئا من النفقات غير الواردة في الموازئة ، تحب موافقة مجلس الشعب عليها *

استخرضت الجبعية العبومينة المائة (٢) من اتفاقية تأسيس السمودية ــ المرية للنعبير ، إلتى وافق عليها مجلس الشعب ، وعمدت بقرار رئيس الجبهورية رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة عليها وعلى النظام الأساس الملحق بها ، والتى تنص على أن « تنشأ وفقا لإحكام حلم الاتفاقية شركة مساهمة مصرية تسبي الشركة السعودية ــ المصرية للتمبير ، وتكون لها الشخصية القانونية والاعتبارية وكافة الحقوق والصلاحيات للقيام بأعمالها في جمهورية مصر العربية وتتمتع بالاستقلال المائل والاهاري الكيامل ، المائة ١١ من ذات الاتفاقية التي تنص على أن « تجبير الشركة من شركات القباع الخاص ولا تسري عليها التشريعات واللوالح والتفاينيات الخاصة بالمهاع العاملين فيه ولجلس ادارة

الشركة وضع اللوائع المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية دون التقيد بالقوانين واللوائع المقردة كما يضنع اللوائع الخاصة بشئون العاملين الوظيفية ، مع التقيد بقوانين التأمينات الاجتماعية وتعويضات العاملين ، والمادة ١٢ من الاتفاقية التي تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررة في أي قانون مصرى تعفى أدباح الشركة من جميع الفرائي والرسوم ٠٠٠ والمادة ١٥ من الاتفاقية التي تنص على انه « يحق للمساهم السعودي استيفاء وتحويل أرباحه وحقوقه الناتجة له عن الشركة الى الخارج بالمعلاته الحرة دون أية قيود » •

وكذلك استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق يمجلس الشمب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص المامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها من هذا القانون ، وتعاون مجلس الشعب في القيام بمهامه في هذه الرقابة يذلك على النخو طلبن الى هذا القانون ، والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على ان « يباشر المجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهاد ت

٣ ــ الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم
 فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنوك القطاع العام
 بما لا يقل عن ٢٩٪ من رأس مالها » •

واستظهرت الجمعية أن المشرع في قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 182 لسنة المهمد ، ناط بهذا الجهاز معاونة مجلس الشعب في الرقابة على أموال المسلمة الأخرى وغيرها الرقابة على أموال المسخاص المامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون ويعارس الجهاز أنواع الرقابة المقررة له على عدد من الجهات المحددة على سبيل الحصر ومن بينها الشركات التي لا تمتير من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بدا لا يقل عن ٢٠٠ بر من رأسمالها و

ولما كانت الشركة المسمودية _ الصرية للتمبير - طبقا الاتفاقية تأسيسها تعد شركة مصرية مساغمة من شركات القطاع الخاص ، وهي تزاول نشاطها داخل جهؤرية مطراً العربية ، وتساهم فيها العكومة المعربة بنسبة ٥٠٪ من رأس المال • وهن تم فتندوج ضمن الشركات المشار اليها التنظر التنظيم لرقابة الجهاز المركزى للخجاسيات • ولا يغير من هذا النظر ان انشساء الشركة المذكورة تم ينساء على اتفاقية بين حكومتى مصر السعودية ، اصبح لها قوة القانون بعد أن استوفت اجراءاتها المستورية، وقد تضمنت أحكاما استثنائية تسرى على الشركة دون غيرها وشركات القطاع الخاص التى تعمل في مصر وتساهم فيها اللولة • ذلك أن الاتفاقية لم تستبعد تطبيق القانون المصرى على الشركة ونشاطها باعتبارها شركة وجمركية ، وحق المساهم السعودى في تحويل أرباحه بالعملة الاجبنية الم وجمركية ، وحق المساهم السعودى في تحويل أرباحه بالعملة الاجبنية المالخارة جديها لا تحول دون قيام الجهاز المركزي للمحاصبات برقابة هذه الشركة طبقاً للقانون رقم ١٤٤٤ لسنة المدارية المذاكرة المتفاقية المذكورة •

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسبى القتوى والتشريع ال خصوع الشركة السعودية المصرية للتعبير لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو السالف بيانه •

﴿ فتوى رقم في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٢/١ علق رقم ١٣٠/١/٤٧) -

(YY)

جلسة الأول من قبراير سنة ١٩٨٩

﴿ أَ ﴾ يَتُوكُ - البنك الركزي المشرى - سلطاته بالنسبة لبنوك القطاع العام .

_ المابة (٢٣) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٥ في شان البنك الركزي الأمري والجهاز المحرفي ، مجلس ادارة بنك النطاع الأمام و السلطة المهينة على تصريف شئرته _ الفائزة المحرفي لم يتضمن الفائزة رام ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ في شان البنك المركزي المحرق والجهاز المحرفي لم يتضمن المخلطا تحدث بشكر واختماس الجمعيات المحتومية لبنوك القطاع المام _ ياتي البنك المركزي عبدية عمومية لبنوك للمسلطات المحرفية المبائذ ١٩٧٩ من القانون ولم ١٠٠ لسنة يعارس بعكى سنطات الجميفة المهومية طبقة لنص اللازة ٢٣ من القانون ولم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ الشمان الله يعهى سنطات الجميفة على سبيل الجمع _ عليق و

(ب) شركات المساهمة والشركات المستركة _ اعضاء مجالس الادارة المشلون لبنوك الفطاع العام _ اختيارهم _ المادة (٢٧) من القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها وبالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ به تعديلها الحصاد والمتجازة الفانوجية مختصا باسعاد قرارات تعييز ممثل بنوك القطاع الدام في مجالس ادارة المسلوكة الواقعة الواقعة الحق رقم الشاؤها لجبة الأحكام المقانونين رقص ١٧ لسنة ١٩٥٤ و ١٤٠ سنة ١٩٧٤ كان هذا الاختصاص منوطا برئيس، مجلس الوازاء بناء على الحراج الواقعة بحديث معثل بنوك القطاع العام في مجالس ادارة تلك الشركات اساس ذلك : المنافقة بحديث معثل بنوك القطاع العام في مجالس ادارة تلك الشركات اساس ذلك : أن الوزير اللاكورة و رئالة القطاع العام _ القرارات المسادرة من وزير الاكتساد قبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ مخالفة للقانون تصدورها من غير وزير الاكتساد قبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ مخالفة للقانون تصدورها من غير

(ج) شركات مساهمة - حظر إلجمع بين الوظيفة العامة وعضرية مجلس الادارة ٠

المادة (۱۷۷) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والتركات ذات المسئولية المعلودة .

حقل الشرع الجمع بين الوقيقة النامة والشاركة فى تأميس شركات مساهبة او فى عضوية مجلس الادارة ... علة هذا العظر هو منع التالع على مصالح الشركة بنفوذ بعض تأوظين العمومين ... الاستثناء من هذا العظر يكون بلان خاص من رئيس مجلس الوزراء .

(د) شركات مساهية ــ حقل اشتراك عضو مجلس السعب او الشووى في عضوية مجالس الدارات الشركات اللاكونة ما الاقل من مجالس الدارات الشركات اللاكونة ما لم يكن مؤسسا او مالكا لمشرة في المالة على الاقل من الأسمم ــ مخالفة ملا العقل تؤدى الى البخلان ــ يلزم المخالف بلداء ما لبضه من الشركة الدولاة ــ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسبنة ١٩٧٠ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي التي تنص على أن د يكون لكل من بنوك القطاع العام مجلس ادارة يشكل على الوجه الآتي :

......

ويرشح وذير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بناء على اقتراح محافظ البنك المر نزى رئيس مجلس الادارة ونائبه وأعضاءه ويصدر بتعيينهم قراد من رئيس الجمهورية ، • والمادة ١٩ من ذات القانون التي تنص على ال « مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع العام المسار اليها في المادة السابقة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف امره ، • والماذة ٢٢ من القانون المذكور ــ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٤ ــ التي تنص على أن د يخول مجلس ادارة البنك المركزي سلطات الجمعية العمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية والمادة ٢٨ منَّه التي تنص على أنه « استثناء من حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام تمثيل البنواك التي يعملون يها في عضوية مجالس البنوك المستركة المشأة وفقا الأحكام القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٤ باصدًار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق العرة . وذلك طبقا للقسواعد التي يصسدر بها فراد من مجلس ادارة البنك المزكزي ١٠٠

كما استجرضت الجمعية المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم الادراء رقم المنتجرضت الجمعية المادة الأمركات المدينة ١٩٧٨ التي تقفى بأن و يتم اختيار أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة أو المشتركة التي يتم انشاؤها وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهمنا المثلين للأشخاص الاعتبارية الهامة أو لوحدات القطاع العام بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوؤير المختص ه •

ومفاد ما تقدم أن المشرخ في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ جفل من مجلس ادارة بنك القطاع العام السلطة المهيمنة على شدونه وتضريف أموره كما أفرد للجهاز المسرفي نظاما خاصا لم يضمنه الحكاما تتعلق بكيلية تقديل الجميميات المستومية لبنول التفاع المام واختصاصاتها ، وانما وقمع بمكون هذا البنطان المركزي على تنة الجهاد المشرفين ومنع مجلسن ادبيه المتحدود المسرفين ومنع مجلسن ادبيه المتحدادة المشرفين ومنع مجلسن ادبيه المتحدودات والمعلة المرادة المشرفين ومنع مجلسن المعادد

يمارس اختصاصات الجمعية العمومية للبنوك بحكم القانون كما منح المشرع بعض هذه الاختصاصات لمجالس ادارة بنوك القطاع العام ولم يخضص قراراتها لتصديق جهة أخرى الا أن مجلس ادارة البنك الركزى لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام، وانما يمارس بعض سلطات الجمعية العمومية وهى المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على صبيل الحصر .

واذ كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 180 لسنة 19۷۸ قد قضى بأن يتم اختيار أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة أو المشتركة التي يتم انشاؤها وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة 190٤ أو القانون رقم ٣٤ لسنة 19٧٤ المثلين للأشخاص الاعتبازية العامة أو لوحدات القطاع العام بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص فانه تطبيقا لهذا النص ولما سبق الهضاحة ، يكون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية غير مختص باصدار قرارات بعيني ممثل بنوك القطاع العام وى مجالس ادارة البنوك التي تساهم فيها عده البنوك و

واذا كان المشرع بمقتضى التعديل الذي أصاب المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي المصرى والجهاز المصرفى، قد عدل عن مسلكه للسابق وقضى صراحة بأن يكون لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بصفته رئيسا للجمعية العامة لبنوك القطاع العام تعيين ممثلى بنوك القطاع العام في مجالس ادارة البنوك والشركات التي تساهم فيها تلك البنوك بناء على ترشيح محافظ البنك المركزى واقتراح رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع العام ، فان هذه السلطة المستحدثة لا تمارس الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر أى اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ اليوم التالي لتاريخ نشره وفقا لنص المادة الرابعة منه · ولما كان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قد أصدر القرارات أرقام ٣٤٩ و ٣٨٠ و ٤٢٦ لسينة ١٩٨٣ مسياللة البيان بتسياديخ ٦/١١/٦ • أي قبل سريان التعديل الذي طرأ على المادة ٢٢ المشار اليها ، فانه يكون قد اغتصب مناطة ليست له ، الأمر الذي يصبيب القرارات المذكورة بعيب عدم الاختصاص ، ومن ثم بطلانها . ولا يغير مما تقدم أنه أشير في ديباجة القرارات سالفة الذكر الى أحكام القانون وقم ٩٧ لسينة ١٩٨٣ باصدار قانون حيثات القطاع العام وشركاته ، اذ ان وزير الاقتصاد لا يعد وفقا لأحكام هذا القانون رئيسا للجمعية العامة لبنولى القطاع العام

وآية ذلك انه أذا كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد اختص في المادة ٣٦ منه الوزير المختص بصفته رئيسا لنجمعية العامة لشركة القطاع العام بتميين ممثلي الشركة في مجالس ادارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها ، الا أنه لا يمكن اعتبار وزير الاقتصاد في القانون المذكور الوزير المختص بالنسبة للجمعية العامة لبنوك القطاع العام · أولا : لعدم وجود تشكيل لهذه الجمعيات بالنسبة لبنوك القطاع العام • وثانيا : لأن المسرع في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ــ وهو قانون حاص ــ ناط بمجلس ادارة البنك المركزي المصرى ، وهو لا يرأسه وزير الاقتصاد ، بعض مسلطات الجمعية العبومية الواردة على سبيل الحصر كما سبق البيان وليس من بينها سلطة اختيار ممثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها ، ولم يعهد المشرع لوزير الاقتصاد بصفته رئيسا لمجلس ادارة البنك المركزى عند ممارسة اختصاصات الجمعية العامة بالنسسية لبنوك القطاع العام بتعيين ممثلي هذه البنوك في مجالس ادارة البنوك والشركات التي تساهم فيها الا اعتبارا من ثاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ في ١/٤/٤/١ . ومن ثم قلا مجال لسريان ما جاء بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على بنوك القطاع العام ٠

ويؤكد ذلك أنه لو كان وزير الاقتصاد هو المختص بتميين ممثل بنوك القطاع العام بصفته رئيسا للجمعية العامة لبنوك القطاع العام وفقا للمادة المذكورة لما أعوز المشرع النص على ذلك صراحة في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٥ ، اذ أن النص في هذه المادة على سلطة الوزير هذه بعد تمديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ يؤكد أنها لم تكن له في ظل

كما استعرضت الجمعية المادة ١٩٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩١ بالمسئولية المداودة التي تنص على أنه « لا يجوز لأى شبخص الجمع بني أى عمل في الحكومة أو القطاع العام أو آية هيئة عامة وبين عضوية بين أى عمل في الحكومة أو القطاع العام أو آية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الادارة في احدى الشركات المساهمة أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك الاشتفال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك باجر أو بغير أجر – الا اذا كان مشلا لهذه الجهات ، ويجوز استثناء من المقرة المساجمة ومن الأحكام الاحرى المائمة في القوانين المخاصة أن يرخصي للشبخص بالاشتراك في تأسيس اجدى الشركات المساهمة أو بأعمال ولاستشارة فيها ، وذلك بأذن خاص من ألوزي المختص التابي له الشبخس ،

كما يُجِوزُ لهُ مَبْشُرِةُ الأَعْيَالُ الأَخْرِي الْمُنَازُ الْبُهَا فَي الْفَقْرَةُ الْسَابِقَةُ وَشُرِطُ الا يُتِرِّنَ عَلَي ذَلِكِ وَلِيهِ وَالْمَنَّ مَجلسَّ الأَدارةَ أَوْ الْقِيامُ بِأَعْلَى الْمُضْوِ المُنتَّئِّبُ ، وَذَلِكُ لِأَنْهُ خَاصِ مِنْ رئيس مَجلسِّ الوُرْدَا، ، وَفَي حِمِيْمَ الْأَجْوَالُدُ لا يُصْلُو الْفَرِئُةُ الا يُعَد بَحِنَّ الْمُر وَالتَّاكِمُ مَنْ عِدْمِ ارْبَاطُ وَظَيْفَةُ السَّخْصَ بَعْلَى الْشَرِكَةِ أَوْ الْقَائِمِ فَيْهَا وَبِشَرَطُ أَلَا يَتَمَارُضُ الْتَرْخِيصُ مَع واجبات الوَظَيْفَةُ وحَسَنَ أَدَائِها ﴾ .

.. ومفاد ذلك أن حظر الجمع بين الوظيفة العامة والمشاركة في تأسيس شركات مساهمة أو عضوية مجلس ادارتها هو منبع بعض مصالع الشركة بنفوذ بعض الوظفين العمومين، لقضاء مصالحها أو للتأثير في المكتبين في رأس مال الشركة عند طرح الأسهم للاكتباب مما حدا بالمشرع الى محريم الاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس ادارتها الا باذن خاص من الوذير التابع له العامل أو رئيس مجلس الوزراء حسب الأحوال ، وقد أشار تقرين اللجنة الشمتركة في مجلس الشعب عن مشروع شركات المساهمة سالف الذكر ، الا أن الفقرية الثانية من المادة ١٧٧ أجازت _ استثناء _ أن يرخص للشخص بالاشبتراك في تأسيس شركة مساهمة أو عضوية مجلس ادارتها بمقتضى اذن خاص من الوزير المختص النابع له العامل في كل حالة على جده ، وبعبه بحث الأمر والثاكه من عدم ارتباط وظيفة العامل بعمل الشركة ؛ أو التأثير فيها ، وبشرط ألا يتمارض الترخيص مع واجبات الوطيفة وحسن ادائها ﴿ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونَ الشَّبِيعَ قَدَ حَظَرَ عَلَى العَامَلِينَ بالحَكُومَةُ أَدَّ القَطَاعُ العَامِّ إِلَّا الْهَيْئَاتُ العَامَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ وَطَائَفُهُمْ فَى تَلَكَ الجهات وبين عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة ومنها البنوك ألا ادا كان العامل ممثلًا للبِّهَة التيِّ يعمل لها في مجلس ادارة الشركة المساهمة ، واستثناء من ذلك يجوز للعامل أن يجمع بين عمله وعضبوية مجلس ادارة. احدى الشركات الساهمة باذن خاص من رئيس مجلس الوزراه ٠

واذ يبني من الاطلاع على قراد وزير الاقتصاد دقم 271 لسنة 1947 بحييني الدكتور / سسساد والعلوم. بحييني الدكتور / سسسساد والعلوم. السياسية بخامية المقامية المقامية أصدى الهيئات المامة ذات الطابع المبني ويقا لنص المامة ذات الطابع المبني ويقا لنص المامة ذات الطابع المبني السية 1947). العاملين بعضين السية الملكود مهملاً لبني الاسكندرية _ وهو من غير العاملين به صفر العاملين بعض المنابع المرتبي المرتبي العربية على المنابع المنابع المنابع المنابع المرتبي المرتبي المنابع المن

بلطلاً • وكذلك الخال بالنسبة الثرار وفرين الأقتصاد رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٣ بسنان الدكتور / • رئيس المجلس الأقل الشباب والرياضة والذي قضى بتعييبه عضيه المهجلس إدارة بنسبك مصر المعجل ممثلا لبنك مصر ، اذ يبين من الاطلاع على هذا القرار أنه صدر دون الحصول على اذن خاص من رئيس مجلس الوزاء يبيع للسيد المذكور تعتيل بنك مصر به ومو ليس من الهملين به به في بضوية مجلس ادارة بنك مصر البليل به ومن ثمر يكون قرار تعيينه هذا قد شابه البطلان المخالفته لنص المدون من القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨٨ المشار المه .

كما استمُرضَت الجُمنية المادة وَ٧١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مالف الذكر التي قضت بأنه « لا يجوز لعضو مجلس الشعب أو مجلس الشورى أن يهين في مجلس ادارة شركة مساهمة أثناء عضويته الا إذا كان أحد المؤسميين لها أو كان مالكا لهشرة في المائة على الأقل من أسهم رأس مال الشركة أو كان قد سبق له شسفل عضوية مجلس ادارتها قبل انتخابه -

ويكون باطلا كل عبل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المُخْالف بأن. يؤدى ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة ، •

ومفاو ذلك أن المشرع به لاعتبارات قدوها به خطر تمين اعضاء مجلسي الشبب والشورى في عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة الا في الحالات الواردة على سبيل الحصر في المادة ١٧٩ المشان اليها ، وقرر جزاء البطان على كل عمل يخالف هذا الحظو والزم إلخاله ودو يا يكون قد قبص نظير عضويته لمجلس ادارة الشركة الى الخزانة العامة

ولما كان الحظر الوارد في المادة المذكورة قد جاء من العموم والشمول بحيث يشمل العضو بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الفير ، فان تمثيل عضو مجلس الشعب أو الشورى أحدى الشركات المساهمة ومنها البنوك في عضوية مجلس ادارة شركة أو بنك آخر في غير الحالات الواردة على مبيل الحصر يقع باطلا ويلزم المخالف برد ما يكون قد قبضه من الشركة الى خزانة الدولة ، يؤكد ذلك ما جاء في المادة ٣٣٦ من اللائمة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة من ضرورة أن يتوافر في الشخص الطبيعي المشبل للشخص الاعتبارى بمجلس الادارة كافة الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الادارة ومنها بطبيعة الحال ألا يكون الشخص شاغلا

لمضوية مجلس الشعب أو الشبيوري مع مراعاة الحالات الثلاث التي استناما المشرع صراحة •

وإذ يبين من الاطلاع على قراد وزير الاقتصاد رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٣ السيين المكتور / ١٠٠٠ السيتاذ المسالية بكلية التجارة جامعة الاسسكندرية ممثلا للبنك الأهلى المصرى في مجلس ادارة بنك تشيس الإهلى / مصر وهو في ذات الوقت من اعضاء مجلس الشعب ، ولم تقم به احدى الحالات التي تجيز له الجمع بين عضويته بمجلس الشسسب وعضوية مجلس ادارة البنك المركزى ، فإن هذا القرار يكون قد صدر باطلا لمخانفته لنص المادة ١٩٨١ من القسانون وقم ١٩٥٩ لسسنة ١٩٨١ الماداراله ،

وأخيرا فانه بالنسبة للسيد / ٠٠٠٠٠٠٠ فقد ثبت من كتاب السيد محافظ البنك المركزى المؤرخ ١٩٨٩/١/٢٢ انتهاء عضوية السيد المذكور بالمعرف العربى الدولى ، ومن ثم فلا محل لبحث مسألة مدى جواز جمعه بين عضوية مجلس ادارة هذا المصرف وعضوية مجلس ادارة بنك قناة السوس .. .

لذلسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرارات وزير الاقتصاد أرقام ٢٤٩ و ٣٨٠ و ٤٢٦ لسنة ١٩٨٣ على النحو المبنى بالأسباب ٠

(فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱/۲/۹۲ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۳۳۳) -

(AF)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

تعويض ــ دكن الخطأ ــ تعدد صور الخطأ ــ الخطأ الشخصي والخطأ الرفقي ــ توزيع عب المنولية •

• ثبوت خطا بعض العاملين لا يتنافى ولا يتعارض مع امكان قيام إخطاء الحرى ساهيت لم تعطيق المساهيت في احداث لمنطق الفرد ساذا ما تحقق للشركة قيام هذه الأخطاء الأخرى التي ساهيت في احداث ما لحقيا من اضرار يتعين منطقيا تقيم تويض الفرر بنسبة مساهية كل مسئول في الهذاء الأخطاف، وفي تحقق الفرر المترتب عليها عبلا بالقاعدة الأصولية القانونية والتي تقضي بأن مسئولية العامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ _ تطبيق •

ان الخطأ المنسوب الى السيدين المذكورين ثابت فى حقهما على نحو ما فصله الحكم التاديبى الصادر فى هذا الشأن حين قرر مسئوليتهما عن استيراد المعدات وافهما على علم بتفاصيل التعاقد المبرم مع المورد والتاريخ المحتمل لوصول هذه المعدات ، وان الأمر كان يقتضى اعداد مكان مناسب بموقع مصنع الشركة بالقبارى يتم تركيبها فيه ، وان ذلك اصبح مهمة التخفيض عليها وسحبها من المنطقة الجمركية الى الشركة العامة للصوامع اذ كان التابت من الأوراق أن المحالين لم يحركا ساكنا ازاء كل لمحوامع اذ كان التابت من الأوراق أن المحالين لم يحركا ساكنا ازاء كل لتفريخ هذه المعدات ، بل تركت الحاويات بموقع المصنع الى أن علما بمحض الصدفة أن هذه الحاويات يستحق عليها غرامة تأخير فحينئذ أمكن تدبير الضاحة في شهنة مكان تدبير

واذا كان خطا السيدين المذكورين ثابتا على النحو المتقدم وترتب عليه ضرر للشركة التي يعملان بها يتمثل في مبلغ التعويض عن عدم تفريغ الحاويات الذي دفع للشركة العامة للصوامع بيد أن ثبوت خطأ السيدير المذكورين لا يتنافى ولا يتعارض مع امكان قيام أخطاء آخرى ساهمت في تحقق المضرر ، وبالتالى فانه اذا ما تحقق للشركة قيام هذه الأخطاء الأخرى التي قد تكون ساهمت في احداث ما لحقها من أضرار يتمين منطقيا تقسيم تعويض الضرر بنسبة مساهمة كل مسئول في هذه الأخطاء وفي تحقق الشرر المترتب عليها عمال بما تقضى به الأصول القانونية المقررة من أن

مسئولية العامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ ، وان كل خطأ يتحمل مرتكبه جزءا من تعويض الضرر المترتب عليه بنسبة مساهمته فيه ·

ولما كان ذلك ، وكانت الشركم ألتي يصل بها السيدان المذكوران ، لم تعتبر النطأ الذي وقع منهما هو الخطأ الوحيد الذي سبب الضرر ، ورتبت على ذلك عدم هسئوليتهما المدنية ، فانه يتمين الأخذ في الاعتبار تقديرها هذا بمقتضى القول بالزامهما بتمويض القور في الحدود التي صاحم فيها خطؤهما في حدوث الضرر ، وأخذا في الاعتبار الانتظاء الاخرى المناعد على حدوثه .

الذلسك

انتهى رأى الجمعية الصومية القسمى الفتوى والتشريع الى أن مسئولية السيد / ١٠٠٠٠٠ مدير ادارة المستريات بشركة الاسكندرية للنلج والتيوييد ، والسيد / ١٠٠٠٠٠ رئيس المقطاع التجارى يها عن غرامات التأخير التي تحملت بها الشركة تكون بقدر خطئها وسسبة ما إحدثه خطأ كل منهما بالإشتراك مع أخطأه الإخرين في المفرد الحاصل للشركة - كل منهما بالإشتراك مج أ على ١٩٤٠ علم ١٩٨١/٢١٥ ملف بقم ١٩٨٥/٧١٥) .

﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ ﴾ جِلسِيةِ الدُولِ مِنْ أَمِر أِبِر سِنْةٍ ١٩٨٩.

التي القانون رقم ١٩٠٠ = مراكب - القانات جبركة - القانون (مؤسسة عمر للطيان) - المؤسسة عمر للطيان) - المؤسسة التي القانون رقم ١٣٤١ المؤسسة ا

وان المادة ٤ مكررا (٨) من دات القانون نصب على أن : تعفى شركة الطران العربية المتحدة أمن كافة الرسوم بما في ذلك الرسسوم الحمركية وعوائد الرصيف والبلدية القيمية والظيمية الاضافية والاستهلاك والانتاج ٠٠٠ وقد ازفق به الترخيص الصائد لهذة الشركة لزاولة نشاطها وقد نصت المادة (١) منه على أنه و أيمثل بهذا الترخيص لمدة ٢٥ سنة (حبس وعشرين سنة) من ثاريخ بده الشركة مرَّاولة لشــــاطها (أول يناير سنة ١٩٦١) وان القانون رقم ١١ لِسَنة ١٩٩٦ يَشَانَ يَخَشَ الاحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسلة العربية العامة للفقل الجوي تنص المادة ١ منه على أن و تباشر الشركات التابعة للمؤسسة التربية للنقل البعوى نشاطها طبقا للأحكام المقررة في القانون وقم عم السنة ٢٩٦٠، في شان توحيد مؤسسة العطوف الجوية وشركة مضر للطيران في شركة واحدة ، تسمني شركة الطيران العربية المتحدة المعدل بالقانون وقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والترعيص المرفق به م وتتمتع بالاعفاءات والمزايا المفرَّرة في خَلَمُ الْأَحْكَامُ غُنْ كُلُّ مَا تَبَافِئُوا مِنْ عَمَلَيَاتٍ ﴿ وَالَّ الْمَادَّةُ * مُنْ أَلْقَانُونُ رَكُمْ ٢٨ لسَنة ١٩٧٥ 'بتقرير بعُشُ الاغفاءَاتُ الْجَمَرِكية 'تنُص غلى الْ أَنْ تعلَّىٰ من الفتراكب البعركية وغيرهسا من الفرائب والرسيسيم والمسالة

والأصناف والمهمات الواردة للجهات العسامة في مجال الطيران المدني والتابعة لوزارة الطيران المدنى ، واللازمة لأداء نشاطهما ويصممدر بتحديد هذه الأصناف والمهمات والمعداث قرار من وزير المالية بناء على طلب الوزير المختص ، وان المادة ٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطبران تنص على ان د مم مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للأحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعــــادة تنظيم مؤسسة مصر للطران وفي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشأن يعض الأحكام الخاصسة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوى وتتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الأحكام عن كل ما تباشره من عمليات ، وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية بنبس المادة ٢٠ منه على ان د تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص ٢٠٠٠ ــ ١٥ ــ المعدات والمهمات التي تستوردها الجهات التابعة لوزارة الطران المدنى العاملة في مجال الطيران المدنى واللازمة لمباشرة نشاط هذه الجهات ، •

ومفاد النصوص التقدمة ان المشرع قدر بعض الاعفاءات الجمركية لمؤسسة مصر للطيران (شركة الطيران العربية المنحدة) بموجب القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وان هذه الاعفاءات قد مرت بأربم مراحل المرحلة الأولى منذ العمل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وحتى صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ، ولا ريب ان المؤسسة كانت تتمتم خلالها بهذه الاعفاءات ، والمرحلة الثانية منذ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ الممار اليه وحتى صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، وخلال هذه المرحلة كانت المؤسسة لا تتمتع بهذه الاعفاءات حيث الغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٧٥ اذ قصيد الشرع باصيداره توحيد التشريعات الجمركية المتعلقة بالجهات التي تعمل في مجال الطران المدني ومن ثم يسرى في شأن مؤسسة مصر للطران أبان هذه المرحلة القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ · أما المرحلة التالثة يرهى منذ العمل بالفانون رقم ١١٦ لِسنة ١٩٧٥ حتى صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه ، وفي هذه المرحلة كانت مؤسسة مصر للطيران تتمتع بالاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه اذ ان مدة الترخيص لها بمزاولة نشاطها لم تكن قد انتهت ، فضلا عن ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قد أوضحت المادة (٦) منه بجلاء استمرار المؤسسة المسار اليها في التمتع بالإعفاءات

والمزايا المقررة في أحكام الفانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المسار اليه والذي أحال في هذا المجال على الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ، وهو ما يعنى اعادة العمل مرة أخرى بالأحكام المقررة بهذا القانون بعد أن كانت قد الغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ، ويؤكد هذا المعنى أن وذبر المالية عندما أصدر قراره الرقيم٨٧ لسنة ١٩٨٦ استند لأحكام هذا القانون الأخير محددا للأصناف المعفاة ولم يورد مؤسسة مصر للطيران ضمن تعداد الجهات التابعة للطيران المدنى الأمر الدى يسبئ عن عدمسريان القانون وقم٣٨ لسنة ١٩٧٥ على المؤسسة المشار اليها خلال هذه المرحلة • وفي المرحلة الأخيرة التي مرت بها هذه الاعفاءات وهي التالية لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ فان القانون المذكور أتى بتنظيم جديد للاعفاءات الجمركية حيث ناط بوزير المالية بناء على توصية الوزير المختص وبشرط المعاينة اصدار قرار بتحديد الأصناف التي نستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدنى العاملة في مجال الطيران المدنى وتكون لازمة لمباشرة نشاطها ، والتي تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ومن ثم تكون الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ قد ألغيت ضمنا ولم تعد المؤسسة المشار اليها تتمتع بها ، يؤيد ذلك صدور قرار وزير المالية _ تنفيذا الأحكام هذا القانون _ رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٥ نمستملا على مؤسسة مصر للطيران من بين الجهات التي تسرى في شأنها القوائم المرفق به ، وبالتالي يكون هذا القرار قد صدر متفقا وأحكام القانون ، ويكون طلب المؤسسة المشار اليه بتعديل هذا القرار واستبعادها منه قد ورد غير متفق وأحكام القانون ع

لالسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ قد النى الاعفاءات القررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وأن مؤسسة مصر للطيران عادت الى التمتع بهذه الاعفاءات منذ العبل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وحتى العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ حيث أصبح هذا القانون واجب التطبيق على المؤسسة المشار اليها ، لالفائه الاعفاءات القررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ *

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۳۷۸/۲/۳۷) ·

(﴿ ﴿ ﴾ ﴾ } جُلِسةِ الأول من فُيراير سنّةِ ١٩٨٩

عاملونِ مدّيون بالدولة ... تسوية جالة ... تقييم المؤهلات التي تمتعها الماهد أو الدارس ولوطئية ... الره .

 يُتمِن استمرار العمل بالؤهل الذي تعتقه المدارس والماهد الوطنية اذا "كان قد سبق تقييفة تقييماً علميا طبقا لقوانين التسويات واللوائع المُنْفَدَ لها مع ترتيب الأثر المتعلق مُتقدد الدرجة الخالية المستقفة لعملك فدن الوَعَلات آثا "كان هذا التقييم لا يتعارض مع الهنام القانون رفع لاك كسنة ١٩٧٨ " تعليق "

تنص المادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمدولة الصادر بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ على أن « ٠٠٠٠٠ ويكون تخديد المستوى المالي للمؤملات الوطنية بقرار عن وزير الخزانة بعد أخذ زاى لجنة تمثّل قيهًا وزارات التربية والتعليم العالى وشئون الأزهر والجهاز المركزي للتنظيم والادارة » *

أستعرضت الجمعية المعومية المادة (٨) من القانون نظام العاماين المستنين باللولة المسادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على ان تشميم كل وحدة جنكلا تنظيميا لها يعتمه من السلطة المختصة وحدث حكولا الوطائف مرفقا به بطاقات وصف كل وطلبة وتصنيفها وتشميم كل وطلبة والمستنيفيا وتشميمها باحسدى المدجات التوعية وتقييمها باحسدى المدجات المبينة بالمجاهدات وقر (١) المرفق بهذا القانون وصف والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن و المؤملات العلمية والإجنبية التي تمنحها القانون التي تنص على أن و المؤملات العلمية والإجنبية التي تمنحها المجاهدات والمعاهد والممارس الاجنبية يصدر بمعادلتها المؤملات الوطنية والمراس الاجنبية يصدر بمعادلتها المؤملات الوطنية قرار من وزير فيحن الازهر خصب الأحوال بناء على اقتراع المعادلة المؤمل لهذا المؤمل تناوط على اقتراع المؤملة ال

 بكما يصدر قرار من الجهة المسار اليها بالتقييم للمؤهلات التي تمنحها الماهد والمدارس الوطنية ع -

والمادة (١٠٦) منه التي تنص على أن د يستمر العبل بالقوانين والقرارات واللوائم السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتمارض مع أحكامه وعلى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون أن تصدر القرارات المنفذة له في مدة لا تجاوز سنة أشهر من تاريخ تنفيذه ، •

واستظهرت الجمعية ان المشرع في بعض قوانين التسويات واللوائع المنفذة لها • كالقانونُ رُقُم ٢١ لُشَنَةُ ١٩٧٥ ﴿ يُشَالُنَّ تَقَفُّحيح اوضاع العامليني المدنيين بالدولة والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية قُوِّق المتوسَّطة والمتوسِّطة قيم مؤهلات وطنية مُمينة من الناحية العلمية وصنفها تبعا لمدة الدراسة بها ونوعينها الى مؤهلات عليا أو فوق متوسطة أو المتوسطة ورُتب على ذلك الاثر المتعلق بتحديد الدرجة المالية المستحقة لحملة هذه المؤهلات واجراء التسوياتِ اللازمة لتحسين أوضاعهم الوظيفية ٠ هذا ولئن كان المشرع في قُأنون العاملين الدنيين بالدولة الحالي رُقِم ٤٧ السنة ١٩٧٨ قد هجر سياسة تسعيرُ الشهادات واتبجه لل الأخذ بنظام موضيه على الترتيب الوظائف يقسنوم على الاعتداد بواجبات الوظيفة ومستولياتها ، وليس بالمؤهل الحاصل عليه من يشغل تلك الوطيفة ألذى أصبح مجرد شرط من شرؤط شغل الوطيقة حشبمًا هو وارد في بطاقة وصفها . ومن ثم تجنبت المادة ٢١ من القانون المذكور الاشارة الى حكم ء تحديد السنتوى المالي للمؤهلات ، والذي وَرَدُ في النص المُعْانِل مَن القانون رقم ٥٨ لسُنتة ١٩٣١ أَتَمَلِمُتُنَّ ، كَتَمَارَضَ هَلَا الْعَكِمُ مَعْ نَظْمُ تُرْتَيْبِ ٱلْوَطَائُفُ -والكنفت المادة (٢٢) شبيبان السنسلطة المعتصة بالجراء التغييم العلني اللمؤهلات الوطنية أو الأحِينية " الفتروزة علا التقييم عند شَغُل الوطائف التي مُفْتَظَلَبُ لَأَعْيِلًا مِنْ مُسَتَوَى عَلَيْنَ مُعِنَالًا * أَ بِيْلَةٌ آلَهُ مِتَى لَكَانَتُ الْحَصَ المرَّجلات التي المنتخب الدارش والمناحد الوطنية قد سبق تقيينها عانيا طبقا النواتين التشويات واللوائم المنقاة الهادمع ترتيب الاثر المفلق بتحديد النرجة المالية المستحقة لخبلة أمنه المؤملات وكان هذا التقييم لا يتعادش مم أجكام القانون رقم ٤٧ أسمنة ١٩٧٨ ولا مع قرارات صافوة من اللجنة الشبار اليها ومن ثم يتعين استمراز العمل بها •

لذلسك

انتهى رأى الجمعية الصومية القسمى الفتوى والتشريع إلى استمراد المسل بالعقيم على المستمراد المسل بالعقيم المسلم الم

ر فتوی رقب فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۲۸۹/۳/۸۲ · « و دوی رقب

(VV)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

ضربية ... ضرائب ورسوم جمركية ... الافراج الأوقت (جمارك) ... اعضاء ... خطاب اقسمان ه

اللحة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ ــ اللحة ٤ من القانون رقم ٩١ كسنة ١٩٨٨ بتنظيم الاعفاءات الجمركية

اجاز الشرع الافراج عن البضائم افراجا مؤقتا دون تحصيل اى رسوم جعركية وفقا لا يحدد وذير المالية من شروط واوضاع ــ هتفى ذلك أن هذا الافراج الؤقت يفترض بطبيت عدم تحصيل الفرائب الجعركية ــ يعكن أن يصدد قرار الاعقاء شاملا ما لم يؤد من الفرائب والرسوم الجعركية وما أدى منها بالفمل وحينئذ يتمين رد ما سبق أداؤه من ضرائب ورسوم ــ قيام مصلحة الفرائب بتسييل خطابات الفسائن المودعة لديها أو خصم الفرية من الفسمانات التقدية الردعة لديها يتعارض مع قرار الاعفاء ــ تطبيق .

ينص قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في المادة ١٠١ منه على انه و يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب القررة و وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة وينص القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفساءات الجمركية في المادة ٤ منه على أنه و يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية الاعفاء من كل أو بعض الضرائب الجمركية ونحوها من الضرائب والرسوم الملحقة بها أو تأجيل سدادها أو تقسيطها وذلك لمدد لا تجاهز حسس سنوات من تاريخ استحقاق الضرية وذلك بالنسبة الى الجهات الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠

١٢ ـ الأشياء التي يصدر باعفائها قرار من رئيس الجمهورية بناء
 على اقتراح وذير الحالية ،

والمستفاد من النصوص السابقة أن المشرع أجاز الافراج عن البضائع افراجا مؤقتا دون تحصيل أي رسوم جمركية وفقا لما يحدده وزير المللية من شروط واوضاع ومقتفى ذلك أن هذا الافراج المؤقت يفترض بطبيعته عدم تحصيل الضرائب الجبركية ٠٠٠ وإنه في طل قانون تنظيم الاعفادات المجركية السابق أجاز المشرع لرئيس الجمهورية بناء على افتراح وزير المبالية تقرير الاعفاء من الرسوم الجمركية كلها أو بعضها لأصول معينة أو لما تستورده جهات محددة ، وغنى عن البيان أن هذه النصوص جات من أداء الضرائب والرسوم الجمركية وقت الافراج عنها ، ويمتد كذلك الى اعفاء الأفراء والرسوم الجمركية وقت الافراج عنها ، ويمتد كذلك الى اعفاء المسلمة بعد الافراج عنها ، وبهذه المثابة يمكن أن يصدر قرار الاعفاء شاهلا ما مي يؤد من الضرائب والرسوم الجمركية ، وما أدى منها بالفعل وحينئذ يتعين رد ما سبق أداؤه من ضرائب ورسوم عن هذه المسلمة تنفيذا المتضى النصوص المقررة للاعفاء والذى لا يمكن تحقيقه الا بعد فحص طلب الاعفاء المتصوم المقررة للاعفاء والذى لا يمكن تصفيقه الا بعد فحص يستغرق بعض الوقت فاذا تم الافراج عن السلمة مؤقتا أو نهائيا فان ذلك يستغرق بعض الوقت فاذا تم الافراج عن السلمة قبل صدور والمان ولا يتأتى يستغرق المسابق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعقاء ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعقاء ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعقاء ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعقاء ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعقاء

ولما كان ذلك وكان قيام مصلحة الجمارك بتسييل خطابات الفنظان: المودعة لديها أو خصم الضريبة من الضمانات النقدية المودعة لديها أنما يتمارض مع مقتضى قرار الاعفاء فانه يتمين عليها والحالة عذه رد ما سبق استقطاعه من ضرائب ورسوم الى ذوى الشأن بعد صدور قرار اعفائهم منها .

لانسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوي والتشريع إلى آنه يتمين رد, الضمائل أو الإمانات الضمائل أو الإمانات النقدية اذ صدر قواد من السلطة المختصة باعفاء السلعة من المصرائب والرسوم الجمركية وفقا لأحكام القانون

ر قتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۲۹۳۲ » ·

(۷۲) جلسة الآول من فيراير سنة ١٩٨٩

ر عاملون بعد يون ــ تسويات ــ تعديل الأركز القانوني ــ عسم جواز تعديل الركز القانوني للعلل بعد ١٩٨٤/٢/٣٠ -

لا يجود للعامل الطائبة بتعديل وغمه الوظيفي استنادا إلى القانون رقم 130 لستة
 ١٩٨٠ إلى ١٩٨٠ ١٩٨٨ إلى الو يكن ذاك تغييدا لعكم قضائر عائر بريمتيع على يعيق
 الادارة لذات السبب تعديل الركز القانوني للعامل حتى ولو كانت التسوية التي اجريت له خافة _ تطبيق _

استعرضت الجيسة العبومية المأدة الأولى من القانون وقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لملاج الآثار المتربة عَلَى المؤسسة ١٩٨١ لملاج الآثار المتربة عَلَى المؤسسة المائين القانون وقم ١٩٨٢ بسنة ١٩٨١ لملاج الآثار المتربة عَلَى المائين من حملة المؤسلات المراسية التي تعلى على ان تضاف الى الجدول المرفق بالقانون وقم ٨٨ لسنة ١٩٨٣ بشائر تسوية حالات بعض الجيامان من حملة المؤسسية والمؤملات والمشهادات المراسية التي توقف منحها وكان يتم الجحول عليها بعد دواسة تستغرق خمس سنوات دراسية على الأقل بعد المام الدراسة الابتدائية (قديم) أو يعد امتحان مسابقة على الأقل أو بعد انتهى المحسول على مؤمل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل أو بعد دراسية تستغرق ثلات سنوات دراسية على الأقل أو بعد دراسية تستغرق ثلات سنوات دراسية على الأقل الوبعد بأنواعها المختلفة ، أو ما يعادل هذه المؤملات ؛

وتعتبر من المؤجلات المشار إليها الشهادات المجددة بالقانون رقم ٧٦ لسنة. ١٩٧١ والقانون رقم ٧٧ ألسنة ١٩٧٤ ••••

وغلى الجهات الادارية المختصسة تحديد المؤهلات والشهادات التى
تتحقق فيها الشروط المبينة بالفقرة ويغم التحديد في هقم الحالة بأمراد من
وزير التمليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون التي
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠٠ ، والمادة الثانية من ذات القانون التي
تنص على أن « تسوى حالات بعض الماملين بالجهاز الادارى للدولة
والهيئات المامة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ والناصلين على
أحد المؤهلات والشهادات الدراسية المشار اليها في المادة السابقة طبقا
لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ٠٠٠٠ ، والمادة الثالثة من القانون
الذي تنص على أن « يمنح حسلة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم
المصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة
المصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة

الثَّمَانُونِيةَ العَامَّةُ أو ما يُعادلها المُوجوَّدوّنَ باللَّخَلَّمَة في ١٣/٣١//١٩٧٤ بالجهات المشار اليها بالمادة اسمابقه أقدميه اعتباريه قدرها سنتان في الفئات المالية الْتَيْ كَانُوا يَشْغُلُونُهَا أَصْلًا أَو التَّنَّى اصْبِحُوا يَشْغُلُونُهَا مِنْ دَلِكَ السَّارُيُّحَ بالنطبيق الأحلام الفانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العامس المدنيين بالدولة والقطاع العامُ ٢٠٠٠٠ . والمادة الخامسة من القانون التي تنص على أن « تزاد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين ٠٠٠٠ بِمَا يَعَادُلُ عَلَاوِتَيْنُ مِنْ عَلَاوَاتِ الْفَنَّةُ الَّتِي كَانُوا يُشْسَخُلُونُهَا فَيْ ٣٠/٦/٣٧ أو ستة جنيهات أيهما أكثر ٠٠٠ ، والمادة السادسة التي تنص على أنه و يجوز للعاملين الجاصلين على مؤهلات جامعية أو عاليه أثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة للخيار بين تطبيق أحسكام المادة الثانية من هذا القسانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من حذا القانون ، * والمادة الحادية عشرة مكررا من القانون التي تنص على أنه ه مِم عدم الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس القولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المخنصة سنة واجدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسسنة. ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ٠٠٠ ولا يَجُورُ بعد هذا الميعاد تعاذيل؛ المركز 'القانوني للعامل استنادا الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، • وقد تم مه المهلة المنصوص عليها في المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة المماه حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ ، وبموجب الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ حَتِّي ١٩٨٤/٦/٣٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه أجاز للعامل المخاطب بأحكامه والحاصل على أحد المؤهلات الجامعية أو العالية أثناء الخدمة ، أن يطلب تسوية حالته الوظيفية وفقا للنظام المقرر في المادة الثانية أو طبقا للنظام الوارد في المادة الثانية أو طبقا للنظام الوارد في المادتين الثالثة والخامسة من القانون المذكور ، وذلك في ضوء ما يراه يعدل عن اختيار تطبيق أحد النظامين المذكورين في شأته ، اذا ما تبين له فيها بعد أن إعمال النظام الإخر أفضل لحالته ، بيد أنه يجب مراعاة أن المشرع في ذات القانون قد حدد مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع دعوى أمام المحكمة المختصة المطالبة بالحقوق المستمدة منه أو من التشريعات الماكورة ، وحظر بعد فوات مذا المياد تعديل المركز القانوني للعامل غل

أى وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائي نهائي • وعلى ذلك فلا يجوز للمامل المطالبة بتمديل وضعه الوظيفي استنادا الى العانون رضم ١٣٥ لسنة ١٩٥٠ بعد انقضاء الميعاد المذكور الا تطبيقا لحكم قضائي نهائي ، كما يعتنع على جهة الادارة لذات السبب تعديل المركز القانوني للعامل ، حتى ولو كانت التسوية التي أجريت له خاطئة •

وبتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته ، يبين أنه قد حصل على مؤهل عام ١٩٦٥ توقف منحه ثم حصل على مؤهل جامعي عام ١٩٦٥ أثناء الخدمة ، واختار معاملته بمقتضى المادة النائية من القانون وقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، وسويت حالته الوطيقية على هذا الاساس ١ الا أنه عدل لسنة ١٩٨٠ ، وسويت حالته الوطيقية على هذا الاساس ١ الا أنه عدل ذات القانون لأنها آكثر فائمة لوضعه الوظيقي فاجابت الوزارة الى طلبه وأصدرت بذلك القرار وقم ١٩٠٤ في ١٩٨٨/١٨٩ وهي تسوية صحيحة أجريت له قبل الميعاد المذي يحظر بعده تعديل المركز القانوني للعامل سالف المركز القانوني للعامل سالف المركز القانوني للعامل سالف ١٤٨٤/٢/٩٠ بعد التسوية المذكورة ، قد خالف صحيح حكم القانون باعتبار أن السحب لا يرد الا على تسويه باطلة ، فضلا عن صدور هذا القرار بعد ١٩٨٤/٦/٩٠ بالمخالفة لنص المادة ١١ مكروا من القانون وقم ١٨٤ لسنة ١٩٠٠ سالغة المؤون وقم السنة ١٩٠٠ سالغة المؤون وقم السنة ١٩٠٠ سالغة المؤون وقم السنة ١٩٠٠ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٠٠ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٠٨ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٠٠ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٠٨ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ سالغة المؤون وقم ١٨١٠ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ سالغة المؤون وقم ١٨٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة المؤون وقم ١٩٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة المؤون وقم ١٩٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة ١٨٠٠ سالغة ١٩٠٠ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠٠ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٨٠٠ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠٠ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠٠ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١ سالغة ١٩٠١

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواذ تمديل المركز القانونى للعامل المعروضة حالته بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ للأسباب السابق ايضاحها ٠

(فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۲۹/۳/۸۲) ·

(VY)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

مسئولية ... مسئولية تقصيرية ... حراسة الأشياء ... تعدد السئولين ٠ علادتان ١٦٣ ، ١٧٨ من التقنين المدنى ٠

تقوم السئولية التقصيرية على اركان ثلاثة هى الفطة والفرر وعلاقة السببية بينهما وأن المسئولية الشبئية تفترض خطة من جانب من له مكنة السيطرة على التي، ولم يلتزم بحراسته حيث يلتزم بتدويض الفير عما يلحقه من ضرر بسبب التي، الفاضع لعراسته — لا يطيه من هذا الالتزام الا البات أن الفرر وقع بسبب اجنبى دغم ما بله من عناية — الخا تعدد المسئولون عن العمل الفمار ولم يحدد القاضى نصيب كل منهم في التمويض كانوا متضامين في تدويض الفرر بقوة القانون ويعق لمن وقع عليه الفرد أن يرجع عليهم مجتمعين الو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لاى منهم أن يدفع بتقسيم الدين ثاقا ادى احدهم التصويض كاملا كان له أن يرجع على كل من الباقين بقدد حسته في التصويض - تطبيق .

ينص القانون المدنى فى المادة ١٦٣ منه على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وفى المادة ١٧٨ على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصـة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ،

ومفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المسئولية الشيئية تفترض خطأ من جانب من له مكنة السيطرة على الشيء ولم يلتزم بحراسته حيث يلتزم بتعويض الغير عما يلحقه مز ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام الا اثبات أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية ، ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان هيئة قناة السويس هي الحارسة على الماسورة التي انفجرت وهي الملتزمة بصيانتها ، وان الانفجار ترتبت عليه الأضرار التي لحقت بهبئة السكة الحديد وفقا لما ورد بمحضر الشرطة والمعاينة ، فمن ثم تكون هيئة القناة مسئولة عن تعويض هذه الأضرار ولا يمنع من ذلك مساهمة شركة بتروجيت خطساً في حدوث الأضرار ، ذلك انه اذا تعدد المسئولون عن العمل الضار ولم يحدد القاضى تصيب كل منهم في التعويض كانوا متضامنين في تعويض الضرر بقوة القانون ويحق لمن وقع عليه الضرر أن يرجع عليهم مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين فاذا أدى أحدهم التعويض كاملا كان له أن يرجع على كل من الباقين بقدر حصته خير التعويض . كما لا يفيد هيئة قثاة السويس ما ساقته من دفاع ذلك ان الثابت ان وقوع الحادث قد تم بعد انتهاء الحفر بشهرين وان الحفر لم يؤد بدائه الى وقوع الحادث وأن الصيانة كانت تكفى لمنع التسرب وذلك بطبيعة الحال لا يعد سببا أجنبيا يعفى من المسئولية

مليم جنيك

ولما كان ذلك ، وكانت تكاليف اصلاح الأشرار قد يلفت ١٥/٧٩/٣٥ فانه يتعين الزام هيئة قناة السويس بأن تؤدى الى الهيئة القومية للسكك مليم جنيه

الحديدية هذا المبلغ مخصوما منه المصاريف الادارية وقدرها ١٩٥٥/٥١١٥ ملىم جنبيه

أى بمبلغ ١٣٠٠ (٧٨٨م) وذلك حسيما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية من أن الالتزام بأداء المصاريف الادارية لا يكون بين الجهات الادارية الا بمناسبة تبادل الخدمات الفعلية وفقا لنص المادة ٥١٧ من الملائحة المالية للميزانية والحسابات .

لللسك

ر انتهى رأى الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة قناة السويس بأن تؤدى الى الهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ مليم جنيسه ١٣٠ر٨٧٨٠ .

(فتوی رقم ۲۲۸ فی ۱۹۸۹/۳/۲ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۲۳/۲/۵۲۲) -

(٧٤) جلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٨٩

هيئات عامة ـ الهيئة العامة لميناء بورسعيد (اموال عامة ـ مقابل الانتفاع) •

المادة ٣ من القانون دقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بانشاء الهيئة العامة لميناء بورسعيد ــ الماديد الأول من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم وتحديد اختصاصات ومسئوليات. الهيئة العامة لميناء بورسعيد -

اجاز الشرع للهيئة العامة لينا، بورسيد الترخيص لأى شخص طبيعي او اعتبارى ال. يممل دخل دائرة الينا، او ان يستقل جزءا من الاراضي او المنشات الملوكة لها على ان يصدر الترخيص في هدا الحالة من رئيس مجلس الدائها كما اختص الشرع ذات الهيئة بالتراح تعريفة الرسوم التي تحصيل عليها مقابل القضمات التي تؤدى داخل المينا، على ان يصدر بها قراد من وزير النقل البحرى - نتيجة ذلك - تحديد مقابل الترخيص بشقل او ستقلال الأراضي والمنشات المهلوكة للهيئة وتحديد مقابل عن الانتفاع يكون من اختصاص الهيئة - تطبيق

استعرضت الجمعية العمومية المادة الثالثة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بانشاء الهبئة العامة لميناء بورسعيد التي تنص على أن و يصدر وزير النقل البحرى بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العسامة لميناء بورسعيد - قرارا بتحديد الرسوم التي تحصـل مقابل الخدمات التي تؤديها الهيئة بشرط ألا يزيد الرسم في الحالة الواحدة على مائة حنيه ، • كما استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم وتحديد اختصاصات ومسئوليات الهيئة العامة لميناء بورسعيد والتي تنص على أن (تختص الهيئة العامة لميناء بورسعيد بدارة ميناه بورسميد وفقا للخطة العامة للدولة وطبقا لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ ٠٠٠٠ ولها على الأخص : ٠٠٠ (ب) انشاء وادارة واستغلال المساحات في دائرة الميناء ٠٠٠٠ ويجوز للهيئة الترخيص لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يعمسل داخل داثرة الميناء أو أن يستغل جزءا من الأراضي والمنشآت الملوكة للهيئة لأغراض خاصة داخل حدود المناء ويصدر الترخيص في هذه الحالة بقرار من رئيس مجلس الادارة ٠٠٠ واقتراح تعريفة الرسوم التي تحصل مقابل الخدمات التي تؤدي داخل الميناء عدا تلك التي تؤديها هيئة قناة السويس وشركاتها ، •

ومفاد ما تقدم أن المشرع خصص للهيئة العامة لميناء بورسعيد نقلا من هيئة قناة السويس بعض الأصول الثابتة من أراض ومنشآت ومخازن بمنطقة ميناء بورسميد وأجاز لمجلس ادارة الهيئة الأولى انشاء وادارت واستغلال المساحات والمستودعات وأن يرخص لأى شخص طبيعى أو اعتبارى أن يعمل داخل دائرة الميناء أو أن يستغل جزءا من الأراضى أو المنشآت المملوكة لهذه الهيئة ـ على أن يصدر الترخيص أى هذه الحالة من رئيس مجلس ادارتها • كما اختص المشرع ذات الهيئة باقتراح تعريفة الرسوم التى تحصل عليها مقابل الخدمات التى تؤدى داخل الميناء على أن يصدر بها قرار من وزير النقل البحرى ـ وبذلك فقد فرق المشرع بين أسلوب فرض رسوم الخدمات التى تؤدى داخل الميناء وأسلوب تحديد مقابل الترخيص بشغل أو استغلال الأراضى والمنشآت المملوكة للهيئة المذكورة ، فخولها وحدما سلطة تحديده كمقابل عن الانتفاع بالمال العام،

وبتطبيق ما تقدم على ... النزاع الماثل ... فانه يبين أن الترخيص الصادر من هيئة قبناة السويس (والتي حلت محلها هيئة ميناء بورسميد) لادارة الاتصال بالمنظمات الدولية التابعة لوزارة الدفاع يشغل قطعة ارض مساحتها ٣٥ مترا مربعا داخل ميناء بورسميد يتضمن في البند النالث منه حق الهيئة في تعديل قيمة مقابل الاشغال في أي وقت تراه بشرط اخطار المرخص له ... قبل العمل بالتعديل بستة أشهر .

ولما كانت هيئة ميناء بورسعيد قد رفعت مقابل الاشغال المقرر عن قطعة الارض محل النزاع _ الى ٢٥ قرشا شهريا للمتر المربع اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢٢ ثم الى ٥٠ قرشا شهريا للمتر المربع اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢٢ ثم الى ٥٠ قرشا شهريا للمتر المربع اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢٢ رقم الزيادة التي وردت في المادة ٦ من قرار وزير النقل البحري رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٥ ١ و التناب من ديباجة هذا القرار أن مجلس ادارة الهيئة عد وافق عليها • واذ امتنعت وزارة الدفاع عن أداء مقابل انتفاعه بالأرض المشار اليها اعتبارا من ١٩٨١/١/١ وحتى الآن _ دون مسوغ قانوني ومن ثم فيتمين الزامها باداء هذا المقابل طبقاً لفئة الأشفال المقررة بالترخيص سالف الذكر وعلى أن تسرى أي ذيادة طرأت على فئة الإشفال بعد مفى ستة أشهر من اخطار وزارة الدفاع بها اعمالا للبند الثالث من الترخيص المذكور ٠

لذلسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام وزارة العفاع (ميئة الاتصـــال بالمنظمات العولية) بأن تؤدى الى هيئة مينا، بورسميد مقابل الانتفاع المقرر عن قطعة الأرض محل النزاع المعروض _ على النحو السالف بيانه •

د فتوی رقم ۳۳۱ فی ۱۹۸۹/۳/۲ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف رقم ۳۳۰/۷/۷/۷) .

(YO)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

قوات مسلحة .. معاشات .. الاشتراكات السندة للهيئة العامة للتأنيئات الاجتهاعية ... استرداد : ...

أعاد المسرع بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتامين والمعاشات المساحة في القترة للمسلحة في القترة للقوات المسلحة في القترة من المسلحة في القترة المسلحة في المسلحة في ١٩٧٠/٥/١٧ بالفصل بقير الطريق التاديبى أو بالتقل بالشروط الواحدة بالمادة (١٩٠٠) منه وذلك بما يمادل أو المحمى مربوط رتب أو درجات قرين كل منهم في ١٩٠٠/٥/١٠ - تعتبر المقال السابقة على التاريخ المدكون كل منهم في خدمة القوات المسلحة وسندت عنها الأفساط المستحقة فرضا ــ لم يفرق المشرع بين من نقل من القوات المسلحة الى جهد مدنية من ظل بدون عمل ــ يتمدم الأسلس المقانوني لاستحقاق حيثة التاميات الاجتماعية خصم وتحصيل الاستراكات المتمومى عليها في قانون التمريز المامن المقانوني في المتكونة أو القمل علم المنافق المتموم عليها في النون الداء أي المتراكات المتمومى عليها في قانون لاك : إن المترع ضمها فهم فرصا دون الدكونة أو القمل علم المنافق عنهم عن اشتفاقهم في الحكومة أو القمل علم عليها على قانون لاك : إن المترع ضمها فهم فرصا دون أداء أي استراكات تطبيق ٠

استعرضت الجمعية العمومية فتوييها السابقتين الصادرتين بجلسة ١٩٨٤/٣/٢١ وبجلسة ١٩٨٤/١٢/٥ ، كما استعرضت نص المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أن « تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة الى مدة الاشتراك في تأمن الشمخوخة والعجز والوفاة وذلك بالنسبة للمنقولين من الضباط الى الخدمة المدنية وتسوى حقوق المؤمن عليه من المشار اليهم بالفقرة السابقة عند انتهاء الخدمة وفقا للآتي ٣٠٠٠٠ ٣ ــ اذا كان قد قرر له معاش عن 'خدمته العسكرية فيكون له حق الخيار المنصوص عليه بالمادة ٣٦ وتسوى حقوقه وفقا لأحكام المادة المذكورة ٠٠ ، ونصت المادة ٣٦ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على انه اذا انتهت الخدمة العسكرية لأحد المنصوص عليهم بالمادة السابقة ثم اعيد لعمل يخضعه لهذا القانون فيخر بين ضم مدة خدمته العسكرية الى مدة اشتراكه في هذا التأمين أو عدم ضمها ، ويتعن عليه ابداء رغبته في موعد أقصاه سنتان من تاريخ العمل بهذا القانون أو تاريخ انتفاعه بأحكامه أى التاريخين الحق ٠٠٠٠٠ ويتبع في شأنه ما يأتي ٢٠٠٠٠٠ ٣ ... في حالة عدم اختيار ضم المدة العُسكرية لمدة الخدمة المدنية وكان صماحب معاش عنها فانه لا يستحق عن مدة اشتراكه في هذا التأمين غير تعويض الدفعة الواحدة مهما بلغ قدرها ومهما كان سبب انتهاء الخدمة ، وتسرى في شأن هذه التعويض الأحكام المنصوص عليها بالمادة ٢٧ ٠٠٠٠٠ ، • كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه « اذا عين صاحب معاش في الجهاز الاداري للدولة أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام بحيث أصبع خاضعا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي أوقف صرف معاشه طوال مدة خضوعه لأحكام القانون المذكور ٠٠٠ وفي حالة عدم اختيار ضم المدة العسكرية الى مدة خدمته المدنية لا تدخل المدة التي روعيت في تقدير المعاش العسكري ضمن المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعي ٢٠٠٠ ، وكذلك نص المادة ١٢٠ منه التي تنص على أن ، الضباط الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة بالاحالة الى التقاعد أو الاستغناء عن خدماتهم أو نقلوا الى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات للاعادة الى الخدمة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم الى الخدمة يمنحون معاشا يعادل المعاش المقرر لمرتب أقرانهم الموجودين في الخدمة في ١٩٧٣/٧/١ كما تعاد تسوية معاشات الضباط ٠٠٠٠ الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة أعتبارا من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ وذلك بالفصل بغير الطريق التأديبي أو الاستغناء عن خدماتهم أو بالحكم بطردهم أو رفتهم في قضايا سياسية أو بالنقل من وظائف القوات المسلحة المذكورة الى وظائف مدنية بدون أن يكون سبب النقل ارتكب المنقول الفعال مخلة بالشرف أو مخالفة لأحكام قوانين ونظم الخدمة بالقوات المسلحة أو ارتكاب أفعال تخل بأمن هذه القوات وحسن الخدمة بها كما تعاد تسوية معاشات المستحقين عنهم وذلك كله بما يعادل ج أقصى مربوط رتب أو درجات قرين كل منهم الموجـود بالخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ أو في أقرب تاريخ يسبقه أو بلوغ المستحق سن المعاش أو تاريخ وفاته وبما لا يجاوز أقل معاش لأحد أقرانه الذين أعيدوا الى الخدمة طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنا ١٩٧٢ وبحد أقصى أ أقصى مربوط رتبة اللواء في هذا التاريخ ، •

وتبين للجمعية العمومية أن المشرع أعاد بمقتضى القانون رقم ما لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تسوية معاشات الضباط الذين أنهيت خامته بالقسوات المسلحة في الفترة من ١٩٩٠/٧/٣٠ حتى ١٩٥٠/٥/١٩ من يالفصل بغير الطريق التأديبي أو بالنقل بالشروط الواردة بالمادة ٢٠ مالغة الاشارة وذلك بما يعادل أن أقصى مربوط رتب أو درجات قريم كل منهم الموجود في الخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ ، ومؤدى ذلك أن المشر الحمير المدة السبابقة على المتاريخ المذكور كانها قضيت في خدمة القواء المسلحة وسفدت عنها الأقساط المستحقة قرضا وذلك تعويضا لهم عالمسلحة وسفدت عنها الأقساط المستحقة قرضا وذلك تعويضا لهم عالمسلحة من الخدمة ومساواة لهم بزملائهم المستمرين بها ، ولم يغو

بين من نقل من القوات المسلحة الى جهة مدنية ومن ظل بدون عمل ، أى أن المشرع استحدث بهذا الحكم حقا لهؤلاء في اعتبار هذه المدة كأنها قضيت بالقوات المسلحة ولما كان الحصول على المزايا المقررة لذلك لا يتأتى الا بحساب هذه المدة ضمن مدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية لمن عمل منهم في الحكومة أو القطاع العــام ومن ثم ينعدم الأساس القانوني لاستحقق هيئة التأمينات الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي منهم عن اشتغالهم في الحكومة أو القطاع العام خلال المنة المذكورة اذ ان المشرع ضمها لهم فرضما دون أداء أي اشتراك عنها ولا ينطوى ذلك عن عدول من جانب صاحب الشأن عن ضم مدة خدمته بالقوات المسلحة بل هو حق جديد له رتبته نصوص القانون ازاء تدخل المشرع لتعديل قانون التقاعد للقوات المسلحة على الوجيه السالف • ويؤكد ذلك أن المادة ٩٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قضت بعدم ادخال هذه المدة ضمن المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه في المادة ٢٧ من قانون التأمن الاجتماعي في حالة عدم اختيار المؤمن ضم المدة العسكرية ، ويؤكد هذا الفهم أيضا أن مناط التسوية التي تتم للضباط وفقا للمادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ليس الالتحاق بالخدمة المدنية وانما توافر احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا النص ، ومن ثم يحق للسيد المعروضة حالته استرداد الاشتراكات المسددة منه الى الهيئة العسامة للتأمينات الاجتماعية عن الملمة من ١٩٦٣/١٢/١٢ حتى ٣٠/٨/٣٠ .

ولما كان ذلك ، وكان الظاهر من طلب الرأى انه لم بتضعن أية وقائم أو أسانيد جديدة كانت غير مطروحة على الجمعية المعومية حين أصدرت فتواها في هذا المؤضوع ، بالإضافة الى أن التكلفة المالية الباهظة التى قد تترتب على تنفيذ هذا الرأى لا تأثير لها في وجوب الكشف عن الحكم القانوني السليم أو الاخلال بالقاعدة المسلم بها بأنه لا محل للاجتهاد مع صراحة ما تقضى به أحكام القانون ، وتبعا لذلك فانه يتعين تأييد رأى الجمعة المعومية في هذا الموضوع .

لالسك

انتهى رأى الجمعية الهمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى تاييد فتوييها السابقتين الصادرتين بجلسسة ١٩٨٤/٣/٢٢ ، وجلسسسة ١٩٨٥/١٢/٤ :

ر فتوی رقم ۳۵۳ فی ۱۹۸۹/۳/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۸ ملف رقم ۲۷/۲/۱۸) ·

(٧٦) جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ـ تسويات ـ دبلومات الدراســـات العليــــا التى لا تعادل اللجستير : ــ

اشترط الشرع في المادة (۲۰) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاتقاس مدة سنة واحدة من للقدة الكلية التي يوفي العامل على أساسها أن يكون حاصلا على شهادة اللجستير علميا بقرا أو ما يعاديا بالماساء إلى الماساء أن العامل على أساسها أن يكون حاصلا على شهادة اللجستير علميا بقرا سمادر من الجهة المختصة باجراء هذا التعادل وفقا للنصوص المثلقية له بالمؤالات التي علميا أو تلك التي تتساوى مه في بعض الأحوال من ناحية الآلار المالية وبتصوص تشريعية خاصة لا يعتد بها في مجال تعليق حكم المادة (۲۰) الشادر المها به حصول العامل على ديلومات في الدراسات العليا لا تعادل من الناحية العلمية شهادة المجستير وليام جهة الالادة بتسوية حالته طبقاً للمادة (۲۰) الشادر اليها بعد التسوية تعد بالحلة المفاشعة صحيح حكم القانون حدد الشرع بالغانون رقم ۱۲ لسسنة ۱۹۸۰ مهلة زمنية حتى مسجح حكم القانون حدد الشرع بالغانون رقم ۱۲ لسسنة ۱۹۸۰ مهلة زمنية حتى أو التشريعات الملكورة به وشها القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۵ وحظر بعد فوات لليعاد الملكور تعديل الركز القانون للعامل على وجه من الوجوه الا تغيدا لحكم فضائي نهائي يهاشي بهائد بالتولية مستقبلا حقيق المستوبة الشارة اليها مع اجراء تسوية صحيحة لحالته الاعتماد المتولية مستقبلا حقيق المستوبة المسائح المناسوة المناسوة المناسوة المناسوية الم

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع الماملين المدنين بالدولة والقطاع العام على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالمجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التميين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب •

وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليسا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

المجستير أو ما يعادلها ٥٠٠٠٠٠ • كما تنص المادة الحاصل على شهادة المجستير أو ما يعادلها ٥٠٠٠٠ • كما تنص المادة الحادية عشرة مكروا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الخاص بتسوية حالات بعض العاملين ، على أنه ومع علم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم مجلس المولة يكون ميعاد رقع الدعوى الى المحكمة المختصة مسئة

واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتملق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام القوانين ازقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣، ١٠، ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٥، ٢٣ ، ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٥، ٢٣ ، ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٥، ٢٠ ، ١٩٧٨ تمديل المركز القانوني للعامل استئادا الى أحكام هذه التشريعات على أي الميعاد المنصوص عليه في هذه الملادة بمقتضي القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٨ حتى ٣٠ (١٩٨٤/٦/٣٠ وبهوجب القانون رقم ٨٣ لسسسنة ١٩٨٣ حتى ٣٠ (١٩٨٤/٦/٣٠ وبهوجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٤ مشأن تسويه حالات بعض العاملين تنص على أن « ١٠٠٠ ويحتفظ بهسسفة شخصية المعاملين المرجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتفاضونها وقت العمل بهذا القانون تتبعة تسوية خاطئة على أن يستملك المرتب على المرتبات التي يتفاضونها وقت العمل بهذا القانون تتبعة تسوية خاطئة على أن يستملك المرتب على المرتبات القانون تبي تلك المرتبات القانون تن على المرتبات المستحقة قانونا ١٠٠٠ ومع عدم الإخلال بالإحكام القضائية الميانية أو بالقرارات المسادرة بالترقية للمامل المذى تنطبق عديه الفقرة السابقة أن يختار بين أحد الوضعين الآتين :

(1) اعادة تسوية حالته تسوية قانونية مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة ·

(ب) الابقاء بصغة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل البع تتيجة التسوية الخاطئة مع عدم استحقاقه للزيادة المسار اليها ، على أن يعتد عند ترقيته للدرجة التالية بالوضـــــ الوظيفى الصحيخ له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا الأحكام القانون المعمول به عند اجرائها ، •

استظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادة ٢٠ فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المسار الله قد اشترط لانقاص مدة سنة واحدة من المدة الكلية التي يرقى العامل على أساسها ، أن يكون حاصلا على شهادة الماجستير أو ما يعادلها و المقصود بعبارة و أو ما يعادلها ، هم المؤهلات التي تعادل درجة الماجستير علميا ، بقرار صادر من الجهة المختصة باجراء هذا التعادل وفقا للتصوص المنظمة له ناصطلاح _ المؤهل المعادل لدرجة علمية معينة _ اذا ما أطلق فينصرف حتما الى المعادلة من الناحية المعلية دون غيرها ، وعلى ذلك فأن المؤهلات تتساوى مع الماجستير في مدة المراسة ، ولم يصدن زرار من السلطات المختصة بععادلتها به علميا ، أو تلك التي تتساوى معه في بعض الأحوال من ناحية الآثار المالية وينصوص تشريعية خاصة ، فلا يعتد بها في مجال

تطبيق حكم المادة ٢٠ فقرة ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وهذا ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية • ولما كان العاملون - في الحالة المعروضة _ قد حصلوا على دبلومات في الدراسات العليا لا تعادل من الناحية العلمية شهادة الماجستير ، وقامت جهة الادارة بتسوية حالاتهم الوظيفية طبقا لحكم المادة ٢٠ فقرة ج المشار اليها فإن هذه التسويات تعد باطلة لمخالفتها صحيح حكم القانون _ كما سبق البيان _ بيد أنه متى كان المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر ، قد حدد مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع دعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة به ومنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وحظر بعد فوات الميصاد المذكور تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائي نهائي ٠ ومن ثم يمتنع على جهة الادارة سحب التسويات المشار اليها ٠ على أن تجرى تسوية صحيحة لحالاتهم الوظيفية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، بغرض تحديد الدرجة والأقدمية القانونيه التي يستحقها كل منهم للاعتداد بها عند الترقية في المستقبل وذلك اعمالا للمادة ٨ من القيانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسيوية حالات بعض العاملين.

لذليك

انتهى دأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة التسويات التى تمت للعاملين فى الحالة المروضة ، الا انه لا يجوز تعديل مراكزهم القانونية بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، مع اجرا، تسوية صحيحة لحالاتهم للاعتداد بها عند الترقية مستقبلا ،

(فتوی رقم ۲۰۲ فی ۱۹۸۹/۳/۷ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف رقم ۲۹۸۳/۳/۸۷) .

(۷۷) حلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ــ مرتب ــ بدلات ــ بدل انتقال (لائحة بدل السفر ومصاريف لانتقال) •

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٨٥ بلائحة بدل السفر ومصاديف الانتقال ٠

بدل الانتقال الثابت هو احدى الزايا للقرة للوظيفة لتمويض العامل بصفة اجعالية وجزافية عما يتكبد من نفقات فعلية في سبيل اداء مهام وظيفت ـ مناط استحفالا حو المن في المناط المنتحالا المتحالا المتحالات ال

تنص المادة ٣٥ من لائعة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته على أنه و يجوز بقرار من (وزير المالية والاقتصاد) وبناء على اقتراح (ديوان الموظفين) تقرير راتب ثابت لقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحية ، ولا يمنح هذا البدل الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المسلحية استعمال احدى وسسائل النقل استعمالا متواصسلا ومتكررا ، ٠

ومفاد ذلك أن بدل الانتفال الثابت احدى المزايا المقدرة للوظيفة لتعويض العامل بصفة اجمالية وجزافية عما يتكبده من نفقات فعلية فى سبيل أداء مهام وظيفته • ومناط استحقاقه هو أن يشغل العامل وظيفة يستدعى القيام بأعمالها استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا • ومن ثم فأن صرف هذا البدل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال الفقل التي يقوم بها العامل خلال المدة المقرر عنها ، أذ يكفي لاستحقاقة أن كون الوظيفة في حد ذاتها تعطلب بطبيمتها الانتقال بصورة دورية متواصلة • وعلى ذلك يعتبر بدل الانتقال الثابت من البدلات اللصيفة بالأجر الأسامي للعامل بحيث يدور معه وجودا وعلما ، فيمنع البدل في بالأجر الأسامي للعامل بحيث يدور معه وجودا وعلما ، فيمنع البدل في حالات الحرمان من الإجر الأسامي و

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتـوى والتشريع الى أن استحقاق بدل الانتقال الثابت رهين بتوافر الضوابط سالفة البيان .

(فتوی رقم ۲۵۷ فی ۱۹۸۹/۳/۷ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۱۹۵۹/۸۱) -

(۷۸)جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ــ بدلات ــ بدل طروف ومخاطر الوظيفة للمناملين بالجادى ووالعرف السحى ــ القانون رام ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بشان العاملين للدنيين بالمجادي والسرف المسحى المدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ ٠

قرر الشرع منع بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بعد الحسي ١٠٠٠ وكذلك وجبة غلالية أو مقابل نقدى عنها وفقا لأحكام القانون الملكور وهو ما يتحقق في شئن العاملين القدائين والمؤتنين بالهيئات القومية درائمامة والزجيزة المكومية ووحدات الحكم المحلم متى كانوا من المستملين بالمجارى والمرف السحى وهياه الشرب بغض النظر عما أذا كانت الجهات الملاكورة المصابل الفسيم من المستملين بهذه الأعمال – أساس ذلك – أن النصي جاء عاها ومطلقا بعيث يشمل جميع الجهات التي ينظرق عليها وصف الهيئة القومية أو المؤمنة أو الوحدة المحلية سواء اكانت تعالى مجال المجارى والمحرف المسحى أم كانت تعارس هذا المحل أن يعقصه من المنافقة المائية و على سبيل المخلفة المائية والقاعمة الإصوابية أن المام يجرى على عمومه ال أن يدد ما يخصصه ومن ثم فان أشتراف المعلى باحدى الجهات القائمة على شتون المجارى والمحرف المسحى لامكان تعارض مغين المجارى القائمة على شتون المجارى والمحرف المسحى يمكنان الأفادة من أحكام هذا القانوة مو تخصيص للنص بغير مخصصي

استظهرت الجعية العدومية فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٨/٢/٣ والتي انتهت الى أحقية العاملين بالمعامل الكيماوية لتحليل مياه الشرب في الحصول على بدل طروف ومخاطر الوظيفة والمقابل التحديل للوجبة الفذائية طبقا للشروط والقواعد وبالنسب المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ بعد استيفائهم الشرطين الذين تطلبهما الشرع لذلك وهما ١ ـ أن يكونوا من العاملين المشتغلين في مجال عياه الشرب بالجهات المحددة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل وحدات الحكم المحددة

٢ - أن يكونوا قائمين بالتنفيذ الفعل بالنسبة لاستحقاق بدل طروف ومخاطر الوظيفة وأن تتطلب طبيعة أعمالهم التواجد الفعل بمواقع الفعل بالنسبة لاستحقاق الوجبة الفذائية أو البدل المرد لها ، وتبين للجنمية أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجارى والصرف الصحي كان ينص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على

العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية العامة وحدات الحكم المحلى المستغلق بالمجارى والصرف الصحى ٠٠٠٠ وقد عدل هذا النص بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ على النحو الآتى : « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحسم المحلى المستغلق بالمجارى والصرف العسمى ومياه الشرب ٠٠٠٠ وقضت المادة الثانية بمنح الخاضعين لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ١٠٪ من الأجر الأصلى وقررت من طرف وجمة غذائية أو مقابل نقدى عنها لمن تتطلب طبيعة أعمالهم من هؤلاء التواجد في مواقع العمل

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر منح بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٦٠٪ وكذلك وحبة غذائبة أو مقابل نقدى عنها بتوافر الشروط المتطلبة قانونا وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون. رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وهو ما يتحقق في شأن العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعمة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلى ، متمي كانوا من المستغلين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب بغض النظر عما اذا كانت الجهات المذكورة تعمل أصلا في المجارى والصرف الصحى ومياه الشرب أو لا تعمل فيهسا ما دام أن العاملين انفسسهم من المستغلين بهذه الأعمال وقد جاء نص المادة الأولى عاما مطلقا بحيث يشمل جميم الجهات التي ينطبق عليها وصف الهيئة القومية أو العامة أو الوحدة المحلية سواء أكانت تعمل في مجال المجارى والصرف الصحى أم كانت تمارس هذا العمل بصغة تبعية أو على سبيل الخدمة الذاتية والقاعدة الأصولية أن العام يجرى على عمومه الى أن يرد ما يخصصه ، ومن ثم فان اشتراط العبل باحدى الجهات القائمة على شدئون المجاري والصرف الصحى لامكان الافادة من أحكام هذا القائون هو تخصيص للنص بغر مخصص ، كما أن الشرع لو أراد ذلك لاستخدم لفظ الشتغلة بدلا من المستغلين ولما أعوزه النص على ذلك صراحة .

ولما كان ذلك ، وكان النابت من الاوراق في الحالة المعروضة انه توجد محطة رفع داخل الحرم الجامعي باسبوط تعتبر امتدادا لقطاع الصرف الصحى باسبوط لتفريق بين العاملين بهذه المحطة وبين أقرائهم بقطاع الصرف الصحى باسبوط الذين يفيدون من احكام هذا القانون ، سبياً إن الحكمة التي دعت الى تقرير الميزات الواردة به تقتضي مع عمومية النص الا تقام تفرقة بين من يمارس أعمال المجاري والصرف الصحى بالجهاب المشتخلة أصلا به ن يمارس إعمال المجاري من المجات الخطارة المحل المجاري الميزات الأخطار من المجات الأخطار من المجات الإخطار المحلق المجاري المتعرضون لذات الإخطار المحات المجاري المتعرضون لذات الإخطار المحات المحلق المحات الإخطار المحات المحات الإخطار المحات المحات المحا

وبناء على ما تقدم ، فان العاملين بمحطة المجارى بجامعة أسيوط يستحقون صرف بدل المخاطر وبدل الفذاء طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ معدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ ·

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريح الى أحقية العاملين بمحطة المجارى بجامعة أسيوط فى الافادة من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ على النحو السابق بيانه •

ر فتوی رقم ۲۰۹ فی ۱۹۸۹/۳/۷ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۲۰۹ ۱۱٤۳/٤/۸۲) -

(VA)

جلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٨٩

عاملون باللطاع العام ... مرتب ... علاوات ... علاوة دورية ... المغتمى بتقرير قواعد منح العلاوة الدورية ،

المادتان ۳۷ ، ۳۷ من قانون العاملين بالتطاع العام رقم ۶۸ لسنة ۱۹۷۸ ــ المادة ۳۰ من خانون هيئات القطاع انعام وشركاته الصادر بالقانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۸۳ ــ قرار رئيس «لوزواء رقم ۳۹ لسنة ۱۹۲۹ بشان قواعد تحديد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام ،

حدد المشرع في المادتين ٣٧ ، ٣٨ من قانون العاملين بالقطاع العام قواعد منح العلاوات العورية الخروة للعاملين بشركات القطاع العام وتعديد فئاتها ومواعيد استحقاقها _ فاناط المشرع بمجعل سادادة الشركة مسلطة تقرير مبنا استحقاق العلاوة العورية أو عدم استحقاقها ويصدر بهنج العلاوة قرار من رئيس مجلس الادارة _ يجب ان يصتبه قرار مجلس الادارة _ يجب ان يصتبه قرار مجلس الادارة بأسان الطلاوة العورية من الجمعية المعهومية للشركة والتي يراسها الوزير المختص _ اساس ذلك : ما اكده المشرع في الملاوة ٣٧] من قانون هيئات القطاع العام وشركاته المشادر اليه يخول المشرع رئيس مجلس الوزراء مسلطة تقرير قواعد لمنح العلاوةالدورية أو تحديد المحلاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام لسينة ١٩٨٦ بشائة والمدارية المعاملين بشركات القطاع العام لم يعد قائما في ظل العمل بالقانونين رقعي ٨٤ لسنة ١٩٨٧ ، ٩٧ لسنة ١٩٨٧ مالفي

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٣٧ من قانون العاملين بالقطاع المام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « يقرر مجلس الادارة في ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق العاملين العلاوة المدوية أو عدم استحقاقها وذلك في ضوء المركز المال وما تحقق من أهداف •

كما يجوز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة من العلاوة الدورية · وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة المستحقة من العلاوة في الوظائف المليا عنها في وظائف الدرجات الادني ، وذلك بمراعاة حكم المادة (٣٠) من هذا القانون ،

ويجب في جميع الأحوال أن يمتمد قرار مجلس الادارة من الجمعية العمومية للشركة ع • والمادة ٣٨ من ذات القانون التي تنص على أنه د مع هراعاة حكم المادة السابقة يستحق العامل العلاوة الدورية الموردة لدرجة وظيفته التي يشغلها طبقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة •

ونستحق العلاوة الدورية في أول يولية التالي لاتقضاء سنة من تاريخ-التميين أو من تاريخ استحقق العلاوة العورية السابقة •

و مسلم المسلم و لا تفير الترقية في موعد استحقاق المسلاوة الدورية و و المسلودة قد و المسلم الدارة و كما استعرضت المادة ٣٣ من قانون ميثات القطاع المام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ من قانون ميثات القطاع المام وشركاته المسلم هذا القانون والنظام الاساسي للشركة تختص الجمعية العامة بما ياتي :

السنة المالية التالية ١٠٠٠ و كذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس المرزراء رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد المسلاوات المعروية المستحقة لماملين بشركات التطاع العام ، التي تنص على ان ديكون منح الملاوات المحرورية للمساملين بشركات القطاع العام على ان ديكون منح (١) الشركات التي متنص على النحو التالى : (١) الشركات التي مقتقت أرباحا في السنة المالية ١٩٦٧ هـ ١٩٦٧ ما ١٩٦٧ ولا تزيية نصبة اجمالي الأجور فيها سنة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ مضافا اليها الملاوة المقترحة الى تيمة الانتاج في نفس العام (بعد استبعاد أثر الاجراءات المحكومية على الاسعار بالارتفاع ، عن مثيلتها في العام السابق ، تصرف للعاملين بها علاوة دورية تعادل ١٠٠٪ من الفئات المقررة ١٠٠٠ ٠٠٠ من والمادة (٢) من ذات القرار التي تنص على أنه د يخول الوزير المختص ، والمادة (٣) منه التي تنص على أن د يحرك على الوجه التالى : ٠٠٠ ، والمادة (٣) منه التي تنص على أن د يسرى هذا القرار اعتبارا من العلاوات والمادين في أول يناير سنة ١٩٦٩ وإلى أن يصدر قرار آخر ، ٠٠ المستحقة للعاملين في أول يناير سنة ١٩٦٩ وإلى أن يصدر قرار آخر ، ٠٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، قد حدد قواعد منع العلاوات الدورية المقررة للعاملين بشركات القطاع العام بأن د تناط بمجلس ادارة الشركة سلطة تقرير مبدأ استحقاق العلاوة المجورية أو عدم استحقاقها ، وذلك في ختام كل سنة مالية ، وفي ضوء المركز المالي الذي وصلت اليه الشركة وما حققته من أهداف ، كما أجاز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة معينة من العلاوة ، بحيث لا تزيد هذه المسبة في الوطائف العليا على تلك الستحقة لوطائف الدوجات الأدني ، وبرراعاة حُكم المادة ' آلا من ألقائون المذكور التي تقضى بحرثان المألفل المقطم المقدم عنه تقرير سنوى بمرتبه ضميف من نصف الطلاؤة اللورية التورية الثين يشغلها وبالفئة المبينة بالجدول فهي تعني لمامل طبقاً لدرجة الوظيفة التي يشغلها وبالفئة المبينة بالجدول المرقق بهذا القانون وبما لا يجاوز نهاية الأجر المرر للوظيفة · وتسنختى له في أول يولية التالي لانقضاء سنة من تاريخ تعيينه أو من تاريخ استحقاق الملاوة الدورية السابقة · ويصدر بنتج الملاوة قرار من تاريخ سمجلس الادارة بمنان الملاؤة الدورية من الجمنية العمومية المسركة والتي يراسها الوزير بشنان الملاؤة الدورية من الجمنية العمومية المسركة والتي يراسها الوزير المختص · وذلك ما اكنه المسرح في المادة ١٣٧٤ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ اسنة ١٩٨٣

ولما كان الهين من استقراء نصوص القانونين المسار الهما أن المسرع لم يخول رئيس مجلس الوزراء صلطة تقرير قواعد لمنع العلاوة الدورية أو تحديد اجراءات صرفها وانما اسند هذا الاختصاص الى الجهات سائفة البيان ، ومن ثم يكون قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بسأن تواعد تحديد العلاوات الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام ، والذي لا يعدو أن يكون مجرد توجيه ، قد انتهى العمل به حاليا ، وذلك أما كان الرأى في مدى مشروعيته في ظل أحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس

لذليك

انتهى أزأى النجيمية المستوفية المتسمى الفتوى والثشريع الى أن قرار رئيس الوؤزاء أزقم ٢٩ السنة ١٩٩٨ المتنار اليه لم يعد قائما في الخل العمل المالقانون رقمي ٤٨ لنستة ١٩٧٨ و ١٩٧ لسنة ١٩٨٨ سالفي الذكر

(فتوی رقم ۲۹۰ فی ۱۹۸۹/۳/۷ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۵ ملف، رقم ۱۱٤۸/٤/۸۱) →

رُّ ﴿ ﴾ } جِلسة ٥٠ من قبراير مسنَّة ١٩٨٨

نَفَلَ .. نَقَلَ بحرى .. خَمَات بحريةً ﴿ المؤسسة الْمَرِيَّةِ الْعَامَةِ لَلنَّقُلِ الْبِحرى ﴾ • القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ لانشاء المؤسسة المعربة العامة للنقل البحري •

حفل المشرع مؤاولة اعتال النقل البحرى وتقديم المقدمات الميموية ويضى الأعمال الأخرى الرئيمة بالنقل البحرى الا من خلال المؤسسات العامة وإشركات التن لا تقل حصة الدولة في داسجالها عن ٢٥٪ القيمة في السجل العد الملكم، نقط الالتحمية بوذير الواسلات بالانفاق مع الوزير المنتصل تقرير الاستثناء من هدا الإحكام عند الالتحمياء بالتسبية لتقديم الفيمات المؤسسات ودواعى المهل وطروف بالمؤسف وحسبت احتياجاته المفاصدة ودواعى المهل وطروف بالمؤسف بالمؤسف وحسبت احتياجاته المفاصدة ودواعى المهل وطروف بالمؤسف بالمؤسسات ودواعى المهل

استعرضت الجمعية العبونية المادة (٣) من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ بانشتاء المؤسسة المصرية الفامة ثلنقلي البحرى التي تنص على أن. و أغراض المؤسسة هير:

(أ) تنمية ألاتتصاد القوني عن ظريق النشاط اللاخي البحرى التجاري.
 في داخل البلاد وخارجها

(ب) تعم النقل البحوثي ظبقا للاثانة خاصة تصدر بقرار من رئيس. الحنهورنة ١٠٠٠٠٠٠ ف

والمادة (آم) من ذات القانون آلتي تنص على آله (د لا تجوز مزاولة اعمال النقل السخر والتقويم والمثل السخر السخر المسكن النقل السخرية ومنياً تنها والتوريدات السحرية وغيرها من الاعمال الرتبطة بالنقل المستوى والتي يضدر بتخديدها قرار من وزير المواصلات الالمن يتميد المي سجل بعد لذلك بالمؤسسة المصربة العامة للنقل البحري *

الإنتيانونز التوزير القواميتلان تمثل الأفتضناء توبتالاتفاق منع الونزير المتغمس تقويم الاستلفاء من غلمة الإنتيان ؟

ولا يجوز أن يقيد في السجق الشار اليه الا المؤسسات العامة أو . الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأس مالها عن ٢٠٠٠ ٠

كما استظفر قتنك المصادة لإيم التي تفاقوان طلام المنتظماء المسأل اللوين. والأطلق لوللعظم المعراد المصافو بالقانوان وهو الإفتامة الآل أنتس على أن و يقصد بالمسروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمنساطق الحرة ، والمادة (٤٣) من القانون المذكور التي تنص على أن و تعفي مصروعات النقل البحري التي تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون في المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها في قانون التجارة المجرى وفي القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تسجيل السفن التجارية . كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤمسة المصرية المعارة المعرف المعرف المحرد ، .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة (٧) من القانون . رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، حظر مزاولة أعمال النقل البحرى وتقديم الخدمات البحرية وبعض الأعمال الأخرى المرتبطة بالنقل البحرى الا من خلال المؤسسات « الهيئات » العامة والشركات انتي لا تقل حصة ً الدولة في رأس مالها عن ٢٥٪ ، المقيدة في السجل المعد لذلك • وقد ناط المشرع ، بوزير المواصـــلات ، وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الأحكام عند الاقتضاء وغنى عن البيان أنه بالنسبة لتقديم الخدمات البحرية المتعنقة بتجهيز السفن على: السطح أو الرصيف ، فان الحظر المشار اليه ينصرف الى المجهز المحترف ولا يسرى على مالك السفينة اذا قام بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها _ طبقا للقواعد العامة _ من الحقوق المقررة له يجريها بمعرفته وحسب احتياجاته الخاصة ودواعي العمل وظروفه • ولا يجوز تفسير نص المادة (٧) المذكورة ــ عنه الغموض ـــ • بأنها تهدف الى اجبار صاحب السفينة على الاستعانة بمجهز محترف من بين المرخص لهم بمزاولة هذا العمل ليجهز له سفينته ، لأن ذلك يؤدي الى التحكم في أصحاب السفن بصورة تعرقل أعمالهم ويخالف الأغراض الموضحة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ التي تستهدف تنمية الاقتصاد القومي عن ظريق النشاط الملاحي البحري التجاري ، ودعم النقل البحري والنهوض به ٠

ولما كانت الشركتان المعروضة حالتهما تقومان بتجهيز السفن المبلوكة لهما على السطح والرصيف ، فانهما لا تخضمان أصلا للحظر الواود في المادة (٧) من القسانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ـ بالنسبة لهذا لنشاط ، وبالتالى فلا يسرى عليهما ـ في هذه الحالة ـ قرار وزير النقل والمواصلات والنقل المبحرى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٦ ومنشور هيئة القطاع المام رقم ١ ليبية ١٩٨٥ بشأن تقرير بعض الاستثناء بن حكم المادة (٧) و واما دام الأمر كذاك فلا محل لبحث مدى توافن الشروط التي تطلبهنما قانون .

الاستثمار رقم 27 لسنة 1972 لاستثناء مشروعات النقل البحرى من أحكام القانون رقم 17 لسنة 1972 كثيوات الشخصية الاعتبارية للمشروع وصحة الترخيص بالمنطقة الحرة الخاصة من من فيلما البحث يثور اذا كانت الشركتان المذكورتان تقومان بمقاولات تجهيز السفن للمنو، الا أن الأمر المعروض ينحصر في احقيثهما في تجهيز السفن المملوكة لهما ، وهذا النشباط ليس غرضها مستقلا في حد ذاته وانها هو أمر الازم التمكن الشركتان من تشغيل واستغلال هذه السفن .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشريع الى احقية الشركة المصرية الأسبانية للملاحة وشركة ديم لاين ايجبت فى تجهيز السفن المملوكة لهما على السطح أو الرصيف ·

(فتوی رقم ۳۲۱ فی ۱۹۸۹/۳/۷ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۵ ملف رقم ۳۸۲/۲/۳۷) ·

﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ جلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٨٨

علملونر مدنيون بالدولة - قواعد الجمع بين الكثر من وظيفة واحدة :

قراد دئيس مجلس الوزداء رقم ١٨٠ كسنة ١٩٧٠ بشان قواعد الجمع بين اكثر من وظيفة واحمد المصل بالقرادات ارقام ٢٦٠ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ سنة ١٩٧٧ ــ قانون العاملين فالدنين باللولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ كسنة ١٩٧٨ ·

لا يجود تطبيق قراد دئيس الوزداء الملاكود في ظل العمل باحكام القانونين وقص ٧٤ - ٨٨ لبينة ١٨٩٨ الثيباي البهما ب إيباس ذلك ب أن طلقيم في جلاين القانونين قد وفيح إنظيما جديدا للهمينائي التي تفيينها قراد دئيس الوزياء ويكون بهائل قد إلى الهنظيم اقسارة لما هو مسلم من أن التشريع اللاجق ينسخ إلتشريع السابق ليها يتعادفي بينهها وأن التشريع الاعلى يقدم على التشريع الادني منه بـ تطبيق .

تنص المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة المعدل بالقرارات أرقام ٣٩٧ و ٦٦٠ و ٦٩٤ َ لسنة ١٩٧٧ على أنه ه على جميع الجهات التي يخضع العاملون فيها لأحكام أي من القانونين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ . ١ ـ أو لأية تشريعات وظيفية خاصــة مراعـاة القواعد الآتية : _ ٨٠٠٠٠٠٠ مـ لا يجوز لشاغلي وظائف الادارة العليا في الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والشركات المستركة التي تسمساهم فيها الوحدات المذكورة الجمع بين وظائفهم وبين أي عمل آخر يؤدونه بالذات أو بالواسطة بما في ذلك أعمال الاستشارة وذلك سواء لحسابهم الخاص أو في أية جهة من الجهات فيما عدا الهيئات السولية والحكومات الأجنبية ولا يعتبر عملا آخر في حسكم هذه الفقرة تمثيل الوحدات الاقتصادية في الشركات أو المشروعات المستركة ٠٠ كما لا بجوز اعارة أى من هؤلاء العاملين أو الترخيص لهم بأجازة بدون مرتب للعمل لدى أية جهة خاصة بالداخل ٠٠ ويستثنى من هذا البند أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وتظرائهم في المؤسسات العلمية ومراكز البحث العلمى ٠٠ ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بمتابعة تنفيذ هذه القواعد في الوحــدات المختلفة ٩٠ ـ ويجــوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء الاستثناء من الضوابط والشروط المنصوص عليها في البنود السابقة في حالات خاصة يقتضيها الصالح العام وللمدة التي يحددها في كل حالة على حدة ، وينص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ في المادة (٥٨) منه أنه و يجوز بقرار من السلطة

والمستفاد من النصوص السابقة ان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه حظر على شاغلي وظائف الادارة العليا في الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام الجمع بين وظائفهم وبين أي عمل آخر يؤدونه بالذات أو بالواسطة كما حظر اعارتهم أو الترخيص لهم بأجازة بدون مرتب للعمل لدى أية جهة خاصة في الداخل على أن يكون لرئيس مجلس الوزراء سلطة الاستثناء من هذه الضوابط في الأحوال التي يقتضيها الصالح العام وللمدة التي يحدها في كل حالة على حدة ، أما في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام المسار اليهما فقد ترك المشرع للسلطة المختصة في القانون الأول وهي الوزير المختص أو المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلي أو رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة المختص ولرئيس مجلس ادارة الشركة في القانون الثاني اعارة العامل للداخل والخارج بشروط وقيود محددة وأجاز للسلطة المختصة أو الجهة التي يحددها مجلس الادارة الاذن المعامل بالعمل لدى الغير ، وبذلك يكون المشرع في هذين القانونين قد بين الحالات التي يجوز فيها اعارة العامل ومنحه أجازات خاصة والترخيص له بالعمل لدى الغير ، وحدد السلطات المختصة بالموافقة على ذلك وليس من بينها. رئيس مجلس الوزراء أي على وجه يتعارض مع قراد رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ فين ثم يكون المسرع في هذين القانونين قد وضع تنظيما جديدا لهذه المساثل الغى به التنظيم السابق الذى تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لما هو مسلم من أن التشريع اللاحق ينسخ التشريع السابق فيما يتمارض بينهما وأن التشريع الأعلى يقوم على التشريع الأدنى منه وتبعا لذلك تكون القواعد التي تضمنها القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ قد ألفيت اعتبارا من تاريخ العمل بالقانوتين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المسار اليهما .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواذ تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الجمع بين اكثر من وظيفة واحدة فى ظل العمل بأحكام القانونين رقمى ٧٤ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما •

(فتوی رقم ۲۷۰ فی ۱۹۸۹/۳/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف رقم ۳۹٤/٦/۸٦) ·

(۸۲) جلسة ۱۵ من فبراير سنة ۱۹۸۹

جامعات ــ المدرسون المساعدون ــ نقل الى الكادر العام ــ تحديد الاسمية ــ معادلة الدرجة الوظيفية •

"المادتان ١٣٩ ، ١٥٦ من قانون ننطيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ٠

استلزم الشرع بالقانون رقم 21 لسنة 1977 بشان تنظيم الجامعات الشغل الوطاقت الماونة لهيئة التدريس بالجامعات والاستعرار فيها تنظيم خليبا خاصا _ يلزم الشغل وظيفة مدرس مساعد العصول على درجات الماجستين او ما يعادلها _ الوجب على المدرس المساعد الم يعمل على درجة الدكتوارة او ما يعادلها خلال منة المصاعا خيس سنوات منذ تبيئه معرسا مساعدا والا نقل الى وظيفة اخرى في الكادر العام _ عند نقل المدرس المساعد الى احتى وظافف الكادر العام لا يسوغ احداد القديمة على الوظيفة الكادر العام لا يسوغ احداد القديمة على الوظيفة المؤلسية الماجلة على نقله _ تعدد القديمة في الوظيفة المدرس مساعد عادم ان كلا من وظيفتي مدرس مساعد ومعيد تعادلان الدرجة الثالثة من مدرس مساعد ومعيد تعادلان الدرجة الثالثة من درجات الكادر العام (التانون رقم لا في نشئة مدرس مساعد ومعيد تعادلان الدرجة الثالثة من

تنص المادة (١٣٩) من قانون تنظيم الجامعات رقم 24 لسنة ١٩٧٢ على أنه و ١٠٠٠٠ يشترط فيمن يعين مدرسا مساعدا أن يكون خاضلا على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مؤهلين للقيد للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو على ما يفادل درجة الماجستير أو الدبلومين ١٠٠٠ و وتنص المدة ١٥٦ على أن و ينقل المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا »

والمستفاد من ذلك أن المشرع استلزم تأهيلا علميا خاصا لشفل الوطائف المعاونة لهيئة التدريس بالجامعات واللاستمرار فيها فتطلب بحيت يلزم لشغل وظيفة مدرس مساعد الحصول على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، وأوجب على المدرس المساعد أن يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال مدة أقصاها خمس سنوات منذ تعيينه مدرسا مساعد! والا نقل الى وظيفة آخرى في الكادر العام •

وغنى عن البيان أنه عند نقل المدرس المساعد الى احسمى وطائف الكادر العام _ عند عدم حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها _ لا يسوغ اهدار أقدميته السابقة على نقله ، ويتمين من ثم ، النظر الى علاقته الوطيفية الجديدة باعتبارها استصحابا لوضعه الوطيفي المنقول منه ، وبالتالى فنن أقدميته في الوطيفة الجديدة تتحدد بالنظر الى بدء علاقته الوطيفية الأولى

سواه آكانت في وظيفة معيد أم في وظيفة مدرس مساعد ما دام أن كلا من وظيفتي مدرس مساعد ومعيد تماديلان الدرجة الثالثة من درجات الكادر العام (القانون رقم 2۷ لسنة ۴۷۸۸) بما يقتضى القول بأنه يتمين عند النقل منهما الالتزام بتالابيخ المتعيين في الموظيفة المتقول منها الذي يفتتح يه الموظف علاقة عبله •

ومن حيث انه لما كان ذلك ، وكان السادة المروضة حالاتهم قبم سبق تعيينهم في وظيفة معيد وكان ذلك في المروضة معيد وكان ذلك في ١٩٦١/١٠/١ بالنسبية للثاني وفي ١٩٦١/١/١ بالنسبية للثاني وفي ١٩٧٧/٨/٢ للثالث فانه عند تعيين هؤلاء في وظيفة من وطائف الكادر العام لعدم جمبولهم على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال للد المررة يتعين التقيد في تجديد أقهما تهم بتاريخ شغلهم لوظيفة ياحث مساعد أو معهد وليسر بالنظر الى تاريخ شغلهم لوظيفة عادي مساعد وسياعد أو معهد وليسر بالنظر الى تاريخ شغلهم لوظيفة عادي مساعد

لالسك

انتهى رأى الجمعية الهمومية لقسمى المفتوى والتشريع الى أن المتاريخ الله وطائف الله وطائف المتدين عند نقلهم الى وطائف بالكادر العسام في الحالة المعروضة هو تاريخ شفاهم لوطائف باحتين هسلطين (أو معيدين)

﴿ فتوى دائم ٢٧٦ في ١١/٣/١٩٨١ جلسة ١٥/٦/٢٨١ ملف دقم ٢٨٦/٣/٧٧) .

۵۴۶) جلسة ۱۹۸۹ من فيراير سينة ۱۹۸۸

جامعات ... اعضاء هيئة التدريس ... مرتب ... علاوات ... علاوة خاصة ... (معاش) ·

حدد الشيع في الماذ (١٧) من قانون تنظيم الجهامات رقم 12 لينة ١٧٧ العالمة المادية القرة لصد هيئة التدريس اللي بلغ سن الإصافة للمهاش واستبر في الطبيع كاستلا متفرغ _ في مل منعه مكانات مائية ونوزي الفرق بين الرئب فساما الله الرواب والمدلات الاخرى القرق بين الرئب فساما الله الرواب والمدلات الاخرى القرق والمدلات المحافظة والمدلات المحافظة والمدلات المحافظة والمدلات المحافظة والمدلون المحافظة ا

استمرضين الجمهرة الهموهية الملية ١٩٤ من تانون تبطيع المحاميات الهماروة بالهانون وقع وعلى الله الهماروة بالهانون وقع وعلى الله الهماروة بالهماروة بالنسبة الله الهمارة وتعييلاته التهاروس ستين سينة هيلادة وين المراحة على الله المراحة المراحة الهماروة الهماروة المراحة المراحة المراحة المراحة المراحة المراحة المراحة المراحة ويسميحون إسائلية والمراحة الهماروة ويسميحون إسائلية يتمارون على المراحة والمستهاد المراحة المراحة والمستهاد المراحة المراحة

ويهوز عبد الإنتهاء تبعين الإساتية بعد بلوغ بين الجامسة والمستخ بغاب الكافئة المتهمة ويله بينين قايلة للتجهيد أيدانية معفرة أن ؟ كما استمريسي اللهة الأولى من الهانون بهر (١٠ أسبة ١٩٨٤) بتقد بالهدة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام التي تنفي بأني و يهني يهديم المهاملين بالمولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الإجر الإساسي لكل معم في تاريخ العمل بهذا الهانون، أو في تاريخ العبين بالنسبة لمن يسمع معد هذا التاريخ، ولا تقدير هذه العلاوة جزاً من الإجر اللهامي، ؟ و والمادة المتاريخ من ذات القانون التي تقضى بأن « يقصد بالعاملين في الدولة في تطبيق أحسكام هذا القسانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمينون بحكاة أم المبالة بالجهاز الاداري للدولة أو بوحدات الحكم المحلى أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بهيئات وشركات القطاع الحام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيهم قوانين أو ألتي تقضى بأنه « لا يجوز المحمم بين العلاوة الخاصة المنصوص عليا في المدارة الخاصة المنصوص عليا في مهذا القانون وبين الزيادة التي تقررت في المحاصة ، وذو المجهة المحرة عن الزيادة في المحاص أدى الى العامل المائن أو كذلك استعرام أن أول يوليه المؤولي من القانون رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٨٧ التي تقضى بأن « تزاد بنسبة ٢٠٪ المتابرا من ١٩٨٧ المائن وتزاد بنسبة ٢٠٪ قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٠٠ و و

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المسرع في المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ : حدد المعاملة المالية المقررة العضو هيئة التدريس الذي بلغ سن الاحالة الى المعاش واستمر في الخدمة كاستاذ متفرغ بم فنص على منحه مكافأة اجمالية توازى الفرق بين الرتب ـ مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة ـ وبين المعاش · وخوله حق الجمع بين تلك الكافأة والمعاش ، وقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ وقرر منح العاملين بالدولة ومنهم العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو لوائح خاصة ، علاوة شهرية خاصة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٧/٧/١ أو في تاريخ التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ • ونص القانون المذكور في المادة (﴿) منه على أن هَذُهُ العَلَاوة لا تعتبُر جَزِءًا مَنْ الأَجْرَ الأَسَاسي • كما ا صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ وقرر زيادة الماشات المستحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ذلك التاريخ ٠ هذا وقد حظر المشرع في المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الجمع بين العلاوة الخاصة المقررة معقَّتضاه والزيادة التي تقررت في المعاش اعتمارا من ١٩٨٧/٧/١ • وأذًا زادت قيمة الملاوة عن ألزيادة في الماش أدى إلى العامل الفرق بمنهما من الجهة التي يسل بها .

ويتطبيق القانونين رقمى ١٠١ و ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليهما على حالة الأميتاذ المتفرغ بيين أن الكافاة الاجمالية المستجفة له تعد ـ فى مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ـ فى حكم المرتب حيث انها تقابل ما يؤديه من عبل بالجامعة ، وبالتالى فيسرى عليها ما يسرى على المرتب من احكام ، واذ يتم منح العلاوة الخاصـــة القررة بيقتضى هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسى القرر للعامل ، فان حسابها بالنسبية المستاذ المنفرغ يكون على أساس مقدار الكافاة التي يتقاضاها ، ومن جهة أخرى فقد زاد معاش الاستاذ المنفرغ بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٧ ، واذ حظر المسرع الجمع بين هذه الزيادة وقيمة العلاوة الخاصـة ، ومن ثم ففى حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصـة ــ محسوبة له بالأسلوب السالف ايضاحه ــ على الزيادة في معاشه فيؤدى له الفرق بينها من الجامعة الني يعمل بها ، وذلك عمالا لحكم المادة (٢) من القانون بينها من الجامعة الني يعمل بها ، وذلك ا

لذلسك

انتهى زأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى : ١ ــــ استحقاق الأستاذ المتفرغ للزيادة التى تقروت فى المعاشات يموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ •

٢ _ فى حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسسوبة له بعقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة فى معاشه يؤدى له الفرق بينهما من الجامعة إلتي يعمل بها ، وذلك للأسباب سالفة البيان •

﴿ فتوى رقم ٢٩٣ في ٢٩٨٩/٣/٠٠ جلسة ٨٩/٢/١٥ ملف رقم ٢٩٥١/٤/٨٦) *

﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ * ٢٩٨٩ جُلسة ١٩٨٥ مَن فَبَرَايرِ سَنَّة ٢٩٨٩

خِالْمَانَ يَدُ أَسْأَتُلُمَ مُثَلِّرُ عُولَ _ عَلَاوَة آخِتَمَاعَيَّة _ مَكَافَاة _ مرقب _ مماش .

قانون تنظيم العامنات المسادر بالقانون وهم (ع) تسنة ۱۹۷۷ ـ القانون وهم (ع) لسنة ۱۹۷۷ ـ القانون وهم ۱۰۱ لسنة ۱۹۷۷ ـ القانون وقم ۱۹۷۲ لسنة ۱۹۷۷ ـ الملامات حد الملامات المسادة القانون وقم الملامات الملامات الملامات الملامات الملامات أخرى الملامات (٢٠) من القانون وهم ١٠٠٠ الملامات الملامات الملامات الملامات الملامات الملامات الملامات (٢) من القانون وهم ١٠٠٠ الملامات (٢) من القانون وهم ١٠٠٠ الملامات الملامات (٢) من القانون وهم ١٠٠٠ الملامات الملامات الملامات الملامات (٢) من القانون وهم ١٠٠٠ الملامات الملامات الملامات الملامات الملامات (٢) من القانون وهم ١١٠٠ الملامات الملامات الملامات الملامات الملامات الملامات الملامات (٢) من القانون وهم ١١٠٠ الملامات المل

استعرفعتك أطبختية أطبعولية ألجادة أ١١٧ أمن قاتون تنطيق الجامنات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته التى تنفس على ان و سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء حيثة التدريس ستين سنة ميلادية ، والمادة ١٢٦ من ذات القانون التى تنص على أنه و مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل و ولا تحسب حدم المدة في الماش ويتقاضون مكاناة اجمالية توازى الفرق بين المرتب عدم مشافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة ـ وبين الماش مع الجمع بين المكاناة والماش .

ويجوز عند الاقتضاء تمين الأساتذة بعد بلوغ سن الخامسة والستين بذات الكافاة المتقدمة ولمدة سنتين قابلة المتجديد آسكانذة متفرغين ١٠٠٠ كما استعرضت المادة الأولى من القانون رقم ١٠١١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالمدولة والقطاع العام التي تقضي بأن و يمنح جميع العاملين بالمدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تأريخ العمل بهذا القانون ، أذ في تأريخ التميين بالنسبة لمن يُعين بعد هذا الشاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءً من ألاجر الأساسي ٤٠ والمادة الدائية هن هات القانون الذي محقى جان او يصد بالماملين الى للمعوالة هى الطبيق المعالمة من المعالمة المعا

واستظهرت الجمعية من النصوص المثقفعة أن المصرع في المأاهة ١٠٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، حدد المشرع المعاملة المالية المقررة لعضو هيئة التدريس الذي بلغ سن الاحالة الى المعاش واستمر في الخدمة كأستاذ متفرغ • فنص على منحه مكافأة اجمالية بوازى الفرق بين المرتب ــ مضافا اليه الرواتب والبدلات، الأخرى المقررة ــ وبين المعاش. وخوله حق الجمع بين تلك المكافأة والمعاش . وقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ وقرر منح العاملين بالدولة ومنهم العاملين الذين تنظم شئون. توظفهم قوانين أو لوائح خاصة ، علاوة شهرية خاصة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٧/٧/١ أو في تاريخ التميين لمن يمين بعد هذا الناريخ • ونص القانون المذكور في المادة (١) منه على أن هذه العلاوة لا تعتبر جزءا من الأجر الأساسي ٠ كما صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ٨٧ وقرر زيادة المعاشات المستحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ذلك التاريخ ٠ هذا وقد حظر المشرع في المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الجمع بين العلاوة المخاصة المقررة بمقتضساه والزيسادة التي تقررت في المعساش اعتبسارا من ١٩٨٧/٧/١ . واذا زادت قيمة العلاوة عن الزيادة في المعاش أدى الى العامل. الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها •

بتطبيق القانونين رقمي ١٠١ و ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المسار اليهما على خالة الأستاذ المتفرغ يبين أن الكافاة الإجمالية المستحقة له تعد في مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ – في حكم المرتب حيث انها تقابل ما يؤديه من عمل بالجامعة ، وبالتالى فيسرى عليها ما يسرى على المرتب من احكام ، واذ يتم منح العلاوة الخاصــة القررة بعقتضى هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسى القرر للعامل • فان حسابها بالنســـة للأستاذ المتفرغ يكون على أساس مقدار المكافاة التي يتقاضاها • ومن جهة آخرى نقد زاد معاش الأستاذ المتفرغ بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ ، واذ حظر المسرع الجمع بين مذه الزيادة وقيمة العلاوة الخاصة ، ومن ثم ففي حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة محسوبة بالأسلوب السائف ايضاحه على الزيادة في معاشه فيؤدى له الفرق بينهما من الحامة التي يصل بها ، وذلك أعمالا لحكم المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ السنة ١٩٨٧ سائفة الذكر •

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

 ١ ـــ استحقاق الاستاذ المتفرغ لنزيادة الني تقررت في المعاشنات بعوجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ .

٢ فى حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسوبة له بمقتضى
 القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة فى معاشه يؤدى له الفرق
 بينهما من الجامعة التى يصل بها ، وذلك للاسباب سالفة البيان .

ر فتوی رقم ۲۹۰ فی ۲۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف رقم ۲۹۸۹/۳/۲۰ · ۱۱۱۹/٤/۸۲ م

(40)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام _ مرتب _ حوافز _ عاملون منتدبون لبعض الوقت _

المادة (٤٨) من انفانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشان العاملين بالقطاع العام : ...

نَاتَ المُشرع بمجالس ادارة شركات القطاع العام وضع نظام للحوائز المادية والادبية على اختلاف انواعها للعاملين فيها .. العاملون المنتدبون لبضى الوقت بتلك الشركات يساهمون في الانتاج ويطلب منهم معدلات اداء .. جواز أن يشمل نظام الحوافز بندا خاصا يقضى باستحقاقهم لنسبة من الحوافز المقردة لسائر العاملين .. تطبيق .

تنص المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « يضع مجلس الادارة نطاما للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهـــداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج وجــودته وذلك على أســـاس معدلات قياســـية للاداء والانتــاج » •

ومفاد ذلك أن المشرع في المادة 28 من قانون العاملين بالقطاع العام المذكور ناط بمجالس ادارة شركات القطاع العام وضع نظام للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها للعاملين فيها ، لتحقيق أهداف الشركات وزيادة الانتاج وجودته ، على أن يتضمن المدلات القياسية للأداء والانتاج التي على مقتضاها يتقرر استحقاق الحوافز من علمه .

ولما كان العالمون البعض الوقت بتلك الشركات يساهمون أيضا مى الانتاج ويطلب منهم معدلات أداه فائه يجوز أن يشمل نظام الحوافز بندا خاصا يقضى باستحقاقهم لنسبة من الحوافز القررة لسسائر العاملين ، بما يتناسب مع الوقت الذي يسستفرقه عملهم ووجوب أثابتهم في حالة تحقيق معدلات الأداه المحددة لهم أو تجاوزها .

اندلسك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز لمجلس ادارة شركة الأهرام للمشروبات أن يضيف المنتدبين لبعض الوقت الى المستفيدين من الحوافز على النحو السالف بيانه •

﴿ فتوى رقم ٢٧٧ في ٢١/٣/١٨١ جلسة ١٩٨٩/٣/١ ملف رقم ٢٧٧/١/٤٧) -

(/\ \ \

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

جمعيات تعاونية ــ العاملون بها ــ مرتب ــ حوافز انتاج ــ الفريبة على الرتبات ــ قانون التعاون الانتاجى رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۷۰ ، القانون رقم ۱۹۲۳ لسنة ۱۸۰ بشان التعاون الزراعى ، قانون الفرائب على الدخل رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۸۱ ·

تناول الشرع نطاق الفريبة على الرتبات والسعر الذى تفرض به ثم حدد وعاء الفريبة واستيعد منه بعض المالغ التي يتقاضاها والعلمون كدوافز انتاج وذلك في حدود ١٩٠٠ من المرتب أو المتحافة أو الأجر الأصل وبشرط الا تعاوز ١٠٠٠ جنيه في السنة ـ اعتبر المشرع من طوافز الانتاج البائغ التي تدلعها منشات القطاع الخاص الخطفسة للفريبة على الارباح شركات الأموال لإيادة الانتاج أو رفع مستوى الخداست ـ المشرع في قانوني النماون الانتاجي والتعاون الزراعي اعفي الجمعيات التفاضمة للفانونية المنافية المتحافزة الانتاج أن من الفرائب الملوضة على الارباح التجارية ـ المبائغ التي تدفيها الجمعيات التعاونية التي تدفيها الجمعيات التعاونية التي توجه المبائغ في مقهوم حوافز الانتاج التي تؤديها منشائن الفقاط الخاص ـ تطبيق ،

تنص المادة ٤٠ من قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ على أن و تعفى الجمعيات التعاولية الانتاجية الإساسية من :

١ ــ الضرائب على الأرباح التجارية والصـــناعية وعلى المهن غير
 التجــــارية » •

وتنص المادة ٥٧ من قانون التعاون الزواعي وقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٨٠ على أن « تعفى الجمعيات التعاونية الخاضسيمة لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم الآتية :

٧ ــ الضرائب المقروضة على الأرباح التجارية ١٠٠٠ ٠ وتنصر
 المادة ٥٥ من قانون الضرائب على العخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن
 د تسرى الضريبة على : ١٠ الضريبة على المرتبات › ٠

٢ ــ المرتبات وها في حكمها والماهيات والأجور والكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة فيما عنا الماهات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والماهد التعليمية والأفراد الى أي شخص مقيم في مصر أو في الخارج عن خدنات أديت في مصر أو و أن الخارج عن خدنات أديت في مصر أو ٠٠٠ * وتنص المادة ٦٠ من هذا القانون على أنه و بعد أعبال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون يحدد صنير الضريبة على الوجه الآتي : ٠٠٠ • والمادة ٨٥ منه على أنه و فيها عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة (١) من هذا القانون يتحدد وعاد عدا المادة (١) من هذا القانون يتحدد وعاد المدن المد

الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه المبول من مرتبات وماهيات واجود ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبة لمدى الحياة فيما عدا الماشات وما بهكون مهنوجا له من المزايا النقدية أو المينية وذلك على الوجه الآتي :

٣ إلا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز
 انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الاصلى وبشرط.
 الا تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه في السنة ٠

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام هذا البند ما يلي :

(ب) المبالغ المدفوعة من منشات القطاع الخاص الخاصعة للضريبة على الأدباع المتحادية والصناعية أو للضريبة على أدباع شركات الأموال لريادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات طبقا للقواعد التي يصدر بها قراد من وزيو المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة ٠٠٠ * والمادة ١١١ منه تنص على أن « تفرض ضريبة سسنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المستفلة في مصر أيا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على ٠٠٠ *

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه تعاول نطاق الضريبة على المرتبات والسعر الذي تفرض به تم حدد في الماده ٨٥ من ذات القانون الوعاء الخاضع للضريبة واستبعد منه بعض المليالغ تتلك المنصوص عليها في البند ٣٠ بالمادة المارتو، والتي يونلك في حدود ٢٠٠٠ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلى وبشرط الا تجاوز ٢٠٠٠ جنيه في السنة و واعتبر المشرع من حوافز الانتاج – في تطبيق هذا الحكم – المبالغ التي تعدفها منشآت القطاع الخاص الخاضمة للضريبة على الارباح التجادية والصناعية أو للضريبة على الرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو وقع ستوى الخدمات وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بمد أخذ راى وزير المالية بمد

ولما كانت الجمعيتان التعاونيتان في الحالة المروضة ... من منشآت القطاع الخاص وتتمتمان بالاعفاء المقرر ... في القانونين وقمي ١١٠ لسسنة ١٩٥٠ بشان التعاون الانتاجي و ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ بشان التعاون الزاعي ... للجمعيات التعاونية من الخضوع للضريبة على الأوباح التجارية والصناعية ، كما أنهما لا تخضعان للضريبة على أرباح شركات الاموال لكون الجمعيات التعاونية يست مخاطبة باحكام حقد الضريبة ومن ثم

فان المبالغ التى تدفعها الجمعيتان المذكورتان الى العاملين بهما تحت مسمى

« حوافز انتاج » لا تندرج فى مفهوم حوافز الانتاج التى تؤديها منشآت
القطاع الخاص والتى تعفى من الضريبة على المرتبات بنسب وأوضاع معينة
طبقا للبند ٣ من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ المسار اليه ،
حيث اشترط المشرع للاعفاء أن تكون المنشأة خاضعة أما للضريبة على
الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال ـ كما
سلف البيان ـ وهو الأمر غير المتحقق فى حالة الجمعيتين المعروضة ،

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الضريبة على المريان الضريبة على المريان الضريبة على المريان على المبالغ التي المبالغ التي تعقمها كل من الجمعية التماونية للنقل البرى بالمنوفية والجمعية التماونية لتسويق منتجات الخضر والفاكهة الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز انتاج » للأسباب السابق ايضاحها »

(فتوی رقم ۲۹۱ فی ۲۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۲۹۰/۲/۳۷) ·

(AV)

جلسة الأول من مأرس سنه ١٩٨٩

بعثات ... مرتب المبدوث ... جهة صرفه ... نقل ٠

قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ٣٨١ في ١٩ ، ٢٩/٤/٣/٢٩ ٠

ان الجهة التى اوفد أصالحها المبعوث هى التى تلزم بدوع مرتباته اثناء الله للقررة للهنة – منات تطبيق هذه الماعد أن يم قبل الدرجة الى طده الجهة باعتبارها المصرف المائى لرتب المبعوث انناء منذ البحثة – قراد التلال المشروط بتقل الدرجة لا يرتب الرم القانوني لعدم وجود الدرجة المائية بالميزانية - عند قبل الدرجة يمكن ترتيب الاتر القانوني من ناحية الزام الجهة المثلول اليها بعرف مرتبه – تطبيق ب

تبين للجمعية المعبومية اله سبق أن ووص على ايفاد السيد / المدرس بكلية النربية الفنية بجامعة حلوان في بعثة حكومية الى امريكا لحسباب المركز القومي للبحوت التربوية بوزارة التربيب والتعليم ، وتضمن القرار رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٣ النص على انهاء خدمته اعتبارا هن تاريخ سسفره في ١٧٥/١/٥/١ انقلا الى الجهة الموفد لحسابها في البعثة مع الاستعوار في صرف مرتبه من الجهة التي كان يتبعها قبل اللغة خصما على حساب الجهة التي تتبع لها حتى نقل درجت في ميزانية ١٩٧٦ ، وأوجب القرار اتخاذ اللازم نحو نقل درجات السادة في موازنة عام ١٩٧٦ ، كما السيد / ١٠٠٠٠٠٠ الى الجهة التي نقل اليها ليها مراحالا ، كما السيد المستلزم القرار على الجهات المتولين اليها مراحاة تطبيق قرار اللجنة العليسا للبعثات رقم ٣٨١ في ١٩

واذ كان قرار اللجنة العليا للبعنات المشار الله ينص على ان يتم نقل المرفد على بعثة من بعنات الخطة الرباعية بدرجته الى الجهة الموفد لصالحها ويتقاضى منها هرتباته في الوطن إثناء المدة المقررة للبعثة ومتى كان الواضح ان الجهة التي أوفد لصالحها المبعوث هي التي تلزم بدفع مرتباته أثناء المدة المقردة للبعثة الا أن مناط تطبيق هذه القاعدة أن يتم نقل الدرجة الى هذه الجهة باعتبارها المصرف المالى لمرتب المبعوث أثناء مدة المعثة وان التزام الجهة المنقول منها المبعوث بصرف مرتبه خصما على حساب الجهة التي تبع لها قبل نقل الدرجة منوط أيضا بنقل درجته الى الجهة التي تبع لها (المركز القومي للبحوث التربوية) في مواذنة عام 1977 المجبة المحرف القرار رقم 270 بتاريخ 1970/ 1970 . ولمان كان الثابت ان درجة السيد / ٠٠٠٠٠٠ لم تنقل من جامعة حلوان الى المركز القومي للبحوث التربوية الا اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ على خلاف ما جاء بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٧٥ من وجوب نقلها في مواذنة عام ١٩٧٦ واستمر المركز القومي يصرف تلك المرتبات من وفورات الميزانية انتظارا لنقل العرجة اليه وارسال ملف خدمته وقد تأخرت جامعة حلوان في اتخاذ هذة الاجراءات بغير مبرر واضسح كما انهاسات في كتاب المراقب العام للجامعة الى مراقب عام كلية التربية الفنية في ١٩٨٠/٢/١٣ بأن السيد المذكور ما زال على قوة الكلية ولم يتم نقله الى المركز القومي للبحوث التربوية حتى تاريخ تحرير الخطاب •

واذ كان من المسسلم قانونا ان قرار النقل المشروط بنقل الدرجة لا يرتب اثره القانونى لعدم وجود الدرجة المالية بالميزانية التى يصرف عليها الموظف المنقول مرتبه ، وعند تمام نقل الدرجة يمكن ترتيب الأثر القانونى للنقل من ناحية التزام الجهة المنقول اليها الوظف بصرف مرتبه وقد تم نقل الدرجة فى الواقعة المعروضة اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ لذلك فان جامعة حلوان تلتزم بسداد مرتبات الدكتور ١٩٨١/٧/١ لذلك من ١٩٧١/١/١/١ الفترة التابت من المستندات المقدمة من المركز التومى للبحوث التربوية انه يقصر مطالبته جامعة حلون على مبلغ ١٩٥٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ هلى متجعد مرتبات الدكتور

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جامعة حلوان بسداد مبلغ ٦٠ و ٤٤٩٣ جنيه أرسة آلاف واربصائة وثلاثة وتسعين جنيها وستين قرشا الى المركز القومى للبحوث التربوية ٠

ر فتوی رقم ۲۹۱ فی ۱۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۲۹۲/۲/۳۲) ·

(AA)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

هيئة عامة ـ هيئة قناة السويس ـ العاملون بها ـ بعل طروف ومخاطر العاملين بالسرف المسجى - القانون رقم - ۳ لسنة ۱۹۷۵ بشان لقام هيئة فناة السويس ـ القانون رقم 77 لسنة ۱۹۸۳ بشان نظام العاملين بالجاري والعرف العسجى المعلى بالقانون رقم ۱۹ السنة ۱۹۸۵ -

فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ معدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قرر الشرع لاعتبارات خاصة بطبيعة العمل فى المجارى والعرف الصحى وبياه الشرب منح العامل فى هذه الجهات بعل ظروف ومخاط وظيفة ووجبة غذائية او مقابل نقدى عنها وذلك متى توافر الشرطان الآنيان •

اولا : أن يكون من العاملين الدائمين أو المؤقتين في أحدى الجهات المحددة على سبيل الحصر وهي الهيئات القومية والعامة والإجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحل .

ثانيا : أن يكون من المُستغلب فيها بأعمال المجارى والعرف المسحى أو مياه الشرب ــ الماملون بهيئة قناة السويس في نشاط توريد المياه يتمتمون بالرّايا القررة فى القانون ساتف الذكر ــ تطبيق

استعرضت الجمعية العمومية المادة الثانية من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس التي تنص على أن « هيئة قناة السويس حيثة عامة تتمتم بشخصية اعتبارية مستقلة تخضع لأحكام هذا القانون وحده ولا تسري في شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ولا أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة ، • والمادة التاسعة من ذات القانون التي تنص على ال « يكون للهيئة في سبيل القيام بواجبانها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك وبوجه خاص يكون لها تملك الاراضي والعقارات باية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة • وللهيئة أن تؤجر أراضيها أو عقارات تملكها ولها أن تستأجر أراضي أو عقارات مملوكة للغير سواء لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها أو تحقيقا لرقاهية موظفيها وعمالها أو لانشياء المشروعات والمرافق المتصلة بمرفق القناة التي يقتضيها حسن سير العمل به كمنشات المياه والقوى الكهربائية والطرق وما الى ذلك ، • كما استعرضت الجمعية المادة (١١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجارى والصرف الصـــحى التي تنص على أن د تسرى أحكام هذا اقتانون على العساملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة ووحدات الحكم المعلى المستقلين بأعمال المجاري والصرف المسحى •

كما تسرى عليهم أحكام القوانين والقرارات واللوائم الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة ، وذلك فلما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، أو يكون اكثر سخاء للعامل ، • ثم أصبحت الفقرة الأولى من هذه الماده بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعسامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي المستغلين بأعمال المجاري والصرف الصحى ومياه الشرب ، • والمادة (٢) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه التي تنص على ان « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٦٠٪ من الأجر الأصلى وتبعا لظروف العمل والمخاطر النتي يتعرض لها العامل وذلك وفقسا للقواعد وللوظائف بالنسب التي يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠٠ ، والمادة (٣) من ذات القانون التي تنص على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجه في مواقع العمل وجبة غذائية أو مقابلا نقديا عنها وفقا للقواعد وللوظائف التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠٠ ، وكذلك استعرضت الجمعية المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة ومقابل نقدى عن وجبسة غذائية للعاملين بمياه الشرب التي تنص على أن و يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب المبينة قرين كل منها محسوبة على أساس الأجر الأصلى للعامل ٠٠٠ » والمادة الرابعة من ذات القرار التي تنص على أن « يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل مقابلا نقديا عن وجبة غذائية وذلك على النحو الآتي ٠٠٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ ه قرر لاعتبارات رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ ه قرر لاعتبارات خاصة بطبيعة العمل في المجارى والصرف الصحى ومياه الشرب منح العامل في هذه المجالات بدل ظروف ومخاطر وظيفية ووجبة غذائية أو مقابل نقدى عنها ، وذلك متى توافر الشرطان الآتيان :

أولا : أن يكون من العاملين الدائمين أو المؤقتين في احدى الجهات المحددة على سبيل الحصر وهي الهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي ٠ ثانيا : أن يكون من المشتغلين فيها بأعمال المجارى والصرف الصحى أو مياه الشرب على أن يتم صرف المزايا المشار اليها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس هجلس الوزراء · وفي مجال مياه الشرب حدد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ تلك القواعد ·

ولما كانت هيئة قناة السويس ــ وهي احدى الهيئات العامة ــ تفوم بتوريد مياه الشرب لمحافظات القناة ، فإن العاملين بالهيئة في هذا النشاط يتمتعون بالمزايا المقررة في القانون المشار اليه ، بمراعاة الضوابط المحددة لذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ و وجه للقول باستبعاد تطبيق القانون المذكور على حالتهم لكون الهيئة تتخضع نظام قانوني خاص بها ، ولها لوائع توظف خاصة تسرى على عبالها ، فضلا عن أن توريد مياه الشرب لا يعد من الأنسطة الرئيسية التي تزاولها · ذلك ان توريد مياه الشرب لا يعد من الأنسطة الرئيسية التي تزاولها · ذلك ان وصف المسرع للهيئات العامة _ في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون 71 لسنة ١٩٨٩ ــ قد جاء مطلقا بحيث يشمل كافة الهيئات العامة أيا ما كان النظام القانوني الذي يحكمها ، كيا أنه لم يستلزم أن والقاعدة الأصولية أن المطلق يؤخذ على الهلاته طائل لم يرد ما يقيده والقاعدة الأصولية أن المطلق يؤخذ على الهلاته طائل لم يرد ما يقيده والقاعدة المواقب المرب شمن عاس في الماملين المشار اليهم فيما لم يرد بشائه نص خاص في القانون سائف الذكر أو يكون اكثر سخاء هم ، وذلك تطبيقا للمادة الأولى منه ،

لذلــك

انتهى رأى الجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتسريع ال خضوع العلملين بهيئة قناة السويس المشتغلين بأعمال مياه الشرب لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ للأسباب سالفة البيسان .
البيسان .

(فتوی رقم ۲۹۲ فی ۲۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رمم ۲۹۱/٦/۸۳) →

(AQ)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

مسئولية تقصرية - اركانها - الوجود القانوني لمصدر الغرر •

قرار رئيس الجمهورية رقيم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل علقامرة •

لا يسوغ الزام الجهة بالتعويض عن أضرار الحادث في وقت لم يكن لها وجود قانوني حيث انها انشئت بعد وقوع الحادث مما يتمين معه رفض المالية الوجهة اليها .. تطبيق •

استظهرت الجمعية الصومية أن الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة قد انشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ٤ يوليه سنة ١٩٨٣ ، وأن الحادث المطلوب التمويض عنه قد وقع بتاريخ ٢/ ١٩٨٨ أى قبل انشاء الهيئة ، وتبعا لذلك فانه لا يسوغ الزاهها بالتمويض عن أضرار هذا الحادث في وقت لم يكن لها وجود قانوني حيث آنها أنشئت بعد وقوع الحادث مما يتمين معه رفض المطالبة الموجهة اليها من الهيئة القومة للاتصالات السلكة واللاسلكية .

لالسك

انتهى دأى الجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتشريع الى دفض المطالبة .

(فتوی رقم ۲۹۷ فی ۳/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۲۹۷/۱۸۶٤) .

(**4**+)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

خدمة عسكرية ... التخلف عن ادائها ... (خدمة عامة) ٠

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة •

المادتان ١ و ٣ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٠ بشان الخدمة المسكرية والوطنية ٠

فرض المشرع على كل مصرى من الاكبور اتم النسامنة عشرة من عمره اداء الضيعة والمسكرية ـ على من اتم الثلثاث عشر من الذكور والالات اداء الفضفة الوطنية ـ المقسود بالفضفة في المنظمات الوطنية تافية الشباب من الجنسين الفضفة العامة طبقا للقانون رقم ١٩٧٦ والذى تسرى احكامه على الذكور من يزينون عن حاجة القوات المسلحة أو ممن يتقرر اعفاؤهم من الفضفة المسكرية ـ المتقلف عن التجنيد الى السن التي لا يطلب بعدما لاداء الفضفة بالمناه الفضفة المسلحة الاوجة يتاس حالتي على بعدم تكليف بأداء الفضفة الماهندة المناهدة على مجال تادية الفضفة المشاهدة في مجال تادية الفضفة الماهندية مناهدة القوات المسلحة في مجال تادية الفضفة المادية التوات المسلحة في مجال تادية الفضفة المادية المناسنة ذلك صريح ضي المادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ السنة ١٨٠٠ ـ تطبيق ٠

استعرضت الجمعية المعومية المادة (١) من قانون الخدمة الصامة للشباب الذى أنهى المراحل التعليمية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ التى تنص على النه وزير الشئون الاجتماعية تكليف الشباب من الجنسين الذين أتموا من المراحل التعليمية المرحنة الثانوية أو أية مرحلة معادلة طبقا للقانون ، أو مرحلة التعليم لفوق المتوسط ، أو مرحلة التعليم المالى ، ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة أو يتقرر اعفاؤهم من الخدمة السكرية في المجالات الآتية ١٠٠٠٠ على استعرضت المادة (١) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أن و تقرض الخدمة المسكرية على كل مصرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره ، وذفرض الخدمة الوطنية على من أتم الشامنة عشرة من الذكور والآنات ، وذلك كله وفقا للأحكام المقررة في مذا القانون ، والمادة (٢) من ذات وذلك رائية ونس على أن و تشمل الخدمة المسكرية والوطنية :

اولا:

المخدمة العسكرية الالزامية العسامة ويؤديها الذكور في المنظمات الآتية:

(١) القوات المسلحة بفروعها المختلفة •

(ب) الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام المسكري ٠٠٠

(ج) كتائب الإعمال الوطنية التي تنشأ بقرار من مجلس الوزراء ويخدم بها اللائقون للخدمة العسكرية مين يزيدون على حاجة القوات المسلحة قبل مضى مدة التسلات سنوات المنصــوص عليها في البند (أولا) من المادة (۲۵) ۰۰۰

ثانيـا:

الخدمة في المنظمات الوطنية ويقصد بها ٠

(أ) أداء الخدمة العامة للذكور والإناث من الفئات الخاضعة لإحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية وطبقا لإحكامه *

(ب) اداء الخدمة العامة لغير من تقدم ذكرهم في البند السابق من الفتة المنصوص عليها في المادة (٥) وذلك وفقا للشروط والاوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء والمادة (٥) من القانون المذكور التي تنص على أن « يطلب للخدمة الوطنية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المبد (ثانالا من المادة ٢) الافراد الذكور الزائدون عن حاجة القوات المسلحة وذلك بعد مضى مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في البند « أولا » من المسادة ٣٥ من هسذا القسانون « والمادة ٧ منه التي تنص على ان

أولاً: يعفي من الخدمة العنسكرية والوطنية نهائيا ٠٠٠٠٠٠

بانيا : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا ٠٠٠٠٠٠ ·

 والثلاثين حسب الأحوال بالحبس مدة ٠٠٠٠٠ وغرامة ٠٠٠٠٠ أو باحدى حاتين المقوبتين ، ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقامة ان المشرع في القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ المشار اليه ٠ فرض على كل مصرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره أداء الخدمة العسكرية وعلى من أتم الثامنية عشرة من الذكور والاناث أداء الخدمة الوطنية • وقد أوضع في المادة ر٢) منه ان تأدية الخدمة العسكرية الالزامية للذكور تكون أما في الفوات المسلحة بفروعها المختلفة أو الشرطة والهيئات الحسكومية ذات النظام العسكرى أو كتائب الأعمال الوطنية التي تنشأ بقرار من مجلس الوزراء . وأن المقصود بالخدمة في المنظمات الوطنية هو أن يؤدي الشبباب من الجنسين الخسمة العامة طبقا للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المسار المه والذى تسرى أحكامه على الذكور ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة أو ممن يتقرر اعفاؤهم من الخدمة العسكرية · كما يؤدى الخدمة العامة الأفراد الزائدون على حاجة القوات المسلحة من الفئات المسار اليها في البند أولا من المادة ٣٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وذلك بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ وضعهم تحت الطلب ووفقا للشروط والأوضاع المتى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء وقد بين المشرع في المادة (٧) من ذات القانون أحبوال الإعفاء من أداء الخدمة العسكرية والوطنية ، ونص في المادتين (٣٦) و (٤٩) على أنه « لا يجوز أن يطلب للخدمة العسكرية - في الظروف العادية ... من أتم الثلاثين من عمره أو الحادية والثلاثين بالنسبة لطلبة الجامعة الأزهرية بمراعاة الضوابط المقررة بشأنهم • هذا ويعاقب كل من تخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد جاوزت سنة الثلاثين أو الحادية والثلاثين حسب الأحوال بالعقوبات المقررة في المادة ٤٩ ، ٠

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / ٠٠٠٠٠٠ المعروضة ــ يبين أنه قد تخلف عن شرف تادية الخدمة العسكرية الالزامية حتى تجاوز الثلاثين من عمره ، وهي السن التي لا يجوز طلب من أتمها لأداء هذه المخدمة ــ في الظروف العادية ــ باستثناء طلبة الجاممة الأزهرية ، والمذكور لميس من بينهم · فأحيل الى المحاكمة العسكرية لماقبته ·

ولما كان المخاطبون باداء الخسيمة العامة من الذكور هم الأفراد المحدون على سسبيل الحصر الذين ينطبق عليهم وصف الزائدين على حاجة القوات المسلحة أو ممن يتقرر اعفاؤهم من أداء الخدمة المسكرية سكما سلف البيان و والمتخلف عن التجنيد الى السن التي لا يطلب بعدها لأداء الخدمة المسكرية لا ينتمى الى احدى هاتين القنتين و ومن ثم قلا يجوز تكليف السيد المذكور بأداء الخدمة العامة ولا وجه لقياس حالته على وضع تكليف السيد المذكور بأداء الخدمة العامة ولا وجه لقياس حالته على وضع

الزائدين على حاجة القوات المسلحة في مجال تادية الخدمة المذكورة لمخالفة ذلك صريح نص المادة (٢) من القانون وقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ سالف. المذكر ٠

لذلسك

انتهى رأى الجمعية المدومية تقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تكليف المروضة حالته بأداء الخدمة العامة •

(فتوی رقم ۳۲۰ فی ۲۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۲۸۸٦/۳۸۰) -

(41)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

معاش .. عمليات حربية .. تاريخ استحقاق الماش .

القانون رقم £2 لسنة ١٩٦٧ المعل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ بشان تقرير معاشات او اعانات او قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة العمليات الحربية : ...

لرئيس الهجهورية بقرار منه ترتيب معاشات في حالات الخسائر التي تقع على النفس ﴿ وفاة .. فقد .. عجز) وذلك بناء على القراح وزير الشئون الاجتماعية .. الواقعة المبررة الهرف الماش تتوافر بتحقق الوفاة او الفقد او المجز عند تقرير الماش يكون صرفه اعتبارا من تاريخ الوفاة او الفقد او العجز .. تطبيق •

ينص القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو ورض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للاعمال الحربية في المادة (٣) منه على أن « يجوز أن تصرف معاشات أو اعانات أو قروض عن الأضراد الناجمة عن المصليات الحربية ٠٠ طبقا للشروط والاوضاع والاجراءات التي يصدر بها قراد من وزير الاوقاف والشئون الاجتماعية وذلك في الحالات على أنه « يجوز صرف اعانات أو معاشات أو قروض عن الأضراد الناجمة على أنه « يجوز صرف اعانات أو معاشات أو قروض عن الأضراد الناجمة المسئون الاجتماعية لمواجهة تملك الأضراد من وزير الشيئون الاجتماعية قرارا بشروط وأوضاع واجراءات صرف الاعانات أو الملشئات أو القروض في الحالات الآتية : ٠٠ كما نصت المادة ١٣ له الماشات أو القروض في الحالات الآتية : ٠٠ كما نصت المادة ١٣ من القانون أو القراد على أن « يسرى الممل المانون المدة بالمان الناون الم عنه المناون في ٥ يونيه سنة بهذا القانون دقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على أن « يسرى الممل بهذا القانون لدة صنة الخص هذا النص بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على أن « يونيه سنة ١٩٧٠ على النه عدا النص بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على النه ١٩٧٠ على النهود ١٩٧٠ على النهود ١٩٠١ على النهود ١٩٠١ على النهود النهود ١٩٠١ على النهود النهود ١٩٠١ على النهود ١٩٠١ على ١٩٠١ عل

والمستفاد من ذلك أن المشرع أجاز بنص المادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه لرئيس الجمهورية بقرار منه ترتيب معاشات في حالات الخسائر التي تقع على النفس (الوفاة - الفقد - العجز) وذلك بناء على اقتراح وزير السنون الاجتماعية ، ومؤدى ذلك أن الواقعة المبررة لمصرف الماش تتوافر بتحقق حالة الوفاة أو الفقد أو العجز ومن ثم وبحكم الملزق يتمين أن يكون صرف المعاش اذا ما تقرر اعتبارا من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز ، فطالما أن الماش يستحق في أي من هذه الحالات كتمويض عن عدم القدرة على الكسب أو انقطاع مورد الاعانة ، فانه يصدير

من البديهي أن يتم استحقاقه من تاريخ حدوث الوفاة أو الفقد أو المجز أيا كان تاريخ صدور قرأر منحه •

وغنى عن البيان أن هذا المعنى كان مائلا في ذهن المشرع حين أصدر القانون رقم £2 لسنة ١٩٦٧ المشار أليه أذ فضى في المادة ١٣ منه بسريانه لمه منة عتبارا من تاريخ بعه المعدوان في ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ ، وهو ما يكشف عن رغبته في مواجهة حالات الخسائر التي وقعت على النفس نتيجة للعمليات العربية ، وتعويض الاضرار الناتجة عن هذه العمليات من تاريخ حاوثها ، ولا يغير من ذلك ما قد يتار من أن ما كانت تنصى عليه المادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه من أن صرف الاعانات يكون من تاريخ حدوث الوفاة أو المجز قد الذي بالقانون رقم ٤١ لسنة تقرير المنح أن يجعل المنح راجعا ألى تاريخ وقدوع الوفاة أو العجز أو الاصابة ، وتبعا لذلك فأن ما سارت عليه الوزارة من استصدار القرارات المتاحية عن العمليات الحربية اعتبارا المنتصدة منع معاشات عن الاصابات الناجمة عن العمليات الحربية اعتبارا من تاريخ حدوث الاصابة يتعشى مع حكم القانون ويعتبر تطبيقا سليما للنصوص .

ولما كان ما تقدم ، ومتى كانت اصابة السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ قد وقعت بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ فان استحقاقه للمعاش بسبب هذه الاصابة يتمين أن يرتد الى هذا التاريخ طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المسار الله ٠

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد / · · · · · لماشه بسبب اصابته فى العمليات الحربية اعتبارا من تاريخ الاصابة ·

(فتوی رقم ۳۲٦ فی ۱۹۸۹/۳/۳۱ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۹۹۲/٦/۸٦) ·

(٩٢) جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة - اللجنة الأولى أفسم الفتوى - اختصاص - مراجعة العقود •

اارقابة القانونية التى يتولاها مجلس الدولة على العقود التى تبرمها جهة الادارة وفقا
لا استقر عليه افتاء الجمعية العمومية هى رقابة تهدف التحقق من مطابقة احكام شروع
لا المقدل للقوانين دون التطرق الى مسائل الملاحة والقندير التى يطرد القضاء برقابتها لا جهة
الفتوى حمهها بلغت المخالفات التى قد تشوب الاجراءات السابقة على التعاقد هلا يجوز
لجهة الفتوى الاحتناع عن مراجعة العقد ح على جهة الفتوى ابلاغ الجهة طالبة الراى بجمعم
ما ارتاته في هذا الخصوص بالتسبة للاجراءات السابقة على العقد وكذلك بالنسبة للمقد
وسنشناته ح قطبيق .

ان المادة السابعة من قانون تنظيم المناقصات والزايدات العسادر
بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ قد حددت حالات التعاقد بالاتفاق المباشر وذلك
بنصها على أنه و يجوز في الحالات العاجلة التي لا تحتمل اجراءات المناقصة
وبناء على ترخيص من السلطة المختصة التعاقد بطريق الاتفاق المباشر
فيما لا تزيد قيمته على ٢٠٠٠ جنيه ألفي جنيه بالنسبة للمشتريات العادية
والمخدمات ومقاولات النقل و ٤٠٠٠ جنيه أربعة آلاف جنيه بالنسبة لمقاولات
الإعمال ، وكذلك يجوز التعاقد بغير هذا الطريق لشراء أصناف محتكرة من
شركات في الخارج ليس لها وكلاء في عصر فيما لا تزبد قيمته على ٨٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية من الأوراق أن المقدين المسار اليهما وان أبرما عن طريق الاتفاق المباشر في غير الحالات المنصوص عليها في القانون المذكور ، الا أن هذه المخالفة _ أما كان وجه الرأى فيها _ ليس من شـانها أن تؤثر على صحة العقد أو تؤدى الى بطلائه مع عدم الاخلال بالمسئولية عنها ان كان لها محل .

ولما كانت مراجعة العقود بمجلس الدولة انما أداد بها المشرع مجرد طلب الراى فيما تجريه الجهة الادارية من العقود دون أن تكون ملزمة باتباعه ، ولم يقرن المشرع هذا الاجراء بجزاء ما ولم يرتب البطلان على مخالفته وبالتالي لم يجعل منه ركنا أو شرطا لانعقاد العقد أو صحته (نقض مدنى الطعن ٦٢ لسنة ٢٧ ق مجموعة ١ لسنة ١٥ ص ٨٥٧) فلا تؤثر هذه المخالفة على صحة العقد ، خاصة وقد تعلقت به حقوق الغبر المتعاقد مع جهة الادارة وهو غير مسئول عن مخالفتها لإحكام القوانين المنظمة لعملها ، كما ان الرقابة القانونية التي يتولاها مجلس الدولة وفقا لما استقر علبه

افتاء الجمعية العمومية هي رقابة تهدف للتحقق من مطابقة احكام مشروع المقد للقوانين دون التطرق الى مسائل الملامة والتقدير التي ينفرد القضاء برقابتها لا جهة الفتوى ومهما بلغت المخالفات الني قد تشوب الإجراءات السابقة على التعاقد ، فلا يجوز لجهة الفتوى الامتناع عن مراجعة المقد لأن المراجعة هي التي تتكشف هذه المخالفات وعلى جهة الفتوى ابلاغ الجهة طالبة الرأى بجميع ما ارتأته في هذا الخصوص بالنسبة للإجراءات السابقة على المقد وكذلك بالنسبة لنصوص المقد ومستنداته ، وبذلك تضع جهة اللاداة المتعاقدة أمام مسئوليتها القانونية كاملة والتي لا يصبح لديها عدر بعد ايضاح الموقف القانوني لها كاملائم تتحيل مسئوليتها اذا لم تر الأخذ بالرأى القانوني وتدارك ما قد يشوب المقد من مخالفة لأحكام القانون •

وانه لما كان ذلك ، وكان العقدان المعروضان قد تم ابراههما بالمخالفة لأحكام القانون وبدأ تنفيذهما بالفعل ، الا أنه وقد أصبح ابراههما أمرا واقعا فلا يسم جهة الفتوى الا أن تراجعهما من الناحية القانونية لابداء ما عساه يوجد فيهما من ملاحظات والجهة المتعاقدة وشأنها في تدارك ذلك ان أمكن مع أطراف العقد .

ولما كانت مراجعة العقدين المعروضين مما تختص به اللجنة الأولى لتسم الفتوى فان الأمر يقتضى اعادتهما اليها لتتولى مراجعتهما طبقا لأحكام القسان ف .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى اعادة العقدين الذين أبرمتهما الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة مع شركتي النخيل والتجارة والمقاولات مديترنيان سيلز الاقامة منشات والعساب بحديقة المهرجانات المولية بمدينة نصر الى اللجنة الأولى لقسسم الفتوى لتتولى مراجعتهما .

(فتوی رقم ۵۶۴ فی ۳۰/۱/۳/۳ جلسة ۱۹۸۹/۳/۳ ملف رقم ۱۹۸۹/۳/۳) ٠

(44)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

جامعات _ اساتلة متفرغون _ مناصب ادارية ٠

القانون رقم ۶۹ لسنة ۱۹۷۲ بشان تنظيم الجامعات ولائحته النفيذية المســادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۸۰۹ لسنة ۱۹۷۰

رفية من الشرع في الاستفادة بالخبرات العلمية الراسخة لاساتلة الجامعة الذين بلغوا سن الستين وهي السن القردة لاحالتهم الى العاش اجاز لهم البقة، بالخدمة كاساتلاه متعلوغين لقاء مكافاة ممينة مع الجمع بينها وين العاش _ تكون لهم نفس المستدى والوجبات التي يتمتع او يلتزم بها الاساتلاه فيما عدا تقلد المراكز الادارية بالجامعة باستدىا حالة وحيدة وردت بالمادة (١٣٣) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤ لسنة ١٧٩٧ سمح فيها المشرع للاستاذ المتعرغ برئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد به اساتلة وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية او المهد بعد اخذ راى مجلس القسم _ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات الصدادر بالقانون رقم 29 لسسنة ١٩٧٧ وتعديلاته الني تنص على انه وم مراعاة حكم المادة ١٦٣ يبقي بصفة شخصية في ذات الكلية أو المهد جميع من پلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أسائلة متغرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم بطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هذه المدة في الماش وينفاضيون مكافأة اجماليسة مع الجمع بين المكافأة واللهاش ويجوز عند الاقتضاء تعبين الاسائذة بمع بلوغ سن الخامسة والستين بذات الكافأة المتقدمة ولمدة ستين قابلة للتجديد أسائذة متفرغين ، والمادة ١٢٦ من ذات القانون التي تنص على المادة السابقة بأعباء رئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد بالقسم اسائذة ويكون ذاك بقرار دن رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد ويهد أخه داى مجلس القسم الكلية أو المعهد الاسمه .

كما استعرضت المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقسانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجنهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته التي تنص على أنه • مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتغرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية ٠٠٠٠ والمادة ٣٠٧ من ذات اللائحة التي تنص على أنه • يجوز بقرار من مجلس الجامعة انشاء

وحدات ذات طابع حاص لها استقلال فنى وادارى ومالى من الوحـــدات الآتنة :

١ ـ مستشفيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها ٠

٢ ــ حساب البحوث بالجامعة ٠

۱۰۰۰ ويجوز انشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقراو من المجلس الاعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة ، • والمادة ٣٠٨ منها التي تنص على أن « تهدف هذه الوحدات الى تحقيق الأغراض التالية كلها أو بعضها :

(أ) معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في مجال تعليم الطلاب وتدريبهم أو في مجال المبحوث ١٠٠٠ والمادة ١٦١ التي تنص على ان «يتولى ادارة كل وحدة مجلس ادارة يراعي في تشكيله أن يكون ممبرا عن الأهداف التي ترمى الوحدة الى تحقيقها ١٠٠٠ ويتم تشكيل المجلس بقرار من رئيس الجامعة وقفا للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة •

ويكون مجلس ادارة الوحدة هو الساطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تحقق أغراضها تحت اشراف رئيس الجامعة وله على الأخص :

۱ _ وضع النظام الداخلى للعمل فى الوحدة وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين بها ٠٠٠٠ ، _ والمادة ٣١٤ التى تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة تكون لكل وحدة لائخة داخلية تحدد اختصاصات مجلس الادارة ورئيس المجلس والنظم المالية والادارية للوحدة ٠٠٠٠ ، •

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع رغبة منه فى الاستفادة بالخبرات العلمية الراسخة الإساتذة الجامعة الذين بلغوا سن الستين وهى السن المقررة لاحالتهم الى الماش ، أجاز ألهم ـ فى قانون تنظيم الجامعات رقم 29 لسنة ١٩٧٧ البقاء بالخدمة كأساتذة متفرغين لقاء كافاقة معينة مع الجمع بينها وبين المحاش كما قرر لهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع أو يُلتزم بها الإساتذة ، فيما عما تقلد المراكز الادارية بالجامعة ، باستثناء حالة وحيدة وردت بالمادة ٢٦٢ من القانون المذكور وسمح فيها للاستاذ المتفرغ برئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد به اساتذة ولك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المهد بعد أخذ رأى حمجلس القسم و

ولما كان المسرع في اللائحة التنفيذية للقانون المسار اليه قد منح معلس الجامعة أو المجلس الأعلى للجامعات – حسب الأحوال – سلطة انشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعة لها استقلال فني ومالي واداري تهدف الى تحقيق أغراض متعددة ومنها معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في مجال تعليم الطلاب وتدريبهم أو في مجال المبحوث و وناط المشرع بمجالس ادارة كل وحلت هن هذه الوحدات – في حدود أحكام قانون الحمل بها وتحديد احتصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين بها ومن ثم فلا يجوز أن تضمل هذه اللوائع على حكم يخول الاساتذة المتفرعين بياتك الوحدات تولى المراكز الادرية نيها كنصب رئيس الوحدة أو مديرها الوارد بها أن يراعي الاستثناء الوحيد الوارد بها أو

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى عدم جواز تقلد الأستاندة المتفرغين للمراكز الادارية بالجامعة والوحدات ذات الطابع الخاص بها ، على أن يراعى الاستثناء المقرر في هذا الشأن بالمادة ١٢٢ من القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٢ كما سلف البيان *

(فتوی رقم ۳۹۰ فی ۱۹۸۹/٤/۲ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۳۸۰/۳/۸۳) ۰

(42)

جلسة ١٩٨٩ من مارس سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة ــ الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع ــ صاحب الصفة في طلب الرأى : ــ

المادة ٢٦/١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالغانون رقم 20 لسنة ١٩٧٢ ـ اختصاص المجمعية المهومية القسمي الفتوى والتشريع بابداء الراي هي المسائل الدولية والدستورية والتيريعية وغيرها من المسائل القانونية يكون باحالتها عن طريق احد الاشخاص الذين حدهم التمن على سبيل الحصر وهم : رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الشعب او رئيس مجلس الزراء او أحد الوزراء او رئيس مجلس الدولة دون غيرهم ـ طلب الراي المقدم من تريش الموحدة العلية ـ يكون غير مقبول التقديم من غير شي صفة ـ تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 2٧ لسنة ١٩٧٢ على أن • تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

١ ــ المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

ومفاد ذلك ان طلب الرأى من الجمعية العبومية لقسمه الفتوى والتشريع انبا يكون عن طريق أحد الأشخاص الذين حددهم النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الرزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة دون غيرهم ممن هم في درجتهم .

ولما كان طلب الرأى في الحالة المروضة مقدم من السسيد رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة الفيوم وهو ليس من الأشخاص الذين حددهم نص المادة ٦٦ سالف البيان على سبيل الحصر ومن ثم يتمين عدم قبول الطلب .

لذلـــك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى •

ر فتوی رقم ۳۲۱ فی ۱۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۲۰ ملف رقم ۳۲۱/۲/۳۲ · ·

(40)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

(1) اختصاص ـ ما يغرج عن اختصاص الجمعية العدومية تقسمي الفتوى والتشريع ـ
 المنازعات الفريبية بين الجهات الادارية ومصلحة الفرائب ـ نزاع بين المجلس الأعلى للشقافة
 ومصلحة الفرائب : ـ

المادة ١٩٦٨م من قانون مجلس الدوله الصادد بالقانون دقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ـ الأصل هو اختصاص الجمعية العدومية لقسمى الفنوى والتشريع بابداء الرأى الملزم في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات والمسالح العامه حاذا عقد انشرع الاختصاص بنوع من المنازعات لجهة آخرى بنص خاص تعين الاعتماد بالنص الخاص وحده ـ القانون دقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ برض ضريعة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى حسب المسلى (الملفى) او في القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ بشنان الفرائب على الدخال را الحال) درسم اجراءات معينه وجهات محدد للنظر في المنزعات الفريبية ـ لما كان الفاص يقيد العام ـ نتيجة ذلك : لا اختصاص للجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع في هذا الكنن ايا كان الرائب المان المراف الزراع فيها ـ تطبيق ٠

 (ب) مرافعات ـ المادة ١٩٠٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ـ عدم تطبيعها أمام الجمعية العمومية ـ احالة النزاع من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية : ـ

استقر افتاء الجمعية على عدم سريان نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ استة ١٩٦٨ في مواجهتها – اساس ذلك : ان الاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعتين لجهة فضائية واحده او لجهتين فضائيتين مستقلتين – الجمعية العمومية ليست محكمة بالمنى اللى عناه المسرع في المادة ١١٠ مرافعات – تطبيق •

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس المولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل الإتبة :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الميئات المحلية أو بين مذه الهيئات المحلية أو بين مذه المجهئات المحلية أو بين مله المجهئات المحلية أو بين مده الجهات وبعضها البمض • ويكون رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين • • • •

ومفاد ذلك أن الأصل هو اختصاص الجمعية العبومية بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار اليها بنص المادة 71/د من قانون مجلس الدولة الا أن المشرع سواء في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرص ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولية وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب المجل (الملغى) ، أو في القانون رقم ١٥٧ لسنة

1941 بشأن الضرائب على الدخل (الحالى) « قد رسيم اجراءات معينة وجهات محددة للنظر في المنازعات الضريبية ولما كان الخاص يقيد العام ، فإن الاختصاص بالقصل في تلك المنازعات ينحسر عن الجيمية الميومية أيا الاختصاص بالقصل في تلك المنازعات ينحسر عن الجيمية المروض الى الجيمية كان بحكم من محكمة جنوب القاصرة الابتدائية « دائرة ٢٥ مراثب » وفقا للمادة ١٠٠ من قانون المرافعات الملدية والتجارية رقم ١٣ لسينة ١٩٦٨ اذ استقر افتهاء الجيمية على عدم سريسان مذا النص في مواجهتها على أسساس أن الاحالة لا تكون الا بين محكسين تابعتين لجهة فضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين الجيمية العمومية ليست محكسية العمومية ليست

لللسك

انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ٠ (فتوى رقم ٣٢٧ في ٣١/٣/٢٧ جلسة ١٩٨٩/٣/١٠ ملف رقم ٣٩٧٣/٢٧٣) ٠

(47)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة .. تعيين .. التعيين في غير ادني (وظائف) .

إِنْ إِلَيْنِ السّرع في المادة (١٥) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم ١٧ استة ١٩٧٨ للعاملين من دَاخل الوحدة أو خارجها التعين في غير ادني درجات وظائف الجموعات النوعية بالوحدة على أن تراعي الشروط المقرره لخلك بالمادة المدكودة وقوار لجنة شؤن الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٠٨ ومنها ضروره توافر هدة غيرة عملية للمرشح المتعين لا تقل عن مجموع المدوات الادني من الوظيفة المرشعة المواهدة الم

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٥ من قانسون نظام العملمين المدنيين بالمدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ ، التي تنص على أن « يكون التعيين ابتد' في أدني وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة ·

ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سوا من داخل الوحدة أو من خارجها في حسدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي تضمها لجنة شئون الخصمة المدنية ١٠٠ والمادة ٣٦ من ذات القانون التي تنصى على أنه « مع مراعاة استيفاه العامل لاشتراطات شسغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها ١٠٠ كما استيم ضت المادة (١) من قراد لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة المعين في غير أدني وطائف المجموعة النوعية سوا من داخل الوحدة التعيين في غير أدني وطائف المجموعة النوعية سوا من داخل الوحدة أو خارجها وبراعاة توافر الشروط الآتية :

 ٣ _ الا تقل مدة الخبرة العملية للمرتبع عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الادني من الوظيفة المرتبح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدا من درجة بداية التميين بها ٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادة (١٥) من قانون نظام العماملين المدنيين بالمولة رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، أجاز للعاملين من داخل الوحدة أو خارجها التعيين في غير أدنى درجات وظائف المجموعات النوعية بالوحدة ، على أن تراعى الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ، ومنها ضرورة توافر مدة خبرة عملية للمرشح للتعيين لا تقل عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشسح لها وفي المجموعة النوعية التي تنتمي اليها تلك الوظائف • ولما كان نظام التعييد في غير أدنى الدرجسات - طبقاً لما استقر عليه افتساء الجمعية العمومية ــ لا يخاطب العاملين في نفس المجموعة النوعية التي توجد بها وظيفة شاغرة في غير أدني الدرجات حتى ولو توافرت في شأن المرشح لشغلها من بينهم مدة الخبرة العملية سالفة البيان ، بحسبان أن شغل هؤلاء العاملين للوظائف الأعلى في ذات المجموعة النوعية ــ بصفة دائمة ــ لا يكون الا عن طريق الترقية من الوظيفة الأدنى في الدرجة مباشرة وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون المشار اليه • والقول بغير ذلك مؤداه التحايل على اشتراطات الترقية والخلط بين قواعدها ونظام التعيين في غير أدني الدرجات •

ولما كان العامل المعروضة حالته يشغل الدرجة الثالثة بمجلس مدينة رفح فان تعيينه فى وظيفة من العرجة الثانية بنات المجموعة النوعية التي يعمل بها وفى نفس الوحمة ، لا يتأتى الا بطريق الترقيبة ، ولا يجوز تطبيق قواعه التعيين فى غير أدنى الدرجات على حالته للأسباب السابق بسمانها .

لللسك

أنتهن رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز تطبيق نظام التعيين في غير أدنى الدرجات على حالة العامل المروضة •

(فتوی رقم ۳۲۸ فی ۳۲۸ ۱۹۸۹/۳/۲۹ جلسة ۱۹۸۹/۳/۸۰ ملف رقم ۳۸۸/۳/۸۰) .

(AV)

جِلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة _ انقطاع عن العمل _ انهاء خدمة _ اعادة تعيين _ مدى جواز حساب مدة الانقطاع ضمن مدة الخدمة : _

مدة الانقلاع الوجب لانها، الخدمة ولتن لم يعنيها صدور قرار بانها، خدمة العامل لا تعتبر مده خدمة فعلية بلى وجه من الوجوه فلا يستحق اى حق من العقوق المستعدة من الوظيفة او تلك التى ترتبط بالوجود الفهل بالخدمة — اثر ذلك: انه يتعين استقاط مدة الانقطاع وعدم حسابها ضمين مدة خدمة العامل وفي المدد المسترطة للترقية وعدم جواثر منحه المحلاوات الدورية التى حل مبعاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه — اساس ذلك: ان القول فيم هذا يضع العامل الذى تنتهى خدمته بغراد ادادى لانقطاعه ثم يقضي بالقاء تطبيق (ذ) .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بناريخ ١٩٨٧/١١/١١ ملف ٣٥٧/٦/٨٦ والتي انتهت فيها الى أن مدة الانقطاع الموجب لابهاء الخدمة ولئن لم يعقبها صدور قرر بانهاء خدمة العامل لا تعتبر مده خدمة فعلية بأى وجه من الوجوه فلا يستحق عنها أى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة أو تلك التي ترتبط بالوجود الفعلي بالخدمة ومن ثم بتعين اسقاط مدة الانقطاع وعدم حسابها ضمين مدة خدمة العمامل وفي المدد المشيترطة للترقية وعدم جواز منحه العلاوات الدورية التبي حل ميعاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه ولما كان البين من مطالعة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٣٣٥ لسنة ٣٨ ق انه اكتفى ببحث مشروعية قرار انهاء خدمة المدعية وقضي بالغائه الا انه لم يتعرض للقرار رقم ١٦٢ باعــادة تعيينها واستقاط مدة انقطاعهما سواء في منطوقه أو في أسبابه واكتفي الحكم بأن وصفه في احدى حيثياته بأنه « لا يعدو أن يكون مجرد قرار بسلم المدعية عملها بعد انقطاعها عن العمل لا يرتب أثرا على علاقتها الوظيفية القائمة منذ انقطاعها حتى عودتها الى العمل ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن هذا الحكم قد قضى بالغاء القرار رقسم ١٦٢ فيما تضمنه من اسقاط مدة انقطاع السيدة المعروضة حالنها من مدة خدمتها ، كما لا يمكن القول بأن من آثار الحكم بالغاء قرار انهاء خدمتها الغاء قرار اسقاط مدة انقطاعهـا واعتبار خدمتهـا متصلة وما يترتب على ذلك من استحقاقها للملاوات الدورية والترقيات ٠٠٠ الخ اذ أن جهة الادارة ــ حسبما استقر

⁽١) عدلت الجمعية العمومية عن هذا الرأى في افتاء لاحق ألها •

عليه افتاء هذه الجمعية - تملك رغم عدم اصدار قرار بانهاء خدمة العامل المنقط عن عمله ترتيب الأثر المترتب على هذا الانقطاع وهو اسقاط مدته من مدة خدمة العامل ، والقول بغير ذلك يضع العامل الذي تنتهى خدمته بقرار ادارى لانقطاعه ثم يقضى بالفاء هذا القرار لبطلان شابه في وضح أفضل من العامل الذي لم يصدر بشأنه مثل هذا القرار واكتفت الجهة الادارية بتسليمه العمل وترتيب أثر البعد عن الوطيقة وهو اسقاط مدة الانقطاع من مدة خدمته رغم تماثل مراكزهما القانونية .

لللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدة انقطاع المعروضة حالتها ضمن مدة خدمتها

ر فتوی رقم ۲۰۲ فی ۱۹۸۹/۳/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملف رقم ۱۹۹/۲/۸۳) ·

(۹۸) جِلسة ۱۹۸۹ من مارس سنة ۱۹۸۹

تُأمِين اجتماعي .. معاسُ .. ميعاد تقديم طلب الصرف : ..

المادة (١٤٠) من قانون التامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الزم الشرع ذوى الشان تقديم طلبات اصرف الماش او التعويض او اى مبالغ مستحقة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك في ميعاد الحصاء خبس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا سقط حقهم في المطالبة بها ... خول الشرع مدير عام الهيئة المختصة او من يئيبه (الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بعسب الأحوال) سلطة التجاوز عن الاخلال باليعاد المذكور اذا كان قائما على اسباب تبرره .. في هذه العالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق ـ عدلت المادة (١٤٠) الذكورة بمقتفى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعمول به بالنسبة لهذه المادة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ واضيف اليها فقرة جديدة تقفى بأنه اذا قدم طلب المرف بعد ميعاد الخمس سنوات الشار البها بصرف المعاش وحدم اعتبارا من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب دون أن يخضمُ الصرف لاية سلطة تقديرية .. اصبح وزير التأمينات (وفقا للنص المدل) هو السلطة الختصة بالتجاوز عن تقديم طلب الصرف في المعاد المحدد بمراعاة ذات الضوابط السالف بيانها ــ اثر ذلك : . - ان من تقدم بطلب لصرف مستحقاته التامينية بعد مبعاد الغبس سنوات وابم تغصل فيه السلطة المختصة قبل ١٩٨٧/٧/١ يصرف له الماس وحده بدءا من التاريخ اللكور ـ لا وجه لالزامه بتقديم طلب جديد للاستفادة من هذا الحكم لتعارض ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المادة (١٤٠) وهو عدم حرمان اصحاب الشان من المعاس ايا كان سبب تأخرهم عن تقديم طلب العرف في موعده ودون خضوع المرف لأية سلطة تقديرية .. كذلك لا وجه لتقرير صرف المعاش اعتبارا من أول الشهر الذي تقدم فيه بطلبه لأن ذلك يتعارض مع سربان تعديل نص المادة (١٤٠) اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ - تطبيق ٠

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه د مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٥) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاء خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في المطالمة بها الم

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة للمطالبة بباتى المبالغ المستحقة وينقطع سريان الميماد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعا اذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد

ويجوز لمدير عام الهبئة المختصة او من ينيبه أن يتجاوز عن الاخلان بالميماد المشار اليه في الفقرة الأولى اذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره وفي هذه البحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق ، كما استعرضت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بنمديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي التي تنص على أن « يستبدل بنصوص المواد ١٨ فقرة ثانية و ١٨ مكررا ففرة ثانية و ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ١٤٠ _ يجب تقديم طلب خرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة طبقا لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خسس سنوات من الناريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في المطالبة بها وتعتبر المطالبة بان من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة بباقي المبالع المستحقة .

وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعاً اذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد ٠

واذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميماد المثماد اليه يقتصر الصرف على المساش وحده ويتم الصرف اعتبسارا من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب .

ويجوز لوزير التأمينات أن يتجاوز عن عدم تقديم الطلب في الميعاد المشار اليه إذا قامت أسباب تبرر ذلك · وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاماة من تاريخ الاستحقاق ·

والمادة السابعة عشرة من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هذا الفانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ويعمل بنعديله للنصموص المبينة فيما يأتي اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١

واستظهرت ألجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ١٤٠ من قسانون المستامي رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، آزم اصحاب الشأن بتقديم طلبات لصرف المحاش أو التمويض أو أي مبالغ مستحقة وفقا لأحكام هذا التانون وذلك في ميعاد اقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا سقط حقهم في المطالبة بها وخول المشرع مدير عام الهيئة المختصة أو من ينيبه «الهيئة العامة للتأمين والماشات أو الهيئة العامة للتأمين والماشات أو الهيئة بالميعاد المذكور اذا كان قائما على أسباب تبروه وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق وقد عدلت المادة ١٤٠ المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الممول به بالنسبة لهذه المادة العامرا معابرا من ١٩٨٧/٧١ ، وأضيف اليها فقرة جديدة تقضى بأنه اذا قلم

طلب الصرف بعد ميعاد الخيس سنوات المشسار اليه ، فيصرف المساش – وحده بـ اعتبارا من أول الشهو الذي قدم فيه الطلب ، ودون أن يخضم الصرف لاية سلطة تقديرية ، كما أصبح وزير التأمينات ـ وفقا للنصر المعدل بـ هو السلطة المختصة بالمجاوز عن تقديم طلب الصرف في الميعاد المعدد بمراعاة ذات الضوابط السالف بيانها وذلك بدلا من مدير عام الميئة المختصة ،

وبتطبيق نص المادة ١٤٠ « المعدلة » على حالة من تقدموا بطلبات لصرف مستحقاتهم النامينية بعد ميعاد الخيس سنوات ، ولم تفصل فيها السلطة المختصدة قبسل ١٩٨٧/٧/١ فانه يتعين أن يصرف لهم المساشل وحده حدام التاريخ المذكور ، ولا وجه لالزامهم بتقديم طلبات جديدة للاستفادة من هذا المحكم لتعارض ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المائد ١٤٠ وهو عدم حرمان أصحاب الشأن من المائش أيا ما كان سبب تأخرهم عن تقديم طلب الصرف في موعده ودون خضوع المرف لاية سنظة تقدير عدم كما البيان كما لا وجه لتقرير صرف المساش منطة تقديرية كما سبق البيان كما لا وجه لتقرير صرف المساش ذلك يتعارض مع سريان تعديل نص المادة ١٤٠ من ١٩٨٧/٧ ، ومن خالف يتعارض مع سريان تعديل نص المادة ١٤٠ من ١٩٨٧/٧ ، ومن المائل وكافة حقوقهم الأخرى من تاريخ ما ستحقاقهم اذ ارتأى أن عدم المتزامهم بالميداد المقرد كان له ما يبرره ،

للبسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريب الى سرف المعاش وحده ــ للمعروضة حالتهم اعتبارا من ١٩٨٧/٧/ ، وذلك طبقا لحكم الفقرة الثالثة بالمادة ١٤٠٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الممدلة بالقسانون رقسم ١٠٠٧ لسنة ١٩٨٧ ،وعلى النحو السابق ايضاحــه .

(فتوی رقم ۳۰۳ فی ۱۹۸۹/۳/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملف رقم ۳۹۲/٦/۸۳) ·

(44)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

تامين اجتماعي ــ اشتراكات ــ الأجر المتفر ــ حوافز الانتاج ــ النسبة التي تفضع لاشتراك التأمينات من حوافز زيادة العصيلة التي تصرف للعاملين بعضلحة القرائب على الاستهلاك : ــ

غاير المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشان التامين الاجتماعي في مفهوم أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... أصبح هذا الأجر يشمل ال جانب الأجر الأساسي الأجور المتغيرة كحوافز الانتاج وكافة البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تقفى احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ بعدم اعتبارها عنصرا من عناصر اجر الاشتراك المتغير .. ناط الشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر الأجر المتغير .. اصدرت وزيرة التامينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بهذا الشان ويقفى القرار باخضاع بعض الأجور المتغيرة بالكامل أي بنسبة ١٠٠٪ عند حساب قيمة الاشتراك في قانون التآمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتير جزءًا من أجر الاشتراك _ يستثنى من ذلك ما ذكر صراحة في القرار المذكور مما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر المتغير ٥٠٪ فقط من هذا الأجر هو الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات _ تطلب البند (١) من المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ في عنصر حافز الانتاج او مكافاة زيادة الانتاج الذي يخضع بكامل قيمته لأجر الاشتراق المتغر أن يستحق وفقا لنظام صادر من السلطة الختصة وأن يشمل هذا النظام جميع الأسس الوضوعية المتعلقة بكمية الانتاج او جودته او معدلات الأداء التي يستحق على أساسها العافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين ـ البين من قواعد صرف مكافأة ذيادة الحصيلة للعاملين بمصلحتي الجمادك والضرائب الصادرة بقرادي دئيس مصلحتي الجمارك والضرائب على الاستهلاك رقمي ٨٥ لسنة ١٩٨٥ ، ٣٧ لسنة ١٩٨٧ أن هذه الكافاة تمنع على اسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتميز في اداء العمل وجودته كما تضمنا حالات العرمان من المرف .. اثر ذلك : .. خضوع مكافاة زيادة الحصيلة بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الأجر المتقير الذي تؤدي على اساسه الاشتراكات في قانون التامين الاجتماعي - تطبيق •

استعرضت الجمعية المعومية المادة o من القانون رقس ٧٩ لسنة المهومة بالمعدار قانون التأمين الاجتماعي المعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ التي قضت بانه في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد ٠٠٠٠٠ (ط) بالأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل :

١ ـ الأجر الأسساسي ٠

٢ ــ الأجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه
 وعلى الأخص :

- (أ) الحوافز ٢٠٠
 - رب) ٠٠٠٠٠
 - ٠٠٠٠ (چ)
- (د) البدلات ويحدد رئيس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات
 البدلات التي لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك •

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعه حساب عناصر هذه الأجر ٠٠

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 7٧٦ لسنة 19٧٤ بشأن البلات التي لا تعتبر عنصرا من عنساصر أجر الاشتراك وتبين للجمعية أن المادة الأولى من قيراد وزيرة التأمينات رقسم ٧٥ لسنة 1948 بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي قضست بأن و يتصادد الأجر المتغير الذي تؤدى على أسساسه الاجتماعي قضست بأن و يتحاد الأجر المتغير الذي تؤدى على أسساسه عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الأصلى من جهة عمله الأصلية التي لا تعتبر جزءا من الأحر الأساسي وفقا لما يلى:

- ٠٠٠٠٠٠ ٢
- 4
- إليدلات التي تعتبر جزءا من أجر الاشتراك في نظام التــأمين
 الاحتماعي ٠
- ٥٠ ــ ٥٠٪ مما يعتصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر المتضير غير المتصموص عليها قيما سمسبق وبما لا يجماوز ٥٠٪ من الأجر الأساسي السنوي » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ سسالف البيان غاير في مفهوم أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي فأصبح هذا الأجر يشميل جانب الأجر الأساسي الأجود المتفيرة كحوافز الانتساح وكافة البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تقضى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٧٦ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان بعدم اعتبارها عنصرا من عنساصر أجر الاشتراك المنفير وأذ نساط المشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر الأجر المتفير أصدرت وزيرة التأمينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان وقضى باخضاع بعض الأجور المتفيرة بالكامل أي بنسبة ١٩٨٠ سالف البيان وقضى الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتساج والبدلاته التي تعتبر جرا من أجر الاشتراك أما ما عبدا ما ذكر صراحسة في القرار المذكور مما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عنساصر الأجر المتفير فان ما ما محسل عليه المؤمن عليه سنويا من عنساصر الأجر المتفير فان من أخر المتفر فان

واذ تطلب البند (۱) من المادة (۱) من القرار الوزارى رقم ۷۰ السنة ١٩٥٤ سالف البيان في عنصر حافز الانتاج أو مكافأة زيادة الانتاج الذي يخضع بكامل قيمته لأجر الاشتراك المتغير أن يستحق وفقا لنظام صادر من السلطة المختصة وان يشمل هذا النظام جميع الأسس الموضوعية المتعلقة بكمية الانتاج أو جودته أو معدلات الأداء التي يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين

ولما كان البين من قواعد صرف مكافأة زيادة الحصيلة للعاملين بمصاحتى الجمارك والضرائب الصسادرة بقرارى مصاحتى الجمارك والضرائب على الاستهلاك رقعى ٥٨ لسنة ١٩٨٥ و ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ان منده المكافأة تمنيع على اسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتميز في أداء المعلى وجودته كما تضمينا حالات الحرمان من صرف هذه المكافأة ومن ثم تدخل هذه المكافأة في مفهوم حوافز الانتاج المشاد اليها في البند (١) من المادة الأولى من قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان فيخضع بالكامل أي بنسبة ١٨٠٠٪ عند حساب الأجر المتغير الذي تؤدى على أساسه الاشتراكات في قانون المتأمن الاجتماعي

للبك

انتهت الجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريح الى خضـوع مكافاة زيادة الحصيلة في الحالة المروضة بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الأجر المتفير الذي تؤدى على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي ٠

ر فتوی رقم ۳۰۷ فی ۳۰۰/۳/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۳ ملف رقم ۱۹۸۹/۸/۱) ·

(\ + +)

جلسة ١٩٨٩ من مارس سنة ١٩٨٩

حجرُ اثاري ... الحجرُ على الأموال العامة ... حجرُ على متقولات مملوكة للهيئة العامة لشُمُون الطابع الأمرية : ...

تعتبر الاموال المملوكة للدولة والانسخاص الاعتبادية العامة ومنها الهيئات العسامة الموالا عامة يعظر تملكها أو العجز عليها استيفاء لأى حق من الحقوق ــ أساس ذلك : المادة ١٨ من التقنين المائية الصادد بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ ــ القانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ ــ علمة تلحق لرزادة العسامة الطلق عليها الهيئة الحامة الشئون المطام الأمرية وأضلى عليها الشخصية الاعتبادية : تتعتب هذه الهيئة الحامة الش الشفاها الشرع على الأموال المماوكة للدولة وبالتال لا يجوز توقيع الحجز على اموالها ــ تعليق وبالتال لا يجوز توقيع الحجز على اموالها ــ تعليق .

استعرضت الجمعية الصومية نص المادة ٨٧ من التقنين المدنى التى قضت بأن • تعتبر أموالا عــامة العقــارات والمنقولات التى للمدولة أو للاشخاص الاعتبارية العــامة ، والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

وهذه الأموال لا يجسوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملسكها بالتقادم ، كيا استمرضت لمادة ١٤ من قانون الهيئات العسامة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي نصت على أن « تعتبر أموال الهيئة المامة أموالا علمة ، وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم بنص على خلاف ذلك في القوار الصادر بانشاء الهيئة » •

ولما كان مفدد ما تقدم أن المشرع اعتبر الأموال المملوكة للدولسة وللاشخاص الاعتبارية المسامة ومنها الهيئات العامة أموالا عامة ، وحظر تملكها أو العجز عليها استيفاءا لأى حق من الحقوق .

ولما كان البين من أحكام القانون رقسم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بانشاء هيئة عامة للمطابع أن المشرع انشأ هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة أطلق عليها • الهيئة العامة لشعون المطابع الأميرية ، وأضفى عليها الشخصية الاعتبارية ، ومن ثم تتبتع هذه الهيئة بالحماية التي أضفاها المشرع على الأموال المهلوكة للدولة وبالتالي فلا يجوز توقيع الحجز على أموالها •

ولما كان النابت من الأوراق أن مأمورية ضرائب الشركات المساعمة قله أوقعت بتاريخ ١/ ١/٩٨٧ حجزا اداريا على المنقولات الموجودة بمقر الجبعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالهيئة الصامة لشتون المطابع الأمرية على سند من القول بأن هذه المنقولات مملوكة للجمعية المذكورة باعتبار أن الحيازة في المنقولات سند الملكية بيد انه لما كان الثابت من الأوراق أن المنقولات الواردة في محضر الحجز المساد اليه في البندين رقبي ٤ و ٥ (أرفف خشب وفتارين وكذلك حق الجدك والايجار) مملوكة للهيئة المامة لشئون المطابع الأميرية وتندرج ضمين عناصر ضمها المائية ، وقد اعادتها الهيئة للجمعية، كما أن مقر الجمعية الموجودة به هذه المنقولات يقع ضمن الأرض المخصصة للهيئة بيوجب محضر التسليم النهائي المؤرث لا أغسطس سنة ١٩٦٠ وما زالت مملوكة للمولة وتشرف عليها ادارة أملاك المحكومة ، ومن ثم فلا يجوز توقيع الحجز على هذه المنقولات ويتميز والجال هذه الغاء هذا الحجز .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الغاء المعجز الموقع على المنقولات المملوكة للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بتازيخ ١٩٨٧/٠٠/٨ -

(فتوی دقم ۳۰۸ فی ۳۰/۳/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۳۰ ملف دقم ۳۰/۲/۲/۳۰) .

(1+1)

جلسة ١٩٨٩ من مارس سنة ١٩٨٩

(ا) عاملون مدنيون بالدولة .. (تامين اجتماعي .. اصابة عمل) البهة المُلتزمة بعلاج المامل نتيجة اصابة الممل التي لحقت به وما ينتج من انتكاس ومضاعفات : ...

قرد المشرع بمقتضى احكام المادة (٢٠) من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٩٣ اسنة ١٩٩٨ المشفى ادا الملتقة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٣ اسنة ١٩٩٨ المشفى ان وحدات الجهاز الانادي بالروقة ووحدات القطاع الرام هي التي قلترم قانونا بلاج العاملين عبد العمل التي تحدث لهم ويتمويشهم عن السجو التاجم عن هذه الاصابات عمل قرر الشرع بالمادة (٨٤) من قانون التأمين الاجتماعي الصادد بالقانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ أن تتول الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المصاب ورعايته طبيا – وفي المادة ٤٩ عنها – وفوع اصابة العمل في ظل العمل باحكام القانون رقم ٩٣ اسنة ١٩٩٩ وقمانات النجهة المحبة المجاهز المنابقة والمسابقة والمسابقة المحامة المحتمد المسابقة المسلمة والمسابقة المسلمة والمسابقة من التكامل وقمانية والمسابقة المسابقة المسابقة المسابقة المسابقة المسابقة والمسابقة والمسابقة والمسابقة والمسابقة والمسابقة المسابقة المسابقة المسابقة المسابقة من المسابقة من المسابقة من المسابقة والمسابقة المسابقة المسابقة المسابقة المسابقة من المسابقة والمسابقة المسابقة والمسابقة وال

(ب) عاملون مدنيون بالدولة (تامين اجتماعي ... اصابة عمل) مدى احقية الصاب
 في معاودة عرضه على اللجنة الطبية المختصة لاعادة تقدير نسبة العجز المتخلف عن الاصابة : ...

اعظى الشرع في المادة (٥/٨) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٠ للمصاب الحق في طلب اعادة القصص الطبي لتقدير درجة العجز إيا كانت نسبة العجز المترتبة على الاصابة وصواء. ترتب عليها استحقاق تدويض الدفعة الواصعة او مسائل العجز دون تعرفة ـ لما كانت كل حالة (انتكاس او مضاعفة تدويض الاصابة العادة تقدير نسبة العجز الناجم عن الصابة مناظرت وعرضه على اللجنة الطبية المختصة لاعادة تقدير نسبة العجز الناجم عن اصابته وما ترتب عليها في كل حالة انتكاس او مضاعفة في ظل العمل بلحكام القانون رقم ٧١ سنة ١٩٧٥ ـ تطبيق ٠

تبين للجمعية الممومية أن قانون النامينات الاجتماعية (الملغي) رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٩ كان ينص في المادة ٢٠ منه على أنه « لاتلتزم المصالح الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة بالاشتراك في تأمين اصابات العمل ٢٠٠ وعلى المصالح والهيئات المشار اليها في الهقرة السابقة أن تقوم بصلاج المصابين من موظفيها ومستخدميها وعمالها وبدفع التعويضات المقررة طبقا لأحكام هذا

النصل أو أى قانون آخر أيهما أفضل للمصاب ، وأن المادة ٣ من قانون التمينات الاجتماعية (الملغى) رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أن التعزيم المحكومة والهيئات والمؤسسات العمامة ووجدات الادارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها وبدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب ، واستخلصت المجمعية المعرفية من ذلك أن وحدات المجانز الادارى بالمدولة ووحدات المجان المام مى التى تلتزم قانونا بعلاج العاملين بها من اصابحات العمل التي تحدث لهم ويتعويضهم عن العجز الناجم عن مذه الاصابحات العمل واستعرضت الجمعية ما نصت عليه المادة ما عمن قانون التأمين الاجتماعي الماصدى علاج المصاب وفقا لأحكام الباب السادس ، عليه المادة 24 من أن د تتعلى الباب السادس ، وما نست عليه المادة 24 من أن د تعيير في حكم الإصابة كل حالة التكاس أو مضاعفة تنشأ عنها من تعتبر في حكم الإصابة كل حالة التكاس أو مضاعفة تنشأ عنها من . . .

ولما كان الثابت أن اصمابة العمامل المذكور قد وقعت له في ظل العمل بأحكام القيانون رقيم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وتقرر العجز الجزئي الناشئ عنها في ظل العمل بأحكامه وتتسابعت الانتكاسسات والمضاعفات الناجمة عن الاصابة وأمتد أثرها خلال سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما ، وكانت هذه الانتكاسات والمضاعفات من آثار الاصابة الا أن المشرع اعتبرها بصريح نص المادة ٤٩ سالفة البيان في حكم الاصابة ذاتها وليست مجرد امتداد لها ، ومن ثم فان قوانين التأمين الاجتماعي المتتالية تسرى أحكامها بأثر مباشر على وقائغ هذه الاصابة وآثارها التبي تحققت أثناء مدة سريسانها وتبعا لذلك ، فإن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وطبقا لنص المادة ٢٠ من القانون: رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها تكون هي الملزمة قانونا بمصاريف علاج كل ما ترتب على اصابة السبيد المذكور من انتكاسات ومضاعفات منذ وقوعها وحتى ٣١ أغسطس ١٩٧٥ اليوم السابق على نفساذ أحكام القانون رقسم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وتكون الهيئة العامة للتأمين الصبحى هي الملزمة قانونا بعلاج ما وقع منذ ١/٩/٥٧٩١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه من انتكاسات ومضاعفات طبقا لنص المادة ٤٨ من هذا القسانون •

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٥٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة المهماء المساد اليه تنص على أنه « يجوز لكل من المساب وجهة السلاج والهيئة المختصة طلب اعادة المعجم الطبي مرة كل سنة أشهر خلال السنة

الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة ولا يجوز اعادة التقدير بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز ، •

ومفاد ذلك أن المشرع أعطى لليصاب الحق في طلب إعادة الفحص الطبى لتقدير درجة العجز أيها كانت نسبة العجز المتربة على الاصابة وسواء ترنب عليها استحفاق تعويض الدفعة الواحدة أو معاش العجز دون تفرقة ولما كانت كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عن الاصابة تعد في حكم الاصابة حسيما سلف البيان فمن ثم فإنه يحق للعمامل طلب اعادة مناظرته وعرضه على النجنة الطبية المخصة لاتادة تقدير نسبة العجز الناجم عن اصابته وما ترتب عليها في كل حالة انتكاس أو مضاعفة في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه و

ويتطبيق ذلك على السيد المذكور فانه لما كان الشابت أن اللجنة العلمية العامة للتأمين الصحى سبق أن قررت باعتبار اصابته في عام ١٩٥٩ اصابة عمل ومنحته أجازات من ١٩/١٤ الى ١٩٨٤/٩/٢٤ في عام ١٩٥٩ اصابة عمل ومنحته أجازات من ١٩/١٤ الى ١٩٨٤/١٢/١٢ وقررت بجلسة والمبارة على المهلارة والمبارة على الملاح والأجازات المرضية عند الضرورة بعدولة جهة العمل وتعاد مناظرته بعد مناظرته طبيا بعرفة اللجنة الطبية المختصبة فين ثم يحق له أن تصاد والتي أسفرت عنها المضاعفات التي نجعت عن هذه الاصابة ولا ينال من ناظرته لمنافقة الإضارة من علم جواز ذلك ما قضت به الفقرة الإخبرة من المادة ٥٨ صالقة الإشارة من علم جواز السبد المذكور لم تتضمح أو تثبت نسبة عجزه في صورتها النهائية بعد حالات الانتكاس والمضاعفات التي حدثت له اثر اصابته لعدم استقرار السيد المنكور لم تتضمح أو تثبت نسبة عجزه في صورتها النهائية بعد حالات الانتكاس والمضاعفات التي حدثت له اثر اصابته لعدم استقرار السحية .

لللسك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريح الى التزام الهيئة العامة للتأمين الصحى بنفقات علاج السيد / عبد العزيز بيومى على العامل بالهيئة العامة لشئون المطابح الأميرية ، وذلك اعتبارا من تاديخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وكذلك احقية السيد المذكور فى اعادة مناظرته طبيا بمعرفة اللجنة الطبية المختصة لتحديد نسبة حجزه .

 ⁽ فتوی رقم ۳۱۹ فی ۹/۱۹۸۹/۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۸۳)

(1+4)

. جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

جاسات ــ الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية الانجليزية (الجبى ــ سى ــ أي) المحولين الى جامعة الزفازيق من جاسات اجنبية : ــ

الحصول على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها هو شرط لازم للقيد بالجامعات المحرية ـ عهد قانون تنظيم الجامعات رقم 29 لسنة ١٩٧٣ الل المجلس الأعل للجامعات يتنظيم قبول الطلاب ـ القرارات التى يصدرها المجلس فى هذا الخصوص تعبر مكملة للقانون وتاخذ حكمه ـ اثر ذلك : ان اية مخالفة لها بمثابة مخالفة للقانون •

حصول بعض الطلاب على شهادة الناوية الانجليزية (الجي _ س _ اى) مع عدم حصولهم على التقديرات المترف بها من المجلس الأعلى للجامعات الاجبئية منتيجة ذلك : _ بالجامعات الاجبئية _ تحويلهم الى جامعة الزلجازيق من الجامعات الاجبئية منتيجة ذلك : _ اعتبارهم في حكم من في يحصل على الناوية العامة لأن العيرة عند القبول بالجامعات المصرية هي بالنظام الحقومة اللاي حصله على الناوية العمري للالتحاق بها وما يصدر من قرارات من من المحالفة المحالفة المناوية بناء على قرارات من مجالسها يقبول تحويلهم لا يتلق واحكام القانون ومن ثم تعتبر قرارات قبولهم قرارات من مجالسها يقبول تحويلهم لا يتلق واحكام القانون ومن ثم تعتبر قرارات قبولهم قرارات من محالسها يقبول تحويلهم لا يتلق واحكام القانون ومن ثم تعتبر قرارات قبولهم قرارات مصوحة _ تطبيق ح

تنص المادة ٦/١٩ من القانون رقم 2 السنة ١٩٧٢ على أن يختص المجلس الأعلى للجامعات و بتنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم ، وتنص المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم 29 لسنة ١٩٧٧ على أنه و يشترط لقيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس .

۱ ــ أن يكون حاصـــلا على شهادة المداسة الشانوية المـــامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع المجغرافي وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس الحامعات ومجالس الكليات » •

والمستفاد من ذلك أن المجمول على شهادة النسانوية المسامة أو ما يمادلها هو شرط لازم للقيد بالجامعات المصرية ، واذ عهد قانون تنظيم الجامعات الى المجلس الأعلى للجامعات بتنظيم قبول الطلاب ، فان القرارات التي يصدرها المجلس في هذا الخصوص تعتبر مكملة للقانون وتأخذ حكمه فتكون أية مخالفة لها بهناية مخالفة للقانون .

ومن حيث أن المجلس الأعلى للجامعيات بما له من سلطة في هذا الشان قرر في ٢٠ ، ٢٠/١٩٨٦ فيما يختص بتقديرات نجاح شهادة جي سي اى يكون التقدير الرقمي للمستوى العادى هو : 1 = 90%، ب = 00% س = 447%، ومؤدى ذلك أن الطلاب الحاصلين على تقديرات ادني من التقديرات السابقة يعدون راسبين وفقا لتقديرات المجلس الأعلى اللمجامعات و كان بعض الطلبة الحاصلين على الشمهادة المتكررة والمحولين الى جامعة الزقازيق من جامعات اجنبية لم يحسلوا على التقديرات المعترف بها من المجلس الأعلى للجامعات في بعض المواد ، فأنهم يكونوا في حكم من لم يحصل على الثانوية العامة و لا يغير من هذا الوضع سبق قيدهم بالجامعات الأجنبية التي لا تتطلب النجاح في جميع المواد ، إذ العبرة عند القبول بالجامعات المصرية بالنظام القانوني المدى صدد تنفذا لهذا النظام •

ومن حيث انه لما كان ما تقدم، فإن قبول مؤلاء الطلاب ببعض كليات جامعة الزقازيق بنسه على قرارات من مجالسها بقبول تحويلهم لا يتفق وأحكام القانون ، وتعتبر قرارات قبولهم قرارات معدومة لانها خالفت القانون مخالفة جسيمة وصارخة جردتها من صفتها القانونية والحدرت بها الى درجة الإعبال المادية التي ينعدم أثرها القانوني

لللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمهى الفتوى والتشريع الى انعدام قرارات مجالس كليات جامعة الزقازيق بقبول بعض الطلاب المحولين من جامعات اجنبية والحاصلين على شهادة جى سى اى بأقسل من التقديرات التى قررها المجلس الأعلى للجامعات •

(فتوی رقم ۳۷۰ فی ۱۹۸۹/٤/۹ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملف رقم ۲۰/۲/۱۰۰ .

(۴۴)) جلسة ۱۹۸۹ من مارس سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيوڻ بالدولة ــ مر تب ــ بدلات ــ 'بدل صغر ــ 'مدى احفية العامل النتدب لبدل السفر : ــ

احال الشرع بمقتضى نمن المادة ١٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ في بيان اوضاع وشروط استرداد العامل للنظفات التي يتحملها في سبيل الداء المعال وقبيلته الى قرار يصدر بذلك من درئيس مجلس الوزراء ــ الى أن يصدر هذا الدا العال والمعادن المعادن المعادن تقرار درئيس الجمسودية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ والتي حددت احكامها على سبيل الحمر الحالات التي يسنقق فيها بدل السفر ومنها حالة الإعمال التي يكلف بها الموقف من قبل الحكومة وتقضى تغييه عن مقر عمله الرسمي ــ جات عبارة الإعمال التي يكلف بها الموقف من قبل الحكومة في ضي المادة الأولى من لائمة لم يعرب تسم على أسلام المادة التي يجوز أن يمنح عنها بدل السفر وهو سنة شهور طبقا لنص المالات بالحد الأفسى للمنة التي يجوز أن يمنح عنها بدل السفر وهو سنة شهور طبقا لنص المادة الخاص للمنة التي يجوز أن يمنح عنها بدل السفر وهو سنة شهور طبقا لنص المادة الخاص للمنة التي يجوز أن يمنح عنها بدل السفر وهو سنة شهور طبقا لنص المادة الخاص على المادة وتحديله نقلت وتكاليف اضافية قانم عامل الاصة بدل السفر وهو سنة شهور طبقا لنص المادة وتحديد تقبيه بدل السفر بالشروط المؤرزة بالالعة بـ تغيب بدل السفر بالشروط المؤرزة بالالعة بدلل السفر ومصاريف الانتخاص المنال المنافرة بالانتخام وحدة تغيية بدل السفر بالشروط المؤرزة بالالعة بـ تغيب بدل السفر بالشروط المؤرزة بالالعة بـ تغيب

ينص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة العسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة٤٧ منه على أن « يسترد العامل النفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال الوظيفة وذلك في الأحوال ووفقا للأوضاع والشروط التي يصعدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخساسة المدنية » وتنص المادة ٢٠١ على أن « يستمر العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه ٠٠٠ » وتنص لائحة بعلى السغر ومصاريف الانتقال الصادرة أحماله المنفورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في المادة الأولى منها على أن « بعل السغر هو الراتب الذي يتعلمها بسبب تفييه عن الجهة التي يوجهه بها مقر عمله الرسميي في يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي يوجهه بها مقر عمله الرسميي في

(أ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة ٠٠٠ ، وفي المحادة الخامسة على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة الندب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص ٠٠٠ ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور ، ٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع أحال في بيان أوضاع وشروط استرداد العامل للنفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال وظيفته الى قرار يصدر يذلك من رئيس مجلس الوزراء وإلى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل بأحكام لاتحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي حددت أحكامها على سبيل الححر العالات ألتي يستحق فيها بدل السفر ومنها حالة الإعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة وتقتضى نفيبه عن مقر عمله المحكومة في نص المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عامة المحكومة في نص المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عامة في عده الحالة وموف يتم التقيد بالمحه الأقصى للمدة التي يجوز أن يمنح علما السفر مو صنة مهور طبقا لنص رامادة التحليم من اللائحة من قبل السفر وموف من المناب المنبر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تغيبه بدل السفر والمساريف الانتقال ويستحق عن تغيبه بدل السفر بالشروط باللاروط المالارة المالكة قواللالكة و

ولما كان ذلك وكان مقر العمل الرسمي للسيد المذكور في القاهرة وقد تم ندبه للعمل بالبحيرة بالقرار رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٨٧/١/٣٣ ، وتكلف في سبيل ذلك نفقات ومصاريف اضافية حتى يتمكن من تنفيذ قرار النعب ، ومن ثم يكون مناط استحقاق بعل السفر متوافر في الحالة المعروضة ويستحق بدل السفر المقرر له عن مدة لا تجاوز ستة شهور من الريخ تنفيذ قرار النعب •

من اجل ذلك

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسيى الفتوى والتشريع الى أحقية السيد / طاهر محمود ضاحى المنتدب مديرا لمديرية القوى العاملة بالبحيرة لهدل السفر المقرر عن مدة سنة شهور من تاريخ تنفيذ قرار الندب *

(فتوی رقم ۳۷۲ فی ۱۹۸۹/٤/۹ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۳۷۲ ۱۱۳۸/۱) ·

(٤٠٤) حلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة _ العصول عل مؤهل عال اثناء الخدمة _ مدى احقية الملس _ الحاصل على مؤهل اغل اثناء الخدمة بوحدة معينة فى شفل وظيفة خالية بوحدة اخرى اعلن عنها طبقا لحكم افقرة الأولى بالمادة (۲۰) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 27 لسنة 1978 : _

تشجيعا من الشرع للماملين الذين يعصلون على مؤهلات اعلى أناء الغدية اجاز في الفقية اجاز في الفقية الخالية المؤلف ال

استعرضت الجيمية العمومية المادة ٢ من قانون العساملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ / المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة١٩٨٣ ، التبي تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون - يقصد :

۱ _ بالوحدة : ۰۰ (ب) كل وحدة من وحدات الحكم المحل ٠٠ والمدة ١٠ من ذات القانون التي تنص على أنه و تعلن الوحدات عن الوطائف الخالية بها التي يكون التميين فيها يقرار من السلطة المختصة في صحيفتين يوميتين على الاقل • ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شخلها •

وتحدد السلطة المختصة الوظائف التي يكون شغلها بامتحان وتلك التي تشمخل بدون امتحان ، والمادة ١٨ من القانون المذكور التي تنص على أنه د ٠٠٠ ويكون التعيين في الوظائف التي تشغل بدون امتحان على الرجه الآتي : ١ – اذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون المتعين طبقا لليؤهل الأعلى ، وعند التساوى في المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالاقدم تخرجا فالاكبر سنا ٠٠٠ والمادة ٣٥ مكررا منه التي

تنص على أنه و مع براعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى الازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف ونقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف و

ويمنح العامل الذي يعين وفقا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وان ىجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العالاوة لن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه ، • كما استعرضت الجمعية المادة ١٣٨ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسبنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، التي تنص على أن يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمي مستقل يشمل جميع العاملين في مجال اختصاصها في نطاق المحافظة ... ، ويكون العاملون في كل مديرية من هذه المديريات وحدة دع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية (وكذلك استعرضت المادة ١٠ مكررا من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقسم ٢ لسينة ١٩٧٨ • المسلمل بقرار وزير التنمية الادارية رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه ، تقوم وحدة شئون العاملين بحصر الوظائف الشاغرة ٠٠٠ وللعاملين الذين يحصلون عنى مؤهلات أعلى أثناء الخدمة التقدم بطلبات للتعيين في هذه الوظائف أذا ما توافرت فيهم شروط شقلها مع استثنائهم من شرطى الاعلان الخارجي والامتحان اللازمين لشمخل هذه الوظائف ، ويتم شمخل باقى الوظائف بم اعاة القواعد العامة في التعيين الواردة بهذه اللائحة ، • والمادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الصاّدرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على أن د ٠٠٠ كما يعتبر العاملون في كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم > •

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع _ تشجيعا منه للعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثباء الخدمة ، أجاز في الفقرة الأولى بالمادة ٢٥ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة تعيينهم في _ الوطائف الجالية بنبات الوحدة التي يعملون بها ، متى كانت عند المؤهلات

لازمة الشغلها وتوافرت فيهم باقى الشروط المتطلبة للتعيين ، وذلك مع استثنائهم من شرط الاعلان الخارجي عن الوظائف الشاغرة في صحيفتين يوميتين على الأقل ، فيكتفي بالنسبة لهم باعلان داخل الوحدة • وكذلك اعفائهم من شرط الامتحان المقرر لشمعل الوظائف التي تسرى السلطة المختصة أن يكون النعيين فيها بعد اجتباز امتحان يعقد لهذا الغرض • ولما كان حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ مكررا بشروط 4وأوضاعه الخاصة يخاطب العاملين المنتمين لنفس الوحدة الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة • فيان هذا الحبكم يقتصر عليهم ، وبالتبالي فلا يجوز أن يتقدم لشغل وظيفة خالية بالوحدة أعلن عنها « داخليا ، أحد العاملين من خارجها حتى لو كان من الحاصلين على مؤهل أعلى اثناء الخدمة في وحدته لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الأولى المشار اليها • ولا ينال من هذا النظر أن المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٢٥ مكررا قرر للمعاد تعيينه خارج وحدته الأصلية بمؤهله الأعلى الذى حصل عليه أثناء الخدمة نفس الحقوق الماليَّة التي يتمتع بها المعينون المشار اليهم بالفقرة الأولى من ذات المادة · ذلك لان لمشرع لم يستثن المعاد تعيينه بمؤهله الأعلى من شرطي الاعبلان الخارجي والامتحان سالفي الذكر وانما قصر الأمر على تنظيم معاملته المالية وعليه فان اعبادة تعيينه خارج وحدتمه لا يتحقيق الا اذا أعلنت احدى الرحدات عن حاجتها لشغل الوظائف الخالية بها طبقا للقواعد العامة المقررة للتعيين أو اعادة التعيين ،، وليس بناء على حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ مكررا السالف بيانه ٠

ولما كانت كل مديرية من مديريات المحافظات تمه وحدة واحدة في مجال تطبيق احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، و وذلك وفقا لمفهوم المادتين (١٣٧٨) من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ ، و (٤٩) من لائحته التنفيذية • فيان العسامل ــ في الحالبة المعروضة ــ لا يجوز له التقدم لشغل احدى الوظائف التي يلزم لها المؤهل الأعلى الذي حصل عليه أثنياه خدمته بمديرية الطرق والنقبل بمحافظة سوهاج ، لكون تلك الوظيفة قد أعلن عنها بمديرية التربية والتعليم ــ أي خارج وحدته ــ وطبقا للنظام المقرر في الفقرة الأولى بالمادة ٢٥ مكروا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

تللسك

ر فتوی رقم ۴۰۰ عی ۱۹۸۹/۲/۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملك رقم ۲۸۹/۳/۸۱ · •

()+0)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩.

(1) عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ علاوات _ علاوة اجتماعية _ صرف علاوة
 اجتماعية لعامل متوفى دون وجه حق _ مدى جواز خسم قيمة العلاوة الاجتماعية التى
 صرفت دون وجه حق من متحة الوفاة : _

الميات هو انتقال المال من ذمة شخص توفى الى ذمة شخص هى او اكثر – تعتبر الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى المعرى شخصية الوادث مستقلة تهاما عن شخصية المورد الالمية والقانون الوضعى المعرى شخصية الوادث بمستقلة تهاما عن شخصية بعقوق دائل الموال التركة تنقل الى الوادث بينحبر ضمان هؤلاء الدائين في تلك المحقوق دائلي الموت في الموال الوادث الخاصة حتى ولو كانت أموال التركة الالالموال ولا يحقى لهم التنفيذ على أموال الوادث الخاصة حتى ولو كانت أموال التركيم لا تكفي للوفاء بديونهم سور در المشرع في المادت ١٩٠ م ١٩١ من قانون التأمين الاجتماع درم ١٩٠ ملك المعتبر المواد المعرف المواد المعرف المواد المعرف المواد المعرف المواد والالمعرف على مستحق أن مندهم المامل قبل وقائه المنافذ ١٩١ مالفة اللاكر – نتيجة ذلك : المعرف الموادة لا تعر باللمة المالية المامل المدوى ولا تعد جزءا من تركته أذ أنها تستحق المبادئ المعرف المواد المعرف المواد المستفيدين منها وقعد مالا خاصا بهم – آثر ذلك : انه لا يجوز أجراء خسم او فيوح حق – تطبيق – تستحد المستفيدين ما مواد من – تصور على تطبيق – تستحد المناس المناس المواد المناس ال

(ب) عاملون مدنیون بالدولة ... مرتب ... علاوات ... علاوة اجتماعیة ... صرف علاوة
 اجتماعیة العامل متوای دون وجه حق ... مدی جواز خصم قیمتها من القابل التقدی ارصید
 اجازته الاعتبادیة : ...

قرد الشرع بالمادة (١٠) من قانون ظام العاملين الدنين بالدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ استحقاق العامل الذي انتهت خدمته قبل استخفاظ رصيده من الإجازات الاعتبادية مقابلا تقديم عن هذا الرصيد يساوى الجرء الأساسى الذي كان يتقلماء عند انتهاء خدمته وذلك بها لا يجاوز اجر ثلاثة اشهر سرائحسول على المقابل التقدى المذكور حق مقرد للعامل ناسمه معلق على شرط واقف وانتهاء خدمته مع توافر رصيد من اجازاته الاعتبادية بساد المدى يدخل في العناص الابحابية للمة العامل المالية عتى تحقق الشرط الواقف ويندرج في يشرك في العناص الابحابية المال المال المالية على يجوز خصم قبعة الملاوة الاجتباعية التي مرفح بدون وجه حق للعامل المتوفى وذلك من القابل التفدى ترصيد اجازاته الاعتبادية سرحمية.

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من قانون المواديت رقسم ٧٧ لسسسة ١٩٤٣ التي ينص على أن و يسسستحق الأرث بعوت المورث أو باعتياره ميتا بعكم إلياضي، و والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أنه و يجب إلاستمقاق الارث تعقق جياة الموادث وقت موت المورث أو وقت المحكم باعتباره ميتاً ٠٠٠ ، والمادة (٤) منه التي تنص على أن « يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي :

- (أولا) ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن.
 - (ثانيا) ديون الميت ٠
 - (ثالثا) ما أوصى به من الحد الذي تنفذ فيه الوصية ٠

ويوزع ما بقى بمد ذلك على الورثة ، فاذا لم يوجد ورثة ٠٠٠ ع كما استمرضت المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩٠ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته التي تنص على أنه ، عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستمحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة ،

وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة ، وتلتزم بها الجهة التى كانت تصرف الأجر أو التى تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال ٠٠٠ و المادة ١٢١ من ذات القانون التى تنص على أنه « تستحق المبالغ المنصوص عليها بالمادة السابقة لمن يحدده المؤمن عليه أو صساحب المبالغ المنصوص عليها بالمادة السابقة لمن يحدده المؤمن عليه أو مساحب المباش فإذا لم يحدد أحدا فتستحق المادين بالدين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و تعديلاته التى تنص على أن « يستحق العامل أجازة اعتبادية مسنوية بأجر كامل ٠٠٠ ويحتفظ العامل برصبيه أجبازته الاعتبادية من فأذا انتجاء خدمة العامل قبل استنفاذ رصيده من الإجازات الاعتبادية استحق عن هذا الرصيد أجره الأساسي الذي كان يتقاضاه عند الاعتبادية التي تنص على أن « تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

٩٠٠٠٠٠ م الوفساة ، ٠

واستبانت الجيمية أن المرات هو انتقال المال من ذمة شخص توقى الى ذمة شخص حى أو آكثر ، فقيه يخلف الوارث المورث في ماله وذلك يناه على واقعة مادية هي الموت ، وتعتبر الشريعة الاسسلامية والقانون الوضعي المسرى شخصية الموارث مستقلة تماما عن شخصية المورث وإذا كانت أموال التزكة تنتقل الى الوارث بمجرد موت مورثه ، الا أنها تكون محملة بحقوق دائني المورث ، قالا تركة الا بعد سماد الديوث ، ويتحصر ضمان حؤلاء المائنين في تلك الأموال ، ولا يحمد لهم التنفيذ على أموال الوارث الخاصة حتى ولو كانت أموال التركة لا تكفي للوفاء بديونهم ، الوارث الموارث الخاصة حتى ولو كانت أموال التركة لا تكفي للوفاء بديونهم ،

ولما كان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قرر في المادتين ١٩٧٠ و ١٩٢١ منف وصرف منحة عند وفاة العامل و المؤمن عليه ، تعادل أجر ثلاثة أشهر محسوبة على أساس الأجر المقرر عن شهر الوفاة ، تعادل أجر ثلاثة أشهر محدهم العامل قبل وفاته ، فاذا أم يحدد أحدا فتستحق للاشخاص المشار اليهم بالمادة ١٦١ المذكورة وعلى ذلك فان منحة الوفاة لا تمر باللفمة المللية للعامل المتوفى ولا تعد جزءا من تركته ، أذ أنها تستحق مياشرة للمستفيدين منها وتعل مالا خاصا بهم ومن ثم فلا يجوز أجراء خصم أو توقيع حجز على ثلك المنحة لاستيفاء ديوان العامل المتوفى كالعلاوة خصم أو توقيع حجز على ثلك المنحة لاستيفاء ديوان العامل المتوفى كالعلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للمهروضة حالته .

أما بالنسبة للمقابل النقدى عن رصيد الأجازات الاعتيادية . فقد قرر قانون العاملين المدتين بالدولة رقم 24 لسنة ١٩٧٨ في المادة ٦٥ منه استحقاق العسامل الذي انتهت خدمته قبل استنفاذ رصيده من الإجازات الاعتيادية ، مقابلا نقديا عن هذ الرصيد يساوى أجره الأساس. الني كان يتقاضاه عند النها خدمته وذلك بعا لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر ، ولما كان الحصول على المقابل النقدى المذكور حق مقرر للعامل نفسه معنق على شرط واقف هو انتها خدمته مع بوافر رصيد من أجازاته الاعتيادية ومن ثم فلا شبهة في أن الحق المذكور يدخل في العناصر الايجابية لمنه السامل المالية متى تحقق الشرط الواقف ، ويتدرج في تركته ولو انتهت خدمته بالوفاة ، وعليه فائه يجوز خصم قبية الصلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للعامل المتوفى في الحالي المعروضة وذلك من المقابل النقدى لرصيد أجازته الاعتيادية .

لللسك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز خصم قيمة العلاوة الاجتماعية التى صرفت بغير وجه حق للمعروضة حالته من المقابل النقدى لرصيد آجازته الاعتياديه وعدم جواز خصمها من منحة الم فساة .

ر فتوی رقم ٤٤٢ في ١٩٨٩/٤/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٣/٥ ملف رقم ١٨٨٦/٣/٨٦ ·

(۲۰۹) جلسة ه ابريل سنة ۱۹۸۹

مجلس الدولة ... اعضاؤه ... اجازات ... اجازة خاصة بدون مرتب : ...

حظر الشرع بالمادة ١٠٠٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ على اعضاء للعاتم العصول على اجازات في غير المطلة القضائية الان باثر منهم العمل المستخدات على اعضاء وكانات المسابية على المطلة القضائية الان باثر منهم العمل استثنائية في افاد ما تقره القوانين واللوانع الغاصة باجازات العملين الدنين بالدولة افا كان ظاهر التص المذكور يوحى بانه يخاطب اعضاء المحاتم بمجلس الدولة الا ان اخذا ولان عبارة النص جادت عامة _ اثر ذلك : يسرى حكم النص على اعضاء المحاكم وعلى غيرهم من اعضاء المجلس الدولة اورد من العمل المحافظة في الاجازات المحافظة الإجازات المحافظة المحافظة عندا المحافظة على الدولة اورد المحافظة المحافظة في قانون العاملين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في هذا الشان وبها لا يتعارض مي طبيعة العمل بلمجلس الدولة باعتباره السلطة المختصة المحافظة المحتمد ان الملروث بالمحدوث مرتب عضوله على الماد المحتمد عصوله على المادا المحتمد عطيرة عن الأجازات _ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواردة في الفصل الخاص بالأجازات التي تنص على أنه و لا يرخص لأعضاء المجلس في أجازات في غير العطلة القضاءائية الا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسميح بذلك ، ومع هذا يجوز الترخيص في أجازات لظروف استثنائية في إحدود التي تقررها القوانين واللوائع الخاصة باجازات العاملين المدنين بالدولة ، • كما استعرضت المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المبدلة بالغانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٨ الترخيص باجازة بدون. مرتب على الوجه الآتي :

٠٠٠٠٠ _ ١

لا يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبديها العامل وتقدرها السلطة المختصسة ووفقسا للقواعد التي تتبعها »

واستظهرت الجمعية من هذين النصين أن المشرع في قانون مجلس الدولة خظر على العضماء المحاكم الحصول على أجمازات في غمير المطلة التضائية الا لمن باشر منهم العمل خلالها وكانت ظروف العمل تسمع بذلك وأجاز الترخيص بأجازات لظروف استثنائية في اطار ما تقرره القوانين واللوائح الخاصة بأجازات الهاملين المدنين بالمولة و وانه ولمن كان هاهم المنص المذكور يوحى بأنه يخاطب أعضاء المحاكم بمجلس الدولة الا أنه أخذا في الاعتبار ورود النص في الفصل الخاص بالإجازات الخاصة بعموها و الأن عبسارة النص جامت عامة ، ومن ثم يؤخذ يعمومها رغم ما يوحى به ظاهر النص من خصوص السبب ، ومن ثم فيسرى حكمها على أعضاء المحاكم وعلى غرجم من أعضاء المجلس العاملين بفروع المجلس المختلفة ، هذا من ناجية ومن ناحية أخرى فانن المسرع في قانون المجلس العاملين بقروع لم يستبعد الرجوع بما هو منصوص عليه في قانون العاملين المدنين لم يستبعد الرجوع بما هو منصوص عليه في قانون العاملين المدنين بالمدولة باعتباره الشريعة العامة في عذا الشان وبما لايتمارض مع طبيعة المصل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة وذلك طبيعة المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة الذكر و المساملة المدارة والكرو المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة 100 المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة 100 المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة 100 المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة 100 المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة 100 المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة 100 المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة 100 المسل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما أشارت اليه المادة 100 المسل بعلورة وذلك طبقا المنافق الذكر و المسلم المولة وذلك طبقا لما أسافة الذكر 100 المسلورة وذلك طبقا المنافق الذكر 100 المسلورة وذلك طبقا المنافق الذكر 100 المسافقة المسافقة الذكر 100 المسافقة المسا

وبناء عليه فانه يجوز الترخيص لعضو المجلس ، في الحالة المروضة يرجازة خاصة بدون مرتب متى قدر رئيس مجلس الدولة باعتباره السلطة المختصة أن الظروف الاستثنائية الخاصة بالعضو ــ تستدعى جصوله على هذا النوع من الإجازات · ذلك اعمالا لصراحة وعموم حكم المادة ١٠٧ من قانون مجلس المدولة واسترشادا بنص المادة ٢/٦٩ من قانون العاملين المدين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفة البيان ·

لالسك

انتهى وأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواذ الترخيص بأجازة خاصة بدون مرتب في الحالة المروضة •

ر فتوی رقم ۳۹۱ فی ۱۹۸۹/٤/٥ جلسة ۱۹۸۹/٤/ ملف رقم ۳۹۸/٦/۸۳) ·

(**۱۹۸۷**) جلسة ه ابریل سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة ... (مدة خدمة سابقة) مدة الخدمة العسكرية (ضباط الاحتياط) : ...

ضابط الاحتباط من طائفة المحندين ذوى الؤهلات يعد طوال فترة خدمته المسكرية الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذان الركز القانوني لقرينه المجند كجندي من ناحية ان اساس الزامهما بالخدمة المسكرية اصلا قانون الخدمة المسكرية .. حساب مدة الخدمة الالزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته الدنية عند تعيينه في احدى الجهات الشار اليها بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة المسكرية والوطنية يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في ذات المادة ـ لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة ان تزيد اقدميته او مدد خبرته على اقدمية او مدة خبرة زميله في التخرج اللي عين معه او قبله في ذات الجهة .. ما ورد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضباط الاحتياط بعد استبدالهسا بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ من وجوب ضم مدة الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف (دون اشارة لقيد الزميل) انها يعالج حالة الاستدعاء للخدمة بالقوات السلعة كضابط احتياط ولا ينصرف الى مدة الخدمة الالزامية وكذلك مدة الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الالزامية وهي الله التي عالجتها المادة 12 من قانون الخدمة المسكرية والوطنية ... أساس ذلك : أن حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط مجند بها فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات السلحة كضابط احتياط اى يفترض وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء _ اثر ذلك : تفسم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ـ حساب مدة الخدمة العسكرية لا يكون الا في ادنى درجات التميين دون غرها .. اذا ما عين المجند وطبق في شأنه نص المادة £2 من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضهت له مدة الخدمة العسكرية كلها او بعضها او لم تعسب له بالرة بسبب قيد الزميل ـ اثر ذلك : انه يكون قد استنفذ حقه القرر قانونا ولا يجوز له ان يطلب اعادة حسابها عند تعيينه مرة اخرى او نقله الى جهة اخرى بما يقتضي القول بتطبيق هذا البدا ايضا اذا ما رقى زميله ترقية عادية قبله فلا يجوز له ان يطلب ملاحقته له او تعديل تاريخ ترقيته العادية تبعا لأقدمية زميله ... تطبيق •

استمرضت الجمعية العمومية نصبوص القانون رقم ٢٣٤ لسنة الموم ا

وحدات القوات العاملة عناصر من قوات الاحتياط · والمادة (٤) التي نصت على أن ، يتم اعداد ضباط الاحتياط في كل قوة من القوات السلمة من المسادر الآتية :

(1) المجندين ذوى المؤهلات من الاقليم الجنربي الذين يتم اعدادُدم طبقا لأحكام المادة (٤) من القانون رقم ٥٠٥ اسنة ١٩٥٥ (الخاصة بخنض مدة الخدمة العسكرية الالزامية الى سنة واحدة لخريجي الجامعات والماهد العسالية)

- (ب) خريجي كليات ومدارس الاحتياط بالاقليم الشمالي ٠
- (ج) من يوافق القائد العام للقوات المسلحة على الداج اسمائهم •

واستعــرضت الجمعية كذلك المادة (۱۲) التي نصــت عـلى أن « يستدعى ضباط الاحتياط للأغراض الآتية :

- (١) التسدريب ٠
- (ب) حضور دورات التعليم ٠

والمادة (۱۲) التي نصت على انه دمع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ۸۷ لسنة ۱۹۹۰ في شان التعبئة العامة يجوز لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يستدعى من يرى استدعاءه من ضباط الاحتياط للخدمة للاغراض الآتية:

- (1) تكملة المرتبات للوحدات العاملة بالقوات المنلحة ·
- (ب) العمل في وحدات الاحتياط التي تشكل زمن الحرب ·

والمادة (١٧) التى نصت على انه ، يرتدى ضباط الاحتياط _ عنـد استدعائهم _ الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات المسلحة ·

والمادة (٣١) التي نصت على أن تتحمل كل من دوائر الصكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لمها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت والميزات الأخرى ، للمستدعين ، منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخيمة بالقـوات المسلمة ،

والمادة (١٩) التى نصت على أن « تضم أضباط في الوظائف العمامة « مدد الاستدعاء » للخدمة بالقوات المسلمة العمابقة على التعيين في تلك الوظائف وتدخل هذه المدد في الاعتبار عند تحديد المسيتهم ال تقدير راتبهم » * واستعرضت الجمعية كذلك نصوص قانون الخدمة العســكرية والوطنية الصادرة بالقانون رقم ١٢٧ لمسنة ١٩٨٠ والذي نص في المددة (٣) على أن مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة ثلاث سنوات •

وفى المادة (٤) على ان تخفض مدة الضيمة العسيكرية الالزامية العاملة المنصوص علها ٢٠ لتكون :

(١) سنة واحدة لخريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا ٠

وفى المادة (٢٣) على أن « تنتهى مدة الخدمة العسكرية الالزامية العاملة بالنقل الى الاحتياط ·

وفي المادة (٢٤) على أنه « يجوز لوزير الدفاع وقف نقل المجندين الى الاحتياط •

وفى المادة (٢٨) على أنه (يستدعى بعض أو كل أفراد الاحتياط بقرار من وزير الدفاع في الأحسوال الآتية : · · · · ·

وفى المادة (33) على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية رالوطنية الفعلية الحسنة بما فيها (مدة الاستبقاء) بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية العامة للمجندين • • كانها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقق العلاوات كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العسام • •

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النقدم أن نزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة ٠٠ ، ومع عدم المساس بالحقوق المقررة بهذه المادة لا يجون الاستناد الى الاقدمية المقررة بها للطمن على قرارات التميين والترقية التى تمت فى الفتسرة من 19٦٨/١٢/١ حتى 19٦٨/١٢/١ اريخ العمل بهذا القانون ٠

ومفاد ما تقدم أن ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذرى المؤهلات يعد طوال فترة الخدمة العسكرية الالزامية بما فيها مدة الاستيقاء في ذات المركز القانوني لقرينة المجند كجندي من ناحية أن أساس الزامهما بالخدمة رالسكرية أصلا قانون الخدمة المسكرية ، وعليه فان حساب مدة الخدمة الالزامية له بما فيها مدة الاستيقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في احدى الجهات المثار اليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في ذات المادة فلا يجوز أن يترتب على جساب هذه المدة أن تزيد اقدميته أو مدد خبرته على اقدمية أو مدد خبرته على اقدمية أو مدد خبرة رمياله في المدة ، أما ما ورد في

المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضباط الاحتياط بعد استبدالها بالقانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦٤ من وجوب ضم مدد الاستدعاء لمضباط الاحتياط في الوظائف السابقة على التميين في تلك الوظائف حدون اشارة لقيد الزميل حافاته يصالح حاله الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط فلا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية وكذلك هدد الاستبقاء بعد تمام الخدمة الالزامية وعي المدد التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة المسكرية والوطنيسة وآية ذلك أن حكم المادة ٢٦ من قانون الخدمة المسلمة ١٩٥٨ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط أي يفترض وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبغاء وبين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك أن المشرع في القانون المشاز المهدد في المادة (١٦) الحلات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب ، حضور دورات) ٠

كما حظر في المادة ١٦ على ضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدي عند استدعائه الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات المسلحة بما يبين منه أن المستدعى كضابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى وهذا يعنى أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين ذوى المؤهلات المسار اليهم في الفقرة أ من المادة ٤ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية ، وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية لمذا ما عين المستدعي في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ، وما يؤكد هذا الفهم أيضا أن المشرع في المادة ٦٦ من القانون المذكور كان يقضي بضم مدد الخدمة العسكرية لضابط الاحتياط عند تعيينه في احدى الوظائف العامة ثم استبدل بهذا النص نص آخر يقضى بأن الضم يتم بالنسبة لمدد الاستدعاء ومن اشارة لقيد الزميل مما يعنى أن عدم مراعاة هذا القيد يكون بالنسبة لهذا النوع من مدد الخدمة العسكرية دون غيرها من مدد الخدمة العسكرية الأخرى التى تضم وفقا لقانون الخدمة العسكرية وليس وفقا لقانون الضباط الاحتياط ، وبتطبيق ما تقدم على حالة السميد / مصطفى طلعت السيد حسنن الشافعي ، فانه يبين من الأوراق أنه جند بالقوات المسلحة كضابط احتياط اعتبارا من ٣٠/١٠/١٩٧٤ وانتهت خدمته العسكرية الالزامية في ٣٠/١١/٥٧ الآأنه استبقى بالخدمة كصابط احتياط حتى ١٩٧٦/٨/٣١ دون أى فأصل زمني ومن ثم فان حساب هذه المدة له في مدة خدمته المدنية في أدنى درجات التعيين يتقيد بقيد الزميل وهو .. حسبما يبين من القرار رقم ٤٨٩ لسمستة ١٩٨٦ -السيد مصطفى محمد صبحى العطار الحاصل على ذات مؤهله والمعين قبله

برئاسة الجمهورية والذي ترجع أقدميته من الدرجة الثالثة التخصصية الى ٦/٥/٥٧٥ ومن ثم يحق للسيُّد المعروضة حالته ضم مدة خدمته العسكرية بمراعاة قيد الزميل أي بحيث ترجع أقدميته في الدرجة الثالثة التخصصية الى ٦/٥/٥/١ تاليا لزميله المعين قبل رئاسته الجمهورية • وتبعا لذلك يكون ضم معنة خدمة السيد المعروضة حالته كاملة بموجب القرار ٢٠٧ لسنه ١٩٨٨ دون التقيد بالزميل المذكور قد خالف صحيح حكم القانون . أما عن مشروعية ما تضمنه هذا القرار من تعديل أقدمية المعروضة حالته بالدرجة الثانية ـ نتيجة ضم مدة خدمته العسكرية دون مراعاة قيد الزميل ، فانه فضلا عن وجوب مراعاة هذا القيد.، فإن افتاء هذه الجمعية قد استقر على أن حسباب مدة الخدمة العسكرية لا يكون الا في أدنى درجات التعيين دون غيرها • فاذا ما عين المجند وطبق في شأنه نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضمت له مدة الخدمة العسكرية كلهًا أو بعضها أو لم تحسب له بالمرة بسبب قيد الزميل ، فانه يكون قد استنفذ حقه المقرر قانونا ولا يجوز له أن يطلب اعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى بما يقتضي القول بتطبيق هذا المبدأ أيضا اذا ما رقى زميله ترقية عادية قبله فلا يجوز له أن يطلب ملاحقته له أو تعديل تاريخ ترقيته العادية تبعا القدمية زميله المترتبة على ترقيته أو يسبقه في هذه الترقية ٠

ولما كان الثابت من الأوراق أن ترقية المعروضة حالته الى العرجة الثانية اعتبارا من ٨٤/٩/١ بالقرار رقم ٨٠٨ لسينة ١٩٤٨ قد تمت السنادا الى أقدميته الصحيحة فى العرجية الثالثة التى ترجع الى ١٩٧٥/٥/١ بمراعاة قيد الزميل فان تعديل أقدميته هذه بموجب القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ فضلا عن انعدام سببها تكون قد تمت بالمخالفة لصحيح حكم القانون لعدم جواز اجهاء هذا التعديل على أساس ترقية زميله ترقية عادية في تاريخ سابق ذلك على الوجه المتقدم بيانه ٠

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسم مشروعية القرار رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٨٨ فيما تضعبه من ضم مدتى الجدمة المسكرية والالزامية والاحتياط كاملة للمعروضة حالته دون مراعاة قيد الزميل وما ترتب على ذلك من تعديل لأقدميته في العرجة الثانية وذلك على النحو المبين بالأسباب

ر متوی رقم ۳۹۳ فی ۱۹۸۹/٤/۱۵ جلسة ۱۹۸۹/٤/۱۵ ملك رقم ۳۹/۳/۸۷ > -

(۸+ ۱.) جلسة ه ابريل سنة ۱۹۸۹

اختصاص ... ما يغرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ... نزاع بين هيئة الأوقاف العمرية ومجلس مدينة الجيزة حول ملكية بعض الأواضى : ...

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصسادر بالفانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٢ .

وضع الشرع اصلا عاما منتضاه اختصاص الجعية العمومية لقسمى القتوى والتشريع يون غيرها بالقصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزادات أو بين العمالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين مده الجهات وبعضها البقض ... نساط وزير الاوقاف ومن بعدم هيئة الاوقاف الهمرية فى القيام على سُئون الانوال المؤوفة أنها هو نشاط ناظر الوقف .. أى نزاع يتعلق بتلك الأموال أنها يباشره ناظر الوقف وهو من أنخطاص القانون الخاص ولو كان الذي يباشر تشاطه من أسخاص القانون العام سواد وزير الاوقاف أو من ينوب عنه بنص القانون كهيئة الاوقاف المعربة ... أن ذلك : خروج هذا النزاع من اختصاص الجعية العدومية قضمى الفنوى والتشريع ... كليق ...

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصبادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن و تخنص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسبسا في المسائل والموضوعات الآتية : • • • () المنازعات الني تنشأ بين الوزارات أو بين الهيسات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهسات العامة أو بين المهسات العامة المادين ، ويكون رأى الجمعية المحومية لقسمى الفتوى والتشريع ملزمة المبيض ، ويكون رأى الجمعية المحومية لقسمى الفتوى والتشريع ملزمة للجانين ، و تنص المادة (ه) من قانون مبئة الأوقاف المصرية رقم ٨٠ لسنة الأوقاف المحرية ادارة هذه الأوقاف على أسس اقتصادية بقصله تنمية الأوقاف الخيرية ادارة هذه الأوقاف على أسس اقتصادية بقصله تنمية الأوقاف الخيرية الهولا خاصسة • • • و تنص المادة آ منه على أن اجمائل الإيرادات المحصلة ، •

والمستفاد من ذلك أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص المجمعية العبومية لقدمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصألح العامة أو بين الهيئات المامة أو بين الهيئات المعامة أو بين مفه الجهات وبعضها البعض ، ولما كان نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف المصرية في القيام على شئون الأموال الموقوفة انما هو نشاط ناظر الوقف وأى نزاع يتعلق بتملك الأموال المهاره ناظر الوقف وهو من أشخاص

القانون الخاص ولو كان الذى يباشر نشاطه من أشخاص القانون العام سواء وزير الأوقاف أو من ينوب عنه ينص القانون كهيئة الأوقاف المصرية، ومن ثم يخرج النزاع من اختصلاص الجمعية المسومية لقسمي الفتوى والتشريع وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ولو قام النزاع مع أشخاص القانون العام •

ولما كان النزاع المعروض طرفاه مجلس مدينسة الجيزة ، وهيشة الاوقاف المصرية بصفتها نائبة قانونا عن وزير الأوقاف كناظر الاوقاف الخبرية ، وذلك حول ملكية بعض الأراضي بوقف سنان باشا ومحمد سعيد ياشا بميدان سفنكس وشارع جامعة الدول العربية ، ومن ثم فانه يخرج من اختصاص الجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع وفقا لحكم المادة 77/ د من قانون مجلس الدولة .

عن اجل ذلك

انتهت الجمعيــة العموميــة لقسمى الفتوى والتشريع الى عــدم اختصاحها بنظر النزاع المروض ·

< فتوى رقم ٤٢٧ في ١٩٨٩/٤/٢٣ جلسة ٥/٤/٩٨٩ ملف رقم / /) .

(1.9)

جلسة ٥ ايريل سنة ١٩٨٩

مستُولِية تقسيرية ــ اركانها ــ مسئولِية المتبوع عن تعويض الفير عن الفيرر الذي يقع. بخط تابعه ــ تعدد المسئولين عن الفعل الفسار : ــ

المواد ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٨٥ من التقنين المدنى ٠

يكفي المسئولية التبوع عن الأفرار التي يعدلها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت وقوع تقوم المسئولية التفسيرية على الركان الآلة هي الفطا والفرد وطلالة السببية يتهما — العمل غير الشروع من التابع الناء قيامه بهام وظيفته أو بسببها - تقوم رابطة التبعية اذا كان للمتبوع مسئلة فعلية في توجيه التابع ودفايته — في حالة تعدد المسئولين عن القفل الشار يعبرون المناسبة عليهم بتريض الفرد ويجوذ للمائن الفضرور أن يرجع عليهم بالتعريض مجتمعين أو متأورين — تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٦٣ من التقنين المدنى التى تنص على أن و كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، والمادة ١٦٩ من ذات التقنين التي تنص على أنه و اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في النزامهم بتعويض الضرر و والمادة ١٧٤ من التقنين المذكور التي تنص على أن و ١ ـ يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المسروع ، متى كان واقعا منه حال تديه وظيفته أو بسببها ٢ - وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه ٢ - والمادة ٢٨٥ منه التي تنص على انه و ١ _ يجوز للدائن مطائبة المدينين المتضامنين بالمدين مجتمعين أو منفردين ٢٠٠٠ و

واستبانت الجمعية من هذه النصوص أن المسئولية التقصيرية نقرم على أركان ثلاثة هى الخطا والضرر وعالقة السببية بينهما ويكمى لمسئولية المتبوع عن الأضرار التى يحدثها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت وقوع العمل غير المشروع من التابع أثناء قيامه بعهام وظيفته أن بسببها ، وتقوم رابطة التبعية أذا كان للمترع سلطة فعلية فى نوجيه أننابع ورقابته وفى حالة تصدد المسئولين عن الفعل الضار يعتبرون متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر ، ويجوز للدائن المضرور أن برجع عليهم بالتعويض مجتمعين أو منفريين .

ومتى كان الثابت ـ فى النزاع المعروض ــ ان عمال المقاول الحشار اليه قد تسبيوا باهمالهم فى اتلاف كابل تليفــونى معتد بباطن الارض يطريق مصنع سبين الكوم • ولما كان من المنعين على وزارة الاستخال والموارد المائية (مديرية الرى بالمنوفية) ان تتنبه الى وجود هذا الكابل ومساره لتلافى وقوع حادث الاتلاف • ومن ثم فان الاضرار التى لحقت بميشات الهيئة القومية للاتصالات ترجع الى خطا مسترك من عمال المقاول والوزارة (المديرية) ، وعليه فيمال عن جبر تلك الاضرار كل من المقاول باعتباره تابعاء والوزارة متضامنين • ولا وجه المقول بانتفاء مسئوليتهما على اساس عدم وجود علامات ارشادية يستكل منها على وجود كابل تعفيض أن ما أو على أساس أن الهيئة لم تحصيل على تصريح من مديرية ألى بالمنوفية قبل وضع هذا الكابل بباطن الارض ، ذلك لاته على فرض أن هذا التحريح كان مطلوبا فانونا فانه لا ينفى مسئولية مديرية الرى اذ كان يجب على جمال المقاول مراعاة الحيطة والحدر أثناء قيامهم بالحفسر

واذ اختارت الهيئة المضرورة الرجوع بكامل قيمة التعويض وقدره قرش جنيه

(٥٨ر١٥٢) جنيه على وزارة الأشغال ، لذا يتعين الزامها بسداًد هذا
 الميلغ • والوزارة وشاتها في الرجوع على المقاول بقدر خطئه •

اللك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ال الزام وزارة قرش جنيه الاشفال والموارد المائية (مديرية الري بالمنوفية) ــ باداء مبلغ ٥٨و١٥٠

الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية •

(فتوى رقم ٢٣ قى ٢٤/٤/٢٨٢ جائنة ٥/٤/٩٨٨ ملف رقم ٢٣/٢/٢٦١) ٠

(۱۹۸۰) جلسة ٥ من أيريل سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ... مؤهلات دراسية ... مدى اعتياد دبلوم معهد التدبير المنزل والفنون الطرزية مع اجازه التدريس مؤهلا عالياً : ...

مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ الخاص بتعيين الؤهلات التي يعتبد عليها للتعيين في. الوظائف بعد أن أشار الى الدرجات الجامعية التي تمنحها الجامعات المرية والتي تعد مؤملات عالية ونص على صلاحية حامليها للتعيين في وظائف الكادر الاداري والفني والعالى أورد بعض الؤهلات والشهادات الأخرى وقفى بصلاحية اصحابها فلتقدم للترشيح لهذه الوظائف ـ من هذه الشهادات شهادة معهد التدبير المنزل والقنون الطرزية مع اجازة التدريس ــ الشهادات الدراسية لا تعد كتاعدة عامة مؤهلات عالية الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات٬ المقررة قانونا في هذا الشان وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) (الثانوية العامة حاليا) وبعد ان يقضى في احدى الكليات الجامعية او في معهد عال معادل لها اربع سنوات دراسية كاملة على الأقل ـ اساس ذلك :. المادة (٣) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ــ لا يكفى ان يمضى الطالب بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية عدة مجموعات من السنوات الدراسية تنتهى كل مجموعة منها بالحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه الؤهلات مجتمعة تعد مؤهلا عاليا واحدا ... معهد التدبير النزل والفنون الطرزية يشتمل عل قسمن احدهما للتدبر النزل والآخر للفنون الطرزية ومدة الدراسة لكل قسم ثلاث سنوات تعصل الطالبة الناجعة في نهايتها على دبلوم في التدبع المنزل أو الفنون الطرزية -لن ترغب في الاشتقال بمهنة التدريس أن تتابع الدواسة بعد ذلك لمنة بلحصول عل اجازة تدريس التدبير المنزلي أو الفنون الطرزية - آثو ذلك : يخرج دبلوم معهد التدبير , المنزلي والفنون الطرزية من عداد الؤهلات العليا بحسيان ان الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة .. الحصول على اجازة التدريس لا يعدو أن يكون تاهيلا لمهارسة مهنة معينة وبالتال فان الانتظام في الدراسة التاهيلية لا يدخلها في تطاق التتابع العلمي للمواد الدراسية السابق الاشارة اليها ـ ما قرره مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ من أن المُوهل الذكور مع الاجازة يصلح للتعيين في وطَّالف الكادرين الفني العالى والإداري يقتصر عل تحديد العرجة المالية فلقررة للمؤهل دون أن ينصرف ال تقييمه من الناحية العلمية ... تطبيق •

تبينت الجمعية العمومية من استعراض أحكام مرسوم ٦٠ المسطس ا سنة ١٩٥٣ الخاص بتعيين المؤهلات التي يعتبه عليها للتعيين في الوطائف أن الشرع بعد أن أشار الى المدرخات الجامعية التي تعتجها الجامعة المعرية -والتي تعد مؤهلات عالية ونص على صلاحية حامليهة للتعيين في وطائف الكادر الإداري والفني والعالى أورد بعض المؤهلات والشهادات الأخرى ! : وقضى بصيلاحية استحابها للتقابم للترقد عن لهذه الوطائف ، ومن عادد الشهادات شهادة معهد التدبير المترلى والقنون المؤرّية مع اجازة التدرس (البند ١٦ من المادة ٣ من مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣) كمــــا تبين للجمعية أن افتاءها • وكذلك قضاء المجكمة الادارية العليا - قد استقر على انه من القرر للوقوف على طبيعة المؤهل الدراسي أن يؤخذ في الاعتبار عدة أمور كالدرجة التي تمنيح آياه والمرتب الذي يتقرر له ومدة الدراسة التي تقضى للحصول عليه ، وأن الشبهادات الدراسية لا تعد ــ كقاعدة عامة مؤملات عالية الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا في هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شمسهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) ـ الثانوية العامة حالياً ـ وبعد أن يقفى في احدى الكليلت الجامعية أو في معهد عال معادل لها أربع سنوات دراسيه كاملة على الأقل ، وقد أوضحت هذا الحكم المادة ٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ يتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بقولها و المؤمل العالي هو الذي يمنح بعد دراسة جامعية أو في معهد عال معادل مدبتها أربع سنوات ، وعلى ذلك فإن تقييم المؤهل الدراسي بدرجة مالية معينة لا يكفى وحيد لتقييم هذا المؤهل علميا وانما يجب أن يتوافر فضلا عن ذلك حد أدنى من مطالب التأهيل العلمي للالتحاق بالدراسية التي تننهي و بعد قضاء عدد معين من السنوات الدراسية بنجاح) بالحصول عني هذا المؤهل كما أن المؤهل الدراسي لايكتسب وصف المؤهل العالى الا أذا كان حامله قبد التجق _ يعد حصـــوله على شـــهادة الثانوية العــامة (القسم الخاص) بر بيبها، دراسي وأيضي به أريسم سنوات دراسية متيابهة بنجاح التهب بحبيسوله على المؤمسل ومن ثم فلا يكفي ان يسفى الطالب _ بعد الحصول على شهادة اللدراسة المثانوية ... عدة مجموعات من السنوات الدراسية تنتهى كل مجموعة منها بالحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه المؤهلات مجتمعة تعد مؤهلا عاليا واحدا ، لأن التقييم العلمي للمؤهل يقوم على أساسُ إن الواد العلمية التي تِسرس في كل سنة دراسِيه تعتبر امتدادا للسنة السابقة غليها ومقدمة طبيعية للسنة الدراسية التالية لها ومكذا الي أن يتم الحصول على المؤمِن . ..

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة فانه يبن من الأوراق أن معهد التدبير المنزل والفنون الطرزية يشد تمل على قسمين أحدمها للتدبير المنزل والفنون الطرزية يستمل على قسمين أحدمها للتدبير المنزل والمختر المفيون الطرزية به ولمن ترغيد الاشتفال بنونة المتبديس أن تتابع المداسة بنه ذلك المد سيئة للجمول على أجازة تعريس للتبديس أن تتابع المداسة بنه وعلى بناك المد سيئة للجمول على أجازة تعريس للتبديس أن تتابع المداسة بنه وعلى بناك المداسة بنه المعارنية المالية المالية المالية المالية بنه وعلى المالية الم

ان الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة (القسم الخاص) ولا مجال للمحاجة في هذا الخصوص بأنها حصلت على اجازة التدريس للفنون الطرزية • شحبة تفصيل من ذات المهد ، لأن الحصول على هذه الأجازة لايمد أن يكون تأميلا لمارسسة مهنة هي مهنة التدريس وبالتالي فأن الانتظام في هذه الدراسسسة التأميلية لا يسخلها في نطاق النتابع العلمي للعواد الدراسية السابق لاسارة الله ، ولا يؤدى الى اعتبار المؤهل مؤهلا عالما ، وأن ما قرره مرسوم ٢ أغسطس ١٩٥٣ من أن المؤهل مؤهلا عالميا ، وأن ما قرره في وطاقف الكادرين الفني العالى والاداري يقتصر على تحديد الدرجة المالية رفعال عدون أن يتصرف ذلك الى تقييمه من الناحية العلمية العلم العلمية العلمية

واذ كانت الأوراق خالية مها يدل على انه تم تقييم المؤهل علميا على وجه يخالف هذا النظر من اللجنة المختصة بتقييم المؤهلات التى تمنحها المماهد والمدارس الوطنية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنين بالدولة .

تذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مؤهل ديلوم الفنون الطرزية شعبة تفصيل مع اجازة التدريس الحاصلة عليه المعروضة حالتها لابعد مؤهلا عاليسا من الناحيسة العلمية على الوجه السابق بيانه •

(فتوی رقم ۲۶٤ فی ۱۹۸۹/٤/۲۳ جلسة ۱۹۸۹/٤/۵ ملف رقم ۲۸۹/۳/۸۹) •

(۱ ۱ ۱) جلسة ه ابريل سنة ۱۹۸۹

جلمنات ـ اعضاء هيئة التعريس ـ مرتب ـ بدلات ـ بد ل تفرغ ـ مدى احقية المهتمسين من اعضاء هيئات التعريس بالجامعات في صرف بدل التفرغ المقرد للمهتمسين بعقتضى قراد رئيس مجنس الوزداء دقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ : ـ

قرد الشرع بدل تفرع للديندسين العاملين بالجهاد الادارى للدونة والقطاع العام متى توافرت فيهم ثلاثة شروط اولها أن يكونوا اعضاء بنقابة الهندسين وثانيها أن يكونوا مشتقلين بصفة فعلية بوظائف هندسية وثالثها أن تكون هذه الوظائف مضمحة في الميزانية لوظائف مندسية أو أن يكونوا قانهن بالتعليم الهندسي اعضاء هيئات التدريس بالجعامات خضدت كالدر خاص أذ يسرى في شانهم قانون تنظيم الجعامات الصادر بالقانون دقم بحا لمسنة ١٩٧٦ الذي حدد مرتباتهم وطلاواتهم وبدلاتهم معا يعتنع معه في مجال تقدير هذا الجدل الدودة إلى الشريعة المامة و واذ لم تضمن تلك القواعد تقرير بدل تفرغ لاعضاء هيئة التدريس من الهندسين ـ اثر ذلك : لا سجيل لافادتهم من هذا البدل _ تطبيق .

ينص قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٢ في المادة ١٩٥٥ على أن د مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس المجامعات وأعفساء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعيدين وبدلاتهم وقـواعد تطبيقها على الحاليين منهم مبينة بالجـدول المرافق لهذا القـانون وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ المهندسين على أن د يعنج بعلى التفرغ للمهندسين أعضساء نقابة المهندسين موسحة في الميزانية المهندسين ، وأن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية أو قائمين بالتعليم الهندسي » ، وحددت مادته المانية فئتين لهذا البدل على النحو الآتي (١١ جنيها شهريا لمهندسي الفئات السابعة والسادمة والرابعة والرابعة والدانية والذانية

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر بدل تفرغ للمهند سين العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام متى توافرت فيهسم ثلاثة شروط أونها أن يكونوا أعضاء بنقابة المهندسين ، وثانيها أن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بوطائف مندسية ، وثالثها أى تكون هذه الوطائف مخصصة في المرانية لأعمال مندسية أو يكونوا قائمين بالتعليم الهندسي ، ولما كان أعضاء هيئات التدريس بالجامعات خاضعين لكادر خاص اذ يسرى في

شانهم القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ المسار الله الذي حدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم ، مما يمتنع معه في مجال تقدير هذا البدل العودة للى الشريعة العبامة واف لو تتغيين تلكير المجولة تقدير بدل تفرغ لأعضاء هيئة التدريس من المهنسسين ، فلا سبيل والحالة هذه لافادتهم من هذا البدل ، هذا فضلا عن أن شروط منح البدل الثلاثة غير متوافرة في حقهم لان المهندسين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ليسوا من بين الساغلين لوطائف مخصصة في الميزانية لمهندسين وليسوا من المستغلين بصفة فعلية لوطائف مندسية بحتة ومن غير القانمين بالتعليم الهنديس بالمهاجيس المناسي بهنح بدل التفرغ من هذه البيديول في قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بهنح بدل التفرغ المهندية في الاعتبار أن اعمال وطائفهم تتغيصهي يتدريس المناهج الهندسية الهندسية الهندسية الهندسية على الاعتبار أن اعمال وطائفهم تتغيصهي يتدريس المناهج الهندسية المناسية الهندسية الهن

ويمتى كان التابيت على ما تقدم ان تقرير بدل التفرغ مقصور على المهندسين العاملين بالجهاد الإداري المدولة والقطاع العيام ، فإن السيد الدكتور ثروت عيد العزيز فرج المدرس بكلية الهندسة والتكنولوجيا بجامعة تناة المسويس ، لا يستحق هذا المبدل

من أجل ذلك

انتهى رأى الدسمية الصوميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السبيد المدكتير ثروت عبيد العزيز فرج المدرس بكليسة الهندسة والتكنولوجيا بجامعة قياة السويس في عيرف بدل التفرغ المخرد للمهندسين بقراد رئيس مجلس الموزياء وقيم ١٨٦ لعبغة ١٩٧٧ .

ر فتوي رقيم ٤٤١ في ٣٠/٤/٣٠ چلسة ٥/٩٨٩/٤ ملف رقم ١٩٣٦/٤/٨٦) ·

(117)

جلسة ه من ابريل سنة ١٩٨٩

عقد اداری ــ مناقصات ومزایدات ــ تقید الجهة الاداریة عند التعاقد بالفسوابط التی . تضمنها نص المادة ۷۱ مکررا من لائحة تنظیم الناقصات والمزیدات : ــ

المادة ٧٦ مكروا من اللائحة التنفيذية تقانون تنظيم المناقسات والتزايدات المسادرة. بقرار وزير المالية رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقراره رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ -

وضع المترع اصلا عاما في مجال تنفيذ العقود الادارية مقتضاه الزام التعاقد مع الجهة.

الادارية بقبول طلبها تعديل كعيات او حجم العقد الميرم معها زيادة او نقصا في العدود.

الوادرة بقس الملحة ٢٧ مكررا مع لاتحة تنظيم المناقسات والزايدات .. اذا باشرت جهة.

الادارة حقها هذا الالا خيار امام المتعاقد معها من الخضوع للطلب والالتزام بتنفيذه ولا يكون له باى حال من الاحوال ان يطالب بتعويض عن ذلك .. في حدود هذا العق المخول لجهة الادارة تجاد المتعاقد معها يتميز الا تزيد المطالبة على ٢٥٪ بالنسبة لمقود الأعمال .. اذا رات. ومن تخوذ هذه النسبة واسناد اعمال اضافية تزيد عليها الى المتعاقد معها عليها ال تنظ المجوز احت المتعالد مها عليها لهن التعاقد معها عليها لمن تنظ الاجراءات المناسبة توصلا الم وافقته واسناد العمل الاضافى اليه .. استعمال هذا الاس على اولوية التعاقد في ترتيب عطائه ودائها : وجود الاعتماد المال الالاترة تبرر ذلك .. ونانيها : وتود الاعتماد المال الالاترة تبرر ذلك .. ونانيها : وحود الاعتماد المال الالاترة تبرر ذلك .. وتانيها :

تنص المادة ٧٦ مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقراره رقم ١٩٣٤ على أنه « يحق للجهات الادارية التي تسرى عليها احكام هذه اللائحة تعديل كبيات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص في حدود ١٥٪ في عقود توريد الأغذية و ٢٥٪ في عقود توريد الأغذية و ٢٥٪ في عقود الريد الشروط والأسمار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة وبموافقة المتعاقد تجاوز الحدود. الواردة بالفقرة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط الا يؤثر ذلك. على اولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالي اللازم »

والمستفاد من ذلك ان المشرع وضع أصلا عاما في مجال تنفيذ المقود. الادارية مقتضـــاه الزام المتعاقد مع الجهة الادارية بقبول طلبها تعديل. كييات أو حجم المقد المبرم معهــا زيادة أو نقصا في الحدود الواردة بالنص، فاذا باشرت جهة الادارة حقها هذا، فلا خيار أمام المتعاقد معهـا من الخضوع للطلب والالنزام بتنفيذه صواء أكان بالزيادة أم بالمنقص.

بدات الشروط والآسمار المتفق عليها ، ولا يكون له على أى حال أن يطالب بنمويض عن ذلك .

وفى حدود هذا الحق المخول لجهة الادارة تجاه المتعاقد معها يتمين الا تزيد المطالبة على ٢٥٪ بالنسبة لمقود الأعمال كما تقدم ، أما اذا أرادت جهة الادارة تجاوز هذه النسبة ، واسناد أعمال اضافيه تزيد عليها الى المتعاقد معها فذلك يرجع اليها وعليها ان تتخذ الإجراءات المناسبة توصلا الى موافقته واسناد السل الاضافي اليه ، غير أن استعمال هذا الحق مقيد بتوافر ثلاثة شروط أولها أن نكون هناك حالة ضرورة طارئه تبرر ذلك ، وتانيها ألا يؤثر هذا الأمر على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وثالتها وجود الاعتماد المال اللازم .

ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن محافظة بورسعيد قد أسندت الى الجهة المتعاقدة معها و الجمعية التماوتية للانشاء والتمعير ه اعملا اضافية تزيد على نسبة 70٪ القررة قانونا وذلك بطريق المارسة التي أسغرت عن زيادة الأسعار بنسبة 70٪ عن المتفق عليه فيما يتعلق بالأعمال الأصلية ، وإن المحافظة ترى ان هذه العلاوة تعد مناسبة خاصة غل ضوء معدلات الزيادة والنضخم التي وصلت الى نسبة 70٬00٪ وقدرت ضرورة اسناد الأعمال الإضافية الى الجمعية على نحو ما تم الاتفاق عليه ، فإن قرارها في هذا الخصوص يعد سليما حتى تقيدت بالضوابط التي تصمنها نص المادة 71 مكرر من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات وهي على ما سلف توافر الضرورة الطارئة وعدم الاخلال بأولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالى اللازم .

من اجسل ذلك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى قانونية ممارسة محافظة بورسميد للجمعية التماونية للانشاء والتمبير لتحديد في نص المادة ٧٦ مكرر من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات على الوجه السالف بيانه ٠

(فتوی رقم ۱۹۸۹/٤/۳۰ فی ۱۹۸۹/٤/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/٤ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۷) .

(114)

جَلِسة ٥ مِن إيريل سِينة ١٩٨٩

شرائي بـ الفيريية على الأراضي الفضاء ــ اعفاءات ــ عدم جواز فرفي الفرامة المترتبة على عدم فقديم الأفرارات المتصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على اصسحاب الأراضي الفضاء المفاة من الفضوع للضريبة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ : ــ

اصلال التبرع الى الاهتام المتصوص عليها فى القانون دال 17 لبنة 1961 بينها 1964 المتفاون دال المتحرب الله المتفاون المتنبئة عودا برقيها المتحربية على المتفاون المتنبئة فيها يتسلق يعيسر الادامى التفضية لأحكام التي المتعاوض المتعرب والرامح والتعجيب على المتعاوض المتعاوض على المتعاوض المتعاوض على المتعاوض المتعاوض على المتعاوض المتعاوض المتعاوض المتعاوض المتعاوض وقتا طبح المتعاوض المتعاوض على المتعاوض المتعاوض على المتعاوض المتعاوض

استعرضت الجمعية المعومية أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بانشاء صندوق تمويل معمروعات الاسكان الاقتصادى ويجبينت ان المسرع أضاف الى موارد صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المنشأ بالقانون رقم ١٠٧٧ سنة ١٩٧٦ تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المنشأ بالقانون رقم ١٠٧٧ سنة ١٩٧٦ حصيلة ضويبة مينوية على الملاحق المنشئة بالمواقعة داخل قطاق الملدن في المناطق المتصادي المناطق المتصادية بالمواقعة للحامة على المعامة الإساسية والتي الا تخضيع للضريبة المعامة الأراضية بعدارها ٢٠ من قيية الملائرة م كمر المنطق الأرض، كما حدد المسرع مواعيد استحقاقها وقضى في المادة ٣ مكر را باعفاء الأراضي المبدوة والنوادى والمدارس والجمعيات الأراضي المخرية والسفارات والمنصليات الأجنبية من هذه الضريب قونص في المادة الأراضي المخريات من هذه الضريب قونص في المادة الأراضي المناطقة المحكام مذا القانون ، واقرارات المولين ، وتقدير قيمة الأراضي والتظام من التقدير والرقع والتحصيل الأحكام المتصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبنية ،

ومفاد ذلك ان المشرع أحال إلى الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية فيما يتعلق يحصر الأراضي الخاضعة لأحكام المقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ واقرارات المولين وتقسدير قيمة الأرض والتظلم من التقدير والرفع والتحصيل ، يد أن هذه الاحالة تجد حدها الطبيعي في الاحكام التي لا تتعارض مع نص ضريح في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ فاذا ما وجد هذا التعارض تعين الالتزام بما ورد في غذا القانون الخاص من أحكام .

واذا كان المشرع في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المسار اليه قد أوجب على أضحاب العقارات بما فيهما المعفساة من الخضوع للضريبة العقارية تقديم اقرارات في المواعيد المحددة في القانون المذكور مشتملة على البيانات الواردة على سبيل الحصر فية ورتب على عدم صحة هده الاقرارات أو على عدم تقديمها في الميعاد جزاء الغرامة التي تعسادل مثل الضريبة المقررة أو المعفى منها (المادة ٨ من القانون المذكور) الا أن هذا الحكم لا يمند بالنسبة للضريبة على الأراضي الفضهاء الاعلى الأراضي الخاضُّعة للضريبة دون تلك التي أعفاها المشرع منها لأن المشرع في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قصر نطساق الالتزام بتقديم الاقرارات ـ بنص صريخ ــ على الممولين للضريبة دون غيرهم ممن أعفاهم منها وذلك على عكس الحال بالنسبة لمسلكه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ اذ ألزم - كما سبق البيان ــ جميم أصحاب العقارات الخاضعة له ولو كانت معفاة من الضريبة بواجب تقديم الاقرارات المسار اليها • وعلى ذلك فلا وجه للقول بأن هذا الحكم والأثر المترتب عليه وهو الغرامة يسرى على أصحاب الأراضي الفضاء المعفاة من الضريبة لتعارض ذلك مع صراحة نصوص القانون رقم ٣٤ لينة ١٩٧٨٠

لللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشويع الى عدم جواذ فرض الغرامة المترتبة على عدم تقديم الاقرارات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أصحاب الأراضى الفضاء المعاة من الخضوع للضريبة وفقه لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ .

ر فتوى رقم ٢٥٢ في ٩/٥/٥/٩ جلنتة ١٩٨٩/٤/٥ مَلْف رقم ٢٦/١/٧) ·

(112)

جلسة ه من ابريل سنة ١٩٨٩

ضرائب _ الضريبة على الأراضي الفضاء _ اعفاءات : -

مادة ٣ مكروا من القانون رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٦ المصال بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ : — خرج الشرع لاعتبارات قدرها عن الأصل العام في الضريبة على الدخل وفرض ضريبة على على الارض الفضاء التي لا تقل ايرواه المشارها ٣٪ من قيمتها — اشترط لتضوع الارض الفضاء لهذه الفضرية ضرورة توافر شرطين مجتمين أولهما : أن تكون الارض والحة داخل نطاق المئن وغير خاضمة للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطيان الزراعية وكافيهما : أن تكون الارض في مناطق متمسلة بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجاد وكهرباء لا يكفن توافر مرفق أو اثنين من المرافق العامة الاساسية بل يعب توافر المرافق مجتمعة تتطبق مناط الخضوع للضريبة المذكورة — تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/٥ التي انتهت للسباب الواردة فيها الله الا/٢/٢٧ التي انتهت للسباب الواردة فيها الله الا/٢/٢٧ التي انتهت للسباب الواردة فيها الله الارض الملوكة لشركة ابن سينا للعلاج لا تقع في منطقة متصلة بالمرافق الاساسية التلائة وبذلك لاتخضع للضريبة على الأراضي الفضاء ، وتبين للجمعية من المستواضها لنص المادة ٣ مكروا من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ المعلل الاقتصادي المعدلة بالقانون لقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ ان المشرع الاعتبارات تقدرها حضرج عن الأصل الغم في الضريبة على اللخل وفرض ضريبة على الارض الفضاء التي لاتفل المهارادا مقدا الراما ؟/ من قيمتها ، واسترف أنها أن تكون الأرض واقعة داخل نطاق الملن وغير خاضعة للضريبة على المقارات المبنية أو الضريبة على المقارات المبنية أو الضريبة على الإطبان الزراعية ، وثانيها : أن تكون على مناطق متصلة بجميع المرافق العامة الإساسية من مياه ومجاز ويجوب الدقق المساسية الأساسية الإساسية الإساسية الميجوب ال تتوافر المرافق مجتمعة لتحقيق مناط الخضوسوع للضريبة على المتحرب أن تتوافر المرافق مجتمعة لتحقيق مناط الخضوسوع للضريبة المؤدة :

واذا كان المسرع سكت عن بيان المقصود ، بالنطقة ، في مفهـــوم المقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ تاركا ذلك للمفهوم اللغوى الذي ينصرف الى مساحة من الأرض قابلة للتحديد بحدود طبيعية أو وهميــة ، ويمكن وصفها بأوصاف مختلفة بحسب الفرض المخصصة له كالمنطقة الزراعية والسناحيـة ، الا أن مفهــوم المنطقة الخاص في مجال اعمال

المقانون رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٦ الملنى فرضت بعوجبسه ضريبة الأرض الفضاء الفضاء يتعين أن يتحدد ويخصص بسا اشترطه المشرع من شروط للخضوع للضريبة المذكورة ، فلا يكفي القول بدخول قطعة الأرض الفضاء في نطاق مدينة ودون تحديد لحدود تلك المنطقة ومدى بعد المرافق مجتمعة أو بعضها عنها بل يتعين بالاضافة الى ذلك أن توجد امكانية اتصال قطعة الأرض مباشرة بالمرافق الثلاثة الاساسية ، بيد أن ذلك لا يعنى أن تكون علما المثانية توصيل هذه المرافق مباشرة بالمرافق الإساسية بل يكفى ويجب في مباشرة بالأرض قد اتصلت بالمفعل بالمرافق الإساسية توصيل هذه المرافق مباشرة بالأرض بأن تكون الأرض واقعة في منطقة متصلة مباشرة بالمرافق بحيث لايكون على الملك سوى التقدم للجهات المختصة لادخسال المرافق بحون أي اعباد المرافق المرافق

ولما كان طلب اعادة النظر فيما انتهت اليه هذه الجمعية من رأى بجلستها المسلار اليها لم ينطو على أسباب لم تكن تحت نظـــر الجمعية حن إبداء رأيها تمرر المهدل عنه .

4 11

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد ختواها السابقة الصادرة بجلسة ٥/٩/٦/٣ لذات الإسباب الواردة فيها، ﴿ فتوى رقم ٤٠٣ في ٩/٩/٩/٢ جلسة ٥/١٩٨٩/٤ ملك رقم ٢٥٤/٢٧) .

(۱۱۵) مجلسة لا نمن ابزيل سنة 1444

عاطؤن مَدَنِوْن (تُلَمِنُ اجْتِمَاهِي _ مَرض مزمَن) أَجُاوَاتُ _ اجْتُرُهُ أَسَنَتُمَائِكُ _ كِيقَية تحديد المستحقات نَقالِيَّة فَكُمَامِنَ الْتِرِيْسَ يَقَرَقَى فَرُقَنُّ وَذَلِكَ النَّهُ اجْتَرَتُهُ الاستثنائية الى أن يثبت عجزه النام : ــ

يْستقى العامل الحريض بُعرض فَرْض تعويضًا يُعادَّل اجره كامُلَّا (الأسأمي والتُّغير) وفاقك الخاء اجازته الاستكتائية الى ان يثبت عجره العام عد أتمامي ذلك : المُاهة ١٨ مَنْ قانون التامن الاجتماعي وقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ــ تطبيق ٠

تبينت الجمعية العمومية أنه سبق عوض موضوع مماثل على الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧/٢/٨٦ ، وانتهت فيه المحتفقة بجلسة ١٩٧/٢/٨٦ ، وانتهت فيه الى استحقاق العامل المريض بمرض مزمن لتعويض يصادل أجره كاملا (الإساسي والمنتبر) وفقا للمادة ٧٨ من فانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك أثناء أحارته الاستثنائية الى أن يثبت عجزه التام ٠

واذ يبين من كتاب السيدة / رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب وزيرة التأمينات رقم ٤١٩٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢ الى ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتموين والتأمينات ، أن الوزارة قد أبلغت بافتاء الجمعية سالف البيان ·

لاليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حفظ طلب الرأي المشار اليه .

(فتوی رقم ٤٥٤ في ٩/٥//٥٨٩ جلسة ٥/٤/٩٨٩ ملف رقم / /) .

(111)

جلمية ٥ من ابريل مسَّنة ١٩٨٩

حزاسة ... (الخافيات دولية ... الخافية تعويضات الرعايا الأسبان البرمة بين حكومتي. مصر وأسبائيا) : ...

أبومت حكوما حصر واسبانيا اتفاقية بناويخ ١٩٨٢/٤/١٤ وخلته حيز التنفيذ اعبارا
من ١٩٨٢/٤/١٩ وفلك تصدية كافة حقالبات الرعايا الاسبان قبل العكومة المصرية عن
الإجراءات السابة لعقوقهم التى باشرتها منذ عام ١٩٨٧ وحتى تاريخ المهل بهدا الاقاقية
وود بالاتفاقية إن اداء المحكومة المصرية لمبلغ التعريض المتنق عليه يستتبع براء أدماه
من التزاماتها وويرنها المستحقة لهؤلاء الرعايا وأن تحل مطهم في كل العقوق القانونية
للطقراسة تؤوذ خصومة على اصوله _ اصدرتا الليخة القضائية المسكلة طبقا لاحكام القانون
وقم ١٩٧١ بتصلية العراسة على أموال وممتلكات الاشخاص المفاضعين لاحكام
القانون وقم ١٩٧٠ بتصلية العراسة على أموال بعض الاشخاص المفاضعين لاحكام
القانون وقم ١٩٠٠ بشف ١٩٣١ بشان وفع الموسلة عن أموال بعض الاشخاص فرارها
بالتخفى عن عناصر فمنه المائية المحققة وغم المحققة _ اصدر جهاز تصفية العراسات قراره
على حالته لم تعد له مطالبات صديحة على المحكومة المصرية الر ذلك : أنه يخرج من عداد
الرعايا الأسبان المخاطبين باحكام الاتفاقية المساد اليها _ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص التي تنص على ان و ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشمسخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أواهر جمهورية طبقا لأحكام قانون الطواري. · والمادة (٢) منه التي تنص على أن « تؤول الى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالي قدره ٠٠٠٠٠ كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المسار اليه التي تنص على أن د تتم في موعد أقصاه سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تصفية الحراسة على أموال وممتلكات جميع الاشتخاص الذين خضحوا لأخكام الثانون رقمَ ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ٠٠ وتجرى التصفية بمراعاة الأحكام القانونية السارية في شأنه من رفعت عنهم الخراسة والتيسيرات التي تقسررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية ووفقاً للاجراءات والقواعد المنصوض عليها في المواد التألية ١٠٠ والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن ، تشكل الجان قضائيت برقائمة أغد أعضاء الهيئات التضائية ٠٠٠٠ وتختمني عده اللجان ببعث حالات الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي يحيلها اليها الوزير المختص أو من يفوضه لتتولى تحديد مراكزهم الماليمة ٠٠٠ ، والمادة (٥) منه التي تنص على أنه د ٠٠٠ واذا تبين للجنبة ان خصوم الخاضع تزيد على أصوله جاز لها ان تصدر قرارا بالتخل عن عناصر ذمته المالية . وفي هذه الأحوال جميعا يكون التعويض عن العناصر المحققة بسندات على الدوله طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسبنة ١٩٦٤ المشار اليه. ويترتب على التخلي عن عناصر النعة الماليسة ان يتولى الخاضع بنفسيه تحصيل حقوقه وسداد ديونه التي تمثلها العناصر المتخلى عنها دون أن يخل ذلك بالتصرفات التي تكون قد أجريت بالنسبة الصوله كلهسا أو بعضها والتي يبتولي المدير العمام لادارة الأموال التي آلت الي الدولة استكمال اجراءتها ، • والمادة ١٥ منه التي تنص على أن و لا تخل أحكام هذا القانون بالأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية بين (جمهورية مصر العربية) واللنول الأخرى بشأن حالات الأجانب الذين خضعوا للحراسة .٠ وكذلك استعرضت الجمعية الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة أسبانيا بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤ بشأن تعويضات الرعايا الأسبانيين المعمول بها اعتبارا مو ١٩٨٤/١/٢١ ، وقد نصت المادة الأولى منها على أن : (أ) تقبل حكومة جمهورية مصر العربية ان تدفع كما تقبل الحكومة الأسبانية أن تقبض المبلغ الصافي البسالغ قدره ١٥٤٠٠،٠٠٠ (مليون وأربعمائة ألف) دولار أمريكي كتصفية لكافة مطالبات الرعايا الاسبانيين قبل الحكومة المصرية الناتجة عن الاجراءات السالبة للحقوق التي باشرتها هذه الأخيرة منذ عام ١٩٥٢ ٠٠٠ والمادة الرابعة من ذات الاتفاقية التي تنص على . ٢٠٠٠ ـ يستتبع ابراء ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها وديونها المستحقة للرعايا الأسبان ٠٠٠ أن تحل الحكومة المصرية في كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التي تنضمنها هذه المطالبات بما فيها الحسابات المجمدة محل أصحابها وبدلا منهم ، • وورد بملحقي الأسبان و وذلك بنه على طلبهم أو لأنهم غير قادرين على تقسديم الوثائق والمستندات اللازمة لمطالباتهم ، ٠

واستبانت الجمعية أن حكومتى مصر واسبانيا قد أبرمتها اتفاقية بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٨ ـ دخلت حيز التنفيذ اعتبادا من ١٩٨٢/٤/١ ـ وذلك لتصفية كافة مطالبات الرعايا الأسبان قبل الحكومة المصرية عن الاجراءات السالبة لحقوقهم التي باشرتهها منذ عام ١٩٥٢ وحتى تاريخ المصل بهذه الاتفاقية وقد ورد بها أن أداء الحكومة المصرية لمبلغ التعويض المتفق عليه ، يستتبع ابراء ذمتها من التزاماتها وديونها المستحقة لهؤلاء

الرعايا ، وأن تحل محلهم في كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التي تنضمنها المطالبات المذكورة بما فيها الحسابات المجمدة ·

ولما كان الشابت من الأوراق أن أمسوال ومعتلكات السسيد / البير البيرة ويتا الاسباني الجنسية قد أخضعت لتدابير الحراسة بمقتضى المبر رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦١ ، وطبق في شسانه كل من القانونين رقمي ١٩٦١ سنة ١٩٦١ مسالفي الذكر، وتبين للجنة القضائية المشكلة طبقا لأحكام مذا القانون الأخير ـ عند بحث المركز المالي للخاضع للحراسة المذكور أن خصومه تزيد على أصوله، فأصدرت قرزرا بتاريخ ١٩٧٠/٩/٣ بالتخل عن عناصر ذمته المالية المحققة وغير المحققة عمالا لحكم المادة (٥) من القانون المذكور ، وتنفيذا لذلك أصدر جهاز تصفية الحراسات القرار رقم ١٩٨٠/١/١٣ بالافراج عناهي عن امواله ومعتلكاته ،

وبناء عليه فانه بعد تطبيق القانون رقم 29 لسنة 19۷۱ على حالة السيد المذكور لم تعد له مطالبات مستحقة على الحكومة المصرية ومن ثم فهو يخرج بالضرورة من عداد الرعايا الأسبان المخاطبين بأحكام الاتفاقية المسلد اليها التي بدأ العمل بها اعتبارا من ١٩٨٤/١/٢١ ولا وجه للقول بخضوعه لبتك الاتفاقية على إعنبا رائه لم يستثن منها ، ذلك الاتفاقية على إعنبا رائه لم يستثن منها ، ذلك بلاتفاقية ، والملة في استثنائهم أن بعضهم فضل اتباع الاجراءات القانونية المعارفة بحقوقة قبل الحكومة المصرية بدلا من تطبيق الاتفاقية والحصول على التمويض المقرر بعقضاها والبعض الآخر عجز عن تقديم والحصول على التمويض المقرر بعقضاها والبعض الآخر عجز عن تقديم الدليل على صحة ما يعيه من حقوق قبل نفاذ الاتفاقية .

وترتيبا على ما تقدم فان قرار جهاز تصفية الحراصات دوم ٩ لسنة الحراصات دوم ٩ لسنة العالم المروضة حالت المروضة حالت المروضة حالت المروضة حالت المروضة على أساس أنه من المخاطبين بالاتفاقية المذكورة - بكون قد خالف صحيح حكم القانون ويتعين الالتفات عنه ٠

للليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان أحكام اتفاقية تعويضات الرعايا الأسبان المبرمة بين حكومتى مصر وأسبانيا في الحالة المعروضة *

[﴿] فَتَوَى رَقِم هُوهُ فَي ٩/٥/٥/٩ جَلْسَة ٥/٩٨٩/٤ مَلْفَ رَقِم ٥/٩/٢٠) •

(۱۹۸۷) چلسه ه من ایرین سنه ۱۹۸۹

اختصاص ـ ما يخلِجَ عن اختصــاص الفعمية العنوضة للسمى الفتوى والتشريخ ــ المنزعات التي تنشأ بين الهيئة العربية للتصنيع وبين العجات الادادية المحددة في اللقرة (د) من المادة (٦٦) من فأنون مجلس الدولة : ــ

المادة ٦٦/١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ _ خص الشرع الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل الملمة والهيئات المثلثة مربية دولية وباب النشوية فيها ملتوخ ولاية دولية وباب النشوية فيها ملتوخ ولاية دولية النشوية فيها ملتوخ ولاية ترغب في الانشقام اليها طبقا للشروط المقررة اتفاقية تأميس الهيئة التي صدر بالموافقة عليها في مشر المقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ منحت الهيئة الشخصية القانونية المستقلة التي تعكنها من تحقيق اغراضها وجعلتها لا تغضم المؤانين الدول الأطراف وانظنتها شائر ولاك : إن الهيئة الغربية للتستيع لا تقد من بين الجبات المحددة في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ومن ثم لا تختص الجمعية المهمية لقسمي الفترى والتشريع بالنزاع الذي تكون هذه الهيئة طرقا فيه مع احدى هذه الهيئة طرقا فيه مع احدى هذه الهيئة عرقا فيه مع احدى هذه الهيئة طرقا فيه مع احدى هذه الهيئة طرقا فيه مع احدى هذاء الهيئة طرقا فيه مع احدى هداء الهيئة طرقا فيه مع احدى هذاء الهيئة طرقا فيه مع احدى هذاء المهمية عربة الموسية المعربة التعربة المعربة المهمية المنازع المنازع مادة الهيئة طرقا فيه مع احدى هذاء الهيئة طرقا فيه مع المنازع المنازة عادى هذاء المعربة المع

تنف المالدة (٣٦) من قانون مجلتن ألدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ على أن (تختص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بالمداء الرأى مسببا في المتنائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات المسامة أو بين المؤلفة أو بين المهات بعضها والبعض و وكون رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه البانيين ٠

والمستفاد من ذلك أن المعزع خص الجدعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريخ دون غيرها بالفعتل في المتازعات التي تنشئا بين الجهات الادازية التي حددما النص حقيرًا وفي الوزارات والمصالح الفامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية •

ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الهيئة العربية للتصنيع من منظمة عربية ذولية وباب العضوية فيها مفتوح لأية دولة غربية ترغب في الإنفسام التيها طبقا للشروط المقررة وقد ساهبت في تكوينها بعض الدول العربيسسة بغسرض اقامة قاعدة صسبناعية غربيسة كبرى وتطوير الصناعات المتقدمة فيها ، ومصحها شخصية قانونية مستقلة تمكنها من تحقيق أغراضها وأنها لاتخضع لقوانين الدول الأطراف وأنظمتها وذلك كله وفقاً لما تضمنته اتفاقية تأسهس الهيئة التي صدر بالموافقة عليها في مصر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ ·

وانه لايغير من ذلك انسحاب دول الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر من عضويتها لأن ذلك الانسحاب ليس فيه اخلال بالشخصية الاعتبارية للهيئة أو استمرارها في مزاولة نشاطها أو خضوعها لجميع الأحكام المقررة في تضريع مقرها ومركز نشاطها وفي نظرها الاساسي وذلك وفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ الذي صدر بعد السيحاب البول المتقدمة ، وهو ما سيق أن قضت به محكمة النقض وانتهى المها يقتاء هذه الجمعية .

ومن ثم فان الهيئة العربية للتصنيع لاتعد من بين الجهات المحددة في المنهزة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، فلا تختص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتثيريع بالنزاع الذي تكون هذه الهيئة طرفا فيه مم احدى هذه الجهات ، كما هو الوضع في الحالة المروضة .

من أجسل ذلك

ابتهى رأي الجههة العبوميسة القبيهي الفتوى والتشريع إلى عدم اختصاصها بالفصل في النزاع المروض

(فتوی رقم ۵۰۰ فی ۲۲/٥/۲۲۲ جلسة ٥/٤/٤٨٨ ملف رقم ۳۲/۲/۲۲) ٠

(11%)

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٨٩

هيئات عامة ـ الهيئة القومية كلاتصالات السلكية واللاسلكية ـ ترقية ـ (مرض مزمن)

ترقية العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ال وظافف الدرجة الأولى
تتم بالاختيار على أساس حصول المرشح للترقية الى احسى علم الوظافف على تقدير كفاية
بهرية ممتاز بالاضافة الى توافر بغض الشروط الاخرى وشيا قدمة المرشع على القيسادة
والاشراف والتوجيه والبت العاجل في الشماكل على الوجه المناسب ــ المرض امر خلاج عن
والاشراف وليس بعانع من موانع الترقية في ذاته ــ المادة (۲۹) من الاقحة العاملين
بالهيئة القومية الاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة ، قرار وزير النقل والواصلات
والنقل البحرى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٧ حسمت اى خلاف فى الرأى بشمان ترقية العامل
المريض اذا استطالت فترة مرضه وكان من الفاضية لنظام تقارير الكفاية وذلك بقولها
ان العامل الذي لا يزول عمله بسبب مرضه المد فهائية أشهر او اكثر لا يوضع عنه تقرير
كفاية وانما يستصحب المار تقرير كفايته عن العام السسابق على مرضه عند النظر في
ترقيك ــ أو انه الشروط التطلية قانونا _ تطبيق .

استغرضت الجمعية المعومية المادة (٢١) من لاتحة نظام العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرن رقم ٢٠٠ لسامة ١٩٨٢ (وتعديلاته) التى تنص على أن و يخضع ننظام تقارير الكفاية جميع العاملين عدا شاغل الوظائف العليا ١٠٠٠ والمادة (٢٥) من ذات اللائحة التى تنص على أنه مانية أشهر أو أكثر فلا يوضع عنه تقرير كفاية ، ويستصحب آشار تقدير كفايته عن العام السابق على مرضه بالنسبة الى استحقاق العلاوة والترقية ، والمادة ٤٤ من اللائحة المتكورة التي تنص على أن و تكور الترقية للدرجة الأولى والوظائف العيا بالاختيار على أساس ما يهديه الرؤساء بشان المرشحين لشفل هذه الوظائف وبيا ورد بعلفات خدمتهم وغيرها من الأوراق المتصلة بعملهم والتي تكشف عن عناصر الامتياز ،

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن ترقية العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى وطائف الدرجة الأولى تتم بالاختيار على أساس حصول المرشح للترقية الى احدى هذه الوطاف على تقدير كفاية بمرتبة و ممتاز ، بالاضافة الى توافر بعض الشروط الاخرى ومنها قدرة المرشح على القيادة والاشراف والتوجيسة والبت العاجل في المناكل على الوجه المناسب

ورئت الجمعية أنه من المسلم أن المرض باعتباره أمرا خارجا عن ارادة العامل ليس بعانع من موانع الترقية في ذاته وقد حسمت المادة (٢٥) من لائحة العاملين بالهيئة المسار اليها أي خلاف في الرأى بشأن ترقية العامل المريض اذا استطالت فترة مرضه وكان من الخاصمين لنظام تقارير الكفاية ، وذلك بقولها أن العامل الذي لايزاول عمله بسبب مرضه لمدة شائية أشهر أو أكثر فلا يوضع عنه تقرير كفاية ، وانما يستصحب آثار تقدير كفايته عن العام السابق على مرضه عند النظر في ترقيته ١ الا أنه غنى عن البيان أن الهيئة عند قيامها بالترقية عليها أن تلتزم بالضوابط أغني عن البيان أن الهيئة عند قيامها الماتروقية عليها أن تلتزم بالضوابط التي تصت عليها المادة ٤٤ من اللائحة المذكورة للترقية بالاختيار .

اللك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى جواز ترقية العامل المروضة حالته الى الدرجة الأولى اذا ما توافرت كافة الشروط المتطلبة قانونا على الوجه السابق بيانه

(فتوى رقم ٤٧ ه. ٣١/٥/٣١٩ جلسة ٥/٤/١٩٨٩ ملف رقم ٧٦٢/٣/٨٦) -

(114)

جلسة ٥ من ايريل سنة ١٩٨٩

عقد اداري ـ الخطأ المقدي ـ وسبلة الطالبة بالحقوق بين الجهات الادارية (تقادم) : ـ

من الأبهرد السلم بها في معال القود (ادارية – منية) إن الفطا المقدى هو عم قيام المدين بتنيا الترافاته التاشئة عن الفقد ايا كان السبب في ذلك – يستوى ان يكون عمم التنفيذ ناشئا عن عمده أو ماملة أو فعله دون عمد أو اهمال – وفقا لحكم المائذ () من فاؤرن الالبان وفي ٢٠ لسنة ١٩٦٨ يتمين عل الدائن البات الالتزيم وهل المدين المبات المدين المبات المدين المبات الإدارية واستيبال المدين كرسيلة للطالبة بالمعلوق في اطار العلاقات من الجهات الإدارية واستيبال بي وسيلة أخرى تعمل في عرض المغالبات بين هذه الجهات على المبعمية المبهمية والتربر عللهمي بإلى منزم – التقادم يلحق بالسعوى دون المحق – أثر ذلك : الأدارية – تطبيق بالمعوى دون المحق – أثر ذلك :

تبينت الجمعية العمومية أنه من الأمور المسلم بها في مجال العقود _ ادارية أو مدنية _ أن الخطأ العقيق هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته المناشئة عن العقد أيا كان السبب في ذلك ، فيستوى أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عهده أو احماله أو فعله يون عمـــد أو اهمال ، ووفقا لحكم المادة (١) من قانون الاثبات رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ فانه يتعين على الدائن اثبات الالتزام وعلى للدين اثبات التخلص منه ،

ولما كانت ادارة الحج والشئون الدينية بوزارة الداخلية .. في النزاع المعروض .. قد تعاقدت مع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية على طبع وتوريد ما يلزم لهذه الادارة من مطبوعات بصفة عابلة خلال عامي ١٩٨١ و توريد ما يلزم لهذه الادارة من مطبوعات بصفة عابلة خلال عامي ١٩٨١ و السيد / ١٩٨٠ وتسلم المعين المناسب المناسب المناسب المناسب المال التجهيزات بادارة الحج الطبوعات المتناسب المناسب المرافقة المالويات المناسب المرافقة المالويات المناسب المرافقة المالويات المناسب المرافقة المالويات المناسب المرافقة المناسب المالويات وقدم ١٩٨٥ ١٩٧٠ بحبيه ومن ثم يتعين الزامها باداء هذا المبلغ بالإضافة الى فوائد قدرها (٤ ٪) كتمويض عن التأخر في الوفاء بالدين المذكور ، تسرى اعتبارا من تاريخ طلب عرض النزاع المائز على الجمعية المعرمية لقسمي الفتوى والتشريف في المحمية المعرمية لتسمي الفتوى والتشريف في المحمية المعرمية فلا لكون هذا الطلب بالنسبة في المعارفة المعرمية بالفصل فيها هو الإجراء المالها للمنازعات التي تختص الجمية المعرمية بالفصل فيها هو الإجراء المالها

للمطالبة القضائية بفوائد التأخير التي يحكمها نص المادة ٢٢٦ من التقنين المدني •

ولا وجه لادعاء الوزارة بأنها تقوم باداء قيمة مطبوعاتها قبل الطبع، وبالتالي فلا يسوغ مطالبتها باية مبالغ بعد استلام المطبوعات ، ذلك لأن الوزارة قد عجزت عن تقديم دليل يثبت سدادها لقيمة المطبوعات ، محل النزاع سسوأء قبل الطبع أو بعده · كما لا وجه للادعاء باختلاف أرقام بعضى أذون التشغيل والتسبليم المطالب بقيمة الكميسسات المذكورة بها عن أرقام الأفون الواردة بكشف الحساب المقدم من الهيئة الى الوزارة بتاريخ ٧/ ١٩٨٥ / ١٩٨٥ ، ذلك لأنه بعد اخطار الوزارة بالنزاع الماثل وأرقام الأذون بدقة ، لم تنف الوزارة استلامها لأى من الكميات المذكورة بتلك الأذون وهي (٤٦٨ ، ٧١٢ه لسنة ٨١ ، ٣٣٢ و ١٨٥٤ ومن ٧٧٩٢ الى ٧٨٠٠ لسنة ١٩٨٢) وكذلك فلا يحاج بسقوط حق الهيئة في المطالبة بدينها قبل الوزارة بالتقادم ، اذ أن المشرع بمقتضى المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد استبعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحقوف في اطار العلاقات بين الجهان الادارية واستبدل بها وسيلة أخرى تتمثل في عرض المطالبات بين هذه الجهات على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع للفصل فيها برأى ملزم ، ولما كان التقادم يلحق الدعوى دون الحق ، فانه لا يسرى فيما بين الجهات الادارية .

لللسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وذارة الملاحلية باداء مبلغ ٧٧٣٥٧٥ (أربعين الفا وسبعمائة وثلاثة وعشرين جنيها وخمسة وسبعين قرشا) الى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميية ، بالاضافة الى فوائد تلخير بواقع ٤٪ تسرى اعتبادا من ٣/٢٧/ ١٩٨٨ تلفيخ طلب عرض النزاع المائل على الجمعية المعومية وحتى تمام السعادة

ر فتوی رقم ۶۸ه فی ۳۱/۰/۳۱ جلسة ه/۱۹۸۶ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۳۲) ·

(۲۴)) حلسة ۱۹ من ابريل سنة ۱۹۸۹

عامل بالقطاع ا'مام ... مرتب ... نسب توزیع نصیب الماملین من الأدباح • (شرکة قطاع عام) القانون رقم ۹۷ اسنة ۱۹۸۳ بشان هیئات القطاع المام وشرکاته

قراد رئيس الجمهورية زقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسب وقواعد توزيع واستخدام ضبيب العاملين شركات القطاع العام في الأرباح — وجود تناقض بين اجكام المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ واحكام قراد رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٨٤ فيما يتملق بقواعد توزيع نسبة الأرباح — يتمين التمويل على احكام القانون وحدها درا للتمارض القائم بينهما — أساسي ذلك : احكام القانون صادرة من سلطة أعل في مدارج السلم التشريعي — تطبيق .

تنص المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العسام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعيا وتحدد نسب وقواعد توزيعيا واستخدامه بقرار رئيس مجلس الوزراء ولا تقبل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على الساهمين بعد تجنيب المحتصصة لشراء السندات الحكومية ...

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب العاملين للأغراض الإنسنة :

١ _ ١٠/الأغراض التوزيع النقدى على العاملين ٠٠

 ٢ ـ ١٠٪ تخصص لاسكان الماملين بكل شركة أو مجمسوعة من الشركات و المتجاورة ويتول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صنيدوق تبوط الاسكان الاقتصادي بالمحافظة .

٣ _ ٥ ٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومى وتخصص للخدمات الاحتماعية للماملن بالقطاع العام ،

كما تبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح نص في المادة ٢ على أن د يخصص نصيب العاملين في الأرباح للاغرافي الآتية :

١ _ خمسة في المائة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان. ٠

٢ - عشرة في المائة للخدمات المركزية للعاملين ٠

.

٣ ـ عشرة في المائة لأغراض التوزيع النقدي للعاملين ، •

ونست المادة ٣ منه على أن تودع حصيلة نسبة الخمسة في المائة المخصصة للخدمات الاحتماعية وخدمات الاسكان وحصيلة نسبة المشرة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للداملين بالنسبة لجميع شركات القطاع العام في حساب خاص ويكون التصرف فيه طبقا لما يقرده رئيس الجمهورية » •

كما مسلدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسلة ١٩٨٤ ماستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسلة ١٩٧٤ ناصا في المادة ١ منه على أن ديستمر العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسلة ١٩٧٤ المسار اليه وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧٧ لسلة ١٩٨٣ المسار اليه ، •

والمستفاد من ذلك أن المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار الله قرر للمجاملين بشركة القطاع العام نصيبا في الأرباح التي يتقسر توزيعها ولا يقسل عن ٢٥٪ من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء سسندات حكومية ، وعهد الى رئيس مجلس ألوزراء بقرار يصدره تحديد نسبة وقواعد واستخدام هذا النصيب من الأرباح .

وتنفيذا لذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الذي أحال في هذا الخصوص الى القواعد التي تضمينها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فينا لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من استعراض أحسكام قرار رئيس المجهورية رقم ١٩١١ اسسنة ١٩٧٤ أن ثمة تناقضا بينها وبين أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الأرباح واستخدامها والتصرف فيها ، حيث أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ أصن في المادة ٤٢ على تخصيص ، / ر من نصيب الماملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة يتوثيل ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة وه/ تورع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصيص للخدمات الاجتماري رقم ١١١١ لسنة للخدمات الاستكان معا و ١٠٪ للخدمات وحمال الاسكان معا و ١٠٪ للخدمات

الاجتماعية المركزية للعاملين ، وكفلك بص القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين في الأرباح بقرار من رئيس الوزراء بينما نص القرار الجنهوري رقم ١٩١١ المسنة ١٩٨٤ على ايداع نسبة الـ ٥/ والـ ١٠/ في حساب خاص بالبنك الموري ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره رئيس الجمهورية ، فانه تبما لذلك يتمين التعويل على أحكام القانون وحدها درما للتعارض القائم بينها وبين القرار الجمهوري وباعتبار أن أحكام القانون صادرة من سلطة أعلى في مدارج السلم التشريعي

ومتى كان قرار رئيسي مجلس الوزداء رقم ٣٦٠ لسسنة ١٩٨٤ المسادر طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٨ المسادر اليه قد نص على ما سبق البيان باستمرار العمل بقرار رئيسي الجمهورية رقم ١٩١٦ لسنة ١٩٨٤ وذلك فيها لا يتمارض مع القانون رقسم ٩٦ لسسنة ١٩٨٣ وقد بان هذا التمارض فيما تقدم فان مؤدى ذلك أنه يتمين الرجوع لرئيسي مجلس الوزراء ليصدر تنظيما جديدا في هذا الشان لايكون متمارضا مع القانون رئم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وطبقا للسلطة المتولد له في هذا القانون يعدر هذا التنظيم يتمين الرجوع الله في كل خلة على حلة لتحديد قواعد التصرف في نسبة ال ١٨٠٠ .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى أن التصوف في نسبة ال ١٠ المخصصة لاسكان العاملين بالقطاع العام ونسبة ال ٥٪ المخصصة لاحتماعية يتم بعد الوجوع الى رئيس مجلس الوزراء في كل حالة على حدة وذلك الى أن يصدر منه قرار تنظيمي جديد طبقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وغير متعارض معه

(التوي رقيم في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ١٩٣٧/٢/٧) •

(171)

. جلسة ١٩ من ايريل سنة ١٩٨٩

عامل ب**القلقاع ال**قام ... عُظام الرعابة المتعيّة ... حمّى جُوازُ سَراء الأعضاء الآرمية أ**ل**لاج الريض -

المحافظة به من قاتون المساملين بالتطاع العام رقم 14 نسنة 1444 الرعابة الصعية لا تهتد ال توقع الإنساسا، الأهمية التي قد يبيسها بيض الإفراد مقابل غير تشتري به للمريض ... فاتون تظام العاملين لم يتضمن ما بجيز للمركات أن تضمن لواتهما ما يسمع بهرف ميالغ لشراء أيضاء أدمية أو بصرف قيه با تحر العاملية المستقيدين من نظام العلاج بالشركة ... اساس ذلك : بيع الانسان الحر كله أو بعضمه باطل ولا يجوز التصرف في جزء من جسم الانسان على سبيل البيع بقابل - وقوع التصرف باطلا ولو صدد من صحح الجسم نفسه ... لا يجوز للشركة دلع مبلغ لشراء كلية آدمية تكون الشراء باطلا فضلا عن أن الاشراء غير وارد على عنصر من عناصر العلاج التي تلتزم بها الشركة قانونا ... تعليق ه

تنص المادة ٥١ من نظام العاملين بالقطاع العسام الصادر بالفانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن و يضع مجلس الادارة بالاشتراك مع اللجنة أو اللجان النقابية للشركة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين بالشركة ٢٠٠٠ و وتطبيقا لذلك تضمن النظام المعمول به لملاج العاملين بالشركة المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية أن علاج العاملين بالشركة يتم وبقا للنظام المعمول به في المؤسسة العلاجية ويشمل خدمات الرعاية الطبة التي تلتزم بها المؤسسة على ٢٠٠٠

- (أ) الكشف والعلاج بالعيادات الخارجية .
- (ب) الاقامة بالمستشفيات وما يتصل بها من خدمات •
- (ج.) اجراء العمليات الجراحية والقيام بأنواع العلاج الأخسرى
 اللازمة ·
- (د) القيام باجراء الفحوص المعملية وفحوص الأشعة وغيرها من
 الفحوص التشخيصية اللازمة
 - (هـ) صرف الأدوية اللازمة لكل ما تقدم •

والمسستفاد من ذلك أن عناصر الرعاية السعية التى تلتزم الشركة بتوفيرها للعاملين بها قد جرى تحديدها دفقاً لأحكام النظام الصسادر فى هذا الشأن وبما لا يخل بأية ميزات أخرى مقررة فى التشريعات المنظمة لشئون هؤلاء العاملين ، وهذه الرعاية لا تبتد الى توفير الأعضاء الآدمية التى قد يبيعها بعض الأفراد مقابل ثمن تشترى به للمريض ، فهذه الرعاية مقصورة على العناصر المشار اليها ، كما أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن ما يجيز للشركات أن تضمن لواقحها ما يسمح بصرف مبالغ المسراء أعضاء آدمية ، أو بصرف قيمتها لغير العاملين المستفيدين من نظام العلاج بالشركة .

وازاء عدم وجود النبى ، وبالرجوع الى المأخوذ به فى الشريعسة الاسلامية باعتبار أن مبادئها المصدر الرئيسى للتشريع ، يبين أن جمهور الفتهاء على أن بيع الانسان الحر كله أو بعضه باطل شرعا ولا يجوز التصرف فى جزء من جنم الانسان على سحسبيل البيع بعقابل بعد أن كرمه الله سبحانه وتعالى ، ويقع التصرف باطلا ولو صدر من صاخب الجسم نفسه ، وتما لما تقدم يكون بيع الكلية فى الحالة المروضة باطلا شرعا ، وبالتالى لا يجوز للشركة دفع مبلغ عشرة آلاف الجنيه المطلوبة لكون الشراء بإطلا من الناحية المقراء غير وارد على عنصر من عناصر الملاج التي تلنزم بها الشركة من الناحية القانونية .

لذلسك

انتهى رأى الجمعية المعوميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية النزام الشركة المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية باداء مبلغ عشرة آلاف جنيه ثبنا لكلية لعلاج السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ من العاملين بالشركة ،

﴿ فَتُوى رَفِّمَ فَى / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ١٩٨٦/٢/٨٦ ٠

(۱۲۲) جلسة ۱۹ من ابریل سنة ۱۹۸۹

عامل بالقطاع العام ... تقرير كفايته •

المادة ٢٤ من قانون انعاملين بالفطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

اجراءات التظلم من تقرير الكفاية السنوى تتم أمام لجنة التظلمات بالجهة التى اعدت التقرير وليس الجهة المنقول اليها العامل وقت تقديم التظلم _ تطبيق -

تنص المادة ٢٤ من عانون نظام العساملين بانقطاع العام العسسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن ويضع مجلس الادارة نظاما يكفل فياس الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وزعيات الوظائف بها *

ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفساية • ويكون تقدير الكفاية يمرتبــة ممتاذ ، أو كفء أو ضعيف ولمجلس الادارة أن يضيف مراتب أخـــرى •

كما يضع المجلس نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها ٢٠٠٠ والمادة ٢ من ذات القانون تنص على أن و يعلن العامل بصسورة من تقرير الكفاية بمجسرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله أن ينظلم منه خلال عشرين يومامن تاريخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبسار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير ، وعضو تختاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الادارة ، على أن تقضل في هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ عقديمه اليها ويكون في وهذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ عقديمه اليها ويكون

واستبانت الجمعية أن المشرع في قانون العاملين بالقطاع العام ناط بالجهة التي يتبعها العامل قياس مستوى أدائه بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع تقرير نهائي بتقدير كفايته باحدي الراتب المقررة »، وذلك طبقا للنظام الذي يصدره مجلس ادارة الجهة بشأن الإجراءات اللازمة لاعداد وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها على أن يتضمن النظام : إخطار العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ، وأن يتاح له مهلة للتظلم منه خسلال عشرين يوما من تاريخ علمه أمام لجنة تظلمسات تشسكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تحناره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الادارة ، وأن تفصل اللجنة في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا الاجدة بعد انقضاء ميماد التظلم أو اللبت فيه

واذ يتضم من ذلك أن اجراءات التظلم من تقرير الكفاية السنوى تتم أمام لجنة تظلمات بالجهة التي أعدت التقرير ، وكانت السسيدة / في الحالة المعروضية _ قد قضت عام ١٩٨٤ في الخدمة بهيئة القطاع العام للنقل البرى والنهـــرى المطبق على العاملين بهــــا أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ولم تعلم المذكورة بتقرير كفايتها عن هذا العام الا في ١٩٨٦/١٢/٨ وبعد نقلهــــا للي الهيئة العامة للطرق والكباري ، فتقدمت بتظلم منه للجنة التظلمات بجهة عملها السابق التي وضعت التقرير ــ ومن ثم يكون تظلمها قد قدم الى الجهــة صــــاحبة الاختصاص بالفصل فيه . ولا وجه للقول بأن المحكمة الادارية العليا اتجهت في بعض أحكامها الى أن المختص باعداد تقرير الكفاية السنوى هو الرئيس « المباشر » للعامل في وقت الاعداد أما الرئيس السابق له خلال تلك السنة فانه بنقله من عدد الرئاسة تكون قد زايلته الصغة والولاية لاعداد التقرير ، وقياسا على هذا القضاء فان الاختصاص بنظر تظلم المعروضـــة حالتها من تقرير كفايتها ينعقد للجهة التي تعمل بها عند تقديم التظلم « أي الجهة المنقولة اليها ، فهذا القول مردود عليه بأن الأمر مختلف في الحالة المروضة لأنه فضــــــلا عن ان حكم المحكمـــــة الادارية العليـــا في ١٩٧٨/٤/٢٢ المستشهد به صدر في شأن تطبيق أحكام قانون نظمام موظفي الدولة وهو غير قانون العاملين بالقطاع العام رقم 24 لسنة ١٩٧٨ فانه في حالة نقل العامل ذاته بعد وضع تقرير كفايته السنوي ، فان الشرع عهد بسلطة البت في التظلم منه الى لجنة المتظلمات بنفس الجهة الني اعدت التقرير على ألا يشترك في عضويتها الرئيس المباشر لمعامل او غيره ممن اشترك في وضع التقرير طبقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رتم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ما يفيد انعقاد الاختصاص للجنسة التظلمات بهذه الجهة والا ما كان المشرع في حاجة لهذا المنع ، ومن ثم فلا يؤثر في اجتصاصها نقل العامل الى جهة أخرى .

لالسك

انتهى رأى الجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص هيئة القطاع العام للنقل البرى والمنهرى بالبت في تظلم السيدة المعروضة حالتها من تقرير كفايتها عن عام ١٩٨٤ ·

ر فتین رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/٤/۱۹ ملف رقم ۱۹۸۹/۳/۸۱) ٠

(144)

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٨٩

دعوى الالفــا، ــ الحكم فى الدعوى ــ تنفيذ الحكم بالقاء قرارات ادارية بالترقية (سلك دبلومامي وقنصل) الأصل فى نفاذ القرارات الادارية ان تقترن بتاريخ مسدورها يعيث تسرى بالنسبة ال المستقبل ــ اساس ذلك : احترام الحقوق الكسسية والمراكز القانونية ــ الدين على الاستثناءات فيجوز اسدار قرارات ادارية باثر رجمى مثال : القرارات التى تصدر تنفيذ لاحكام صادرة من جهات القضاء الاداري بالقاء قرارات الدرية بالترقية ــ يتمين على المهجة الادارية عند تنفيذ الحكم سحب قرار الترقية وترقية المستحق تنفيذا للحكم باثر رجمى اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية الملفى ــ تطبيق ٠

استبانت الجمعية العمومية أن الأصل في نفاذ القرارات الادارية ان تقترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل وتسرى بالنسبة الى المستقبل وتسرى بالرجعى على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك احتراها للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية ، الا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز اصدار قرارات ادارية بأثر رجمى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الادارى بالغاء قرارات ادارية بالترقية .

ولما كانت الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليـــا في الحالة المروضة _ قد قضت في منطوقها « بتعديل الحكم المطعون فيه الى الحكم بالغاء القرار المطعون عليه فيما تضمنه من تخطى المدعى الأول في الترقية أوظيفية وزير مفوض مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ورفض الدعوى بالنسبة لباقى المدعين والزام الجهة الادارية بالصروفات على النحو المبن بالأسباب ، وجاء بأسباب الأحكام أن المدعى الأول يتسساوي من حيث الصلاحية والكفاءة مع المطعون في ترقيته ، ومن أجل ذلك فلم يكن جائزًا ةانونا تخطيه في الترقية لوظيفة وزير مفوض بمن هو أحدث منه في ترتيب الأقدمية وهو السبد / ٢٠٠٠ واذ صدر القرار المطمون فيه متضمنا ترقية المذكور دون المدعى ، فإن هذا القرار يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون ٠٠٠ وان كان باقيي المدمين أقدم من السيد / ٢٠٠٠ المطعون في ترقيته الا أنهم يلون السبيد / ٠٠٠٠ في ترتيب الأقدمية ولما كان مؤدى الغاء القرار المطعون فيه فيما تضميمه من تخطى السيد / ٠٠٠٠ في الترقية هو الغاء ترقية السيد / ٠٠٠٠ الى وظيفة وزير مفوض وعودته الى وظيفته التي كان يشغلها وهي وظيفة مستشسسار بذات ترتب اقدمته فيها ، واحلال السيه / ٢٠٠٠ محله في وظيفة وزير مفوض التي تمت الترقية اليها ،

لأن حركة الترقيات موضوع النزاع تمت الى وظيفة واحدة وبالتالى فلا يتسم المجال لأن يرقى اكثر من واحد عليها ، وهو ما يؤدى بحكم اللزوم الى عدم جواز ترقية باقى المدعن لانعدام محلها ، مما يتمين معه وفض دعواهم بطنب الغاء القرار المطمون فيه فيما تضحصنه من تخطيهم في الترقيسة ١٠٠٠ مع الزام المجهة الادارية المصروفات لإنها هي التي الجانهم الى التقاضي بترقية المطمون في ترقيب الأقدية وبعدم اعادته الى ذات مركزه الوظيفي الذي كان يسفله وبذات ترتيب الأقدمية الذي كان عليه كاثر من آثار تنفيذ الحكم الصادر (من محكمة القضاء الادارى) بالغاء ترقيته الذي رهض مؤضى ١٠٠٠ و .

وعلى ذلك فانه يتعين على الجهة الادارية عند تنفيذ الأحكام المسار اليها أن تطلب سحب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٩ بترقية السيد / ١٠٠٠ الى وظيفة وزير مفوض ، وترقى السيد / ١٠٠٠ محله في منده الوظيفة بأبر رجمي اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية الملغى في ١٩٧٩/٨/٦٩ ثم تعيد الوزارة النظر في النرقيات التي تست بالفعل بالنسبة للسيد / ١٠٠٠٠ وباقى الملعين الى وظيفة وزير مفوض وسفير بمراعاة ما كشفت عنه أحكام المحكمة الادارية العليا من أن أقدمية ذلك بأثر رجمي يرتد الى تاريخ استيفاء اشتراطات شدخل وظيفتي وذير مفوض وسفير .

ولا وجه للقول بأن المحكمة الادارية العليا قد رفضت دعاوى المدعين (الطاعنين) وبالتالى فليس لهم الحق في أن يسبقوا السيد / في الأقدمية بوظيفة مسنشار ذلك لأن منطوق ذلك الحكم ولئن جساء به ورفض المدعوى بالنسبة لباقى المدعين والزام الجبة الادارية بالمصروفات ءالا أنه أردف قائلا دعلى النحو المبين بالأسباب ، وورد بهذه الاسباب و الزام الجبة الادارية بالمصروفات لانها عى التى الجانه الى التقاضى بترقية المطمون في ترقيته الذي يليهم في ترقيب الاقدمية وبعلم عادته الى ذات مركزه الوظيفي الذي كان يشغله وبذات ترتيب الاقدمية الذي كان عليه كاثر من آكار تنفيذ الحكم الصادر (من محكمة المتعادى) بالمفاء ترقيته الى وظيفة وزير مفوض و اذ ترتبط هذه السباب بمنطوق الاحسكام ارتباط وثيقا لا يقوم المنطوق بدونها ، بكامل حيث لا يصور الزام من كسب شقا في المدعوى (الجبة الادارية) بكامل ومن ثم فان تلك الإسباب تحوز قوة الأمر المقضى به — اعمالا للمبدا المسلم به وهو أن الحجية تنبت للمنطوق وللأسباب التي لا يقوم بدونها -

وعليه فان اقدمية السيد المذكور في وطيقة مستثمار والتي تلي أقدميسة أحدث المدعين أصبحت أمرا لا يجوز المودة الى مناقشيته بعه أن حسسته المحكمة الإدارية المليا .

وغني عن البيان أن من لم يكن من رافعي الدعاوى السبعة المسار اليها لا يفيد من تفسيساء المحكسة الادارية العليا حتى ولو كان أقدم من السيد / لل هو مسلم به من أن للاحكام حجية نسبية تقتصر على من صدر لصالحهم الحكم .

كما أن الوزارة عندما تعيد النظر في الترقيات لوظيفتي وزير مفوض وسفير على ضوءها انتهى اليه الحكم فعليها أن تلتزم القواعد المقررة في شأن الترقيات لهاتين الوظيفتين سواء بالنسبة للاقدمية أو لضوابط الأختيار •

4 11

انتهى رأى الجمعية العسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يتمين على المدوضة على المدوضة الادارية العليا المعروضة اتباغ ما يلى:

أولا : اتخاذ الاجسراءات اللازمة لسمت قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦ لسبنة ١٩٧٩ بترقية السبيد / ٢٠٠٠ الى وظيفة وزير مفوض وترقية السبيد / ٢٠٠٠ مجله في هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ صدور القرار الملغي في ١٩٧٩/٨/٢٩ ٢

ثانيا : اعادة النظر في الترقيات الى وظيفتي وزير مفوض وسفير والتي تمت للمعروضة حالاتهم وهم السبد / ٠٠٠٠٠ والطاعنون باعتبار ان السيد / معرفة مستثمار وذلك على الوجه السابق بمانه •

: ﴿ فَتَوَى رَقِمَ فِي / - / ١٩ چلسة ١٩٨٩/٤/٧٩ علف رقم ١٩٨٦/٣/٨٦ £ .

(142)

جلسة 19 من ابريل سنة 1989

استثمار عالى عربي واجبى - المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرائية الجديدة رقم ٥٩ السنة ١٩٧١ على الشربية الواردة بكل من اقانون رقم ٤٣ السنة ١٩٧٦ على الانسقة ١٩٧٤ واقانون رقم ١٤٣ المستقد التي يواولها المقاولون الأصليون والمجاولون من الجامل والمجاولون من الجامل والمجاولون من الجامل والمحاولون الأولى يتعيد الحجامات الضربيات المحاملات المحربيات المحاملات المحربيات المحاملات المحربيات المحاملات المحربيات المحربات المحرب

استعرضت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى وانتشريع المادة (٣) من قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحسرة المصادرة يالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ــ والمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ ــ التي تنفى على أن « يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر الهربية مم وذلك في المجالات الآتية :

۸ ــ نشاط القاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لاتقل مشاركة
 رأس المال المصرى فيها عن خمسين في المائة

9 ـ نساط بيوت الخبرة الفنية المتخلة شكل شركة مساحة بالمساركة مع بيوت الخبرة الإجبية العاملة اذا كان ينعلق بمشروع من المسروعات الداخلة في المجالات المسار اليها في البنود السابقة والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة في كل حالة وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة من و واستعرضت المادة (٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ التي نفس على أن « تستعرضت المدل بالمقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ التي تنص على أن « تعتبر كات المقاولات الأجبيبة أو البيوت الإستشارية الأجنبية العاملة في عشروعات التصعير بالإستفال المضارعية المقروة لرأس المال الأجنبي بمقتضى كان السنة المسردة لواسا المال الأجنبي بمقتضى كانون استشار المال المربي والأجنبي والمناطق المحرة

وتبتع بذات الاعفارات المنصوص عليها في الفقرة السبابقة العبليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو المبيوت الاستشاوية المصرية بالتعاون

مع شركات أو بيوت خبرة أجنبية في المشروعات التي يكون فيها التعاون من مقتضيات التعمير ويصدر بتحديدها قرار من وزير الاسكان والتعمير ٠٠٠ ، كما استعرضت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية التي تنص على أن « تَخْضُّم الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ للشروط المقررة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ • في البندين الثامن والتاسيع من المادة الثالثة من القانون المذكور، • وتبينت الجمعية أن المادة (٢١) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذا لأحكام هذا القانون ٠٠٠ ، وأن المادة الأولى من مواد اصدار قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « ٠٠٠٠ وتلغى أحكام القانون رقم ٤٦ لسينة ١٩٧٨ بشان تحقيق العدالة الضريبية ، وذلك فيما عدا المواد ٢٥ ، ٢٦ فقرة أولى ، ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منسه ، وأن المادة (١٥) من ذات القانون تنص على أن تفرض ضريبة عامة على صافى الايراد الكلى الذي يحصل عليه الأشبخاص الطبيعيون •

ويقصد بالايراد في تطبيق أحكام هذا الباب الايراد الخاضج لاحدى الضرائب النوعية ٠٠٠ ٠ .

واستظهرت الجمعية من النصسوص المتقدمة أن قانون المجتمعات المحروبية المحدودة في المادة ٢١ منه قرر تطبيق أحكام الاعفاءات الضريبية الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق المحرة والقانون الخاص بالتعمر وتعديلاتها وذلك على الأنشطة التي يزاولها المقسولون الاصليون والمقساولون من الباطن والاستشمساريون تنفيذا للقانون الأول ٠

ولما كان قانون التعمير قد نص في المادة (7/0) على تمتم العمليات المتن تقوم بها شركات القاولات أو البيوت الاستشبارية المصرية بالإيماون مع شركات أو بيوت خبرة أجنبية : بالاعفادات الضريبية المقررة بعوجب قانون الاستثبار * وهذه الاعفادات تخضع للشروط المقررة في البندين A و ٩ من المادة (٣) بالمقانون لملذكور، وذلك إعمالا ليص المادة (٣) المشار اليه انه قانون تحقيق المدالة الضريبية * وقد ورد في البند (٩) المشار اليه انه يلزم لتعتم نشاط بيوت الخبرة الفنية المضرية بالاعفادات الضريبية أن تكون منافقة شكل الشركة المناهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجابئة عاده

وعلى ذلك فيتعني لتطبيق الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار على النشساط الذي يقدوم به الاستثماريون المصريون تنفيذا لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ان يكون هذا النشساط من خلال شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية .

ولما كان المعروضة حالته قد قام بأعمال استشارية لصالح مشروع لاحدى الجمعيات النعاونية للاسكان يقع بالساحل الشمالي ، وطلب اعفاء المبنع الذي تقاضاه كاتعاب من الضرائب استنادا لحكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة سسالف البيان ، والثابت من الأوراق أنه لم يزاول هذا النشاط من خلال شركة مساهمة ، ومن ثم فعسل فرض دخول نشاط هذا المول ضمن الانشطة المرتبطة بالتعمير فأنه لا يجوز تطبيق الاعفاءات الضريبية المشار اليها بقانون الاستثمار على حالته وتوافر شروط تقديم الخبرة الفنية في شأن المروضة حالته ، ومن ناحية أخرى فأن الايراد الذي حصل عليه المذكور هادام يخضع لاحدى الضرائب النوعية ، فيندرج بالتالى ، في وعاء الضريبة العامة على الايراد اعمالا للماده ه من قانون الضرائب على العخل ،

لائسك

انتهى رأى الجممية العمومية الى عدم سريان حكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في الحالة المعروضة ٠

(الفتوى رقم في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ١٩٨٩/١/٤٧) .

(440) جلسة 19 من ابريل سنة 1989

طوراقيا حالفرائيه على الدخل حادى خضوع الكافات السنوية الانتاج الفرية . القانون راقع / ١٥ لسنة ١٩٨١ باسدار قانون الفرائية على الدافل حدد المشرع في المقادم من القاناس راقع الورد عام سريان الفرية عليها في العدود التصوص عليها ومنها حوافز الإنتاج حريج على المناسوس عليها ومنها حوافز الإنتاج الله المعادن في تحديد مداول حوافز الانتاج الله المادة ١٨٨ بن القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٨ بنسان المعادن بالقرية من تحقق فلنس سنوى دون الكيد بعدلات قياسية الاداء والانتاج حداد المادان المناسون عدم المادان النقية التي أسارت اليها المادة ٨٥ من القانون رام ١٩٨ السنة ١٨٨٨ فيما فست عدم ماريان القرية على جبيع ما يمنع للمادا من مزايا تقدية - حداد على المناسون المناسون عدم عدم المادان المناسون المناسون عدم عدم المادان المناسون عدم حداد المناسون وعينية حدادة على وحدادة على وعينية حدادة على وحدادة عدادة المناسون وحدادة المناسون وحدادة على وحدادة على وعينية حدادة على وحدادة المناسون المناسون المناسون المناسون المناسون المناسون المناسون وعينية حدادة على وحدادة عدادة على وحدادة على وحدادة على وحدادة على وحدادة عدادة عدادة عداد

تبين للجمعية الميومية أن قسانون الضرائب على الدخيل الصسادر بالقانون وقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ قد نص في المادة ٥٨. منه على أنه و ١٠٠٠ يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه المول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبه لمدى الحياة فيما علما المعاشات ومايكون مهنوحاً له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتوي:

.

٧ ـ لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها الغاهلون كحوافز انتج وذلك في حدود ١٨٠٠ من المرتب او المكافأة أو الأجر الأصلى وبشرط الا تجاوز ٢٠٠٠ جنيه في السنة ١٠٠٠ وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتبثيل والاستقبال وحوافز الانتاج المفاة من الضريبة ١٠٠ على أربعة آلاف جنيه مسنويا ، واستظهرت الجمعية ما نصت عليه الملادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام المفادن بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٨ من أن « يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز زيادة الانتاج وجودته على أساس معدلات قياسية للاداء والانتج، وما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٨ لسنة ٣٨ من أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها و وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخطامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ١٠٠ ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص رئيس العاملين بالشركة السابقة يخصص رئيس العاملين بالشركة السابقة يخصص رئيس العاملين بالشركة السابقة يخصص رئيس العاملين بالمعلق المسابقة يخصص الهمين بالعاملين بالشركة السابقة يخصص الهمين الماملين الماملين الماملين الماملين الماملية المسابقة يخصص الهمين الماملين الماملين الماملين الماملين الماملين الماملين الماملين الماملين الماملين المناسبة وتصده نسبة وقواعد حكم الفقرة السابقة يخصص الهمين المعاملة الماملين المامن المامين الماملين الما

١ ــ ١٠٪ لأنجراض التوزيع النقدى على العاملين ٠٠٠ . ٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع بعد أن حدد في صدر المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ ليسنة ١٩٨١ المشار اليه وعباء الضريبة على المرتبسات استثنى منه بعض العناصر وقرر علم سريان الضريبة عليها في الحلود التي نص عليها ومن ذلك ما ورد بنص البند ٣ من هذه المادة بالنسبة لحوافز الانتاج ومن المتعين انه يرجع في تحديد مدلولها الى ما نصت عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشان نظام العاملين بالقطاع العام والتي أشارت - عند بيانها لسلطة مجلس الادارة في وضع نظام لملحوافز المادية والأدبية ـ الى أغراض هذا النظام وهي كفالة تعقيق أهداف الشركة وتحقيق زيادة الانتاج وجودته على أساس معدلات قياسية للأداء والانتاج الأمر الذي يدل على أن المشرع قد ربط بين استحقاق حوافز الانتاج وبين الاسهام الفعل في الانتاج وتحقيق المعدلات القياسية المطلوبة بحيث لا تمنع الالمن تحقق في شأنه مناط استحقاقها وهو زيادة الانتساج عن الممدلات المقررة له خلال فترة معينة وبحيث تمنح هذه الحوافز لمن تتوافر فيه شروط استحقاقها على هذا النحو أما المكافأة السنوية للانتاج فلا تدخل ضمن حوافز الانتاج بهذا المدلول لأن هذه المكافأة تصرف للعاملين بالشركة متى تحقق فائض سنوى دون تقيد بمعدلات قياسية للأداء والانتاج ومن هنا تختلف حوافز الانتاج عن المكافأة السنوية للانتاج من حيث طبيعتها وشروط استحقاق كل منهما ، ومما يؤكه هذا الاختـــلاف أن المشرع كان يحظر في اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته البجمع بين حوافز الانتاج ومكافأة الانتاج ، ثم أجاز هذا الجمع التعديل الذي أجراه بالقرار رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ وهو ما يوضع اختلاف نظرة المشرع لكل من هذين العنصرين ومن ثم تندرج المكافأة السنوية للانتاج ضمن عموم المزايا النقدية التي أشارت اليها المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المسار اليه فيما نصت عليه من سريان الضريبة على جميع ما يمنع للعامل من مزايا نقدية وعينية ٠

ويترتب على ما تقدم أنه يتمين تحميل العاملين بالضريبة المستحقة عن هذه الكافآت واسترداد ما سدد على ذمتها بمعرفة الشركة *

من اجل ذلك

انتهى رأى الجيمية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المكافأة السنوية للانتاج التي صرخت للماملين بشركة الكراكات المصرية لانتدج ضين حوافز الانتباج ، ومن ثم تدخيل في يعام الفيريبة على المرتبيات المنصوص عليه في المادة ٣/٥٨ من القيانون رقيم ١٩٥١ لسينة ١٩٨١ ، ويتحيل المساملون بالشركة بنا مسبق أن سددتيه عنهم لحسباب عذم الضريبة .

ر فتوی رقع في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ٣٨٧/٢/٣٧) -

(۱۳۳) جلسة ۱۹ من ابریل سنة ۱۹۸۹

عامل بالقطاع المام ... تقدير سن العامل (عاملون مدنيون بالدولة) •

الأصل وفقا لقوانين التوظف التعاقبة ان سن العامل يثبت بشهادة الميلاد او بصورة رسمية مستخرجة من سميلات المواليد او بقراد من المجلس الطبي المشخص يتقدير السن في حالة عدم القيد بسجلات المواليد - إذا لبت ان المستخرج الرسمي لقيد الميلاد لم يحدد به يوم وشهر الميلاد والقصر على ذكر السنة فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة الملكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يعتد به عند حساب سن الاحالة للمعاش ـ اساس ذلك : تعقيق التوازن بين صالح العامل وصالح جهة الادادة ـ تطبيق .

استبانت الجمعية العمومية أن الأصب ل ونقا لقوانين التوظف المتعاقبة أن سن العامل تثبت بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية مستخرجة من سجلات الموالية ، أو بقراد من المجلس المطبى المختص بتقدير السن في حالة عدم القيد بسجلات الموالية ، وفي الحالة المعروضة تبين أن المستخرج الرسمي لقيد ميلاد العاملين المشار اليهما ، لم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقتصر على ذكر السنة ، فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يعتد به عند حساب من احالتهما الى المصاف التحاري وذلك أخذا بما جرى عليه العمل في الحالات المماثلة بالهيئة الصامة للتامين والمعاشات والهيئة الصامة للتامينات الاجتماعية ، وتحقيقا للتواذن بين صالح العامل وصائح جهة الادادة

للليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتماد بأول يوليو من ذات السنة المعددة بالمستخرج الرسمى لقيه ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تاريخ احالتهما الى المعاش

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/٤/۱۹ ملف رقم ۲۰۰/۲/۸۲ ،

(۱۲۷) خِلْسَة ۴ من هايو سنة ۱۹۸۹ ج

تأمين اجتماعي ـ أمراض مهنية ـ مقابل الفحص : ـ

المادة (۸/) من قانون التامين الاجتماعي رقم ۷۱ لسنة ۱۹۷۰ لنزم الهيئة المامة للتأمين الصحى باجراء الفحص الدوري للماملين المرضين الاصابة باحد الأمراض الهيئة المحددة بالجحول رقم (۱) ألرفق بهذا القانون وذلك نظير التزام صاحب الممل بسداد ١٠٠٠ مليم عن كل عامل – چمة الممل تكون ملزمة باداء مقابل الفحص المحدد قانونا بـ لا يصفي جهة الممل من هذا الالتزام تأشيرها على نموذج الفحص بأن القحص مجاني وانه لا توجد للديها اعتمادت مائية لهذا القرضي – القانون وقد الزم جهة الممل باداء طابل الفحص للدية اعتمادت عالمية من باداة ادني مرتبة كمنشور – تطبيق .

تنص المادة (AV) من قانون التأمين الاجتماعي رقم 29 لسنة 19۷0 على أن « تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بفعص العماماين المرضين للاصابة باحد الأمراض المهنية المبيئة في الجدول رقم (١) المرافق وذلك مقابل تحصيلها رسما مقداره ٥٠٠ مليم عن كل مؤمن عليه معرض للاصابة بالأمراض المذكورة ويتحمل به صاحب العمل •

ويصدر وزير التسامينات بالاتفساق مع وزير الصحة قرارًا بشروط وأوضاع أجراء الفحص الدوري

وعلى الهيئة العامة للتأمين الصحى أن تخطر وزارة القوى الساملة بمالات الأمراض المهنية التي تظهر بين الماملين وحالات الوفاة الناشئة عنها » .

وتنص المادة الأولى من قراد وزير التأمينات رقم ٢١٨٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وأوضاع اجراء الفحص الطبي الدورى للعاملين المعرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية على أن « تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بفحص المؤمن عليهم المعرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية ، وتكون هي الجهة المسئولة عن تحديد اعداد المرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية _ وتحصل الهيئة المذكورة رمسا مقداره ٥٠٠ مليم (خسسائة مليم) عن كل مؤمن عليه تقوم بفحصه ويتحمل صاحب العمل قيمة هذا الرسم ويلتزم بسداده للهيئة خلال عشرة أيام من تاريخ مطالبتها به » •

والمستفاد من ذلك أن المشرع ألزم الهيئة العسامة للتسأمين الصحي باحراء الفحص الطبي المورى للعاملين المرضين للاصسابة بأحد الأمراض المهنية المحددة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك نظير التزام صحاحب العبل بسماد ٥٠٠ مليم عن كل عاصل و ولما كان ذلك ، وكان الشابت من الأوراق أن مديرية الزراعة بمياط قله سلمت بقيحام الهيئة الصامة للتأمير الصحى باجراء المحص المورى على عدد \$25 عاملاً فانها تبحا لذلك تكون ملزمة بأداء مقابل المتحص المهدد قانونا و ولا يعفيها من هذا الالتزام تأشيرها على نموذج القحص بأن الفحص مجاني وأنه لا توجه لديها اعتمادات مالية لهذا المترض ، ذلك أن القانون وقد الزمها باداء مقابل المحص فانه لا يساتي اعفاؤها منه باداة أدنى مرتبة كمنشود الشئون الصحن فأنه لا يساتي اعفاؤها منه باداة أدنى مرتبة كمنشود الشئون الصحنة بسياط المشال اليه ، وعليه تكون مديرية الزراعة بمحافظة دمياط ملزمة بأداء مبالخ ٢٢٣ ج قبية المختص المستحق عن \$25 عاملا ٠

تلليك

انتهى راى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريسـ الى الزام معافظة دميـاط (مديرية الزراعة) بأن تؤدى الى الهيئة العـامة للتأمين الصحى مبلغ ٢٢٢ ج ٠

(فتوی رقم ۰۰۲ فی ۲۲/٥/۲۲ جلسة ۳/٥/٥٩/ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۳۲) -

(AYA)

جُلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٩

جمارك – اعقاءات جمركية – الهدايا والهيات الواردة لوزارات الحكومة ومصالعها ووحدات الحكم المعل والهيئات العامة : _

للادقان ۲ ، ۲ من قانون تنظيم الاعلمات الجعركية الصادد بالقانون رقم ۱۸۱۸ لسنة المراحد المهل المترع الهداء والهيات التي يعددها وزير المالية الواردة الى وزارات العكم المعل والهيات المالية المرائب الجعركية كما المهل من نات الضريبة الأشياء التي يصدد بتحديدها قراد من دئيس الجعهودية بنه على العراج وزير المالية ـ عبارة ، الهدايا والهيات والعيات ، الواردة في المادة (۲) من القانون الملاكور جادت عامة بعيث تشمل كلفة الهدايا والهيات التي يحددها قراد من وذير المالية وكذلك الأشياء التي يحددها قراد من وذير المالية وكذلك الأشياء التي يعددها قراد من وذير المالية وكذلك الأشياء التي يقرد رئيس الجمهودية بنه على القراح وزير المالية اعلماها من الفرائي الجعركية دون تحديد تشويل يقرد دئيس الجمهودية بنه على القراح وزير المالية اعلماها من الفرائي الجعركية دون

استعرضت الجيمية العبومية المادة (٢) من قانون تنظيم الاعَمَاءَات الجيركية العسادر بالقانون رقس ١٨٦ لسنة ١٩٦٦ التي نصت على أن « تعفى من الضرائب الجيركية وبشرط المعاينة الاشياء التالية وفقاً لما يصدر بتحديده قرار من وزير المالية :

 الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ، كما استعرضت المادة (٣) من ذات القانون التي نصت على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط الماينة :

م. الأشياء التي يصدر باعفائها قرار من رئيس الجمهورية بناء
 على اقتراح وزير المالية · » واستعرضت المادة (٩) من القانون المذكور
 التي نصت على أنه « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام
 خاصة تخضيم الاعفاءات الجميركية للأحكام الآتية · · ·

 (ج) لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون سيارات الركوب ، ولا تعفي الا اذا نص عليها صراحة »

ومفاد ما تقدم أن المشرع أعفى الهدايا والهبات والمينات التي يجددها وزير المالية الواردة الى الوزارات المحكومية ومصالحها ووحدات المحكم المحلى والهيفات الهامة من الضرائب الجمركية ، كما أعفى من ذات الضريبة الاشياء التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية ٠

ولما كانت عبارة « الهدايا والهبات والعينات » الواردة في المادة (٣) من القانون المنفق البيان وكذلك عبارة « الأشيا» » الواردة في المادة (٣) من القانون المنكور قد جادت من المعرم والاتساع بحيث تشمل كافة الهدايا والهبات والمينات التي يحمدها قرار من وزير المالية وكذلك الأشياء التي يقرر رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح وذير المالية ما عفاها من الضرائب المجمورية دون تحديد لنوعية هذه الأشياء ، وعلى ذلك يمكن أن يشمل الاعفاء المنصوص عليه في المادتين ٢ و ٣ سالفتي البيسان السيارات بكافة أنواعها بما فيها سيارات الركوب لعدم وجود ما يخصص ما ورد عاما من انصوص ، ولا يحاج في هذا الشان بنص المادة (٩) من القانون المشار اليه والتي قررت علم اعفاء سيارات الركوب من الفرائب الجميركية الااذا المن عبد صراحة ذلك أن نص المادة (٩) يواجه المحالات التي لم يرد لها أن صمد المادة (٩) يوسع عليه مذا اذان صمد المادة (٩) ينص على أنه ء مع عدم الجماركية للاحكام خاصة ، تخضع الاعفاءات الجميركية للاحكام الآدية ٢ » اذان صمد المادة (٩) ينص على المادة الجميركية للاحكام الآدية ٠ » التفسع المحادة ذلك أن تخصع المحادة الجميركية للاحكام الآدية ٠ » القانون من أحكام خاصة ، تخضع الإعفاءات الجميركية للاحكام الآدية ٠ » القانون من أحكام خاصة ، تخضع الإعفاءات الجميركية للاحكام الآدية ٠ » .

وعلى ذلك فان نص الفقرة (ج) من المادة (۹) سالفة البيان لا يفلى ولا يقد ما ورد عاما في نص المادت (۹) سالفتي البيان اللتين تضمنان ولا يقيد ما ورد عاما في نص المادتين ٢ و ٣ سالفتي البيان اللتين توفي ورزي المالية في تحديد الأشبياء والهباء والهبات والمينات التي تعفى الأسباب تخضيم لتقديرها المالية من الضرائب الجمركية ولم يقيدها المشرع في مذا الشان باى قيد بيا في ذلك القيد الوارد في الفقرة (ج) من المادة (۹) سالفة البيان .

لللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى جواذ اعفاء سيادات الركوب من الضرائب الجمركية وفقا لحكم البند (١) من المادة (٢) وحكم البند (٥) من المادة (٣) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ مسالف البيسان ٠

< فتوى رقم ١٤٥ في ٥١/٥/٥٧٠ جلسة ٩/٥/٥/١ ملف رقم ١٩٨٩/٢/٣٧ · ٠

(TYA)

حِلسِة ٣ من مايو سنة ١٩٨٩.

عاملون مدنيون بالدولة ـ كادرات خاصة ـ اعضاء النيابة الاداريه ـ مرتب ـ اعانة تُهجِيرُ : ـ "

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات العاملين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ـ القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ بشان ضم اعانة التهجير الى الرتب والماش ـ الفقرة الأولى من البند ثامنا من قواعد تطبيق جدول الرتبات الخاص باعضاء النيابة الادارية الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ والسنحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ ـ مناط تطبيق الفقرة الأولى من البند ثامنا من قواعد تطبيق جدول الرتبات الخاص باعضاء النيابة الادارية الشار اليه هو في تبين ما استهدفه الشرع من تقرير هذا الحكم على ضوء صياغة نصه والعكمة منه .. القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ المسار الله تناول بالتعديل جدول مرتبات اعضاء النيابة الادادية قاضيا بالا يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة أو أعضاء النيابة الادارية أو أعضاء ادارة قضايا العكومة في احدى الوظائف البيئة بجداول الوظائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها .. الهدف من هذا الحكم هو علاج الأوضاع المالية لبعض افراد هذه الهيئات الذين يعينون من غير اعضائها مع احتساب اقدمية معينة لهم عند التعين حتى يكون لهذه الاقدمية اثرها بالنسبة للمرتب والبدلات المقررين لشاغل الوظيفة ـ هذا الحكم يسرى فقط عل من يمين من غير اعضاء النيابة الادارية فيها ـ عدل الشرع النص المتقدم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ عل نحو اطلق عبارة النص لتكون « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين في احدى الوظائف المبيئة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة .. تسرى تلك الناعدة على من يعن مستقبلا اي بعد العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ـ كما تسري ايضا على الموجود من هؤلاء في الخدمة وقت العمل بهذا القانون تحقيقا لبدا المساواة بين افراد اللئة الواحدة .. اثر ذلك : لا يسرى هذا العكم في حالة ضم اعانة التهجير للمرتب ما دام الأمر لا يتعلق بعالة تعيين من الخارج _ تطبيق .

استعرضت الجمعية المعومية احكام القانون رقم ٩٨ اسنة ١٩٧٦ في شأن منع اعانات العاملين بسيناه وقطاع غزة ومعافظات القناة الذي قضت مادته رقم ٢ بمنع اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلى الشهرى لمن كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمير عام ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها والذين ما زالوا يقيمون في المحافظات الضيفة من العاملين المدين بالدولة والقطاع العام وكذا العاملين بكادرات خاصة ، كما استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن ضبم اعانة التهجير الى المرتب والهاش الذي نصت مادته الأولى على أن و يصاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منع حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منع

اعانات للعاملين بسيناء وقطاع غزة ومعافظات القناة الخاضمين لأحكامه على أجورهم الأساسية المسعحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ ، . . . وقضت مادته الثانية بأن « تضم الاعانة المساد اليها في المادة السيابقة الى الأجو الأسسامي للعامل اعتبارا من ١٢ ابريل سنة ١٩٨٦ حتى وان تجوز بها الربعل المقرر للحرجة الوظيقة ، كما استعرضت الجمعية الفقرة الأولى من البنه ثامنا من قواعد تطبيق المرتبات الخاص باعضاء النيابة الادارية المستدق بالمادارية المستدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة بأعضاء النيابة التي نعت على أنه « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشمن الأحكام الخاصة أصدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظائفة » .

وفى جميع الأحوال لا تصرف أية فروق مالية عن الماضي ، •

ومفاد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار الله رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ بمحافظات القناة قرر منحهم اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف النبى كانت قائمة في ذلك الوقت وبالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ قرر المسرع - لاعتبارات قدرها حضم مقدار هذه الاعانة الى الأجر الأساسى لمن يستحقها من العاملين ولا يجاوز بها العامل الربط المقرر لدرجة الوطيفة ٠

ومن حيث أن المناط في تقرير ما أذا كان الحكم الوارد في الفقرة الأدارية الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ والمستحدث بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ والمستحدث بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٦ والمستحدث بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليها حرقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ المشار اليها عينطبق على حالة ضم إعانة التهجير للمرتب أم لا ينطبق عليها هو في تبين ما استهدفه المشرع من تقرير هذا الحكم على ضوء صياعة نصه والحكية منه ويبين من الرجوع للقانون رقم ٨٨ لسسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسمنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون والمنابة وأفضاء النبابة أو أعضاء النبيابة الادارية أو أعضاء النبيابة الادارية أو أعضاء أدارة قضايا الحكومة في ويدلات من يليه في الاقدمية في الوظائف المبينة بجداول الوظائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب ويدلات من يليه عن والاقدمية في الوظيفة التي عين فيها ٤ حـ والهدف من غير اعضائها مع احتساب أقدمية مهيئة لهم عند المبيئات الذين يعينون من غير اعضائها مع احتساب أقدمية مهيئة لهم عند التعيين حتى يكون لهذه الإقدمية أشرها بالنسبة للموتب والبدلات القرين لشاغيل

الوظيفة ــ فهذا الحكم اذن يسرى فقط على من يعين من غير أعضاه النيابة الادارية فيها أى من يعين من خارجها مع حساب اقدمية معينة له فتقرر ألا يقل مرتبه وبدلاته عن مرتب وبدلات من يليه فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها .

ولما عدل المشرع صياغة النص المتقدم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ على نحو اطلق به عبارة النص لتكون على الوجه الآنى ١٧ يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعني في احدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه في الاقدمية في ذات الوظيفة ، فأنه لم يقصد بهذا التعديل أن يسرى هذا المحكم في جييع الحالات وإنها قصد به _ على ما أقصمت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ أن تسرى تلك القاعدة تسرى يبن مستقبلا أي بعد العمل بالقسانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ كنا تسرى أيضا على الموجود من هؤلاء في الخلمة وقت العمل بهذا المقانون منا المنابعة المواجعة بما يقتضى القول بعنم سريان هذا المحكم في حالة ضم اعانة التهجير للمرتب مادمنا لسنا في صدد حالة تعين من الخارج ٠

ومن حيث آنه فضلا عما صبق فان زيادة مرتب الأجداث على الأقدم في الحالة المروضة قد تم تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لسبب خاص قام بالأحمد راعاه المشرع (أدى الى امتيازه من حيث المرتب على الأقدم) ، فالمسرع قدر أوضاع طائفة من العاملين في المدولة بمن فيهم بعض أصحاب الكادرات الخاصة الذين كانوا يعملون في احدى ممدل القناة حتى ١٣١ ديسمبر ١٩٧٥ ولواجهة طروف التهجير قرر منحهم اعانة خاصة ، ثم عاد وأدمج مقدار هذه العلاوة في مرتباتهم بالقانون رقم المنتج خاصة ، ثم عاد وأدمج مقدار هذه العلاوة ثم محبها بعد ذلك في المرتب يرجع الأسباب خاصة قامت بهذه العالاوة ثم محبها بعد ذلك في المرتب يرجع الأسباب خاصة قامت بهذه الطائفة من العاملين دون سواهم، ومن ثم فلا يحق للاقدم بعد ذلك الاحتجاج بنصوص قانون النيابة الادارية المشاسات اليه للغروج عن قصه المشرع من تقرير مزاياً للبعض بسبب طرونهم الخاصة .

لالسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفترى والتشريسع الى عدم مريان حكم الفقرة الأولى من البند كامسا من الجدول الملحق بالقسانون الخاص بأعضاء النيابة الادارية في الحالة المروضة

^{· (} فتوی رقم ۱۲۵۰ فی ۱۹۸۹/۷/۲ جلسة ۱۹۸۹/۰/۳ ملف رقم ۱۹۸۹/۵/۳) · ··

(۱۳۰) جلسة ۱۷ من مايو سنة ۱۹۸۹

املاك الدولة العامة ... نقل الانتفاع .. مقابل نقل الانتفاع : ...

يد الأسخص العام على ما هو مجلوك ملكية عامة هى يد ملكية .. يقى للدولة ان تشرح من ذمته هذا المال فى اى وقت تسقيقا للمصاحفة العامة وفى هدا الحالة لا يجوز القول باستحقاقه تمويضا .. الأمر هنا ليس مبادلة بين شخص عام واخر وانها الأمر يتعلق بتمديل التخصيص السابق تقريره من الدولة .. نقل الانتفاع بما يتطوى عليه من تمديل التفصيص لا يمكن أن يرتب حقا فى التمويض بين الأشخاص العامة خاصة اذا تم النكل تغيدا لحكم القانون .. لا يغير من ذلك اتفاق الجهنين على تقرير مقابل لنقل الانتفاع لكون هذا الإطاق يخالف ضى القانون .. تطبيق .

تنص المادة (۲) من القـــانون رقـــم ۱۲لسنة ۱۹۷٦ بانشــاء حيثة كهرباء مصر على أن تختص الهيئة دون غيرما بما ياتني : ٠٠٠٠٠٠

 (ب) ادارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية في أنحاء الجمهورية ›

والمستفاد من ذلك أنه وفقا الحكام هذا القانون فقد أصبحت هيئة كهرباء مصر هي المختصة دون غيرها بادارة وتشخيل وصيانة معطات الكهرباء وتنظيم حركة الإحمال على الشبكات الرئيسية في أنصاء الجيهورية ، وتنفيلا لهذا الإختصاص فقد سلمت وزارة الأتنفال المامة والموارد المائية الى الهيئة محطتي محولات الغريرة ومحولات بني حميل بعد أن أصبحت ادارة وصيانة هاتين المحطتين خارجة عن اختصاص مصلحة الميكانيكا والكهرباء وهذا التسليم ونقل التبعية هو في حقيقته تنفيذ لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ المشاد اليه التي خصت الهيئة وحدها بهذا النشاط .

ولا يعدو نقل تبعية المعطنين وملحقاتهما من وزارة الأشغال العامة والموارد المائية الى هيئة كهرباء مصر في حقيقته الا أن يكون تعديلا لتخصيص المحطة للمنفعة العامة لصالح هيئة كهرباء مصر تم بنص القانون ، ومن المقرر قانونا أنه مع التسليم بأن يد الشخص المسام على ما هو مملوك للدولة ملكية عامة هي يد ملكية الا أنه يبقى للدولة أن تخرج من ذمته هذا المال في أي وقت تحقيقا للمصلحة العامة وفي هذه الحالة لا يجوز القول باستحقاقه تعويضا ، ذلك أن الأمر هنا ليس مبادلة بين شخص عام وآخر وانا الأمر يتعلق بتعديل التخصيص السابق تقريره من الدولة ، وتبعا

قذلك فان نقل الانتفاع بما ينطوى عليه من تعديل التخصيص لا يمكن أن يربحن أن يربحن أن يربحن أن يربح بعد التعديد التعديد

من اجل ذليك

انتهت الجمعية العبوميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض فلطالية •

ر فتوی رقم ۱۹۸۷/۵/۳۷ فی ۱۹۸۹/۵/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۵/۱۸ ملف رقم ۱۸۳۳/۳/۳۷) ٠

(141)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

املاك الدولة العامة والخاصة ــ انتفاع ــ الايجار الاسمى ــ (هيئة طواصلات ا**لسلكية** واللاسلكية) •

اذا ما احتاجت هيئة الواصسلات السسلكية واللاسلكية ال ارض معلوكة للمولة لاستغلالها فى تنفيذ مشروعاتها فان حصولها على هذه الأراضى يكون عن طريق تقصيصها لمنضتها بالايجار الاسمى وليس عن طريق الشراء ــ تطبيق -

استعرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة بجلسة ٢٣/١/٥٨٥ التي انتهت للأسباب الواردة فيها الى د ٠٠٠ أنه اذا ما احتاجت هيئية المواصلات السلكية واللاسلكية الى أرض مملوكة للدولة لاستغلالها في تنفيذ مشروعاتها ، فإن حصولها على هذه الإراضي يكون عن طريق تخصَيْصه لمنفعتها بالايجار الاسمى وليس عن طريق الشراء ٠٠٠ ، كما استعرضت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل لجنة لتقويم أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية التي تنص عليم أن و يعهد الى اللجنة المسار اليها ٠٠ بتقويم أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في مدة لا تجاوز أول مايو سنة ١٩٥٨ ، وتنفيذا لهذا القرار باشرت اللجنه المذكورة مهمتها ، وتم رفع ما انتهت اليه في خصوص تقويمُ رأسمال الهيئة بمذكرة من وزير المواصلات الى رئيس الجمهورية تضمنت ميما يتعلق بالأراضي ان اللجنة لاحظت أن تشريعات اعادة تنظيم المرفق لم تخرج به عن كونه ملكا للدولة ، لذلك رأت أن تقيد الأراضي التي يشخلها المرفق بسجلات الأملاك الأمرية ، وأن يتم استلام الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعرفة لجان تشكل من مندوبين من الهيئة ووزارة الخزانة والجهات المهنية ، وأن يكون حق استغلال الهيئة لها عن طريق ايجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لمدة ٣٠ سنة قابلة للتجديد طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ وان يطبق ذلك على ما يستجد مستقبلا من اضافات وما يتبع ذلك من اضطلاع الجهات المختصة بتمكينها من وضع اليه وحق الاستغلال م كما أن الأراضى التي تسستغنى عنها الهيئة ينبغى اعادة تسسليمها للجهات المختصة ، وبذلك تظل الأرض التي تشغلها الهيئة ملكا للدولة وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقسم ٢٤٠ لسسنة ١٩٦٣ وأشير في ديهاجيه الى الاطلاع على مذكرة وزير المواصلات المؤرخة ٢ فبراير سنة ١٩٥٩ المتضمنة ما انتهت اليه لجنة تقويم أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المشار اليها ، ونص في المادة الأولى من هذا القرار على صافحه أصول الهيئة ، وهي لا تشمل الأراضي التي تشفلها وذلك على أسساس ما جاء بمذكرة وزير المواصلات سالفة البيان من استبعاد الاراضى من عناصر تحديد راسمال الهيئة وبقائها ملكا للعولة عن طريق تاجيرها بايجار اسمى قدره جنيه واحد لمدة ثلاثين سنة قابلة للتجديد ، وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات فى المستقبل ، مما يبين معه أن مذكرة وزير المواصلات تعد جزءا من أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر ٠

وترتيبا على ذلك فانه اذا مارغبت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسسلكية في اسستغلال أرض مبلوكة للعولة ملكية خاصسة لتنفيسذ مشروعاتها ، فان حصولهسا على هذه الأرض يكون بطريق التخصيص لمنفعتها بايجاد اسمى سوفقا للقواعد سالفة البيان سوليس بطريق القراه .

ولما كانت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية _ فى النزاع المائل _ قد دفعت مبلغا وقدره ٢٤٣٤٩٧٦٧٠ جنيه الى وزارة المائية كثين لقطعة ارض لازمة لاقامة سنترال جديد بمحافظة دمياط ، من الأراضى المبلغة تكون قد واحت فى غلط فى القانون المنظم لكيفية حصولها على الأراضى الملازمة لمنفعتها حينما توصعت خطا أنها تستزم بسدد ثمن ما تحتاج اليه من الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة ، وعليه فيتمين على وزارة المائية رد المبلغ المشساد اليه الى الهيئة على أن تستوفى الهيئة المجوادة المائية للدولة ملكية حاصة ، وعليه فيتمين على الجوادات الملازمة لتخصيص قطعة الأرض _ محل النزاع _ لها بايجاد

للليك

انتهت الجمعية المبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام وزارة المالية برد مبلغ ٣٤٣٤٩٣٦٧٠ جنيه الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية والملاسلكية *

(فتوی رقم ۵۳ فی ۳۱/۰/۳۱ جلسة ۱۹۸۹/۰/۳۷ ملف رقم ۹۳/۲/۳۳) -

(TTY)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات عامة _ هيئة مينا، دمياط _ لائحة المرشدين _ منى تقيدها بجغول الرتبات اللحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : _

المرتبات والكافات والتعويضات التى تصرف من الغزانة العامة يتولى القانون تحديد قواعد منها والعجات التى تتولى تطبيقها وقواعد الاستثناء منها — أذا اسند القانون أجلسي ادارة احتى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاسناد صحيحا ما دام إنه ثم يرد نمى صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة — القانون دوا مجلس ادارة هيئة ميئا، دحياط باصدار الانعة تضمن القواعد الغاصة بتعين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم وبدلاتهم وسائر اوضاعهم الوظيفة — الشرع بلاك يكون قد كشف صراحة عما اتجه اليه من أن يكون لمجلس ادارة الهيئة الاختصاص بوضع القواعد وتقروف العمل بالهيئة — اثر ذلك : عدم تغيد مجلس ادارة هيئة مينا، دعباط عند وقصعه لاسة وتفروف العمل بالهيئة — اثر ذلك : عدم تغيد مجلس ادارة هيئة مينا، دعباط عند وقصعه لاسة المشدين بالهيئة بجدول الرتبات المرتف بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٧٠٨ — تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن دستور سنة ١٩٧١ ينص فى المادة ١٢٢ منه على أن « يمين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستئناه منها ، والجهات التي تتولى تطبيقها » وأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ في سان تنظيم الارشاد بميناه دهياط ينص فى المادة ٥ منه على أن وكون تعيين المرشهدين وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم ومكافاتهم وسائر الوطيفة ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٥ بانشاه هيئة ميناه دهياط نص فى المادة ٢٠/١ منه على اختصاص مجلس ادارة هيئة ميناه دهياط نص فى المادة ٢٠/١ منه على اختصاص مجلس ادارة هيئة ميناه دهياط نص فى المادة ٢٠/١ منه على اختصاص مجلس ادارة في المحاومة » .

والمستفاد من ذلك أن الرتبات والمكافأت والتعويضات التي تصرف من الخزانة العامة يتولى القانون تحديد قواعد منحها والجهات التي تتولى المطبيقها وقواعد الاستثناء منها و ومن ثم ، فان ما يجب تحديده بقانون أنها هو القواعد العامة في منح المرتبات التي تشميل أشخاص المستحقيد وحالات الاستحقاق وشروطه وعليه فاذا استئد القانون لمجلس ادارة المحكى الهيئات العامة صلطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاستاد

صحيحاً ، مادام انه لم يرد نص صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة ·

ولما كان ذلك وكان الثابت أن المشرع في القانون رقم 2 لسنة ١٩٨٦ المشار اليه قد عهد صراحة (في المادة ٥) الى مجلس ادارة هيئة ميناه دعياط باصدار الاثحة تتضمن القواعد الخاصة بتعين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم وبدلاتهم وسائر اوضاعهم الوظيفية مؤكدا الاختصاص المهنة وبنص خاص في القانون ، ولما كان ذلك ، فان المسرع يكون قد كشف صراحة عما اتجه اليه من أن يكون لمجلس ادارة الهيئة الاختصاص كشف صراحة عما اتجه اليه من أن يكون لمجلس ادارة الهيئة الاختصاص بوضع القواعد المتصلة بهرتبات وبدلات ومكافات المرشدين دون تقيد بالنظم والقواعد المحكومية وبعا يتفق وطروف العمل بالهيئة وبالتالي دون التزام والقواعد المحكومية وبعا يتفق وطروف العمل بالهيئة وبالتالي دون التزام بالتقيد بجدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والتقيد بجدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه و

للليك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز عدم تقيد مجلس ادارة هيئة ميناه دمياط عند رضعه لائحة تعيين قواعد مرتبات وبدلات ومكافأت المرشدين بالهيئة ـ بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم لالا لسنة ١٩٧٨ .

(فتوی رقم ۵۰۸ فی ۱۹۸۹/٦/۵ جلسة ۱۹۸۹/۱۸۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۱/۱) ·

(۳۳ آ) جلسة ۱۷ مَنْ مايو سنة,۱۹۸۹

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ... الصفة كشرط لقبول الدعوى وبدائلها : ..

إختصاص الجعية العبوبية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر المسازعات بين الجهات الادارية هو بديل عن استعمال السعوى كوسيلة لعماية الفقوق وفض المنازعات بيب لقبول المورية من صاحب الصلة في التفاقى وفض المنازعات بيب يقل على من يمثل الجهة التي وجه الها قانونا به فاصفة ترط لقبول السعوى وبدائلها من يومال الجها قانونا بي فاصفة ترط لقبول السعوى وبدائلها من وسائل محاية المستوعات المصرف وهو صاحب الصفة في تمثيلها قانونا طبقا لتص المادة (ه) من قراد رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٧٧ به هذا الطلب وجه الى محافظ الفربية بصفته المنا المفائل القانوني للهدة هو رئيسها طبقا لتص المادة القانوني للهدة فانونا طبقا لتص المادة (١٤) من قانون نظام الادارة المحلية اذا لم يوجه طلب النزاع الى اصحاب الصفة المذكورين واقتصر توجهجه الى محافظة الفربية وهو غير ذي صفة في النزاع فاتر ذلك : عم قبول طلب النزاع تعبيق .

استرجست الجمعية العيومية ما استقر عليه افتاؤها من أن اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات الادارية هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية العقوق وقض المنازعات ، ويجب لقبول طلب النزاع أن يقلم الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضى وأن يوجه الى من يمثل الجهة التي وجه اليها قانونا ، فالصفة شرط لقبول الدعوى وبدائلها من وسائل حماية الحقوق (جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ ملف ١٩٨٤/٢/٣٢) .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن طلب النزاع المروض قد هدم من رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف وهو صاحب الصنفة في ترثيلها قانونا طبقا لنص المادة ٥ من قراد رئيس المحمورية رقم ١٩٥٨ لسسنة ١٩٧٣ ١٠ الا أن هذا الطلب وجه الى محافظ الغربية بصفته الممثل القانوني للوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الزيات ، في حين أن الممثل القانوني لهذه الوحدة هو رئيسها وأن الممثل القانوني لهذه الوحدة هو رئيسها وأن الممثل القانوني المدينة المطلب اخلاؤه هو رئيسها طبقا لنص المادة ٤ من قانون نظام الادارة المحلية ، كما أن الممثل القانوني للهيئة القومية للتامينات الاجتماعية التي يتبعها مكتب التأمينات بمشلة الشاغل الجوده من المبنى هو رئيس مجلس ادارتها ، وأن الممثل القانوني للهيئة المساغل

القومية للبريد التي يتبعها مكتب بريد مشلة الشاغل لجزء من المبنى أيضا هو رئيس مجلس ادارتها ، واذ لم يوجه طلب النزاع الى أصحاب الصفة المذكورين واقتصر توجيهه على معافسظ الغربيسة وهو غير ذى صسفة في. النزاع ، فان هذا الطلب يكون غير مقبول قانونا .

من احسل ذلك

انتهت الجدمية العبومية لقسيبى الفتوى والتشريع الى علم قبول طلب. النزاع "

ر فتوی رقم ۵۰۹ فی ۱۹۸۹/۲/۳۷ جلسة ۱۹۸۹/۱۹۸۹ ملف رقم ۳۲/۲/۳۲) م

(172)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات عامة _ الهيئة العامة لندوق المال _ لائحة نظام العاملين بها _ مدى تقيدها-يجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدوقة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : _

المادة (۱۳۳) من المستور قررت أن القانون هو الذي يعين قواعد منح المرتبسات والماشات والتعويضات والماشات التي تصرف من الفرقة العامة وقواعد الاستثناء منها — إذا استد القانون ترئيس الجمهورية أو لجلس ادارة احدى الهيئات العامة صلحة تحديد مرتات العاملين بها دون التقيد بقواعد قانون العاملين بالدولة كان هذا الاستاد صحيحا — القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ تضمن تقويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار الماشية وضع الملوات التعلق وتم ١٤٠ أن التقيم دون التقيد بقواعد قانون العاملين العاملين الماشية الماشة للاستثمار العالم القراد رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٩ بالمنات بالبيئة النات الموات المسامة السوق المال عبد الماشة ١٩٧٩ بالمنات بالبيئة الماشة الاستثمار الماساني بالهيئة الماشة ١٤٠٠ الماساني بالهيئة الماشة سوق المال في الهيئتين – الر ذلك : وحول الرئبات المرفق بالقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٨ بالما في بالهيئة الماشة الاستثمار بالهيئة الماشة الاستثمار بالهيئة الماشة الاستثمار ...
وقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ به لا يجاوز الحدود الواردة بلائحة العاملية بالهيئة العامة المستثمار ...

تبين للجمعية الممومية أن دستور سنة ١٩٧١ ينص في المادة ١٢٢ منه على أن • يعين القانون قواعد منح المرتبات والمحاسبات والتحويضات والمكانآت التي تتقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتول تطبيقها ، • وان قانون الهيئات العامة إلصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ٧ منه على أن لمجلس ادارة الهيئة العامة • أن يتخذ ما يراه الازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله ونقا لأحكام هذا القانون ، وفي المحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة وله على الأخص : ١ -

٢ ـ وضع اللوائع المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم ونقلهم ونصلهم وتصديد مرتباتهم واجورهم ومكاناتهم ومعاشاتهم ونقلا لاحكام هذا القانون في حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة. وأن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن تخويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وضع اللوائع المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنين بالدولة ينص في المادة ١ منه على أنه

المجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة
 في صبيل تنفيذ أغراضها اتخاذ الوسائل إلآتية

(ج) وضع اللواقع المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت ٠٠ ولا يتقيد مجلس الادارة فيما يصدره من قرارات في البنود السابقة بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة المهرك المنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة ٠٠ وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٩ بانشاء الهيئة العامة لسوق المال في المادة ٢/٩ منه على اختصاص مجلس ادارة الهيئة بوضع الملوائم المثبقة وعمالها وترقيتهم وفصلهم ٠ وان قرار رئيس المجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٠ لائمة المادة ١ منه على أن ١ تطبق المحمورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٠ للاستثمار والمناطق الحرة على العاملين بالهيئة العامة لسوق المال ٠ – ويجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة ادخال التعديلات الملامة على تلك الملائحة مع اعتبار الحدود المالية الواردة بها بها تحداد المدود المالية الواردة بها وحداد المدود المالية الواردة بها على المهرة تجاوزه ء ٠

والمستفاد من ذلك أنه وفقا للمادة ١٢٢ من الدستور فان القانون حو الذي يعين قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدوالة وينظم حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها ومؤدى ذلك أن ما يجب تحديده بالقانون هو القواعد العامة في منع المرتبات التي تنصرف الى بيان حالات الاستحقاق وشروطه وحالات الاستثناء منها والجهات المختصة بتطبيقها ، فاذا أسند القسانون لرئيس الجمهوزية أو لمجلس ادارة احدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتسات الماملين بها دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة التي تنظم الشريعة الغامة للتوظف كان هذا الاسسناد صسحيحا متفقا مع حكم الدستور باعتبار أن هذه الحالة من بين حالات الاستثناء من هذه القواعد التي يملك القانون تنظيمها طبقا للدستور ما دام لم يرد نص صريح في القانون يعدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة ومتى كان الثابت أن القانون رقم ٧٧ لسنة ٧٦ قد تضمن تخويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار-مملطة وضغ اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيه بقواعه قانون العاملين المدنيين بالدولة كان هذا الاستثناء متفقاً مع حكم المستور باعتباره ينظم حالة من حالات الاستثناء من الشريعة المسامة للتوظف حسبما سبق البسان

و المستقدم المستقد العامة الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1977. من ناسية إخرى قد أعطى مجلس إدارة الهيئة صلطة وضع اللوائع المتعلقة يتمين موظمي الهيئة وترقيتها * • • وتحديد مرتباتهم وأجررهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قراد رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة حوقه اصدر رئيس الجمهورية أيما قراره رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٩ بنظيق بانشاء الهيئة العامة لسوق الملك حالقرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٠ بنظيق لائمة شغون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادرة من مجلس ادارة الهيئة بتغويض صريح من القانون على الممانين بالهيئة العامة لسوق الملل لم المنتقبة من تماثل طبيعة العمل في الهيئتين وبحكم اختصاصه في انشاء وتنظيم المرافق العامة طبقا للدستور في الهيئتين وبحكم اختصاصه في انشاء وتنظيم المرافق العامة طبقا للدستور في الهيئتين يعا لا يخرج عن قانون الهيئات ألمامة يولان هذا القرار يعتبر في هذا البصوص مكملا للقرار الجمهوري المسادد بانشاء الهيئة لصدوره من ذات السلطة التي اصدرته ومن ثم يكون هذا القرار الجمهوري متفقا مع حكم القانون .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريس الى جواز خروج لائحة العاملين بالهيئة العامة لسوق المال على جدول المرتبات المرفق بالقانون رقسم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ بما لا يجاوز الحدود الواردة بلائحـة العاملين مالهيئة المامة للاستثمار .

(فتوی رقم ۹۰ فی ۱۹۸۹/۹/۷۷ جلسة ۱۹۸۹/۹/۷۷ ملف رقم ۱۱٤۹/٤/۸۲) -

(140)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

استثمار مال عربى واجنبى ــ تنظيم تملك غير المصريين للمقادات البنية والأراضى وللضباء ــ القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ : ــ

الرر الشرع بعوجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ اصلا عاما مقتضاه حظر تهلك غير المسريح للمقانات المنبئة والاراض الخصاب وسع الشرع فاقل هذا العطل ليشعل الشخاص الطبيعة والاعتبارية ولو انشبت في معر طبقا لاحكام القانون المسرى مادام لا يملك المسريون الشييعة والاعتبارية ولو انشبت في معر طبقا لاحكام القانون التسرى مادام لا يملك المسريون في للأن حالات تتملق اولاها بدقار البعثان الدبلوماسية وتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزداء الثانية التحالي المسالح المناز المسالح المسالح

استرجمت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها من أن المشرع سن بموجب القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ أصلا عاما مقتضاء حظر تملك غير المصريين للمقارات المبنية والإراضي الفضاء ، ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشتخاص الطبيعية والاعتبارية ولو أنشئت في مصر طبقا لاحكام القانون المصرى مادام لا يملك المصريون ثلثي رأس مالها ، واستثناء من هذا الأصل أجاز القانون أكتساب الإجانب ملكية المقارات في ثلاث حلات تتعلق أولاها بمقار البعثات الدبلوماسية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك بقصد السكني الخاصة أو لمزاولة النشاط وذلك وفقا لشروط علقررة وترتبط الثائمة بمصالح البلاد ويجوز فيها للمجلس الوزراء التفافي عن بعض الشروط المقررة في الحالة الثانية وإبطل الجرزاء التفافي عن بعض الشروط الأحكام وذلك دون الإخلال بأحكام قانون الاستثمار ، وقد أكلت اللائمة التنفيذية لقانون وقم ٨٨ لمحكم عندها علقت التبلك وفقا لأحكام قانون الاستثمار على تأسيس الشركة أو المشروع – وحدد المشرع في قانون الاستثمار المجالات التي يجوز استثمار المال المربي والأجنبي فيها في قانون الاستثمار المجالات التي يجوز استشار المال العربي والأجنبي فيها في قانون الاستثمار المجالات التي يجوز استشار المال العربي والأجنبي فيها

ومن بينها مشروعات الاسكان والامتداد العمراني التي يكون من شانها تشبيبه مبان جديدة ، ولم يعتبر شراء المباني والاراضي الفضاء مشروعات استثمارية الا اذا كان ذلك بفصد البناء أو اعادة البناء • وخص المسرع مشروعات الاستثمار بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية ، كما ضمن للمستثمر الأجنبي الاستفادة من رأس ءاله فخوله تصفية المشروعوالتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال وأجاز نهيئة الاستثمار التجاوز عن هذه المدة في أحوال خاصة · وخول المتصرف اليه في تلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواه أكان المنصرف بنقد أجنبي أم بعملة محلية ، كما ضمن المشرع للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها الي الخارج بحسب تأثيره على الاقتصاد القومي واستخدامه للنقد الأجنبي ، وأباح تحويل الأرباح بالكامل بالنسبة للمال المستثمر في المساكن التي تدفع أجرتها بالنقد الأجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لغيرها ، وتبعا لذلك فان ملكية الأجانب للعقارات المبنية والأراضي الفضاء لا تكتسب الا بالتطبيق لأجكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعلى سبيل الاستثناء وفي الحالات المحددة به أو في نطاق أعمال أحكام قانون الاستثمار بالنسبة للشركات المشروعات التي توافق عليها هيئة الاستثمار ، ومن ثم فان تعامل هده الشركات والمشروعات على العقارات المبنية في اطار نشاطها المرخص به يتعين أن يخضع لأحكام القسانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ما لم يكن مذا التعامل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بعد استرداد رأس المال المسنثمر ، وفي هذه الحالة يفيد المتصرف اليه من أحكام قانون الاستثمار بحكم القانون وتبعا لذلك لا يجوز الحجاج بأحكام التصفيات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعامل في العقبارات من نطباق تطبيق أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الاطلاق ، كما لا يجوز الحجاج بأحكام تعويل الأرباح للقول بجواز انتصرف للأجانب بدون اعمال أحكام هذا القانون ، اذ ليس في أي هن تلك الأحكام ما يفيد استثناء تصرف شركات الاستثمار ومشروعاتها من الخضوع للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ولما كان قانون الاستثمار لم يستثن تصرف شركات المباني ومشروعاتها المنشيأة وفقا لأحكامه من الخضوع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها في المقارات التي تتولى انشامما لغير المصريين فانه لا يكون هناك أساس للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق اعمال أحكامه ، ومن ثم فان تصرفات شركة مصر ايران للمنشآت الاداريه في وحدات الاسكان الادارى التي أنشأتها طبقا الأحكام قانون الاستثمار تتقيد بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولا يغير من ذلك أن نظامها الأساسي قد خولها بيع هذه الوحدات لغير المصريين ، ذلك أن موافقة هيئة الاستثمار على هذا النظام انما تصدر في حدود القانون ولا تضيف اليه

أحكامًا لم يردّ بَهَا النصّ ، ومَنْ ثَمْ قان هذا الحقّ يتقيد على الرغم مَنْ مُوافَعَةُ هيئة الاستثمار ـ باحكام القانون رقم ٨١ لتسنة ١٩٨٧ (جلسة ٢٦/٢)م ملف ٨٦/٢/٧ ـ جلسة ١٩٨٨/٣/١٦ ملف ١٩٨٨/٢/٢)

كيا إسترجعت الجمعية الصوبية ما ورد بفتولها السابقة من أن والقاعدة المقردة هي أن التشريع الجديد بما له من أثر مباشر يسرى فورا على جميع الوقائع والإيضاع التي حدثت أو تكونت في طله وذلك فيما عدا الروابط المقدية التي تكونت قبل تاريخ الميل به فيحكمها القسانون السديم و و أن كان إلتابت أن شركه مصر ايران قد تصرفت بالبيع لغير المهربين في عقاد بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء في ظل الهيل بأحكام القانون وقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ووفقا للسلطة المخولة للمجلس بمنتهية المقانون وقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ووفقا للسلطة المخولة للمجلس الأجانب ملكية المقانون وقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وينقا المساحة) وقبل المفاه سلطته مذه بمقتضى القانون وقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم ، فان التصرف في ما دام إنه أبرم في ظل العمل به

وقد استخاصت الجمعية المعنومية هنا تقدم أن تصرف شركة مصر ايران بالبيع للوحدين المشار اليهما قد تم بالتطبيق الحكام القانون وقم المحددة، وتطبيقا لذلك فقد صدرت موافقة مجلس الوزراء على البيع متوافر محددة، وتطبيقا لذلك فقد صدرت موافقة مجلس الوزراء على البيع بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣ ومن ثم فان التصرف بالبيع يخضع للقواعد القانونية السارية عند صدور الموافقة عليه ، ذلك أنه من المترد قليا أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقاع التي تتم في ظلها أي خلال المشرة من تاريخ العبل المحدد لنفاذها ويقفى نديان القاعدة القديمة من تاريخ التها وجدك يتحدد النطاق الموافقة من تاريخ المائها وجدك يتحدد النطاق الموافقة من تاريخ القانونية الموافقة المديمة المحدودة المحدودة

فِي ٢٩٨٠ كَانَ مَا تَقْمَم أَ وَكَانَ القَانُونِ رَقَمَ ١٠٠٨ لَسَنَةَ ١٩٨٥ قَد صدر في ١٩٨٥/٧/٣ بَالْغَاءُ سَلِطَةً مِجلسَ الْهِزَاء في الْمُوافقة على استثناء غير المعربين من صروط أكسان ملكية المقارات المبنية علمة اللقانون وقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ثم صُد القانون وقم ٨ لسنة ١٩٨٧ في ١٩٨٧٤/٤/

يُتُعَدِّيلُ بَبُعْضَ النَّكَامُ الْقَالُونَ رَضًّا لاَهُ السَّلَةُ الْمِهَا؟ واسْتَلَزُمُ اللَّمُوامَّفُ عَلَى تَملكُ الأَجانب للمعارات تحويل لقلد أجلى عُنْ طريق أجد مضارف القطاع العام فابل للتحويل بالسعر العلن لدى مجمع النفد الاجنبي بالمصارف التجارية بالاضافه الى العلاوة بعادل قيمة العمار التي يقدر على أساسها الرسم النسبي المستحق على شهر المحرر على ألا يقل ثمن المتر في هذه العمارات عن خبسماته دولاد أخريكي ، ثم صدر القانون وقم ٥٦ لسنه ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنيه والأراضي الفضاء والذي ألغى القانون رقم ٨١ لسينة ١٩٧٦ وأعاد تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنيه والأراضي الفضاء ٠٠٠٠ ما كان دلك ، وعلى ضوء ما سبق بيانه من أن بيع العفارين المشار اليهما تحكمه الموافقة الصادرة في ظل العسل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وتسرى عليه أحكامه ، فأن أحكام التشريعات التالية لهذا القانون والمعدلة له لا نسرى على عملية البيع ولا يكون هناك محل تبعا لذلك لاستلزام اجراء التحويل النقدى وفقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ أو لانخاذ الفيمة المحندة بهذا القانون للمتر المربع وعاء لرسوم التسجيل بعد أن استقر الرأى على ان القانون رقم ٨١ لسنه ١٩٧٦ هو القانون الواجب التطبيق وانه لا يترتب على تعديله أو الغائه بعد ذلك المساس بالمراكز القانونية التي ست في ظله ما دام لم يرد نص صريح في القانون الجديد بالغائها بأثر رجمي ٠

وتبعا لما تقدم فان الفترى السابقة للجمعية العمومية تكون جديره بالتاييد فيما انتهت اليه من خضوع تصرفات الشركة لإحكام القانون رقم ١٩٧٦ وعدم سريان أحكام القانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٨٥ على عقدى البيع المشاد اليهما أما فيما يتعلق باجراء التحويل النقدى المطلوب وفقا لإحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ وإتخاذ القيمة التي حددها القانون المناز المنتوبيل المستحقة على الشهر فقه خلصت المجمعية الى أن تصرفات الشركة في الوحدات تحكمها شروط الاستثناء المصادر من مجلس الوزراء بجلسته المنقفذ في ٢/٤/٩٨٥ وحدما دون أحكام التشريعات اللاحقة على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ والتي قد الفت سلطة مجلس الوزراء في الاستثناء أو عدلت بعض أحكامه أو أعادت تنظيم تملك غير المصريين للمقارات المبنية ،

اللك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى : تأييه فتواها السابقة بجلسة ١٩٨٨/٣/١٦ فيما يتعلق بخضوع تصرفات شركة مصر أيران للمنشآت الادارية السياحية في المقارات التي تقيمها بالبيع لغير المصريين لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعدم سريان أحكام القانون رقم ١٩٧٦ على عقدى البيع المشار اليهما في الحالة المعروضية معاهمال أحكام الاستثناء الصادر به قرار من مجلس الوزراء طبقا لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على العقدين المذكورين دون أحكام التشريعات اللاحقة عليه •

(فتوی رقم ۵۷۰ فی ۱۹۸۹/۲/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۵/۱۸ ملف رقم ۳۲/۲/۲۲) ٠

(177)

جلبية 17 من مايو سنة 1989

جهادك - يسسوم وضرائب جعركية - اعقاءات - المواد والمهمات والمدات المملقة باتفاقيتي القرض والمنحة فلوقعتين في الفاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/٦٠ ، ١٩٧٨/٩/٣٠ على التوال : _

هيئة قناة السويس استوردت عام ۱۹۸۳ ثلاث رسائل مواسع مياه وملعقاتها لازمة لتنفيذ مشروع تجديد وتوسيع نظم المياه وللجادى فى معن التناة والمهول من انقاقيتى القرض والمنحة سائفتى الذكر ــ تتمتع هذه الرسائل بالاعفاء من الفرائب والرسوم الجعركية المقررة بجمهورية مصر العربية تنفيذا لاحكام هاتين الاتفاقيتين ــ تطبيق .

استعرضت الجمعية الصومية قرار رئيس الجيهورية رقم 20% لسنة 1948 بشأن الموافقة على اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحبة الأهريكية ، وقد نصت مادته الوحيدة على أنه و ووفق على اتفاق المونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والايات المتحدة الأهريكية مع التحفظ بشرط التصديق ، وقد ورد ولهذا التعديق ، وقد ورد

١ ــ تقسوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المسونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا الاحكام هذا الاتفاق ووفقا لما يطلبه المشلون عن الهيئة أو الهيئات المختصة بحكومة جمهورية مصر العربية ويوافق عليها مشلون عن الوكالة التي تعينها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بادارة مسئولياتها وفقا الأحكام هذا الاتفاق ٠٠٠ من وائد المونة المقلمة بموجب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من وائد المونة المقلمة بموجب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من وائد المونة المقلمة بموجب جمه الانفاقية :

(أ) • تعفى عبليات استيراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التجرف في أي من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم المجمركية أو الضرائب المقرزة على عمليات الاصتيراد أو الشهراء أو التيمرف أو أي ضرائب أو أعباء أخرى معائلة لذلك في جمهورية مصر العربية • • • •

وتبيينت الجميمية أنه في اطار الاتفاقية العامة المشار اليها تم توقيع اتفاقية قرض في ١٩٧٨/٩/٣٠ بمبلغ ٦٠ مليـــون دولار أمريكي بين جمهورية مصر العربية (المقترض) ويعثلها وزارة الاسكان والهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى وهيئة أتتاة السبويس و والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوكالة التنمية المدولية وذلك لتنمية المسروع وقم ٣٦٣ _ ٨٤ لتجديد وتوسيع نظم المياه والمجارى في مدن القناة ، وأصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الفسمب _ القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بالموافقة على اتفاقية القرض و و نص بملحق الشروط النمطية لهذه الاتفاقية رقم ٢١ بالقسم ب _ ٤ الخاص بالضرائب على أن :

(أ) تعفى هذه الاتفاقية والقرض ويدفع الأصل والفائدة معفى من
 أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى اقليم المقترض ·

(ب) للرجة أن (١) أى متعاقد شاملا أى حيثة استشارية وأى أفراد تابعيل للمتعاقد يبولون فى ظل القرض وأى معتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات •

و (؟) أى عملية شراء المسلم تمول في طل حدا القرض لا تعفى الضرائب المنسوعية أو التعريفات والرسسوم وغيرها من الضرائب المغروضة في طل القوانين السارية في اقليم المقترض ، فسيقوم المقترض كما هو وادد في خطابات تنفية المصروع بسماد أو اعادة مسداد نفس المبالغ الني دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة في طل حدا القرض ، • كما تم توقيع اتفاقية منحة ببيلغ ٣٦ مليون دولار أمريكي في ١٩٧٩/٦/٢٧ بين نفس الأطراف المسار اليهم لتويل المشروع صالف الذكر ، وأصدر رئيس بالمواقة على المفاقية المنحة ، وورد بملحق الشروط النعطية بها تحت بنا المضراف النعطية بها تحت بنا المضراف النعطية بها تحت بنا المضراف النعطية المنحة بها تحت بنا المضراف النعطية بها تحت بنا المضراف النعطية المنافقة المنحة القرض و بعد استبدال كلمة منعة بكلمة قرض » . •

واستظهرت الجمعية أن هيئة قناة السويس - في النزاع المروض - قد استوردت عام ١٩٠٣ للات وسائل مواسي مياه وملحقاتها لازمة لتنفيذ المشروع رقم: ١٩٠٧ ع المخاص، بتجديد وتوسيع نظم المياه والمجارى في من المتاق عالمتي المدرة من القرض والمتحة مسائلتي المذكر ، ومن تم فتتمتع خلف الوسائل بالإعليد من المشراف والرسوم الحرية المقروة بجمهورية مصر العربية ، تنفيذا لاحكام سائين الاتفاقيتين ولا وجه المطالبة مصميحة الجمارك لهيئة قناة السويسي بسماد مباغ ٢٠٩٨٠٣٥٨ جنيه قيمه الرسوم والمراشر البها على المستروب الماتين المتروب المساد المها على المستروب بها ، ذلك اعتبار أن المستريات بها ، ذلك

لان اتفاقيتي القرض والمنحة لم تتطلبا هذا الشرط ، فضلا عن أن الهيئة قامت بالفعل باستيراد الرسائل - محل النزاع - عن طريق لجنة المستريات بها ، طبقا لما هو ثابت من الأوراق - أما عن تجاوز الهيئة الحصة النقدية لوانتها الخاصة بالمسروع موضوع القرض والمنحة ، فلم تقدم مصلحة الحيارك دليلا يثبت صحة هذا القول •

لللسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفضي مطالبة مصاحة الجمارك في النزاع الماثل ٠٠

ر فتوی رقم ۷۷۰ فی ۱۹۸۹/٦/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/٥/۱۷ ملف رقم ۹۷۷ / ۱۹۷٤) ·

(14V)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

ترخيص _ الانتفاع بالمال المام _ مقابل الانتفاع : _

الانتفاع بالمال العام المفصص للورق يكون بعون مقابل لانه لا يخرج عن كونه استعمالا للبال العام المفصوص للورق يكون بعون مقابل لانه لا يخرج عن كونه استعمالا للبال العام المفتص البهة التنسقة اداء مقابل للبهة المالة عن هذا الانتفاع غريظة ان تعلم البهة المتعلمة وقت الاحتاق على مقابل الانتفاع انها غير ملتزمة اصلا باداء أي مقابل القام المفتح المبعدارة فطاح بورسميد صدرت ترافيسها من هيئة قناء السويس واستجرت سارية بعد حلول الهيئة المالهاة لمنابه بورسميد محل هيئة قناة السويس بالقرار الجمهوري رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ مصلحة الجمهاري دام ١٦٨٠ من المنابة عن هذه الترافيس منذ صدورها الى ان توقفت فيئة في ١/١/١٨٠ من توقفها هذا ياتي بالمفافلة للقانون ما يتمن عليها المفضوع لاحكام الترفيص الصادر لها ومن بينها اداء مقابل الانتفاع في المواعد القروة قانونا ماليون.

استرجعت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها من أن الانتفاع بالمال العام المخصص للمرفق يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استصالا للمال العام فيما أعد له الا اذا ارتضت الجهة المنتفعة أداء مقابل للجهة المالكة عن هذا الانتفاع وذلك وفقا لاتفاقهما شريطة أن تعلم الجهة المنتفعة وقت الاتفاق على مقابل الانتفاع أنها غير ملتزمة أصلا بأداء أى مقابل نظير انتفاعها بالمال العام دفعا لمطنة أى غلط فى القانون أو الواقع (جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣) .

ولما كان ذلك وكان النابت من الأوراق أن الأراضى المرخص بها لمسلحة البحبارك ، قد صدرت تراخيصها من هيئة قناة السويس واستمرت سارية بعد حلول الهيئة العامة لميناه بور سعيد محل هيئة قناة السويس بالقراد المجمهورى رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨٠ وأن مصلحة الجماوك دابت على مسلاد التزاماتها المتولدة عن هذه التراخيص هنذ صدورها ألى أن توقفت فجأة في ١٨٨٦/١/ أن توقفت أها يأتى بالمخالفة لقانون أذ يتمين عليها المختص الصادر لها ومن بينها أداء مقابل الانتفاع في المواعد المقروة قانونا ، ولا يعفيها من الزامها هذا ادعاؤها بوقوعها في غلط في القانون أدى الى قبولها انترخيص فهذا الادعاء لا يسوغ قبوله من احدى البجات الادارية القائمة على تنفيذ القانون بعد أن استمرت عدة احدى البجات الادارية القائمة على تنفيذ القانون بعد أن استمرت عدة فالفلط لا يفترض وإنما يعمن العامة الدليل عليه الذي يؤكد وقوعه وهو

ما لم يتوافر في الحالة المعروضة - كما أنه لا يعني المسلحة من اداء التزاماتها ادعاؤها بأن أدامه للمقابل قه نتج عن وفوعها في اكراء تمثل في وفف اعمال البناء التي كانت تقيمها من جانب الهيئة لحين صدور الترخيص اللازم ذلك أنه فضلا عن أن هذا القول يتمارض مع القول بوقوع المسلحه في غلط أساسه عدم علمها بعدم التزامها بأداء مقابل الانتفاع - ، فان قيام هيئة ميناء بور سميه بوقف أعمال المسلحة لحين صدور ترخيص بناء - أم تستثولية على أراضي الهيئة كما أنه لا يدفع مستولية المسلحة الادعاء بأن التوقيع على ترخيص الانتفاع صدر من غير المختصين بفا وذلك بعد أن ثبت أنها تقدمت بظلب الترخيص واستمرت في سدارام بها ومن ثم فان المسلحة تكون ملتزمة باحترام شروط الترخيص وسعاد مقابل الانتفاع المحدد به .

وتبعا لذلك يتعين الزام مصلحة الجعادك بأن تؤدى الى الهيئة العامة مليم جنيسه

لميناه بور سعيد المبلغ المطلوب وقدره ٣٠٠ و ٤٤١٦٥ مقابلا للانتفاع عن المدة من ١٩٨٦/١/١ الى ١٩٨٨/٦/٣٠ وما يستجد عن المدد التالية بواقع مليم جنيــه

٥٠٠ و ١٦١٤ شهريا طبقا لأحكام الترخيص ٠

لالسك

انتهى رآى المجدمية الصومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى الزام مصلحة الجمارك بأن تؤدى الى الهيئة العسامة لميناء بورسعيد مبلغ مليم جنيه ٢٣٠ و ١٩٦٥ع ، وما يستجد بواقع ٥٠٠ و ١٦١٤ شهريا طبقا لأحكام تراخيص الانتفاع ٠

(فتوی رقم ۷۸ه فی ۱۹۸۹/٦/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۹۸۷ ملف رقم ۱۹۹۱/۲/۳۲) .

CAYE

. جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩.

الجنيم الشرع حميم المعامن الساخل إلانات الدورة الأول فها دونها بوحات القطاع العام لتظام في من المنات القطاع ما أسما لتظام فياس كفاية الأداء وأوجب عل مجلس الادارة أن يضع علما النظام بها يتخلق مع أوضاع وانشطة الوحدة وبأن يضع النظام بها لإجرائي لتقديم تقارير الكفاية وأنشطام منها الساحة والتفاق الدرجة الثانية فعا توزية حميم في المادة (٤) سائلة الملكي واختصاص لجان التقلمات الشملة وقا لتص المادة تقارير كالمنابع المقامل في التقلمات الشمة من الماملين باعتماد تقارير كالمنابع الفائون النص على بيان الجهة المختمة باعتماد تقارير الكفاية القسمة عن شاغل وظائف الدرجة الأولى على الماملين المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق الدرجة الأولى المنابق وطائف الدرجة الأولى من شاغل وظائف الدرجة الأولى من المنابق المنابق من تطابق من تطابق من تطابق من تطابق من تطابق من تطابق وظائف الدرجة الأولى من المنابق المنابق من تطابق وظائف الدرجة الأولى من

تبين للجبيعية المحومية أن نظام العاملين بالقطاع العام العسادر بالقانونر رقم 24 لسنة ١٩٤٨ بيض في المادة ٤ منه علي أن و تجنيص اللبجان المنصوص عليها في المادة السابقة (لجان شئون العاملين) بالنظر في تعيين ونقل وترقية العاملين واستحفاقهم العلاوات واعتماد تقادير الكفاية الملدة ١٢ على أنه و فيما عدا وطائف رئيس واعضاء مجلس الادارة التي تتسلل بقراز من رئيس الجحمة العومية للشركة بناء على ترشيع مجلس الادارة ألتي بقرار من رئيس المجمعية العومية للشركة بناء على ترشيع مجلس الادارة أو من بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يقوضه وذلك مع مراعاة احكام المادة ٤٤ من هذا القانون ، وفي المادة ٤٤ يفوضه وذلك مع مراعاة احكام المادة ٤٤ من هذا القانون ، وفي المادة ٤٤ يفيضه وذلك مع مراعاة احكام المادة ٤٤ من هذا القانون ، وفي المادة ٤٤ من هذا القانون ، وفي المادة ٤٤ من هذا العراب الواجب بما يعني المنط المدركة واهدافها ونوعيات الوطائف بها ١٠٠٠ كما يضم المجلس نظاما يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضمع على العاملين الشاغلين لوطائف المدجة الأولى فعامدونها ١٠٠٠٠

وفى المادة ٢٦ على أن د يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ، وله أن يتظم منه خلال عشرين يوما من تربخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا على أن تقصل اللجنة في هذا النظام خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها فيائيا - ولا يعتبر التقرير فهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه وأن المادة 17 من لائحة قياس كفاية الإداء بشركة مجلس الاحارة بالنسبة لشاغلي الدرجة الأولى ويكون التظلم من تقرير مجلس الاحارة بالنسبة لشاغلي الدرجة الأولى ويكون التظلم من تقرير مجلس الادارة في ظرف عشرين يوما من تاريخ علم العامل به ، .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أخضع جميع العاملين الشاغلين لوطائف العرجة الأولى فعا دونها بوحدات القطاع العام لنظام قياس كفاية الاداء، وأوجب على مجلس الادارة أن يضع هذا النظام بايتفق مع أوضاع وأنشطة الوحدة، وبأن يضبع النظام الإجرافي لتقديم تقارير الكفاية والتظلم منها وفيما يتما يتمانية والتظلم منها على اختصاص لحدان العاملين الشاغلين وظائف الدرجة الأنابية فعا دونها فقد على اختصاص لجان شئون العاملين بوضع تقارير الكفاية عنهم في المادة التظلمات المقدمة من العاملين وفق قرارات لجان شئون العاملين باعتماد تقارير التقلل وفئات العاملين باعتماد تقارير الكفاية عنهم في المادة التظلمات المقدمة من العاملين في قرارات لجان شئون العاملين باعتماد تقارير أكان وفئي عن البيان أن اختصاص لجان شئون العاملين معتمد صراحة على نحو ما ورد بالنص، ومن المادي التملي من شاغلي وظائف الدرجة الأولى الذين ومن ثم ، فانه لا يشمل العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الأولى الذين من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ المساد اليه

واخذا في الاعتبار أن المادة ؟ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام المائد اليه قد ربطت بين اختصاص لجنة شبون العاملين بالنظر في تعيين . وترقية العاملين شاغلي وطائف الدرجة الثانية قما دونها ، واختصاصها باعتباد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وأغفل القانون النص على بيان الجهة المنتصة باعتباد تقارير الكفاية المقدمة عن شاغلي وطائف الدرجة الأولى ، قانه يسوغ القول – سدا لهذا الفراغ التشريعي – بأن رئيس مجلس ادارة الشركة هو الجهة المختصة باعتباد هذه التقارير ، مادام أنه هو الجهة المختصة بالتمين في وطائف الشركة من الدرجة الأولى طبقا للمادة ١٢ من المتانون السالف الذكر دون حاجة للعرض على لجنة شئون العاملين ، •

كما انه مادام ان مجلس ادارة الشركة هو السلطة المختصة بوضع النظام الذي يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضع وتقديم اعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها طبقا للمادة ٢٤ يكون هو السلطة المختصة بالنظر في تظلمات الماملين من شاغل وطائف الدرجة الأولى من التقارير المنفزة عن كفايتهم الا اذا كان قد اصدر بالفسل هذا النظام متضمنا بين هذه السلطة ، مأخوذا في الاعتبار أن اختصاص لجنة التظلمات المشكنة طبقا للمادة ٢٦ مقصور على التظلمات التي ترفع للجنة من تقارير الكفاية المعتمدة من لجنة شئون العاملين وقد صبق أن انتهينا الى انحسار اختصاص ملمند للجنة عن اعتماد تقارير الكفاية المعدة عن شاغلى وطائف المدرجة اللوق.

ولما كان ذلك ، وكان التابت من الأوراق أن مجلس ادارة شركة مصر لحليج الأقطان تطبيقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه قد أصدر لائحة لقياس كفاية الإداء تضمينت في المادة ٢٦ منها النص على اختصاص رئيس مجلس الادارة باعتباد تقارير الكفاية النهائية لشاغلي وطائف الدرجة الأولى وعلى اختصاص مجلس الادارة بنظر التطلم من تقدير الكفاية خلال عشرين يوما من تاريخ علم العامل به ، لما كان ذلك من متلس يكون متفا وأحكام القانون ولا يؤثر في ذلك أن مجلس الادارة لم يضع بعد نظاما مفصلا لاجراءات التظلم لأنه الى أن يتم وضع منا النظام يكون المجلس هو المختص بنظر التظلمات وفقا لما يضمه من اجراءات وحسيما سلف بيانه .

لالسك

انتهى رأى الجمعية المعومية أقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص رئيس مجلس ادارة شركة مصر لحليج الأقطان باعتماد تقارير الكفاية القعمة عن العاملين من شاغلى وظائف العرجة الأولى ، واختصاص مجلس الادارة بوضع نظام التظلم منها ، والى أن يصدر هذا النظام يختص بنظر التطلبات المقدمة عن هذه التقاوير •

(فتوی رقم ۸۷۰ فی ۱۹۸۹/٦/۱۶ جلسة ۱۹۸۹/٥/۱۷ ملف رقم ۳۰۸/٦/۸۳) →

(144)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات القطاع العام ـ اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته _ فواعد. صرف الكافات السنوية للانتاج المستحقة طبقا للمادتين ٦٠ ، ٧٠ من اللائحة : _

الوعاد القرر لصرف الكافات السنوية للانتاج وفقا لكم المادة (١٩) من الالامة التنفيذية القانون حيات القطاع العام وركانه هو الاعتمادات اللازمة التي تديج لهذا الفرض بولازنة الشرخي بولازنة المناح في العدود الواردة بها وليس حساب توزيع الأرباح – قرارا وزير الصناعة رقما ٥٠ ه ١٤٠ لسنة ١٩٨٧ بشاء فواعد صرف المكافات السنوية الانتاج للساملين بهيئات اقطاع توزيع الأرباح – يجوز صرف المكافات السنوية للانتاج بنسب اقل من تلك المصوص عليها بالمدين ١٩٦ م ١٩٠ من اللائمة التنفيذية وذلك لأن العدود التي وردت في هاتين المادتين لمرف مله المكافات عي المحدود التي وردت في هاتين المادتين لمرف بنسب اقل من المكافات عي المحدود التي يجوز تجوزها ولكن يجوز المرف بنسب اقل منها علم علم المنافذة التنفيذة المنافذة التنفيذة المنافذة المنا

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٥١ من قرار رئيس الجمهورية رقم به اسنة ١٩٨٥ بشسال الملائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع وشركاته رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ ، والتي تنص على أنه ويعرض تقرير مجلس ادارة الشركة عن نتائج أعمالها على الجمعية العامة ويجب أن يشتمل على ما يأتي :

١ ــ الفائض القابل للتوزيع عن العام الذي يعد عنه التقرير مقارنا بالفائض المستهدف بالخطة والفائض المحقق في العام السابق ١٠٠٠ الغ ، والمادة ١٦٩ التي تنص على أنه و مع عدم الاخلال بحصة العاملين في الأدباح طبقا للقواعد القررة تدرج بعوازنة الشركة الاعتمادات اللازمة لصرف من الزيادة في الفائض السنوى القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق من الزيادة في الفائض السنوى القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق. تنص على أن و يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة خصما من الاعتمادات المدرجة بعوازنة الشركة لهذا الغرض و المكافئة السنوية للانتاج ، في نهاية العام المالى في حدود خمسة في المائة (٥٪) من الزيادة من الفائض السنوى القابل للتوزيع المنصوص عليه في المادة السابقة .

ولا يجوز أن تتجاوز قيمة المكافأة المذكورة ضعف المرتب الأساسي والبدلات التي تقاضاها رئيس أو عضو مجلس ادارة الشركة خلال العام

كما يستحق العاملون بالشركة المكافاة السنوية للانتاج في نهاية العما المالي في حدود خبسة عشر في المائش (٢٥ ٪) من الزيادة في الفائض السنوى القابل للتوزيم وذلك طبقا للقواعد السابقة ٢٠٠٠ ، •

كما استعرضت الجمعية ما نص عليه قرار وزير الصناعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٧ من أن يستحق العاملون بهيئات القطاع العام وشركاته التابعة لوزارة الصناعة مكافأة الانتاج المنصوص عليها في اللائمة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته طبقا للقراعد التي أوردها القرار ومن بينها أن سنة الأساسي هي السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ ، وأن الوعاء الذي يتم الصرف منه هو حساب توزيع الأرباح المتمد من الجمعية العامة للشركة وبعد مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات ــ وذلك ما تضمنه قرار وزير الصناعة رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٠ من نصوص مماثلة ٠

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المادة ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته جاءت صريحة في أن الوعاء المقرر لصرف المكانات السنوية للانتاج هو الاعتمادات اللازمة التي تدرج لهذا الغرض بموازنة الشركة في الحدود الواردة بها ومن ثم فانها تكون قد نفت أن يكون الوعاء الذي يتم صرف هذه المكانات منه هو حساب توزيع الأدباح ، وبالتالي يكون قرارا وزير الصناعة رقما ٥٧ و و٢٤٧ لسنه عبر ١٩٨٧ غير متنفين مع القانون فيما تضمناه من أن يكون وعاء المصرف هو حساب توزيع الأدباح لتعارض هذا الحكم مع نصى اللائحة التنفيذية لقانون هميئات القطاع العام وشركاته ،

أما فيما يتملق بصرف المكافأة السنوية للانتاج بنسب أقل من تلك المنصوص عليها بالمادتين ٦٩ و ٧٠ من اللاتحة التنفيذية فأن ذلك جائز باعتبار أن الحدود التي وردت في هاتين المادتين لصرف هذه المكافآت هي الصدود القصوى التي لا يجوز تجاوزها ولكن يجوز الصرف بنسب أقل منها وبالنسبة لسلطة الجمعية المامة للشركة في تقرير صرف هذه المكافآت فأن الواضح من نص المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته أن هذه المكافآت يصدر بها قرار من الوزير المختص سواء بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة أو بالنسبة لسائم المكافآت يصدل علم المامة للشركة أو بالنسبة لسائر المائين بالشركة فاذا ما قررت الجمعية العامة للشركة صرف هذه المكافآت. فان هذا القرار لا يعبو أن يكون توضية تصموها أثناء عرض تقرير مجلس فان هذا القرار لا يعبو أن يكون توضية تصموها أثناء عرض تقرير مجلس ادارة الشركة عرض تقرير مجلس ادارة الشركة عن نتائج أعمالها متضمنا الفائض القابل المنوذية عن العام

الذى يعد عنه التقرير مقارنا بالفائض المستهدف بالخطة والفائض المحقق في العام السابق طبقا للمادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية _ ويتمين لمفاذ مده التوصية أن يصدر بها قرار من الوزير المختص وفقا للمادة ٧٠ حسبما

للليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا: أن المكافآت السنوية للانتاج لا تعتبر توزيعا للربع ، وأن الوعاء القرر لصرفها هو الاعتمادات اللازمة التي تدرج لهذا الغرشر بموازنة الشركة .

ثانیا : عدم مشروعیة قراری وزیر الصناعة رقمی ۵۷ و ۲۶۰ لسنة ۱۹۸۷ فیما تضمناه من صرف هذه الکافات علی حساب توزیح الارباح

ثالثنا : أنه يجوز صرف مكافآت الانتاج بنسب أثل من المنصوص غليها في اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته وذلك بقراد من الوزير المختص على الوجه السابق بيانه •

ر فتوی رقم ۸۹م فی ۱۹۸۹/۲/۱۶ جلسة ۱۹۸۹/۵/۱۹ ملف رقم ۸۹۸ ۱۹۶۰) ۰

(12+)

جلسة ١٩٨٧ من مايو سنة ١٩٨٩

عقد اداري .. تنفيذه .. جواز الاتفاق على الالتجاء الى التحكيم في العقود الادارية : ..

التحكيم هو الاتفاق على عرض النزاع امام معكم أو اكثر ليفسلوا فيه بدلا من المحكمة مغيرة به وذلك بحكم ملزم للخصوم _ يتخذ هذا الاتفاق احدى صورتين أولاهما : قد يرد فصمن الرابعة القانونية _ وانايتها : أنه قد لا يتقق القرفان على التقد الأصل ولكن بعد قيام النزاع إلى انتها : أنه قد لا يتقق القرفان على التحكيم في الصدي هما : أرادة الغصول المنازع الذي نشأ بأسلوب التحكيم _ التحكيم يقوم على أساسين هما : أرادة الغصول وأوارد الشمع فهذه الارادة _ أجلا فافون المرافعات المدنية والتجارية الاتفاق على التحكيم مينا شروعة واجراءاته وتيفية تنفيذ أحكام المحكين والطمن فيها وذلك في المواد من ١٠٠ وما المحكيم وما بعدها _ المادة المرافقة ورد بها ما يقطع صراحة بجواز التجاء خاص المنازعاتها العقيدة (ادارية _ مدنية) _ ازاء عدم وجود تشريع خاص ينظم التحكيم في منازعاتها العقيدة (ادارية _ مدنية) _ ازاء عدم وجود تشريع الانحارية يتمن الرجوع في منازعاتها العقود التي تكون جواد الله المواد التحكيم واجراءاته الواردة يقانون الإلجاء أي التحكيم في العلود الادارية _ تطبية .

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٦٧ من دستور جمهورية مصر العربية الدائم التى تنص على أن د يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشاكيلها ويبين شروط واجراءات تعين أعضائها ونقلهم ، والمادة ١٧٧ من المستور التى تنص على أن د مجلس المدولة ميئة تضائية مستقلة ويختص بالقصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التاديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ٠ كما استعرضت المادي التحاوى الم من قانون المرافعات المدنية والتجارية وتم ١٣٧ لسنة ١٩٦٨ التى تنص على أنه د يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة خاصة ، كما يجزد الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة خاصة ، كما يجزد الاتفاق على التحكيم في نزاع تنشأ من تنفيذ عقد معين .

ولا يثبت التحكيم الا بالكتابة ·

ويجب أن يحدد موضوع النزاع فى وثيقة التحكيم أو أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان التحكيم باطلا

ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ، ولا يصح التحكيم الا لمن له التصرف في حقوقه ، • والمادة ٥٠٢ من ذات القانون إلتي تنصى على إنه « لا يجوز أن يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفلسما ما لم يرد له اعتباره ·

واذا تعدد المحكمون وجب فى جميع الأحوال أن يكون عدهم وترا والا كان التحكيم باطلا ٠

ومع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة يجب تعيين أشخاص المحكمين فى الاتفاق على التحكيم أو فى اتفاق مستقل ، • والمادة ٥٠٦ منه « يصدر المحكمون حكمهم على مقتضى قواعد القسانون ما لم يكونوا مفوضسين يالصلح • • • • والمادة ٥٠٩ منه « لا يكون حكم المحكمين قابلا للتنفيذ الا بأهر يصدره قاضى التنفيذ بالمحكمة التى أودع أصل الحكم قلم كتابها بنا على طلب أى من ذوى الشأن ، وذلك بعد الاطلاع على الحكم ووثيقة المحكيم وبعد التثبت من أنه لا يوجد مانع من تنفيذه •

ويختص القاضى المذكور بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين ، و وكذلك استعرضت الجمعية المادة ۱۰ من قانون مجلس المولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ التي تنص على أن « تختص محاكم مجلس المولة دون غيرما بالفصل فى المسائل الآتية : ٠٠٠٠٠ (حادى عشر) المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الأشغال المامة أو التوريد أو بأى عقد ادارى آخر ٠٠٠ ، و والمادة ٥٨ من ذات القانون التي تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزواء والوزارات

وتختص الادارات المذكورة بابداء الرأى في المسائل التي يطلب الرأى فيها من الجهات المبينة بالفقرة الأولى وبفحص التظلمات الادارية ·

ولا يجوز لأية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح اللعولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمستة آلاف جنيه بغير استغناء ادارة الفتوى المختصسة » •

واستبانت الجمعية أن التحكيم هو الانفاق على عرض النزاع أمام محكم أو أكثر ليفصلوا فيه _ بدلا من المحكمة المختصة به _ وذلك بحكم ملزم للخصوم و ويتخذ هذا الانفاق احدى صورتين ، فهو قد يرد ضمن المقد الإصلى مصدر الرابطة القانونية فيتفق طرفا العقد على أن ما ينشأ من نزاع حول تفسير هذا العقد أو تنفيذه يتم البت فيه عن طريق التحكيم . وقد لا يتفق الطرفان على التحكيم في المقد الإصلى ولكن بعد قيام النزاع بينهما يبرمان اتفاقا خاصا للفصل

في النزاع الذي نشأ بأسلوب التحكيم · ويطلق على هذا الاتفاق و وثيقة أو مشارطة التحكيم ، والتحكيم يقوم على أساسين هما ادادة الخصوم واقرار المشرع لهذه الارادة ، لأن التحكيم استثناء من الأصل العام في التشريع وبالتالى فلا يجوز اجبار شخص على سلوكه وحرمانه من الالتجاء الى القضاء الا عن رضاء واختيار كما انه لا تكفى ادادة الخصوم وحدها للفصل في منازعاتهم عن طريق التحكيم ، بل لابد أن يتم ذلك في حدود التواعد التي يضمها المشرع لتنظيم التحكيم واجراءاته ·

وقد أجاز قانون المرافعات المدنية والتجارية الاتفاق على التحكيم بالمفهوم السالف ايضماحه مبينا شروطه واجراءاته وكيمية تنعيذ أحكام المحكمين والطعن فيها في المواد ٥٠١ وما يليها ٠ كما أن المادة (٥٨) من قانون مجلس الدولة ورد بها ما يقطع صراحة بجواز التجاء جهة الادارة الى التحكيم في منازعاتها العقدية (ادارية أو مدنية) ، حينما نص بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة على الزام أية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة بالا تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة · فلو أن الاتفاق على التحكيم أمر محظور على جهة الادارة ، ما كان المشرع ألزمها أصلا بعرض هذا الاتفاق أو تنفيذ قرار (حكم) المحكمين على مجلس الدولة للمراجعة ٠ بيد أنه اذاء عدم وجود تشريع خاص ينظم التحكيم في منازعات العقود التي تكون جهة الادارة طرفا فيها سوا المدنية أو الادارية ، فانه يتعين الرجوع في ذلك الى الشروط العامة للتحكيم واجراءاته الواردة بقانون المرافعات والتي لا تتعارض مع طبيعة الروابط الادارية ولا وجه للقول بأن محاكم مجلس الدولة هي المختصة بالفضل في منازعات العقود الادارية دون غيرها ـــ طبقاً للمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة _ وبالتالي فان الاتفاق على حسم. تلك المنازعات بطريق التحكيم مؤداه سلب الولاية المعقودة للقضاء الادارى. في هذا الشأن ، ذلك لأن المقصود من نص المادة ١٠ هو بيان الحد الفاصل بين الاختصاص المقرر لمحاكم مجلس الدولة ومحاكم القضاء العادى ولا يجوز أن نتجاوز في تفسير هذا النص قصد المشرع والقول بحظر الالتجاء الي التحكيم في منازعات العقود الادارية .

لللسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الاتفاق على الالتجاء الى التحكيم في العقود الادارية

 ⁽ كتوئ رقم ٦٦١ في ١٩٨٩/٧/١ جلسة ١٩٨٩/٥/١٩٨ ملف إلى ١٩٨٩/٧/١) -

(۱۶۱) جلسة ۷ من يونية سنة ۱۹۸۹

مجلس الدولة ـ المحكمة الادارية العليا ـ تشكيلها ـ عدم اعتبار النيابة الادارية في مباشرتها للطمن المم المحكمة الادارية العليا جزءا من تشكيل المحكمة : ــ

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المصدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ ·

عضو النيابة الادارية يمثل سلطة الادعاء في تشكيل المعاتم التاديبية بهدف العمل على حسن سبر الدعوى التاديبية وإنفساح جوانها بواسكة الجهة التى تولت فصيها وتعقيقها — هذه المتحكة غير متوافرة بالنسبة للمحكمة الادارية العليا باعتبارها محكمة تعقيب على احكام المتاتم التاديبية في تزن الحكم بهيزان القانون وثلا عناقه استظهارها الكانت قد قلمت به حالة أو اكنر من الاحوال التى تصمه فتلفيه ثم تزل حكم القانون لاجراءات القضرة المعانية في ذلك باسباب الطمن أو طابات القضرة به مبائرة اللبابة الادارية المحكمة الادارية الماليا لايمني الاكون المتحكمة حدور النيابة الادارية الماليا المتحكمة الادارية الماليا المتحكمة الادارية في هادا الشابع بقائلون رقع ١٧ لسنة ١٩٨٩ على التي يباشر الطمن المام للحكمة الادارية العليا أحد اعضاء النيابة بدرجة دليس نيابة على الألال يباشر الطمن المام للحكمة الادارية قد أصبح ضمن تشكيل المحكمة بل يعنى فقط تحديد مستوى وظيفة من يباشر الطمن المام الكمية بل يعنى فقط تحديد مستوى وظيفة من يباشر الطمن المام الكمية المرافة معامى الكوفة الكيرية للمحكمة بل يعنى فقط تحديد مستوى وظيفة من يباشر الطمن المام الكماه المام الكماه الموافة من يباشر الطمن المام الكمية الأكورة - تطبية .

استعرضت الجمعية الصومية المادة (£) من قانون مجلس الدولة الصائد بالقانون رقم 24 لسنة 1977 المعنف بالقانون رقم 177 لسنة 1942 المحكمة الادارية العليا في القاهرة ويراسها رئيس المجلس وتصاهر إحكامها من دوائر من خيسة مستشارين وتكون بها دائرة أو اكثر لفحص الطمون وتشكل من ثلاثة مستشارين وللاحادة (٧) من ذات القسانون التي تنص على أن و تتكون المحاكم التأديسة من :

١ ــ المحاكم التـاديبية للمـاملين من مستوى الإدارة المليـا ومن
 يعادلهم *

٢ _ المحاكم النــاديبية للمــاملين من المستويــات الأول والنــانى والنــانى والنــانى والنــانى والنــانى والنــانى و يتولى أعضـــاه النيــابة الادارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية ، و والمادة (٢٢) الني تنص على أن ه أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطمن فيها أمام المحكمة الادارية المحايا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس البهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية ، و المادة (٣٤) التى تنص على أن د تقام المدعوى التاديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقراد الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، * كما استعرضت الجمعية المادة (٤) من قراد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة نظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية التى نصت على أن د تتولى النيابة الادارية مباشرة المدعوى التاديبية أمام المحاكم التاديبية بالنسبة المنافق المينين على وظائف دائمة ، وقد استعبدل النص بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التاديبية الادارية اقامة المعكم التاديبية ومباشرتها أمام المحاكم التاديبية .

ولم ثيس حيثة النبابة الادارية الطعن في أحكام المحاكم التاديبية ويباشر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا أحد أعضاء النبابة بعدجة رئيس نيابة على الآقل ، كما استعرضت الجمعية المادة (٦) من قانون حيئة تضايا الدولة رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعد بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ المهد المهيئة عن اللولة بكافات شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لهدى المحاكم على اختلاف تضايا ودرجاتها وللدى المحاكم على اختلاف المواعة ودرجاتها ولكى المحاكم على اختلاف المواعة والمحاكم المحاكم على الخواعة والمحاكم المحاكم ومحفد الدعاوى وصحف الطعون والاحكام المتعلقة بتلك المجهات ،

استظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ اذ أجاز لرئيس هيئة النيابة الادارية الطعن في أحكام المحاكم التاديبية أمام المحكمة الادارية البليا فإن هذا الحكم ينطوى من ناحية على ترديد لما جاء في المادة (٢٣) من قانون مجلس المولةالتي أجازت لمدير المنابة – باعتباره من ذوى الشيأن الطعن في هذه الأحكام – ومن ناحية أخرى فإن منه السماطة التي كان يباشرها مدير النيابة الادارية من خلال هيئة قضايا المعولة باعتبارها تنوب عن المولة بكانة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها العامة فيما مؤدم ١٢ لسنة ١٩٨٩ مباشرة بحيث يكون له حق التقرير بالمطمن بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ مباشرة بحيث يكون له حق التقرير بالمطمن في أحكام المحاكم التاديبية أمام المحكمة الادارية المعلى ولك كذلك أن يحضر رئيس نيابة لهذا الغرض أما عن اعتبار النيابة الادارية جزءا من تشكيل المحكمة الادارية المدارية جزءا من تشكيل المحكمة الادارية المعالم التاديبية المجكمة الادارية المعالم التاديبية بوصفها مازالت سلطة ادعاء فهو يفتقر الى السند القانوني اذ لا يوجه في بوصفها مازالت سلطة ادعاء فهو يفتقر الى السند القانوني اذ لا يوجه في بوصفها مازالت سلطة لعداد فهو يفتقر الى السند القانوني اذ لا يوجه في بوصفها مازالت سلطة لعداد و يعدد في بوصفها مازالت سلطة لعداد المعام المعالم التاديبية بوصفها مازالت سلطة ويفتقر الى السند القانوني اذ لا يوجه في بوصفها مازالت سلطة لعداد المعام المعالم الادارية بوصفها مازالت سلطة ليسترونا المعالم المعالم الادارية بعراء فهو يفتقر الى السند القانون إلا يوجه في المعالم المع

نصوص قانون مجلس الدولة أو قانون النيابة الادارية ما بحيزه بماعاة أن عضو النيابة الادارية اذ يمثل سلطة الادعاء في تشكيل المعاكم التأديبيه فهو أمر قد نص عليه المشرع صراحة في قانون مجلس الدوله والنيابة الادارية لحكمة أفصحت عنها المذكرة الايضاحية لقانون النيابة الادارية رقم١١٧ لسنة١٩٥٨ وهي العمل على حسن سير الدعوى التأديبية وايضاح جوانبها بواسطة الجهة التي تولت فحصها وتحقيقها ، وهذه الحكمة غير متوافرة بالنسبة للمحكمة الادارية العليا باعتبارها محكمة تعقيب على أحكام المحاكم التاديبية فهي تزن الحكم بميزان القانون وزنا مساطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تصمه فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في الدعوى غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن أو طلبات الخصوم ومباشرة النيابة الادارية لاجراءات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لا تعنى أن تكون النيابة ضمن تشكيل هذه المحكمة لأن دور النيابة الادارية في هذا الشأن يماثل دور محامي الدولة في مساشرته للطعون التي تكون الدولة طرفا فيها واذا كان المشرع قد نص في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ على أن يباشر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا أحد أعضاء النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل فان هذا النص لا يعنى أن عضو النيابة الادارية قد أصبح ضمن تشكيل المحكمة بل يعنى فقط تحديد مسيتوى وظيفة من بساشر الطعن أمامها كما هو البحال بالنسبة لتحديد وظبفة محامي الدولة الذي يباشر الطعن أمام المحكمة المذكورة .

كما أنه لاوجه للقياس هنا على المدعوى الجنائية ودور النيابة العامة فيها لاختلاف النصوص القانونية التي تحدد اختصاص كل من النيابة الادارية والنيابة العامة .

لللسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن النيابة الادارية لا تمتبر جزءا من تشكيل المحكمة الادارية العليا عند نظر الطمون في أحكام المحاكم التأديبية على الوجه السالف بيانه •

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۱/۷ ملف رقم ۱۹۸۹/۱/۸۹ ·

(٧٤٤) **جلسة ٧ من** يونية سنة ١٩٨٩

هيئات عامة ... الهيئة القومية لسكك حديد مصر ... ترقية (قرار ادارى ... بطلان ... تحصّن القرار) : ...

خول الشرع المجهل المركزي للتنظيم والادارة بمقضى قانون انشائه رقم ١١٨ لسنة الربح الشرع المستقد من الوحات التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابحة فها ومحمد الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابحة فها ومحمد المدونة بشركات التعديم في الشروعات المحمدة بشركات المستقلة بشئونهم في مداد الهيئات القومية فسيكاف حديد معر تندوج مشروعات لوائح شئون العاملين بها قبل اقرارها على الجهاز لابداء ملاحظاته بشائها بيع مراحات لوائح شئون العاملين بها قبل أقرارها على الجهاز لابداء ملاحظاته بشائها بعد مراحات المؤلفة الشكور مراحات المؤلفة الشكولة على المحالة الشكورة المؤلفة والادارة في التعديل المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة والادارة في التعديل المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة والادارة في التعديل المؤلفة التحديل تعتبر باطلة بـ واذ ثم تسحب خلال المعاد المؤرن تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة الرابعة من القسانون رقم ١١٨ لهسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء الجهاز المركزي للتنظيم والادارة التي تنص على أن و يهارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(أ) الوحدات التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة •

 (ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، • والمادة المخامسة من ذات القانون التي تنص على أن « يباشر الجهاز الاختصاصات الإنبة :

 ١ ــ اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وأبداء الرأى فى ألمروعات المتعلقة بشئونهم قبل اقرارها ·

• • • • • • •

 ٥ ــ اقتراح سسياسة المرتبسات والعسلاوت والبسدلات والمكافسات والتمويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل الوصافها ونشرها وحفظها في سجلات ٠٠٠ ٠ كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ وانساء الهيئة القومية لسكك حديه مصر التي تنص على أن و تنشأ ميئة تومية لادارة مرفق السكك الحديدية تسمى سسكك حديه مصر وتكون لها المستصبة الاعتبارية وتتبع وزير النقل وتدار بطريقة مركزية موحدة المربية و تنخص عدية المامرة ولها فروع بجميم انحاء جمهورية مصر والمددة (١٠٧) من المنافق المهيئة للأحكام المنصوص عليها في هنا القانون عوالدة (١٠٧) من منافق على شاونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ ما يواه من قرارات لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها دون التقيد بالقراعه والنظم المحكومية ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين بهذا القانون وله على الأحص:

... (٢) وضع الهيكل التنظيمي للهيئة ... (٦) اقتراح وضع اللائحة المتعلقة بتعيين العساملين بالهيئة وترقيتهم وتحديد رواتبهم ومكاناتهم وسائر شنونهم الوظيفية وتصدر اللائحة بقرار من وذير النقل، وتنص المادة (٢٥) من القانون المذكور على أن • يكون اصدار اللوائح المنصوص عليها في المادة ١٧ بقرار من وزير النقل بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ... ،

واستبانت الجمعية أن المشرع خول الجهاز المركزي للتنظيم والإطائة بمقتضى قانون انشائه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين في الوحدات التي يتــالف منها الجهاز الادارى للمدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وكُنْمُ أَيْمُكُ الْوَكُنُ فَي المشروعات المتعلقة بشئونهم قبــل اقرارهــا • ولما كانيت الهيئة الققومية لمسكك حديد مصر تنهدج فى عداد الهيئات العامة ذات المشخصية الاعتبلوية والميزانية المستقلة ومن ثم فانها تلتزم بعرض مشروعات لواقسح شعوين العاملين بها قبل اقرارها على الجهاز المشار اليه لابداء ملاحظاته بمشأنها ، الا أنه بعد مراعاة الهيئة هذه الشكلية التي تطلبها المشرع · قالها لا تتقيد بيا قلد يبديه الجهاز المذكور من ملاحظات استوفعادية في هذا الصديد - واذ قرر مجلس ادارة الهيئة المشار اليها - في المعالة المروضة - تعديل شروط التأهيسل الواردة ببطاقسات وصف وظائف العرجة الأوفى بالكادو الادارى الموحسه بمجموعة وظنائف التنمية الادارية بعا يستمج بترقية حملة المؤملات المتوسطة الى الدرجة الأولى في حدود ٤٠٪ من خلوات منم البدرجة ، وذلك دون أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة في التعديلي المذكور • ومن يم فان قرار مجلس الادارة يكون قد خالف صحيح حكم القانوق ويعتبر باطلا • بحسبان أن تلك المتعالمة الشكلية ليست جسيمة

فلا تصم القرار بالانعطم • وعليه فان قرارات ترقية بعض العاملين يالهيئة من حملة المؤهلات المتوسطة بالكادر الادارى الموحد الى العرجة الأولى التبي أجريت استنادا الى التعديل سسالف البيان تعتبر باطلة ، وحيث لم يتم سحبها - كما يبين من الأوراق - في خملال الميعاد المقرر قانونها فسانها تكتسب حصانة تعصمها من أى الغاء أو تعديل •

كللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى تحصن قرارات الترقية التى أجرتها الهيئة القومية لسسكك حديد مصر لبمض العاملين فيها الى العرجة الأولى للأسباب السابق ايضاحها .

﴿ فَتُوى رَقِّمَ فَى / / ١٩ جِلْسَة ١٩٨٩/٦/٥٧ مَلْفَ رَقِم ١٩٨٦/٥٧٥) -

(**١٤٣**) جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٨٩

المهد القومى المعارر، _ اعضاء هبئة البحوث _ مرتب _ علاوات _ علاوة اضافية _ المادة ٤١ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ كسنة ١٩٧٨ : _

أوجب الشرع في قانون نظام العاملين الدنين بالدولة اعمال احكامه على العاملين الدين
تنظم شيون توظهم قوانين أو قرارات خاصة فيما لم يرد بساته ضم في هذه القوانين
والقرارات وبها لا يتعارض مع احكام حلمه القوانين والقرارات ... قانون تنظيم المجامسات
المساحد بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ الذي يسرى على اعضاء هيئة البحوت بالعهد الألومي
للمعايرة ثم يتضمن نصا ينظم منح عضو هيئة التدريس علاوة أضافية بعد وصول أجره
الل العد الأقصى على خلاف النص الوارد بقانون نظام العاملين الدنين بالدولة .. نص المادة
دون استحقاق علاوة دورية لوصول الأجر الى العد الأقصى المساحوح به وفقا للقوانين المضول
يو ليس وفقا لهذا القانون (أي قانون العاملين المدنين بالدولة وحده) ... الشرع يكون
بذلك قد قصد حتما إلى أن الافادة من هذا الحكم لا تقصم على العاملين الخاضمين لأحكام
مدا القانون بال تهدد أيضا ألى غيرهم معن تسرى عليهم أحكامه فيها ثم يرد في شأنه
نص بالقوانين والقرارات المنظية المشرفهم الوظيفية ... أثر ذلك : تطبيق حكم المادة (أن)
مكررا من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة على أعضاء همئة البحوث بالمهد الأمومي للدهارية
مكررا من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة على أعضاء همئة البحوث بالمهد الأمومي للدهارية
ما ميانون عليم المجلسات من تخبيق تطبي حكم الملحد الأمومي للدهارية
مكررا من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة على أعضاء همئة البحوث بالمهد الأمومي للدهارية
ما ميانون عليم الميانية المنبق المهدون من تحري عليم المهدون المهدون المهدون المؤسلين المناين المناين المؤسلين الموانة على المضابي بالموانة على المضابية المؤسمية المؤسمية الأمومي للدهارية المناسبة المؤسمية المؤسم

تنص المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 22 لسنة ١٩٧٨ على عدم سريان احكامه على و العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تنص عليه هذه القوانين والقرارات ، • وتنص المادة 21 مكررا منه على أنه و اذا أهضى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره الى المحد الاقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها يمنح علاوة اضافية بفئة العلاوة المقررة لمدجة الوطيفة وذلك من أول يولية التالى لمضى المدة المذكورة بشرط الا يجاوز أجره بهذه العلاوة الربط المالى النابت لدرجة الوطيفة الأعلى مباشرة » .

. (25./1/41

فاذا كان ما تقدم ، وكان قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي يسرى على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومي للمعايرة لم يتضمن نصا ينظم منح عضو هيئة التدريس علاوة اضافية بعد وصول أجره الى الحد الأقصى على خلاف النص الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة • وكان هذا النص غير متعارض في طبيعته وأحكامه مم أحكام قانون تنظيم الجامعات ، فضلا عن أنه تقرر بعد صدور هذا القانون الذي لم يطرأ عليه أي تعديل لاحق يتضمن تقرير هذ مالعلاوة ٠٠٠٠٠٠ لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤١ مكررا سالف الاشارة قد قضى بأن منح العلاوة الاضافية يتقرر بعد مضي ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول الأجر الى الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها ، وليس وفقا لهذا القانون (أي قانون العاملين المدنيين بالدولة وحده) فان المشرع يكون قد قصد حتما الى أن الافادة من هذا الحكم لا تقتصر عني العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون بل تمتد أيضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم أحكامه فيما لم يرد في شائه نص بالقوانين والقرارت المنظمة الشئونهم الوظيفية وهو ما يستحق بالنسبة لأعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومي للمعايرة التابع لأكاديمية البحث العلس الخاضمين في ششونهم لقانون تنظيم الجامعات . ومن ثم فانه يحق لهم الافادة من حكم هذا النص، وصرف العلاوة الدورية موضوع طلب الرأى لتوافر شروط استحقاقها ، ويكون القرار الصادر بهنجهم هذه العلاوة قرارا صحيحا متفقا مع حكم الفانون بها لا وحه معه للنظر في سحبه أو في مدى جواز تحصنه ٠

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى تطبيق حكم المادة ٤١ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومى للمعايرة المعاملين بقانون تنظيم الجامعات

(ئتوى رقم فى / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٦/١٩٨ ملف رقم ١٩٨٦/٨٦) ٠

(۱۶۶) جلسة ۷ من يونية سنة ۱۹۸۹

.هیشــات عامة ـ البنك الرئیسی للتنهیة والاتمان الزراعی والبنـوك التابــة له بالمحافظات ـ العاملون به ـ الحد الأعل للاجور وما فی حكمها : ـ

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ بشان الحد الأعل للاجور وما في حكمها للعاملين في العكومة وما في حكمها للعاملين في العكومة ووحدات العكم المعر والهيئات والمؤسسات العامة والثرانات والجمعيات ــ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشان الحد الأعل للاجور وما في حكمها في العكومة ووحدات الحكم المحل والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته : ــ

أوض الشرع في القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٨٥٠ الشاء الله مجلس الوزراء في وضع الحمد الأخل لجموع من القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٨٥٠ الشاء المورة عربتان الوزراء رقم ١٨٥٠ أو ما كان التفاقل الإي المورة أخرى – صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٠٠ الما على أنه لا يجوز أن يزيد على عشرين الله جبله سنويا مجموع ما يتقاضله أي شخص يعمل في عدد من الجهات من ببنها الهيئات المامة وشركات القطاع العام وذلك بالتل كافة الهيئات المامة وشركات القطاع العام إيا ما كان التلام القانوني الذي يحكم بالتل كافة الهيئات المامة وشركات القطاع العام إيا ما كان التلام القانوني الذي يحكم نشاطها أو يسرى على القانوني الذي يحكم القيان المناهجية الإعبارية التي يحرى علمها نظام قانوني قضى ورد في القانون رقم ١١٠ بيوك التنمية الزراعية التابعة للبنك المذكور بالمحافظات ليشر شاطها وفقة لاحكام ذات القانون في شكل شركات مساحمة معلوكة لشخص اعتبارى عام لينظي عليها وصف شركات القطاع العام – أثر ذلك : - سريان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٦ على العاملين بالبنك الرئيس للسنة ١٩٨٥ على العاملين بالبنك الرئيس والتين والبنك الرئيس والبيق تا التنابية له بالماطفات – تطبيق ٠٠٠

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات التي تنص على أن و يحول بنك التسايف الزراعي والتعاوني ، ويكون مركزها القاهرة ٢٠٠٠ والمادة (٥) من ذات القانون التي تنص على أن و تحول فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني ملكانظاتهان الزراعي والتعاوني في شمكل شركات مساهمة تابعة لليؤسسة و ويباشر كل من هذه البنوك نشاطة بدائرة المحافظة ويكون مقره عاصمة المحافظة و تحدير توكيلات بنك التسليف الزراعي والتعاوني والتعالى ومخازن الأممينة فوعا لهذا البنوك وتنقل البها تبعية شؤن المحاصيل ومخازن الأممينة وغيرها من منشآت هذا البنك التي لا تتعلى فيها المخاصيل ومخازن الأممينة وغيرها من منشآت هذا البنك التي لا تتعلى

ويستثنى من ذلك الفروع التي ينحصر نشاطها كله أو معظمه في العمليات التموينية حيث تعتير فروعا للمؤسسة .

كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي التي تنص على أن « تحول المؤسسة المصرية العمامة للائتمان الزراعي والتعماوني الي حيثة قابضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى ، البنك الرئيسي للتنميك والاثتمان الزراعي ، ويتبع وزير الزراعة · وتتبع بنوك التسليف الزراعي والتعاوني الحالية بالمحافظات والمنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنسك الرئيسي وتسمى بنوك التنميسة الزراعية وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسي في النطاق الذي يحدده لها ٠٠ ، والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنص على أن « تكون للبنك الرئيسي ولكل بنك من البنوك التابعة له موازنة خاصة يتم اعدادها وفقا للقواعد الخاصة بموازانسات الجهاز المصرفي • ويتول فائض موازنة البنك الرئيسي الى الخزانة العامة التي تلتزم سأداء قيمة تكلفة تنفيذ القرارات التي تصدرهما السملطات المختصة بالدولة للبنك الرئيسي والبنوك التابعة له ، • والمادة ٢٥ منه التي تنص على أن « يسرى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات فيمًا لا يتمارض مع احكام هذا القانون • كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، · وكذلك استع ضت المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشيأن هيئات القطاع العيام وشركاته التي تنص على أن « شركة القطاع العام وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا للسياسة العامة للدولة ٠٠٠ ويجب أن يتخذ شكل الشركة المساهمة ، • والمادة ١٨ من' ذات القانون التي تنص على أن و تعتبر شركة قطاع عام :

١ _ كل شركة يبتلكها شخص عام بيفرده أو يساهم فيها مع غيره من الاشتخاص العامة أو مع شركات وينوك القطاع العسام ١٠٠٠ ، وأخيرا، المادة النمامية من القانون رقم ١٠٠ السنة ١٩٨٥ بشأن العجد الأعلى الملجوز وما في حكمها للعساملين في الحيكومة ووحدات الحيكم المحلى والهيئات الوزراء الحد الأعلى لجنوع ما ينقاضاه العاملون في الحكومة أو وحداتها الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو الشركات أو الهجنميات في صورة مرتبات أو بعدلات أو مكافأت أو حوافز أو باي صورة اخرى ، والمادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠ لسنة ٢٩٨٦ في شأن الخذ الأعلى الأجور وما في بحكمهها في الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤمسات العامة وبنوك وميئات القطاع العام، وشركاته التي تنص على أنه و لا يجون

أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يصل فى الحكومة و وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركانه بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى سواه صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة ، وتستننى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة ، ، ، ، ،

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ للشار اليه قضى بتحويل بنك التسليف الزراعي المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الى مؤسسة عامة و تسمى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ء كما قضى بتحويل فروع هذا المبنك في المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعي والتعاوني في شمكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة المذكورة ، ثم عاد المشرع في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف المذكر وقص على تحويل تلك المؤسسة الى هيئة عامة قابضة ثها شخصية اعتبارية مستقلة ٢٠٠٠ تسمى و البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ويتبسع له بسك الائتمان الزراعي والتعاوني بالمحافظات المشار اليها والتي اصبح اسمها طبقا للقانوني كشركات المذكور و بنوك التنمية الزراعية ، دون تعديل في شكلها القانوني كشركات

ولما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن العد الأعلى للأجور وما في حكمها في المحكومة ووحدات العكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات قد فوض مجلس الوزراء في وضع العد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الجهات المذكورة في صورة مرتبات أو بعلات أو مكافآت أو حوافز أو بأي صورة أخرى، فصلا قرار رقيس مجلس الوزراء وم 17 لسنة ١٩٨٦ ناصا على أنه لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أي شخص يعمل في عدد من المجهات من بينها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وذلك بالشروط والهوابط الواردة في هذا القرار ، وقد ورد التعبير عن ماتين الجهتين معلقا فيشمعل بالتالي كافة الهيئات العسامة وشركات القطاع العام أيا ما معلقا فيشمعل بالتالي كافة الهيئات العسامة وشركات القطاع العام أيا

ولما كان البنك الرئيسي للتنهية والائتمان الزراعي يعد من الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية التي يسرى عليها نظام قانوني خاص ورد في القانون وقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، كما أن بنوك التنهية الزراعية التابعة له بالمحافظات تباشر نشاطها وفقا لأحكام ذات القانون في شكل شركات مساهمة مملوكة لشخص اعتبارى عام فينطبق عليها وصف شركات القطاع العام وان كان نظامها القانوني يختلف عن النظام المقرر في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع المام وشركاته ومن ثم فأن العساملين بالبنك الرئيسي المذكور والبنوك التسابعة له يخضعون لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥٠ لسنة ١٩٨٦ سالفي الذكر ٠

لالسك

انتهى رأى الجيمية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريسان أحكام القانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٨٥ وقيراد رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٩٥ لسسنة ١٩٨٦ المتسار اليهما على العاملين بالبنسك الرئيسي للتنهية والانتمان الزراعي والمنوك التامة له بالمحافظات ٠

د فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/٦/۷ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۵۱) ·

(120)

جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٨٩

قرائب ــ الضريبة على الدخل ــ خضوع جهاز مشروعات اداض القوات السلعة لعكم المادة (۱۱۱) من قانون الضرائب على الدخل الضادر بالقانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۱ ـــ

الشرع في قانون الفرائب على الدخل عامل الهيئات الماءة وغيرها من الانسخاص الاعتبارية الماء قبل عا عدا جهاز شرعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع معلمة شركات الاعتبارية الماءة في معر على اختلاف أغراضها وذلك بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع المشرية وذلك على المباس مافي الربح خلال استة السابقة أو في فترة الاتن يشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها اساسا لوضع آخر ميزانية _ يحدد صافي الربع الخاطف للفريية على اساس تتيجتها المعليات على اختلاف انواعها بعد خصم جميع التكاليف _ جهاز شروعات الرافي الخوات المسلمة بل يعارس انسخة أخرى وفقا للقرارات المنتقبة المسلمية بالزاد العلني وكلال تأجيعا فضلا من من يع الارافي والمقارات التي تغليها القوات المسلمة بل يعارس انسخة أخرى وفقا للقرارات المنتقبة في من نشاطه الاستماري التمثل في الفنسات والانشطة الادارية والتجارية والمائية المغتلفة التي يهدف منها الى تحقيق أغراضه وتنعية موارده – من بين عده الانشطة ما يحقق له ربعا – اثر ذلك : خضوع هده الانسطة للعربية على ارباح شربات الادوال ما دام مناط المغتلف على تحقيق وهو نبوت الربع _ اساس ذلك : اقانون لم يستثن جهاز شروعات المناسلة بوارادة الدفاعة والمناسلة برستان جهاز شروعات المنطوع الفيدية مشروعات الفعدة الوطنية بؤارة الدفاع حافيية من وعات المؤسية مثلها نص صراحة بالنسبة الجهاز شروعات الغدمة الوطنية بؤارة الدفاع حافية من المغتبق ما تطبيق ما المؤسلة الوطنية بؤارة المعاط حافية من المغتبق ما تطبيق ما المؤسلة الوطنية بؤارة المعاط حافية من المغتبق ما تطبيق مي المناس المؤسلة المؤسلة الوطنية بؤارة المعاط حافقية من المغتبق ما المناس المؤسلة المعاط المعاس المناسة المناسبة الوطنية بؤارة المعاط حافقة من المغتبون من المعاط المعا

سمين للجمعية العمومية أن قسانون الضرائب على الدخسل المسادر بالقانون رقسم ١٥٧ سنة ١٩٨١ ينص في المادة ١١١ منه (تحت عنوان المضرية على أربساح شركات الأموال) على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الأدباح الكلية لشركات الأموال المستفلة في مصر أيا كان الفرص منها · وتسرى الضريبة على · · · · · · ،

أ _ الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لا تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ، ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع ، وحددت المادة ۱۱۲ سعر الضريبة ، ونصت المادة ۱۲۳ سعر الضريبة ، ونصت المادة ۱۲۳ مئى أن « تحدد الضريبة سنوبا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساس لوضع آخر ميزانية بحسب الاحوال ، وقضت المادة ۱۱۶ بأن أساس لوضع أربح الخاضع للضريبة على أسساس نتيجة العمليات على الخسلاف أنواعها طبقها الأحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف ، و كما ثبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١

لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد النصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لأنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة (١) منه على أن « ينشأ بوزارة الدفاع جهاز باســم جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة تكون له الشخصية الاعتبارية • ويختص هذا الجهاز ببيع الأراضي والعقارات المملوكة للعولة التي تخليها القوات المسلحة ٠٠٠ كمآ يتولى ٠٠٠ تجهيز واعداد مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التي يم اخلاؤها ، • وفي المادة (٥٠) ينص على أن « تخصص حصيلة بيسم وايجار الأراضي والعقارات المشار اليها لانشساء وتجهيز واعداد منساطق عسكرية بتديلة للمناطق التي يتم اخلاؤها ٠٠٠ وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢ في شيّان تنظيم واختصياصات جهاز مشروعات أراضي القوات المسلخة ينص في المادة (١) منه على أن « يتولى جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بالاضافة الى الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ ٠٠٠ القيام بجميع الخدمات والأنشطة الادارية والنجارية والمالية البتى من شأنها تحقيق أمداف الجهاز وتنمية موارده وله في سبيل ذلك انشماء الشركات والجمعيات بكافة صورها ، • واسترجعت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها بجلسة ١٩٨٧/١/٧ وبجلسة ٢١/١/١٨٧/١ من أن جهاز مشروعات أراضي القوات المسلخة يعد من الهيئات العامة •

والمستفاد من هذه النصوص أن المشرع في قانون الضرائب على التخل عامل الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة _ فيما عمدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع _ معاملة شركات الأموال المشتفلة في مصر على اختالاف أغراضها ، وذلك بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاصع للضرية ومؤدى ذلك أن الهيئات العامة والاشخاص الاعتبارية العامة تتساوى مع شركات الأموال في مجال الخضوع للضريبة التي تحدد سنويا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزائية _ ويحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أتواعها بعد خصم جسيع التكاليف

ولما كان جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة لا يقتصر نشاطه على تجهيز واعداد المن والمساطق المسكرية البديلة للمنساطق التى تخليها القوات المسلحة بل يعارس أنشطة أخرى وفقا للقرارات المنظمة له هي بيح الإراضى والمقسارات التى تخليها القوات المسلحة بالمزاد العلني ، وكذلك

تأجيرها ، فضلا عن نفساطه الاستثمارى المتدلل فى الخدمة والانشطة الادارية والمتجارية والمالية المختلفة التى يهدف منها الى تحقيق اغراضه وتنمية موارده ، وليس ثمة شبك أن من بين هذه الانشسطة ما يحقق له ربحا ، فأنه يتعين القول بخضوع هذه الانشطة للضريبة على أرباح شركات الأموال مادام أن مناط الخضوع قد تحقق وهو ثبوت الربح وأن القانون لم يستثن جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة بوصفه هيئة عامة من الخضوع للضريبة مثلما نص صراحة بالنسبة لجهاز مشروعات الخدمة اللطنية وزارة المدفاع ٠

وغنى عن المبيان أنه إذا كانت بعض أنشطة جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة لا تحقق ربحا كما يذكر الجهاز فان هذه الانشطة لا تفرض عليها الضربية ويتم التحقق من ذلك عن طريق قيام مصلحة الضرائب بمياونة الجهاز بمواجعة سجلات العمليات والايرادات والمعروفات للوقوف على كافة الانشطة التى تكون قد حققت أرباحا تخضع للضريبة على صافى الارباح السنوية تههيدا لتحديدها .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة للضريبة على صافى الأرباح السنوية المنصوص عليها فى قانون الضرائب على اللمخل ، وذلك بالنسبة لأنشطته التي تعقق ربحا .

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جاسة ۱۹۸۹/٦/۷ ملف رقم ۳۸۰/۲/۳۷) ·

(۱۶۳) جلسة ۷ من يونية سنة ۱۹۸۹

اسکان ــ صندوق تعویل مشروعات الاسکان الاقتصادی ــ الاکتتاب فی سندات الاسکان (ادارة محلیة) ــ القانون رقم 29 لسنة ۱۹۷۷ بشان تاجیر وبیع الاماکن : ــ

أنشأ الشرع في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ صندوقا لتمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وجعل من ضمن موارده حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٤) من ذات الفانون واشترط المشرع للترخيص ببناء المبانى السكنية ومبانى الاسكان الادادي التي تبلغ قيمتها خمسين الف جنيه فاكثر بدون حساب قيمة الارض ان يكتتب طالب البناء في سندات الاسكان الشاد اليها بواقع ١٠٪ من قيمة المبنى ــ استثنى الشرع من هذا الحكم المبانى التى تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء الساكن .. في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم أعمال البناء _ قصر المشرع الاكتتاب في سندان الاسكان على مبانى الاسكان الادارى والاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها .. في المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تاجير وبيع الأماكن الزم الشرع كلا من البائع والشترى في حالة التعاقد على بيع الوحدان السكنية بان يكتتب في سندات لصالع صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى به ٪ من ثمن البيع ونص صراحة في المادة ٦٨ على أن هذا الالتزام لا يخل باية التزامات أخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ـ أثرُ ذلك : أن الاكتتاب وفقا لحكم هذه المادة لا يجب ولا يحل محل الاكتتاب المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وانها يظل ساريا مادام قد توافر مناطه وهو البيم - اذا كان المشرع قد استئنى في القانون رقم ١٠٧ أسنة ١٩٧٦ المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المعل من الاكتتاب في سندات الاسكان المسار اليها في هذا القانون الا أنه لم يسلك ذات السلك في الفانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للعباني التي تبيعها الحكومة ووحدات الحكم المحل .. اثر ذلك : سريان حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تاجير وبيع الأماكن في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحل _ تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تبويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن دينشأ صندوق يسمى صندوق تبويل مشروعات الاسكان الاقتصادي يتولى اقامة المساكن الاقتصادية ٢٠٠٠ والمادة ٦ من ذات القانون التي تنص على أن ديشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الاداري التي تبلغ قيمتها خمسين الف جنيه فاكثر بدون حساب قيمة الارض أن يقدم طالب البناء ما يهل على الاكتتاب في سندات الاسكان بواقع عشرة في المائة من قيمة المهنى و

وتستثنى من هذه المادة المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن، واستعرضت الجمعية المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القـــانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم أعمال البناء والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي التي تنص على أن « يكون الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسينة ١٩٧٦ بانشساء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى مقصورا على مبانى الاسكان الادارى ومبانى الاسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ويقصد بالإسكان الادارى في تطبيني هذا الحكم مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية كما استعرضت الجمعية المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لجسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيم الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه « يجوز لابهرة الدولة ووحدات الحكم المحلى وشركات القطاع الصام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق التأمين الخاصة والشركات الخاصة والأفراد انشاء المباني بقصد نمليك كل أو بعض وحداتها السكنية ٠٠٠ ويلتزم كل من البائع والمسترى في حالة التعاقد بأن يكتتب بـ ٥٪ من ثمن البيع في شراء سندات لصالح صندوق نمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي وذلك دون الاخلال بأية التزامات أخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة . 4 1972

ومقاد ما تقدم أن الشرع في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ أنشأ
صندوقا لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وجعل من ضمن موارده
حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان الاقتصادى وجعل من ضمن موارده
القسانون ، واشترط للترخيص ببناه المباني السكنية ومباني الاسكان
الادارى التي تبلغ قيمتها خمسين الف جنيه فاكتر بدون حساب قيمة
الارض أن يكتتب طالب البناء في سندات الاسكان المشار اليها بواقع ١٠٠
من قيمة المبني ، واستثنى المشرع من هذا الحكم المباني التي تقيمها الحكوم
ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة والجعمات التعاونية لبناء المساكن ، وفي القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ المسار اليه قصر المشرع الاكتتاب في
سندات الاسكان على مباني الاسكان الادارى والاسكان الفاخر مهما بلغت
قيمتها ، وفي المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المسار اليه ألزم
المشرع كلا من البائح والمسترى في حالة التعاقد على بيع الوحدات الاسكنية
بان يكتتب في شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان
بان يكتب في شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان
الاقتصادى بد ٥٪ من ثمن البيع ونص صراحة في عجز المادة ١٨ على ان

هذا الالتزام لا يخل بأية التزامات أخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، الأمر الذي يفيد بأن الاكتتاب وفقا لحكم هذه المادة لا يجب ولا يحل وانما يظل سارياً مادام قد توافر مناطه وهو البيع .

وإذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تقييما الحكومة ووحدات الحكم المحلي من الاكتتاب في سندات الاسكان المشار اليها في مذا القانون الا انه لم يسلك ذات المسلك في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للمبانى التي تنيمها الحكومة ووحدات الحكم المحل ومن ثم يتمين أن يسرى حكم المادة ٦٨ ستالفة المبيان في حالة التعاقد على بيم الوحدات السكتية التي تقييها الحكومة ووحدات السكتية التي تقييها الحكومة ووحدات الحكم المحل

لالسك

انتهى رأى الجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريسان حكم المادة ٦٨ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عند التعاقد على بيج الرحدات السكنية التي تقييها وحدات الحكم المحل

﴿ فَتُوى رَقِّم ِ فَى ﴿ _ ﴿ ١٩ جِلْسَةَ ١٩٨٩/٦/٨ مِلْفُ رَقِّم ١٧٩/٢/٨ ﴾ ٠٠

(VEV)

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة _ اعضاؤه _ مرتب _ مرتب ثاثب رئيس مجلس الدولة _ وكيل مجلس الدولة •

القانون رقم ۳۰ لسنة ۱۸۸۳ بتعدیل جدول مرتبات الماملین بالمحکومة والقطاع المام وزیادة مرتبات الماملین بالدولة والقطاع المام ــ القانون رقم ۳۳ لسنة ۱۸۸۳ بتعدیل بعض آحکام القانون رقم ۳۳ لسنة ۱۸۰۰ بتعدیل جداول مرتبات الکادورت الفاصة ــ القانون رقم ۳۷ لسنة ۱۸۸۲ بزیادت فرتبات الماملین بالدولة والقطاع المام والکادورات الفاصة ــ الفانون رقم ۱۷ لسنة ۱۸۷۳ بتعدیل بعض احکام فوانین الهیئات القضائیة : ــ

تناول المشرع في القوانين المشار اليها بالتعديل جداول مرتبات العاملين الدنيين بالدولة والقطاع العام وأصحاب الكادرات الخاصة .. في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قرر زياده مرنباتهم بواقع ستين جنيها سنويا على ان تمنح لهم بعد العلاوة الدورية الستحقة في ١٩٨٤/٧/١ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المفرر قانونا ـ تسرى هذه الزيادة على مرتبات العاملين من ذوى المناصب العامة ... استحدث القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قاعده تقرر للعضو الذى يبلغ مرتبة نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها حقا مالياً اقصاء مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى ولو لم يرق اليها وبشرط عدم لجاوزه -مربوط رئيس مجلس الدولة (وهي الوظيفة الأعل مباشرة لوظيفة ثائب رئيس مجلس الدواة) يبلغ في ١٩٨٤/٧/١ ٢٤٩ جنبها شهريا .. اثر ذلك : يستعق نائب رئيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ المذكور نهاية مربوط وظيفته ومقداره ٢٤٤ جنيها شهريا في الوصول بعرتبة الى مرتب الوظيفة الأعلى ومقداره ٢٤٦ جنيها شهريا ولا وجه للتفرقة بين كون مربوط الوظيفة الأعلى متدرجا او نابتا وانما يتمين التسوية بين الأمرين لاتعاد الملة من النص في الحالتين ... نص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بالنسبة للوظيفة الأعل ورد مطلقا دون تخصيص بوطائف معينة دون اخرى ... اثر ذلك : يمتد حكمه الى هذه الوظيفة ايا كان نوع مربوطها نابتا او غير نابت .. من يشغلون وظيفة وكيل مجلس الدولة ينفتع امامهم المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٦ جنيها سهريا - تطبيق ٠

استعرضت الجمعية العيومية المادة (٢) من القانون رقم ٣١ لسنة المهم المعرضة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين باللولة والقطاع العام التي قضت بأن ٥ تزاد مرتبات العاملين والعينين قبل أول يوليو سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا

وتونيج هذه الزيادة للعــامل بعد العلاوة الدورية المستبحقة له فى تاريخ العبل بهذا القانون ولو تجاوز بهذا المرتب نهاية الربط المفرر قانونا وتهنج هذه الزيادة لذوى المناصب العامة وذوى الربط النابت والحالين ولمن يعين منهم بعد العمل بهذا القانون ، كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ يتمديل بعضي أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ يتمديل بعضي أحكام القانون رقم على أن « يستبدل بجداول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحقة بقانون السلطة القضائية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة ٠٠٠٠٠٠ الجدول أرقام ١ ـ أو ١ ـ ب ٢٠٠٠٠ ،

وقد تضمن الجدول ١ _ ب _ الخاص بالوطائف الفنية بمجلس الدولة وطيفة رئيس مجلس الدولة ومقرر لها مرتب سنوى قدر ٢٨٦٨ جنيه ووظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ومقرر لها مرتب سنوى ٢٨٦٨/٢٣٣ ونصت المادة (٨) من ذات القانون على أن « تزاد مرتبات العاملين الحاليين المخاصمين للقوانين المشار اليها بالمواد السابقة المعينين قبل ٢٩٨٢/٧/١ بواقع ستين جنيها سنويا وتمنح هذه الزيادة بعد الملاوة الدورية المستحقة في تاريخ المعيل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا » «

واستعرضت الجمعية المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات المخاصة التي نصت على أن « تزاد مرتبات العساملين باللمولة ١٠٠ وكذلك المخاصمين لكادرات خاصة المدين حسدر بشسانهم القانون رقسم ٣٣ لسسنة ١٩٨٣ والمرجودون بالمختمة في ٣٠ يونية ١٩٨٤ بواقع ستين جنبها سنويا ، وتهنح هذه الزيادة بعد المعلاوة المدورية المستحقة للعامل في تاريخ المصل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيادة نهاية ربسط درجة الموظيفة المقرر قان يا .

كما يزاد الأجر السنوى لذوى المناصب العامة وذوى الربط النابت الحاليين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ستين جنيها سنويسا » •

والمادة (٣) من ذات القانون التي نصت على أن و يستمر العابلون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العسلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالفئات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة معافا اليها الزيادة المنصوص عليها في حفا القانون » واستعرضت الجمعية كذلك المادة (١١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية التي نصت على أن و يضاف ال قواعد تطبيق جدول

المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة ·· فقرة أخبرة نصها الآتي :

 د يستحق العضو الذى وصل مرتب نهاية مربوط الوطيفة التى يشملها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يسرق اليها يشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى

وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القوانين المسار اليها تناول بالتمديل جداول مرتبات العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وأصحاب الكادرات المخاصة وفى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قرر زيادة مرتباتهم بواقع ستين جنيها سنويا على أن تمنح لهم بعد العلاوة الدورية المستحقة فى ١٩٨٤/٧/١ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، وقرر المشرع أن تسرى هذه الزيادة على مرتبات العاملين من ذوى المناصب العامة •

واذ كان المشرع في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قد سمح بتجاوز نهاية ربط الوظيفة المقررة قانونا بمقدار الزيادة التي قررها في المادة رقم (١) منه ومقدارها ستون جنيها فقط الا أنه نظرا لأن المشرع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان قد استحدث قاعدة تقرر للعضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التبي يشمخلها حقا ماليما أقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها وبشرط علم تجاوزه ، وكان مربوط رثيس مجلس الدولة ــ وحي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة يبلغ في ١٩٨٤/٧/١ ــ ٢٤٩ جنيها شهريسا ومن ثم يستحق نائب رئيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ المذكور نهاية مربوط وظيفته ومقداره ٢٤٤ جنيها شهريا في الوصول بمرتبه الى مرتب الوظيفة الأعلى ومقداره ٢٤٩ جنيها شهريا وذلك اعمالا لصراحة نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان ، ولا وجه للتفرقة بين كون مربوط الوظيفة الأعلى متدرجا أو نابتــا وانما يتعين التسوية بين الأمرين لاتحاد العلة من النص في الحالتين ، كما وأن النص بالنسسبة للوظيفة الأعلى ورد مطلقا دون تخصيص بوظائف معينة دون أخرى وهو ما يؤدي الى امتداد حكمه الى هذه الوظيفة أيام كان نوع مربوطها ثابتاً أو غير ثابتاً وهو ما ذهبت اليه محكمة النقض في الطعن رقم ١٦٠ لسينة ٥٨ ق رجال قضاء الصيادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠/٢٠/ ١٩٨٨ ، مما مفاده أيضا أن من يشغلون وظيفة وكيل مجلس الدولة يتفتح أمامهم أيضًا المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٩ جنيها شهريا *

لللسك

انتهى رأى الجمهية العمومية القسمى الفتوى والتشريح الى احقية السادة الأسسانة واب رئيس مجلس الدولة ووكلاء مجلس الدولة في التدرج بمرتباتهم في ١٩٨٤/٧/١ ليصل المرتب الى مربوط وظيفة رئيس مجلس الدولة مضافا اليه الزيادة التي تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بحيث يكون المرتب ٢٤٩ جنيها شهريا على المحو المبن بالأسباب وفود وقم هي / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/١٢١ ملف وقم دهم هي / / ١١ جلسة ١٩٨٩/١٨١ ملف وقم ١٩٨٤/١٢١).

.. (۱۶۸) حلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة _ تسوية حالة _ تسوية خاطئة _ المرتب الذي يتخذ اساساً كنج الطلاوات والعوافز والأجور الإضافية : _

المادة (٨) من القانون رقم ٧ أسنة ١٩٨٤ في شان تسوية حالات بعض العاملين ٠

العامل الذي اجريت له تسوية خاطئة بناء على قرار من هيئة تسكيم الدائرة العاشرة بمحكمة استثناف القامرة ثم صسد حكم من محكمة النقس (المائزة العالمية) بتاريخ ه٢/(١٩٨٧/ بالمفاء هذا القرار ـ يتعين الاعتداد بالتسوية الصحيحة لهذا العامل التي تخشف عنها الحكم الملاكود وترتب كافة اللازما القانونية لتحديد الرتب المستحق له وتقرير منهه العلاوة والعوافة والأجور الاضافية على اساس هذا الرتب ـ تطبيق .

استعرضت الجمعية المهومية المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين التي تنص على أنه « ٠٠٠٠ ويحتفظ بصيغة شخصية للماملين الموجودين بالخدمة بالرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستهلك الموق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا البها العلاوتان المنصدوص عليمها في المادة الأولى من هذا القانون أذا كانوا من المستحقين لهما وذلك من ربع علاوات الترقية والعلاوات المدوية التي تستحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

ومع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختار بين أحد الوضعين الآتيين :

واستبانت الجمعية أن العاملين ... في الحالة المعروضة ... كانت قد أجريت لهم تسويات خاطئة بناء على قرار من هيئة تحكيم الدائرة العاشرة بمحكمة استثناف القاهرة ، ثم صدر حكم من محكمة النقض (العائرة العاشرة) بتاريخ ٢٥/١/٢٥ بالغاء هذا القرار ، وبالتالى فائه يتعين الاعتداد بالتسويات الصحيحة الأوضاع حؤلاء العاملين الوظيفية التي كثف عنها الحكم المذكور ، وترتيب كافة آثارها القانونية كتحديد الرئيسات المستحقة لهم وتقرير منحهم العلاوات والحوافز والأجور الاضافية على أساس هذه المرتبات ، ولا وجه للقرل للاعتداد بالمرتبات التي وصل مؤلاء العاملين اليها نتيجة للتسويات الخاطئة عند النظر في تقرير منح العلاوات والحوافز والأجور الاضافية حلى العاملين اليها نتيجة للتسويات الخاطئة عند النظر في تقرير منح العلاوات والحوافز والأجور الاضافية ... طبقا لحكم المادة (٨) من القانون رقم ٧

لسنة ١٩٨٤ لأن هذا القول مردود عليه بأن حكم المادة (٨) المذكورة بشأن احتفاظ العاملين الموجودين بالخامة في تاريخ العمل بالقانون رقم السنة ١٩٨٤ في ١٩٨٦ علم تبار التي يتقاضونها نتيجة تسوية خاطئة و وذلك بصفة شبخصية ١٠٠ يخاطب من ثبت اجراء تسوية خاطئة له في هذا التاريخ ١ الأمر غير المتحقق في المحالة المورضة لان حكم محكمة تاريخ المصار اليه الذي كشف عن خطأ التسوية لم يكن قد صندر في تاريخ المصل بالقانون وأن تنفيذ الأحكام النهائية ولو بعد التاريخ المذكور بالفعل لا يشكل مساصا حقيقيا بالمرتبات التي تقاضاها مؤلاء الصاملون بالفعل قبل صدور هذا الحكم أخذا في الإعتبار ما نص عليه المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر من أحكام خاصة بالتجاوز عما صرف

لالسك

انتهى رأى الجمعية العيومية لقسيمى الفترى والتشريع الى أنه يتعين الاعتماد بالتسويات الصحيحة التي كشف عنها حكم محكمة النقض المشار البه عند النظر في تقرير العلاوات والحوافز والأجور الاضافية للعاملين المروضة حالتهم

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/٦/۲۱ ملف رقم ۱۹۸۹/٤/۸۱) ·

(١٤٩) جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع العام ــ مرتب ــ مكافات ــ الكافاة السنوية للانتاج ــ احقية اعضاء مجلس الادارة المنتخبين في صرف الكافاة السنوية للانتاج : ـــ

المادتان ٣٠ ، ٣١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته والمادة (١٩) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ • المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ . اسند الشرع ادارة سُركات القطاع العام التي يملك رأس عالها شخص عام او اكثر لمجالس ادارة يتكون كل منها من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احد عشر عضوا ويشكل من رئيس واعضاء يعين الوزير المختص نصف عدهم وذلك من شَاغِلِ الوظائف العليا في الشركة وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في انشركة .. بالنسبة لشركات القطاع العام التي يساعم في داس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع اشخاص خاصة فتتكون مجالس الادارة فيها من عدد فردى من الإعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احد عشر عضوا وتشكل من رئيس واعضاء معبذين ومنتخين بالأسلوب السالف بيانه بالاضافة الى اعضاء يمثلون نسبة ما تملكه الأشخاص الخاصة _ لم يفرق المشرع بين الأعضاء المعينين والمنتخبين فيما يتصل بادارة الشركة وتحمل الأعباء والمستوليات .. اثر ذلك : انه لا يسوغ التمييز بينهم في الحقوق وانزايا القررة العضاء مجلس الادارة الا بنص صريح ـ المادة (٧٠) من اللائعة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته تقفى باستحقاق اعضاء مجلس ادارة الشركة مكافأة انتاجسنوية بالنسب والضوابط القررة لذاك _ وردت عبارة ، اعضاء مجلس الادارة ، بلفظ العموم والشمول .. اثر ذلك • انها تخص جميع الأعضاء المينين والنتغبين .. تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية المدة ٤٠ من قانون نظام الساملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقسم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنصب على أن د مع مراعاة القرارات العسادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح المبدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذي يضمه في هذا الشأن:

۱ بدل تمثیل الاعضاء مجلس الادارة المعینی وشساغل الوطائف الملیا والوطائف الرئیسیة التی یحددها مجلس الادارة ، ، ، کما استعرضت المادة ۳۰ من قانون میثات القطاع العبام وشرکاته المسادد بالقانون رقسم ۹۷ لیسنة ۱۹۸۳ التی تنهی علی أن « تتولی ادارة الشرکة التی یملك رأسمالها شخص عام أو آكثر مجلس یتكون من عدد فردی من الاعضاء لا یقل عن سبعة ولا یزید علی أحد عشر ویشكل علی الوجه الآتی: (أ) رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء ·

(ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام التي تشرف على الشركة بعد أخذ رأى رئيس مجلس ادارتها وذلك من شاغلي الوطائف العليا في الشركة ، وينتخب نصف الأعضاء من العاملين بالشركة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن تحديد شروط واجراحات انتخاب مشلى العمال في مجالس ادارة وصمات القطاع العام والشركات المساحمة والجمعيات والمؤسسات العامة ويكون انتخابهم معاصرا لانتخاب اللجان النقابية ووفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قراد وزير القوى العاملة والتدريب .

وبحوز بقرار من الوزير المختص أن يضمهم المجلس عضموين غبر متفرغين من ذوى الخبرة والكفاية الفنية في مجال نشـــاط الشركة ٠ ويسترك هذان العضوان في المداولات دون أن يكون لهما صوت معدود ، ٠ والمادة ٣١ من ذات القانون تنص على أن « يتولى ادارة الشركة التي يساهم في رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع أشخاص خاصة مجلس يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعه ولا يزيد على أحد عشر ويشكل على الوجه الآني ٠٠٠٠ وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٦٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن. اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته التي تنص على أنه د مع عدم الاخلال محصة العاملين في الأرباح طبقا للقواعد المقررة تدرج بموازئة الشركة الاعتمادات اللازمة لصرف المكافأة السنوية للانتاج ، وذلك في حدود عشرين في المائة (٢٠ /) من الزيادة في الفائض السنوى القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق في السنة المالية (١٩٨٤/٨٣)٠٠٠ والمادة ٧٠ من ذات اللائحة التي تنص على أن ، يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة خصما من الاعتمادات المدرجة بموازنة الشركة لهذا الغرض و المكافأة السنوية للانتاج ، في نهاية العام المالي في حدود خمسة في المائة (٥٪) من الزيادة من الفائض السنوى القابل للتوزيع المنصب وص عليه في المادة السابقة ويصدر بالمكافآت قرار من الوزير المختص ، ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقسعة أن المشرع في قانون هيئات القطاع العام وشركاته أسند ادارة شركات القطاع العام التي يملك رأس مالها تسخص عام أو أكثر لمجالس ادارة يتكون كل منها من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل من رقيس وأعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم وذلك من شاءتى الوظائف العلما في الشركة ، وينتخب النصف الآخر من بين العالمين برامركة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن نحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجلس ادارة وحدات القطاع المام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة » ويجوز أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الحبرة في مجال نساط الشركة وذلك بقراد من الوزير المختص .

وبالنسبة لشركات القطاع العام التي يساهم في رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع أشحاص خاصة فتتكون. مجالس الادارة فيها من عدد فردى من الأعضاء لا يفل عن سبعه ولا يزيد على أحد عشر ، ونشكل من رئيس وأعضاء معينين ومنتخبين بالأسلوب السالف بالإضافة الى أعضا يمثلون نسبة ما تملكه الأشخاص الخاصة ·

ويجوز أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين · · · ويتضع من داك المشرع لم يفرق بين الأعضاء المعيني والمنتخبين فيما يتصل بادارة الشرع لم يفرق بين الأعضاء المعيني والمنتخبين فيما لتصمل بادارة المتوقق والمزايا المقررة لاعضاء مجلس الادارة الا بنص صريح · ولما كانت المادة · / من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع المام وشركاته مفضى باسستحقاق أعضاء مجلس ادارة الشركة دكافاة انتساج سنوية بالنسب والمسوابط المقررة لذلك ، وقد وردت عبارة « أعضاء مجلس الادارة » ن في المناذة المذكورة بلغظ المحوم والشمول ومن ثم فهي تخص جميع الإعضاء المعيني ولا يجوز أن يقتصر صرف عده المكافأة على الأعضاء المعيني ، اذ لو أراد المشرع هذا المعنى لكان نص عليه صراحة ·

ولا وجه للقول بأن المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين بالقطاع العاملين بالقطاع العام نص فيها على منح بدل تمثيل أعضاء مجلس الادارة المدينين دون المنتخبين فهو ما يدل على أن المشرع قصد التمييز في المعاملة المالية بين أعضاء مجلس الادارة ذلك لان هذا البدل مقرر للأعضاء المعينين بصفتهم الوظيفية حيث يتم اختيارهم من بين شاعلى الوظائف العليا بالشركة المقبر لها ذات البدل ، فضالا عن أن لكل من المكافأة السنوية للانتاج وبدل التمثيل احكامه الخاصة ، ومن ثم فلا يجوز الخلط بينها .

وترتيبا على ما تقدم فانه يحق لأعضاء مجلس الادارة المنتحبين بشرك النيسل للمجمعات الامستهلاكية صرف المكافأة السنوية للاتناج بعراعاة الشروط والقواعد المقررة لذلك بنص المسادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

لاليك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريح الى أحقية المروضة حالاتهم في الحصول على المكافأة السنوية للانتاج على النحو المسالف بيانه .

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۹۸۹ ملف رقم ۱۹۳۲/٤/۸۱) ·

(10+)

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بدلدولة _ وفف عن العمل بقوة القانون _ عدم جوانز حساب مدة وقف العامل ضمن مدة خدمته : _ اللاه (۱۹۵ من قانون نظام العاملين الدنيخ بالدولة العامد بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ : _ القاعدة المسلم بها في مجال الوظيفة العامد ان مدة وقف العامل عن عمله بقوه الثانون بسبب حبسه تنفيذا لحكم جنائي فهاني تستثول من مدة خدمت لكونه خلال هذه الله، ثم يحمل بأعباء وواجبات الوظيفة _ أثر ذلك : يس له الدق في التمتع بحقوق الوظيفة ومزاياها ومنها اقسال مدة خدمت _ تطبيق .

استعرضت الجيمية العموميه المادة ٨٤ من قسانون نظام العساملين المدنين بالمدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوفف بقوة القانون عن معة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كلمل أجره في حالة حبسه ننفيذا لحكم جنائي نهائي ٠٠ ٠٠ ٠

واستبانت الجمعية أن القاعدة المسلم بها في مجال الوظيفة العامة أن مدة وقف العامل عن عمله _ بقوة القانون _ بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي تسيتنزل حتما من مدة خدمته ، لكونه خلال ددة الوتب لا يتحمل باعبا وواجبات الوظيفة وبالتسالي فليس له التمتم بحقوقها ومزاياها ، ومنها اتصال مدة خدمته ، وقد أورد المشرع تطبيقا لنقساعدة المذكورة حينها نص بالمادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من سالمة الذكر على حرمان العسامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي نهائي من كامل أحره طوال مدة حبسه ،

وترتيبة على ذلك فان العامل المعروضة حالته لا يحتى له المطالبة يعساب مدة وقفه عن العمل يسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائى نهائى ضمن مدة خدمته بالهيئة العامة لمرفق مياه القاعرة الكبرى .

لالسك

(فتوی رقم فی ۱ / ۱۹۰ جلسة ۱۹۸۹/۱۹۸۱ ملف رقم ۱۹۸۲/۲/۷۰۷) -

(۱۵۱) جلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

قضاء عسكري ــ دءوي جنائية ــ انقضائها ـ (انتيابة المسكرية) ــ اختصاص : ــ

المادتان ٣٠ ، ٣٨ من قانون الخدمة المسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٧٧ السنة ١٩٨٠ تختص النيابة المسكرية دون غيرها بالتحقيق في القضايا الداخلة غي اختصاص القضاء الصحكري وشها التخلف عن اداء الفنسة المسكرية ـ يكون رفع طم المعاوى عن طريقها اذا قررت رفهها – اذا ارتات أن الواقة غير معاقب عليها أو أن الأولة غير كافية فانها تصدر أمراً بالا وجه لاقامة المدوى باعتبارها مساحبة الولاية المامة في المحتوى باعتبارها مساحبة الولاية المامة في المحتوى التجنيد التي تتقادم بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ انشخص النانية والاربعن ـ اثر ذلك : أنه لا يجوز نقل مهارسة هذا الاختصاص من النيابة المسكرية أن خصها القانون به أن مديرى مناطق التجنيد حتى وقو كانوا مؤوضين في المصديق على احكام المحاكم المسكرية في قضايا التخلف عن التجنيد لأن المحتوى المحتولة بطريق التخويض من السلطة صاحبة الاختصاص الاصيل ويتمين أن تكون مهارستهم لهذا التغويض في الصدود التي مصد فيها دون توسعه ـ تطبيق ٠

تبين للجمعية الهمومية أن قانون الخدمة المسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٠ ينص في المادة ٣٠ منه على أن « تختص النيابة المسكرية برفع الدعاوى الواقعة في اختصاص القضاء المسكرى ومباشرتها على الوجه المبين في القسانون وفي المادة ٣٨ على أنه « اذا رأت النيابة المسكرية أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتها عرافية تصدر أمرا بالا وجه لاقامة الدعوى ٢٠٠٠ ٠

وفى المادة ٥٣ على أنه ١ لاتبدأ المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة المدوى على الملازمين بالخدمة المسكرية والوطنية الا من تاريخ بلوغ الفرد من الثانية والأربعين وفى المادة ٦٤ على أن ٥ تقتضى الدعوى العسكرية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ٥ وفى مواد المجتمع بمضى ثلاث سنين وفى مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ٩ ٠٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع اختص النيابة العسكرية دون غيرها بشئون القضايا الداخلة في اختصاص القضاء العسكرى ومنها التخلف عن أداء الخلعة العسكرية فيكون رفع هذه الدعاوى عن طريقها اذا قررت رفع الما اذا ارتأت أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة غير كافية فأنها تحسفو أمرا بالا وجه الأقامة اللعوى باعتبارها صاحبة الولاية العامة في

المدعوى العسكرية · وهو ما تملك اتخاذه فى جنحة التخلف عن مرحلتي الفحص أو التجنيد التي تتقادم وفقا لأحكام قانون الخلمة العسكرية والوطنية بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشخص الثانية والأربعين ·

ولما كان من المقرد أن حفظ الدعوى أو الأمر بالا وجه لاقامتها هو من صميم الأعمال التى تباشرها النيابة العسكرية ومن ثم لا يجوز مباشرته الا عن طريق هذه الجهة ولا يسوغ نقل ممارسة هذا الاختصاص من النيابة العسكرية التى خصها القانون به الى مديرى مناطق التجنيد حتى ولو كانوا المعضوض في التصديق على أسكام المحاكم المسكرية في قضايا التخلف عن التجنيد ذلك أن اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استننائي يستمدونه بطريق التفويض من السلطة صاحبة من اختصاص الأصيل ، ويتعين أن تكون ممارستهم لهذا التقويض في التصدود التي صدد فيها دون توسعه ، ومتى كان ذلك فيان التفويض في التصدود التي صدد فيها دون توسعه ، ومتى كان ذلك فيان التفويض في التصدود التي صدد فيها دون توسعه ، ومتى الاختصاص بالحفظ أو باصدار الأم بالا وجه لاقامة الدعوى الذي يجب أن يصدر عن طريق النيابة المسكرية بمراعاة الشروط والضمانات التي يستظرمها المقانون ،

من اجل ذلك

انتهى رأى الجمعية المعومية الى عـدم اختصـاص مديرى مناطق التجنيد في اصدار أوامر الحفظ لانقضاء الدعوى الجنائية بعضى المدة في جرائم التخلف عن أداء الخدمة المسكرية ·

(فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹/۲/۱۹۸۹ ملف رقم ۲۰۳/۲/۸۹) •

(۱۵۲) حلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

عقد اداري _ تنفيذه _ المبادي، العامة في تنفيذ العقود الادارية : -

من الأصول المقررة أن المقود مدنية كانت أم أداريةيجب أن يتم تنفيذها وفقا لما أطق عليه اطرافها وبطريقة تنفق مع حسن النية _ في مجال تفسير هذه المقود يجب البحث عن النية المُستركة للمتعاقدين والارادة الحقيقية لهما دون الوقوف عند الارادة الأمردية لأي منهما _ تطبيق •

تبين للجميعية العمومية أن العقد المبرم بين الوزارة والشركة قد نص في المادة الأولى منه على أن « يتم دفع اجمالى القيمة المتعاقد عليها الى الطرف التاني _ الشركة _ والمبالغ قدرها ٢٦٤٣٣٠ ج مليونين وستمائة وثلاثة وأربعين الفا وثلاثهائة وعشرين جنيها مصريا بواقع ٢٥٠٣٣٠٠ ج مليونين وخمسمائة وثلاثة ألفا وثلاثمائة وعشرين جنيها للآلات و ١٤٠٠٠٠ مائة وأربعين ألف جنيه مصرى للبرامج على دفعات كالآنى:

أولا: قدمة الآلات •

1. ٠٤٪ من قيمة الآلات وتبلغ ١٠٠١٣٢٨ مليون وألف وثلاثمائة وتمانية وعشرين جنيها مصريا بعد التوقيع على هذا الهقد مقابل خطاب ضيهان غير مشروط بنفس القيمة يقدمه الطرف الثاني صادر من أحد البنوك المعتمدة ويقوم العميل بالافراج عنه فور توريد جميع الآلات المتفق عليها الى المواقع التي يحددها المطرف الأول (الوذارة) *

٢٠ _ . ٢٪ من قيمة الآلات بعد توريد الآلات الى جميع المواقع التى
 يتم تحديدها بمعرفة الطرف الأول .

٤ _ ٢٠٪ من قيمة الآلات بعد التشغيل النهائي للنظام .

م يقدم الطرف الثانى وقت التوقيع على هذا العقد خطاب ضمان غير مشروط من أحد البنوك المعتمدة بقيمة ١٠٪ من قيمة الآلات كتسأمين نهائى ويظل سارى المقمول حتى تاريخ انقضاه فترة الضمان »

وان المادة الرابعـــة منــة قلد نصبت على أن د يقوم الطرف الأقول ــ الوزارة ــ بتجهيز المكان المناسب لتركيب الآلاته ٠٠٠ ٠ ٠ واسستعرضت الجمهية العمومية ما ورد بالأوراق من أن الشركة أخطرت الوزارة في ١٩٨٧/٣/١٧ برجود جميع الآلات المتعاقد عليها وبأن الشركة مستعدة للتركيب بالمواقع التي تحددها الوزارة الا ال الاحيرة نظرا لعدم انتهائها من تجهيز المواقع رأت ابقاء الأجهزة مخزنة المئ الشركة لحين الانتهاء من تدبير المواقع مع التأمين بعمونة الشركة على هذه الآلات لصناح الوزارة ، كما قامت الوزارة ، صرف الدفعتين التانية والتألثة من قيمة الآلات (المتعلقتين بالتوريد والت كبب للشركة بعد أن تقدمت ببوالمي التأمين واقرار بالتزامها بتخزين الآلات التي لازالت مودعة مغازنها التسامين واراد العدل وتعهدها بالتأمين عليها والمحافظة عليها سليمة على ليستما لحين الانتهاء من تجهيز الأماكن المعدة لتركيبها ومستولية الشركة وصمانتها وعن تركيب الأجهزة في الموافع فور تجهيزها ونشغيلها ومسانتها .

ومن حيث أنه من الأصول المقررة أن العقود مدنية كانت أو ادارية يجب أن يتم تنفيذها وفقا لما اتفق عليه أطرافها وبطريقة تنفق م مسن النيسة وأنه في تفسير هذه العقود يجب البحث عن النيلة المستركة للمتعاقدين والارادة الحقيقية لهما دون الوقوف عند الارادة الفردية لأى منهما • وبما أن الثابت من النص الصريح للمادة الأولى من العقد المشار اليه أن خطاب الضمان موضوع طلب الرأى انما يقابل صرف الدفعة الأولى وأن الوزارة التزمت بالافراج عنه فور توريه جميع الآلات المتفق عليها الى المهاقع التي يحددها الطرف الأول (الوزارة) ، ومن ثم فانه متى أوفت الشركة بالتزامها بتوريد جميع الآلات المتفق عليها الى هذه المواقع تعين على الوزارة رد خطاب الضمان سالف الذكر الى الشركة وهـ م كان لثابت أن الوزارة لم تقم بتجهيز المواقيح اللازمة لتركيب هذه الآلات مما دعما الوزارة أن تصرف للشركة الدفعتين الثانية والثالثة من قسمة الآلات وفقا للفقسية الأخسيرة من المادة الأولى من العقسه وأن الشركة تنسسمت باقرار بموافقة الوزارة ـ تتعهد فيه بتخزين هذه الأجهزة والآلات لحساب الوزارة في الأماكن المنساسية لذلك حتى لا تتعرض للتسلف كما تعهدت بالتأمين عليها والمحافظة عليها صليمة وذلك كله على نفقتها لحين الانتهاء من تجهيز الأماكن المعلمة لتركيبها مع تنفيذ كافة التزاماتها المبنة بالعقد وملاحقه ومسئوليتها مسئولية كاملة عن تركيب هذه الأجهزة في المواقع فور تجهيزها وتُشهفيلها وصيانتها ــ فان ذلك كله يعنى أن الوزارة ارتضت بعد تأخرهـا في تجهيز مواقـع التركيب ـ أن تكون الأماكن التي أقرت الشركة بتخزين الآلات فيها هي _ مواقع توريد الآلات ، ومتى كان خطاب الضمان المشار اليه يظل ساريا حتى توريد هذه الآلات ولا يضمن تركيبها

فانه يكون واجب الرد للشركة بعد وفائها بالتزامها بالتوريد · وبما أنه لا يغير من ذلك ما يثار من أن المتعاقدين توقعا حصول تأخير من جانب الوزارة في تجهيز المواقع ووضعا له جزاء هو أن يكون للشركة الحق في المتعاد الشعالية لان المواقع المقصودة هنا هي المواقع المناسبة للتركيب وهي غير مواقع التوريد التي ارتضى المتعاقدين تحديدها على المتحو المتقدم بموجب الاقرار الذي تقدمت به الشركة حسبما سلف بيسانه ·

تدليك

انتهى رأى الجمعية العمومية المسبى الفتوى والتشريب الى جواذ الإفراج عن خطاب الضمان المقدم من شركة الجيزة للأنظمة الهندسية عن الدفعة الأولى من قيمة الآلات بعد تمام توريدها .

(فتوی رقم فی / / ۱۹ جاسة ۱۹۸۹/٦/۲۱ ملف رقم ۱۳۳/۱/٤۷) ٠

(۱۵۴) جلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون باللولة _ اقلمية _ ترقية _ ترتيب اقسميات بعض العاملين المدنيين بوذارة الدفاع الشاغلين لوظائف من اللرجة الأولى عند الترقية الى وظيفة مدير عام : _

المائدة (۲۶) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٧٨ منا خلت بطافة وصف الوظيفة من اشتراط قضاء العامل مدة خبرة كلية في ذات
المجموعة تساوى مجموع المدد البينية الالزمة لتشغل الوظيفة بدا من درجة بداية التميين
المجموعة تساوى مجموع المدد البينية الالزمة للترقية المرافقة المساولة المدة البينية الالازمة للترقية
من الوظيفة التي يشغلها العامل ال الوظيفة الأعمل على ان تكون هذه المدة لاصحول
على المزاهل اللازم للشغل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة الوظيفة التي يرقى العامل
غلاها ب بطاقات وصف الوظيفة التي تسبقها مباشرة حملا الشرط متحقق الأوظيف التي يرقى العامل
نعرما سنتان على الاقل في الوظيفة التي تسبقها مباشرة حملا الشرط متحقق الأوظيف
الاركل اذا ما اتحد تاريخ سفلهم للدرجة الأولى ترتب اقدمياتهم عن المدرجة
هي الدرجة السابقة مباشرة وهي الدرجة الثانية في ذات المجموعة الوظيفية التي تجرى
التول خلا باسابقة مباشرة وهي الدرجة الثانية في ذات المجموعة الوظيفية التي تجرى
التقانين وقي ١٤ لسنة ١٩٧٨ .

استعرضت الجمعية المهومية ما استقر عليه افتاؤها من ضرورة الاعتداد بالتسوية التي أجريت للمامل وما نتج عنها من درجة ومرتب واقدمية، كما استعرضت افتاؤها بجلسة ١٩٨٩/١/٨٨ ملف٢/٢/٨٦ ملف١/٢/٨٦ الذي انتهت فيه ألى أنه طلما خلت بطاقة وصف الوظيفة من اشتراط قضاء المسامل مدة خبرة كلية في ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البينية باللازمة لشغل الوظيفة بدأ من درجة بداية التمين ، فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البيئية اللازمة للترقية من الوظيفة الأعلى على أن تكون منده المدة لاحقة الوظيفة الأعلى على أن تكون منده المدة لاحقة المطبية الني من المامل الى الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة الوظيفية الني يرقى المامل خلالها .

كما استعرضت الجمعية المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنيين بالادولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « تعتبير الأقسية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فاذا استمل قرار التعيين على آكثر من عامل اعتبرت الأقدمية كما يلى : • • • • • (٢) اذا كان التعيين متضمنا تمرقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الوظيفة المسابقة •

ولما كان السابت من الاوراق أن بطاقات وصف الوطائف المطلوب الترقية اليها في الحالات المعروضية اكتفت باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الاقل في الوظيفة التي تسبقها مباشرة وكان هذا الشرط متيعققا في المروضة حالتهم ، فانه يجوز النظر في ترقياتهم ، في درجة مدير عام على أساس ترتيب اقسياتهم في المدرجة الاولى ، فاذا ما اتحه تاريخ شغلهم للعرجة الاولى فلا مناص من ترتيب اقلسياتهم على اساس اقلميتهم، في المدرجة السابقة مباشرة وهي المدرجة النانية في ذات المجموعة الوظيفية التي تجرى الترقية خلالها وذلك تطبيقا لنص المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنين بالمدولة سالفة البيان ولو كانت هذه الاقلمية قد ترتبت لمضهم التوانين التسويات المستمدة من هذه التوانين تكسف حل عليهم لان التسويات المستمدة من هذه القوانين تكشف حكما سلف البيان عن المدرجة والمرتب والاقلمية التي يستحقها الصامل فلا يجوز إهدار هذه الإنجاز عند النظر في الترقية الي يستحقها المسامل فلا يجوز إهدار هذه الإنجاز عند النظر في الترقية الى يستحقها المسامل فلا يجوز إهدار هذه الإنجاز عند النظر في الترقية الى المعطولة المناط فلا يجوز إهدار هذه الإنجاز الته النظر في الترقية الى التسويات المستمدة من الدرة والأدار عند النظر في الترقية الى التحقيق المناط فلا يجوز إهدار هذه الإنجار عند النظر في الترقية الى التسوية من اثارها التي رتبها المشرع .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه عند. اجراء الترقية في الحالة المعروضة يتعين الاعتداد بكشوف أقدميات الماملين بالدرجة الأولى ، فان تساوت فان العبرة تكون بأقدمية المدرجة النسانية ،

(فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۲۱/۲۹۸۹۱ ملف رقم ۲۸/۳/۳۷۱) -

(102)

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

قوات مسلحة _ مرتب _ مرتب الاستقبال : _

الأساس القانوني لمنح مرتب الاستقبال للمسكريين من رتب فريق ولوا، وعيد هو قراء وذير العربية رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٧١ ـ وفقا لاحكام ماا القراء فان الراتب في حقيقت مقرد للرتبة المسكرية وليس للوطيفة التي يشغلها الفسابط _ يتقرد صرف راتب الاستقبال خود صفود نشرة الترقي للرتبة المسكرية المسلمية القرد لها ـ فهو داتب مقرد للرتبة المسكرية وليس ميزة من مزايا الوظيفة _ اذا شخل احد الفساط من مرتبة لواء وظيف عسكرية مقرد لها دتبة فريق ـ اثر ذلك : يحتفظ بعرتب الاستقبال القرد لوتبته هو _ اساس ذلك : ان شفله لهذه الوظيفة لا يضمن ترقيت الى الرتبة الاضل القررة لها ـ تطبق، في حقيقة الإسلام القرية الاستقبال القررة لها ـ تطبق، في التحقيق المستقبال القررة لها ـ التحقيق المستقبال القررة لها ـ تطبق، في التحقيق المستقبال القررة لها ـ التحقيق المستقبال القررة الها ـ تطبق، في التحقيق المستقبال القررة لها ـ التحقيق المستقبال القررة الها ـ التحقيق التحقي

تبين للجمعية العبومية أن قراد وزير الحربية رقس ٣٤٩ لسنة 19٧١ بشأن تحديد فئات بدل مرتب الاستقبال للضباط ينص في المادة الأولى منه على أن د تحدد قنات مرتب الاستقبال للضباط من رتبة فريق ولواء وعمد كالآتي :

وتنص المادة الثانية منه على أن د يصرف مرتب الاستقبال بالشروط الآنة :

 (د) يكون صرف مرتب الاستقبال باسم الضابط المستحق لهذا المرتب بناء على بنه أوامر الوحدة قور صدور النشرة المسكرية بالترقئ لرتب الفريق واللواء والصيد .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما ورد بميزانية رئاسة الجمهورية .٨٨/٨٨ بنه الوطائف الدائمية من أنه توجد بالموازنة وطيفة واحدة لكبير الياوران وقائد القوات العسكرية خصصت لها رتبة فريق

والمستفاد من ذلك أن الأسماس القانوني لمنع مرتب الاستقبال المسكويين من رتب فريق ولواء وعميد هو قراد وزير الحربية رقم ٣٤٩ . السنة ١٩٧١ المساسار اليه ووفقا لأحكام هذا القراد فأن هذا الراتب في حقيقته مقرد للرتبة العسكرية وليس للوظيفة التي يشغلها الضابط

ومن ثم كان منطقيسا ان يتقرر صرف راتب الاسستقبال فور صدور نشرة الترقى الرتبسة المسكرية وبالفئة المقررة لها • فهو راتب مقرد للرتبسة المسكرية وبالفئة المقررة لها • فهو راتب مقرد للرتبة العسكرية وليس ميزة من مزايا الموظيفة •

وتبصا لذلك فانه اذا ما شـخل احد الضباط من رتبة لوا، وظيفة عسكرية مقرر لها رتبة فريق فانه يحتفظ بمرتب الاستقبال المقرر لرتبته هو لان شـخله لهذه الوظيفة لا يتضمن ترقية عسـكرية الى الرتبة الأعلى. المقررة لها ،

ومتى كان الأمر كذلك ، وكان تعيين السيد اللواء مبدوح محمود الزميرى في وظيفة كبير الياوران المقرر لها رتبة الفريق بر ثاسة الجمهورية لم يقطع علاقته بالقوات المسلحة ، ولم يتضمن ترقيته الى رتبة فريق ، هان مرتب الاسستقبال الذي يستحق لمسيادته يتحدد بالنظر الى رتبت المسكرية التي يحملها وهي رتبة الملواء ،

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مرتب الاستقال المستحق للسيام / اللواء أ تح مدوح محمود الزهيرى منذ تعيينه كبيرا للياوران برئاسة الجمهورية هو المقرر لرتبة اللواء

(فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۱ ملف رقم ۱۹۳۹/٤/۸۱) ··

(100)

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

نزع ملكية للمنفعة العامة .. التصرف فى الأراض النزوعة ملكيتها .. عدم قانونية تفصيص المسطح النزوعة ملكيته للمنفعة العامة كحصة عينية من جانب محافظة الجيزة فى راس مال شركة مصر للتعوي : ..

حرص الدستود على مبدأ صون الملكية الخاصه وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وحظر تزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للنبشة العامة ومقابل تعويش (م / ٢/٣ من الدستور) _ حدد القانون رقم / ٧٠٥ لسنة ١٩٥٤ تروط واجراءات تزع ملكية العقادات للمنفعة العامة وخول الوزير الذي تتبعه الجبية المراد نزع الملكية الساحة المسلحة تقريب المنفق المراد تنزع الملكية التحد المسلحة المربد المنفق المامة تحرب القانون رقم الاحماد المنفقة المراد المراد على المسلحة المربد المسلحة المربد عليه المسلحة المربد عليه المسلحة المربد عرب المسلحة المربد عرب المسلحة المربد عليه المربد المسلحة المناد المحدد المسلحة المامة عليه المربد المسلحة المربد عليه المسلحة المربد المربد المربد المربد المربد المربد المسلحة المربد المربد المربد المربد المربد المربد المربد المربد ال

استعرضت الجمعية الصومية الماده ٣٤ من دستور جمهورية مصر المربية المدائم الصادر سنة ١٩٧١ التي تنص على أن د الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون بيحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقب المقانون ، • كما استعرضت المادة ٧٨ من التقنين المدنى التي تنص على أن د (١) تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التي للمولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة أو سقتضي قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، (٢) وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو المحجز عليها أو تملكها بالتقادم ،

والمادة ٨٨ من ذات التقنين التي تنص على أن • تفقد الأموال العامة صفتها العسامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العسامة • وينتهي التخصيص بقتضي قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء المرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة • • وكذلك استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشنان تعديل بعض الأحكام الناصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على المقارات التي تنص على أن • يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة

المستملكة عن وجود نفع عام بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها المستعلة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، وأخيرا المادة ٢٧ من قانون نظام الأدارة المحلية الصادر بالتاريخ رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٧٨ الني تنس على أن و يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق المهامة التي تعخل في اختصاص وحادت الادارة المحلية وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتفى القوانين واللوائح ويكون المحافظ في ما من ذات القانون التي يتولى المحافظ في المحمد عالم من ذات القانون التي يقدم المحمد على أنه و يجرا للمحافظ سبعد موافقة المجلس الشعبي المحل للمحافظ في حدود القواعد العامة التي يضمها مجلس الوزراء – أن يقرر قواعد التصرف في الأراض المعدة للبناء الملوكة مجلس الوزراء – أن يقرر قواعد التصرف في الأراض المعدة للبناء الملوكة مجلس الوزراء الدارة المحلية في نطاق المحافظة ٠

واستيانت الجمعية أن دستور مصر الدائم – شأنه شأن النساتير السابقة عليه حرص على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وحظر نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وقد حدد القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٤ شروط واجراءات نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة وخول الوزير الذي تتبعه الجهة المراد نزع الملكية لصالحها سلطة تقرير النع المبرد لنزع الملكية ، ثم آلت هذه السلطة لرئيس الجمهورية بموجب القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ .

ولما كان رئيس الجمهورية – فى الحالة المعروضة – قد أصدر القرار رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية المقارات الكائنة بزمام ناحية ساقية سهم قيراط فدان

مكن بعدينة الجيزة والبالغ مساحتها ٩ ٨ ٣٧ وذلك للمنفعة السامة لاقامة مشروع الاسكن الصحى للمواطنين في المناطق الصالحة لهذا الفرض ولمواجهة الامتداد الطبيعي للتوسع في المناطق الصالحة لهذا الفرسين على جهسة الادارة (محافظة الجيزة) احترام الفرض من فزع ملكية المسحلح المذكور وعام مجاوزته الى حد تقديم جزء من المسطح كجيمة عينية في رأس مال شركة مصر للتعمير المخاضمة القانوك الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ و لا ينال من ذلك القول بأن المشرع في التقنيف الهدفي بهم على حالات انهاء تخصيص من ذلك القول بأن المشرع في التقنيف الهدفي بعن على حالات انهاء تخصيص من ذلك القول بأن المشخص بالهماء الديمسيس ، وأن المحافظ بمتضى السلات صبط قراد من المحتص بالهماء الديمسيس ، وأن المحافظ بمتضى المحالات المحافظ بمتضى

لمجميع المرافق العسامة التى تفخل فى اختصساص وحدات الادارة المحلية جميع السلطات والاختصاصسات التنفيذية المقررة للوزراء فى القوانين والدوائع مما يجوز معه صدور قرار من المحافظ بانهاء تخصيص المال للمنفقة العامة وتحويله الى مال خاص ثم استخدامه كحصة عينية فى شركة ما فيذا القول مردود عليه بان حالات انهاء تخصيص المال العسام للمنفقة المشار المنها فى المادة ٨٨ من التقنين المدنى لاتنطبق الاعلى الأموال المامة الملكوكة للاشتخاص العامة بهذا الوصف ابتداء ، دون تلك التى نزعت ملكيها من الاقراد لتحقيق غرض معن ذى نفع عام والتى لا تفعد صفتها كاموال عامة الا بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الأموال للمنفقة المامة البق للمنافق بغير ذلك يشكل المامة طبقا للنس الصريح للمادة ٨٨ المشار اليها والقول بغير ذلك يشكل وفى حدود معينة مها يتمين معه الاقتصار على تلك الحدود وعدم مجاوزتها وفى حدود معينة مها يتمين معه الاقتصار على تلك الحدود وعدم مجاوزتها و

لالسك

انتهى رأى الجمية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قانونية تخصيص المسطح المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة في الحالة المروضة كجعمة عينية من جانب محافظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتعمير • (فتوى رفي في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/١٨٣ ملف رفي ١٩٨//١٧٠) .

تشكيل الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشهيع . السنة الرابعة والاربعون

من اول اكتوبر سنة ١٩٨٩ الى آخر سبتمبر بهنة ١٩٩٠

السيد الاستاذ الستشار نائب رئيس مجاس الدولة دئيس تسم التشريع

العسيد الاستاذ المستشار نائب رئيس مجساس الدولة رئيس اللجنة الأولى

رقيس الجمعية العمومية

الزراعة واستميلاح الأراغي

العسيد الأستاذ المستشسار نائب رئيس مجساس الدولة

صمير لبيب مشرقى

محمد حامد الجمل

al. Huus al. Huus

ممعة مجدى خليل هارون

	على السيد على السيد
وثيس اللجنة المثانية	المسيد الامستاذ المستشيار نائب رئيس مجلس الدولة عبد اللطيف أحمد عطية أبو الخير
رئيس اللجنة الثالثة	السيد الاستاذ المتفسار نائب رئيس مجسس الدولة عيد العزيز اهمه سِيدٍ حماده
رئيس ادارة الفتوى لوزنرات المالية والاقتصاد والتعوين والتجارة الداخلية ·	المسيد الأستاذ المتقسار نائب رئيس مجساس الدولة محمد هلمي ابراهيم ميمد
رئيس ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسسة مجلس الوزراء والمالهظات ووزارة التخطيط ·	المسيد الإمستاذ المستضار نائب رئيس مجسلس الدولة المكتور محمد جودت اللط
رئيس ادارة الفتـوى لوزارة النقل والمواصلات	السيد الاستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة لروت عبد الله أحمد عبد الله
رئيس ادارة الفقوى لموزارات القوى العـــاملة والثقـــافة والاعلام والسياحة ·	المسيد الإستاذ المنتشار نائب رئيس مجـلس الدولة محمد معروف محمد
رئيس ادارة الفتـوى لوزارة الاسكان والتعمير	السيد الاستاذ المستشدار نائب رئيس مجـلس الدولة الدكتور عبد الرحمن عثمان عزوز
رئيس ادارة الفتوى لموزارات المسناعة والبترول والثروة المدنية والكهرباء	السيد الاستاد الستشار نائب رئيس مجلس الدولة ملاح الدين ابو المعاطئ تصير
رئيس ادارة الفتوى لوزارات المسمـة والأوقاف وشـئون الأزهر والشئون الاجتماعيـة	المسيد الاستاذ المنظمار نائب رئيس مجلس الدولة عبد اللطيف محمد عبد اللطيف الخطيب
ريئيس ادارة الفتسوى لوزارة	السيد السناذ السكاسار نائب رئيس مجساس الدولة

السيد الاستاذ السنشبار نائب رئيس مجلس الدولة محمد توفيق محمد ألربوي

السبيد الإسبتاذ المنتشبار نائب رئيس مجلس الدولة محمد رضا محمود سالم

السيد الأستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة عادل محمود زكى فرغلى

السيد الاستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة احمد عبد العزيز ابراهيم تاج الدين

السيد الاستاذ السنشار وكيل مجلس الدولة اسماعيل اسماعيل ابراهيم فودة

> السيد الاستاذ المستشار يحيي احمد راغب بكرورى السيد الاستاذ المستشار حسن يحيي حسن صبرى

المستشأر بقدم التشريع

ریئیس ادارة الفتسوی **لوزارة** الأشفال والموارد المائیة

رئيس ادارة الفتوى لوزارة التربيسة والتعليم والتعليم

رئیس ادارة الفتـوی لوزارة النقل البُحری والممالح العامة بالاسكندرية

رئيس ادارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل (والمستشار بقسم التشريع بالاضافة) ·

رئيس ادارة الفتوى لوزارتى الدفاع والانتاج الحربي

المستشار بقسم التشريع المستشار بقسم التشريع

(۱۰۲) جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩

ضرائب .. الضريبة على الدخل .. الضريبة المفروضة على المبالغ المستحقة للخبراء الأجانب . الموادَّ ٥٥ و ٥٦ و ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة (٣٢) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور والصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ • تخضع المرتبات وما في حكمها والماهيات والأجور والمكافآت وغيرها للضريبة على الرتبات .. نهج الشرع في تعديد سعر الضريبة نهجين مختلفينَ : اولهما : فرض ضريبة تصاعدية بنسبة مثوية معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها المول يتراوح سعرها بين ٧ و ٢٧٪ _ أما المنهج الثاني فهو تحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ١٠٪ بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها الخبراء الأجانب اذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد عل ستة أشهر في السنة ... اذا جاوزت فترة استخدامهم تلك الله فان البالغ التي يحسلون عليها تخضع للأصل العام الذي يعدد سعر الضريبة بنسب تصاعدية - لم يخص المشرع تلك الضريبة يقواعد معاسبية مستقلة عن تلك التي تخضع لها الضريبة على الرتبات - تفرض الضريبة على الرتبات على أمناس الايراد الشهرى بعد تعويله الى ايراد سنوى ـ تستقطع الضريبة شهريا ويتم توريدها بصفة مؤقتة الى ملعودية الفرائب للختصة كل ثلاثة أشهر تثتهى في ٣١ ديسمبر من كل عام .. اعتبر الشرع سنة المحاسبة عن الفريبة على الرتبات هي السنة الميلادية التي تبدأ من اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من ذات العام ـ العبرة في حساب منة استخدام الخبير الأجنبي في مفهوم المادة (٥٩) من القانون رقم ١٥٧ أسنة ١٩٨١ بالسئة الملادية ـ تطبيق ٠

تنص المادة ٥٥ من قانون الضرائب على اللمحل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن • تسرى الضريبة على

١ _ المرتبات وما في حكيها والماهيات والأجور والمكافأت والايرادات الرئيسية مدى الحياة ٠٠٠ ، وتنص المادة ٥٦ من ذات القيانون على أنه ويمد أعيال حكم المادة ٠٦ من هذا القانون تعدد سعر الضريبة على الوجه الآتي ٢٠٠ من مذا القانون تعدد سعر الضريبة على الوجه ١٨٠ من الر ١٩٠٠ عن ال ١٩٠٠ عن ال ١٩٠٠ عن ال ١٩٠٠ عن المادة ٥٠ على ذاك ، وتنص المادة ٥٠ على أن و تفرض الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أي ايراد من الإيرادات الخناضمة للضريبة بنسسية معته وعلى أساس الأيراد الشمرى بعد تحويله الى ايراد سنوى ، وتنص المادة ٥٩ على أنه و استثناء من السعر المحدد في المادة (٥٦) من هذا القانون:

ا تفرض الفريبة بسمس ١٠٪ وبدون أى تخفيض على المسالخ
 التى تدفع للخبراء الإجانب إيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم
 لاداء خدمات تحت اشرافها بشرط الا تزيد مدة استخدامهم على سنة أشهر

في السنة متصلة أو منقطعة ٠٠٠ ، وتنص المادة ٣١ من قرار وزير الماليه رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيلية لقانون الضرائب على اللحن الصدار بالقانون رقم ١٩٨٧ باللائحة التنفيلية لقانون الضرائب على اللحن المسنوى المنت منه المجهات بتوريد المسنوى الذي تسامه المضربية الى المنورية الى المنورية الى المنورية الى المنورية الى المنورية الى المناسبة المنتبر ، ٣١ ديسمبر من كل عام ، وتنص ٣١ مالدة ٢٢ من ١١٥ ليخ المن أساس مجدوع ما يحصل عليه المبول من مرتبات وما في حكمها .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه أخضع بِالمَادة ٥٥ سَالُفَةُ البِيانَ المُرتباتِ ومَا في حكمها والماهياتِ والأَجورِ ولمكافآتُ وغيرها من الميسالغ المحددة بها للضريبة على المرتبات وقد نهج المشرع في تحديه مسعر هذه الضريبة نهجين مختلفين أولهما أصلى وذلك بتحديث خبريبة تصاعدية تغرض منسبة مثوية معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها المهول ويتواوخ مسفرهما بين ٢ ، ٢٢٪ وثانيهما استثنائي وذلك بعمديد نسبة متوية ثابتة بواقع ١٠٪ وذلك بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها الخبراء الأجانب اذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد على سنة أشهر في السنة فاذا ما جاوزت فترة استخدامهم تلك المدة خضعت المبالغ التي يحصلون عليها للأصسل العام الذي يحدد سسعر هذه الضريبة بنسبب تصاعدية وفيما عدا ذلك لم يخص المشرع تلك الضريبة بقواعد محاسبية مستقلة عن تلك التي تخضع لها الضريبة على المرتبات وطبقا لأحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية فان الضريبة على المرتبسات تفرض على أساس الايراد الشهرى بعد تحويله الى ايراد سنوى وهي تستقطع شهريا ويتم توريدها بصفة مؤقتة الى مأمورية آلضرائب المختصة كل اثلاثة أشهر تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام أي أن المشرع اعتبر سنة المحاسبة عن الضريبة على المرتبسات هي السنة المسلادية التي تبدأ من أول ينساير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من ذات العام واذ كان الثابت مما تُقدم أن سنة المعاسبة الضريبية للضريبة على المرتبات من سنة ميلادية وأن الضريبة المقررة بمقتضى حكم البند (١) من المادة ٥٩ من القانون يرقم ١٥٧ لسمنة ١٩٨١ على المبالغ المستحقة للخبراء الأجانب الذين لا تجاؤز مدة استخدامهم منتة أشهر في السنة - تخضع فيما عدا السعر المعدد لها - لذات القواعد المماسيسية المنظمة للضريبة على المرتبات ومن ثم تكون العبرة في جساب ملة استخدام الخبير الأعنبي في مفهوم المائمة ٥٩ عدمالغة الذكر بالسنة الملادية

لاليك

التهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة استخدام الخبراء الأجانب المنصوص عليها بالبند (١) من المادة ٥٩ من القسانون رقسم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المتسار اليه تحسب على أسساس سنة المحاصبة المقررة للضريبة على المرتبات (السنة الميلادية) .

(فتوی رقم ۹۷۰ فی ۱۹۸۹/۱۰/۲۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۶ ملف رقم ۹۷۰/۲/۳۷) .

(۱۹۷۷) جُلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩

ضرائب .. ضريبة الدمغة .. الضريبة على الاعلان ٠

المادة (۱۰) من قانون فريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ ـ يعتبر اعلانا كل اعلام او اخطار او تبليغ باية وسسيلة ـ تستحق عليه الفريبة بواقع مائة وثمانين مليها عن كل جنيه او كسوره من اجر النشر بالاعلانات ـ اجر النشر غير ناب مقطوع بل متحرك فرودن ذلك : ان الفريبة في الحالة المروضة تعد ضريبة دمغة ـ نسبية وليست نوعية ـ كسور الجنيه يستحق عليه ما يستحق على الجميع فان ذلك لا يغير من طبيعة الفريبة الملاوضة ـ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية أحكام قانون ضريبة المعفة الصادر بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ وتبين لها أن المشرع قد فرق بين نوعين من ضريبة المعفة أولهما ضريبة دعفة نوعية وهى مبلغ مقطوع وثابت من المال يقرض على بعض الأوعية التى حددها المشرع دون نظر الى قيمتها المال يقرض على بعض الأوعية تقرض على قيمة الوعاء أى أن قيمتها تكدن منسوبة لقيمة الوعاء على أساس نسبة معينة منه تنقص بنقصه وتزيهد بريادته ، كما تبين للجمعية أن المشرع والن صدد صراحة فى القانون المذكور نوع الفرية المفرقة على الأوعية المختلفة الا أنه سكت فى المادة تحديد نوعيتها بتطبيق المعياد سالف البيان وعلى ذلك ولما كانت المادة ١٠ تعديد نوعيتها بتطبيق المعياد سالف البيان وعلى ذلك ولما كانت المادة ١٠ من المات والمنابقة وتستحق عليه الفريبة على الوجه الآتى:

(ى) مائة وثمانون مليها عن كل جنيه أو كسوره من أجر النشر بالنسبة للاعلانهات التي تنشر فيها يطبع ويوزع في مصر من الصحف والمجلات والتقاويم السنوية وكتب الدليل والكتب والكراسات والنشرات الهورية على اختلاف أنواعها مده عالم كان الوعاء في هذه الحالة هو أجر النشر اد وقد حد المشرع ضريبة اللسفة بيبلغ مائة وثمانون مليها عن مقطوع بل جعلها متحركة حسب القيمة الملخوعة مقابل النشر في الصحف والمجلات وغيرها من الوسائل المشار اليها في النص ومن ثم فان هذه الفريبة وتعد ضريبة ومنة نسبية وليست نوعية ، وإذا كان المشرع قد نص على أن كسور الجنيه نسبية وليست نوعية ، وإذا كان المشرع قد نص على أن طبيعة الفريسة قد نص على أن

-

الكسر مقصود به مجرد تيسير الاداء فعاذالت الضريبة رغم ذلك _ منسوبة الى مبلغ آخر هو الجنيه وكسوره يؤكد ذلك ان المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتمديل قانون ضريبة السعنة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ نصب على آنه و في جميع الأحوال ١٤١ كانت تيمية ضريبة السمنة النوعية أو النسبية الواجبة الأداء تقل عن خمسة قروش أو مضاعفاتها جبر مذه الدسس المقرب عيسة قروش و من ثم فان جبر الكسور في هذه الحالة المتصوص عليها في الفقرة ي من المادة ٢٠ لاينبر من كسة الضريبة الضريبة و

لللسك

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن ضريبة المعفة المنصوص عليها في البنسة (ى) من المادة ٦٠ من قانون ضريبة المعقة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تندرج ضمن ضرائب العفة النسبية ٠

ر قتوی رقم ۹۷۱ فی ۱۹۸۹/۱۰/۲۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۸لف رقم ۹۷۱ فی ۳۷۳/۲/۳۷) ·

(NOA)

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩

() و لائعة المناقصات والزايدات .. مناقصة عامة .. التامين الابتدائي •

اللابة (١٩) من قانون تنظيم المنافسات والزايدات الصادر بالقانون وقم ٩ لسنة ١٩٩٢ ، يحب تقديم التامن الإبتدائي كاملا مع السنة المساولة المساولة المساولة المساولة المساولة المساولة على البطلان الجديدة على البطلان الجديدة على البطلان المجودة على البطلان المجودة المساولة المساو

(ب) كانين مؤقت … الر الخطا المادي عليه ·

(3 شاب العقاء خطا مادى فى السعر اثر على فيه التامين الابتدائى فوات أقل من النسبة المقررة قانونا والتى تحسب على اساس الاجعال السحيح تقيمة العقاء مؤدى ذلك : عدم جواز النظر فى تكملة التامين لما فى ذلك من اخلال بعبدا المساواة وتكافؤ الفرص بين استالمين ــ تطبق .

فتبين للجمعية العمومية أن قانون تنظيم المناقصمات والمزايسات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة ٢ منه على أن « تخضم المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المناقصة ، • وفي المادة ١٩ على أنه و يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن ١٪ من مجموع قيمة العطاء في مقاولات الأعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيها عبدا ذلك ، ٠ وان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص في المادة ٢٤ منها على أن ، يكلف موظف مسئول أو أكثر بمراجعة المطاءات قبل تفريفها مراجعة حسابية تفصيلية والتوقيع عليها بما يفيد هذه المراجعة ، واذا وجد اختلاف بين اجمالي سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبن بالتفقيط في حالة وجود اختلافات بينه وبنن السعر بالأرقام ٠٠٠٠ وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الأساس الذي يعول عليه في تحديد قيمة العطاء وترتبيه ، • وفي المادة ٢٥ على أنه ، اذا شكا مقدم العطاء من حصول خطأ مادى في عطائه فيكون الفصل في الشكوى من اختصاص لجنة البت والوزير المختص بعد استطلاع رأى الجهة المختصة في مجلس الدولة اذا اقتضى الأمر ذلك ، وفي المادة ٦٢ على أنه د يكون لحهة الإدارة الحق في مراجعة الأسعار القدمة سواء من حيث مفرداتها الله مجموعها واجراء التصحيحات المادية اذا اقتضى الأمر ذلك · ·

والمستفاد من ذلك انه تقديرا من الشرح الأهبية التعاقدات التي تبغريفا المعهامة المهكوميسة المخاصسة الأحكام قسائون تعظيم المناقضسات والمزايدات واتصالها بالصالح المام ، نقد أفردها بقواعد خاصة وبأحكام متعيزة تكفل تحقيق المساديء التي تحكم هذه التضاقدات وفي هقدمتها معاديء العلائية والمساواة وحرية المنافسة

و بها أنه من القواعد الأساسية التي تحكم التعاقد بطريق المناقصة وفقا لنض المادة ٦٩ من القيانون رقيم ٩ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه تقديم التأمين الابتدائي . ذلك أن المشرع حرصاً منه على كفالة المساواة بين المتناقصين وضمان جديتهم ، وحفاظا على حقوق جهة الإدارة اذا ما أخل المتناقص بالتزاماته أوجب على كل مقلم عطاء أن يرفق مع عطائه تأمينا مؤقتا لا يقل على ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الأعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطباء فيما عدا ذلك · وقد سبق للجمعية العموميــة لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥/٢/٢٥ علف رقام ٥٥/ ١/ ٢٥٦ ان استلزمت تقديم التأمين الابتلتائي كالملا مع الفظاء والا ونبعية الالتفات عنه ذلك أن العديد من حقوق جهة الادارة يتوقف ممارستها على أداء هذا التأمين كاملا كحقها في اعتبار التأمين المؤقت ذاته حقا لها دون حاجة الى انذار أو الالتجاء الى القضاء اذا سحب مقدم العطاء عطاء قبل ميماد فتح المظاريف، وحقها في اعتبار صاحب العطاء قابلا الاستمرار في الارتباط بعطائه عند انقضاء مدة سريانه الى أن يصل لجهة الادارة اخطار منه بسبحب التأمين المؤقت وعدوله عن عطائه . وإنه وان كان المشرع لم يقرر صراحـة في نص المادة ١٩ سالفة الاشـارة حزاء على مخالفتها فــان القواعد العامة تقرر البطلان لاغفال اجراء جوهرى أوجب القانون مراعاته في شأن المناقصات والمزايدات ، ومن ذلك اغفال تقديم التأمين المؤقت كاملا مصحوبا بالعطاء ومن ثم يتعين الالتفات عن العطاء غير المقترن بالتأمين الابتنائي كاملا

وبما أنه متى كان من المقرر وفقا لما تقدم أن المطاء يجب أن يكون مصحوبا عند تقديمه بالتأمين المؤقت كاملا ضمانا لسلامته وحرصا على تبقيق المساواة بين المتناقصين وضمانا لجديتهم ، على أن يؤخذ في الاعتبار أن الخطأ المادى الذي يتحقق في ذلات القلم والأخطاء الحسابية هو خطأ غير مقصود فيتمين تصحيحه وأعمال ما يترتب على هذا التصحيح من آثار.

وبها أنه تطبيقاً للقاعدتين المتقدمتين في الواقعة المعروضة وكان الثابت أن الغطأ الوارد بالعطاء يتحصل في أن مقدم العطاء وضع اجعالى البند بقيمة ٢٣٥٠ جنيه في حين أن السحر الذي وضعه للوحدة هو ١٠٠ جنيه في عدد ٢٥٠ جنيه أي أن الاجعالى الواجب حسابه هو ٢٥٠٠٠ جنيه (خسة وعشرون الف جنيه) ما لا يعد معه البنطا منا مجرد خطا مادى ناتج عن العمليات الحسابية المادية التي يقترن بها احتمالات الخطا والصواب ، وقد اثر وضع قيمة البند على هذا الاساس على قيمة التامن الابتدائي المقدم مع العطاء ، فجات آثل من النسبة المقررة قانونا والتي تحسب على أساس الاجهائي المصحيح لقيمة العطاء ولما كانت قيمة التأمين في المحالة المروضة تقل كثيرا عن القيمة المطلوبة قانونا وهذا أمر يكشف عن علم جدية المتناقص ، ومن ثم لا يسوغ معه النظر في تكملتها ألى القيمة المطلوبة لما في ذلك من إخلال بيبدا المساواة وتكافؤ الموص بين المتناقسين وتبعا لذلك ، فأنه لا يجوز السماح للمتناقص بتكملة التأمين المؤقت في الحالة المروضة *

من اجسل ذلك

انتهى رأى الجمعيــة العمومية لقسمى الفتوى والتشريـــع الى عدم حواز تكملة التأمين المؤقت في الحالة المعروضة

و فتوى وقع ٩٨٠ في ٢٢/١٠/١٩ جلسة ١٩٨٩/١٠/١ ملف رقم ٥٥/١٧٢٢) .

(١٥٩) جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩.

دعوى ... تملك غير المعربين للعفارات •

المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تعلق غير المسريين فلمقارات المبنية والأراضي الفضاء ـ يعظر على غير المسريين سمواء كانوا اشخاصا طبيعين الم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جههورية حصر الموبية أيا كان سبب المسابات المبنية على المبنية أن المساب المبنية على المبنية المبنية على المبنية الفضاء قبل المبنية المبنية المبنية المبنية المبنية المبنية المبنية المبنية الفضاء قبل ١٩٧٥/١٢/١١ م ٢٤ المبنية المبنية على والمبنية المبنية المب

القاعدة الثانونية الجديدة لا تسرى باثر رجمى على الوقائع أو المراكز المقانونية التي تقع او تتم قبل نفاذها الا بنص صريح يقرد الاثر الرجمى -- تطبيق -

تنص المادة الأولى من القانون رقسم ٨١ لسنة ١٩٧٦ يتنظيم تملك غير المصريف للعقارات المبنية والأراضى الفضاء على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ بنظام استشار المال المرجى والأجنبى والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريف مسواء اكانوا المبنغاصا طبيمين أم اعتبارين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضى المفتودية مصر العربية أيا كان سبب اكتساب الملكية على الميرات وتنص ألمادة الثانية على أنه « استثناء من العظر المتصوص عليه في ألمادة الشابقة ، يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية المقارات المبنية والأراضى المفتفية في الإحوال الآتية : و ٢٠٠٠ وتنص المادة التصمية على أن و ٢٠٠٠ تبراها القانون صحيحة منتجة وتزاها القانونية .

اما التصرفات التي لم يتم شهوها قبل العمل بيها عالقاتون بفلا يعتبا عالم و يبعث التي يقد علمت بشائها طلبات شهر الى المامورية الشهر المغارى أو أقيمت عنها دعوى صحة تعاقد أعلم القضاء مامورية الشهر المغارى أو أقيمت عنها دعوى صحة تعاقد أعلم القضاء أو استخرجت بشائها تراخيص بنا من البهاف المختصة وذلك كله قبل ١٩٨٨ من ديسمبر ١٩٧٥ - كما تبين للجمعية أن القانون وم ٦٥ لسنة ١٩٨٨ بعنظيم تملك غير المعرين للعقارات المنية يضى في المادة الأولى منه على أنه و من عكم الانقلال باحكام القانون وقم ١٩٤٣ منه على أنه و على المناز المناز المناز وقدم ٢٠ تسنة ١٩٨٤ منافع والمناز المناز المناز وقدم ٢٠ تسنة ١٩٨٤ منافع والمناز المناز المن

المال العربي والأبيني والمناطق المعرة يكون تملك غير المصريين سواء أكانوة أشخاصا طبيعيين أم اعتبساريين للمقارات المهنية أو الأراضي الفضساء في جمهورية مصر العربية أيها كان سبب اكتساب الملكية علما الميراث وفسق أحكام هذا القانون ٢٠٠٠ء وفي ألمادة المائية على أنه « يجوز بموافقة رئيس مجلس الوزراء لغير المصريين سواء أكانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تملك المقارات المبنية أو الأراضي الفضاء بالشروط الآتية : ٢٠٠ وفي المادة التاسعة على أنه « يلغي القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ٢٠٠٠ كما يلغي كل نص يخالف أحكام هذا القانون ع

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاء حظر تملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراض الفضاء سواء آكانوا من الأشخاص الطبيعين أم من الأشخاص الاعتبارية ، واستثناء من هذا الاصل أجاز لهؤلاء اكتساب ملكية المقارات في حلات محددة حصرا فلا يكتسب هؤلاء ملكيتهم الاستثناء وفي نطاق هذه الحالات ، وهو ما استقر عليه افتاء هذه الجعمية فقد أجاز المشرع في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ شهر التصرفات التي لم يتم شهرها قبل العمل به في حالات ثلاث هي :

۱ ــ اذا كان التصرف سبق وأن قدم بشأته طلب شهر الى مأمورية.
 الشهر المقارى قبل ۱۹۷۰/۱۲/۳۱

۲ ــ اذا كاثر التصرف سبق وأن أقيبت بشأنه دعوى صحة تعاقد أمام القضاء قبل ۱۹۷۰/۱۳/۳۹

٣ ــ اذا استخرجت توانجيص بنسياء من الجهات المختصسة قيل.
 ١٩٧٩/١٢/٣١ -

والمستفاد من ذلك أن التصرف بالبيع الذى يرد على الأراض الفضاء لغير المصريق قبل العمل بالقانون رقم ٨١ أسنة ١٩٧١ المشار اليه يتم شهره بالتطبيق للقواءد التي أوردها هذا القانون منى كان قدم بشأنه ١٩٧٠/١٢/٣١ التزاما بنص الفقرة التانية من المادة الخامسة من هذا طلب هميور أو القيم بهيانه يهوى جنسجة الماقد أمام القضاء قبل القانون .

وبها أنه من القرد أن الأميل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسري على الوقائي التي تطبيع لهجكيها خلال الفترة من تاريخ المسل بها. حتى تاريخ الفائيا أن تعميلها فإنها البيت أد عدلت جند القاعمة ويعلية معلها .. فاعدة فانونية أغري فلا فلااعة المعديثة تسريد اعتبادا من الوقيت المعديد لمنفاذه في الوقائع والمراكز التي تتم بعد بفاذها ولا تسرى باثر رجعي على الوقائع أو المراكز المقابونية التي تقع أو تتم قبل نفاذها الا بنص صريح يقرر الاتر الرجعي .

وبها أن القسانون رقسم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المسريين للمقارات المبنية والأراضى الفضاء وإن لم يرد ضمن نصوصه نصا مماثلا للحكم الوارد في المادة ٥ من القسانون رقسم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شسأن التصرفات التي قلمت بشمانها طلبسات شهير او اقيمت عنها دعوى صحة تعاقد أمام القضاء قبل العمل به ، بما يقتفى القول بأن هذا الحكم يعتبر قد الفي واصبح غير قائم من الريخ العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ الأن ذلك لا يخل بالحقوق التي يكون قد اكتسبها أصعاب الشان بتقديم طلبات الشهر أو اقامة دعاوى صحة تعاقد قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٨ بالمناز ورقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بالر رجمي على تلك الحقوق المر غير الجائز طبقا للقاعدة المتقدمة مادام المانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بالان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ على التقون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المناز الربه لم يورد نصا صريحا يفيد مثل مذا الاثر الرجمي م

وبِما أنَّ الثابت من الأوراق أنَّ التصرفين المعروضين قد صهرا قبيل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ اذ صدر الأول بتاريخ ١٩٥٩/٣/٧ وصدر الثاني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٤ . وقد أقيمت بشأن كل منهما دعوى صحة تعاقد أمام القضاء ، فأقيمت عن الطلب الأول الدعوى رقسم ٣٧٢١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلي الجيزة التي حكمت محكمة القساهرة بجلسة ٩/١/٩٧٩ بالغاء هذا الحكم وبصحة ونفاذ عقد البيع وأقيمت عن الطلب الثاني الدعوى رقم ٤٥٥٨ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية التي أصدرت حكما بجلسة ١٩٧٨/٥/١١ بصحة ونفاذ عقد البيع وقد أينت محكمة استثناف القاهرة هذا الحكم بجلسة ٢١/٤/٢١ ومتى كان الثابت أن هذين الحكمين أصبحا نهائيين قبل العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ كما بني الحكمان على ما جاء بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ من الاعتداد بالتصرفات التي قدمت بشانها طلب شهر أو أقيمت بشأنها دعوى صحة تعاقد قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وجواز شهرها فأن شهر هذين المحررين يجب أن يتم طبقا لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وليس أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ التي تنحسر عن التطبيق بحكم نطاقها الزمنى وأخذا في الاعتبار في نفس الوقت وجوب احترام حجية الأحكام القضائية النهائية الصادرة ونفاذ هذين المحررين .

لالسك

انتهى راى الجمعية العبومية انتسمى الفتوى والتشريع الى أن شهرَ المجروبي المووضين يتم ونقا لأحكام القانون رقم٨١ لسنة١٩٧٦ ولا يخضع للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليهما •

﴿ قَاوَى رَقِيمِ ٩٨٨ فَي ٢٣/١٠/٢ جَلْسَة ١٩٨٩/١٠/٤ مَلْفَ رَقْمِ ١٩٨٩/١٠ ، •

(14+)

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩ م

اختصاص .. ما يطرح عن اختصساص الجمعية الفهومية اللسمى اللتوى والتشريع ... جعارك .. معداد الرسوم الجعركية .. اتحاد البريد .

المادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالفانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ ـ الشرع عدد المسئفاس المسئفال التي يختص الجيمية المهدومة القسمى الفتوى والتشريع بنظرها وحدد الاشفاص الفين يملكون طلب ابداء الرأى فيها ... كما بين الملازعات التي تطرد الجيمية المهدومة بالفصل فيها واستنزم الاختصاصها أن يكون طرفاها من الوزادات والمسالح العامة والهيئات المعافية دون غيرها ... سلطة ابداء الرأى في المساولة، والاستدوية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية الهامة ليست مطلقة وانها الدولية، والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية الهامة ليست مطلقة وانها هي مطبقة المراى على معيد بالمسول على موفقة المجهة صاحبة الشان وان تكون عدد الجهة مي طالبة الرأى بيض يقدي نظري المستدة الل طلب جهة قادرة على تنفيذها الأمر الذي يقضي بعث نظر ماحية المرادة على تنفيذها الأمر الذي يقضي بعث نظري صاحبة الخصاص بشائها .

الأثر المترتب على ذلك : خروج المنازعة بين اتحاد البريد الافريقي ومصلحة الجمارك عن اختصاص الجمعية المعومية لقسمي اللتوي والتشريع _ تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم '22 لسنة ١٩٧٢ على أن • تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب أهبيتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس محلس الدولة ٠٠٠

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزرات أو بين المصالح العامة أو بين
 الجهات وبعضها البعض » •

والمستفاد من ذلك أن المشرع عدد المسائل التي تختص الجمعية المعمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظرها وحدد الأشخاص الذين يملكون طلب الرأى فيها • كما بين المنازعات التي تنفرد الجمعية العمومية بالفصل فيها واستلزم لاختصاصها أن يكون طرفاها من الجهات المبينة في النص وهي الوزارات والمسالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المعلمة ودن غيرها •

وأنه ولتن كان الظاهر من النصوص المتقدمة أن المشرع عهد الى رئيس مجلس الدولة بطلب رأى الجمعية المعومية لقسسى الفتوى والتشريع في المسائل القانونية الهامة إلا أن سلطة طلب الرأى في هذه الحالمة أيا أن سلطة طلب الرأى في هذه الحالمة من مقيدة بالنصول على موافقة الجهة صاحبة إلى الميان أو أن يتكون عنده الجهة هي طالبة إلرأى وذلك حتى لا بقايا هذه الجهة بعن من الميان الميان أخذا في الاعتبار أن المقون في جابهة المجاهزة في الاعتبار أن المقون في جابهة الميان أخذا في الاعتبار أن المقون ليسبت مجرد بحث نظرى وأنما يجب أن تكون حستنبة الى طلب جهة قادرة على تنفيذها الأمر الذي يقبضي أن تكون مساحبة اعتصاص بشائها و

ولما كان ذلك ، وكان التابت من الأوراق أن مصلحة الجبارا ومن الدولة ، الجبارا ومن الدولة ، المجارات الدولة ، يضم الله المنظم على الدولة ، يضم عن أنه من ناحية أخرى فان اتحاد البويية الأفريقي ليس من بيزو الجهات التي حددها نص البنه (د) من المادة ٦٦ من القانون رقسم الإلا لسنة ١٩٧٣ المسار اليه والتي يجوذ للجيمية المسومية لقسين الفتوى والتشريع النظر في منازعاتها مع الجهات الادارية ،

ومن ثم فان الاختصاص بنظر هذه المنسازعة وققة الطلب المقدم من اتحاد البريد الأفريقي يكون خارجـا عن ولاية الجمعية العمومية لقسسي الفتوى والتشريـم

لالسك

انتهت الجمعية الميومية النسمى الفتوي والتشريع الى عدم جواز اخالة هذا الموضوع اليها لعدم اختصاصها بنظرة على الوجه السائف بيانه: (فتوي وقر ١٠٠٠ هم ٢١/١٠/٢٠ جلسة ١٩٨٩/١٠/٤ ملفة وقر ٢٩٦/٢/٣٧ ٪

(171)

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩ م

قانون _ نطاق تطبيقه من حيث الزمان _ الفاء القانون _ عدم جواز افتراح تعديل فطن تم الفاؤه • ﴿ جامعات _ جامعة القاهرة فرح الغرطوم ﴾ •

المادة (٢) من التقين المدنى تنمى على أن لا يجوز المناء نص تشريعى الا بشريع لاحتى يضم ضراحة على هذا الاثفاء أو يشتمل على نصي يتمارض مع نص التشريع المقديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي مبتى أن قرر قواعد ذلك التشريع حالفاء أو نسخ التشريع يتم بنص صريع يضمته تشريع لاحتى وهذا هو النسخ أصديا على حولات يكون النسخ ضمينا القديم وفي عدد العالمة يقتصر النسخ على الحدود التي يتحتق فيها التمارض حواما أن يصدر تشريع حديد ينظم تنظيما كالملا وضعا من الأوضاع أفرد كه تشريع سابق وفي هذه المعالم يشريع وضموص التشريع الملك وتفسيلا لاوا انتفى التمارض بين بعضى نصوض عدا التشريع وضموص التشريع الملكي المنافق المنافق المحادث التشريع الملكي المنافق المنافق المنافق فروج المجامعات الموافق بديا المنافق المنافق المنافق المنافق فروج المجامعات الموافق بديا المنافق المنا

استمرضت الجمعية المادة (٢) من التقنين المدنى التى تنصر على أنه
٧ لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالفاء
أو يشتمل على نص يتمارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد
الموضوع المنى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، • كما اسستمرضت
المادة (١) من القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٩ في شأن تشكيل مجلس فرع
جامعة القاهرة بالخرطوم وسلطات وكيل الجامعة المختص بادارة الفرغ
الني تنص على أن « يكون الهرع جامعة القاهرة بالخرطوم مجلس يشكل على
الوجه الآتى:

١ ــ وكيل جامعة القـــاهرة المختص بادارة الفرغ وله رئاســـة
 المجلس *

٢ _ عمداء كليات الفرع ٠٠٠ و والمادة (٢) من ذات الثانون التي تنص على أن و يختص هذا المجلس بالنظر في مسائل الفرع قبل عرضها على مجلس جامعة القاهرة وبباشر اختصاصات مجلس الجامعة في المسائل الإتدة:

١ ــ تنظيم الدووس والمعاضرات والمشغل العملية وتوذيعها على
 القالمين بها في كليات الغرع م

مط . ٢ _ تعيين مواعيد الدراسة والامتحان والعطلة بكليات الفرع · أ

٣ _ تنظيم الامتحانات وتاليف لجان المتحنين في الكليات المختلفة.

والمادة (٣) منه التي تنص على أنَّ « يمثل وكيل جامعة القاهرة المختص بادارة فرع الخرطوم كليات العرع في مجلس الجامعة •

ويتولى اختصاصات مجالس الكليات الى أن يتم تشكيلها • ويعتبر مجلس الكلية قائمنا اذا بلغ أعضائه ثلاثة من بينهم أستاذ ذو كرسى على الاقل ، • والمادة الرابعة والأخيرة منه التي تنص على أن • ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، تم النشر بتاريخ ٢٨/٣/٣٩٥٠ . وكذلك استعرضت المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقسم ٤٩. لسنة ١٩٧٢ 'بشأن تنظيم الجامعات التي تنص على أن د يعمل في شأن تنظيم الجامعات بأحكام القانون المرافق ويلغى القانون رقم ١٨٤ لمسنة ٥٨ المشار اليه ، كما يلغي كل حكم يخالف أحـكانه: ، • والمادة (٢٢) من كات القانون التي تنص على أن ، يؤلف سجلس الجامعة برِّئاسة رئيس الجامعة ، وعضوية : (1) نواب رئيس الجامعة ٠ (ب) عميدًا؛ الكليبات والمعاهد التابعة للجامعة ، • والمادة (٣٠) منه التي تنص على أنه « يجوز في حال انشاء فرع للجامعة تعيين نائب لرئيس الجامعة يعاونه في ادارة شئون الفرع وتكون له جميع الاختصاصات المخولة لنائبي رئيس الجامعة في شيئون هذا الفرع ، • وأخيرا استعرضت المادة (١) من اللائحـــا التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسبنة ١٩٧٢ الصينادرة بقراد رئيس الجمهورية رقسم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديدلاته التي تقضى يسأذ تتكون الجامعات من :

أولا: جامعة القاهرة : ١٠٠٠

- 1

- (

فرع الخرطوم :

والمادة ("٢١) من ذات اللائمة التي تفعى بان و يكون الحالب ويسلم الجامعة المسئون احد فروعها منفرضا وتكون له الاختصاصات المخوا لهائيو، وتهمن فلجامعة والمبينة في المادتين السيابة بين فيميان يتعلق بمسئو المهارع ، المادة ٢٢ منها التي تفعى بانه و يهدوز الاكبفة بالمنسبة والحارة وأستبانت الجمعية أن الغاء أو نسخ التشريع ـ وققا لنص المادة (٢) من التقنين المدنى وما جاء بهذكرة المسروع التمهيدى للقسانون ـ يتم بنص صريح يتضبنه تشريع لاحق وهذا هو النسخ الصريع - وكذلك قد يكون النسخ ضمنيا وله صورتان ، فأما أن يصدر تشريع جديد يشتمل على نص يتعارض تعارضا ناما مع التشريع القديم وفى هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التى يتحقق فيها التعارض واما أن يصدو تشريع جديد ينظم تنظيما كاملا وضما من الأوضاع أفرد له تشريع معابق وفى هذه الحالة يعتمر علم التشريع السابق منسوخا جملة وتفصيلا ولو انتفى التعارض بين بعض نصوص هذا التشريع وتصوص التشريع اللذى تلاه

ولما كان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن تسكيل مجلس فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وسلطات وكيل الجامعة المختص بادارة الفرع المعروض أمر استمرار وجوده التشريعي من علمه ــ قد صسدر لتنظيم شئون هذا الفرع ولسد الفراغ التشريعي القائم آنذاك في القانون العام لتنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الذي خلت نصوصه من أي أحكام تتملق بفروع الجامعات .

واذا كان الثابت من مطالعة قانون تنظيم الجامعات الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية انهما قد تضمنا تنظيما عاما متكاملا يحكم فروع الجامعات أيا ما كان موقع تلك الفروع سواء داخل أو خارج حدود جمهورية مصر العربية ، وقد ورد فرعجامعة القاهرة بالخرطوم بنص صريح في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليه ومن ثم فان هدا التنظيم يسرى بالضرورة على حالة فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ويكون القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر قد ألغى برمته ضمنا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه • ولا وجه للقول بأن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ قانون خاص وضع لمعالجة ظروف وجود فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم خارج نطاق السيادة المصرية ، وأن هذِه الظِروف لا تزال باقية على حالها بها يسمح باستمرار العمل بأحكام القانون المذكور حتى بعد صدور انقانون العام لتنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، فهذا القول مردود عليه بأن القاعدة التي تقضي بأن القانون الخاص لا يلفيه الا قانون خاص مثله ولا ينسخ بقانون عام لا تنطبق اذا كان التشريع الجديد الذي أورد الحكم العام قد تناول صراحة الأوضاع التي كان يحكمها القانون الخاص • والثابت أن القانون رقم ٧٣ لسنة

1909 قد جامته كافية نصوصه السالف بيبانها لتسيير شئون الفرع المشار اليه ، ولم يشتمل على أى أعكام خاصة أو متميزة مراعي فيها وجود هذا الفرع مكانيا خارج مصر ، ومن ثم فان التنظيم العسام الجديم لكافة فروع الجامعات الوارد بالقانون 23 لسنة 19۷۲ ينسخ أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة 19۷۷ ينسخ أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة 1909 وبها لا وجه معه لاقتراح تعديل المادة (٣) منه .

لالسك

انتهى رأى الجمعيسة العبوميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الهائون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ المشاد اليه قد ألغى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وبالتالى فلا يسوغ اقتراح تعديل المادة (٣) من القانون الأول •

(فتوی رقم ۱۰۰۷ فی ۱۹۸۹/۱۰/۲۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۰۰) .

(۱۹۲۲) جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩ م

رسم تنمية الموادد المالية للدولة _ المعلات والفنادق السياحية _ حفلات •

المادة الاول من القانون ١٤٧٧ لسنة ١٩٨٤ بقرض رسم تنية الموادد المالية للنواة المصلات والطعمات المطلات والطعمات المتلفة على المسلات والطعمات المتلفة والطعمات المتلفة والطعمات المتلفة والطعمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمقاندة في المتلفة والطعمة الترفيهية من استيف الحرفية دوري أن يكون مينياً بالخراص المستهدة بانساء الفندق في الخلة حمل يستيف الحرفية دوري أن يكون من بيت وتقديم وجبات وشعروبات ولو صاحبها ترفيه اعتلا الفندة في تقديمه للتزلاد المساحدة المستهدة السياحية المساحدة السياحية المساحدة السياحية المساحدة السياحية المساحدة السياحية المتلفة المساحدة السياحية بقد علائها الومية لرسم تنهية الموادد المالية للدولة ما دانت لصيقة بتشاطها المتاد ...

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شان المحلات العسامة والقانون رقسم ١ لسنة ١٩٧٣ في شان المنشآت الفندقية والسياحية ، والقانون رقم ٤٦ لسسنة ١٩٧٨ في شان تحقيق العدالية الضريبية الذي تنص مادته رقسم ٣١ على أن • تفرض ضريبة على الاستهلاك الترفيهي وذلك على النحو الآتي :

أولا: الحفلات والخدمات الترفيهية إلني تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية وذلك بواقب عشرين في المائة من القيمة المدفوعة ، كما استعرضت الجيمية حكم المادة الأولى من القانون رقم / 12 لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنبية الموارد المالية للدولة المعلى بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ التي تنص على أن و يفرض رسم يسمى و رسم تنبية الموارد المالية للدولة، على ما ياتي :

 ١٥ ــ المخالات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية ، ويحدد الرسم عليها وفقا للمبالغ المدفوعة بالمسب الآتة :

^{*} ٢٠٠٪ على الد ١٥٠٠٠ جنيه الأولى •

٣٠٪ على الـ ١٥٠٠٠ جنيه الثانية ٠

٤٠٪ عليما زاد على ذلك ٠

وتلتزم الجهات التي تقهم هذه الخدمات بتحصيل هذا الرسم مع شية الخدمة وتوريده الى مصلحة الضرافب ، •

ومفاد ما تقدم أن المشرع أخضع في قانون تحقيق العدالة الضريبية بعض مظاهر الاستهلاك الترفيعي لضريبة جديدة فرضت بالقانون المذكور لأول مرة ، ومن ضمن أوعية هذه الضريبة الحفلات والجعمات الترفيعية الني تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية وذلك بواقع ٢٠٪ من القيمة المدفوعة ، وفي القانون رقم ٤٧٧ لسمنة ١٩٨٤ المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٥ لسمة ١٩٨٠ المشرع ذات النشاط لرسم تعدد وفقا للمبالمة المدفوعة بالنسب المشار اليها في النس سالف البيان .

ولئن كان الظاهر من صياغة النص الذي فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة أن الذي يخضع لهذا الرسم عموم الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحال العامة السياحبة حسبما يوحي بذلك ظاهر النص الا أن الذي يخضع للرسم في الواقع من الأمر هو الحفلة أو الخدمة الترفيهية الخارجة عن النشساط الفندقي أو السياحي المتاد المرخص به والتم تقتضي اعدادا خاصا لأن هذه الحفلة أو الخدمة الترفيهية هي احدى مظاهر الاستهلاك الترفي المعنى بالنص فالمقصود بالحفلة أو الحدمة التوفيهية في مفهوم القانون المذكور هو استخدام الفندق أو المحل العام السماحي في اقسامة حفل يستهدف الترقيه دون أن يكون لصميقا بالإغراض المستهدفة أصلا بانشه الفندق أو المحل السياحي فحفلات الزواج والميلاد ، والحفلات التي يتم فيها تأجير احدى قاعات الفندق بأجر وحفلات أعياد الميلاد ورأس السنة أو غرها من المناسبات العامة أو الخاصة تخضع لرسم تنمية الموارد المالية سواء كانت الحفلة لا يصساحبها خلمة ترفيهية فتسمى حفلة فقط أو حفلة يصاحبها خدمة ترفيهية فتسمى عندئذ خدمة ترفيهية ، أما النشــاط المعتــاد للفندق من مبيت وتقديم وجبات ومشروبات ولو صاحبها ترفيه اعتاد الفندق تقديمه للنزلاء كالحفلات اليومية بالملهي الليلي للفندق فلا تخضع للرسم سالف البيان وكذلك الحال بالنسبة للمحال العامة السياحية فلا تخضم حفلاتها اليومية للرسم المذكور مادامت لصيقة بنشاطها المعتاد .

للليك

انتهى رأى الجمعية المموميسة لقسمى الفتوى والتشريس الى عسدم خضوع المخلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفتادق والمعلات العامة السياحية لرسم تنمية الموارد المالية للمولة الا اذا كانت خارجة عن نشاطها البومى المعتاد على الوجه السابق بيانه •

(فتوی رقم ۱۰۰۸ فی ۱۹۸۹/۱۰/۲ چلسة ۱۹۸۹/۱۰/۶ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۳۷ ، ۰

(174)

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩م

🐪 (أ) قروض ــ ضمان سدادها ــ اختصاص وزير المالية ٠ 🏋

· قرادة دئيسُ الجمهودية رقما ١١٥ لسنة ١٩٦٨ و ٢٩٧٧ لسنة ١٩٧١ ·

العكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة .. تغتص العكومة بعمليات منع القروض وعقدها وما يتصل بها من عمليات مائية واتصانية تستهدف تعويل المشروعات مع تأجيل السداد .. تغرير الاختصاص بضجا القروض يستنبع تقرير الاختصاص بضجا المعددها .. وزير المائية عن الحكومة الاختصاص بضح الضمانات للهيئات العامة والأوسسات العامة فيها تحصل غيبه من قروض وذلك بعوجب القراد الجمهوري دفع ١٠١ العامة لمائية بعنع حلمت الفصانات .. عا ورد بهذا القراد يعمد المعاملات عليه المشرع بعد الناسات المعاملات وزير المائية بعنع حلمت الفصانات .. نظم المشرع بعد ذلك اختصاصات وزير المائية بعنع حلمت الفصانات .. نظم المشرع بعد ذلك اختصاصات وزير المائية بعنع حلمت الفصانات .. نظم المشرع بعد

(ب) قروض ـ تسهيلات ائتمانية ـ تعريفها ـ ضمان وزير المالية لها ٠

تسهيلات الوردين لا تفرج عن كونها التهانا يقدمه البانع المورد الى المتسترى عن قيمة المبانغ المستحقة بمقنضي المقد بلا من ادانها فور انطاد المقد او خبلال فترة التوريد - يتراخى سداد علم المبالغ الى الآجال المتفق عليها الى السناط سنوية او نصف سنوية - هذه التسهيلات لها طبيعة القروض - اثر ذلك : - انه لوزير المالية فسمان سداد هلم وزايائغ المترتبة على تسهيلات الموردين بعكم الاقتصاصات الإصيلة للمكومة والتي تمثلها وزاياذ المالية مع مراعات الاجراءات الدستورية المقررة في هذا الأصيلة تطبيق .

ينص دستور جمهورية مصر العربية الصائد سنة ١٩٧١ في المادة ١٥٣٠ منه على أن البحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للمولة ونتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على اعمال الحكومة ، وفي المادة ١٥٦ على أن يعارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية : ٢٠٠٠٠٠٠

(ز) عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور ٢٠٠ ، وان قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الأذن لوزير الخزافة (المالية) في ضمان الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض ينص في المادة الأولى منه على أن ، يؤذن لوزير الخزانة – نيابة عن الحكومة في أن يضمن الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تجصل عليه من قروض وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها يقرار منه ، وأن قراد رئيس الجمهورية وقسم ٣٦٢٧للسلنة ١٩٧٢ بتنظيم وزارة الخزانــة (المالية) ينيس في المالة الأولى منه على أن « تختص وزارة الخزانة بالآتي :

والمستفاد من ذلك أنه وفقا لأحكام دستور سنة ١٩٧١ فان الحكومة باعتيارها الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة مي المختصة بعمليات منح القروض وعقدها وبجميع ما يتصل بها من عمليات مالية والتمانية تستهدف تمويل المشروعات مع تأجيل السداد المستحق عنها مادام انها تراعى في ذلك الاجراءات الدستورية المنصوص عليها لعقد القروض . وغنى عن البيان أن تقرير الاختصاص بمنح القروض يستتبع تقرير الاختصاص بضمان سدادها ومتى كان هذا الاختصاص ثابتها على النحو المتقدم للحكومة فأنه لا وجه للجوء لرئيس الجمهورية للحصول على الأذن منه بعد أن بين الدستور الاختصاصات المخولة للسلطات المختلفة ورسم الحدود بينها واذا كان قد عهد الى وزير المالية نيابة عن الحكومة بمنع الضمانات للهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض بالشروط والأوضاع التي يحدها بقراراته وذلك بموجب القرار الجمهورى رقم ١١٥ ليسنة ١٩٦٨ وان هذا القرار لا يعدو أن يكون تأكيدا لاختصاص وزير المالية في منح هذه الضمانات بهذه الشروط والأوضساع وقد نظم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢٧ لسنة ١٩٧١ بعد ذلك اختصاصات وزارة المالية تفصيلا التي تدخل ضمنها الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاقتراض

وبيا أنه متى كان ما تقيلم ، ومن المسلم أن تسسهيلات الموردين لا تخرج عن كونها التمانا يقدمه البائع المورد الى المسترى عن قيمة المبائغ المستحقة له بمقتضى المقد بدلا من ادائها فور انعقاد المقد أو خلال فترة التوريد أو عند الانتهاء منه فيتراخى سعاد هذه المبائغ الى الأجال المنفق عليها مع تجنبها إلى أقساط محددة أو تصف سنوية ، كما أن لها طبيمة مماثلة لطبيعة القروض فانه يكون أوزير المالية ضمان سعاد هذه المبائغ تسهيلات الموردين باعتباره الجهة المختصة التى تنوب عن الحكومة (وهي المسلطة الموسيلة في هذا الشأن) فيما يتعلق بالمسائل المالية ودون حابة ألى الرجوع لسلطة أخرى -

لالسك

انتهى وأى الجبعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز لوزير المالية ضمان الهيئات العامة فى سعاد المبالغ المستحقة المترتبة على تسجيلات الموردين بعكم الاختصاصات الأصبيلة للحكومة التى تمثلها وزارة المالية مع مواعاة الاجواءات المستورية فى هذا الشأن

(قتوی رقم ۱۰۱۹ فی ۱۹۸۹/۱۰/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۶ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۰/۳۰ ع م

(۱۹۶) جلسة ٤ أمن اكتوبر سنة ١٩٨٨ م

غريبة ... سداد الرسوم الجمركية ... الاعفاء منها •

المادة ۱۹۷۰ من القانون رقم ۷۱ سنة ۱۹۷۰ بشان التامين الاجتماعي ... تعلي اموال الهيئة العامة للتامين الصحى الثابتة والثقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها أمن القدرائب والرسموم والعوائد التي تقرضها العكومة أو أي سناطة عامة آخرى في الهجهورية ... الآثر المترتب على ذلك -

معا، الهيئة العامة للتامين الصحى من سداد الرسوم .. تطبيق ·

تنص المادة ١٩٧٥ من قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٩٧٥ منه على أن و تعفى أموال الهيئة المختصة (الهيئة العامة للتأمين الصحوم) الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان توجيعا من جميع الفرائد والرسوم والعوائد التي تفرضها المحكومة أو أي المملكة عملمة آخرى في الجمهورية كما تعفى الممليات التي تبساشرها الهيئة المختصة من الخضوع المحكام القوانين الخاصة بالاشراف والرقابة طح همئات التأمين ٠٠٠٠ م

والمستغاد من ذلك أن الشرع أعنى أموال الهيئة العامة للتأمين الضحى النابتة والمنقولة وعباياتها الاستنبارية من جبيع الضرائب والرسوم التى تفرضها الحكومة أو أى سلطة عامة أخرى فى الجمهورية ، ومتى كان ذلك ، وكان متسول الشهادة المعروضة قد ورد الى الهيئة كهدية وبلون تحويل الاعفادات المنصوص عليها فى النص سالف الذكر والتى تشمل الاعفاء من النصوص عليها فى النص سالف الذكر والتى تشمل الاعفاء من الفسرائب والرسوم للجمركية باعتباد أن النص على الاعفاء قد ورد عاما مطلقا نيشمسل جميع أموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع الضرائب والرسوم التي تفرض عليها ، وتبعا لذلك تكون مطالبة مصلحة الجمارك للهيئة بسعاد الفهرائب والرسوم الجمركية على مشمول الشهادة المسار للهيئة بسعاد الفهرائب والرسوم المجركية على مشمول الشهادة المسار الهيئة بيداد الفهرائب والرسوم الجمركية على مشمول الشهادة المسار

لذلنبك

انتهت الجمعية العموميسة المسمى الفتوى والتشريسيم الى دفض الطالسية .

(فتوى دفع ١٠٣٦ في ١/١١/١١٨٠ خِلْسِةَ ٤/مِ١/٩٨٠ مَلِيْنِ بِيَّاعٍ ١٩٨٢/١٠٨٠ مَلِيْنِ بِيَّاعٍ ١٧٥/١٠٠٠ •

(374) جلئية 184 من اكتوبر سيئة 1844 -

عمد ومشايغ ـ انتخابات ـ فتع باب الترشيع ،

قانون العبد والشايخ ﴿ وَلَمْ ٥٨ لَسَنَّةً ١٩٧٨ ــ

الأصل ان يتم التعين في وظيفة العبة الخالية باسلوب الانتخاب ، بستثناء من هذا الأصل في في الخفرة الأخية من المادة (٧) من القانون دفير ١٩٨٨ بابد ١٩٧٨ على المتعين في تلك الوظيفة بلا حاجة لابداع اجراءات الانتخاب أيا ما تبين أنه في يقبل للترتبيج اليها سوى شخص واحد ـ اذا توفي المرشح الأول قبل تعام الانتخاب ولي يبيق في قانمة المرشحين الألم الترضيع تشفل وظيفة المهدة _ تطبيق .

استمرضت الجمعية العمومية المادة (٤) من قانون العمد والمشايخ وقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « يصدر مدير الأمن خلال ثلاثين بوما من تاريخ خلو وظيفة العمدة أو الشيخ قوازا بفتح باب الترشيخ وكل من تتوافر فيه شروط الترشيح المنصوص غليها في المادة (٣) أن ييقده معلب مكتوب بترشيح نفسه الى مدير الأمن بالنسبة الى وظيفة المددة ٠٠٠ ويتحقق مدير الأمن ٠٠٠ من تاوافر هذه الشروط في المرشحين لوظيفة المهدة ٠٠٠ خلال العشرة أيام التاليخ لانتهاء مدة الترشيح ويبت فيها بالقبول أو الرفض ٠٠٠ والمادة (٥) من ذات القانون التي تنص على ال « يعرض في الأماكن التي يحددها مدير الأمن كشف بأسبه الذين في قبلت أوراق ترشيجهم هذة عشرة أيام من تاريخ انتها المددة للفضل في طلبات الترشيح و مناه عالم الترشيح و مناه عالم الترشيح و مناه المددة للفضل

ولكل من رفض طلب ترشيحه إن يطلب قيد اسبه بالكشف ولكل من اسبه مقيدا به أن يطلب حدق اسم من قيد بغير وجه حق الله والمادة (٦) من القسانون المذكود التي تنص على أن و تفصل في طلبسات الترشيع الخاصة بوطيفتي المهدة والشيخ لجنة مؤلفة من ١٠٠٠ ألمادة (٧) منه التي تنص على أن و تتم اجراحات انتخاب النستة خلال السنين يوما التالية للفصل في طلبات الترشيخ وذلك بقرار يصدره مدير الامن يدعوة المناجين المقيدة أسهاؤهم بجدول انتخاب المردة ، يدعل المتال المعدة ، وذلك قبل المياد المحدد الانتخاب العمدة ،

وينتم الانتخاب بالافتراع، المتعرف الم

وفى جديع الأحوال اذا لم يقبل للترشيح لوظيفة الصدة غير شمخص واحد تحال الأوراق الى لجنة العمد والمشايخ لتقرير تعيينه بلا حلية الى اتباع اجراءات الانتخاب بالنسبة اليه ع مسموري

واستبانت الجمعية من النصيوص المتقدمة أن المشرع احتراما منه لاخادة مواطنى القرية في المتهار من يولونه عبدة عليهم «بيمل الأصلى أن يتم التعييل من يولونه عبدة عليهم «بيمل الأصلى أن يتم المرشحين المستوفين للشروط القانونية وفقا للنظام المخدد لذلك بقانون السد والمشايخ رقم ٥٨ اسم ١٩٧٨ ، واستثناء من هذا الأصل نص في المفقرة المشيرة والملادة (٧) من القنانون المذكور على التعيين فني تلك الموطيفية الإسلامة لابياع اجراءات الانتخات إذا ما تبين أنه لم يقبل للترشيع اليها السوى منحس واحد

ولما كانت اجراءات الانتخاب لوظيفة العبدة قد تقرر اعادتها في تقرية المعدوة مركز هيها بمعافظة الشرقية ـ بين كل من المرشخ / الشيخ مد والمرشخ الأولى قبل تصام الانتخاب والم يبق في قائمة المرشخين الا المرشخ الثاني ، فائه يعين _ والتخاب بالقرية المذكورة واعادة فتح بالولك علم المنظم والمنفذ بها أعمالا للأصل المقرز في أن يكون تميين المرشخ لشغل وظيفة العبدة بها أعمالا للأصل المقرز في أن يكون تميين المرشخين المستوفين للشروك المعالمة المعدة بالمنابة

ولا وجه للقول بتميين السيد / ومن عبدة للقرية الدكورة بالمجارة موسما وحيدا استيادا لنص الفقرة الإخيرة من المسيدة (٧) بالمبالغة البيانو، وذلك لان مناط تطبيق الاستنباء المبعد بهذه الفقرة ، أن يتم قبول شخص واحد للترشيع لوظيفة العمدة فتحالي الأوراق إلى الجنة العيد والمسابغ لتقريد تعيينه دون اتباع اجراءات الانتخاب بالنسبة اليه ، وهو امر غير متحقق في حللة السيد المذكور حيث لم يكن الشخص الوحيد المقبول للترشيح ، وإنها المرشح الباقي في قائمة المرشحين بعد وقاة المرشح أو قائمة المرشحين بعد وقاة المرشح أساقي في قائمة المرشحين بعد

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعادة فتح باب الترشيح لشغل وظيفة العمدة في الحالة المعروضة

ر فتوی رقم ۲۰۰۹ فی ۱۹۸۹/۱۰/۲۳ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱۸ مُلف رقم ۱۹۸۲/۱۰/۳۱ ، ۰

(۱۳۳۹) جلسة ۱۸ من اکتوبر سنة ۱۹۸۹

خمائي ورسوم جمركية ــ الاعقاء منها ــ سيارات الركوب • ﴿ قانونَ المِعارِكُ الصَّاعِمِ بالقانون وقع ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ﴾ •

القانون دام ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الخضع جميع البقمائم التى تدخل الليم الموقة للفراقب على الواددات وغيرها من الفرائب والرسوم الاخرى المقردة حد لم يستثن المشرع من ذلك سوى ما ورد بشائه نص خاص بالإعلاء حدم وجود نص باعظاء وسائل الانتظاق من الفرائب وافرسسوم الجمركية المفردة من شائه عدم اعطائها من الفرائب والرسسسوم المفردة حظييق وعليه عليه المفردة من شائه عدم اعطائها من الفرائب والرسسسوم المفردة من شائد عليه المفردة من شائد عدم اعطائها من الفرائب والرسسوم

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي نفسنل أراضي الجمهورية للضرائب على الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب الأخرى المقررة الا ما يستثنى بنص خاص ، واستبانت أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المسار الله قد أخضع جميع البضائع التي تدخل اقليم الدولة للضرائب على الواردات وغيرها من الضرائب والرسوم الاخرى المترزة ولم يستثنى من ذلك الا ما ورد بشانه نص خاص بالاعفاء واذ كان النابت عدم وجود نص باعف، وصبائل الانتقال من الضرائب والرسوم المجركية المستحدة وان وزارة الزراعة لم تنازع في الحالة المعروضة في خصوع السيارة المسلم الهما للضرائب والرسوم الجمركية المقررة بلا تمهدت باداء اللرسوم في حالة عدم اعادة تصديرها ومن ثم قانها بمكون ملزمة باداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها والمبالغ مقدارها

لائك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الزراعة بكى تؤدى الى مصلحة الجمارك مبلغ ١٩٦٥٤/٢٠٠ جنيها ٠

(فتوی دقم ۱۰۲۶ فی ۱۹۸۹/۱۰/۳۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱۸ ملف رقم ۱۷۹٤/۲/۳۲) .

(177)

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

. اتفاقيات ـ. اتفاقية التعويضات المعرية السويسرية سنة ١٩٦٤ ـ. العملة التي يعظم التعويض على اساسها •

الخفاق التعويض المحرى السويسرى والبروتوكول المتقط له وضعا اسس تسسوية التمويضات المستحقة للرعايا السويسريين الذين مستهم اجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية لحد التعويض بالبحنيه المصرى بواقع ه*/ من قيمة المعتلكات للعلميين وغير المقيمين يتم ياباع التعويض بالجنيه المصرى لمن حساب خاص باسم المكتب السويسرى للتعويضات يتم براعة أن الجنية المصرى يعادل ١٠٠٠ دولار أمريكن – بعجرد هذا الإيداع تمرا قمة المحكومة المصرية في مواجهة المستغيدين – بين الاتفاق كيفية تحويل تلك المبالغ – اجاز الاتفاق استخدام ١٠٠٠/ لسداد نفقات السياحة والكاتب الخبئة والعلمية السويسرية داخل عصر يستخدم النصف الاخر وفقا للشوابط والعمود المقررة في سعاد قيهة البضائع التي يتم توريدها لسد احتباحات السوق السويسرية – في سبيل تغيد ذلك تم فتح حسابين في بالعملة المصرية والعين احديدا التعويض الاجراءات المستفيدة المتحرية التحويل من خلال الحساب الفرى سياحة الذى يتم العمل فيه بالعملة المصرية – العمرة بسعر الصرف للدولار وقت حساب التعويض – تطبيق العاملة المصرية – العربة بسعر الصرف للدولار وقت حساب التعويض – تطبيق العاملة المسرية – العربة السعرة العربة العربة العربة المناس العربة الع

تنص المادة الثانية من الاتفاق الموقع بين الاتحاد السويسرى والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤ بشبان التعويض عن المسالح السويسرية على أن و تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعويضات عن الأموال والحقوق والمسالح السويسرية التي مستها الإجراات المتخذة بالجمهورية العربية المتحدة والمفسلة فيما يل ٢٠٠٠ .

وتنص المادة الثانية من ذات الانفاق على أن و تبلغ قيمة الأموال والمحقوق والمصالح السويسرية التى مستها الاجراءات المذكورة في المادة الثانية والتي تكون موضوع هذا الانفاق وفقا للتقديرات التي أجراها كلا الطرفين حوالي أربية ملايين جنيه مصرى ٠٠٠٠٠

وتنص المادة الرابعة على أن « (١) تدفع التعويضات المستحقة وفقا المقوانين المذكورة في المادة الثانية للاشخاص الطبيعين المشتعلي بالجنسية: السويسرية وأصبحوا غير مقيمين بالجمهورية العربية المتحدة في أول اكتوبر سنة ١٩٦٤ وكذلك الاشخاص المعنويين من ذوى الصفة السويسرية بواقع ١٨٠٥ في حساب خاص يعون فوائد بقصة تحويلها إلى سويسرا (٢) تقوم السلطات في الجمهورية العربية المتحدة بناء غل طلب الاشخاص الطبيعين المتعين بالجنسية السويسرية المقيمين في الجنمودية العربية المربية المتعين الجنمودية العربية المتعين الجنمودية العربية المتعين الجنمودية العربية المتعين المتعدورية العربية المتعين المتعدورية العربية المتعين المتعدورية العربية المتعددة ا

المتجدة في أول اكتربر سنة ١٩٦٤ بدفع التعويضات المستحقة لهم بواقع ٢٠٠ في هذا الحساب الخاص ١٠٠ ويتمتع هؤلاء بالأحكام الخاص ١٠٠ بالتحويل المنصوص عليها في هذا الاتفاق بمجرد طلبهم صفة غير المقيمين (٣) بعد اتباع جميع التعويضات المستحقة لأحد المستفيدين السويسريين في الحساب الخاص المذكور في الفقرين ١ و ٢ تقر الحكومة السويسرية باسمها وبامبم هذا المستفيد أن جميع مطالبة (التي كانت سببا لذلك الإيماع) قد سويت نهائيا ويكون لهذا الايماع أثرا مبرنا للجمهورية المربية المتحدة في مواجهة هذا المستفيد السويسرية ي ٢٠٠٠

وتنص المادة الخامسة على أن « يتم تحويل المبالغ المودعة فى الحساب الخاص المنصوص عليه فى اللادة الرابعة من هذا الاتفاق الى سويسرا بالطريقة الثالية :

ويجوز اسستخدام مبلغ يوازى نصف قيمة المبالخ المودعة للسداد الكامل لنفقات السائحين السويسريين والمكاتب الفنية والعلمية السويسرية في الجمهورية العربية المتحدة · يجوز استخدام مبلغ يوازى النصف الآخر لقيمة المبالغ المودعة لسداد مالا يجاوز ٣٠٪ من قيمة البضائع التي منشؤها الجمهورية العربية المتحدة · · · تستورد لسد حاجات السوق السويسرية · · · » ·

وتنص المادة النسامنة على أن « توازى قيمة الجنيب المصرى في مذا الاتفاق بالنسبة لكل التعويضات التي تودع في الحساب الخاص المبين في المادة الرابعة وكذلك بالنسسبة لمبلغ هذا الحساب ٢٦٣٠ دولار أمريكي (دولاران وثلاثون سبتاً) » •

 هذا وقد استعرضت الجمعية أيضا كتاب السفارة السويسرية المؤرخ ١٩٧١/٥/٢٧ رداً على كتاب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والذي تم الاتفاق بيقتضاه على تعديال البروتوكول التنفيذي لاتفاق المتحويض المشار اليه وذلك بتحويل التعويضات المستحقة وفقا للمادة ٢ من الاتفاق وكذلك الحالات القائمة اعتبارا من اليوم على أساس ١٠٠٪ من الحساب الفرعي سياحة بعدلا من نسبة ٥٠٪ في الحساب الفرعي سياحة ، ونسبة ١٠ من ينص على ذلك الاتفاق المؤرخ ١٠ يونية ١٩٦٤ ،

ومفاد ما تقدم أن اتفاق التعويض المصرى السويسرى والبروتوكول المنفذ له وضعا أسس تسوية النعويضات المستحقة للرعايا السويسريين الذين مستهم اجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية المنصوص عليها بالاتفاق المشار اليه ، ووفقا لهذا الاتفاق قدرت قيمة التعويضات المستحقة لهؤلاء الرعايا تقديرا ابتدائيا بمبلغ أربعة ملايين جنيها مصريا وحدد التعويض النهائي المستحق لكل منهم بواقع ٦٥٪ من قيمة ممتلكاتهم التي مستها الاجراءات المشعار اليها يستوى في ذلك المقيمون أبرغير المقيمين فيجمهورية مصر العربية وان كان يجوز للمفيمين أن يستفيدوا من اجراءات التحويل المقررة لغير المقيمين متبي طلبوا ذلك خلال أجل معين ، ويتسم ايساع جمييم تلك التعويضات بالجنيه المصرى في حساب خاص باسم المكتب السويسري للتعويضات وبمراعاة أن الجنية المصرى يعادل ٣٠٣٠ دولار أمريكي وبسجرد هذا الإيداع تبرأ ذمة المكومة المصرية في مواجهة المستفدين أصحاب الشأن ، هذا وقه تولى الاتفاق المشار اليه أيضا بيان كيفية تحويل تلك المبالغ فأجاز استخدام ٥٠٪ منها لسداد نفقات السياحة والمكاتب الفنية والعلميية السويسرية داخل جمهورية مصر العربية والنصف الآخر يستخدم وفقا للضوابط والحدود المقررة في سداد قيمة البضائع التي يتم توريدها لسد احتياجات السوق السويسرى وفي سبيل ذلك نص البروتوكول التنفيذي لاتفاق التعويض المساد اليه على فتح حسابين فرعيين أحمما للسياحة ويرمز اليه بالحرف الأجنبي ٢ ويتسم التعامل فيه بالجنيه المصرى والآخر بضائع ويرمز اليه بالحرف الأجنبي M ويتم التعامل فيه بالفرنك السويسري وفقا للسعر المعلن ومستندا الى العبادلة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من الاتفاق المذكور هذا وقد عدلت الاجراءات التنفيذية لعملية التحويل هذه بموجب الكتب المتبادلة بين الطرفين في ١٩٧٦/١/٥ بحيث تحول مبالغ التعويض المستخدمة بالكامل الى الحساب الفرعم سياحة الذي يتم التعامل فيه بالعملة المصرية .

وتر تيباً على ما تقدم ولما كان الثابت أن التمويضات المستحقة للرعايا السويسرية قدرت ابتداءا بالجنيه المصرى وأودعت بالبنك المركزي بذات العملة ويجرى تحويلها بالكامل اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٥ الى الحساب الفرعي سياحة الاستخدامها في تغطية نفقات السياحية والمكاتب الفنية والثقافية السويسرية داخل جمهورية مصر العربية وان التعامل في هذا الحساب الفرعي يتم أيضا بالعملة المعلية وان توسيط سمع الدولار يكون فقط وقت حساب التعويض ، ومن ثم فان ما قام به البينك المركزي بتحويل قيمة التعويضات المستحقة للسيدة / ٠٠٠٠٠ السوسرية الجنسية بتساريخ ٢٠/١/٣٠ الى الحساب الفرعى سياحة بالعملة المحلية أمر سليم يتفق وأحكام اتفاق التعويض المشار اليه والبروتوكول المنفف له بعد تعديسله في ٥/٩/٦/٩ ولا يغير من ذلك ما تمسكت به السفارة السويسرية من تطبيق سعر الصرف ألمنصوص عليه بالمادة الثامنة من اتفساق التعويض واجراء تحويل المبلغ المسار اليه على النحو الوارد بالمذكرة المقدمة منها الى السهد وزير التعاون الدولي ذلك أن هذا السعر لا يعدو أن يكون وحدة حسابية ثابتة تستخدم لبيان قيمة الجنيه المصرى بالنسبة لما يوازيه من النقد الأجنبي وهي معادلة لا تعد تتبع تحويل مبلغ التعويض المستحق من العملة المحلية الى العملة الأحنسة ولا تمدو اهمستها الا عنه اح ا خصم نفقات السياحة والمكاتب العلمية والفنية السويسرية من قيمة التعويض المستحق فيراعي عند اجرا هذه العملية أن الجنيب المصرى يعادل ٧٠ دولار أمريكي من تلك النفقات ٠

للنسك

انتهت الجمعية العمومية المسمى الفتوى والتشريع الى عهم جواز أجراء تحويل مبلغ التعويض المستحق للسميدة / ••••• على النحو الله تطالب به السفارة السويسرية

(فتوی رقم ۱۰۲۸ فی ۱/۱۱/۱۹۸۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۶/۱/۱۲ ، ·

(114)

جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٩

اموال الدولة الثابتة أو للثقولة _ التصرف فيها بالمجان والإيجاد الاسمى _ اجواءاته (احزاب سياسية) •

المادتان ۱ و ۲ من القانون رام ۲۹ استة ۱۹۵۸ في شان قواعد التصرف بالجان في الوقال المقانات المبلوخة لليوان المن الموانية والمتازع عن أموالها المتوقة في يشترط للتصرف بالجان في الوقال الدولة البارة والمتازع من الوزير المختص ثم موافقة اللبعثة المالية - تشعي مام الاجراءات بصدور قرار من السلطة المختصة سواد ترسي الجمهورية أو الوزير المختص صحب فيهة المال المتنزل عنه - تشتير موافقة اللبعثة المالية شرطا جوهريا يتطوى الخفالة على مخالفة جسيمة لاحكام القانون - إذا كانت الاحزاب السياسية تسمى ال تحقيق غرض دفي نقع عن تحقيق التقدم السياسية تسمى ال تحقيق غرض دفي ذلك من بعض الله المتازع في شان التصرف بالجهان في المقانون القرار المادر بالمخالفة للقواعد الأسارة على المقان المتحرف بالمجان الموانة المؤلفة : القرار الصادر بالمخالفة للقواعد الشمار اليها لا يقتصمن بطبق الحقيق علية .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٩. السنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة التي تنص على أنه • يجوز التصرف بالمجان في مال من أموال الدولة الثابتة أو النقولة أو تأجيره بايجار اسمى أو بأقل من أجرة المثل الى أي شخص طبيعي أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ، ويكون التصرف أو التاجير بنا على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ، ويصدر بالتصرف أو التأجر قرار من رئيس الجمهورية اذا جاوزت قبمة المال المتنازل عنه الف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم يتجاوز القيمة القدر المذكور كما تبينت الجمعية أن المادة ٣ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه نصت على أنه يجب بقاء العقار المؤجر وفقا لهذا القانون مخصصا للغرض الذي أجر من أجله طوال مدة الايجار فاذا لم يخصص العقبار للفرض المذكور اعتبر العقد مفسوخًا من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائيي أو أعدار واذ يبين من استعراض تصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ العاصة بقواعد وأجراءات التصرف المجاني والإيجار الاسمني لأموال الدولة ان المفرع تطلب لأستعمال تلك الرخصة لضرورة اتباع اجراءات معينة تبدأ باقتراح من الوذير المختص ثم موافقة اللجنة المالية وتنتهي بصدور قرار من السلطة المختصة سوأه رئيس الجمهورية أو الوزير المختص حسب قيمة المال المتناؤل غله واذ قصه المشرع يهذه القواعد والاجراءات. المحافظة على أموال الدولة تزعدم انفراد

السلطة المختصة باستعمال تلك الرخصة لما يترتب عليها من أثار مالية خطيرة ومن ثم تعتبر موفقة اللجنة المالية في تلك الأحوال سرطا جوهريا ينطوى اغفاله على مخالفة جسيمة لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فضلا عن أن الواضح أن عقد الإبجار الذي تم مع الاتحاد الاشتراكي بأحرة رمزیة (۱ ج شهریسا) تم توقیعه فی ۱۹۷۰/۱/۲۰ علی أن یسری بأثر وجعى يعود الى ٣١ مايو ١٩٥٨ ومن ثم يكون التنازل عن مبلغ٠٥٦٠ جنيه عن المائة المذكورة التي حاوزت عشر سنوات مما كان يتعن معه صلى قرار من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وليس ثمة شك في أن عدم الحصول على موافقة اللجنة المالية من ناحية وعدم استصدار قرار من رئيس الجمهورية بعد أن جاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه من ناحبة أخرى يجعل القراد الصادر بالتأجير بأجرة رمزية الى الاتحاد الاشتم اكي متسمها بعدم المشروعية دون أن يغير من ذلك القول بأن الاتحاد الاشتراكي كان يعتبر احدى السلطات في الدولة لان ذلك لا يخرجه عن كه نه شيخصاً معنويا يدخل تحت عموم نص المادة ١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ (أي شخص طبيعي أو معنوي) وأنه أيا كان الوضع المتميز للاتحاد الاشتراكي بالوصف المذكور فأنه يخضم لمبدأ سيادة القانون باعتبار هذا المبدأ أساس العكم في الدولة، ومتى كان عيب علم المشروعية في الحالة المعروضة جسيما على هذا النحو فانه لا يسوغ التذرع بسبدأ. تحصن القرارات الادارية لما هو مسلم به من أنه اذا كان العيب في القرار حسبها فأنه بهبط الى درجة الانعدام .

ومن جهة أخرى فأنه بالنسبة لحلول حزب مصر العربي الاشتراكي والحزب الوطنى الديهقراطي محسل الاتحاد الاشتراكي في تساجير العين بقيمة اسمية قددها جنيه واحد في السنة فجدير بالذكر أنه وان أجازت المادة ٣١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية لأمين المبحنة المركزية التسارل عن حق ايجاد الأماكن التي يتسفلها الاتحاد الاشتراكي الى أي من الأحزاب المذكورة في المسادة ٣ ومن حزب مضر المربي الاشتراكي وحزب الأحراد الاشتراكيين وحزب التجسع الوطني الاشتراكي لا أن الأوراق جامت خالية من أسانيد حلول الحزب الوطني معط حزب معمر العربي الاشتراكي في الايجاد أخذاً في الاعتبار أن المادون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المصادر اليه أوجبت بقاء المقاد المؤجو وقاة لهذا القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المصادر اليه أوجبت بقاء المقاد المؤجو وقاة لهذا لم يخصص المقاد للغرض الذي أجر من أجله طوال منة الايجاد أن نقاء وأنه اذا لم يخصص المقاد للغرض الذي أجر من أجله طوال منة الايجاد أن نقاء نفسه حارانه أذا لم يتحصص المقاد للغرض المذكور اعتبر المقد مفسوحًا من تلقاء نفسه حارانه أذا الم يتمثل في المساعية في تخفيق التقام السياسية تسمى الى تحقيق غرض في نفص عام يتبدل في المساعية في تخفيق التقام السياسية والاحتراب السياسية تسمى الى تحقيق غرض في نفص فن نفسوط المن المناس والإجتماعية عليه المناس والإجتماعية المناسة المناسة المناس والإجتماعية المناس والمناس والإجتماعية المناسة والمناسة المناس والإجتماعية المناسة المناس والاحتراب السياسية تسمى الى تحقيق والمناسة المناس والاجتماعية المناسة والإجتماعية المناسة المناسة المناسة المناسة والإجتماعية المناسة والاجتماء والاحتراب المناسة والاجتماء والاحتراب المناسقة والاجتماء والمناسقة والاجتماء والاحتراب المناسقة والاجتماء والاحتراب المناسقة والاجتماء والمناسقة والاجتماء والاحتراب المناسقة والاجتماء والاجتماء والاحتراب المناسقة والاجتماء والاحتراب والمناسقة والاجتماء والاحتراب والمناسقة والاجتماء والاحتراب والمناسقة والاحتراب والمناسقة والاحتراب والمناسقة والاحتراب والاحتراب والمناسقة والاحتراب والمناسقة والاحتراب والمناسقة والاحتراب والمناسقة والاحتراب والمناسقة والاحتراب والمناسقة والاحتراب

والاقتصادى للوطن الا أن ذلك لا ينفى وجوب الالتزام بالاجراءات والشروط التى نص عليها القانون فى شأن التصرف بالمجان فى العقارات المعلوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة •

وترتيبا على ما تقدم فان القرار الصادر بأيجار الفيلا المسار اليها في المحالة المروضة الى الاتحاد الاشتراكي بالإيجار الأسمى يمتبر قرارا غير مشروع مع ما يترتب على ذلك من آثار سواء بالنسبة للقيمة الايجارية الاسمية أو بالنسبة لممليات الحلول في تأجير تلك ألمين بالايجار الاسميي اذ أنه كان يلزم لصحة ذلك القرار الحصسول أولا على موافقة اللجنة المالية لوزارة الخزانة وصدور قوار من رئيس الجمهورية بالتأجير وذلك وفقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريح الى عسام مسائمة الإجراءات التي البعت في تأجير الفيلا المسسار اليها في الحالة المروضة مع ما يترتب على ذلك من آثار على النحو السابق بيانه

﴿ فتوى رقم ١٠٢٩ في ١/١١/١٨١ جلسة ١٩٨٩/١٠/١ ملف رقم ١١٨/٢/٧) ٠٠

(**١٦٩**) حلسة ١٨ م*ن* اكتوبر سنة ١٩٨٩

ضرائب ورسوم جمركية _ الاعفاء منها _ (مهمات وقطع غيار) •

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٧ الصادر طبقاً لأحكام اتفاقية قرض التنبية شروع صرف عصر العليا والصادر بشانها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ لد حدد على صبيل التحمر الأشياء الوادرة للشروع مكافحة البلهارسيا والتي تعفى من الفرائب والرسوم الجمركية وهي السيارات والأدوية والاجهزة والسلع وذلك في حدود تنايذ قرض التنبية الشار اليه _ ورد للفظ السلع مطلقا دون تحديد او تقييد _ لتنا ان مدلول السلع الوادد بلالك القرار يتسبع ليشمل المهمات وقطع القيار اللازمة لتلك الأشياء - تطبيق .

تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٧ بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية على أن • تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية السيارات والأدوية والتجهيزات والسلع الواردة لمشروع مكافحة البلهارسيا وذلك وفقا للحدود الخاصــة بتنفيذ قرض التنمية الصادر بشأئه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٣ المار المه ، •

ومفاد ما تقدم أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٧ الصادر طبقا لأحكام اتفاقية قرض التنمية لمشروع صرف مصر العليا والصادر فيها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٣ قلد حدد على سبيل الحصر الأشياء الواردة لمشروع مكافحة البلهارسيا والتي تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية وهي السيارات والأدوية والأجهزة والسلع وذلك في حدود تنفيذ قرض التنمية المشار اليه • واذ ورد لفظ السملم مطلقا دون تحديد أو تقييد وكانت القاعدة أن المطلق يؤخل على اطلاقه طالما لم يود ما يقيده ومن ثم فان مدلول السلم الوارد بذلك القرار يتسم ليشمل المهمات وقطع الغياد اللازمة لتلك الأشبياء والمعفساة. حمركيا وأخذا في الاعتبار أن قطع الغبار هذه لازمة لعمل تلك الأشداء المعفاة بكفاءة فما يسرى على الكل يسرى على البجزء فإذا أعفى الشيء كامل التصنيع من الضرائب والرسوم المستحقة أعفيت قطع الغيار اللازمة له من ذات الرسوم وترتيبا على ما تقدم فانه طالما كانت قطم الغيار المشار البها في الحالة المعروضة خاصة بالسيارات الواردة لحساب مشروع مكافحة البلهارسيا والسابق اعفاؤها جمركيا فانه يسرى عليها أيضا ذات الاعفاء الجمركي المقرر للسيارات وذلك في حدود تنفيذ قرض التنمية المشار البه

وبذلك تكون مطالبة مصلحة الجمارك بقيمة الرسوم الجمركية المقروة على قطع الغيار المشار اليها غير قائمة على أساس من القانون وجديرة بالرفض •

للليك

انتهت الجيعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريح الى وفقر. الطالة •

﴿ فَتَوَى رَقَّمَ ١٩٨٤/١٠/٣٢ فِي ١٩٨٩/١٠/٣١ مِلْفَ رَقْمِ ١٩٨٩/١٠/٣٢ ﴾ و

(۱۷۰) جلسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۸۹

جامعات _ بؤساء: الجامعات _ الحد الأقمى للمرتب _ ما يتدرج فيه _ البدلات ــ (مكافآت) •

المادة (۲۰) من قانون تنظيم الجامعات المسسادر بالقانون رقم ۱۹ اسنة ۱۹۷۳ ـ دلادة (۲۳۰) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۱۹۰۹ لسنة ۱۹۷۰ بشان الآلائمة التنظيفية للقانون المذكور ـ المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۸۸ بتحديد مرتبات شاغل بعض الوطائف •

ساوى الشرع بين الوزير ومن كان يشغل وظيفة مدرجا لها في الوازنة المالية للدولة في الوزير - من بين مؤلاد رؤساء أول يولية سنة ۱۹۸۷ المرتب وبدل التمثيل المقردين للوزير - من بين مؤلاد رؤساء المجاهدات - فرر لهم المشرع مرتبا هذاره ۱۹۸۰ باشر من ذلك مو تعقيق المساواة في جنها سنويا وبدل تعقيق المساواة في المداولة المحافظ بعن المحافظ بين أصحاب تلك المنافسة من المنافسة من المنافسة من بلات وحكات على مرتبة الاساسى - تعقل جميع البدات والكافات التي يتقافساها شاغل الوظيفة ضمن الحد الألهى المحدد قانونا - مؤدى ذلك : - دخول بدل التمثيل القرر لرئيس الجامعة ضمن الحد الألهى المحدد قانونا - مؤدى ذلك : - دخول بدل التمثيل الأرب التي يعصل عليها رئيس الجامعة من ما مكافات التي من مكاف المحدد قانونا من العد الألهى - مثال ذلك : - مؤدن المحدد ومناف المحدد ومناف المحدد والمحدد ومناف المحدد المحدد ومناف المحدد المحدد ومناف المحدد المحدد

ينص قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 23 لسنة ١٩٧٢ في المادة (٢٥) منه على أن و يصدر بتميين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى يكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد و ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفة أستاذ على سبيل التذكار ٠٠٠ وينص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلى بعض الوظائف في المادة الاولى منه على أن و يمنح مرتبا مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنويا وبدل تمثيل مقداره ٢٠٠٠ جنيه سنويا كل من يشغل وظيفة كان مدرجا لها في الموازنة العامة للدولة في أول يوليه سنة ١٩٨٧ الربط .

ولا أن يزيمه مجموع ما يتقاضهاه شهاغل هذه الوظيفة من بدلات ومكافآت عن مرتبه الأساسي ، وتنص المادة الثانية منه على أن « لا يخضع بدل التبثيل المنصوص عليه في المادة السابقة لاية ضرائب أو رسوم ، وتنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجيهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة (٢٠٥) منها على أن و ينظم مجلس الجامعة في حدود الموازنة قواعد منح الاعانات والمكانات وما تساهم به الجامعة في التبثيل في المؤتمرات العلمية ٠٠٠ ويكون الصرف بموافقة رئيس الجامعة أو من ينتدبه ٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع باصداره القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ المتقدم ذكره ساوى بين كل من يشغل وظيفة كان مدوجا لها فى الموازنة العامة للدولة فى أول يولية سنة ١٩٨٧ (ومنهم رؤساء الجامعات) المرتب وبدل التمثيل المروين للوزير وبين الوزراء فقرد للاولين مرتبا مقداره ٤٠٠٠ ج سنويا لا يخضع لأية ضرائب أو رسوم وذلك لفرض ابتغاه وهو تحقيق المساواة فى المدخل بين أصحاب مذه المناصب وبين الوزراء واتساقا مع هذا الغرض حظر المشرع ذيادة ما يتقاضاه شاغل احدى هذه الوطائف من بدلات ومكافأت على مرتبة الاساسي .

وبما أنه عن بعل التمثيل لرئيس الجامعة فانه ولئن كان من المستقر عليه أن هذا البدل بحسب طبيعته يستهدف مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها أعباء الوظيفة التي يشغلها من يمنع هذا البعل وضرورة ظهوره بالمظهر اللائق لشغلها أى انه في حقيقته من قبيل استرداد النققات الفعلية التي يتكبعها العامل في سبيل أداء العمل المنوط به ١٠٠٠ لتن كان ذلك بالا أنه من القواعد القانونية المقررة أنه لا مساغ للاجتهاد مع النص الصريع وان المطلق يرد على اطلاقه العام يظل على عمومه مادام لم يرد ما يخصصه فاذا كان ذلك ، وكان المسرع أقصع صراحة عن ارادته في دخول جميع البدلات والمكافآت التي يتقاضاها شاغل الوظيفة ضمن الحد الأقصى الذي حساب هذا المدوم يشمل بغير شك بعدل التمثيل وبالتالي يدخل في حساب هذا الحد الأقصي .

وكذلك الأمر بالنسبة للبدلات والمكافآت الأخرى التي يحصل عليها رئيس الجامعة بهذا الوصف فالإمسل أن جميمها يجب أن يتقيد بالحد الاقصى المشار اليه مادام انه حصل عليها بسبب مسخله لوظيفة رئيس الجامعة _ التي يتفرغ لشغلها ويعتبر خلال تعيينه بها شاغلا لوظيفة استاذ على سبيل التذكار ·

أما بالنسبة لما قد يحصل عليه رئيس الجامعة من مكافآت أخرى لسبب آخر غير شفله لوظيفته كالمكافآت التي قد يمنحها لقاء البحوث العلمية التي يقدمها أو الإشراف على رسائل الدكتوراء والماجستير وتصحيح الامتحانات وبدل الريادة العلمية ، فلا تخرج عن كونها مكانات عن مهام علمية أو نشاط علمي بحت لابد أن يتقاضي مقابلا عنه حتى ولو وصف أحيانا بانه بدل ، وقد نظيت منع هذه المكافات الأحكام العامة للمادة ٢٥٥٠ من الملاقحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات حينما نصت على أن و ينظم مجلس الجامعة في حدود الموازنة قواعد منع الاعانات والمكافآت وما تساهم به الجامعة في التشيل والمؤتمرات والمهمات العلمية ٠٠٠ والبحوث العلمية المجامعة أو من يتدبه و ١ أد لا يتمارض تقرير هذه المكافأت طبقا لننص الجامعة أو من يتدبه و ١ أد لا يتمارض تقرير هذه المكافأت طبقا لننص المتقدم مع أجكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٨ والقول بغير ذلك مؤداه أن تكون بعض الأنسطة العلمية التي قد يقرم بها رؤساء الجامعات خارج طاق وظائهم بغير مقابل بما قد يترتب عليه من الحد من هذه الأنسطة المراد الشار الذي لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة المهم المائية و ١٠٠ المناد الشار الذي لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة المهم المناد الذي لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة المهم المقادر الذي لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع بالقانون رقم ٩٥ لسنة المهم المقادر الشار الدي ١٠ المشار الذي المهاد الشار الدي المهاد الشار الدي المهاد الشار الدي المهاد المشار الدي المهاد المهاد الشار الدي المهاد المسارة المهاد المهاد المسارة المهاد المسارة المهاد المهاد المهاد المهاد المسارة المهاد المهاد

لالسك

أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم الى :

المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغل يعض الوطائف •

أولا : أن بدل التعثيل المقرر لرؤساء الجامعات يدخل ضمن الحد الاقصى المخالف المقلم المخالف المناف المنا

د فتوی رقم ۱۰۳۹ فی ۱۹۸۹/۱۱/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱۸۸۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۱/۱) .

. (171)

جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٩٠

وقف ـ أموال أسرة محمد على المسادرة ـ سلطة التصرف فيها •

القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۵۱ خول وزارة المالية سلطة التمرف في الأموال المساهية واضافة حصيلتها الى الايرادات العامة للدولة _ يتدرج في الأموال المساهدة من أسرة جعيد على بعض المقارات التي كانت موقوقة وقفا اهليا وآلت بالكتها بالأموال المحمد الإهلى المنطقة في المنطقة ا

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القمانون رقسم أ- ١٨ أسسنة ١٩٥٢ بالغساء نظمام الوقف على غير الخيرات التي تقص على أق لا يجوز الوقف على غير الخيرات » و بالمادة (٢) من ذات القانون الني تنص على أن يعمور منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في البحل خالصا الجهة من جهات المبر ووقع > كما استعيضت المادة (١٧) من البحل خالصا الجهة لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المسادرة التي تبص على أف من وزير المدل وتختص بادارة الأموال المسادرة ويصدر بتشكيلها قراد من وزير المدل وتختص بادارة الأموال المسادرة وتصدر بتشكيلها قراد أمام اللجنة المسادر اليها في المادة التسامية في المنازعات التي تعمل المجلة أمام اللجنة المسادر اليها في المادة التسامية في المنازعات التي تعمل المجلة المسادرة بالتي تعمل المجلة المسادرة والمنيزة التي تعمل المجلة المسادرة بالمبرد اليها في المادة التسامية في المنازعات التي تعمل المجلة المسادرة بالمبرد والمنيزة المسادرة المبرد ا

وكذلك استمرضت المادة (١/) من القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتخويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأمول المصاحدة وأضافة حصيلتها للايرادات العامة للدولة التي تنص على أنه و خولت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة وافسافة طالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة بمقتضي الاعالات والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة بمقتضي الاعالات الصادر بتاريخ ٨ يوفيس سنة ١٩٥٣ أو بمقتضي حام من محكمة التودة وشاف إيرادات علم الأموال وتشاف إلى الايرادات علم الأموال وتشاف المرادات علم الأموال وتشاف المرادات علم الأموال وتشاف التصرف فيها إلى الايرادات علم الأموال وتدالك حميلة التصرف فيها إلى الايرادات المامة المدولة ، والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن و تنقل

ادارة تصغية الأموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٩٩٥ لسنة الم وزارة المالية والاقتصاد » و أخيرا استعرضت المادة (١٧) من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي والمجالس المحلية التي تنص على أن « تسلم الى المجالس المحلية المبانى والأراضى الفضاء والاراضى الزراعية الداخلة في نطاق المدن والتي انتهى فيها الوقف طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٨٠ المسنة ١٩٥٦ المشار اليه والمسمولة بحراسسة الأوقاف وتتولى المجالس المذكورة نيابة عن وزارة الاوقاف ادارة مذه الأعيان واستغلالها طبقاً لأحكام القانون)

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بفتضى أحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٧ ألفى الوقف الأهلى جميعه ، فآلت ملكية الأموال التي انتهى الوقف فيها أما للواقهين أو للمستحقين طبقا للضوابط المشار اليها في هذا القانون ، وفي الحالات التي تعذر فيها قسمة المال الموقوف بين المستحقين ، تولت وزارة الأوقاف حراسة الوقف الأهلى الذي لم يتم تقسيمه ،

ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ قد خول وزارة المالية سلطة التضرف في الأموال المساددة واضافة حصيلتها الى الايرادات المسامة لللولة ، واذ تبين – في الحالة المروضة – أنه يندرج في الأموال المسادرة من أسرة محيد على بعض المقارات التي كانت موقوفة وقفا أهليا وآلت ملكيتها بالفعل الى هذه الأسرة بعد الغاء الوقف الأهل بالقانون رقم ١٨٠ المستة ١٩٥٠ ، ثم خضمت تلك المقارات للمصادرة بموجب قرار مجلس المسامة دائورة بتاريخ ١٩٥٣/١/٨ ، وعليه فتكون وزارة المالية (الهيئة المامة لدون غيرها – بالتصرف في المقارات المدتورة) مي الجهة المختصة قانونا – دون غيرها – بالتصرف في المقارات المذكورة وادارتها ، بحسبان أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قد جاء عاما ولم يفرد نظاما خاصا للتصرف في الأموال المسادرة التي كانت في الأصل من الأوقاف

ومتى كان الثابت أن وزارة الاوقاف (ادارة الاوقاف) قد تولت ادارة الاوقاف) قد تولت ادارة المقارات المساد اليها والتصرف فى ريمها ، فانها بذلك تكون قد خالفت أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ، فضلا عن أنه ما كان يجوز للوزامة تسليم هذه المقارات الى المجالس المحلية بالمحافظات استنادا لمحكم الملحد (١٧) من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢. بشأن تسليم الأعيان التي تعديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة المامة للاصلاح الزراعي والمجالس المعلية،

ذلك لأن مناط تطبيق حكم المادة المذكورة أن تكون البقارات المسلمة للمجالس المجلية من العقارات التى انتهى الوقف الأهل فيها وتولت وزارة الأوقاف ادارتها ، وهو الأمر غير المستحق في شأن الفقارات ــ محل طلب الرقاف ــ حيث تختصم وزارة المالية بادارتها طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ كما صلف البيان وأن قيام وزارة الأوقاف بادارتها هو لحساب وزارة المالية •

لاليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية - ادارة الأموال المستردة) في التصرف في المقارات محل طلب الرأى طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ السنة ١٩٥٦ ، للاسعاب السابق ايضاحها

ر فتوی رقم ۱۰۶۲ فی ۱۹۸۹/۱۱/۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱۸ ملف رقم ۲۹۴/۳/۳۷) ؟

(174)

جِلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

ضرائب ورسوم جهركية ـ الاعقاء منها ٠ (سيارات الركوب) ٠ (قانون) ـ (سريانه)

المادة (٣٦) من نظام استثمار المال العربى والأجنبي والمناطق العرة المسادر بالقانون وفع 27 لسنة 1972 المعدل بالفانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ·

الاعفاء الضريبي المقرر لسيارات الركوب وففا للمادة (٣٠) من القانون رقم ٤٣ لسنة 1942 المشار اليه يسرى على الوقائع التى تحققت في الفترة من تاريخ الممل بها، القانون . وحتى تاريخ الممل بها، القانون . وحتى تاريخ الممل بالقانون . وحتى تاريخ الممل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قبل الممل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قبل الممل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ المشار الله تلى الممل بالقانون رقم ٢٠ لسنة تعمد القانون الاخير اساس ذلك : المحل به والفائه وهذا هو مجال نظييه الرمني فلا يسرى القانون الجديد بالرم المباشر على وجد نص صريح فيه يقرر هايا . على الوقاع والرائز التي تقي او تتم قبل نفاذه ما ثم يوجد نص صريح فيه يقرر هايا . على الموجد نص صريح فيه يقرر هايا .

تبين للجمعية المعومية أن نظام اسستثماد المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المصادد بالقانون رقم 27 لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ نص في المادة ٣٦ منه على أنه • مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائع في شأن منع تعاول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع أو المواد او تصدر من والى المنطقة الحرة للاجراءات والجبيركية المادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجبركية منا الضرائب والرسوم وذلك فيما علما ما هو منصوص عليه في هذا القانون كما تعفى من الضرائب والرسوم جميع الادوات والمهمات والآلات ورائل المنافقة ٠٠٠٠ وأن المائون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجمركية نص في المادة وبشرط الماينة :

١ ـ ما تستورده المنشآت المرخص بها بالعبل فى المناطق الحرة من الأدوات والآلات ووسائل النقل فيما عدا سيارات الركوب اللازمة لمزاولة نشساطها جاخل المنطقة الحرة وذلك دون الاخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها فى المادتين ٣٦ و ٣٧ من نظام استشار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ ٠٠٠ ، وفي المادة ٣١ على أنه د مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب لاتفايات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية

والعنها قاط الأجيئينية بالهنيل بالاختدا المنطئة الاعتفادات الثلم أطيعًا الوادلة المهدات الثلم أطيعًا الوادلة المهدات التماركية والمجتمد المداولة الموادلة المداولة ا

والمستفاد من ذلك أن المشرع في المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٣ من المستفاد من المستفاد من المسار الله أعلى جميع الآلات والأنوات ووسائل ألتقال المضرورية للمنشآت المرخص بها في جميع المناطق العرة من الضرائب والرسوم الجمركية متى كانت لازمة لنشاط هذه المسروعات ، ويسرى هذا الابتفاة على نسيارات الرشوب باطهارها تغلر بح به الملووعات ، ويسرى هذا الابتفاق المنسودية بهذا المنسم متى كانت لازمة لنشاط المسروعات على أنه احتبالله الممن تاريخ البسم بالمقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ المسار اليه في ٢٩/٧/٧٨ من المنسات المرحم بها في المناطق الحرة من أدوات ومهمات والات ووسائل نقل لازمة لمزاولة نشاطها داخل المسلمة الحرة واستبعد من نطاق الاعفاء سيارات الركوب والني كل ما يخالف الحرام من اعفاءات جبركية منها الإعفاءات التي قررها نظام استثماد المال العربي والأجنبي والمناطق المحرة .

ومن حيث انه على ضوء ذلك الاعضاء الضريبي المقرر على سحيارات الركوب وفقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ المساد اليه يمرى على الرقائع التي تحققت في الفترة من تاريخ العمل بهذا المقانون وحتى تاريخ العمل بهذا بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المساد اليه والذي النم عنذ نفاذه تمتع سيارات الركوب الواردة للمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة واللائمة لنشاطها بالاعفاء من الفرائب والرسوم الجبركية رتم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ المساد اليه قفرت وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٧ منذ ١٩٨٠ تقلل سارية في ظل العمل باحكام ممه المنتون الماضر ذلك أن القانون يوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانه أي في الفترة بوجه عام العمل به والمائة وهذا هو مجال تطبيقه الزمني فلا يسرى القانون الجديد باثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم قبل نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الأثر الرجعي في نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الأثر الرجعي في الفترة

ومن حيث آنه لما كان ما تقدم ، وكان الثابت أن السيارة المعروض بشأنها قد وردت الى الاسكندوية فى ١٩٧٦/٦/١٢ افرج عنها بمعرفة مصلحة الجمارك افراجا جمركيا مؤقتا بالشهادة رقم ١٢٣٣٤ م ٣ بناريخ ١٩٧٦/٧/١٨ لصالح شركة هرسون انترناشيونال (منطقة حرة خاصة)

بضمان الهيئة العابة للاستثمان والمناطق الحرة أو نوطاتهائ تقلستم الاتراج فو طل العبل بالإعلاء المتصوص عليه في القانون رقس حمّ لمسة « ١٩٧٤ -المشار اليه وقبل العمل بالقرائون رقو ٩٠٠ لسنة ١٩٧٠ ومن ثم تتبعيم حلم السيارة بالإعلاء الجمزى المسالة الذكر ولا يكون مناكر معلى المهالية مصلحة الجمادك للهيئة بميلغ ما ١٩٧٨ و قيمة عارتطالب به عن ضرائب

> ...ن غري دن ...: **الدانسك**

النتيت الحيمية المستوفظة النسساني المتوى والنفريسية الل رفض المطالبة والمستوفظة التسائل النادية التوريسية الل المطالبة المستوفزة المستو

ا (۱۹۷۴) المجلسّة الملاطن التعييز البياة المارور

تراخيهما وأوغيهم والبقاء - مطالفات الباني - جواز التهبالع فيها - شروط ذلك. المادة الثالثة من القانون دقم ٢٠ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض إحكام القانون دفم ٢٠٠ المبتة. ١٩٧٦ في شان تونيف وتنظيم أعمال البناء - معدلة بالقانونين دفعي ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤

اجاز الشرع في القاتون وقم ٣٠ ألبيئة ١٩٨٣ لكل من ادتكب قبل العمل به مغاللة لاحكام قانون توجيع وتلظيم اعمال البتله أن يتقدم بطلب ال الوحدة المحلية المختصة خلال ٣ شهور من يَادِيخ : الممل بالقانون ولي وج. استة ٢٩٨٣ لوظف الإجراءات التي الطلت او تتخذ ضدم إمر الجا يتين ال الاعمال موضوع المفاقة تتنكل خقرا على الادواح أو المتلكان او تتضمن خَرُوجًا على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الالهي الارتفاع المعدد فانونا وجب عرض الأمر على المعافظ الإصدار قراد بالازالة أو التصعيع - المقانون دقم عاه السنة ١٩٨٨ استبعد حالة معاوزة الحد الأفضى للريفاع الحدد فانونا ومنع مهلة جدردة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٠ ليقدم المغالف طلب وقف الإجراءات .. القانون رقيم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تناول ذات الوضوع · عبارة من « تاريخ العمل بهذا القانون » الواردة في الماية الأولى من القانون المدكور تتصرف الى القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٦ وفيس ألى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ ... اساس ذلك : أن الشرع لم يقتَّمُو على إحلال النص الوادد في الفالون رقم 99 لسنة 1987 معل النمى الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وانها أعاد تنظيم ذات المنضوع ـ المعول. عليه في تحديد تازيخ ارتهاما المقاللة التي يعود النسالع بشائها هو ما ورد في القانون رقم ٩٩ كسبنة ١٩٨٦ الله عمل به اعتبادا من ١٩٨٦/٧/٤ - مؤدى ذلك: ان كفر تاريخ للمغالفات التمر يبعون التعبيبالج بشيائها هو ١٩٨٦/٧/١٠ الما توافوت الشروط الافوى. للتصالح _ تطبيق .

تنص المادة التالغة من القانون وقد "٢ أسنة ١٩٨٣ بتبديل بعض احكام القانون وقم ٢٠٦ أسنة ١٩٧٦ في شأن توجية وتنظيم أعمال البناء بانه و يجوز لكل من ارتكب مخالفة الأحكام القانون رقم ٢٠٦ إلى استة١٩٧٦ أو الاصحة التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا ألى الوجية المحلية المحتصة وخلال بهذا شهدو من تاديخ العمل بهذا القانون ، لوقف الاجرادات إلى أن تتم مهابعة الإعمال ٢٠٠٠ قاذا تبين إنها تشكل خطرا على الارواح أو المديكات أو تتنجب خروجها على حبيد البنظيم خطرا على الارواح أو المديكات أو تتنجب خروجها على حبيد البنظيم أو مجاوزة للحد الاقدى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظة المختص الارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظة المختص الاستدار قران بالازالة والتصحيح وقفة لحكم المادة ١٩ من ذلك القانون ١٠٠ و وضنت المادة السابعة من ذلك القانون على أن و ينشر حله المخافظة المختورة المحافظة المختورة المحافظة المختورة المحافظة المختورة المحافظة المختورة المخافلة المخافظة المختورة المحافظة المختورة المحافزة المحافز

ثم استبدل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بمقتضى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ وأصبحُنا النَّفَس على أنه و يجوز لكل من ارتكب مخالفة الأحكام القالوكن أرقع المركة السنة المركم الله الأحته التنفيذية أو القوارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحللة الملغشسة الحلالة المهلك تفتتهي في الا يو تيو سنة اله ١٩١٨ لوقف الاجراءات التي الخلاف الل فعظمًا عالمًا ١٠٠٠ واللي مناه (الخالة تفف مده الاخراس الى أن كُتُكُمْ مُعَايِنَة 'الاعتَال عَجْمَ فَاقَا 'تَبِيل الْتَهَاسَا ' تَشْكُلْ 'خَطْرٌ الإرواج او المبتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقبود الإرتفاع المقررة في فَيَأْتُونَ الْمُعْلِمُونَ المِعْلَى الصَّادَرُ بِالْقِبَانِينَ رَقِيمُ لَا لَسَنَةً ١٩٨٨ وَجِبُ عرض الأمير على المجافظ الصدائرة والدر بالاثالة أو التصحيح : ٠٠ ، ونصت المادة الثانية من ذات القيانون على أن م ينشر منا القيانون في الحريدة الربيب معية : الا يعمل به امن اليوم العالى التاريخ انشره ، ف كما المعتمر ضب الجماعية المادة الأولى من القانونة رقم ٩٩٠ للسكة ١٩٨٦ بتعديل الفقرة الاولى من القانون أرقم ع ٥٠ لتمنية ١٩٩٨٤ أبتغليمال الملاة التالالة ألمن القانون رقم ٢٠ لسعة "١٩٨٨ المندل للمعن اختلال العالم في الم السنة المهم ألى شان توجيع والتعليم الهال المنطق المنطق المنطق على الله ويسيد يتيكن أيض الفقرة الأولَى رَمِنْ القَانِونِي رَقِي يُمْ إِلَهِمْ إِلَمْ الْمَرْبَةِ إِلَمْ أَلَمْ الْمَادِينَ الْمَالِيةِ مِن القانون رقم وألا لسينة، ١٩٨٦م إلمعدلًا لبعض أحكام القائون، وقم به ١٠٠٠ إلىسبة ١٩٧٦٠ -فين شالة بُوجيه وتبطيم العمال البعاء إلمنص الآتفيان ينجوذ لكل من ارتكب مخالفة الأخكام القائلون هوقم ٢٠١٠ للمندة ١٩٧٦ والاعمته الغنظية في القر أرأت النفطة الله فبين المنهل الهذا القالول ان يقعم لطلبة الى الوحدة المخلية اللختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاحراءات التي اتخذت مَنْكُمْ وَقَعْمًا لَحَكُمُ الْمَادَةُ لَيْهُ الْمُنْ ذَلِكُ الْقَاهُانِ . مُنْكُمُ عَلَيْهِ الْمُعْلِمُ الْمَادِينَ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمُنْكِينِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْ

الله المؤلولة (عالم المؤلفة على المؤلفة المراح المؤلفة المراح المؤلفة المؤلفة

وَمُمَافَعُ هَا يَعْتُمُ بِالنَّالِمُلِينَا مِنْ النَّمَالِمُونِ وَقَدِرَ مِنْ النَّهِ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدِرَ اللَّهُ النَّالِينَ النَّالِينَ النَّالِينِ السَّمَامِةِ مِعْالِمَةً السَّمَامِ النَّالِينِ وَمُرْسُلُونَ وَمُ

١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه أو إلا صوب التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية ٱلمُختَصَّةُ في خلال سنة شهور من تاريخ المصل والقانون المنذكؤان لويقيف الاجواءاتك ألهمي بالملذف أيور لتبخذ ضهدندا فاذا تبين أن الأعوالد مواضوع االمخالفة تشنيكل فطوا على الازوام أو المطلفكاط أو تتضمن خروجا على خطاء الملظيلم أو معجاوة الملمة الاتهطى باليخ لفالع المعملا قانونا وبيب عرض الأمن على المجافظ لإصباد قواد بالازالة أو التصبح وفي القانون ارقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١٩٨٠ - لم يقتصر المشرع على مه المهلة الزمنية المشار اليها لميعاد آخر بل اعاد تنظيم ذات الموضوع اذ أضمحت حالات المخالفات التي يتعين على اللجنة المسار اليها أن تحيلها الى المحافظ المختص ليصمدر قراره بالازالة أو التصميح بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة مي قانون الطيران المدنم وبذلك يكون المشرع قد استبعد من هذه الحالات حالة مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا ، وفي ذات القانون منح المخالف مهلة جديدة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لتقديم طلب وقف الاجراءات ، وفي القانون رقم ٩٩ أسنة ١٩٨٦ المسار اليه أعاد المسرع تناول ذات الموضوع بالتنظيم وعلى نفس النسق اذ قضى صراحة بأنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له حتى تاريبخ العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب لوقف الاجراءات، مِلَا كَانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد نصت على أن يعمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره أي اعتبارا من١٩٨٦/٧/٤ فان عبارة من تاريخ العمل بهذا القانون ، الواردة في المادة الأولى من القانون رقيم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنصرف الى هذا القانون وليس الى القانون. رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لان المشرع لم يقتصر على احملال النص الوارد في. القانون رقم ٩٩ لسبنة ١٩٨٦ معل البنص الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وانها اعاد تنظيم ذات الموضوع كما سببق البيسان ومن ثم يكون المعول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التي يجوز التصالح بشأنها هو ما ورد في القانون الأخير والذي عمل به اعتبار من ١٩٨٦/٧/٤ أي يكون آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٣ اليوم السابق على تاريخ العمل بالقسانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ سسالف البيسان اذا ما توافرت الشروط الأخرى التي تطلبها المشرع لاتمام حله التصالح على النحو الذي فصله المشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ٠

للثيك

ائتهى رأى الجمعية العمومية للسمى الفتوى والفظويسع الى جواق ﴿ الْتُصَالِح في مخالفات إلبناه التي ارتكبت حتى البوم السابق على تاريشه المعمل بالقانون رقم على لسنة ١٩٨٦ المعدار اليع

و هنواي دفع أعدا عن عام ٢٩٨٢/١٧/١ خلسة ٨١/٠١/١٨٨٠ ملك وهم ١٧٨/١/١٠) .

﴿٧٤﴾ جلتمة الأول من نوفيتِر سنة ١٩٨٩

عندون بالثقاع العام _ مقابل رصيد الاجازات الاعتبادية _ مدلول الأجر_ . بـ دران الاتار دل المحال المحال المحال المحال المحال العام الصابد بالقانون رقم ٤٨ المجاهر و يما و 29 من جانون القام الهاملين بالقانون رقم المحال الم

لم ينظم فاؤورز تظهر المعلي بالتفاع العام مسالة النها. خصة العلما دون استفاه رسيده الذي تجمع من الإجازات الاعتبادية حريتين الرجوع في هذا اللمان الى فانون العمل بالمتبادة الشريعة البامل وقع الإجازات الاعتبادية حريتين الرجوع في هذا اللمان الى فانون العمل المتبادية على المتبادية المتبادة ا

استهر عند الله المساورة المساورة المساورة الشعار الله بجلست المساورة المسا

إلى المجاري ليكوك المجالم الله تعدّر التعديد المجارية على المنظري المجارية المج

العامين الأخيرين ، ٠٠ وكذلك استعرضت المادة (١) من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أنه « يقصه في تطبيق أحكام هذا القسانون :

بالأجر: كل ما يتقاضاه العامل لقاء عبله نقدا مضافا اليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الإخهر ما يأتي : ودالمانقر (١٩٤٥) من القانون المذكور التي تنص على أن و يحدد صاحب العبل مواعيد الأخارة الأعتبادية خسب معتصات العبل وظيوفه من وقهر جميع الأحوال يغب أن يحصل العامل على أجازة سنوية مدتها سنة أيام المغتلقا الحالي (١٤٠٤)

ويجود. بها، بعلن الجلب، كتابي من العامل عنم بعدة الاجازة السنوية حيمة زاد على المستة أيام المصار اليها بعنرط الا تزيلا باية حال على ثلاثة المنهور و ولم ا فائلات (12 % منة التي تنعل على ان و للعامل الحق في المنهول على البراع الإجازة المستبقة له في حالة تركي البعل قبل استهماله لها وذلك والنسبة في المجد التي لم يجهل على أجازة عنها ،

واستينات البخسية ان المعاملين بالقطاع العام في ينظم قانونهم النخاص لرقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ مسألة انتهاء خدمة العامل دون استيناد رضيده الذي تجمع من الأجازات الاعتبادية ، فكان من المتمن الرجوع الى الأحكام المنظمة تجمع من الأجازات الاعتبادية ، فكان من المتمن الرجوع الى الأحكام المنظمة لتلك المسألة في قانون العمل رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة المسامة وفقا لنعال المناقة المؤاردا في القالون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة عند المتهاء موقعته الحدة المخلف المعالمة المنافرة المناف

للزجوع الله خانون النسل لمي خذا الفتالي .

 قَالُ عَلَى مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ ا

فان مبلغ التعويض ينحصر في الأجر الأساسي المستحق له طبقا لجدول الأجور المرفق بالقانون المذكور وملحقات الأجر التي ترتبط به ارتباطا لازما وتعدما كالملاوات الاجتماعية والاضافية وبدل التمثيل وطبيعة الممل أما الملخقات الأخرى المتفرة كالحوافز والمكافآت التسسجيعية فلا تندرج في ميلغ التعويض لكون المشرع قد ربط استحقاقها باستيفاه الممل فدلى .

أَن واذ يعتبر المقابل النقدى عن رصيد الأجازات الاعتبادية التي لم يستعملها العامل في القطاع العام عند انتهاه خدمته بمثابة تعويض له . يعتد باجره كاساس لحساب مبلغ التعويض المستحق له ، ومن في خان المقابل النقدى المستحق له يقتصر على الأجر الأساسي المقرز للمائل وملحقاتًا الإجر التي ترتبط به ارتباطا حتميا كما تقدم وهو ذات الرأى الذي خلصت المهمية المهومية بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٨/٣/٢

لائسك

انتهى رأى الجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الأجر الذى يعتد به عند حساب القابل النقدى عن رصيد الأجازات الاعتيادية للمامائين بالقطاع المام هو االأجر الأساسى وملحقاته اللصيقة به وذلك لا يُشمل الحوافز أو الكافات التشجيعية على النحو السالف بيانه والتحد

⁽ فتوی رقم ۱۰۵۲ فی ۱۹۸۹/۱۱/۸ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ ملك رقم ۱۹۸۹/۱۱/۸۳) ٠

(AYO)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

اختصاص ــ الجمعية العمومية لقسمى الفتزى والتقريع ــ (مَثَازَعَة ايجارية) •

الأضل إن الهيمية الفيومية المساعية المساع والهيئات الفاحة ووحدين بأيداء ألا أن الملزم في المنازعات النامة ووحدين بأيداء ألا أن المنازعات النامة ووحدين بالحجم بالمحق وغيرها من المنازعات النامة ووحدين بالحجم بالمحتم المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات الأبيادية عن حقيق المنازعات الأبيادية عن حقيق المنازعات الأبيادية عن حقيق المنازعات المنازعات الأبيادية عن حقيق المنازعات المنازعات

تنص المادة ٣٦ من القانون وقم ٤٧ أسنة ١٩٧٧ بشال مجلس الدولة على أنّ « تختص الجيمية العمومية القلسي الفتؤى والتشتريع بابقاله الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الاكتية :

(د) المنازعات التي تنشيا بين الوزادات أو بين الصالح المامة أو بين المسئلة الربية الهيئات المعلية أو بين المهيئات المعلية أو بين المؤيئات المعلية أو بين المؤيئات المعلية التوى المعمات وبيضها المعمن ويكون رأى المعمنية المعرمية المستشمى المعروبات والتشريع في هذه المنازعات المؤينا الملاقة أو من المعانوبات المعانوبات المعانوبات المعانوبات المعانوبات المعانوبات المعانوبات المعانوبات التي تنشأ عن تطبيق إحمام هذا المعانوب و .

ومن حيث أنه ولين كانبالأصل كل البعطية للمناوية القسمين -الفتوى المسلمة -الفتوى المسلمة -الفتوى المسلمة -الفتوى المسلمة -الفتوى المسلمة - والتيم المسلمة المسلمة - والمسالمة والمسلمة - والمسالمة والمسلمة ووحلات المسلمة المسلمة والمسلمة المسلمة الم

والا كان القانون وفي أفق السنة الألام التسييان آليه فيه أناط نطر المنازعات الابجازية المنافقة أن المنازعات الابجازية المنافقة من حليقيق أسكامه بالمبطئة الإبتازية المنافقة وكان في دافرتها المنازعة المروضة وكان المنازعة ال

نَى عَدَا اَلْتَنَانَ وَلُو كَانَ النَوْاعَ بِنِ جِهِنِينَ مِنِ الجِهَاتِ التِي حَدِثَهَا المَادة 7/7- مَن القَانِوَنَ وَقَم لَا لَيْنَاهُ ١٩٤٢ المُهَارِ اللهِ ومو مَا استقر عليه افتاء هذه الجمية

لالـگ

ِ الْبَتِهِتِ الْبِيهِيِّةِ الْبَسَوْمِيَّةِ الْبِسَنِي الْفَعَوْقُ وَالتَّفْرَيْمِ الْلَ عَلَمَ اخْتَصَاصُهَا بِنَظُنِ الْنَوْاعِ وَلِمَالِي فِي مِنْظُنِ الْنَوْاعِ وَلِمَالًا مِنْهِ وَلَيْهِ الْمُعَالِّمُ الْمُعَالِّمُ - يرونون وقر الله لا في ١٩٨٨/١١ جَلْسَةُ ١٩٨٨/١٢ مِنْهُمْ وَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ

﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهُ اللّ

عاملون بالقطاع العام _ بدلات _ بطل أنافلال _ استحفاقه خلال الأجازة الاعتبادية • المواد ٢١ ، ٢٤ ، ٢٠ من لائمة بدل السفر ومعاديف الانتظال للنظاع الجام الصادرة بترار رئيس مُجِلَّى المؤرّرة رَقَعْ ١٩٧٨ كسنة ١٩٢٣ .

اجاز الشرع من ضاغل بعض الوطائف بلل انتقال ثابت الراجهة نقاب الانتقال الفاجة التي تعرف في نقافيا والانقال الفياء الزياعة التي يمول في نقافيا ذلك البداء التي المحافظ المناف ال

استظهرت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بعلسة ١٩٨٩/٢/١٥ وتبينت أن المادة ١٦ من لائحة بعلى السفر ومصاريف الانتقال للقطاع المام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٧ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن و مصروفات الانتقال هي ما يصرف للعامل نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور صفر وانتقال ونقل أمتمة وحملها ٠٠٠ وكذلك المادة ٢٤ من ذات اللائحة التي تنص على انه و يجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تقرير بعلى انتقال تابع تقرير بعلى انتقال عرف تابع المناقبة المن ويجب أن يتفسى قرار منع البعل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها علما البعل ، ولا يمنح هذا البعل الالماملين الذين يشغلون وظائف تستعمى القيام بأعالها استصال وسائل النقل استمالا بصفة دورية متواصلة ٠٠٠

كما تنص المادة ٢٥ على أن « العاملون الذين يصرف لهم بدل انتقال ثابت لا يستحقون استرداد مصاريف الانتقال عند الانتقال في المنطقة أو المائرة المقرر لهم بدل الانتقال عنها ، كما لا يعق لهم استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالمؤسسة أو الولمية الانتقال الخاصة بالمؤسسة أو الولمية الانتقال الخاصة بالمؤسسة أو الولمية المؤسسة الم

واستبانت الجمعية أن أتشرع مراعاة غنه لما يُطلبة القيام باعسال بعض الوطائف من استعمال وسائل الانتقال استعمال دوريا متواصسلا اجاز منع شاغل هذه الوظائف بعل انتقال تابت لمواجهة نفقات الانتقال المتعلقة التي يضرف في نطاقها ذلك البدل في هنائل ذلك يعظر على مستعقى هذا البدل استعمال نسائل الانتقال الخاصة بالجهة التي يعطون بها أو الطالبة باسترداد قيمة مصروفات الانتقال الخاصة بالجهة التي يعطون بها أو الطالبة باسترداد قيمة مصروفات الانتقال التي يتكيمونها داخل منطقة تقرير البدل ويذلك يكون المشرع قد استقال بتقريره هذا البدل الثابت عن صرف قيمة وطيفته واجال المنطقة المقري بهها البدل من عدة بسيب اداء أعمال

ولما كان التابع أنه بدل الإنجال المشرد عن المدرة للمسابق المسابق المس

لللثك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتصوير إلى نخم جوال حرمان الهاملين بالمشركة الإمهلية للهميناعات المعدنية من يعل الانتقال الثابت خلال معة الإجازة الاعتيادية المهرزة لهمز:

و فتوى والواعد والمي أدار معرا المون بعد الله المرامد والمناد المراع ١١٠١٠) .

(**۱۹۷۷)** جلسة اي<u>لول من نوفيير ميلة 1</u>۹۸۹

ضرائب ورسيوم جمركية _ الاعقاء منها ... (سبياداتِ دِكِوبٍ) •

فانون الهبارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣ ـ الأصل العام إن تحول الهنائم ونها سيادات. الركوب – إلى الباقد يفضمها للفرائب الهمركية ... استثناء من هنا الإيل، أجاز المشرخ العرفيج مؤلفتا عن يعض الإنسان بها فيها السيادات وون تحصيلها بالقرائب والرسوم المائزة . عدا الانتئناء مؤلفت تطبيته الا أتنت منه أو قطاعت شروط الاريره تعين على الحجة. المستودمة سناة الفتراقية والأرسوم المطلوبة ... بطبيق ف

تنص المائة (٥) من قانون الجماول وقع ٢٦ لسنة ١٩٦٣ على أن وتعضيخ البسائع التي تدخل أواضى الجمهورية لضرائب الحواودات المقررة في التعريفة الجمورية فضرائب الحواودات المقررة في التعريفة الجموركية ويقرحاً من الشخرة على الفترائب الأخرى المقردة ، وذلك إلا ما استثنى بنص خاص ١٠٠ وتبصل الفترائب والراسوم الني تستحق بناستية وورد البضاءة أو تصديرها وفقة القرائب والقرارات والقرارات والمراسوم المستحقة عبل الكمام الاجرائب المحركية وأداء الفسرائب والرسوم المستحقة منا لم ينص على الخفوة ذلك في القانون على التعرب الإفراج والمائه الإغراض على التعرب الإفراج وقتا عبن المشائم تون تعصيراً الفراج المؤراء والإوضاع والوضاع والوضاع والوضاع والإوضاع والإوضاع والإوضاع والمستحقة والتي يتعرب المشائم وفقاء عبن المشائمة وفقاء عبنا المشائمة وفقاء عبن المشائمة وفقاء عبن المشائمة وفقاء عبن المشائمة وفقاء عبناء المشائمة وفقاء المشائمة الم

والسبقاد من ذلك أن الأصل العام أند دخول البغيائم ومنها سيادات الرحوب إلى البلاد موجها سيادات الرحوب إلى البلاد موجها سيادات الرحوب إلى البلاد موجها البغيرائي البعدائي البعدائي البعدائية والرسوم المجرع الإفراج مؤقفا عن بعض البضائع بما فيها السيادات دول تحصيلها بالضرائب والرسوم المجردة وفقا للسروط والأوضاع التي يحددها وذير الخزانة (المالية) وغنى عن البيان أن منه الامشناء مؤقت بطبيعته بحيث النائية أو تخلفت شروط تقريره تمين على الجهة الستوردة سداد الضمائي وطارينوم للطاوحة م

ولما كان ذلك ، وكان التابت من الأوزاق أن مصلحة الجماؤك الرجت عن السيارات الثلاث الشبار النبيا بناء على تعهد الهيئة المسامة السنام التهيئة بهادة تهيئة المستحقة عليها في حالة علم صدور قرار باغاتها ، وبعد انتهاء المياد المحدد للاعلة لم يصدد قرار باغاتها ، وبعد انتهاء المياد المحدد للاعلة لم يصدد قرار باغائها ولم تقم الهيئة باعادة تصدير السيارات ولم تفريق الهيئة باعادة تصدير السيارات ولم تفريق الهيئة باعادة تصدير السيارات ولم تفريق الهيئة الهيئة باعادة تصدير السيارات ولم تفريق الهيئة الهيئة الهيئة باعادة تصدير السيارات ولم تفريق الهيئة ال

والرسوم التحركية للسندية المناسخة عليها المسافعة عليها بقائد من قائد يتعين الذاء المسافعة المسافعة عليها المسافعة المسافعة بسنداد والمسافعة المسافعة بسنداد الفرائد والمسافعة المسافعة المسافعة

क्ष नम्

التفوية الموجودة المصرورة المسيدين المتوي والمتوسود الله النام النولة المساقة المسافة المسافقة المسافقة المسافة المسافقة المسافق

رلم آدن ألت بت ان بدل الانتقال المسار اليه هو أحد المزايا المقروة وطيف لتعريض العامل بصفة اجمالية وجزافية عما يتكبده من انفقات فتلية في سبيل أداء مهام وظيفته واني مناط تقريره هو ان يشغل العامل رطيفت تستدعى القيام بأعمالها استعمال احدى وسائل الانتقال استعمالا عشروسلا متكروا ومن ثم فان صرف هذا البدل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال المتحافة المشعلي التي يقوم بها العامل خلال الملة المقررة عنها اذ يكفي لاستحقاقة ان كرن اوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية متراصلة ربذلك فانه يعتبر من البدلات اللصيفة بالأجر الأساسي للعامل بعرب يدرر مم وحرف اؤ ما أرافرت احدى حالات السرمان منه ولا يجوز بعرائل المامان منه ولا يجوز باتالي حرمان العامل من ذلك البدل خلال فترة الإجازة الاعتيادية الداخلة بي تطان المدة المقرر عنها .

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية أقسمى الفتوى والتشريع الى عهم جوافر حرمان العاملين بالشركة الأهلية للصناعات المعانية من بعل الانتقال الثابت خلال مدة الإجازة الاعتيادية المقررة أهم

و لترى وتم ١٠٨٨ في ١٠/١١/١٨٨٠ واستة ١/١١/١٨٨١ ملف وقم ١٨٨٠/١١١ .

(171)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

ادارة قانونية .. اعضاؤها .. القيد بنفابة المعامين .. رسم القيد .. الجهة المختصة بسداده .

القانون رقم 21 لسنة 1407 بشان الإدارات القانونية بالؤسسات العامة والهيئات والعامة والوجبات التابعة لها – القانون رقم 22 لسنة 1407 الشار البه حمد عل سبيل المُحمر الوقائف الطبية التي يعن فيها الحضاء الادارات القانونية المقاطبين بأحكامه ت قانون المتحامة المُحادد بالقانون ذقع ١/٩٨/١ الزم الهيئات العامة وشركات القانونية ما المردوع المحادث المامة وشركات المامة بعدواتها القانونية الروادات القانونية المحادث الرسوم والاشتراكات الشاد اليها يتصرف فقط الى اعضاء الإدارات القانونية

تنص المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشـــأن الاداوات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن د تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضـــام الاداوات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ٠٠٠ ،

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أن « تمارس الادارات القانونية المتصاصاتها الفنية في استقلال ١٠٠ ولا يخضم مدير وأعضاء هذه الادارات في مباشرتهم لأعمالهم الفنية الا لرؤسائهم المتدرجين وفقا لإحكام القانون ، ولا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس ادارة الجهة المنشأ فيها .الادارة القانونية في الإشراف والمتابعة ٢٠٠ ، وتنص المادة ١١ على أن « تكون الوطائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه التالى :

مدير عام ادارة قانونية ، مدير ادارة قانونية ، محام ممتاز ، محام أول ، محام ثان ، محام ثالث ، محام رابع ٠٠٠٠ .

وتنص المادة ١٢ على أن « يشترط فيمن يعين في احدى الوطائف الفتية بالأداراتُّ القانوتيّة أن تقوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالمعولة أو القطاع العام على حسب الأحوال وأن يكون مقيلها بجدول المحاميّ المستغلق ٠٠٠٠

وتنص المادة ١٢ على أن « يشترط فيمن يشفل الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة ٢٠٠٠ . وأخيرا تنص المادة ١٩٣٣ من قانون المحاماه وقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « تتحمل الهيئات المعامة وشركات القطاع العام ٢٠٠٠ برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في ادارتها الفانونية المرخص لها يذلك طبقا لأحكام هذا القانون » ٠

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد حدد على سبيل الحصر الوطائف الفنية التي يعين فيها إعضاء الادارات القانونية المخاطبين بأحكامه والتي تبدأ بدرجة معام رابع وتنتهى بدرجة مدير عام ادارة قانونية واسترط في المرشع لشغل احدى هذه الوطائف أن يكون مغيدا بجدرل المحامين المستقلان بنقابة المحامين وأن يكون قد مضى على قيده بالنقابة المحدة بالقانون قرين كل وظيفة مذا وقد قضى القانون المنار البه أيضا باستقلال أعضاء هذه الادارة في مباشرتهم لإعمالهم الفنية وعدم خضوعهم في ممارستها الا لرؤسائهم المتدرجين طبقاً لأحكامه وذلك الحدون اخلال بسلطة رئيس الجهة في الاشراف الإدارى والمتابعة لأعمال تلك

ولما كان فانون المحاماء رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد الزم الهيئات العامة وشركات القطاع العام بتحمل رسوم قيد واشتراكات المحامين العاملين بادارتها القانونية وانه طبقا لأحكام قانون الادارات القانونية رقم العاملين بادارتها القانونية وانه طبقا لأحكام قانون الادارات القانونية رقم كا لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يعد محاميا عاملا في تلك الادارات الا من سبيل الحصر ومن تم فان النزام الهيئات العامة بسماد الرسوم والاشتراكات المشار اليها ينصرف فقط الى اعضاء الادارات القانونية بها دون سواهم وترتيبا على ما تقدم ولما كان النابت أن العامل المروضة حالته لم يكن يعد وقلة للمفهوم المتقدم في تاريخ قيده بالنقابة أمام محكمة النقض عضوا بالادارة القانونية لهيئة المجتمعات العمرانية البحديدة وانما كان مخلس الادارة فقط للاشراف عليها أي لمارشة ذلك الاختصاص القرد لرئيس متدبا لشغل احدى وظائفها ، ويسم م فانه يخرج من نطاق المخاطبين بحكم المادة ١٧٧ من قانون المحاماه ويكون تحمل الهيئة برسوم قيده بالنقابة غير قائم على أساس من القانون ويتمين عليا استرداد قيمة تلك الرسوم منه .

اللك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواذ تحمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة برسوم قيد الدكتور / رفعت الصيلحي محمد النجار بنقابة المحامين أمام محكمة النقض .

ز فتوی رقم ۱۰۹۹ فی ۱/۱۱/۱۹ جلسة ۱/۱۱/۱۹۸۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۳ ﴾ ■

(NVA)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

مناقصات ومزايدات ... عقد القاولة ... اركانه ... الأجر (تحديده) ٠

يتصب التراضى فى عقد المقاولة على عنصرين هما : العمل المطلوب تاديته او الشيء المراد تصنيمه ، والأجر الذى يلزم به رب العمل — يعد الأجر ركنا اصاصيا لا ينشف علد القاولة بوضة — يعب التجرز فى هذا الثمان بن فرضين اولهما : أن يعرض الملوفان للأجر ويمجزا عن الاتفاق على مقداره فنى هذه الحالة تحديد وتانيما على موضوع المقاولة فيتم تحديد الاجرف على عدم الحالة وقفا لعكم المادة ١٦٥ من القانون الدنى حس تطبيق -

تسنت الجمعية العمومية أن الوحدة المحلية لمدينة كفر الزيات قد طلبت الى الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحى للقاهرة الكبرى بموجب كتابيها المؤرخين ٧/٧ ، ١٩٨٢/٩/١١ على التوالي اصلاح عدد طلمبتين غاطستين مقاس ٦ برصة احداهما خاصة بمحطة المجارى الفرعية بشارع الجيش والأخرى خاصة بالمحطة الرئيسية بشارع أحمد شوقي وأن الفرعين لم يتفقا على تحديد الأجر المستحق لاصلاح الطلمبتين سالفتي الذكر • واستعرضت الجمعية حكم المادة ٦٤٦ من القانون المدنى التي تنص على أن « المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر رتيهه به المتعاقد الآخر » وكذلك المادة ٦٥٩ من ذات القانون التي تنض على أنه و إذا لم يحدد الأجر أملها وجب الرجوع في تحديده الى قيمة العمل ونفقات المقاولة ، واستبانت أن عقد المقاولة هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب التراضي فيه على عنصرين اثنين : العمل المطلوب تأديته أو الشيء المراد تصنيعه ، والأجر الذي يلزم به رب العمل وهذا الأجر يعد ركنا أساسيا لا ينعقد عقد المقاولة بدونه ويجب التميز في هذا: الشأن بين فرضين أولهما أن يعرض الطرفان للأجر ويعجزا عن الاتفاق على مقداره ففي هذه الحالة تكون المقاولة باطلة لانعدام أحد أركانها وثانيهما أن لا يتفق الطرفان على تحديد مقداره وغم اتفافهما على موضوع القاولة فيتم تحديد الأجر في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٢٥٩ من القــانون المدنى ، وذلك على أساس قيمة العمل ونفقات المقاولة ٠٠٠ ولما كان المسلم به وفقا لاحكام القانون المدنى أن عقد المقاولة شأنه شأن سائر العقود الرضائية الأخرى ينعقد بايُنجاب وقبول متطابقتين وانه يعتبر قبولا في مقام ابرام. مذا المقد قيام المكاول بتنفيذ الأعمال الملاوبة منه واذ كان الثابت أق. اسمانام العلاقييتين المشناد اليميا فن الخالة المووضة قد تم بناه على طلب. الوحدة المحلية كمدينة كفر الزيات وان الأوراق قد جات خالية مما يفيد انصرف ارادة هيئة الصرف الصحى الى القيام بعملية الاصلاح المطلوبة منها مجانا ومن ثم فانه يتمين على الوحدة المذكورة أن تؤدى الى هيئة المعرف ملبع جنيه

الصحى قيمة اصلاح الطلمبتين المشار اليهما والبالغ قيمتها ٣٣٠٥٥٠٠٠ مليم جنيه

وذلك بعد استبعاد المصاريف الادارية ومقدارها ٣٣١٥٥٢٠ وذلك عملا بعا استقرت عليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من عدم جواز الطالبة بالمصاريف الادارية فيما بين الجها تالادارية وبعضها البعض

لالسك

ائتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الوحدة المحلية لمدينة كفر الزيات بأن تؤدى الى الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي. ملمم جنيه

للقاهرة الكبرى مبلغ ٣٠٠د ٢٣١٥ ·

(فتوی رقم ۱۱۰۱ فی ۱۱/۱۱/۱۹۸۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۳۲) -

(۱۹۸۰) حلسة الأول من نوفمبر سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة _ اجازة دراسبة (تدريب) _ العقوق المالية للموفد للتدريب ٠

(قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم 22 لسنة ۱۹۷۸ ، قراد رئيس الجمهورية رقم ۲۰۵ لسنة ۱۹۲۸ بشأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين) ــ اجاز المشرع ايفاد العاملين للتدريب مدوا، داخل الجمهورية او خارجها ، واعتبر منت التدريب فترة عمل يتمتم فيها العامل بكافة المزايا المقررة للوظيفة التي يشغلها بجهة عمله ــ تطبيق .

استعرضت الجمعية المهومية المادة (٦٠) من قانون نظام العاملين المدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أنه « يجوز ايفاد المادين بالمولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أنه « يجوز ايفاد الماملين في بعثات أو منح للدراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بدون أجر بانشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شمينون البعثات والأجازات المداسية والمنح والقوانين المعدلة والمكملة له ٠٠٠٠٠

والمادة (٦٦) من ذات القانون ــ المعدلة بيقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن د ينشأ بكل وزارة أو محافظة أو هيئة عامة مركز للتدريب يتبع السلطة المختصة ٠٠٠

وتعتبر الفترة التي يقضيها العامل في التعديب فترة عمل يتمتع فيها بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته، ويعتبر التخلف عن التعديمب اخلالا بواجبات الوظيفة · وتحدد المعاملة المالية للموفدين للتعديب وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن » ·

كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم الماملة المالية للماملين التي تنص أن و يحتفظ المامل الموفد للتدريب بجديع الزايا التي يتمتع بها في وظيفته أثناء مادة تدريبه في داخل الجمهورية ، واستهانت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع في قانون الماملين المدنيين بالمولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز أبهاد الماملين في بعثات أو منح للدراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بلمون أجر وفقا للشروط والأوضاع المشار اليها في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح ، كما أجاز المشرع إيفاد الماملين للتدريب سواء داخل الجمهورية أو خارجها ، واعتبر معة التعريب فترة عمل يتمتع فيها الصامل بكافة المزايا المقررة للوطيفة التي يشغلها بجهة عمله ،

ولما كان العامل المعروضة حالته _ وفقا للمستفاد من الأوراق _ قد حصل على أجازة دراسية بمرتب بغرض التعريب داخل الجمهورية بكلية الدفاع الوطنى باكاديمية ناصر العسكرية العليا في القترة من ١٩٨٢/ وحتى ١٩٨٨/ ١٣٠٠ ومن ثم فسان هذه الملة تعتبر فترة عسل يستحق خلالها المذكور أجره الأساس بالاضافة الى جميع المزايا الملاية المتررة ، للوظيفة التي يشغلها بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وذلك المسريع حكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف

لائسك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمهى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل فى الحالة المروضة لأجره الأساسى بالاضافة الى جميع المزايا المقررة للوظيفة التى يشخلها بالجهاز المشار اليه ، وذلك فى القترة من ١٩٨/٢/ ١٩٨٧ وحتى ١٩٨٨/٦/٣٠ ، للأسباب السابق ايضاحها .

ر فتوی رقم ۱۱۲۶ فی ۱۹۸۹/۱۱/۲۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۱/۲) ٠

(۱۸۱) جلسة الأول من توفعير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنیون ـ مؤهل دراسی ـ معادلة •

قرار وزير التعليم وقم ٩٠٠ بتاريخ ٥٩/١٩٨٧م مبعدادلة بضى الشهادات والأوهلات الحلمية وقضى بأن الشهادات والأوهلات الحلمية وقضى بأن الشهادات والأوهلات العلمية وقضى كانت تعنجها كلية الفنون الجهيبة بالقرآرات الفنية لفنريجيها خلال تبعينها المؤزآرات المختصصات المتعلمية ، تعتبر مصادلة لدرجة البيالإريوس التى تعنجها جامعة حلوان في المختصصات المتعلقة أسلامية الفنية أن تمرض المقررات التكميلية التى تراها الازمة عند القيد تمريخ المسلوم على ودرجة الدبلوم بالتقدير الذي تنصى عليه اللواتج المناطلية المناطلية مناسرة عليين و

تبين للجمعية العمومية أنه سبق وأن صدر قرار وزير التعليم رقم براد بتاريخ / ١٩٨٨/٧ بمادلة بعض الشهادات والمؤهلات العلية وقفى بأن الشهادات والمؤهلات العليا التى كانت تبنحها كلية الفنون الجميلية بالقاهرة والاسكندية والفنون التطبيقية والتربية الفنية لخريجيها خلال تبعيتها للوزارات المختصبة بالتعليم ، تعتبر معادلة لدرجة البكالوريوس التى تبنحها جامعة حلوان في التخصصات المناظرة ، ويجوز للكلية المعنية أن تفرض المقررات التكميلية التى تراعا لازمة عند القيد لمرحلة الملجستير قبل المحصول على درجة الدبلوم بالتقدير الذي تنص عليه اللوائع المداخلية لهذه الكليات ، وإنه تطبيقا لذلك فقد أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٥٦٥ بتاريخ ١/٩٨٨/٧١٩ بتعيين السيد / بمحافظة القاهرة بالدرجة العالمية والتعليم بمحتلا ابراهيم عامر المعروضة حالت وكيلا لمديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة بالدرجة العالمية .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن وزير التعليم قد قرر اعتبار دبلوم كلية الفنون التطبيقية المحاصل عليه السيد المروضة حالته معادلا لدرجة البكالوريوس التى تمنحها جامعة حلوان ، ومن ثم ، يكون قد استوفى شرط المؤهل العالى المناسب اللازم لترقيته لوظيفة من المدرجة المعالية وقد تمت ترقيته بالفعل الى هذه الوظيفة بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه · وتبعا لذلك لا يكون ثمة محل لابداء الرأى في هذا الموضوع بتعيين حفظه ·

لائسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حفظ الموضوع .

﴿ فَتُوى رَقِمَ ١١٢٦ فِي ٢٥ /١١/١٩٨٩ جِلْسَةَ ١٩٨٩/١١/١ مَلْفُ رَقِمَ ١٩٨٩/٣/٦٨) •

(\AY)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

ُ (أ) عاملون مدنيونَ بالدولة .. المستعقات المالية خيلالُ فترة الاعتقال .. المنتج • (الأزهر) •

المواد ۵۰ ، ۰۰ ، ۱۰ ، ۲۲ من قانون نظام العاملين الدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۸ ـ قراد رئيس الجمهورية رقم ۳۷۳ لسنة ۱۹۸۷ بينج العاملين بالحكومة والقطاع العام والجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة بعد العام الدراسي

_ يستحق العامل اجره مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لنظام الدرجات المشار اليه بجدول الأجور الملحق بقانون نظام العمليت الدنيين بالدولة _ استحقاق الديلات والدولون والدولون الأجور الملحق السباب تقريرها المصوص عليها قانونا _ حظر المشرع على العامل النياعة عن عمله الا لأجازة يستحقها أو لسبب قرره القانون كتنفيذ عقوبة الوقف على العامل العمل والا حرم من اجره عن مدة فيابه مع عمم الاخلال بعسامت تقديبيا _ الانشاع الادلى يرجع الى ادادة العامل _ داا كان الانشاع ولادي يرتب هذا الأثر المناسل _ داا كان الانشاع مرده الحرف و الانتفاع الادادى في هذه العالمة سواء من حيث الحرمان من الأجر أو المناسلة المقانديية للاساسية مؤداه أن الانشاع عن العمل كان المقلوف لا لقوله لا دول لا دول لادادة العامل أجل المتوقق العامل اجره الأسامي كاملا خلال ممة التقالد وخلك ملحقات الأجر اللمبينة به والتي تدور معه وجودا وعدما كالملاوات الاجتماعية وبدل طبيدة وبدل طبيعة العمل — عظييق .

(ب) الأدمر ــ العاملون به ــ اثر الاعتقال على العوافق الشهوية والمتح • صرف العوافق الشهوية والمتح • صرف العوافق الشهورة جلا أيد المعاملة الأدمر وقم ٢١ لسنة ١٩٨١ لا يرتبط باداء العامل جهدا غير عادى العوافق بصفة تكاد تكون جهدا غير عادى العوافق بصفة تكاد تكون جهاعية ــ يستحق العقال المنباب سياسية صرف هذه العوافق _ يستحق كذلك المنحة المقردة عن العوافق التي انقطع عن العامل لأسباب خارجة عن اوادته ــ تطبيق •

المستمرضت الجمعية العبومية المادة (20) من قانون نظام العاملين المدين بالدولة الصادر بالقانون رقم 20 لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن و تعدد بداية ونهاية أجور الوظائف بكل درجة وفقا لما ورد بالجدول رقم (١) المرافق و والمادة (٥٠) من ذات القانون التي تنص على أن « تضم السلطة المختصة نظاما لعوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل الإحداف وترشيد الأداء على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ، وبعراعاة ألا يكون صرف تلك الحوافز بغنات موحدة وبصورة جماعية كلما سميحت طبيعة العمل بذلك وأن يرتبط صرفها بستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه » والمادة (١٥) منه بستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه » والمادة (١٥) منه

التى تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للمامل الذى يقسم خدمات ممتازة أو أعمالا بحوثا أو اقتراحات تسباعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاة الأداء أو توفير فى النفقات » و والمادة ٢٦ منه التى تنص على أنه « ١٠٠ ولا يجوز للعامل أن ينقطح عن عمله الا الجيهورية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٧ بسنج العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجندين بالقوات المسلحة والمشرطة منحة بمناسبة بعه العمام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ لتى تنص على أن « يمنح العاملون بالدولة بمناسبة بعه العمام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ منحه تعاد لرتب نعمف شهر ١٠٠ ويسرى همفة الدراسي ١٩٨٨/٨٧ منحه تعاد لرتب نعمف شهر ١٠٠ ويسرى همفة المحكم على جميع العماملين سواء العالمين أو المؤقتين الذين تسرى عليه ألكام القانونين رقيس لا كلسنة ١٩٨٧ و ٨٤ لسنة ١٩٨٨ و ٨٤ لسنة ١٩٨٧ و ٨٤ لسنة ١٩٨٧ و ٨٤ لسنة ١٩٨٨ و ٨٤ لسنة القرار رئيس الجمهورية مرف مرف منحة بعه العام الدواسي تضمن الآتى : « وتوجه وزارة المالية النظر الى اتباع القواعد والضوابط الآلية : ٠٠

 3 _ تصرف المنحة بنسبة المدة التي قضاها العمامل في الخدمة خلال الفترة من ١٩٨٧/٩/١١ حتى ١٩٨٧/٨/١١

تصرف المنحة للعـــاملين المرضى بأمراض مزمنة الذين منحوا
 أحازات استثنائية

١٤ _ لا تصرف المنحة للفئات التالية :

(أ) العاملون الذين يعملون في الخارج • • •

(ب) الْعَاملون المعارون للعمل في الخارج ٠٠٠

10 _ يستبعد من حساب المدة التي تصرف عنها المنحة مدة الإيقاف عن العمل ومدد الغياب بدون مرتب ، وكذلك استعرضت الجمعية قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ الذي تنص المادة (١) منه على أن ء تصرف لأعضاء هيئة التدريس ٠٠٠ والمامنين بالجامعة مكافة حوافز المدي قطول العام وفقا للبيان التالى ٥٠٠٠ والمادة ع ٤) من ذات القرار التي تنص على أن و لا يستفيد من مكافأة الحوافز الا ١٠٠ القائمون بأعمالهم فعلا دون المنتدين خارج الجامعة لكل الوقت والمعارين طوال فترة النسب والاعارة ، وقرار رئيس جامعة الازهر رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤ بشسأن تشكيل لجان الامتحانات وصرف مكافاتها الذي جاء بالقواعد الملحقة به كالإني : و المكافق : تصرف عن الجهد المبدول في الامتحان اجمالية شاملة ويحيث لا تنسب الى أيام معينة أن تواريخ عمل معينة وتصرف في نهاية

كل امتحان وفي جهود الحد الأقهي ٠٠٠ و أخيرا قرار رئيس جامعة الأدم رقب أله على أنه الأدم رقب أله المدامنة ١٩٨٧ الذي نص في المادة (١) منه على أنه و بناسبة بعد العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ وتعويضا عما بذله العاملون من جهد كبير استعدادا لبعد العام الدراسي بتكليف من رئيس الجامعة ، يصرف لجميع العاملين ٠٠٠ مكافأة تشجيعية تعادل ٣٠٪ من أول مربوط الدرجة ، • وقد صدر هذا القرار في ١٩٨٧/٩/٢٤ .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن العامل يستحق أجرا مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لنظام المدجات المساد اليه بجدول الأجور الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة · كما يستحق بدلات وحوافز ومكانات يرتبط منحها له بتوافر اسباب تقريرها النصوص عليها في هذا القمانون · وقد حظر المشرع على الهمامل أن ينقطع عن عبله الا لأجازة يستحقها أو لسبب قرره القمانون كتنفية عقوبة الوفف عن العبل ، والا حرم من أجره عن مدة غيابه مع علم الاخلال بمسادلته تأديبيا · غير كن الانقطاع الذي يرتب هذا الأثر هو الانقطاع الارادى الذي يرجع الى ادادة العمل أما إذا كان الانقطاع مرده طروف وأسباب خارجة عن ادادته على الانقطاع الارادي في هذه الحالة سواه من حيث الحرمان من الأجي على الانقطاع الارادي في هذه الحالة سواه من حيث الحرمان من الأجي

ولما كَان السميد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ في الحمالة المعروضية م قد انقطم عن عمله بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالزقازيق في الفترة من ٩/٥/٥٩١ حتى ١٩٨٧/٩/١٤ وذلك لاعتقاله لأسباب سياسية ، ومن ثم فان انقطاعه كان لظروف لا دخل لارادته فيها ، وبالتالي فيستحق أحره الأساسي كاملا ـ خلال مدة اعتقاله ـ وكذلك ملحقات الأجر اللصبقة يه ، والتي تدور معه وجودا وعدما كالعلاوات الاجتماعية والاضافية وبدل طبيعة العمل ٠٠٠ وعن استحقاقه للحوافز الشهرية الصادر بشأن قواعد صرفها قرار رئيس حامعة الازهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ ، فقد استبان من مطالعة القرار المذكور أن صرف تلك الحوافز لا يرتبط باداء العامل لجهد غير عادى أو تحقيق معدلات أداء قياسية ، لصرفها بصفة تكاد تكون حماعية ، ومن ثم يحق للمعروضة حالته صرف هذه الجوافز أثناء مدة اعتقباله • وعن منحه بله العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ ، فيبين من قرار رئيس الحمهورية رقم ٣٧٦ لسبنة ١٩٨٧ بشأن صرف هذه المنحة ومنشور وزير المالسة الصيادير في ١٩٨٧/٩/١٥ الخياص بقواعب صرفها ، أن استحقاق تلك المنحة ألطوائف العاملين المخاطبين بأحكام القرار الجمهوري الذكور غير مرتبط أيضا باداء متميز لهؤلاء العاملين بل تصرف لهؤلاء

الهاماين بصفة جماعية ، وبالتسالى فيحق للمعروضة حالته صرف المنحة كاماة دون أن يستنزل منها مدة اعتقاله التى انقطع فيها عن عمله الأسباب خارجة عن ارادته .

وبالنسبة لمكافآت امتحانات العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ ومكافأة بدء العام الدراسي الصادر بها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧، فيبين من قواعد صرف تلك المكافآت سالفة الذكر ، أن استحقاقها رهين يمباشرة الصامل لعبله بشسكل فعلي وتحقيق جهد متميز ، ومن ثم فهي تستحق للعامل المذكور بنسبة المدة التي باشر فيها العمل فعلا .

يديك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

- استحقاق العامل في الحالة المعروضة لأجره الاساسي وملحقاته
 اللصسيقة به وكذلك الحوافز الشهرية المنصوص عليها في قرار
 رئيس جامعة الازهر رقم٢١ لسسنة ١٩٨١ ومنحة بدء العام الدراسي
 ١٩٨/٨٧ المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٧
 ذلك خلال مدة اعتقاله ٠
- ٦ أحقيته في صرف مكافآت امتحانات العيام الجامع ١٩٨٧/٨٠ .
 ومكافأة به الصام الهراسي الصادر بها قبراد رئيس جامعة الأزهر رقي ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٧ وذلك بنسبة المدة التي ساهم فيها في المبل بشكل فعيل .
- (فتوى رقم ۱۱۳۸ في ۱۹۸۹/۱۱/۲۸ چلسة ۱/۱۱/۱۹۸۹ ملف رقم ۱۱۳۰/٤/۸۱) ٠

(114)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

المواد أرقام ٦ ، ٩ ، ١ ، ١ من قانون نظام التامين الاجتماعي التسامل العسادر بالقانون دقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٨ ،

خسص الشرع حسابا خاصا للتامين في صندوق الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية ...

حمد الشرع موادمه والتي تتضمن المبالغ التي تعرج في الموازقة الصامة سنويا لتهويل
الماشات التي يكفلها القانون وجزء الماش اللي تلتزم الغزانة العامة بتعويل المستدوق
من ربط الماش المحمد بواقع ١٢ جنبها ضهريا - للتزم الغزانة العامة بتعويل المستدوق
في هذه الصفيد وتمويل المجز في اموال الحساب الشمار البه عند فحص المركز المال
المتزام الغزانة العامة بتنظية المجز في اموال هذا الحسساب لا يقوم الا اذا لم تخف
الاحتباطات والمفصمات المختلفة لتسويته - يتحدد ذلك من واقع المعجم الاكتواري - مؤدي
ذلك : أن الغزانة السامة لا تلزج عند عرض مشروع الموازنة المسنوية للهيئة القومية
للتامينات الاجتماعية بادراج مبالغ محددة لتصويل المجز السنوي في حساب المستدوق المشاد
للتامينات الاجتماعية بادراج مبالغ محددة لتصويل المجز السنوي في حساب المستدوق المشاد
المتواري - يجري هذا الفحس كل تلات سنوات _ تغليق ،

تنص المادة (٦) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعي الشامل المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ على أن و يخصص في صنعوق الهيئة المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص للتأمين المنصوص عليه في ملما القانون تكون موارده كالاتمي :

١ ـــ المبالغ التى تندج فى المواذنة العامة سنويا لتمويل المعاشات
 التى يكفلها هذا القانون ٠٠٠ ٠٠٠

٩ ... جزء المعاش الذي تلتزم الخزانة العامة بأدائه ٠٠٠

وتنص المادة (٩) منه على أن • يفحص المركز المالى للحساب المنشأ بقتضى هذا القانون بمعرفة الخبراء الاكتواريين للهيئة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون • • ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة فاذا تبين وجود عجز في أموال الحساب ولم تكفى الاحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمت الخزائمة الهامة بادائه وعلى الخبير أن يوضع في هذه الحالة أسباب المجز والوسائل الكفيلة بتلافيه • • وتنص المادة ١١ منه على أن • يربط المعاش المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون بواقع أثني عشر جنيها شهريا وتتحمل الخزانة وفقاً للحكام هذا القانون بواقع أثني عشر جنيها شهريا وتتحمل الخزانة

للمتأمينات الاجتماعية المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حسابا خاصا للتأمين المنصوص في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسينة ١٩٨١ وحدد موارده والتي تتضمن : المبالغ التي تدرج في الموازنة العسامة سسنويا لتمويل المعاشسات التي يكفنهما هذا القانون وجزء المعـــاش الذي تلتزم الخزانة العـــامة بأدائه وهو ٥٠٪ من ربط المعاش والمحدد بواقع اثنى عشر جنيه شهريا • وبالتالي تكون الخزانة انماءة ملزمة بتمويل الصندوق في هذه الحدود فضلا عن التزامها بتمويل العجز في أموال هذا الحساب الذي يظهر عنه فحص المركز المالي طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ متى كان التزام وزارة المالية بأن تخصص في صندوق الهيئة وفقا للبند ١ من المادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ إلسالف ذكره المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنويا لتمويل المعاشات التي يكفلها هذا القانون ــ لا يعني الاشـــــارة الي قيمة العجز الذي يظهر في مواذنــة الهيئة كل سنة بل يعني فقط ما يكفي من مبالغ لتمويل المعاشات سنويا وحدها مادام أن المشرع قد خص التزام وزارة المالية بأداء قيمة العجز في أموال الحساب بحكم خاص نص عليه في المادة الثامنة وكان الثابت من نص المادة ٨ من القانون رقم ١٠١٢ لمسنة ١٩٨٠ المشار اليه أن المركز المالي للحساب المنشأ طبقا لهذا القانون يتم وحصه بمعرفة الحبراء الاكتواريين للهيئة مرة على الأقل على ثلات سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وان التزام الخزانة العامة بتغطية العجز في أموال هذا الحساب لا يقوم الا اذا لم تكفى الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته ، وهو الأمر الذي يتحدد من واقع الفحص الاكتوارى ويرتبـط باجرائه ٠٠٠ لما كان ذلك ، فان الخزانة العامة لا تلتزم عند عرض مشروع الموازنة السنوية للهبئة القومية للتأمينات الاجتماعية - بادراج مبالغ محددة لتمويل العجز السنوى في حساب هذا الصندوق وانها ينصرف التزامها في هذا الشأن الى تغطية العجز الذي يسفر عنه الفحص الاكتواري طبقا للأوضاع والام اءات المنصوص عليها في المادة ٨ من القسانون رقسم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والتي تتطلب أن يتم هذا الفحص مرة على الأقبل كل ٣ سنوات ، وأن لا تكفى الاحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسوية العجز كما تتطلب أيضا أن يحد الخبير الاكتواري أسباب العجز والوسائل الكفيلة لتلافيه.

وبها أن وزارة الماليسة لم تستجب لطلب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في شأن تمويل حساس التأمين الشار اليه بقيمة العجز سنويا ورأت أن يتم التمويل على أثر ما يسفر عنه الفحص الاكتواري للحساب كل ثلاث سنوات فان مسلكها هذا يكون متفقاً مع حكم المتأتون ، ولا يكون ثمة وجه لطالبة الهيئة القومية للتأسينات الاجتباعية بتقويل هذا المجز سنويا في مشروع موازنتها مع الأخذ في الاعتبار أن المجز الذي يظهر عند الفحص الاكتوازي للحصاب كل ٣ سنوات هو مجموع قيمة المجز , في كل سنة من هذه الممنوات الشائك أذا لم يتسم تسويت في السنة .

لالسك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريح الى عسم التزام وزارة المالية بادراج مبلغ سنوى لتفطية العجز فى موارد حساب التأمين المصوص عليه فى المادة السادسة من القانون رقسم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعى الشامل المعدل بالقانون رقسم ٦١ لسنة ١٩٨١ وذلك على النفصيل السابق بيائسة

﴿ فتوى رقم ١١٤٦ في ١٩٨٩/١٢/٢ جلسة ١٩٨٩/١١/١ ملف رقم ٥٩/١/٣٤) ٠

(112)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

(1) عاملون مدنيون بالدولة _ بدلات _ بدل تفتيش _ الجمع بينه وبين بدل التفرغ .

مناط استحقاق بدل التفتيش واجمع بينه وبين بدل التفرغ القدر للمهندسين هو ان يكون الهندس من مهندسي هسلحة الري _ الهندسون بالهيئة العربية العاملة لحماية السواطيء المشاة بقراد رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٨ ، ليسوا من مهندسي مصلحة الري _ اثر ذلك _ لا يستحقون صرف بدل التفتيش ولا بجوز احتفاظ المتقولين منهم الى الهيئة من مصلحة الري بهذا البدل _ تطبيق .

(ب) بدل التفتيش ـ سلطة تقريره • الهيئة العامة لعماية الشواطيء •

لمُجلُس أدارة الهيئة العامة لحماية الأسواطي، اذا رأى منح مهندمى الهيئة بدل التغيش. الرجوع الى رئيس مجلس الورزاء لتقرير هذا البدل ونسبة واوضاعه بناء عل ما تقترحه لجنة نسون الخدمة المدنية ·

تبن للجمعية العمومية أن بدل التفتيش تقرر صرفه لهندسي الرى _ وفقا لما قرره المرلمان عنه نظر ميزانية وزارة الأشغال العمومية لعسام ١٩٤٨/٤٧ منذ أول مايو سنة ١٩٤٧ بالاستعاضة عن بدل السفر الذي كان يجرى العمل به قبل ذلك ، ثم صـــد قـراد مجلس الوزداء في ١٩٤٩/١٢/٢٨ بمنح بدل تخصص للمهندسين ووقف صرف بدل التفتيش لجميع المهندسين المستفيدين علم مهندسي مصلحة الري • ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ويفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السينة المالية ١٩٥٠/٤٩ ونص في المادة الأولى منه على أنه « اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ بمنح بدل التخصص طبقا للفئات التي أقرهما مجلس الوزراء بتاريخ ٣ يوليه سنة١٩٤٩ لجميع الهندسين المستغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادات جامعية أو ما يعادلها ٠٠٠ مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التفتيش والكافأة عن ساعات العمل الاضافية ثم صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الفلاء مقررا وجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص وعلى ألا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب الفئة ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ونص في مادته الثالثة على أنه • لا يجوز الجميع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش أو الكافاة على ساعات العمل الإنسانية ٠٠٠ ومع ذلك يجوز لهندسي الري الموجودين حاليا في التخدمة أن يختاروا خلال

ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التفتيش وبدل انتخصص طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشان الخصم من هذا البدل أو منحهم بدل التفرغ المنصوص عليه في المادة الثانية وحده كاملا ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالترخيص لمهندسي الرى الذي التحقوا أو يلتحقون بوزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ يصرف بدل تفتيش مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرع ونصت المادة الأولى منه على أن « يعامل مهندسو الرى الذين المتحفوا أو يلحقوا بخدمة وزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ معاملة زملائهم المعينين قبلهم فيما يختص بصرف بدل التفتيش _ متى استوفوا شروطه _ مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ طبقا للقواعب المحددة بالفقرة الشانية من المادة ٣ من القرار الجمهوري آنف الذكر ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ قاضيا في مادته الأولى بمنح بدل تفرغ للمهندسين ونصت المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز الجمع بين البدل المسار اليه في المادة الثانية والبدل المشار اليه في المادة النالثة من هذا القرار ٠٠٠ ويجوز اللجمع بين أيهما وبين أي بدل آخر أو المكافأة عن ساعات العمل الاضافية أو الجهود غير العادية ، كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٢ على أن ، يمنح مهندسو الرى الذين ينطبق في شأنهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ فبراير سنة ١٩٤٨ و ٣٠ ما يو سنة ١٩٤٨ و ٣ يونيه سنة ١٩٤٩ بشـــان بدل التفتيش لمهندسي مصلحة الري سواء كانوا من أعضاء مجلس ادارة الهيئة العامة لمياه النيل أو المنقولين من مصلحة الرى الى الهيئة أو من الذين يعينون بالهيئة بدل التفتيش المقرر وفقا للفئات المحددة بقرارات مجلس الوزراء المشار اليها على أن يسرى على هذا البدل التخفيض المقرر قانونا ، •

والمستفاد من ذلك أن بعل التفتيش قد تقرر وقفه لجميع المهندسين عدا مهندسي مصلحة الرى منذ صدور قرار مجلس الوزراء في ١٢/٢٨/ بين بدل التفتيش وبعل المهندسين ، الذي سمع لهندسي الرى بالجمع بين بعل التفتيش وبعل التفرغ وتأكد ذلك بسمدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المسار السه التي إبقى على أحكام قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٨ المشار السه التي إبقى على أحكام قرار مجلس الوزراء بتاريخ المشار الله الذي أجاد لهذا للهندسي الرى الموجودين في الخدمة البحم بين مقنين البعلين طبقا لقواعد موضوعية وزمنية محددة وامتد هذا القرار وذلك الى مهندسي الرى الذين التحقول بالخدمة بعد صدور هذا القرار وذلك بوجب أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٧ ثم صدر ورسم مجلس الوزراء وقسم ١٨٦٠ لسنة ١٩٦٧ وأجاز للمهندسين

أعضاً* تقسابة المهتمسين الجنع بين ألى من البلائين المشلا البلهنا بالخاوتين الثانية والثالثة من مذا القرار وأى بدل آعر أو المتكافآت عن ساعات المسل الاضافية أو الجهود غير العادية

ومقتضى النصوص المتقلحة أن مغاط استحقاق بعل الهفتيش والجمع بينه وبين بعث التفرغ المقرر المجتمعية هو أن يكون الهندس من مهندسي مصطحة الرى و ومن ثم ، فاذا لم يكن المهندس لصلا من مهندسي مصلحة الرى أو مهندسي الرى الفنين يعملون بعنه وزارة الإضغال المالة والموارد المائية والمزارة كرانه والمؤرد وطاقه عندسية بها وجعرفون رواتهم من المربط المفتحص لوطاتف المهندسية بميزانية مصلحة الرى أو ميزانية الوزارة ، أو لم يعد من عادد مهندس هذه المصلحة أو الموزارة لبقله خارجها فاقه يتغى في شأنه مناط استحقاق بدل النفتيش ، وبالتالي لا يجوز له الجميد ينغى في شأنه مناط استحقاق بدل النفتيش ، وبالتالي لا يجوز له الجميد بين مذا البدل وبدل التفرغ .

وبها أنه لما كان ذلك وكان المهندسون بالهيئة المصرية العامة لحماية المسواطي المنشأة بقيراد رئيس المجمنورية وهم ٢٣١ المسنة ١٩٩٨ الذي اعتبرها هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، فيسوا من مهندس مصلحة الرى ، ولا يعملون بخطعة وزارة الإشتغال ، ومن ثم ، فإنه لا يحق لهم صرف بدل المنقفيس ولا يجوز احتفاظ المنقولين منهم الى الهيئة من مصلحة الرى بهذا البدل ، ذلك أن الصاكل المنقول لا يحتفظ بالبدل الذي كان يتقاضاه في الوظيفة المنقول منها ، وانها يستحق البدلات المقررة للوظيفة المنقول الها .

وبما أنه تبعا لما تقدم، فأن منح بدل التفتيش لمهندسي الهيئة المصرية العسامة لحماية الشمواطي، يكون غير جائز وذلك ما لم تنبع الاجراءات القانونية اللازمة بعيث يتم صرف البدل استنادا الى نص قانوني خاص يقرره، ولما كان ذلك، وكانت المادة ٤٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه ٠٠٠ يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتبعديد فئة كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القراد الذي يصدر في هذا الشأن وببراعاة ما يل :

- ١ _ بدلات انقتضيها ظروف الوظيفة ٠
 - ٢ _ بدل أقامــة
- ٣ ... بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة ٠

وكانت المادة ٤ من قرار رئيس الجديورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ مانشاه الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطى، قد نصت على أنه • يكون لمجلس الادارة جميع السسلطات اللازمة لادارة شسئون الهيئة وتعقيق أغراضها ويباشر على الأحص ما يلى : · · ·

٣ _ وضع اللواتح المتعلقة بشئون موظفى الهيئة وعالها وخاصة تميينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتبانهم واجورهم ومكافأتهم بها لا يجاوز الحدود القصوى المنصوص عليها في نظام العملين المدنيي بالمولة الصادد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المسار الله ، ٠ فأنه على ضوء هذه الأحكام يكون لمجلس ادارة الهيئة العامة لحماية انسواطيء اذا رأى منع مهندسى الهيئة بدل التفتيش الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لتقرير هذا المبدل ونسبه وأوضاعه بناء على ما تقترحه لجنة شئون الخدمة المدنية من هذا المدنية المدنية المدنية من هذا المدنية المدنية من هذا المدنية المدن

لللسك

انتهى رأى الجمعية السيومية لقسمى الفتوى والتشريح الى عسدم احقية مهندسى الهيئة المسرية العسامة لحماية الشواطئ لبدل التفتيش وعدم جواز احتفاظ المهندسين المعينين بها والمنقولين اليها من مصلحة الرى بهذا البدل الا يصدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتقريره لهم على النحو السابق مانه.

(فتوی رقم ۱۱٤۷ فی ۱۹۸۹/۱۲/۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ ملف رقم ۱۱٤۲/٤/۸۱) ٠

(140)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

ادارة قانونية ... المحامون بالادارات القانونية بهيئات القطاع العام ... خضوعهم للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ٠

تباشر هيئات القطاع العام ذات التشاط الذي كانت تباشره الأوسسات العامة قبل الغانها وتشرف على مجموعة من شركات القطاع العام ـ يخضع اعضاء الادارات القانونية بشركات القطاع العام للغانون رقم 24 لسنة 1477 يخضع له كذلك اعضاء على الادارات بهبئات القطاع العام التي تشرف عليها اساس ذلك : انفاق طبيعة العمل في كلتا الحالتين ـ عليبق ،

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات الصامة والوحدات التابعة لها وتبين لها أن المادة الأولى من قانون اصداره نصت على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى واعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات المامة والوحدات التابعة لها » وأن قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة (١) على أن « تقوم هيئات القطاع العام في مجال نشاطها ومن خلال الشركاب التي تشرف عليها بالمساركة في تنمية الاقتصاد القومي بالعمل على تحقيق أمداف خط عليها بالمساركة في تنمية العامة للدولة وخططها » ، وفي المادة (٢) على أن تكون لهيئة القطاع العام الشخصية الاعتبارها من أشخاص القانون السام » .

كها استعرضت الجمعية فتواها السابقة بجلستها المنقدة فى المهادة أول المهادة لوزير الكهرباء والطاقة فى الهم/١٩٨٧/٦/٩ بعدم اعتبار الرطاقف القانونية لهيئة القطاع الهام وحدة واحدة مع الوطاقف الفنية بالادارات القانونية فى الشركات التابعة لها من حيث التعيين والترقيبة للأسباب التي بنيت عليها والتي محصلها أن هيئات القطاع الهام هى من الشخاص القانون الهام طبقا لهريم نص المادة الثانية من القانون رم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولكنها ليست خلفا لليؤسسات الهامة ولا تعد من الهيئات المامة ، وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٠ المامة المهاد الرابوات القانونية في المؤسسات المامة والهيئات المامة وليس فيه نص صريع بالنسبة لهيئات القطاع العام لمدوره وجودها عند العيئات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مناسام لعدم وجودها عند العيئات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ منحضع الادارات القانونية بهيئات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ورات الجمعية بجلستها المنعقدة في أول نوفمبر ١٩٨٩ أنه لما كانت المناشر فات المنسات المناسخ المناسخ المناسخ المناسخ المناسخ المناسخ المناسخ المناسخ المناسخ وتقرف على مجموعة من شركات المقطاع العام وتقوم بالمسارخ في تنمية الاقتصاد القومي من خلال هذه الشركات ويتكون والمسيح المناسخة في رموس أموال شركات القطاعا علما والتي تشرف عنها والمملوكة للمولة من الموال هذه وانصبة اللمولة في رموس أموال هذه الميسنة ١٩٨٣ المناسخ المناسخ ١٩٨٣ المناسخ المناسخ ١٩٨٣ المناسخ المناسخ ١٩٨٣ ولا يخضع له إعضاء هذه الادارات المناسخ المناسخ ١٩٨١ ولا يخضع له إعضاء هذه الادارات المناسخ المناسخ ١٩٨٥ ولا يخضع له إعضاء هذه الادارات المناسخ المناسخ ١٩٨٥ ولا يخضع له إعضاء هذه الادارات المناسخ المناسخ ١٩٨٥ ولا يخضع له إعضاء هذه المناسخ المناسخ المناسخ ١٩٨٥ المناسخ ١٩٨١ المناسخ المناسخة الم

لللسك

انتهى رأق الجمعية الممدومية القسمى الفتوى والتشريع الى سريان الحكام المسانون وقسم كالم المسانونية فى المحام المسانون المسانونية المسامة والموسات المامة والمهيئات العامة والموسات التابعة لها على مديرى وأعضاء الادارات المسانونية بهيئات القطاع المسام والتوصسية بتعديل التشريع لمنتضمين نصا صريحا بذلك .

ر فتوی رقم ۱۱۸۷ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۳ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۳/۸۳) ٠

(141)

جلسة ١٩ من نوفيس منة ١٩٨٩

ضريبة .. فريبة على الأرض الفضاء .. مناك استحقاقها .

القانون وقم ١٠٧ لسنة ١٩١٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الالتصلاف المدل بالقانونين رقبي ٣٤ كسنة ١٩٧٨ ، ١٩ لسنة ١٩٨٤ والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قير شان الفريبة على العقادات المينية والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شان تاجر ويبع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ... المُشرع فرض بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار الله ضريبة على الأرض الفضاء تستعق ضمية مثوية معينة من قيمتها _ حدد الشرع تاريخ استعطاق القريبة اللاكودة في أول مِتَايِرِ التَّالِ لِتَعَارِيعَ الْعَمَلِ بِأَحْكُامُ ذَلِكَ القَانُونَ وَذَلِكَ بِالنَّسِيةِ لِلْرَاضِي الخَاصْعة الْحَكَامة · اما الأرض التي يتحقق مناط خشوعها له مستقبلا فتستحق الضريبة بالنسبة لها في أول يتاير افتالي لانقضاء سلة على تاريخ ذلك الخضوع .. احال الشرع فيما يتملق بعصر الأدافي المُفساء واقرارات المولين وتقدير قيمة الأرش والتظام من التقدير والرفع والتخسيل الم الأحكام المنصوص عليها في قانون الضريبة على العقارات المينية رقم ٥٦ لسنة ١٩٠٤ ــ عدم حواز اعادة تقدير قيمة وعاء تلك انضريبة بمناسبة الحصر العام الزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ استنادا الى حكم الاحالة الوارد بالمادة (٣) مكررا (٣) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ الى احكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - القانون الأخر لم يتضمن اية قواعه لتقدير قيمة والمرغى الفضاء ــ كلل من كاتبيل ايجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعلل بالقانون رقم ١٣٩ لسئة ١٩٨٨ وقاتون ضريبة الأرض الفضاء ذاتيته الخاصة ومجال أعماله المستقل وفلتميؤ عن الآخر ... اثر ذلك : الغاء احد الأحكام التي تضمنها أحدهما لا يؤدي الى الغاء الحكم الماثل الوارد بالقانون الآخر _ لا يجوز الاستناد الى الآثار السلبية التي تترتب على عاتق الخزانة العامة كمبرد لاعادة تقدير قيمة الأراضي الفضاء عند القيام بالعصر الزمع أجراؤه عام ١٩٩٠ ... اساس ذلك : أن المبرة دائما انما تكون بالتطبيق الصحيح لحكم القانون أية كانت الآثار التي تترتب عليه ... تطبيق (١) •

استعرضت الجمعية العبومية فتواها السابقية الصادرة بجلسة المهاردة بالسنة المهراء من القيانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تعويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المحدل بالقانونين رقمي ٣٤ لسنة ١٩٨٧ ، ١٣ لسنة ١٩٨٤ تنص على أن و تفرض على الأواشي القضاء الواقعة داخل نطاق الهدن في المناطق المتصلة بجميع المرافق العامة الإساسية ٠٠ ضريبة سنوية مقدارها ٣٪ من قيمة الأرض ويقضيه بروية مقدارها ٣٪ من قيمة الأرض وتنصي لللدة ٣ مكروا (١) من قامت المقانون على أن منة ، وتستحق هذه الشريبة بالنسبة الملاراض الفضاء القائمة وقبح مجدور منة ، وتستحق هذه الشريبة بالنسبة الملاراض الفضاء القائمة وقبح مجدور مذا القانون اعتبارا من أول يناير التالى لانقضاء سنة على العمل به

رُدُّ كَالَيْجَ فِحْرَى الْعِنْمِيَّ الْمُوشِيَّةِ الْعَبْسِ الْعِرْقِ وَلَيْمُونِي الْمُسْلُّمَةِ وَطِيعِينَ ١١/٨/١٠/١٠ أما بالنسبة للاراضى التي يتحقق خضوعها لأحكام هذا القانون مستقبلا فتستحق الضريبة بالنسبة لها اعتبارا من أول يناير التالى لانقضاء سنة على تاريخ خضوعها لاحكامه و وتنص المادة ٣ مكررا (٢) على أن و يتم تحديد قيمة الأرض الفضاء الخاصة لاحكام هذا القانون على أساس القيمة الواردة بالمعقود السجلة واذا لم توجد عقود مسجلة فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تحديد مصلحة الضرائب لعناصر التركة اذا كان من بن عناصرها أرض فضاء ، وذلك ما لم تنقض على التسجيل أو التقدير خمس سنوات على استحقاق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون على أن تزاد تيمة الالرض بواقع ٧٪ (سيمة في المائة) سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل و التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على المتحقاق الضربية وفي جميع الحالات التي لا تسرى عليها أحكام الففرة السابقة مكون تقدير قيمة الأرض وفقا لنمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة سنوية مقدامرة على استحقاق الضربية على استحقاق الضربية على استحقاق الضربية المسابقة السابقة المسابقة السابقة المستحقاق الضربية .

وتنص المادة ٣ مكررا (٣) على أن « يتبع في حصر الاراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ، واقرارات المبولين ، وتقدير قيمة الأراضى والتظلم من التقدير والرفم والتعميل الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لمسنة ١٩٥٤ في شان الضريبة على العقارات المبنية ، .

وتنص المادة (١) من القانون وقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبنية على أن « تفرض ضريبة سنوية على المقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها ، وإيا كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة ٠٠٠٠ ، .

وتنص المادة (٢) من ذات القسانون على أن • تحصر المقسارات المنصوص عليها في المادة الأولى حصرا عاما كل ثماني سنوات ومع ذلك فيحصر كل سنة ما يأتم • • • • • •

وتنص المادة (٩) على أن « تفرض الضريبة على اساس القيمة الايجارية السنوبة للمقارات التي تقديرها لجان التقدير المنصب وص عليهما في المادة (١٣٤)

وتنص المادة ١١ على أن « تقدر القيمة الايجسارية للعقارات المبنية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٣) تقديراً عاماً كل تما أي سنوات وبعاد التقدير خلال السنتين الاضرتين لكل فترة • • • • وتنص المادة (١٥) من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ في شان تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر على أن ، يكون تحديد أجرة المبانى معد انشائها على أساس تقدير قيمة الأرض وفقسا لئمن المثل عام ١٩٧٤ مع زيادة مقيارها ٧/ سنويا لعين البناء ٠٠٠ ،

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شان بعض الإحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم المعلاقة بين المؤجر والمسبتاجر على أن • فيما عدا الاسكان الفاخر لايجوز أن تزيد الأجرة السنوية للأماكن المرخص في أقامتها لأغراض السكن اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا المرخص في اقامتها لأغراض والمبائر نسبه ،

وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن • تقدر قيمة الأرض بالنسبه الى الأماكن المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وفقا لئمن المتز عند الترخيص بالبناء • • • •

ومفاد ما تقدم ان المشرع فرض بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار الله ضريبة على الأرض الفضاء تستحق بنسبة مثوية معينة من قيمتها وفي تحديد هذه القيمة اعتبد المشرع على عدة معايير فاعتسد أولا بالقيمة المحددة بالمقد النسجل فاذا لم يوجه فالتقدير الذي أجرته مصلحة الفيرائب لمناصر المتركة اذا كان من بين تلك المناصر ارض فضاء واشترط في كلنا المالتين الا يكون قد مضى على المقد المسجل أو تقدير مصلحة الفيرائب خسس سنوات سابقة على تاريخ استحقاق الفريبة أما في غير هاتين أبحالتيز فتكون العبرة في تحديد وعاء الفريبة المقررة بمعيار ثمن مثل تنبئة الأرض الفضاء عام ١٩٧٤ مع زيادة مقدارها ٧٪ سنوبا في نهايغ قيمة المستحقاق الفريبة وقد حدد المشرع تاديخ السنة السابقة على تاريخ استحقاق الفريبة وقد حدد المشرع تاديخ استحقاق الفريبة المنازيخ العمل باحكام ذلك التسبة للاراض الخاضعة لأحكامه أما الإرض الى يتحقق مناط خضوعها له مستقبلا فتسبتحق للضريبة ألما في أول يناير التالي لاتاريخ ذلك الخوضوع والمستحق للدائض الخاضعة لأحكامه بالنسبة لها في أول يناير التالي لاتاريخ ذلك الخوضوع والمستحق للكال المخضوع والمستحق الكال لتاريخ ذلك الخوضوع والمستحق الكال المخضوع والمستحق الكال المخضوع والمستحق الكال المخضوع والمستحق الكال المنونة فلك المخضوع والمستحق الكال المخضوع والمستحق الكال المناسة لها في أول يناير التالي لاتاريخ ذلك الخوضوع والمستحق الكال في الرائم الكالي يناير التالي لاتاريخ ذلك الخوضوع والمستحق الكال المخضوع والمستحق الكال المناسة في تاريخ ذلك الخوضوع والمستحق الكالي التوريب الكالي التوريب المستحق الكال المناسة على تاريخ ذلك الخوضوع والمستحق الكالي التوريب المستحق الكالي التوريب المستحقات الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ المستحقات الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ المستحقات الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ المستحقات المستحقات المستحقات الكالي التوريخ الكالي التوريخ الكالي التوريخ المستحدال المستحدال المستحدال التوريخ الكالي التوريخ المستحدال المستحدال المستحدال التوريخ المستحدال المستحدال المستحدال التوريخ المستحدال التوريخ المستحدال المستحدال التوريخ المستحدال المستحدال المستحدال المستحدال المستحدال المستحدال المستحدال المستحدال المستحدال المس

هذا وقد أحال المشرع فيما يتملق بحصر الأراضي الفضاء واقرارات المنولين ، وتعدير فيمة الأرض ، والمظلم من التقدير والمرقع والتحصيل الى الأحكام المنصدوص عليها في قانون الضريبة على المصارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وترتيبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ ، وترتيبا على مديل الحصر أسس تقدير فيمة الاراض المضابة والشروط المرتبطة بأعنالها على تحو قاطع لا لبس فيه أو غموض وانه ربط بين صديد قيمة وعاء الشريبة وفقا للمنايع المتقبمة وتاريخ

استحقاقها ذلك التاديخ الذي ينصف كما هو واضع من سراحة نص المادة (٢) يكررا (١) من القانون الذكور بالم مياد الاستحقاق الأولى التالي لتأريخ المماد الذي تكون فيه تلك الفرية لتأريخ المماد الذي تكون فيه تلك الفرية والمبة الأداء للمرء الأولى وبذلك تكون ادادة الممرع قد اتجهت الم محديد الوعاء المضريي بصغة نهائية وقابتة في ذلك التاريخ ومن ثم فائه لايجوز المؤتى باعادة تقدير قيمة وعاء تلك المضرية بمناسبة المحصر العام المزم المؤتى من مما المؤتى من مما المؤتى من المعاد المعتمر العام المزم على المؤتى من المعاد والما المؤتى في نص الاحالة والتي لا تتعارض مع أحكام المعانون المهاء والتناون وقم ٢٤ لينة من من الاحالة والتي لا تتعارض مع أحكام المعانون المهاء والتظام من هذا التقدير الى أحكام المعانون المماد والتظام من هذا لم يتضمن أية قواعد لتقدير قيمة الأرض المضاء والتظام من هذا لم يتضمن أية قواعد لتقدير قيمة الأرض المضاء وانها وردت تلك القواعد في القانون المحيل ،

حيفا فصيلا عن أن القول بأن تلك الإحالة أنها تعنى أحالة ألى المبدأ المام في أعادة ألتقدير ذلك المبدأ المستفاد من نص المادة ١١ من المقانون المحال اليه التي توجب أعادة تقدير القيمة الإيجازية كل عفر سنوات ويذلك يتصرف حكم الاحالة ألى المبدأ العام في ذاته ، أما أعادة التقدير لان هذا القول يتعارض مع أحكام المقانون وقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ لا وجه لذلك يتعارض مع أحكام المقانون المحيل على النحو المبالف بيانه كما أنه يؤدي الى تكرار تعليق معايير التقدير تلك الهايير التي تستنفذ المرض بعاد تعديد الوعاء المخاضع للضريبة في تاريخ الاستحقاق المنتوس عليه بالمادة ٢٧ مكروله (١) سائلة الذكر .

ولا يفير من ذلك أن المسرع قد استعبل في ألمادة (٢) مكردا (٢) من القانون المذكور لفظ الاستحقاق وهو الفظ يجتلف في معناه ومداوله في الفظ المختبع فيهم معناه ومداوله في الفظ المختبع فيهم ما المشرعة ذلك أن المشرعة لم يتولد مقا اللفظ مطلقا بعيث يتصرف الى ميماد الاستحقاق التالي للحصر الحام المؤتم اجراؤه عام ١٩٩٠ النا وبطه بالمتضى حكم المادة السابقة مناضع تعبن هو الربط خلول منعاد المفترية للمدة الأولى ويقلف يعد هذا المفول خية لهذا المرافي وليس ضهم

كما لا يرجه للقول ايضما بإن القانين دهم ٧٤ لمسفة ١٩٧٨ قد استيان في تيندي قيدة الوقه البنامي القندية بقام الأسس التي تضينها قانون الايبط الأماكن غام ١٤٤ لمسنة ١٩٧٨ في المادة و١٥٠ ٤ منا، يتحديد

القيمة الايجارية على أساس قيمة الأرض وفقا لثمن المثل عام ١٩٧٤ مع زيادة مقدارها لا سنويا لحين البقاء ولن هذه الأسس قد الفيت بالقانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٨١ لم يعد لها محل للتطبيق لا وجه الذلك لأن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد اعتد باكثر من مسار في تحديد قيمة الأرض الفضاء الخاضمة لاحكامه وما ثمن المثل الأحد هذه الماير كما انه لكل من قانون المجاد الأماكن وقانون ضريبة الأرض الفضاء ذاتيته المخاصة وهجال أعماك المستقل والمتميز عن الآخر وبالتمالي فان المفا أحمد الأحكام التي تضمنها أحدهما لا يؤدى الى الفاء الحكام التي

وأخيرا فانه لا محل للاحتجاج بالآثار السلبية التي تترتب على عاتق المخزانة العامة كمبرر لاعادة تقدير قيمة الأراضي الفضاء عند القيام بالمحصر: المزمم اجراؤه عام ١٩٩٠ ذلك ان العبرة دائما انما تكون بالتطبيق الفسحيح لحكم القانون أيا كانت الآثار التي نترتب عليه .

لللسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتفهريج الى تأليسه فتواها السمابقة الصمادرة بجلسمة ١٩٨٨/١٠/١٩ من عدم جواز اعادة تقدير قيمة الأرض الفضاء عند اجراء الحصر العام المزمع اجراؤه عام ١٩٥٠/٠

(فتوی رقم ۱۱۳۹ فی ۱۹۸۹/۱۱/۲۸ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۷ م

(VAY)

جلسة ١٩٨٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

اموال الدولة العامة والخاصة _ الأراضي المعدة للبناء _ مقابل الانتفاع _ (حكم محلي) •

المادة ١٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ بسنة ١٩٧٨ لمحكم المحل المصدل بالقانون رقم ٠٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٨ و وإلى المساحة ا

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى المدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أنه د يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلى للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء .. أن يقرر قواعد التصرف في الأراضي المعدة للبناء الملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى في نطاق المحافظة وقدواعد التصرف في الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراضي المتاخبة والمبتدة لمسافة كيلومترين التي تتولى المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الإراضي على أن تعطى أولوية في هذا التصرف لأبناء المحافظة المقيمين فيها العاملين في دائرتها ٢٠٠٠ وتنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم ٣٢٤ لسينة ١٩٨٣ على أن « تسرى الأحسكام والقواعد المرافقة على الحائزين للأراض المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة حتى تاريخ ١٩٨٢/١/١٤ وتسوى أوضاعهم وفقا لهذا الأحكام ، وتنص المادة (١) من قواعد تسوية أوضاع الحائزين للأراضي الملوكة للدولة وحدات الحكم المحل في نطاق محافظة الاسكندرية حتى ١٩٨٢/١/٢٤ الصادر بها قرار المحافظ رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ على أنه و يجوز لراغيم... الشهراء من المحافزين لاراضي الدولة ووحدات الحكم المحل في نطاق المحافظة .

الدين يتبت حيازتهم لتلك الأراضي حتى ١٩٨٢/١/٢٤ أن يتقدموا بطلبات الشراء على الاستمارة المعدة لذلك الى جهاز حماية أملاك المحافظة خلال المواعمة التي يحدها الجهـــاز ٠٠٠ و بنص المادة (٦) من ذات القواعد على أن تختص لجان بحث طلبات الشراء بما يلى ٠٠٠ (ب) وضع التقدير المبدئي لقيمة الأرض المطلوب شراؤها بالاضافة الى تحديد مقابل الانتفاع المستحق عن الفترة السابقة على التقدم بطلب الشراء بما لا يجاوز خمس سينوات ودلك بالنسبة للمباني السكنية بالمناطق الشعبية أو ذات الطابع الشعبي الاقتصادى • وتنص المادة (٧) على أن و يعرض تقرير لجنة بحث طلبات ألشراء ٠٠٠٠ على اللجنة الاشرافية التي تقوم بمراقبة التقرير وفي حالة الموافقة على البيع بحال أمر تقدير نمن البيع الى اللجنة المختصة بتقدير أثمان وفئات ايجار أراضي الدولة والمحافظة ٠٠٠ ، وتنص المادة (٩) على أن « يضاف الى ثمن بيم الأراضي التي سيتم التعاقد على بيعها طبقا لاحكام هذا القرار مقابل الانتفاع عن مدة الحيازة السابقة على البيم بما لا يجاوز خمس سنوات سابقة على تاريخ البيع وذلك بالنسبة للمبانى السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية وذلك فيما عدأ المبانى السكنية بالمناطق الشمعبية وفقا لقرار المجلس الشعبي المحلي للمحافظة الصادر بجلسة ١٩٨٢/٣/١٧ . *

واخيرا تنص المادة الأولى من فرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٣٠ لستة المحافظ رقم ٢٣٠ لستة الممال من الله من ١٩٨٤ على أن ، تمدل القواعد المرافقة لقرار السيد المحافظ رقم ٣٢٤ لسنة المهدد من المادة التاسعة تقضى بأن يكون مقابل الانتفاع في جميع الحالات ــ عن المباني الشجبية بداً من الثمن المقدر بمعرفة لجان التقدير المختصة عند تسوية أوضاع التحائرين للآراضي المفدة للبناء طبقا لهذا القرار ،

ومفاد ما تقدم أن قانون الحكم المحلى رقم 27 لسنة ١٩٧٩ المشار اليه المحاوفظ المحتص سلطة وضع قواعد التصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة وواحدات الحكم المحل في نطاق المحافظة وذلك بعد الحصول على موافقة المجلس الوزراء ١٠٠٠ وانه تنفيذا لأحكام هذا القراعد المامة التي السيد محافظ الإسكندرية القرارين رقمي 372 لسنة ١٩٨٧ بقراء ١٩٨٧ بقراعد تسوية أوضاع الحائزين لأراضي المولة ووحدات الحكم المحل المعندة للبناء فاجاز بمقتضي هذه القراعد بيح تلك الأراضي للواغين في شراعها من واضعي الميد عليا الذين ثبت حيازتهم لها حتى ١٩٨٢/١/١٤ ووذلك ووذلك وقا للنمن الذي تقدره المجتصة بالإضافة الى مقابل التغاع

عن مدة الحيازة السابقة بما لا يجاوز خمسة سنوات سابقة عل تاريخ البيم بواقع ١٪ من قيمة الثمن الذي تقدره اللجنة المختصة وذلك بالنسبة للمبائي السكنية والمشروعات الاقتصسادية والتجارية والاستثمارية عدا فلياتي السكنية في المناطق الشعبية واذ كان الثابت مما تقدم أن تنظيم مَقَامِلُ الاَنْتَفَاعُ الْنُشَارُ اللَّهِ يَعْدُ جَزَّا لاَ يَتَجِزًّا مَنْ قُواعِدُ التَّصَرُفُ فَي الأراضي الْمُعْتُمُ لَلْبِنَاءُ ٱلمُستَعَلَّةُ فَي الْمِانِي السَّكَنيَّةُ والْمُسروعاتُ النَّمَارِ اليها وهي تلك القواعد التي فرض المحافظ في اصدارها بمقتضى حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم النعل سالف الذكر ومن ثم يعتبر هذا القسرار صادرا من السلطة المختصة باصداره يتعين تبعا أذلك التقيد بقيمة مقابل الانتفاع المحددة به عند بيع تلك الأراضي لواضعي اليد عليها ولا يغير من ذلك أن كتاب دوري الادارة المحامة لاملاك الدولة الخاصة بوزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ قد حدد مقابل الانتفاع لأطيان النافع العمومية المستغلة في الزراعة أو المباني السكنية بواقع ٥٪ من قيمتها السوقيسة ذلك أن هذا الكتباب المورى لأيعدو أن بكون مجرد توجيهات غير مازمة للاسترشاد بها عند تحديد مقابل الانتفاع عند التصرف في الاراضي المشار البها · ذلك أن المحافظ لا يراعي وفقا للمادة ٢٨ من قانون الحكم الحلى عند اصداره القواعد السالف ذُّكُرها الا ما يصدره مجلس الوزراء من قواعد في هذا الشأن وليس في الأوراق ما يشير الى صدور هذه القواعد ٠

لللعك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى المنتوى والتشريع الى أن تحصيل مقابل الانتفاع بالأراضى المعدة للبيناء فى نطاق محافظة الاسكندرية المستقلة في المشروعات الصناعية والتجارية والاستشارية والمبانى السكلية عدا تلك المهائى المقامة فى المناطق الشعبية عند بيمها لعائزيها يتم وفقا للنسبة المحددة بقرار محافظ الاسكندرية رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ٠

ر فتوی دقم ۱۱٤۱ فی ۱۹۸۹/۱۱/۲۸ جلسة ۱۹۵۸/۱۱/۱۹۵ ملقه دقم ۱۳۴/۴۴۱) -

(۱۸۸) چلسة ۱۵ من نوفمبر سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة .. ترقية .. تحصن القراد (تسوية خاطئة) (فوات طيحه ي .

المُلاة (٨) من النَّانُونَ رقم ٧ لَسَنَة ١٩٨٤ في شَلَن تسوية حالات بعض المعاملين ... القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سعبها في أي والت عتى صعيدت سليبة وذلك استجابة لعواعي المسلحة العامة التي تقتفي استقرار علله الأوضاع .. اذا صدر قرار معيب من شانه إن يولد جمًّا فإن علمًا القرار يجيع إن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر في الوضوع ذاته اقتضاء لدواعي المسلحة العامة .. اذا انقضت ستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلائه قياسا على مدة الطمن القضائي اكتسب القرار حصانة تجمعه من أي الخلف او تعديل ويصبح عندئذ اصاحب الشائ حق مكتسب فيما تضمنه القرار ــ الر ذلك تـ كل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفًا للقانون يميب القرار الأخير ويبطله ... يستثني من موعد المستين يوما المشار اليه القرار المبيب الذي لحقت به مغالفة جسيهة واحكام القانون تجريه من صفته كتمرف قانوني وأيضا القراد الإداري البني على عُش أو تعليس يديب الرضاء وكذتك يسري ذات الاستنتاء على قرادات التسوية الغاطئة باعتبار أن الهق في التسوية مستمد من القانون مباشرة .. اثر ذلك : عدم تعصن تلك القرادات وتصدر جهة الادارة قرارها بسحبها في أي وقت دون التقيد بمبعاد الستين يوما المشار اليه ــ يستثنى من ذلك الفرار الاداري الصادر بترقية العامل ترقية عادية حتى لو كان قد يتي عل تسوية خاطئة لعالته الوظيفية وايا ما كان وجه مخالفة التسوية لأحكام القانون : لا يجوز سعبه الا في خلال ميماد الستين يُوما القررة لسعب القرارات الادارية الباطلة ــ اساس ذلك : قرار الرقية ينشيء مركزا قانونيا ذاتيا للعامل ... تطبيق -

استعرضت الجمعية المعومية المادة (٨) من القانون رقد م الستة المهدة المدورة المستويه حالات بعض المسلماني التي تنص على انه و ويحتلط بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالرتبات التي يتفاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستهائ الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضاط اليها المعلوماتي المستوص عليها في المادة الأولى من حاط القانون اذا المخوام من المستحقين لها، وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق لهم بعد تاريخ الممن بهذا الكانون اذ

ومع عدم الاخلال بالاحكام القصائية النهائية أنهائية أو القرارات إلىهائية الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه أجيكام الفقيق السياقية إن يختاف بين أحد الوضعين الآتين :

 (١) اعادة تسوية حالته تسرية قانونية ، مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الابقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه تعيجة التسوية الخاطئة ، مع علم استحقاقه للزيادة المساد اليها ، على أن يعتد عند ترقيته للدرجة التالية بالوضيح الوظيفى الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعول به عند اجرائها ، والمادة ١٢ من ذات القانون التى تنص على أنه و ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٨٤ ،

استبانت الجمعية أن القاعدة المستقرة هي أن القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة الغامة التي تقتضي استقرار تلك الأوضاع ٠ أما بالنسبة للقرارات الادارية الفردية غير المشروعة فالقاعدة عَكُس ذلك أذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له ، الا أن دواعي المصلحة العامة أيضا تقتضي أنه اذا صدر قرار معبب من شائه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القراد الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته • وقد اتفق على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي، بحث اذا انقضت عنه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أي الغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القراد، وكل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القسرار الأخر ويبطله • ويستثنى من موعد الستين يوما المسار اليه القرار المعيب الذي لحقت به مخالفة جسيمة لأحكام القانون تجرده من صفته كتصرف قانوني فتنزل به الى حد غصب السلطة وتنحدر به الى مجرد الفعل المادى. المنعدم الأثر قانونا فلا تلعقه أي حصانة ، وتصدر جهسة الادارة قرارها بالسحب في أي وقت كما يستثني من الموصد المذكور القرار الاداري المبنى: على غش أو تدليس يعيب الرضاء فيكون هذا القرار غير جدير بالحماية ، ، وتصدر جهة الادارة أيضًا قرارها بسحبه في أي وقت *

وكذلك يسرى ذات الاستثناء على قرارات النسوية الخاطئة فهى من توعية القرارات التي يتم سبعها دون التقيد بسيماد الستين يوما المسار إليه باعتبار أن الحق في التشوية مستمه من القانون مباشرة هذا وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا وافتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أن القرار الادارى بترقية العامل ترقية عادية حتى لو كان قد بنى على تسوية خاطئة لحالته الوظيفية وايا ما كان وجه
مخالفة التسوية لأحكام القانون حانه ينشى، مركزا قانونيا ذاتيا للعامل ،
وبالتالى فلا يجوز سعج هذا القرار المحيب الا في خلال ميماد الستين يوما
المقرر لسحب القرارات الادارية الباطلة .

وبتطبيق ما تقدم على حالة العامل المعروضة ... يبين أن جهة الادارة لم تقم بتسوية وضعه الوظيفي تسوية قانونية صحيحة وفقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان في ١٩٨٤/١/١ ، ثم أصدرت قرارا بترقية المذكور ترقية عادية في ١٩٨٤/٦/٢ .

واذ لم يثبت من الأوراق سعب هذا القرار المعيب الذي استنه الى . نسوية خاطئة في خلال الميعاد القرر لسعب القرارات الادارية الباطلة ، ومن ثم فانه يكتسب حصانة تعصمه من أي الفاء أو تعديل

للسك

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن أ قرار الترقية في الحالة المروضة للأسباب السابق ايضاحها أ رفتون رقم ١١٤٨ في ١٩٨٩/١٢/١ جلسة ١٦٨٩/١١/١ ملك رقم ٧٥٣/٣/٣٠) -

(۱۸۹) جَلسَة ١٥ من توقيير سنة ١٩٨٨

ادارة معلية ... عَبُود عُمليك الوحدات السكنيّة الاقتصادية ... قوالًا اظروض ... الكرّام بالسترى بها •

الهاد ١٧٠ و ١٢١ و ١٢٧ من المتلفين الله في والملعة ٧٧ من القانيين رقم ٤٩ غسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين اللوجر والمستاجر والمادة الثنانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشأن تعليك المساكن بالالتصادية والمتوسطة التي اقامتها او تقيمها المعافظات .. الشرع ناط برئيس مجلس الوذراء وضع قواعد وشروط تمليك الساكن الشعبية والاقتصادية والتوسطة التي أقامتها المعافظات على مستاجريها .. طبقا لقراد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسئة ١٩٨٠ تقوم المعافظات يبيم الوحدات السكتية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ على اساس تكلفة البائي بدون الأرض وتقسط القيمة على ثلاثين عاما بدون فواقد ... اذا تأخر الشترى عن سداد أي قسط في المواعيد المعددة له تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخر بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد ـ تندرج فوائد القروض التي تحصل عليها المعافظات التمويل بناء هذه النوعية من المساكن ضمن النناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء تلك المساكن والتي يتعمل بهما المشترون ـ اثر ذلك ـ لا وجمه لاستبعاد فوائد القروني من تكلفة البائي (١) .. عدم النص في عقود تمليك الوحالات السكنية الاقتصادية التي أبرعتها معافظة البحرة مع المواطنين بعد ١٩٧٧/٩/٩ على أن ثمن البيع يشمل قيمة فوائد القروض التي حصلت عليها المعافظة لبناء تلك الوحدات لا يجيز تعديل العقود الذكورة باضافة قيمة والأساط والقوائد المسار اليها الى لمن البيع بالارادة المنفردة للمحافظة ... اساس ذلك : أن المقد هو شريعة التماقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ـ اثر ذلك : لا يسوغ للمحافظة طلب ابطال العقود المسار اليها للغلط في القانون - حق المحافظة في النص صراحة في العقود الجديدة على الزام المسترى بالفوائد الدكورة باعتبارها تدخل ضمن التكلفة الفعلية للمباني ... تطبيق •

امستمرضت الجمعية الممومية المادة ١٣٠ من التقيين المدنى التي المنه التي تنص على أنه • اذا وقسع المتهافة في غلط جوهرى جاز له أن يطلب ابطال المتعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا اللطط ، أو كان على علم به أو كان من السسهل عليه أن يتبينه » • والمادة ١٢١ من ذات التقنين ولتي تنص على أن « (١) يكون الملط جوهريا اذا بلغ حلما من الجساهة وجيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام المقد لو لم يقع في هذا الفلط ٠٠٠ » والمادة ١٢٢ منه التي تنص على أن « يكون المقد قابلا للابطال لفلط في

 ⁽١) تراجع فتوى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤

القانون اذا توافوت فيه شروط الخلط فى الحواقع طبطا لشادتين الستابقتين ، هذا ما لم يقضى القانون بغيره ، و المادة ١٤٤٧ منه العتى تنص على أن د (أ) الميقبو شريعة المتباقدين ، فلا يجوو نقضه ولا تعديله الا باتفاق الهلوفين ، أو للأسياب التني يقررها القانون · · ›

كما استعرضت المادة ٧٧ من القيانون رقم 20 فسينة ١٩٧٧ في شأن
تاجير وبيم الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر التي تنصى على أن
وتم شغلها قبل تاريخ السعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقايتها المعافظات
وتم شغلها قبل تاريخ المسل بهذا القيانون ، نظير أجوة تقلى عن الأجوة
القانونية ، الى مستأجريها على أساس الاجرة للمنخفشة لمدة خسس عشرة
منذ وفقك وفقا للقواعد والشروط والإوضياع التي يصبح بها قواد من
قرار وأيس مجلس الوزراء ، وكذلك استعرضت الجمعية المادة التائية من
قرار وأيس مجلس الوزراء ، وكذلك استعرضت الجمعية المادة التائية من
المساكز الاقتصادية والمتوسطة التي القاتما أو تقيمها المجافظات للتي تقسم
على أنه د ، ثانيا : بالنسجة لوحدات المساكن المسعبية الاقتصادية
والمتوسطة التي اقامتها أو تقيمها المجافظات ويتم شيغنها بهد ١٩٧٧/٨/٩
والموسطة التي اقامتها أو تقيمها المجافظات ويتم شيغنها بهد ١٩٧٧/٨/٩
والموسطة التي اقامتها أو تقيمها المجافظات ويتم شيغنها بهد ١٩٧٧/٨/٩
وكون تمليكها طبقا للقواعد والشروط والإفضاع الموضية بالمنسجة ولموا
المرافق لهذا القرار ، وقد جاء بالملجق رقم (٢) من القواد المؤكود ما على:

أولا : 'فسب التوذيع : ٠٠٠ يتم تمليك المساكن الاقتصادية التن تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المبانى بدون الأوض وتقسط القيمة على ٢٠٠ سبنة بدون فوائله ٠٠٠ خامسا : حالات التأخير في السداد ٠٠٠ واحكام أخرى :

- في حالة تأخير المسترى عن سداد أي قسط في المواعيد المحددة له ،
 تسرى على الإقساط المأخر سمددها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ
 الإستحقاق الى تاريخ السداد · · ·
- ... يتضمن عقد البيع نصا يقضى بأن يعظر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة الا بعد موافقة المحافظة ٠٠٠ وفي حالة الحصول على الموافقة على المتصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن رأس المال لمدة التقسيط .
- تزول حصيلة البيع ومقابل الانتفاع * بمساكن الايوا: الى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي على أن يحجمل الهبندوق بقيمة . اقساط القروض والفوائد التي البيعندست في بنا عدد الوحدات • واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٧ من قانون

تأجير وبيع الأماكن وتنظيم المعلاقة بين المؤجر والمستأجر رقسم 28 السنة 19۷٧ ، ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات الى مستأجريها وذلك بالنسبة للوحلات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في 19۷۷/۹/۹ وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء أقامتها المحافظات و شغلت قبل 1/۹/۷/۹/۹ ، وتلك التي أقامتها أو أقامتها المحافظات و شغلت قبل 1/۹/۷/۹/۹ ، وتلك التي أقامتها أو الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد 9/۱/۷/۹/۹ حسبها جاء بالجمول التاني المرفق بالقرار المذكور في فائها تقتضي بأن تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات أساس تكلفة المباني بعون الارض ، وتقسط القيمة على بلاين عاما بعون فوائد فاذا ناخر المشترى عن سداد أى قسط في المواعيد من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السدادة والله تأخير بواقع ٧/١ المحددة له ، تسرى على الاقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧/١ المحددة له ، تسرى على الاقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧/١ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السدادة.

ولتن كان قراد رئيس مجلس الوزراء المساد اليه لم يتطرف هو القواعد الواددة بالجدول الشاني المرفق به صراحة الى نوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء هذه النوعية من المساكن ، الا انهائة تندرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء تلك المساكن والتي يتحمل بها المشتروف و ذلك على خلاف الوضع بالنسبة المساكن الايواء وحيث نصت القواعد الواددة بالجدول الماني المشار اليه _ صراحة _ على أن القروض وفوائدها التي استخدمت في بناء هذه المساكن يتحمل بها نصندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي .

ولا يعاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر فيما تضمئه تحديد لقواعه تمليك المساكن التي تقيمها المعافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار الله ، لتجاوز القرار حدد التفويض المقرر في هذا القسانون ، وبالسال فيتمين استبعاد ألقساط القروض وفوائدها المستخدمة في بناه المساكن الاقتصادية من تكلفة المباني ذلك لابه أيا كان الرأى في مشروعية القرار المذكور ، والمتزاهه بحدود التفويض ، فأن التكلفة الفعلية للمباني التي يا لا وجه معه لاستبعاده من هذه التكلفة للعباني البناء ، يابا لا وجه معه لاستبعاده من هذه التكلفة حومنا مو الرأى الذي سبق أن انتهت السمه الجمعية المعجمية السعومية القدى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٤/١/٤

ولما كانت محافظة البحيرة ، في الحالة المعروضة ، قد أبرمت بعد ٩/ ١٩٧٧/٩ عقود التمليك وحدات سكنية اقتصادية للمواطنين ولم ينص في هذه العقود على أن ثمن البيع يشمل قيمة فوائد القروض التي حصلت عليها المحافظة لبناء تلك الوحدات • فانه لا يجوز ـ والحالة هذه ـ تعديل العقود المذكورة باضافة قيمة الاقساط والفوائد المشار اليها الى ثمن المبيع ، بالارادة المنفردة للمحافظة ذلك لأن العقد هو شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقررها القانون ولا وحه للقول بأن المحافظة قد وقعت في غلط في القواعد القانونية المنظمة لبيع الوحدات السكنية الاقتصادية والواردة بالجلول الثاني المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر ، حبث ان التكلفة الفعلية للمبانى تشمل فوائد القروض أو أن المحافظة لم تتنبه الى وجوب اضافة فواثله القروض التي حصلت عليها لبناء هذه الوحدات الي التكلفة الفعلية للمبانى طبقا للقواعد المسار اليها وانه يترتب على ذلك أن يكون للمحافظة حق طلب الطال العقود المساد اليها ، ان لم يرتض المسترون بزيادة ثمن الوحدات المبيعة لا وجه لهذا القول لأنه من المسلم به فقها وقضاء أن الغلط المبرر لطلب ابطال العقد هو الذي يكون غلطا جوهريا والذي يبلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط وأن الغلط اذا كان في القانون يجب أن تتوافر فيه شروط الغلط في الواقع فضلا عن أن الغلط في القانون هو الغلط في القواعد القانونية التي ليست محلا للخلاف أما الغلط في السائل المختلف عليها فعلا وترجيح رأى دون آخر فلا أثر له في صحة العقد وبالتالي فان عقود البيع التى حددت ثمنا معينا لتمليك الوحدة السكنية دون أن تضمن الثمن النص على فوائد القروض لا تنطوى على غلط جوهرى يبرد طنب ابطالها لأن تحمل هذه الفوائد أو عدم تحملها لم يكن له تأثير في مدى اقدام المحافظة على تمليك الوحدة السكنية فضلا عن أن هذه المسألة كانت محلا للخلاف القانوني فلا يثير مسألة الفلط في القانون ، وعليه فلا يسوغ للمحافظة طلب ابطال العقود المشار اليها الغلط في القانون وذلك لا يخل بطبيعة الحال بحق المحافظة في النص صراحة في العقود الجديدة على الزام المسترى بالفوائد المذكورة باعتبارها تدخل ضمن التكلفة الفعلية للمبانى .

لللبك

انتهى رأى الجيمية المبومية لقسمي الفتوى والتبثيريع الى عدم جواذ اضافة فوائد القروض التي حصلت عليها محافظة البجرة لاقامة وحدات سكنية اقتصادية ، الى القيمة الفعلية للمباني التي يلتزم بسدادها المشبترون لناك الوحدات ، وذلك بالتسبة للمقود التي ثم ايرأمها بالقمل مع مؤلاً، المشترين بعد ١٩٧٨/٩/٨ للأسبان المنالف بيانها .

ر لتري رقم ۱۱۸۸ في ۱۹۸۰/۱۲/۱۰ چلستر ۱۹۸۹/۱۵/۱۹ ملفا رقم ۱۹۳/۱۳/۱ ، ٠

(۲۹۰) جانبته ۲۰ من توفقیر سنه ۱۹۸۲

عصلون مدنيون بالهولة _ تقارير الكفاية _ (اعضاء التنظمات التقايية) (اللهيئة التقاية و اللهيئة بالكولية) النوان تقلم العملين بطائين بالكولة المباين بالكولة المباين بالكولة المباين بالقائية بطائح عملى المباين بالكولة المباين بالكولة المباين بوضع التقاري بعنهم الأوجيا لا يقلل المباينة من المباينة المباينة من المباينة المباينة على الكولية المباينة على الكولية المباينة على الكولية المباينة على التقايمة التقايية الكولية الكولية

تبغ للجنعية العبومية أن قانون نظام القشأملان المدنين بالدولة الصاحد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٨ منة على أن « تضمَ السلطة المنختصة نظاما يتضمين تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع تقديم وأعتبهاد تقارير الكفاية والتظلم منها ٠٠٠ ، ونمي المأدة ٣٠٠ على أن « تعان وحدة شنتون العاملين العامل بصورة من البيان المقدم غن أطأته أو تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو من لجنة شئون العاملين محسب الأحوال · وله أن يتظلم منه خلال عشرين يولاً من ثاريخ غلمه · ويكون تظلم العاملين شاغلي الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن أدالهم الى السلطة المختصة • ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من السلطة المختصة من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية بالوجاء ان وبهدت ٠٠ ويبت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديبه ويكون قدار السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا ، ولا يعتبر بيان تقييم الأبياء أبر المتقدف نهائيها الا بعد انقضها ميعاد التظلم منه أو اليب فيه ، ويُصِت الماية ٣٢ - الخاصة بكيفية وضع التقارير في بعض الحالات المِجَاهِبة - على أنه ٠٠٠ بالنسبة لإعضاء المنظمات النقابية تحدد مرتبة كفايتهم بما لأيقل عن مرتبة تقدير كف إيتهم في السينة السابقة على انتخابهم بالمنظمات النقابيسة ، •

والمستفاد من ذلك أن المشرع بعد أن عهد الى السلطة المختصة بوضع نظام لقياس كفاية أداء العالماني يالموحدة وتجديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم واعتباد تقارير الكفاية والتظلم منها فقد أفرد المشرع أعضاء المنظمات التفايية بحكم خاص فيما يتصل بوضع التقارير عنهم ، اذ أوجب أن تقدر كفايتهم في جميع الأحوال بها لا يقل عن ترتيب كفايتهم في السنة السابقة على انتخابهم لمضوية المنظمة النقابية قاصدا من ذلك كفالة نوع من الصاية لأعضاء هذه المنظمات يستنع معها على جهات عملهم التأثير عليهم من خلال ممارستها لاختصاصها بوضع تقارير كفايتهم السنوية بما يتمين معه القول بانطباق هذا الحكم على عضو المنظمة النقابية سواء كان متفرغا أو غير متفرغ .

ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنـه لا اجتهاد مع صراحية النص و وكان مقتضى نص المادة ٣٢ من القانون رقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه أن تقرير كفاية العامل عضو المنظمة النقابية لا يجوز أن يقل عن ترتيب كفايته في السنة السابقة على انتخابه لعضوية المنظمة ، وبالتالي يتعين أن تقدر كفايته على هذا النحو .

ولما كان الشابت من الأوراق أن السيد / رياض ابراهيم على صقر عضو بمجلس ادارة اللجنة النقابية بمديرية التموين والتجارة الباخلية بالنوفية في المدورة من ١٩٨٧/١٩٨٣ وكان آخر تقدير كفاية حصل عليه قمل انتخابه لمضوية اللجنة انتقابية بمرتبة ممتاز عن عام ١٩٨٢ و عن الفترة من ١/١ الى ١٩٨٣/١٢/٣١ ، ومن ثم يحق له تقدير كفايته بمرنبة ممتاز طوال ملة عضويته في اللجنة النقابية وبالتالى فان تقدير كفايته المرابة أثناء عضويته بهذه اللجنة بمرتبة جيد عن أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٨ المراحة يكون مخالف للقانون ويتمني تمهيله ليكون بمرتبة ممتاز تطبيقاً أنصراحة التصوص .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى احقيشة السيد / رياض (براهيم على صقر من السااملين بمديرية التموين ولتجارة اللاخلية بالمتوفية فى الاحتفاظ بتقدير كفايته الحاصل علبه بمرتبة ممتاز قبل انتخابه لعضوية اللجنة النقابية بالمديرية وذلك خلال فترة عضويته لمجلس ادارة اللجنة ·

ر قاری رقم ۱۱۸۸ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۹ جلسة ۱۸/۱۱/۱۹۸۹ منف رقم ۱۹۸۹/۱۲/۱۳) و

(141)

حلسة ١٩٨٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ـ ترقيه ـ تقارير الكفاية ـ (ساغلو الوظائف العليا) •

قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم 24 لسنة 1944 المصلى بالقانون رقم 24 لسنة 1944 والاحتدادة وقراد رئيس الجهاز الركزى التنظيم والاحتدادة رقم 174 لسنة 1944 والاحتدادة رقم 174 لسنة 1944 بشان المابير الالازمة لترتيب الوقائف للعلملين المدنين الم

نبن للحمية العيومية أن قيانون نظام العاملين المدنيين بالهولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٨ منه بعد تعديلها بالفانون رقم ١١٥ لسبنة ١٩٨٣ على أن ، تضع السبلطة المختصة نظاما يكفلُ قيــاس كفايــة الأداء الواجِب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشـــاط الوحلــةُ وأهدافها ونوعينة الوظائف بها ٠٠٠ ويقتصر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلين لوظائف من الدرجة الأولى فما دونها • ويكون قهاس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على أسباس ما يبديه الرؤساء بشانهم سسنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفسات المتازة والعالية بالاختيار ، وذلك على أساس بيانات تقييم الأداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ٠٠٠ وتكون التوقية الى الوظسائف الأخرى بالاختياد في حدود النسب الواددة بالجدول رقم (١) المرفسق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حلة ، على أن يبلها بالجزء المخصص المترقية بالاقدمية ٠٠٠ ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامــل حاصلا على مرتبة ممتاذ في السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة حمتازٌ في السنة السابقة مباشرة ، وذلك مع التقيد بالاتهمية في ذات مرتبة الكفاية ٠٠٠ ، كما تبين للجمعية أن قراد رئيس الجهاذ المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسسنة ١٩٧٨ بشأن المعايد اللازمة لترتيب الوطائف

للساملين المدنيين باللمولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذه قد تضمن في الملحق رقم (٣) منه « تعريف الهدجات » فيما يتعلق بالمحد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغل الوطائف الهليا « قضاء مهدة بينية قدرها سنة على الأقال في وظيفة من المرجة العالية بالنسبة لشغل وظيفة من الدرجة الممتازة ، وقضاء مدة بينية قدرها بسنة على الأقبل في وظيفة مدير عام بالنسبة لشغل وظيفة من الدرجة العالية » .

والمستبغاد من ذلك أن المشرع في المقانون وقم ٧٧ لسنه ١٩٧٨ بعد تهديله بالمخانون وقم ١١ لمستة ١٩٨٧ عهد الى السلطة بوضع نظام شامل يكفل فياس كفاية أداء جميع العالماني بالوحدة بما يحتمق أعدانها بحسب توعية الوطائف بها • وآنه ولنز كان الظاهر أن المشرع قد قصر وضع حثا النظام على الهاملين من شباغلي وطائف المدرجة الأولى فما دونها ، الا أنه بالنسبة للوظائف العليا أيضا فقد أخضع شاغليها لبظام قياس الكفاية بأن جبل المرجع الامساسي الخلك هو ما يميده الرؤساء بشائهم سنويا من بيانات توجم في الملاحدة فاحتميم بعبد اعتمادها من السلطة المختمة وفي نفس الوقت كفاية الاداء لشاغلي الوطائف العليا بذات مراتب تقارير الكفايهة المقردة لشاغل وطائف المدرجة الأولى وما دونها ومنها مرتبة معتاذ .

وبما أنه ولتن كان الظاهر طبقا لما تقدم أن المشرع ساوى بين جسيع · العاملين سواء أكانوا شاغلين للوطائف العليا أم من شأغل وطائف الدرجة الأولى وما دونها في الخضوع لنظام قياس كفاية الأداء وفي تحديد مراتب الكفاية التي تقدر على أسانسها كفايتهم ، الا أنه في الواقيع من الأمر لم يوجد المُعامَلَة بينهم فيما يَتعلَق بشروطُ الترقية بالإختيار ، فبينما استلزم في الترقية الى غير الوظائف العليسا على ما هو وارد بِالقِسَانُونَ رقم ٤٧ لسنةً ١٩٧٨ حصول العسامل على مرتبة ممتاذ في تقريري كفايت عن السبنتين الأخيرتين منم تفضيل من حصلٌ على تُعذُه أَلْمُرْتِيةٌ أَنْيُ السِنْةِ السِبَايَّقَة مُباشَرَةٍ على أن يتقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكِهَاية ، قَانِه بِالنسبية لِلترقية إلى الوظائف العليا وهي تتم بالاختياد بصفة مطلقة لم يشترط لاجراثها حصول العامل على تقريري كفاية بسرتبة ممتلاً ، أكتفاء بوجيب استظهار صلاحية العامل للترقية اليها وهو ما يكفي لاثباته بيان تقييم اداء واجد يقرر صلاجية العامل وامتيازه بضافًا الى ذِلْكِ ما يَعْوَيْهُ مِلْفِ خِسْمِهُ مِنْ بيانات ومظاهر للامتياز فضلا عن توافر شروط شغل الوظيقة في حقة ولم يْتِطلب حصوله على أَكْثِر من بيانَ تَفْيِيمِ أداهُ وَأَجِهِ يَكَثِيبُ عِن امْتَيَارَه ويؤكد ذلك أنَّ الأجكام الوَّارِدة بِالْجَلُولِ ﴿ ثُمُّ ﴾ المرفقُ بقرآر رَبِّيسِ الْجِهَازِ الْمُرْكِي للتنظيم وأدلاارة رقسم ١٤٤ لسب: ١٩٧٨ أَلِيُهُمْ اللَّهِ فَيِهَا يَتَعِلَقِ بِالْمِيْدِ

البينية اللازم قضاؤها قبل ترقية العامل داخل المجموعة النوعية للوطائف المديا استرطت قضاء مدة قدرها سبنة وإحدة لترقية المدير العام الى وطيفة من المدرجة العالية وقضاء مدة قبدها سبنة وإحدة لترقية شاغل المدرجية العالية الى وظيفة من المدرجة المسائية بنا يقتضى القول بأن حصول العامل على بيانى تقييم اداء حتى يمكن النظر في ترقيته ، فضالا عن عدم وجود سنته في أونى له كانه يتضارض صراحة من ما جاء في قرال رئيس المجهاز سناف البيان ، ويؤدى الى اخضاع العاملين من شاغل الوظائف العلما الى المنافق الوظائف العلما الى المنافق هذه الله المنافق الوظائف عدم غير شاغل مذه الوظائف وهو أهم لم يهدف اليه المدرع حينما أخضم شاغلي وظائف الادارة العلما المنابي الغظام بيان الاداء وهو نظام يختلف عن نظام تقارير الكانجاية وغيم المهدف ؟

كلاليك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يكفى لترقية الصامل من شساغلى الوظائف العليا الى درجة أعلى داخل المجموعة النوعيسة لهذه الوظائف حصوله على بيسان أداء واحد يكشف عن مستوي كفايته طبقا لإحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالمولّة الصادد بالقانون رقم ٤٧ ليسنة ١٩٧٨ .

از فتوی رقم ۱۹۹۰ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱۹۸۹ ملف رقم ۱۹۸۹/۴/۸۷) .

(19Y)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة .. علاوة تشجيعية .. مناط استحقاقها ... (العامل المتفرغ للعمل وانتابي)

قانون الثقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المعل بالقانون رقم ٢٥ المسنة ١٩٧٩ في ١٩٧٨ من ١٩٧٩ في ١٩٧٨ و ١٩٧٨ من التقانون رقم ١٩٧٧ من ١٩٧٩ من التقانون رقم ١٩٧٧ من التقانون رقم ١٩٧٧ من التقانون التقانون التقانون العمال الذي يتلزغ لعضوية المسول فانون التقانون العمالية الثقابية للقيام بالتشاط التقابي فقرر استحقائف فلال فترقه فوصوا الترقيات وجميع العلاوات والبلاون ورسوسط الكفائات والدوافز ودكافات الانتاج والمزان الرقيات والدوافز ودكافات الانتاج والمزان مع حساب منذ التفرغ منهن منذ الفضية للعامل ساسي ذلك : أن تقرغ العامل المقالية يتحسل عليها زملاؤه في مجال الترقيات والملاوات والحوافز والمكافات ما الشرع به والتي يعصل عليها زملاؤه في مجال الترقيات والملاوات والحوافز والمكافات مناشرع علاوة تشبيعية تطلب الشرع توافر عنصرين مجتمعين أن تكون كافية العامل قد قدرت بمرتبة مهناك المتنافز الم ١٩٠ التفات الو حقق اقتسادا في التفات الو المسادة في التفات الو المسادة عن العامل الما استورة المنافز اله والمقان العاملين المتفرية المخدود ما اساسي ذلك : اعمال حكم المادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ من القانون رقم ٢٠ من القانون رقم ٢٠ من القانون رقم ٢٠ من القانون رقم ٢٠ من التفانون وتحقيقة لها - تطبيق ٠٠

ينص قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ والمعلل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ في المادة ٤٥ منه على أنه و يجوز أن يتفرغ عضو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة المنظمة النقابية للقيام بالنشاط النقابي ٠٠٠

ويستحق عضدو مجلس ادارة المنظمة النقابية المتفرغ حلال فترة تفرغه جميع الترقيسات والملاوات والبدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافآت الانتاج والمزيا المادية التي يعصل عليها زملاؤه من نفس المستوى المال كما أو كان يؤدى عمله فعلا ، وتبصب منة التفرغ ضمن منة المنهمة الفعلية للمامل و تلتزم المحكومة ووحدات الحكم المحل والهيئات المامة والقطاع العام وكذلك منشآت القطاع الخاص التي يصدر بتحديدها قرار الاثمري للختص بصرف أجر العامل المتفرغ التابع لها وجميع مستحقاته الاثمري خلال فترة تفرغه » .

وينص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٥٢ منه على أنه « يجُوز للسلطة المختصة منسح المامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات النورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة ، وذلك طبقا اللاوضاع التي تقررها . وبيراعاة ما يأتي :

أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة مستاذ عن العامين
 الاخيرين وأن يكون قد بدل جهدا خاصما أو جقق اقتصادا في النفقات
 أو رفعا لمستوى الاداء

٢ - ألا يمنح هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين ٠٠٠

٣ ـ ألا يزياد عائد الساملين الذين يمنحون هذه السائوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة ، فاذا كان عدد العاملين في تلك الوظائف أقل من عشرة تمنح العلاوة أواحد منهم ٠٠٠ .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون النقابات العمالية وضع تنظيما خاصاً لوضع العامل الذي يتفرغ لعضوية مجلس ادارة المنظمة النقابة للقيام بالنشاط النقابي • فقر و استحقاقه خلال فترة تفرغه لجبيع الترقيات وجميع الملاوات والمهدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافات الانتاج والمزايا المادية التي يحصل عليها زملاؤه من نفس المستوى المال كما لو كان يؤدى عبله فعلا • وذلك مع حساب مدة التفرغ ضين مهرة الخلعة خص بها المشرع العاملي المتفرغين للعمل النقابي قصه منها رعاية مصالح مده الطاقمة حتى تنصرف الى أداء مهمتها النقابية وهي مطمئنة الى أوضاعها الوطيفية ، وحتى لا تشار من أداء تلك المهمة التي تقوم بها لصالح جبيع العاملين في الوحدات التي تمثلها • ومن ثم ، فان تفرغ العامل للعمل النقابي ينبغي ألا يؤدى بحال الى الأضرار بوضعه الوطيفي الثابت له والمزوات والحوافز به والتي يحصل عليها زملاؤه في مجال الترقيبات والملاوات والحوافز

ومن حيث أنه عن العلاوة التشجيعية فإنه ولئن كان المشرع في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد حدد شروط وضوابط منع العامل علاوة تشجيعية • والتي تتحصل في ضرورة توافر عنصرين مجتمين في جانب العامل حتى يكون أهلا للحصول على هذه العلاوة • وهما تقدير كفايته بمرتبة ممتاز عن العامن الأخيرين • وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا في الفقات أو وفعها لمستوى الأداء بالنسبة للعاملين المفرقية مجالس ادارة المنظات النقابية فان تفرغهم لا يسمع الميشوق يبطؤوا المتصادا في النفات أو رفعا

لمستوى الأداء داخل الوجه . ومع ذلك أن تجابف هذا الشرط في سأنهم لا يؤدي الى حرمانهم من الحصول على المطاوة التشبيجيدية وذلك نزولا على حكم المادة 20 من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المشار الله وتحقيقا لها . اذ لا يسوغ أنه يعترمانه من المزايا المالية الني يحصل عليها زملازه ومر أمو نهى عنه المشرط أد قرو كما سلم فعاللية الني يحصل عليها زملازه ومر أمو المائية التي يحصل عليها زملاقة المزايا المائية التي يحصل عليها مالاقة المزايات للتي المائية التي يحصل عليها مائية وتبما للذك يجود المناسسة المفاية وتبما للذك يجود التشعيعية متى استوفى الشرط الاخرى المقروة لمنحها دون أن يحول تفرغه للملل النقابي من منحه لهذه الملادة -

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز للسلطة المختصة منع العامل المتفرغ للعمل الفقايي -- من الخاضعين لإحكام قابون نظام العاملين المدنيين بالدولة -- علاوة تشجيعية على الوجه السالف سانه •

< فتوى رقم ٤ في ١٩٢٠/١٢/١ جلستة ١٩٨٠/١٩٨١ تلف رقم ٢١٩٠/٢١١١) .

(**۱۹۳**) جَلْسة ٦ من ديسمبر سنة ٩٩٩٩

تراخيص ـ المنشآت التي تغيمها الهيئات العامة ـ مدى خضوعها كُلقوأهم المتعلقة يتراخيص المعال المناعية والتجارية • القانون رقع ١٥٣ لشعة ١٩٣٤ بِشِكْ الْهِال المناعية والتجارية المدل بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ وَالنَّونَ تِضُولِ بَلْسَاهِ بِالقَائِيْنُ رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .. الشرع نظم في القانون رقم ٤٥٣ أسنة ١٩٩٤ الشبار باليه اللواعد التمللة تراخيص المعال الصناعية والتجارية تنظيما يقوم في جملته على استيماد المنشآت التابعة للمرافق التي تتولى ادارتها المسافخ الحكومية أو الهيتات الثافة أي تليق عليق احكامه .. اساس ذلك : أن احكام التائون الشاؤ اليه كعارض وطبية تشاف حلم العبالع والمهيئات وما ينبغي ان تقوم عليه الرافق العامة التي تديرها من ادا- الخدمة المنوطة بها بانتظام واكراد ـ القانون رقم ١٣٧ لنسنة ١٩٨١ المنسلا اليه قد الخضع المتشاقات ألختي تقيقها الهيئات العامة لاحكام السلامة والمسحة المهنية واوجب عليها ان قراعي في اختياد مواقع للك النشآت توافر الاشتراطات النصوص عليها بقانون المعالم المنتاعية والتيوارية رقم ١٥٣ السنة ١٩٥٤ وخول مديريات القوى العاملة أن تقوم بواجياتها في التَعْتيش عَل تَلْكُ أَلْتَشَاتِ والتحتق من توافر الشروط التي يتطلبها الشرع في الْمُقَانِون فالسَّادُ النِهُ .. لا يعني ذلكُ استلزام الحصول على ترخيص مسبق منها للبدء في ادادتها عبهانا العام حدوث تعادض مع طبيعة نشاط الراق الذي بعُضع في انْسَاله وَاجَارَته لْلِكَوْأَتْه الْتَطَيَّةُ لَهُ سِ أَثَّر ذَاك : متى كانت الورش التي اقامتها الهبئة القُرِثية لسكان خديف مصر فعثير جَوْءاً من النشاط الرفق الذي تضطلم به فائه لا يشترط لاقامة تلك الورش المصول على ترخيص بذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٤ الشَّقْرِ اللهِ وِذَّاتِكِ مِع علم الأَخَلالِ السَّمِلِلَةِ بالسلامة والمنحة الهنية وغرما من الاشتراطات التطلبة في أعتياد مواقعها ... تطبيق ٠

تنص المادة ١ من القانون رقس ٤٥٣ أسنة ١٩٥٤ بشان المحال الصناعية والتجارية المهدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أن « يسرى أحكام منذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون ٠٠٠ ، .

وتنص المادة ٢ من ذات الفانون على أنه و لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا الفانون أو ادارته الا بترخيص بدلك وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يفلق بالطريق الادارى أو يضم بعط اذا كان الإفلاق متمدرا » .

وتنص المادة ٣ على أن « يقدم طلب العصول على الرخصة ألى الادارة العامة بمصلحة الرخص ٠٠٠ وتنص المادة ٤ على أن « يعلن المطالب بالموافقة على موقع المحل أو رقضة في منيعاذ لا يجاوز فستائج يميونا عن تااريخ دفسح رسوم المعاينسة ٢٠ وتنص المادة ٦ على أنه و يجوز للطالب التظام من القرار الصادر برفض موقع المحل بغطاب موصى عليه : ٠:٠ خلال خيسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه ٠٠٠ كيا يجوز للطالب التظام من القرار الصادر برفض الترخيص لعدم اتمام الاشتراطات ، وتنص المادة ٧ على أن الاشتراطات الراحب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون نوعان :

() براشتر اطات عامة : وهى الاشتر اطات الواجب توافرها فى كل المحال أو تُخين توع منها وفى مواقعها ويصدر بهذه الاشتر اطات قرار من وزير الشئون البلدية والقروية

(ب)اشمتراطات خاصة : وهي الاشتراطات التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص ، ••

وتنص الماجة A على آنه « لا تصرف رخص المحال الخاصــعة لأحكام هذا القانون الى عديم الأهلـة أو ناقصها · · · ›

وتنص المادة ١٣ على أنه « يجوز التنسازل عن الرخصة على أن يقدم المتنازل اليه طلبًا بنقل الرخصة الى اسمه على النموذج ٠٠٠ ، ٠

وتنص المادة 1.5 على إنه و في حالة وفاة المرخص اليه يجب على من آلت اليهم ملكية المحل ابلاغ المجهة المختصة بأسمائهم خلال أربعة شهور. ٢٠

و نتص المادة ١٧٧ على أن له كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها يغيرامة لا تقل عن ٢٠٠٠ ٠

وتنص المادة ١٨ على أنه و ٠٠٠ يجوز للقاضى أن يحكم باغلاق المحل المدة التي يجدوها في الحكم أو إغلاقه أو ازالته نهائيا ٠٠٠

وتنص المادة ۱۰۸ من فانون العمل الصادر بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة
۱۸۱ الواردة تحت الباب الخاص بالسلامة والصحة المهنية على أن « يقصد
بالمنشاة في تطبيق أحكام هذا الباب كل مشروع أو مرفق يملكه أو يديره
بشخص من أشخاص القانون العام أو الخاص وتنص المادة ۱۰۹ من ذات
القانون على أن « تسرى أحكام هذا البهاب على جميع المنشآت بالقطاع
بالخاص ووجدات القطاع العام والجهاز الادارى للمولة ووحدات الحسكم
المحل والهيئات العامة ٠٠ » «

وتنص المادة ١٠٠ على أن ١٠ يراعى في اختيار مواقع العمل وانشائها توافق الاشتراطات المصوص غليها في القوائين المائحة للرخص رقم ١٥٣ : لسنة ١٩٥٤ في شاق المطال الصناعية والتجارية وغيرها ٢٠٠٠ » وبما أنه يبين مما تقدم أن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ إخضـع المنشآت التي يضممها الجهاز الادارى للدولة والهيئات السامة ووحدات الادارة المحلية لأحكام السلامة والصحة المهنية وأوجب عليها أن تراعى في اختيسار مواقعـع تلك المنشآت وفي انشسائها ضرورة نوافز الاستراطات المنصوص عليها في قانون المحال التجارية والصناعية رقم ٤٥٣ لسسنة ١٩٥٤ ٠

وبما أن المشرع نظم في القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشاد اليه المراءات وشروط المحمول على البراخيص اللازمة الاسامة وادارة المحلمال الخاضمة لإحمامة وادارة المحلمال الخاضمة لإحمامة وادارة المحلمال الخاضمة لاحمامة ومن الموافقة على الموقع إلى اللارخيص اللظلم من المراد المصادد بعدم الموافقة على منحه الرحمة مدواء : كان الرفض واجب المسهم الموافقة على الموقع أو لعسم قيسامه بننفيذ الامراد المحلمات المتطلبة منه وحظر منع صفه الوصم الى عديمي الاهلية! أو ناقصها ، ونظم كيفية انتقال الرخصة في حالة وفاة المرخص له أو المتاول على اعتمام بالمراد المحلم الم

ومن حيث أن الترخيص بادارة المحال الصناعية والتجارية الخاضمة "
لاحكام القانون رقم 20 سنة ١٩٥٤ منوط بتوافر نوءين من الاشتراطات اشتراطات عامة يتمين توافرها في كل المحال بصفة عامة وفي مواقعها وهذه يصدد بتحديدها قراد من الوزير المختص واشتراطات خاصسة تتطلبها المجهة المختصة يمنح الترخيص وذلك حسب طبيعة ونوع النشاط المراد مزاولته في المحل المطلوب الترخيص بادارته وان توافر احدى هاتين المائمين من الاشتراطات لا يغنى عن توافر الأخرى لمنسح الترخيص المطلوب .

ومن حيث أنه لما كان البسادى من استعراض الأحكام المتقدسة أن القانون رقسم 20 السينة 102 المسسار اليه قد نظم القواعد المتعلقة بتراخيص المحال الصناعية والتجارية تنظيما يقوم في جملته على استبعاد المشكات التابعة للمرافق التي ادارتها المصالح الحكومية أو الهيئات العامة من نطاق تطبيق أحكامه وبحيث يقتصر سريان هذه الأحكام على تلك المحال التي يقيمها أو يديرها أشخاص القانون المخاص واية ذلك أن كثيرا من أحكام المسانون المذكور يخاطب طالب الترخيص بوصهه شنحصا طبيعيا كالأحكام المتعلقة بأهلية المرخص له وتلك المنظية لانتقال الرخصة في حال الوغاة أو التنازل عنها هذا في حين أن بعضها الإخر لا يتصور تطبيعها على الوغاة أو التنازل عنها هذا في حين أن بعضها الإخر لا يتصور تطبيعها على

المتشأت التابعة للمصالح الحكومية أن الهيئات العامة كَتَلَكُ المتعلقة بالنظام والفلق الادارى والازالة فهي أحكام تتعارض وطبيعة نشاط هذه المصالح والهيئات وما ينبقي أن يقوم عليه المرافق العامة التي تدييرها من أداء الجلمة المنوطة بها بانتظام واطراد . المنوطة بها بانتظام واطراد .

وإذا كان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ قد أخضع المنشآت التي تقييها الهيئات العالمة المحكام السلامة والصبحة المهنية وأوجب عليها أن تقييها الهيئات العالمة والصبحة المهنية وأوجب عليها أن يقانون المسئلة الهيئات المنسوس عليها بقانون المسئلة ١٩٥٤ المسئلة ١٩٥٥ المنتواطات المنسوس عليها يتعين إعالم بغير شك يحيث يجب على هذه الهيئات أن تراعى في المجال التي تديرها أحكام السلامة والضبحة المهنية المهنئات أن تراعى في المجال التي المعنوان المناطقة والمحاولة والمدجة المهنئة المنسوس عليها في قانون أن المناطقة والحجارية رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ ولمديويات القرى المبلغة نوبها على أنه في نفس الوقت فيان مفلا لا يعني استلزام الحصول على خذا الترخيص قله يتعارض مع طبيعة نشاط المرفق اللتي يخصو في انشائة والدارئة للقواعد المنظرة له هذا فعلما عن أن الاشتراطات المتعلقة بالمرقع والتجارية وسعدة عامة وهو ما يجب على الهيئة مراعاته دون أن يعد الترخيص شرطا لأقامة أو ادارة تلك المنشأت و

ومن عيث أن القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بانتماء الهيئة القومية للسكك حديد مصر قد اسبع على هذه الهيئة الصفة القومية وناط بها انشاء وتشغيل شبكات السكك الحديدية على المستوى القومية وناط بها انشاء وصيانة المنشآت والأجهزة اللازمة لتقديم هذه الخدمة وكان الثابت أن الورش التي أقامتها الهيئة المذكورة تعتبر جزءا من النشاط المرفقي الذي تضطلع به والذي لا غنى عنه لضمان دوام سير هذا المرفق بانتظام واطولا واستمراره في أداء تلك الخدمة على نحو مرضى ومن ثم فانه لا يشترط لا لاحلمة المورش المتصول على ترخيص بذلك وفقا لأعكام القانون رقم بالسلامة والمدمة المهنية وغيرها من الاشتراطات المتطلبة في اختيار بالسلامة والمدمة المهنية وغيرها من الاشتراطات المتطلبة في اختيار

تللسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بالحصول على تراخيص بادارة الورش الاتابعة لها وذلك دون الاخلال بالأحكام المتعلقة بالسلامة والصحة المهنمة المردة وغيرها من الاشتراطات المتطلبة في اختيار مواقعها .

ر فتوی رقم ۳۰ فی ۱۹۹۰/۱/۷ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱ ملف رقم ۱۹۵۶/۱/۲۲) ·

(142)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

جامعات ـ اعضاء هيئة التعريس المتتبون ـ بدل الأساس وطساريف الائتقال (تقاكر السفر المجانية والمقابل التفدي) · لائحة بدل السفر ومضاريف الانتقال المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاتها ·

قرر المشرع بدل السفر لمواجهة التفات الفعلية التي يتكبدها المؤطف في اداء المهام التي يكلف بها وتقضى التقيب عن الجهة التي به اهتر عمله الأصل _ بدل السفر يقف عند حد استرداد هذا النفات _ قرر المسرع تحمل نفقات سفر بعض المعاملين ببعض المعاملين بيض واسرهم من والى قادا عامالهم فعنجهم بيزة السفر باستهارات سفر مجانية ومغفضة على المتحو الوارد في الالحة بدل السفر ودساريف الانتقال _ خير المشرع المعاملين المرخص لهم بالسفر واسرهم بالمجنن او بربع اجرة بالاستعارات المجانية وبين صرف مقابل نقدى معادل لتكاليف سفر العامل واسرته من انجهة التي يعمل بها الى القاهرة عن عدد مرات السفر المترده على أن يقسم هذا المقابل على التي عشر شهرا يؤدي للعامل شهريا مع المرتب _ المترده على أن يقسم هذا المقابل على التي عشر شهرا يؤدي للعامل شهريا مع المرتب _

استعرضت الجيهية الميومية أحكام لائحة بدل السفر ومصياريب الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجيهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاتها وتبينت أن المادة (١) من هذه اللائصة تنص على أن • بدل الســفر هو الرتب المدى يهنح للهوظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجه بها مقر عبله الرسعى في الأحوال الآتية :

(1) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة ٠٠٠ ، ونصت المادة (١٩) على أن « مصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف في نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتمة وحملها ٠

ويجوز أن يكون السفر والانتقال ونقل الأمتعة بالطائرات والسكك المجديدية أو المراكب أو الترام أو السيارات أو غيرها رنقا لأحكام هذه اللائمية ، • وتنص المادة (٢٠) من ذات اللائمية على أنه • تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير مجل الاقامة في الأحوال الآتية ، وذلك فيما عدا المحالات أنه رنظتها قوانن خاصة •

١ __ الناب لذير الجهة التي بها محل العمل الأصل ١٠ ونصبته المادة (٦٣) على أن و يرخص في استعمال الطائرات بين مصر والسودن. في المالتن الإنستين :

(1) قيام العاملين المشار اليهم في القانونين ۷۹/۷۸ بالاجازة بينـ
 مصر والسودان وبالعكس ، وذلك لمرة واحدة في السنة -

(ب) نقل أو تنسب أو تعيين العاملين أو مرضهم •

ويسرى الترخيض. المشمار اليه في البندين السابقين على عائلات. المامكن ·

ونصت المادة ٧٨ على أن و ٠٠٠٠ ويرخص للموظفين في السودان. ومحافظة سوهاج ٠٠٠٠ بالسفر وعائلاتهم دون الخدمة مرتبن احداهما بالمجان والثانية بربع أجرة ·

ونصت المادة ٧٨ مكررا المضافة بقرار رئيس هجلس الوزراء رقم. ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ ورقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ ورقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٩ على أن « يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفو طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استمارات سفر مجانية وفقسا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذا اختار العامل المقابل النقدى بدلا من الدرخيص له بالسفر واسرته بالمجان أو بربع أجرة بالاستمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالى :

١ يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة.
 التى يعمل بها الى القاهرة .

 ٢ _ أن يكون المقابل النقدى عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للأحكام.
 الواردة بلائحة بدل السفر ومصاديف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل •

٣ _ أن يقسم المقابل النقدى السننوى على ١٤ (اثنى عشر شهرا) يؤدى
 للعامل شهريا مع المرتب *

ثانيا: اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستمارات المجانية أو بريغ أجرة فتسرى في شانه أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة ·

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع قرر بدل السفر للموظف للمراجعة (لنققات الفعلية التي يتكبدها في أداء المهام التي يكلف بها وتقتضي التغيب عن الجهة التي يتكبدها في أداء المهام التي يكلف بها وتقتضى التغيب عن الجهة التي بها مقر عمله الأصلى ومن ثم فان بدل السفر يقف عند حد استرداد هذه النققات سعر بعضى الماملين بعض معنوا أسلام من مجانية وسخفضة على النحو الوارد في اللائحة مسالفة المبيان، وخير العاملين المرخص لهم بالسفر طبقا للمادة ٧٨ سالفة البيان وخير العاملين المرخص لهم بالسفر وأسرته بالمجان أو بربح ومنهم العامل بالسودان بين الترحيص لله بالسفر وأسرته بالمجان أو بربح العمل بالسوادات المعاليف شفو العمل وأسرته من البهة التي يعمل بها الى القاهرة عن عدد مرات المعقود على يقسم هذا المقابل على النبي عشر شهرا يؤدي للعامل شهريا

مع المرتب ، ولما كان المشرع قد وضع هذا الخيار أمام العامل فان مقتضى ذلك ولازمة حظر الجمع بين الميزتين وعلى ذلك فان العامل المنتدب من جامعة القاهرة الى فرعها بالسودان تكون له الحقوق الآتية :

أولا : عند بداية النعب يستحق مصروفات الانتقال طبقا للمادة (٢٠) من لائحة بدل السفر ومصروفات الانتقال باعتبار أن ذلك النعب لغير الجهة التى بها محل عمله الأصلى ·

ثانيا : ان الأصل أن العامل المنتدب يرخص له بالســفر وعائنته للعودة الى مصر مرتين خلال العام احداهما بالمجان والثانية بربع أجرة وذلك وققا للمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر

الا أنه يجوز له _ طبقا للمادة ٧٨ مكررا _ أن يختار المعاملة بنظام المتابل المتقدى عن السغر مجانا أو بربع أجرة بالشروط التي حددتها هذه المادة اى بأن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العاسل و سربه من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة • وعن عدد مرت السخر المتررة وعلى أساس ثلاثة أفراد للاسرة كحد أقصى بها فيهم العامل ، وتقسيم المقابل على ١٢ شـهرا يؤدى شهريا مع المرتب ، ومع عدم جواز الجمع بين ميزة السغر المجانية أو بربع أجرة وبين نظام المقابل النقدى •

الله : في حالة تجديد الندب وعدم عودة العامل المنتدب الى القاهرة فلا يستحق مصروفات الانتقال مرة أخرى عن الذهاب والعودة طبقا للمادة (٢٠) من لائحة بدل السفر حتى لا يكون اسستحقاق هذه المصروفيات مصدرا لاثراء بدون سبب ولأنه لم يعد الى القاهرة فعلا ، أما اذا عاد العامل لجهة عمله الأصلية بالقاهرة وتسلم عمله بها ثم رجع مرة أخرى للسودان بقرار جديد بتجديد ندبه فانه سسحق هذه المصروفات .

رابعا: مصروفات الانتقال دينم عند السفر والعودة أما المقابل النصلي فيصرف كبديل عن استعمال الحق في الاجازة سواء للعامل الأصلي أو المنتب ، وانما يتمين في صرف المقابل النقدى التزام حكم المادة ٧٨ مكروا من لائحة بعدل السفر بوصف هذا المقابل مقابلا تقديا عن المرتين التي كان يجوز له فيهما السفر وأسرته سنويا بالمجان وبربع أجرة ولا يجوز أن يصرف في غير هذه الحدود مع تقسيمه على اثنى عشر شهرا .

لال ك

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مصاملة أصحاب البدلات الواقعية المووضة على ضوء القواعد الأربع السمابق بيانها

﴿ كُترِي رقم ١٦٢ في ١٩٩٠/٢/٤ جلسة ٢/١١/١٨٩ ملف رقمَ ١٩٨٦/٤/٨١) ٠

(190)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ــ ترقية ــ مدة بينية ــ بطاقة وصف الوظيفة • القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنين بالدولة •

غاير المشرع في الشروط الملازة للتعين مباشرة في غير ادني الدوجات وتلك اللازمة للترقية اليها - يشترط فيهن يعين مباشرة في غير ادني الدوجات وجوب فضاء مجموع المد البيئية اللازمة تشغل الوظيفة بدما من دوجة بداية التعين في حافة الترقية ال الوظيفة الأما والاتفي المسرع بدوافر اشتراطات شغل طعد الوظيفة وأراغ ذلك في بطافة وصف الوظيفة - يجب أن تكون المدة البيئية اللازمة للترقية من الوظيفة التي يشغلها العامل الى الوظيفة الأعلى لاحقة على المصول على المؤمل اللازم للشغل الوظيفة - يجب كذلك أن تكون المدة البيئية قد فسيس في ذات المجموعة النوعية التي يرقي العامل خلالها - الر ذلك : طلا خلت بطافة وصف الوظيفة المرشح للترقية اليها من ضرورة توافر مدة خرة كلية فلا مناصد من الاتكافاء من شرورة توافر مدة خرة الايتية لان الشغلها - تطبيق -

استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها من أنه عند الترقية الى الوظيفة الأعلم يعتد بما تطلبنه بطاقة وصف الوظيفه من وجوب قضمًا الملة البينية في الوظيفة الأدنى من الوظيفة المراد الترقي اليها ، وتبين للجمعية أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالعولة غاير في الشروط اللازمة للتعيين مباشرة في غير أدنى الدرجات وتلك اللازمة للترقية اليها ، فقد اشترط فيمن يعين مباشرة في غير أدنى الدرجات وجوب قضاء مجبوع المهد البينية اللازمة لشغل الوظيفة يدا من درجة بداية التميين وهو شرط استلزمه طبيعة هذا التعيين ، أما في الترقية فلم يسلك المشرع ذات النهج . اذ سسكت عن اشتراط ضرورة قلضاء المسامل مدة خبرة في ذات المجموعة تسساوي مجموع المدد البينية اللازمة للوصول الى الوظيفة المطلوب الترقية اليها ، واكتفى بتوافر اشتراطات شغل هذه الوظيفة وأفرغ ذلك في بطاقة وصف الوظيفة ، وعلم. ذلك فطالمًا خلت هذه البطاقة من اشتراط قضاء مدة خبرة كلبة في ذات المجموعة تسماوي مجموع المدد البينية اللازمة لشغل الوظيفة بله من درجة مداية التميين فلا مناص من الاكتفاء بما تضمينته هذه البطاقية من شرط قضاء المدة البينية اللازمة للترقية من الوظيفة التي يشغلها المسامل الى ال طبقة الأعل أن تكون هذه المدة - حسيما استقر عليه افتاه هذه الجمعية -لاحقة على الحصول على المؤهل اللازم لشخل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل خلالها •

وبتطبيق ما تقدم على السيد المعروضة حالته ، فانه طالما خلت بطاقة وصف الوطيفة المرشيع للترقية اليها من ضرورة توافر مدة خبرة كلية فلا مناص من الاكتفاء بيا تضيينته هذه البطاقة من شرط قضاء مدة خبرة بينية لازمة لشغلها .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه عند ترقية السيد المعروضة جالته يكتفى بما تطلبته بطاقـة وصف الموطيفة المرضيع للترقية اليها من وجوب قضاء مدة الخبرة المسترطة فى الوظيفـة الأدنى مباشرة ا

(فتوی رقم ۱۱۸۱ فی ۱۱/۲/۱۲/۱۹۸۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۲/۱) .

(144)

چلسة ٦ من ديسهير سنة ١٩٨٩

عاملُون مدنيون بالدولة ـ مدة خدمة سابقة ـ الجهة المغتصة بغيمها ٠ .

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٨ في شبان حساب مدد العمل السابقة على المتحدد المرابقة طبقة للمنظمة المرحة والمرتب والنسبية البرحة حرق العامل في ضم هدة خدمته السابقة طبقة المرتب والعبهورية الشاير البوجة وفي الإجابة الإضابة الإضابة المحتجد من القانون مباشية – ليس للجهية الإدارية مبيطة تجديرية في هذا الشان تترخص المتختسوا في تقييق احكام القانون واجراء التبسوية للجامل الذا توافرت الشروط المقربة للمحامل المحتجد المسابقة من استوفى الشروط الشارية المحامل ابتداء تكون صاحبة الاحتجاب المحامل ابتداء تكون صاحبة المحامل ابتداء تكون المحتجد من ترافر الاشتراطات الالارقة المحاملة الم

استمرضت الجمعية العمومية المادة (١) مِن قرار رئيس الجمهورية رقيم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حسباب ملد العمل السمابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدميسة الدرجة التي تنهن على أن • في تطبيق أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقيم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يكون حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجمة مقصور على المدد التي تقضى في الجهات الآإتية ٠٠٠ ، والمادة (٢) من ذات القراد التي تنص على أنه ، مع مراعاة المادتين ١٣ ر ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ تعسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الأولى وفقا للأوضاع والشروط الآتية : • • • والمادة (٣) منه التي تنص على أن « يشترط لحساب مدد العمل السابقة أن يتقدم الموظف بطلب ضمان مع تدعيم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يجاوز اللاثـة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه في حساب هذه المدة أما من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها فه. الاستمارة الخاصة بذلك عند تقسيمه مسوغات التميين وذلك دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه في حساب هذه المدة ، • والمادة (٥) التي تنص على أن « يشترط ألا يترتب على ذلك الضم أن يسبق زملاء ممن يعملون ممه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها ء • والمادة (٦) التي تنص على أن و يصدر بضج مدة العمل السابقة قرار من الوزير المختص أو من رئيس *الهيئة التي عين بها الموظف اذا لم تكن داخلة في اختصاص أحد الوزراد ».

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقلمة أن حق العامل في ضم مدة خدمته السابقة طبقا لأحكام قوار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩ السنة الممار الميه المعارفي المعال هذا القرار هو حق مستمد من القانون مباشرة ولم يترك المشرع للجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا القرار هو حق مستمد هذا الشائ تترخص بهتضاصها مقيدا بعيث اذا توافرت في العامل الشروط المتررة لضم مدة خدمته السابقة ، فلا مناص من النزول على أحكام القانون واجراء التسوية للعامل وينبنى على ذلك أن الجهة التي عين فيها العامل البحروط الشكلية والموضوعية المتطلبة لحساب تلك الملتة وأخذا في المتوفى الايتبار أن هذه الجهة هي الأقدر على التحقق من توافر الاشتراطات اللازمة لشم مدة الجلمة بم المحقوم الحكام القرار الجمهة المهام المتوفى المتعقق من توافر الاستراطات اللازمة لشم مدة الجلمة عي الأقدر على التحقق من توافر الاستراطات اللازمة شم مناط تطبيقه ، وعليه فلا يؤثر في اختصاص هذه الجهة نقل العامل منها الجراء التسوية الى جهة أخرى .

لللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص يهة التعيين الأولى بضم مدة الخلمة السابقة للعامل طبقا الأحكام رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ·

(فتوی رقم ۱۱۹۱ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱ ملف رقم ۲۸۹/۱۲/۱) →

(14V)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

()) اصلاح زراعٰی ـ اراضی مستولی علیها ـ نطاق الاستیلاء •

القانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۰۲ بشان الاصلاح الزراعي للمدل بالقانون رقم ۱۶۸ لسنة المدل والقانون رقم ۱۸۹ لسنة ا۱۹۰۸ – احكام قانون الاصلاح الزراعي بعب مجالها الطبيعي على من على قي حقهم هذا القانون تطبيقا سليها – لا تعتد تلك الاحكام في تطبيقها الل غير مزلا من على على من تطبيقا الل غير المدت الاحكام فانون الاصلاح الزراعي – الاستيلاد اللي وقع على الاضاف الا يكون نوعا من القصب لا يترتب عليه بحال نقل هذه الاراضي من ملكية ملاكها الاصليج الى ملكية الميئة ولا يترتب علىه بحال نقل هذه الاراضي من ملكية ملاكها الاصليج المباغ الى نوع من المشروعة على الاجراءات التي اتفقلت بالتطبيق لهاء الاحكام أص هذا الشائن الذين اتفقت عده الاجراءات التي اتفقلت بالتطبيق لهاء الاحكام – اسامس الهيئة المامة للاصلاح الزراعي من موه ومحدد في قانون الاصلاح الزراعي وهو منظم المنافزة التواقيق الاحكام الأراضي من قانون الاصلاح الزراعي وهو صفاد الزراعية القرد قانون الاصلاح الزراعية وهو المنافزة الاحكام المنافزة المنافزة المنافزة عن الحد الاتمي للملكية الارضي بالتقام الانساخ المنافزة على تطاق فانون الاصلاح الزراعية على تطاق الزراعية على مناز الزراعية على المناز الزراعية على مناز الزراع يشكل علية قانونية بحول دون ردها عبدا المؤرث المنبئة على تنقية على تنقية على تنقيق ، قطبية التورية بحول دون ردها عبنا – الر ذلك المنبئة على تنقية على تنقية ، تطبية المنافذة بحول دون ردها عبنا – الر ذلك المنبئة – تطبيق ، قطبية على تنقية على تنفية على تنفية – تطبيق ، قصية على تعقية على تنفية على

(بٍ) تعویض ۔ التحویض النقدی ۔ مناط استحقاقه ۔ تقدیرہ ۰

الواد ١٦٣ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون الدني ـ التعويض النقعي يتمين أن يشبيل ما لحق الفرود من خسارة وما فاته من كسب متى كان الفرر مباشرا ويستوى في ذلك أن يكون هذا الفرر ماديا أو ادبيا حلا أو مستقبلا ـ يتمين أن يتم تقدير قيمة الفرر وقت صدود حكم به أو الانفاق على التعويض عنه وليس وقت وقوع النقط أو بعد تعقق الفرر ـ الر ذلك : يتمين تقدير التعويض النقدي بالنقر ألى القيمة المعتملة المستول عليا وقت الانفاق على أداد التعويض لا وقت الاستيلاء عليها ـ يجوز الانفاق بن الهيئة العامة للاسلاح الزداعي والملاك على تعويضهم باراض بدياة بعراعات التهيئة للتعويض المستحق للهلاك ـ تطبيق (١)

استرجمت الجيمية الميومية فتواها الصادرة مجلسة ۲ مايو سنة ١٩٨٤ ملف رقم ١٩٨/ ٢٩ والتي ائتهت الى الاعتماد باشهاد تلقى اللوض الصبادر من المرحوم مرسى محمد بليغ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٥ بالنسبة للوقف الذي أنشأه سنة ١٩٢٥ ·

 ⁽١) تراجع فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلسة ٢ من مايو.
 سنة ١٩٨٤ •

واستعرضت نص المادة الخامسة من القانون رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۵۲ ليضان الاصسلاح الزراعي المعدل بالقانون رقسم ۱۹۵۸ لسنة ۱۹۵۷ الذي تضيين انه و يكون لمن استولت الحكومة على أرضه فيقا لأحكام المادتين الأولى والثانية الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافا اليها قيهة المنشبات الشابتة وغير النابعة والأشجار وتقدر إلقيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية .٠٠ و ونص المادة ۱۹۳ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون وتم ۱۹۹ لسنة ۱۹۷۱ والتي جرت على أن و يكون المرابة والتوزيح بعد التحقق والمعجم بواسطة اللجان المشار اليها نهائيا وقاطما لكل نزاع في أصل الملكية وفي صبحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع .٠٠.

وتعتبر الحكومة مالسكة للاراضى المستولى عليها والمعددة بقرار الاستيلاء الأول وحسب المقار خالصا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين أولى الشان تنتقل الى التعويض المستحق عن الأطبان المستولى عليها وتفصل فيها جهات التعويض المستحق عن الأطبان المستولى عليها وتفصل فيها جهات ولاختصاص، وذلك مع مراعاة ما تقفى به اللائحة التنفيذية من اجراهات أنى هذا الشبان والا برثت نمة الحكومة في حدود ما يتم صرف لمن التعويض > كما استعرضت الجمعية العمومية بعض أحكام القانون المدني من ارتكبه بالتعويض > وفي المادة ١٦٣ منه على أن « كل خطا سبب ضررا للغير يلزم من الرتكبه بالتعويض > وفي المادة ١٧٠ على أن « كل خطا سبب ضررا للغير يلزم من المترد الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٦١ و ٢٢٢ مراعيا في عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٦١ و ٢٢٢ مراعيا في ثمينا نهائيا ، فله أن يعتفظ للمضرور بالحق في أنه يطالب خلال معينة باعادة النظر في التقدير » وتنص في المادة ١٧١ على أن :

 ۱ مد مین القاضی طریقة التعویض تبعا للظروف ویصسح ان یکون التعویض مقسطا کها یصح آن یکون ایرادا مرتبا ویجوز فی هاتین الحالتین الزام المدین بان یقدم تامینا »

٢ _ ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضى ، تبعا للظروف وينساء على طلب المضرور أن يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالهمل غير المشرع وذلك على بسبيل التعويض . وفي الله و اذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينسا حكم عليه بالتعويض لصاح الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن اسستحال التنفيذ قام نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه ، ويكون الحكم كذلك اذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه ، وفي المادة ٢٦١ على أنه و اذا لم يكن التعويض مقدرا في المقد أو ينص في القانون فالقاضى هو الذي يقدد .

ويشيل التعويض والعق الدائن من حسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا تتيجة طبيعية لعدم الوقاء بالالتزام أو التأخير في الوقاء به ، ويعتبر الضرر تتيجة طبيعية اذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقساء ببذل جهد معقول ٠٠٠ وفي المادة ٢٢٢ على أن ١٠ سيل التعويض المنور الأدبى أيضا ، ولكن في هذه الحالة لا ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بمقضى اتفاق أو طالب به المدائن أمام القضاء ٠٠٠ .

ومن حيث أن الجمعية الهيومية لقسمي الفتوى والتشريع سبق أن أن المتحدة المبدوم المسادد من المرحوم المتحدد من المرحوم مرسى محيد بليغ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٥ بالنسبة للوقف الذي انشاء سنة ١٩٢٥ الأمر الذي كشف عن ثبوت ملكية الإراضي التي صدد الإشهاة بتلقى الموض في شائها لأولاد المرجوم مرسى محمد بليغ وهو ما الرب مجلس ادارة الهيئة المامة للاصلاح الزداعي بجلسة ١٩٨٤/١١/١١

ومن حيث انه عيا أثير بشأن أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وما تضمنته المادة الخامسة منه خاصا بتقدير التعويض عن الأراضي المستولى عليها ، وما ورد بمادته الثالثة عشر حول نهائية قراد اعتبياد الاسيتيلاء والمتوزيع وقطعه لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع ، وانتقال ملكية الأراض المستولى عليها ال الحكومة خالصة من الحقوق العينية وانتقال منسلاعات أولى الشان الى التعويض المستحق عن الأطيان المستولى عليها ٠٠٠ قان كل هذه الأحكام تجد مجالها الطبيعي على من طبق في حقهم قانون الاصلاح الزراعي تطبيقا سليماً وهم أمن زادته ملكيتهم على الحه الأقصى الذي حدده القانون للملكية الزراعيسة . ولا تمته في تطبيقها الى غير هؤلاء ممن لا يخضعون لأحكام قانون الاصلاح الزراعي • ولمآ كان ذلك ، وكان الثابت أن ملكية الأراضي المعروضة قد انتقلت الى أولاد المرحوم مرسى محمه بليغ بعد أن تلقى عوضاً ماليـًا عن هذه الأراضي منهم • ومن ثم ، فسانها تخرج عن نطاق ملكيتُه المزراعية ، ولا تخضع بهذه المثابة لأحكام قانون الاصلاح الزراعي ، واذا كان الأمر كذلك فان الاسستيلاء الذي وقسم على هذه الأراضي بالتطبيق المحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه لا يعدو أن يكون نوعا من الغصب لا يترتب عليه بحال نقل هذه الأراضي من ملكية ملاكها الأصليين الى ملكية الهيئة ولا يترتب على ما ورد في قــانون الاصـــلاخ الزراعي من أحكام هذا الشأن اسباغ أى نوع من المشروعية على الاجراءات التبي النخلت بالتطبيق لهذم الأحكام طالما أن لذين اتخذي هذه الاجراءات في شأنهم م من غير المخاطبين بإحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم صدور قرار بالاستيلاء النهائي على هذه الأرض وتوزيعها بالتمليك على صفاد الزراع وعدم الاعتراض على الاستيلاء النهائي من جانب أولاد المرحوم مرسى محمد بليغ أو غيرهم على والاستيلاء أمام اللجنة القضائية بما يجعل التعويض لهم مقصورا على صيعين مثل الضريبة باعتبار أن أية منازعة بعد استقرار الملكية للاصلام الزراعي ينتقل ألى التعويض المقرر طبقا لقانون الاصلاح الزراعي وأخذا في الاعتبار أن قوار الاستيلاء يعتبر نهائيا وقاطعا لكل نزاع في أصل المنكبة وصحة اجراءات الاستيلاء وكل منازعة تنتقل الى التعريض - لا يغر كل ذلك مما سبق بيانه ، لما هو مسلم من أنه اذا كان استيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على أراضي زراعية مخالفا لأحكام قانون الاصلاح الزراعي فلا تتملك الهيئة الأرض المستولى عليها بالتقادم لأن اختصاص الهيئة مرسوم ومحدد في قانون الاصلاح الزراعي وهو الاستيلاء على والأراض الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية المقرر قانونا لتوزيعها على صغار الزراع وليس في القانون فلا يجيز لها تملك تلك الأرض بالتقادم لانعدام نية تملكها لهذه الأراض ما دامت خارجة عن نطاق قانون الاصلاح الزداعي وأن توزيع تلك الأرض على صغار الزراع انما يشكل عتبة قانونية دون ردها عينا ومن ثم يتحول الأمر الى تعويض نقدى عن استبلاء الهمئة على تلك الأرض وهو ما استقر عليه افتاء هذه الجمعية بوصيفه غصب مخالفًا للقانون ، وأن الحق في التعويض لم يسقط ، اذ لاتبدأ المدة المسقطة للتعويض ــ وهي ١٥ عاما الا من تاريخ قرار الاستتبلاء النهائي المخالف للقانون الصادر في ١٩٥٧/١/١٢ وقد قطع هذه المدة صدور القانون رقم ١٠٤ أسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الأراضي الزراعية التي تم الاستبلاء عليها طبقاً لقانوني الاصلاح الزراعي رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، ١٢٧ لسينة ١٩٦١ الى الدولة بدون مقابل ، ثم عادت المدة للسريان بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في ٢٥ يونيه ١٩٨٣ بعدم دستورية القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ومن ثم لا تكون هذه المدة قد انقضت كما أن قيسام ورثة المرحوم مرسى محمد بليغ بصرف جزء من التعويض الذي قدرته الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بارادتها المنفردة طبقا لقانون الاصلاح الزراعي لا يمكن حمله على أن الورثة ارتضوا هذا التعويض أذ لو صم ذلك ا لسبق صرف التعويض اتفاق الهيئة وذوى الشان على قيمته وهو ما لم يحدث كما أن العبدول عن الاستيلاء النهائي اذا ما تبين للهيئة مخالفته للقانون هو التزام واقع عليها بحكم القانون ولا يحول دون ذلك ما نص عليه القانون من نهائية قرار الاستيلاء النهائي لأن المقصود بذلك أن هذا القرار هو الذي يكون محلا للطمن القضائي فيه فاذا ما كانت حهة الأدارة تسلم بما وقعت فيه خطأ أو تبين لها بوضوح هذا الخطأ فليس ثمة

ما يمنعها قانونا من تصحيح خطئها ولا يتضمن ذلك مخالفة لعكم القانون بل إذالة مخالفة حكم القانون ، وفضلا عن ذلك فان قرار الاستيلاء النهائلي وهو قرار ادارى اذا ما صسد عن أرضى غير خاضسة لقانون الاصسلاح الزراعي فانه يكون قد شابه عيب جسيم فلا ينتج الأو الذي رتبه القانون عليه ولا يترتب عليه إيلولة ملكية الأرض التي شسملها أو استحقاق التعرف المقدر طبقا لقانون الاصلاح الزراعي لأن هذا القول يتضمن انه يترتب على قرار الاستيلاء غير المشروع ذات الآثار التي تترتب على الاستياد الصحيح المطابق للقانون وهو قول لا يمكن الأخذ به لتعارضه عم مبدأ المشروعية

ومن حيث أن استيلاه الاصلاح الزراعي بطريق الخطأ على الأرخى المبلوكة لأولاد المرحوم مرسى محمله بليغ وهم من غير المخاطبين باحكام القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار الله على النحو السبابق بيانه وتوزيهه هذه الأراضي على صغار المزارعين هو إجواء ترتبت عليه أضراز بالفة بيلاك هذه الأراضي تتمثل في حرمانهم من أرضهم وعلم استطاعتهم استردادها فضلا عن حرمانهم من ربع هذه الأرص وبوقوع الخطأ وقهام المضرد وتوافق علاقة السببية بينهما تكون أركان المسئولية التقسيرية قد اكتسات وفقا لنص المادة ١٩٣٦ من القانون المدنى معا يتمين معه القول بالزام الهيشة المامة للاصلاح الزراعي بتعريض الملاك عن ذلك .

ومن حيث آت في مجال تقدير التعويض فالأصل أن يكون هذه التعويض عينا . غير أنه متى كانت الأراضي المطلوب التعويض بشأنها قد تم توزيعها على صدخار المزارعين ، وكان من المقرر أنه لا يجوز المساس بالتوزيعات التي تمت على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها نهائيا لأن ثمة استهالة قانونية تجول دون ذلك كما سبق البيان فانه لا يكون أمام الهيئة العامة للاصلاح الزراعي سوى أن تنفذ الالتزام عن طريق التعويض التقدى ومن المقرر كذلك أن هذا التعويض بتمن أن يشمل ما لحق المشرور من خسارة وما فاته من كسب متى كان الضرر مدارا ويستوى في ذلك أن يكون مذا الشرر مدارا ويستوى في ذلك

ومن حيث انه عن تقدير الفرد الذي يحسب التعويض على أساسه غانه لما كان الغرض من هذا التعويض هو جبر الإضراد وكانت قيمة هقد الإشراد هي العامل الإساسي في تحديد التعويض فانه يتعين أن يتم تقدير على التعويض عنه وليس وقت وقوع الخطأ أو بعد تحقق المضرد فحج تقيم قيمة المسرر _ وفقا لأحكام القانون المدنى _ وقت صدور حكم به أو الإتفاقة الظروف والأوضاع تنفير قيمة الإضراد بالزيادة أد النقص الأمر اللذي يازم مهه أن يتم التعويض على ضوء هذه المتغيرات وفي وقت أدائه وتبما لفلك فان التعويض المستحق فى حذه الخالسة يتعين تقديره بالنظر الى القيمة المعقبقية للأراضي المستولى عليهًا وقات الاتفاق على أداء التعويض لا وقلت: الاستيلاء عليها .

ومن حيث أنه حول ما أشهر عن طلب الملاك تعويضهم عن أرضهم المستولى عليها بطريق الغجلاً بأراضى أخرى جديدة من الأراضى المملوكة للاصلاح الزراعي فانه ليس ثمة ما يحول قانونا دون الاتفاق على ذلك بين الطرفين أخذا في الاعتباد الشبية المحتيثية للتعويض المستحق للملاك .

لللسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريسي الى احقية أولاد المرحوم مرسى محمد بليغ في الحصول على تعويض نقدى كامل عن الارض المبلوكة لهم ومساحتها ؟ سهم ٩ قراط ٣٠٣ فنتان بالبعيرة والتي يتعذر ردها عينا اليهم ، ويتم حساب التعويض بالنظر الى قيبة الأرض وقت الاتفاق على دفع التعويض ، ويجوز الاتفاق بين الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وهؤلاء الملاك على تعويضهم باراضي بديلة بعراعاة القيمة الحقيقية للتعويض المستوى لهم ،

(فتوی رقم ۱۳۱۸ فی ۱۲/۱۲/۱۹۸۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱ ملف رقم ۱۳۸۱/۱۲/۱) -

(AAA)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

رسوم - رسم تنمية التوادد المالية للدولة - مناط استعقاف - النطاق الكاني لسريانه -(التساليوات والكباين الاكتسال المقامة في المن الفير خاضعة تلفريبة على المقارات المبتية) .

الفانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شان الفريبة على العقارات البنية _ القانون رقي ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بغرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ه لسنة ١٩٨٦ - قراد وزير المالية رقم ٧٦ أسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ــ المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المُمار اليه رسما جديدا أضلق عليه رسم تنمية الموارد المالية للدولة وقرر فرضه عل الشاليهات والكبائن والأكشاك الكائنة بالصايف والشاتي وحدد قيمة هذا الرسم بوافع ٢٠٪ من متا ل الانتفاع السنوي وناط بوزير المالية تحديد اجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المُشار اليه ... اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ الصادرة بقرار وزير ألمالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ أحالت في فصل الرسم المذكور الي الاجراءات المقررة لتحصل الضريبة على العقارات المبئية المقررة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ــ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ جعل تحصل الضريبة على العقارات المبنية منوط بتوافر شرطين اولهما بتعلق بسريان هذا القائون بأن تكون تلك العقارات واقعة باحدى المن المحدده بالجدول المرفق به وثانيهما يتعلق بربط الضريبة وذلك بأن يكون وعاؤها قد حدد بصفة نهائية وفقا للاجراءات المقررة في هلما الشان ـ المشرع رط في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المُسار اليه بين استحقاق رسم تنمية الموارد المالية للدولة وبين خضوع الوحدات الفروض عليها الرسم للضريبة القرده على العقارات المبنية _ نتيجة ذلك : انه يتمين لاستحقاق الرسم المشار اليه في حالة علم وجود مقابل الانتفاع السنوي توافر ذات الشروط المقررة لاستحقاق ضريبة العقادات المبئية ــ اثر ذلك : يمتنع فرض الرسم الذكور على الوحدات المخاطبة باحكامه اذا كانت مقامة في مدن غير خاضعة اصلا لتلك الفريبة .. تطبيق : الشاليهات والكبائن والأكشاك المقامة في الدن الغير خاضعة على العقازات البثية لا تغضع لرسم تنعية الموارد المالية للدولة •

الإحالة الواردة باللائمة التنفيذية لقانون رسم تنمية الموارد المالية للمولة تقتصر فقط عل ايرادات التحصيل والتوريد دون تلك القررة لربط وتحديد وعاء الضريبة .

تنص المادة ٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبينة على أن « تسرى أحكام هذه الشريبة على المدن والبلاد التى صدوت بها أواهر عالمية أو هرأسيم يربط الشريبة عليها بالتطبيق للأمر الممال المسادر في ١٣ مارسن سنة ١٨٨٤ والمبينة في المجدول المرافق لهذا القانون ، وفوزير المالية والاقتصاد بقراد منه أن يضيف الى المجدول الملحق مدنا جديسة ٠٠٠ و وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أن « تنضر المتساوات المتصنوس عليها في المادة ٣ من ذات القانون على أن « تنضر وهم ذلك فيهندر كل سنة عا ياتي ٠٠٠ و وتنفي المادة ٩ على أن « تغضر وهم ذلك فيهندر كل سنة عا ياتي ٠٠٠ و وتنفي المادة ٩ على أن « تغضر وهم ذلك فيهندر كل سنة عا ياتي ٠٠٠ و وتنفي المادة ٩ على أن « تغرض

الضريبة على أساس القيمة الايجارية السنوية للعقارات المبينة التي تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ١٣ ٠٠ وتنص المادة ١٣ على أن د يتولى تقدير القيمة الايجارية في كل مدينة لجان مكونة من أربعـــ أعضيه ٠٠٠ ، و وتنص المادة ١٤ على أن د يعلن وزير المالية والافلمساد أو من ينييه عنه في ذلك عن اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية ٠٠٠ وتكون الضريبة وأجبة الأداء بمجرد حصول النشر ٠٠٠ وتنص المادة ١٥ على أن « للممولـين أن يتظلموا أمام مجلس المراجعــة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجان التقدير خلال سنة أشهر من تاريخ نشر اتهام التقديرات ٠٠٠ وتنص المادة ١٥ عل أن د يشكل في كل مديرية الو مجافظة مجلس مراجعة ٠٠٠ ينظر المجلس في التظامات الخاصة به مهن يدفعون ضريبة مباني لا تقــل عن ثلاثــة جنيهات في الســـنة ٠٠٠ وتنص المادة ٢٥ على أن و تؤدى الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال المخمسة عشر يوما الأولى من شهر ينساير ويوليه من كل سسنة ، ويكون الله الله التحصيل الواقع في دائرة العقار ٠٠٠ ويجوز تحصيل الضريبة يط يسق المعجز الادارى ، • هذا وقد اسستعرضت الجمعية حكم الماداة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموادد المالية للدولة المعدل بالقسانون رقسم ٥ لسسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أن يغرض رسم يسمى رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتى : ٠٠٠٠.

17 _ الشاليهات والكبائن والاكشساك التى تقدع فى المصايف والمشاتى أيا كان نوعها : ويكون الرسم عليها معادلا لعشرين فى المائه من مقابل الابتفاع المقرر عليها سنويا أو من القيسة الايجارية المقررة أساسسا لربط الضريبة على العقارات المبينة بحسب الأحوال وذلك كله بحد أدنى مقداره ٥٠ جنيها سنويا ، ويلزم المالك بتحصيل هذا الرسم وتوريسه لصلحة الخرائب و ويصدر قرار من وزير المالية باجراءات وهواعيد توحيل وتوريد الرسم المنصوص عليه فى البنود الخيسة السابقة ، تنجيل وتوريد الرسم المنصوص عليه فى البنود الخيسة السابقة ، كان المالائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٠ بالمانون والكبائن وتوريده الى الجهات الادارية المختصة بربط وتحصيل الفيريية على المقارات المبينة والضرائب الملحقة المهارية والمبائل المدون و المهارية والمبائل المبائل الم

ومفاد ما تقدم أن المشرع استعدت بالقانون رقتم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه رَسما بعديدًا أطلق عليه رَسم تُنمية المواود المالية للدولة وقرر غرضه على الشاليهات والكبائن والإكشاك الكائنة بالمسايف والمشاتي وحمد قيمة هذا الرسم بواقع ٢٠٪ من مقابل الانتقال أو القيمة الايباريه المتخذة أساسا لحساب الضريبة على المقارات المبنية وذلك بعد أدنى معنى وناط يوزير المالية تحديد اجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار اليه ، هذا وقه الزمت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ملاك الوحلات المسار اليها بتحصيل ذلك الرسم من الشاغلين وتوريده الى الجهات الادارية المختصة كما احالت عذه اللائحة بدورها في تحصيل الرسوم المذكور الى الإجراءات المقررة لتحصيل ضريبة المقارات المبنية الواردة بالقانون رقم ٥٦ السنة الموادد و ١٩٥٠٠

وبها أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المسار اليه فرض ضريبة على المقارات المبينة الكاثمة بالمكن المحددة بالمجدول المرفق به وذلك بنسبة منوية همينة من قيمتها الإيجارية وأجاز لوزير المالية أضافة مدنا جديدة الى ذلك الجدول باجراءات ممينة كما حدد هذا القانون اجراءات بربط وتصديد وعاء الضريبة المسار اليها وذلك من حيت حصر المقارات الخضعة لتلك الضريبة خلال الملقة المحددة وتقدير قيمتها الايجارية بمعرفة اللجان المختصة واعلان مذا التقدير وربط الفعريبة والتظلم من التعديد والى غير ذلك من بصفة نهائية كما نظم أيضا اجراءات تحصيل تلك الفعريبة بأن يتم اداوما خلال الخيسة عشر يوما الأولى من شهرى يناير ويوليه من كل عام وان يتم تريدها الى مكتب التحصيل الواقح في دائرته المقار الخاضع للضريبة وريدها الم طلق بلطريق الصجر الاداري واعتبر المستأجرين متضامنين مع واجاز تحصيلها بطريق الصجر الاداري واعتبر المستأجرين متضامنين مع أصبحا العقرات عي اداء الضريبة المستحقة أ

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن فرض الضريبة المقررة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٤ المسساد اليه على العقسارات المبينة منوط بتوافر شرطسين أولهما يتعلق بسريان هذا القانون بأن تكون تلك العقارات قائمة باحدى المدن المحددة بالجدول المرفسق وتانيهما يتعلق بربسط الضريبة وذلك بأن يكون وعاؤها قد حدد بصفة نهائية وفقا للاجراءات المقررة في هذا الشأن

ومن حيث أن المشرع ربط في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بين استحقاق رسم تنمية الموارد المالية للعولة وبين خضوع الوحدات الميه الرسم للضريبة المقررة على العقارات المبنية اذ اعتد في تحديد قيمة هذا الرسم بدات الوعاء المتخذ أساسا لحساب تلك الضريبة ومن فأنه يتمين لاستحقاق الرسم المساد اليه في حالة عسم وجود مقابل الانتفاع السنوى توافر ذأت الشروط المقررة لاستحقاق ضريبة المقارات المبنية بعيث يمتنع فرض الرسم المذكور على الوحدات المخاطبة باحكامه إذا كانت

مقامة في مدن غير خاضمة أصسلا لتلك الضريبة ولا يغير من ذلك أن قانون رسم تنبية الموارد المشار اليها ولائحته التنفيذية قد أحالا في شأن تحصيل هذا الرسم الى أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن هذه الاحالة مقصورة فقط على اجراءات التحصسيل والتوريسد دون تلك المقررة لربط وتحديد وعاء الضريبة •

وترتيبا على ما تقدم ولما كانت مدينة جيصة ليست من المن المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فان الشاليهات والكبائن والاكشاك المقامة بها لا تخضع لرسم تنمية الموارد المالية للعولة طالما انه ليس مقررا لها مقابل انتفاع سنوى وذلك ما لم يصدر قرار من وزير المالية باضافة المدينة المذكورة وما يهائلها الى الجدول المرفق بالقانون المسار اليه وذلك وفقا للاجوامات المقررة أو أن يتم تعديل التشريح الخاص برسم. التنمية بعا يسمح بفرض هذا الرسم دون التقيم بالأحكام المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

4 11

انتهى وأى الجمعية العبومية لقسمين الفتوى والتشريع الى عدم جواز فرض وسم تنمية الموارد المالية للعولة المقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة١٩٩٤ المشار اليه على الكبائن والشائيهات والاكشاك الكائنة بالمعن غير الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ·

﴿ فتوى رقم ١٢١٩ في ١٩٨٩/١٢/٣٠ جلسة ١٩٨٩/١٢/٦ ملف رقم ١٩١٠/٢/٣٧) ٠

(144)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة _ ترقية _ قياس كفاية الاداء _ سَاغل وظائف الادارة العليا •

القانون رقم 20 لسنة 1940 بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعلل بالقانون رقم 100 السنة 1940 بنظام العاملين المدنية المعلق الداء العاملين فاتخذ الاداء العاملين المامل المامال العامل المعلق الم

تنص المادة ٢٨ من القسانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن د تفسيم المدنين بالدولة المدل بالقانون رقسم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن د تفسيم المسلطة المختصسة تظاما يكفل قيساس الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة والعدافها ونوعية الوطائف بها ، ويكون قياس الأداء مرة واحلمة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية ... ويعتبر الأداء الصادى هو المعيار الذي يؤخذ أساسا لقياس كلماية الأداء ، ويكون تقرير الكفاية بيرتبة معتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف ، وتفسع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وقديم واعتباد تقارير الكفاية والتظلم منها ... ويقتصر وضع تقارير الكفاية والتظلم منها ... ويقتصر وضع تقارير الكفاية والتظلم منها الدرجة الأولى فما دونها .

ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلى الوطائف العليا على أساس ما يبديه الرؤساء بشائهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصـة وتودع بعلقات خلعتهم ، وتحد اللائحة التنفيذية الضوابط التي يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين ٠٠٠٠ وتنص المادة ٨٠ من ذات القانون عل أن « الجزاءات التاديبية التى يجوز توقيعها على الماملين هي ٠٠٠ أما بالنسبة للعاملين من شاغل الوظائف المليا فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ۱ _ التنبيه ٠
- ٢ _ اللسوم .
- ٣ _ الاحالة الى المعساش .
- ٤ _ الفصل من الخدمة ٠

وتنص المادة ٨٥ على أنه ٥ لا يجوز النظر في ترقية عامل وقــع عليه جزه من الجزاءات التأديبية المبينة مما يلي الا بعد انقضاء الفترة الآتية :

ا سرة ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل » وأخيرا تنص المادة ١٣٠ من اللائحة التنفيذية لقسانون نظام العسلمين المدنيين بالمدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المبينة فيما يل بمرتبة ممتاز

(د) العامل من شاغل الوظائف العليا الذى وقع عليه أى جزاء خلال
 العام الذى يوضيع عنه بيان كفاية الأداء · · · · ·

ومقاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حدد في المادة ٢٨ منه الإطار الهام لقياس كفاية أداء العاملين المخاطبين بأحكامه فاتخذ من الأداء المادى للعامل أساسا لتقدير كفايته كما حدد مراتب علمه الكفاية وقد فرق النص المبقدم فيما يتعلق بتقدير كفاية العاملين بين من يشخلون وطاقف من المرجة الأولى فما دونها وبين شاغلي الوطاقف العليا اذا أخضح واجراءات وضعها وتقديمها واعتادها والتظم منها بينما قرر بالنسبة للفئة الاختصاف بيانما قرر بالنسبة للفئة منويا من بيانات تعتد من السلطة المختصة ودع بيانات تعتد من السلطة المختصة تودع بملفات خدمتهم مراعبا في ذلك الوضع الخاص بشاغل الوطائف العليا والذي يقتضي عمر خضوعهم لنظام التقارير أصلا بها يقتديه الوطائف العليا والذي يقتضي عمر خضوعهم لنظام التقارير أصلا بها يقتديه الوطائف العليا والذي يقتضي عام خضوعهم مناطعا التقارير أصلا بها يقتديم التقارير واعتمادها والتظلم منها .

الا أن المشرع في نفس الوقت احال الى اللائحة التنفيذية في شمأن الضوابط التي يسم على أسماسها تقدير كفاية العاملين وهذه الاحالة وقد وردت عسامة فانها تنصرف الى شماغلي وطائف المدرجة الأولى فما دونها كما تنصرف الى شماغلي وطائف المدرجة الأولى فما دونها كما تنصرف الى شاغلي الوطائف العلما أيضما .

واذا كان المشرع قد أورد في اللائجة التنفيذية نصا علما في المادة ٢٦ بشان أحوال عدم جواز تقدير كفاية العاملين بمرتبة ممتاز ، واستخدم بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا ذات العبارة التي استخدمها بالنسبة لشاغل وظائف المدوجة الأولى فيا نونها ، الا نه فيما نص عليب بالنسبة لشاغل الوظائف العليا من عدم تقدير كفايتهم بعرتبة ممتاز اذا وقع على أي منهم أي جزاء خلال العام الذي يوضع عنه بيان كفاية الأداء ، لم يقصد اخساعهم لمنظم تقارير الكفاية والا كان ذلك مخالفا للقانون وإنما قصد أن أي جزاء بالنسبة لشاغل هذه الوظائف من شأنه أن يهتز به وضعهم في ميزان كافة عناصر الكفاية ، وبحيث لا يجوز معه أن تقدر كفايتهم في مذه مي نحد نو يؤكد تهيزهم

ولا يفيه من ذلك القول بأن المادة ٨٥ من القانون المذكور قد حددت الأر المترتب على توقيع الجزاءات التأديبية على المخاطبين باحكام هذا القانون بتأجيل ترقياتهم للمدد المحددة قرين كل جزاء وأنها قد جات خلوا من اى اثر بالنسبة لتوقيع عقوبتي التنمية أو اللوم على شاغل وطائف الادارة الملياذلك أن حكم المادة ٨٥ هو من الأحكام المنظمة للترقية أما الأحكام المتعنقة بتقدير كفاية الأداء فقد ورد بالمادة ٨٨ سالفة الذكر هذا فضلا عن أن تقدير الكاية في ذات لا يؤدى حتيا الى حرمان العامل من الترقية فقد لا يصادف الأمر وجود حركة ترقيات في ذات العام المذي تم فيه تقدير الكفاية *

لالسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية حكم البند (ج) هن المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على الوجه السابق بيانه ·

(کتوی رقم ۱۲۲۰ فی ۱۲۲۰/۱۲/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۲ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۲/۲) ٠

(+ + ۲) جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع المسام _ مجتدون بالقوات المسلّحة _ الكفاتات والحوافق _ مناط استحقاقهم لها •

قانون الفعمة المسكرية والوطنية المسادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ من قانون الفعمة المسكرية والوطنية المسادر بالقانون رقم ١٩٧٧ من جد من الهداين خلال فترة تعينه في حكم المام وفرق في تحدد المعاملة المالية للعامل المجتد بين فترة تعينه الأولية في خلال الفترة الأولي يحتفظ له بالطلاوات والترقيات اما في الفترة الثانية فانه لفسلا عن احتفاظه بالعلاوات والترقيات يعرف اليه ما يمنع الأمرانة في جهة عمله الأصلية من بدلات ومكافات ومزايا مادية أو معنوية مي يخشم العامل في تحديد مستحقاته المالية خلال فترة تجنينية للاحكام المقررة بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ أسنة ١٩٨١ المسلمة لم يعرف عليه ذلك : لا يجوز منع العامل أية مكافات خلال منة الفعمة الازامية لما يشمد المامل في الموانية المهاد المناسخة المسلمية المساملية المعاملين المفاطيين المفاطيين المفاطيين وفي المجندين المجندين وفي المجندين وفي المجندين المحالين المجندين المجند المجندين المجندين وفي وفي وفي وفي وفي المسائين المجندين المجن

تنص المادة ٤١ من قانون المحتفة الصَلَكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨١ على أنه و يجوز للمجتدين ١٠٠ التقدم للتوظيف بوحات الجماز الادارى للبولة ووحمات الادارة المحلية والهيئات المسامة ووحلات القطاع العام ويعتبر المجتدون منهم بعد التعيين في حكم المعارين ١٠ وتنص المادة ٣٤ من ذات القانون على أن ويحتفظ للموظف أو العامل اثناء من الخدمة المسترية والوطنية. وكذلك المستبقين منهم بما يستحقون من ترقيات وعلاوات كيا لو كانوا يؤدون عملهم فعلا ٢٠٠٠ وتعتبر مدة والمحتفظة المحتفظة المحتفظة

ومفاد ما تقدم أن المشرع مراعاة منه الوضاع العاملين المجندين وحتى لا يضار المجند بتجنيه وعتى يضار المجند بتجنيه وعتى كل يضار المجند بتجنيه وعتى عكم المعار وقضى بالاحتفاظ له بها يستحق من ترقيات وعلاوات كما لو كان يؤدى علمه فعلا كما قضى أيضا بأن يؤدى اليه خلال مدة الاستبقاء كافة اللحقوق المناوية والمنوية والمزايا الاخرى بما فيها البدلات والمكافأت التى

تصرف الأقرائه في جهة عمله الأصلية علاوة على ما يستحق له من وزارة المدفاع خلال مدف الفترة وبذلك يكون الشرع قد فرق في تحديد المامله المالية للعامل المجندين فترة تجنيده الالزامية وفترة استبقائه ففي خلال الفترة الأولى يحتفظ له بالملاوات والترقيات اما في الفترة الشانية فانه فضــــلا عن احتفاظه بالملاوات والترقيات يصرف اليه ما يمنع لأقرائه في جهة عمله الأصلية من بدلات ومكافآت ومزايا مادية أو معنوية .

ومن حيث أن العامل المعار يعتبر خلال مدة اعارته تابعا للجهة المعار اليها ويخضع في تحديد كافة أوضماعه وشئونه الوظيفية خلال هذه المدة للنظم المالية والاطرية المقروة بها ، ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المسار اليه اعتبر العامل المجند في حكم المعار ومن ثم فانه يخضع في تحديد مستحقاته المالية خلال فترة تجنيده للأحكام المقررة بهذا القانون الذي يحكم فترة تجنيده واذ قصر هذا القانون منح العامل المجند ما يصرف لاقرانه في جهة عمله الأصلية من بدلات ومكافآت وغيرها من المزايا والحقوق المادية والمعنوية على مدة الاستبقاء فقط ومن ثم فانه لا يجوز منحه أية مكافآت خلال مدة الخدمة الالزامية لما ينطوى عليه ذلك من خروج على الأحكام المنظمة لمستحقاقه وبذلك يكون ما قسامت به الشركتان المذكورتان في الحالمة المع وضه من منح العاملين المجندين بها خلال مدة الخدمة العسكرية الالزامية خصيباً مما تقرر توزيعه على سسائر العاملين بها من مكافسات لدى اعتماد ميزانيتها يعتبر أم ا مخالفا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ولا يحاج في هذا الصدد بأن قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجاز منح العاملين المخاطبين به مكافآت وحوافز على أساس ما يتحقق من أهداف دون تهييز بين المجندين وغير المجندين من المخاطبين بأحكامه ذلك أنه لما كان قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو المرجع في تحديد كافة ما يستحق للعاملين المجندين خلال مدة تجنيدهم فأنه يتعين عنه منحهم تلك المكافآت التقيد بما هو مقرر به في مذا الشيأن ٠

لالسك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عمم مشروعية ما قامت به الشركتان المذكورتان من منح العمامان المجندين بها خلال ملمة خلعتهم الالزامية بالقوات المسلحة نصيبا مما تقرر توزيعه على العاملين بهما من مكافآت لهى اعتماد مزايتهما *

[﴿] فتوى رقم ١٩٢٧ في ٢٠/١/١٩٨٠ جلسة ١٩٨٦/١٢/٠ ملف رقم ١٩٨٦/١٢/١) ٠

(X+1)

حلسة 20 من ديسمبر سنة 1989

مجلس الدولة _ اختصاص _ ادارات اللتوى (اختصاص) (بورصة الأوراق المالية) (هيئة عامة) •

المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ مناط اختصاص ادارات الملتوى
بيجلس الدولة بابداء الرأى في الساقل التي تعرض عليها ان يكون طلب الراى من الجهادي
المحددة على سبيل الحصر في الفقرة الأولى من المادة اللاكورة وهي رئاسة الجيهورية ورئاسة
بمجلس الوزراء والوزارات والهيئات المامة من بورصات الأوراق المالية لا تنديج في عداد
الهيئات العامة التقليدية أو تلك التي يحكمها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ بشان الهيئات
العامة السامة حال البورصات تدير مرفقا عاما من طبيعة التعدادية ومهنية ولا تتوافر
فيها مقومات الهيئة العامة بالمنى المحدد في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ ومنها أن يكون
أشلد الهيئة العامة تاصل عام بعتض قرار جمهوري – الر ذلك _ ينصر اختصاص ادارة
الملتوى عن ابداء الراى في موضوع وارد عن طريق بورصة الأوراق المالية – تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من المقانون رقم ١٦١ لسنة باستون المستون المستون

١ ... أعضاء عاملين وهم سماسرة الأوراق المالية ٠

٢ _ أعضاء منضمين من المصارف وكذا الشركات وصناديق الادخار
 التي تعمل في مجال الأوراق المالية والتي يصهد بتحديدها قرار من الوذير
 المختص *

٣ _ أعضاء مراساين والمادة (٢) من ذات اللائحة على أن • تشكل في كل بورصة من بورصات الأوراق المالية لجنة من سبعة عشر عضوا ، تسعة منهم من السماسرة وخيسة من الأعضاء المنضيين وأسلائة يعينهم الوزير المختص لمدة سندين • وتكون مهية هذه اللجنة تحقيق حسن سير المسل في البورصة باتخاذ ما تقتضيه الظروف من الإجراءات •

وللجنة في هذا الشان سلطة تاديبية على جسيم أعضاء البورصة وعلى المندوبين الرئيسيين والوسطاء وذلك كله وفقا للقواعد المنصوص عليها في القوانين واللوائح والمادة (٢٠) منها التي تنص على أنه و يكون لبورصات الاوراق المالية لجنة عليا تشكل على الوجه الآتي :

.... رئيس هيئة سوق المال أو نائبه · · · رئيسا ·

مكتب لجنة كل بورصة ٠٠٠ وتبختهى (للجنة العليا بالمسائل التي البروصساته بصدغة عدامة ١٠٠ وتعرض قراراتها على الوزير المختص للتصديق عليها ١٠٠ ء و والمادة ٢٠ مكردا التي تنص على أنه و لا يجوز التصديق عليها ١٠٠ ء و والمادة ٢٠ مكردا التي تنص على أنه و لا يجوز أو غير مقيدة بالجمول الا بواسطة أحد السماسرة المقيدة بن بورصات الأوراق المالية ويكون السمسار التي تتم الصفقة بواسطته ضامنا لسلامة البيع ويقع باطلا بحكم القدانون كل تعامل على خلاف ذلك ء و والمادة ٢٥ التي تنص على أنه و تقيد لجنة البورصة في قائمة السماسرة كل مرشح قلوت تقوله بعد أن يؤدى المبائل المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لرسوم تقولت التهوبات التأديبية هي :

- ۱ _ الانسداد ۰
- ٢ _ الغِرابة من عثيرة جنيهات الى خسسائة جنيه ٠
 - ٣ _ الوقف من يوم الى ثلاثة أشهر .
 - ٤ _ الشطب ، ٠

كما استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون الهيئات العامة الصادر بإلقانون رقسم ٦١ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « يجوز بقرار «ن رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، والمادة (٢) من ذات القسانون التي تنص على أن « يتضمن القرار الصادر بانشاء الهيئة العامة البيانات . الاثراء :

- ١ _ اسم الهيئة ومركزهـــا ٠
- ٢ _ الغرض الذي أنشئت من أجله ٠
- ٣ _ بيان بالأموال التي تلخل في النَّمة المالية للهيئة .
- ع ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الغرض.
 الذي انشئت من أجله »

والمادة (٦) التي تنص على أن « يتولى ادارة الهيئة العسامة مجلس ادارتها ، ويبين قرار رئيس الجبهسورية الهمادر بانشاء الهيئة تشكيلو مجلس الادارة وطريقة اختيار أعضائه ٠٠ ، والمادة (١٣) التي تنص على أن « تسرى على موظفي وعبال الهيئات العسامة أحسكام القوانين المتعلقية بالوظائف العامة فيها لم يرد بشانه نص خاص في القرار الصادر بانشساء الهيئة أو اللوائح التي يضمها مجلس الادارة ، والمادة (١٤) التي تنص على أن د يعشد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون ، •

وكذلك استمرضت الجمعية المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة التى بنص على أن • يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة برياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزرات والهيئات العامة ٠٠ وتختص الادارات المذكورة بابداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها من الجهات المبينة فى الففرة الأولى ويفحص التظلمات الادارية ٠٠٠ ٠

واستيانت الجمعية أن الأشخاص الاعتبارية العامة يمكن ردها وفقا لمتقسيم التقليدى الى نوعين أساسين هما الأشسخاص العامة الاقليمية من كالدولة والمعافظات والملد والقرى ١٠٠ من والاشخاص العامة المرفقية التي أصطلع على تسميتها بالهيئات أو المؤسسات العامة، وهي تتولى ادارة المرافق العامة ذات الطابع الادارى البحث (مثل مرفق البوليس) · ويضاف الى هذين النوعين نوع من الاشخاص العامة الغير مسماة يقوم على ادارة المرافق العامة الاقتصادية أو المهنية أو الدينية · وقد تضخل المشرع في عام١٩٣٣ المامة اوذلك وحدد معلولا - متميزا لكل من المؤسسات العامة والهيئات العامة وذلك المتقبى القانونين رقمي ١٠ لسنة ٣٦ و ١١ لسنة ١٩٣٣ ، بيد أنه عاد والفي المؤسسات العامة المدين لم يبق سوى الهيئات العامة المنافق المعامة المنافق المعامة المعامة

ولما كانت بورصات الاوراق المالية _ وفقا للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية المعدل بالقانون رقم ا١٩٨ سنة ١٩٥٨ - تعتبر بصريح النص أضخاصا اعتبارية عامة تتولى ادارة أموالها ولها أهلية التقانفي ، وتستمين في أداء وطاقها في مجال تداول الاوراق المالية بسلطات عامة على التفصيل المبين باللائحة المذكورة ، الا أن يحكمها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ ، بحسبان أن البورصات تدير مرفقا عاما من طبيعة أقتصسادية ومهنية ، ولا تترافر فيها مقومات الهيئة المامة بالمعنى المطحد في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ ، ومنها أن يكون انشساء بالمعنى المحدد كاصل عام بمقتضى قرار جمهورى يتضمن اسم الهيئة وهم تخرط والفرض من انشائها ومالها من اختصاصات السلطة المامة ، ويبين فيه كيفية تشكيل مجلس لادارة الهيئة وطريقة اختيار أعضائه ولاين فيه كيفية تشكيل مجلس لادارة الهيئة وطريقة اختيار أعضائه والاختصاصاحات السلطة المائة ،

المجهورية يعدد بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة فى تطبيق أحكام القانون المذكور · وجميع الاشتراطات المشار اليها لم تتحقق فى شأن بورصـــات الأوراق الماليــة ·

ولما كان مناط اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة بابداء الرأى في المسائل التي نعرض عليها ـ وفقا لحكم المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لهنة ١٩٧٢ ـ أن يكون طلب الرأى من البيهات المجددة على سبيل الحصر في الفقرة الأولى من المادة المذكورة وهي رياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزرات والهيئات الهامة ، ومن ثم فان كان طلب الرأى من غهر هذه الجهات انحسر اختصاص ادارة الفتوى عن نظره .

واذ عرض الموضوع المائل على ادارة الفتوى لوزرات المالية والاقتصاد والتموين والتأمينسات عن طريق بورصة الأوراق المالية بالقساهرة ، وهى ليست من بين الجهات سسالقة البيسان ، وعليه فسلا تختص ادرة الفتوى المذكرة بابداء الرأى في هذا الموضوع .

الليك

انتهى رأى الجمعية العمومية المسمى الفتوى والتشريح الى عسهم اختصاص ادارة الفتوى سالقة الذكر بابشاء الرأى في الموضوع المائل لوروده اليها عن طريق بورصة الأوراق المالية بالقاهرة *

(فتوی رقم ۱ فی ۱/۹۰/۱/۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۲۰ ملف رقم ۲۹۴/۱/۰٤) ·

(۲۰۲) جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

استیراد وتصدیر (رسوم) •

القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد واتصدير - اخضم الشرع جميع البيان الرستيراد والتصدير - اخضم الشرع جميع البيادة للرقابة التوجية في الهمادرات واطر استيراد او تصدير ايما من تلك البيادة الابعد فحصها وماينتها - اناف الشرع بوزير التجان تعديد الرسوم المستحقة على عملية القحص - الزم الشيع المردين والمسدرين بإن يؤدوا الهيئة اللهمة للرقابة على المسادرات والواردات علاوة على الرسم المقردة على اعمال المنحس والمادين نقير قيامهم بتلك الاعمال في غير الكان المتعدل في غير المادين المسادرة على المسادرة والمادين نقير قيامهم بتلك الاعمال في غير المادين المسادرة والمنافق بيناف الرسمة وذلك المقابل من عدم الرسمة وذلك المقابل المسادرة المستقل يضافح عن الاخر ومن ثم فانهما يعدان موردين مختلفين من موراد الهيئة المشادي تر تحصيلها للاحكام المقردة كل منهم - تطبيق .

تنص المادة ٩ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستبراد والتصدير على أن « يخضع السلع التي يحددها وزير التجارة للرقابة النه عبة على المسادرات والواردات ٠٠٠٠٠

وتنص المادة ١٠ من ذات القانون على أنه « لا يجوز تصدير السلح المخاضمة للرقابــة قبــل المحمـول على شهادة فحص باستيفائها الشروط والم اصفات ٠٠ ، *

وتنص المادة ١١ على أنه « لا يجوز استيراد السلع الخاضعة للرقابة النوعية الا أذا تم فيحصها للتاكد من مطابقتها للشروط والمواصفات ٠٠ ٠٠

وتنص المادة ١٣ على أن • تحسيد بقرار من وزير التجارة اجراءات معاينة الرسائل وفعصها واخطار صاحب الشان بالتنمية والأوضاع الخاصة بالتظلم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه والجهات التي تصدر شهادات الفحص والمراجعة المنصوص عليها بالمادتين ٩ / ٠٠٠ >

تنص المادة ١٤ على أن ه تجاهد بقرار من وزير التجارة رسوم فحص الصادرات والواردات بما لا يجاوز ٠٠٠ ٠

وتنص المادة ٧١ من قراد وزير التجارة رقسم ١٠٣٦ لسسنة ١٩٧٨ بالقرار الموحد باللائمة التنفيذية لقانون الاستبراد والتصدير على أن • تقوم فروع الهيئة المامة للرقابة على الصادرات والواردات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس ادرة الهيئة بفحص الصادرات والواردات للسلم ٠٠٠ وتنص المادة ٧٢ من ذات القرار على أن • تقدم طلبات فحص الرسائل من الصدر أو المستورد أو وكيلهما الى الفرع المختص فى المواعيد الرسدية • • ويكون فحص أو مراجعته كل رسالة بغرع الهيئة وسع ذلك يجوز فحص الرسائل فى المكان الذى أعدت فيه فى مناطق الانتاج سوا فى داخل أو خارج المعارة الجميركية وفى هذه الحالة يلزم المصدر أو المستورد بأن يدفع ما يعادل نفقات وسيلة انتقال العاملين الى مكان اعداد الرسسائلي والمحردة وأن يتحمل ما يعادل بدل السسفر والأجور الاضافية نظير قبامهم بالمعل فى غير مواعيد العمل الرسعية • •

ومفاد ما تقدم أن المشرع أخضع بالقسانون رقسم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه جميع البضائع التي يحددها وزير التجارة للرقابة النوعية على الصادرات والواردات وحظر استيراد أو تصدير أيا من تلك البضائع الا يعد فحصها ومعاينتها للتأكيد من مطابقتها للشروط والمواصغات المقررة والحصول على الشهادت المنبتة لذلك وناط بوزير التجارة تحديد الاجراءات اللازمة للقيام بأعمال الفحص والمعاينة وكذلك تحديد الجهات المختصمة باصدار لك الشهادات كما ناط به أيضا تحديد الرسوم الستحقة على عملية الفحص وذلك بما لا يجاوز الحدود المقررة قانونا ، وتنفيـذا لهذا التعويض فقد عهدت اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير الصادرة بقمرار وذمير التجارة رقــم ١٠٣٦ لســنة ١٩٧٨ الى فروع الهيئة العــامة للرقــابة على الصادرات والواردات التي يعددها رئيس مجلس الادارة بالقيام بأعمال الفحص والمعاينة للبضائع الخاضعة للرقابة النوعية وعلى أن يتم اجراء هذه الأعمال في مقر فرع الهيئة المختص وأجازت بناء على طلب صاحب الشأن اجراء هذا الفحص في غير هذا المقر وذلك في المكان الذي أعدمت فيه في مواقع انتاجها سواء داخل أو خارج الدائرة الجمركية على أن يلتزم المورد أو المصدر في هذه الحالـة · على حسب الأحــوال بأن يؤدي الى الهيئة ما تتكبده من مبالغ تعادل قيمة مصاريف انتقال العاملين بها ذهابا وعودة وكذلك ما يعادل قيمة بدلات السفر والأجور الاضافية التي تستحق اذا ما تبت أعمال الفحص والمعاينة في غير أوقات العمل الرسمية ويثلك يكون المشرع قد ألزم الموردين والمصدرين بأن يؤدوا الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات علاوة على الرسوم المقررة على أعمال الفمحس والمعاينة قيمة ما تتحمله فعلا من هبالغ تمنح للعاملين بها نظير قيامهم بتلك الأعمالي في غير المكان المحدد لها وخارج نطاق مواعيد العمل الرسمية •

ومن حيث أن المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية وقع ۲۷۷۰ لسنة ۱۹۷۱ بانشاء الهيئة العامة للرقابة على الصاددات والواردات تنص على أن د يكون للهيئة ميزانية خاصة تتكون مواردها ما يأتى : ١ ــ حصيلة الرسوم المفروضة على بعض الصادرات •

٢ ــ ما تحصـــله الهيئة مقــابل الخدمات التي تؤديها في حــدود
 اختصاصها عن أعمال الفحص والفرز والتحكيم ٠٠٠ ٠

ومن حيث أن قراد رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧١ المشار المه قد حدد على سحبيل المحصر الموارد المالية للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وفرق في هذا الشأن بين الرسوم المفروضة قانونا على عملية الفحص ومنح الشمادات المثبتة لذلك وبين ما تحصله الهيئة المذكورة من مقابل تخدمات التي تؤديها عما يدخل في اختصاصها من أعمال تتعلق بالفحص والفرز والتحكيم واذ كان المسام به أن لكل من هذه الرسوم وذلك المقابل مناط استحقاق يختلف من الآخر ومن ثم فانهما يعدان لكل منها . لكل منها . لكل منها .

وترتيبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن المبالغ المنصوص عليها بالمادة

Yا من قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه انما تستحق
نظير الخدمة التى تقدمها الهيئة لأصحاب الشأن بناء على طلبهم والمتبئلة في
انتقال المساملين السابعين لها للقيسام بأعمال المفحص والمسابية للبضاعة
المفاصحة للرقابة في الماكن تواجدها التي يحددها أصحاب المسأن
والاستمرار في القيام بتلك الأعمال ولو بعد مواعيد العمل الرسمية وهي
تقسيل قيمة ما يعادل مصداريف وبدلات السسفير والأجور الاضافية التي
معحتها الهيئة للعاملين لديها لقيام بتلك الخدمة ومن ثم فانها تعد مي
مواردها وبتمين بالمالي ادراجها في موازنتها وبذلك تكون ما قامت به الهيئة
المشار اليها من تجنب حصيلة علم المبالغ لحساب العاملين المستحقين لها
لهستة ١٩٧٠ المشار اليه
لهمناء الهيء المرا يخالف أحكام القرار الجمهوري رقم ١٧٧٠

لالسك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المبالغ التى تحصلها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقــا لحكم المادة ٧٢ من قرار وزير التجارة رقــم ١٠٣٦ لســنة ١٩٧٨ تدخل ضمين. مواردها وتفوج بموازنتها •

﴿ فَتَوى رَقِم ٣١ فَيْ ١٩٩٠/١//٢ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠ ملف رقم ١٩٨٩/١/٤٤) -

(4+4)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

اراضی صحراویة ... استثمار مال عربی واجنبی ... ضریبة ... احوال الاعفاء منها (استثمار مال عربی واجنبی) (ضرائب) •

اللائعة التنفيذية للغانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٨ في شان الاراضي الصحراوية _ قرر الشرع مد نطاق سريان الاعثاءات والتيسيات والاجراءات للقررة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ في شان للجنمات العرائية الجديدة على مشروعات استملاح واستزراع الاراضي المحروية الخاضمة لاحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ وذلك ايا كانت الجهة او الشخص التاليم على التنفيذ المحروية وتحقيقاً لسيامة التنمية الزراعية التي تستجمع عليات استمملاح واستزراع ١٧٠ من اللائحة الملاكورة ذات الحكم الوارد بلالدة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٧٩٧ الذي يقضى بتطبيق الاعتاءات الواردة في كل من قانون الاستثمار والقانون الخاص بالتعمير على ما يقوم به القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الإستمملاح والاستمالات القروة لتلك المشروعات الاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات المشروعات الاستمالات المقروعات الاستمالات المشروعات الاستمالات المشروعات الاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات المشروعات الاستمالات المشروعات الاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات والاستمالات المشروعات المشروعات الاستمالات والاستمالات والاستراء والاستمالات والاستمالات المسلون المسل

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استهمار المال ٢ العربى والأجنبى والمناطق الحرة على أن « يكون استثمار المسال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية ٢٠٠ فى المشروعات التى تتطلب خبرة عالمية وفى نطاق القرائم التي تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزرا وذلك في المحالات الآتية :

٢ _ استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ٠٠٠
 ٧ _ نشاط التصير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق

المدن الحالية ٠٠٠٠

وتنص المادة ١٦ من ذات القسانون على أنه د مع علم الاخسلال بأية اعفاءات ضريبية أفضــل مقررة في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها · · · ·

وتنص المادة ٢٦ من القانون رقسم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شان انشساء المجتمعات العمرانية الجديدة على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون المخاص بالتعمير وتعديلاتهما على الاعفات الضريبية القررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الإصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيلها لأحكام هذا القانون ٠٠٠٠

 من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والإجنبي والمناطق المحرة تعفى أدباح المشروعات والمنشأت التي نزاول نشاطها في مناطق خاضمة لإحكام هذا القانون من الاضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التي توزعها أي منها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ٠٠٠ و.

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٨٣ لسنة ١٩٨١ في شان الإراضي المسحراوية على أن « يسرى على مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام على الأراض الخاضعة لهذا القانون ذات القواعد والأحكام والتيسيرات والاعفادات والاجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص الذي يقوم بها ٠٠ » .

وتنص المادة ٨ من قرارات وزير التمير والعولة الاسكان واستصلاح الأراضي رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٨٣ لسنة ١٨٨٨ في شان الاراضي الصحواوية على أن ١ تتبتم مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام على الأراضي الخاصة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه بذات ١٠٠٠ والاعفاءات ١٠ المنصوص عليها بالقانون رقم ١٩٨٩ المشار اليه أيا كانت الجهة أو الشخص الذي يقوم ١٩٩٩ للمار اليه أيا كانت الجهة أو الشخص الذي يقوم بها وعلى التفسيل الوارد بالماد التالية ١٠٠٠ و

وتنص المادة ١٢ من ذات اللائحة على أن • تطبق الأحكام الواردة فى كل من القسانون المنظم لاستشبار المال العربي والأجنبي والمناطبق المحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلانهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال في مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع ٠٠٠ ٠

ومفاد ما تقدم أنه رغبة في تشجيع عمليات استصلاح واستزراع الاراضية التي تستهدفها الاراضي الصحراوية وتحقيقا لسبياسة التنبية الزراعية التي تستهدفها الدولة قرر المشرع مد نطاق سريسان الاعضاءات والتيسيرات والأجراءات المقررة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العبرانية الجديدة على مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية الخاضمة لاحكام القانون رقم ١٤٣٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات .

ومن حبث أن القانون رقع 90 لسنة 1949 المشسار اليه قد تضمن العديد من الاعفسساءات الضريبية كالاعفسساء من ضريبة الارباح التجسارية

والصناعية بالنسبة لأرباح المشروعات والمنشآت التي تمارس نشاطها ني المناطق الخاضعة لأحكامه والاعفاء من ضريبة القيم المنقولة لما يوزع من أرباح تلك المشروعات والمنشآت وكذلك الاعفاء من الضرائب والرسوم الجبركيةَ المستحقة على وارداتها كما أحال أيضا في المادة ٢١ منه الى الاعفاءات الواردة مكل من القسانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والقانون الخاص بالتعمد وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال تنفيفًا لأحكامه ولما كانت الاحالة الواردة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المسار أليه الى الاعفاءات والتيسيرات المقررة بقانون التمير وقد جات عامة دون تحديد ومطلقة دون تقيد فقد تولت اللائحمة التنفيذية القانون الأراضي الصح اوية تحديد الأحكام التفصيلية لتطبيق الاعفساءات المحال البهاعل اعمال مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وذلك بما يضمن تحقيق الغاية المستهدفة من تقرير تلك الاعفاءات والمتمثلة في تشجيع الأفراد والهيئات على القيام بمشروعات الاستصلاح من أجل زيادة مساحة الرقعة الزراعية وني هذا المقام رردت المادة ١٣ من اللائحة المذكورة ذات الحكم الوارد بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذي يقضى بتطبيق الاعفاءات الواردة بكل من قانون الاستثمار والقانون الخاص بالتعمير على ما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال غي مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وذلك أخذا في الاعتبسار أن أعمال المقساولات اللازمة لتلك المشروعات تدخل في عموم أعمال مشروعات الاسستصلاح والاسستزراع وتعه جزءا متمما ومكملا لها بحبث تمتد اليها مظلة الاعفاءات المقررة لتلك المشروعات •

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المحال اليه في تحديد الاعفاءات الضريبية لمسروعات الاستصلاح والاستزراع قد أحال بدوره في تحديد الاعفاءات التي تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من المباطن الى تلك الاعفاءات المقررة بقانون اسستشاد المال العربي والأجنبي ولما كان مقا القانون الأخير قد أعفى مشروعات استصلاح الأراضي البور والمسجر اوية واسستزراعها وكذلك أنشطة التعدير التي تتم في المناطق الحارجة عن الرقمة الزراعية ونطاق الممن الحالية من ضريبة الارباح التجارية والصناعية وذلك لمدة عشرة سنوات ومن فم يسرى عذا الاعفاء على أعمال والمستزراع التي تقام في الاراض

الصموراوية الخاضعة للقانون وقم١٤٣ لسنة ٨١ المشار اليه وذلك أيا كانت الجمة أو الصخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات ·

وترتيبا على ما تقدم ولما كان النابت أن الهيئة العامة لمصروعات التنمية والتعمير قد تصاقلت مع الشركة الصينية المسامة الهندسية المسادية على الفيام باعبال المقاولات لمصروع استصلاح واستزراع أرض منطقة النوبارية وان هذا المشروع يقع في نطاق الاراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم 12 لسنة ١٩٨١ المشار اليه رمن ثم فانه يعق لها التمتع بالاعفاء من ضريبة الإرباح التجارية والصناعية المقررة بالمادة ١٦٨ من القانون رقسم 27 لسنة 19٧٤ المشار اليه ٠

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ال أحقية الشركة الصينية العامة الهندسية الممارية في التسمع بالاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك على النحو المتقدم . (فتوى وقم ٧٧ في ١٩٥٤/١/٢٤ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠ ملف رقم ٢٧ في ٢٨٢٢/٢٧٥ .

(¥+£ \$

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة - طوائف خاصة من العاملين - العاملين ببنك الاستثمار القومي .

المادة ١٣ من اللائمة الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء للشنو زالاتصادية وكاللية ووزير الاقتصاد وفي ١٨ المستفد المستفد القومي بمتعنى ووزير الاقتصاد وفي ١٨ المستفد المستفد القومي بمتعنى قرار رئيس الجمهورية وفي ٢٩ المستفد المس

تبين للجمعية العيومية أن اللائمة الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء اللشئوة الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ "المطبقة على العاملين ببنك الاستثمار القومي بقضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ تنص في المادة ١٣ منها على أنه وفي حالة حصول العام وهل أعلى أثناء الخدمة بالهيئة (البنك) يجوز تسوية حالته بنقله الى الوظيفة التي تتناسب مع مؤهله الجديد مع اعفائه من المدة الكلية والبينية اللازمة لشغل الوظيفة الجديدة بشرط توافر باقي متطلبات شغل والبينية ، وتحدد أقدميته ومرتباته بقرار من نائب رئيس الهيئة البنك) على الأتقل عما كان يتقاضاه في الوظيفة السابقة .

والمستفاد من ذلك أن اللائحة المشار اليها وضعت حكما خاصا في شأن تسوية حالة العامل الذي يحصل على مؤهل أعلى أثناء خدمته ، فقد إجازت تقله الى وظيفة أخرى تتناسب مع مؤهله البديد واعفائه من شرط المعة الكلية والمدة البينية اللازمين لشغل هذه الوظيفة وبمراعاة أن يكون مستوقيا لسائر الشروط المتطلبة لشغلها • ويتم تحديد الأقدمية والمرتب في هذه الوظيفة البديدة بقرار من نائب رئيس البنك وبحيث لا يقل مرتب العامل عما كان يتقاضاه قبل اجراء هذه التسوية الجديدة •

ولما كان هذا الحكم لا يتسنى اعباله الا فى شبأن العباملين بالبنك الذين يحملون على المؤهل الأعلى أثناء خدمتهم به ، أى أن هذا النص يواجه حالة العامل الذي يعين بالبنك بدون مؤهل أو بمؤهل أقل من العالى ثم يحصل أثناء خدمته بالبنك على المؤهل العالى لذلك قرر له المشرع ولأمثاله الميزة المنصوص عليها في المادة سالفة البيان ، أما ما عدا ذلك من العاملين الذين يحصلون على المؤهل الأعلى في وقت لا يعتبرون فيه من عداد العاملين بالبنك ثم يعينون فيه بعد ذلك وزن أخذ مؤهلهم الأعلى في الاعتبار ما فإنهم لا يستفيدون من هذا الحكم الذي يقتصر مجال اعمالة حسبسا سلف البيان على العاملين بالبنك الذين يحصلون على المؤهل الأعلى أثناء خمتهم بالبنك، وذلك اعمالا لصراحة النس ووضوح عبارته التي جائت قاطمة جاية لاتحتمل وذلك اعمالا لصراحة النس ووضوح عبارته التي جائت قاطمة جاية لاتحتمل وشعيرا بيد أن ذلك لا يحول بطبيعة الحال وجوز اعادة تعيني مؤلاء العاملين ومعاملتهم بمؤهلاتهم الأعلى وفقا للقراعة العاملة المالية البيان ،

وترتيبا على ما تقدم ، يكون ما انتهى اليه رأى الجهـــاز المركزى للمحاسبات متفقا مع حكم القانون · ·

لالسك

انتهى وأى الجيعية العيومية لقسيسيى الفترى والتشريع الى أنه يشترط الاعتداد لافادة العامل من نص المادة ١٣ من اللائمة الطبقة على العاملين ببنك الاستثمار القومي ، حصول العامل على مؤهله الأعلى بعد تميينه بالبنك ا

(فتوی رقم ۷۶ فی ۱۹۹۰/۱/۱۶ چلسة ۱۹۸۹/۱۲/۲۰ مُلف رُقم ۷۸۳/۳/۸۲) ۰

(Y+0)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

عاملون بالقطاع المام ... حقوق الماملين ... اجازات .. (خدمة عسكرية ووطنية) •

المادة 10 من قانون الماملين بالقطاع الصام رقم 24 لسنة 1970 ... وضع المشرع نظام
لاجازات الاعتبادية التي يحصل عليها العامل باجر سنوى كامل ربط فيه بين مدة الأجازة
ومدة الخدمة ... منع المشرع اجازة اعتبادية سنوية مدتها كلائين يوما للعامل اللى امضى
مدة عشر سنوات في الخطعة .. يراعى في حساب مدة المشر سنوات هدة الخدمة المشكرية
التي اعتد بها عند تعين العامل ... اسامي ذلك .. المادة 25 من قانون المخدمة المسكرية
في تاريخ اعتبته المرضى الناتج عن ضم مدة الخدمة المسكرية وتحسب اللمهة المامل على
مدا الإساس بحيث لا يكون هناك موى تاريخ واحد للتعين تبدأ منه الآلاد المترتبة على
تقلد الوطاعة عدا ما كان منها مرتبطا مباشرة العمل فعلا كاستحقاق الأجر .. تطبيق ...

تنص المادة (70) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادد بالقانون وقم 28 لسنة ١٩٧٨ على أن « يستمين العامل في حدود القواعد والضوابط. التي يضمها مجلس الادارة الأجازات الآتي سيانها :

٢ _ أجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل في حسابها أيسام
 عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية وذلك على الوجه الآتى : - · · · · · ·

(ب) ٣٠ يوما لمن أمضى مدة عشر سنوات في الخدية ٠٠٠٠ وأن قايرن الخدمة المسكرية والوطنية المسادد بالقانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٠ على أن ينص في المادة ٤٤ منه معدلة بالقانون رقم ١٠٧٣ لسنة ١٩٨٠ على أن تحتبر مدة الخدمة المسلكرية والوطنية القدلية الحسسنة بعا فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية الساملة للمجندين الذين يتسم تعيينهم الناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للمولة قضيت بالكدمة المدينة وتحسب عدة مدة في الاقدمية واستحقاق العلامات المقدمة واستحقاق العلامات المام والجهات والتحديث تعطلب المخبرة واقدمية بالبسية الي العاملين بالقطاع العام والجهات والتي تتطلب الخبرة أو تشتيطها عند التمين أو الترقية وستحقون عنها المسالاوات المدرقة وتسترطها عند التمين أو الترقية يرتب على حساب هذه المدرة على النحو المتقدم أن تزيد مدة اقدمية المبدئين في عنوا أو مده خبرة والمقدم أن تزيد مدة اقدمية المبدئين في المنادين عنوات الجهة من التخرج الدين غينوا في مذات البهة ٠٠٠ ويصل بأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٧١/١١٠٠٠ من ذات البهة ١٠٠٠ ويصل بأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٧١/١١٨٠٠٠ من ذات البهة ١٠٠٠ ويصل بأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٧١/١١٨٠٠٠ من وقد المدونة الدين عينوا

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام وضع نظاما للأجازات الاعتيادية التي يحصل عليها العامل بأجر سنوى كامل ربط فيه بين مدة الإجازة ومدة الخدمة ، وتضمن القانون منح أجازة اعتيادية سنوية مدتها ثلاثين يوما للعامل الذي امضى مدة عشر سنوات في الخدمة .

ولما كانت منة الخدمة العسكرية والوطنية بما فيها مدة الاستبقاء تحسب طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية ضمن خدمة المجند الذي يمين أثناء مدة تجنيده أو بعد انقضاكها باحدى وجهات القطاع العام ، مع اعتبار هذه المدة وكانها قضيت بالخدمة المدنية وحسابها كدة خبرة ، ومن ثم فان تاريخ التعبين الفعل للعامل يندمج في تاريخ تعبينه الفرضي الناتج عن ضم مدة الخدمة المسكرية ، وتصبب أقدميته على هذا الأساس بحيت لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعبين هو الذي أرجعت اليه الأقدمية لتبدأ منه الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة عدا ما كان منها مرتبطا بمباشرة الخط فعلا كامنتها مرتبطا بمباشرة الخط فعلا كامنتها مرتبطا بمباشرة

وبها أن المشرع وقد رتب على حساب مدة الخدمة المسكرية ضمن مدة خدمة العامل استحقاق للعلاوات الدورية وهي نتيجة ذات أثر عالى ، فائه من باب أولى تؤخذ في الاعتبار عبد حساب الأجازة الاعتبادية لانه أمر لا يترتب عليه آثار مالية

وبها أنه من المسلم أن استحقاق العامل للأجازات الاعتبادية المقررة قانونا ليس منحة له من الجهة التي يصل بها بل هو حق له يستبده من القانون مباشرة كاثر من الآثار المترتبة على تقلمه الوظيفة • ومن ثم ، فان ملة الإجازة المقررة للعامل هي حق له أيضا ويتفين أن يراغي في حسابها! ملة المخلفة ولمستكرية التي اعتله بها عند تعيينه أعمالا لضراحة نص قانون المخلمة المسكرية والوطنة كما سبق السان •

لالسك

انتهى راى الجمنية المدومية لقسبى الفتوى والتشريع إلى الأعتداد. بمدة الخدمة المسكرية والوطنية التي إخلت في الاعتبار عند تعين العامل فعمن ملة خدمة العامل بالقطاع العام التي تحسب على أتباسها مدة المشروات اللازم القطبائها الاستحقاقة أجازة اعتبادية ستوية مقدارها الاثون

· (Y+%)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة ـ تميين ـ اعادة تميين ــ

المادة ٢٥ من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ـ الأصل العام في
تعديد المعاملة الملاية للمعاملين ان يحصيل البليل عند تحيينه عل بداية الأجر كالمرد لدرجة
الوظيفة المدين عليها – استئناءا من هذا الأوسل احتفظ المبرع للعامل الملفي يعام تعيين من وطيفة من بحيومة أجرى مان فضى دوجته أو في دوجة أخرى بالأجر اللي كان يتقاضله
في وظيفته السابقة اذا كان أجره في الوظيفة البيابقة أكبر من الأجر المقرب للوظيفة المجين
عليها على أن لا يجاوز نهايته – مناط هذا الاحتفاظ – إن تكون منة الشعبة عصيلة بعيث
لا يقطع الصالها أي فاصل رئس أيا كانت منته لـ اثر ذلك – اذا تخفف فذا المناطق وجب
تعديد الماملة المائم في الوظيفة الجديدة على أساس بداية مربوط الدرجة المعين
عليها – تطبية .

تنص المادة ٢٥ من قانون نظام الصاملين المدنين بالدولة الصحادد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن د يستحق العامل عند التعيين بلياية الإجر القرر لدرجة الوظيفة طبقاً لجدول الأجود رقم (١١) المرافق لهذا القسانون

ويستمعق العامل أجره اعتبارا من تاريخ تسليه العمل ، ما لم يكن مستبقى بالقوات المسلحة فيستمحق أجره من تاريخ تعيينه واستثناء من ذلك إذا أعيد تعيين العمامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته المسابقة إذا كان يزيد على بعاية الأجر القرر للوظيفة المهن عليها بشرط الا يجافز نهابته وأن تكون معة خدمته متصفة *

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والماملين بنظم خاصسة الذين يعاد تعينيهم في الوحدات التي تسرى عليها احكام هذا القانون

والمستفاد من ذلك أن الأصل العام في تحديد المعاملة المالية للعاملين ال يحصل العامل عند تعينيه على بداية الأجر المترد لدرجة الوطيفة المعين عليها ، واستثناء من هذا الأصل احتفظ المشرع للعامل الذي يعاد تعينيه في وطيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى بالأجر الذي كان يتقاضاه في وطيفته ألسابقة أذا كان أجره في الوطيفة السابقة الاكان أجره في القرر للوظيفة المعين عليها ، على الا يجاوز نهايته واشترط

لذلك أن تكون منة الخدمة متصلة بحيث لا يقطع اتصالها أى فاصل زمنى أيا كانت مدته ، غاذا ما توافر مناط هذا الاحتفاظ وهو اتصال مدة الحدمة احتفظ العامل الذي يعاد تعينيه بأجره في الوظيفة السابقة أما اذا تخلف هذا المناط وجب تحديد الماملة المالية للصامل في الوظيفة الجديدة على الساس بداية مربوط الدرجة المعنى عليها .

لائسك

انتهى رأى الجمعية العيومية لقسمى القتوى والتشريع الى تحديمه المرتب المسيد / ٠٠٠٠٠ والسيد / ٠٠٠٠٠ السيد / ٠٠٠٠٠ السيد / معدد المسيد المسيد المسيد المسيد المسيد المسيد المسيد المسيد المسيد المسيدة تميينهما بوظيمتى رئيس ادارة مركزية من الدوجسة المالية بوزارة الطيران المدنى على أساس يداية مربوط الدرجة التي عينا وهو ١٤٠٠٠٠ جنيه و

ر فتوی رقم ۸۷ فی ۱۹۹۰/۱/۱۸ جُلسة ۱۹۸۹/۱۲/۳۰ ملف رقم ۱۱۷۸/٤/۸۱) -

(Y+Y)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

قوات مسلحة ... ثقل ... نقل من وظيفة عسكرية ألى وظيفة مديّية ... تصين ... مرقب (عاملون بدئيون بالدولة) .

المادة ١٤١ من القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ بشان شروط الطعمة والترقية السبط القوات السلطة ساشرط الشرع الشرع ألم حدالة نقل أحد الفياطة إلي جهة مدنية أن يكون ال الديرة أو الوظيفة المناولة إلى المناولة والمناولة المناولة والمناولة والمناولة والمناولة والمناولة المناولة والمناولة المناولة والمناولة والمناولة المناولة والمناولة المناولة والمناولة المناولة والمناولة المناولة الم

استمرضت الجمعية الصومية المادة (١٤٩) من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٢ بشمان شروط الخدمة والترقية لفسمباط القوات المسلحة المدلة بالقانونين رقمى ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ و٤٩ لسنة ١٩٧٩ التني تنص على أنه و في حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى المورجه الدالوظيفة المعادلة لوتبته العسكرية ٠٠٠

ويتحدد أجر الضابط في الوظيفة المنقول اليها على أصاس الرواتب الإصلية (لتي كان يتقاضاها في الخدمة العسكرية مضافا اليها التعريضات المثاباتة المسكرية أو الأجر المقرد للوظيفة المنقول اليها أيهما المجرع - كما استوضات المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالبولة الصادر بالقانون وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن و يستحق العامل عبد التعيين بطابة الأجر المقرد للدجة الوظيفة طبقا لجدول الأجود وقم (١) المرافق لهذا المجاول الأجود وقم (١)

رواستثناء من ذلك أن أعيد تعيين العامل في وطيفة من مجموعة أخرى في تفنس هوجته أو في درجة الحرى احتفظ له بالأجو الذي كان يتقاضاه في: وطيفته وللسابقة إذا كان يزيله على بداية الأجو المقرد للوطبقة المعين عليمة! وطوطار الا يجاوز عمايته وأن يكون ماية خصته متصلة مسابقة عسرية على الم ويسرى هذا العسكم على العاملين السسابقين بالوحدات الاقتصادية. والماملين بنظم خاصة التي تسرى عليها أحكام هذا القانون • • • •

واستبانت الجنمية أن مياط تطبيق حكم المادة ١٤٩ من القانون المخاص بشروط الخلمة والترقية لضباط القوات المسلحة المشار اليها هو إنخذ اجراءات نقل الضباط من الخدمة بالقوات المسلحة ألى الخدمة بأحدى المجهات المدنية ، وذلك يقتضى بطبيعة الحال عدم وجود فاصل زمنى بين المخيمة الحسبكرية والمدنية على ما استقر عليه افتاه هذه الجمعية الا أن عدم وجود فاصل زمنى بين وزيرة فاصل زمنى المنافقة على ما استقر عليه افتاه هذه الجمعية الا أن عدم وجود فاصل زمنى في ذاته لا يستلزم القول دائما بأن الأمر نقل من القوات المسلحة الذ ثبت أنه لم تتبع اجراءات النقل بالفعل التي تقتضى موافقة السلطة المختصة بكلا المجمعية بالمنافل التي تقتضى موافقة المسلطة المختصة بكلا المجمعية بالمنافل التي تقتضى موافقة المسلطة المختصة بكلا المجمعين المتقول منها والمنقول اليها على النقل .

اما عن تطبيق حكم المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين باللمولة رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ على حالة السبيد المذكور ، فيبين من مطالمة نص المادة المذكور ، فيبين من مطالمة نص المادة المذكورة أن العامل يستحق عند التميين بداية الأجر الأسامى المقرد لهرجة وطيفته المبقا لمبقا المادور والمستثنا المرافق لهذا الميد تميين العامل في وطيفة من مجدوعة احرى في نفس درجته أو في درجية أخرى احتفظ له بالأجر الأسساسى المذى كان يتفاضساه في وطيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر الموطيفة المغين عليها بشرط الا يجاوز نهامة والذين يعاد تميينهم في ولوصلات التي يسرى عليها على المعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تميينهم في ولوصلات التي يسرى عليها المكتب منا المكتب وزير الدول الملتفية أم اصيه تميينه يوطيفة مسيبشاد (ب) بمكتب وزير الدول المتعدد الاجتماع المتعدد الموارد الدولة المحتمد المتعدد الموارد المدالة المتعدد المادلة المحتمد المتعدد المحتمد وزير الدولة المحتمد المتعدد المحتمد وزير الدولة المحتمد المتعدد المتعدد المحتمد ا

أخذا في الاعتبار أن قانون العسامان المدنيين بالدولة اشترط للاحتفاظ بالأجر الاساسي للعامل المعابر تعيينه أن تكون الخبية متصلة ·

لللسك

التهي وأى الجنعية العمومية لقسمى الفتوي والتشريع الى مأ على :

إ ن عدم جواز تطبيق حكم المادة ١٤٩ من القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ غل حالة السنيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠

٢ ... أيقية السيد المذكور في الاستفادة من حكم الاستثناء الوارد بالماحة
 ٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك على النحو السالف بيانه.

د فتوي رقم ۸۹ في ۱۹۹۸/۱۰/۲۰ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۰ ملف رقم ۱۸/۵/۰۱۱ . -

(X+A)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

جامعات ـ أعضاء هيئة التدريس ـ تعيين ـ ترقية ٠

لكانة ٧٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ ــ اجاز الشرع بصلة استثنائية الشيعة الشروط القروة القيين المبتدا في وقيقة استثار من خارج الجامعات منى استوفى المرشيخ الشروط القروة لللله ومنها حفى عشر سنوات على الأولى من تاريخ حصوله على درجة البكاؤوريوس أو الليسانس أو وقافى عشر سنة على الاقل من تاريخ حصوله على درجة البكاؤوريوس أو الليسانس أو عاملاتها على عاملاتها حداد القواعد الاستثنائية لا تنظيق على تعين الأسافية للمساعدون في الجاملات المسلوب الترقية طبقا للشروط المقروة المقروة المسافية المسافية المسافوت المستوفى ناشروط من خارج المباس الكلف من المسافية لوما بين الأسافية المسافية المسافية المسافية المسافية المسافية المسافية والمهد لامساد احدد الشروط المقروط المقروط المقروط المقروط المقرود المقروط المقرود المقروط المقرودة المسافية استاذ بمثل الكلية أو المهد لامساد احدد الشروط المقرود المقرود المقرودة المساف سنوات على الأقل في وظيفة استاذ مسامة للترقية المساف استاذ ساماء للترقية المساف استاذ ساماء للترقية المساف المسافية المساف المسافية المساف المسافية المساف المسافية المساف المسافية المسافون المسافون المسافون على الأقل في وظيفة استاذ مساماء للترقية المساف المسافون المسافون على الأقل في وظيفة استاذ مساماء للترقية المسافون المسافو

استمرضت الجيمية المعومية المادة ٦٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • وتمديلاته » التى تنص على أن و يشترط فهن يعين عضوا في هيئة التدريس ما يأتي :

۱ _ أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من احدى البجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشخل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلا من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعتيرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

 ٢ ــ أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، والمادة ٧٠ من قات القانون التي تنص على أنه و أولا مع مراعاة حكم المادة ٦٦ يشترط في من يعين استاذا ما يل :

١ ــ ان يكون قه شـــ فل وظيفة استاذ مساعد مدة خسس سنوات على الاقـــ ل في احدى الجامعات الخاضعة لهذا القــانون أو معهد على من طبقتها ، أو أن يكون قد مضت على حصوله على المؤصل المنصوص عليه في والمادة ٦٦ من هذا القــانون عشر سنوات على الاقـــ ل ، بشرط أن يكون قد مشى ثماني عشر سنة على الاقــل على حصولـ على درجــة المبكالوريوس أو الليسانس أو ما يمادلها وذلك اذا ما تقرر الاعلان عن تلك الوظيفة في جاملة أخرى اللهبية .

 ٢ ــ ان يكون قد قام في مادته وهو استاذ مساعد باجراه بحوث مبتكرة ونشرها او باجراء أعمال انشسائية مستازة تؤهله لشغل مركز الإستاذية ٠ ٣ _ أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه أستاذا مساعدا بواجبات أعضاء هيئة ٠٠٠ ويدخل في الاعتبار في تعيينه مجموع انتاجه السلمي ٠٠٠ ، وكذلك نشساطه الصلمي والاجتماعي الملحوظ وأعماله الانشائية البارزة في الكلية أو المعهد .

(ثانيا) مع مراعاة حكم المادة (٦٦) يجوز استثناء تعيين أساتلة من خارج تلك الجامعات اذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

إن يكون قد مضت عشر سنوات على الأقــل على حصولهم على
 المؤهل المنصوص عليه في البنه (١١) من المادة ٦٦٠

٢ _ أن تكون قد مضت ثباني عشر سنة على الأقل على حصولهم
 على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها

٣ _ أن يكونوا قد قاموا خيلال السنوات الخمس السابقة على
 تقدمهم للتميين في وظيفة أستاذ باجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو باجراء
 إعمال انشائية ممتازة في تخصص هذه الوظيفة

إن يكونوا متوافرين على الكفاءة المتطلبة للتدريس ·

ويدخل فى الاعتبــاد فى تعيين كل منهم مجموع ، به العلمى منة. حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها ، *

واستبانت الجيمية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات رقسم 24 لسنة ١٩٤٧ قد حدد في المادة ٧٠ (بند أولا) منه شروط ترقية الاساتقة المساعدين بالجامعات ألى وظيفة أستاذ بنات الكلية أو المهد ، ومن بيغ هذه الشروط أن يكون المرشع قد شغل وظيفة أستاذ مساعد ملة خسس سنوات على الاقسل في احتى الجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون أو معهد على من طبقتها • أو أن يكون قد مضت على خصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها – من احتى الجهات المشاذ اليها بالمادة ٦٦ من ذات القانون عشر سنوات على الأقل ، ويكون قد مضت على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها ثماني عشر سنة على الاقليم درية البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها ثماني عشر سنة على الاقل. وذلك في جامعة اقليمية أخرى .

وقد أجاز المشرع ـ المادة ٧٠ (بند ثانيا) من القانون المذكور - بسعة استثنائية التعيين المبتغاً في وظيفة و استاذ ، من خارج الجامعات متى استوفى المرشع الشروط المقردة لذلك ومنها منى عشر سنوات على بالإقال من تاريخ حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ٢٠٠ وثما تحي عشر سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو المسائس أو ما يعادلها من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو المسائس أو ما يعادلها من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو المسائس

وغنى عن البيان أن تعيين الإساتية المساعدين بالجامعات في وطيقة أستاذ بذات الكلية أو المهد لا يتحقق الا باتساع اسلوب الترقية طيقا للشروط المقررة الواردة بالمادة ٧٠ (بنه أولا) سالِفة الذكر أما القواعد الاستثنائية لِلتعيين المبتدأ في تلك الوظيفة المساد اليها (بالبند ثانيا) من نفس المادة فلا يسوغ معاملتهم بمقتضاها حتى ولو توافرت في شأنهم وذلك لأنها تخاطب صراحة المرشحين لشغل وظيفة أستاذ من خارج الجامعات • وهذا المعنى أكدته المذكرة الايضاحية للقانون سالف الذكر بقولها « عالج المشروع مشكلة الاختناقات وتأخر الترقى في وظائف التدريس ، وليس من شأن ذلك تقوقع الجامعات على نفسها كما قد يظن البعض أو اقفالها أمام كفاءات من خارج الجامعات • فالباب ما يزال مفتوحا لهذه الكفاءات اذا لم يستوف من في الداخل المدد المتطلبة للتعيين أو: أستوقوها وثبت عدم أهليتهم العلمية ٠٠ ، وبناء عليه فلا وجه للقول بأن قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر وقد أجاز في المادة ٧٠ بند (ثانيا) منه التعيين - ابتداء من الخارج - في وظيفة أستاذ اذا استوفى المرشح مدة معينة قضيت كلها خارج الجامعة • فان عذا الحكم يسرى ـ من باب أولى ـ على من استوفى ثلك الله أو قضي حزءً منها كأستاذ ' مساعد بالجامعة اذا لم يشغل هذه الوظيفة المدة اللازمة لترقبته للي وظفة أستاذ ، فهذا القول مردود عليه بأنه يتعارض مع صريح نص (البند ثانيا) المذكور الذي قصر التعيين في تلك الوظيفة على المرشحين المستوفين للشروط من خارج الجامعات _ كم اسلف البيان _ فضلا عن أن الأخذ به سيؤدي حتما ألى الاخلال بترتيب الأقلمية فيما بين الأساتذة المساعدين بالجامعات المتطلعين الى الترقية لوظيفة أستاذ بنفس الكلية أو المعهد لاهدار أحد الشروط المقررة لذلك ، وهو قضاء مدة خمس سنوات على الأقل في وظيفة أستاذ مساعد للترقية الى وظيفة أستاد .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيدة المروضة .. يبني أنها تشفل وطيفة أستاذ مساعله الباثولوجيا يكلية الطب • جامعة المنوفية ، اعتبارا من مايو عسام ١٩٩٦ ، ومن ثم فان تسيينها في وطيفة أستاذ بنفس الكلية يكون بطريق الترقية اذا استوفت الشروط المروق بالمادة ٧٠ (بند أولا) مسائفة الذكر ، ولا يجوز أن يتم تسيينها في تلك الوظيفة استنادا لحكم البند قانيا) من ذات المادة لتخلف مناط تطبيق هذا البند في شانيا .

للاسبك

التعمر بأى الجمية المهومية القسمي الفتوى والتشريع الى عدم جواز تعيين السيدة الدكتورة / ٢٠٠٠٠٠٠٠ مني وظيفة أسيستاذ طبقها لنص المادة ٧٠ ﴿ ثَانِيا ﴾ من القانوندوقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للأسياب السابق ايضاجها •

رُ وَقَوْقُ رَفُو ١٦ كُنُ ١٩١٠/١/١٨ جِلْسَة ١٩٨٦/١٢/٢٠ مِلْكُ رَفَع ١٩٨٣/١٢/١ مِ مَا اللَّهُ وَعَمْ

, (**۲+٩**)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنةِ ١٩٨٩

ضريبة بـ (شركات الاستثمار بـ الشركات العاملة فى مجال للقى الاموال · (لمجهم وسندات) (شركات مساهمة) ·

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن الشركات المساملة في مجال تلقي الأموال ... استحدث الشرع احكاما خاصة لتنظيم نوع من الشركات الساهمة التي يكون من اغراضها تلقى الأموال لاستثمارها .. اخضم الشرع علم الشركات لأحكام القالون رقم ١٥٩ لسنة 1981 باعتباره الشريعة العامة فيما لم يرد بشائه نص في قانونها الخاص ـ أثر ذلك ـ: الأرباح التي تعققها الشركات الساهمة العاملة في مجال تلقى ألأموال لاستثمارها تخضع للضريبة عل ارباح شركات الأموال ـ الأرباح التي تحققها صكوك الاستثمار لا تخضع للضريبة على ابرادات رؤوس الأموال المنقولة .. اساس ذلك .. أن قانون الضرائب عل الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حدد في المادة الأولى على سبيل الحصر الايرادات التي تسرى علبها هلم الضريبة وليس من بينها ارباح صكوك الاستنمار كها أن الأرباح التي تنتجها المنكوك لأصحابها تندرج بالضرورة في وعاء الضريبة على آدباح شركات الأموال فتسرى على أدباح هذه الصكوك الفريبة العامة على الدخل - أجاز الشرع لشركات الساهمة التي ليس من بين أغراضها تلقي الأموال لاستثمارها اصدار ما يسمى بصكرك التمويل لمواجهة الاحتياجات التمويلية أهلم الشركات او تعويل نشاط او عملية بداتها .. هذه الصكوك تتماثل في طبيعتها القانونية، مع الطبيعة القانونية للسندان رغم اختلاف التسمية ـ اثر ذلك ـ النائد الذي تعققه . لاصحابها يلقى نفس العاملة الفريبية القررة لأرباح السندات فيخضع الدائد للفريبة عل ابرادات رؤوس الأموال المنقولة طبقا للمادة الأول من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ' ١٩٨١ وكذلك يخضع العائد للضريبة العامة على الدخل طبقا لحكم المادة ٩٠ من ذات ، القانون اذا كان مالك صك التمويل من الأشخاص الطبيعيين - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمسومية المادة (۱) من قانسون الضرائب على الله فل المصادد بالقانون وقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۸۱ التي تنص على أن • تسرى المضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة • على الإيرادات الآتية :

 الفوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأصبة الى حاملى السندات وغيرهم من المدائنين.

٢ _ فوالله القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تعقدها المسكومة أو وحداث النجر المسكومة أو القركات المسكومة أو الشركات المستفات عامة أو تكون مطلوبة لديها باية صنفة كانت ١٠٠٠ والماجة (٤) من ذات القانون التي تنص على أن يعفى من الشربية (و على المادة رؤيس الأحوال المنقولة و على المناسبة و على المناسبة و على المناسبة و المناسبة و على المناسبة و ال

ه _ فوائد السندات التي تصدرها شركات المساهمة المصرية التبابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على الفائدة التي يقررها البنك المركزى المصرى على الودائم لدى البنوك لأجال تسماوى أجال السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشاد اليها للاكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدوة لهذه السندات مقيدة في سوق الأوراق المالية ٠٠٠ والمادة ١٥ من القانون المذكور التي تنص على أن « تفرض ضريبة عامة على صامى الايراد الكلى الذك يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون .

ويقصه بالايراد في تطبيق أحكام هذا الباب الايراد الخاضع لاحتى الضرائب النوعية بما في ذلك ايراد الأراضى الزراعية وايراد العقارات المبينة وكذلك الايرادات الآتية :

 ١ - توزيعات شركات الأموال المنصوص عليها في الكتاب الثاني من هذا القانون التي يحصل عليها الاشحاص الطبيعيون

٢ م نصت الشريك الموصى فى أرباح حصة التوصية التى تم ربط الفحرية على الأرباح التجارية والصناعية عليها باسم الشركة وذلك بعد خصم هذه الفريبة من هذا النصيب ٠٠٠ ، والمادة ١١١ منه التى تنص على أن « نفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأمول المستفلة فى مصر أيا كان الفرض منها وتسرى الضريبة على :

١ ــ شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعددة والخاضعة لأحكام القانون رفم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار المسئولية المسئولية

كما استعرضت الجمعية المادة (١) من مواد اصدار قانون شركات المساهية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المجدودة وقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن و تسرى أحكام القانون المرافق على المشركات المساهية ١٠٠٠ والمادة ١٩٥١ بشان بعض الأحكام المخاصة بشركات المساهية ١٠٠٠ والمادة ١٣١ من القانون الملكور التي تنص على أن و يقسم داس مال الشركة والمساهية ١٠١ أسهم على أن و يقسم داس مال الشركة والمساهية ١٠١ أسهم على أن و يقسم داس مال الشركة والمساهية ١٠٠٠ ويقانون التي تنص على أن و يقس المتلوب المساهية وذلك في التصويت أو الأرباح أو ناتيج التصفية ١٠٠٠ والمادة ١٤٤ منه السيدات مسية ١٠٠٠ المساهدة عالمة المستدات المسهد والمادة المساهدة والمدركة المسلمات سيدة ١٠٠٠ المسعدة بالكامل وبشرطة وبشرطة والمدرة بالكامل وبشرطة وبشرطة وبشرطة وبشرطة وبشرطة وبشرطة والمدرة بالكامل وبشرطة والمدرة بالكامل وبشرطة والمدرة بالكامل وبشرطة والمدرة بالكامل وبشرطة

· 対し、かけの、ロンノをよ

ألا تزيد قيمتها على صافى أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات. وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة ·

واذا طرح بهاتم من السندات التي تصدرها الشركة للاكتناب العام، فيجب أن يتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق أحد البنوك المرخص لها ١٠٠ بتلقى الاكتساب أو الشركات التي تنشأ لها الفرض ١٠٠٠ والمادة ٥٠ التي تنص على أنه « استثناء من أحكام المادة السنابقة يجوز للشركة اصدار سندات قبل أداء رأس المصدر بالكامل في الحالات الآتية :

 (أ) اذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الأولوية على مهتلكات الشركة ·

(ب) السندات المضمونة من الدولة ٠٠٠ ،

والمأدة ٥١ و يجوز أن تنضين شروط اصدار السندات قابليتها للتحول الى أسهم بعد مضى المدة التى تحددها الشركة فى نشر الاكتتاب ويتم التحويل بموافقة صاحب السند ٠٠٠ ٠

وكذلك استعرضت الجمعية المادة الأولى من مواد اصندار قسانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستشمارها رقم ١٤٦ لسنة١٩٨٨. التي تنص على أن « يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن شركات المساهمة العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها • وتسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المبئولية المجدودة ، على هذه الشركات فيماً لم يرد به نص خاص في هذا القانون • ولا يجوز لشركات المساهمة العاملةُ في ميمال تلقى والأموال لاستثمارها مزاولة أعمال البنوك بما فيها تلقى الودائع تحت الطلب أو لأجل أو أعمال الصرافة أو منه التسهيلات الائتمانية ، والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يقدم طلب تأسيس شركة المسماحية التي يكون من أغراضها العمل في مجال تلقي الأموال لاستثمارها الى الهيئة مرفقا به كاقة الأوراق والمستندات التي يتطلبها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بالاضافة الى طلب القيد بالسسجل المه لهذا الغرض بالهيئة • ويشترط لتأسسهس الشركة وقيمها بالسجل واستموارها قياها ما يأتي ٠٠٠ ، والمادة ٦ من القانون الذكور التي تنص على أن • • • وتصدر الشركة صكوك استثمار مقابل الأموال التي تتلقاها وتنعول صكوك الاستثماد لمالكيها المشاركة في الأرباح والخساش دون المساركة في الادارة ، ويتقلقي أصحابها تصييهم في قاتج التصفية قبل سملة أسهم رأس المال • • • • والمادة ٨ منه التي تنص

غُلى أن د يكون المساحب صك الاستثبار الذي أصدرته الشركة طبقا لأحكام هَذَا الْعَانُونَ حَمَّةً فَي صَافَى الرَّبِّحِ النَّاتِجِ عَنَّ اسْتَتَّمَارُ قَيِنتُهَا ويُتَحَمَّل نصيبه فيها قد يتحقق من الخسارة ٠٠٠ ، والمادة ١٥ منه التي تنص على أنء يعظر على شركات المساهمة التي يكون من بين أغراضها تلقي الأموال لاستثمارها اصدال أو إنشاء حصص تأسيس أو جسص أرياح أو أسهم تهتم أو أسهم ممتازة • ويجوز لشركات المساهمة الأخرى اصدار صكولًا. تسويل عائله متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزى المصرى بالاتفاق مع الهيئة في ضوء متطلبات تنمية سوق المال الصرى ، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لليشاركة في التنهية الاقتصادية للمجتمع ٠٠٠ وأخرا استعرضت الجمعية المادة ١٥٩ من قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسُنة ٢٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة ٠٠ رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن « تصدر الشركة السندات في شكل شهادات اسمية بقيمة موحدة ، قابلة للتداول ، وتمثل السندات من ذات الاصدار حقوقها متساوية لحامليها في مواجهة الشركة ٠٠٠ ء والمادة ١٦١ مِنها بالتِي تنص على أنه ﴿ لَا يَجُوزُ إَصِدَارُ السَّنْدَاتُ الا بِقُرَالُ من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجَّلُس ادارة الشركة أو الشريك . ٠٠٠ ، والمادة ١٨٥ منها التي تنص على أنسه « لا يجوز للشركة أن ترد الى حملة ً السنتهات قيمة سنداتهم قبل انتهاء الملة المقررة للقرض ، ما لم ينص قرارا اصدأر السندات وتشر الاكتتاب فيها على غير ذلك ٢٠٠٠، والمادة ٤٣ من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ باصدار اللائحة التنفيذية للقسانون رقم ١٤٦ سسنة ١٩٨٨ المسار اليه التي تنص على أن و يَغِورُ لَكُثْرُكات المساهمة التي ليس من بين أغراضها تلقي الأم ال السنتهارها طبقاً للقانون اصدار صكوك تمويل متنوعة ذات عائد متَّفير لمواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتمُّويل نشسَاط أو عملية بذاتها م وبشرط الا تزيد فيمتها على صافى أصول الشركة معسبما يخصده مُ اقتُ الحسانِساتُ وفقياً لآخر ميزانيسة وافقتُ عليها الجبعيَّة العامَّة • وأستثناء من ذلك يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة ان يرخص كلشركات المشار اليها باصدار صكوك تمويل بقيمة تجاوز صافي المبولها ومن ، والمادة ٤٤ منها التي تنص على أن و تصدر صكوك السويل في شكل شهادات اسمية قابلة للتداول وتنعول الصكوك منداث الاصندار حِقُونًا متساويَّة لحامليها في مواجهة الشركة • أُنَّ ، وَالمَادة ٥٤ لا يَجُوزُ اصْدَارْ صَاكُوكُ التَّمُويلُ ذَات العائدُ المتغير إلا يقرأد مَنْ الجمعيَّةُ العامة بناء على التيراج من مجلس الإدارة الشركة . ٠٠ يُم والمادة ٣١ م تُصَهدر الشركة مهكوك الشبويل يمه موافقة مجلس إدارة ألهيئة عدطريق الاكتتاب ألمام وبجور للنبطس الوافقة على عدم طرجها للاكتثاب العام اذلب عن عدم طرجها للاكتثاب العام اذابك عن الموافقة

٨٥ التي تنص على أنه « يجب أن تنضمن شهادات صكوك التبويل البيانات الآية م ١٠٠ ٨ ــ الغالد الذي يدره الصك أو أساس حسابه ومواعيد أدائه وآية حقوق آخرى يخولها الصك (أن وجدت) ٩ ــ مواعيهد وشروط استهلاك الصك د ١٠٠ والمادة ٥٦ التي تنص على أنه « لا يجوز المشوكة أن ترط الى حملا بسكوك التمويل قيمة صكوكهم أو توزع عائدا عليهم بالمخالفة لشؤ على الاصدار . • .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه استحاث أحكاما خاصبة لتنظيم نوع من الشركات الساهبة التي يكون من أعراضها تلقى الأموال لاستثمارهما ، وذلك ُبالإضافة الى الأحكام التي تنظم عمل الشركات المساهمة بصفة عامة ، المياردة في القانون رقم ١٥٩ لسمنة ١٩٨١ المشار اليه • وهذا المعنى يتضم من مطالعة نص المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ التي تقضي بأن و يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الشركات المساهمة العاملة في مجال تلقى الأموال وتسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسينة ١٩٨١ • • على هذه الشركات فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، • وكذلك نص المادة (٢) من القانون المذكور التي تستلزم أن يقدم طلب تأسيس شركة تلقى الأموال الى الهيئة العامة لسوق المال مرفقا به كافسة الأوراق والمستندات التي يتطلبها القانون رقم ٥٩١ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لتأسيس الشركة المساحمة بالاضبافة الى طلب القيه بالسجل ﴿ المه لهذا الفرض بالهيئة ٠٠٠ وينساء على ذلك فإن الشركات المسساحمة العاملة في مجال تلقى الأموال تخضم لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة العامة قيما لم يرد بشأنه نص في قانونها الخاص رقم · 191/ لسنة ١٤٦

ولما كان قانون الضرائب على النحل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد فرضُ ضريبة على ارباح شركات الأموال ، وحدد فى المادة ١١١ منه الجهات التي يسبرى على ارباحها حكم هذه الضريبة ومن بينها الشركات المساهمة الخاضمة للقانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٥٤ الذى الفي وحل معله القانون رقم٥١ لسنة ١٩٨١ - ومن ثم قال الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها تخضع للضريبة على ارباح شركات الأموال.

وقيماً يتعلق باريها ح صكوك الاستثماد ، استبانت الجمعية ال قانون شركات تلقى الاموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ألزم هذه الشركات باستمار تلك الصكوك مقابل الأموال التي تتلقاها من الجمهور م وذلك وفقة للتمروط والأوضاع المقررة في هذا القانون ، وقد حدد في المادة (ما الاستثمار بقواله إلم المناصة بصكوك الاستثمار بقواله إنها تغول المالكيالم المشاركة في الأرباح والخسائر دون المشساركة في الادارة ، ويتقاضي أ أصحابها نصيبهم في ناتج الصفية قبل حملة الأسهم · ثم نظمت اللائمة التنفيذية للقانون اجراءات اصدار هذه الصكوك واسترداد قيمتها والبيانات التي يتضمينها الصك ·

وقد ثار التساؤل حول الطبيعة القانونية الصك الاستثمار وبها اذا كان يعد سهما أو سندا أو قرضا أو وديعة أم أنه نوع جديد من الأوراق المالية يختلف عن الأوعية الاستثمارية المذكورة ·

وواقع الأمر أن صلك الاستثبار لا تتوافر له خصائص الأسبهم: فالسهم يمثل جزءا من رأس مال الشركة المسلحمة ويعد صاحب السهم شريكا في الشركة (المادة (۱۱) من القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١) . بينا الصك لا يعد ثذلك ولا يظهر ضمن حقوق الملكية كما أن صلحب الصحنك لا يعد من الشركاء المسلحمين في شركة تلقى الأموال حيث أنه يتقاضى تصيبه في ناتج التصفية قبل حملة الأسهم (المادة ٦ من القانون الشركة ، في حبّ لا يجوز لماحب الصلك الاضتراك في الادارة (المادة ١ من الشركة ، في حبّ لا يجوز لماحب الصلك الاضتراك في الادارة (المادة ١ الشركة ، في حبّ لا يجوز لماحب الصلك الاضتراك في الادارة (المادة ١ الشركة ، في حبّ لا يجوز لماحب الصلك الاضتراك في الادارة (المادة ١ الشركة ، في حبّ لا يجوز لماحب الصلك الاضتراك في الادارة (المادة ١٠ المشار اليها) .

وغنى عن الهيسان أن صك الاستثمار لا يعتبر من الأسسه المستازة أو أسسهم التبتع أو حصص الأرباح قهى من الأوراق الماليسة المعظور على شركات تلقى الأموال اصدارها طبقا لصريح نعن المادة (١٥) من المقانون رقم ١٤٦٨ لمسنة ١٩٨٨ ·

وأيضا فان صبك الاستثمار لا يعد من السندات، : فالسندات هي أوراق مالية متساوية القيمة قابلة للتداول تبثل قرضا طويل الأجل عن طريق الاكتتاب ، وتعطى لأصحابها العق في العصول على الفائدة المنفق عنيها بالاضافة الى القيمة الاسمية للسندات عند انتهاء مدة القرض وذلك بغض النظر عن نتيجة نشاط الشركة (المواد 23 و ٥٠ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٨١ و ١٩٨٥ من لاتحته التنفيذية) ، أما أصحاب صكوك الامهتشمار فهم يضماركون شركة تلقى الأموال المصدوة لهذه المسكوك في الأرباح والخبائر ولذلك فهم يحملون على أرباح متغيرة تبما لما يسفر عنه نشاط الشركة كما أن استرداد القيمة الاسمية لتلك الصكوك يتوقف على ناتسج التصفية (المادة ٦٩ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) ،

وكفلك فان صك الاستثمار ليش قرضها : فالقرض عامة مو عَقَد يلتئرم به المقرض أن ينقسل الى المقترض ملكية مبلغ من البقود أو أي عي. مثل آخر على أن يره اليه المقترض عند تماية القرض شيئيًّا مثلة في مقداره ولوعه وصفته (الماهة ٣٥٨ من التقنين (لمدنى) . فى حين أن حقوق مالك صك الاستثمار ترتبط بتشاط شركة تلقى الأموال وما تحققه من أرباح أو خسائر .

وأخيرا فان صكوك الاستثمار لا يحكمها النظام القانون القرر للودائع المبعد ألم المبعد في الخسائل المبعد المبعد في الخسائل المبعد المبعد المبعد ألم أرباح شركة تلقي المبعد ال

وتويبا على ما تقدم فان صكوك الاستثمار تعتبر نوعا جديدا من الأوراق المالية التي نظم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائعته التنفيذية شروط واجراءات أصدارها ٠ ومن ثم فان الأرماح التي تحققها هذه الصكوك لأصحابها لا تخضع للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، حيث حدد نص المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - على سبيل الحصر ٠ - الايرادات التي تسرى عليها هذه الضريبة (فأرباح السنهات وفوائد القروض والودائع ٠٠) وليس من بينها أرباح صكوك لاستثمار • بيد أنه متى كان المشرع في المادة (٦) من القانون رقم ١٤٦ لمينة ١٩٨٨ المشار اليها قد أفصح عن طبيعة العسلاقة بين شركات تلقى الأموال المصدرة لصكوك الاستثمار ومالكي هذه الصكوك ، وحدما في اطار مشاركة أصحاب الصكوك للشركات في أربساح وخسائر المشروعات التي تقوم بها ، وعليه فان الأرباح التي تنتجها الصكوك لأصحابها تندرج بالضرورة في وعاء الضريبة عل أرباح شركات الأموال (ومنها شركات تلقى الأموال كما سلف البيان) طبقا لعكم المادة رقع ١١١ من القانون رقم ١٥٧! لسنة ١٩٨١ المشار اليه • فيتقاضى أصحاب الصكوك نصيبهم من أرباحها بعد استقطاع ما يخصهم من قيمة الضريبة على أرباح شركات الأموال ٠ كما تسرى على أرباح هذه الصكوك أيضا ١٠ اذا كان أصنعابها من الأشخاص الطبيعيين _ الضريبة العامة على الدخل حيث حددت المادة (١٥) من القانون المذكور المقصود بالايرادات الخاضعة لهذه الضريبة ومن ضمنها على ما جاء بالبند (١) من هذه المادة توزيعات شركات الأموال التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون •

وبالنسبة للعائد الذى تنزه « مسكوك التبويل » فقد تبينت الجمعية أنَّ التَّرِكَاتِ السناعية حيثها ترغب – ائتاء شياتها – في التوسيح في نتساطها

أو تمويل عملية معينة ، فإنها تلجأ الى أحد أسلوبين للحصول على ما يلومها. من أموال ، والاسلوب الأول هو طرح اكتتاب جديد تقرره الجمعية العامة للشركة • والاسلوب الثاني هو الاقتراض من الغير وتقرره أيضا الجمعية العامة للشركة • واذا لجأت الى الاسلوب الثاني فهي أما أن تعقد قروضا فردية كالاقتراض من البنوك أو تعقد قروضا جماعية بمبالغ كبيرة لمدة طويلة تتراوح عادة بين خمس سنوات وعشرين سنة ، وتطرخ للاكتتاب وذلك بيأن يقسم مبسلغ القرض الى أجزاء متسساوية يمثل كل جزء منها ما اصطلح على تسميته « بالسند ، وقد تناول القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاثحته التنفيذية سالفي الذكر شروط اصدار الشركات المساهمة للسندات والأنواع الجائز اصدارها منها وما تخوله لمالكيها من حقوق في مواجهة الشركات • ثم أتى القانون رقم١٤٦ لسنة١٩٨٨ ولائحته التنفيذية المشار اليهما وأجازا لشركات المساهمة التي ليس من بين أغراضُها تلقي الانسوال لاستثمارها اصدار ما يسمى « بصبكوك التمويل ، لمواجهة الاحتياجات التمويلية لهذه الشركات أو تمويل نشاط أو عملية بداتها ، بشرط ألا تزيد قيمة الصكوك على صبافئ أصول الشركة حسيما يحدده مراقب العسابات طبقها لآخر ميزانية أقرتها الجمعية العمامة للشركة ، وباستثناء العالات التي يرخص فيها الوزير المختص لهذه الشركات باصدار صكوك تجاوز صافي أصدول الشركة • وتضدر الصكوك ــ بعد موافقــة الجمعية العامة للشركة .. في شكل شهادات اسمية قابلة للتداول ، وتنح ل الصكوك من نفس الاصدار لمالكيها حقوقا متساوية في مواجهة الشركة ، ومنها الحصول على عائد متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزي المصرى بالاتفاق مم الهيئة العامة لسوق المال في ضوء متطلبات تنمية صوق المال المصرى وكذلك استرداد القيمة الاسمينة للصبك في خلال المواعيد المحددة لذلك • واد تتقق القواعمه الأسساسية لاصدار صكوك التمويل والحقوق المقررة الصحابها بصفة عامة سالفة البيان ، مع النظام القسانوني المطبق بالنسبة للسندات العادية والمشار اليه في القانون رقم ١٥٩ لمسنة ١٩٨١ ولا لحته التنقيذية وعلى منبيل المنال :

ب فالسندات (أو الصكوك) تصدر في الشكل الاسمى فقط وتكون قابلة للتداول بالطرق التجارية ، ويشترط للاصدار موافقة الجمعية العامة للشركة المساهمة

ويلزم للاصدار أن يكون قد تم دفع رأس مال الشركة المكتب بمه بالكامل وألا تجاوز قيمة السندات (أو الصكوك) صمائق أصول المسابلة وقات التصابات وقا الآخر ميزائية واقتت المسابلة الجمية المسابلة و وقد اكتفى بالنسبة للشركات المسابلة و وقد اكتفى بالنسبة للشركات المسابلة و

مَنَّ المُصَلَّوْةُ لَهُ لَصَكُولُهُ التبويل ، يتوافر الشبق الثاني من هذا الشرط. وذلك مع رمزاعاة العالات الاسستثنائية الوازدة على المشرط المذكور والمبينة في القانونين رقعي ١٥٩ لمسنة ١٩٨١ و ١٤٦١ لمسنة ١٩٨٨

بُ إِذَا طَرِحَ جَائَمُ مَن السُندات (أو الصكوك) للاكتتاب العام فيبعث الله يكون خلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال ويتم الاكتتاب العام من طريق أحسد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتنافى الاكتتاب أو الشركات التي تنظا لهذا المهوض أو الذي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المائية .

تخول السندات (أو الصكوك) من نفس الاصدار لاصحابها حقوقا متساوية في مواجهة الشركة ، وتسترد قيمتها الاسمية في المواعيد المحددة فانه ترتيبا على ما تقدم تعتبر « صكوك التمويل ، نوعا من السندات العادية (ذات العائد المتغير) واذا كان المشرع في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر قد اطلق عليها هذا الاسم (صكوك التمويل) فقد قصد بذلك التمييز بينها وبين السندات العادية ذات العائد الثابت لأنها ذات عائد متغير الا أن ذلك لا يمنع من كونها سندات تتماثل طبيعتها القانونية مع الطبيعة القانونية للسندات رغم اختلاف تسميتها ونتيجة لتحديد الطبيعة القانونية لصكوك التمويل على هذا النحو فان العائد الذي تحققه لأصحابها يلقى نفس المعاملة الضريبة المقررة لأرباح السندات ، فيخضم العسائد للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة طبقسا لحكم المادة (١) بند (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر • وكذلك يخضع العائد للضريبة العامة على الدخل طبقا لحكم المادة (٩٥) بند (١) من ذات القانون اذا كان مالك مسك التمويل من الأشخاص الطبيعين •

لالسك

انتهى رأى الجيمية المبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ما يلى : أولا : خضموع الأرباح التي تحققها شركات تلقى الأموال لاستشبارها المنشأة طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، للضريبة على أرباح شركات الأموالي طبقا لحكم المادة (١١١) من القسانون رقام ١٥٧ السنة ١٩٨٨ . ثانياً: خضوع أدباح سكوك الاستثمار التي تصدوها الشركات المشاد اليها للضريبة على أرباح شركات الأموال والضريبة العامة على الدخل وذلك على النحو السالف بيانه

ثالثنا : خضوع العائد الذي تنتجه صكوك التمويل التي تصدرها الشركات السيامية التي لا تعبل في مجال تلسقي الأموال ، لنفس المساملة الفريبية المقررة لأرباح السندات وذلك على النحو السابق ايضاحه و فتوى وقم ١٩١٠ في ١٩٠٠/٧/٥٠ جلسة ١٩٩٠/٧/٥٠ ملك وقم ٢٧٧/٧/٥٠ .

(۰ ۲۱) جلسة ۲۰ من دیسمبر سنة ۱۹۸۹

الاتعاد المصرى لكرة اللهم _ (هيئة خاصة _ الهيئات الخاصة اللشياب والرياضة ؟ •

القانون رقم ٧٧ يسنة ١٩٧٥ المصل بالقانون رقم ٥١ يسنة ١٩٧٨ يشأن الهيئات القانون رقم ٥١ يسنة ١٩٧٨ يشأن الهيئات القانون المناب والرياضة ـ حلد المشرع مدة مجلس ادارة الاتعاد بتربع سنوات ـ أوجب أجراء انتخاب اعضاء مجلس الادارة الجديد في أول جمية عمودية عمر العربية أو لم تشترك لل مورة أولية المناب لا يجوز أمتناع الاتحاد الملكومة لاجراء أتشابات لمنابط الملاحرة المجلس الادارة الجديد بعد توجه السعوة المياب لللك من الجهة الادارة الملكسة ـ لا وجم المحتلف في دعوة الجمية العاربة الملكسة ـ لا وجم لل المحتلف في دعوة الجمية العانون للجهة الادارية الملكسة على المحتلف الاتحادة الملكسة الادارية الملكسة المحتلف المحتلف في دعوة الجمينة المسويد لاجتماع غير علاي الملكسة من الملكسة الادارية الملكسة على الملكسة المحتلف الدارية الملكسة المحتلف في دعوة الجمينة المسويد لاجتماع غير علائ الملكسة بالمساورة وتزولا على مبدأ المشروعية لاجتماع غير علائ الملكونة وتحتمي تلفضيه حالة المدرورة وتزولا على مبدأ المشروعية لواجهة حالة عمر وجود مجلس ادارة _ تطبيق .

أستعرضت الجمعية العمومية احكام القانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المعدل بالقانون رقيم ٥١ لسنة ١٩٧٨ الذي نصت مادته رقم ٧٧ على أن « يكون لكل هيئة جمعية عمومية تتكون من الأعضاء العاملين ٠٠٠ ، ونصت مادته رقم ٣٨ على أن « تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة الماليسة ، • ونصست المادة (٣٠) على أن « تختص الجمعية العمومية العادية بما يلي ٠٠٠٠

3 ... انتخاب مجلس الادارة أو شغل المراكز الشاغرة ، • ونست المادة (٣٣) على أنه • يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة أو مجلس الادارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها واذا لم يقم مجلس الادارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز للجهة الادارية المختصسة أن تتولى دعوة الجمعية المصومية على نفقة الهيئة ، ونصت المادة (٣٣) على أن • تختص الجمعية المهومية غير العادية بما يلى :

اسقاط المضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الادارة بموافقة
 ثلتي أعضاء الجمعية المهومية واختيار مجلس ادارة جديد من بين أعضائها
 في حالة اسقاط العضوية عن كل اعضاء مجلس الاداوة وذلك للمدة الباقية

لمجلس الادارة السابق وشغل المراكز الشاغرة في مجلس الادارة في حالة استاط السابق عبد بعض أعضائه وذلك للهدة الباقية لمجلس الادارة ، ونصت المادة (٤٠) من ذات القانون على أن «علي مجلس الادارة التحقق من توافر الشروط في المرشعين لعضوية المجلس . ويتم اختياد أعضاء مجلسي الإدارة بالانتجاب السرى المباشر أو بالتعيين في الموعد القيانوني ولا يرجوز أن يقبل عدد أعضاء المجلس عن خبسة ولا يزيه على خبسة وورين

وتكون مدة مجلس الادارة اربع سنوات من تاريخ انتخابه أو تعيينه وسعت المادة 29 من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ الشار اليه على أنه ولرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بعلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون مخالفا لإحكام هذا القانون أو للقرارات المنفاة له ولنظام الهيئة أو لاية لائحة من لوائحها ، ونصت المادة (١٦) على أن دمنة مجلس ادارة اللجبنة الأولمبية ومجالس ادارة اتحادات اللعبات الرياضية أربع سنوات على أن يجرى انتخاب أعضاء مجلس ادارتها في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أولمبية ، سوواء أقيمت هذه الدورة أو لم تقم ، اشتركت فيها المعجد عمر العربية أو لم تشترك ، ونصت المادة (٢٣) على أن و اتخادة على المناسبة الرياضية ميئة تتكون من الأندية ومراكز الشباب التي توافق على الفضامها الحجة الادارة المختصة ٠٠٠ و٠٠

واسستعرضت الجيمية (لمادة (٢٤) من قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعتماد النظام الأساسي لاتحادات الألساب الرياضية المعدل بالقرار رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٨٨ التي قضبت بأنه ، يجوز بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصبة أو مجلس الادارة أو مع عدد الهيئات الأعضاء التي لها حق حضور الجيمية للبتحاد دعوة هذه الجمعية لاجتماع غير عادى مع بيان الفرض من الاجتماع.

فاذ لم يستجب مجلس الادارة لهذا الطلب خلال أسبوعين من تاريخ
 تقديمة كان للجهة فلادارية أن تدعو الجمعية العموميسة غير العمادية إلى الانقاديل فقة الاتحاد

ومقاد ما تقدم أن المشرع حياد مدة مجلس ادارة الاتحاد بأربت سنوات وأوبعب البواء انتخاب إعضاء مجلس الادارة الجديد في أول جنمية عمومية عقب كل دورة أدلمية سواء أقيمت هذه الدورة أو لم تقم اشتركت فيها جمهورية مصر العربية أو لم تشترك ومن ثم فان الملة هذا فرتبطة بواقعة ونتهاء كل دورة أولمبية وليس في القانون ها يجيز جد هذه الملة وعلى ذلك خال مجلس ادارة إتحاد الكرة المهري المهري التجالى وقد التيخي في الماء كل موعد انتهاء مدته عام ١٩٨٨ جلية، للماء تين على ١٩٨٨ حل موعد انتهاء مدته عام ١٩٨٨ جلية، للماء تين ١٩٨٠ حل موعد انتهاء مدته عام ١٩٨٨ جلية، للماء تين ١٩٨٠ حل موعد انتهاء مدته عام ١٩٨٨ جلية، للماء تين ١٩٨٠ حل موعد انتهاء مدته عام ١٩٨٨ جلية، للماء تين ١٩٨٠ حل

سالفتي البيان إلا أنه وقد رأي المجلس الأعلى للشباب والرياضة تأجيل عقد المجيئيات المعوصية لاتحاد اللعبات الرياضية الى ما بعد انتهاء دورة سول الأولمبية ثم قير في ديسمبر ۱۹۸۸ أن تعقد الاتحادات جسمياتها العمومية ومن ثم تكون مدة المجلس قد انتهت ويكون امتناع الاتحاد المذكور عن دعوة جمعيته العمومية لاجزاء انتخابات لمجلس الادارة جديد بعد أن وجهت اليه المدودة لذلك من الجهة الادارية المختصة مفتقرا الى سند من القانون

ولا وجه للاستناد في تبرير امتناع الاتحاد عن دعوة الجمعية العمومية للغرض المذكور بأن ذلك يرجع الى أحقيته في الاستمرار مدة تعادل الملة التي تم حله خلالها وفقا لحكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ٣/٤/٩٨٩أ المشدار اليه ذلك انه جاء بأسباب هذا الحكم أنه ، اذا كان الثابت أن مجلس الادارة السابق لأتحاد كرة القدم انتخب سنة ١٩٨٤ وبدا حل موعمه انتهاء مدنه سنة ١٩٨٨ طبقا للمادتين ٤٠ و ٦٣ مما كان يغيط بالجمعية العمومية العادية انتخأب مجلس ادارة جديد خلال أشهر يوليه وأغسطس وسبيتمبر سنة ١٩٨٨ عملا بالمادة ٢٨ ، وهو ما كان يلقى بظله على المصلحة في الدعوى بوضفها شرط بقاء حتى لا تنتهى الخصومة فيها كما هي شرط ابتداء حتى يقضى بقبولها ، الا أن المجلس الأعل للشباب والرياضة رأى بتأجيسل عقد الجمعيات العمومية لاتحادات اللعبات الرياضية الى ما بعد انفضاض دورة سول الأولمبية ثم زأى في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ قيام هذه الاتحادات يعقدها ، وأيا كان الرأى في صحيح ذلك فان القدر المتيقن ونه قان مد أجالها علمة سواء قانونا أو فعلا الأمر الذي كان وملزال يصدق على مجلس الادارة السابق لاتحاد كرة القلم فيما لو لم يحل أو فيما لو لم يبت في منازعته إلى أن يتم انتخاب مجلس ادارة جديد في الموعد الذي حدد يفقد الجهمية المهنومية لاتهماد كزة القدم في ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٩ : وهو تاريخ لم يأت بعد ومن ثم فان مصلحة الطاعنين في طلب وقف تنفيذ القراد المطعون فيه ما فتئت قائمة لم تزل وان أزف هذا الموعد الوشيك ، • ومؤدى هذه الاسباب أن المحكمة الادارية العليا ما قضت بوقف تنفيذ قرار الحل الإعلى أساس قيسام مصلحة الطاعنين في ذلك في وقات صدور حكمها في ٤/٣/٢٨ ما دام أن موعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في ٢٨/٣/ ١٩٨٩ لم يأت بعد ، ولو أن هذا الموعد قد حل بالفعل في تاريخ الحكم لَكَانَ الأَرْجِعِ أَنْ يَكُونُ حَكُمُهَا بِعِلْمُ القَبُولُ وَهُو أَمْرُ قَاطِعٍ فَي الدَّلَالَةُ عَلَى أَنْ المحكمة ذاتها تسلم ضممنا بعدم امكانية بقاء مجلس الادارة لمدة أخرى تَّعادَلُ مِدَّةً حِلْهُ وَانْ مَا دَفِعُهَا لَقُبُولُ النَّعُوى استنادًا لتوافر شرطُ الصَّلْحَةُ هُوْ فَقَطْ تَلَكَ اللَّهُ الوجيرَةُ الباقية على الموعد المعدد لعقد الجنسية العمومية فَى ٢٨ ِ مَنْ مَارْسَ سَنْمِنَةً ١٩٨٩ هِذَا مِنْ نَاحِيةً وَمِنْ نَاحِيةً آخَرَى قَالُهُ عَلَى الْفَرْضُ الْجَلِلُ أَنْ حُكُمُ ٱلْمُحَكَّمُ الاداريَّةِ العَلَيَّا قَدْ يَكَشَّفُ عَنْ عَكُمْ مُشْرُوعِيةً الحل مع أن ذلك لم يقضى به بصفة نهائية حتى الآن لان الحكم اقتصر على وقف لتنفيذ ولم ينصرف الى الهاء قرار الحل - فان ذلك الفسا لا ينهض مبررا في حد ذاته لتبعطيل نص صريح فى القانون يحدد مدة مجلس الادارة بأربع سنوات ترتبط دائما بكل دورة أولمبية سواء أقيبت هذه المعورة أو لم تقم اضبق البيان •

ومن ثم يكون القول باستموار مجلس ادارة الاتحاد مدة تعادل المدة التي تم حله خلالها غير قسائم على سبب من القسانون ولا يتمثى هم القيم الصحيح لحكم المحكمة الادارية العليا الذي يستند اليه

أما عن مدى أحقية الجهة الادارية في دعوة الجمعية للاتحاد المصرى لكرة القدم للانمقاد لانتخاب مجلس ادارة جديد وذلك بعبد مفى المدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة والمادة ٢٤ من لائحة النظام الأساسي سالفتي الذكر

فقد تبين للجمعية العدومية لقسمى الفتوى والتشريع أن الجمعية العدومية العدادية لاتحاد الكرة هي التي تختص طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المساد اليه بانتخاب مجلس الادارة ، وانه ليس للجمعية المعومية غير المادية اختصاص بانتخاب الجلس وكل ما اليها في هذا المشان طبقاً للمادة ٣٣ اسقاط المضوية عن كل أو بهض أعضاء مجلس الادارة بوافقة ثلثى أغضاء الجمعية المعومية ، واختيساد مجلس ادارة وذلك للبهدة المياقية لمجلس الادارة السابق - لا أن القانون أجاز بنص صريح في المادة ٣٧ دعوة الجمعية العومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المغتمية أو مجلس الادارة أو ربع عدد بنص صريح في المادة ٣٧ دعوة الجمعية العومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المغتمية أو مجلس الادارة أو ربع عدد الميامية المنابق من الجهات جاز للجهة الادارية المختصة أن تقول دعوة الجمعية على طلب هذه الجهات جاز للجهة الادارية المختصة أن تقول دعوة الجمعية على المدمنة على نفقة الهيئة و

ومتى كفل القانون للجهة الادارية المختصة الحق في دعوة الجمعية الميومية لاجتمام غير عادى في المادة ٣٧ فانه يجوز في الحالة المروضة للجهة الادارية المختصة - بعد تقماعس مجلس الادارة عن اتخاذ اجراءات الانتخاب - دعوة الجمعية العمومية للاتحاد لاجراء هذه الانتخاب كاثر حتمي تقتضيه حالة الفرورة بعد أن تكون الجهة الادارية المختصة قد أعلنت بطلان امتناع مجلس الادارة في هذا الشأن وفقا للمادة ٤٩ من القانون وذلك نزولا على مبدأ المشروعية لمراجهة حالة عدم وجود مجلس ادارة - وأخذا في الاعتبار أن تشكيل الجمعية المهومية المادية هو ذات تشكيلها في حالة دعوتها لاحتمار أن تشكيلها الجمعية المهومية المادية هو ذات تشكيلها في حالة دعوتها لاحتماع غير عادى

لالسك

انتهى رأى الجيمية الصومية الشميى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية مجلس ادارة الاتحاد المصرى لكرة القدم اللحالي في البقاء لادارة الاتحاد مدة تعادل المدة التي تم حله خلالها والجهية الادارية المختصة دعوة الجمعية المهومية للاتحاد لانتخاب مجلس ادارة جديد "

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۳/۳۰ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۳/۳۰ ·

CMY S.

جلسة ٣ من يتاير سنة · ١٩٩٠ ·

جامعات _ اعضاء هيئة التدريس _ سن الاحالة الى الماش .

قلنون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجاممات ـ الشرع حدد من الاحالة الى المعاش لأعضساء هيئة التدريس بسن الستين وقرر لاعتبارات معينة تتعلق باستقرار الاوضاع الجامعية وحسن سير وانتظام العام الدراسي بقاء عضو هيئة التدريس الذي تنتهى خدمته ببلوغه سن الستين خلال العام الدراسي حتى نهايته مع احتفاظه خلال مدة الاستبقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية على الا تحسب تلك الله في معاشه _ خُول الشرع عجلس الجامعة سلطة تحديد ميعاد بدء العام الدراسي وميعاد نهايته ولا يعدو أن يكون ما قررته اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بتحديد لبداية السنة الداسية بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستهداء أو الاسترشاد لمجلس الجامعة الذي له سلطة تعديد هذا المعاد .. اساس ذلك : أن المادة ٦٢ من قرار دليس الجمهورية رقم ٨٠٩ كسئة ١٩٧٥ الشار اليه قد اجاز في ختامها لمجلس الجامعة تفيير ذلك المعاد وفقا لما يقتضيه المسألح العام .. اعمال حكم المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الشار اليه منوط ببلوغ عضو هيئة التدريس سن الاحالة الى الماش خلال مدة العام الدراسي الذي يبدأ مثد التاريخ الذي يحدده مجلس الجامعة وينتهى بانهاء اعمال الامتحانات التي تجري في ختامه -اثر ذلك : كل من تعطق في شانه هذا المناط من أعضاء هيئة التدريس يحق له البقاء في الخدمة حتى نهاية المام الدراسي مع احتفاظه خلال مدة بقائه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية .. لا يستفيد من اعمال هذا الحكم من أحيل الى الماش خلال فترة الأجازة الدراسية الواقعة في المدة من نهاية العام الدراسي وبداية العام الجديد ... تطبيق •

تنص المادة ٢٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسسنة ١٩٧٢ على أن « يختص مجلس الحسامعة بالنظر في المسسائل الإتية :

ثانيا: المسائل التنفيذية: ٠٠٠٠٠٠٠

١٩ _ تحديد مواعيد بدء الدراسة ومدة عطلة منتصف العسام
 الحامص ٠٠٠٠٠

وتنص المادة ١٩٣٣ من ذات القسانون على أن « سن انتهاء الخنهمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية • ومع ذلك اذا بناع عضو هيئة التدويس هذه السن خلال المام الجامعي فيبقي الى تهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية • وينتهى المام الجامعي بانهاء أيمال الامتحانات في ختام الدراسة في المام الجامعي م ولا تحسب المنة من بلوغه سن المستني والى نهاية المام الجامعي في المعاش » •

و تنصر المادة ٦٢ من قرار رئيس الجيهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٩ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أن « تبدأ السنة الجلمية في السبت المثالت من سبتمبر وتستنم الدراسة اللائن أسبوعا : • ولجلس الجامعة مراعات للصالح العام أن يقرر بدء الدراسة وأنتهائها قبل المواعيد المذكورة أو بعدها • • •

ومفاد ما تقدم أن المشرع حدد في القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ المشار اليه سن الاحالة الى المعاش لاعضاء هيئة التدريس المخاطبين بأحكامه بسن الستين وقرر الاعتبارات معينة تتعلق باستقرار الاوضاع الجامعية وحسن سير وانتظام العام الدراسي بقاء عضو هيئة التدريس الذي تنتهي خلمته ببلوغه من الستين خلال العام الدراسي حتى نهايته مع احتفاظه خلال مدة الاستيقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية على إلا تحسب تلك المدة في ماشه ، وقد ناط الشرع نبجلس الجامعة سلطة تحديد ميماد به العام الدراسي وميماد نهايته بانتهاء أعمال الامتحانات التي تجري في خشام الدراسي وميماد نهايته بانتهاء أعمال الامتحانات التي تجري في خشام الدراسة الجامعية مفا في حين أن اللائمة التنفيذية للقانون المذكور قيد حددت ليه العام الجامعي معيادا ثابتا بالسبت الثالث من شهر سبتمبر مبتمبر من كل عام ٠

ومن حيث أن المستقر عليه وفقا لأحكام القضاء الادارى ان اصدار اللوائح التنفيذية هو حق مقرر للسلطة التنفيذية سواء نص على ذلك في القوانين أو لم ينص وأنه ليس لهذه اللوائح أن تعدل أو تعطل تنفيذ المحام القوانين الصادرة تنفيذا لها أنها تقتصر على وضع القواعد والأحكام التفصيلية اللازمة لتطبيق تلك القوانين ولما كان الثابت أن قانون تنظيم المجامعة سلطة تحديد ميماد بد العام الدراسي وميعاد نهايت ومن ثم تكون العبرة دائماً في هذا الميماد بدا العام الدراسي يحدده مجلس النجامعة والا يعدو أن يكون ما قررته اللائحة التنفيذية للمقانون المذكور من عالمات المحاسل المجامعة المعادة للمجلس الجامعة بتحديد لبداية السنة الدراسية بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستهداء والاسترشاد لمجلس الجامعة الذي له سلطة تعديد هذا الميعاد ومعا يؤكه ذلك أن المادة وقائم الم يقتضيه الصالح المياء الماد المجامعة تغيير ذلك الميعاد وفقاً لما يقتضيه الماسام المحامة المسالح السام *

وهن حيث أن اعبال حكم المادة ١٩٣ من القانون رقم ؟ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه منوط ببلوغ عضو هيئة التدريس سن الاحالة الى المساش خلال ملة العسام الدراسي الذي يسهداً منذ التاريخ الذي يحدد مجلس الجامعة وينتهي بانهاء أعبال الامتحانات التي تجرى في ختامه ومن ثم فانه كل من تحقق في شانه هذا المناط من أعضاء هيئة التدريس يحق له البقاء في الخدمة حتى نهاية العام الدراسي مع احتفاظه خلال مدة بقائه بكافسة حقوقه ومناصبه الاداريسة أما من بلغ سن السبتين خسلال فترة الأجازة الدراسية ولواقعة في المدة من نهاية العام الدراسي وبداية العام الجديد وفقا للتحديد السابق فانه ينحسر عنه تطبيق تلك الأحكام ا

ومن حيثانه ترتيب على ما تقدم ولما كان النسابت أن الدكتورين المعروضة حالتهما قد أحيلا الى الماش خلال فترة الأجازة الدراسية ومن تم فقد تخلف في شانهما هناط نطبيق المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لهنة ١٩٧٣ المشار اليه ولا يعق لهما بالتالي الاستفادة من أحكامها •

لالسك

ونتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية كل من الدكتور / ٠٠٠٠ والدكتور / ٠٠٠٠ في الاستفادة من حكم المادة ١٩٣٣ من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٢ المشار اليه

(فتوی رقم ۷۳ فی ۱۹۹۰/۱/۱٤ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۳ ملف رقم ۲۰۱/۲/۸۲) .

(YIY)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

(أ) قانون ـ الفاء القانون ـ الالفاء الصريح والالفاء الضمني -

المادة الثانية من التقرين المدتى ـ القاء التشريع قد يكون صريعا وقد يكون ضمينا ـ الإلقاء الصبل بالتشريع الاحتى يقض صراحة بالقاء الصبل بالتشريع اللاحق الصبل بالمنظرية السبق الشامية الشخصة القضوع الملاق سبق الشامية اللاحق المتح من التشريع مالتي ومالي والما يوجود حكم معارض في التشريع اللاحق لعكم في التشريع اللاحق تسلط السبق بعيثر الالاحق ناسطيع السبق بعيثر الالاحق ناسطيع السبق منسوط غير أنه يشترط في هذه الصورة من صور الالقاء الشمش ان يكون العكم المنابق عاما والعكم الاحتى خاصا _ التحكما المنكم اللاحق خاصا والأحتى عاما فلا يتحقق النسخ _ اساس ذلك : الحكم المنابق عاما فلا يتحقق النسخ _ اساس ذلك : المنح المعام المنابق عاما فلا يتحقق النسخ _ اساس ذلك :

(ب) ضرائب - ضرائب على المرتبات - (بدل الاقامة) •

المائة 27 من القانون رقم 22 لسنة 1474 بنظام العاملين المدنين بالدولة وألمائة ع من القانون رقم 24 لسنة 1474 بنظام العاملين المدنين الدولة وألمائة ع من القانون رقم 24 م 24 لسنة 1474 - الشيط بالقانون رقم 24 م 24 لسنة 1474 - الشيط بعل الاقتانون رقم 24 م 24 لسنة 1474 - الشيط بعل الاقتانون رقم 24 م 24 لسنة 1474 المشيط من المقتانون رقم 24 المستفر على المنافق من بالقانون رقم 24 المستفر المدافق المنافق المنافق من حكمها وطاهيات والأجور والمكافآت والايرادات الربة لمدى الحياة للضرية المقررة على الربّات ما قرد بكل من القانونين الشرائب على الدخل يعتبر الشربة المقررة على الربّات وان ما ورد بكل من المقانونين المنافقة المحكم منافق المنافقة بالمنافقة المحكم المنافقة المناف

(ج) ضريبة على الرتبات .. بدل طبيعة العمل والعوائر (عامل منتدب) •

الشرع نهج في القانون دلم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٨ الشدار اليه في تعديد سعر الفريقة على طرفة التربات وما فن حكيها نهجين منتلفين ؛ احدها أصل وذلك يتعديد فربية تصاعدية تأرض بسبية عثوية مدينة من جهلة المبالغ التي يحصل عليها العول ويتراوح معرها بين ٧ و ٧٧٧ وفلانيها استثنائي وذلك بتعديد نسبة شوية ثابتة بواقع م/ كارفس ودن أي فطيفي على الميافغ التي يتقاضاها العامل علاوة على مرتبه الأصل من في جهة عهله الأسلية وفي المقابل استبعد المشرع خضوع علم المبالغ للفرية العامة على الفخل سبدل الطبيعة والعوافق وفيها من الأومية الأخرى التصوص عليها بالملحة لم، من القانون الملاود لا تسرى عليها الفريية إلا أيها يوجان العدود المارة الاحتاث سر لا تسرى المحدود المقررة الإعامات المرابعة المنافعة المستها المرابقة الأسلام المنافعة المرابقة المحاملة المرابقة المنافعة المرابقة المحاملة المحاملة المرابقة المرابقة المحاملة المحاملة

٢ _ بدلر اقامة للماملين فى مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هــذا البدل أثناء اقامتهم فى هذه المنساطق ولا يخضب هذا البدل للضريبة ، ٠٠ وكذلك نص المادة ٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام المتى رددت ذات الحكم السسابق كما استعرضنت أيضا المادة ٥٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٨ التى تنص على أن «تسرى الضريبة على :

١ ــ المرتبات وما في حكمها والماهيسات والأجــور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى ولهـياة ٠٠٠ ، واستبانت أن القانونين رقمى ٤٧ ، المحالمين المخاطبين القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه اللاحق عليهما قد جاء بحكم عام أخضع بمقتضاها كافة المبالغ التي يحصــل عليها المول من المرتبات وما في حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والايرادات المرتبة لمدى الحياة للقريبة المررة على المرتبات .

ومن حيث أن المسلم وفقسا لحكم المادة الثانية من التقديم المدني ال النشريع قد يكون صريحا وقد يكون ضبينا ، ويتحقق الإلهاء الصريع بوجود نص فى التشريع والاحيق يقضى صراحة بالهاء العمل بالتشريع السابق ، أما الالهاء الضمني للقاعدة القانونية وله صورتان فهو يتحقق الما بصدور قانون جديد بنظم الوضوع الذي سبق أن قرر قواعده شريع الما بقي وأما بوجود حكم ممارض في التشريع اللاحق لمحكم في التشريع اللاحق لمحكم في التشريع اللاحق لمحكم في التشريع اللاحق لمحكم في التشريع اللاحق المحكم في التشريع اللاحق المحكم في المتسريع مصور الالفاء المصدق أن يكون الحكم الما يتحقق المحكم في علم المحكم المات على المحكم المات على المحكم المات في علم المحكم المات المحكم المحكم المحكم المحكم المات على المحكم المات على المحكم المات على المحكم المات على المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المات المحكم المح

يعكمها النص الخاص السابق عليه فالعكم الخاص لا ينسخ الا بيعكم خاص. مثله أما المام فقد يلغي بعكم عام أو بعكم خاص لاحق عليه

وَرَّرِيباً على ما تقدم ولما كان الثابت أن قانون الضرائب على الدخل يُعتَّمُو "الشَّرِيعة العامة في مجال الضريبة على المرتبباً تنوان ما ورد يكل مَنْ "القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لشنة ١٩٧٨ من عدم خضوع بدل الاقامة للضرائب يعد بمثابة المحكم الخاص ومن ثم يظل مدا العكم ساريا في طل المُمكِّ بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر ويذلك يخرج البدل المُمكِّر المهار المعارض المخضوع للضراقب المفردة بالقانون المنكور

ربي ومن حيث أن المادة ٥٩ من القانون وقم ١٥٧ لسمية ١٩٨١ سنالف الليكو تنص على أن وتبعدد سعر الضريبة على الوجه الآتون : ٢٪ عن الـ ٤٨ حِنِيها الأولى ، ٥٪ عن ألـ ٤٨٠ جِنيها الثانية ، ٢٠٠٠ ١٨٪ عن الـ ٣٦٠. حَنِيها الثالثة ، ٢٢٪ عبله زاد على ذلك ،

تنصل المادة ٨٨ من ذات القانون على أن « يُتحدد وعاء الضريبة على المرتبات وماهيات المرتبات وماهيات والميات وماهيات والميان والم

١ - ٧ تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ٣٤٠ - ٢٤
 جنيها سنويا ٠٠٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠٠ - ١٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠

۲ ــ لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتئاج وذلك في خدود ۱۰۰٪ من المرتب أو المكافسات أو الأجر الأمسل وبشرط الا تجاوز ۲۰۰۰ جنيه في السبة ۲۰۰۰ وتنص المادة ۵۹ على أنه واشيئها من السنم المحدد في المادة (۵7) من مخاطاتا تون، ۱۰۰٪

لا تفرض الضريبة بسعر ٥٪ دون أي تنفيض على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاصون للضريبة في وحدات الجهاز الاداري للمولة والحكم المحل والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتها الأصلية من أي وزارة الوحيقة عامة أو أي جهة الحارية أو وحدة من وحدات الحكم المحل أن المقطاع العام غير حيات عملهم الأصلى ولا تخضيم المبيالغ المصوص عليها في هذه المادة على المناسق عليها في هذه المادة المناسق عليها في هذه المناسقة المناسقة على الدخل »

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد نهج في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه في تحديد سميعر الضريبة على المرتبات وما في حكمها نهجين منطقة للم المسلم المسلمين ال

معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها المول ويتراوح سعرها بيد ٢ م الآلا وثانيهما استثنائي وذلك بتحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ٥٪ تفرض دون أي تخفيض على المبالغ التي يتقاضاها العامل علاوة على مرتبه الأصلية وفي المقابل فقد استبعد خضوع هذه المبالغ للضريبة غير جهة عمله الأصلية وفي المقابل فقد استبعد خضوع هذه المبالغ للضريبة وعام الشريبة التصاعدية على أساس الفريبة التصاعدية على أساس النظر الى طبيعة مفردات مجبوع ما يخصل عليه الملول من مرتبات وماميات أو وأجور ومكافآت وبدلات مرتبه لمدى الحياة وما يمنح له من مزاها تقديبة أو عينية وذلك ثله براعة الحدود المقررة الاعفادات لبعض هذه الأوعية كبدل طبيعة المعل والحوافز وغيرها من الأوعية الأخرى المتصوص عليها بالمادة ماه من القانون المذكور فالا تسرى الفريبة على هذه الاوعية الا فيسا بناف بطائع على عدد وعائها على يحصل عليها العامل من غير جهة عمله الاصلية بفض النظر عن طبيعة ومستويات المفردات التي تبكون منها تلك المبالغ ومستويات المفردات التي تبكون منها تلك المبالغ و

ومن حيث أن القانون وقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المسار الله قد اضوج المبار الله وقد اضوج المبارغ التي يحصل عليها المبامل من غير جهة عمله الأصسلية من تطاق الخضوع المضرية التصاعدية على الرتبات واخضمها لسمر استثنائي ثابت يسكن من عليها دون أى تخفيض وأنه لم ينظر في تحديد وعاء منده المشرية ذات السمر الاستثنائي الى طبيعة ومسميات المبالغ التي يتسكن منها وانما ورد لفظ المبالغ الخاصمة لتلك الضريبة دون أى توصيف أو تحديد للمبتها وكان الثابت مما تقدم أن الحدود المقررة للاعفاءات بالملادة ٨٥ من القانون المذكور لا تسرى الا على أوعية معددة بمسمياتها ومن ثم فانه ينحسر تطبيق منه الاعفاءات على تلك المبالغ التي تخضع فقط في معاملتها الضريبية لحكم البند ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المبار الله وذلك دون سواها •

وترتيبا على ما تقدم فإن ما يحصل عليه الصامل المنتهب علاوة على مرتبه الأصمل من اليجة المنتهب اليها من بسدلات أو حوافز لا يخضم الالفحريبة المحددة بالمادة ٢/٥٩ من القانون وقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشاد السمه

لالساق

التهي رأى العبيدة الصومية للسمى الفتوى والتشريع الى عا يأتي :

أولًا : عدمٌ خَضُوع بِدلاتُ الاقامة للضرائب المقررة على المرتبات •

ثانيا : خضوع المبالغ التي يحصل عليها العامل المنتدب من الجهة المنتدب الله المنتدب من الجهة المنتدب المنادة على رواتبه الأصلية للضريبة الميردة بالمبند ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المساد اليه أيا كان الموصف الذي يطلق عليها في مدواه كانت يعل طبيعة عمل أو حوافز أو غير ذلك على المنحو السائف بيانه .

ر فتوی رقم ۹۰ فی ۱۹۹۰/۱/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۱/۲ ملف رقم ۱۹۸۰/۱/۱۸) ۰ ۰

(YIY)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

'خدمة عسكرية ووطنية ـ شروط ضمها ـ قيد الزميل (ضابط احتياط في

المسل بالقانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٠٨ في شان قواعد خدمة الفسياط الاحتياط بالقوات المسلحة المسل بالقوات المسلحة المسلم المسلحة المسلم المسلحة المسلم المسل

استعرضت الجمعية العصومية ما استقر عليه افتاؤها من وجوب مراعاة قيد الزميل عند ضم مدد الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط من مائلة المجندين كما استعرضت نصوص القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شان قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المحدل بالمقانون وقم ١٩٥٢ اسنة ١٩٥٠ ، واستعرضت الجمعية كذلك نصسوص قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالمقانون رقم ١٩٧٧ اسنة ١٩٠٠ ، وترين لها من جماع هذه النصوص ان ضابط الاحتياط من طائفة المجندين الازامية بما نيها مدة أدى المؤهلات بعد طوال غترة خدمته العسكرية الازامية بما نيها مدة الاستبقاء في ذات المركز المقانوني لقريئه المجند كجندي من ناحية أن أساس ألما بالمخترة الحسكرية ، وعليه المؤكرة على عدد المحتربة على عدد خدمته المستبقاء في مدة خدمته المخترة تعينه في احدى الجبهات المشار اليها في المدة ع كم عن القتون رقم ١٢٧ لسنة ١٨٠٠ يتقيد بنيد الزميل المنصوص عليه في المدة أن تزيد المحبيته أو مدد خبرته على المدة الدة أن تزيد المحبيته أو مدد خبرته على التخرج الذي عين معه معهد خبرته على التحبية الوميد خبرته على التحبية المحدد خبرته على التحبية المحدد خبرته على التحبية الذي عين معه في التحبية المحدد خبرته على التحبية المحدد خبرة زبيلة في الدولة كرية وكمد خبرة وبيا المحدد خبرة وبيانه المحدد خبرة وبيا المحدد خبرة وبيانا المح

أو قبله في ذات الجهة ، أما ما ورد في قانون قواعد خدمة الضباط ... الاحتياط من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف .. دون اشارة الى قي... الزميل - مانه يعالج حالة الاستدعاء للخدمة العسكريسة بالقسوات المسلحة المسباط ألاحتياط فلا ينصرف الى مدد الضدمة الالزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد ثمام مدة الضدمة الالزامية وفي الدد التي عالجتها المادة }} من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وآية ذلك أن المشرع في القانون رقم ٢٣٤ السنة ١٩٥١ بعسد تعسديله بالقانون رقسم ١٣٢ اسسينة ١٩٢٤ ولئن قضى في المادة ٢٦ على ضم مدد الاستدعاء لضباط الاهتياط ، في الوظائف العامة ، الا أن هذا الحكم يفترض انتهاء خدمة المحند كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخصدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط أي يفترض وجود غاصل زمني بين مدة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك ان المشرع في القانون المشار اليه حدد في المادة ١٢ الحالات التي يتم نيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التندريب ، حضور دورات) كما حظر في المادة ١٦ على ضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه وأوجب في المادة ١٧ ان يرتدى عند استدعائه اللابس العسكرية للضماط العساملين بالقوات المسلحة مما يبين منه أن المستبعى كضابط احتياطي سبق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى وهذا يعنى ان الاستدعاء بالنسبة لطائفة المحندين ذوى المؤهلات المشار اليها في القانون رقم ١٢٧ اسنة 19٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة الدنية أذا ما عين المستدعى في وظيفة علمة بعد انتهاء مدة الاستدعاء .

لالك

انتهى راى الجمعية المهومية لتسمى النبوى والتشريع الى أن ضم مدة خدمة الصباط الاحتياط من طائفة المجندين بتقسيد بقيد الزمسيل المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشان الخدمة المسكرية والوطنية ٠

^{. (} فتوی رقم ۱۲۲ فی ۱۹۹۰/۱/۲۹ چلسة ۱۹۹۰/۱/۳ ملف رقم ۷۸۳/۳/۸۲) •

(YIE)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة ـ اعضاء مجلس الادارة ـ بدلات ـ بدلا حضور الجلسات ـ مكافاء الشوية ــ الجوم بينهما ــ (الهيئة المرية العامة للمساحة الجيولوجية والشروعات التعدينية) •

قانون نظام اتعاملن المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ ـ قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسئة ١٩٦٥ في شان مكافاة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان - قرار رئيس الجمهورية دقم 10 اسنة 1987 في شأن تنظيم الهيئة الصرية العامة للمساحة الجبولوجية والمشروعات التعدينية ... المشرع عهد الى السلطة المغتصة بوضع نظام يبين الحدود القصوى كا يجوز أن يتقاضاه العلمل من مبالغ تصرف له تحت مسمى مقابل الجهود غير العادية والأعمال الاضافية كما عهد المشرع الل مجالس ادارة الهيئات العامة باصدار القرارات المتعلقة بالشئون المالية والوظيفية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية ـ متى قدرت السلطة المختصة صرف مكافآت لأعضاء مجلس الادارة ووصفتها بأنها مكافآت عن عضويتهم بالجلس او بدل حضور لجلساته فان مده الكافات تُعتبر مقابلا للجهود غير العادية والأعمال الاضافية التي يباشرها عؤلاء الأعضاء ــ اثر ذلك : لا تتقيد هذه الكافات بالعدود القصوى المتصوص عليها في ّ قراد رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ويكفى لمنحتها صدور قرار بها من السلطة الختصة وفقا لقانون المساملين الدنيين بالدولة واللاحق في صدوره على القرار الجمهوري الذكور فيعتبو معدلا له بما نص عليه من اختصاصات اوسع بالنسبة للسلطة المختصة .. مشروعية القرار الصادر من وزير البترول والثروة المعدنية لتعويض الأعضاء عما يتكبدونه من جهد بمناسبة حضورهم جلسات الجلس ـ اساس ذلك : ان هذا القرار يعد في حقيقته مكافاة عن جهود غير عادية تختص السلطة الختصة بتقريرها ... مشروعية القراد الصاعد من وزير البترول والثروة العدنية بتحديد الكافاة السنوية لمضوية مجلس الادارة - أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٠ اسنة ١٩٨٨ الشار اليه قد عهد الى الوزير صراحة بتحديدها _ تطبيق •

ينص ترار رئيس الجبهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن بكاناة عضوية وبدل خضور الجلسات واللجان في المادة الثالثة منه على انه « لا يجوز أن تزيد مكاناة العضوية أو بعل حضور جلسات مجانس الدوث الهيئات والمؤسسات العلمة ومجانس المحوث والمعاهد واللجان الاخرى التي يصدر بتشكيلها توانين أو ترارئت جمهورية على خمسة جنيهات للمضو عن كل جلسة وبحد أتصى تدره مائة وخمسون جنيها المستوع عن كل جلسة وبحد أتصى تدره مائة وخمسون جنيها السنة ته »

وفى الملاة الرابعة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو مهنا تُغددت مجالس الادارة واللجان التي يشترك نيها في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيه في السسنة » · · كما تبين للجمعية أن قانون الهيئات العلمة الصادر بالتانون رقم 11 لسنة 1937 ينص في الملدة ٧ منه على أن مجلس ادارة الهيئة همو 11 لسلطة المحليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة المعلمة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه الازما من القرارات لتحقيق المغرض الذي قامت من أجله 200 وله على الأخص :

١ سامدار الترارات واللوائح الداخلية والتسرارات المتطقسة
 بالشئون المالية والادارية والنئية المهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعين موظمى الهيئة وعمالها وترقيقهم ونقلم ونقلهم ونصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكاناتهم ومعاشهم ونقسا لاحكام هذا القانون ؛ وق حدود لحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة ٢٠٠ » وأن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٦ منه على أن يستحق شاغل الوظيفة مقابلا عن الجمهود غير العادية والأعمال الافسافية التى يكف بها من الجمة المختصة وذلك طبقا للنظام الذى تضمه السلطة المختصة وبيين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الاحوال » .

كما استعرضت الجمعية العمومية احكام قرار رئيس الجمهوريسة رقم ه) لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية والذي نص في المادة السادسة منه على أن يضم مجلس الادارة في تشكيله « عدد لا يزيد على خمسة من ذوى الخيرة في مجال التخصصات المطلوبة للهيئة يصدر بتعيينهم قرار من وزير البترول والثروة المعنية ويحدد القرار مكاناتهم » .

والمستفاد من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم الا اسنة ١٩٦٥ المشار اليه قد وضع الحدود القصوى لمكافآت عضوية وبدلات حضور جلسات مجالس ادارة الهيئسات والمؤسسات المعامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى المشكلة بقوانين أو قرارات جمهوريسة بأن حددها يعبلغ لا يزيد على خمسة جنبهات في الجلسة الواحدة وبحد القمى مقداره مائة وخسسون جنبه سنويا ، ويشترط الا تزيد مستحقات المضو هند تمدد عضوية مجالس الادارة واللجان في اكثر من جهة على ثلاثمائة

الله الله الى جانب هذه الأحكام ، الواردة في القرار الجمهوري منالف الذكر فان المشرع في القانون رقم ٤٧ لمسئة ١٩٧٨ المشار اليه وضع حكما جديدا في المادة ٤٦ منه عيد بعقضاه الى السلطة المختصة يوضع

تظلم بين المدود القضوى لما يجوز أن يتقاضاه العلمل من وبالغ تصرف له تكت مسيم مبلي المجهود غير العادية والأعمال الإضافية : هسذا تقضلا عما عهد به المشرع في قانون الهيئات العامة لمجالس ادارة الهيئات الثانة باعتبارها السلطة العليا المهيئة على الهيئة من الحق في اصدار الترارات المتعلقة بالشئون المالية والوظيفية وذلك دون تقيد بالقواعد مالمكومية .

كما أن رئيس الجمهورية حين اصدر القرار رقم 80 لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئة المصرية المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية قد ضمنه نصا يخول وزير البترول والثروة المعدنية الاختصاص بتحديد مكافآت اعضاء مجلس ادارة الهيئة من نوى الخيرة

ومن حيث أنه ميما يتعلق بنحديد مكاماة عضوية مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية للأعضاء : ذوى الخبرة ، فانه ولئن كان المشرع قسد وضع في قرار رئيس الجمهـورية ردتم ١١ لبينة ١٩٦٥ المشار اليه الحدود القصوى للمكانآت الماليسة المستحقة لعضوية مجالس ادارة الهيئات العامة على النحو السالفة الذكر الا أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهسو الشريعة العامة في شئون التوظف والذي يسرى على العاملين بالهيئات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بانشاء الهيئسة إو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة ومقا لنص المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة بـ في ظل هذا القانون نقد اطلقت حرية السلطة المختصة في اثابة العاملين من داخل الهيئة وخارجها عمسا يبذلونه من جهسود غير عادية وعما يؤدونه من اعمال اضافية لصالح الهيئة وفقا التنظيم الذي ' تَمْنَعُه لذلك ، وغنى عن البيان ان عبارتي « الجهود غير العادية والأعمال الاغتانية ١٥ خسبها استخدمهما المشرع قد وردقا عامتين مطسلقتين دون تقييد . وبهذه الثابة مانهما نتسفان لتشملا كل عمل ترى السلطية - المحتصة عد بما لها من حرية في التقدير أن له طبيعة خاصة تقتضي الاثابة على الذي تطلق مرف النظر عن السمى الذي تطلقه على هسده الاثابة في القرار الصادر منها في هذا الشان ، وتبعا أَذَلْكُ عانه متى تترت السلطة المختصة صرف مكانآت لأعضاء مجلس الادارة ووصفتها بأنها مكافآت عن عضويتهم بالمجلس أو بدل حضور لجلسناته ، عان هذه المكافآت تعتبر في حقيقة الامر مقابلا للجهود غير العسادية والأعمسال الضائية التي يباشرها هؤلاء الاعضاء . ومن ثم ، مانها لا تتقيد بالمصود التصوى النصوص عليها في مسرار رئيس الجمهوريسة رمم ٧١ لسنة مُأْكُمُ النَّسَارِ اليه ويكنى لصحتها صدور قرار بها من السلطة المُتصة

وفقا لقاتون العالمين المدنيين بالدولة واللاحق في مسدوره على القرار الجمهوري سالف الذكر فيعتبر معدلا له بما نص عليه من اختصاصات اوسع بالنسبة السلطة المختصة م

ولما كان ذلك وكان الثابت أن المكافأة التي تقررت لأعضاء مجلس ادارة الهيئة الممرية العامة المساحة من ذوى الخسرة بواقع خمسة وعشرين جنيها لكل جلسة قد صدر بها قرار من السلطة المختصة باعتماد تمرارات المجلس وهن وزيو البترول والثروة المعدنية وهو بذاته السلطة المختصة وغقا لقانون العاملين الدنيين بالدولة لتعويض هؤلاء الأعضاء عما يتكبدونه من جهد بمناسبة حضورهم جلسات الجلس . مان هذا القرار يعد في حقيقته مكافأة عن جهود غير عادية تختص السلطة المختصة بتقريرها بغض النظر عن المسمى الذى اطلسق عليهما عند صدورها . ويكون هذا القرار بالتالي سليما ومتنقا مع القانون . كما إنه بالنسبة لتحديد المكافأة السنوية لعضوية مجلس الادارة فأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه قد عهد الى وزير البترول والتروة المعنية صراحة بتحديدها ومن ثم مان القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ الصادر من الوزير والذي حدد هذه المكاماة بواتع ستمائة جنيه سنويا _ واضاف اليها ٢٥ جنيه على كل جلسة _ يكون قد صدر في حدود الإختصاص المقرر اوزير البترول والثروة المعدنية ومتفقا ايضا مع القانون أيا كان المسمى الذي اطلقه على الخمسة والعشرين جنيهسا المشار اليها بؤصفها بدل حضور جلسات لانها لا تعدو أن تكون أثابة عن الجهد الذي يبذله العضو في هذا الشأن كما سبق البيان .

انلسك

انتهى راى الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى صحة قراً وزير البترول والثروة المعدنية رتم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ بتحديد بدل حضور ومكافاة عضوية الأعضاء من نوى الخبرة بجسلس ادارة الهيئة المحرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية

٠ (فتوی رقم ۱۹۲ فن ۱۹۲//۲/۱۷ جلسة ۱۹۹//۱/۹۳ ملف رقم ۱۹۹/۱/۸۱)

(710)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠ -

ادارة معلية ... مصاريف ادارية .. مناط استحقاقها ... الوحدات السكنية الإقتصادية .

... المادة رقم ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والستاجر والمدة الأول من قرار رئيس مجلس الوزداء رقم ١١٠ كسنة ١٩٧٨ بشان قواعد وشروط تهليك الساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المعاظنات ال مستاجريها والمادة رقم ١٧٥ من اللائعة المالية للميزانية والعسابات ـ المشرع ناط برئيس مجلس الوزداء وضع قواعد وشروط تمليك الساكن الشعبية والاقتمسادية والثوسطة التي اقامتها العافظات الى مستاجريها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها قبل العمل بهذا افقانون في ١٩٧٧/٩/٩ ... صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتناول قواعد تعليك الساكن الشاد اليها سواء افتى شقلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ او التي يتم شغلها بعد هذا التاريخ وتضمن الجهول الثاني الرفق بالقراد المذكود أن العافظات تُقوم بتحديد ثمن بيع الوحدات السكنية الاقتصادية على أسلس تكلفة البائي دون حساب قيمة الأرض ويتعمل الشترون لها يرسوم ومصاريف تسجيل عقود البيع بعصلحة الشهر العقارى - لم يتضمن القراد المذكور تحميل المسترين بأي ميالغ أخركا خلاف ما ذكر _ عدم جواز الاستناد الى نص المادة ٥١٧ من اللائعة المالية للميزانية والعسابات بان تكلفة الباني الفعلية تشمل ما يسمى « بمصاريف ادارية » تحسب ينسبُة ٦٠٠ مَن قيمة الباني - اساس ذلك : أن تلك الصاريف ليس له مدلول محدد أو عتاصر ثابتة تقطع بأنها تندرج .. في جميع الأحوال .. ضمن اقتكلفة الغملية للمباني فضلا عن أن نص المادة . ١٩٠ الشار اليه لا علاقة له بقواعد تعليك الساكن الشاد اليها ... تعليق ٠

استعرضت الجيمية العبومية المادة رتم ٧٧ من القانون رتم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير، وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجسر والمستاجر التي تنص على أن « تبلك المسلكن الشعبية والاقتصاديسة والمتوسطة التي القبقها المحلفظات وتم شعلها تبل تاريخ العمل بهبذا القبقين ، نظير أجرة القانونية ، الى مستأجريها على اسماس سداد الأجرة المخفضة لمدة خيس غشر سنة وذلك وغثا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » كما إستعرضت المارة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ (وتعديلاته) التي تنص على انه « ١٠٠٠ ثانيا : بالنسبة المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٩/١٤ يكون تبليكها طبقا القواضد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لهدذا القسرار » والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لهدذا القسرار » نسب النوزيع يتم تبليك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المانظات نسب النوزيع يتم تبليك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المانظات

على اساس تكلفة المبانى بدون الارض ... وتقسط التيبة على .٣ سنة بدون غائدة ... خامسا : ويتصل المشتسرى جبيسع الرسسوم والمصاريف المتعلقة بتسجيل الوحدة السكنية موضوع البيع بصلحسة الشهر المعارى » وكذلك استعرضت الملاة رقم ١٧ من اللائحة الملاية للهيزائية والحسابات التى تقضى بأن « تضاف مصلويف ادارية بواقع الميزائية والحسابات التى تقضى بأن « تضاف مصلويف ادارية بواقع عن الموازنة العامة للدولة . ويستثنى من ذلك الجهة التى تؤدى خدمات عامة عن طريق الازام التشريعى اذا كانت تلك الخدمات مدرج بهسا اعتبادات في موازنة الجهة المستفيدة تقلل تكالنها بالكابل » .

واستباتت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قاتون تأجيز وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٩] لسنة ١٩٧٧، ناط برئيس مجلس الوزراء وضع تواعد وشروط تمليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات الى مستأجريها وذلك بالنسبة الوحداثُت التي تم شغلها تبل العمل بهذا اِلقانون في ١٩٧٧/٩/٩. وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتناول تواعد تمليك المساكن المشار اليها التي اقامتهسا المحافظات وشغلت تبل ١٩٧٧/٩/٩ - كما تناول ذات القرار قواعد تمليك المساكن من نفس النوعية المذكورة التي أقامتها أو تقيمها المعامظات ويتم شغلها بعد التاريخ المشار البه . وبالنسبة لقواعد تمليك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/١ - وأيا ما كان الراي في مدى مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر نيما تضمنه من وضع قواعد لتمليك هذه الوحدات - مان الثابت من مطالعة الجدول ا الثاني المرفق بالقرار الذكور أن المحافظات تقوم بتحسديد ثمن بيسع الوحدات السكنية الاقتصادية على اساس تكلفة المبانى دون حساب قيمة الأرض ، ويتحمل المشترون لها برسوم ومصاريف تسجيل عقسود البيع بمصلحة الشهر العقارى . ولم يتضمن هذا القرار تحميل المشترين بأي مبالغ أخرى خلاف ما ذكر ، وعليه فلا وجه القول بأن تكلفة المباتي الفعلية تشمل ما يسمى « بمصاريف ادارية » تحسب بنسبة ١٠٪ من قيمة الماتي ، استنادا لنص المادة ١٧٥ من اللائمة المالية الميزانية والحسابات ، اذ أن تلك الصاريف ليس لها مدلول محدد أو عساحر . ثابته تقطع بأنها تندرج ـ في جميع الأحوال ـ ضمن التكلفة الفعليـة للبياني ، مضلا عن أن نص المادة ١٧٥ المسار اليه لا علاقة له بقواعد تهليك المساكن المشار اليها .

لالسك

انتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفنوى والتشريع الى عدم جواز حساب مصاريف ادارية ضمن التكلفة الفعلية التى يتحيل بها المشترون للوحدات السكنية الاقتصادية في الصالة المعروضة "

ر فتوی دقم ۱۹۱ فی ۱۹۷/۲/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۱/۳ ملف رقم ۱۹۳/۲/۷) .

(117)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة _ صيادلة _ بدلات _ بدل التفرغ _ مناط استحقاقه (الميادلة العاملين برئامية الجمهورية) م

قراد دليش الجنهورية دلم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ العمل بالقراد دلم ١٩٨٧ لسنة ١٩٥٠ بينان منح بعض السيادلة بدل تخرع ـ قراد دليس الجمهورية الشاد اليه تضمن حتى بعل تفرع خسبة مشر جنيها شهريا لبض السيادلة الذين تقتض وكاناتهم التغرغ وعم ممارسة الهفتة بالقادرج ومن بينهم شاغل الدرجة السادسة (الستوى الثالث ـ القانون فرم ١٩٠٧) - يمنح هذا البدل بدات القيمة والشروط لشاغل وطاقف الصيادلة التي تقتضى هرورة تفرغ شاغليها للوظيفة الحكومية بالوزارات والمسالح المختلفة ... اساس ذلك : توجيد المعاملة المالية بين صيادلة وزارة الصحة واشالهم بالوزارات والمسالح الأخرى ... الروزارات والمسالح الأخرى ... الروزارات والمسالح الأخرى من المستوى الثالث خيف للقانون في ١٩٧٨ كين مقصوراً للسنة ١٩٧٨ وين مقامل التمام الشارع ١٩٤١ لمنانون مقامل المستوى الثالث على المالية بكون مقصوراً وقرع ١٤٧٨ في المسادلة العاملين برئاسة الجمهورية الشاغلين للمستوى الثالث على المالية على المسادلة المعاملين برئاسة الجمهورية الشاغلين للمستوى الثالث على ويجة ـ خطبيق وقرم ١٤ لسنة ١٩٧٨ دون غيره من المسادلة الشاغلين لوظائف اعلى دوجة ـ خطبيق وقرم ١٤ لسنة المعاملة على المسادلة المالية من المسادلة الشاغلين للمستوى الثالث على دوجة ـ خطبيق والمسادلة المعاملة من المسادلة الشاغلين للمستوى الثالث على دوجة ـ خطبيق والمنان المسادلة المنابقة من المسادلة الشاغلين للمستوى الثالث على دوجة ـ خطبيق والمسالح المنانية المسادلة المسادلة المسادلة المنانية المسادلة المسادلة المسادلة المسادلة المسادلة الشاغلين للمستوى الثالث على دوجة ـ خطبيق والمسادلة المسادلة الم

- مدبر عام مصلحة الصيدلة .
 - _ وكيل مصلحة الصيطة .
- مد مديرو ومنتشو الاتسام بمصلحة الصيدلة ·
- ... صيادلة تسنم طبى الحدود ومصلحة الخازن -
 - ــ الصيدلة بمديريتي سوهاج واسوان .
- الصيادلة من الدرجة السادسة نقط بالوزارة. •

وتوحيدا للعماملة بين صيابلة وزارة الصحة المتغرفين وامتسالهم بالوزارات والمسالح الأخرى فقد تقرر منح هذا المسمل بينذات قهيته وشروطه الشاغلي وظائف الصيدلة التي يتقرر ضرورة نفرغ شاغلها للوظيفة الحكومية على أن يكون الصرف بعد تدبير الصرف المالى بميزانية الوزارة أو المسلحة ١٠ هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقسم المملا لسنة ١٩٦٠ بزيادة راتب الحرمان المقرر للصيادلة ناصا في المادة الأولى منه على أن " يزاد راتب الحرمان المقرر المصيادلة بواتسع ١٠ جنيهات شمهريا الى ١٥ جنيه شهريا على أن يكون منحه طبقا للشروط والأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٢٩٦٣ لمسئة ١١٥٧ بشرط أن يقوم الصيدلي باعمال الصيدلة نملا ، والخصم بالزيادة المترتبة عنلي خلك على البلب الأول ببد احرف ه رواتب ومكاتمات بميزانية وزارة فلصحة » .

والمستفاد من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المحدل بالقرار رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٠ تضمن منع بدل تغرغ قدره خبسة عشر جنيها شهريا لبعض الصيادلة الذين تقتضى وظائفهم التغرغ وعدم ممارسة المهنة بالخارج . وبعد أن عدد هذا القرار شاغلى نلك الوظائف أضف اليهم شاغلى الدرجة السادسة (المستوى الثالث ــ القائسون رقم ٧٧ لسنة ٧٧) ونص على منح هذا البدل بذات القيمة والشروط لشاغلى وظائف الصيادلة التي تقتضى ضرورة تغرغ شاغليها للوظيفة الحكومية بالوزارات والمسالح المختلفة . وذلك توحيدا للمعاملة المالية بين صيادلة وزارة الصحة وأمثالهم بالوزارات والمسالح الاخرى .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكان المشرع قد هدد الصياداسة "الشاغلين للدرجة السادسة نقط (المستوى الثالث ــ القانون رقم ٧٧ لسنة ٧٨) بوزارة الصحة كمستحقين لبدل التفرغ ، عان نظراءهم من شاغلي هذه الدرجة فقط بالوزارات والمسالح الأخرى هم الذين يكون لهم الحق في الحصول على هذا البدل ، ولا يجوز تهتع شاغلي الدرجات الأعلى به نزولا على صراحة النص الذي لا يفيد عنه الا شاغلو الوظائفة التي تحددت على سبيل الحصر في نص القرار رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المسار اليه دون غيرها ،

ومن حيث انه تبعا اذلك ، عان منح بدل التفرغ المشار اليه يكسون متصورا على الصيادلة العالمان برئاسة الجمهورية الشاغلين للمستوى الثلث طبعا المتاون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون غيرهسم من الصيادلسة "الشاغلين لوطائك اعلى درجة ،

مناجسل نلسك

انتهى رأى الجمعية المهومية التسليس الفتوى والتشريع الى عدم المتية المهاملين برئاسة الجمهورية غير الرخص لهم بعزاولة المهاملين لوظائف أعلى من المستوى الثالث طبقا للتأتون رقم ٤٧ لسفة ١٩٧٨ في الحصول على رانب الحرمان المتور بقرار وأيس المبهورية رقم ٣٦٧ لسفة ١٩٨٨ المعلل بالقرار وقسم ١٩٨٧ لسفة ١٩٨٨ المعلل بالقرار وقسم ١٩٨٧ لسفة

ر فتوی وقم ۲۹۱ فی ۱۹۹۰/۴/۱۶ چلسة ۱۹۹۰/۱/۳ ملف وقم ۲۹۱ ۱۱٦٨/٤/۸۱) ٠

(Y1Y)

جلسة ۴ من يفاير سنة ١٩٩٠

بيهوره .. خبراء معريين ما طبيقة العلاقة التى تربطهم بالجهاز المركزى للتعمر .. خضوعهم الجهارة المركزى للتعمر .. خضوعهم الحضائم قانوى التاميد .. الاستمام التاميد الاجتماع معرفية المحتماع معادات الاحتماع التعميد .. التسميع في القانون وقلام 174 لبينة 1942 التسابق المحافظة التاميد بعيفة مؤقدة مع الخبراء المجربين من فرى المثلقة بهذا العلمية القاصة بقرض الاستفادة من خبراتهم في مجالات التعفير .. تعكم في الدولة وفي القانون المامية المحافظة بقرض الاستفادة من خبراتهم في مجالات التعفير .. تعكم في الدولة وفي القانون المامية المحافظة المحافظ

تبين للجيمية العيومية أن التانون المدنى ينمس فى المادة ١٧٤ منه على أن « عقد العبل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعبل فى خدمة المتعاقدين بأن يعبل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت أدارته وأشرافه مقابل أجر يتعهد به التصاقد الآخر بصفة بؤقتة مع المعربين ذوى المؤهدات «بجوز لوزيسر الاسسكال والتعبير عفد الضرورة التماقد بصفة بؤقته مع الاجانب ٠٠٠ كما يجوز التعديم عند الضرورة التماقد بصفة بؤقته مع الاجانب ٠٠٠ كما يجوز للمعلم فى مجال التعمير دو التقيد بنظام العاملين المدنين بالدولة أو القطاع العام وتسرى عليهم الاحكام والشروط الواردة فى عقودهم » . وأل التانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ اصدار قانون التأمين الاجتماعي ينمي في المادة ٢ ينه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العالمين من الفلسات الآنيسة:

أ ــ العابلون المديون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامــة والمؤسسات العامة والوحــدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الرحدات الاقتصادية بالقطاع العام ٨٠٠ » وفي المادة ٤٠ من ذات القانون على أنه « اذا أعبد صناحب المعاش الى عمل يقشمــهــة

كما استعرضت الجمعية المهومية احكام بعض المعود التي ابرمتها وزارة التمبير مع عدد من الخبراء في هذا الشان وهي المعود المبرمة مع صدن مخد من الخبراء في هذا الشان وهي المعود المبرمة مع حسن ، فيد حسن ، فيد حسن ، فيد حسن ، فيد حسن به المسلم المعالم الم

واستخلصت الجبعية العبوبية من ذلك جبيعه أن المشرع في التأثون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه عهد الى وزير التعبير بسلطة التماتد بصفة مؤقتة مع الخبراء المصريين من نوى المؤعسلات والخبسرة العلمية الخاصة بغرض الاستفادة بن خبراتهم في مجالات التعبير على أن تحكم المجلقات بينهم الأحكام التي ترد في عقسودهم دون تقيد بلحكام قوانين إلعالمين المنبين في الدولة وفي القطاع العام وانسه بعوجب هسده السلطة عقد تعاقدت الوزارة مع السادة الخبراء المذكورين و

ومن حيث أنه في مجال تحديد الطبيعة القانونية وتكييف العقدود المسار اليها للوتوف مع بدى اعتبارها عقود عبل من عديه ، علن المشرع أن نصل في القانون المبنى (مادة ١٧٤) على أن عقد العمل هو عقد بيعيد منقتضاه العمل بأن يعمل في خدية رب العمل وتحسب ادارتسه وأشرافه مقابل أجر بدعه الأخير ، عانه يكون قد تطلب توافر عناصر التعمل ، وعنصر العمل ، وعنصر العمل ، وعنصر العمل ، وعنصر العمل ،

وَمِنْ حَيْثُ أَنه بِمِراجِعة أَحْكَام الْعَقُودُ الْمُشَارُ الْبِهَا يَتَبِينَ أَنَّ مَنْصِرِ المعل واضح فيها من خلال تحديدها لمهام استشارية معددة تكلف بهسالوزارة المخبير وتتنق مع خبرته ومكانته . وكذلك مان عنصر الاجسر

ثابت اذ تحدد بمبلغ سنوى يدغمه على اتساط شهرية أى بصغة دورية منتظمة دون ارتباط بانجاز اعمال معينة مما يكشف عن تواقر علاقسة العمل اذ تغترض هذه العلاقة أن العامل يضع نفسه تحت تصوف رب المجلى ويستحق الأجر اعتبارا من تاريخ استلامه العمل ولو لم يوكسل اليه عمل يقوم به معلا .

ومن حيث أنه عن عنصر النبعية ، غين المترر أنه المنصر الإساسي في عقد العبل وهو المبيز له عن غيره من الحتود - والمتصود بالتبعية فنه : التبعية التقانون والتي تنبئل في قيلم العلل بتلدية العبل لحسلب رب العبل وتحت اداته واشرائسه ويكون لوب العبل توجيه العالم نبيا يؤديه اليه من أعبال وفي طريقة ادائه فيصدر اليه التوجيهات ويلتزم العائل بتنبيذها والا اعتبر متصرا في عبله - ومن ثم تفترض هذه التبعية وجود نوع من الانتراف لاحسد في عبل المعالم في توجيه العلمل وطلاحتاته في رقبانه في انتاء العبل مع المترام العالم بهذه التوجيهات والمترام العالم بهذه التوجيهات -

ولما كان الثابت أنه ولئن كانت النبعية في العتود البرمة مع الخبراء المكورين ليست تبعية غنية تضع العابل مباشرة تحت تصرف رب العمل، إذ أن الخبيع في هذه المعقود يظل محتفظا بحقه في اداء مهمته المغنية وفقا لتقديره وتفكيره الطمى الخاص ... الا أن التبعية القانونية تعد متوافرة في صعورتها الادارية والتنظيمية والتي تسمح للوزارة بالمتدخل في تخسسهيد فوعية العمل المطلوب وظروف وضوابط ادائه ونقة لما تدر مناسبته .

وتبما لذلك جبيمه تكون عناصر عند العبل قد تواغرت في المقود الجرمة مع التخبراء المذكورين ، نتحد العلاقة التي تربطهم بالوزارة علاقة عمل ، ومن ثم تصرى عليهم احكام تائون النابين الاجتباعي .

هن اجسل خلاد

انتهى راى الجمعية المدومية أقسمي الفتوى والتشريع الى اعتبار المائمة التي تتل سنهم عسن المائمة التي تتل سنهم عسن المائمة التي تتل سنهم عسن السنين والمتعلين مع وزارة التعبير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق النهل في مجالات التعبير علاقة عبل فيضمع ما يتقاضونه من المائمة المائمة المناب التي التهبين الاجتماعي .

ر و فتوی دام ۲۳۰ فی ۲۵/۱/۱۹۲۶ جلسة ۱/۱/۱۰/۱۶ مللی دام ۲۸/۱/۱۳۸ .

(* * 1 A)

حِلسـة ١٧ من ينـاير سنة ١٩٩٠

عاملون مدليون بالدولة. .. تعين .. شرط السن (سائل وظائف الجبوعة العرفية) •

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتقام العاملين المدنيين بالعوقة المعدل بالقانون رقم ١٩٠٠ السبتة ١٩٨٣ ـ: الشرع فاط بكل من الوحدات الخاضمة لأحكام القانون رقو ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه وضع جدول للوظائف بان يراق به بطاقات وصف مغتلف وظائف الوحدة عل شوء المعايع التي يضعها دئيس الجهاز الركزي كلتنظيم والادارة .. اشترط القانون إللاكور فيمن يشغل الوظيفه أن يكون مستوفيا لاستراطات سغلها عل الندو الوابد ببطقات الوصف والا يقل سن العامل عن سنة عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة الى المعاش بسن الستين _ التميين في الوظائف العامة هو من الملاءمات التي تستقل جهة الاداره في وذُّنها وتترخص في تقديرها حسبها تراه متفقا والمسالح العام ومعققاً لما تُتغياه من كلالة حسنن سبر المعل في الرفق الذي تتَّوم عليه ولا معقب عليها في علما الصند .. شرط ذلك : أن بيدا قرارها من عيب اساءة استعمال السلطة وان ينكى بن دائرة الانحراف وذلك ما أم يقيدها القانون بنص خاص . متى قدرت جهة الادارة أن من يتوافر فيه الواصفات والقدمات التي تتطلبها إعمال وظائف المجموعة الحرفية ينبغي الا تزيد سنه عند التعين على ٤٠ سنة والا تقل عن ٢٠ سنة وان هذه السن بحديها الأدنى والأقمى تتفق وطبيعة اعمال تلك الوطائف كما تقع في نطلق العدود الفرية قانونا وانه ليس. في ذلك الشرط ما يجافي أحكام ذلك القانون أو يخالف القواعد المتملقة بالنظام المام فانه يعتبر شرطا مشروها بها لا وجه للنمي عليه بالبطلان ولا تنريب على جهة الادادة في تقريرها لذلك الشرط ... أساس ذلك : انها قد تغيت به وجه المسلحة العامة وانه قد جاء في صورة عامة مجرَّدة ينظيق على الكافة ولم يصدر بصدد حالة فردية بعينها - تطبيق •

استعرضت الجمعية العيوبية حكم الحادة ٨ من التانون رقسم ٧٧ لبسنة ٧٨ ينظام العلماين المنبين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ الني تنص على ان « تضع كل وحدة جدول الوظائف مرفقاً بعلما بطلقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولاتها والاشتراطات اللازم توافرها فيهن بشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجوعات القانون واقليه الحدى المجوعات البينة بالجدول رقم (١) المحدى القانون والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنصى على أن « تصان الوحدات عن الوظائف ١٧ الخلية بها التي يكون التعيين فيها بقراد من السلطسة المختصة في صحيفتين يوميتين على الاقل ويتضين الاعلان البيالا المختصة في صحيفتين يوميتين على الاقل ويتضين الإعلان البيالا ألم المتعرضية الها المؤلفة ١٠ المتعرضية الها المؤلفة ١٠ المتعرضية الها المناس عين مستوفيا الاستراطات شغل الوظائفة ١٠٠ الا يقل السن عين مستوفيا الاشتراطات شغل الوظائفة ١٠٠٠ الا الا يقل السن عين مستوفيا الاستراطات شغل الوظائفة ١٠٠٠ الا يقل السن عين

ستة عشر سنة ... » . وكذلك المادة ١٥ التي تنص على أن « تتنهي خعمة العامل ببلوغه سن الستين ". .

واستبانت الجمعية أن المشرع نابل بكل من للوحدات الخاضعة لاحكام القانون رقم لا لسنة ١٩٧٨ المسار اليه وضع جدول للوظائف بها على أن وزقق به بطالتات وصف بختلف وظائف الوحدة بحيثه يقضون بتحديد واجبائها وبسئولياتها والإشتراطات اللازم توانرها فيهن يضغلها وتتبييها وترتبيها في أحدى المجوعات النوعية ونقيبها باحدى الدرجايت للمحددة بالجدول المرفق بالقانون وذلك كله على ضحوم المسايير التي يضعها رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة كما أوجب عليها عنصد شفل الوظائف الشاغرة بها الاعلان عنها في صحيفتين يوميتين على الاتل وأن يتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة المصل عنها

وقد اشترط القانون المذكور فيين يشغل تلك الوظائف أن يكون مستوفيا الاستراطات شغلها على النحو الوارد ببطاقات الوضف والايتل سن العالم عن سنة عشرة سنة كالمة كما حدد سن الاحالة إلى المغاش بسن السكين .

ومن حيث أن شغل وظائف العاملين المدنيين بالدولة أصبح يسم في ظل الغبل بأحكام القاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بعد الاخذ بنظام التوصيف والتعييم على اساس وضوعي بالنظر الى الوظيفة المطلوب شغلها والاشتراطات الشكلية فيمن يشغلها وفي هذا المقام (وضع المشرع غروطا علم ينبغي توافرها في جميع العالمين بصفة عامة كتاك المتطقة بالسن والجنسية وحسن السمعة وغيرها من الشروط الاخرى المحددة تانونسا وإلجنست التربيطانة التي تلك للجهات المخلطنة باحسنكامه أن تشميع مسن الاستراطات ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها وذلك وفقال اللسلطة التعديرية المقررة لها في هذا الشأن وبها يتفق مع طبيعة أعبال الوظائف بغرض تحقيق الصائح الغام) وذلك بوضع المهل المتسام في المكان المئاسب الذي ينفق مع خبراته ومؤهلاته وقدرته على القيسام بامياء الوظيفة المتقدم لشغلها .

وبن حيث أن المسلم به وقتا لما أستثر عليه أحكام القضاء الادارى أن التمين في الوظائف العامة هو من الملاصات التي تستثل جهة الادارة أن ورنها وتترخص في تقديرها حسيبا عزاه متقتا والصالح العام ومعتب لما لتتفياه من كثالة حسن سير العمل في المرفق الذي تقوم عليه ولا معتب عليها في هذا الصدد طالما أن قرارها قد برىء من عيب أساءة استعمال عليها في هذا الصدد طالما أن قرارها قد برىء من عيب أساءة استعمال

السلطة ، وناى عن دائرة الإنصراف وذلك ما لم يقيدها القانون بنص رخاص وبناء عليه يقانم يكون اللجهة الإدارية وهي تباشر سلطنها في المنتقلينية العامة المنتقلينية العامة المنتقلينية العامة المنتقلينية العامة ما تراه لازما لشغل الوظائف الشاغرة بها ما دامت تتوضى بثلاث المنتقبة العامة وكانت هذه الاستراطات وتلك التواعد التنظيمية لا تتمارض مع التاتون او النظام المسامة .

ومن حيث أن القانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد خسول الوحدات المخاطبة بأحكامه وضع الاشتراطات اللازم توانسرها نيبسن يشغل الوظائف الواردة بجداولها وبما بنق وطبيعة أعمال اك الوظائف وكان المسلم به أن أعمال وظائف المجموعة الحرفية تتميز بطبيعة خاصة وتتطلب غيمن يشغلها درجة معينة من التيقظ والتبصر حفاظا على سلامته كما تتطلب أيضا قدرة بدنية معينة على الاضطلاع بها وأن الجهة الادارية في الحالة المعروضة (قد قدرت أن من يتوافر ميه هــذه الواســفات والمقومات ينبغي الا تزيد سنه عند النعيين على . } سنة والا نقل عن .٢ سنة وأن هذه السن بحديها الأدنى والأقصى تتفق وطبيعة أعمال تلك الوظائف على النحو السالف بيانه كما تقع في نطاق الحدود المقررة قانونا الا حدد القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر التعيين بسن السادسة عشر وانهاء الخدمة بسن الستين) وانه ليس في ذلك الشرط الذي تطلبته الجهة المذكورة ، بما في أحكام ذلك القانون أو يخالف القواعد المتعلقة بالنظام العام ومن ثم فانه (يعتبر شرطا مشروطا بما لا وجه للنعى عليه بالبطلان ولا نثريب بالتالى على جهة الادارة في تقريرها لذلك الشرط طالما أنها قد نغيبت به وجه المسلحة العامة وأنه قد جاء في صورة عامة مجردة حيث ينطبق على الكافة ولم يصدر بصدد حالة فردية بعينها .

ولا يغير من ذلك التول بان هذا الشرط ينطوى على اهدار لبدا المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في شغل الوظائف العامة ذلك ان الاخلال ببدا المساواة لا يتع الافي حالة النمييز بين المواطنين المتحدين في المطروف والمراكز القانونية بسبب النوع أو البنس أو اللون أو المقيدة وهو ما لم يتحتق في الحالة المعروضة والامر كذلك بالنسبة لتكافؤ الفرص أذ أنه لا خطر على التقدم لشغل الوظائف العامة لمكل من تتسوافر فيسه الشهروط المتطلبة الشغلها فالجميع متساوون في شغل تلك الوظائف وغقا المعروط المقررة ب

لالسله

تنهى رأى الجمعية المبومية لتسمى الفنوى والتشريع للى بشروعية شرط السن الذى تطلبته وزارة التوى العابلة لشغل وظائف المجوعة الحرفية بها ،

ر فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۲۰/۱/۳۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۷ علقه رقم ۱۹۸۰/۱۸۳۰) ،

(Y19)

جلسسة ١٧ ينساير سنة ١٩٩٠

اعشاء مجلس الدولة _ مرتب _ علاوة اشافية (مادة 29 مكروا الفضافة بالقافون أرقم 140) فسنة 1947 -

المادة ١٧٢ من القالون رقم ٤٧ استة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة والقانون رقم ٤٧ السنة ١٩٧٨ بنظام الفاملين الدنيين بالدولة فلعدل بالقائون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ سـ الكمرح استحدث جبائض حكم اللابة 21 مكروا المنافة بالقانون ولم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ نسا جديدا يمتح العامل بمنتفهاه علاوة افسالية بخثة العلاوة العورية الغررة لعرجة الوظيفة التي يشخلها متى مضى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوه الدورية القررة لوصول مرتبة الى الحد الألمى السموح به قانونا .. شرف ذلك : الا يجاوز اجره بمنعه اياها الربط المال الثابت القرر تدرجة الوظيفة الأعل مباشرة ... اثر ظلك : أن من يشقل التدجة العالية يحرم من تلك الملاوة اللا تعتق في شانه الشرط السلبي الذي قرره الشرع أما من يشغل ما عدا ولك من الوظائف ذات الدرجات الأدنى لا يحرم من العمول على تلك الطلوة متى توافرت في شانه مناط استعطاقها ... تسرى أحكام قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة بوصله الشريعة العامة في مجال التوظف على العاملين بكادرات خاصة فيما لم تتناوله تلك الكادرات من مسائل بالتنظيم .. شرط ذلك : انها لا تتمارض مع احكام تلك الكادرات أو طبيعة الوظائف التي تعكمها ... اساس ذلك : ان المشرع قصد الى أن الافادة من حكم المادة ١١ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يقتصر على العاملين الفاضعين لأحكام هذا الكانون بل تمتد ايضا الي غيرهم ممن تسرى عليهم احكامه فيما لم يرد في شانه لمس خاص في القوانين والقرارات النظمة لشئونهم الوظيفية ـ سريان تطبيق حكم الماهة 11 مكروا الشسار اليها على السادة اعضاء مجلس الدولة مهن تتوافر في شائهم شروط استحقاق العلاوة والاضافية المقررة به .. اساس ذلك : ان كانون مجلس العولة دلم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ قد جاء خلوة من نس مبائل فحكم المادة المذكورة الذي استحدث في تاريخ لاحق على العمل بأحكامه مهقتفي القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ وان هذا الحكم لا يتعارض واحكام كانون مجلس الدولة .. اثر ذلك : جواز الجمع بين تطبيق حكم المادة ٤١ مكروا من قانون العاملين الدنيين بالدولة والمكم الوارد بالجدول الملحق بقانون مجلس الدولة على السادة أعضاء مجلس الدولة وفقا للشروط المقرية لكل منهما .. تطبيق •

بنص المادة ۱۲۲ من القانون رتم ۷۷ اسنة ۱۹۷۲ بشان مجلس الدولة على أن « تحدد مرتبات اعضاء مجلس الدولة بجديع درجاتهسم ونقا للجدول الملحق بهذا القانون ٠٠٠ وتسرى نيما يتطق بهذه المرتبات والمزايا الأخرى وكذلك المماشات وبنظلها جديع الاحكام التي تتقرر في شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية ٠٠ « وتنص المائدة الحادية عشر من القانون رقم ۱۲ اسنة ۱۹۷۲ بتصفيل بعض احكام الهيئات القضائية على أن د يضساف الى قواعد تطبيق

جدول الرتبات الملحق بكل من تانون السلطة التضائية وتانون مجلس الدولة مع فقرة اخيرة نصبها الآتي « يستحق العضو الذي يبلغ مرتبسة نهاية مربوط الوظيفة التي يضغلها للملاوة المتررة الوظيفة الإعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبة تهاية مربوط الوظيفة الاعلى وي معنده المحالة يستحق الدلات بالمنات المقررة لهذه الوظيفة » . وننص المادة ا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨ بنظام المادين بالمنين بالدولة على الروية بنظام العالمين المنين بالدولة بالإحكام الواردة بهذا التيانون وتسرى احكاله على ي. و و و لا تسرى هذه الاحكام على العالمين الدين ينظم شبؤن توظفهم قوانين أو قرارات خاصة نهيه نصة عليه هذه التوانين أو المقرارات » و المرادات المادين الدينان الوقع المادين الوقع المادين الوقع المادين الوقع المادين الوقع المادين المادين الوقع الوقع

وتنص المادة () من ذات القانون على أن يستحق العسامل العسلاوة الدورية المقررة لدرجة وظبفته التي يضغلها كما هو مبين بالجدول رقم (() المرافق بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة . . . » وتقص المادة () مكررا المضافة بالقانون رقم 100 المسنة 100 بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ السنة 19٧٨ المشبار اليه على انه « الما ألمي المامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاقة دورية لوصول اجره ألى الصد الاقمى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها يمنع عسلاوة أمل المناب المناب المائية بنئة الملاوة المقررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يولية الثالى المني المدة المؤكورة بشرط الأ يجاوز أجره بهذه العلاوة الرسط المالي

وبغاد ما تقدم أن المشرع بعد أن جعل وصول مرتب العالي ألى نهاية مربوط درجة الوظيفة التي يشغلها ماتما من حصوله على العلاوة المدورية المقررة تلقدرة التلك الوظيفة وفقا لمجدول المرتبات والملحق بالقانون رقم الا المسئة ١٩٧٦ أنسا تحديدا يبنح العالم بمثلث المالة ألى مكرا المسئة المالم بمثل منى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المتررة الوظيفة التي يشغلها متى منى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المتررة لوسول مرتبه ألى المستد الاتساق المعالم أن تستحق هده المداوة في أول يولية التالي لانتضاء المدة المؤلورة وبشرط الا يجالوز الجروه بهنده اياما الربط المالى النابت المترر لدرجة الوظيفة الأعدالي

وين حيث أن استحقاق الولاوة الإضافية المسار اليها بنوط بانقضاء المسار اليها بنوط بانقضاء المسارية الرامية المسارية الرامية المسارية الرامية المسارية الرامية المسارية الرامية المسارية الرامية المسارية ا

المسكوح به ، وكان الثابث من الاطلاع على معاضر متاتشك مجليني الشمية لشروغ النص المساز اليه أن الشرع قد استهدف بتقرير عك المغالوة القضاء على تجمد مرتبسات المساطئين المر لا ذنب لهمم فيه وخلق الحافز الديم على العمل والانتاج بدلا من التقاعس الذي يصيب العاملين الدين اغلقت عليهم الدرجات التي يشغلونها لوصول مرتباتهم إلى الحد الأقمى المسموح به قانونا وهو الأمر الذي يقتضي منح تلك العلاوة لكل من تُوافر نعية مناط استكفاقها وذلك ابا كانت الدرحة الوظينيسة التي يشغلها وعدم قصر منحها على الشاغلين لدرجة وظيفة بعينها وذلك نيما . عدا نبوى الربط الْبُلبِت ولئن كان المشرع قد اشترط في عجز المادة 13 مكررا المسار آليها الا يجاوز أجر العامل بتلك العلاوة الربط المائي الثابت لدرجة الوظيفة الأعلى المباشرة فأن هذا الشرط يعتسر شرطا سلبيا لا يؤثر على اصل استحقاق تلك العلاوة الذي يرتبط بمناط تقريره وانما يؤدى نقط الى الحرمان من الحصول عليها في حالة توافره وذلك اخذا ر في الاعتبار إن المتصود بالربط المالي الثابت هو ذلك الربط المحدد بحدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للدرجة المنازة التي تؤجد على قمة مجبوعة وظائف الدرجات العليا الواردة بذلك الجدول (وعليه فان من يشغل الدرجة العالية وهي الدرجة الأولى مباشرة من الدرجة الممتازة يحرم من تلك العلاوة اذآ تحقق في شائه الشرط السسلبي الذي ترره المشرع أما من يشغل ما عدا ذلك من الوظائف ذات الدرجسات الأدنى غلا يتصور تحقق هذا الشرط بالنسبة له ولا يحرم بالتالي من المحصول على تلك الملاوة متى توافرت في شبأنه مناط استحقاقها والقول م يغير ذلك ينطوى على إغراغ حكم المادة ١١ مكررا المسار اليها من مضمونه ويخالف ارادة الشرع التي كشفت عنهما بجملاء المناقدات التي دارت بمجلس الشبب حول اصدار ذلك اللمن والغاية من تفسيره) .

ومن حيث أن المتالا التجمية الثمنومية لتسنى المنوى والتشريسع والترسيط المناقل المناقل

ومن حيثية إلن الجمعية العمومية المسمى النتوى والتشريسع قد المبتطهرت بنتواها الصادرة بيجلسسة ١٨٨٨/٦/٧ البقي دهبت الى انه "المليقا لحكم الملدة. ١٤ مكورا من القانون رقم ١٤٤ استة ١٩٧٨ المسار اليه

تمنع العلاوة الإضافية ان امضى من للعاملين ثلاث سنوات دون استحقاق المعلاوة الدورية المتررة لدرجة الوظيئة التي يشغلها لوصول آجره الى الحد الاتمى المسبوح به ونقا للتوانين المعول بها وليس ونقا لمهذا القانون (اي قانون العاملين المدنيين بالمدولة وحسده) استظهرت أن المشرع بذلك تد تصد حتما الى أن الاعادة من هذا الحكم لا يتنصر على المعلين الخاصمين لاحكام هذا التانون بل تبتد ايضا الى غيرهسم معا تسرى عليهم احكامه عبها لم يرد في شائه نص خاص في التوانين والقوارات المنظمة الشئونهم الوظيفية .

ولما كان الثابت مبا تقدم أن تانون مجلس الدولة رقم ٧٧ السسفة
19٧٢ قد جاء خلوا من نص مبائل لحكم الملاة ١٤ مكررا الذي استحدث
في تاريخ لاحق على العبل باحكامه ببتتضى القانون رقسم ١١٥ غسنة
1٩٨٦ وأن هذا الحكم لا يتعارض واحكام خانون مجلس الدولة ومن ثم
المائدة على تطبيق حكم المائدة ١٤ مكررا المسار اليها على السلام اهضاء
المسارة به
المدرة به
المدرة به المائدة ١٤ مكروط استحقاق العلاوة الإضافية
المسارة به المائدة ١٤ مكروط الستحقاق العلاوة الإضافية

ولا ينال مما تقدم أن ثمة قاعدة من القواعد الملحقة بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ تقرر منح العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العسالوات والمبدلات المقررة لملوظيفة الأعلى بشرط عدم تجاوز نهاية مربوطها اذ أن الكل من الحكمين المشار اليهما مجال أعماله المستقل والمتبيز عن الآخر مالحكم الوارد مالجدول ألمحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس النولة يواجه حالة وصول مرتب عضو مجلس الدولة لنهاية مربوط الوظيفة الني يشخلها غيدق له في هذه الحالة الاستبرار في تقاضي علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة دون أي غاصل زمني وذلك بشرط الا يجاوز مرتبه في هذه الحِالة نهاية مربوط علك الوظيفة أما الحكم الذي تضمنته المادة ٤١ مكررا المشار اليها مهو يمالج حالة تجهد مرتب العامل الناتجة عن توقفه عن المصول على العلاوة الدورية المتررة لدة ثلاث سنوات بسبب وسول مرتبه للحد الأقصى السموح به قانونا وليس نهاية ربط الوظيفة الأعلى التي يشغلها « كما أن الربط المالي الثابت المقرر للدرجة المتسارة هسو الحد الذي لا يجوز للعامل تجاوزه باي حسال من الأحسوال واستحدام المشرع لعبارة الحد الاتمى المسموح به ومقا للقوانين المعبول بها يؤكد سريان حكم المادة ١٤ مكررا المشار اليها على العاملين مكادرات خاصة ذلك أن عبارة الحد الأتمى تنصرف الى المرتب الذي يحسل عليه التعامل ولو تجاوز به نهاية مربوط الوظيفة التي يشطها كما هو الشأن في الحالة

المعروضة و ما دام أن المسلم به أن استحقاق عضو المجلس الذي يبلغ مرتبه نهاية الوطيئة التي يشخلها العلاوة المتررة الوظيئة الأعلى مباشرة بشرط الا يجاوز نهاية مربوطها مؤداه أن هذا العضو ببلوغه نهاية مربط الوظيئة التي يشخلها عان له الحق مالى أصبح اقتضاء مرتب الوظيئة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها ومن ثم أصبح هذا الحد هسو الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوائين المعمول بها • وبالتالي فانه لا يوجد ما يحول دون المجمع بين تطبيق الحكين المسار اليهما على السسادة أعضاء محلس الدولة وفقا للشررط المتررة لكل بنهها .

انتهى رأى التجيعية الصومية فقسمى الفتوى والتشريع الى سريان حكم المادة 1 كمرا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه على السادة الاسادة مستشارى مجلس الدولة من تتوامر في شائهم شروط انطاقها .

و فتوی رقم ۱۹۳۳ فی ۱۹۹۰/۱/۱۹۰ جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۹۰ ملک رقم ۱۹۸۹/۱/۱۹۱ یه ۰

· (۲۲۰.) جاسة ۱۷ من ينازر سنة ۱۹۹۰

ُ مَرَاكَبُ لَـ مَرَا تَهِ جَرِّكِةَ لـ الأعَلَاءُ مُنهَا ﴿ عَرِبَاتِ الرِّكُونِ ۚ أَوَ الدَاجَاتُ الْأَلِيّةَ لَلْمَمَا يُعِنُ في المعليات القويلية ﴾

القانون رقم ٥٠ لُسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات العربية واعفائها من الرسوم الجمركية والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٦ والقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الشرع قد أسبغ نوعا من الرعاية على مصابى العمليات ألعربية من أفراد القوات السلحة والعاملين المدنيين بها الذين تلحقهم اصابة كبيرة يترتب عليها الشبلل إو فقد الأطراف وتستدعي حالاتهم توفر وسيلة نقل مناسبة فاصدر عدة تشريعات تهدف إلى اعفاء هؤلاء من الضرائب الجمركية وغرها من الضرائب والرسوم الملطة بها التي قد تستجق على ما يستوردونه من سيادات رُكُوبِ او دراجات آلية مجهزة تجهيزا طببا خاصا .. القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الوقائع والراكز التي تتم تحت سلطانها فتسرى باثر مباشر على الوقائع والراكز القانونية التي تتم بعد نفاؤها ولا تنسحب على الماضي إلا إذا وجد نص صريح يقرد لها اثرا: رجعيا -اثر ذلك : ان الاعقاء القرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ يكون له مجال أعمال لايختلط ولايتداخل مم الاعقاء الذي تضمينه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ أو الاعقاء القرر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ _ اساس ذلك : أن مستوردي سيارات الركوب الصغيرة أو الدراجات الآلية الغاضمة للاعفاء القرر طبقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ تتحدد مراكزهم القانونية في الوقت اللي تتعقق فيه الواقعة النشئة للضريبة والتي تتعدد بلعظة دخول الأشياء المستوردة الى البلاد وهو ما يقتفي ان تسرى احكام اثقانون المعبول به في هذه اللحظة على تلك الراكز .. التصرف في الأشباء المطاة يخضع للقانون الذي تم اعفاؤها في ظله وليس للقوانين اللاحقة التي أعادت تنظيم هذا الاعفاء .. تطبيق •

تبين للجبعية المعومية أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العليسات الحربية واعتائها من الرسوم الجبركية ينص في المادة (١) منه على انه « يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلندرات غاتل أو دراجة آلية مجهزة واحدة تخصص للاستخدام الشخصي لكل فرد من أنراد القوات المسلحة أو العالمين المدنيين بها الذين أصيبوا أو يصابون في المهليات الحربية » وفي المادة (٢) على أن « تعفى عربات الركوب أو الدراجات المشار اليها في المادة (١) من الضرائب الجبركية على أن « يحظر التصرف في العربات أو الدراجات الألية المشار اليها في المادة (١) بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة خمس سنوات من تأديخ وصولها الى الأراضي المربة ما لم تسميده عنسها الشرائب المرائب من تأديخ وصولها الى الأراضي المربة ما لم تسميده عنسها الشرائب

الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الاعناء منها بالتطبيق للمادة (٢) . . . ، وأن القائون رقم 11 لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية تنص في المادة (٥) منه على أنه « في حالة التصرف في السيارة أو الدراجة المعناة بعد مضى خمس سنوات تستحق الضرائب الجبركية وغيرها من المضرائب والرسوم ونقا لحالتها وتيبتها ونئة التعريفية الجمركية السائدة في تاريخ السداد . . . » وأن القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٢ باصدال تانون تنظيم الاعفاءات الجبركية ينس في المادة (٢) من مواد الاصدار على الغاء القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ٠٠٠٠٠٠٠ " كما ينص في المادة ٣ منه على أن « تعنى من التعريفة الصركية ويشرط المعاينة . ٢ ـ سيارة ركوب صغيرة ذات اربعة سلندرات باتل او دراجة آلية واحدة بشرط أن تكون مجهزة تجهيزا طبيا خاصا تخصص للاستخدام الشخمى إن يصاب من أمراد القوات المسلحة والعاملين المنبين بها الذين اصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية ... ونتج غن اصبابتهم شلل أو مقد أحد الأطراف والذين تستدعى حالاتهم بناء على قرار المجلس الطبي العسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصاً وذلك ونتنا للشروط الآتية. (و) يحظر النصرف في السيارة او الدراجة المفاة باي نوع من انسواغ التصرفات القانونية لدة سبع سنوات من تاريخ الافراج عنها جركيا ما لم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم ألاعفاء منها . . . وفي حالة التصرف في السيارة أو الفراجة بعد مضي سبع سنوات تستحق الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقاً لحالتها وقيبتها وفئية التعريفة الجبركية السارية في تاريخ السداد . . , » .

المستقاد من ذلك أن المشرع قد أسبع فوعا من الرقبابة على مصابى العمليات الحربية من أفراد القحوات المسلحة والعاملين المدنيين به التين تلحقهم أصابة كبيرة يترتب عليها الشلل أو فقد الأطسرات وتستدعى تعالاتهم توفير وسيلة فل بناسبة ، فقد أصدر ثلاقة تشريعات متقالية تهدف الى اعفاء هؤلاء من الفرائب الجبركية وغيرها من الفرائب الوسوم الملحقة بها التي قد تستحق على ما يستوردونه من سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وذلك بالمتوانين أرقتم المحلفة 1940 أو 14 لسنة 1947 السمابق التويه عام المؤلفة والماكن ذلك ، وكان من المترر أن القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الموقائع والمراكز التي يتم تحت سلطانها إلى خلال الفترة من تاريخ المجل بها حتى الغائها والمراكز القانونية التي يتبع أو نتم بصد نفاذها

ولا تسحب على الماضى الا اذا وجد نص صريح يقرر لها أثرا رجعيا .

همن ثم ، فان الاعفاء القرر بالقانون رقم ٧٥ لبسنة ١٩٧٥ المسار اليه

پكون له مجال اعبال لا يختلط ولا يتداخل مع الاعفاء الذي تضسينه

المقانون رقم ٩٦ اسنة ١٩٨٦ او الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٨٦ السنة

١٩٨٦ المشار اليه . ذلك أن مستوردي سيارات الركوب الصفيرة الدراجات الآلية الخاضمة للاعفاء المقرر طبقا للقانون رقم ٧٥ لمينة

الدراجات الآلية الخاضمة للاعفاء المقرر طبقا للقانون رقم ٧٥ لمينة

المدراجات الآلية الخاصمة للاعفاء المقرر طبقا للقانون رقم ٧٥ لمينة

المدراجات المسار اليه ، تتحدد مراكزهم القانون الذي تتحقق

المستوردة الى البلاد ، وهو ما يقتضى أن تسرى احكام القانون الممول

المعمول الاشعاء على تلك المراكز ، وتبما لذلك فان التصرف في الاشياء

المعادت تنظيم هذا الاعفاء ، والا كان في ذلك تطبيقا لاحكام القانون المسابق وهسو

الا يجوز ، الا بجوز .

كسنك

انتهى وأي الجمعية العبومية لتسمى الفتوي والتشريع إلى عدم حسواز مطسطية السبيد / بياية ضرائب أو وسوم جوركية عن السيارة التي استوردها بالتطبيق الاحكام المالسنون ردم علا اسمة علام المالسنون أن المسابية في المطبعة الحريبة واعتلها من الرسوم الجريكية واعتلام مهمة المناسرة المناس

< ۲۲۱) جلسُـــة ۱۷ من يئــاير سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة .. مرتب .. علاوة تشجيعية .. مناط استحقاقها (شاغل وظائف الدرجة المبتازة) •

المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين الدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ - الشرع اجاز بشروط خاصة حددها منح علاوة تشجيعية المامل تعادل العلاوة الدورية المؤتفرة وقضى صراحة بعنج عدد الملاوة المعامل ولو تجاوز بها الأجم القرر لدجة الوظيفة المتنب يشعد عدد عند القدر المسجوع به المتنب بالمعلاوات الدورية ومو نهاية الربط النابت القرر لشاغل وظافف الدجة المعتازة المناب المواددة على قبة جدول الربات العالمين المنابية بالمعاملة المناب المعاملة المناب المعاملة المناب المعاملة المناب المعاملة المناب المعاملة المناب المعاملة الم

استعرضت الجمعية العدوبية غنواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤ التي النعهت ما الاسباب الواردة بها . الى عدم جواز منح العالمل علاوة تشجيعية بها يجاوز الربط الثابت الخصص المساغلي وظائف الدرجة المبتازة كما استعرضت ما نص عليه تانون نظام المعالمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٢٥ منه مع انه « يجوز السلطة المختصة منح العالم علاوة تشجيعية تحدل العلاوة الدورية المتررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الاجسر المقرر الوظيفة وذلك طبقا للاوضاع التي تقررها وبمراعاة ما ياتي علاوة تشجيعية للعالم تعادل العلاوة الدورية القررة > وتفي صراحة علاوة تشجيعية للعالم تعادل العلاوة الدورية القررة > وتفي صراحة البنع هذه العلاوة العالم لولو تجاوز بها الأجر القرر لدرجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة > وذلك باعتبار أن جسول المتبين بالدولة قد حدد بدايسة ونهاية كل وظيفة حدود بدايسة

 ⁽۱) ترابع فتوى الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الهسسادرة يجلسـة ١٩٨٧/٢/٤ ملف رقم ١٠٦٧/٤/٨٦ ٠

مرتب العامل الى نهاية مربوط درجسة وظيفته واستحقاقسه عسلاوة تشجيعية ، نقضى بحصول المامل على الملاوة في هذه الحالة على الرغم من وصول مرتبه الى نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها . واذا كان الأمر كذلك مان هذا الاستثناء يجد حده عند القدر المسموح به للدرج بالعلاوات الدورية وهو نهاية الربط الثابت المقرر لشاغلي وظسائف الدرجة المتازة الواردة على قمة جدول المرتبات المشار اليه ، غلا يجوز تجاوز هذا الربط بعد نهاية الطاف بالنسبة لمرتبات العساملين المدنيين بالدولة والذى لم يجز اللشرع تجاوزه . ومن ثم مان العاملين المدنيين بالدولة الشاغلين للوظائف العليا لا يستحقون علوات تشجيعية بما يجاوز الربط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرحة المناة الذي اعتبره المشرع حدا اقصى الرتبسات هسؤلاء العاملين لا يجوز تجساوزه _ وتبعا لذلك ، مانه ومتى ظهرت ارادة المشرع في ذلك ، مانه لا يكون هناك محل للقول بأن حظر منع هؤلاء العاملين للمسلاوة التشجيعية والتي تعتبر من تبيل الحوافز المادية يترتب عليه تضييق نطاق نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه خلافا لما تصده المشرع . وبالتالي مانه يتعين مراعاة النقيد بالحد الاقصى للمرتبات الأساسية والوسط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة المتازة عند تقرير العلاوات التشجيعية للعاملين من شاغلي الوظائف العليا .

وتطبيقا لذلك ، ولما كان من شأن تقرير علاوة تشجيعيسة للسيد رئيس تطاع التعريب بالجهاز المركزى المتنظيم والادارة أن يصل مرتبه في ١١٨/١١/١ الى ٢١٩ بعد أن كان ،٢١٧ ، وكان ذلك يجاوز الربط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة المتازة ، طبقا لجسدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٧٤ اسنة ١٩٧٨ الشار اليه وتعديلاته ، عان القرار الصادر في هذا الشأن يكون مخالفا للقانون ، وتصل المخالفة الى حد الاتعدام ، مها يتمين مهه سحب هذا القرار دون التقيد بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية .

من اجـــل ذلك

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى عدم جواز منع رئيس تطاع التدريب بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة علاوة تشجيعية بالتجاوز للربط الثابت القرر لشاغلى وظائف الدرجة المتازة

﴿ قتوى رقم ١٦٠ في ١٩٠/١/٣١ جلسة ١٩١٠/١/١٧ ملف رقم ١٩٠/٤/٨٦ ﴾ -

(777)

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠

ضرائب - الضريبة على الاستهلاك - مناط استحقاقها على السلع الستوردة (جمارات) • قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ـ حدد الشرع. استعقاق الفريبة عل الاستهلاك بالنسبة للسلع الستوردة بتعقق الواقعة النشئة للفريبة الجمركية واوجب تحصيل هذه الفريبة وفقا للاجراءات القردة بقانون الجمادك كما اعتد في تقدير قيمة السلع المستوردة عند ربط ضريبة الاستهلاك المستحقة عليها بدات القيمة المتخلة أساسا لتعديد الفريبة الجمركية وطبق على ايداعها بالمغازن احكام الستودعات الواردة بقانون الجمادك وسيرا مع هذا الاتجاه اخضع الشرع السلع الشار اليها لاحكام المغالفات. والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١-للشار اليه حدد في الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه الأحكام الخاصة بالمغالفات والتهرب والنصرف. في الضبوطات وتوقيع الغرامات الواجبة التطبيق على السلع الغاضمة لأحكامه وقد قضت هلم الأبواب في بعض مواردها النص صراحية على سريان أحكامها على السلع المستوردة ومستورديها ... أحال الشرع في المادة (٥٩) من القانون الشار البه في تحديد الأحكام التي تسرى على السلم الستوردة في المجالات الشار اليها ال تلك الواردة بقانون الجمارك ... الر ذلك : .. السلع المستوردة تخضع اصلا لاحكام المخالفات والتهرب والتصرف في الضيوطات. الواردة بقانون الجمارك وذلك وفقا لحكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٥٩) سالفة الذكر كما تخضع ايضا لما تضمنته الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ من نصوص تقفى صراحة بسريان احكامها على السلع المستوردة ـ لا يوجد ما يحول دون. الامتناع عن تطبيق احد الأحكام المعال اليها سواء على السلع المستوردة الغاضعة لضريبة الاستهلاك او على مستودديها اذا كان هذا العكم لا يقبل بعسب طبيعته التطبيق على أيا منها ... تطبيق •

تنص المادة ٢ من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون. رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ على أن تغرض الضريبة على السلع الواردة. بالجدول المرافق لهذا القانون بالفنات الموضحة قرين كل منها .

وتنص المادة } من ذات القانون على أن « تستحق الضربية بمجرد بيع السلعة لما السلع المستوردة الخاشمة لاحكام هذا القانون. فتستحق الضربية عنها بتحقق الواقعة المنشئة للضربية الجمركيسة وتحصل وفقا للاجراءات المقررة للضربية الجمركية ... » .

وتنص المادة . إ على أنه ﴿ في حالة أتخاذ قبية السلعة اساساً لربط الغربية تقدر قبية السلع المنتجة محليا الخاشعة للغربية بسعر بيع المنتج السلعة السائدة في السوق في الظروف العلاية ، وتقدر قبية السلع المستوردة بنفس القبية المتخذة اساسا لتصديد الغربيسة . العبركية . . » وتنص المادة ١٧ على أنه ﴿ على المنشات التي تستورد. سلما خاضعة للضربية ان تقدم الى المسلحة اقرارا شهريا موضحا به الكبيات التى قامت باستيرادها وقيمة الضربية المسددة الى مصلحــة الجمـــارك ٠٠ » ٠

وتنص المادة ٨٨ من الباب النساني عشر الخساص بالخالفسات وعتوباتها على انه « مع عدم الاخلال بما تقرره اية توانين اخرى من عقوبات اشد تماتب بغرامه لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيه غضلا عن الضريبة المستحقسة في الاحسوال الآتية ... (٥) مخالفة اى حكم من احسكام المواد ١٧ ... من هسذا القنون وتنص المادة ٤٥ من الباب الثالث عشر الخاص بالتهريب من الضريب وعقوباتها على ان « يعتبر في حكم التهرب من الشريبة ويعاتب عليها يذات العقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٥ م.. (٤) حيازة السلع بلخات المعربية سواء كانت محلية او مستوردة بغرض التجارة دون أن مكن مصحوبة بمستندات او ملصقات او اختام تغيد سداد الضريبة المستحدة عندسداد الضريبة

وتنص الملاة ٥٧ من البلب الرابع عشر الخساص بالتصرف في المضبوطات وتوقيع الغرامات على أن «المصلحة التصرف في المضبوطات وادوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها أو تؤول اليهسا نتيجة التصالح ٠٠٠ » واخيرا تنص المادة ٥٩ على أنه « مع مراعاة نص المادة (٢) من هذا القانون تسرى بالنسبة للسلع المستسوردة الخاضعة للضريبة المتررة بهذا القانون احسكام مضائفات والتهسرب والتصرف في المضبوطات المنصوص عليها في قانون الجمارك ٠٠٠ » .

ومن حيث أنه بين من استعراض احكام القانون رقم ١٩٣٢ لسنة المداردة والحسلية المداردة بالمجتوب السلع المستسوردة والحسلية الواردة بالجدول المرنق به للضريبة على الاستهلاك وخص السسلع المستوردة الخاضمة لهذه القريبة بنظام قانونى يتميز في كثير من عناصره عن النظام الذي تخضع له السلع المنتجة محليا ويشابه الى حد كبير المنتحتاق المربية الجدركية نقد حسدد المشرع الستحقاق الضريبة على الاستهلاك بالمسبة للسلع المستوردة بتختيق الواقعة النشئة للضريبة المجدركة واوجب تحصيل هذه الضريبة وفقسا للإجراءات المقررة بقانون الجمارك كيا اعتد في تقيير قيمسة السساع المستوردة ، عند ربط ضريبة الاستهلاك المستحقة عليها بدأت القيمسة المستحد الضريبة والجدركية ، وطبق علي ايدامها بالمخازن المجاراك) وسيرنا مع هذا الاتجساء المالمستودعات الواردة بقانون الجمارك ، وسيرنا مع هذا الاتجساء

الخضع المشرع السلج المشار البها لاحكام المخالفات والتهرب والتصرف. في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك .

ومن حيث أن القاتون رقم ١٣٣ لسنة المسار اليه تسد حسد في الأبواب ١٢ ، ١٢ ، ١٤ منه الأحكام الخاصة بالمخالفات والنهسرب والتصرف في المضبوطات وتوقيع الغرامات الواجبة التطبيق على السلع الخاضمة لأحكابه وقد نضبنت هذه الأبواب في بعض موادها النص صراحة على سريان محكامها على السلع المسنوردة ومستورديها ٤ منادة ٨٤ من الباب الثاني عشر الخاص بالمخالفات وعقوباتها قضمة للضريبة في حالة اخلالها بالالتزام الذي ينرضه عليها حكم المادة ١٧ من القانون المذكور والذي يوجب عليها أن تقدم الى مصلحمة الضرائب الرار أشهوريا بالسلع التي تم استيرادها والضريبة المسددة عنها كما اعتبرت المادة ٨٤ من الباب الثائث عشر في حكم النهريب حيازة السلع سواء كانت مستوردة أو محلية بغرض التجارة أذا لم تكن مصحوبة المستدات أو الملصقات أو الاختام المثبتة لسداد الضربية المستحقىة عليها .

ومن حيث أن المشرع قد حدد مجال انطباق أحكام القانون رقسم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بحيث تسرى الضريبة المقررة به على جميع السلع المستوردة والمحلية الخاضعة لأحكامه وكان المسلم به هو سريان جميع الاحكام الواردة به بما في ذلك الأحكام الخاصة بالمخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات وتوقيع الغرامات على السلع المشار اليها بنوعيها المطي والمستورد الا أنه لما كان المشرع قد أحال في المادة ٥٩ منه في تحديد الأحكام التي تسرى على السلع المستوردة في المجالات المشار اليها الى تلك الواردة بقانون الجمارك ومن ثم مانه يتعين عند تحديد احكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواجبة التطبيق على السلع الخاضعة للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الشار اليه التبييز بينها حسب مصدرها غاذا كانت من السلع المنتجة مطيا عانها تخضع للأحكام الواردة بالأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من القانون المذكورة أما أذا كانت من السلع المستوردة غانها تخضع أصلا لاحكام المضالفات والتهوب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وفلك وفقا لحكم الاحالة المنصوص عليها بالمادة ٥٩ سانقة الذكر كما تخضيع أيضيا لما تضيئته الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رتم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ من نصنوص تقضى صراحة بسريان احكانها على السلع المستوردة كمة

هو الشبان بالنسبية لحكم البند (°) من المادة ٤٨ ، والبنب (٤). من المادة ٤٠ سبالفتي الذكر ·

ومن حيث انه لا يغير من ذلك المحاجة بأن بعض الأحكام المحسال اليها بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لا تخاطب سوى مستوردي السلم الخاضمة للضريبة الجبركية دون مستوردي السلع الخاضعة للضريبة المقررة على الاستهلاك وذلك كنص المادة ١١٤ من مانون الجمارك التي تقضى بتوتيع عقوبة الغرامة على ربانية السفن أو تسادة الطائرات ووسائل النقل في الحالات المحددة بها مهذا النص لا يتصور تطبيقه على مستوردي السلم الخاضعة للضربية على الاستهلاك ذلك أن تطبيق أحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك على السلع المستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أمر مصدره حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة ٥٩ من القانون رقم ١٣٣ السنة ١٩٨١ المشار اليه . الاصل أن هذه الاحالة تجد حدما الطبيعي غيما لا يتعارض واحكام القانون المحيل بحيث يستبعد من تطبيق الاحكام المحال اليها ما لا يتفق وطبيعة الضريبة المقررة على الاستهلاك وبالتالي ملا يوجد ما يحول دون الامتناع عن تطبيق الأحكام المحال اليها سواء على السلع المستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أو على مستورديها اذا كان هذا الحكم لا يقبل بحسب طبيعته التطبيق على أيا منهما .

كما لا وجه للقول ايضا بتطبيق احكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بالقاتون رقم ١٣٨٣ اسنة ١٩٨١ المشار اليه على السلع المستوردة الخاضمة لأحكامه والتى لا مثيل لها في الاحكام الحال اليها بقاتون الجمارك ذلك أن مقتضى أعمال حكم الاحالة المنصوص عليه بنالدة ٥٩ سلفة الذكر أن ينصسر عن هذه السلع تطبيق الاحكام الواردة يالأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من القانون المقرر للضريبة على الاستهلاك وذلك غيما عدا ما ورد بشأنه نص صريح بالتطبيق على السلع المشاز الميها وذلك على النحو السالف بيانه .

لنلسك

انتهى راى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع السلع المستوردة الخاشعة الضربية المقردة على الاستهلاك لاحسكاء المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك

وكذلك للأحكام الواردة في الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من التانون رقم ١٢٣ لمسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك نيما تضمنه هذه الأبواب من نصوص تقضى بسريان احكامها على السلع المشار اليها وذلك على الوجه سلف البيان .

ر فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۹۰/۲/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۷ ملف رقم ۳۸۸/۲/۳۷) ·

(777)

جلســة ١٧ يئـابر سنة ١٩٩٠

ضرائب _ ضريبة الدمغة _ مناط استحقاقها _ الاعفاء منها _ (هيئة الأوقاف المصرية) ·

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوقاف المعرية وقانون ضريبة المعقة الصادر بانقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ـ المشرع في المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فرض هذه الضريبة سنويا على السندات ايا كانت جهة اصدارها وجميع الأسهم والحصص والأنصبة الصادرة من الشركات المعرية سواء كانت مساهمة أو توصبة بالأسهم أو ذات مسئولية معدودة ـ المشرع عند تقرير تلك الفريبة على الأوعية المدكورة لم ينظر الى شخص مالكها ومقدرته على الوفاء بالضرائب او شخص الستفيد منها ... اساس ذلك : انها ضريبة عينية مفروضة على واقعة تملك راس المال ولها صفة الدورية ... أثر ذلك : لا يلزم تمثيل السندات والأسهم والعصص والأنصبة في صكوك تسلم لأصحابها الذين يتحملون بعب، الضريبة .. ينحصر الاعفاء من اداء الضريبة المذكورة في حالة وحيدة. تتعلق بالشركات تحت التصفية ـ متى كانت هيئة الأوقاف المرية قد ساهمت بمبلغ (١٠) مليون جنيه من الأوقاف الغرية النقدية في رأس مال احدى الشركات المعرية المساهمة فان الأسيم التي تمثل نصيب الهيئة في راس مال الشركة تخضع لضرببة الدمفة .. لا وجه لاعفاء الهيئة من اداء هذه الضريبة بمقولة انها تتولى نبابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظرا على الأوقاف الخيرية اداره هذه الأوقاف واستئمارها والتصرف فيها باعتبارها أموالا خاصة تنفيذا لشروط الواقفين - اساس ذلك : انه ايا ما كان مالك الأسهم او الستفيد منها فانها تخضع للضريبة المذكورة التي لم يعف منها سوى الشركات تحت التصفية .. تطبيق •

استعرضت الجمعية العبوبية المادة (1) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ باتشاء هيئة الأوقاف المصرية التي تنص على أن « تنشأ هيئة علية تسمى « هيئة الأوقاف المصرية » تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الأوقاف . . . » . والمادة ٥ من ذات القانون التي تنص على أن « تنولي الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظرا على الأوقاف الخيرية ادارة هذه الأوقاف واستثبارها والتمرف غيها على وتتولى وزارة الأوقاف تنفيذ شروط الواقفين والأحكام النهائية الصادرة من اللجان والمحكم بشأن القسية أو الاستحقاق أو غيرها . . . وذلك من حصيلة ما تؤديه الهيئة الى الوزارة « كما استعرضت الجمعية المادة من حصيلة ما تؤديه الهيئة الى الوزارة « كما استعرضت الجمعية المادة التي تنص على أنه « لا تسرى الضريبة على المابلات التي تجرى بين المهات الحكومية أو بينها وبين شخص معنى من الضريبة .

واذا كان التعامل بين جهة حكومة وشخص غير معنى من الضريبة ميتحمل هذا الشخص كامل الضريبة المستحقة على التعامل .

وتعفى من الضريبة أوراق حركة النقود « الملوكة للحكومة ، • والمادة ١٤ من ذات القانون التي تنص على أنه « يقصد بالجهات الحكر مية في تطبيق أحكام هذا القانون :

 (1) وزارات الحكومة ومصالحها ، والأجهزة التي الها موازنـــة خاصة بها .

(ب) وحدات الحكم المحلى .

(ج) الهيئات العابة ... « والمادة ٨٣ منه التى بنص على ان لا تستحق ضريبة سنوية على السندات ايا كانت جهة اصدارها ، وجبيع الاسهم والانصبة الصادرة من الشركات المصرية مسواء دسب مساهبة أو توصية بالاسهم ، أو ذات بسئولية مصددة وسواء مثلت للا الاسهم والمحصص والانصبة والسندات في صكوك أو لم تمنل ومسواء سلمت الصكوك لاصحابها أو لم تسلم وذلك على النجو الآتى ٠٠ » والمادة ٨٦ منه التى تنص على أن « تستحق الضريبة مفدما في أول يناير من كل سمنة ، ويقع عبرها على صاحب الورقة المالية في الوصية أو الحصية المنابعة ،

وعلى الشركات والهيئات التى اصدرت الورق أو الحصة أو النصيب أن تؤدى الشريبة الى مصلحة الضرائب خلال وتعنى من الشربية الشركات تحت التصنية » .

واستبانت الجمعية أن المشرع في المادة ٨٣ من تانون ضربية الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ مرض هذه الضربية سنويا على السندات أيا كانت جهة اصدارها ، وجميع الاسهم والحصص والاتصبة الصادرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة ، أو توصية بالاسهم ، أو ذات مسئولية محدودة ، ولم ينظر المسرع عند تقرير تلك الضربية على الاوعية ألمنكرية ، الى شخص مالكها ومقدرته على الوقاء بالمضرائب أو شخص المستقيد منها ، مهى ضربية عينية مغروضة على واقعة تبلك رأس المال، ولها صفة الدورية ، وذلك غلا يلزم تبغيل السندات والاسهم والحصص والاتصمر الاعناء من أداء الضربية المذكورة في حالة وحيدة نتطق بالشركات تصد التصنية طبقا لصربيح نص المادة ٨٦ من القانون المشار اليه ،

ولاوجه للقول بأن النص على اعناء أوراق حركة النقصود المهلوكسة ﴿ للحكومة ٥ أمن ضريبة الدمفة وفقا لحكم المادة ١٢ من ذات القانون يتنفى اعفاء الأوراق الملية والحصص والانصبة المهلوكة لها من ضريبة للدمفة المتصوص عليها في المادة ٨٣ مسائلة البيان . فلك أن الاعناء من المضريبة طبقا للنص المادة ١٢ المذكورة — وما استقر عليه افتاء الجمعيه المصريبة حيقتصر على الأوراق المتعلقة بالحركة الداخلية للنقود فيها بين المرع الحكومة ومسالحها ، ولا يبتد الى الأوراق المالية والحصص والانصسبة الملكة للحكومة .

وبتى كانت هيئة الاوتاف ... في الحالة المروضة ... قد ساهبت بببلغ (1) مليون جنيه من الاوتاف الخيرية النتدية في راس مال الحدى الشركات المصرية المساهمة ، غان الاسهم التي تبسل نصيب الهيئة في راس مال الشركة تخضع لضريبة الدمغة ونقا لحكم الملاة ٨٣ المسلم البها . ولا وجه لاعناء الهيئة من اداء هذه الغربية متولة انها تتولى نبلغة عن وزير الاوتاف بصفته ناظرا على الاوتاف الخيريسة تنفيذ المشروط الواقفين ١ اذاته ايا ما كان مالك الاسهمالمال ال المستفيد تنفيذا لمشروط الواقفين ١ اذاته ايا ما كان مالك الاسهمالمال ال المستفيد تحت التصفية على النحو السالف بيانه ، وهو الامر غير المتحقق في الحالة المعروضة .

لنلـــــك

انتهى راى الجمعة العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الأسهم التي تبثل نصيب هيئة الأوقلف المصرية في رأس مسأل احسدي الشركات المساهمة المصرية لضريبة الدمغة طبقا لنص المسادة ٨٣ من الثانون رتم 111 لسنة ١٩٨٠ للأسباب السابق ايضاحها .

ر فتوی رقم ۲۶٦ فی ۱۹۹۰/۳/۳ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۷ ملف رقم ۲۶۸/۲/۳۷) ٠

(TTE)

جلسة ۷ من فعراير سنة ١٩٩٠

جامعات ـ رئيس الجامعة _ مقابل الريادة _ القانون رقم 21 ئسنة 1947 بشأن تنظيم العجامات العلمية والالاربة العجامة بالدائم عن التي المجامة الدائم العلمية والالاربة والالاربة ـ ادائة هذه الأعمال يقتضى من رئيس الجامعة أن يكون متأميًا لادائها _ تقام الريادة العلمية يقتضى بحسب طبيعة وجود صلة بباشرة بين متول الريادة ومن يتقاط من الطلاح المستفيدين بها حدا الأمر لا يتحقق الا اذا كان متول الريادة من اعضاء هيئة التدريس القانون بالمصل فعلا بما يتيحه لهم هذا المعل من مجال الاحتكاف بالطلاب والاقراب منهم للتمرف على مسئلالهم ـ لا يمين اسادة عبد الريادة لرئيس الجامعة الذي يعتبر خلال منة رئاسته للجامعة مناغ لازه اعجالها وشاخلا لوطيئته السابقة على سبيل التذكار ـ الر ذلك :

تنص المادة ٢٥ من التاتون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشسأن تنظيمم المجامعات على أن « يصدر بتعيين رئيس الجامعية قرار من رئيس الجامعية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى ... ويكون تعيينه لدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعينه شاغلا وظيفسة المتاذ على سبيل التذكار » .

وتنص المادة ٥٦ من ذات القانون على أن « يتولى رئيس الجامعة ادارة شنون الحابمة العلمية والادارية والمالية ٥٠ » .

وتنص المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٧ المسار اليه على ان « يكون رئيس الجامعة متفرغا وتكون له السلطات المخولة للوزير بالنسبة للمالمين من غير اعضاء هيئة التعريس ٠٠٠٠ » .

وتنص المادة ٢٢ من ذات اللائحة على أن « يشكل مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا غنية لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه وعلى الأخص اللجان الآتية : (1) لجنة شئون الطلاب ٠٠ ٠

وبنص المادة ٢٨ على أن « نتولى لجنة شئون الطلاب بالكلية بصغة خاصة المسائل الآتيسة : ٠٠٠

 ا ــ تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو الكلية أو المعهد رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد يقوم بالالتقاء دوريا بطلاب مجموعته للوقوف على مشاكلهم العلمية وتوجيههم والعمل على حلها بمعرفة ادارة الكلية واساتنتها .. » .

وبفاد ما تقدم أن التانون رقم ٤٩ لسفة ١٩٧٢ المشار اليه نظم كيفية اختيار وتعيين رئيس الجامعة والشروط المتطلبة لشخسل هسده الوظيفة كما حدد مسئولياتها واعبائها والوضع التانونى لن يشغلهسا فاشترط فيهن يمين فيها أن يكون شاغلا لوظيفسة استاد في الصدى الجامعات الخاضمة لاحكام هذا التانون لمدة خيس سنوات على الأتل وعلى انيتم التعيين فيها بقرار رئيس الجمهورية بناء على عرض من الوزير المختص وذلك لمدة اربع سنوات تالمة للتحديد يكون فيها رئيس الجامعة متنوعا لادارة شئون الجامعة والادارية والمالية ويعتبر للجامعة متنوعا لادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ويعتبر للل هذه الفترة شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكار .

وبن حيث أن المشرع رعاية بنه الشئون الطلاب وبساهبة في حسل بشاكلهم ناط بلجنة شئون الطلاب التي يتم تشكيلها من بين أعضاء بجلس الكلية وغيرهم من الاساتذة والمتضمصين تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب يتم من خلالها تقسيم طلاب الغرقة الواحدة الى مجموعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد تكون مهبته الالتقاء دوريا بالطلاب للوقوف على مشاكلهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي تواجهم من أجل المعاونة في طها بمعرفسة ادارة الجامعة واسانذتها .

ومن حيث أن القانون رقم ٦ إلى اسنة ١٩٧١ المسار اليه حدد المتصاصات رئيس الجامعة بادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية وأن اداء هذه الأعمال يقتضى من رئيس الجامعة أن يكون متفرغا لادائها وهو ما أوجبته اللائحة التنفيذية وحرص عليه القانون المذكور وذلك بالنص على اعتباره مساخلا لوظيفته السبلقة على سبيل التذكار وكان المسلم به أن نظام الويادة العلمية يقتضى بحسب طبيعته حكوسيلة للالتقاء الدورى بالطلاب لماونتهم في حل مشاكلهم حوجود مصلة مباشرة بين متولى الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها وهو أمر لا يتحقق الا أذا كان متولى عبء الريادة من أعضساء هيئة التدريس القائمين بالعبل عملا بها يتيحه لهم هنذا العبال من مجال المحتلك بالطلاب والاقتراب منهم للتحرف لا على مشاكلهم وهو بهذه المحتلك بالطلاب والاقتراب منهم للتحرف لا على مشاكلهم وهو بهذه المحتلة الذي يعتبر خسلال حدة المناسة المتاهدة الذي يعتبر خسلال حدة والمائية المائية المناسانية على رئاستة المائية المناسانية على

سبيل التذكار ولا يحق له بالتلم الحصول على المتابل المقرر نظير القيام به هذا نضلا عن أن وظيفة رئيس الجامعة وهى تمة الوظائف القيادية بها نقتضى أن تكون الأعمال المسندة الى شاغلها من ذات جنس طبيعة هذه الوظيفة القيادية غلا يسوغ مع جسامة وضخامة الأعباء الملقاة على عاتق رئيس الجامعة أن يسند اليه القيام باعمال الريادة لمجموعة مسن طلاب احدى الفرق الدراسية داخل الكلية أو المهد التابع للجامعة المتي يراسها .

انتهى راى الجمعية المعوبية لتسمى المنتوى والتشريع الى مسدم جواز اسناد اعبال الريادة لرؤساء الجامعات وعدم احقيتهم بالتألى في المحصول على المتابل المترر لها .

﴿ فتوى رقم ١٩٤ في ١٩٩٠/٢/١٧ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ مرف رقم ١٩٦٠/٤/٨٦) ٠٠

(TTO)

جلسة ٧ من فيراير سنة ١٩٩٠

عاملون بالقطاع العام ــ رواتب وبدلات ــ مدى احقية المُلوض على الشركة فى بدلات رئيس مجلس الادارة المنحى •

المادتان ٨ ، ١٠ من قائرن نظام المعاملين بالقطاع العام الصادد بالقانون رقم ١٨ استة المادتان ٣ و ٣٧ من قائرن نظام المعاملين بالقطاع العام وشركاته العمادد بالقانون رقم ١٨ استة ١٩٧٨ ـ تعين مفوض لادادة شركة من شركات القطاع العام لا ينصرف ال معنى استاد مهام وواجبات وظيفة دامة واددة بالهيكل التنظيمي للشركة الى من استوفى شروط شفلها المقسود هو تكليف الخفرض (كمن التنظيمي المؤتمة الى من استوفى شوليات مجلس الأدادة النحي والمنوط به اصلا ادارة الشركة ـ تلك الاختصاصات من المهوم بحيث تتجاوز نظاف المقردة لكل وظيفة على حدم بالشركة ـ لا فجه لاشبيه وضع المفوض بالمنتدب ـ الندي تقلل مشفولة النحية عمل المفوض لا يتحصر في اطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة ـ الأذ ملك : لا يعقل لمفوض تقافى ما يعرف السائل وظيفة رئيس مجلس الادادة من أجر وبلات وذكاف لا يعقل بجواز منعة مكافاة عن المهمة المكلف بها يحددها الوزير والمختص _ تطبيق .

استعرضت الجمعية العبوبية المادة ٨ من تانون نظام العالماين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨} لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن التضع كل شركة هيكلا تنظيبيا لها وكذلك جدول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بعا يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شفلها والإجر المقرر لها ذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون . . . » . والمادة . ١ من ذات القانون التي تنص على أن و يكون شغل الوظائف عن طريق النعيين غيها أو الترقية أو النقل أو الندب أو الإعرام والله المبتا للقواعد والضوابط والإجراءات التي يفسمها مجلس الادارة في هذا الشأن » . كما استعرضت المادة . ٣ من قنون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة شخص على أن « يتولى ادارة الشركة التي يملك رأس مالها اشخص عام أو أكثر مجلس ادارة ويتكون من عدد غردى من الاعضاء . . .

(أ) رئيس يرشحه الوزير المختص ..

(ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم .. وينتخب.
 النصف الآخر من بين العاملين بالشركة ٠٠٠ » و المادة ٣٧ منه التي

تنص على أن « لكل من الوزير المختص أو الجمعية المامة بأغلبية ثلثى اعضائها تنحية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، اذا رؤى أن في استبرارهم اشرار بمصلحة العبل ، على أن يستبر صرف مرتباتهم ومكافساتهم النساء التنحية . .

وعلى الوزير المختص في حالة التنحية أن يعين منوضا أو أكثر لادارة الشركة » .

واستبانت الجمعية أن المشرع في قانون هيئات القطاع العسام وشركاته سالف الذكر اجاز لكل من الوزير المختص أو الجمعية العامسة لشركة القطاع العام بأغلبية ثلثى أعضائها ، تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، اذا تبين ان استمرارهم في مزاولة اختصساصاتهم يسؤدي الى الاضرار بصالح العمل ، على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم أثناء مدة التنحية . وحتى لا يختل العمل بالشركة مقد الزم المشرع الوزير المختص بأن « يعين » مفوضا أو أكثر لادارتها . وغنى عن ألبيان أن هذا التعيين لا ينصرف الى معنى اسناد مهام وواجبات وظيفة دائمسة واردة بالهيكل التنظيمي للشركة الى من استوفى شروط شغلها ، كأحد الوسائل التي حددها قانون نظام العاملين بالقطاع العام لشغل الوظائف الخالية . وانما المقصود منه هو أن يكلف المنوض ـــ لمدة التنحية المؤقتة _ بمزاولة اختصاصات ومبئوليات مجلس الادارة المنحى والمنوط بسه اصلا ادارة الشركة ، وتلك الاختصاصات من العموم بحيث تتجاوز نطاق المهام المقررة لكل وظيفة على حدة بالشركة . ولا وجه لتشبيه وضم المفوض بالمنتدب ، اذ أن الندب بحسب الأصل لا يكون الا لوظيفة خالية ، في حبن أن وظائف المنحين تظل مشمغولة أثناء مدة التنحية ، مضلا عن أن عبل المفوض لا ينحصر في اطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة _ كما سيق القسول - •

ومتى كان الثابت ان المفرض لا يشغل وطيفة مصددة بالشركة المنحى مجلس ادارتها ، ومن ثم غلا يحق المعروضة حسالته تقساضى مبلس الادارة من أجر وبدلات ومكافآت، وهذا لا يمنع من جواز اناية المفسوض عن الجهد المبدول في اداء المهسة الكلف بها ، أذا ما ارتاى الوزير المختص تقرير مكافأة له وفقا المسلطات المخولة للوزير في هذا الشأن ،

انتهى رأى الجمعية العبومية لتسهى الفتوى والتشريع الى عسيم ثمقية الفسوض المعروضة حالته في تقاضي الأجسر والبدلات والمكافآت المقررة لرئيس مجلس الادارة وذلك لا يخل بجواز منحه مكافأة عن المهمة المكاف بها ، يحددها الوزير المختص .

(فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۰/۲/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۷ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۱۱) .

(277)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

عقد مدنی ـ عقد مقاولة : ـ

عقد المقاولة هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب الترافى فيه على
عقد المقاولة الخوب تاريته او الشيء المراد صنعه ، والاجر الذي يلتزم به رب الممل
- الاجر بعد ركنا اساسيا لا ينعقد عقد المقاولة بدونه – عقد المقاولة شانه شان سائر
المقود الرضائية الاخرى ينعقد بايجاب والبول متطابقين – يعتبر قبولا في مقام ابرام هذا
الصفد قيام المقاول بتنفيذ الاحمال المقلوبة منه – تطبيق ،

تبينت الجمعية العمومية ان ادارة المشروعات الكبرى لفرع التموين النابعة لوزارة الدغاع قد طلبت الى هيئة كهربه الريف القيام بعمليسة توصيل التيار الكهربائي لورش المهمات المسكرية بطنطا وقسد تبلت الهيئة المذكورة القيام بتنفيذ العملية المذكورة ولم يتفق الطرفان عسلى الأجر المستحق في هذه الحالة واستعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٦٤٦ من التفنيين المدنى التي تنص على أن « القاولة عقد يتعهد بمعنضاه احد المتعاقدين أن يصنع شيئًا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » كذلك المادة ٢٥٩ من ذات التقنيين التي تنص على انه « ١٠١ لم يحدد الأجر سلفا وجب الرجوع في تحديده الى تيهة العمل ونفقسات المقاولة « واستبانت أن عقد المقاولة هـو عقد رضائي لا يشترط فيه -شكل معين وينصب التراضي نيه على عنصرين اثنين العمل المطلوب تاديته او الشيء المراد صنعه والاجر الذي يلتزم به رب العمل وهـــذا الأجر يعد ركنا أساسيا لا ينعقد عقد المقاولة بدونه ويجب التبييز في هذا الشأن بين مرضين أولهما أن يعرض الطرمان للأجر ويعجزان عن الاتفاق على مقداره غفى هذه الحالة تكون المقاولة باطلة لاتعدام أحد -اركانها وثانيهما أن لا يتفق الطرفان على تحديد مقداره رغم اتفاقهما على موضوع المقاولة نيتم تحديد الأجر في هذه الحالة ونقا لحكم المادة ٦٥٩ من التقنين المدنى وذلك على اساس قيمة العمل ونفقات المقاولة .

ولما كان المسلم به ومقا لاحكام التقنين المدنى أن عقد المقاولة . شانه شان سائر المقود الرضائية الآخرى ينعقد بليجاب وقبول متطابقين وانه يعتبر قبولا في مقسام ابرام هذا العقد قيسام المقاول بتنفيذ الأعمال المطلوبة منه وكان النابت في الحالة المعروضة أن هيئة كعربة الريف قد خامت بتوصيل التبار الكهربائي لورشة المهات العسكرية بطنطا التابعة

لوزارة الدفاع وتكبعت فى ذلك بعبلغ ٧١٥ مليم و ١٤٣٩٦ جنيه السذى يشتبل على تبعة المهات المركبة وتكاليف التركيب والتكاليف المباشرة ومصروغات الاشراف والدراسة وذلك على النحو الوارد تنصيلا بالاوراق المبلغة وان وزارة الدفاع لم تبداى اعتراض سواء على تنفيذ المهلية أو قيهة تكاليفها بل قامت بسداد مبلغ ١٣٢٥٠ جنيه من تبيتها ومن ثم هانها تكن ملزمة باداء الجسزء الباقي والبالغ مقداره ٧٠ مليم و ١٤٢١ جنيه لا سبيا وانها لم تنازع في قيمة التكاليف باى وجسه من أوجسه المنسازعة

انتهت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى السزام وزارة الدفاع بأن تؤدى الى هيئة كهربة الريف مبلغ ٧١ه مليم و ١١٤٩ حنيه .

ر فتوی رقم ۱۹۷ فی ۱۹۹۰/۲/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۲/۷ ملف رقم ۱۹۳۱/۲/۳۲ ٪ -

(YYY)

جلسة ٧ من غبراير سنة ١٩٩٠

جامعات .. أعضاء هيئة التدريس .. النقل لوظيفة بالكادر العام .. ضم عدة خدة ... مدة خدمة : ...

المعاد المعدد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات لعصول المفاطيين باحكامه على الدرجة العلمية الطلوبة ليس ميمادا وجوبيا تلتزم السلطة الغتمسة باعمال الأثر المترتب على حلوله بمجرد انقضاء المدة الشار اليها انها هو ميعاد تنظيمي يترى لهاء السلطة مجالا للتقدير والملائمة حسبما تراه محققا للصالح المام واخذا في الاعتبار اللابسات الخاصة بسير البحث والفروف الخارجة عن الارادة ـ القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل. بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات رتب عل عدم حصول اعضاء هيئة التدريس المخاطبين باحكامه على المؤهل العامي المطلوب خلال الدة المقرر به نقلهم الى الوظائف المادلة بالكادر المام .. هذا النقل لا يقم تقوة القائدن بمجرد انقضاء الدة المشار اليها بل يتمين لاحداث هذا الأثر مسدور قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الجامعة .. الى أن يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة التدريس شاغلا لوظيفته متمتعا بكافة حقوقه ومزاياها وملزما باعبائها .. اذا حصل على الؤهل الطلوب ولو بعد انقضاء تلك الدة امتنع على الوزير الختص تطبيق حكم المادة ٢٠٤ مكررا الضافة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ على حالته .. يمتبر القرار المبادر بالخالفة لذلك فاقدا لسببه ومشوبا بعيب مخالفة القانون وهي مخالفة جسيمة تتحدر به الى درجة الانعدام فلا تلحقه حصانة ولا يزول عيبه بقوات ميماد الطمن عليه - حصول عضو هيئة التدريس على الدكتوراه قبل مباشرة الوزير المغتمى للسلطة القررة له بمقتفى حكم المادة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم 19 لسنة ١٩٧٢ ــ موداه أن : القرار الصادر بنقله الى الكادر العام يعد قرارا منعدما جدير بالسحب على ما يترقب على ذلك من آثار لا سيما فيما يتملق باعتبار مدة خدمته بوظيفة مدرس مدة متصلة .. تطبيق ٠

تنص المادة ٦٢ من القانون رقم ٦٩ اسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضصة: لهذا القانون هم:

- ٠ (١) الأساتذة .
- (ب) الأساتذة المساعدون .
 - (ج) المدرسون · · · » ·
- وتنص المادة ٦٦ من ذات القانون على أنه « يشترط غين يعين. عضوا في هيئة التدريس ما يأتي :
- ١ ـــ ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من احدى.
 الجامعات المعربة في مادة تؤهله الشغل الوظيفة ٠٠٠ ٩ .

وتنص المادة (٥) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شان بعض الاحكام الخاصة باعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والمعادين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العاني على أن « يعين في وظيفة عدرس المدرسون المساعدون والمعيدون الحاصلون عند العمل بهذا التانون على درجة الدكتوراه ٥٠٠ أو على درجة المجستير أو ما يعادلها عوتصدد اقدميتهم في هذه الوظيفة على الوحه الآتي :

١ _ اعتبارا من ناريخ الحصول على درجة الماجستير او ما يعادلها بشـــرط أن يكون قد مضت ثماني سنوات من حصـــولهم على درجة الملجستير أو البكالوريوس أو ما يعادلها وقيامهم بالتدريس خلال هذه الفترة في الكليات والمعاهد العالية ، ولا يعين هؤلاء في وظيفــة أستاف مساعد الا بعد الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها .

واغيرا تنص المادة (1) من التانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٦ بسأن تنظيم الجامعات على و يضاف الى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ ... مادتان جديدتان برقمي ١٩٨٨ مكررا (1) و ٢٠٠٤ مكررا نصها الآتى: مادة ٢٠٤٤ مكردا: استثناء من الإحكام المقررة في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ المشاد الله بالثليات والمعاده العالمية التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالمكليات والمعاهد العالمية التابعة لوزارة التعليم العالى وقت صدور هذا القانون والمطبق عليم جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار اليه بوظائهم واقدياتهم ، اما الذين لم يستكيلوا شرط الحصول على المؤهل المنوب عسؤوات ، غاذا لم يستكيلوا هذا الشرط خلال هذه الدة ينقلون الى وظائفهم وقدياتهم الى وظائفهم وقدياتهم الى وظائفه الروبات المعادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم العالى بعدار من وزير التعليم العالى بعدادة دراى مجلس التهامية .. ٠٠ .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ؟ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه اعتبر وظيفة مدرس بداية السلم الوظيفى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الضاضعة لأحكامه والمترط لشغل هذه الوظيفة الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها هذا في حين أن القانون رقم . السنة ١٩٧٤ الذي يعسري على اعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدين والمعيدين بالكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى تد تخفف من هذا الشرط منص على أن يعين في تلك الوظيفة المدرسون المساعدون والمعيدين الحاصلون على درجة المجسير أو ما يعادلها على الا يرقوا

في هذه الحالة الى وظيفة استاذ مساعد الا بعد الحصول على درجسة المحتوراه وسيرا في هذا الانجاه واستثناء من أحكام التانون رقم ؟} لسنة ١٩٧٧ المشار اليه احتفظ التانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ لن لم يحصل منهم على المؤهل العلمي المطلوب بوظيفته واتميته لمدة سبع سنوات غاذا ما انتضت هذه المدة دون الحصول على المؤهل المسسار اليه غيتم نتلهم الى وظائف الكادر العام وفي الدرجات المعلالة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم وبعد موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن الجمعية العهومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/١٠/١ أن الميعاد المصدد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ لحصول المحاطبين بأحكامه على الدرجسة الطهية المطلوبة ليس ميعادا وجوبيا تلتزم السلطة المختصة باعسال الاثر المترتب على حلوله بجرد انقضاء المدة المسار اليها أنها هو ميعاد بتظيمي يترك لهذه السلطة حجالا للتقدير والملامة حسبها تراه محققسا للصالح العام واخذا في الاعتبار الملابسات الخاصة بسحير البحسك والطروف الخارجة عن الارادة .

ومن حيث أنه وإنن كان القانون رقم ٧٠ اسنة ١٩٧٥ المسار اليه رتب على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس المفاطبين باحسكامه على المؤمل العلمي المطلوب خلال المدة المقررة نقلهم الى الوظائف المدادلة بالكادر العام الا أن هذا النقل لا يتع تلقانيا وبقوة القانون بمجرد انتضاء المدة المشار اليها بل يتمين لأحداث هذا الآثر اتباع الاجراءات المسررة قانونا فلا يتم مدذا القصل الا بقرار من الوزير المفتص وبعد مواقف مجلس الجامعة والى أن يصدر هذا القرار بظل عضو هيئة التدريس ما شماللا لوظيفته ومتما بكانة حقوته وبراياها ومازيا باعبائها غاذا ما حصل على المؤهل المطلوب ولو بعد انتضاء تلك الدة أمتنع عسلى الوزير المفتص تطبيق حكم المادة ٤٠٤ كررا على حالته وبعتبر القران وهي مخالفة تفافق لفائون وهي مخالفة القانون وهي مخالفة المفانون وهي ميها عبيه بنوات بيعد المعن على عبيه بنوات بيعد الطعن على عبيه ولو بعد انتضاء الميعاد المطعن على عليه ولو بعد انتضاء الميعاد المطعن على القرارات الادارية غير المشروعة .

وترتيبا على ما تقدم ولما كان الثابت فى الحالة المعروضية أن الدكتورين المعروضة حالتهما قد حصلا على درجية الدكتوراه بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٦ تبل مباشرة الوزير المفتص للسلطة المقررة له بمقتفى حكم المادة 7.5 بكررا من القاتون رقم 13 استة 19۷۲ المشار اليه ومن ثم يعتبر القرار الصادر في 19۸۷/۱/۱۲ بنظهما الى الكادر العام وفقا لما تضدم قدرار منعدما وجديرا بالسحب مع ما يترتب على ذلك من اتساد لا سبيا غيها يتطق باعتبار مدة خديتها بوظيفة مدرس مدة بتصلة كولا يقير من ذلك أن مجلس الجامعة قد وافق على نظلها الى السكادر الارادر في تاريخ سابق على حصولهم على درجة الدكتوراه ذلك أن موافقة مجلس الجامعة ليست سوى اجراء تمهيدى اما النقل فلا يتم الا بالقرار الصادر بذلك من السلطة المختصة وذلك على النحو السالف.

اناسك

انتهى راى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرار الصادر بنقل كل من الدكتور / نصر محمد جعيصه والدكتور / مصلاح الهادى محمد عويضه الى الكادر العام بما يترتب على ذلك من آثار من حيثاحقيتهما في حساب مدة خدمتها متصلة على الوجه السابق ، بيائه ،

(فتوی رقم ۲۰۰ فی ۲۰۱/۲/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۲/۷ ملف رقم ۲۸/۳/۸۷) ٠

(۲۲۸) جلسة ۷ بن فبراير سنة ۱۹۹۰

اختصاص ما يخرج عن اختصـاص الجمعية الممومية لقسمى الختوى والتشريع __ مراجعة مشروعات العقود : __

قانون مجلس الدولة الصادر بانقانون رقم 12 لسنة 1977 عهد الى لجان القتوى المختصة بمراجعة عقود التوريد والاشغال العامة وجميع العقود التى ترتب حقوقا او التزامات مالية للدولة وغيرها من الأسخاص الاعتبارية العامة او عليها اذا كانت قيمة العقد الآخر من خمسين الف جنيه – اذا كان الشرع انائب النائب بالجمعية العمومية لقسمى المنوى والتشريع امر نقل السائل التى ترى احدى لجان الفتوى احالتها الى الجمعية العمومية الاهميتها ويشمل ذلك النقود بحكم اندراجها ضمن هذه المسائل ولمهومية النص الا أن اختصاص الجمعية في هذا الشان ينحصر في المسائل التي تكون قد الارت خلافا قانونيا يتضفى اخذ راى الجمعية في بشانها دون أن يعتد ليشمل الاختصاص بمراجعة مشروع العقد في مجموعه – تطبيق •

(1) المسئل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسئل
 القانونية التي تحال اليها من رئيس الجمهـورية أو من

(ب) المسائل التي ترى نيها احدى لجان تسم الفتوى رايا بخالف نتوى صدرت من لجنة اخرى او من الجمعية العمومية .

(ج) المسائل التي ترى احدى لجان تسم الفتوى احالتها اليها الأهبيتها ،

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المطية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ٠٠٠٠ » والستفاد من ذلك أن قانون مجلس الدولة عهد الى لجان الفتوى المختصة ببراجعة عقود التوريد والأشغال العامة وجبيع العقود التي ترتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها أذا كانت قيمة العقد اكثر من خمسين الف جنيه وبالتالى يكن هذا الاختصاص متصورا على هذه اللجان ، ويعتبع على غيرها من الجهات مباشرته ، وإنه لمن كان المشرع قد اناط بالجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أمر نظر المسائل التي ترى احدى لجان الفتوى الحالتها الى الجمعية لأهميتها ويشمل ذلك العقود بحكم اندراجها ضمن هذه المسائل التي تكون قد الثارت خلافا قانونيا يتتفى أخذ راى ينحصر في المسائل التي تكون قد أثارت خلافا قانونيا يتتفى أخذ راى الجمعية بشائها دون أن يهتد ليشمل الاختصاص بمراجعة مشروع المقد في مجبوعه .

ويؤيد ذلك أن المشرع حين حدد اختصاصات الجمعية العمومية لم يدج ببنها الاختصاص ببراجعة مشروعات العقود لأن هذا الاختصاص معقود لجهة آخرى وهى لجنة الفتوى أو ادارة الفتوى بحسب قيمة العقد وفقا لما نص عليه المشرع صراحة · ومن ثم ، فأن الجهة المنسوب بها نظر مشروع العقد هى التي تتولى ببراجعته ، ولا يتأتى لها احالة المشروع برمته الى الجمعية والا كان في ذلك نزولا بن هذه الجهة عن مباشرة اختصاصها ، واسنادا لاختصاص جديد للجمعية العمومية لم يترره المشرع لها ويكون كل ما تبلكه هذه الجهة هو الرجوع الى الجمعية بصدد المسلكل القانونية التي تبين وجودها بصدد المراجعة ، الرجوع الى الجمعية العمومية اتبدى والتي تبلغ أهمية خاصة تقتضى الرجوع الى الجمعية العمومية اتبدى الرابعة ، الرابعة المناسا الترابا باختصاصها .

ولما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن اللجنة الثانية لقسم الفتوى قد أحالت مشروع المقد المعروض برمته الى الجمعية العومية لتسمى الفتوى والتشريع لتتولى مراجعته للاهمية . وكان الاختصاص بمراجعة هذا المشروع ــ وباعتباره برتب التزامات مالية على مؤسسة مصر الطيران تزيد على خبسين الف جنيه ــ معقودا للجنة دون غيرها . ولذلك غانه يتمين اعادته اليها لتقدم بمراجعته .

انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعادة مشروع العقد الزمع أبرامه بين مؤسسة مصر للطيران ومجبوعـــة من البنوك الاجنبية لتبويل نسبة بثوية بن قيمة صفقة طائرات تجارية في حدود خمسمائة بليون دولار أمريكي الى اللجنة الثانية لقسم الفتوى للتيام بمراجعته على ضوء ما تقدم .

ر فتوی رقم ۲۳۶ فی ۲۹۰/۲/۲۱ چلسة ۱۹۹۰/۲/۷۷ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۷۲) ٠

(TT9)

جلسة ٧ بن فبراير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة ـ اعانة التهجير ـ اثرها على العلاوة الخاصة •

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ١٠١ السنة ١٩٨٧ بتترير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٧٠ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون ، او في تاريخ التعيين بالنسبة لن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هـــذه المعلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » . والمسادة (٦) من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هـذا القانون ويعمـل به اعتبار! من اول يولية سنة ١٩٨٧ » . كما استعرضت المادة الأولى من القانون رتم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش التي تنص على انه « يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم 18 لسنة ١٩٧٦ بشسان منح اعانات للمساملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة الخاضعين لأحكامه ، على أجورهم الأساسيسة المستحقة في ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٦ ٠٠٠ » والمادة الثانية من القانون المنكور التي تنص على أن «تضم الاعانة المسار اليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعامل اعتبارا من ١٢ ابريل سنة ١٩٨٦ وحتى ان عجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة . . » والمادة الخامسة منه التي تنص على أن ﴿ لا تصرف مروق عن منترة سابقة على تاريخ العمل بهذا التلتون كما لا يسترد من العامل ما سبق صرغه تبل هذا التاريخ من هذه الاعانة بالمخالفة لاحكام القانون رقم 18 لسنة ١٩٧٦ المشار اليه » . والملاة الثامنة منه التي تنص على أن « ينشر هذا التانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وقد نشر غ، ۱۷ اویل سنة ۱۹۸۸ .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ قرر منح جميع العاملين بالدولة المخاطبين بأحكامه علاوة خاصة شهرية تحدد بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في أول يوليو سنة ١٩٨٧ ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ثم صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر وقضى بضم اعانة التهجير الستحقة للعاملين الدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة _ وفقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ _ الى أجورهم الاساسية بأثر رجعى يرتد الى ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ وينبغى على ذلك بطبيعة الحال اعادة حساب قيمة العلاوة الخاصية المقررة لهؤلاء العاملين طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بعد أن زادت بالفعل أجورهم الأساسية في ١٩٨٧/٧/١ بمقدار الاعانة المشار اليها . ولا وجه للعول بعدم جواز تعديل هيمة تلك العلاوة استنادا الى أن المادة الخامسة ، والقيانون رقم ٥٨ لسينة ١٩٨٨ وقيد حظيرت صرف فروق مالية عن مترة سابقة على تاريخ العمل به في ١٩٨٨/٤/١٨ ، اذ ان حكم هذه المادة يهدف الى عدم تحميل الخزانة العامة باعباء مالية في الماضى ، وذلك لا ينال من وجوب ضم اعانة التهجير الى الأجر الأساسي اعتبارا من ١٢/٤/١٢ والقول بغير ذلك مؤداه اهدار ما ضمنه هــذاً القانون من أثر رجعى .

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتـوى والتثريع الى تعديل قيمة الملاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، وذلك بعد ضم اعانة التهجير المستحقة لبعض العالمين الى اجورهم الاساسية طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ على النحو السابق بياته .

﴿ قتوى رقم ٢٣٦ في ٢٩٠/٢/٢٦ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ دلف رقم ٢٨٦/٤/١١٠) ٠

(***)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

ضرائب .. رسوم جمركية .. الافراج المؤقت عن سيارات الركوب ٠

اجاز قانون الجمارى رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في المادة ١٠١ منه الأنراع المؤقت عن البضائح الواردة الى البلاد ومنها السيارات دون تعصيل الضرائب والرسوم الجمركية وفقا للشروط والاوضاع التي يعددها وزير المالية والاوضاع التي يعددها وزير المالية رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٠ الالترام باعادة تصدير سيادات الرابوب الملوج عنها مؤقتا فور انتها، منه الافراج او انتجاء المؤرض منه ايهما اسبق صعوفا عند الاخلال بهذا الالتزام تتحقق المفاقلة الجمركية ويستحق عل السيادة الفرائب والرسوم المقررة فانونا – استحالة اعادة التصدير لسبب اجتبى لا يه للمستورد فيه تؤدى الى : انقضاء التزاعه ولا يكون هناك وجه للمطالبة بتنيله – نطبيق -

استعرضت الجمعية العبومية المادة ٣٧٣ من التقنين المدنى التي تنص على أن « ينقضي الائتزام اذا أثبت المدين أن الوفساء به أصميح مستحيلا لسبب أحنبي لا يد له فيه ، • والمادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركيسة . علاوة على الضرائب الأخرى المتسررة وذلسك الاسا يستثنى بنص خاص ۰۰۰ » والمادة ۱۰۱ من ذات القانون التي تنص على أن « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائم دون تحصيل الضرائب والرسيوم المقسررة وذلك بالشمروط والأوضماع التي يصددها وزير الخسنزانة ٠٠٠ » كما استعرضت المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج المؤقت عن سيارات الركوب المساصة التي تنص على أن « يجوز الافراج مؤقتا عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار ومنقا للشروط والأوضاع والضمانات الواردة ، والمسادة (٣) منه التي تنص على أن « يكون ادخال السيارات المشار اليها في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية ... (ج) يتعين اعادة تصديسر السيارة المغرج عنها مؤقتا مور انتهاء مدة الانراج او انتهاء الغرض منه أى الأمرين أسبق حدوثا » . والمادة ٩ منه التي تنص على أنه « دون اخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك والقوانين الأخرى تستحق غورا الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المحقة بها وضرائب الاستهلاك على السيارات المفرج عنها مؤتتا في حالة مشاغة شروط وأحكام الانراج المؤقت المنصوص عليها في هذا القرار ، .

واستبانت الجمعية مما تقدم أن قانون الجمارك في المادة (١٠١) منه اجاز الانراج المؤمن عن البضائع الواردة الى البلاد ومنها السيارات دون تحصيل الضرائب والرسوم الجبركية ونقا للشروط والأوضساع التي يحددها وزير المالية ، ومن بين هذه الشروط وفقا لما ورد بهــرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ الالتزام باعادة تصديس سيسارات الركرب المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو انتهاء الغرض منه أيهما أسبق حدوثا ، وعند الاخلال بهذا الالتزام نتحتق المخالفة الجوركية ويستحق على السيارة الضرائب والرسوم المتررة مانونا ، وهو ما يتحقق اذا أخل مستورد السيارة بالتزامه باعادة تصديرها في الميعاد المقرر لذَّلْك الا إنه اذا ثبت استحالة اعادة التصدير لسبب اجنبى لا يد للمستورد فيه غان التزامه ينقضي ولا وجه المطالبة بتنفيذه • ولا وجه للقول بأن الواقعة المنشئة للضريبة - في حالة الافراج المؤقت عن سيارات الركوب عي مجرد اجتياز الحدود الجمركية للبلاد ، وبالتالى ملا يؤثر هلاك السيارة تبل اعادة تصديرها على استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية المتسررة عليها ، فهذا القول يخالف نص المادة ١٠١ من قانون الجمارك والمادة ٣ / ج من قرار وزير المالية المشار اليهما حيث لا تستحسق الضرائب والرسوم الجمركية على سيارات الركوب المغرج عنها مؤتتا بمجسرد حخولها البلاد ، وانها تستحق عند عدم اعادة تصديرها الى الخارج في المعاد المحدد لذلك .

وبتى كان التابت ... في النزاع المعروض ... ان السيارة الواردة بياسم الخبير / بشركة سيمنس النمسارية المتعاقدة على تنفيذ بعض الإعمال مع الهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية ... مدات الشغب ببنطقة الاهرامات سنة ١٨٦٦ ، وهو ما يستحيل ممه تنفيذ الشركة المذكورة لالتزامها باعادة تصديسراة بسبب اجنبى لا دخل لارادتها نيه ، غانه يتعين تبعا لما تقدم اعادة تصديرها ، ومن ثم غان مطالبة على السنيارة في حالة عدم اعادة تصديرها ، ومن ثم غان مطالبة مصلحة الجبارك للهيئسة المؤمنة المسلكية باداء تلك الضرائب والرسسوم استفادا الى تمهدها باعادة تصدير السيارة ، تكون على غير اسلمى مصديم من القاتون جديرة بالرفض .

انا___ك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريخ الى رفسض المللية في النزاع المعروض •

(فتوی رقم ۲٤٤ فی ۱۹۹۰/۳/۳ جلسة ۱۹۹۰/۲/۷ ملف رقم ۲۲۹/۲/۳۲) •

(171)

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة _ طواتف خاصة من العاملين _ العاملون بالهيئة القومية للبريه _ المدان ا و ٨ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ _ أورر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ اسنة ١٩٧٨ بشان المعايير الانتظيم والادارة رقم ١٣٤ اسنة ١٩٧٨ بشان المعايير الانتظيم والادارة _ قرار وزير المواصلات رقم ١٧ اسنة ١٩٨٣ بإمصاد لا تلقي بالدولة لا يسري بالمدان المدنين بالدولة لا يسري بالمدان المدنين بالدولة لا يسري من العاملين المدنين بالدولة لا يسري من العاملين المدنين بالمولة لا يسمى المدنين المواصلة بهم وفيما لا يتعارض مع احكامها _ متى كانت لائمة العاملين بالمهيئة المواصلة واستعدائ وظائف وظائف والماد تظيم وتوصيف الوظائف المؤالة واستعدائ وظائف والمتعدائ وظائف والماد التي وردت الاحكام التي وردت بقادن نظام العامل الماملين المدنين بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم بحال بالمدني بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم بحال بالمدني بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم بحال بالمدني بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم بحال بالمدني والمدني بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والمدني بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم بالمدني بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والمدني بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والمدني بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي المدني بالدولة وقرار وثيس الجهاز المركزي المدنية والمدنية والمدني

٢ ــ العاملين بالهيئات العامة نيبا لم تنص عليه اللوائح الخاصة. بهسم ٠٠٠

ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة نبيا نصت عليه هذه القوانين والقرارات .. وتنص المادة ٨ منه على أن « تضع كل وحدة هيكلا تنظيبيا لها يعتبد أن السلطة المختصة بعد أخذ رأى الجهاز المركزى التنظيم والادارة ٠٠٠ وتنص المادة ٩ منه على أن « يصدر رئيس الجهاز المركزى التنظيم والادارة القرارات المتضبغة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والأحكام التي يتتضيها تنيذه مدد رئيس الجهاز المس أصدر رئيس الجهاز المركزى التنظيم والادارة القرار رقم ١٩٤ اسمنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة تترتيب الوظائف العاملين المنتين بالمجاذ والأحكام التي يتتضيها تنيذه . وأنه تد صدرت لائحة العاملين بالمجاذة القومة للبريد بقرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ وتصيف قليم الوظائف في اطار الهيكل أن « يضع بحلس الادارة حداول توصيف تقييم الوظائف في اطار الهيكل والتنظيمي للهيئة ويتشمين وصدف كان وظيفة وتصيف في المادة (١) منها على التنظيمي للهيئة ويتشمين وصدف كان وظيفة وتصيف في المادة (١) منها على والتنظيمي للهيئة ويتشمين وصدف كان وظيفة وتصيف والبيانيا وصدفولية والمدارات اللازم تولغرها نبين يتسائل وترتيبها في المساولية والمدارات اللازم تولغرها نبين يتسائل وترتيبها في الحسون المنائدة والمدارات اللازم تولغرها نبين يتسائل وترتيبها في الحسون النائدة والمدارات اللازم تولغرها نبين يتسائل وترتيبها في المساؤلية والمدارات اللازم تولغرها نبين يتسائل وترتيبها في المسائلة الميزي النائدة والمدارات اللازم تولغرها نبين يتسائل وترتيبها في المدارات المدار

المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بهذه اللائمة وتقسم وظائف الهيئة الى مجموعات وظيفية نوعية طبقا لطبيعة العمل بالهيئة ويجوز بتسرار من مجلس الادارة استحداث ما قد يقتضيه العمل من وظائف جديدة الملاء وظائف قائمة ويجوز له اعادة تقييم توصيف الوظائف في ضدوء حلجة العمل » . وفي المادة ١١٤ على أن « تسرى احكام هذه اللائجة على العالمين بالهيئة ، كما تسرى فيها تضمنته من مزايا الهضل على من تنظم شئونه الوظيفية منهم قوانين خاصة وتسرى احكام قانون نظسالم اللملين بالدنين بالدولة فيها لم يرد به نص خاص في هذه اللائدة فيها لا يرد به نص خاص في هذه اللائدة فيها لا يتعارض مع احكامها » .

والمستفاد من ذلك أن أحكام قانون نظام العالمين المدنيين بالدولسة لا تسرى على العالمين الذين تنظم شئونهم الوظيفية قرارات أو لوائح خاصة الا فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ، وفيها لا يتعارض مع احكامها ، غاذا كان الأمر كذلك ، وكانت لائحة العالمين بالهيئة القومية للبريد قد عهدت الى مجلس الادارة الاختصاص بوضع جداول توصيف وتقييم الوظائف بالهيئة وباستحداث وظائف جديدة والفاء وظائف تأثمة تكون هي الواجبة الاتباع دون الاحكام التى ودد النص عليها في قساتون منظم العالمين المدنين بالدولة والتي صدر تنفيذا لها قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، باعتبار أن هذه الأخيرة أحكام علية تسرى في شأن العالمين المدنيين بالدولة كولا تطبق على العالمين المنظمة شسرى في شأن العالمين المدنيين بالدولة كولا تطبق على العاملين المنظمة شسخونهم بلوائح أو قرارات خاصة متي تضيئت هذه اللوائح أو قرارات خاصة متي تضيئت هذه اللوائح أو تلك القرارات احكاما بديلة .

ولما كان ذلك ، وكان مقتضى نص المادة (1) من لائحة المسلمين بالهيئة القوية للبريد انه يندرج في اختصاص مجلس الادارة استحداث ما يقتضيه العبل من وظائف جديدة ، غانه ينعين الالتزام بهذا الحكم وعدم اعمال احكام القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ وقسرار رئيس الجهساز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٧ اسنة ١٩٧٨ الشار اليها في هذا الخصوص في شان المساملين بالهيئة ،وتطبيقا لذلك يكون قسرار مجلس الادارة باستحداث وظيفة « كبير حرفيين معاز من الدرجة الاولى » بكل من المجموعة النوعية الوظائف الحركة والنقل والمجموعة النوعية الحرفية لوطائف الهيئة دون التقيد بهذه الاحكام مطابقا للتانون .

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريسية الى ان لمجلس ادارة الهيئة القومية للبريد استحداث وظينة كبير حرفيين ممتاز من الدرجة الأولى بكل من المجموعة النوعية الحرفية لوظائف الحركة والنقل والمجموعة النوعية الحرفية لوظائف الفنون والعسمارة بجسدول وظائف الهيئة .

ر فتوی رقم ۲۹۶ فی ۳/۹/۳/۷ جلسة ۱۹۹۰/۲/۷ ملف رقم ۸۹/۱/۵۸) ·

(TTT)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

اختصاص .. ما يخرج عن اختصاص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع ... المنازعات التي تثار جول الرسوم التكهيلية : ..

حدد للشرع في القانون دوّم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر الطريق الذي يتم وفقا له التظلم من امر التقيير ... ما تمي عليه الغانون في هذا الصدد هو اثاراجب الاتباع حتى ولو كان النزاع قانما بين جهتين عامتين مما تختص الجمعية العمومية القسم النوري والتشريع بنظر منازعاتهما وفقا لعكم بالذة ١٣٦٦ من انون مجلس المولا باعتبار أن حكم القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاص يقيد النص العام الوادد بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ هو حكم خاص يقيد النص العام الوادد بالقانون رقم لا المناز مجلس المورة ... اساس ذلك : أن حيثما يرسم المشرع طريا خاصا للمطالبة بالحق سواء من حيث الجهرة أو من حيث الإجراءات فائم يتمين التزام السبيل للمطالبة بالحق سواء من الحدة عدم المتروي والتشريع للتطالبة بالقانون حدد المشرع حراء من حيث الإجراءات فائم يتمين التزام السبيل للمعلودة لقسمي الفتوي والتشريع بنظر النزاع المالول حديث على المتوي والتشريع

(د) المنازعات التى تنشا بين الوزارات أو بين المسالح للعامة أو بين المؤسسات العسامة أو بين الميشات المطلعة أو بين مده المجهات بعضها والبعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفنوى والتشريع في هذه المنازعات مازما للجانبين ... » واستبانت أن المشرع حدد في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الطريق الذي يجب فتد المعارضة في المر تقدير الرسوم وذلك بأن يتظلم من هذا

الأمر خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه أما أمام المحضر عند الإعلان وأما بتقرير في قلم الكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قلب الكان بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قلب الملت بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قلب الملت ، وقد رتب المشرع على فوات ميعاد الثمانية الأيام المشار اليها اعتبار أمر التقدير نهائيا وبذلك يكون المشرع حدد الطريق الذي يتم وقاله التظلم من أمر التقدير ويكون ما نص عليه المقانون في هذا الصدد هو الواجب الاتباع حتى ولو كان النزاع قائب بين جهتين عامتين مها تختص الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع بنظر منازعاتها منه حكم المادة 71/د من قانون مجلس الدولة باعتبار أن حكم القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاص يقيد السول العام الوارد بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاص يقيد الفضلا عما استقر عليه رأى رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٤ المنا البطالبة الجمعية المهومية أو من حيث الإجراءات فانه يتعين التسرام بالمسبيل الذي حدد المشرع وبذلك ينحسر عن الجمعية المهومية لتسمى النتوي والتشريع الاختصاص بنظر النزاع المائل في الحالة الموضة ، النصري والتشريع الاختصاص بنظر النزاع المائل في الحالة الموضة .

انتهت الجمعية المهومية لتسمي الفتسوى والتشريسع الى عسدم اختصاصها بنظر النزام السائل ·

﴿ فتوى رقم ٢٤٥ في ٣/٣/٣/٣ جلسة ٢٤/٢/٢/١٩ ملِفِ رقم ٢٤٧٩/٢/٣٧ ﴾ -

(FFF)

جلسـة ٢١ من فيـراير سـنة ١٩٩٠

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ شرط الصفة في عرض النزاع عليها •

اختصاص الجعمية العبومية بنظر المنازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات التُسار اليها في الجُمْترة (3) من الحدة 1977 من فانون مجلس الدولة رقم 27 لسنة 1977 هو البديل عن إستمال الدعوى كوسيلة لحداية المحقوق وفض المنازعات بين الجهات المُسار اليها حيب تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وان يوجه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قارنا عرض النزاع على الجمعية العبومية عن طريق. رئيس الادارة القانونية برئاسة الجمهورية سائر ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع لتقديمه رئي على صفة سائواع لتقديمه

تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بنسان مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العبومية لقسمي الغنوى والتشريسع. بابداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العابة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو الهيئات المحلية أو بين. هذه الجهات بعضها والبعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات لمزما للجانبين " .

وبناد ذلك أن اختصاص الجبعية العبوبية بنظر المنازعات بين. جهتين أو أكثر من الجهات المسار اليها في الفترة (د) من المادة ٦٦ المنكورة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحتوق ونفس المنازعات بين الجهات المشار اليها وهو ما يحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الضفة في التشامي طبقا للتانون وأن يوجه ألى من يبيل الجهة الموجه اليها تانينا علجمفة شرط لتبول الدهوى أو بديلها من وسائل جملية الحتوق .

ولما كان النواع المائل قد عرض على الجمعية الغبوبية لقستنمي المقدى والتشريخ عن طريق رئيس الادارة القانونية برئاسة الجمهورية وهو ليس مناحب ضفة في تبثيل رئاسة الجمهورية التي يبتلها رئيس الدوان الجنهوري .

الأنسك

انتهت الجبعية المعودية التسمى الفتوى والتشريح الى عدم تبول. طلب عرض النزاع الماثل لتقديده من غير ذي صفة

ر فتوي رقع بعد في ١٩٤٠ جليبة ١٩٩٠/٢/١١ ملف رقع ٢٤/٢/٢١٠ ١ .

(377)

جلسـة ٢١ من فيـراير سـنة ١٩٩٠

خريبة _ اعفاءات _ الاعفاءات الضريبية الخاصة بالمجتمعات العمرانية الجديدة •

المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٥ لتنة ١٩٧٩ بشأن انشاء المجتمعات العمرائية الجديدة
تسرى الانفاءات الفصرية الواردة بالمادة (٢٤) سالفة البيان على جميع الشروعات والمنشات

التي تزاول نشاطها بصفة اصلية والمادة (٢٤) سالفة البيان على جميع الشروعات والمنشات

الثانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٩ – وتسرى على المشروعات والمنشأت التي تنقل انشطتها المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة ا

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن انشساء المجتمعات العبرانية الجديدة على أن « تنشأ هيئة المجتمعات العبرانية الجديدة طبقا لأحكام الباب الثاني في هذا القانون ، تكون دون غيرها سـ جهاز الدولة المسئول عن انشاء هذه المجتمعات العبرانية . . » .

وتنص المادة 11 من ذات القانون على أن للهيئة في سبيل تحقيق اهدائها أن تجرى جبيع التصرفات والأعمال التي من شائها تحقيق البرامج والأولويات المقررة ولها أن تتعاقد مباشرة مسع الأشخساس والشركات والمصارف والهيئات المحلية والأجنبية وذلك طبقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للهيئة ». وتنص المادة ١٣ على أنسه « الى أن يتم تسليم المجتمع المعمراني الجديد الى البحكم المحلي يكون للهيئة واللاجهزة والوحدات التي تنشئها في سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون جبيع السلطات والصلاحيات المسررة عانونا بالمواحدات المحلية كما تختص الهيئة بالمواققة وأمسدان التراخيص اللازمة لاتشاء واقابة وادارة وتشغيل جبيسع ما يعضل في المختصاصها من انتشطة ومضروات واعسال وابنية ومرافق وخدمات ...

وتنص المادة ٢١ على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم الاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانسون الفساص بالتعبير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسب لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من اعبال تنفيذا لأحكام هذا القانون . . . » .

وتنص المادة ٢٤ على أن « مع عدم الاخلال باية اعناءات ضريبية المقررة بالمادة ٢٦١) من القانون آخر أو بالاعناءات الضريبية المقررة بالمادة (١٦) من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرف نعني ارباح المشروعات والمنشأت التي تزاول نشاطها في مناطق خاضعة لاحكم هذا القانون من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ولمحتاتها كما تعني الارباح التي توزعها أي منها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة ولمحتاتها وذلك لمدة عشر سسنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال ».

ومفاد ما تقدم أن ألقانون رقم ٩٠ لمنه ١٩٧٦ المتسار اليه اعدير هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز الدولة المسئول عن انشاء تلك المجتمعات وناط بها العيسام بجميع الاحنصساصات المقررة للاجهسزه والوحدات المحلية في مناطق التعمير الجديدة وذلك الى أن يتم تسليمها البها كما خصها باصدار الموافقات والتراخيس اللازمة لاقامة وادارة -وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من انشطة ومسروعات ورجار الها سي سبيل تحقيق أهدافها المعساقد مباشرة مع الأشسخاص والشركات والهيئات وذلك ونقا للقواعد التي تحددها لائحتها الداخلية ، هذا وقد أحال القانون المذكور في تحديد الاعفاءات الضريبية لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاونون من الباطن والاستشاريون من اعمال تتعلق بتنفيد أحكامه الى الأحكام الواردة بكل من القانون الخاص بالتعمير والقانون اللنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي كما أعفى مباشرة في المادة ٢٤ منه المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها في المناطق الخاضعة لأحسكامه من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة القيسم المنقسولة بالنسسبة لما يتم توزيعه من أرباحها وذلك لدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

ومؤدى ذلك أن الاعفاءات المقسررة بالمادة ٢٤ مسالفة الذكر تمرى على جميع الشروعات والمنشسات التي تزاول نشاطها بصفة أصسلية واساسية بالمجتمعات المعرانية الجديدة الخاضعة لاحكام القانون رقم ام اسنة ١٩٧٩ كما تسرى ايضا على المشروعات والمنشسات التي تنقل انشطتها الى تلك المناطق وتطال هذه الاعفاءات ساريسة لمدة عشر

سبوات من تازيخ اول التلكة الملية التالية لبداية الانتاج او مزاولية النشاط وطبيعى أن هذه المسروعات والمشديات لا تقسم او تنتقل الى المجتمعات المعراقية المبدية الا بمواعقة الهيئة باعتبار كا جهاز النولة المسئول عن اقابة الجنيمات الغزرائية الجيئية والجهة المسئولة عسن منح جميع التراخيص والموافقات اللازمة لاقامة المشروعات بها الى أن يتم تسليمها الني وخدات الدخم المتنطق المختصر فريداك فأن مواقلة الهيئة تضميو شرطا الاقافة المشروع في المجتمع المصرائي التبعيب والهيئة شمال لمتنف من المجتمع المساودي والمستواري المتحد المساودي المستبق المتحتال التي يقوم بها المقاولون الاسلون والمقاولون فن الباطن والاستشاريون غيرجم في شان الاعتبادات المقررة المها المتناس المتن

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ٤ اسعية ١٩٧٤ ينظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ وتنص على ان ﴿ يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية ممتر العربية لتحتيق اهداف التعيية الاقتصادية والاجتناعية . . وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويعتبدها تجلس الوزراء وذلك في المائة الاتناق الاتنة :

٧ -- نشاط التعبير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق
 المدن الخالية .

 ٨ ـــ نشاط المتاولات الذي تقوم بع شركات بساطنة لا نقل بشاركة رأتين المال المضرى نبها عن خبسين في المائة .

٩ ــ نشاط بيوت الخبرة البنية المتخذة شكل شركة مساهمــة يالمساركة مع بيوت الخبرة الاجنبية العالمية اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة في المجالات المشار اليها في البنود السابقة ».

وتنفي الملاق ١٦. على انه « مع عدم الإخلال بائة اعتادات ضريبية الفضل مقدرة في قانون آخس تعفى ارباح المشروعات من المشريبة على الأدباح المجلوبات التربية على الأدباح المجلوبات التربية والمستناعية وطلعة الما وتعفي الأرباح التي تلازعيها من ا

المضريبة على ليوادات البقيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح المتحارية والمستفاعية وملحقاتها بحسب الاحوال من الضريبة المعامة على الامواد بالمنسبة للاوعيةالمفاة من المضريبة النوعية لحبقا لمهذا النص · · »

وتنص المادة و من القانون رقم ٦٢ السنة ١٩٧٤ بشأن يعض الأحكام الخاصة بالتعبير المبدل بالقانون رقم ١١٣ أسنة ١٩٧٥ على أن « تتبتع شركات المقاولات الاجنبية أو ألبيوت الاستشارية الإجنبية العالمة ف مشروعات التعبير بالاعادات المقررة لراس المال الاجنبي بعقتضي عانون أسنتمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

وتتعتم بذات الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السسابقة العمايات التي تقوم بها شركات المقاولات او البيوت الاستشاريسة مغ شركسات او بيوت اجنبية في المشروعات التي يكون التعاون فيها من مقتضسيات التمهير ويصدر بتحديدها قرار وزير الاسكان .

وتنص المادة الرابعة من قرار وزير التعيير والمجتمعات الجديدة رقم 111 لسنة .13. ق شأن الاعتاء الضريبي والجبركي ونقا لقانون التعيير على أنه « في جبيع الاحوال يشترط للاعناء الضريبي أو الجبركي المنسوض عليه في هذا القرار الحصول على كانة الموافقات والتراخيص المني تتطليها التشريعات السارية وأن يكون الاعناء وأردا ضدن شدرود عا يطرح اعتبارا من تاريخ العنل بهذا القرار من عطاقات أو يطلب عنديم عروض أو يبرم من اتفاقات متعلقة بالعبليات أو المشروعات التي تخضع لاحكام هذا القرار .

ومن حيث أن المشرع تشجيها منه السياسة التوسع المعمراني واقامة المهدر الميرة قرر بالقانون رقيم ١٢ لسينة ١٩٧٤ المشار اليه منع شركات المقيلات الاجنبية وبيوب الخبرة الاستشاريسة الاجنبيسة العالمات المحموديات المتعيد كافة الاعفاءات الضريبية المؤيرة لجاس المسأل اللاجنبية بمتنفى احكام قانون استشار المال العربي والاجنبي مه دنطاق هذه الاعفاءات بالقانون رقم ١١٢ المنة ١٩٧٥ لتسرى على المعليات التي من الشركات الاجنبية وذلك بالنسبة المعليات التي يكون التعاون فيها من من الشركات الاجنبية وذلك بالنسبة المعليات التي يكون التعاون فيها من متنفيات التعمير والتي يعمد بتحديدا قرار من وزير الاسكان وبن ثم ناقم المناف المالية المالية

لا أن قانون استثبار المال العربى والأجنبى قد عدل بالقانون رقم ٢٢ لسفة ١٩٧٧ وأضاف التعديل الى المجالات التى يجوز الاستثبار فيها نشاط التعدير خارج نطاق الرقعة الزراعية والمدن الحالية ونشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهبة لا تقل نسبة مساهبة رأس المال المحرى فيها عن خيسين في المئة وكذلك نشساط بيوت الخبرة الإستبية العالمة في أحدى المشروعات الاستثبارية ، كما حدد ايضا المزايا والاعفاءات الضربيبة التى بنيح المشروعات العالمة في أحدى المجالات الاستثبارية المسادر اليها ونص صراحة في المادة السادسسة منه المستدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على تبتع المشروعات التى ومن ثم غانه طبقا لهذا التعديل الذى الدخله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشارك المهادة في مجال التعدير الملوكة للمصربين تتمع بكافة الإعضاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار الملكمين تتمع بكافة الإعضاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار الملكمين تتمع بكافة الإعضاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار

ومن حيث انه ولئن كان مانون المجتمعات العمرانية الجديدة رمم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه قد أحال في المادة ٢١ منه في تسأن الاعفاءات التي تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال في مجال التعمير الى الأحكام الواردة بكل من القانون المطسم لاستثمار المال العربي والاجنبي والقانون الخاص بالتعمير الاانه لما كان الثابت ان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه المعدل لقسانون الاستثمار جاء لاحقا في صدوره على القاتون الخاص بالتعمير رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنسة ١٩٧٥ ومن ثم مسانه اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون رقم ٣٢ لسية ١٩٧٧ يكون لشركات المقاولات المصرية العاملة في مجال التعمير الحق في التمتسع في ذلك المجال ولو قامت بتنفيذها بمفردها ودون اي تعاون أو مشاركة بكائة الاعفاءات المقررة بقانون الاستثمار بالنسبة لما نقوم به من اعمال مع أي طرف أجنبي كما كان يقضي بذلك القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فالتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية لم يعد منذ صدور القانون رقم ٣٢ أسسنة ١٩٧٧ المشار اليه شرطا لاسستفادة تلك الشركات من الاعفاءات المشار اليها كما لا يشترط أيضا لاستفادتها من تلك الاعفاءات الحصول على موافقة خاصة بالاعسفاء من هيئسة المجتمعات العمرانية الجديدة وانما يكفى أن تكون الأعمال التي تتولى تنفيذها داخلة في نطاق احد المشروعات التي تم الترخيص بها من تبسل الهيئة المنكورة وذلك طبقا للسلطة المخولة لها بمتتضى حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المسار اليه بالطول شمل الوحدات المحلية في اصدار التراخيص والموافقات اللازمة في نطاق المجتمعات العبرانية الجديدة الى أن يتم تسليمها اليها .

وبن حيث أنه لا يغير من ذلك أن قرار وزير التعبير رقم 111 اسنة 114 من قد تضى في المادة الرابعة منه بأن تكون تلك الاعفاءات واردة ضمن شروط ما يطرح من عروض أو يطلب من عطاءات أو بيرم من عقود ذلك أن هذا القرار قد صدر تنفيذا لأحكام القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٤ اسنة ١٩٧٤ يوحد منظ المهايات التي يكون التعاوض الذي خسوله المشرع لصدره بأن يحد المهايات الاجنبية من مقتضيات التعبير هذا مضلا عن أنه بمسحور التانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٧٧ المشار اليه أصبحت شركات القساولات المسرية تستبد حقها مباشرة في الاستفادة من العفاءات المشار اليها المالية لما تقوم به من أعبال في مجال التعبير من القانون المنظم لاستثمار الماليات الماليون رقم ٩٥ اسنة ١٩٧٩ المشار اليه المعربي والاجنبي وذلك وفقا احكم الاحلة المنصوص عليها بالمادة ١١٨ من القانون رقم ٩٥ اسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

انا__ك

انتهى راى الجمعية المعروبية القسمى الفتوى والتشريع الى احقية شركات المقاولات المصرية التى تزاول نشاطها بصغة أصلية وأساسية في منطقة الساحل الشمالي وكذلك التى تقوم ببعض الأعمال في تلك المنطئة في الاستفادة من الاعفاءات الضريبية المقررة بكل من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي دون اشتراط الحصول على موافقة مسبقة خاصة بالاعفاء من هيئة المجتمعات المعرانية المجتمعة وذلك على النحو الوارد تفصيلا غينا تقدم .

ر فتوی رقم ۲۹۰ فی ۱۹۹۰/۳/۷ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۱ ملف رقم ۳۹٤/۲/۳۷ · ۰

(TTO)

جلسية ٢١ من فيسراير سنة ١٩٩٠

محلقات بد خطي مؤاؤلة الهيئة عقب التهلة الأنسانة بد تعاقله بد مداؤيل الفتاد د السطوي ،

لاقد ، الأموى ، الأواردة بالألق الله من قانون الخدائة باغتبارها وسيلة للجمول علم
حجهة اللحق أو الركال القانون لا الفهوا ودفع الى أغتدا، يقع عليهما جاء أهن أختدا
مطلقة دون تقييد ـ تتمرف الى أى ادعاء يتم مباشرته بقصد العصول على تلك العماية
سواء امام القضاء أو المجالس أو اللجان التي ناط بها القانون سلطة الفصل في المنازعات
التي توضى عليها ـ اثر ذلك : يمتنع على العاملين السابقين بعصلحة الفرائب اللاين
المتهزو المحاملة مباشرة أية دعوى ضد تلك المسلحة خلال الثلاث السنوات التالية لانها،
علاقتهم بها وذلك سواء أمام القضاء أو أمام لجان فض المنازعات الفريبية لتوافر علة العكم
في العالين ـ تطبيق .

تنص المادة ١٥٧ من تاتون الضرائب على الدخل السادر بالتاتون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه « يكون المبول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بربط الضريبة ١٠٠ أن يطعمن في الربط فاذا المتعاد دون طمن أصبح الربط نهائية ٤ ويورفع الطمن بصحيفة من ثلاث صور يودعها المبول المهورية المختصة ... وعلى المهورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطمن أن ترسلها إلى لجنة الطمن » .

وتنمى المادة ١٥٨ من ذات القانون على أن ﴿ تشكل لجنة الطعن من تلاثة من موظفى مصلحة الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية ٠٠٠.

وتنمى المادم ٥١٩ على ان « تختص لجان الطحن بالغصل في جبيع أوجه الخلاف بين المول والمجاهة في المنازعات المتطقعة بالضرائب لمنصوص عليها في هذا القانون » .

وتنص المادة ١٦١ على انه « لكل من مصلحة الضرائب والمسول المساول المنافقة المام المحكمة الابتدائية منعتدة بهيئة تجارية خلال الملاين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار ، وترفع الدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للممول الرصصاص المامته المعتاد أو مقصل المامت تنه المعتاد أو النشاة منه المنافقة المعتاد المنافقة الم

واغيرا تنص المادة ٦٦ من تانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه 3 لا يجوز لمن تولى وظينة عامة أو خاصسة وانتهت علاقته بها واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة مُقَامُ يُعْمَلُ فَيْ مُكتبةً بِاللَّهِ صَلَّةٌ كَأَنْتُ فَى دعويَ صَدْ الجَمِّةُ الْتَى كَأَن يُعمِلُ يها وذلك خلال السنواتِ الثلاثة البالية لأنتهاء علاقته بها . . » .

ومقاد ما تقلم أن المترع حدد بالقيائون رقم ١٥٩ استغة ١٨١١ المشار اليه اجراءات وجراخل الفقيل في ألفاؤعات الضربيية بجيث ثمز بمرحلتين الاولى يكون المعول فيها أن يعلن في الربط التضربيي خسكن غلاتين بوما من تاريخ اعلانه به المام لجنة الطمن المختصة التي تتولى الطمن محلال الانجان المحدد التي الجنة غض المنازعات الضربيبة التي تتكل من بين المالمين بالمسلمة وذلك على الشوو المحدد التوفئ المالمين بالمسلمة وذلك على الشوو المحدد التوفئ ألم المرحدة المنازعات الضربيبة المنازعات الضربيبة على المحدد التيا فيها يكون لكل من المول ومسلمة المرائب على المحتبة الابتدائية المحدد الراحدة المالية فيها يكون لكل من المول ومسلمة المرائب على المختصة وذلك خلال ثلاتين يوما من تاريخ اعلانه بقرار لجنة الطمسن المختصة وذلك خلال ثلاتين يوما من تاريخ اعلانه بقرار لجنة الطمسن

ومن حيث أن قانون المعاماة رقم ١٧ لمسنة ١٩٨٢ المشار اليه قسد حظر على من انتهت خدمته واشتغل بالمحاماة أن يتبل بالوكالة بنفسه أو بواسطة محلم يعمل في مكتبه بأية صفة كانت أية دعوى ضد الجهسة التى كان يعمل بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ انهاء علائقه بها وأن هذا الحظر قد قصد به المحافظة على كرامة المهنة ودنع مظنة التأثير في جهة عمله السابقة من خلال علاقاته واتصالاته بزملائه السابقين ومنعا لمشبهة الاستغلال لاية معلومات أو ببانات يكون قد علم بها بحكم عهسله السيابق في الجههة المشار اليها .

ومن حيث أن المسلم به أن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما وأن لفظ الدعوى الوارد بالمادة ٦٦ سائفة الذكر باعتبارها وسيلة للحصول على حماية الحق او المركز القانوني لرافعها ودفع أي اعتسداء يقع عليهما قد جاء عاما دون تحسديد ومطلقا دون تقييد ومن ثم فانها تنصرف الى أي ادعاء يتم مباشرته بتصد الحصول على تلك الحماية وذلك سسواء أيلم القضاء أو المجالس أو اللجان التى ناط بها التانون سلطة النصل في المنازعات التي تصرض عليها .

وترتيبا على ما تقدم فانه يعتنع على العاملين السابقين بمصلحة الفرائب الذين لمتهنوا الحاماة مباشرة اية دعوى ضد تلك المسلحسة خلال الثلاث المسئوات التالية لاتهاء علاقتهم بها وذلك سواء امام القضاء والمام للجان فض المنازعات الضربيبة لترافر علة المسكم في الحالتين على

النحو السالف بيانه هذا غضلا عن أن تأنون الضرائب على الدخل قسد كفل لأعمال تلك المصلحة حدا كبيرا من السرية بل تحد هذه السسرية احد المبادىء الأساسية التى يلزم العاملون بها بوجسوب احترامها والمحافظة عليها وفي السهاح لمن أنتهت خدمته منهم بمباشرة الادعساء ضدها أمام لجان الطعن المختصة أهدار لذلك المبدأ .

لنلسك

انتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والانشريع الى سريان الحظر المنصوص عليه بالمادة ٦٩٨٣ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على الدعاوى التى يباشرها العالمون السابقون بمصلحة الضرائب لهام القضاء أو أمام لجان الطعن الضريبي وذلك خلال المدة المقررة .

(فتوی رقم ۲٦١ في ۱۹۹۰/۳/۷ چلسة ۱۹۹۰/۲/۲۱ ملف رقم ۲۸۱/۸۸۸) ٠

(TTT)

جلسة ۲۱ من غبراير سنة ۱۹۹۰

جمارك _ رسوم جمركية _ رسم النفريغ : _

المادة الخاصية من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ١٦ لينة ١٩٦٣ - اخضم الشرع المسائح التي تدخل اداخي الجمهورية للفرائب والرسوم الجموركية وغيرها من الفرائب والرسوم الجميركية وغيرها من الفرائب والرسوم التي تستحق بخاصية ورود البضائح فيها ما استثنى بنص خاص - استوددت الهيئة المنافذ المسائح التموينية معادت خاصة بعحقة لاستقبال وتغزين الزيوت والسحوم تخضم تلك المعادات للفرائب والرسوم الجمركية المقررة - اغفلت شهادة الإجراات المتعلق بالأفراج الجميركي عن علم المعادت حساب قيمة رسم التفريغ الستحق - مؤدى ذلك : الزام المهتمة ا

استعرضت الجمعية المهومية المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ١٦ السنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « تخضع البضائع التي تنحل اراشي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمعركية صلاوة على الضرائب الأخرى المتررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ، وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم التي تستحق بهناسية وورد البضاعة ، ولا يجوز الانراج عن اية بضائع قبل اتمام الإجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم الستحقة ما لم ينص على خسلانا ننك في القانون » كما استعرضت البند د ع ٤ (الضرائب) من الملحق رقم (1) لاتفاتية ترض مشروع الفلال والشحوم الحيوانية والدهون الموقع بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الإمريكية والصادر بالموانقة عليه ترار رئيس الجمهورية رتم ٢١ لسنة ١٩٧٨ أالتي تنص على أن « (1) تعفى هذه الاتفاقية والقرض من أي ضرائب أو رسحوم مغورضة طبقا التوانين السارية في الليم المقترض ويؤدى الأصل والنائدة

(تِن) لَدُرْجَةُ أَنَّ :

.......... - 1

٢ ـ اى عملية شراء للسلع تمول فى ظل هذا القرض لا تعفى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب الموضة فى ظل القوانين السارية فى اتليم المتترض ٤ نسيقوم المتترض كما هو وارد فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو أعادة سداد نفس المبلغ التى دمست من اموال بخلاف تلك المتاحة في ظل هذا القسرض » . وكذلسك استعرضت الملدة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقسم ٣٢٧ استة ١٩٨٤ التي ينص على أن « ننقل بلكية محطة استقبال وتخزين الزيوت والشحوم بالكس بمتينة الاستكتونية من الهيئة الثلامة للسلع التبوينية الى هيئة القطاع العام للصناعات الفذائية » .

واسستبانت الجمعية أن المشرع في المادة (°) من قانون الجمارك المشار إليه أخضع البضسائع التي تدخل أراضي الجمهورية للفرائب والرسوم الجموكية وغيرها من الفيرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضائع ، وذلك الا ما يستغنى بنص خاص .

ومتى كان الثابت ــ في النزاع المعروض ــ أن الهيئة العامة للسليم التهونية قد استوردت معدات خاصة بمحطه الاستقبال وتخزين الزيوت والشحوم بالمكس بالاسكندرية ، ومن ثم متخضع تلك المعدات الواردة للضرائب والرسوم الجبركية المتررة ، وإذ بين من مراجعية شهادة الأجْرِاءَاتَ رَبُّم ٨١٨١ مُ الْتِعلِيةَ بِٱلْمَراجُ الْجِيرِكِي عَن هَذِّهُ الْمُعداتِ ... أن الشهادة فد اغطت حسساب قيمة رسم النفريع الستحق وفسدره مبلغ ٢٠د١٣٤٧ چنيها وعليه فتلتزم الهيئة بسداد مدَّا البلغ ٠ ولا وجه للقول بأن المقدات الواردة لمحطة الزيوت المشار اليها معناة من الضرائب وٱلْزُسُومُ وانْهَا معولةً من اتفاقِية الْقُدرِضَ المبدع بَيْنِ مصدر والولاياتِ المتجدة الأمريكية رقم ٢٦٣ ي ، ١٤ الصادر بالوافقة عليها قرار رئيس الجُمُّهورية زُقُّم ٢٦ أُسْسِنة ١٩٧٨ ، ذُلك أن النِّسَابِتُ مِنْ مطالعة المُلحق رقمٌ (١) لِلاَتِفَاقِيةِ الذِيكُورِةِ انها لم يَقِرِد آعفًا : خَاصِها لِلبِسِلِم التي تَمُولِ من هذا التوضِّي من البُضِرائب والديسوم المستحقة في مصر . ولا ينال من التَّرْأُمُ الهِيئةُ بُسِدِأُدُ للبُّلِّغُ المُسْأَرُ ٱلهِ أَن مِلْكِية مِحطةُ الزيوت قد نَعَلتِ الى هَيئة القطاعُ العام طَلِصِبناعاتِ الْإِذَائِيةِ ، أَذِ انْ قِرار رئيس الجمهورية رقيم ٣٢٧ لسينة ١٩٨٤ سالف الذكر لم ينص على تَجهيل الهيئة الثانية بِالْدِيونِ المُتَمَلَّقَةُ بِنَاكُ المَطَّةُ وَالْسَابَقَةِ عَلَى نَهْلِ الْلِكِيةِ * . * أَدُّ

لنلسك

انتهت الجيمية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للسلع التموينية بأن تردى مبلغ ٢٠ر١/١٤٤ جنيها الى مصلحة الجهارك للأسباب سالكة الجيان .

و كَتْوَى رَقْمْ ١٩٩٧ في ١٩٩٠/١٩٩٠ عِلْسَة ١٩٩٠/٢/١٩٩ مِلْفِ رَقِم ١٩٩٠/٢/١٨١٦ -

(YTV)

جلســة ۲۱ من فبـرايرسـنة ۱۹۹۰

عقد اداری ... تنفیله ... الجزاءات التی توقعها چهة الادارة على المتصافد المفصر ... تمویض : ...

فى مجال العقود (ادارية او مدنية) الفطأ المقدى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناسخة عن العقد ابا كان السبب فى ذلك بـ يستوى ان يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عمده او اهمائه او فعله دون عبد او اهمائي – وفقا لحكم المادة ١٠٥ من التغنيث المدنى اذا استحال على المدين أن يغلد التزاماته عبنا كان مسئولا عن التمويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشات عن سبب اجنبي لا يد له فيه – تطبيق .

تبينت الجمعية الصومية أنه من الأمور السلم بها في مجال المقود ــ
ادارية أو مدينة ــ ان الخطا العقددي هو عدم قيام المدين بتنفيذ
التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب في ذلك ، فيسترى أن يكون
عدم التنفيذ ناشئا عن عهده أو أهجاله أو غطه دون عهد أو أهجال .
ووفقا لحاكم المادة ٢١٥ من التقنين المدنى فأنه أذا استحال على المدين
أن ينفذ التزاماته عينا كان مسئولا عن التمويض لعدم الوغاء بها ، ما لم
يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب لجنبي لا يد له قيه .

ومتى كان الثابت من الاخطارات الرسمية الموجهة من محافظة الاسكندرية الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسسلكية ... في النزاع المعروض تعطل بعض خطوط الطبنونات الخاصة بالمحافظة (سنترال ديوان المحافظة لدة طويلة منذ عام ١٩٧٩ رحتى عام ١٩٨٥ ، حيث لم تقدم الهيئة المستندات التي تنفي تعطل تلك الخطوط من واقسع سجلات الاعطال بالمهيئة في الفترة المنكسوة ، وأذ وغت المساغظة المقررة على خطوط التليفونات محل النزاع في الفترة المشار اليها ، بينما المقررة على خطوط التليفونات محل النزاع في الفترة المشار اليها ، بينما مساحة للاستعمال ، ولم تقدم الدليل على أن عدم التنفيذ كان لصبب المنبية خارع عن ارادتها . ومن ثم يتمين الزام الهيئة بداء مبلئة ١٨٤٤ مبنيها كتمويض للمحافظة عن عدم استخدام الخطوط التليفونية المشار اليها المعار الدها .

لذلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المقومية للاتصالات السلكية واللاسسلكية باداء مبسلغ ٢٥٤٤٥٨٥ جنيها الى محافظة الاسكندرية للاسباب السالف الضاحها .

﴿ فتوى رقم ٢٦٦ في ٧/٣/١٩٩٠ جلسة ٢١/٢/١٩٩٠ ملف رقم ٢٣٢/٢/٢١) ٠

(۲۳۸) جلسة ۲۱ من نبراير سنة ۱۹۹۰

اختصاص ـ الجهات صاحبة الاختصـاص بطلب الراى من الجمعية الممومية لقسمى الفترى والتشريع : ــ

يتمين أن يرد طلب الرأى من الجعمية العمومية من الجهة صاحبة الاختصاص في طلب الرأى منها ... أساس ذلك : البند (أ) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ... الطلب الوادد مباشرة من وكيل محافظ البنك الركزى هو طلب مقدم من غير صاحب الصفة ... اثر ذلك : عدم قبول الطلب .

استظهرت الجمعية العمومية من وقائع الموضوع أن الأمر لا يعدو أن يكرن طلبا للرأى حول تفسير نص البند الخامس من المعتد البسرم بين البنك والجهباز ، ومن ثم فائه يتعين أن يرد هذا الطلب إلى الجمعية المعمومية من الجهة صاحبة الاختصاص في طلب الرأى منها طبقا لنص البند (1) من المادة 71 من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم لانح من المعربة تفسعى الفقدي والتشريع بابداء الرأى في « المسأل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الوزراء الومن رئيس مجلس الوزراء أو من رئيس مجلس الوزراء

ولا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطلب المعروض قــد ورد مباشرة من وكيل محافظ البنك المركزى ، ولم يرد من أحد شاغلى الوظائف التي حددها النص على سبيل الحصر غاته يكون غير متبول .

4_11

انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عسدم يتبول طلب ابداء السراى .

﴿ فتوى رقم ٢٩٤ في ٢/١٧/ ١٩٩٠ جلسة ٢٩٠/٢/١١ ملف رقم ٢٣٢/٢٨٣٢) ٠

(TT9)

جلســة ٢١ من فيـرايرســنة ١٩٩٠

عقد ادارى _ تنفيله _ مدى احقية القاولين فى تقاضى قيمة الزيادة فى اسمار الواد اللازمة للبناء التى تقررت الناء تنفيل عقود مقاولات البناء السندة اليهم : _

اذا تفصنت العقود المبرعة مع المقاولين نصا يقضى بالتزام وزارة التممير والمجتمعات السياد المستخدمة في اسماد المواد المستخدمة في المباد المواد المستخدمة في المباد المواد المستخدمة في المباد الحرا فجل المباد المباد

استعرضت الجمعية العبومية المادة (1) من المرسوم بتانون رقم المست المنافق المنافق المستعير الجبرى وتحديد الارساح التي تنص على أن « يكون في كل محافظة وفي كل عاصمة بديرية لجنة برياسة الحافظ أو المدير أو من يتوم مقله تسمى « لجنة التسمير ».. ولمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تقسوم اللجنة بتعدين المسمار للأصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون . ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالإضافة » . والمادة (٤) من القانون المفكور التي تنص على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الاتصى :

ا ـ للبيسع الذي يرخص به لأصحاب المسانع والمستوردين وتجار الجملة وامضه الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة الى اية سلعة تصنع مطيا أو تستورد من الخارج . . . » والمادة (}) مكرر المضافة بالقانون رتم الاتما المادة المنافة بالتانون رتم الاتما المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزي بتحديد اقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنسوص عليها في المسواد السابقة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنسوس عليها في المسواد السابقة والمادة (A) التي تنص على أن « تسرى جداول الاسعار وقسرارات

تعيين الأرباح على السلع التى يتم تسليبها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو الترارات تنفيذا لتمهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ » . كما استعرضت المادة (٥٤) من الملائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ۹ لسنة ۱۹۸۳ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ۱۵۷ لمسنة ۱۹۸۳ (وتعديلاته) التى تنص على انه « على مقدم العطاء مراعاة ما يلى في اعداده لقائمة الاسعار (جدول الفشات) · · · ·

آ — الفئات التى حددها متدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتف على جميع المصروفات والالانزامات أيا كان نوعها التى يتكيدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل التيام بانتهام جميع الأعمال وتسليهها لجهة الادارة والمحالفة عليها أتناء مدة الفسمان طبقا الشروط المقتويميل الحساب الختمى بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعريفة الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى ، والمددة ٨٣ من ذات اللائحة التى نقص على أنه « يجوز بموافقة الجهسة الادارية المتعادة وعلى مسئوليتها أن يصرف للمقاول دفسعات تحت الحساب تبما لتقدم العمل وعلى النحو التالى :

····· ([†].)

(ب) بصد أقصى ٧٥٪ من القيمة المقررة لملمواد التى وردها المقاول الستعمالها في العمل الدائم والتى يحتاجها العمل عملا بشرط أن تكون مطابقة للشروط موافقا عليها وأن تكون مدونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد اجراء الجرد الفعلى الملازم وذلك من واقع غثات العقد ... وتعامل كالمشروعات المواد التى تورد لموقع العمل صالحة لمتركيب الى أن يتم تركيبها ... ٠٠

واستبانت الجمعية آنه اذا تضمنت العقود المبرمة مع القساولين المشار اليهم _ في الحالة المعروضة _ نصايقضي بالتزام الوزارة سداد لقيمة آية زيادة في اسعار المواد المستخدمة في البناء تطرأ خلال المستخدمة المقررة لتنفيذ العقد ، فان هذا النص يكون واجب النطبيق اعسالا لقاعدة أن المعتد هو شريعة المقاتدين ومن ثم يحق لهؤلاء المتاولين صرف قيبة. الزيادة في أسعار تلك المواد مدامت قد حدثت اثناء مدة تنفيذ عقود مقاولات الإعمال المبرمة معهم - اما اذا لم يرد مشل هذا النص في تلك العقود ، فقد تبيئت الجمعية بالنسبة لمواد البناء التي يخضع تحديد اسحار بيمها للقاتون رقم ١١٣ لسنة ١١٠٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الارباح أن التوريد في عقد مقاولة الإعمال اذا كان ذا شأن محسوس من حيث قيفته وأهيته بجانب العمل ، غان المقد بهذه المثابة ينطوى على مزيج من مقاولة الإعمال والتوريد · فتنصرف القاولة الإعمال السند

تنفيذها الى المتاول وتسوى عليها احكام المتاولة ، ويقع التوريد على المولد المستخدمة في التنفيذ وتصرى عليها احكام التوريد ، وذبك هسو ما تضت به المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٢ ق بجلسة ١٩٦٥/١/٢٥ ، ويؤكد هذا النظر أن المشرع في المادة ١٩٨٣/ المنف المنافق المنافق المنافق المنفق ١٩٨٠ ، اعتد بتيبة لتانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، اعتد بتيبة واهمية المواد المستخدمة في تنفيذ تلك المعقود وذلك بأن أجاز المجسسة الادارية أن تصرف للمقاول داعمات مالية تحت الحساب بحد أتمى ٥٧٪ من القيمة المقررة للمواد التي وردها لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلا بشرط ان تكون مطابقسة للشروط والمواصفسات

ولما كانت المادة (٨) من قانون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المشار اليه تنص على سريان جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول او القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التأريخ ، فان هذا الحكم ينطبق على عقود التوريد التي يقف تعهد المورد فيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منه بالاضافة أو التفسير ، كما يسرى أيضا على عقود المقاولات التى يمثل نيها توريد المقاول للسلع اللازمة لتنفيذ موضوع تلك العقود قدرا هاما الى جانب العمل ، فينطبق على هذه السلع أحكام التوريد - كما سلف البيان - ومنها نص الماده (٨) المشار اليها . وأذ تشكل المواد اللازمة للبناء _ في عقود مقاولات البناء _ قدرا اساسيا وهاما بجانب العمل ، فانه يحق للمقاولين المعروضة حالتهم تقاضي قيمة الزيادة في اسعار تلك المواد المسعرة جبرا وفقا الحكام القسانون المذكور دون غيرها من المواد وذلك اذا حدثت الزيادة اثناء تنفيذ عقودهم ، اعمالا لنص المادة (٨) المسار اليها على أن ينصرف ذلك الى المواد المطابقة للشروط والمواصفات التي يثبت توريدها لمواقع العمسل بعد سريسان التسميرة الجبرية التي رنمت اسمارها . ويشرط الا تتضمن تلك المقود نصا صريحا يقضى بتثبيت الأسمار خلال مدة التنبيذ .

وفيما يتعلق بالمواد اللازمة للبناء التي لا تخضع لقانون التسعيرة البيرى ، وتشمل بعض المواد التي تحتكر انتاجها شركات معينة تتدلى تحديد أسمار بيمها ، فانه اذا نشأت زيادة في أسمار المواد المذكورة خلال مدة تفيذ عقود المتاولين المعروضة حالتهم ، فلا يحق لهم المطالبة بحمرف قيمة هذه الزيادة ما لم يشترطوا ذلك في عقدودهم ، وذلك على أساس أن المادة ١٩٨٤من الملائحة التنبذية للقانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٣ أساس أن المادة ١٩٨٤من

تقضى بأن الفئات التى حددها مقدم العطاء (المتاول) بجدول الفئات شمل وتغطى جبيع المصروفات والالتزامات أيا كان نوعها التى يتكدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام باتمام جبيع الأعمال وتسليمها الى جهة الادارة طبقا لشروط العمل ويعمل الحساب الفنامى بالمتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعريفة الجركية ورسوم الانتق عليها فى العقد تقيد طرفيه ؛ كاصل عام ، ولا يجوز الاسعار المتفق عليها فى العقد تقيد طرفيه ؛ كاصل عام ، ولا يجوز للمقاول أن يطالب بزيادتها على اساس ما يطرا على اسعار الموالد اللازمة لتنفيذ مواضب ع نصوص اللائحة الذكورة فائه يفتقسر ألى سسند من تصوص اللائحة الذكورة فائه يفتقسر ألى سسند بن القانون كما هو الشان فى النص الوارد فى قانون التسعير الجبرى ،

انلسك

انتهى راى الجيمية المبوبية لتسمى النسمى النتوى والتشريح الى ما يلى:

اولا : احتية المتاولين المعروضة حالتهم في تقاضى قيمة الزيادة في السيعار مواد البناء الخاضعة لقانون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، اذا حدثت انناء تنفيذ عقودهم وذلك بالضوابط السالف انضاحها .

ثانيا : عدم احقية المقاولين المذكورين في صرف قيمة الزيادة في السعار مواد البناء غير الخاضعة لقانون التسعير الجبدري رقسم ١٦٣ المسئة ١٩٥٠ المشار اليه ما دام انهم لم يشترطوا فلك في العقسود المبرية بمهم .

ر ٔ قتوی رقم ٔ ۳۳۲ فی ۳۲۱/۲/۲۱ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۱ ملف رقم ۲۷/۲/۷۸) · ·

(۲٤٠) جلسة ۲۱ من فبراير سنة ۱۹۹۰

نياشين .. اوسمة .. الأنواط المسكرية .. الجهة الملتزمة بها •

وزارة النفاع هى الجهة الملزمة بصرف مكانات الأوسمة والأنواط المسكرية المُتررة الأوارة القوات المسلمة العالين والسابقين ـ الحا حدث احدث احدى الجهات الأخرى هلم المكانات فانه يحق لها مطالبة القوات المسلمة بها وتلزم بردها لها ـ تلزم وزارة الدفاع بسعاد مكانات حجلة الأوسمة والأنواط المسكرية المستحقة عن الفترة السابقة على صدور فترى الجمعية المعومية في ١٩٨٧/٧/١٧ ـ تغيين ٠

استعرضت الجمعية العمومية ما تضمنته فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٧/٦/١٧ (ملف رقم ١٠٨٤/٤/٨٦) وفتواها الصادرة بجلسة ٣٠/ ١٩٨٨ (ملف رقم ٨٦/ ٤/١٤١) من أن وزارة الدفاع هي الجهة المتزمة بسداد المكافآت المقررة قانونا لحملة الأوسمة والأنواط العسكرية خلال فترة خدمتهم بالقوات المسلحة وبعد خروجهم منها تطبيقا لأحكام القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن الأوسمة والأنواط والمداليسات المسكرية والقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شسأن شروط الخدمسة والترقية لضباط القوات المسلحة وقانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصقة والجنود بالتوات المسلحة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٥ ، وإن هذا الافتاء يكشف عن أصل الحق ولا ينشئه باعتبار أن الحق مستمد أصلا من أحكام القانون التى الزمت وزارة الدناع دون غيرها باداء هذه الكانات واستظهرت الجمعية العبوميسة من ذلك أن وزارة الدماع تظل هي الجهة المازمة بصرف مكامات الأوسمة والأنواط المسكرية المقررة لأغراد القوات السلحة الحالمين والسامتين. مَاذَا حدث أن سددت أحدى الجهات الأخّرى هذه الكامّات ماته بحق لها مطالبة القوات السلحة بها غتلتزم بردها لها .

اما عن اعداد مشروع قانون لمواجهة سداد المستحقات عن الفترة السابقة على صدور فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٧ ، غلاه أمر يخص وزارة الدناع ولا يؤثر في التزامها بسداد المكافآت التي تلتزم بها قانونا علي نصو ما ورد بافتاء الجمعية المصمومية سالف الاشارة وهو امر مرجعه في النهاية الى ما تقرره ولكل ما تقدم ، فانه يتمين الزام وزارة الدفاع بسداد مكافآت حملة الأوسمة والانواط المسكرية المستحقة عن الفترة السابقة على صدور فتوى الجمعية العبومية في ١٩٨٧/٦/١٧ ولا يعطل ذلك ما تسمى اليه الوزارة من استصدار قانون لتنظيم التجل بهذه المكافآت .

اللسك

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى التـزام وزارة الدغاع بسداد المكافآت المقررة لحملة الأوسمة والأتواط العسكرية والمستحقة في الفترة السابقة على صدور فتواها بجلسة ١٩٨٧/٦/١٧ . (فتوى رقم ٢٥١ في ١٩٩٠/٢/١١ جلسة ١٩٩٠/٢/١١ ملف رقم ٢٨١٠/٤/١١) .

X 721 3

جلسة ۲۱ من فيراير سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ اعانة تهجي _ عدم احقية العامل في اعانة التهجير اثناء الإعارة :

استعقاق اعانة التهجير منوط بالعول في احدى معافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٣/٣١ بشان والغضوع لأحد النظم التي الامراء به من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منح اعانات للعاملين الدنيين بسينا، وقطاع غزة ومعافظات النئاة وهو ما لا يتحقق الا في شان العامل العين والقانم بأنصل الفعل في ١٩٧٥/١٥/١٥/١ ماستعقاق الاعانة يرتبط كذلك بعودة العلمل للاقامة في احدى العافظات الستوراد اقامته في احدى العافظات المستوراد القامته في احدى العافظات المسيقة وهو ما يقتفي الاقامة الفعلية داخل البلاد في احدى معافظات المسيقة لا يسرى القناة التي عاد الى الاقامة بها واستهراد الاقامة في احدى المعافظات المسيئة ـ لا يسرى ذلك عل من كان معارا في التاريخ المذكور خارج البلاد _ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية فتراها الصادرة بتاريخ ١٩٨٠/١/١ والتى انتهت للأسباب الواردة بها الى عدم استحقاق العامل المسار بالمفارج في ا١٩٧٥/١٢/١ / ١٩٧٧ لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ١٨ لسنه بالمفارج في ا١٩٧٦/١ / ١٩٧١ لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ١٩٧٨ لسنه المهابين المنبين بسيناء وقطاع غزة ومحانظات القناة ينص في المائد (٢) منه على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الاصلى الشهرى لن كانوا يعملون حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمصافظات القناة والذين عادوا اليها أو الذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العالمين المدنيين الخواسة أو العالمين عكادرات خاصة والعالمين من العالمين بكادرات خاصة والعالمين في المشامة المخافظة المائمين بكادرات خاصة والعالمين في المشامة بالشركات المساهبة وشركات التوصية بالاسهميات التعامين بالمعميات التعامية عندل بحدد اتمي قدره خيمها وبحد ادني قدره خيمة جنيهات ».

والمستفاد من ذلك أن استحقاق اعلقة التهجير منوط بالعمل في أحدى محلفظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحد النظم التي أوردها النمس على سبيل الحصر وهو ما لا يتحقق الا في شسان العامل المعين والقائم بالعمل الفعلي في احدى الوظائف في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ولذلك فانه يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى محافظات القناة في هذا التاريخ . ذلك أن تحديد المشرع لهسذة

التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين بلحكيه بالوجبودين بالخدمة في احدى محافظات القناة في التاريخ الشار اليه الا أنه يرتبط كذلك بعودة العابل للاقابة في احدى الحافظات أو باستبرار اقابلته في احدى الحافظات الفنيفة وهو ما يقتضي الاقامة الفعلية داخل البلاد في احدى محافظات القناة التي عاد الى الاقابة بها أو استبرار الاقلبة في احدى الحافظات المنيفة ، غلا يسرى على من كان معارا في التأريخ المذكور خارج البلاد لعدم اقامته في احدى محافظات القناة أو احسدى المحافظات المنيفة في 14//1/1/1 وبالتلى غلا يستحق الاعقة لعدم الموجد الفعلي في احدى هذه المحافظات في التاريخ المسار اليه .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السادة المعروضة حالاتهم وهم من من من من من وهم من من من من من من المراق الله المراق الى ليبيا في ١٩٧٥/١٢/٢١ ، ومن ثم ، يتخلف في شائهم مناط اعمال النص لعدم وجمودهم الفعلي في خدمة احدى هذه المحافظات في هذا التاريخ ، غلا يستحتون اعاتة التهجير المنصوص عليها في التانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لنلسك

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم المقية السادة / من و من المسادة / من و المسادة / من المسادة / من المسافقة بور سعيد لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ١٩٧٨ لسانة ١٩٧٦ و

(قتوی رقم ۲۰۵۴ فی ۱۹۹۰/۳/۳۱ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۱ ملف رقم ۱۹۷۰/٤/۸۱) -

and the state of t

(۲۶۲) جلسة ۲۱ من نبراير سنة ۱۹۹۰

عاملون بالقطاع المام .. تعيين .. التعيين في غير ادنى الوظائف .. شروطه ٠

المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصاحد بالقانون دقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المادل المجاز المساح التمين داخل وحدات القطاع العام في غير ادني الوظائف اذا توافرت لدى العامل عدة خبرة كلية لا تقل عن عدد الخبرة البينية المسترطة للترقية فيما بين الوظائف الأدني بيجوز اعادة تعين العامل باحدى وحدات القطاع العام في غير ادني الوظائف دون اشتراط استيافه لمة الخبرة البينية الملازمة للترقية اكتفاه بتوافر مدة الخبرة الكلية ـ لا يجوز تمين العامل بلات الجهة طبقاً لقواعد التمين في غير ادني الدرجات في ذات المجموعة التي يتتمين العامل بلات الجهة طبقاً لقواعد التمين في غير ادني الدرجات في ذات المجموعة التي يتتمين العامل بلات المجموعة التي التيمين العامل بلات المجموعة التي التيمين العامل بلات المجموعة التيمين في غير ادني الدرجات في ذات المجموعة التي يتتمين العامل بلات المجموعة التيمين في غير ادني الدرجات في ذات المجموعة التيمين المينا المواقعة التيمين المينا المواقعة التيمين المينا المين المينا العامل المينا المينات المينا المينات المي

تنص المادة ٢٠ من قانون نظام المأملين بالقطاع العام المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسسنة ١٩٧٨ على أنه « اذا كان للمسامل المرشج المتعين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية غانه يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة ببراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل عن مجموع المدد البينية الواردة في بطانات وصف الوظائف الادنى من الوظيفة المرشح للتعيين بها » .

والمستعاد من ذلك أن المشرع أجاز بعبارة عامة مطلقة التعيين داخل وحدات التطاع العلم - في غير ادنى الوطائف أذا تواغرت لدى العامل مدة خبرة كلية لا تقل عن مدد الخبرة البينية المشترطة للترقية غيبا بين الوظائف الأدنى ، ومن ثم ، غانه يجوز اعادة تعيين العامل باحدى وحدات القطاع العام في غير ادنى الوظائف دون استراط استيفائه لمة الخبرة البينية اللازمة للترقية لكتاء بنواغر مدة الخبرة الكلية ، وقد المتر التاء البجعية العمومية لقسمى المتوى والتشريع على أنه لا يجوز تسيين العامل بذات الجهة طبقا لقواعد التعيين في غير ادنى الدرجات في ذات المجموعة التي ينتي اليها .

وتطبيقا لذلك فان قرار تعيين كل من الكيميائية / والمندلاتية / نفصائي والصيدلاتية / نفصائي والصيدلاتية / نفصائي دواء أول) بهيئة التطاع العام للادوية والكياويات والمستازمات الطبية طبقا لقواعد التعيين في غير أدنى الدجات يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويعتبر باطلا ، حيث أن تعيينهما في الوظيفة الأعلى تم في نفس فلمجموعة الفرعية التي تنتميان البها .

الا انه وحتى كان الثابت من الأوراق أن المذكورتين قد تم تعيينهها على الوظيفة الأعلى بالقرار الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٨ ، وبالتسالى يكون قد بضى على صدور هذا القرار اكثر من ستين يوما فيتصمن ضد السحب والالفاء بنوات المعاد المذكور ويولد لصاحب الشان حقسا مكتسبا لا يجوز المساس به نزولا على استقرار المراكز القسانونية . ومتى كان القرار الصادر بتعيين المذكورتين في الوظيفة الأعلى بتاريخ المهمره المدة القسانونية . المهمرة المهمرة المهمد المهمد المنافق من درجة المقررة ، كيا صبق البيان غانه يجوز ترشيحها لشفل وظائف من درجة مدير عام اذا استوفيتا الشروط الإلخري الملازمة لذلك .

<u>a_111</u>

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن القرار الصادر بتعيين كل من الكيميائية / · · · · والصيدلانية · · · · فى وظيفة اخصائى دواء إول من الدرجة الأولى بهيئة القطاع العام للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، والى جاواز ترشيحهما للوظيفة الأعلى اذا استرفينا الشروط المقررة لشغلها ·

ر فتوی رقم ۲۰۹ فی ۱۹۹۰/٤/۱۲ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۱ ملف رقم ۷۸۷/۳/۸۹ ·

(Y2Y)

چلسة ۷ م*ن م*ارس سنة ۱۹۹۰

مجلس الدولة ... الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ...

ثبوت أن ابناء الراى في الموضوع بالعروض على الجعمية العمومية له صلة وثيقة بنزاع. معروض على القضاء ... عدم ملامة ابداء الراي في أمر معروض على القضاء ... تطبيق •

استظهرت الجمعية العمومية ما تضمنته الأوراق من أن السبد / قد أقام الدعوى رقم 4/8 لمسنة 33 القضائية أمام محكمة القضاء الادارى ضد رئيس الجمهورية ووزير السياصة ورئيس مجلس ادارة شركة المنتزه للسياحة والاستثمار ، طالبا فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرارات رفع الأجرة وقرار الفساء قرارا عتباد ايجار الاستراحة ، وفي الموضوع بالالغاء . وتبين الجمعية المعومية أنه لما كان ابداء الراى في الموضوع المعروض عليها في مجال تحديد طبيعة الملاقة التي تربط المدعى بالوزارة لم صلة وثيقة بالنزاع المعروض على القضاء غانه والحال هذه يكون من غير الملائم أن تبدى الحمومة أنا فا فعه . .

اللسك

انتهى راى الجبعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم لملاعبة ابداء الراى في الحالة المورضة .

ر فتوی رقم ۳۳۱ فی ۱۹۹۰/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷ ملف رقم ۱۹۹۰/۳/۷) ٠

(337)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

عاملون بالقطاع العام ـ انتهاء الخدمة ـ تحديد تاريخ الاحالة للمعاش .

يعتد بأول يوليو من ذات السنة المحدة بالستخرج الرسمى لقيد ميلاد العاملين عند حساب تاريخ الاحالة ال الماش فى حالة اذا ما اقتصر الستخرج عل سنة اليلاد دون تحديد اليوم والشهر _ تطبيق (١) ·

استعرضت الجمعية العمومية منواها السابنة بجلسة ١٩٨٦/٤/١٦ « ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٦ » التى انتهت للأسباب الواردة فيها الى الاعتداد بأول يوليو من ذات السنة المحددة بالستخرج الرسمى لقيد ميلاد العاملين المنكورين عند حساب تاريخ احالتها الى المعاش ، وتبينت الجمعية أن الرأى الذى جاء بكتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المسار اليه ، والذى يتجه الى الاعتداد بنهاية شهر ديسمبر من ذات السنة المصددة بالمستخرج الرسمى سفى الحالة المعروضة سلم يضف شيئا جديدا لم يكن تحت نظر الجمعية العمومية عند بحث هذا الموضوع .

<u>a_131</u>

انتهت الجمعية العمومية الى تاييد متواها السابقة بجلسسة ١٩/٤/١٩ « ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٢ » لذات الأسباب ٠

ر فتوی رقم ۳۳۷ فی ۲۲/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷۷ ملف رقم ۲۰۰/۳/۸۳) ·

⁽١) تراجع فتوى الجمعية العبومية لقسمى القتوى والتشريع المسمادرة بجلسسة ٢٠٠/٢/١٠ .

(480)

جلســة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة ـ تسوية حالة ـ مرتب ـ علاوة خاصة ٠

نص المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشان تسوية حالات بعض المعلمين - قرر المشرع مراعاة منه لعدم الاخلال بالمركز المال الشعى وصل اليه بعض العدامين نتيجة لتسويات المفاطقة التي الجريت لهم الاحتفاظ بدنياتهم التي يتقاضونها وذلك بصفة شخصية - الاحتفاظ بنشك المرتبات الناشئة عن التسويات الفاطقة هو امر استثنائي وارد عل خلاله الأصل العام الذي يقفى بعنج العامل المرتب المستحق له قانونا - لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه عند تحديد كافة المستحقات المالية التي تعنج لاولئك العاملين بنسبة معينة من مرتباتهم ، نتيجة ذلك : العبرة في تحديد قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ بالمجر الاساسي المستحق فانون اوالنائي، عن التطبيق السليم لاحكام القانون على المستفيدين منها - القول بغي ذلك من شانه أن يجمل من سويت حالته تسوية خاطئة في وضع الفصل معن طبقت عليه احكام القوانين المختلفة تطبية سعاية عليق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة الثابنة من القانون رقسم ٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن تسوية حالات بعض العالمين التي تنص على أن لا يحتفظ بصفة شخصية للعالمين الموجودين بالخدمة بالرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهت الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا اليها للحالوتان المنصوص عليهما في المادة الأولى من هذا القانون أذا كانوا من المستحقين لهما وذلك من ربع قيمسة علارات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق بعد تاريخ العمل بهذا القانون ٥٠ »

كيا استعرضت ايضا حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة الاملام المتقرير علاوة خاصة للعالمين بالدولة والقطاع العام والتى تنص على أن « يمنح جبيع العالمين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الاساسى لكل منهم في تاريخ العبل بهذا القانون أو في تاريخ التعبين بالنسبة لمن بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الإجر الاساسى للعالمل » .

ومناد ما تقدم أن المشرع مراعاة منه لعدم الاخلال بالمركز المسلمي الذي وصل اليه بعض العالمين نتيجة التسويات الخاطئة التي اجريت لهم وحفاظا على مسترى معيشتهم قرر بالمادة الشامنة من القانون رسم لا اسنة ١٩٨٤ المشار اليه الاحتفاظ لهؤلاء العاملين بالمرتبات التي يتقاضونها في تاريخ العمل به نتيجة للتسويات الخاطئة وذلك بصدفة شخصية كيا أفرد في المادة ذاتها حكما خاصا يتم بعقضاه تسوية الاوضاع النافيئة على نحو لا يخل بتلك الاعتبارات التي

دعته الى تقرير ذلك الحكم فاوجبت اعادة تسوية أوضاع العسلاين المشار اليهم تسوية صحيحة المتعرف على الرتب المستحق قانونا لكسل منهم على ان يستهلك الفرق بين هذا المرتب وذلك المحتفظ به بصفة شخصية من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق بعد تاريخ المحل بهذا القانون في ا/14۸٤ أسا تطبيب العالم الدرجة والاتعدية فيعتد بها عند ترقية العالم الدرجة التالية مباشرة لتلك التي يشغلها وبذلك بين أن الاحتفاظ بتلك المرتبات الناسة عن التحتفاظ بتلك المرتبات الناسة عن التحقاظ بتلك المرتبات الأمل العام الذي يقضى بعنا العالم المرتب المستحق له تانونا واسترداد ما صرف له بدون وجه حق كما أنه حكم مؤقت أيضا أذ ينتهى بانتهاء علية الاستهلاك الشار اليها ومن ثم غانه لا يجسوز التوسسع فيه أعلياس عليه عند تصديد كافة المستحقات المائلية التي تعنى لاولئك العالمين بنسبة معينة من مرتباتهم .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه قرر في المادة الأولى منه زيادة مرتبات جميع العاملين بالدولة وربط بين تحديد هذه الزيادة وبين الأجر الاساسي المستحق لكل منهم بأن جعل الزيادة المشار اليها تهنح في صورة علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ من ذلك الأجر المستحق في تاريخ العمل بهذا القانسون أي في ١٩٨٧/١/١ بالنسسبة للموجودين بالخدمة أو في تاريخ التعيين لمن يعين بعد ذلك وكان الثابت مما تقدم أن تقاضى العامل المرتب الناشىء عن التسوية الخاطئة والمحتفظ له بصفة شخصية هو أمر استثنائي يعمل به في حدوده المقررة ولا يعول عليه في تحديد ما يطرأ على مرتبه من زيادات تحتسب بنسبة مؤية منه ومن ثم تكون العبرة في جميع الأحوال في تحديد قيمة تلك العلاوة الخاصة المتررة بالقانون رتم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالأجر الأساسي المستحق تانونا والناشيء عن التطبيق السليم الحكام القانون على المستفيدين منها والقول بغير ذلك من شائه أن يجعل من سويت حالته تسوية خاطئة في وضع افضل ممن طبقت عليه احكام القرانين المختلفة تطبيقا سليما وهــو أمر لا يمكن التسليم به أو اقراره لما يؤدى اليه من نتائج شساذة في التطبيق .

انلسك

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى أن حساب قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لمسنة ١٩٨٧ يتـم على أساس الأجسر الأساسي الناشيء عن التطبيق السليم الأحكام القانون وليس الأجر الناتج عن التسويات الخاطئة .

(فتوى رقم ٣٣٣ في ٢٤/٣/٣٤ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ١٩٦٠/٨٦) ٠

(727)

جلسة ۷ من مارس سنة ۱۹۹۰

رسوم .. رسوم جمركية .. الاعقاء منها .. مناطه .. (جمارك) (ضريبة) ٠

نص المدتنين ه. ١٠٠١ من قانون الجعارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ _ اخضم الشرع جميع البضائح الني المستنق الني المستنق الني المستنق المستنق الني المستنق المست

تبين للجمعية العمومية أن قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٦ السنة ١٩٦٣ ينص في المادة ٥ منه على أن « تخضع البضائع التى تدخل أراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة تبل اتهام الإجراءات الجمركية واداء وفي المادة والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » كالضرائب والرسوم المقررة لذلك بالشروط والاوضاع التي يصددها وزير الضرائب والرسوم المقررة لذلك بالمشروط والاوضاع التي يصددها وزير المغزلة » ، وأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٣ بتنظيم الاعناءات الجمركية وغيرها من ينص في المادة ٣ منه على أن « تعنى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ويشرط المساينة الاشياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بنساء على توصية الوزير المفتص ...

17 — الهدايا والهبات والمينات السواردة لوزارات الحسكومة ومسالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة . . » . وأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 110 لسنة 1947 بشأن الضوابط وقواعد الرقابة الخاصة بالمنح والهبات والتبرعات المقدمة من جهات أجنبيسة أو دولية بنص في المادة ٢ منه على أنه « يجب الحصول على موافقة الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الشأن قبل قبول المنحة أو الهبة اذا كانت الل من عشرة آلاف جنيه ، وموافقة رئيس مجلس الوزراء اذا

بلغت التيبة عشرة آلاف جنيه فأكثر وذلك دون الاخلال باحكام سقوانين والترارات المعبول بها غيما قضى به من تحسديد السلطسات التى تجب . وافقتها على قبول المنح والهبات والتبرعات » . وانه موجب قسرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٩ لسنة ١٩٨٥ بتفويض الوزراء فى قبول المنح والهبات والتبرعات ، فقد تم تفويضهم فى اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها فى القرار السابق متى كانت قبيتها بين عشرة آلاف جنيه وخيسين الف جنيه .

والمستفاد من ذلك أن جبيع البضائع التي تدخل إلى البلاد ومنها ميزات الجبب تخضع للضرائب والرسوم الجبركية الا ما استثنى بنص خص ، وأن هدف البضائع يجوز الافراع عنها افراجا جمركيا مؤقتا طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية ، ويالنسبة لاعضاء الهدايا والهبات التي ترد للجهات العامة من الضارج عاته يلزم لاعفائها من هذه الشرائب والرسوم أن يصدر بالاعفاء ترار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المفتص ١ أما الضوابط المنصوص عليها في قرارى مرئيس مجلس الوزير المفتص ١ أما الضوابط المنصوص عليها في قرارى مرئيس مجلس الوزيراء رقمي ١١٥ لسنة ١٩٨٧ وقراري ٢٧٩٧ لسنة ١٩٥٠ غيرضوعها تحديد الجهة المختصة بتبول المنحة أو التبرع أو العبة التي خموري عالما الجبركية من جبركي للسلع الواردة ، والتي يتمين أن تجرى معاملتها الجبركية من حيث تقرير الاعفاء ورمنعه طبقا للقواعد القانونية المطبقة في هذا الشان.

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السيارات الجيب التي وربت باسم مشروع تنبية المزارع السمكية (ست سيارات) وتقسرر الافراج عنها افراجا جمركيا مؤقتا بناء على التعهد المبادر من وزارة المزراعة ـ قد انتهت المدة القسررة لاعفائها المؤقت ولم تسسيد عنها المسرائب والرسوم الجمركية المقررة ولم يصدر باعفائها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص ، غانه يلزم والحال هذه الزام وزارة الزراعة المتعهدة بسيداد هنده الضرائب والرسسوم وقسدرها عليم جنيه

٠٤٠ ١٣٠٧٧٦ بعد أن تحقق صبب استحقاقها • ولا يغير من ذلك صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٨٦ بتبول تلك السيارات كهدية من الولايات المتحدة الأمريكية في نطاق اتفاقية منحه مشروغ تنبية الثروة السمكية . أذ أن صدور هذا القرار لا يعد أن يكون موافقة على تبول الهدية ولا يقرر بذاته أعفاء ضريبيا .

ُ تنسک

- انتهت الجمعية العمومية لتسمى النتوى والتشريع الى الزام وزارة مليم جنيه الزراعة بان تؤدى الى مصلحة الجمسارك مبلغ ٤٠٠ و ١٣٠٧٧٣
- (فتوی رقم ۳۵۲ فی ۳/۳/۳/۳۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷۱ ملف رقم ۳۵۲/۲/۳۲) ·

(YSY)

يَجُلُمُنَةً ٧ مَنْ يُعَارِيْنَ سَمَّةً ١٩٩٠

رسوم ــ رسوم جمركية ــ الاقراج المؤقت ــ (نجعاوك) ﴿ فتريبة ﴾ ٠

نمى المادتين ه ، ١٠١ من قانون الجيئارك رقم ٢٦ أسنة ١٩٦٣ – اخضع المشرخ كاصل عام البضائع ومنها سيادات الركوب التي تعقل البلاد للفرائب الجيركية وفيرها من الفرائب والرسوم المقردة وفقا لللوائيز المسول بها — استثناء من هذا الاصل الجزز المارخ الاطراح مؤقتا عن السيادات دون تعميلها بالفرائب والرسوم المقردة وفقا للشروف والاوضاع التي يحدها وزير المالية — هذا الاستئناء وقت بطبيته — الرقالك — إذا انتهت هذته أو تطلقت شروط تقريره تعين على الجهة المستودة سداد الفرائب والرسوم المطلوبة — تطبيق •

تُنص المادة (٥) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم 17 اسنة المورد على أن « تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لفرائب الأصورة في التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب الأحسرى الغررة وذلك الا ما استثنى بنص خاص . . وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفتا المتوانين والقرارات المنظمة لها ، ولا يجوز الامراج غن الية بضاعة تبل انعام الاجراءات المنطبة لها ، ولا يجوز الامراج عن المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . وتنص المادة 1.1 المشائح دون تحصيل الفرائب المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التى يصدها وزير الخزانة » .

والمستفاد من ذلك انه كأصل عام غان دخول البضائع ومنها سيارات الركوب الى البلاد يخضعها للضرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم المقردة وفقا للقرائين المعمول بها ، واستثناء من هذا الأمل اجاز المشرع الامراج مؤتنا عن هذه السيارات دون تحييلها بالفرائب والرسوم المقررة وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها وزير الملقة .

وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء مؤقت بطبيعته بحيث أذا أنتهت منته أو تخلفت شروط تقريره تعين على الجهسة المستوردة سداد الضرائب فلرمسوم المطلوبة ·

ولا كان ذلك ؛ وكان الثابت من الأوراق أن السيارة المرج عنها على المتعهد الصادر عنها المتعهد الصادر

من مركز بحوث المواصلات السلكية واللاسلكية والذي اصبح بعد ذلك المهد القومي للاتصالات السلكية واللاسلكية بسداد الضرائب والرسوم في حانة عدم اعادة القصدير والتي انتقلت ملكيتها الى الخبير / · · · بوافقة مصلحة الجمارك بناء على طلب وتعهد المركز قد انتهت صلاحية تسييرها دون أن يقدم المعهد (المركز) ما ينيد اعادة تصديرها أو اسداد الرسوم المورة عنها · أن ما ورد بكتاب المعهد عن أنه تم دفع الرسوم المجمدكية نقطاع المخازن والمشتريات لم يقم عليه دليل ، فضلا عن انه بالرجوع الما المسيارة بجمرك السيارات تبين عدم سداد هذا الرسوم ومن م ، فأنه ينعين الزام المعهد باعتباره الجهة الضامنة بسدادها حليه

وقدرها ١٩٢٦ر١٩٢

انتهت الجيمية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام المعهد التومى للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن يؤدى الى مصلحة الجمارك ملهما جنبه

مبلغ ١٩٢٦ر٢٦٠٠ ٠

(فتوی رقم ۳۰۳ فی ۱۹۹۰/۳/۳۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷ ملف رقم ۳۳۳/۲/۳۲) ٠

(X & A)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة _ طبيب _ تكليف _ نقله اثناء فترة التكليف (ادارة معلية) •

القانون دفر ٢٩ اسنة ١٩٧٤ في شان تكليف الأطباء _ التكليف في الجهات الادارية ربته برقراد من وزير الصحية يون غيم بناء على طلب الجهية الادارية صاحية الثبان وبناء على توصيات اللجنة الشكلة في وزارة الصحية لهذا الفرض حتى تم التكليف فان نقل إلجليب في ضوء توصيات اللجنة المشاد البها _ النقل في علم الحالة لا يصو ان يكون تصيلاً في أفي ضوء توصيات اللجنة المشاد البها _ النقل في علم الحالة لا يصو ان يكون تصيلاً في المتحليف الذي يعفل في سلطة وزير الوصحة وحده لا وجه لللول بان المحالف في المناف المتحلف بالمناف المتحلف على المناف المتحلف المناف المتحلف المناف المتحلف على المنطق المناف المتحلف المناف المتحلف المناف المتحلف المناف المتحلف المناف التحد المجان التي تستخد فراد الكليف حا المترعت المادة تم من المادة التغيير بالمولة رقم لاع لمناه عالم المناف المتحاف المناف المناف المناف في البهة المتفول البها والجهة المتقول المتاف المناف فيها فات القانون الخاص من احكام وبها لا يتعارض مع طبيعة والمرض المتافين الماء الا فيها فات القانون الخاص من احكام وبها لا يتعارض مع طبيعة والمرض المتافية المناف.

استعرضت الجبعية العمومية المادة (١٠) من القانون رقم ٢٩ أسنة المهروبة شارة واطباء الاسنسان وهيئسات العريض والغنين الصحيين والغنات الطبية الغنية المساعدة ... التى تقص على أنه « لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب والصيدات وطب الأسنان .. المتنعين بجنسية جمهورية مصر العربية للعمل في الككومة أو في وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العاسة والوحدات التابعة لها أو القطساع الماسية والوحدات التابعة لها أو القطساع الخاص ؛ وذلك لمدة سنتين ، ويجوز تجديد التكليف لمدة أخرى ممثلة .

ويتم التكليف او تجديده بناء على طلب الجهة الادارية صاحبية الشان ووفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

وحيث أن يبت في موضوع التكليف في مدة أقصاها سنة من تاريخ التخرج أو من إنتهاء الفترة التدريبية ٤٠٠ والمادة (٤٠٠) من القسابون المنكور التي ننص على أن « تشكيل في وزارة الصحة لجنة لتكليف الخريجين الخاضمين لأحكام هذا القسانون ، وذلك على الوجب الآتي ١٠٠ وتختص هذه اللجنة بتنظيم الاجراءات التي تتبع في شان تكليف الفئسات المنكورة بالمادة الأولى وتحديد واختيار الاعداد الملازم تكليفها للجهسات

المبيئة بتلك المادة . وترمع اللجنة توصياتها في هذا الشأن الى وزير الصحة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتبادها » . والمادة (}) من ذات القانون التي تنس علي أن « يصدر وزير الصحة " شرارات تكليف الخاضمين لأحكام هذا التانون ، ويعتبر المكك معينا في الوظيفة التي كلف للمبل فيها من تاريخ صدور القرار ، وعليه أن يتسلم المهل خلال خبسة عشر يوما من تاريخ اخطاره به ... » والمادة (٢) بهنه المتى تنسى على أنه و على المكلف أن يتوم بأعمال وظيفته ما بتى المكلف . وفي جبيع الاحوال يصدر قرار الغاء التكليف أو أنهاء الحدمة التقاءه من وزير الصحة » . كمة استعرضت المادة ٢٧ (مكررا / ١) من عانون نظام الآدارة المعلية رقم ٤٣ أسِنة ١٩٧١ المعسيل بالقانونين رقمي . ٥ لسنة ١٩٨١ و ١٩٨ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن « يكون المحلفظ رنيبها لجبيع الماليين المنيين في نطيق المجليظة في الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوجدات المحلية ويسارس بالنسبية لهم جميسم اختصابيات الموزير ٠٠٠ » وكذلك استعرضت المادة ٥٤ من قانون نظام العاملين للدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « مسع مراعاة النسبة المثوية المقررة في المادة (١٥) من هـدا القـانون يجـوز نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها احكامه، كما يجوز نقله الى الهيئات العلمة والأجهزة الحكومية ذات الموازنة الخاصبة ويكون نقل المابل بقرار من السلطة المختصبة بالتعيين ١٠٠ والمادة ٤٣ عبن اللائمة التنفيذية للقانون المذكور المسادر بقسرار لجنبة شيؤون الخدمة المبنية رقم ٢ أسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « يكون نقيل العامل من وجدة الى أخرى بقرار من السيلطة المختصة بناء على موالمقة المِنتي شِبُونَ المِعليدين في الوجدة المنتول منها والوحدة المنتول اليها . ويعتبي النقل نايفإ بن تاريخ إعتياد السلطة المفتصة لتران آخر لجنة ما لم ينيس في القرار على تاريخ معين ٥٠٠ ، و

واسبانية الجديد الج الجدي بماللة ، هو اداة استنائية المسين المدة الوطائف الكلين المدة الوطائف الكلين الميل عنها ، بعدف تنسيق توزيع الإطباء على جبيع الوطائف الكلين الميل عنها ، بعدف تنسيق توزيع الإطباء على جبيع الموسدات الطبية بعصر ، وفقا للقسواعد والاجراءات الضاصة بذلك الواردة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٤٧٤ وساف الهكر ومن بين هدد الإجراءات أن التكليف في الجهات الإدارية ساجة الشان و وبناء على طهب الجهة الادارية صاجعة الشان و وبناء على توسيات اللبينة الشكلة في وزارة الصحة على توسيات اللبينة الشكلة في وزارة الصحة علية المحكم المادة و ٢) من المقانون المنافق المنافقة في هذه اللبينة ، المحقوم معلية المتواجهة المتحافة المتحافة

ـ ومتى تم التكليف فإن نقل للطبيب فيمه بين الجهات الادارية المتسار البها يكون بقرار من وزير الصحة باعتباره السلطة المتصحة بالمتعين (اصدار قرار التكليف) في ضوء توصيحات اللجنة المسار البها دون حاجة الى موافقة لجنة شئون العابلين في الجهة المتول الطبيب منها والمتول البها على اسالهي أن توزيع الإطباء المجلفين يتم بشكل مركزى للصبان التوزيع المحادل » .

هذا نضلا عن أن التكليف وهو يتم جبرا عن المكلف ورغم أرادته بقرار من وزير المسحة وأن هذه الصنة الالزامية تظلل غائبة طوال بدة التكليف غانه ترتيبا على ذلك يكون وزير المبحة وهو الجهة التي خرالها التكليف على الوجه السابق بيائه هو المختص وحده طوال هذه المدة بنتل المكلف باعتبار أن النقل في هذه الحالمة لا يعدو أن يكون تعسديلا في التكليف الذي يدخل في سلطسة وزير الصدحة وحده

ولا وجه التول بأن المحافظ هو السلطة المختصة بنتسل الاطبساء المكفين غيبا بين الوحدات المحلية بعد موافقة لجنتي شئون العسابلين المشر اليهبا ، غهذا التول يتعارض مع صريح نص الملاة) ه من قانون العالمين المنبين بالدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ التي تقفي بأن نقل العالمل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها احسكله (ومنها الوحدات المحلية) يتم بقرار من السلطة المختصة ، وهي في حالة الاطباء المكلفين بتلك الوحدات وزير الصحة دون غيره ، حيث تصر المشرع في تقدن رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر اصدار قسرارات التسكيف (التعيين) على سلطة واحدة بدلا من تعدد هذه السلطات بتعدد الجهات التي تستخدم هؤلاء المكلفين ، ومن الطبيعي أن تكون هذه السلطة لوزير الصحة وحده بوصفه المسئول عن قطاع الصحة ، حتى يسمستطيع أن يبين على هذا التطاع ، علاوة على ما في تعدد سلطات التكليف مسن عبيب الهمها التحكيم والتوزيع غير العمائل بل التناقض أحيانا _ وهدا الخكور .

آيا عن موانقة لجنتي شئون العاملين سالفتي الذكر ، عاته ولنن كانت ... المادة ٢٤ من اللائمة التنبيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ نتص على هذه الموانقة ، الا انه بالنسبة اللاطباء الكلمين الخاضمين للتواعد الخاصة المتررة في القانون رقم ٢٩ لسسنة الكلمين الخاضر اليها ، عائم لا يلزم عند نتلهم موانقة اللجنتين المذكورتين ... كما سلف البيان ... إعمالا للمبسئة المسلم به الذي يقضى بأنه مع قيسام ...

القانون الخاص لا يرجع الى احكام القانون العام الا نهيا عات القانون الخاص من احكام 6 وبما لا يتعارض مع طبيعته والغرض منه .

انلسك

انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسخمى المتسوى والتشريسع الى المتصاص وزير الصحة باصدار قرارات نقل الأطباء المكلفين الخاضعين للقانون رقم 71 لسنة 1978 سالف الذكر ، دون حاجة للعرض على لجنتي شئون الغاملين المشار اليهما ، وذلك على النحو السالف بيانه

(فتوی رقم ۳۹۰ فی ۱۹۹۰/٤/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷ ملف رقم ۳۹۰/۱۸۸) ٠٠٠

(۲۶۹) بعلسة ۷ من مارس سنة ۱۹۹۰

عاملون بالهيئات العامة _ اجازة رعاية طلل (تأمين اجتماعي) •

نص المادة ٩٠ من الاتحة مشؤون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق فهرة .. احقية العاملة في المصول على اجازة ترعاية ظليا وذلك في حدود تنظيم مغاير تن جانب منه للمنظم الورد بقانون العاملين المدنين بالدولة الأ عمرت اللائحة حتى العاملة في الحصول للمنظم الاجازة على مرتب فقط طوال حياتها الوظيفية وليس ثلاث مرات كما ورد بالقانون بالإنسافة الى انقازة مسادة الشراكات الكامن الاجتماعي .. هذا النص يعنى في واقع الأمر أن المنتظم الذي خرجت به الملائحة عن حدود الإجتماعي .. هذا المنتظم المام يقتصر على عدد مرات الحصول على الأجازة بحيث تقتصر على مرتبن بدلا من للانقام المام يقتصر على مرتبن بدلا من ينظم خاضاء الكم بالمنتز الإجتماعي وكيفية مسادها قائل الأمر بالنسبة في الخاضاء لتحكم القرة المنابة من المادة الامرة من مريان الحكم قانون الماماين لالالمنة المهم الحكم القرة المنابق المنابق لالدين بالدولة على العاملة الدورة من مريان الحكم قانون.

تنص المادة (٧٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدوئة العسادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ ، على أن « تستحق العاملة أجازة بدون أجر لرعاية طفاها وذلك بحد أقصى عامين في الرد الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية .

واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٢٩ اسنة ١٩٧٥ والقوانين المعنلة له نتحل الجهة الادارية باشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة وفي احكسام هذا القانون أو تمنح العاملة تعويضا عن اجرها يسلوى ٢٥٪ من المرتبع الدى كانت تستحقه في تاريخ بدء مدة الاجازة وذلك وفقا لاختيارها «

وان لائحة شئون العالمين بالهيئة العابة للاستثمار والمناطق الحرة الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم 101 لسنة ١٩٨٠ تنص في المدة ٩٠٠ منها على أن « تستحق العابلة اجازة بدون اجر ارعاية طفلها وذلك بحد اتمي علين في المرة الواحدة لمرتبين فقط طوال حياتها الوظيفية » وفي المادة ١٣٣٠ منها على أن « يطبق على العالمين بالهيئة القواعد والاحكام العاسبة المطبقة على العاملين المدنين بالدولة أو أي قدوانين أو قرارات أو قواعد واحكام تصدر في شائهم وذلك نبيا لم يرد غية نص بهذه اللائحة » .

والمستقاد من ذلك أن المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وضع تنظيما خاصا لمصمول العاملة على اجازة خاصة لرعاية طفلها اقلمه على اساسين الأول — أنه يجوز المعاملة أن تحصل على هذه الاجازة خلات مرات طوال حياتها الوظيفية ، وبحد اتصى عابين في كل مزة ، والثاني — أن جهة العمل هي التي تتحمل باشتراكات التابين الاجتماعي المستحقة عليها وعلى العاملة أو أن تهنع العاملة تعويضا عن أجرها يسهوي ٢٥ لا من المرتب الذي كانت تيستحقه في تاريخ بدء سدة الإجازة وذلك ونتها لاختيارها ، وبالاستثناء من حكم المادين ١٢٥ و ١٢٦ من تاتون التابين الاجتماعي .

وابا بالنسية للمابلات بالهيئة العابة للاستنبار والمناطق الحسرة اللاتى تنظيم شنونين الوظيئية المكلم لائحة شئون العابلين بالهيئة بانهن يخضعن في تنظيم اجازاتهن لاحكام هذه اللائحة وللقسواعد والاحكام المطبقة على العابلين المنبين بالدولة نبيا لم يرد بشأنه نص بهذه الملائحة على العابلين المنبين بالدولة نبيا لم يرد بشأنه نص بهذه الملائحة على العابلين المنبين بالدولة بيا لم يرد بشأنه نص بهذه الملائحة على العابلين المنبين بالدولة بيا لم يرد بشأنه نص بهذه الملائحة على العابلين المنبين بالدولة بيا لم يرد بشأنه نص بهذه الملائحة على العابلين المنبين بالدولة بيا لم يرد بشأنه نص بهذه الملائحة على العابلين الملائحة الملائحة على العابلين الملائحة الملا

ويؤيد ذلك أن سكوت الملائحة عن أيراد هذا الحكم لم يكن هدفه الخروج على حكم قانون العلماين بل تجنب تكراره والانتصار في هذذ المجلل على ذكر الاحكام التي خرجت بها اللائجة على التواجد المساجة المررة في قانون نظام العالمين المدنيين بالدولة خاصة متى الجد في الاعتبام وأن سداد الاشتراكات على النحو الذي نظيم هذا القانون يتم بالاستثناء

من أحكام قانون التأمين الاجتماعي ومن ثم غان تقريره لا يتم ألا بقانون . وبالتالى غلم يكن من المقبول أن يرد الغنص عليه في اللائحة اصدورها باداة تانونية تقل في مرتبعها عن القانهن ع .

ومن متتضى ما تقدم ، غانه يتمين أعمال نصى الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧ أســـة ١٩٧٨ المشار الليه في شمائن المصاملات بالمهنة المعامة للاستثمار وللناطق المهارة

الاسك

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والمتشريع الى الجقية العابلات بالهيئة العابة الاستشار والمناطق الحرة في الاستفادة من نوس النقرة الثيانية من الحادة . ٧ من قانون نظام العابلين المتفين باللولة .

ر فتوی رقم ٤١٠ في ١٩٩٠/٤/١٢ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ١٩٨٠<u>/٩/١٤) ٠</u>

(۲۵۰) جلسة ۷ من مارس سنة ۱۹۹۰

قرار اداری ـ منجبه ـ تحصله بغوات دواعید السحب -

القرادات الادارية التى تولد حظا او مرتزا شخصيا للافراد لا يجوز سحبها في اى وقد متى صدرت سليهة السائر از وقد متى صدرت سليهة اسائر از وقد متى صدرت سليهة اسائر ان استقرار الاوضاع حالا الاوضاع الخواجة الادارة ان تسحيها اساسل ذلك : الالترام يحكم القانون وتصحيها للاوضاع المخافف اذا صدر قرار ادارى معيب من شائه أن يولد جفا فانه يستقر بغوات الستين يوما من تاريخ نشر الإرار او اعلانه بالشرق المقررة _ يرد على مبتلة تحصين القرارات الادارية الكبية بعض الاستثنادات منها القرار الذي لعقت به مبقالة جهيمة لأحكام القانون تجرده من صبحت كتصرف قانوني فتنزل به ال حد غصب السلطة وتتحدر به ال مجرد الفعل المادي المنحمة الأثر قانونا _ سحب النوع الأخير في اي

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رنم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ التي ننص على أن « تختص محلكم مجلس الدولة دون غير ها بالقصل في المسائل الآتية :

.. (ثالثا) الطلبات التي يقدمها ذوو الشان بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالمتعيين في الوظائف العسامة او الترقية او بمنح الملاوات » . والمادة ١٢ من ذات القانون التي تنص على أنه « لا تقبل الطلبات الآتية » :

وينقطع سريان هذا المحاد بالنظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية ، ويجب ان ببت في النظلم قبل مخى ستين يوما من تاريخ تقديمه ، واذا صدر القرار بالرئض وجب ان يكون مسببا، ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم النظام دون ان تجيب عنه المسلطات

المختصة بمثابة رفضة . ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المفكورة » . واستبانت الجمعية أن القاعده المستقرة هي أن القرارات الإدارية التي دولد حمد او مرحزا شحصيا للافراد لا يجوز سحيها في اي وقت مني صدرت سنيمة وذلك استجابة لدواعي للصلحه العامة التي تقضى استفرار الأوضاع ، اما بالنسبة للقرارات الادارية الفردية غير المشروعة فالعاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة ان تسحبها التزاما منها باحكسام القانون وتصميما للأوضاع المضالفة لمه ، الا أن دواعي للصاحه العامة ايضا تقتضى انه اذا صدر قرار ادارى معيب من شانه أن يولسد حقا فإن هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن فيسرئ عليه ما يسرى على القرار الصحيح في الموضوع ذاته . وقد استقسر القضاء الاداري على تحديد هذه الفترة - قياسا على مسدة الطعسن المضائى _ بستين يوما من تاريخ نثر القرار الادارى أو اعسلانه بالطرق المقررة ، وبالنسبة للقرار الاداري الواجب التظلم منه الي الهيئة الإدارية التي اصدرته أو الهيئات الرئاسية قبل الطعن فيه أمام المحكمة غتمدد الفترة _ كقاعدة عامة _ بمائة وعشرين يوما من تاريخ تستديم التظلم ، بحيث اذا انقضت المدتان المشار اليهما دون أن تسحب الادارة القرار أو يرمع صاحب الشأن دعواه أمام القضاء اكتسب القرار الادارى حصانة تعصمه من أي الفاء أو تعديل م ويمتنع على جهة لادارة سحبه. ويرد على مبدأ تحصن القرارات الادارية المعيبة بعض الاستثناءات منها القرار الذي لحقت به مخالفة جسيمة لأحكام القانون تجرده من صفته كنصرف قانوني فتنزل به الى حد غصب السلطة وتنحدر به الى مجسرد الفعل المادي المنصدم الأتر قانؤنا فلا تلحقه أي حصانة مهمما طال عديمة الأمد ، وتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب في أي وقت ٠٠٠ كما أن ميماد المائة وعشرون يوما المشار اليه قد يمتد بضوابط معينة ، فقانون مجلس الدولة في المادة (٢٤) منه وان كان قد نص على أن قوات سنين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطة المختصة يعتبر بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في انترار الخاص بالتظلم ستي يوما من ناريخ انقضاء الستين يوما الذكورة ، أي أن القنون أفترض في الادارة انها رفضت التظلم ضمنا ، ويستفاد هذا الرفض الحكمي من مرينة موات المدة الزمنية المذكورة دون أن تجيب الإدارة على التظام الا أنه يكفى أنفى قرينة الرفض الحكمى أن يتبين أن السلطة الادارية المُحتصة قد سلكتُ مُسلكا إيجابياً واضحسا في سبيل الإنبِتُحِاية الطلبات للتظلم خلال مهماد بحد التظلم ، ومن ثم فيتد هذا الليعلاجيني يُسَدِّرُ من السلطة الادارية ما ينبي، عن تلولها عن هذا السلك ويُعسلم يُسَدِّ المتطلم · (الممكمة الادارية العليها بجلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ في الطعن رقم ٥٦٠ السنة ١٩٧٢/٢/٢٥ في الطعن رقم ٥٦٠ السنة ٢٠ ق ، وجلسة ١٩٨٤/١٨٦ في الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٢٩ق) .

والديبين من الأوراق ــ في المعلة المعروضة ــ لنه تد صدر القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٢٧ بلوجاع التمية الدكتور / عبد الفتاح محمد على بحريه (السكرتير الأول التجاري في هذا التاريخ، والمستثمار التجارئ حاليا) وذلك في بداية درجسات التعيين بوظائف التمثيل التجاري لتكون ١٩٦١/٩/٢٦ بدلا مسن ١٩٦١/١١/٢٧ وحيث يترتب على صدور هذا القرار المسلس بقرارات النرقية ـ بالتمثيك التجارى بوزارة الانتصاد والتجارة الخارجية ــ الى وظَائف سكرتير نجارى ثالث وثان وأول والتي تبت دون مراعاة ان اقدمية السيد المذكور في بداية درجات التعيين ترجع الى ١٩٨١/٩/٢٦ فقد قام قطاع التمثيل التجارى في ١٩٨٢/١١/٢٣ باخطار المذكور بقرارات ترقيبة السيد / علدل محمد كامل عثمان الى الوظائف المشار لليها ، متقدم بنساريخ ١٩٨٢/١١/٢٥ بتظلم من هذه القرارات على اساس أن اقدميته في درجة بداية التغيين ترتد الى ١٩٦١/٩/٢٦ بينما التدبية المتظلم منه في ذات الدرجة ترجع الى ١٩٦١/١٠/١٢ . الا أن السلطة الادارية المختصة لم تبت في ألفظام خلال مهلة الستين يوما المحددة قانونا لبحثه ولم يثبت من الأوراق الها اتخذت أي مسلك ايجابي في سبيل الاستجابة للمتظلم أثناء هذه المهلة ، وعليه متعتبر عدم أجابتها على النظلم بمثابة رنسض ضمنى - حسيما نصت على ذلك المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولـة سالفة الذكر ـ وكان يتعين على المتظلم أن يقيم دعسوى أمام القضاء للطعن في قرارات الترقية المشار اليها خَلال ستين يومسا من انقضساء الستين يوما المنكورة ، بيد انه لم يلجأ لطريق الطعن التضائي ، ومن ثم لهله بانقضاء مائة وعشرين يوما من تاريخ تقديمه لتظلمسه تصسيح قرارات القوقية المفكورة نهائية وحصينة ولا يجوز أن يتناولها أي تعديل أو الغاء.

منى تعلى تعديل الكنمية السنيد المذكور على الرارات الترقيبة التي الجريت التي المرتب الوقية التي المرتب الوقية التي المرتب الوقية التندد ألا عادل محدد كمل التمثين على مرار رئيس المجمورية رقم آنا السنة الممال المسلور في المراز ألمان المرتب المجمورية رقم المراز ألمان المسلور في المراز ألمان المرتب المحدد المسلورية والمحدد المسلورية المراز المسلورية المحدد المحدد المسلورية المحدد المسلورية المحدد المسلورية المحدد المسلورة المحدد المسلورية المسلورية المسلورية المحدد المسلورية الم

قرار رئيس الجمهورية المذكور ، هان الثابت من الأوراق أن السلطة الادارية المختصة لم تجب الدكتور / محمد بحريه على تظلمه من هذا القرار بتاريخ ٢/١٨٣٣ خلال الحدة المهررة تانونا للبت في التظلم ولم تنقذ أي لجراء ليجلبي في هذا الشان كما أنه لم برغم دعوى مختصما القرار خسلال الميعاد القانوني وبالتالي فيكتسب القسرار ب على غرض عدم مشروعيته بحصائة تعصمه من أي الفاء أو تعديل ولا وجه للتهل لبان اعداد وزارة الانتصاد المروع قرار جمهوري للعرض على الجهة المختصة يتضمن تعديل اتدمية المعروضة حالته في وظائم التباري التجاري بدءا من وظيفة مستشار تجاري التجاري بدءا من وظيفة مستشار تجاري المتدمين منه ضد قرارات ترقية زبيله السيد / عادل حجد كامل عنهان المتدمين منه ضد قرارات ترقية زبيله السيد / عادل محمد كامل عنهان المجلس شئون اعضاء السلك التجاري بذلك في ١٩٨٥/١/١/١ أي بعد النقضاء المهراد المقرر قانونا للطعن على قرارات الترقية المؤدرة ، كبا العسائ الديات .

اللسك

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسبى النتوى والتشريع الى عسدم جواز تعديل اتدبية الدكتور / عبد الفتاح محمد على بحريه فى درجسات وظائف التبثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التاليسة لدرجة بداية التعيين عيها .

< فتوى رقم ٤٩٧ في ٢١/٥//٥١٢ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ٢٩٤/٣/٨٦) ·

(101)

هلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

قرار اداری تحصته بانتشاء المیاد تسکین الفاملین ... تکییله (ترتیب وتوصیف الهطانف) (عاملون مدنیون بالدولة) ۰

التسكين باعباره وضع العامل الناسب في المكان الناسب الذي يتفق مع خبراته ومزولاته من شانه أن يؤثر من الوضع الوظيفي للعامل ــ قرار التسكين بعد من القرارات الادارية يسرى عليه ما يسرى على القرارات الادارية من احكام تتملق بالسحب او الالفاء ــ الا ذلك ــ بانقماء المحاد المحد للطمن القضائي او بسعبه يصبح قرار التسكين حصينا شمد الى سحب او تعديل ــ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ١ من القانون رقسم ٢٤ لمسنة ١٩٧٧ بشان الادارات القانونية بالمؤسسات العسامة والهيئات الماية والوحدات التابعة لها التي تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرازق على مديرى وأعضساء الادارات التيانونية بالمؤسسسات العساء والمسئات العامة والوحدات التابعة لها » وكذلك المادة ٢٩ من ذات المانون التي تنص على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا المقانون الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات المانونية الخاضعة لهذا القانون كها تعتبد هذه الهياكل والجداول ويتم شمل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجسداول طبقسا التواعد والإجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليهما في المادة (٢) من هذا القانون « كما استعرضت أيضاً المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد وأحراءات أعداد وأعتهاد الهياكيل الوظائف وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية مديري وأعضاء الادارات القانونية العاملين بها عند صدور الهياكل على الوظائف الواردة بها المعادلة للفئات المالية التي يشغلونها حاليا على انه اذا توافرت في احدهم الشروط المنصوص عليها في القانون اشتفال وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعملي مم عدم المساس بالأقديبات الحالية . . » .

واستبانت الجمعية أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ قــد أوجب أعداد الهباكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضمة لاحكامه خلال سنة من تاريخ العسمل به وأن يتم اعتمادها وشغل الوظائف الواردة بهما طبقا للقواعد والاجراءات التي تضمها لجنة شئون الادارات القانونية هذا وقد تولى قرار وؤير المعلل بيان كيفية شغل علك الوظائف وذلك عن طريق تسكين المسابلين بتلك الادارات على الوظائف الواردة بالهيكل المعادلة للفئات السالية التي يشغلونها وقت التسكين أو في الوظائف الأعلى بالنسبة بان توافرت فيهم شروط شغلها وذلك حع عدم المساس بالأقديبات .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد ذهبت بجاستها المنعقدة في ١٩٨٧/٢/١٨ الى أن شغل وظائف العالمين المدنيين بلاولة اصبح يتم في ظل العمل باحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ وبعد الإخذ بنظام التوصيف والمقيم على اساس موضوعى بالنظر الى الوظيفة الملوب شغلها والاشتراطات اللازم توافرها غيين يشغلها وأن التسكين على تلك الموظئف وفقا للتواعد المقررة باعتباره وضع العالم المناسب في المكان المناسب الذي يتفق مع خبراته ومؤهلاته من شأنه أن يؤثر في الوضع الوظيف للعالمل بذلك تعتبر قرارات التسكين قرارات اداريسة يسرى عليها ما يسرى على هذه الأخيرة من احكام تقطق بالسحب الالغاء غاذا ما صدرت قزارات التسكين مشوبة باحد العيوب المعروفة وجب على جهة الادارة المبادرة الى سحبها و تعديلها خسلال المعساد

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم ولما كانت جامعة الاسكندرية قدد تماريخ . ١٩٨٦/٩/٢ بتسكين العالمين بالشئون القانونية لديها على الوظائف الفنية الواردة بالهيكل الوظيفي للادارة العامة للشئون القانونية المادلة المفائلة المثالة المثانة المالية المفائلة المثن يشمنطونها وذلك وفقا المقواعد والاجراءات المجارات الخاصة لمرافقة الروجة أو لرعاية الطفسل باعتبارها لا تشكل مدد الاجازات الخاصة لموافقة الروجة أو لرعاية الطفسل العبوبية المسمين من وقد الله عمالا لما قررته الجمعية ولله المعموم المتقدم ان قرار التسكين يعد من القرارات الادارية ومن ثم فانه بانقضاء المعاد المحدد المطمئ القضائي على هذا القدار أو لسحبه يعمر عرار التسكين المشار اليه في الحالة المعروضة حصينا ضد اي معجود و تحديل .

ومن حيث انه نيما يتطق بتطبيق نتوى الجمعية العمومية الأخيرة على شاغلى الوظائف المشار اليها دون انتظار صدور الأحكام القضائية في الدعاوي المقامة منهم بالطعن في القرار المسادر في ١٩٨٦/٦/٢٠ بتسكينهم في الوظائف التي يشغلونها دون الاعتداد بعدد الإجازات الخاصة السابق منحها اياهم فالمستقر عليه وفقا لافتاء الجمعية العمومية هو عدم للاحبة أبداء الراى في نزاع بطروح على القضاء وذلك حتى يستقر الأجر نهائيا بحكم من القضاء بعد أن لجبا "صحاب الشأن ولعدم المسادرة على ما يقدره من احكام في هذا الشأن

انتهى راى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى : اولا : تحصن القرآر الصادر بتسكين العالمين بالادارة القانونيسة بجامعة الاسكندرية بانقضاء المواعيد المحددة الطعن عسلى القسرارات الادارية غير المشروعية .

ثانيا : عدم ملاءمة تطبيق فتسوى الجمعية العمومية الأخيرة الصادرة بجلسة ١٩٨١/١/٤ على المنازعات المطروحة الهام القضاء . .

ر فتوی رقم ۳٦٢ فی ۱۹۹۰/۱/۲۱ جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۱ ملف رقم ۳۸۲/۲/۸۰) ٠

(YOY)

هلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

قانون _ سريانه من حيث الزمان .. الاثر المباشر للقانون •

القانون بوجه عام يحكم الوفائع والراكز اقانونية التى تتم تحت سلطانه اى فى اللترة ما بين تاريخ المبل به والفائه _ يسرى القانون الجبيد بالره المبائر على الوفائع والراكز التى تقع او تتم بعد ففائد _ لا يسرى بالر رجمي على الوفائع أو المراكز التى تقع أو كتم لفذه الا يتمى صريح يقرد الآل الرجمي _ تقبيق -

استظهرت الجمعية العمومية غنواها الأخيرة المسادرة بجلسسة ١٩٨١/٢/٨ بناييد ما انتهى اليه اغتاؤها السابق بجلستى ١٩٨١/٢/٨ بناييد ما انتهى اليه اغتاؤها السابق بجلستى ١٩٨١/٢/٨ المرفقة حالته في المردود الاشتراكات المسيد / فؤاد بيومى هاشم المعروضة حالته في من المدة من ١٩٣٢/١٢/١ تاريخ احالته الى النقاعد وحتى ١٠٠٨/١٠ وخضوعه لأحكام قانون التأمين الاجتماعي اعتباراً من هدذا التساريخ الأخيرة وحتى انتهاء خدمته المدنية كما استعرضت بعض حكم المادة الأولى والتأمين والماشك المقوات المسلحة السادر بالقانون رقم ١٩٠٠ المسنة ١٩٨٧ لتى تنص على أن « يستدل بنصوص المواد ـ ٩٠ ـ من قانون التاعد والنامين والمعاشات للغوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٠ السنة ١٩٧٥ النصوص النالية :

مادة ٩٩ - اذا عين صاحب معاش على درجة مالية في الجهساز الادارى للدولة أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العالمة أو هيئات القطاع العالم وشركاته بحيث أصبح خاضما لأحكام تساتون التابين الاجتباعي أوقف مرف بمعاشم طوال بدة خضوعه لأحكام ذلك القانون . . . » ويكون لصاحب المعاش العسكرى خلال غترة نتنهي في ١٩٨٩/٦/٢ أو خلال سنتين من تاريخ أنتفاعه بقاقون التابين الاجتباعي اليها بعد الأضر - حق الاختيارين ضم مدة خدمته العسكرية ألى المدة المدنية أو عدم الضم

وفى حالة اختيار ضم مدة الضمة المسكرية الى مدة الضمة المنية يسوى الماش عن المدة المدنية التي لم تدخل في تقدير الماش المسكري أيا كان مقدارها محسوبا وفقا لقانون التامين الاجتماعي ويضاف للماش المسكري فى حالة اختيار عدم ضم الدة العسكرية الى الدة المدنية يسرى فى شأن المعاشل العسكرى كافة الزيادات التى تتقرر فى شأن المعاشلات العسكرية ويطبق فى شأنه حكم المادة ١١ من حذا القانون ولا يستحق من مدة المخدمة المدنية التى لم تدخل فى تقدير معاشمه العسكرى مهساكان سبب الاستحقاق غير تعويض الموقعة الواحدة

وفي جميع الأحوال يسدد ما ادى من اشتراكات عن مدة الخسدمة المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الى الخزانة العامة « وكذلك المادة العاشرة من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ · · · ، واستبانت الجمعية أن الشرع عالج بالقانون رقام ١١٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل لقانون التقاعد والتامين والمعاشبات للقوات المسلحة الصدادر بالقانون رقم . ٩ لسنة ١٩٧٥ حالة التحاق صاحب المعاش من افراد القوات المسلحة بالخدمة المدنية في احدى الجهات المحسددة بالقانسون المذكور بعد انتهاء خدمته العسكرية غمدد مستحقاته التأمينية خسلال الغترة التي يخضع فيها لأحكام قانون التأمين الاجتماعي واعطى لسه خلال المهلة المحددة به حق الخيار بين ضم أو عدم ضم مدة خدمته العسكرية السابقة الى مدة خدمته المدنية الحالية فيما يتعلق بما يستحق له من معاش وتبين الأحكام المترنبة على اختيار أيا من الوضعين المشار اليهما بحيث يكون له في حالة الضم أن يسوى معاشمه عن مدة خدمته الدنيبة التي لم تدخل في تقدير الماش العسكرى وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ويضاف الى المعاش العسكرى المستحق له أما في حالة اختيار عدم عدم الضم فتسرى على المعاش العسكرى المستحق له كلفة الزيادات التي تتقرر بالنسبة للمعاشات العسكرية ولا بستحق في هذه الحالة عن مدة خدمته المنية غير تعويض الدغعة الواحدة وذلك بالإضافة الى سائر الأحكام الأخرى الواردة على التفصيل مالمادة ٩٩ المشار اليها على انه في جميع الأحوال يؤول ما تم سداده من اشتراكات من مدة الخدمة المدنية التي روعيت في المماش المسكري الى الخزانة العاينة .

ومن حيث ان السلم به ان القانون بوجه عام يحكم الوتائع والراكز القانونية التى نتم تحت سلطانه اى فى الفترة لما بين تاريخ العمل به والفائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى فيسرى القانون الجسديد بائره للباشر على الوقائع والمراكز التي نقع أو نتم بعد نفاذه ولا يسرى بائر رجعى على الوقائع أو المراكز التي نقع أو نتم قبل نفاذه الا بنص صريح يقرر الأثر الرجعي . ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم وكان الثابت أن المادة 19 المستبدلة بالقانون رقم 112 لمسنة 1940 قد استصدات حكما جديدا مؤداه ايلولة جبيع الاستراكات التي قام صاحب المماش بسدادها عن مدة خديت المدنية التي روعيت في المماش العسكري الي الضزانة الصامة سسواء اختيار صاحب المماش ضم أو عدم ضم مدة خديته العسكرية الى مدة خديته المسكرية الى مدة فديته المسكرية الى مدة فديته المسكرية الي مدة فديته المسكرية الى مدة فديته المسكرية الى مدة منا المنافق المحاش المساواء في المنافق المنافق الماش المسحق الماش المادة العاشرة من القانون المذكور اعتبارا من ١٩٨٧/١/١ الإعتبارا من هذا التاريخ وبذلك يخرج من نطاق تطبيل الاستراكات الذي قام اصحاب المعاشات بادائها عن غدرة سابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور كما هو الشان في حالسة السيد / فؤاد التي تاريخ العمل بالقانون المذكور كما هو الشان في حالسة السيد / فؤاد التي تسام بأدائها عسن المنترة من ١٩٨٧/١٢/١٢ وحتى ١٩٨٥/١٨/١ ووقى ١٩٨٥/١٨/١ المهميسة بطستوا السابقة من احقية السيد المذكور في استسرداد الاستراكات الشار اليها و

اذا ك

انتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تاييد المتائها السابق في الموضوع الماثل .

(فتوی رقم ۳۸۹ فی ۱۹۹۰/٤/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۳/۳۱ ملف رقم ۲۷/۲/۱۸) ۰

(YOY)

جلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

رسوم _ رسوم جمركية _ الافراج المؤقت (جمادلا) •

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - اجاز الشرع الأفراع مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم القرة وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها وذير المالية - تضمت المادة الثانية من قرار وذير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ جواز الأفراج مؤقتا عن البضائع الواردة باسم احدى الوزارات دون تحصيل الفرائب والرسوم المستحقة عليها اذا تعدر تقديم المستندات والقواتير الخاصة بها _ تسرى الفرائب والرسوم على اساس تقديرات مصلحة الجمارك اذا لم تقدم المستندات والقواتير الأسلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود البضاعة — تطبيق - تطبيق -

استعرضت الجمعية العبوبية المادة (o) من القانون رتم ٦٦ السنة ٦٣ في شأن الجهارك التي تنص على أنه « تخضع البضائع التي تدخل أراضى الجبهورية لضرائب الواردات المتردة في التعريفة الجبركية على الضرائب الأخرى الا با استثنى بنص خاص

وتحصل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقا للتوانين والقرارات المنظبة لها ، ولا يجوز الانراج عن اية بضاعة قبل اتبام الاجسراءات الجبركية واداء الضرائب المستحقة ما لم ينص على خالف ذلك في القبرن . » والمادة (۱۰۱) من ذات القانون التي تنص على انسه « يجوز الانراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسسوم المقررة وذلك بالشروط والإوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الانراج عن البضائع التي تربير المزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات المصابة والشركية برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات المصابة والشركية المقانون الذكور التي تنص على ان « تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجبركية المعرضة للضيائع ولا تزيد على مظها في الأحوال الآنية :

ك. - مخالفة نظام العبور . . . والانراج المؤقت والاعناءات اذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع على عشرة جنيهات » · كما استمرضت الجمعية المادة (٢) من قرار وزيرا المالية رقم ١٥٠ السنة الملام الانجاة الإنراج عن البضائع المستوردة أو المسدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام التى تنص

على انه « يجوز الانراج مؤقدا عن البضائع الواردة برسسم احسدى الوزارات ... دون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليهسا اذا تعذر تقديم المستندات والنواتير الخاصة بها ... وفي جميع الأحوال تسرى الغيرائب والرسوم على أساس تقديرات مصلحة الجبارك اذا تقدم المستندات والنواتير الأصلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود الضاعة » .

واستبانت الجمعية ــ في النزاع المعروض ــ أن وزارة الداخلية (الادارة العامة لامداد الشرطة) قد استوردت ثلاثين سيارة للركوب « ماركة فيات ١٢٨ » وموضح ارقام الشسيهات الخاصة بها على شهادة الاحراءات الجمركية المرنقة بالأوراق - وقد تم الافراج مؤتمتا عن هذه السمارات في ١٩٧٨/١١/١٥ (البيان الجبركي رقم ٢٢٠٨٢ م.س) وذلك بعد تعهد الوزارة بتقديم ما ينيد أعفاء هذه السيارات من الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة في مهلة زمنية تنتهي في ١٩٧٩/٢/١٥ . ومتى كان الثابت من الأوراق أن وزارة الداخلية لم تقدم ما يثبت الاعفاء المشار اليه حتى الآن ، رغم مضى نترة طويلة على المهلة المحددة لذلك ، بل انها تقاعست عن الرد على مطالبة مصلحة الجمارك - في النزاع الماثل الأمر الذي يتعين معه الزام وزارة الداخلية (الادارة العسامة لامداد الشرطة) بسداد الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة بمناسبة دخول السيارات سالفة الذكر اراضى الجبهورية بالاضافة الى غراسة تدرها (عشر) الضرائب الجمركية طبقا لحكم المادة ١١٨ من قانسون الجمارك رقم ٦٦ اسنة ١٩٦٣ ميصبح المبلغ الاجمالي الواجب عسلي قرش جنيه

الوزارة سداده الى مصلحة الجمارك مبلغ ٢٠٨٧٥٠٠٠ .

لنلسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (الادارة العامة لامداد الشرطة) بأن تؤدى مبلغ ١٠٥٧٧٠٠٠ جنيه الى مصلحة الجمارك ٠

ر فتوی رقم ۲۰۲ فی ۱۹۹۰/٤/۱۱ جلسة ۱۹۹۰/۴/۱۱ ملف رقم ۴۰۲/۲/۳) ·

(YOE)

هلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

()) عقد ـ عقد مدنى ـ العلاقة بين الرافق العامة الاقتصادية وبين المتقعين بها ــ (عقد اداري) (مرافق اقتصادية) •

الصلافة بين المرافق العلمة الاقتصادية وبين المتنفعين بها علاقة عقدية تفضع لأحكام القانون الغاص عند لله الأحكام القانون الغاص عند على المتناف المتناف

(ب) مجلس الدولة _ الجمعية العمومية لقسيون الفتوى والتشريع _ اختصاصهـا
 (اختصاص) (ایجاد امالن)

نمى المادة ٦٦ فترة د من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ ــ الأصل ان الجمعية المعومية تختص بابداء الرأى الملزم في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المسار اليها بالنص اذا عقد المسرع الاختصاص بنظر نوع معنى من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص يمين الاعتداد بهذا الشمى الفاص وحدم ــ العانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شان تاجج وبيع ان كن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر ناط بنظر المنازعات الايجارية الناشئة عن تطبيق احكامه بالمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها الطار معلى المنازعة ــ تنبيخ ذلك : مناجعة مناص الهجمية المعومية بنظر هذه المنازعات إيا كانت الحراف ــ تطبيق ن

استظهرت الجمعية العسومية ماذهبت اليه المصكمة العسليا (الدستورية) بجلستها المنعدة في ٢٢ من يونيه ١٩٧٤ في الدعوى رقم ١ السنة } ق من أن العلاقة بين المرافق العامة الاقتصادية وبين المنتفين بها علاقة عقدية تخضع لاحكام القانون الخاص أذ غضلا من أن تلسك الاحكام تتنق مع طبقة المرافق المذكورة ومع الأسس التجسارية التي تسير عليها فأنه يتعين لاعتبار العقد اداريا أن تكون الادارة بوضعها سلطة علمة طرفا فيه وأن يتسم بالطابع الميز العقود الادارية من سلطة علمة طرفا فيه وأن يتسم بالطابع الميز العقود الادارية من شموط غير مالوغة في القانون الخاص وهذه المسومات والخمسائص شموط غير مالوغة في القانون الخاص وهذه المسومات والخمسائص لا تقوام في المتود التي تحكم العلاقة بين المرافق الانتصادية وبين المتد المبرم بين هيئة البريد ووزارة السياصة أن الهيئة المذكورة استاجرت بهوجب هذا العقد حلا بالسوق السياحي بالاتصر يشتبل على ما تقدم حلا بالسوق السياحي بالاتصر يشتبل على من الوكيل وإن هذا العقد لا يتضمن أية شسروط على مكتب فلبريد وسنكن الوكيل وإن هذا العقد لا يتضمن أية شسروط

استثنائية ومن ثم مانه يعتبر من عقود القانون الخاص لاحكام قسانون ايجار الأماكن .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من القانون رقم ٧/ لسنة ١٩٧٢ بشــان مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والنشريع بلداء الراى مسببا في المسائل والوضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المسالح العابة او بين المسالح العابة او بين الهيئات المحلية او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات لمزما للجانبين .. » وتنص المادة ه من القانون رتم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبين الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون ».

ومفاد ما تقدم انه ولئن كان الأصل أن الجمعية العبومية لقسمى المنتوى والتشريع تختص بأبداء الراى الملزم في المنازعات التى تنشأ بين الوزارات والمسالح والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى وغيرها من الجهات العامة الاخرى المشار اليها في المادة ٦٦/د سالفة الذكر الا انه اذا عقد المشرع الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة اخرى بنص خاص بتعين الاعتداد بهذا النص الخاص وحده •

ولما كان القانون رقم 13 اسنة 19۷٧ المشار اليه قد ناط بنظر المنازعات الايجارية الناشئة عن تطبيق احكامه بالمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المقار محل المنازعة كما هو الحال في المنازعة المعروضة وكان النابت أن هذا القانون هو قانون خاص له ذانيته وأوضاعه الخاصة ومن ثم تكون الجهة التي حددها وحدها هي المختصة بنظر هذه المنازعات أيا كانت اطرافه ولا يكون للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتثريع ثمة اختصاص في هذا الشان ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات الشي حدد لها المادة 71/د من القانون رقم ٧٤ لسنة 11٧٢ المشارارية و

ومن حيث انه غيما يتعلق بالنزاع القائم بين الوزارة المذكورة وبنك ناصر الاجتماعي غقد استظهرت الجمعية العبومية رايها السابق الصادر بجلسة ١٩٨١/١١/١ وتبين لها أن هذا النزاع سبق وأن عرض عليها من قبيل بنك ناصر الاجتماعي حيث انتهت بجلستها المنعدة بالتاريخ المشار اليه الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع باعتباره منازعة ايجارية تختص بالنصل غيها المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المعلر المؤجر ومن ثم مانه لا يجوز اعادة النظر في هذا النزاع السبابقة النصل نيسه .

تنا___ك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى : اولا : عدم اختصاصها بنظر النزاع القائم من وزارة السياحة والهيئة التومية للبريد .

ثانيا : عدم جواز اعادة النظر في النزاع المقائم من الوزارة المُذكورة وبنك ناصر الاحتياعي لبسابقة النصل ميه ..

ر قتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۰/٤/۱۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۱ ملف رقم ۱۳۹/۲/۷) ·

(Yoo)

جلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

عقد اداری ... ابرامه ... منافسات ومزایدات ... اسالیب التعاقد ... تحویل الناقسة ال معارسة ... مدی جوازه (مناقسات ومزایدات) ٠

القانون رقم ۹ لسنة ۱۹۸۳ ـ حدد الشرع أساليب التعاقد وهي المناهسة العسامة والمناهســة العدودة والمناهســة المعربة والمناهســة القدود والمناهســة المعربة والمناهســة والقر المباشر ووسم اكل أسلوب منها حدودة وبين حالاته والإجراءات التي يقضيها الأخلاب بدور العاليب - لا يجوز تصويل المناهسة العامة الى معارسة ـ أساس ذلك ـ العامدة في المناهسة العامة قيامها على أساس من مبادى، العلائية والمساواة وحرية المناهسة وينعارض مع هذه المبادى، اجبار المتناقسية من مبادى، العلائية والمساواة وحرية المناهسة وينعارض مع هذه المبادى، اجبار المتناقسية في المعارسة بعد أن تعلقت حقوقهم بالناهسة التي يجب أن تكون هي الاساس في الحساس المناهسة يتعارض مع العمالي والمناهسة المناهسة المناهسة المناهسة يتعارض مع العمالية والمناهسة الخالف المناهسة الخالة المناهسة المناهسة المناهسة المناهسة المناهسة المناهسة المناهسة من المناهسة من المناهسة من والمناهسة من والمناهسة من والمناهسة من والمناهسة من والمناهسة من والمناهسة من والمن شروطها ـ تطبيق .

استعرضت الجمعية العبومية ما نص عليه التانون رقم 1 لسنة المدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات في الملدة الأولى من أن اسمرى أحكام التانون المرافق على جميع الوزارات والمسالح ووحدات الحكم المحلى والهيئات العالمة ، وذلك نبها لم يرد بشانه نمس علمه في التوانين أو الترارات الخاصة بانشائها » . وما ورد النص عليه في تقانون الماتصات والمزايدات في المادة (1) من أن « يكون التماتد على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل محن طريق مناقصات عامة يعلن عنها * * ويجوز استثناء بقرار مسبب من طريق مناقصات عامة يعلن عنها * * ويجوز استثناء بقرار مسبب من السلطة المختصة النعاد باحدى الملوق الآتية : أن الماتصة المحددة

- (ب) الناقصة الملية
 - (ج) المسارسسة ٠
- (د) الاتفاق المباشر ٢٠٠٠

وذلك فى الحدود وونقا للشروط والأوضاع المبينة بهدذا القانون والقرارات المنفذة له » . وفى المادة (٢) من أن « تخضع المناقسسة للعامة لمبادىء العلانيةوالمساواة وحرية المنافسة ٠٠٠ » وفى المادة (°) من أن « يكون التعاقد عن طريق المارسة فى الأحوال الآنية ٣ ــ التوريدات ومقاولات الأعال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التسمع بالاستعجال ... التي لم تقدم عنها أية عطاءات في المقاصات أو قدمت عنها عطاءات باسعار تزيد على اسبعار السحوق وكانت الجهة الطالبة في حاجة عاجلة لا تسمح باعادة طرحها في المناقصة .. » وفي المائة لا يدور بعد فتح المظاريف الدخول في مفاوضة حم أعد مقدمي العطاءات في شان تصديل عطائه ومع ذلك يجوز للجنة البت تحفظاته أو بعضها بها يجعل عطاء منقا مع شروط المناقصة بقد حرال الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة مناقب عشرط الناقصة بقد من الإمكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقتدن الإمكان ، كما يجوز المجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقتدن المفاوضة في المائة المناقب المناقصة في المائة المناقصة بقد من وجد سعار السوق ... وجد سعاد المناقبة المناقصة في المائة المناقصة المناقصة المائة المناصة . » وتجد النقل المناقبة المناقصة الذا استغنى عنها نهائيا أو وقبل البت نيها بقرار من السلطة المختصة أن السنفني عنها نهائيا أو التبت المصلحة العامة ذلك ، كما يجوز الغاء المناقصة في الحالات الاثية :

 (1) اذا تقدم بعطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء واحد .

(ب) اذا اقترنت العطاءات كلها أو بعضها بتحفظات .

(ج) (ذا كانت قيمة العطاء الأتل تزيد على القيمة السوقية ... ويكرن الالفاء في هذه الحالات بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ، ويجب في جميع الحالات أن يكون قرار الفاء المنتصسة مسببا ». وفي المادة ١٨ من أنه « يجب ارساء المنتصة على صساحب العطاء الافضل شروطا والاتل سعرا ... » كما استعرضت الجمعية المعبومية ما تضمته اللائحة التغيية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٨٣ > في المدة ٢٦ منها بقانون من ا « يكون التعاقد بطريق المهارسة في الحالات المنصوص عنها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصة .. »

وكذلك فقد استعرضت الجمعية العمومية حكم المسادة ٢٦ من الاتحة المقود والمشتريات الخاصة بهيئة المطسات النسووية اتسوليد الكورباء الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ والتي نصت على انه « اذا اسفر محص وتحليل العطاءات عن تساوى السعار أكثر من عطاء وكانت هذه العطاءات الله العطاءات المسلطة الشراء في هذه الحالة أن تقرر مهارسة مقدمي هذه العطاءات

للوصول الى اصلحها كما يجوز ثجرئة المهنات والأعمال عيما بينهم متى كان ذلك متبولا من الناحية الفنية والمالية وبما لا يتعارض مغ صالح الممل » .

وعين المجمعية العمومية من ذلك أن المادة ٢٦ من تسرأر رئيس مجلس الوزراء رتم ٦٤ اسنة ١٩٧٨ المسار الله ، وقد اجازت السلطة الشراء ممارسة متمى العطاءات في المناقسة ، فقد شرطت ذلك بأن تكون هذه العطاءات منساوية في الأسعار ، وهو أمر غير متحقق في الحالة المعروضة التي تباينت فيها الاسعار ، ومن ثم ، يكون هسذا الحكم غير منطبق عليها فتخضع للأحكام العامة الواردة في قانون تنظيم المناقسات والمزايدات ولائحته التنفيذية اعمالا للاحالة العامة الواردة بنص المادة الاولى من تانون اصدار هذا التانون .

ومن حيث أن المستفاد من أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات أن المشرع حدد حصرا السائيب التعاقد وهي المناقصة العامة والمناقصة المحدودة والمناقصة المحلية والمبارسة والأمر المباشر ، ورسم لكسل السلوب منها حدوده وبين حالاته والاجراءات التي يقتضيها الأخذ به ومن خلاله ، ومن ثم يكون لكل من هذه الاساليب مجال أعماله الذي لا يجوز أن تختلط خلاله بغيره من الأساليب ،

ومن حيث أنه متى كانت التاعدة في المناتصة العامة هي تيامها على أساس من مبادىء العلانية والمساواة وحريسة المناسة، عليه مما يتعارض مع هذه المبادىء أجبار المتناتصين على الدخول في المبارسة يعد أن تعلقت حلوقهم بالمناتصة التي يجب أن تكون الأساس في اختيار الخطاء الانصل شروطا والأقل سسعرا

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان البادى من أحكام تأنسون المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والله بنتج المنافعة والسلام من بينها تحويل المنافعة العامة المامة يحظر الدخول في مناوضات مع أحد مقدمي المعاطات في شان تعديل عطائه الا في الحدود المقررة البعنة البت والتي لا تجاوز منافضة مقدم العطاء الآثال المقترن بتحنظ أو بتحنظات المنزول عنها كلها أو بعضها ومناوضة ماحب العطاء الاتسال غير المقترن متخطات للوصول الى مستوى أسمار السوق ، وأن الغامة المناقعة لمنافعة المناقعة المناقعة المناقعة المنافعة المنافعة المنافعة على توصية لهذا الالغناء بقرار مسبب من السلطة المختصة بناء على توصية لهذة البت ، وأن طرح المعلية في مهارسة يتم بقرار من سلطة الإعتباذ المختصة

لما كان ذلك فانه لا يجرز للجنة البت ولا للسلطة المفتصة بالاعتماد أن بحول المفاتصة العامة الى ممارسة وكل ما يمكن اتباعه اذا ما تبين أن الاستعرار في المفاتصة يتعارض مع الصالح العلم أن توصى لجنة البت بالمفاء المفتصة مدد التبت من تيام احدى الدواعى المبررة للالفال ويعقب ذلك صدور قرار مصبب من السلطة المفتصة فاذا ما مصدت ذلك ، لمكن السلطة المفتصة طرح العملية في ممارسسة بنى تحققت لحدى المحالات التي يجوز اجراء المارسة فيها طبقا لنص المادة (٥) مد قانون تنظيم المفاتصة المؤلسات والمؤلسات .

ومن حيث أنه تبصا لما تقسدم ، فأنه يكسون للجنة البت بهيئة للملمسات النووية لتوليد الكهسرياء أن توصى بالفساء المناقصة العامة رقم 1. لمسنة ١٩٨٨/٨٨ المهار اليها أذا تحققت أحدى الحالات التي استازمها القانون لاجراء الالفاء ، ويكون للسلطة المقتصة اعتماد ذلك واصدار قرار مسبب بالالفاء ، ولها أعادة طرح العبلية في مهارسة بعد التعقيق من توافر شروطها .

انتهى راى الجمعية العمسومية لتسسمى الفتوى والتشريسيع الى ما ياتى :

أولا : عدم جواز تحويل المناتصة العامة الى ممارسة في الحالسة المعرضة .

ثانيا : يجوز للسلطة المختصة في هذه الحالة أن تلفى المناتمسة ثم تعيد طرح العملية في ممارسة أذا توانسرت الشروط التي يتطلبها القانون .

و فتوى دهم عدد في ١٩٩٠/٤/١١ جلسة ١٩٩٠/٣/١ ملك دهم ١٩٩٠/١/١٥) .

(YOY)

جلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

(أ) مجلس الدولة ـ الجمعية العبومية لقسمى القتوى والتشريع ـ اختصاصها
 (اختصاص) (ايجار اماكن) •

نمى المادة ١٦ ظرة د من فانون مجلس الدولة رقم 24 لسنة ١٩٧٧ ـ الأصل هو اختصاص المجلسة بعدال المجلسة الم

(ب) مجلس الدولة ـ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ الاحالة اليها
 (مرافعات) .

احالة نزاع لل الجبعية العمومية بحكم محكمة لا يلزم الجمعية العبومية بنظرة طبقا لنص المادة ۱۱۰ مرافعات _ اساس ذلك _ ان الاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعين لجهة فضائية واحدة او لجهتين فضائيتين مستقلتين _ الجبعية العبومية ليست محكمة بالمثى الألى عند الشرع في المادة ۱۱۰′من قانون المرافعات _ تطبيق •

استعرضت الجمعية المعومية المادة . 11 من قسانون المراغصات المننية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التي تنص على الله على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحسالة الدعوى بجالستها الى المحكمة المفتصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقابالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها بنظرها * كما استعرضت المادة ١٦ من متاتق المحلمة المحال اليها بنظرها * كما استعرضت المادة ١٦ من المودق مصبيبا في المحمية المعمومية المصمى المفتسوى والتشريع بابعداء العراى مسبيبا في المسائل والموضوعات الآتية . . . (د) المنازعات التي تنشسا بين المؤرارات أو بين المهالح العملية أو بين المهاسات المصابة أو بين المهاسات المصابة أو بين المهاسات المصابة أو بين المؤسسات المصابة أو بين المؤسسات المصابة أو بين المؤسسات المصابة و بين المؤسسات المصابة و بين المؤسسات المصابة و بين المؤسسات المصابة و المنازعات ومعضمات المحابة المعربية لتسمى المنوي والتشريع في المحمومة المحمومية لتسمى المنوي والتشريع في المودين رقم ١٩ لمبني رء، « . وكذلك استعرضت المادة المالاتة

بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أن « يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة خلال أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس معماري او مدنى مقيد بنقابة المهندسين من الدرجة الثانية على الأقل ومن غير القائمين بتحديد الأجسرة يختاره المعافظ لدة سنتين تابلة للتجديد ولا يكون له صوت معدود في المداولة · · » والمادة ٥٧ من ذات القانون التي تنص على أن « تشكل في كل وحدة من وحسدات الحكم المحلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المعافظ المختص ٠٠ تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهـة الادارية المختصة بشئون التنظيم في شان المباني المشار اليها في المادة (٥٥) (المنشأت الايلة للسقوط) ، واصدار قرارات في شانها على وجه السرعة . . » والمادة ٥٨ من القانون المذكور التي تنص على أن « يعان قرار اللجنة بالطريق الادارى الى ذوى الشان من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق ٠٠٠ » • والمادة ٥٩ منه التي تنص على أن لسكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار اليه بالمادة السابقة في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، امام المحكمسة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون . .

وعلى قلم كتاب المحكمة اعلان الجهة الادارية التائمة على شاون التنظيم وفوى الشانمن ملاك العقارات واصحاب الحقوق بالطعن في قرار اللمجنة والجلسة المحددة لنظر هذا الطعن و وتفضل المحكمة على وجه السرعة أما برغض الطعن أو بتبوله واعادة النظر غي القرار المطعون عليه ، وعليها في حالة الحكم بالهجم الكلي أو الجزئي أو التدعيم الترميم أو الصياتة أن تحدد أجلا لتنفيذ حكمها ». والملاة ، ٢ منه التي تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالإحكام الخاصة بتوجيبه وتنظيم اعمسال البناء ، يجب على نوى الشأن أن بيادروا الي تنفيذ قرار اللجنة الفهلي الدكام الحكام الحكام والحكام والمابئة ونقا الحكام والحكام الحكام منا المحكم والصيائة ونقا لأحكام الحكام الحكام الحكام على نوى الشأن أن بيادروا التي تنفيذه».

ومناد النصوص المتعدمة أنه والذن كان الأصل حسو اختصساص الجمعية لتسمى النتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المسار اليها على سبيل الحصر بنص المادة (٢٦/د) من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ ، الا أن المشرع في المتانسون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر خرج عن هذا الأصل نبيا يتطق بالنازعات التي تتور حسول القرارات التي تصدرها اللجئة المشكلة بكل وحدة مطية بشأن الهستم القرارات التي تصدرها اللجئة المشكلة بكل وحدة مطية بشأن الهستم القرارات التي تصدرها اللجئة المشكلة بكل وحدة مطية بشأن الهستم القرارات التي تصدرها اللجئة المشكلة بكل وحدة مطية بشأن الهستم التي المائي عدادا تستألم

بالمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار الاختصاص بالمصل في المطعون المقتمة على قرارات هذه اللجنة وذلك في موعد لا يجاوز خيسة عشر يوما من تاريخ اعالان ذوى الشان بتلك القرارات ٠٠٠ ولما كان الخاص يتيد العام ، فأن الاختصاص بالمصل في المنزعات المسار اليها ينحسر عن الجمعية المعومية ، أيا ما كان اطراف النزاع ، ولا يغير من ذلك أن احالة النزاع المائل الى الجمعية المهومية كان بحكم من المحكمة الابتدائية بدمنهور ، كالقول بالنزام الجمعية بنظره طبقا لنص المادة ١٠٠ من تانون المرافعات ، اذ استقر افتاء هذه الجمعية على عدم سريان من تانون المرافعات ، اذ استقر افتاء هذه الجمعية على عدم سريان النص المذكور في مواجهتها على اساس أن الإهالية لا تكون الا بين والمدة او لجهتين قضائيتين مستقلتين ، والجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة بالمغى الذي عناه المشرع في الملاء ، 11 من قانون المرافعات .

انتهت الجبعية العبوبية لتسهى الفتسوى والتشريسخ الى عسدم اختصاصها بنظر الفزاع المائسل .

(فتوی رقم ۲۰۰ فی ۱۹۹۰/٤/۱۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۱ ملف رقم ۱۸۷۲/۲/۳۲) ·

(TOT)

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠

"اموال القولة المامة والفاصة .. مرافق عامة ... (ادارة معلية) •

سلطة المعافظات في التعرف في الأراضي الملؤكة للدولة تملكية خاصة والواقعة في دائرة المحافظة تقف عند حد الأراضي غير المخصصة للمرافق العامة والقومية بـ الأراضي المخصصة للشرائق العقمة أو القومية لا يجوز للمحافظات التعرف فيها بتعوى النها جهاز الرواة للطخص، يهذه التصرفات بـ تعهد المحافظة ببناء مبنى المهيئة الأطوبية للمربعة هل الرض معلوكة للمهيئة ثم فيام المحافظة ببيع هلده الأرض لجمعية اسكان وقال الالتزام بالتسليم للجمعية ما المدا البيع مخافف للقسانون للا ينتج الرا ولا ينقل الازاما ولا يسوى الهي حق الهيئة بـ تطبيق (١) .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أنه فيمسا يتعنق بملكية الأرض المقام عليها المني فالثابث من الأوراق انها داخلة ضمن أصول الهيئة القومية للبريد التي صدر بتحديد أرس مالها قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بمبسلغ ٨١٤٠٠٠ جنيسه في ١٩٦٨/٦/٣٠ وهذا التحديد يشمل جميع الأراضي التي تشغلها الهيئسة ومنها الأرض المقام عليها مبنى البريد بالزقازيق . وقد كان ذلك معروضا على الجمعية العمومية عندما اصدرت متواهسا السابقة والتي تأسست على ملكية الهيئة للأرض وتبعا لذلك ، يكون ما تدعيه محافظة الشرقية خاصا بملكيتها هي لهذه الأرض وغقا لقانون الحكم المحلى لا اساس له من الصحسة ويتمين طرحه ، فلا بأى تصرف مسادر منهسا في هده الأرض خاصة وانها قد سلمت بملكية الهيئة للأرض في الاتفاق أو الموقام بينهما بتاريخ ٣٠/٥/٢٠ في شان تقدير قيمتها ٠ وغني عن البيان ان سلطة المحافظة في التصرف في الأراضي الملوكة للدولة ملكية خاصية والواتمة في دائرة المحافظة عند حد الأراضي غير المخصصة للمرانسق العامة والقومية أما الأراضي المخصصة للمرافق العسامة أو القسومية فلا يجوز للمحافظة التصرف فيها بدعسوى انها جهساز الدولة المختص بهذه التصرفات . كما تبين للجمعية انه عند طلب المحافظة نقل الالتزام بتسليم الأدوار الى الهيئة الواردة بالفتوى السيابية الى الجمعية التعاونية لينساء المساكن ــ ان هذا الطلب لا تجوز اجابته اذ الثابت من الأوراق تيسام التعالمل بين الهيئة والمحافظة بالنسبة لموضوع بناء البني على أسسلس

 ⁽۱) تراجع فتوى الجمعية المدومية لقسمى الفتوى والتشريع رقم ٤٠٦ في ١٩٩١/٤/١١ المحادرة بذأت الجلسة *

الملاتة المباشرة بهنهما والاليزام كان من جانب المحانقلة لابين عم علا ضلافة بين الهيئة والتبسعة المذكورة في هذا الشان . هذا نضلا عن ان إنشاء الجمعية العبومية للراى الالزامي يتعسين أن يصدر نيها بيان عفيه في اداريتين من الجهات التي حددها نص البند (ك) من المادة ٢٦من تأتون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٧ (وهو الوزاوات والمساح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والمؤاهات المطفة المؤاهات المطفة .

وتبما لذلك ، ومتى كانت الأرض ملوكة للهيئة وان الاتفاق عسلى بنائها وتوزيع البنى قد تم مباشرة نيما بين الهيئة والمعافظة ، نسان هذه الاخيرة تكون هى المارمة طبقا للفتوى السابقة بتسليم الادوار الى الهيئة على ما تضمنه الاتفاق بينهما .

ونيها يتصل بتحديد ما اذا كان الدور المسحور ينسدرج في الدور الأرضى من عدمه ، غقد استرجعت الجمعية العبومية ما ورد بالبنسد خامسا من محضر الاتفاق المؤرخ ١٩٧٩/١/١٦ فيما بين محافظ الشرقية ورئيس هيئة البريد ون الانتقاق المؤرخ من المنافل الميئة البريد والمحافظة لوضع شروط اتفاق اعدة بناء الأرض على أن تخصص الادوار السغلي لهيئة البريد والادوار الطيا لاقامة وحدات سكنية اللهايك على أن تتصل منيئة البريد بالمنفقات المخاصة بالادوار السعفلي » و فعا ورد في البنسد ثانيا من محضر الاتفاق المحرر بينهما بتاريخ ٣/٥/١٨١ من أن يخصص الاتفاق المؤرخ ١٩٨٥/١٨ المحرد بين الهيئة والحافظة وبحضور منظي الجمعية التعاونية ابناء المساكن من أن المساحات المخصصة منظي الجمعية التعاونية ابناء المساكن من أن المساحات المخصصة

١ ــ الدور الأرضى بالكامل ويشمل الميزانين .

واستظهرت الجمعية العبومية من واقع ما تقدم أن الدور الأرضى يشمل الميزانين داخلا في الدور الأرضى ومستحقاً للهيئة بالكامل كسدور الرضى . وذلك بالإضافة الى الدور الأول غوق الميزانين والدور الثاني على كابل مسطح الأرض وقدرها .١١٤ م٢ .

وتبما لما تقدم ، فانه لا يُجهون نقسل الالزام بتنفيد فترى الجمعية المومية لمحمن الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٧/١٠/١٤ من محافظة الشرعية الى الجمعية التعاونية لبناء المساكن بالشرقية ، وتظل الحافظة ملزمة بتسليم الادوار: الأرضى شالملا الميزانين والأول والتسانى من المبنى سالف البيان الى المهنة التومية للبريد ولا وجه للحجاج في هذا الشأن بأن المانظة قد باعت الأرض الى الجمعية المذكورة ومن ثم غان الالتزام بالتسليم ينتقل اليها اذ أن هذا البيع قد وقع مخالفا للقانون ومن ثم غلا ينتج اثرا ولا ينقل التزاما ، الأمر الذي يكون البيع الذي تم الجمعية المذكورة باطلا ولا يسرى في حق الهيشة .

انتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه :

 ١ ـــ لا يجوز نقل الالتزام بتنفيذ نتواهـا الصادرة بجلسـة ١٩٨٧/١٠/١٤ من محافظة الشرقية الى الجمعية التعاونية لبناء المسلكن مالحافظة .

٢ ــ الزام ححافظة الشرقية بنسليم هيئة البريد الادوار : الأرضى شابدلا الدور المسحور والأول والثاني من المبنى المقسلم عسلى الارض المبلكة المهنة الدور .

 ٣ — ان تصرف محافظة الشرقية في الأرض الملوكة لهيئة البريد
 (غير جائز ومن ثم يعتبر تصرفها باطلا) ولا يسرى هذا التصرف في حق المهيئة المذكورة .

(فتوی رقم ٤٠٧ في ١٩٩٠/٤/١١ جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ ملف رقم ٤٠٧/٢/٣٢) .

(YOA)

جلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

مجلس الدولة ... الجمعية المهومية كلسمى الفتوى والتشريع ... اختصاصها ... صاحب الصفة في طلب الراي ... (دعوى ... شروط قبولها) ،

المادة ١٦ فارة د من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تـ تفتمي الجعيد المهوية المسهوية المسهود بديل عن استعمال السعوى كوسيلة تصابية المحقوق وفي المتلفئ عليه المسابق المسلم المسلمة المسلم المسلمة المسلم المسلمة المسلم المسهود المسلم المسلمة المسلمة المسلمون المسلمون

ننص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العبوميسة لتسسمى النتسوى والتثريع بابداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : · · · · ·

• • • • • • • • • •

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المسالح العاسة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون راى الجمعية العمومية لتسمى المتوى والتشريع في هذه المنازعات لمزما للجنبين » .

ومفاد ذلك أن اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعسات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار اليها في البند د من المادة ٦٦ سالفة الاشارة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحباية الحقوق وففض المنازعات بين الجهات المشار اليها وهو ما يحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقا لمقانون وأن يوجه الى من يمشل الجهة الموجه اليها قانونا . فالصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

و لما كان النزاع المعروض تد عرض على الجمعية العمومية التسمى الفتوى والتشريع عن طريق مغوض رئيس مصلحة الجمارك بالقاهرة وهو ليس صاحب صفة في تبثيل المصلحة التي يبثلها رئيسها ، غان النزاع يكون غير متبول لتتديوه، وفي قيرٍ ذي صفة .

اللسك

انتهت الصعية العهومية السبي البنهي والتثيريع الى عنه هول النزاع .

رِ فَيْوِي رِقْم ١٤٤٦ فِي ١٢/٤٤/١٩٩٠ جِلْهِيةِ ١٣/٣/١٨ مِلْقِدِ ١٤٤١/٢/٣٧ . •

(YOY)

جلسته ۲۱ من بارس سفقد ۱۹۹۰

(1) استهاد ملك عوبي وژونهن – شركات استثهاديا، ب معابريتها على اسبار الطاق
 (كورية) *

قوار نافقي رئيس موضى المورزات ووزي الجروك وقم ١٢ أسيائر ١٩٥١ ـ والهيه موضية شراحت الاستنهام على مهجواتها من التنجاب البيرولية المبتراتية في زيالك التهوية على اسلى سعر فير باهتها – هذا الهيئير يتمبران إيهاك الى التركة السهورية المرية المتربة ـ اسامير ذلك - الشركة تمتم يعزانا تحوق المزايا المقردة لشركات الاستنباد المفاضمة للقانون ولم ١٣٠ يستة ١٩٠٤ ومن المقرد أنه عند الحاد الملة يتحد الحكم طلا كانت الملة الكورة توافرا كان اضاف ذات الحكم اولى ـ اثر ذلك ـ يتم محاسبة الشركة على المكافة الكهوربائية المرودة لها بالسمر غير اللامم - تطبيق ٠

إلى اتحاد ملاك بـ اتجاد اللاكي التصويص عليه في الملابة ٨٩٣ من القانون الكني بـ اساس ذلك بـ ان اتحاد اللاك لا يعد شركة استثمارية ومن ثم لا يفضيح للسحر غير دلكــم الذي فرضه قرار وزير البتروق رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ بـ اثر ذلك بـ يتم محاسبة اتحاد وكلاك على اساس السحر المدتم من تاريخ اضاء الاتجاد بـ تطبيق .

تبين للجمعية العبومية أن نظام استثمار المال العسربي والأجنبي والمناطق الحرة الصابرة بالتانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ المعدّل بالقاتون رتم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ينص في المادة ١ منه على أن « يبتصد بالمشروع في تطبيق احكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة غيه ويوافق عليه مجلس أدارة الهبئة العابة الاستعسار والمناطق الحرة » . وقد حدد في الملاة ٣ منه مجالات الاستثمار وأدرج نيها « ٣ ب مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمراني ويقصد بها الاستثمارات في تقسيم الأراضي وتشبيد مباني جديدة واقامة الرائق المتعلقة بها » وأن اتفاتية تأسيس الشركة السعودية المصرية للتعبير الصادر بالموانقة عليها قرار رئيس الجبهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٥ تنص في المادة ٢ منها على أن « تنشأ ومقا الأحكام هسده الانفاقية شركة مساهبة مصرية تسبى الشركة السعوديسة المريسة التعبير ، وتكون لها الشخصية التاتونية والاعتبارية وكافة الحنسوق والصلاحيات للقيام باعمالها في جمهورية مصر العربية وتتمتع بالاستقلال المالي والاداري الكامل » وفي المادة ؟ على أن « تقوم الشركة بالاستثمار المعاري في جمهورية مصر العربية بما يستارم ذاسك من شراء وبيسم . الأراضي بعد تهنئتها لليبناء ومن أنشاء مبلني واستغلالها أو بيعها ، سواء بِنَقْمِهِا أَنْ بِالْكُنْثِرَاكِ مِنْ الْقِيرِ مِنْ الْهِينَاتِ وَالْأَقِرَادِ كِمَا تُرَيِّي الشركة

انساء احياء سكنية طبقا للغطسة التي يعتمدها مجلس الادارة ولا يعتبر شراء مبنى مائم معلا أو ارض مضاء مشروعا فيهيجهوم أحكام مذا القانون الا اذا كان ذلك بقصد البناء أن أعادة البناي المنا بقصد اعادة البيع ... " وفي المادة ٨ على انه ق مع عدم المعلق المية ميزة أو اعفاء أو ضمانات بغورة في قانون أو قو المستثمار راس المال العربي والمناطق الحرة الصادرة بجمهورية مصنو المسكام التالية » وفي المادة ١٢ على انه ﴿ بَيْعَ عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية انضل مقررة في أي قانون مصري تعنى أرباح الشركة من جميع الضرائب والرسوم • • • • » وفي المسادة ١٣ على أن « بتعفي الآلات والمعدات ووسيائل النقل التي تسيتعملها الشركة من الضيرائب والرسيوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم » . كما تبين الجمعية أن قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ بشأن معالجة اسعار الطاقة قد نص في المادة الأولى منه على أن « تنم محاسبة مشهوعا الاستثمار الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ٠٠ على مسحوباتها من المنتجات البترولية على اسساس تحسديك سعرها المطى (المدعم) تدريجيا بزيادة نسبتها ٢٠٪ من الفرق بين السعسر العالى والسعر المطى سنويا وذلك لمدة خبس سنوات » وفي المادة الخامسة على أن « تتم محاسبة قطاع الكهرباء على المنتجات البترولية · المستخدمة في توليد الكهرباء اللازمة لمشروعات الاستثمار طبقا للأسس الموضحة في المواد السابقة » .

والمستفاد من ذلك أن مشروعات الاسكان والامتداد العبراني هي من أهم مجالات تطبيق تأنون الاستثمار . وأن الشركة السعودية المصرية للتعبير قد أنشئت لتباشر نشاطها في هذا المجال ، وقد خولت منذ الشعام المعبير قد أنشئت لتباشر نشاطها في هذا المجال ، وقد خولت منذ بعوانين الاستثمار ، بل تشمل أيضا عزايا واعقاءات أخرى تضمنتها تضافية تأسيس الشركة ، وأنه ولنن كسان قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البتسرول رقم ٢٢ أسانة ١٩٨١ المشار الله قد أوجب محاسبة شركات الاستثمار على مسحوباتها من المنتجمات البتروليسة ينصرف أيضا أعماله إلى الشركة السعودية المصرية للتعمير ، ذلك أن الشركة تتمتع بمزايا تقبوق الزايا المشركة المحرية للتعمير ، ذلك أن الطاق بتحد الحكم ، غاذا كانت الصلة المقاورة لشركات الاستثمار المخاصمة المقاورة لمركز تتحد بون المقرر أنه كان أضفاء ذات الحكم ، غاذا كانت الصلة الكر توافرا كان أضفاء ذات الحكم ، وبالانساقة إلى ذلك غلته مع تبلغ الشركة بجيبع هذه المزايسا تنقى المكتمة من معاملتها بالاسعار الدعة ، وهو ما يتبسع بالنسبة التقليل المكتمة من معاملتها بالاسعار الدعة ، وهو ما يتبسع بالنسبة بقني المكتمة من معاملتها بالاسعار الدعة ، وهو ما يتبسع بالنسبة بالتسمية بالتسكية عند التعليد المكتمة من معاملتها بالاسعار الدعمة ، وهو ما يتبسع بالنسبة بهناء المنسبة بالنسبة بالنسبة بالمتحد المكتمة من معاملتها بالاسعار الدعمة ، وهو ما يتبسع بالنسبة بالنسبة بالتسرية بالتسمية بالنسبة بالنسبة بالتساد المناسفة المناسبة المناسفة بالنسبة بالنسبة بالنسبة بالمتحد المحاسبة بالنسبة بالنسبة بالمتحد المسادة بالمساد المحاسبة بالنسبة بالمتحد المتحد المتحد المتحد المسادة بالمتحد المتحد المتحدد المتحد المتحد المتحدد المتحد المتحدد المتح

لغيرها من المشروعات الاستثمارية حيث يجدى معاملتها بالاسماد غير الدعومة . هذا غضلا عن أن الماذة ٨ من الانفاتية وقد أشارت ألى عمم الإخلال بأية ميزة أو إعفاء أو ضمانات متررة في قانون أو قواتين استثمار رأى المال المسربي والأجنبي والمناطق الصرة تعني تطبيق همذه الميزات والاعفاءات والضمانات على الشركة الأمر الذي ينتفي معه أي شد في تعتم الشركة بهذه الميزات كلها طبقا لهذه القوانين

كما استعرضت الجمعية العبومية ما نص عليه القانون المدنى في المادة ATY منه من أنه « حيثها وجدت ملكية مشتركة لعقار مقسم الى طبقات أو شبقق جاز الهلاك أن يكونوا اتحادا غيما بينهم » ، وما نصبت عليه المادة ٧٣ من قانون تأجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ من أنه « اذا زانت طبقات البني أو شققه على خمس وجاوز عدد ملاكها خمسة اشخاص قام بقوة القانون اتحاد الملاك المنصوص عليه في المادة ٨٦٢ من القانون المسيني وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ملاك الطبقة أو الشقة الواحدة مالكا واحسدا ولسوا تعددوا . . . ويكون البائع للعقار بالتقسيط عضوا في الاتحاد وحتى تبلم الوغاء بكامل النساط الثمن ، كما يكون المشترى بعقد غير مسجل عضوا في الاتحاد » · وتبين للجمعية من ذلك أنه بشراء خمسة الشخاص أو أكثر عددا من طبقات المبنى أو شققه يزيد على خمس وحدات . . علنه ينشأ ببنهم اتحاد ملاك بتوة القانون ويعد هذا الاتحاد مشروعا استثماريا . ومن ثم لا يخضع للسعر غير المدعم الذي غرضه قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ الشار الية على شركسات الاستثمار يتعين معاملته على اساس السعر المدعم • ولذلك اعتبارا من تاريخ قيامه بقوة القاتون وفقا للمادة ٧٣ من القانون رقم ٩} لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

وا كان ذلك جمعية . غانه يتمين التزام الشركة السعودية المحرية التصور باداء اسعار ما تستهلكه من كبوباء بالاسعار غير المدعمة التي تضمنها قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٢٢ لسنة المدار الميار المية مع محاسبة اتحاد الملاك اعتبارا من تاريخ قيلمه بقوة القانون بالسعر المدعم بالمدعم بالم

انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنسه يتعين أن تتم محاسبة الشركة السعودية المصرية على الطاتة الكهربائية

الوردة لها بالسعر غير المدعم وتتم محاسبة اتحاد الملاك بالسعر المدعم اغتبارا من تاريخ قيام هذا الاتحاد بقوة القانون . رفتوى رقم ١٤٤ في ١/٤/١/٢٠٠ جلسة ١٩٠٠/٢٠١٠ ملك رقم ١٣٥/١/٤٧)

(474)

جاسة ۲۲ من مارس سنة ۲۹۹۰

ضرائب ـ سرية البيانات الخاصة بالمولين ـ مداها (نيابة عامة) (عاملون مدنيون بالدولة). •

ض الملاتية 21 / 12 من كانون الفرائب على الدخل رقم 10 اسنة 1 مدا والم الم المائل المفاتية أخل المناف المفاتية والمفاتية المفاتية المفاتية والمفاتية المفاتية والمفاتية بناء على طلب المول فسيه - النيانة المفاتية بناء على طلب المول فسيه - النيانة المفاتية بناء على طلب المول فسيه - النيانة المفاتية بضمها في غير الأحوال في ضيد مائلة مفات مصلحة الفرائب او الاطلاع عليها والمفاتية على المدينة في نطاق على مرية ما يودع للمائلة على مرية ما يودع للمائلة على المنافقة على مرية ما يودع للمها من أصرار الأن كل سلطة مطاقة على المرية في نطاق عبلها ما دام المقانون المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافق

استعرضت الجمعية العمومية ما نص عليه قانون الضرائب على الله المنظل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في المادة ١٤٦ من أن « كل شخص يكون له يحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط وتحصيل الضرائب النصوص عليها في هذا التانون أو في النصل نيبا يتعلق بها من منازعات ملزم بعراعاة سسر المهنة

ولا يجوز لاى من العاملين ببصلحة الضرائب من لا يتمسل عملهم بربط أو تحصيل الضرائب أعطاء أى بيانات أو الحلاع الغير على أى ويهقة أو بيان أو ملف أو غيره الا في الأخوال المصرح بها تانونا » وفي الملاة ١٤٧ من أنه « لا يجوز أعطاء بيانات من الملفات القريبية ألا بناء على الحق على ألف كالهي من أهمول ولا يعتبر أقداء الهبرية أعطاء بيانات للمتنازل المية في نطاق على أن « يعاتب بالحبس مدة لا تزيد على سنة شهور أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها كل من بألفاف احكام الملدة ١٦٦ من حفا المقافون » .

كية استمرضت الجمعية نص المادة ٢١٠ من تاثون المقويات التي تتغفي بأن « كل بين كابر من الإطاء أو الجراجين أو السيادلة أو التوابل و غيرهم مودما اليه بمتنقق سناعته أو وظيفته سر خصوص أثنن عليه عابشاه في غير الأحوال التي يازمه التاتون عيها بتبليسة ذلك يحاتب بالحبس بدة لا تزيد علي سِيتِقَرَبُ عِهِدِ أَو يَعْرِلُهِ لا تَتَحِ أُورَ خَبِيبَ عِن جنبها مصرياً •

ولا تسهري احكاني هذه المادة الله في الإحوال التي لم يرخص فيهما تانيمنا أنشباء أمور معينة كالمقرد في المواد ٢٠٠ و ٢٠٠ و ٢٠٠ و ٢٠٠ و ٢٠٠ من قانون المرافعة الله المرافعة المهنية والتبحيارية »

وقد استقر المناء هُذه الجمعية - بالنسبة لتطبيق النصوص المتقبية والنصوص المتلَّلة لها في التلون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريب عَلَى رُوُّوبِينَ الْأَبُوالُ الْمُتَوْلَةُ وَعَلَى الرياحِ الْتَجَارِيةِ والصِّنَاعِيةِ وَعَلَي كسبُّ الْمُهَلُّ على أنه ولئن كان الْمَوظنينَ السَّوْلَينَ عَنْ ربط وَتَجِمُ الضرائب والنصل في المنازعات المتعلقة بها حق الاطلاع على الْعفَاتــَرَّ والوثائق والمستندات التي يحتفظ بها المولون رغبة من المشرع في تمكينهم من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقررها القسائون ، الله تنه فسرض عليهم واجبا يتابله هو عدم انشاء سر المهنة والا تعرضوا للعتوبة المنصوص عليها في المادة . ٣١ عقوبات والمادة ١٨٦ من مانون الضرائب على الدخل وذلك مسونا السرار المولين وحفاظا عليها ، ولفهد جعل المشرع هذا الواجب شالملا لكل من يعمل في ربط وتحصيل الضرائب أو الفصلُ في المُنازعات. المتعلقة بها ؛ ولم يبح بالتالى المشاء موظفي مصلحة المضرائب لهذه الأسراد الآفي حاليين : اللهل ب أن ينص القانون على الهزام حامل السر بتقسديم البيسانات المودعة لمديه في احسوال معيشة • والثانية ... أن يكون انشاء البيانات الضريبية بنساء على طلب المحول نفسه باعتبار أته صاحب السر الذي قرر القانون حمايته غاذا ارتضى المشاءه تطل حالم السر من النزامه بسرية البيائات المودعة اديسه ".

كما استعرضت الجمعية العبوسية ما نيس عليه تانون الاجراءات الجنائية الصادر بالمتانون رقم .10 السنة .100 في المادة ٢٠٦ منه من انه يجوز النيابة اليعامة « أن تضبط لدي بكتي البريد جميع الخطابات والمرائد والمعروند والمرود وإدى مكتب البري جميع الخطابات البسلكية والاستخبار أوان تراقب المسامئات البسلكية والاستخبار عام تقديم على المتانون على المستجبل المهابئة و في جنوب في مكان خاص متى كان الملك عاملة قد في طهور الموقوقة في جناية أو في جنوب عليها بالحبي معة تربد عياي بالإيران البسلمية المحمود على الإيران البسلمية المحمود على الإيران البسلمية المحمود المناسبة العالمة أن تطلع على الأوراق الاخران البسلمية المحمود المناسبية العالمية على الأوراق الاخران المحمود المناسبية العالمة أن تطلع على الديران الإيران الإيران الاخران المحمود المناسبة المحمود والمحمود والمحمود المحمود والمحمود والمح

ها يظهر من الفحص أن تأثّر بضم تلك الأوراق الى ملك الدعوى أو بردها الى من كان حائزًا لها أو من كانت مرسلة اليه » ·

كما استعرضت الجمعية ايضا ما نص عليه القانون رقم ٥٤ اسنة 19٦٤ بإعلاق تنظيم الرقابة الادارية معدلا بالقانون رقم ٧١ اسنة 19٦٩ في المندة ٦ من أنه « يكون للرقابة الادارية في سبيل مباشرة اختصاصها حق طلب الاطلاع أو التحفظ على أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو الحصول على صورة منها وذلك من الجهة الوجودة نيها هذه الملفات أو البيانات أو الأوراق بما في ذلك الجهات التي تعتبر البيانات التي تتعاولها سرية » .

وكذلك ما نص عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ في شمان الكسب غير المشروع في المادة التاسعة من أنه « تقوم الهيئات المنصوص عليها في المادة (٥) يفحص الاقرارات وجميع الشمكاوي التي تقدم عن كسب غير مشروع ٠٠٠ ولها في سمبيل ذلك طلب البيانات والايضماحات والحصول على الأوراق من الجهات المختصة بما غيها تلك التي تعتبر بياناتها سرية أو صور من تلك الأوراق وكذلك التحفظ عليها » .

وتبينت الجمعية مما تقدم اتجاه المشرع بوضوح في أنه عندما يهدف الى اعطاء اى جهة من جهات النحرى أو الضبط أو النحقيق الحسق في ممارسة سلطة معينة ينص على ذلك صراحة غلولا النص في قانون الرقابة الادارية على حقها في طلب الاطسلام أو التحفظ على المفسات والبيانات من الجهة الموجودة لديها بها في ذلك الجهات التي تعتبر البيانات التي تتداولها سرية لما كان لها هذا الحق ، وهو ننس الأمر بالنسبة لجهات الكسب غير المشروع . وينطبق ذلك ايضا على النيابة العامة فالسلطات المخولة لها محددة بما هو وارد في نصوص قيانون الإجراءات الجدِّئية وقانون العقوبات وغيرهما من القوانين ، وحاء نص المادة ٢٠٦ من مانون الاجراءات الجنائية السابق الاشارة اليه مصدامًا لهذا النظر اذ يغير اعطاء النيابة العامة حق ضبط جميع الخطابات والرسائل والجسرائد والمطبوعات والطرود ٠٠ وتسسجيل المعادثات في جناية أو جنحة يماتب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور ... ما كان أما هذا الحق . ومن ثم مان النيابة العامة لا يكون لما الحق في ضبط ملفات مصلحة الضرائب أو الاطلاع عليها أو المطالبة بضمها في غير الأحوال التي سلفت الاشارة اليها ما دام لا يوجد نسص صريح بعطيها هذا الحق. .

ولا يغير من ذلك القول بان موظف الضرائب يلتزم اذا ما عسلم انتاء تادية عمله أو بعدي تاديته بوقوع جريمة أن ييسلغ النيبابة عنهسا وفقا لحكم المادة ٢٠٦ من تانون الاجراءات الجنائية ، وأن النيلية ذاتها ملترمة بالمحافظة على سرية ما يودع لديها من أسرار تزود بها أو تكشف لها وتخرج عن اطار الجريمة التي تنتهى اللي قيامها في حالة قيام جريمة طبقا المهادة ٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية لأن هذا القول من شانه أن يعدر جميع النصوص القانونية التي توجب على موظف المرابق المالفظة على سر المهنة ، وأن المتزام النيلة بالمحافظة على سرية ما يودع لديها من اسرار لا يعني أيضا أن يباح لمصلحة المضرائب افشاء أسرارها لها لأن كل سلطة مطابة بالحفاظ على السرية في نطاق علها عام المالقاتون النشاء المرابة المالفة المرابة المناف وان افشاءها لما يكن لديها من بيانات هو افشاء لسريسة علها حتى ولو كان ذلك لسلطة آخرى ملزية بالحفاظة على سريسة عليها حتى ولو كان ذلك لسلطة آخرى ملزية بالحفاظة على سريسة

4 11

انتهى راى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع آلى تاييد المتاتية السابق في هذا الشأن وانه لا يجسوز لمسلحة الشرائب الاستجابة الى طلبات النيابة العامة التى يترتب على الجابتها الاخسلال بواجسب السرية الذى كفله تانون الضرائب على الدخل وذلسك على الوجسة السائف الديان .

ر فتوی رقم ۱۹۲۲ فی ۱۹۹۰/۲/۲۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۱ مل*قه وقع ۲۹۹*/۲۰۰۲) -

(پُراهُمُّمُّ) جلسة (۲ مَنْ مَارِس سَنَة ، ١٩٩٢

قراد اداری ـ رکن الشكل (قطن) •

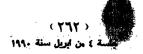
القانون وقم ٨٨ أسنة ١٩٣٧ في شان مفصول القان حكول الشرع وزير (الاقتصاد والدي حل معلم فيما بعد وزير التبارة والتموين) سلطة اصدار قرارات تعديد اسعار القلى التي تسلمها لجنة الاقبان الحرية وذلك قبل بداية كل موسم ح صدور قرار من وزير التجادة في شان تعديد اسعار القطن منضبا خصم مبلغ جنيه وضعف تقير قيمة أفقري بين الصاريف التسويلية التكدية والقعلية دون أن يتضمن كيفية توزيع هذا البلغ حيد التعديد التعديد التعديد التعديد التعديد اسعاده من الوزير المفتص بتحديد اسعاد التعديد اسعاد عديد التعديد اسعاد على التراد الاداري أن يصدر في مسيفة مهيئة او بشكل معين طالما الم يتطلب الشموع ذلك - تطبيق - تطبيق .

است تبانت الجمعية أن الشسرع في القيسانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ في شيسان محصيول القطس قيد خيسول وزير الاقتصاد _ الذي عل مطَّه فيما بعد وزير التجارة والتموين - سلطة اصدار تسرارات تحديد السمار الاقطان التي تنسلمها لجنة الاقطان المصرية « محلوجية تسليم الاسكندرية » وذلك قبل بداية كل موسم . وتتنيذا لهذا القانون اصدر وزير التحارة والتهوين للقرار رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد اسعار استلام المؤسسة المصرية العامة للقطن (التي أصبحت تباشر اختصاصات لحنة الأقطان الصرية الشار اليها) • ونص في المادة الثانية من هذا القرار أن يخصم مبلغ جنيهان عن كل قنطار من الأسعار المحددة في المادة الأولى عند المحاسبة على الاقطان الزهر في الداخل ، وذلسك نظس تيسة الفرق بين المماريف التسويقية الحسكمية والمساريف التسويقية الفعلية ، ثم اصدر وزير التجارة والتموين القرار رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل القرار رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٦ المذكور ، وحدد في المادة الأولى نسب توزيع هبلغ الجنيهين المشار اليه وذلك بأن خصص مولم . . . مر للمنتجين ومبلغ سرا ج لشركات تصدير الاتطسان ومبلغ . . هرس مليم للخزانة العامة تقوم شركات التصدير بتوريدهسا لوزارة الملية ، واذ أصدر قرار وزير التجارة والتبوين ١٠٧٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد أسمار استلام القطن عن محصول ٧٧ لسنة ١٩٧٨ والقرارات التالية له عن محاصيل الأعوام التالية ، وتضُّمُ سنت خُصَم مَبِلغ (١٥٠) قَرَقُهَا بِدلاً مِن جِنبِهِينَ ، وذلك نظيس قيصة الفرق بين المناريفَةُ النُّسويتيةُ الحكبية والنطية ، ولم تنس هسده الترارات

على كينية توزيع هذا المبلغ ، الا أن الثابت من الأوراق أن وزير التجارة والتبوين قد حدد نسب توزيع هذا المبلغ في الكتاب الموجه منه سرتم ٦٢٣٣ فني ٧٧/١٠/١٧ الى وزير المسالية عن أنه د ٢٠ أما بالنسسية لمِلِغ ١ جنيها و ٥٠ مليَّمَا مُفَمَن المتفقُّ بَعَلِيهِ أَن يُؤُولُ بَمُبِــلغُ جنيه واحــد للشركات مقابل جزء من فرق المساريف التسويقية وأن يعود للضرانة مِلغ (. . ٥) مليم عن كل قنطار ، وهو نفس النظام الذي اتبع في الموسم السابق ، وقد تم اخطار شركات تصدير الأقطان بذلك » • ولما كسان القرار الاداري ــ وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليسا ــ هو انصاح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة ، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزًا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عسامة . وأنه لا يشترط في القرار الاداري أن يصدر في صيغة معينة أو بشكل معين ، طالاً لم يتطلب الشرع ذلك ، وبناء عليه مان ما تضمنسه كتاب وزيسر التجارة والتموين المشار اليه من أحكام متعلقة بتحديد نسب توزيسع الملغ القرر لمواجهة قيمة الغرق بين المساريف التسويقية الحكميسة والفعلية تعد قرارا اداريا واجب التطبيق ، باعتبارها قد صدرت سن الوزير المختص بتحديد اسعار القطن ، ولم يشترط المشرع أن يفسرغ هذا القرار في شكل معين • ومن ثم لوزارة المالية مطالبة شركات تصدير، الإقطان بتوريد النسبة المقررة للخزانة العامة وقدرها بخبسون فرشنة عن كل قنطار قطن زهر ابتداء من موسم ١٩٧٨/٧٧ ٠ :

انتهى راى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتقريع الى احتلة وزارة المالية في مطالبة شركات تصدير الأقطان بتوريد النسب المسررة للخزانة المامة وتدرها خمسون قرشا ابتداء من موسسم القطسن أغام 19۷۸/۷۷ وذلك على النص السالف بيانه .

﴿ فَتَوَى رَقَمْ عَلَا مُ اللَّهُ ١٩٩٠/٣/٢١ مِلْسَة ١٩٩٠/٣/٢١ مَلْ غَارِقُمْ ١٤٤٠/٣٧٣) -



جلمعات .. اساتلة متفرغين .. مكافآت .. التجاوز عن استرداد ما صرف يغير وجها الله

نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٨٦ بشان التجاوز عن استرواد ما صرف يغير وجه حق من مرتبات أو اجور أو بدلات أو رواتب اضافية .. حدد الشرع حالات التجاوز الماد أله أما أن يتم بقواء الماد أله الماد أن يتم بقواء أن المرتب تم تغيلاً لحكم فضائي أو رأى صادر من أحصى الجهات المحددة بالتمي وأما أن يتم يقراد من السلطة فيختصة بعا لها من سلطة تقسيرية وذلك في غير العالات التي يتم فيها بؤرة القانون .. حدد للشرع المبالغ التي يجوز التجهوزة عن استردادها وفقا للشروط المقرد بأن تكون قد صرفت بصفة مرتب أو أجر بخر أو وأتب المعافى .. المكافأت التي تصرف الأسائذ المتغربية وفقا لحكم المادة ١٦٦ من الأون تنظيم الجامات رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بما يوازى الحرق بين ما كانوا يتقافسونه عن مراتب وبدلات والماش المستحق لهم تعد في حكم المرتب .. يسرى عليها ما يسرى عليها ما يسرى عليها ما يسرى عليها ما يسرى بالجامعة .. تطبيق (١) .

تنص المادة الأولى من القانون رقم 11 لسنة 1417 بالتجاوز عن المهترداد ما ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب المسابقية على أن لا يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حتى حتى تشريخ المسل بهذا القانون من المحكومة أو وحدات الحكم المصلى أو المهينات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته تم تغيذاً لحكم تصائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى الجهاز المركزي تمتنفذاً لحكم تضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى الجهاز المركزي المشتطيع والادارة أو رأى لاحدى ادارات الشيئون القانونية معتبد في هذه المحالة الأخيرة من السلطة المختصة ثم الني الحكم أو عدل عن المنتوى الوالى ويجوز بقرار من السلطة المختصة في غير الحالات المنصوص عليها في المفترة السابقة التجاوز عن استرداد المبالغ المشار اليها » .

وبن حيث أن التجاوز عن استرداد المبالغ التى صرفت بغير وجه حق من أحدى الجهات المحددة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المسار الله وباى من الصفات الواردة به أبا أن يقع بقوة القانون أذا كسان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائى أو فتسوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة أو رأى احدى الادارات القانونية المعتبد

۱۹۸۹/۱۲/۱۵ بالبعدي المردرة المسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٨/١٢/١٥ .

من السلطة المختصة ثم الغى الحكم أو عدل عن المنوى أو الراى واما أن يقع بقرار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تقسيرية في هذا الشسان وذلك في غير الصالات المنسسار اليها

ومن حيث أن المشرع قد حدد البالغ التي بجوز التجساوز عسن استردادها وفقا الشروط المقررة بأن تكون قد صرفت بصفة مرتب أو اجر أو بدل أو راتب أضاغي وأن المكافآت التي تصرف للاساتذة المغرفين وفقا لمحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات بما يوازي الفرق بين ما كانوا يتقاضونه من مرتبات وبدلات والمعاش المستحق لهم تعد في حكم المرتب ومن ثم فاته يسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام خاصة بالنجاوز وفقا لحكم القانون رقم ٦٦ اسنة ١٩٨٦ المسلر اليه .

ومن حيث انه لما كان صرف المكافأة المستحقة للاستاذ المتفرغ في الحالة المعروضة لم يتم بناء على حكم أو رأى صادر من أحدى الجهات المحددة بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ ومن ثم مان التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت له بالزيادة عسن المكافأة المستحقة له والتي توازى الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وخلانه وبين المعاش المستحق له انها هو امر جوازى للسلطة المختصة وذلك ومنها لحكم المقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسفة ١٩٨٦ المشار اليه وما هو جدير بالذكـر أن الجمعيــة العبومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وان استظهرت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٢/١٥ الى أن المكافأة الاجمالية المستحقسة للاساتذة المتفرغين تعد في حكم الرتب حيث انها تقابل ما يؤدونه من عصل بالجامعة وبالتالي فانه يسري عليها ما يسرى على المرتب من أحكام وانتهت الى استحقاق الأستاذ المتفرغ بالزيادة التي تقررت في المعاشات بموجب القانون رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٨٧ وانه في حالة زيادة تبعة العلاوة الخاصة المحسوبة له بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة في معاشه يؤدي له الفرق بينهما من الجامعة التي يعمل بها ٠

انتهى رأى الجيمية العيوبية لتسمى المنسوى والنشريع الى أن الت التجاوز عن استرداد المكافآت التي صرفت بالزيادة للدكتور / ٠٠٠٠٠٠٠ المر جولزى للسلطة المختصة وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لمسسنة 1٩٨٦ لمنسانة المبيان الدو على الوجه السالف البيان التي وعلى الوجه السالف البيان التحديد المبد

و فتوی رقم ۵۰۰ فی ۱۹۹۰/٤/۲۹ جلسة ۱۹۹۰/٤/٤ ملف رقم ۸۹۹/۳/۸۲ .

(۲**۹۳**) حلسة } من ابریل سنة ۱۹۹۰

رسوم _ رسوم جوركية _ الاعقاء منها (ضريبة) (هيئة كهرباء الريف) •

للادتان ٧ ، ٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ بانتياء هيئة كهربة الريف _ اعلى الشرع كافة ما تستوردة هيئة كهربة الريف بداتها او عن طريق القير من مستلزمات الانتاج والدوا والالات والمدات وقطع الفياد ووسائل النقل الالامة الشاطل من الفيرافب الجعركية وغيرها من الفيرافب والرسوم _ مد المشرع هذا الإعفاء ليشغل ما تستورده الشركات والهيئات والجهائت المسائلة وان تقر الهيئة بن ينسترط لذلك المعاينة وان تقر الهيئة بن تبلك السلع المفاق الارمة المشروعاتها والا يتم التصرف فيها خلال الخمس سنوات التالية من تاريخ تقتبها بالاخاء _ الاثر المترتب على مخالفة ذلك : استحقاق الرسوم الجعركية المرورة المجركية المرورة المجركية المطربة عطيبة

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٧ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء هيئة كهربة الريف التي تنص على أن « للهيئة في حدود موازنتها أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير دون ترخيص ما تحتاج اليه من مستلزمات الانتاج والمواد والآلات والمعدات وقطع الغيسار ووسنائل النقل اللازمة لنشاطها وذلك طبقا للقواعد التي تصددها اللائحة الداخلية للهيئة .. « كما استعرضت المادة ٨ من ذات القانون التي تنص على أن « يعنى ما تستورده الهيئة من الأدوات والأجهزة والمواد اللازمة لمشروعاتها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم كها تعفى ما تستورده الشركات والهيئات والجهات المتعاقدة مع الهيئة من الآلات والمعدات والأدوات والسيارات والمهات والمنقولات الأخرى من الضمرائب الجمركية وغيرها من الضمرائب والرسموم وذلك كله بشيرط المساينة وبنساء على اقسرار الهيئسة بأن المستلع المفاة مستوردة ولازمة لتنفيسذ مشسروعاتها وتستحق الضرائب والرسرم عليٌّ مُسَدِّه السبلع المفياة إذا تم المسرِّف فيهما للَّفيس خلال خمسَ سنؤاتُ مِن تاريخ تمتعها بالاعفاء » واستبانت أن المشرع أعلى بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ كانة وا تستورده هيئة كهربسة السريفة بذاتها أو عن طريق الغير من مسئلزمات الانتاج والمواد والآلات والمعدات وتعلع المهار ووسائل النتل اللازمة لنشاطها كما مد هذا الاعقاء ليشمل ما تستورده الشركات والهيئات والجهات المتعاقدة معها من السلع المسار اليها وذلك بشرط المعاينة وأن نقر الهيئة بأن تلك السلع المعفاة لازمة لتنفيذ مشروعاتها والايتم الصرف فيها خلال الخمس سيسنوات التالية من تاريخ تبتمها بالاعفاء والا استحقت عليها الرسوم الجمركيسة المقسسونية . ٤ ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه بنساء على ترار اللبنة الطيا للبشتريات بهيئة كوربة الريف أصدرت المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية الموافقة رقم ١٩٨٨ أن مدرت المؤسسة المصرية ٦٠ الف عداد وجه واحد . (١/١٤ البنير ، الف عداد تلائى الوجه ١٩٨٥، المبير ، الف عداد تلائى الوجه ١٩٨٥، المبير باسم ولحساب هيئة كهربة الريف وتم خصصم قيشها من الحصصة المخصصة لشركة توزيع كهرباء القناة من مواردها الخاصة وقد وردت المحدادات مصلى المطبالبة بالرسوم المجركية المستحقة عليها بالدفعة الشائية في ١٧ مصنوق تشييل على ١٣ الف عداد كهرباء وجه واحد ١١/٠٤ المبير وتم انهساء الإجراءات الجبركية عليها بعوجب البيان الجبركي رقسم الإجراءات الجبركية عليها بعوجب البيان الجبركي رقسم المهداءات الجبركية

وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت أن المدادات المشار اليها في الحالة المعروضة تدخل ضمن مشمول الرسالة الصادر بها المواقفة الاستيرادية رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٥ باسم ولحسناك هيئة كبرية الريف ولارمة لمباشرة شاطها ومن ثم غاته يسرى عليها حكم الاعفاء المترب بالمادة الثبنائية من القانون رقم ٢٧ لسنة ٢١ المشار اليه وتعد ومطلبه مصلحة الجبناك المهنة المساس من القانون وخليقة بالرفض ولا يغير من غليها غير قائمة على امساس من القانون وخليقة بالرفض ولا يغير من نشهادة الاغراج المؤقت رقم ١٩٨ قد حررت باسم شركة توزيع كبرباء القناة ذلك أن العبرة في النبتع بالاعفاء المشار اليه أنها تكسوب بالجعبة التي مدرت لها الموافقة الاستيراكية وهي هيئة كهربة الريف في المالة المورضة كما لا وجه للتول بان الشركة المذكورة قد تعرفت في تلك المدادات تبل مرور خيس سنوات من استيرادها ذلك أن هذا التول لا يعدو أن يكون ادعاء من جانب مصلحة الجبارك لم يتيم العليل المورضة على الأوراد على مراحة من جانب مصلحة الجبارك لم يتيم العليل التول لا يعدو أن يكون ادعاء من جانب مصلحة الجبارك لم يتيم العليل

الأ____ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوي والشريسع الى رفض المطلبة .

[«] فتوى رقم ٥١١ في ١٩٩٠/٤/٣١ جلسة ١٩٩٠/٤/٤ ملف رقم ٢٩١/٢/٣٢) ·

(377)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

علملون مدنيون بالدولة ... طوائف خاصة من العاملين ... عاملون بالجامعات من غير اعضاء هيئة التدريس ... تاريب ... مغالفة مالية ... السلطة المختمســة بالتحقيق ... (جامعة) ... (نيابة ادارية) .

المادتان ۱۹۳۳ ، ۱۹۳۳ من فانون تنظيم الجامفات رقم 20 لسنة ۱۹۷۰ ـ تناول الشرع بالتنظيم كيفية تاديب العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس عل نحو يفاير في بحض چوانبه التنظيم الوارد بالقانون العامل ر فانون العاملين المدنية بالمولة دقم 24 لسنة ۱۹۷۹) ... لم يجعل التحقيق في المتافات المائية امار وجوبيا من اختصاص التيابة الادادية كما تمس على فيكم المتافقة 20 مكرر من القانون رقم 22 لسنة ۱۹۷۸ ـ ترك الشرع السلطة التخديرية لرئيس الجامعة أن يكلف إيا من المسئولين في الجامعة بالتحقيق في تلك المخالفات أو المحام ... بالتحقيق في تلك المخالفات أو التانيذ الادارية - لا يجوز مع وجود هذا التنظيم الخاص الرجوع الى احكام التانيذ العام - خليق ف

تنص المادة ١٩٢١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيسم المهاب على أن « يثبت المسئولين في الجامعات الخاصعة لهذا القانون كل في حدود اختصاصه وبالنسبة للعالمين من غير إعضاء هيئة التدريس خنس السلطات الناديبية المخولة المسئولين في القوانين واللوائح العالمة في شأن العلملين المدنيين في الدولة وذلك على النحو الموضح قسوين كل منهم نيما يلى:

 ١ - تكون لرئيس الجامعة جميع السلطات التأديبيــة المخولــة للوزير م. » .

وتنص المادة ١٦٣ من ذات القانون على أن « يتولى التحقيق مع العالمان من غير اعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك أحد من المسئولين المنكسورين في المادة العسابقة أو تقسولاه النسابة الإدارية بطلب من رئيس المسامعة ٠٠ » ٠

وتنص المدة ٥٧/ على أن « تسرى أحكام العلماين المدنيين في الدولة على العالمين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك نيما لم يرد في شانه نعى خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية » .

 ٢ - مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنــة العامة

٤ ـ الاممال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من المقوق الملية للدولة أو احد الاشخاص العابة الاخرى أو الهيئات الخاضعة لرتابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها الملية أو يكون من شائه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مناشرة .

واخيرا تنص المادة ٢١ مكررا (١) على أن « تغتص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف المليا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة من ارتكساب الامسمال المحظورة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٢ من هذا القانون ويقع باطلا كل اجراء أو تصرف يخالف أحكام الفترتين السابقتين » .

ومفاد ما تقدم أن قانون تنظيم الجامعات رقسم ؟ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه اقر المسسولين في الجامعة كل في حدود اختصاصه بذات السلطات التاديبية المقررة بقانون العالمين المنيين بالدولة وذلك بالنسبة للعالمين بالحامعة من غير أعضاء هيئة التعريس وفي هذا المقام نساط القانون المذكور رئيس الجامعة بالشرة جميع السلطات التاديبية المقررة المعالمين من غير اعضاء هيئة التعريس أو أن يحيل الامر الى النياسة الادارية هذا في حين أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون في جميع المشالفات المعدل بالقانون في جميع المثالفات المالية بمعرفة النيابة الادارية كما رتب البطلان كجزاء على كل تصرف أو أحراء يتم بالمخالفة لذلك .

ومن حيث أن المادة ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٩٩ لمسئة ١٩٧٨ قضت بسريان قانون نظام العالمين المدنيين بالدولة على العالمين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس فيها لم يرد بشائه نص خاص في القوانين واللوائح الجامعة وكان الثابت مما تقسدم أن تانسون تنظيم الجامعات باعتباره مائونا خاصا قد تناول بالتنظيم في المائين ١٦٢ ، ٢٦٢ منه كيفية تاديب العالمين من غير اعضاء هيئة التدريس على نحو يغير في المضاء المنة المتدريس على نحو يعنى جوانبه نلك المتنظيم الوارد بالقانون العام فلم يجيز في تحديد السلطة المفتمة بالتحقيق بين المضالفات الادارية وغيرها من

المَالِف اللهِ اللهِ ولم يجعل النحقيق في هذه الأغيرة أبي وجوبيبا من المتاقف النيابة الادارية كما تنص على ذلك المادة ٧٩ مكروا من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ انها يترك الامر لتقتير رئيس الجابمة الذي له أن يكيل الما أنها يترك الامر التقتير رئيس الجابمة الذي له أن يكيل الأمر الى النيابة الادارية وذلك بنا له من سلطة تقيرية في هذا الشأن ومن ثم غانه لا يجوز مع وجود هذا التنظيم الخاص الرجوع آلى احكام القون العام وبذلك يكون ما قام به رئيس الجابمة في المحالة المعروضة القون العامر وبذلك يكون ما قام به رئيس الجابمة في المحالة المعروضة الآلة الكاتبة المشار اليها أمرا سليما يتفق واحكام القيانون ولا وجه بالثالي للقول بوجوب احالة المتحقيق في المحالة المائلة الى النيابة الادارية طبقا لاحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ باعتبار المخالفة المرتكة مخالف المائية لا وجه لذلك لأن نص المادة ١٩٦١ من قانون تنظيم الجامعات نص علية المتمار العام الوارد بالقيانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المشار مقلون تنظيم الجامعات نص

انتهى راى الجمعية العبومية لقسبى الفتوي والتشسريم الى مشروعية التحقيق الذى اجرته ادارة الشئون القانونية بالجسامعة في الحالة المعروضة .

(فتوی رقم ۲۷۷ فی ۱۹۹۰/۰/۱ جلسة ۱۹۹۰/٤/٤ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۹۵) ٠

(440)

· جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٩٠

مُعَاسِبة حكومية لَـ شُرط التعامل مع بنوك القطاع العامُ (بنوْكُ) ﴿ مَعِلَسَ خُدِمةَ المُطْقَةَ السناعية لشَرَق الأسكندرية) •

نص الأدتين ١ ، ٧٣ من اللائحة التنفيذية للقسانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشان المحاسبة الحكومية -

العبات الادارية ومنها المعاملات نجرى عمنياتها المالية عن طريق البنك المركزى المسك المركزى والمحد موافقة وزادة المللية وتؤول الفوائد المعتسبة لمسالح تلك الجهات ال الفوائة المائمة بالم يرد وزادة المللية وتؤول الفوائد المعتسبة لمسالح تلك الجهات ال الفوائد المملدة يعتبر احد اجهوزة من عل خلاف ذلك منجلس خدمات الملقلة المسالحية الشرق الاسكندرية يعتبر احد اجهوزة إذا بيت ال المملدات المائية التي يجريها قواعد المعاسبة المحكومية إذا بيت المائم مو في حقيقت حصيلة الايوال التي قام المائمة المسلمة المسلمة المسلمة المساعية بسدادها الى المهلس من الأدباح التي صرفت لهم بالملسل من الأدباح التي صرفت لهم بالملسل من الأدباح التي صرفت لهم بالملسل من المناح المهلس المسلمية المعاسبة المهلس المساعية علما الإيداع المؤلسة المائمة علما الايداع المؤلسة المساحية عدا الايداع المؤلسة المحكومية المؤلسة عدا الايداع المؤلسة المحكومية المحكومية ما المحكومية المحكومية من المحكومية ما المحكومية المحكومية منا المحكومية المحكومية منا الايداع المحكومية المحكومية منا المحكومية المحكومية من المحكومية المحكومية منا الايداع المحكومية المحكومية المحكومية المحكومية عدا الايداع المؤلسة المحكومية منا المحكومية المحكومية عدا الايداع المحكومة المحكومية المحكوم

استعرضت الجمعية العمسومية فتسواها السسابقة بجاسة من قرار رئيس الجمهورية رقم 100/٢/١٥ » . كما استعرضت المادة (1) من قرار رئيس الجمهورية رقم 1000 اسنة 1947 بشأن تخفيض نسبة الده/٪ من أدباح الشركات الواقعة بمنطقتي شرق الاسكندرية ردسياط المضمية للخدمات الاجتماعية المركزية والاسكان للعالمين بها المرئية العالمين وكذلك العشرة في الملئة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعالمين وكذلك حصيلة الخيسة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية وخسدمات الاستكان من أرباح شركات القطاع العالم الواقعة بمنطقتي شرق الاسكندرية ودبياط وذلك لمرغها على خدمات الابتماعية بمنطقتي شوق أن المنافقة المركزية العمل بيزانيات عذه الشركات في السنة المائية المالالالالالالالية الالالالالالية الالالالالالية (٢) من ذات القرار التي تنص على أن « يتم التصرف في البائلغ بالمشيل اليها في المدة الأولى بقرارات تعبدر من مجالس للخدمات تشكل رئيس الجمهورية وكذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية و كذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم 10 المنة 1017 بتشكيل مجالس للخدمات

٠٠١٩٨٨/٥/١٥ تراجع فتوى الجنبيَّة العنومية السمى الفتوى والتشريع يجلسة ١٩٨٥/٥/١٥٠

بمنطقتى شرق الاسكندرية ودبياط واختصاصها والتى تنص على أن « تشكل مجالس الخدمات بكل من منطقتى شرق الاسكنسدرية ودميساط برئاسة المحافظ المختص وعضوية ... رؤساء مجالس ادارة الشركات الواقع مركزها الرئيس بالمنطقة ، سكرتير عام المحافظة ، رئيس مجلس المدينة او رئيس الحى ، مدير المديرية المالية بالمحافظة .. » والمادة (٢) من ذات القرار التى تنص على أن « يختص مجسلس الضدمات بالاشراف على تنفيذ مقترحات الاصلاح بالمنطقة الصناعية التابعة له ، ويتولى على الاخص :

.....(i)

(ب) تحديد المشروعات التى يخصص للصرف عليها من حصياسة العشرة في المائة من أرباح الشركات المخصصة للخسدمات الاجتماعية المركزية ، وكذلك الخمسة في المائة المخصصة للخسدمات الاجتماعية والاسكان للمنطقة ، تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقسم ١٠٥٥ السنة 1٩٧٢ المشار اليه ٠٠٠ » والملاة (٤) من القرار المنكسورالتيننص على أن « يمثل المحافظ المختص مجلس الخدمات المام القضاء وفي صلبه بالغير » .

ومفاد ما تقدم أن مجلس خدمات المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية يحد جزءا من أجهزة محافظة الاسكندرية يراسه المحافظ ويعثله أمسام القضاء وفي صلته بالغير ، ويتولى مجلس الخدمات الاشراف على تنفيذ منتوحات الاصلاح والتنبية بالنطقة التلهمة له ، ومن بين اختصاصاته تحديد المشروعات التي يقوم بالصرف عليها من حصيلة العشرة في المئتة المخصصة من أرباح شركات القطاع العام الواقعة بالمنطقة المخدمست الاجتماعية المركزية بالاضافة الى حصيلة الخمسة في المئتة المخدمست من الرباح الخدمات الاجتماعية والاسكان البنطقة تنفيذاً لقرار رئيس من الارباح الخدمات الاجتماعية والاسكان المنطقة تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 1.00 لسائف الذكر .

واذ تنص المادة (1) من اللائحة النفيذية للقانون وتم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ ، على ان « تسرى احكام هذه اللائحة على الجهات الادارية الاثنة:

(أ) وحدات الجهاز الادارى للدولة وتشمل الوزارات والمسالح الحكومية النامة لها .

(ب) وهدات الحكم المحلى وتشبل المحافظات والمراكز والمسدن والأحياء والقرى ومديريات الخدمات التي تشبلها موازنتها ... » وتنص

المدة (۷۳) من ذات اللائحة على أن « تجرى المعليات الملاية التي تقوم بها الجهات الادارية عن طريق البنك المركسزى المصرى وذلسك بمراعاة أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصسدار قانون البنوك والانتبان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزى الممرى والتباز المصرفي ٠٠٠ ولا يجوز للجهات الادارية التعامل مسع بنوك القطاع العام الا بترخيص من البنك المركزى المصرى وبعد موافقة وزارة الملاية ، وتؤول النواند المتسبة لصالح الجهات الادارية للفزانسة الملاية ما ام يرد نص على خلاف ذلك » •

ومفاد هذين النصين أن الجهات الادارية ومنها المحافظات تجسرى عملياتها المالية عن طريق البنك المركزي الممرى ، وبتلتزم بألا تتعامل مع بنوك القطاع العلم الا باذن من البنك المركزى وبعد موانقة وزارة المللية وتؤول الغوائد المحتسبة لصالح تلك الجهات الى الخزانة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك ، ومتى كان مجلس خسدمات المنطقسة المناعية لشرق الاسكندرية يعتبر احد اجهزة مصانطة الاسكندرية - كما سلف البيان - ومن ثم منسرى على العمليات المالية التي يجريها قراعد الماسية الحكومية المشار اليها ، مع مراعاة تطبيق احكام قسانون الادارة المحلية رتم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ غيما يتعلق بالوجود القانوني للمجلس المنكور . وهذا ما سبق أن أننهت اليه الجمعيـــة العمومسية بجلســـة ١٩٨٨/٥/٢٥ . الا انه اذا كان الثابت - في الحالة المعروضة - أن المبلغ المودع ببنك الاسكندرية هو في حقيقة الأمر حصيلة الأموال التي شام العاملون بالشركات الصناعية بمنطقة شرق الاسكندرية ، بسدادها الى المجلس المذكور ، وذلك من الارباح التي صرفت لهم بالفعل مسن شركاتهم ، او من القروض التي حصلوا عليها بصفة شخصية ، وبهدف ان يتولى المجلس نيابة عنهم استكمال بناء الوحدات السكنية المخصصة لهم لمواجهة حالة الضرورة بعد أن توقف مشروع الاسكان الخاص بهم ، ومن ثم غلا يخضع هذا الايداع لقواعد المحاسبة الحكومية سالفة الذكر، باعتبار أن المبلغ المودع من أموال العاملين الخاصة والمخصصة فوائدها - كوديعة - لأغراض الاسكان بالنسبة لهم ، وبعد أن تقرر تجنيبه في حساب وديمة حتى لا يختلط باموال الحساب الأخرى .

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى المفتسوى والتشريع الى عسدم سريان تواعد المحاسبة المكومية على المبلغ الودع بنك الاسكندريسة في المحالة المعروضة والماسبك السابق ايضاحها والمعروضة والمعروضة والمعربة المعروضة والمعربة المعروضة والمعربة المعربة المعر

د فتيني وقم ٨٠٤ في ٢/٥/١٩٠٠ جلسة ٤/٤/١٩٠٠ ملف وقم ١٩٨٠/١٨٠) *

(**۲**۲۲)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

-يَ وَرَاوَ خَارِيَهِ مَا سَحَةٍ بِسَا هُوَاعِيدَ فَأَسِحَبِ سَاسِحِي قَرَاوَ الْفُصَلِ بِعَدَ الْبِعَادِ سَامئ جَوَازُهِ (﴿ عَامَلُونَ مَانَبِونَ بِالْمُوالَّةِ سَانَهَاءَ خَدَمَةً ﴾ . ﴿ رَبِّ عَامَلُونَ مَانَيُونَ بِالْم

"" الأخطال في سنحب القرارات الاطلابة الفردية هو أنه لا يرد الا على القرارات ألميية اما القرارات السليمة والتي تتعلق بها حقوق لأوى الشنان فانه يعتلم سحيها شاستندا" ، من خدا الأمسل يجوز سحب قرار فصل الوقف وأو صعد صحيحا منققا مع القابون وذلك في أق وقت دون التقيد بيعاد لل إساس ذلك لـ مراعلة الاعتبارات الأنسانية ونظنج الآلاب المسارة التي تصييم الوقف المسحول من جراء آثار الفسل السيئة تبيحة ذلك لم يقوز سحبا قرار انهاء الفنمة لعلم استيفاء مسوغات التبين بعد مواعيد السحب لـ تطبيق (١) ٢

استرجمت الجمعية العبوبية لتسهى الفقوى والتشريع با استقسير عليه الفقه والتضاء الادارى من أن الأصل في سبحب القرارات الإدارية الفردية هو أنه لا يرد الإعلى القرارات المعيية ، إما القرارات السليمة والتي تتعلق بها حقوق دوى الشان فأنه يعتنع سحيها (راجع حكم محكية التقياء الادارى جلسة ١٩٧٨/ ١٩٥٩ مجبوعـة السنسة ١٩ ص ٥١٥) وجلسة ١٩٦٨/ ١٩٦٩ مجبوعـة السنسة ١٩٥١ ما استثناء من عقا الأصلى يجوز سحب قرار فصل المؤطفة ولو مجر صحيحا منتقا مع التانون وذلك في أي وقت ودين التقيد بيعماد مراعماة للإعتبارات التينون وذلك في أي وقت ودين التقيد بيعماد مراعماة للإعتبارات المنارية المعلى المؤطفة المفصول من جراء آثار المحكمة الادارية العليا في الطمن وقي 1١٣٤ ألينة لا قد يجلسة (١٩٤٨/١٠١١ وحكمها في الطمنين رقمي ٤٢٠) ١٩٤٤ أيناء المسنة ١٤٠٥ إلى ١٩٧٤ أيناء المسنة ١٤٠٥ إلى ١٩٠٤ أيناء المسنة ١٩٤٤ أيناء المسنة ١٤٠٥ إلى ١٩٠٠ أيناء المسنة ١٩٠٤ أيناء المسنة ١٤٠٥ إلى ١٩٠٠ أيناء المسنة ١٤٠٥ إلى ١٩٠٠ أيناء المسنة ١٤٠٥ إلى ١٩٠٠ أيناء المسنة ١١٠٥ إلى ١٩٠٠ أيناء المسنة ١١٠٥ إلى ١٩٠٠ أيناء المسنة ١١٠٥ إلى ١٩٠٠ أيناء المسنة ١٤٠٥ إلى ١٩٠١ أيناء المسنة ١١٠٥ إلى ١٩٠١ أيناء المسنة ١٤٠٥ أيناء أيناء المسنة ١١٠٥ أيناء أيناء المستقبل المسنة ١٩٠١ أيناء المسنة ١٩٠١ أيناء المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبلة ١٩٠١ أيناء المستقبل المستقبلة ١٩٠١ أيناء المستقبل المستقبل المستقبل المستقبلة ١٩٠١ أيناء المستقبلة ١٩٠١ أيناء المستقبلة ١٩٠١ أيناء المستقبلة ١٩٠٠ أيناء المستقبلة ١٩٠٠ أيناء المستقبلة ١٩٠٠ أيناء المستقبلة المستقبلة ١٩٠٠ أيناء المستقبلة المستقبلة ١٩٠١ أيناء المستقبلة المستقبلة المستقبلة المستقبلة المستقبلة المستقبلة ١٩٠١ أيناء المستقبلة المستقب

و استخاصت الجمعية العبوبية من ذلك أنه ولئن كان القرار السادم وأنب المسادم وأنب المسادم وأنب المسادم وأنب المسادم وأنب المسادم (القرار رقم ٥٥٠ بتاريخ المراز (القرار رقم ٥٠٠ بتاريخ المسادم المسادم الله المسادم الله المسادم الله والمسادم الله والمسادم الله والمسادم الله والمسادم وا

 ⁽١) راجع حكم المحكمة الإذاريّة العليّا في الطمن رقم ١٩٣٦ أنسنة ٧ أن العسّادر "بجائمة الإعراب العربية العربية ١٩٣/٣/٣
 ١٩٦٤/٣/١٢ والطعنين دروقي هـ ١٤٣٠ و١٠٤١ السعة ١٣٠ الصادر ريخلسة ١٩٣٠/٣/٣٠

باصدار الترار رتم ۷۹۰ بتاريخ ۱۹۸۰/۷/۱۸ بسحب هذا الترار يكون الجراء منفقا وحكم القانون ، وإذا وضي وشلب بشروعيته اى عيب آخر ، فانه يتحصن بمرور مدة الطعن القضيائي بالالفاء بما يمتنع معه سمعه او الفائه ، وتبعا فذلك لا يكون هناك استاس قانوني لما ذهب اليه الجهاز المركزي للمحاسبات من عسدم جسواز سحب قسرار انهاء الخدية .

أنتهي راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار هيئة البريد رقم ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٨ بسحب قرار انهاء خدمة السعد / ٠٠٠٠٠٠ احد العاملين بالهيئة ،

(۲۱۰/۲/۸۹ ملف رقم ۱۹۹۰/۵/۹ علیه ۱۹۹۰/۵/۹ ملف رقم ۲۸۰/۲/۸۹) ۰

(Y7V)

جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٩٠

تامين اجتماعي ـ التأمين على عمال القاولات ـ حساب حصة صاحب العمل •

المادة ١٦٥ من قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ـ قرار وزير التامينات الاجتماعية رقم ١٩٧ لسنة ١٨٦٧ منيق التأسيل على عمال المقاولات _ ناف الشرع بوزير المتجماعية رقم ١٩٧ لسنة ١٨٦٨ بنيق التأسيل على المتراح من مجلس ادارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية تحديد حصة مصاب إجور المؤمن عليهم التي يتم على اساسها تعديد حصة مصاب إلهمل أمن استراكات التأمين المتحافظة الماداخلة في المقاولة _ استبعاد فيهة المعمدة من القيمة الاجماعية لمجموع العمايات المقتللة الداخلة في المقاولة _ استبعاد فيهة المعمدة والتوريفات المستبدة للتجميز التراكز من متوانت واصلح المتجموع التجميز التي ترزيل الفرض منها بداتها وتلحق بالشروع فضمته _ دور الممال في تجميع الإجزاء من عملية المستبع لا يخرج عن كونه عملا من اعملية المستبع لا يخرج عن كونه عملا من اعلى المستبع على عملية المتحاوية من مستبع على عمل المتحاوية من مستبع عملية المستبع على عمل المتحاوية من مستبع على عمل المتحاوية المستبع على عمل المتحاوية مستبع على عمل المتحاوية مستبع على عمل المتحاوية على عمل المتحاوية المستبع عملية المتحاوية المحمل عملية المتحدود من تحديث و عمل المتحدود مستبع عمل عمل المتحدود من تحديث و المتحدود المتحدود

استعرضت الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع المادة 11 من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بابداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العلمة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المطية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون راى الجمعية العبومية لتسبى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » . كما استعرضت المسادة ١٢٥ من التأوين التأمين الاجتساعي السسادر بالقسانون رقسم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و وتعميلاته) التي تنص على أن « تصبب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العبل على اساس ما يستحقه المؤمن عليه من اجرخلال شهير وراعي في حساب الاجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما . . ومع عدم الاخلال بالحد الادني لأجر الاشتراك الاسابي يكون لوزيسر النابينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسابية لبعض عئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الإجر

وطريقة حساب الافتراكات وقاريخ بدء انتفاعهم بنظام المكاناة » . . وكذلك استعرضت الملدة (۱۳) من قرار وزير التابينات الاجتهاعيسة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن التأمين على عبال المقاولات التي تنص على أن « يكون حساب الأجور التي يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتهاعي في عبليات المقاولات التي تسرى في شاتها احكام هذا القرار على أساس نسبة بئوية تحدد ونقا للبحول في شاتها احكام هذا القرار على أساس نسبة بئوية تحدد ونقا للبحول في المقاولة بهدد استبعاد قبية المحدات والتوريدات المصنعة بالكابل أو في المقاولة وبتكلفة الخبرة الاجبيزية » والمادة (٢٠) من ذات القرار التي نفس على أن « تشكل لجنة فنية للبقاولات برئاسة أحد رؤساء الادارات المركزية للتأمينات الاجتهاعية وعضوية كل من » والمادة (٢١) سنذات القرار المعدلة بقرار وزير التأمينات الاجتهاعية رقم ١٣٣ لسنة من ذات القرار المعالة بقرار وزير التأمينات الاجتهاعية رقم ١٣٣ لسنة المسادة فيسا على أن « يتحدد اختصاص اللجنة المشار البها في المادة المسادة فيسا على أن «

......

(ب) البت في العبليات التي يئور بشانها خَسلاف بين الهيئسة وأسحاب والشأن ويعتبد وزير التأمينات قسرارات المجنسة السادرة في الحالات المنصوص عليها في البند (١) ويعتبد رئيس مجلس الدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باتي قرارات اللجنة » .

وننص الملاحظة رقم (}) من الجدول رقم (٣) المرافق القرار سالف الذكر المستبدلة بالقرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٢ على أن « يقتصر الستبعاد المكونات التي تمثل جزءا من أصول المشروع من القيمة الإجبائية لمجبوع العمليات المختلفة الداخلة في المقاولة على عمليات المتساولات المختلفة الداخلة في المقاولة على عمليات المتساولات الختل بيانها

ويقصد بالمكونات المشار اليهما ما يلى :

المعدات ، الآلات المكليكية والأجهزة الكهربائيسة والالكترونية ، ولا يدخل فيها الآلات المستخدمة في انجماز المقاولة

التوريدات المسنمة بالكلل او سابتة التجهيز : المتولات كالمسة المسنع التي تؤدي الفرض منها بذاتها وتلحق بالمشروع لمضيمة ويشترط الاستيماد المكونات المشار اليها من القيمة الاجمالية لجميدوع المحليات المخالفة في المتاولة تواهر الشروط الاستية في المتاولة تواهر الشروط الاستية في المتاولة تواهر الشروط الاستية في المتاولة والهر الشروط الاستية في المتاولة والمتاولة المتاولة المتاولة

(1) أن يكون المشروع المقاولة متكاملا (تسليم مفتاح) •

(ب) أن تكون تبية المكونات المسار اليها مجددة بعقد المتاولة واستهانت الجمعية أنه فيما يتعلق بقبول النزاع الماثل شكلا: فأن المادة (٦٦ / د) من تانون مجلس الدولة سالفة الذكر تقمى باختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالنمسل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المساح المعلية أو بين هذه الجمهات ومعضها المحسن العامة أو بين المجانين ومعضها المعض، وذلك براى ملزم الجانيين

واذا كانت الهيئة التومية للاتصالات السلكية واللاسسلكية ... في النزاع المائل .. لا تعتبس الجهة الملتزمة قانونا باداء قيصة الاشستراكات المستحقة على صاحب العمل وفقا لنص المادة ١٢٥ من قانون التسامين الاجتماعي سالمة الذكر ، حيث تلتزم بذلك شركة سيمنس « حساحب المهل » في عقود المقاولات المسند اليها تنفيذها من تبل الهيئة .

الا أن الثابت ... من الأوراق ... أن هذه الهيئة قد أرتضت بتحيل
قيمة الاشتراكات المذكورة وسدادها إلى الهيئسة القسومية للتأميئسات
الاجتهامية ، طبقا لما جاء بالمقود الشار اليها ، وقد غضلت الهيئة الثانية
قيام الهيئة الأولى بسداد هذا الدين ، ومن ثم يكون النزاع حسول تيهة
ما سدد من هذه الاشتراكات نزاعا قائما ... في حقيقته ... بين الهيئتين
المذكورتين ، وهما من بين الجهات المشار اليهما بنص المادة ٦٦/د من
قتنون مجلس الدولة ، غيدخل هذا النزاع في نطاق الاختصاص المترر
للجمعية المعومية ومن ثم يكون الدنع بعدم اختصاص الجمعية غير قائم
طلى سند صحيح من القانون ، وإذ استعرض النزاع أوضاعه الشكلية
الأخرى ، غيكون يقبولا شكلا .

وعن بوضوع النزاع: غان المشرع في المادة (١٧٥) من قانسون التابين الاجتباعي سالف الذكر ناط بوزير التابينات الاجتباعية بناء على التراح من مجلس ادارة الهيئة القومية التابينات الاجتباعية تحديد كيفية حساب أجور المؤمن عليهم التي يتم على اساسها حساب حصة صاحب المعل في استراكات التابين الاجتباعي في عمليات المتاولات وتنفيذا لذلك فقد أصدر وزير التابينات الاجتباعية الترار رتم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٧ بشان التابين على عمال المتاولات ، وجاء بالملاة (٣) منه أن حصة صاحب المعل في اشتراكات التابين الاجتباعي تحدد على اساس منتبة بمؤيا المعلل في المدركات التابين الاجتباعي تحدد على اساس منتبة بمؤيا المعلسات والتحدول (٣) المرافق سربن التيبة الإجالية المحسوع العليسات

المستعة بالكامل أو مسابقة القجهيز التي تعشل جبزءا من مكونات واصول المشروع . . كما جاء بالماة 11 منه (المعلقة بالقرار رقم ٣٦٧ است... (١٩٨٢) أن من بين اهتصامات اللجنة الفنية للمقاولات المنكلة برئاسة اعدر وساء الادارات المركزية المعقولات ، البت في العمليات التي يشور بشانها خلاف بين الهيئة وأصحاب الشأن ... وكذلك مقد ورد بالملاخلة ()) من الجدول من (و ١٩٨١) أن المقصود بالقوريدات المستعدلة بالكامل أليه (و مسابقة المتحاد بالقوريدات المستعدلة المستعدلة

ولما كان الثابت _ في النزاع الماثل _ ان عقود المقاولات التي تقوم شركة سيعفس الالمائية بتنفيذها لمسالح الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية تتضهن توريد هياكل نوزيع كهربائية « في شكسل اجسراء منفسلة كالمة الصنع » وكوابل كهربائية كالمة الصنع تمثل جزءا مسن مكونات العمليات في كل العقود المذكورة •

واذا ارتات اللجنة الفنية للمقاولات الشار اليها ، بمناسبة البت في الخلاف بين الهيئة المذكورة والهيئة التومية للتأمينات الاجتماعية حسول استبعاد قيمة المعدات المشار اليها من القيمة الاجهالية لمجموع العمليسة الداخلة في عقود المقاولات سالفة الذكر ، أن هياكل التوزيع لا نؤدى الغرض منها الا بعد قيام العمل بتجميع أجزائها التي ترد منفصـــلة ، وأن الكوابل لا تقوم بعملها الا بعد قيام العمال بأعداد المكان الخاص بها وتثبيتها ووصلها بالاجهزة اللازمة ولهذا تررت اللجنة عدم استبعاد تيمة هذه المعدات واذ خالف هذا القرار صحيح حكم القانون ، ذلك أن دور الممال في تجهيع الأجزاء كاملة الصنع من هياكل التوزيع الكهربائيسة لا يخرج عن كونه عملا من أعمال تركيب هذه المهمات وليس جزءا من عملية تصنيعها ، ولا ينال من أنها قد وردت كاملة الصنع وتؤدى الغرض منها بذاتها ، وكذلك فان قيام العمال باعداد المكان المناسب للكرابل وتثبيتها .. يعتبر عملا من اعمال التركيب لا يؤثر في كون الكوابل تامة الصنع وتؤدى الغرض منها بذاتها لأنه من البديهي أن أي جهاذ لمكى يمكن استخدامه يفترض تدخل الانسان ليكون في صورة تسمح له بالعمل الأمر الذى يتعين معه عدم الاعتداد بما قررته اللجنة المنكورة في هذا الشأن ، واستبعاد تيبة هذه المعدات من القيمة الاجمالية لجموع العمليات الداخلة في عقسود المقاولات ـ محل النزاع ـ عند حساب حصة صاحب العمل » في اشتراكات التأمين الاجتماعي على عمال المقاولات طبقا لقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ سسالفة البيان سـ وبناء عليه نهجب الزام الهيئة القومية للتابينات الاجتماعية يرد قبهة ما حصلته بالمثالفة لما تقدم سـ بدون وجه حق سـ من الهيئة القومية للاتصالات الساكية واللاسلكية نظير حصة صاحب الحمل في اشتراكات التامين الاجتماعي على عمال المقاولات وذلك من عقود المقاولات المسار الهما .

4 13

انتهت الجبعية العبوبية لتسبئ المنتوى والتشريع إلى اختصاصها يُنظر النزاع وفي الموضوع بالزام الهيئة التوبية للتابينات الاجتباعية برد المبالغ محل النزاع إلى الهيئة القسومية لملاتصالات السلكية واللاسلكية المبالغ السالفة بياتها .

(فتوی رقم ۸۱ فی ۱۹۹۰/۲/۶ جلسة ۱۹۹۰/۶/۱ ملف رقم ۱۸۱۸/۲/۳۲) •

(XTA)

جاسة ٤ من ابريل سنة ١٩٩٠

(1) عاملون بالقطاع العام _ تادیب _ القراد الصادد بعظف التعقیق _ تكییله . القراد الصادد بالعظاء العام القطاع العام القطاء التعقیق من المقالفات النسوية للعاملین بالقطاع العام الا يعتبر من الناحیة القانونیة البحثة من القرارات الاداریة _ اساس ذلك : تغلف عضم السلطة الدامة ولعدم تعلقها بعراق عامة _ يعتبر القراد نهائا الجها انتهى اليه في شان تادیب مؤلاء العاملة العامل تادیبیا عن نفس المقالفة التى كانت موضع التحقیق الا اذا اعترض علیه دئیس الجهاز المركزى للمحاسبات على المؤلونة وفي المواعد القردة _ تطبيق .

(ب) عاملون بالقطاع العام _ القرارات الصادرة بالتصرف فى المغانفات المالية _ ميماد
 تحصنها (الجهاز الركزى للمعاصبات) •

نص المادة ه من قانون الجهاز الركزي للمحاصيات رقم 114 لسنة ١٩٤٨ - الشرح
حرصا مت على المحافظة على اموال الدولة راى أن يكل المجهاز الركزي للمحاصيات فحص
ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة الرقابة وذلك بالتسبة للمخافلات المالية
التى تقع بها - ناط الشرع برئس الجهاز الخاط عند اجراءات في خلال مواجيد مهيئة
الراقية سائمة القرارات الصادرة من تملك البجهات بالتصرف في المخافلات المالية وذلك سواء
كانت بالمخطفة أو ترقيع جزاء - هذه الفرادات تتحصن من جانب الجهة التي أصدرتهابعه
انتهاء المؤوية للقرة لاعراض رئيس الجهاز وعم ابناء رايه فيها تتفيقا لاستقراد الأوضاع
الوظيفية - لا يخل ذلك بوجوب الالتزام من جانب العامل بالواعيد المقررة للطمن في
القرارات الادارية طبقة لإحكام فانون مجلس الدولة - تطبيق .

(ج) عاملون بالقطاع العام ـ تاديب ـ توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية
 (اختصاص المحاكم الناديبية ـ قواعد توزيع الاختصاص)

البرة عند توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية بالسبة للماملين بشركات القطاع العام بدرجة الوظيفة التي يشغلها العامل بصفة أصلية وذلك وقت اقلمة الدعوى التاديبية – ننب العامل الى وظيفة من درجة تعلو درجة وظيف» الأصلية – لا يعتد بالدرجة الأعل عند تؤزيع الاختصاص بين حلم المحاكم – أصاص ذلك – الندب وأن كان يشكل احد طرق شفل الوظيفة الا أن له طبيعة مؤقنة – لا يجوز أن يكون لهذا الوضع المؤقت الره في تحديد المحكمة التاديبية المختصة بالنسبة للعامل لما قد يترتب على زواله والمودة للوظيفة الأصلية غلى اختصاص المحكمة بعد أن تكون قد نظرت الدعوى التاديبية المقامة ضده – عليق .

استعرضت الجمعية العمرمية بالنسبة للمسالة الأولى

المادة (۱۷۲) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في المادة التي تنص على أن « مجلس الدولة هيئة تضائية مستقلة)

ويختمن بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التاديبية ، ويحدد التانون اختصاصاته الآخرى » . كما استعرضت المادة (١٠) من القانون مجئس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على ان « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآنة :

• • • • • • • • •

(تاسعا) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميين بالغاء القرارات. النهائية للسلطات التاديبية .

(ثانى عشر) الدعارى التاديبية المنصوص عليهافى هـذا القانون و (ثالث عشر) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا *** • والمادة ١٥ من ذات القانون التي تنص على أن « تختص المحاكم التاديبية بنظر الدعاوى التاديبية على المخالفات المالية والادارية التي تقع من :

(أولا) العساملين المدنيين بالجهساز الادارى الدولة في وزارتي الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العسامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ... كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسما وثائث عشر من المادة المناشرة » . والمادة ٢٤ منه التي تنصى على أن « ميماد رفع الدعوى أمام المحكمة غيبا يتعلق بطلب الالعاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون غيه في الجريدة الرسبية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو أعدلان صاحب الشان به .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن بيت في النظام قبل ستين يوما من تاريخ تقديمه وأذا صدر القرار بالأرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم النظام دون أن تجيب عنه العملطة المختصسة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالنظلم ستين يوما من تاريخ انتضاء الستين يوما المذكور » ، والمادة ؟ ؟ منه التي نضى على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في تأتون نظام طيها في البند الشام المشار اليه يمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والإسراءات والمواعد المنصوص عليها في النصل الثلث ب ولا سون الباب الأول والماعيد المنصوص عليها في النصل الثلث ب ولا سون الباب الأول من هذا الاتكام المنطقة بهيئة منوضي الدولة » ، وكذاب المستعرضت الجمعية المادة ٨٦ من تأتون نظام العملين بالقطاع العسلم

الصادر بالقاتون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على انه « لرئيس مجلس الادارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق . . . » .

واستبانت الجمعية ان الغقه والقضاء مستقران على ان القرارات الصادرة من شركات القطاع العام بشأن العاملين فيها لا تعبير من عبيسل القرارات الادارية بالمعنى المنهوم في نقه القانون الاداري لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمرافق عامة . الا أن المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جعل اختصاص المصاكم التأديبية ، وهي من محاكم مجلس الدولة ، شاملا للدعسري التأديبية المبتداة وكذلك الطعن في الجـزاءات التاديبية بالنسبة للعـاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وغيرهم من العاملين المشار اليهم بالمادة (١٥) من القانون المذكور . وهذا الشمول يترتب عليه - كما ذهبت ، بحق ، المحكمة العليا في حكمها في الدعوى رقم ٩ لسنة ٧ ق تنازع _ اعتبار المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في شئون تأديب هؤلاء العاملين ، وأن اختصاصها بذلك يشمل كل ما يتصل بالتاديب أو يتفرع عنه • ومن ثم فان دعاوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع لهذه المحاكم وكذلك الطعون في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الآدارية العليا تخضيع للمراعيد والاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة بالنسب للقرارات الادارية اسوة بدعاوى وطعون العاملين المدنيين بالدولسة وسائر العاملين المشار اليها بالمادة (١٥) من القانون المذكور • ولقا. حرص المشرع على أن يضمن المادة ٢٤ منه أن يعمل بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث _ أولا _ من الباب الأول من القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي البولة ، عند نظـر الطعون في قرارات الجزاء الصادر من شركات القطاع العام على العساملين فيها ، وهي لا تعتبر من القرارات الادارية كما سلف البيان ، بذلك أنصح المشرع عن وجوب التزام المحكمة الناديبية عند نظر الطمسون المشار اليها بمواعيد رنم دعوى الغاء القرارات الادارية واجراءاتها المنصوص عليها في المادة (٢٤) من القانون ، وهذا للتأكد على اخضاع الماملين بالقطاع المام لذات القواعد والإجراءات التي تسرى في شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التادببيـة بالفصـل في منا: عاتهم ، توحيدا للاجراءات بالنسبة لها لاء العاملين على السواء ، وتحقيقا لمبدأ المداواة وكفالة الفرص التكافئة ما دام لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة في هذا الشان . (في هذا المعنى المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢١ ق بجلسة ١٩٨١/٢/١٤ والطعن رقسم

۸۲ لسنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۰ والطعن رقم ۲۵۲ لسنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۳) •

وترتيبا على ما تقدم غانه ولئن كان القرار الصادر بالحفظ القطعي للتحقيق في المخاففات المنسوبة للعالمين بالقطاع العام لا يعنبسر من النامه القانونية البحقة من القرارات الادارية ، الا أنه يعتبسر نهائيا غيما انتهى اليه في شأن تأديب هؤلاء العالمين وبحيث لا يجوز بعد كانت موضع التحقيق الا اذا اعترض عليه رئيس الجسهاز المركزي للمحاسبات طبقا لقانونه وفي المواعد المقررة . كما سيبين ، وبتدرج الطعن في مشروعية هذا القرار في اختصاص المحاكم التاديبية بمجلس الدولة ذات الولاية العالمة في كل ما يتصل بتاديب العالمين المذكورين أو ليترع عنه ، ويخضع الطعن فيه لذات المواعيد والقواعد والاجراءات المقررة في قانون مجلس الدولة بالنسبة للطعون في القرارات الادارية .

وفيها يتعلق بالسألة الثانية :

عقد استعرضت الجمعية العيوبية المادة (٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن « يبارس الجهاز أنواع الرقابة الآتية :

٣ ــ الرقابة القانونية على القرارات الصادرة فى شأن المخالفات
 المالية » والمادة (٢) من ذات القانون التى تنص على أن « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

 ۱ -- الجهات التي يتالف منها الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى .

 ٢ ـــ الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العمام وشركاته ... » .

والمادة (٥) منه التي تنص على أن « بياشر الجهاز اختصاصاته في الرقابة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون على الوجه الآتي :

ثالثا : في جهال الرقابة على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية : يفتص الجهاز يفمص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الماضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها وذلك للتأكد من أن الاجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المسالفات وأن الله المسالفات وأن السيئولية عنها قد جددت ، وتعت محاسبة المسيئولين عن ارتكابها ، ويتغين موافاة الجهاز بالقرارات المشار اليها خلال ثلاثين يوما مسن تاريخ صدورها مصحوبة بكانة أوراق الموضوع ، ولرئيس الجهاز ما ياتى :

۱ _ ان يطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز _ اذا راى وجها لذلك _ تقديم العالمل الى المحاكمة التاديبية، وعلى الجهة المختصة بالاحالة الى المحاكمة التاديبية في هذه الحالسة مباخرة الدعوى التاديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٢ ــ ان بطلب الى الجهة الادارية مصدرة الترار فى شان المخالفة المبالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كالحة للجهاز اعدادة النظر فى قرارها ، وعليها ان توافى الجهاز بما اتخذته فى هدذا الصدد ، خلال الثلاثين يوما التالية لعلمها بطلب الجهاز . غاذا لم تستجب الجهة الادارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية ان يطلب تقديم العامل الى المحاكمة التاديبية ، وعلى الجهسة التاديبية المختصدة مباشرة الدعوى التاديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٣ ــ ان يطعن في القرارات أو الأحكام الصادرة بن جهات التاديب في شأن المخالفات المالية ، وعلى القانبين بأعمال السكرتارية بالجهات المذكررة موافاة الجهاز بصورة من القرارات أو الأحسنام الصادرة في شأن المخالفات المالية نور صدورها» .

واستبانت الجبعية أن المشرع حرصا منه على الحافظة على أبوال الدولة وصيانة لها رأى أن يكل الى الجهاز المركزى للمحاسبات حابقا المقاون رقم ١٤٤٤ اسنة ١٩٨٨ المشار اليه عنص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته ومن بينها وحدات الجهاز الادارى للدولة وهيئات القطاع العام وشركاته ، وذلك بالنسبة المخذ عدة اجراءات في خلال مواعيد معينة اراقبة سلامة القرارات الخذ عدة اجراءات في خلال مواعيد معينة اراقبة سلامة القرارات المادرة من تلك الجهات بالتصرف في المخالفات المالية وذلك سواء كادت بالجهظة أن بتيقيع جزاء ، على القصيل الوارد بنص المادة (٥) من القانون المذكور و والمنام به أن عدة القرارات تتحصن بشكل نهائي من جانب الجهة التي اصدرتها إذا انقذى المعاد المقرر لرئيس الجهاز المنتقرار الاوضاع الوطينية ، وإيضا أذا الملب رئيس الجهاز المن المهاز المناس المهاز المن المهاز المناس المهاز المهاز المناس المهاز المناس المهاز المناس المهاز المهاز المهاز المهاز المهاز المهاز المهاز المهاز المناس المهاز المه

الجهة مصدرة القرار اعادة النظر في قرارها واستجابت لملاحظاته في خلال المعاد المحدد ، وكذلك اذا لم تستجب الجهة مصدرة القرار للاحظات الجهاز ، ولم يطلب تقديم العالمل الى المحلكية التاديبية في المدرة المقررة لذلك ، وذلك كله لا يخل بوجوب الالتزام من جانب العامل بالمواعيد المقررة للطعن في القرارات الادارية طبقا لأحكام تانون مجلس السدولة ،

وفيها يتعلق بالمسألة الثالثة ، عقد استعرضت الجمعية المسادة (٢٥) من التانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم الثيابة الادارية والمحلكيات التاديبية التى تنص على أن « يتحدد اختصاص الحكيسة التاديبية تبعا لدرجة الموظف وقت التابة الدعوى ، واذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة ، كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلام درجة هى المختصة بمحاكمة بحاكمة المختصة بمحاكمة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على مرتون المحاكم التاديبية من :

 الحاكم التاديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومسن يعادلهم .

٢ ـ المحاكم التاديبية للعاملين من المستويات الأول وانثانى والثالث ومن يُعادلهم » كذلك استعرضت المادة ٥٥ من تاتون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٤٨ لمسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « يجوز لدواعى العصل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه ندب العامل الى وظيفة مماثلة و تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة في ذات الشركة وذلك لمدة سئسة قلال التحدد سنة اخرى وبحد أتصى سنتين » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعالمين بشركات القطاع العام يتحدد على اساس درجة الوظيفة التى يشغلها العالم بصغة اصلية وذلك ونت اقلمة الدعوى التاديبية ، غان كان العالم خسلال هذا الوقت منتبا الى وظيفة من درجة تعلو مباشرة درجة الوظيفة الاصلية ، فلا يعتد بالدرجة الأعلى عند توزيع الاختصاص بين هذه المحاكم ، بحسبان أن الندب وأن كان يشكل أحد طرق شفل الوظيفة المحاكم ، بحسبان أن الندب وأن كان يشكل أحد طرق شفل الوظيفة وقد يتتهي بالمترقية إلى الوظيفة المنتب لها العامل الى وظيفته الأصلية ومن ثم لا يجوز أن يكون للغلل لما قد يترتب على زواله بالمودة الى الوظيفة الناديبية المختصة بالنسبة للغلل لما قد يترتب على زواله بالمودة الى الوظيفة الأصلية من نفى

اختصاص المحكمة بعد أن تكون قد نظرت الدعوى التأديبية المقاسسة ضده وهو ما لا يسوغ .

لنا____ك

انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما بلم ، :

أولا: أن القرار الصادر من شركات القطاع العام بحفظ التحقيق « بشكل قطعى » في المخالفات المسوبة للعاملين فيها لا يعتبر من قبيل القرارت الادارية ، وأن كان يخضع في مجال دعوى الالفاء لذات المواعيد والقواعد والاجراءات المقررة في قانون مجلس الدولة بالنسبة للطعون في القرارات الادارية ، على النحو السابق أيضاحه .

ثانيا: ان القرارات الصادرة بالتصرف في المخالفات المالية المنسوبة للعاملين بالجهاز الادارى للدولة أو بهيئات القطاع العام وشركاته ؛ تتحصن من جانب الجهة التي اصدرتها بعد انتهاء المواعيد المتررة للاعتراض عليها من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات دون مساس بالمواعيد المقررة للطعن فيها من جنب العامل طبقا لقانون مجلس الدولة على النحب العررة تقصيباه .

ثالثا: المبرة عند توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديية بالنسبة للمالين بشركات القطاع العام بدرجة الوظيفة التي يشغلها العاسل بصنة اصلية .

(کتوی رقم ۲۱۵ فی ۲۱/۲/۱۲ جلسة ۱۹۹۰/٤/٤ ملف رقم ۲۹/۲/۸۲) .

(T79)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

_ تعكيم _ التعكيم الاختياري _ التعكيم الاجباري _ الطمن على حكم هيئة التعكيم _ وقلف تنفيذه (مرافعات): ؟

السادر بالقانون رقم ٩٠٠، ٥٠٠، ٥٠٠، ١٩٥، ١٩٥ من قانون الرافعات الدنية والتجارية السادر بالقانون رقم ٩٠١ من قانون التجارية السادر بالقانون رقم ٩٧ استة ١٩٦٨ - ١٦ ١٦ ١٦ ١٦ من قانون عينات والقطعون عليه بنانون المرافعات والتحكيم الاجاري المنقم بالنانون رقم ٩٧ استة ١٩٨٧ مينان المرافعات والتحكيم الاجاري المنقم بالنانون رقم ٩٧ استة ١٩٨٧ التحكيم وسم المنابع المنابع المنابع المنابع فواعده التحكيم وسم المنابع عن المرافع المنابع فواعده المنابع وسم المنابع والمنابع المنابع المنابع المنابع المنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع والمنابع والمنابع المنابع المنابع المنابع والمنابع المنابع المنابع والمنابع والمنا

تنص المادة 0.1 من قانون المراغصات المدنية والتجارية المسادر بالقانون رقم 17 لسنة 197۸ على أنه « يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين 0.0 وتنص المادة 0.0 مسن ذات القانون على انه « لا يكون حكم المحكين قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدره قاضي التنفيذ 0.0 . . .

تنص المادة ٥١٠ على أن « أحكام المحكمين لا تقبل الطعن نيها بالاستثناف ٠٠٠ » ٠

وتنص المادة ٥١٢ على انه « يجــوز طلب بطـلان حكم المحكمين في الأحــوال الآتيــة : ـ

٤ ـ اذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم ٠٠»٠

وتنص المادة ٥١٣ على أن « يرفع طلب البطلان بالأرضاع المقررة الى المحكمة المفتصة أصلا بالمنزاع ٥٠٠ ويترتب على رفع الدعــوى ببطلان حكم المحكين وقف تفنيذه ما لم تقضى المحكمة باستبرار هــذا التقنيذ ك . وتنص المادة ٥٦ من تانون هيئات القطاع العام وشركـاته الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يفصل في المنزعـات،

التى تقسع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شسركة قطاع عام من ناحية وجهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة علمة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة علمة من ناحية أخرى عن طريق التمسكيم على الوجه المبين في هذا القانون .

وتنص المادة ٦٢ من ذات القانون على أن « تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة دون تقييد بقواعيد قانون المرافعيات المدنية والتجارية الا ما تعلق منها بالضمانات والبياديء الاسياسية في التقاشي ٠٠ » .

وتنص المادة ٦٦ على أن « تكون احسكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن غيها بأي وجه من وجوه الطعن . . » .

وتنص المادة ٦٧ على أن « ترفع جبيع المنازعات المتعلقة بتنفيذُ الحكم الى هيئة التحكيم التي اصدرته .. » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع خروجا منه على الاصل العدم الذي يعضى باختصاص القضاء بالفصل في جميع المنازعات التي تثور بين الأمراد وضع بمقتضى احكام قانون المرافعات نظاما للتحكيم الاختياري اجساز بمقنصاه الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوتيقة تحسكيم حاصه ال الالتجاء الى التحكيم للفصل في جميع المنازعات التي تثور بمناسبة تنفيذ عقد معين كما وضع القواعد الأساسية التي يتم وفقما لمها تطبيق أهذا النظام فلم يجعل أحكام المحكمين قابلة للتنفيذ الا بامر يصدره قساضي التنفيذ بالمحكمة التى اودع فيها اصل الحكم واعتبر احكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بالاستئناف وان اجاز طلب ابطالها اذا وقع بطالان في المحكم أو في الاجراءات وكان من شانه التأثير في الحكم على أن يرفع طلب البطلان بالإجراءات المعتادة الى المحكمة المختصة أمسلا بالنزاع وبحيث يترتب على رنبع ذغوى البطلان وتف تنفيذ حكم المحكمين بقُوة القانون وذلك ما لم تأمر المحكمة باستمرار تنفيذه هذا وقد نظهم المقانون رقم ٩٧ لمسنة ١٩٨٣ المشار اليه ايضا أجراءات وأوضاع الفصال في المنازعات التي تثور بين شركات القطاع العام بعضها البعض أو بينها وبين غيرها من الجهات الحكومية والمطية والهيئات والمؤسسات المامة وحدد الجهة المختصة بالفصل في هذه المنازعات غناط الفصل فيها عن طريق التحكيم بحيث تلزم هيئة التحكيم المشكلة طبقا الحكام ذلك القاتون بنظر المنازعات المطروحة عليها على وجه السرعة ودون تتبسد بالتواعد المقررة بقانون المرانعات الاما تعلق منها بالضمانات والمبادىء الإساسية في التقاض كما اعتبر احكام هذه الهيئة نهائية ونافذة وغير قابلة الطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن كما خصها ايضا بالفصل في جبيع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الإحكام التي تصدرها وذلك على الوجه المبين قانونا وبذلك بيين أن لكل من التحكيم الاختياري المنصوص عليه بقانون المرافعات والتحكيم الإجباري المنظم بالقانون رقام 17 لسنة 14.7 مجال أعماله المستقل والمتبيز عن الآخر كما أن لكل من النظلمين المشار اليهما قواعده التي تحكمه •

ومن حيث أن المشرع قد رسم طريقا معينا لحسم جميع المنازعسات التى تثور بين شركات القطاع العام أو بينها وبين غيرها من الجهات المحددة قانونا فأوجب الفصل فيها عن طريق التحكيم بواسطة هيئة تشكل على النحو المحدد بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المسار اليــه واضنى على الأحكام التى تصدرها الصفة النهائية وجعلها نافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من الوجوه كما استند اليها أيضا الفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ ما تصدره من احكام ومن ثم فانه لا يكون للقضاء ثبة اختصاص في هذا الشأن كما تعتبر الأحكام التي تصدرها هيئة التحكيم المشار اليها في مجال اختصاصها حائزة لقوة الأمر المقضي مور صدورها وواجبة النفاذ ويتعين تبعا لذلك تنفيذ حكمى التحكيم رقمى ١٠٦٥ ، ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما في الحالة المعروضة ولا يغير من ذلك أن الشركة المحكوم ضدها قد قابت بالطعن عليهما بالبطـــلان طبقا لحكم المادة ٥١٣ من قانون المراغعات التي توجب وقف تنفيذ أحكام التحكيم بمجرد الطعن عليها بالبطلان ما لم تأمر المحكمة باستمرار تنفيذها ذلك أن حكم هذه المادة ينصرف فقط الى التحكيم الاختياري دون التحكيم الاجباري المنصوص عليه بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ وذلك على النحو السالف بيانه .

لنا_ك

أنتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن الطعن بالبطلان على حكمى التحكيم رقمى ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهبا لا يوتف تنفيذهبا .

ر فتوی رقم ۷۹ فی ۱۹۹۰/۰/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۸ ملف رقم ۱۳۹/۱/٤۷) ·

(YV+)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

ـ احوال مدنية ـ تغيير الاسم ـ اثره ٠

المادتان ١١ ، ٢٦ من القانون رقم ٢٦٠ اسنة ١٩٦٠ في شسان الأحسوال المدنية للمدل بالقانون رقم ١١ اسنة ١٩٦٠ الشرع اعتبر البيانات الواردة في مسجلات الواقعات او السجل المدني صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بعكم الم يم يعبر المشرع أن تقديم المسجلات بعد على يعبر المشرع أن تقديم المسجلات الا بناء على قرار يصدر من اللبخة الخاصة المسكلة لهذا الغرض طبقا لنص المادة ٤١ من قدا المنافون - تغليق : المحروضة حالته قد تم تغيير اسهه (الأول) بالسجلات بناء على قرار من اللبخة الملاكورة الهذا التغيير حجيته ويتعين الالتزام به الا أنه لا يترتب عليه بعلبيمة الحال محو الاسم القديم من كافة المستشات المسافة بهذا السخص التي تم تحريرها فيل بجراء التمييل القول بغير ذلك يؤدى الي اهدار معاملاته التي تم بالاسم والديم وتاريخ علمه الماطالات التيجة ذلك : لا يجوز طلب تغيير اسهه (الأول) بشهادة بكالوروس التجارة التي حصل عليها باسمه القديم وعليه أن يرفق بها ما يثبت تغيير اسمه الأول - تغييق و

استعرضت الجمعية العبومية المادة (١١) من القانون رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٠٠ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ التى تنص على ان « تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات والصحور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ، ما لم يثبت عكسها او بطلانها و تزويرها بحكم و ويجب على جميح الجهات حكرمية أو غير حكرمية الاعتباد في مسئل الأحوال المدنية على البيانات المتبدة في هـنه السجلات » . والمادة ٢٦ من ذات القانون التي تنص على انه السجلات أو تعيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية في سجلات الواتمات أو السجل المدني الاباء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٤) ٠٠ » .

واستبانت الجمعية أن المشرع في تانون الأحوال المنية المشار اليه
قد اعتبر البيانات الواردة في سجلات الواقعات أو السجل المني ٤
صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم ٠٠
والزم كانة الجهات حكومية أو غير حكومية بالاعتماد عليها في مسائسل
الأحوال المنية ولم يجز المشرع أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال
المنية في تلك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصسة
المشكلة لهذا الفرض طبقا لنص المادة ١٤ من هذا القانون ٠

ومتى كان المعروضة حالته قد تم تفيير اسمه (الأول) بالسجلات. بناء على قرار من اللجنة المذكورة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٩ ، غان لهــذا التغيير حجبته ويتمين الالتزام به ، الا أنه لا يترتب عليه بطبيعة الحال. محو الاسم القديم من كاغة المستندات المتعلقة بهذا الشخص التى تم تحريرها قبل اجراء المتعدل ، والقول بغير فلسك يؤدى الى اهسدار معالمات تن بالاسم القديم وتاريخ هذه المعاملات . وبناء عليه فلا يجوز له طلب تغيير اسمه (الأول) بشهادة بكالوريوس التجارة فلير عصل عليها علم ١٩٨٣ باسمه القديم وعليه أن يرفق بها ما يثبت.

اناسسك

انتهى راى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز تغيير الاسم (الأول) الذى أدى به المعروضة حسالته امتحسان. البكالوريوس بكلية التجسارة وحررت به شهادة تضرجه ، وعليه أن يرفق بهذه الشهادة ما بدل على تغيير هذا الاسم .

ر فتوی رقم ٤٨١ في ٦/٥/٥/٦ جلسة ١٩٩٠/٤/١٨ ملف رقم ٣/١/٥٨) ··

(177)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

_ ضريبة _ ضرائب ورسوم جعركية _ اعقاء ضريبي _ (منطقة حرة) ٠

_ المادة ٣٠١ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والناطق العرة الصادر بالقانون رقع ٣٤ لسنة ١٩٧٧ ـ اعلى الشرع جميع الادوات والمهمات والالات ووسائل النقل الشرورية اللازمة للمنشات والمهات والالات والرسوم الجعركية وغيرها من الفرائب والرسوم منظ اعمال هذا الاطام و أن تكون المهات والادوات لازمة للبنشاة وداخلة في حدود الحراض الترغيص المنوح لها كما يشترط للتمتع بالاعفاء الجعركي أن يتم النشاط داخل حدود النطقة الجمركية بغير فئك فيه خلط بين نشاط الشراع المرابع المعارض عدم العمود القول بغير فئك فيه خلط بين نشاط الشروع المرخص به للعمل بنظام المنطق الحرة وين أدوات معارسة هذا النشاط بالإعفاء الوارد في المادة ٣٧ من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية خلوج حدود النقلة الجمركية خلوج حدود النقلة الحراكية خلوج حدود النقلة الحرة عام المعادن معارسة الشاط واو وجمت تطبيق دو

استرجعت الجمعية العبوبية ما استقر عليه اغتاؤها من أن المشرع قد أعنى ... بنص المادة ٣٦ من نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لمسنة ١٩٧٤ المسدل بالمقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ... جميع الادوات والمهات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

وانه ولنن كان المشرع قد قرر هذا الاعناء ، غان مناط اعباله هو انكون المهمات والادوات لازمة للمنشساة وداخله في حدود اغسراض الترخيص المنوح لها ، كما يشترط للتمتع بالاعفاء الجمركي أن يشم النشاط داخل حدود المنطقة الجمركية الخاصة ، أما أدوات ممارسسة هذا النشاط غلا يشترط وجودها حتبا داخل هذه الحدود . غاذا كانت هذه الادوات تتابى بطبيعتها أن توجد داخل حدود المنطقة الحرة ، غلا يشترط قانونا ولا يتصدور عملا — نظرا لطبيعتها — تواجدها داخل المصدود المكانية للمنطقة الحرة المخاصة بالشركة التي يزاول النشاط بداخلها . والقول بغير ذلك غيه خلط بين نشاط المشروع المرخص به المعلم المناطق الحرة ، وبين ادوات ممارسة هذا النشاط .

(جلسة ٥/٣/١٦ ــ ملف ٣١٦/٣/٢٧ . جلسة ٢/٦/٨٩٢ ملف ٢١٦/٢/٣٧) ملف ٣١٩/٢/٣٧)

ولما كان ذلك ، وكان المسرع قد أعنى في المادة ٧٧ من قانون تنظيم الإعفاءات الجبركية الصادرة بالقعون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ « ما تستورده المنتات المرخص لهما بالعمل في المناطق الحرة من الأثوات والمهمات والآلات ووسائل النقل (فيها عدا سيارات الركوب والألث) اللارسة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة ... » غان نطاق هذا الاعفاء ليشمل أدوات ممارسة النشاط ولو وجدت خارج حسود المنطقة الحرة ، ما دام كانت مزاولة وادارة النشاط داو وجدت خارج حسود المنطقة وعلى ذلك فأن الصاسب الآلي الذي طلبت شركة المسلاحة الوطنية الموافقة على أعفائه من الضرائب والرسوم الجمركية ، يتمتع بالاعفاء الضريبي المطلوب طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ والقسانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ والقسانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ والقسانون داخل حدود المنطقة الحرة المرخص بها ، طالما أنه يتأبي بطبيعته على الوجود فيها ، وأنه لازم لمباشرة الشركة لأنشطتها ،

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى النتوى والتشريع الى عسدم خضوع الحاسب الآتى الذى اشترته شركة الملاحة الوطنية للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى

ر فتوی رقم ۴۸۳فی ۹/۰/۰/۹ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۸ ملف رقم ۳۹٤/۲/۳۷) ·

(TVT)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

طوائف خاصة من العاملين _ العاملون بالهيئة القومية لسكك حديد مصر _ تعيين _ حساب مدة خدمة سابقة (قرار اداري ـ تحصينه) ١ يـ لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ــ اشترط الشرع بالنسبة لحساب عدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قرانين الدولة ان تكون تلك المدد لاحقة على القيد بالنتابة .. لا يعدو هذا الشرط ان يكون تطبيفا لإحكام القوانين المختلفة المنظمة لشيئون النقابات الهنية ... اساس ذلك : أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة الهن الهندسبة قد حظر على وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص على السواء والافراد التعيين في الاعمال الهندسية الا لن كان متمتعا يعضوية نقابة الهن الهندسية واعتبر القيد في هذه النقابة مسوغا من مسوغات التعين .. نتيجة ذلك : يستبعد من حساب مدد ممارسة الهن الحرة بالنسبة لمن يمن في الحكومة او القطاع العام تلك المدد للسابقة على القيد بالنقابات المسار اليها التحاق عامل بالعمل بالجهاز التنفيذي لمترو انفاق القاهرة الكبرى (الهيئة القومية للأنفاق) بوظيفة مهندس مدنى ثان بالدرجة الثانية قبل ان يكون قد انقفى عل قيده بالنقابة المذكورة المدة المقررة لشغل الدرجة المين فيها ـ مؤدى ذلك أن قرار التعيين بالوظيفة المذكورة يكون قد تم بالمخالفة لأحكام لائحة العاملين الشار اليها .. ينحصر العيب الذى شاب قرار تعيينه في عدم توافر شرط النصاب الزمني المقرر لشغل تلك الوظيفة .. قصاري ما يمكن أن يترتب على تخلف ذتك الشرط في حالة العامل المذكور هو فقدان قرار تعينيه لشرط من شروط صحته _ الاثر المترتب على ذلك : يعتبر هذا القرار قرارا باطلا يتحصن بانقضاء الواعيد المحددة للطعن على القرارات الادارية غير الشروعة ـ طالما أنه لم يصدر بناء على غش او تدليس من جانب العامل المذكور _ تطبيق •

تنص المادة ٧ من التانون رقم ٦٦ لسنسة ١٩٧٤ بشسأن نقاسة المهنسيين على أنه « لا يجوز لوزارات الدولة ومصالحها والهيئسات والمؤسسات العلمة والشركات والأفراد أن تعين في وظائف المهنسين أو أن تعهد بالأعمال المهنسية الا الى الاشخاص المتيدة السماؤهم في جدول النقابة وعلى هذه الجهات اعتبار شهادة التيد كبسوغ من مسوغات التعيين .. » .

وتنص المادة 1 من الترار رقم 17 لسنة 19۸۲ بلائصة العالمين بالهيئة التومية بسكك حديد مصر على أن « يضع مجلس الادارة جداول توصيف وتقييم الوظائف في الهار الهيكل التنظيمي للهيئة ويتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن بشغلها وترتيبها في احدى الفئلت المالية الواردة بجدول الأجور المحق بهذه اللائحة ... » . وتنص المادة ٣ من ذات القرار على أن « يكون شغل الوظائــف بمراعاة استيفاء الشروط اللازمة عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة » .

وتنص المادة 1 على أن « يكون التعيين ابتداء في أدنى وظائف المجبوعة النوعية ومع ذلك يجوز التعيين في غير أدنى وظائف المجبوعة النوعية » .

وتنص للسادة ١٠ على انه « يشسترط فيمن يعين في احسدي. الوظ سائف ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ :

ان يكون مستوفيا لاشتراطات شفل الوظيفة . .

وتنص المادة ١٦ على أن « يدخل في حساب مدد الخبرة العملية للعالمين بالهيئة المدد التالية :

٢ ـ مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الأشسفال بها قانون من قوانين الدولة ويعتد فى ذلك بالدة اللاحقة لتاريخ القيد بعشسوية النقابة التي تضم العالمين بهذه الهيئة .

ومفاد ما تقدم أن لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ قد ناطت بمجلس ادارة الهيئة وضع جداول التوصيف والتقييم الخاصة بالهيئة في اطار هيكلها القانوني المعتمد بحيث تتضمن هذه الجداول وصف كسل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات المتطلبة لشفلها ثم تقييمها باحدى الفئات المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بها هذا وقد نظمت اللائحة المذكورة اجراءات وشروط التعيين في وظائف الهيئة المشار اليه سواء في بداية درجات التعيين او في غير أدنى هــذه الدرجــات فاشترطت فى كلتاالحالتين أن يكون المرشح لمنتعيين مستوفيا الاشتراطات المتطلبة لشغل الوظيفة المرشيح لها طبقا لما هو وارد ببطاقات الوصف كما نظمت أيضا قواعد حساب مدد الخبرة العملية السابقة واثر ذلك فى تحديد الأجر والاقدمية غاشترطت بالنسبة لحساب مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة أن تكون تلك المدد لاحقة على القيد بالنقابة ولا يعدو هذا الشرط أن يكون تطبيقًا الحكام القوانين المختلفة المنظمة الشئون النقابات الهيئة وآية ذلك أن التانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشان نقابة المهن الهندسية قد حظر على وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص على السواء والأقراد التعيين في الأعمال الهندسية الا لمن كان متمنعا بعضوية نقابة المهن الهندسية واعتبر القيد في هذه النقابة مسوغا من مسوغات التعيين وبالتالي مانه من الطبيعي أن يستبعد من حساب مدد ممارمي المهن الحرة بالنسبة لمن يعين في الحكومة أو القطاع العام تلك المدد السابقة على القيد بالنقابات المشار اليها .

ومن حيث أن البادىء من الاطلاع على جدول الدرجات والاجسور المحق بترار وزير النتل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ المسار اليه أنه يشترط لشفل الدرجة الثانية تضاء مدة ثبانى سنوات في الدرجة الاننى مباشرة وان توافر هذه المدة يعتبر شرطا لشفل تلك الدرجسة أيا كانت اداة شغلها أي سواء تم ذلك عن طريق الترقية من الدرجسة الادنى الى الدرجة الإعلى مباشرة أو عن طريق التعيين فيها مباشرة وفقا لنظام التعيين في غير ادنى الدرجة ،

ولما كان الثابت في الحالة المعروضة أن العامل المذكور قد حصل على بكالوريوس الهندسة قسم مدنى دور يونيه ١٩٧٤ وعمل بعدة جهات خاصة كمهندس مدنى قبل أن يتم قيده بنقابــة المهــن الهنــدسية في ١٩٨١/١٢/٦ ثم التحق بالعمل بالجهاز التنفيذي لمترو انفساق القاهرة الكبرى بمقتضى القرار رقم ٣١ لسفة ١٩٨٣ بوظيفة مهندس مدنى ثان بالدرجة الثانية اعتبارا من ١٩٨٣/٦/١٤ اى قبل ان يكون قد انقضى على قيده بالنقابة المذكورة المدة المقررة لشفل الدرجة المعين غيها ومن ثم مان قرار تعينه بالوظيفة المذكورة يكون قد تم بالمخالفة لأحكام لائحة العاملين المشار اليها وإذ ينحصر العيب الذي شاب قرار تعيينه في عدم توافر شرط النصاب الزمني المقرر لشغل تلك الوظيفة وكان سبب هذا العيب هو الخطأ في فهم أحكام لائحة العاملين السارية آنذاك بالنسبة للعاملين بالجهاز المشار اليه وفي أنزال حكمها على الوجه الصحيح فان قصارى ما يمكن أن يترتب على تخلف ذلك الشرط في حالة العامل المذكور هو مقدان قرار تعيينه لشرط من شروط صحته وبذلك يعتبر هذا القرار قرارا باطلا يتحصن بانقضاء المواعيد المحددة للطعن على القرارات الادارية غير المشروعة ما دام انه لم يصدر بناء على غش او تدليس من جانب العامل المذكور .

انا ك

انتهى راى الجمعية الممهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن القرار الصادر بتعيين المهندس / محمد نتحى عبد الظاهر في الوظيفــة المشار اليها ،

 ⁽ فتوی رقم ۹۹۱ فی ۱۹۲/٥/۱۹۲ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۸ ملف رقم ۱۹۲/۳/۸۲) ٠

(TVT)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

مجلس الدولة _ الجمعية المهومية للسمى الفتوى والتشريع _ ما يخرج عن اختصاصها (هيئة الأوقاف المرية) •

المادة (ح) من القانون رقم ٨٠ اسنة ١٩٧١ بانشاه هيئة الأوقاف المحرية ، فالدة ١٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٨٠ اسنة ١٩٧١ - نشاط وزير الأوقاف ومن بعده مينة الأوقاف المصرية في داداة الأوقاف التورية واستثمارها والتصرف فيها نام هو نشاط القانون لقطامي القانون يتسلم بنشك الأموال يباشره وزير الأوقاف او هيئة الأوقاف التى تنوب عنه بنص القانون يتم باعتباره من اشخاص القانون الفافس - نتيجة ذلك : خروج هذه الانزعة عن اختصاص الجمية المصومية لقسمي القنون والتشريع المتر طبقا لتى مالمادة التى حددت اختصاصها بالبعدة التى تقوم بين اشخاص القانون مجلس الدولة التى حددت اختصاصها بالانزعة التى تقوم بين اشخاص القانون العام المنصوص عليها عل سبيل الحصرية بالمادة التى تقوم بين اشخاص القانون العام المنصوص عليها عل سبيل الحصر بالانزعة التى يكون ناقل القلوف طرفا فيها - تطبيق -

استبانت الجمعية العمومية من الأوراق أن الأرض المبيعة موضوع النزاع كائنة بدائرة تسم عابدين ؟ ومن الأوقاف الخيرية — وقف حسين باشا أبو أصبع — التي تتولى هيئة الأوقاف المصرية أدارتها .

ولما كانت المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الاوقاف المصرية تنص على أن « تتولى الهيئة نيلبة عن وزير الأوقاف بصفته ناظرا على الأوقاف الخيرية ادارة هذه الأوقاف واستثبارها والتصرف غيها على اسس اقتصادية بقصد تنبية المسوال الأوقساف باعتبارها أموالا خاصة ٠٠٠ » . والمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ ننص على أن « تختص الجمعية المعومية اقسمي الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

•••••

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسلح العابة أو بين الهيئات العابة أو بين المؤسسات العابة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ٠٠٠٠.

واذ استقر انتاء هذه الجمعية على أن نشاط وزير الأوقاف وبن. بعده هيئة الاوقاف المصرية في ادارة الأوقاف الخيرية واستثبارهسة والتصرف غيها ، انها هو نشاط ناظر الوقف ، الذي يعد بن أشخاص. القانون الخاص وأي نزاع يتصل بتلك الأدوال بياشره وزير الاوتساف و هيئة الأوتاف التى تنوب عنه بنص التانون ، يتم باعتباره من اشخاص القانون الخاص و ومن ثم فنخرج هذه الانزعة عن اختصاص الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتثريع المترر طبقا لنص المادة ٢٦/د من تانون مجلس الدولة التى حددت اختصاصها بالبت فى الانزعة التى تتوم بين اشخاص التانون العام المنصوص عليها على سبيل الحصصر بالمادة المنكورة ، وبالتالى غلا تختص بالانزعة التى يكون فاظر الوقف طرغا نيها .

وبناء على ما تقدم غان النزاع المعروض بين وزارة الصحة وهيئة الأوقاف المصرية بصفتها نائبة عن وزير الأوقاف « يناطر الوقف » في ادارة وقف حسين باشا أبو اصبع يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية ·

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم اختصاصها بنظر النزاع المعروض ،

ذ فتوی رقم ٤٩٦ فی ١٩٩٠/٥/١٢ جلسة ١٩٩٠/٤/١٨ ملف رقم ٤٩٦/٢/٣٢) .

,.

(YVE)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

- ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الافراج المؤقت - اعقاءات جمركية · (هيئا ميئاء القاهرة الجوى) ·

المائون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ بقرير بعض الاغادات الجبرية ، المائة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ ، المائة ١ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ بقرير بعض الاغادات الجبرية ، معدات ومهمات التفاقة التي تستوردها بعنة مباد الإغادات الجبرية معدات ومهمات التفاقة التي تستوردها بعينة مبناء القاهرة المجبور الجبرية وغيرها من الفرائي والرسوم في ظل الصلى بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه عن ١٩٨١/١٨ الشي دام ١٩٨٢ المشار اليه في ١٩٨٢/٢٧ التي منا الاعاد واصبحت المحل المقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ لمنا المحال المقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ منا المعال المقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ مناهجة لك : فانهما تعتمان بالاعاد المحال المقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ عندية ذلك : فانهما تعتمان بالاعاد المحال المحا

تنص المادة الخامسة من تانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ السنة ١٩٦٣ على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لمرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما استثنى بنص خاص و و و و الخرائب الجمركية وفيرها من الفرائب والرسوم التي تستحق بناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب المادة ١٠١ منه على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها وزير الغزائة». وألمادة امنه على أن « تعنى من الضرائب الجمركية ينص وال القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاهناءات الجمركية يض والمرائب والرسوم والأمنان والمهمات الواردة للجهات العساملة في مجال الطيران المدنى واللازمة

لاداء نشاطها . ويصدر بتحديد هذه الأصناف والمهدات ترار من وزيسر الملقية بناء على طلب الوزير المختص » وقد صدر بذلك انترار رقم ١٨٧ لسنة 1٩٧٦ وتضمن الملحق ٣ منه بيان الأصناف الخاصة بهيئة مينساء المقاهرة الجوى تحت بند ٨ وتشمل « معدات تجهيزات المبانى وصيانتها عن مكانس وغسالات ونلاجات ومعدات نظافة واجهزة تبريد » وإن المتافزي رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية الممول به اعتبارا من ١٩٨٩/١/١٩ ينص في المائدة ٣ منه على ان « تعفى من المضرف الجمورية بها وبشرط المصرفة المحمورية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية ، والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المائية بناء على نوصية الوزير المائية مناء

۱۵ — المعدات والمهبات التى تستوردها الجهات التابعة لوزارة المهارة المهارة نشاط الميران المدنى واللازمة لمباشرة نشاط هذه الجهات » وقد صدر قرار وزير المالية رقم ۲۶۳ لسمة ۱۹۸۵ بتحديد الأصناف المعناة ، وحدد الجهات التابعة لوزارة الطيران المدنى وادخل غيها هيئة ميناء القاهرة الجوى ، ولم يورد ادوات ومههات النظافة ضمن الاشياء المعناة .

والمستفاد من ذلك انه كاصل عام غان دخول البضائع الى البسلاد يخضعها للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتررة وفقا للقوانين المعول بها ، واستثناء من هذا الاصل اجاز الشرع الانراج بؤقتا عن هذه البضائع دون تحييلها بالضرائب والرسوم المقررة وفقا للشروط والاوضاع التي يحددها وزير المالية ، وغنى عن البيان ان هذا الاستثناء بؤقت بطبيعته بحيث اذا انتهت مدته او تخلف شرط من شروط تقريره تعين على الجهة المستوردة سواء الضرائب والرسسوم المطلوبة .

وغيبا يتعلق بمعدات ومهمات النظافة التي تستوردها هيئة مينساء التاهرة الجوى نقد كانت معفاة من جبيع الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم في ظل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسسنة ١٩٧٥ المشار اليه واعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقسم ١٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في ١٩٨٧/٧/١١ ، الغي هذا الاعفاء ، وأصبحت خاضعة للضرائب والرسوم المقررة شأن غيرها من البضائع .

لًا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الرسائل الخمس التي السوردتها هيئة ميناء القاهرة الجوى واستبلت على معدات وادوات نظافة قد وردت الأولى والثانية في ظل العمل بالقانون رقم ٢٨ لمسنة 1٩٧٥، ومن ثم ، غاتها تتهتمان بالإعفاء الذي ترره ، أما الرسائل الثلاث

الياقية فقد وردت اثناء العمل بالقانون رقم ٩١ اسمة ١٩٨٣ • وبالتالي لا تتبتع بالاعفاء الضربيي ويتعين أن تسدد عنها الضرائب والرسسوم الجبركية المستحقة بعد انتهاء غترة الانراج المؤقت وأذ تبلغ تبه هذه الضرائب والرسوم ١٠٠ مليها و ١٩٤٣؟ جنبه غلقه يتمين الزام الهيئة بادانها ، ولا يجديها حتى تضلص من هذا الانتسزام حما نعت به من سقوط حق مصلحة الجمارك التقادم : ذلك أن التقادم يلحق المعودية المعرفية تفصل في المنازعة المعرفية أمامها براى ملزم وليس عن طريق الدعوى ، ومن ثم غان هذا الدغع لا يجوز أبداؤه الماجها .

4 13

انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة ميناء القاهرة الجوى أن تؤدى الى مصلحة الجمارك مبلغ ، (و؟؟؟؟؟ جنبه .

ر فتوی رقم ۵۵۸ فی ۲۷/٥/٥/۲۷ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۸ ملف رقم ۲۷/۲/۲۳۲) ٠

(YVo)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

- ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية ... اعقاءات (اتفاقية) ٠

.. مشروح تطوير التعليم الطبي والغنمات المسحية بمنطقة قلة السويس .. قرار دئيس «الجمهورية دفح ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ المصل بالقرار دفح ٢٨٨ لسنة ١٩٨٥ بالوافقة على اتفاقية منحة هذا المشروع .. تعلى هذه الالخافية والمنحة من اى ضريبة او رسم ملروضين طبقا للقوانين السارية .. الاعاد الذي تضمنته الاتفاقية هو اعاد شامل لجميع الخمرائي والرسوم طاهمول بها فى البلد للمنزى .. تتبحة ذلك : يمتنع على مسلحة الجمارك المطالبة باية فراثب لذر وسوم جمرائية على الرسالة الشار اليها .. تغييق .

تبين للجمعية المعمومية انه قد صدر في شأن مشروع تطوير التعليم الطبى والخدمات الصحية بمنطقة قناة السويس قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٨ للعدل بالقرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٨ بالوافقة على اتفاتية منحة ١٩٨١ للعدل بالقروع والكتابين المرفقين بها الموصة في المقامرة بتاريخ ٢/٣ /١٩٨٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والايت المتحدة الأمريكية (وكلة التنبية الدولية) وانه قد ورد بملحق أي ضريط إلى ندب ب على الفرائب) ان تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من على ضريبة او رسم مغروضين طبقا للتوانين السارية .

كما ورد باتفاق المعونة الانتصادية والفنية المبرم في 1940/4/11 بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في البند ه النص على اعفاء المواد والمهمات التي يتم تقديمها أو المصول عليما بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو براسطة اى مقاول امريكي يمول من قبلها لاغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام بسه وقتا لهذه الانفاتية . . . من كافة الضرائب المتررة في جمهوريسة مصر العربية . . . كما تعفى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعسال لو التصرف في أى من المواد والمهمات والمعدات المتطقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المتررة على عمليات الاستيراد والتصدير .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان الرسالسة موضسوع المطالبة قد وردت ضمن اتفاقية منحة المشروع كاجهزة كهربائية خاصسة بالعملية التعليبية على نحو ما اوردته الجامعة ولم تنكسره مصلحسة الجمارك ، وان الاعفاء الذي تضمنته الاتفاقية هو اعفاء شامل لجبيع

الضرائب والرسوم المعبول بها في البلد المنوح ، ومن ثم ، عاته يبتنع على مصلحة الجمارك المطالبة بأية ضرائب أو رسوم جبركية على الرسالة المسار اليها ، بعد أن تبين تبتمها بالاعفاء .

انتهت الجمعية العبومية لقستى الفتوى والتشريسع الى رغسطن المالبة .

(فتوی رقم ۸۸ه فی ۱۹۹۰/٦/٤ جلسة ۱۹۹۰/۲/۳۲ ملف رقم ۸۸ه ای

(۲**۷٦)** (جلسة ۲ من مايو سنة ۱۹۹۰)

- ۔ استیاد ۔ مصادرۃ ۔ استیلاء ٠
- ـ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شان الاستيراد ـ

حقل المشرع الاستياد من الفارج الا بترخيص من وزارة الاقتصاد .. مصادرة ما يتم استياده بالمقالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ لحصاب وزارة الاقتصاد .. فيام محافظة بالاستيلاء على احمدي السيارات المصادرة والتي اصبيحت بعصادرتها مماولاة لوزارة الاقتصاد وزداء أن تكون ملترة باداء لهنها الى الجهة المائكة .. ولا يغير من ذلك فيام المحافظة بسداد تمنها ال وزارة التقل مذا الوقاء على فرض صبحته يعتبر وقاء لقبر المستعق ولا يبرى، ذمة المحافظة فيل الجهة المائكة .. تطبيق .

تبينت الجمعية المعوبية أن السيارة المتنازع على شنها قسد تم استيرادها ضمن مجموعة أخرى بواسطة أحد الأفراد بالمخالفة لإحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شان الاستيراد الذي كان يحظر الاستيراد الذي كان يحظر الاستيراد من الخارج الا بترخيص بغلك من وزارة الانتصاد ولذا فقد تم مصادرتها جميعا لحساب الوزارة المنكورة واذ قسامت محافظة الاسماعيلية بالاستيلاء على احداها فقد تم مطالبتها باداء قبيتها والبالغ مقدارها ١٢٨٩٠٤ بنية غير أنها ادعيت سداد هذه القيمة الى وزارة النقسل بعوجب الشيك رقم ٢٦٥٩١ في ٢٦٣٧/٢/٢٣٠

ولما كانت السيارة المشار اليها في الحالة المعروضة تسد اصبحت بمصادرتها مطوكة لوزارة الاقتصاد وأن محافظة الاسماعيلية قد اقرت بحصولها عليها ومن ثم غانها تكون مازمة باداء ثبنها الى الجهة الملكسة ولا يغير من ذلك ما نوهت اليه المحافظة الذكورة من انها قد قامت بعداد ثمنها الى وزارة النقل ذلك أن هذا الوناء على غرض صحصته يعتبر وغاما لغير المستحق ولا يرىء نهتها قبل الجهة الملكة بل يتمين عليها أن ودارة النها المناه بعد ذلك هى وشانها في الرجوع على وزارة النقل بقيمة ما تم سداده اليها وفقا لقواعد رد

انتهت الجمعية العمومية تقسمى الفترى والتشريع الى الزام محافظة الاسماعيلية بأن تؤدى الى وزارة الإقتصاد مبلغ ٢٢٨٩١٢٤ جنيه . (فتوى رقم ٤٨١ في ٢٠/٥/١٢٠ جلسة ٢/٥/١٩٠٠ ملك رقم ١٩٩٠/٢٧٠) .

﴿ ٢٧٧) (جلسـة ٢ من مايو سـقة ١٩٩٠)

ضريبة ... ضريبة الرتبات · (اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا) (اتفاقية) طلاة ‹› من قانون الفرائب على الدخل رقم ١٩٨٧ اسنة ١٩٨٨ ·

مناط سريان ضريبة الرتبات ان تكون العكومة المسرية او احتى البهات الأخرى المتصوص عليها عمر التى قامت باداء تلك المرتبات وما فى حكمها باعتبارها الملتوفة اصلا باحثانها حسم سريان الضريبة على الرتبات والكافات وما فى حكمها التني تصرف للماملين بشروع العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية المؤلفية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية المرحمة بين جمهورية عمر العربية وحكومة الولايات المناصرية من وقت قبولها – المعاملون بشروع العلم والتكنولوجيا الأسلار اليه انما يؤدون اعمالهم باحث في المناسبة المحددة المرحمة المحددة المحد

أستعرضت الجمعية المهومية غنواها السابقة الصادرة بجاسسة الممامرة بالمساب الواردة غيها الى خضوع الاجسور والمكافآت التى تصرف للعالمين بمشروع بحث الخريطة الصحية لمصر أدوال المنحة الامريكية للضربية المغررة على المرتبات وما في حكمها وتبيّنت أن المادة ٥٥ من تانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة الممال على الدخل رقم ١٥٧ لسنة الممال على الدخل رقم ١٥٧ لسنة الممال المال على الدخل ومال الضرية على :

ا سه المرتبات وما غى حكمها والماهيات والإحسور والكافات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها المحكومة المصرية ووصدات المحكم المحلي والهيئات العامة ... الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أو فى الخارج ... » .

ومفاد ما تقدم أن الضريبة على الأجور والمسرتبات المنروضية في جمهورية مصر العربية تسرى على المرتبات وما في حكيها من الأجور والمكافآت التي تؤديها الحكومة المصرية أو الجهات المحددة بالنص الى أي شخص سواء كان مبيان في مصر أو خارجها غيناط سريان هذه المصرية أن تكون الحكومة المصرية أو أحدى الجهات الأخرى المنصوص

عليها هي التي قامت بأداء تلك المرتبات وما في حكمها باعتبارها الملتزمة أصلا بادائها .

ومن حيث أنه يبين من استعراض احكام اتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنبية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤} لسنة ١٩٨٦ وكذا التعديل الأول الوارد عليها والصسادر بالوافقة عليه ايضا القرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٨ أن الطرفين قد اتفقا على تنفيذ المشروع المشار اليه بغرض مساعدة مجمع العلم والتكنولوجيا المصرى في حل مشاكل التنبية في مصر والسيطرة عليها من خسلال التكنولوجيا والبحث التطبيتي في مجالات الصحة والانتاجية والعلم والتكنولوجيا وذلك كما هو موضح بنصوص الاتفاقية وفقا للشروط والقيود الوارد بها والخطابات الملحقة بها والتي يتعهد بمقتضاها المنوح بقبول المبلغ الذى تلتزم بأدائه له الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ونقا لنظام الدنع المحدد بالاتفاقية وان يلتزم بتعليمات الوكالة المشار اليها التي توجب ايداع مبلغ المنحة في حساب خاص منفصل بدون فوائد باسم المشروع ببنك مصر يتم الدفع فيسه مباشرة من حساب الوكالة كمسا يلزم ايضا بان يرد اليها اى مبالغ لم تصرف في المشروع تبقى في حسوزته وان يعيد الى الولايات المتحدة الأمريكية ما يكون قد تم شراؤه من أدوات او مواد معدات لحساب المشروع من أموال المنحة ما لم تستفن عنها المهية المولة •

وبن حيث أن هذه الاتفاقية قد أبربت وفقا لشروط وقيود محددة وأن الحكومة المصرية قد قبلت هذه الاتفاقية بشروطها وتم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب ومن ثم فأن البلغ القدم من الجههة الأمريكية المبولة يعتبر بعثابة المنحة المشروطة ويصبح في حدود ما يتم صرف منه حقا خالصا للحكومة المصرية يجسري صرفه في نطاق الفرض المحدد لله ووفقا الشم وط والقبود المحددة بالاتفاقية .

وترتيبا على ما تقدم واذ تعتبر أموال المنحة المسار اليها ملكا للحكومة المصرية من وقت قبولها كما سلف البيان وأن العاملين بمشروع العمل والتكنولوجيا المشار اليه أنما يؤدون أعمالهم بهذا المشروع لمسلحة اكادبيية البحث الطهى والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تعاتديسة بالجهة المولة ومن ثم غان ما يتقاضونه من مرتبات وأجور ومكافآت يعتبر منفوعا من الحكومة المصرية ويخضسع بالمسالي للضريبة على المرتبات وما في حكمها ولا يغير من ذلك أن ملحق الشروط النمطية لمنصة المشروع قد نص في البند ب ع الخاص بالشرائب على أعفاء الانتقية والمنحة

من اى ضريبة او رسم مغروض طبقا للتوانين السارية في اتليم المنوح ذلك ان هذا الاعفاء انها ينصرف الى المنحة في ذاتها بقصد عدم المساس " بالاموال المنوحة ضمانا لحصول الشعب المصرى على اتصى قدر من المعونة المقدمة وبديهى انه ليس في تحصيل الضريبة المقررة على الأجور والمرتبات من المهلين بالمشروع المول من بلك المنجة اى مساس بها حيث أن عباء اداء تلك الضريبة انها يقع دائما على عاتق الملتومين بها .

انتهى راى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المرتبات والمكافأت وما في حكمها التي تصرف للعاملين المصريين من أموال المنحة المشار اليها المضريبة المقررة على المرتبات والأجور وفقا لأحكسام القانون رقم 100 لسنة 1101 المشار اليه .

(فتوی رقم ٤٩٠ فی ١٩٩٠/٥/١٢ جلسة ١٩٩٠/٥/١٧ ملف رقم ٣٩٩/٢/٣٧) .

(۲۷۸) (جلسة ۲ من مايو سنة ۱۹۹۰)

عاملون مدنيون بالدولة والقطاع العام .. مرتبات .. علاوات .. علاوة خاصة .

للامة الأولى من القانون رقم ١٠١ أسنة ١٩٨٧ يتقرير علاوة خاصة للعاملين باللوقة والقطاع العام رينا ويودة علاوة علامة علمه من رينا المن المنافزة علامة بنسبة ٢٠٠٠ من الأجر الأسامي المستحق في تلايخ العمل بالقانون النشار المه بالتسبة للموجودين بالخنطة أو في تلايخ التعيني أن يعين بعد ذلك – تقلقي العامل المرتب التامي عن التسوية الخاطئة والمحتفظ به به بسفة شخصية هو امر استثنائي يعمل به في حصومه المقررة ولا يعول عليه في تحديد ما يطرأ على مرتبه من زيادات تعسب بنسبة مئوية منه المبارة في جمع الأحوال في تحديد قيمة الملاوة الخاصة المفررة بالقانون ولم ١٠٠١ لسنة المعرفة المامية على المعانون وليس الاملامة التقرية والسليم لاحكام القانون وليس الإجر الناسة عن التسويات الخطئة – تطبيق عن التطبيق السليم لاحكام القانون وليس

استعرضت الجمعية العمومية فتسواها السابقة الصادرة في ذات الموضوع بجلسة ١٩٩٠/٢/٧ وتبينت أن المادة الثابنة من القانون رقم لا لسنة ١٩٩٨ بشأن تسوية حالات بعض العالمين تنص على أن يحتفظ يصفة شخصية للعاملين الموجودين بالضحه بالرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون تتبجة تسوية خاطئة على أن يستهلك المرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة تانونا مضافا اليها العلاوت للمنطوع عليهما في المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين للها وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق بعد تاريخ العمل بهذا القانون »

وتنص المادة الأولى من القانون رقم 1.1 لسنة ١٩٨٧ بنتدير علاوة خاصة للعالماين بالدولة والقطاع العام على أن "يبنح جميع العالمين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هــذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » .

ومقاد ما تقدم أن المشرع مراعاة منه لعدم الاخلال بالمركز الملقى السندى وصلى الله بعض العناملين نتيجة للتعلويات الخساطقة التي أجسريت لهم وحفاظا على مسينترى معيشستهم قدر بالمادة المنابئة من القانون رقم لا لسنة ١٩٨٨ المشار اليه الاحتفاظ لهدؤلاء المالين بالمرتبات التي يتقاضونها في تاريخ العمل به نتيجة للتسويات المالين بالمرتبات التي يتقاضونها في تاريخ العمل به نتيجة للتسويات المالية وذلك بصفة شخصية كما أفرد في المادة ذاتها حكما خاصاً يتم

بهتضاه تسوية الأوضاع الناشئة عن التسويات الخاطئة على نصو لا يخل بتلك الاعتبارات التي دفعته الى تقسرير ذلك المحكم فارجب اعسادة تسوية وضاع العالمين المسار اليهم تسوية صحيحة المتصرف على الرتب المستحق قانونا لكل منهم على أن يستهلك الفرق بين هذا المرتب وذلك المحتفظ به بصحفة شحضية من ربع قيصة علوات الترقية والعلوات الدوية التي تستحق بمد تاريخ العمل به في ١٩٨٤/١/١ أما تطبيق النسوية الصحيحة من حيث الدرجة والاتعبية غيمتد بها عند ترتبة العالم للدرجة التالية مباشرة لتلك التي يشغلها وبذلك ببين أن الاحتفاظ بتلك المرتبات الناشئة مباشرة لتلك التي يشغلها وبذلك ببين أن وارد على خلاف الأصل العالم الذي يقضى بهنج العالم المرتب المستحق ألم قانونا واسترداد ما صرف له بدون وجه حق كما أنه علم مؤقت أيضا له المتوسع فيه أو القياس علية عند تحديد المستحقات المالية التي تمنسح التعاملين بنسبة معينة من رواتبهم .

ومن حيث إن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه قرر في المادة الأولى منه زيادة مرتبات جميع العاملين بالدولة وربط بين تحديد هذه الزيادة وبين الأجر الأساسي المستحق لكل منهم بأن جعل الزيادة المشار اليها تمنح في صورة علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ من ذلك الأجسر المستحق في تاريخ العمل بهدا القانون أي في ١٩٨٧/١/١ بالنسبة للموجودين بالخدمة أو في تاريخ التعيين لمن يعين بعد ذلك وكان الثابتة مما تقدم أن تقاضى العامل المرتب الناشيء عن التسوية الخاطئة والمحتفظ له به بصفة شخصية هو أمر استثنائي يعمل به في حدوده المسررة ولا يعول عليه في تحديد ما يطرأ على مرتبه من زيادات تحسب بنسبة تسوية ميه ومن ثم تكون المبرة في جميع الاحوال في تحديد ما يطرأ على مرتبه من زيادات تحسب بنسبة تسوية نيه ومن ثم تكون العبسرة في جميع الاحوال في تحديد تيمة تلك الملاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالأجر الأساسي المستحق قانونا والناشيء عن التطبيق السليم الحكام القانون على المستنيدين نيها والقول بغير ذلك من شانه أن يجعل من سويت حالته تسوية خاطئة في وضع انضل ممن طبقت عليه احكام القوانين المختلفة تطبيقا سليما وهو امر لا يمكن التسليم يه أو أقراره لما يؤدى اليه من نتائج شسادة في التطبيق -

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن حساب قيبة العلاوة الخاصة المتررة بالتاتون رقم 1.1 لسنة ١٩٨٧ يتم على اساس الأجر الأساسي الناشيء من التطبيق السليم لأحكام القانون وليس الأجر الناتج عن التسويات الخاطئة .

ر فتوی رقم ۹۹؛ فی ۱۹۹۰/۵/۱۲ جلسة ۱۹۹۰/۵/۱۹ ملف رقم ۱۹۹۰/۸۲) ·

(PVY)

(جلسة ۲ من مايو سنة ۱۹۹۰)

أموال الدولة العامة والخاصة ــ نقل الانتفاع بها بين اشتخاص القانون العام (الهيئة فالعامة لتنمية الثروة السمكية) ·

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٣ ـ المشرع لم ينقل الى الهيئة العامة التروة السمية المساهدات المائة الثروة السمية المائة في السمية العامة في المساهدات المائة المساهدات بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٣ ـ حق الهيئة المشار اليها على تلك الخترارع والمرابي حق اضراف وادارة وليس حق ملكية بـ نقل الانتفاع بالادوال المملوكة للسولة بين الشخاص القانون العام يتم بنقل الاتراف الادارى عليها بعون مقابل وبغير ان يجبر ذلك نزولا من من اموال السولة او تصرفا فيها _ تطبيق .

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم 110 اسنة 140٣ بادنداء الهيئة المسامة لتنمية الثروة السسمكية على أن «تنفسه هيئسة علمه انتصادية باسم الهيئة العامة لتنمية الثروة السسمكية تكون لها الشخصية الاعتبارية » وتنص المادة الثانية من ذات القرار على ان «تهدف الهيئة الى تنمية الاتتصاد القومى في مجال الثروة السمكيسة واقامة مشروعات التوسع الأمقى والراسى في هذا المجال ضمن اطسار السياسة العامة والخطة العامة الدياسة العامة والخطة العامة الدياسة العامة والخطة العامة والخطة العامة العامة والخطة العامة الدياسة العامة والخطة العامة العامة والخطة العامة الدياسة العامة والخطة العامة العامة العربة العرب

وتنص المادة الثالثة على أن « للهيئة في سبيل تحقيق اهدائها القيام بما تراه لازما من أعمال ولها على الأخص :

ا سالعبل على تنبية النروة السبكية ومصادرها والاشراف على
 تنفيذ قرانين الصيد والقرارات المنفذة لهما وذلك بالنسبة للمسسطحات
 المائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ٠٠٠٠

١ - تنظيم استغلال مناطق الصيد والمرابى والمزارع السكيسة بالمسطحات المشار اليها في البند رقم (١) من هذه المسادة واصدار التراخيص اللازمة للصيد غيها والعمل على صيانتها وتنميتها وتطهيسر غتصاتها ومناغذها وإزالة التعديات والمخالفات الواقعة عليها أو على شواطئها بالطريق الادارى .

وتفص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥) لسنسة ١٩٨٢ بتحديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنبية الثروة ثانيا : جبيع المسطحات المائية الداخلة في بحيرات والمجرى الرئيسي لنهر النيل وفروعه والترع والمسارف وجبيع الخلجان والبواغير والأخوار والبرك والمستنقعات التي تصلح للانتاج السبكي» .

مفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقا منه لسياسة التنهية الاقتصاديسة للاقتصاد القومى في مجال الشروة السمكية قرر انشساء هيئة علمسة اقتصابية اطلق عليها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وناط بها مهمة تنمية الثروة السمكية والقيام بمشروعات التوسع الأنقى والراسى في هذا المجال ضمن اطار السياسة العابة والخطة العابة للدولة والمسل على استفلال مناطق الصيد والمرابى والمزارع السمكية بالمسطحسات المأتية التي يصدر بتحديدها قرار مسن رئيس الجمهوريسة واصسدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والحصول على مقابل استفلالها باعتبارها تنتحانها وازالة با يقع عليها من تعديات ، هذا وقد حدد القرار رتم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٣ نطاق المسطحات المشار اليها بحيث تشمل المجرى الرئيسي لسنة ١٩٨٣ نطاق المسطحات المشار اليها بحيث تشمل المجرى الرئيسي للنهر النيل وفروعه والترع والمسارف وغيرها من المسطحات الأخسرى

ومن حيث انه لما كان البادى من استعراض احسكام القرار رقم المسنة ١٩٩٧ المشار اليه أن المشرع لم ينقل الى الهيئة العامة المنعية الشروة السمكية ملكية المزارع والمرابى السمكية القائمة في نطاق المسطحات المائية المحددة بالقرار رقم ٤٦٥ السنة ١٩٨٣ المشار اليه وانما عهد اليها فقط بالاشراف عليها وصيانتها وتنميتها وتنظيم استغلالها وتطهير فتحاتها وازالة ما يقع عليها من تعديات ومن ثم فان حق الهيئة المشار اليها على تلك المزارع والمرابى حق اشراف وادارة وليس حق ملكية •

ومن حيث إن المناء الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع قد الستقر على أن نقل الانتفاع بالاموال الملوكة للدولة بين اشخصاص المقانون العام يتم بنقل الاشراف الادارى عليها بدون مقابل وبغير أن يعتبر ذلك نزولا عن أبوال الدولة أو تصرفا فيها غلا تعتد اليها الاجراءات التي نظمها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان

ق العقارات الملوكة للدولة أو النزول عن أموالها المنقولة ولا الإجراءات المنصوص عليها بقانون المحكم المعلى وإنما تخضع في استغلالها والانتفاع بها لأحكام القرار الصادر بنقل الاشراف عليها وإذا كان الثابت مما تقدم أن القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ لمينقل الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية المرارع السمكية المشار اليها في الحالة المروضة أنها عهد اليها فتط بالاشراف عليها وتنظيم استغلالها ومن ثم غانه ينمين والحالة هذه رئض مطالبة محافظة المنيا المائة المنكرة باداء قبية تكاليف الانشاءات التي اتابتها بالمزارع المشار اليها لا سيها وأن تلك الانشاءات لا تتعد حسكما جاء بالأوراق حان تكون جسورا وسدودا خرسانيسة أتيت لتحديد المسطحات المائية وحماية الأراضي المحيطة بها من طغيان مياه النهر وهو التزام تولته الممائلة المنكرة عن حماية الأراضي المحيطة بها من طغيان كردن المحافظة من التكل بغمل عوامل النحر الطبيعية وذلك تبل أن لتزان رقم ١١٠ لسنة ١٨١٣ الشار اليه ،

اناك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رغسض. المطالبة .

﴿ فتوى رقم ٥١٦ في ١٩٠/٥/١٦ جلسة ١٩٩٠/٥/٢ ملف رقم ١٨٣٦/٢/٣٢) -

: ﴿ ۱۹۸٠) رجاستُهُ ۲ مَن مايو سينة ۱۹۹۰)

عاملون بالقطاع المام .. انتهاءُ الخدمة .. الاستقالة •

المادة ٩٩ من فانون نظام الماملين بالقطاع العام العمادر بالقانون رقم ٤٨ كسنة ١٩٧٨ ... يجوز العمول عن قرار قبول الاستقالة اذا ابدى العامل رغيته في الاستعرار بالخدمة قبل. نظاف هذا القرار وانتها، العلاقة الوظيفية ... اساس ذلك : أن قرار قبول الاستقالة أنها يعمد يهدف تحقيق ارادة العامل في ترك الخدمة ... تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٩٩) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على. أنه « للعامل أن يتدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبسول الاسستقالة ، ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبارت الاستقالة جتبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على. شرط أو مقترنا بقيد و وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه

واستبانت الجمعية أن العالم المعروضة حالته وأن كان قد تقدم. بطلب استقالة حدد نبه تاريخ نفاذها اعتبارا من ١٩٨٤/٥/١ ، فأصدر مجلس ادارة شركة القطاع العام التي يعمل بها القرار رقسم ١٩٨٤/٨. بقبول استقالته اعتبارا من التاريخ الذي عدده ١٧ أن المذكور وقد عدل بقبول استقالته قبل أن يدخل القرار المشار اليه حيز التنفيذ الفعلي وقيسل التاريخ المشار اليه ، فليس ثمة ما يعنم قانونا من استجابة الشركة المدول ، على اعتبار أن قرار قبول الاستقالة _ في مفهوم المادة ١٩ العدول ، على اعتبار أن قرار قبول الاستقالة _ في مفهوم المادة ١٩ من المقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ سالفة الذكر — أنها يصدر بهدفة الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء الملاقة الوظيفية فلا مانع من اجابته لذلك . وعليه فيكون قرار مجلس ادارة الشركة رقم ٨٧٨٨ في مرك المسابق بتبول استقالة العالمل المذكور ، في محيدا لا مطمن عليه . وبالتالي فلا وجه لأعمال قواعد اعادة النمين مانسية للحالة المعروضة .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقشمى الفتوى والتشريع الى صحسة القرار الصادر من مجلس ادارة شركة القناة التوكيلات اللاهية بالغاء قراره السابق بقبول استقالة السيد /

(فتوی رقم ۲۶ه فی ۲۲/۰/۲۲ جلسة ۲/۰/۱۹۹۰ ملف رقم ۲۰٤/۲/۸۲) ·

(TAI)

(جلسة ۲ من مايو سسنة ۱۹۹۰)

هيئة الشرطة .. ميزانية الشرطة .. اللائعة المالية للميزانية والحسابات · المادة دده من اللائعة المالية للميزانية والحسابات .. ففات الطعمات الملاية .. المعراسة .. التي يؤديها رجال الشرطة الى المصالح المامة ومنها مصلحة سك العملة لا تتعمل بها هلم المصالح وانها تفصم على ميزانية الشرطة ... تطبيق ·

تنص المادة ٥٥٥ من اللائحة الملاية للميزانية والحسابات على ان « نفقات الخسدمات التى يؤديها رجال الشرطة لا تطالب بهسا المسالح الأميرية التى تنتفع بها ولكنها تخصم على ميسزانية الشرطة ، على ان تستثنى من ذلك الخدمات الخاصة والتى تؤدى للهيئة العامة للسكسك المديدية والهيئات الأخرى والمؤسسات وبالجملة الجهات الداخلة بعيزانية الأعبال وكذلك الجهات ذات الميزانيات المستلة ٠٠٠ » .

ومناد ذلك أن ننقات الخدمات العادية التى يؤديها رجال الشرطة الى المسالح العابة وبنها مصلحة سك العبلة لا نتحبل بها هذه المسالح وانها تخصم على ميزانية الشرطة وبنى كانت مصلحة سك العبلة — في النزاع المعروض — وقد قارت بسداد مبلغ (١٠٠٥٨٥٠١) جنيه الى مديريتى أمن القاهرة وأمن الاسكندرية مقابل خدمات عادية لحراسة مناديق خامات العبلة الواردة الى المسلحة ، وهى بذلك تكون قد منعت مبلغا غير مستحق لهاتين المديرية وفقا المهوم نص المادة ٥٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات المسار اليه .

واذ قدمت المصلحة ما يثبت اداء هذا المبلغ من واقع ارقام الشيكات المبينة بالأوراق و المسادرة لمسالح المديريتين في الفترة من ١٩٧٩/١/٢١ وحتى ١٩٧٩/٢/٢ بالنسبة لمديرية أمن القساهرة ، وفي الفسترة من ١٩٧٩/٢/٢ حتى ١٩٨٥/١/٣١ بالنسبة لمديرية أمن الاسكندرية .

واذ لم تنكر وزارة الداخلية احتية مصلحة سك العبلة في استرداد المبلغ موضوع النزاع ، الأمر الذي يتمين معه الزام الوزارة بأن تؤدي هذا المبلخ الى الصلحة ،

انتهت الجمعية المبومية لتسمى النتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (مديرية أمن التاهرة ومديرية أمن الاسكندرية) بأن تؤدى مبلغ (١٠٠٥/٥٠١) جنيه الى مصلحة سك العبلة المصرية .

(اقتوى رقم ٤٦ه في ٢٩٠/٥/٢٧ جلسة ٢/٥٠/٥٩ ملف رقم ٢٩٩٠/٢/٢٢) .

(۲۸۲) (جلسة ۲ مايو سئة ۱۹۹۰)

أملاي الدولة العامة والخاصة ... وضع اليد عل أراض هفلوكة للدولة ملكية خاصة ... -التخصيص الفعل للمنفعة العامة ... (كانون هدنى) •

المادة ١/٨٧ من القانون الدنى ... تخصيص الأراضى للمنفعة العامة قد يتم بالأداة -التشريعية التى حددها الشرع وقد يتم ايضا بالقسل ... نتيجة ذلك : ... تصبح هذه الأراضى من الأموال العامة وتتمتع بالحماية القانونية القررة لهذه الأموال ... تطبيق ٠٠

تنص المادة ۱/۸۷ من القانون المدنى على أن « تعتبر أموالا عامة ، المقارات والمنتولات التى للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة ، والتى تكون مخصصة للمنفعة العامة بالفعل أو بمتنضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » .

والمستفاد من ذلك أن تخصيص الأراضي المنفعة العابة كها تسد ، يتم بالاداة التشريعية التي حددها المشرع > تدنيتم أيضا بالفعل > وحينئذ تصبح الأرض من الأموال الفامة > وتتمتع بالحماية القانونية المقررة . لهذه الأموال .

و لما كان ذلك ، فإن هذه الأرض وإن كانت أصلا من الملك ألدولة الخاصة عند وضع الهيئة ليدها عليها الا أنها كصصت بالفعل للمنفعة العابة للهيئة . ومن ثم ، فإن دكول هذه الأرض بعد ذلك في نطاق التفسيم الجغرافي لمحافظة الاسكندرية وانشاء جهاز حهاية المسلاك الدولة بالمحافظة ، لا يؤدى الى المساس بقيام الهيشة بمهارسسة اختصاصاتها في الاشراف على هذه الأرض بعد أن خصصت للمنفسة المهابة المهيئة ولاغراض المرفق العام الذي تقوم عليه .

انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسبى النتوى والتشريع الى أن تطعة الأرض المتنازع عليها بين محافظة الاسكندرية والهيئة العاسة للطرق والكبارى والكائنة بالكيلو ٢٩ مصر /اسكندرية المسحراوى مخصصة لأغراض الهيئة .

ر فتوی رقم ۸۰ فی ۱۹۹۰/۲/۳۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۲ ملف رقم ۱۸۹۰/۲/۳۳) ۰

(YAY)

(جلسة ٢ مايو سنة ١٩٩٠)

خدمات اجتماعية ـ رسوم ـ الأنشطة الطلابية (الأزهر) ٠

القانون رقم ه لسنة ۱۹۸۱ بانشاء صندوق التمویل الأهل لرعایة النش، والثباب والریاضة ـ فرض الشرح رسوما على النشاط الریاضی الطلایی فی جمیع مراحل التعلیم بـ تقتمر مده الرسوم على التعلیم العام التابع لوزارة التعلیم ولا تعرف الى التعلیم الازهرى ـ اساس ذلك ـ للازهر كيانه المستقل واختماصاته وصلاحياته التى يناود بممارستها طبقا اللقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۷۱ ـ تطبيق ٠

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة 4٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهـر و والهيئات التي يشملها في المادة ٢ منه على أن « الأزهر هو الهيئــة العلمية الاسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراســته وتجليته ونشره ... » وفي المادة ١٠ على أن « يختص الجلس الأعلى للأزهر بالنظر في الأمور الآتية :

Y _ رسم السسياسة التعليمية التى تسسير عليها جامعة الازهر والمعاهد الازهرية » وفي المادة ٩١ على أن « يكون للمعاهد الازهرية ادارة علمة مهمتها الاشراف والادارة وعسلى وزارة التربيسة والتعليم تقديم المعونة اللازمة في هذا الشأن » . وينص القانون رقم ه لسنة ١٩٨١ بانشاء صندوق التهويل الأهلى لرعاية النشء والشباب التهويل الأهلى لرعاية النشء على أن « ينشأ صندوق يسسمى صندوق التهويل الأهلى لرعاية النشء والشباب والرياضة يتولى تهويل ما يحتاجه والرياضة وطبقا للائحة الداخلية للصندوق ، ويكون لسه الشخصسية الاعتبارية وتعتبر أمواله أموالا علمة ويتبع رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة » وفي المادة ٢ منه على أن « يتولى ادارة الصندوق مجلس طبكل من :

- رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رئيسا
- __ رئيس جهاز الشباب بالجلس الأعلى للشباب والرياضة
 -
- ... ممثل لوزارة التطيم بدرجة وكيل وزارة بختاره الوزير ·

والمستفاد من ذلك أن المشرع أعتبر الأزهر هو الهيئة العسلية الاسلامية الكبرى التي خصها بحفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته ونشره ، ومن أدواته في ذلك التعليم الأزهري الذي تتولاه الماهسد الإزهرية التي تديرها ادارة عامة في حدود السياسة التعليبية التي يرسمها المجلس الاعلى للازهر ، بحيث يستقل الازهر بشترن التعليم الإزهري ويقتصر دور وزارة التعليم على تقديم المعونة اللازمة في هذا الشيان .

ومؤدى ما تقدم أن للتعليم الأزهرى نظامه الخاص الذى يختلف عن التعليم العام ولذلك غان الرسوم التى غرضت بنص البند ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ المسار اليه على النشاط الرياضي الطلابي في جبيع مراحل التعليم — والتي لم ينص في القانون صراحية على سريانها على طلاب المدارس والكليات والمحاهد الأرهرية لوزارة التعليم وللك أخذا في الاعتبار ان الأزهر غير ممثل في مجلس الدارة الصندوق كما أن وزير التعليم يحدد زيادة الرسوم المترة بهوانة مجلس الادارة ، في حين انه من المترد أن سلطاته لا تبتد الى الكليات والمحاهد والمدارس الأزهرية وطلابها بعراعاة أن للأزهر كياته المستثل واختصاصاته وصلاحياته التي ينفرد بمجارستها طبقا للقانون رقم ١٠٣ رقم ٥ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ولائحته التنفيذية ومن ثم فان احسكام القانون رقم ٥ المدارس والكليات والمحاهد الأزهرية ٠

<u>d 13</u>

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسبى المنوى والتشريع الى عدم سريان احكام القانون رتم ٥ لسنة ١٩٨١ بانشاء صسندوق التبويك الإطلى لرعاية النشء والشبك والرياضة على طلاب الدارس والكليات والماهد الأزهرية .

(فتوی رقم ۸۵۰ فی ۲/۲/۰۹۶ چلسة ۲/۵/۰۹۷ ملف رقم ۸۵/۲/۲۰) ۰

(YAE)

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

تاجير وبيع الأماكن _ بيع التجر والتنازل عنه .. اثره على المالك •

المائة ٢٠ من القانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٨١ في شان بعض الاحكام الفاصة بتاجير وبيع الامائن وتنظيم الملاقة بين الأوجر والمستاجر – استحدث الشرع حكما جديدا الحر فيها للمستاجر بيع التجر او المسنع او التنازل بعد عليه المستاجر بيع التجر او المسنع او التنازل بعد خصم قيمة التنولات الوجودة بالعين المؤجرة – هلا الحقق ودد النمي عليه صراحة وبصفة عامة ومطلقة من أي فيد – تنبية ذلك – سريانه الحقق ودد النمي عليه صراحة وبصفة عامة ومطلقة من أي فيد – تنبية ذلك – سريانه أتى تجريها مصلحة الفرائب – لا يغير من ذلك أن الشرع قد رسم في المادة (٢٠) المشاذ أبها اجراءات معينة لمحصول المائك على حقه القرد - القول بقمر حكم المادة ٢٠٠ المشاذ اليها على حالان البيع الجبرى من شائة بعن المائل على حالات البيع الجبرى من شائة بالمائل المائل المائل على حاكم القانون بقرض الهائل عمل المستاجر ودن حالات البيع الجبرى من شائة بالمائل المائل على المعادل على حاكم القانون بقرض الهائل عن غيره وهو أمر لا يمكن التسليم به أو القول بجوازه – تطبية و و

تنص المادة ٢٠ من التانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شان بعض الإحكام الخاصة بتاجير وبيع الأماكن وتنظيه العسلاقة بين المؤجر والمستاجر على أنه « يحق للمالك عند قيام المستاجر في الحالات التي يجوز له نيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السسكنية أو المؤجرة لغير أعراض السسكني الحصول على ١٥٠٪ من أن البيع أو مقابل التنازل بحسب الاحوال بعد خصم قينة المنقولات كالتي بالمين ، وعلى المستاجر قبل ابرام الاتفاق اعملان الملك على يد مصر بالمثن المحروض ويكون للمالك الحق في الشراء أذا أبدى رغبته في ذلك وأودع الشن مخصوما منه نسبة ألل ١٠٠٠ المشار اليها خزانة المحكة الجزئية الواقع في دائرتها العقار أيداعا مشروطا بالمتنازل عن عقد الإيجار وتسليم العين وذلك خلال شهر من تاريخ الاعملان وبانقضاء ذلك الأجل يجوز المستاجر أن يبيع لغير المالك وسع النزام المشترى وأن يؤدى للمالل عبيا النزام المشترى

ومناد ما نقدم أن المشرع رغبة منه في اصلاح بعض أوجه الطّلل التي اصابت العلاقة الايجارية وايجادا لنوع من التوازن بين طرغي هذه العالقة استحدث بعقتضي نص المادة ۲۰ من القانون رقم ۱۳۸ لمســنة ۱۹۸۱ حكما جديدا الله فيه باحقية مالك العقار في المالات التي يضور غيها للمستاجر بيع المنجر او المصنع او التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية او المؤجرة لغير أغراض السكنى في الحصول على نسبة .0% من البيع او بقابل التنازل بعد خصم تبية المنتولات الموجودة بالمعين المؤجرة كما بين أيضا كيفية استنداد المائك لذلك المصق بأن أعطى لمه الحق في الخيار بين استرداد منفعة العين المؤجرة مقابل ان يؤدى الى المستاجر نصف الثمن المحروض عليه او الاكتفاء بالحصول على النسبة المقرة له تمانونا وفي سبيل تمكين الملاك من معارسة هذا الحق في الخيار لوجب المشرع على المستاجر قبل اجراء أي اتفاق أعلان المائك اولا على يد محضر بالثمن المعروض عليه بحيث أذا رغب المائك في الشراء تعين عليه أن يودع بالمحكمة الجزئية الكائن بدائرتها المقار أيداعا مشروطا على المستاجر وذلك خلال شهر من تاريخ اعلانه غذا با انقفي هذا الأجل سقط حقه في ذلك الخيار وكان للمستاجر اجراء البيع لغير المائك الإجل سقط حقه في ذلك الخيار وكان للمستاجر اجراء البيع لغير المائك المتورة الم قانونا .

ومن حيث أن حق المالك في الحصول على نصف بيع المتجر أو المسنع أو مقابل التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة المؤجرة قد ورد النص عليه صراحة وبصفة عامة مطلقة من أي قيد وأن المشرع استهدف بهذا الحكم رفع الخبن عن مالك العقار وذلك بالسماح له بمشاركة المستاجر في ثبن البيع أو بقابل التنازل في الأحوال التي يسمع له نبها تاتونا بلجراء ذلك البيع أو التنازل ومن ثم يسرى الحكم المنتم على جميع حالات بيع متجر أو مصنع المستاجر المسهوح بها قاتونا سواء تم هذا البيع بالددة المستاجر ورغبته أو رغبا عنه كها هو الشان في حالات البيع بالدري التي تجريها مصلحة ارغبان بالذات كان لهذه المصلحة أن تبيع بجترا عنه المؤولة المؤولة المناجر بجرا عنه بالمزاد العلني استيفاء الضيعية الضريبية غانه ليس لهائر تستوفي من ذلك البيع اكثر مها لمدينها الضريبية غانه ليس لهائر تستوفي من ذلك البيع اكثر مها لمدينها الضريبية غانه ليس لهائر تستوفي من ذلك البيع اكثر مها لمدينها من حقوق .

وبناء عليه غانه يحق لمالك العقار الحصول على نصف ثبن بيسع المتجر أو المستاجر وبالمسزاد المتجر أو المستاجر وبالمسزاد الطنى غير أنه يتعين في هذه الحالة اخطار الملك بمكان وزمان اجراء هذا البيع حتى يمكنه الاشتراك في المزاد واسترداد منفعة العين المؤجرة الذا ما رغب ذلك •

ولا ينال مما تقدم أن المشرع قد رسم فى الملدة ٢٠ المسلم اليها اجراءات معينة لحصول الملك على الحق المقرر له . والني تتمثل في

وجوب اعلان المستأجر له على يد محضر بالثبن المعروض عليه والانتظار للأجل المحدد قانونا حتى يمكنه الخيار بين الشراء أو الاكتفساء بالحصول على النسبة المقررة له ذلك أن هذه الاجراءات ليس من شانها التأثير على أصل الحق المسرر للمالك في استئداء نصف ثمن البيع أو مقابل التنازل انما هي تتعلق بكيفية استئداء هذا الحق هذا نضلا عن أن هذه الاجراءات ليست مقررة لذاتها وانما لغرض معين يتمثل في تمكين مالك العقار من استرداد منفعة العين المؤجرة وهو أمر يمكن تحققه حتى في حالة البيم بالزاد العلني وذلك بأن يتم اخطاره بمكان وزمان هذا البيع والأمر في النهاية مرجعه ارادة المالك وحده غيمكنسه اذا ما رغب في استرداد منفعة العين المؤجرة الاشتراك في المهزاد أو اقتصر حقه على الحصول على نسبة الـ ٥٠٪ المقررة له مانونا ، هذا مضلا عن أن القول بقصر حكم المادة ٢٠ المشار اليها على حالات البيع الاختياري التي تتم بارادة المستاجر دون حالات النبيع الجبري امر من شسانه ان يفتح باب التحايل على أحكام القانون بغرض إغماط حق المالك كما أنه يجعل المستأجر الماطل الذي يتقاعس عن سداد ديونه في وضع الفضل من غيره وهو أمر لا يمكن التسليم به أو القول بجوازه .

انتهى رأى الجمعية العدومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لمسنة ١٩٨١ على البيسوع الجبرية التى تجريها مصلحة الضرائب لمصانع أو متاجر مدينها المستاجر على أن يتم اخطار مالك العقار بمكان وميعاد أجراء البيسع على الوجسة السابق بيانه .

< فتوى رقم ٥٨٥ في ١٩٩٠/٦/٤ جلسة ٢/٥/٥٩٠ ملف رقم ١٤١/٢/٧) ٠

· · (YAo)

(جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠)

ضريبة ـ ضرائب عقادية ـ اعفاءات ضريبية •

المادة ٢٠/و من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بغرض الفريبة على المقارات المبنية – الاعاد من اداء الفريبة على المقارات المبنية – استفادة ملاك بعض الوحدات بالمقارات المبنية من ذات الاعاد بالشروط المقررة تنظيفه وسواء كانوا المفلية تتلك الوحدات الفريبية على المقارات المبنية (١٠) من ذات الاعاد الفريبية على المقارات الفريبية على المقارات الفريبية المقارات الفريبة المقارات الفريبة المقاربة بالاعاد المشارة الله كان من المادة من الموادات بالاعاد المشارة الإعاد المقاربة الإصلية والإضافية – المادة ١٦ أن كان مالك حدى الوحدات بالمقاربة الإصلية والمقاربة المقاربة الإصلية أو الاصافية – بقسب الأحوال – أذا ٢٠٠٠ – أن كان مالك دعى الوحدات بالمقار والمشاربة المقاربة الأملية المقاربة المسلية والمقاربة المؤربة والمادة والمنازبة المؤربة فيما عالماني من المادة المؤربة في علما المباني من المستوى المقارف وليس بها جاء بهلكرته الإيضاءية – تطبيق و

استعرضت الجمعية العبومية المادة ٢١ غترة (و) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بفرض الضريبة على العقارات المبنية التي تنص على أن « تعفى من أداء الضريبة ... العقارات التي لا يزيد صافي قيمتها الايجارية السنوية على ثمانية عشر جنيها بشرط الا تزيد القيمة الايجارية لجملة العقارات التي يملكها الممول أو من له حق الانتفاع عليها على هذا المبلغ » كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٦٩٠ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الايجارات بمقدار الاعفاء التي تنص على أن « تعفى من أداء الضريبة على العقارات المنية والضرائب الاضانية الأخرى المتعلقسة بها المساكن التي لا يزيد متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحسدة السكنية ما بعادل ما خص الوحدة السكنية من الاعناء ، ويسرى الاعفاء والخفض المنصوص عليهها في الفقرات السابقة بالنسبة الى المبانى المنشاة اصلا لاغراض خلاف السكني وذلك في الحدود سالفه الذكر » . وكذلك استعرضت المادة (٦٦) من القانون رقم ٩} لسنة ١٩٧٧ في شان تاجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه « مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة 1971 بتقرير بعض الاعفاءات الضربيبة على العقارات البنية وخفض

الإبجارات ببتدار الاعناء ... ، يعنى شاغلو المساكن من اداء الصراب المعتارية الأصلية والأضائية ادا زاد متوسط الابجار الشهرى المربب المعتارية الأصلية والأضائية ادا زاد متوسط الابجار الشهرى للنزمة الواحدة عيها على تلاقة جنيهات ولم يجساوز خمسه جنيهات كما يعنى شاغلو المسلكن من اداء الفريية الإمساية دون الفرائب الانساقية وذلك اذا زاد متوسط الابجار الشهرى الغرفه الواحدة نهيا على خبسة جنيهات ولم يجاوز ثمانية جنيهات ... » . واخيرا استعرضت إلمادة (۱۱) من المانية بنيهات ... » . واخيرا استعرضت إلاحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر التي تنص على أنه « فيها عادا المبلق من المستوى الفاخر وسساغل المستجرا من أول يناير التساق لتاريخ الصل بهذا القانون مالكو وشساغلو المستجر سنة ۱۹۷۷ من جبيع الضرائب المعتارية الأصلية الأصلية الأصلية والأضائية .

ولا تدخل ايرادات هذه المسلكن في وعاء الضِريبة العابة عسلى الإيراد،،،

ولا يسرى حكم الفقرتين السابقتين على الالملكن المستفلة مغروشة او فضادق أو بنسيونات ·

واستظهرت الجمعية معا نقدم أنه بالنسبة للتأنون رقم ٥٦ اسنة المورد البه : على الاعقاء من أداء الضربية على المقسارات المبنية سائلاة ٢١/و من هذا القسانون ينصدوه صسراحة الى بالكن المقارات المبنية أو من له حق الانتفاع عليها متى توافرت في شانهم الشروط المقررة لذلك . وبالتالي غلا خسلاف أزاء صراحسة النمن المذكور من استفادة ملاك بعض الوحدات بالمقارات المبنية من الوحدات بالمقارات المبنية من الوحدات المشاونة للسلك الوحدات أو لا يشخلونها .

ونيباً يتعلق بالقانون رقسم ١،١٩ اسنة ١٩٩١ ء مقد نص في المدة (1) بنه على اهفاء المسلكن التي لا يزيد متوسط الايجار الشهرى المهجرة بالموحدة السكنية فيها على نصباب مالى معين ، من الخسريبة على المقارات المبنية والشرائب الاضائية الأخرى المرتبطة بها ، وبن ثم بهستغيد بن هذا الاعفاء مستاجرو الوحدات السكنية باعتبارهم مغذ أم بهتوانين تجديد الاجرة الصبحوا بتحيلون — وفقا لهذه القوانين بها يخصى الوحدات للتي يقيمون نهها من الضرائب المقارية الأصليسة والإضائية المستحية ، ولهذا النم المشرع في القانون المذكور سلاك

العقارات بتخفيض القيمة الإيجارية المسكان بما يعسادل ما خسص الوحدات السكية من اعفاء ضريبي .

وغنى عن البيان أنه أذا كان مالك احدى الوحدات بالعقل هـو شاعنها في نفس الوقت فأنه ينمنع بالاعفاء المشار اليه لكونه الملتزم ـ في هذه الحالة ــ باداء الضريبة العقارية الأصلية والاضائية ، ومن ثم يحق له الاستفادة من الاعفاء الضريبي المقرر لمسساغل الوحدة بالمشروط والضوابط المقررة في القانون سالف النكر .

وبالنسبة للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ : نقد نص في المادة (٢٦) منه على أن يعفى شاغلو المساكن من أداء الضريبة العقارية الأصلية أو الاضافية ــ بحسب الأحوال ــ أذا كان متوسط الايجار الشهرى للغرفة الواحدة فيها في حدود نصاب مالى معين ، وعلى ذلك غان كان مالك أحدى الوحدات بالعقار هو شاغلها في ذات الوقت فله أيضا التمتسع بالإعناء المذكور وبذات الشروط .

وأخيرا ونيها يتعلق بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ : غقد قضى المادة (١١) منه بأن يعنى ماتكو وشاغلو الجسانى المؤجره لأغراض السكنى من جميع الضرائب المقارية الاصلية والاضائية كالمتوزية الاصلية والاضائية على اعقاء مؤلاء الملارط المقرائب ، فلا وجه لحسرمائهم من التمتع على اعقاء مؤلاء الملاكنية ، الله المشرائب ، فلا وجه لحسرمائهم من التمتع شاغلى الوحدات السكنية ، أذ العبرة بها جماء صراحة بالنمس القانوني وليس بها جاء بهنكرته الإيضاحية ببراعاة بالخطر من تعديلات على الشنى بعبرفة مجلس الشعب على ضلاف ما ورد بالمذكرة الإيضاحية براعاة ما ورد بالمذكرة الإيضاحية الشنى بحيرفة مجلس الشعب على ضلاف ما ورد بالمذكرة الإيضاحية المكومة ،

اذا___ك

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتسوى والتشريسع الى استفادة بلاك الوحدات بالمقارات المبنية (اصحاب شقق التبليك) من الاعفادات الضريبية المقررة بالقوانين ارقام ٥٦ لسنة ١٩٥١ و ١٦٦ لسنة ١٩٦١ و ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ و نلك بالشروط الواردة في هذه القوانين وعلى النحو الساك بيانه .

(فتوی رقم ۹۰ فی ۲/۲/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۲ ملف رقم ۱۳۰/۲/۷) .

(۲۸7)

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

الدرة محلية ـ ادارة وتشغيل الرافق المحلية ــ الرافق ذات الطبيعة الخاصـــة • (هيئة المجتمات العبرائية الجديدة) •

المادة (٧) من قانون نظام الادارة المصلية دفي ٧٤ لسنة ١٩٧٨ .. تغتص وصات الاجارة المصلية باشد، وادارة جميع الرادق الواقعة في دائرتها ونيط بها في نظاق الحصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات ببتغنى القوانين واللوائح وذلك فيها عدا المراقع التوليدة الفاصة حقيقا للمادة ١٧٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ في شان المجتمات العمرائية والله الى الشرع اختصاص وحدات الادارة المحلية بالنسبة للمهجتم العمرائية وذلك الى ان يتم تسليم المجتمعة العمرائية وذلك الى ان يتم تسليم بالمحمدات العمرائية وذلك الى ان يتم تسليم مسلس الوزراء رقم ٢٧٠ لسنة ١٨٠٥ الذي التي بمقتصله قرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٥ الذي التي بمقتصله قراره رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٥ الذي التي بمقتصله قراره رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٥ الذي التي بنائية المجتمعات العمرائية المحتمد عن اختصاص ميئة المجتمعات العمرائية المحتمد عن اختصاص ميئة المجتمعات العمرائية المحتمد عن اختصاص ميئة المجتمعات العمرائية المحتمد عن اختصاص العمرائية المحتمد عن اختصاص ميئة المجتمعات العمرائية المحتمد عن اختصاص المحتمد عن اختص المحتمد عن اختصاص المحتمد عن اختصاص المحتمد عن اختصاص المحتمد عن اختصاص المحتمد عن اختص المحت

تبين للجمعية المهومية أن تانون نظام الادارة المطيسة رقم ٢٤ ألسنة ١٩٧٩ ينص في المادة ٢ منه على أن « تنولي وحدات الادارة المطية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة أنشاء وادارة جميع المرافق الوائمة في دائرتها . كما تنولي هذه الوحسدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تنولاها الوزارات بمتنفي المقواني واللوائع المصول بها وذلك فيصا عدا المرافق القومية وذات الطبعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهسورية ، وأن الملاة ١٣ من القانون رقسم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شسان المجمسات المجرانية المجددة تنص على أنه « الى أن يتم تسليم المجتمع المجرانية المجدد الى الحكم المحلى طبقا لأحكام الملدة ، ه من منذا التانون ، يكون للهيئة والإحساس المتصوص عليه في هذا القانون جميع السلطات والصلاحيات المقرمة قانونا بالوحدات المعي كون للهيئة الموارد المالية المقررة قانونا بالوحدات المعي كون للهيئة الموارد المالية المقررة قانونا بالوحدات المعيدة للمحليات .

كما تختص الهيئة بالمرافقة واصدار التراخيص اللازمة لانشا. واقلمة وادارة وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من انشط و بشروعات وأعبال وابنية وبرأيق وخبيات وظلك كله ونقا القواتين ولله والقرارات السارية ، وأن قرار رئيس مجلس الوزراء رتم ٢٥٨ والن قرار رئيس مجلس الوزراء رتم ٢٥٨ سنة ١٩٨٥ عد نص في مادته الإولى على أن « يعتبر مربق المحلم من المرّافي ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق قانون الحكم المخلى » ، وأن هذا القرار عد الغي بقرار رئيس بحلس الوزراء رثم ٢٥٧ لسنة ١٨٥٠ الذي نصب مادته الأولى على ذلك صراحة ،

والسنفاد من ذلك حسبها استقر عليه اهناء الجمعية العبوبية حياسة ١٩٨٦/٢/٥ ان الشرع اختص وحدات الادارة المحلية بانشاء وادارة جميسم المرافق الواقعة في دانريها ، ويالم يما المرافق الواقعة في دانريها ، ويالم يما المرافق القوانين واللوائح وذلك فيها عدا المرافق القوية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدها تسرار من رئيس الجمهورية ، ويصدور قانرن المجتمعات العسرانية المجديدة ، فعد مصل المشرع اختصاص وحدات الادارة المحلية بالنسبة للمجتمع المهراني من يتم المجاهد المحافية المحافية على المجتمعات العمرانية وذلك الي ان يتم المجتمع المعراني المجتمع العمراني المجتمع المحتم المحتم

واذا كان ذلك ، وكان مرفق المحاجر يعد حتى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٥ لسنة (١٩٨٥ المسار اليه من المرافق العامة المطية وما يترتب على ذلك من آثار أهمها اختصاص وحدات الآدارة المطية بادارة هذا المرفق الا أنه بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ الشار اليه والذي تنساول بالتصديد الطبيعة القانونية لمرفق المحاجر فاعتبره من المرافسق ذات الطبيعة الخاصة غانه اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار يخرج مرفق الملجر بين اختصاص المجليات شانه في ذلك شأن الرافق القومية وتنتقل تبعيته الى وزارة الصناعة باعتبارها القائمة على هذا المرنق طبقا لإحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمساجر ، وبالتالى ينحسر اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن ادارة جدا المرفق باعتبار أن اختصاصها في هذا الشأن مستعد من اختصاص المطيات ... واذا كان رئيس مجلس الوزراء قد اصدر بعد ذلك القرار رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه الذي الغي بمقتضاه تراره رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨٥ ، غان الحال تعود الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغي فيعود مرفق المحاجر الى وضعه الأول باعتباره من المرافقُ المعلية لا المرافق ذات الطبيعة الضاصة ، التي تختص الوحدات المعلية بادارتها وتشغيلها • ومن ثم ء تنتقل السلطات والصلاحيسات المقررة لهذه الوحدات الى الهيئة القائمة على المجتمعات الجديدة في نطساق. المجتمعات المعرانية الجديدة وذلك الى أن يتم تسليم المجتمع المعرائي. المجديد الى وحدات الادارة المجلية .

ولما كان ما تقدم 4 غان الاختصاص بادارة وتشغيل المعاجر الواتعة. في دائرة مدينة العبور بمعالمة التطيوبية يتعتد لميئسة المجتمسات. المبرانية الجديدة واجهزتها .

الالسلك

لا المتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتسوى والتشريسع الى المتصاص جهاز مدينة العبور بهيئة المجتمعات العبسرائية الجسديدة بادارة واستغلال المحاجر الواتمة في دائرة المدينة بمحافظة القليوبية وذلك الى أن يتم تسليم المجتمع العبرائي الجنيد الى المحافظة .

(فتوی رقم ۹۱ فی ۱۹۹۰/۳/۱۹۹ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۰ ملف رقم ۹۱۰/۷۷۸) .

(۲۸۷) (جلسة ۱۲ من مايو سنة ۱۹۹۰)

هيئات عامة ... الهيئة المعرية العامة للمساحة .. حساب الحد الأعل للأجود •

_ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٨٦ في شان العد الاعل الاجور وما في حكمها في العكومة ووحدات العكم الخطي والهيئات والأوسسات العامة وبنولا وهيئات القياط العام وشركاته . حساب العد الأعل الاجور على اساس ما يستحق للعامل في سنة ميلادية كاملة مع اجراء محاسبته في شهر ديسمير من كل سنة ـ لا اجتهاد امام صراحة التمى ووضوحه ـ حساب العد الأعل الأجود لن تنتهي خدمت خلال السنة يكون على اساس.

تنص المادة الثانية بن التانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الإعلى للاجور وما نمى حكمها في الحكومة ووحدات الحسكم المحسلي والهيئات والمؤسسات العسامة والشركات والجمعيات على أن «يضيع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العلملون في الحكوسة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العالمة أو الشركات مصورة اخرى » وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم المحكومة ووحدات الحكم في شأن الحد الأعلى للإجبور وما في حسكها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك الفيئات المائمة وبنوك الفيئات المحكومة ووحدات الحكم أو المهيئات العامة وبنوك موددات الحكم المحلي أو المهيئات العامة أو بنوك التطاع العام وشركاته بصيفته عاملا أو مستشارا أو بأي هيئات القطاع العام وشركاته بصيفته عاملا أو مستشارا أو بأي همينة اخرى سواء صرفت اليه المباغ بصيفته عاملا أو محافزات أو بدلات أو حوافز أو باي صورة أخرى وحدا

وتنص المادة الثلاثة من ذات القرار على أن « بحسب الحد الأعلى. على أساس ما يستحقه العامل في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية كيسمبر من كل سنة ٠٠ » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ناط في القانون رقم 1.0 لسنة 1100 المثلة المقال المجور وما في المقال المجور وما في مكيها للمالمين في الحكومة وغيرها من الجهات الأخرى المنصوصي. علية ، وتنفيذا لهذا المتويض أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رتم

110 لسنة 19۸٦ بتحديد الحد الاعلى اجبوع ما يجوز أن يتقاضاه أى من للعابلين المخاطبين باحكله بأية صفة وبائة صورة وبائغ اعشريتن أن خينه سنويا وقضى بحساب هذا الجد الاعلى على النباس با يستحق للعامل في سنة ميلادية كاملة وعلى أن تجرى المجلسة في شهر بيسمبر من كل عام .

ومن حيث إنّ المشرع نص صراحة في المالية الثالثة من القرار رقم 10، لسنة ١٩٨٦ الشار اليه على حساب الحد، الأعلى للأجور على أساس ما يستحق للعامل في سنة ميلانية كأملة مع اجراء محاسبته في شهر ديسمبر من كل سنة وكانت القاعدة انه لا اجتماد في حالة صراحة النص ووضوحه ومن ثم تكون العبرة في جميع الإجوال في حساب هذا الحد الاتمي بهجموع ما يستحق العامل في سنة الماسية سواع تحقق ذلك الايراد المستحق للعامل بصفة دورية ومنظمة ومقادير مبساويية او بمقادير متباينة بصفة اصلية أو عرضية أو استحق له دفعة واحدة وسواء تحقق هذا الايراد أو الدخال في بداية السائة أو في نهايتها فالأمر سيان باعتبار أن وحدة الحساب الزمنية التي اعتد بها المشرع هي السنة الميلادية الكاملة وبناء عليه مان القول بتقسيم الجد الأعطم للجور المسموح به تانونا عند اجراء الحاسبة على اساس عدد اشهر السنة الميلامة أو على اساس نسبة المدة التي تضاهب العسامل في الخدمة بالنظر الى سنة المحاسبة اذا ما ترك الخدمة قبل نهاية هذ السنة لأي سبب من الأسباب يتعارض مع صراحة النصوص ويتنف بعز تحديدا وتقييدا لتيمة الدخل الشهرى الذي يجوز أن يستحق للعاسط شهريا وهو امر لا سند له من القانون ويجاني الواقع في كثير مر الأحيان فقيمة المخل الشهرى بالنسبة لبعض الطيوانف من العاملج تختلف باختلاف ما يؤدونه من أعمال ومن ثم قانه من غير المتبول تقيي هذا الدخسل بحسود معينة مادام ما يستحسق اللحسَّاءل في ينهايَّة المام، لا يجاوز الحد الأعلى اللجور المقرر مانوقا من ذات الما مذات أن مذ ، خلال العام أذى صور نه ولا ينال مِن ذلك أن الجمعية العبومية السمي الفتوكي والتناميم

ولا ينال مِن ذلك أن الجمعية المعودية التهمي الفتوعيه التهمي الفتوعيه التهمية مسبق أن انتهت بحاسبها المنعدة في الإلالال الي بأن جهام المهم المعلى بالمعلى بلا يجوز أن يحصل عليه العالم خلال الهمئة المعلان المام ذلك أن هذا العام ذلك أن هذا المعنوى قد صدرت لبيان كيفية المحاسبة خلال العام الذى صدر قرار رئيس جلس الوزراء رقم 17 السنة 1147 المسار اليه والذ مرار رئيس اعتبار من تاريخ نشره بالجريدة الرسبية في 17/١٨٥ المسريدة الرسبية في 14/١٨٥ المسريدة الرسبية في 14/١٨٥ المسريدة المسريدة القرار المسريدة المسريدة القرار المسريدة الم

اليه انها اقتصر الامر مقط على بيان كيفية اجراء تلك المحاسبة في المدة من تاريخ العمل بذلك القرار وحتى نهاية العام الذى صدر فيه .

وترتيبا على بد تقدم ولما كان الثابت أن أنهامل المعروضة حالته ثد انتهت خديثه لبلوعه السن المررة لانتهاء الخدية في ١٩٦٠/١/٣٠ ومن ثم مانه يتعين الإيجاوز با استحق له خلال الفترة من يداية الهام الميلادي وحتى أنهاء خديثة الحد الأعلى للأجور المترر تانونا البلاسي مقدرين الله جنية سنويا وذلك عند أجراء المحاسبة في نهاسة العلم المعاسبة المحاسبة في نهاسة العلم المعاسبة المحاسبة الم

ت الاستناك الم

انتهى راى الجبعية المهومية التسمى الفتوى والتفريح الى آن حساب الحد الاعلى للأجور لن تتنهى خدمته خلال السنة يكون على الساس الحد الاعلى المترر تانونا في سنة ميلادية كابلة .

﴿ فتوى رقم ه٤٥ في ٢٧/٥/٥/٢٧ جِلسة ١٩٩٠/٥/٢٨ ملف رقم ١٩٩٠/٤/٨٦) ٠

(۲۸۸)

(حلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

عاملون مدنيون بالدولة _ اجازات _ اجازة اعتيادية _ القابل النقدى لرصيد الأجازات الاعتيادية ·

المادة (١٥) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعلل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ – خدد الشرع كيفية تعويض من انتهت خدمته دون استنظاد منجه در رسيله من الإجازات الاعتبادية إيا كان سبب تكوين هذا الرصيد _ يتم متحه اجره الاساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء الخدمة بها لا يجاوز اجر ثلاثة أشهر حق العامل في تكرار صرف مقابل رصيد اجازاته الاعتبادية المستحق له عند انهاء خدمته لا يتقيد الا بعدم تجاوز المحد الأفعى القرر لا وهو ثلاثة أشهر طوال منة حياته الوظيفية إيا كان عمد مرات انهاء خدمته حاطيتي .

استعرضت الجمعية العبوبية غنواها السابقة الصادرة بجلسة المال ١٩٩٢/٢/١٨. ونتى التهت للاسباب الواردة فيها الى ان اسستحداق العالم الخال الرصيد المشار اليه بحده الاقصى الها يكون لمرة واحدة طوال بدة حياته الوظيفية وتبينت ان المادة ١٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨ بنظام المالمين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على ان « للعالم الحق في اجازة باجر كالم في أيام عطلات الأعياد والمناسباب الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزاء ٠٠ » .

وتنص المادة (٦٥) من ذات التانون على أن « يستحق العامل المبائرة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل في حسابها أيام عطسلات الأعياد والمناسبات الرسمية غيما عدا العطلات الأسبوعية وذلك على الوجه التالى :

 ١ ـــ ١٥ يوما في السنة الأولى وذلك بعد مضى ستة أشهر من تاريخ تسلمه العمل .

۲ _ ۲۱ يوما لمن أمضى ســـنة كاملة ٢٠٠٠٠٠٠٠

ولا يجوز تقصير أو تأجيل الأجازة الاعتيادية أو أنهاؤها الا لأسباب عوبية تقتضيها مصلحة العبل .

ويجب في جميع الأحوال التصريح باجازة اعتيادية لمدة ستة ايام متصلة . ويحتفظ العامل برصيد اجازته الاعتيادية على انه لا يجوز ان يحصل على أجازة اعتيادية من هذا الرصيد بما يجاوز ستين يوما .
في السنة بالاضافة الى الاجازة الاعتيادية المستحقة لمه عن تلك السسنة .
غاذا انتهت خدمة العابل قبل استنفاذ رصيده من الاجازات الاعتيادية .
استحق عن هذا الرصيد أجره الاساسى الذى كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يتجاوز أجر ثلاثة أشهر » .

ومفاد ما نقدم أنه ولئن كانت الأجازة الاعتيادية المدفوعة الأجر تعتبر طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه حما لثعامل وأمرا ضروريا لاستعادة نشاطه ولا يجوز حرمانه منها الا أن المشرع نظم بالقانون المشار اليه اوضاع وشروط الحصول على هذه الأجازة يهما يضمن حق العامل وبمسا لا يخل بذات الوقت بحسن سير وانتظام العمل محدد مدة الأحازة السنوية التي يجوز له الحصول عليها بحيث تختلف باختلاف مدة خدمته ومنح السلطة المختصة حق تحديد الوقت الذى يجوز ميه التصريح للعامل بالقيام بأجازاته الاعتيادية وذلك بما يتفق مع طبيعة وظروف العمل بكل جهة على انه أوجب عليها في جميع الأحوال ضرورة التصريح للعامل باجازة اعتيادية سنوية لمدة ستة أيام متصلة كما نظم ايضا كيفية ترحيل رصيد الاجازات المتجمدة للعامل خلال مدة خدمته من عام الى آخر وحدد مدة الأجازة التي يجوز له الحصول عليها من ذلك الرصيد في سنة واحدة بحيث لا تجاوز سنين يوسا بالاضافة الى الاجازة الاعتيادية المستحقة له عن تلك السنة وكذاسك الآثار المالية المترتبة على عدم استنفاذ هذا الرصيد عند انتهاء الخدمة وذلك بأن يتم تعويض من انتهت خدمته دون استنفاذ متجمد رصيده من الاجازات الاعتيادية أيا كان سبب تكوين هذا الرصيد أى سواء كان راجعا الى عدم حصول العامل على الأجازة السنوية المقررة له بسبب ظروف العمل او بسبب ظروفه الخاصة وذلك بأن يتم منصه أجره الاساسي بما لا يجاوز اجر ثلاثة اشمر .

ولما كان تجميد رصيد الاجازات المشار اليها لا يتحقق طبقا للمجرى العادى اللمور وطبقا للنظام المقرر للاجازات الا بعد حياة وظبنيسة طويلة تسمح بتكرين ذلك الرصيد ومن ثم فان ارادة المشرع تكون قمد التجهت بطبيعة الأمر الى جعل المقابل المقرر قانونا عن متجد رصيسد الإجازات المشار اليها بحده الاقمى هو غاية ما يمكن صرغه للعامل طوال مدة حياته الوظيفية عند انهاء خدمته .

وبعبارة الخرى فإن من انتهت خدمته التي سبهديكان وحصل على الحد الاتضى لذلك المقابل لا يجوز له اذا أميد تميينه وانتهت خدمته مرة أخرى أن يحصل على أي مقابل عبا يكون قد تجبد له من الأجازيات الاعتيادية عن بدة خدمته الثانية أما أذا كان ما حصل عليه عند أنتهاء مدة خدمته الأولى أقل من الحد الاتحى المقرر قانونا غانه يجوز له عند انتهاء خدمته في المرة الثانية أن يصرف ما يستكبل به ذلك الخصد الاتحى اذاما كان له رضية من الإجازات يسمح بذلك .

والتول بغير ذلك من شانه أن يؤدى الى الإخلال ببيدا الساواة بين العالمين المساوين في المحتوق والمراكز التانونية بقد يكون انتهاء خدمة العالمل في احدى المرات السبب يرجع الى سلوكة غير التوويع ويترتب على تكرار الصرف في هذه الحالة دون مراعاة الحد الاقصى أن يكون وضع هذا العالما أغضل من ذلك الذى استبر بالعمل ولم تنته خديته الا بالاحالة الى المعاش لبلوغه السن المقانونية كما أن مثل فلك القول قد يدفع بالعامل الى التضحية بأجازاته من أجل الحصول على ذلك المقال ومن نتيجة على بنطقية لم يقصدها المشرع أو نتيجة الى طارته من أعدار الحكية التى من أجلهما الدينة على الإجازات ومن الحكمة التى تتمثل في ضرورة تجديد تشاط قررت تلك المتازات ومن الحكمة التى تتمثل في ضرورة تجديد تشاط

وبناء عليه غانه لكل الاعتبارات المتقدمة غان حق العلمل في تكران معرف مقابل رصيد اجازاته الاعتبادية المستحق لمه عند، انهساء خدمته لا يتنيد الا بعدم تجاوز الحد الاقصى المقرر له وهو ٣ السهر طوال مدة حياته الوظيفية أيا كان عدد مرات أنهاء خدمته .

انلسسك

انتهى رأى الجمعية المونية التسمى الفتوى والتشريع انه مسن المجاز تكرار مرف المتابل الفقدى لرصيد الاجازات الاعتبادية عن مدد الخدمة الا أنه لا يجوز أن يجاوز مجموع ما يصرف من هذا المتاسل الجرم الاساسى عن ثلاثة أشهر طوال استى الخدمة .

(فتيئ نوام ٧٤٠ في ١٩٨٧م/١٩٨٨م جلسة ١٩٨١م/١٩٨٨م ملف وهد١٨٨٨م الدرية ويشر ١٩٨٨م وهذا ١٩٨٨م والمدينة المساورة ١٩٨٨م المنافرة المساورة ١٩٨٨م المنافرة المساورة المس

(YA9)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

هيئات قضائية _ اعضاؤها _ انتهاء الخدمة _ معاش _ تامين اجتماعي ٠

المادة ٦٩ من قانون السلطة القشائية وفي ٤٤ لسنة ١٩٧٧ ، لكادة وقم ١٩٧٣ من المنات القشائية اللاين عليس الدولة وقم ١٥٠ سنة ١٩٧٣ – استيقاء اعضاء الهيئات القشائية اللاين يبلغون من الستين خلال أفلهم القشائي حتى انتهاء خلا العام لا يعد سنا للخدمة أو استهراها لها بعد من الستين حافد الفترة لا تحسب في العاش ولا تدخل بالتال ضمن مدد الاشتراق في التامين — لا يفي من ذلك مصدور لقانون وقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٠٨ وتعديل بعض احكام فانون التامين الاجتماعي بافضافة الوزواء ونواب الوزداء اللاين شغلوا بضمب الوزير ان الله المثات المستئناة من حكم الفارة الأخراء من المتات الهيئات القضائية اللاين في الولى المؤلف الله المثلث المتعاشم عاملة الوزداء وتواب الوزداء من حيث الماش حيث الماش من المثل عروده علم الحكمة المستودية الصليا بعطاسة معاملة الوزداء وتواب الوزداء من حيث الماش مناس ذلك : ورود هذا الحكم الجديد في لاتون التأمين الاجتماعي الذي يعتبر في مجالة فانونا عامل ولا تسرى احكامة على أعضاء الهيئات القضائية الا فيما لم يرد بشانه نفي عامل الخوان المناس القضائية عادون عاملة الوزداء المناس المن

استعرضت الجمعية العمومية احكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ الذي نصت مادته رقم (١٩) على أنه « استثناء من أحكام قوانين الماشات ، لا يجوز أن يبتى في وظيفة القضاء او يعين فيها من جاوز عمره الستين سنة ميلادية ، وقد استبدل بهذه المادة نص المادة الحالى بمقتضى القسانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ حيث أضاف المشرع الفقرة الثانيسة من المادة (٦٩) بُهَدًا المتعديل والتي تغص على اته « ومَع خلك اذا كان بلوغ التاضي سَعَى التقاعد في المعرة أبن أول المعوير التي أول يوليو غانه يبقي في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تترير الماشر لو المكافاة 6 كما استعرف الضغية نفل البند (ثانيا) من قواعسة المنيق الإدول المرتبات الملكي القائري السلطة العصائية التي تنص عملي أن « يَعَامِلُ رَثْيَيْنِ مُحَكِمة النقض معامِلة الوزير من حيت المعاش » وتحست الفقرة الأخيرة من ذاك القواعد المضافة بالقانون رقم ١٧ لسيفة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام توانين الهيئات التصالية على انه « يستمل العضار الذي يبلغ امرابه الهاية المرابوط الوطيفة التي يسفلها السلاة المترزة للوطفية الأعلى مباشرة واو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه أَمْهَايِةٌ مُرْبُوطُ اللَّوطِيفة ﴿ الْأَعْلَىٰ وَقِي هَدُّهُ الْحَالَةِ يُستَحَقِّ البدلاتُ بِالْنَدُاتُ

المقررة فهذه الوظيفة » كمسا استعرضت الجمعية المادة (١٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ التي نصت على له « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية » وأصبحت تنص بعد استبدالها بهتتضي القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بالاضافية المي الأحكام السابقة على أنه « ومع ذلك أذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول اكتوبر الى أول يوليو غانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقسدير المعساش أو المكاناة » ونص البند ثانيا من قواعد تطبيق جدول الرتبات الملحق بالقانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٢ على أن « يعامل رنيس مجلس الدوله معاملة الوزير من حيث المعاش » واستعرضت الجمعية أحكام قانون المتأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الذي نصت مادته رقم (٢١) على أن « يسوى معاش المؤمن عليه الذي شفل منصب وزير ونائب وزير على اساس آخر اجر تقاضاه » ونصت مادته رقم (٠٠) المستبدلة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على انه « اذا عاد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لاحكام هذا التأمين أو لأحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مقرر وفقا لقانون ، بؤتف صرف معاشه اعتبارا من اول الشهر التالى وذلك حتى تاريخ ايتهاء خدمته بالجهات المشار اليها أو بلوغه الشن المنصوص عليهسا عاليند (1) من المادة (١٨) أيهما أسبق . .

ولا تسرى احكام هذا التابين في شأن المؤبن عليه لذا تجاوزته سنه الستين وذلك لهيا عدا من تبد خديته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المنسار اليهم في البند (١) من المادة (٣) وكذلك المحالات المنصوص عليها في المواد ٣١ و ١٦٣ و ١٦٣ ويصرف المعاش في هذه الحالة من اول الشهر الذي تنتهى فيه الخدية »

كما استعرضت الجمعية قرار المحكمة الدستورية العليا أفي طلب المتعدين رقم (٣) لسنة ٨ ق الذي قضى ــ للأسباب الواردة نيه بأنه ق تطبيق احكام المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من اعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويحاسل ممللتة من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأسسامي والمسائل المستحق عن الأجرة المقرر لرئيس

محكمة النقض كما يعتبر نالاب رئيس محكمة الاستثناف ومن في درجنه من أعضاء الهيئات القضائية في حكم برجة نالاب الوزيسر ويعسلل ممالمئته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الاسساسي والمعاش المستحق عن الأجر المختفير وفلك بغذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير ولو كان بلوغ العضو المرتب المائل في الحالتين اعبالا لنس النقرة ولا كان بلوغ العضو المرتب المائل في الحالتين اعبالا لنس النقرة من الأخيرة من تواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالمتانون رقم ١٧ ليسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات التضائية .

وقد انتهت الجمعية الى أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد استبقى بمقتضى التعديل الذي أدخله على أحكام المادة ٦٩ من مسون السلطة القضائية بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتعديل الذي ادخله على أحكام المادة ١٢٣ من مانون مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ كما سلف البيان بالخصة عضو الهيئة القضائية الدى يبلغ سن الستين خلال العام القضائي حتى انتهاء هــذا العــام (١) مستهدما ومقا للثابت من الأعمال التحضيرية لقانوني السلطة القضائية ومجلس الدولة تحقيق حسن سير العمل خلال السنة القضائية بالمحاكم وبغيرها من مجالات العمل في الهيئات القضائية المختلفة وعدم اضطرابه خلال السنة القضائية نتيجة لانتهاء خدمة بعض أعضائها ببلوغ سن الستين خلالها وبناء على صريح عبارة النصوص والمكهة التي تغياها المشرع من استبقاء الأعضاء بالهيئات القضائية الذين يبلغون سن الستين خلالها فان هذا الاستبقاء ــ حسبها استقر عليه انتاء هذه الجمعية وقضاء اللحكمة الادارية العليا _ لا يعد (٢) مدا للخدمة أو استبرارا لها بعد سن الستين غالركز التقاعدي يتحدد ... في المخدمة أو استبرارا لها بعد سن الستين غالركز التقاعدي يتحدد ... في المحدمة المحدد ا هذه الحالة - حتما وبقوة القانون غور بلوغ سن الستين ولا يغير من ذلك أن يبعى العضو في الخدمة بعد بلوغه هذه السن لحين انتهاء السنة القضائية ومن ثم مهذه الفترة لا تحسب في المعاش ولا تدخسل بالتالى ضمن مدد الاشتراك في التامين وذلك ونقسا لصريح عبسارات نصوص قوانين الهيئات القضائية التي قضت بعدم حساب تلك المدة في تقدير المعاشي أو الكافأة .

 ⁽١) المذكرة الايضاحية للاقتراح المشروع قانون رقم ٤٩ و ٥٠ السنة ١٩٧٣ النشرة التشريعية العدد السابع يوليو سنة ٧٣ وعلمي اكتوبر حب ٢٣٨١ وحب ٢٣٨٠ ٠

⁽۲) فتوى الجمعية العمومية رقم ۷۲۸ بتاريخ ۲۰۰۰/۱۷۲۰ ملف رقم ۲۰/۲/۱۸ وفترى الجمعية رقم ۱۰۰ بتاريح ۲۰/۲/۱۸ ملف رقم ۴۰/۲/۱۸ وفترى الجمعية رقم ۲۰۱ بتاريح ۴۰/۲/۱۸ ملف رقم ۲۳۷/۱/۱۸ ملف رقم ۲۳۷/۱/۱۸ ملک رقم ۲۳۷/۱/۱۸ میکمة الادارية الطیسا غی المشکرة ۲۵۱/۱۲/۱۸ المشکر رقم ۱ سنة ۲۷ تن افسادر بجلسة ۱۵۸۱/۱۲/۱۸

ولما كان قانون التأمين الاجتماعي في اول صدوره عام ١٩٧٥ يتفق وحكم المادة (٦٩) من قانون السلطة القضائية والمادة (١٢٣) من قانون مجلس الدولة حيث كانت الفقرة الأخيرة من نص المادة (·)) منه نقرر أيقاف الانتفاع بتاءين الشيخوخة والعجز والوفاة ببلوغ المؤمن عليه سن السنين وقد ورد وذا الحكم ماما لجيع المؤمن عليهم عيما عدا المراد النباك السنيكاة الدين ليس منهم اعضاء الهينات الطساتية وُلْا الْوزُراءُ أَوْ مِن هُمَّ فِي فَرَحْتُهُم أَوْ مَن يَعِالمُون مِعلِلتُهُم ، وحيث انه قد صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض اجكام قَانُون التامين الأجبماعي وقرار أضافة بعض الفئات الي الفئات المستثناة بن حكم المقرة الأخيرة من المادة (٤٠) سالفة البيان والني تشمل المعاملين بالمادة (٣١) بِمِنْ ذاب القِانون اي الوزراء ونسواب الوزراء الذين شعفوا منصب الوزير أو نائب الوزير وبالتالي مقد اصبح يحق لهؤلاء الاستمرار في الانتقاع بتاتين الشيخوخة والعجز والوماة رغم تُجَاوِزُاهِمْ تُمْتِن السَّنْدَيْنِ وَهُنَ كَيْفُ-ان مِدَّا التَّعَدِيلُ لا يَقَيْرُ مِن عَسَلَمَ أَ ما سَبِقُ أَنْ اسْتَقَرْتُ عَليه مَتَاوَى الْجَمْعَية العَمومية واحكام المحكمة الإدارية ألعليا على النحو سألف البيان وذلك لورود مدا الحكم الجديد في خانونَ التامينَ الأَبْعَتِمَا عَنَى الذِّي بِعَتِيرٌ في مُجَالَهُ عَالُونًا عَامُهُ وَلا تَسْرِيُّهُ أحكانه على أعضاء الهيئات القضائية الإ ميها لم يرد بشنائه نص خاص ف التو نين المنظمة الشنونهم يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التامين الاجتماعي من " أنه يستنمر العمال بالزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادر الله خاصة ، وبالتالي مانه حيث لا يوجد ثمة شك في قسوانين الهيئاتُ القصائية تعتبر قوانين خاصة فيما تضمنته من أحكام بالنسبة، لمن تسرى عليهم من اعضاء هذه الهيئات . وحَيث إن ما وَرَّد في الفقرَّةُ الأخيرة من نص المادة ((٠٤٠) من قانون التامين الاجتماعي سالفة البِّيان من استمراز انتفاع المؤمن عليسه ألذى يشعفل منصب الوزير أن نائب الوزير بتامين الشيخوخة والعجز والوماة بعد بلوغه سن الستين واستمراره ب بالتالي في سداد الاستراكات المتررة لحين انتهاء خدمته سي مقتضاً أن هذه الأحكام تسرى على من يشغل أحد هذين المنصبين مِنَ الْوَزِرُاءُ وَمُوابُ الْوَزِرَاءُ الْأَعْضَاءُ يُمِكِلُسُ الْوَزِرِاءَ لَحُكُمِهُ السَّاسَةُ أ أنه طَبِقًا للطبيعة السِياسية لهَذِهِ الوظائف مَانَ الواد (١٥٣) الم رُ ١٦٠) مَن الدستور قَائم لا يشترط في الوزير أو ثالب الوزير الا أن يكون مَنَهُ قُوقَ الْحَدُهُ الْأَنْتُي عَنْدُ تَعْنِينَهُ وَهُمُو ٣٥ مُسَنَّةٌ مِيلَانِيةٌ وَهُــُو لا يمال الى التقاعد بناء على ذلك ولا يخطر تعيينه بعد بلؤغ سنن النستين بنص خاص ولكن هذه الأحكام سواء بنصبها أو ببقتضي الحكمة

تضب الحكية المجانية ٤٠٠ من مايتو تلك المهمة و١٩٨٠ - بيال بينسالهم

الذي دعت الى تعريرها أو لتعارضها مستح النص المربع السوارد في القوانين الخاصة بهم لا تسرطه علميا عضاء الهيئات النصائية الذين تقست المحكمة الدينورية العلما في ترارها سالف الديان بمسلما معاملة الوزراء ونواب الوزاء من حيث المعارس ، وعلمه يتوين القول بينون المستون معاشبة الموادد معاشبة الموادد المعاشبة الموادد الموادد الموادد المعاشبة المعاشبة الموادد الموادد المعاشبة الموادد المعاشبة الموادد الموادد الموادد المعاشبة الموادد ال

الاستشك

النتهت الجمعية العمومية التسمي الفتوى والتشريع الى أن خدمة عضو الهيئة التضائية تثنيني ببلوغة سن الستين وتخلو درجته ايا كانت الوظيفة التي فقط التي فقط المخلفة التأولغ ولا كند الطبيعة التضائية التي فقط التصاب المخدمة بعده ولا تحسب مدة الاستقاء في الخدمة الناء المام التضائر حتى ٣٠ يونيو ضمن مدد الاستواله في المساش أو المكافأة ولا يؤدى عنها اي الشتراك المتابن الاجتماعي .

ر فتوی رقم 210 فی ۲۸/٥/۲۸ جلسة 1/٥/٥/٢٦ ملف رقم ۱۹۹۰/۸^۲/۲۱٤) ·

(19+)

(حليبة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠).

مجلس الدولة ــ الجيمية الصومية فقسمى اللاترى والتشريع ــ اختصاصها ــ صاحب. الصفة في طلب الراى (دعوى ــ شروط فيولها ــ شرط الصفة) ·

المادة ٢٦/٥ من قانون مجلس الدولة رقم 27 لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين او اكثر من الجهات المسار اليها بالنص هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات بين الجهات المسار اليها - يتحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقافي طبقا للقانون وان يوجه ال من يمثل الجهة الموجه البوء العامل ذلك - الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية العقوق - تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من تانون مجلس الدولة الصادر بالقصانون رقم ٧) لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية (د) المنازعات التي تنشسا بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المهيئات المعامة أو بين المهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها والبعض . ويكون رأى الجمعية المهوميسة لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات لمزما للجانبين .

وبغاد ذلك أن اختصاص الجبعية المعوبية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار اليها في البند د من المادة ٦٦ من القانون رقم ٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وغض المنازعات بين الجهات المسار اليها وهو ما يحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب السفة في التقاشي طبقاً للقانون ، وأن يوجه الى من يعثل الجهة الموجه اليها قانونا سـ فالصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ولما كان النزاع الماثل قد عرض على الجمعية العمومية التسمي المنتوى والتشريع عن طريق مغوض مصلحة الجمارك بالقاهرة ، وهسو ليس صاحب صفة في تبثيل مصلحة الجبارك التي يبثلها رئيسها ، علن النزاع يكون مقدما من غير ذي صفة مما يتمين معه عدم تبوله .

لنلسسك

انتهت الجمعية العصومية لقصمى الفترى والتشريع الى عصدم قبول النزاع .

ر فتوی رقم ۸۷° فی ۱۹۹۰/۲/۲۶ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۰ ملف رقم ۳۲/۲/۳۷) ·

(۲۹۱) (جَاسِبةُ إِزَّا مُنْ مِانِدِ سِنةً ١٩٩٠)

ماترن مجلس الدولة المبادر بالقانون وقم 20 لسنة 1977 مع عمر تعرض العكم في مدون مجلس المحكم وعود تحديد المحكم المجلسة المحكم محمد المحكم المح

استعرضت الجمعية العمومية الحكم الصادر من محكمة التضاء الادارى في الدعوى رقم ١٩٨١/ لمنة ٣٢ ق بجلسسة ١٩٨٨/٦/١٣ وتبيئت أنه حكم في دعوى « تسوية حالة وظيفية » لكونه لم يتعرض في يتطوفه أو اسبابه الاضاء أية قرارات أدارية تتملق بموضوع الحق الطالب نه .

ولما كأن ألنابت _ من الأوراق _ أن وزارة الخارجية لم تطمن في هذا الحكم أمام المحكمة الادارية الطيل خلال الميماد المقرر طبقا لنص المداد }؛ من قانون مجلس الدولة رتم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ ، ومن ثم نقد السبح حكما نهائيا خائرا لقوة الشيء المقدى فيه .

ومتى كان الحكم العروض _ وهو صادر في دعوى تسوية _ قد تنص في بنطوته « باحتيسة المحديين مد..... و في ارجاع السديتها على النصو المذى كانا عليه في وظيفة لمحق بوزارة الخارجية بين دغمة تعيينها مع ما يترتب عملى ذلك من آثار . . » وجاء بالأسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا « وذلك بأن يكون ترتيب المدعى (الأول) في الاقديمية الثابن والعشرين والمدعى (الثاني) الثابن عشم » . غان متضى تنفيذ هذا الصكم

وأثاره المباشرة تتصر في النزام جهة الادارة بارجاع ترتيب اقديئة المحكوم لهنا في أدنى درجات وظائف السلك الدبلوماسي « وظيفة المحق» على النحو الذي بينه الحكم وصرف الفروق المالية لهما — أن وجدت — وليس من آثار الحكم المباشرة تعديل ترتيب المدينها في درجات الوظائف الأعلى بشكل تلقلتي — حتى وأن كان المحكوم لهما قد طلبا ذلك في صحيفة المدعوى — أذ إن هذا التعديل بعد بمنابة طمن بالفاء قرارات الترقية التي تبت الى هذه الوظائف دون مراعاة اقدينها الجديدة التي التي تبت الى هذه الوظائف دون مراعاة اقدينها المجديدة التي المحكوم أبو المحكوم أبها بحث كانت المخارف والقواعد القانونية المحيطة بهذه القرارات الادارية ومقارنة علم المحكوم لهما بحالة زملائهما المرتبن • والثابت أن الحكم المذكور لم يتحرض لتلك القرارات سواء في أسبابه أو في منظوقه ، وبالناس غلا يعتبر من آثار تنفيذه المباشرة تعديل اقدمية المحكوم لهما في الوظائف الإعلى • الا أن هذا الحكم يفتح لهما باب الطعن على القرارات الادارية الشيار اليها • .

والمستقر عليه ... في قضاء المحكمة الادارية العليا ... أن واعيد واجراءات الطعن القضائي طبقا للهادة ٢٤ من قاتون مجلس الدولة المشار اليه تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور الحسكم في دعــوى التسوية ، غينظلم المحكوم له ... كتاعدة علمة ... من هذه القرارات خلال الستين يوما التالية لصدور الحكم ، غان لم تستجب جهة الادارة لتظلمه صراحة أو ضبنا ، غعليه أن يتم دعواه خلال الستين يوما التي تتوها . أيا أذا تقاعس المحكوم له عن التظلم واقامة دعواه في المواعيد المقررة غان تلك القرارات تكنسب حصانة تعصمها من أي الغاء أو تعديل (في هذا المعنى المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٠٠٦ أسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٦٥/ ١٩٨١) .

واذ لم يثبت من الأوراق ... في الحالة المعروضة ... ان المحكوم الهما
قد تظلما أو طعنا بعد صدور حكم محكمة القضاء الادارى بتساريخ
المدارات الترقية إلى وظائف السلك الدبلوماسي
التي تعلو وظيفة ملحق ، ومن ثم غان هذه القرارات تكون قد اكتسبت
حصاتة تهنع المساس بها ، وبالتالى غلا يجوز لهما المطالبة بتعديسال
التدبيتهما في هذه الوظائف .

لنلسك

انتهى راى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الإثار المترتبة على تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى ف الدموى رقم ١٩٠١ لسنة ٢٢ ق بجلسة ١٩٨٨/٦/١٣ تتتصر على تعديل التدبية المحكوم لهما في وظيفة ملحق بوزارة الخارجية دون غيرها بن الوظائف الأعلى ، وصرف الفروق الملاية لها — ان وجدت — وذلك على النحو السالف بيانسه .

ر فتوی رقم ۱۲۲ فی ۱۹۹۰/۲/۱۲ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۰ ملف رقم ۲۸/۳/۳/۷) ۰

(YAY)

(حلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

منوك .. البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .. صرف نسبة من الأدباح للعاملين به

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شان البنك الرئيس للتنصة والاتمان الزراعي - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شان هيئات القطاع العام ونركاته - البنك الرئيس للتنصية والاتمان القراء كل النقط المسام القانوني القراء لكل منها في عدة عناصر اساسية - تبحية ذلك - البنك الرئيسي يعد من هيئات القطاع العام الشيئة بعثقي قانون فلاس - سريان احكام قانون هيئات القطاع العام رقم ١٩٧١ على هيئات القطاع العام المنشاء بموجب قوانين خاصة فيها لم يرد بشانه نص خاص في هده القرائين - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على هيئات القطاع العام المنشاء فيسيع في الارباح التي تحقيقها تلك الهيئات - يبعق للعاملين بالبنك الرئيس في من الارباح التي يعينات التبجة ذلك - يبعق للعاملين بالبنك الرئيس الكنيخ والها بلناء الرئيس يزاولها بدئته ووفقا للشروط والقواعد القرائح بعقها البنك من الانشية التي يزاولها بدئته ووفقا للشروط والقواعد القرائح في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ التي يزاولها بدئته ووفقا للشروط والقواعد القرارة في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ التي سالك الذكر - تطبيق ٠

(احالة ـ هيئات القطاع المام) •

استعرضت الجمعية العمومية اللاة (٥) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ مانشاء المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعساوني والمنوك التامعة لها بالمحافظات التي تنص على أن « تحول مروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني في المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعي والتعاوني في شكل شركات مساهبة تابعية للمؤسسية » . كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنهية والائنمان الزراعي التي تنص على أن « تحولي المؤسسة المصرية العلمة للائتمان الزراعي والتعلوني الى هيئة علمسة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي » ويتبع وزير الزراعة . وتتبع بنوك التسمليف الزراعي والتعاوني الحالية بالمحافظات والمنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسي ، « وتسمي بنوك التنبيسة الزراعية » وتتولى تحقيق اغراض البنك الرئيسي في النطاق الذي يحدده لها ، وتنشىء هذه البنوك طبقا لما يقرره البنك الرئيسي وحدات تابعة لها في المدن والقرى تسمى بنوك القرى .. » والمادة (٥) من ذات القانون التي تنص على أن « تعتبر أموال البنك الرئيسي التنمية والاتتمان الزراعي الموالا سلوكة للدولة لمكية خاصة » . والمادة ٧ منه التى تنص على أن « تتكون موارد البنك الرئيسى للتنبية والانتبان الزراعي من :

١ ــ حصيلة أوجه النشاط التي يباشرها .

......

ه ... صانى أرباح البنوك التابعة له بعد اقتطاع ما تقرر تكوينه من احتياطيات ومخصمات » · والمادة (١٣) التي تنص على أن « يتولى البنك الرئيسي التخطيط المركزي للائتمان الزراعي والتمويل التعاوني على مستوى الجمهورية ومتابعة برامجه ورقابة تنفيده في اطار السياسة العلمة للدولة، ، والعمل على تمويل هذا الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الانتاج سواء بالاستيراد أو من الانتاج المطي ووضع سياسة توزيعها بالنقد او بالأجل . كما يتولى وضع سياسة دعسم المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة والتعاون وتقديم ألتمويل والخدمات المصرفية للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات الزراعية على اختلافة اغراضها والقيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة اغراض الاستيراد في مجالات نشاط البنك » والمادة (١٥) التي تنص على أن « يخسول مجلس ادارة البنك الرئيسي سلطات الجمعية العمومية بالنسبة للبنوك التابعة له وذلك نيما يتعلق بالمسائل الآتية ... » . والمادة (. ٢٠) التي تنص على ان « تسرى على البنك السرئيسي والبنسوك التابعة له احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتهان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المصرى والجهاز المصرفي وذلك نيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون».

وكذلك استعرضت المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقسم 17 لسنة 1947 في شأن هيئات القطاع العام وشركاته التى تنص عسلى أنه « لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون الإخلال بما تضمنته القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية من أنظمة خاصة لبعض هيئات أو مؤسسات أو شركات القطاع العام وتسرى أحسكامه على هذة الجمهات نبيا لم يرد به نص خاص في تلك القوانين أو القرارات » ، والمادة (1) من القانون المذكور التى تنص على أن « تقوم هيئات القطاع العام في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التى تشرف عليها بالمشاركة في تنبية الاقتصاد القومي والعبل على تحقيق أهداف خطة التبنية طبقا للسياسة العامة للدولة وخططها ، ، » ، والمادة (٢) من نات القانون التي تقص على أن « تتشا هيئة القطاع العام بقراد

من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتباريسة وتعتبر مسن أشخاص القانون العام ويحدد القرار الصادر بانشائها:

۱ - نصيبها في صافى ارباخ شركاتها التي ينقرر نوزيمها .. » والمادة (٨) التي تنص على ان « ... يختص مجلس ادارة الهيئة بالنظر في كل ما يرى الوزير المختص او رئيس مجلس الادارة عرضه على المجلس من مسائل تتعلق بالهيئة أو بالشركات التي تشرف عليها وكذلك بما يأتي :

1 — اقرار الخطط والاهداف العابة لكل شركة أو لجبوعة من الشركات التي تشرف عليها طبقا للسباسة العابة للدولة وفي اطار خطة التنبية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ٠٠ » والمادة (١٤) التي تنص على أن « وتعتبر أبوال الهيئة من الأبوال المبلوكة للدولسة ملكة خاصة بالم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بانشائها . . » منذا القانون على المبلوك بين « . . . كما يسرى حكم المادة (٢٦) الني تنص على أن « . . . كما يسرى حكم المادة (٢١) بنفسها) وفقا الفضوابط التي يسمر بها تسرار من رئيس مجلس القرراء » . والمادة ١٢ التي تنص على أن « شركة القطاع العام وحدة التنبية الاقتصادية والاجتماعية ، ويجب أن تتخبذ شمكل الشمك المساهدة » . والمادة ٢٢ التي تنص على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار الله قد قرن تحويل المؤسسة المحرية العامة للانتمان الزراعي والتعاوني الى هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك الرئيسي للتنمية والانتمان الزراعي » ، يتبعها بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات والمنشأة في شكل شركات مساهمة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر . ويباشر

البنك الرئيسى بذاته دورا اقتصاديا هاما حيث يتولى التخطيط المركزى للاتبان الزراعى والتبويل التعاونى على مستوى الجمهورية ، ومتابعة براحجه ورقابة تثنيذه في اطار السياسة العامة للدولة والعمل عسلى تمويل هذا الانتمان كما يتولى التمويل والخدمات المرغية للوصدات المحتوية على اختلاف اغراضها والقيام بجميع الاعمال المصرفية لخدمة اغراض الاستيراد في مجالات نشاط البنك . وكذلك يتوم بالاشراف على بنوك التنمية الزراعية التابعسة له بالمحافظات والتي تتولى تحقيق اغراض البنك الرئيسى في النطاق

هذا وقد حدد المشرع في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المسار اليه موارد البنك الرئيسي ومن بينها صافي أرباح البنوك التابعة له بعد اقتطاع ما تقرر تكوينه في احتياطيات ومخصصات ، كما اعتبسر أبوال البنك اموالا مطوكة للدولة ملكية خاصة .

ولما كان تانون هيئات التطاع العام وشركانه رتم 14 لسنة 1487 قد حدد دور هذه الهيئات في انها تتولى في مجال نشاطها ومن خسلال شركات القطاع العام « المساهمة » التابعة لها ، المشاركة في تنبية الاقتصاد التومى والعمل على تحقيق أهداف خطة التنبية طبقا السياسة العلمية للدولة ، وقد منح المشرع في القانون المذكور تلسك الهيئسات المشخصية الاعتبارية واعتبرها من أشخاص القانون العام ، وأجاز لها أن تباشر بنفسها نشاطا اقتصاديا معينا طبقا المشروط والضسوابط المترة في قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشائها ، كما حدد المشرع ونص قد الهيئات على شركات القطاع العام التابعة لها ، وونص على الموارد المالية للهيئات المذكورة ومن ضمنها حصة معينة في صافي أرباح شركاتها التي يتقور توزيعها ، واعتبر الموال الهيئات أموالا مهلوكة للدولسة الملكية خاصة ما لم ينص على خسلاف ذلك في القدار الجمهوري الصادر بانشاء الهيئة ،

واذ يبين ما تقدم أن البنك الرئيسي للتنبية والانتسان الزراعي
تتوافر له سـ من الناحية الموضوعية سـ مقومات هيئات القطاع العام التي
تباشر نشاطا اقتصاديا معينا بنفسها والمنشأة وغقا لاحكام التانون رتم
١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، وذلك لاتفاق النظام القانوني المقرر لكل
منهما في عدة عناصر أساسية منها : توافر الشخصية الاعتبارية العامة
لهما ، ومزاولتهما لنوع من النشاط الاقتصادي في اطار السياسة العامة
للدولة بشكل ذاتي ومن خلال الشركات المساهمة التي تتبعها ، وقيامهما
بالاشراف على هذه الشركات وتحديد اهدانهما على التغميل المقرر في
بالاشراف على هذه الشركات وتحديد اهدانهما على التغميل المقرر في

هذا الشأن . فضلا عن أن المشرع قد اعتبر أموالهما من الأموال المهلوكة للدولة ملكية خاصة حـ كأصل عام حـ . ومن ثم غان البنك الرئيسي يعد من هيئات القطاع العام المنشأة بمقتضى قانون خاص ، ولما كان قانون ميئات القطاع العام رقم ٩٧ لمسنة ١٩٨٧ قد نص في المادة الثالثة من مواد أصداره على سريان احكامه على هيشات القطاع العام المنشاة بموجب قوانين خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه القوانين .

واذ لم يتضمن القانون رقم 11V اسنة 14V1 الصادر بانشاء البنك الرئيسي المذكور او القوانين المكبلة له نصا ينضمن تحديد حصسة مسن الإرباح التي يحققها البنك من نشاطه الذي يزاوله بنفسه ، توزع على العالمين به ، ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الخصوص الى احكام القانون رقم 14AV المشار اليه ، والذي تضى صراحسة بأن يكسون للعاملين بهيئات القطاع العسام التي تباشر نشساطا بنفسها نصيب في الارباح التي تحققها تلك الهيئات ويتقرر توزيعها وذلك على النحو المين تقصيلا بالملاتين 11 ، ٢٤ من القانون المذكور وبناء عليه عان ذات الحكم المشار اليه يسرى على العالمين بالبنسك الرئيسي للتنهيسة والاتسال الزراعي ، عيدق لهم الحصول على نسبة من الارباح التي يحققها البنك من الانشطة الني يزاولها بذاته ووقفا للشروط والقواعسد المقسررة في المتاون رقم 40 اسنة 14AV سالف الذكر .

لنلسسك

انتهى راى الجمعية المعومية لتسسمى الفتسوى والتشريسع الى استحقاق المالمين بالبنك الرئيسى للتنبية والانتمان الزراعى لنسبة من الارباح التي يحققها البنك عن الانشطة التي يباشرها بنفسه وفقبا للتواعد المقررة لذلك في قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

ر فتوی رقم ۱۹۹۰ غی ۱۹۹۰/۱/۲۵ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۱ ملف رقم ۱۹۳/۲/۱۲) ·

(Y9Y)

حلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٩٠

هيئات عامة ــ الهيئة العامة لتنمية التروة السمكية ــ مقابل التغاع (أموال الدولة العامة والخاصة) (ازالة التمدى عليها)

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لُسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - تطلب الشرع ضروره اخذ راى الهيئة العسامة لتنمية الثروة السمكية بالنسبة للمشروعات التي تقيمها جهات اخرى في حدود اختصاصها إذا ترتب عليها اقتطاع جزء منها أو كان من شانها تلويث مياهها .. حيد قران رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ نطاق السطحات المائية التي تشرف عليها الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعة على قناة السويس والأراضي المعيطة بها لمساحة مائتي متر من شواطئها ـ اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استغلال تلك الأراضي والترخيص بالانتفاع بها في نطاق الأغراض المعددة بقرار انشائها واليها وحدها يؤول مقابل الانتقاع بها .. يمتلع على الجهات الأخرى التعدى على الاختصاص المقرر لها في هذا الشان لا يجوز التصرف في الأراضي المعيطة بالبحيرات المزه حتى مسافة مائتي متر من شواطئها او المعجز عليها او تملكها بالتقادم وازالة ما يقع عليها من تعديات بكافة الطرق ـ أساس ذلك : اعتبار هذه الأراضي المبلوكة للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في تاريخ اخضاعها لاشراف الهيئة المذكورة من أموال الدومين العام ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ اناط بالهيئة العامة لتنفية الثروة السمكية ازالة كافة التمديات والمغالفات التي تقع على المسطعات المائية الشرفة عليها وشواطئها بالطريق الأدارى ـ استعمال هذه السلطة منوط بتوافر أساسها وتعقق دواعى استعمالها من وجود اعتداء ظاهر أو معاولة غميب ــ أذا لم يتوافر او يتحقق سيء من ذلك - كما لو كان واضع اليد يستند في وضع يده او حيازته الى ادعاء بعق له ما يبرره من الستندات التي تؤيد في ظاهرها ما يدعيه من حق .. فانه لا يجوز للهيئة ولازالة الاعتداء الا أن تلجأ الى القضاء لرفض هذه المستندات وازالة مثل ثلك المغالفات او التعديات _ تطبيق ٠

تنص ألمادة ٨٧ من التقنين المدنى على أنَّ و (١) تعتبر أموالا عامة المقارات والمنقولات التى للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

 ٢ ـ وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الصجز عليها أو تملكها بالتقاد ٠٠٠ » .

وتغص المادة الأولى من قدار رئيس الجمهدورية رقسم ١٩٠ لمسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العلمة لتنهية الثروة السمكية على أن « تنشسا هيئة علمة اقتصادية باسم « الهيئة العلمة لتنهية الثروة السمكية » يكون لها الشخصية الاعتبارية ... » . وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن « تهدف الهيئة الى تنمية الاقتصاد القومي في مجال تنمية الثروة السمكية واقامة مشروعات التوسع الأفقى والرأسي في هذا المجال ضعن اطار السامة العامة والخطة العامة للدولة » .

وتنص المادة الثالثة على أن « للهيئة في سبيل تحقيق اهدائها القيام بما تراه من أعمال ولها على الأخص :

 ١ - العمل على تنبية النروة السمكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمسطعات المائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس أنجههورية

۱۱ _ ابداء الراى في المشروعات العابة التي تقوم بها جهات اخرى في حدود اختصاصها اذا ترتب عليها اقتطاع اجزاء من المسطحات المائية اذ كان من شانها تلويث المياه . . » .

وتنص المادة الثانية عشر على أن « يكون للهيئة بوازنة خاصــة تتكون بواردها بن :مصيلة استغلال المسطحات المائية المنصوص عليها في البند (1) بن المادة (٣) بن هذا القرار»

وتنص المادة الاولى من ترار رئيس الجمهورية رقم 10} اسنة المهدة المسلحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنبية الثروة السمكية تنبيتها والاشراف على تنبيذ الصيد بها على أن « تصدد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنبية الثروة السمكية والاشراف على تنفيذ توانين الصيد والترارات المنفذة لها فيها على المنحو الآتي :

. أولا : البحر الاقليمي الممرى في البحر الأبيض المتوسط والبحسر. الأحضر وخليج السويس وقناة المسريس وبحيراتها •

قالثا : الاراضى المعيطة بالبحيسرات حتى مساحسة مالتى متر من شواطنها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقا منه لسياسة التنميسة الاقتصادية للاقتصاد القومي في مجال الثروة السمكية أنشأ هيئة عامة اقتصاديسة أطلق عليها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ناط بهما مهمة تنمية الثروة السمكية والتيام بمشروعات التوسع الأنقى والراسي في هدفا المجال ضمن اطار السبياسة العسامة والخطة العسامة للدولة والعمل على استغلال مناطق الصيد والرابي والمزارع السمكية بالسطحات المائيسة التي يصدر بتحديدها ترار من رئيس الجمهورية والاشرافة على تنفيذ قوانين الصيد بهذه السطحات واصدار التراخيص اللازمة للمسيد فيها والحصول على مقابل استغلالها باعتباره بشكل احد مواردها كما عهد اليها أيضا بالعمل على صيانتها وتنبيتها وتطهير فتحاتها وازالة ما يقع عليها أو على شواطئها من تعديات ومخالفات بالطريق الادارى وفي سبيل أحكام سلطتها في الاشراف على تلك المناطق نقد تطلب المشرع ضرورة احذ رايها بالنسبة للمشروعات العامة التي نتيمها جهات اخرى في حدود أختصاصها اذا ترتب عليها اقتطاع جزء منها أو كان من شانها تلويث مياهها وذلك بالاضافة الى سائر الاختصاصات الأخرى الواردة بقرار انشاء الهيئة المذكورة ، هذا وقد حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه نطاق المسطحات المائية التي تشرف عليهسا الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعة على قناة السسويس والأراضي المحيطة بها لمساحة مائتي متر من شواطئها .

وبن حيث أن الجبعية العبوبية لتسبى الفتوى والتشريع قد ذهبت بطبستها المنعقدة في ١٩٨٧/١٢/١ إلى أن جبيع الأعبال والتصرفسات الصادرة بن الهيئة العابة لتنبية الثروة السبكية يجب أن تستهدف غاية واحدة هي تنبية الثروة السبكية غان استهدفت غاية أخسرى أصبحت مخالفة لأحكام القرار الصادر بانشائها وذلك عبلا بقاعدة تخصيص الإهداف التي تخضع لها الهيئات العابة .

وبن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٣ الشار اليه قد حدد في المادة الأولى بنه السطحسات المائيسة والاراضي التي تختص الهيئة العامة لتنمية الثروة السسكية بالاشراف عليها واستغلالها بحيث تشبل كافة المسطحات المائية بجييع انواعها والاراضي الحيطة نقط بالبحيرات دون المسطحات المائية الأخرى ، وبن ثم عاته اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استغلال تلك الاراضي والترخيص بالانتفاع بها في نطاق الاغراض المسحدة بقسرار انشائها واليها وحدها يؤول بقابل الانتفاع بها بعيث يمتنع على الجهات الشري التصددي على الجهات وذلك بعراعاة

عدم الاخلال بحق هذه الجهات في اتامة المشروعات العامة التي تدخل في المتصاصبة بشرط اخذ راى الهيئة المذكورة اذا ترتب على اقامة تلك المشروعات التطاع جزء من المسطحات المشار اليها أو كان من شانها تلويث المياه .

ومن حيث أن المسلم به وفقا لأحكام التقنين المدنى أن اكتسب المال الصفة العامة منوط بتوافر أمرين أولهما أن يكون المال ... عقارا أو منتولا ... مبلوكا للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وتأنيهما أن يتم تخصيص هذا المال للمنفعة العامة باحدى الطرق المقررة قانونا .

ومن حيث أن الاراضى المحيطة بالبحيرات حتى مساحة مائتى متر شواطئها قد اخضعت لاشراف الهيئة العامة لننية الثروة السمكية وخضعت لتحتيق المنعقة العامة التى تضطلع بها الهيئة المذكورة وذلك بتنبية الاتصاد القومى فى مجال الثروة السمكية وأن هسنه المساحسة بحسب تحديدها تعتبر حاليا حرما للشاطئ، وجزءاً بنه بصمب المسال طبقا لما هو معروف من تأكل وتراجع الشاطئ، بعرور الزمن بنعل عوامل النحر الطبيعية ، ومن ثم تعد جميع الأراضى الداخلة فى نطاق المساحة المشار اليها والملوكة للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة فى تاريخ أخضاعها لاشراف الهيئة المذكورة من أموال الدومين العام بحيث تسرى عليها كافة أوجه الحماية المقررة له من حيث عدم جواز التصرف ينها أو الحجز عليها أو تهلكها بالتقادم وازالة ما يقع عليها من تعديسات

ومن حيث أنه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ السنة المثار اليه قد ناط بالهيئة العلمة لتنبية الثروة السمكية ازالــة كانة التعديات والمخالفات التي تقع على المسطحات المائية المشرفة عليها وشواطئها بالطريق الادارى الا أن استعمال هذه السلطة منوط بتوانم اسلسه وتحقيق دواعي استعمالها من وجود اعتداء ظاهر أو محاولة غصب فاذا لم يتوانم أو يتحقق شيء من ذلك كما لو كان واضع اليسد يستند في وضع يده أو حيازته إلى ادعاء بحق له ما يبرره من المستندات التي تؤيد في ظاهرها ما يدعيه من حق فانه لا يجوز للهيئة لإزالة الاعتداء الان تلجأ إلى القضاء لرفض هذه المستندات وازالة مثل تلك المخالفات

ترتيبا على ما تقدم ولما كان الشابت في الحالة المعروضة أن السيد/

قد اشترى من مشروع استغلال وتنمية شاطىء فايد

س ط ف

التابع لمحافظة الاسماعيلية مساحة ٣ ٣ ٧ تقع داخمل نطاق

وساحة الماتى متر التى تشرف عليها الهيئة العامة لتنبية الثروة السمكية وأن الجهة المبيعة قد اقرت في عقد بيع الأرض المشار اليها بملكيةها للمقار المبيع ملكية خاصة وتم تسجيل هذا المقد بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ ودن أي اعتراض من جانب الشهير المقارى ومن ثم غانه يتمين لامكان ابطال هذا المقد الالتجاء الى القضاء لا يكون للهيئة المذكورة الحق في استرداد مقابل الانتفاع المستحق نظير اشغال السيد المذكور اللارض المشار اليها الا بعد صدور حكم المحكمة المختصة في ذلك المسان ويعمرى هذا المبدأ اليها بالنسبة لجبيع المتصرف اليهم بعد تاريخ خضوع الارتض المشار اليها لاشراف الهيئة المذكورة ولو كانت التصرفات الصادرة اليهم بعد تريت مقود انتذائية لم تسحل بعد .

اناے

أنتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى : اولا سـ عدم جواز التصرف في الأراشى المحيطة بالبحيرات المرة حتى مسافة مائتي متر من شواطئها باعتبارها من الأموال العلمة .

ثانيا - أنه لا يجوز للهيئة العابة لتنبية الغروة السمكية لينسنى لها أزالة وضع اليد المسار اليه الا أن ترفع الأمر للقضاء لإبطال هـذه المعتود بمسجلة أو غير مسجلة .

ثلثا ... انه لا يحق للهيئة الحصول على مقابل الانتفاع المشار اليه الا بعد صدور احكام القضاء على النحو المبين غيما تقدم وعلى ضـوء ما سيقضى به .

^{· (} فتوی رقم ۱۱۸ فی ۱۹۹۰/۲/۱۹۰ جلسة ۲/۱/۱۹۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۷۰) ·

(YAE)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

علاد ... علاد ادارى ... عقد توريد ... تنفيذه ... الاخلال بشروط التنفيذ ... سلطة توقيع جزاءات عل التمالد مع الادارة ... غرامات التأخير .

العقد شريعة التعاقدين ... تقوم قواعده مقام قواعد القانون بالنسبة لطرفيه ... يتهيئ تتغيله وفقا لما اشتمل عليه ويطريقة تتلق مع ما يوجه حسن اللية ... القرامات الحري يغمى عليها في السقود الالاربة بتوقيها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون حاجة ال مسود عليه المحافظة المتعارفة المحافظة بالمتارفة المتعارفة المتعارفة القوامة عبداً حساب غرامة التاخير ... وتحديد الأعمال التي تحسب على اساسها غرامة التاخير ... التوريد غير المعابق للمواصفات ياخذ حكم عدم التوريد من حيث توقيع غرامة التاخير الله لم يتم توريد بديلها المطابق للمواصفات في المباد المعدد للتوريد ما يمان غير أنه التاخير الله لم يتم توريد أنها يكون بالتسليم اللهائي الذي يتم بعد الفحص والحاينة بمعرفة اللجان المختصة ويردها - تطبيل بالتسليم الإبتاغي الذي يتم بعد الفحص والحاينة بمعرفة اللجان المختصة ويردها - نظبية ...

تبينت الجمعية العمومية أن الهيئة القسومية للاتمسالات السلكية واللاسلكية قد تماقدت عن طريق الممارسة مع جهاز مركز التسديب المهنى المسرطة القاهرة التابع لوزارة الداخلية على توريد ثلاثة اتواع من الخراطيم بالباشبورى يبلغ عددها ١٨٠ خرطرما نظير قيمة اجمعالية مقدارها بالباشبورى يبلغ عددها ١٨٠ خرطرما نظير قيمة اجمعالية مقدارها التوريد المسادر المبركز المورد بتاريخ ١٩٨٩/١٨١ على ضرورة التوريد خلال شهر من اليوم التالى لصدور الأمر المتكور وعلى أن يتم التسليم بخلان المركز ، وفي حالة التأخير في التوريد توقع على الورد عراسة تأخير بواقع الم عن كل اسبوع وبحد اتمى ٤٪ وأن الهيئة تطالب المركز المورد بغرامة التأخير المستحقة عليه محسوبة على السلس اجمائي تيمة علية التوريد لعدم تباه بتوريد الاسناف المطابقة المواصفات في المعاد المسحد .

ومن حيث أن المسلم به في مجالي القانونين العام والخاص أن العقد شريعة المتعاقدين بحيث تقوم قواعده مقام قواعد القانسون بالنسسية لطرفية وانه يتعين تنفيذه وفقا لما اشستمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حين النية و

ومن حيث أن القضاء الادارى قد استقر على أن الغرامات التي ينص عليها في المقود الادارية توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون عليه أن المعتود الادارية توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون من جانب المتعاقد معها ولها أن تستنزل قيمتها من المسالغ التي عساها أن تكون مستحقد له بموجب المقد دون أن تلتزم الادارة باثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصول الضرر على اعتبار، أن جهة الادارة في تحديدها مدة معينة لتنفيذ المقد يفترض فيها أنها قدرت أن حلجة المرفق تستوجب التنفيذ في هدفه المواعيد دون أي المتعاقد باعتبارها القرامة على حسن سير المرفق العمام والقمائمة على التنفيذ شروط القمام والقمائمة على تنفيذ شروط المقمد .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا قد ذهبت بجلستها المنعقدة في الممترجيلة المسلطة الممترجيلة المسلطة الممترجيلة المسلطة المسلطة المحديد مبدا حساب غرامة التأخير عن تأخر القاول في تسليم العمل في الموعد المحدد وتحديد الأعمال التي تحسب على أساسها غرامة التأخير ، غاذا كانت الإعمال التي تخصب على أساسها غرامة التأخير على أساس قيمة المتعلقة عليه على أساس قيمة المتعلقة الما أذا رأت الجهة الادارية أن الإعمال المتأخرة لا تبلغ من الأهمية الحد الذي يحول دون استفادتها بالمشروع رغم تراخى المتاولة في تغيذها يكون حساب الغرامة على أساس تيمة الإعمال المتأخرة نقط وتحديد ذلك يدخل في نطاق السلطة التقديرية لجهة الادارة بغير محقب محدادية تستهدف الصالح العام .

ومن حيث أن التوريد غير المطابق للمواصعات ياخذ حسكم عدم التوريد من حيث توقيع غرامة التأخير أذا لم يتم توريد بديلها المطابق للمواصعات في المحماد المحدد للتوريد ولما كان الثابت في الحالة المعروضة أن هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد رفضت قبول عند ٥٠ خسرطوما بالمباشبوري ١٢٩٠ باشبوري من اجمالي كمية المخراطيم المطلوب توريدها والبالغ مقدارها ١٨٠ خرطوما وأن هذه الخراطيم لا يمكن استمعالها في المفارعة المدنى الموردة من أجله بدون الباشبوري كما أعادت بذلك أدارة الامن والفاع المدنى وذلك على الوجه الثابت بالأوراق وأن المركز المورد تد تواضى في سحب الاصناف المرفضة وتورد بديلها المطابق للمواصفات تواضى غرامة التأخير في المهرد المناقب المؤمنة المتعادة توقيع غرامة التأخير في المهرد المناقب المؤمنة المتعادة المؤمرة من حساب المقابق المواصفات المؤمنة المتعادة المثابر التوريد ويكون ما قابت به الهيئة المذكورة من حساب المغرامة المثار اليها على العاس القيمة الإجمالية للمعلية أمر مسلم ويتلاق

واحكام القانون طالما أن عدم توريد الصنف المطلوب باجزائه المتكاباسة يحول دون الاستفادة منه وهو اهر تقدره الجهة المتماقدة ويتمين تبعا لذلك الزام المركز المورد باداء غرامة التأخير المستحقة عليه والبالسغ مقدارها ٢٩٧٧/٢٤ جنيه ولا يغير من ذلك القول بأن الجهة المتماقدة قد رفضت الاسناف المشار اليها بعد أن سبق وتبلتها عند التسليم بمخازن المركز ذلك أن العبرة في قبول الأشياء الموردة أنما يكون بالتسليم النهائي الذي يتم بعد الفحص والمماينة بمعرفة اللجان المفتمة وليس بالتسليم الإبتدائي الذي يقصد به أثبات كبية وعدد الاصناف المسوردة وتاريخ

لنلــــــك

انتهت الجمعية الصويبة لقسمي النتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة) بأن تؤدى الى الهيئة القويبة للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٢٢٧٧٢١ جنيه

﴿ فَتَوَى رَقِمَ ١٩٦ فَي ١٩٦٠/٦/١٦ جِلْسَةَ ٦/٦/٦/١٩ مَلْفُ رَقَمَ ١٩٩٠/٦/٢٢) •

(**۲۹۵**) جلسة ٦ من يونيــو سنة ١٩٩٠

مجلس الدولة _ اعضاء مجلس الدولة _ انتهاء الخدمة _ اعارة خلال فترة الاستيقاء _ كيفية تحديد العاملة المالية •

ـ المادة ١٢٣ من القانون رقم٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة الستبدلة بالقانون رقم ٥٠ السنة ١٩٧٧ ـ استبقاء من تنتهي خدمته من السادة اعضاء الجلسُ ببلوغه السن المقررة لترك الغدمة خلال العام القضائي حتى نهايته ـ لا تحسب المدة من انتهاء الخدمة حتى نهاية العام القضائي في تقدير الماش او الكافاة الستحقة له .. حكم المادة ١٢٣ الشار اليها جاء عاما دون تقييد ومطلقا دون تعديد _ نتيجة ذاك : يسرى على جميع اعضاء مجلس الدولة ولو كان الضو يعمل في خارج الجلس ما دام أن عمله هذا رؤى انه وثيق الصلة يعمله في المجلس .. العضو خلال هذه الفترة وان كان شاغلا لوظيفته في المجلس الا انه لا يعتبر شاغلا لدرجته المالية .. نتيجة ذلك : يحصل العضو بالاضافة الى الماش على مكافاة توازى الفرق بين الماش وبين الرتب والبدلات القررة .. من يعمل خارج المجلس طوال ألوقت خلال فترة استبقائه ـ لا يستحق تلك الكافاة لتخلف مناط استحقاقها بالنسبة له .. تستقل الجهة التي رخص له بالعمل فيها بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية .. اعارة العضو لشفل وظيفة امين عام مجلس الوزراء ... هو تصريح او ترخيص بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانوني يتلقد تهاما مع طبيعة العمل في الأسرة القضائية التي يظل منتميا اليها .. المعاملة المالية خلال فترة استبقائه مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس ــ مؤداه أن يستحق الماش المقرر وفقا لأحكام قانون التلمين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ ــ بالاضافة ال المنصصات القررة لوظيفة امين عام مجلس الوزراء التي يضطلع بأعبائها .. أساس ذلك : اعتبار هذه المخصصات هي البديل عن الكافاة التي يحصل عليها العضو في حالة استبقائه بالخدمة في مجلس الدولة •

تنص المادة ٨٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة على أن « يجوز ندب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقت العمل الرسمية أو اعارتهم القيام بأعمال تضائية أو قانونيسة لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للبشئون الادارية على أن يتولى المجلس الذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها المحضو المنتدب أو المصار عن هسنده الأعمال ٠٠٠٠ » وتنص المادة المحشوث المتناء من أحكام قوانين الماشات لا يجوز أن يبقى أو يمين عقسوا بمجلس الدولة من جاوز عبره ستين سنة ميلادية ومع ذلك أذا كان بلوغ المقدو سن التقاعد في المنترة من أول أكتوبر الى أول يوليو غانه بيقى في المذبة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير بيقى في المذبة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير بيقى في المذبة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير

المماش أو المكافأة . وتنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ يتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القفسسائية على أن و تطبق أحكام المجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقننون مجلس الدولة المسلر اليهما على الباتين في الخدمة معن بلغوا سن النقاعد اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات السواردة بهذين الجدولين» .

ومفاد ما تقدم أن تأنون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ المسار اليه قد أجاز في المادة ٨٨ منه ندب واعارة السادة اعضاء المجلس للقيام بأعبال تضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الجهات الآخرى المنصوص عليها وذلك بعد موافقة المجلس الخساوس الشنون الادارية الذى له وحده حق تحديد المكافأة المستحقة المصفو المنتدب أو الممار مذا وقد حدد القانون المشار اليه أيضا الاصالة الي المعاش بسسن المستين غير انه مراعاة لحسن سير وانتظام العمل قضى باستبقاء من تتنهى خدمته من السادة أعضاء المجلس ببلوغه السن المقسرة لترك المعام القضائي عتى نهايتة شريطة الا تحسب المدة من المكافأة الخديد الماش أو المكافأة الخديد الماش أو المكافأة النسبة حتى نهاية العام القضائي في تقدير الماش أو المكافأة السب تحقة له •

ومن حيث أن عضو مجلس الدولة شانه شأن سائر العاملين المدنيين بالدولة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنتهى خدمته ببلوغه سن السنين غير أن المشرع مراعاة منه لحسن سير وانتظام الممل خلال العام القضائي وحتى يتلافى ما قد يترتب على تطبيق الحكم المتقدم على أعضاء مجلس الدولة من اخلال واضطراب نظام العمل قرر في المادة ١٢٣ من قانون مجلس العولة رقم ٤٧ لســنة ١٩٧٢ المسار اليه استبقاء من تنتهى خدمته ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة (سسن الستين) خلال العام التضائي حتى نهايته بحيث يعتبر خلال هذه الفترة مستبقيا بالخدمة لصالح العمل وقد جاء حكم المادة ١٢٣ الشار اليها عاما دون تقیید ومطلقاً دون تحدید ، ومن ثم غانه بسری علی جمیع اعضاء مجلس الدولة متى تحققت دواعى اعماله ويغير حاجة للبحث عن الحكمة \$و الغاية من تقريره بالقول بعسم انطباقه الا على من يسستمر بالعمل في المجلس خلال تلك الفترة دون من يعمل طوال الوقت خارج المجلس لأن البحث عن الحكمة من التشريع لا تكون إلا في حالة غبوض النص وهسو أمر غير متحقق بالنسبة لحكم المادة ١٣٣ وبالتالي غان كل من يبلغ من أعضاء الجلس سن الاهالة الى المساش خسلال المسام القضائي يستبقى حقى نهايته ولو كان يعمل في خارج المجلس مادام أن عمله هذا رؤى

انه وثيق الصلة بعيله في المجلس وفقا لما تدرته الجهة المسئولة عسن المشرق إلادارية الأعضاء المجلس وهي المجلس الخاص ويظلل تبرة المنتبيا المجلس متهتما بالحقوق الوظيفية المسررة الأعضائه بالقدر الذي يتفق ووضعه المتانوني الجديد ، ويكون المجلس عليه من السلطات والاختصاصات بما يتفق مع هذا الوضع .

على آنه من ناحية آخرى غانه يرد على الحظر المتقدم ان العضو خلال هذه الفترة وان كان شاغلا لوظيفته في المجلس الا آنه لا يعتبر شاغلا لدرجة مالية ، ومن ثم فهب يحصل بالاضافة الى المسائ على مكافأة توازى الفرق بين المساش وبين الرتب والبسدلات المقررة على ما انتهى اليه الاقتاء السابق للجمعية ، كما لا تجوز ترقيته أو منحسه علاوة خلال تلك الفترة التي تزايله فيها الدرجة ، وأما من يعمل خارج المجلس طوال الوقت خلال فترة استبقائه فهو بطبيعة الحال لا يستحق تلك الكافاة لتخلف مناط استحقاقها بالنسبة له و

أما بالنسبة لجواز اعارة العضو خارج المجلس اعارة داخلية خلال فترة الاستبقاء غانه أيا كان الراي في مشروعية هذه الاعارة أي سواء كان الرأى غانه يجب أن يشترط غيها ما يشترط في التعيين كاداة لشغسل. الوظائف العامة طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في هذا الشان وأن القانون المذكور لا يجيز التعيين لمن جاوز سن الستين ٤ او كان الرأى بجواز الاعارة باعتبار أن ذلك من الحقوق الوظيفية لأعضاء المجلس المترتبة على النص الصريح لقانون المجسلس باستبقائهم بعد سن الستين لمين انتهاء العام القضائي ـ ايا كان الراى في هذا الشان فان القدر المتيقن في قرار اعارة الأستاذ المستشار احمد رضوان أمينا عاما لمجلس الوزراء حتى نهاية العام القضائي انه تصريح او ترخيص له بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانوني يتفسق تماما مع طبيعة العمل في الأسرة القضائية التي يظل منتميا اليها بل هو وثيق الصلة باعمال مجلس الدولة ، وهمو امر على اية حمال تملكه وتستقل بتقديره السلطة المختصبة بالمجلس وهي المجلس الضباص باعتبسبارها القسوامة على رعاية شعون الأعضاء وحسن سعير وانتظام العمل بالمجلس •

وبالنسبة لكيفية معساملة الاسستاد الستنسار اهمسد رضوان نائب رئيس مجلس الدولة في غترة استبقائه مع الترخيص له بالممل في خارج المجلس غان سيادته يستحق المعاش المقرر له وغقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقواتين المعلة له من تاريخ يلوغه من الاصلة التي المعاش في ٢١/ -١٩٨٨ وليس ثمنة أساس من القانون لوقف أو قطع هذا الماش بعد بلوغه السن المذكورة وتسويسة معاشه .

ي أما بالنسبة لمعلمته المالية عن عمله في رئاسة مجلس الوزراء عاته مادام أن العضو في حالة استبقائه بالخدمة بعد الستين في مجلس الدولة يجمم بين المعاش والمكافأة التي تتحدد بالفرق بين المرتب والبدلات والحوافز وبين المعاش مان البديل عن المكافأة في الجهة التي رخص له بالعمل فيها خارج المجلس هو ما تقدره هذه الجهة في شأن معاملته المالية باعتبار انه من السلم ان الجهة التي يعمل بها العضو خارج المجلس هى التى نستتل بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية بوجه او بآخر، مع الرجوع للمجلس الخاص لمجلس الدولة اذا رات هذه الجهـة ذلك طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة ومتى كان رئيس الجمهورية قد اصدر القرار ١٥ لسنة ١٩٩٠ بتعيين سيادته امينا عاما لمجلس الوزراء بدرجة وزير لدة تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة اعسارته الحسالية وتنتهي في ١٩٩٠/٦/٣٠ غان هذا القرار يتضمن بالضرورة تحديد معاملته المالية بمجلس الوزراء بمنحه مخصصات درجة وزير _ ايا كان الرأى في شعله الدرجة المالية لهذه الوظيفة بعد الستين ــ وذلك باعتبار هـذه المخصصات هي المقابل المالي الذي يستحقه مقابل قيامه بأعمال هسذه الوظيفة واضطلاعه بأعبائها والذي تحدده الجهة التي رخص له بالعمل فيها وفقا اتقديرها.

ولا تسرى أحكام هـذا التامين في شأن المؤمن عليه أذا تجاوزت سنه السبتين وذلك غيبا عدا من تبد خدمته بقرار من السلطة المختصة ٠٠٠ له ذلك أن الفقرة الأولى من المادة المذكورة تفترض انتهاء خدمة العامل ثم عودته الى المخدمة مرة أخرى قبل بلوغه سن الاحالة إلى المعاش على هـذه الحالة بوقف صرف معاشه الى حين انتهاء خدمته أو بلوغه السن المقررة لمترك الضدمة أبهما اسبق أى انها تقضى بعدم جواز الجمع بين المساش، والمرتب لمن هم دون سن الاحالة الى المعاش الذين يعودون للخدمة محرة المرتب لمن هم دون سن الاحالة الى المعاش الذين يعودون للخدمة محرة المرتب كما أن الفقرة الأخيرة تفترض صدور قرار من المعاطة المختصة بعد

خبمة من جاوز سن الستين وكلا الغرضين اللذين تحكيها الفترتسان المشار اليهما غير متحققين في حالة المستشار احمد رضوان فسيامته قد بلغ سن الاحالة الى المعاش في ١٩٨٩/١٠/٢ ولم تمد خسميته بقرار من المسلطة المختصة بعد الستين انما استيقى بالخدمة بقوة القسانون مباشرة وهو الأمر الذي يتعين معه استبعاد تطبيق حكم المادة ٤٠ بفقرتها المشار اليهما على حالته

याः 1

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى احقيسة السيد الإستاذ المستشار / احمد رضوان في الحصول على المخصصات المقررة لوظيفة امين عام مجلس الوزراء التي يضطلع باعبائها بالاضافة الى المصافى القررة قانونا على الوجه سألف البيان.

ر فتوی رقم ۲۳۱ فی ۱۹۹۰/۱/۳۳ جلسة ۱/۹۰/۱۹۹۰ ملف رقم ۸۱۱/۳/۸۳ ·

(Y97)

جلسنة ٦ من يونيــو سنة ١٩٩٠٠

مجلس الدولة ... الجمعية المومية لقسمى الفتوى والتشريع ... اختصاصها ... ما يخرج عن هذا الاختصاص ... مؤسسات صحلية

المادة 17 من القانون رقم 20 لسنة 1977 شان مجلس الدولة _ اختصاص الجمعية المهومية لقسمى القنوى والتشريع دون غيرها بالقسل في النازعات التي تنشأ بين الوزادات أو بين المسالح المامة أو بين الهيئات البيان المسالح المامة أو بين الهيئات المسطية وملطانها من دور المسحف والآلات وأجهزة الطباعة والتربح تعتبر في حقيقتها مؤسسات خاصة تباشر نشاطه في نطاق القانون الخاص _ تنبجة ذلك : يغير من اختصاص الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقًا لحكم الفقرة (د) من المادة 17 من القانون رقم 22 لسنة 1977 المنازعات التي تكون لؤسسات المشار اليها من طلاح فيها — تطبيق .

استعرضت الجمعية العبوبية حكم المادة ٢٦ من القانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة التي ننص على أن « تختص الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية:

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العاسة أو بين الهيئات العلمة أو بين المؤسسات العلمة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات ويعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمسومية لتسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات طرماً للجانبين ،

كما استعرضت حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحانة التي تنص على أن « تعتبر المؤسسات الصحنية التومية والصحف التومية مبلوكة ملكية خاصة المدولة ويمارس حسقوق الملكية عليها مجلس الشوري » .

وبغاد با تقدم أن المشرع وضع أصلا علما من مقتضاه اختصاص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالمسلل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العلمة أو بين الهيئات العلمية أو بين المسالح المهات بعضها البعض ولما كان المستقر عليه ومنا لأحكام القضاء والمتاز الجمعية أن المؤسسات المسمعية وباحتاتها من دور المسحقة والجزة الطباعة والتوزيع

تعتبر في حقيقتها مؤسسات خاصة تباشر نشاطها في نطاق القسانون الخاص ومن ثم يخرج من اختصاص الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ٦٦ من القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ المنازعات التي تكون المؤسسات المشار اليها طرفا غيها واذ كان الثابت مما تقدم أن مؤسسة دان الشعب الطباعة والنشر تعتبر من المؤسسات الخاصة ومن ثم غانه ينحسر عن الجمعيسة العهوبية الاختصاص بنظر النزاع القائم بينها وبين الهيئة العامة لشئون المالع الأميرية المسار اليه في الحالة المعروضة .

اللسكة

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم الختصاصها بنظر النزاع الماثل .

(فتوی رقم ۱۹۳۸ فی ۱۹۹۰/٦/۲۵ جلسة ۱۹۹۰/٦/۲۸ ملف رقم ۱۹۹۲/۲/۳۲) ٠

(YAV)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

جامعات ـ العاملون من غير اعضاء هيئة التدريس ـ الميدون ـ تعيين ـ قواعد الأفضيلية . المادتان ١٣٦ ، ١٣٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات .. جمل الشرع في حالة التميين بالإعلان الأفضلية للأعل في التقدير المام ثم للأعل في تقدير ماذة التخصص ثم للاعل في الدرجة العلمية _ وفي حالة التميين بالتكليف اكتفى المشرع بقاعدة الملو في التقدير العام - الزم المشرع جهة الادارة عند اعمالها لسلطتها في التعيين سواء بالاعلان أو التكليف بقاعدة المفاضلة على أساس انتقدير العام .. نتيجة ذلك : لا يجوز الاستعاضة عن هلم القاعدة المريحة والقول بالاعتداد بالمجموع الأعل للدرجات العاصل عليها الرشح لشفل وظيفة معيد في حالة التساوي في كل من التقدير العام أو تقدير مادة التخصص - هذا القول يخالف صريح نصوص القانون التي قطعت بأن العبرة بالتقدير العام سواء في الدرجة الجامعية الأولى أو في مادة التخصص وليس بمجموع الدرجات _ في حالة التساوي في التقدير العام على النحو الوارد في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ الشار اليهما _ يتمين الرجوع الى الضوابط الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة ـ المنصوص عليها في المادة (١٨) منه ... هذه الضوابط مكملة لما نص عليه قانون تنظيم الجامعات في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ عند شغل وظائف الميدين .. اساس ذلك : وظائف الميدين ليست من وظائف اعضاء هيئة التدريس بل من الوظائف الماونة لها والتي يخضع التعيين فيها أساسا ال احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في قانون تنظيم الجامعات _ تطبيق ،

تنص المادة .10 من القانون رقم ٩) لسنة ١٩٧٢ بشسان تنظيم الجامعات على أن « تسرى احكام المواد التالية على المعيدين والدرسين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانسون ، كسما نسرى عليهم احكام العالمين من غير اعضاء هيئة التدريس غيما لم يرد في شانه نص خاص بهم » . وتنص المادة (١٣٦٠) من ذات القانون على أن « يكون تعيين المعيدين بناء على اعلان عن الوظائف الشاغرة .

ومع مراعاة حكم المادة السابقة ، يشترط نيبن يعين معيدا ما يأتى :

ان یکون حاصلًا علی تقدیر جید جدا علی الأقل فی التقدیر
 المیام فی الدرجة الجامعیة الأولی

٢ __ ان يكون حاصلا على تقدير جيد على الأتل في مادة التخصص
 أو ما يق وم مقامها

ومع ذلك اذا لم يوجد من بين التقسين للاعلان من هـ حاصل على تتعين (جيد جدا) في التعين العام قي الدرجة الجامعية الأولى نيجوز

التعيين من الحاصلين على « جيد » على الأقل في هذا التقدير وبشرط أن لا يقل التقدير في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها على « جيد جدا».

وفي جبيع الأحوال تجرى المفاضلة بين المتقدين على اسساس المتفيل الأعلى في التقدير المام ، وعند التساوى في هذا التقدير يفضل الأعلى تقيير في مادة التقصص وعند التساوى في التقديرين يفضل المام على درجة علمية اعلى » . ونصت المدة ١٢٧ من ذات القاتون على انه (مع مراعاة حكم المواد (١٣٣) و (١٣٤) و (١٣٥) يجوز أن يعين المعيون عن طريق النكليف من بين الماسلين على تقدير (جيد ا) على الأتل سواء في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى أو في المدة التخصص أو ما يتوم مقامها ، وتعطى الأغضلية دامًا لمن هو اعلى في التقدير العام » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع جعل التعيين بطريق الاعلان هو الأصل في التميين في وظائف المعيدين ، واستثناء جاز التعيين ميها بطريق التكليف ، واشترط في التعيين عن طريق الاعلان الإيقل التقدير العام للمرشح عن (جيد جدا) والا يقل تقدير مادة التخصص عن جيد ثم أجاز التعيين من الحاصلين على تقدير عام « جيد » اذا غان تقدير مادة التخصص (جيد جدا) وذلك اذا لم يوجد بين المتقدمين من يصل تقديره العام الى (جيد جدا) ، أما في التكليف ، فقد اشترط المشرع صراحة ألا يقل التقدير عن جيد جدا في كل من التقدير العام ومادة التخصص ولم يجز الهبوط بأحد التقديرين وجعل المشرع في حالة التعيين بالاعلان الأغضلية للأعلى في التقدير العام ثم للأعلى في تقدير مادة التخصص ثم للأعلى في الدرجة العلمية ، وفي حالة التعيين بالتكليف اكتفى المشرع بقاعدة الملو في التقدير المام وبذلك يكون المشرع قد الزم جهة الادارة عند أعمالها لسلطتها في التعيين سواء بالاعلان او التكليف بقاعدة المفاضلة على اساس التقدير العام ، ومن ثم غلا يجوز الاستعاضة عن هـــذه القاعدة الصريحة والقول بالاعتداد بالمجموع الأعلى للدرجات الحاصل عليها المرشح لشغل وظيفة معيد في حالة التساوى في كل من التقديسر العلم او تقدير مادة التخصص لخالفة ذلك لصراحة نصوص القاندون التي قطعت بأن العبرة بالتقدير العام سواء في الدرجة الجامعية الأولى أو في مادة التخصص وليس بمجموع الدرجات ، كل ما هنالك أنه في حالة التساوى في التقدير العام على النحو السوارد في المسادتين ١٣٦ و ١٣٨ سالفتي البيان غاته يتعين الرجوع ــ حسبما استقر على ذلك المتاء هذه الجمعية ... الى الضوابط الواردة في تانون العاملين المدنيين بالدولة والنصوص عليها في اللاة (١٨) منه التي تضب بأنسه عنسد

التساوى فى المؤهل تكون الأولوية للأعلى فى مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية ، غالاتدم تخرجا غالاكبر سنا ، غهذه الضوابط تعتبر مكلة لما نص عليه قانون تنظيم الجامعات فى الملاتين ١٣٦ و ١٣٧ عند شغل وظائف المدين باعتبارها ليست من وظائف اعضباء هيئة التدريس بل من الوظائف المعاونة لها والتى يخضع التعيين غيها اساسا الى احكام عقون العاملين المدنين بالدولة غيبا لم يرد فى شائه فعن خاص بهم فى قانون تنظيم الجامعات ،

وبالبناء على ما تقدم يكون ما قرره مجلس جليمة القاهره بجلسته المتعددة بتاريخ الممار 19۸۹/۳/۲۱ بالاعتداد بالجبوع الكسلي للدرجسات المفاضلة بين خريجسى الكليات عند التعين في وظيفة معيد عند التساوي في التقدير العام قد خالف صحيح حكم القانون ، واذ يبين من الأوراق أن ما قرره مجلس الجامعة في هذا الشان قد طبق بالفعل في بعض الكليات الأمر الذي كان محل تظلم بعض من مسهم هذا القرار فائه يتعين البت في هذه التظلمات وفقا لما كشف عنه هذا الافتاء .

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع ألى عمم جواز الاعتداد عند تعيين الميدين بالجامعات بمجبوع الدرجات عنسده التساوى في التقدير العام وانه في حالة التساوى في هذا التقدير العام فإنه يتعين الرجوع الى الضوابط المصوص عليها في نظام العاملين المدين بالدولة وذلك كله على النحو البين بالاسباب

د فتوی دقم ۱۶۱ فی ۱۹۹۰/۳/۲۳ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲ ملف رقم ۲۹۳/۳/۸۳) م

(Y9A)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

ـ تاجير وبيع الاماكن ... تنظيم العلاقة بين الؤجر والستاجر ... زيادة اجرة الأماكن الؤجرة لغير اغراض السكني ... العكم بعدم الدستورية

المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشان بعض الأحكام الخاصة بتاجير وبيع المامة ألم والمنطقة بناجير وبيع المامة وتنظيم والمامة وتنظيم والمامة في المؤجر المستنجر حكم المادة المساورة المامة المساورة المامة المساورة المامة المساورة المامة المساورة المامة المساورة على المامة المساورة على المامة المساورة المامة على صدورة المامة المامة المامة على صدورة المامة على صدورة مامة المامة على مدورة مامة المامة المامة على المامة المامة على مدورة مامة المامة المامة المامة المامة على المامة المامة على المامة على المامة على المامة المامة المامة المامة المامة على المامة المامة المامة على المامة المامة المامة المامة المامة على المامة على المامة على المامة على المامة المامة

أن تنص المادة 11 من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 1/4 لسنة 1949 على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة وتنشر الأحسكام والقرارات المشار اليها في الفقرة المسابقة في الجريدة الرسمية وبغير محروفات خلال خبسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائصة عدم جواز تطبيقه من اليوم التألى لنشر الحكم .

غاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم يكن ويقوم رئيس هيئة المفرضين بتبليغ النائب المام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه

وتنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ أسسنة ١٩٨١ في شان بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر المستأجر على انه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تزاد في أول بناير من كل مسئة أجرة الاماكن المؤجرة لغير أغراض السسكتي المنشساة حتى ١ سبنبر سنة ۱۹۷۷ زيادة دورية ثابتة بواقع نسبة من القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المنيسة في ذات وقت الانشاء حتى لو الخلت عليها تعديلات جوهرية ويخصص الملك نصف هذه الزيادة لمواجهة تكاليف الترميم والصيانة ويعتبر بعثابة أمانة تحت بسده

وتنص المادة ٨ من ذات التانون على ان ٥ تؤدى الزيادة المنسوس عليها في المادة السابقة في ذات المواعيد المسيدة لسيداد الاجسرة - الاصلية ... وتقف هذه الزيادة عند انتضاء خسس سنوات كلملة على تاريخ استحقاق اول زيادة واخيرا تنص المسادة ٢٧ على ان « تعامل في تطبيق احكام هذا التانون معاملة الباتي المؤجرة لافراض السكني الأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهنى الخاضع للضربية على الأرباح التجارية والصناعية أو الضربية على ارباح المهن غير التجارية ...

ومَفاد ما تقدم أن المشرع رغبة منه في تصحيح بعض أوضاع المباني القديمة بتعويض الملاك عن التخفيضات التي طرأت على قيمتها الإبجارية بمقتضى التشريعات المختلفة والتي اصبحت لا تتبشى مع ما ينبغي ان تغله هذه العفارات من عوائد وحفاظا .. في ذات الوقت .. على سالمتها باجراء الصيانة والترميمات اللازمة لها بتكاليف لا يتحمل بعبئها المالك وحده قرر بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه زيادة احسرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكني والمنشأة تبل ١٩٧٧/١/١ زيادة دورية ثابتة تحسب بنسبة مئوية معينة من قيمتها الايجارية حسب تاريخ انشاء المبنى على أن نسرى هذه الزيادة لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١٩٨٢/١/١ وأن تخصص نصف تيمتها لمواجهة تكاليف الصيانة والترميم اللازمة لتلك المبانى وتوضع تحت يد المالك بمثابة امانة للصرف منها على الغرض المحدد لها ، هذا وقد قضى القانون المشار اليه أيضا في المسادة ٢٧ منه بمعاملة الاساكن البستعملة في اغراض لا تدخل في نطاق النشاط التماري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة كالأماكن المؤجرة للجهات الحكومية معاملة المبانى المؤجرة لأغراض السكني أي انه تد استثنى تلك الأماكن من حكم الزيادة في القيمة الايجسارية المقررة بالسادة ٧ من القانون المذكور .

ومن خيث ان المحكمة الدستورية العليا تد حكيت بجاستها المنقدة في ١٩٨٩/٤ في الطمن وقم ٢١ لسنة ٧٧ ق دستورية بعدم دستورية المائة ٧٧ تمن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شمان بعض الإحكام الخاصة بتاجير وبيع الأبلكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر غيبا تضمئته من استثناء الأبلكن المستعبلة في أغراض لا تدخل في نطساق التشاط التجاري أو الصناعي أو المهنى الخاسع الضريبة على الارباح المجنوبية والصناعية أو الضريبية على أرباح المبن غير التجارية وذلك بالنسبة الى تطبيق ما تضمئته المادة لا من زيادة الأجرة .

ومن حيث أن الأحكام الصادرة في الدعساوى الدستوريسة وهي مطبيعتها دعاوى عبنية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون غيها بعيب دستورى ، تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يتتصر الترها على الخصوم في الدعوى التي صدرت غيها وأنها ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلزم به جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعسون غيسه أم الى دستوريته

ومن حيث أن المستقر عليه ونقا لأحكام المحكمة الدستورية العليا والقضاء الادارى أن مؤدى حكم المادة ؟ كابن تانون المحكمة الدستورية العليا بعدم جواز تطبيق النمن المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالى فشعر المحكم وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية المتانون أن أثر الحكسم لا يقتصر على المستقبل نحسب وأنها ينسحب على الوقائع والعلاقات المسلمة على صدوره على أن يستثنى من هذا الأثر الرجمى الحقسوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حائز توة الأمر المضى له منتضاء التعادم .

ومن حيثانه ترتيبا على ما تقسم ولما كان الثابت أن حكم المادة ٧ من التاتون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بريادة أجرة الإماكن المؤجرة لغير الفرر السكتي قد جاء علما مطلقا دون تقيد وأن الاستثناء الذي أوردته المادة ٢٧ من القانون الذكور على حكم المادة المسار اليها بالنسبة للاماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في النشاط التجاري أو الصناعي أو الهني المساهم للخربية قد الفي باثر رجمي بمقتضي حكم المحكمة الدستورية الماليا بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٤٩ ومن ثم يسرى حكم الزيادة المساو وقلك اعتبارا من التاريخ المحدد بالقائدون رقسم ١٣٦ أسنة ١٩٨١ المستحقى هذه الزيادة على أن يؤخذ في الاعتبار عند صرف الزيادة المساورة المساورة المهار اليها مراعاة تواعد المتعلم النموص عليها بالمادة و٢٧٥ من التعليل المدارية الإيجارية الإيجارية الإيجارية المنان القيدة الإيجارية المنان القيدة الإيجارية المنان التهدة الإيجارية المنان القيدة المنان القيدة الإيجارية المنان التيدة المنان التيدة المنان التيدة المنان القيدة الإيجارية المنان التيدة الإيجارية المنان التيدة المنان التيدة المنان التيدة المنان التيدة المنان التيدة المنان التيدة الإيجارية المنان التيدة المنان المنان التيدة المنان المنان التيدة التيدة المنان التيدة ا الاصلية تعتبر من الحقوق الدورية المتجددة التي تنقادم بانقضاء خمص مسنوات على تاريخ استحقاقها .

لنا___ــك

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقيقة شركة الشرق التامين في الحصول على الزيادة في التيبة الايجارية المتروة بالمادة ٧ من التانون رتم ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ المسار اليه عن الأماكن التي تؤجرها للجهات الحكومية لفير أغراض السسكني اعتبسارا من تأريخ تتريرها وذلك بمراعاة قواعد التقادم الخبسي المنصوص عليها بالتقون المننى على الوجه السالف بيانه ،

ر فتوی رقم ۱۹۸ فی ۱۹۹۰/٦/۲۷ جلسة ۱۹۹۰/٦/۲۷ ملف رقم ۱۹۲/۲/۷ ¢ -

(799)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

شركة قطاع عام .. أعضاء مجلس الادارة ... اسقاط العضوية ٠

ـ المادة (٢) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ في شان تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثل المعال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجيميات والؤسسات الخاصة - من بين الشروط المفررة عند الترشيح أو لاستعراد الفضوية - الا يكون العامل من شاغل الوظائف العليا - أورد المشرع هذا الشرط مطلقا - يستوى أن يكون شفل هذه الوظائف بشكل يؤلم بالمبارب التعين أو النقل أم بشكل مؤلف بطري النبب العامل المنتخب لعضوية مجلس الادارة لا تزايله صفة المضوية الا بعد تحقق جهة الادارة من فقدم لأحد الشروط المفروة منافرة - فتصدر قرارا باسقاط المضوية عنه واحلال المرشح التالي له في عدد الأصواف في عضوية المجلس - تطبيق ٠

استعرضت الجمعية العبوبية المادة (٢) من القانون رقم ٧٣ لسنة العبال في مجالس. العبال في مجالس. العبال في مجالس. الدارة وحدات القطاع العسام والشركسات المساهمة والجمعسيات والمؤسسات الخاصة التي تنص على أن « يشترط نمين يرشح لعضوية مجلس الادارة أن تتوافر نميه عند الترشيح الشروط الآتية :

٦ ــ الا يكون من شاغلى وظائف الادارة العليا او من المفوضين في توقيع الجزاء في الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام ، والا يكون. مغوضا في كل أو بعض سلطات الادارة في باتى الجهات الخاضعة لأحكام. هذا القانون .

٧ - الا يكون معارا أو منتدبا أو مكلفا أو مجندا لدة تجاوز السنة من بداية الدورة الانتخابية » . والمادة (٧) من ذات القانون التي تنص على أنه « أذا قبل الطعن أو خلا محل أحد الاعضاء بسبب الاستقالة أو الوغاة أو سقطت العضوية أو زالت عنه لفتدان شرط من الشروط ، حل محله المرشح التالي في عدد الأصوات ٠٠ » . كما استعرضت المادة (٥٠) من قانون نظام العالمين بالقطاع العام الصادر بالقانون رتم ١٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « يجوز لدواعي العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه ندب العامل الي وظيفة مماثلة توافر فيه شهرط شغلها أو الي وظيفة تعلو وظيفته مباشرة في ذات الشركة وذلك لحد سنة قبلة للتجديد سنة آخرى وبحد أتصى سنتين » .

واستظهرت الجمعية مها تقدم أن المشرع في التلنون رقم ٧٣ لسنة المهال المسار الله قد حدد شروط واجراءات انتخاب مبثلي العمال في مجالس ادارة شركسات القطساع العسام وذلسك لقبول ترشيحهم أو لاستبرارهم في عضوية هذه المجالس ، ومن بين الشروط المقررة عند الترشيح أو لاستبرار العضوية ، الا يكون العالم من شاغلي الوظائف يوستوى أن المليا ، وبالتالي لميستوى أن يكون شغل هذه الوظائف بشكل دائم بأسلوب التعيين أو النقسل بم بشكل مؤقت بطريق الندب بيد أن هذا الاثر لا يتحقق بشكل تلقسائي لمناها المناها المرسح التالي له في عد الأصوات في عضوية الحاسو، الحاس ،

ولما كان المهندس المعروضة حالته ، وهو عضو ببجلس ادارة شركة الشروعات الصناعية والهندسية حاحدى شركات القطاع الغام حقد ندب لشفل احدى الوظائف العليا في الفترة من ١٩٨٥/٢/١٥ حتى ١٩٨٥/٩/١٥ الا أن الثابت انه قد استين في عضويته بهذا المجلس خلال هذه الفترة ولم يصدر أي قرار باسقاط العضوية عند ندبه الهن الوظيفة ، وأذ صدر بعد انتهاء ندبه وعودة استيفائه لكافة الشرويم المتطلبة لاستيراره في العضوية قرار من وزارة القوى العاملة بتاريخ المعاملة بالمعروب على غير محل ، وخالف بخلك صحيح حكم القانون .

انا___ك

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى جبير معروعية قرار اسقاط عضوية _ المعروض حالته _ في مجلس إدارة شركة المشروعات الصناعية والهندسية

فتوی رقم ۱۰۱ فی ۱۹۹۰/٦/۲۸ جلسة ۱۹۹۰/٦/۲۸ ملف ذَقَهُ ۱۳٦/١/٤٢) •

₹*******

جلسة ٦ بن يونيو سنة ١٩٩٠

عاملون بالهيئات العامة ـ. مر تب ـ. بدلات ـ. بدل تمثيل •

الألدتان (٣٣) ، (٣٥) من قرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ بشان الالاهت الإساسية للملمنين بالهيئة المامة للجهاز التنظيقي كشروعات تصمين الأراهي .. فقة يطر المتمين بالهيئة المامة للجهاز التنظيقي كشروعات تصمين الأراهي ما باعتبارهما المتمين المأردة في هاتين الملاحب لم تتجاوز العد الأكمى المرّر لها البلدل طبقا الصريح نمن طاحة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين للدنين بالمولة .. نتيجة ذلك : لا وجه للقول بعدم مشروعيتهما .. فقات بدل التمثيل الوادرة في قرار رئيس مجلس الوزراء يرقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٩ بشان تعديد بدلات التمثيل للوظائف المليا ـ لا بحل لتطبيعها ـ على ملاحلة المروشة بالساس ذلك : أن المادة الثانية من ذات القرار فضت باحثانات الماملين بهيئة شخصية بعلات التحديل التي يتقامونها على خلاف اختامه وتنتهي بزوال اسباب حجم المنافق الماملين المهيئة الماملين بالهيئة المامل المام الماملين بالهيئة المامل المام بها حتى وان جاوزت الحد الالهي القرر على المؤلف المنافق المحدة بالمؤرث الحد الالهي القرر على المؤلف على المؤرد المحد الالهي القرر على المؤلف المحدة بالمؤرث الحد الالهي القرر على المؤلف على المؤرد الك المؤلفة مع مم المادة الالهي والمؤلفة عدى من المقانون والمالها منافرة على المنافذ الالي والمادة عن المقانون على المنافذ الالي والمادة عدى من المقانون عدى المنافذ الالهي المنافذ المؤلفة مع حكم المادة الالهي والمؤدة عدى من المقانون على المنافذ الالها الماملين بالمولة عنطيق .

أستعرضت الجمعية العبومية المادة ١٢٢ من الدستسور السدائم بقجهورية مصر العربية التى تنص على أن « يعين القانون قواعد منخ المرتبة التى تنص على أن « يعين القانون قواعد منخ المرتبات والمحاشات والتعويضات والاعانات والمحاشات التى تتولى خزانة الدولة ونظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها » ، واستعرضت المادة (٧) من قانون الهيئات العامة المسادر بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٦٣ التى تنص على أن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العلما المهينة على شفونها . . . وله على الاخس :

• • • • • • •

٧ -- وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعبالها وترقيقهم ويضاهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكائلتهم ومعاشمهم ونقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجبهرية الصادر بانشاء الهيئة . . . » . كما استعرضت المادة الأولى من قانون نظم ألعالمين المدنيين بالدواسة الصادر بالقانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن لا يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العالمين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا المقانون وتسرى لحكامه على :

..... - 1

٢ — اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العالمين بالجهساز وترقيتهم ونظهم ونديم واعارتهم وانهاء خديتهم وتحديد مرتباتهــم ومكانــاتهم ومعانــاتهم ومعانــاتهم وأعلى التقلم والقواعد الحسكومية . . » وأخيرا استخد المتحرضت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤٨ لســنة 1٩٧٨ (بالتفويض من رئيس الجمهورية) في شان تحديد بدلات التغيل للوظائف العلي التي تنص على أن « يمنــح شاغلو الوظائف العليــا لموزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التي لها موازنة خاصــة بهــا ووحدات الحكم الحلى والهيئات العابة وبدلات التغييل بالغنــات الإنبة وبذلات التعثيل بالغنــات الإنبة وبذلك تما للدرجة المتررة الوظيفة :

وکیل اول ۱۵۰۰ جنیه سنویا وکیل وزارهٔ ۱۰۰۰ جنیه سنویا مدیر علم مصلحة ، ۵۰۰ جنیه سنویا

والمادة الثانية من دات القرار التي تنص على أن « ويحتفظ العاملون يصفة شخصية ببدلات التبثيل التي يتقاضونها على خلاف احكام هذا الترار وتنتهى بزوال اسباب تقريرها » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتنبة أن القرار الجمهورى رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٧١ المسار اليه اجاز المجلس ادارة الجهاز التنفيذى المسروعات تحسين الأراضى اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العالمين بالجهاز وترقيتهم . . . وتجديد مرتباتهسم دون التقيسد بالنفسيم والقواعد الحكومية .

ولما كانت المادة (٣٣) من اللائمة الأساسية للعاملين بالهيئة العامة المنكورة الصادرة بقرار وزير الزراعة رقسم ٥١ لسنسة ١٩٧٧ تقضى بأن « يسنحق رئيس مجلس الادارة مرتبا قدره ٢٠٠٠ ج « الفي جنيه سنويا » وبدل تمثيل قدره ٢٠٠٠ « الفان من الجنيهات » والمسادة (٣٥) من ذات اللائحة تقضى بأن « يستحق المدير العام مرتبا ١٢٠٠ / ۱۸۰۰ ج سنویا وبدل تمثیل قدره ٦٠٠ ج (ستمائة جنیها سنویا ٠٠) ». والثابت أن نئة بدل التمثيل المقررة في هاتين المادتين لسكل من رئيس مجلس الادارة ومديري العموم باعتبارهما من شاغلي الوظائف العليا ٤ لم تتجاوز الحد الاقصى المقرر لهذا البدل طبقا لصريح نص المادة ٢٢ من. القسانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه وهو نسبة (١٠٠/) من بداية الأجر المقرر للوظيفة ، وذلك ما التزمت به المادتان المذكورنان ، ومن ثم فلا وجه القول بعدم مشروعيتهما . أما عن فئات بدل التمثيل الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد بدلات النمثيل للوظائف العليا فلا محل لتطبيقها _ في الحالة المعروضية _ على أساس أن المادة الثانية من ذات القرار قضت باحتفاظ العاملين بصَفة شخصية ببدلات التمثيل التي يتقاضونها على خلاف احسكامه ، وتنتهى بزوال اسباب تقريرها . وعليه مان مئة بدل التمشيل المصددة بالمادتين (٣٣ و ٣٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها ، يستمر العمل بها حتى وان جاوزت الحد الاقصى المقرر في القرار المذكور ، وذلك لصدور تلك اللائحة في عام ١٩٧٧ وقبل العمل بأحكام هـذا القرار 4 ولثبوت مشروعية هذا التجاوز لاتفاته مع حكم المادة الأولى والمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما سلف البيان .

لنلـــــــك

انتهى رأى الجمعية العبوبيسة لقسسمى الفتوى والتشريسع الى مشروعية المادتين (٣٣) و (٢٥) من اللائحة الاساسسية للعالمين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى ، وذلك فيها جاء بهما من تحديد لفئة بدل التمثيل المسرر لرئيس مجسلس الادارة ومديرى العبوم ،

ر فتوی رقم ۱۹۲ فی ۱۹۹۰/۱/۲۸ جلسة ۱۹۹۰/۱/۹۰ ملف رقم ۱۸۲/٤/۸۲) ب

(4.1)

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

- صندوق أبنية دور المعاكم ٠

... - قراد رئيس الجمهورية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨١ بتنظيم دور البنية المحاكم ... حدد الشرع موادد صندوق البنية دور المحالم ومنها حصيلة استظال الإضائات والودائع الشفائية لحصاب الدولة - قصر المشرع والقطائات وضمائات الافراء والفسوطات من النقود وذلك حتى تسلم لإصحابها او تصادر لقصاب الدولة - قصر المشرع حق الصندوق الوادد عل هذا المودة على حسيلة الاستظال فقط الاقراد لاصحابها وتبقى كذلك الى أن ترد لهم او تصادر لحساب الدولة على حسب الاحوال ... المنا مماوكة على مسيل الاحوال على مسيلة الاحتمائي مقدا الوجه من أوجه الاستغلال مع طبيعة تلك الاحوال ... سندوق ابنية دور المحاكم لا يغتص هذا الوجه من أوجه الاستغلال مع طبيعة تلك الاحوال ... سندوق ابنية دور المحاكم لا يغتص خلال ... عدم الدولج على المداون والمحاكم المشادق ... تبيعة ذلك ... عدم الدولج على المناز والمحاكز تخصيص نسبة من موادر صندوق ابنية المحاكم بعا فيها مسائن للفضائة ... يجوز لوزير المدل تخصيص نسبة من موادر صندوق ابنية المحاكم بعا فيها مسائن الفضائية العالم بعا فيها المستغلال الأطانات باعتبارها من موادم وقائص المعجورة المينات الفضائية تحليق المسائد الفضائية تحليق المناز الفضائية المحاكم بعا فيها المستغلال الأطانات باعتبارها من موادم وقائد ما المناز الفيات الفضائية تحليق المناز الفضائية تحليق المناز الشمائية بمنائي الفضائية بحرائية من المناز الفضائية بالمناء تحليق المستغلال الأطانات باعتبارها من موادم وقائد من المناز المهنات الفضائية بمائية بالمناء المناز المناز

تنص المادة رقم (۱) من قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۲۲ لسـنة ۱۹۸۱ بتنظيم ابنية دور المحاكم على أن « صندوق ابنية المحاكم هيئة عامة مركزها مدينة القاهرة ويتبع وزير المـدل » وتنص مادته (۲) عـلى أن « يقوم الصندوق على تحقيق الإغراض التالية :

انشاء وصيانة وتأثيث دور المحاكم واستراحات رجال القضاء
 والمنابة بها .

٠٠٠٠٠ ـ ۲

٣ ـــ القيام بالمشروعات التى تكفل تيسير اداء رسالـــة القضاء.
 ومباشرة حق النقاضى .

 مــ اقرار المشروعات المتعلقة بأغراض المستندوق ومتابعسسة تنفيذهسا.

٦ ... ادارة أبوال الصندوق وبا يعهد به اليه من أبوال أخرى . وتنص المادة رقم (٧) من ذات القرار على أن « يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس الى وزير العدل خلال أسبوع من تاريخ صدورها لاعتمادها ، وعلى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها »

وننص المادة (١٠) من ذات القرار على أن « تتكون موارد الصندوق مها يأتي :

١ ــ حصيلة الرسم الاضافى لدور المحاكم المقرر بالقانون رقم ٩٦ السنة . ١٩٨٠ .

٢ ... الاعتمادات والاعانات التي تخصصها الدولة للصندوق .

٣ -- القروض التي يمكن الحصول عليها لتمويل مشروعات الصندوق

 إ ــ اتماب خبراء وزارة العدل ومصاريف الدعوى الجنائية التي يقضى بها غيها .

 م حصيلة استغلال الأمانات والودائع القضيائية والكفيالات وضمانات الانراج والمضبوطات من النقود وذلك حتى تسلم لأصحابها أو تصادر لحسيات الدولة :

٦ ــ التبرعات والهيات .

٧ ــ ما ينتج عن انشطة الصندوق 4 أو يتقرر له من موارد اخرى .

وقضت المادة ١١ من القرار المذكور باعتبار اموال الصندوق وسا يخصص له أبوالا عامة ونصت مادته رقم (١٢) على انه « يجوز أوزير المصدل ـ بعوافقة مجلس الادارة ـ أن يعهد للصسندوق بالإعمال التي تتفق مع طبيعة نشافله ، ولو كانت لا تتصل مباشرة ، بدور المحاكم أو استراحات رجال القضاء .

والوزير على وجه الخصوص ، أن يمهد الى الصندوق بانشاء أو تأثيث أو الاشراف على الاستراحات أو أماكن الاقامة التي تعد لفيسر رجال القضاء من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى أو العاملين بالجهات المعاونة لأى من الهيئات القضائية أو للعاملين بالصندوق ، ويحدد القرار الصادر من وزير العدل في شان ما سلف القواعدد المنظمة لشغل هذه الأماكن والأجر الذي يلزم به المنتمعون بها والجهسة التي يؤول اليها هذا الأجر .

ونصت المادة (٣) على أنه « يجوز لوزير العدل بعد موانقة مجلس الادارة أن يصدر قرارا بتخصيص ما لا يزيد على ٢٥٪ من موارد الصندوق من غير حصيلة الرسم الاضافي النصوص عليها في القانون رقم ٩٦ لسنة ، ١٩٨٠ وذلك لرعاية أعضاء الهيئات القضائية .

ومفاد ما تقدم انه تنفيذا المتفويض التشريعي الوارد في القاتون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم اضلافي لدور المصاكم ، اصدر رئيس الحمهورية قراره رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ بتنظيم دور ابنية المحاكم ، وقد حدد هذا القرار اغراض الصندوق ومنها انشاء وصيانة وتأثيث دور المحاكم واستراحات رجال القضاء وإقامة المشروعات التي تكفل تيسير اداء رسالة القضاء ومباشرة حق التقاضي . كما بين القرار المذكور موارد الصندوق ومنها حصيلة استغلال الامانات والودائع القضائية والكفالات وضمانات الافراج والمضبوطات من النقود وذلك حتى تسلم لاصحابها أو تصادر لحساب الدولة ، ومن ثم يكون المشرع قد قصر حق الصندوق الوارد على هذا المورد على حصيلة الاستغلال فقط دون اصل الامانات والودائع وما يجرى مجراها لانها مملوكة على سبيل الانغراد لأصحابها وتبقى كذلك الى ان ترد لهم او تصادر لحساب الدولسة على حسب الأحوال ، وبالتالي فهي لا تدخل في ملكية الصندوق وليس له عليها من عناصر الملكيـــة الا ما قرره له المشرع صراحة ــ وعلى ســـبيل التأقيت والاستثناء _ وهو ريع استغلالها طوال مدة قيام مناط احتفاظ الدولة بها مع استمرار بقائها على ذمة اصحابها واربابها • ويتخلف هـذا المناط تكون هذه الامانات مما يجرى مجراها واجبة الرد أو المصادرة دون ما نتج عنها من ريع يؤول الى صندوق ابنية المحاكم ويدخل ضــمن بوارده .

اما نيما يتعلق بوسيلة استغلال هذه الأمانات غانه ولئن كان المشرع
تد سكت عن تحديدها بل أن ظاهر النصوص قد توصى بالاطلاق ، بيد
ان طبيعة هذه الأمانات واستبرار ملكيتها على ذمسة اصحابها دون
الصندوق وكونها واجبة الرد لهم فور تخلف مناط حجبها عنهم ، ترجب
الصندوق وكونها والتعرف غيها على أي نحو يتعارض مع طبيعتها ومع

كون يد السندوق عليها مجرد بد أمين تؤول اليه حصيلة استفلالها الاستفلال الأمن ومن ثم نهذا الاستفلال لا يبكن بحال أن يمبل الى حد التصرف في أصل الامانات أو استبدالها بمقارات لتمارض هذا الوجه من أوجه الاستفلال مع طبيعتها سالفة البيان وذلك أيا ما كأن الفرض علنشود من هذا التصرف أو الاستبدال .

واذا كان من المسلمات أن أولى الضرورات الحيوية التي يتمين على الدولة توغيرها للقاضي حتى يؤدي رسالة الحق هي المسكن ، وان استقرار القاضي في مسكن لائق بمكانته هو جزء من اداء رسالة القضاء ، بيد أن نصوص القرار الجمهوري سالفة البيان قد جاءت خلوا من نص يفيد اختصاص الصندوق المذكور باقامة مساكن تخصص للقضاة كسكن خاص ودائم عن طريق التمليك أو التساجير • فهذه النصسوص اقتصرت على النص على اختصاص الصندوق باقامة « استراحات » للقضاة وتأثيثها لاقامتهم آحادا او مع اسرهم وذلك لا يمكن بطبيعة الحال الا بصفة مؤقته امان مباشرة اعمالهم أو بمناسبتها ، وعليه غلا يسوغ مد مدلول الاستراحات الى مساكن القضاة الخاصة التي تملك أو تؤجر لهم لعدم اندراج هذا الفرض ــ رغم أهبيته ــ ضمن أغراض الصندوق ، وهــو امر ترى هذه الجمعية معه مناشدة المشرع تعديل القرار الجمهوري سللف البيان بما يكفل اندراج هذا الغرض صراحة ضممن أغسراض الصندوق مع تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيقه وبذاحك يكفسل المشرع للقضياة .. كما كفل لبعض الفشات الأخرى .. المسكن اللاثق برسالتهم الذي يأتي في مقدمة الأولويات التي تشكل سمات الحياة الكريمة للقاضى والتي هي أولى مستوليات الدولة واذا كان ما تقسدم صحيحا وكانت المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان تقضى بانه يجوز لوزير العدل بعد مواغقة مجلس الادارة أن يصدر قرارا بتخصيص ما لا يزيد على ٢٥٪ من موارد الصندوق من غير حصيلة الرسم الاضافي المنصوص عليه في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك لرعساية اعضساء الهيئات القضائية ، مانه والى حين اندراج اقامة مسكن للقضاة ولمغيرهم من اعضاء الهيئات القضائية ضمن اغراض صندوق ابنية المحاكم فانه لا يوجد ما يحول دون توجيه هذه النسبة من موارد الصندوق بما غيها ربع استغلال الأمانات باعتبارها من موارده لاقامة مساكن تخصص المهدم أعضاء الهيئات القضائية لدخول ذلك الأمر في منهوم رعاية أعضاء الهيئات القضائية التي اجاز المشرع لوزير العدل تخصيص النسبة المنكورة لتحتيقها وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها .

انلسك

انتهى رأى الجمعية العهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز استخدام الأمانات والودائع القضائية والكفسالات وما بجسرى مجراها في تبويل اقامة مساكن للقضاه ، وانه يجوز لوزير العدل تخصيص نسبة من موارد صندوق ابنية المحاكم وفقا لنص المادة (۱۳) من قرار مؤسى الجمهررية رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۸۸ لتمويل اقامة مساكن خاصسة لمجبع اعضاء الهيئات القضائية وذلك على النحو المبين بالأسباب .

(حتوی رقم ۱۹۶۰ فی ۱۹۹۰/٦/۲۹ جلسة ۱۹۹۰/٦/۲۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۱۲۲) .

(T+T)

جلسة ۲۰ من يونيو سنة ۱۹۹۰

ــ اتفاقیات دولیة : (تعویض) ۰

الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليونان في شان تعويض المسالح اليونان في شان تعويض المسالح اليونانية — تعديد فيهة التعويض المستحق الرعايا اليونانيين عن المتلكات التي مستها اجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية بواقع ما يم قيمتها — تنيجة ذلك : عشر هام القيمة عمي العدد الإقصى لما يمكن أن تداهم الحكومة المصرية أو يطالب به المستعلق واو واجبة الألفاء القائل المشتحقة لهم او واجبة الألفاء على البحض منهم تعين اجراء خصمها من قبية التعويضات المستحقة لهم بمقتضى الإنفاق المشار اليه — خصم علم الديون انها يكون من نسبة ال ١٦٥ المستحقة لهم وليس من أصل التعويض عن المستكلة لهم وليس من أصل التعويض عن المستملة المهدال على الحدوث عن المتلكات المستحلة المهدال على التعويض عن المتلكات التحقيق عن المتلكات التي مستها الإجراءات المشار اليها يتملق بمتفضى حكم الاتفاق المشار اليه بالنسبة المحدوث بودن صواط — القول بغيز ذلك يخائف الودة المن القول بغيز ذلك بعل المناح المن الودائة على الدين في وضع المضل من الودائة على الدين قو وضع المضل من الودائة على الدين حقيق .

تنص المادة ٢ من الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة ومملكة اليونان في شان تعويض المصالح اليونانية على ان « تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعويضات عن الأموال والحقوق والمسالح اليونانية التى مستها الاجراءات التى اتخذت فى الجمهوريسة العربيسة المتحدة والمنصوص عنها عبها بعد » .

وتنص المدة) على أن (1) بناء على طلب الأشخاص الطبيعين الجريت بن الطرفين تبلغ تبعة الأموال والحتوق والمسالح اليونانية التي مستها الاجراءات المذكورة في المادة ٢ المسالى خمسة عشر مليونا من الجنيهات على وجه التقريب وعلى سبيل البيان ... » .

وتنص المادة ٤ على أن (١) بناء على طلب الأشخاص الطبيعين المتعني بالجنسية اليونانية وكذلك الأشخاص الاعتبارية اليونانيسة تدفع سلطات الجمهورية العربية المتحدة التعويضات المستحقة لهـ ولاء الأشخاص ونقا للتوانين المذكورة في المادة ٢ المسار اليها بواتع ٢٥٪ من قيمتها في حساب خاص لا يقل غائدة بغرض تحويل التعويضات الى اليونان ويفتح الحساب المذكور في البنك المركزي المصرى ٠٠٠ » .

ومفاد ما تقدم أن انفاق تعویض الرعایا الیونانین المبرم بین حکومتی مصر والیونان قد وضع اسس تسویة التعویضات المستحقة الرعایسا الیونانیین الذین مستهم اجراءات تطبیق التوانین الاشتراکیة المنصوص علیها بالاتفاق المسار الله ووفقا لهذا الاتفاق تقربت قبیة التعویضسات المستحقة لاولئك الرعایا تقدیرا ابتدائیا بمبلغ خسمة عشر ملیون خبیها المتعویض الواجب علی الحکومة المصریة أذ انسه المستقید من الاتفاق المشار الیه بنسبة ۱۵٪ من قبهة متلکاته التی مستها الاجراءات المشار الیه علی أن تودع بالبنك المرکزی في حساب خاص لا یقل نواند

ومن حيث انه ولئن كان المسلم به وفقا للمبساديء الدستوريسة المستقرة ان الملكية الخاصة مصونه ولا يجوز الاستيلاء عليها بغيسر تعويض عادل وأن الأصل في تقدير هذا التعويض أن يتم على أسساس القيمة الحقيقية للمتلكات المستولى عليها غير انسه لما كانت ارادتسا الحكومتين المصرية واليونانية الموقعتان على الاتفاق المشار اليه قد تلاقتا وارتضتا لأسباب خاصة ولاعتبارات معينة على تحديد تيمة التعويض المستحق للرعايا اليونانيين عن الممتلكات التي مستها اجسراءات تطبيق المتوانين الاشتراكية بواقع ٦٥٪ من قيمتها ومن ثم تعتبر هذه القيمة هي الحد الاقصى لما يمكن أن تدفعه الحكومة المصرية أو يطالب به المستفيدون من الاتفاق المشار اليه فيقتصر حق هـؤلاء المستفيدين في التعويض عـلى الحصول على النسبة المشار اليها دون ايتزيادة وبحيث يعتبسر الجميع في مركز متساوى في الحصول على القيمة المؤية للتعسويض المقسررة بالاتفاقية فاذا ظهر وجود ديون او التزامات مستحقة أو واجبة الاداء على البعض منهم تعين اجراء خصمها من قيمة التعويضات المستحقة لهم بمقتضى الاتفاق المشار اليه اى ان خصم هذه الديون انها يكون من نسبة الد ١٥٪ المستحقة الهم وليس من اصل التعويض باعتبار أن حقهم في الحصول على التعويض عن المتلكات التي مستها الإجراءات المشار اليها يتعلق بمقتضى حكم الاتفاق المشار اليه بالنسبة المحددة به دون سواها والقول بغير ذلك يخالف أرادة طرفى الاتفاق المشار اليه كها أنه يؤدى الى نتيجة شاذة اذ يجعل المستفيد المدين في وضع المضل من اقرانه غير المدينين ٠

وترتيبا على ما تقدم يمتبر الاجراء الذي تم بالنسبسة لكسل من السيده / هيلين ينى كوسماراس والسيد / سيبون مخالى بياأوبولو اللذين تم خصم الديون المستحتة عليهما من قيمة التعويض المستحق لكل منهما وفقا للنسبة المحددة بالاتفساق المثار اليه أمرا سليما يتقق وأحسكام

ذلك الاتناق ، ولا يغير من ذلك أن محكمة القضاء الادارى قضت بخلاف ذلك الراى في الدعوى رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٦ ق المقامة من السيد / نيقولا ميثائيل بلتي ذلك أن المسلم به أن حجية هذا الحكم حجية نسبية تقتصر على اطرافه ولا تعتد الى الغير .

انتهى راى الجمعية المهومية لتسمى المنوى والتشريع الى سلامة الجراء خصم الديون من نسبة الـ 70٪ في الحالتين المعروضتين .

(فتوی رقم ۱۹۳۳ فی ۱۹۹۰/۱/۲۱ جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۲) .

(4.4)

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

_ عاملون مدنیون بالدولة _ مرتب _ تسویة حالة _ استهلاك الفرق بین المرتب الخاطئ، والرتب السحیح ·

المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شاق تسوية حالات بعض العاملين ـ فرا الشرع حكما خاصا بقتضاء يتم الاحتفاظ للطبط بعملة شخصية بالمرتب الغطفي، الذي يتقاضاء في تاريخ العمل المستة ١٩٨٤ حيفون الشرع في القانون المذكور عن استرداء ما صرف بغي وجه حق حتى تاريخ العمل به على أن يستهلك الفرق بين المرتب الفاطفي، والرب المستحقة بعد ١٩٨١/١/١ تاريخ العمل بالقانون المذكور _ الهدف من نص الشرع على حكمي المستحقة بعد ١/١/١٩٨١ تاريخ العمل بالقانون المذكور _ الهدف من نص الشرع على حكمي الاحتفاظ بالتسوية الخاطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الشاطفي، والمرتب والمسجيح هو الموصيح على المتعارد المال قاعد استهلاك المناطق، والمرتب الخاطفي، على المناطق، والمرتب المسجيح على المتعارد المال قاعد استهلاك المناطق، والمرتب الخاطفي، والمرتب المسجيح فين تمام التعادل بينهما وهون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي عدده الشرع وحظر بعده المساس بالركز القانوني للعامل _ قاعدة الاستهلاك بالتريخ الدى صده الشرع وحظر بعده المساس بالركز القانوني للعامل _ قاعدة الاستهلاك المرتب بهذا المرتب تحديث .

تنص المادة الثابنة بن التانون رقم لا لسنة ١٩٨٤ في شان تسوية حالات بعض العاملين على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجب حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون بن الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام المعاملين نتيجة التسويسة ، اذا كان الصرف قد تم تنفيذالحكم قضائى أو فقوى من مجلس الدرلة أو رأى المجهاز المركزى للتنظيم والادارة أو رأى الاحدى ادارات الشنون القانونية أذا كان هذا الرأى في هذه الحالة الأخيرة قد أعتبد من السلطة المختصة ، ثم عدل عن الفتوى أو الرأى أو النفى الحكم .

ولا يترتب على العمل بالفترة السابقة رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار اليها .

ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالضدمة بالرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، عسلى ان يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا الليها العلاوتان المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا يكانوا من المستحقين لهما ، وذلك من ربع تيبة علاوات الترقية والملاوات الدورية التي تستحق لهم بعد العمل بهذا القانون .

ومع عدم الاخلال بالاحكام التضائية النهائية أو بالترارات النهائية السلامة بالترقية للعالم الذي تنطبق عليه أحكام الفترة السلبقة أن يختل بين أحد الوضعين الآتين :

(1) اعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع منحة الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الرسادة •

(ب) الابتاء بصغة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه نتيجة النسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاته الزيادة المشار اللها ، على أن يعتد عنه ترقيته للدرجة التالية بالوضع الرظيفي الصحيح له بالمتراض تسوية حالته تسوية تانونية وفقا الأحكام القانون المعبول به عند اجرائها » .

ومقاد ما نتدم أن المشرع أفرد التسويات الخاطئة حكما خاصسا متتضاه الاحتفاظ العامل بصفة شخصية بالمرتب الخاطئ، الذي يتقاضاه في تلريخ العمل بالقاتون رشم لا لسنة ١٩٨٤ في ١٩٨٤/١/١ ، وتجاوز المشرع في القاتون المذكور عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تلويخ العمل به على أن يستبلك الفسرق بين المرتب الضاطئ، والمرتب المستحق قاتونا وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحق بعد ١٩٨٤/١/١ تاريخ العمل بالقانون الذكور ، كما أبقى يصفة شخصية على الوضع الوظيفي الخاطئ، المعامل وأوجب اجراء تسوية صحيحة له وفقا التوانين السنارية يعتد بها عند ترقيته للدرجة التعابة .

ولما كان الهدف من نص المشرع على حكمى الاحتفاظ بالتسويسة المخاطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الخاطئء والمرتب الصحيح هسو الموصول الى تعادل المرتب الخاطئء مع المرتب الصحيح ، غان تحقيق هذا الهدف يحتم استبرار هذا الاستهلاك بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بالنسبة التسويات التى تبت وفقا لأحكام التشريعات المشار اليها في المسادة عشر من القانون رقم ١٢٥ اسنة ١٩٨٠ ، وبعد ١٩٨٠/٦/٣٠ بلتسبة المتسويات الخاطئة التى تبت وفقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وذلك الى حين اتبام التعادل احتراما لارادة المشرع الصريحة في هذا الشان وليس في ذلك اى اخلال بالمركز القانوني للعالم الذي المستقر واحتفظ له به لان قاعدة الاستهلاك لا تؤدى في حقيقة الأمر الى الاتقان مرتبه بالعلاوات الترقية كل ما هنالك أنه يترتب على خصم ربع قبعة العدورية أو علاوات الترقية كل ما هنالك أنه يترتب على خصم ربع قبعة

الملاوة » أن المرتب الخاطئ عيزيد بعدار ٧٥٪ من تبعة الملاوة التي تستحق له وتضاف اليه ومن ثم يتمين القول باستبرار أعبال تقصدة استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح لحين تبلم التحادل بينها ودون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي حدده المشرع وحظر يصده المساس بالمركز القانوني للعامل لأن تطبيق قاعدة الاستهلاك لا تشسكل أي مساس بهذا المركز .

لنا___ك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استوار العمل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثابنة من التاتون رقسم ٧ السنة 19٨٤ بعد ١٩٨٠/٦/٣٠ والى حين اتبام التعادل بين الرتب الخالىء المحتنظ به للعامل ومرتبه الصحيح .

﴿ قتوى رقم ٦٤٦ في ١٩٩٠/٦/٢٧ جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠ ملف رقم ١٩٦٠/٦/٢٧ ﴾ -

(T+ E)

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

هيئات عامة ـ الهيئة العامة كلاستثمار والمُناطق العرة ـ العاملون بها تسوية ـ ترقية ـ مند بيئية وكلية (قراد اداري) ·

- المادة ١٤ من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن لاتحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق العره ـ يشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلا على تقدير ممتاز في التقرير الْمُورَى عن السنة الأخرة ـ المادة ١٣٠ من القرار المذكور تقفي بأن تتم اعادة التسكين في الوظائف طبقا لتوافر اشتراطات ومطالب التاهيل بالاضافة الى المدد الكلية اللازمة لشغل كل وظيفة .. القراد الصادر بالترقية البنى على تسوية خاطئة .. يشكل قرادا اداريا منشئا الركز قانوني ذاتي لا يجوز سحبه الا خلال الواعيد القررة للطمن القضائي .. ومن ثم يتحصن بغوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ أو مخالفة القانون في شأنه .. طالما لم تتحدر المخالفة به الى حد الانعدام بما يفقدم صفة القرار الاداري ويحيله الى مجرد عمل مادي لا يتمتم بشيء من الحمالة القررة للقرارات الادارية ـ اساس ذلك : الحرص على علم زعزعة الراكز القانونية الذاتية الستقرة التي اكتسبها اربابها بمقتفى تلك القرارات ــ مخالفة القرار الاداري لشرط النصاب الزمني (المدة البينية والكلية) القرر قانونا لشفل الوظائف ـ أو شرط الحصول على تقدير ممتاز في التقرير الدوري عن السئة الأخرة كشرط للترقية بالافتيار ـ انها تعتبر مغالفة لشرط صحة معل القرار فحسب دون أن يترتب عليها انعدام محل القرار ذاته _ اثر ذلك : عدم صحب هذا القرار لبطلانه خلال المواعبد المقررة للطمن القضائي يكسبه حصانة تعميهه من أي الغاء أو تعديل ـ تطبيق ٠

استعرضت الجمعية العبومية المادة (٢٥) من تانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أن « تنشأ هيئة علمة يشرف عليها ويرأس مجلس ادارتها وزير الاقتصاد والتعاون الدولي وتسمى الهيئة العلمة للاستثمار .. ويكون مجلس الادارة هسو السلطة المهينة على شئون الهيئة وتصرف أوورها ووضع السياسسة العالمة التي تسير عليها ... » .

(ج) وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم واجورهم والمزايا والبدلات الخاصة بهم . ولا يتقيد مجلس الادارة نيما يصدره من قرارات في البنود السابقة بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القرار يقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ٠٠٠ وكذلك النظم والقواعد المسول بها فيُ الحدومه بها لا يجاوز المرتبات والبدلات التي تعطى للوزراء » . كمسا استعرضت المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المتربية على نطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ بشان تسويسه حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية (المعسدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١) التي تنص على أن « يمنح حملة المؤهلات العالية او الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسه مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قصرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ». وكذلك استعرضت المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقنصاد رقم ١٥٤ لسنسة ١٩٨٠ يشان لاثحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الني تنص على أن « اعتماد أحكام النظام المرفق نظاما للعاملين بالهيئسة المامة للاستثمار والمناطق الحرة ويسرى على العاملين بالهيئة والمناطق الحرة احكامه من أول سبتمبر سنة ١٩٨٠ » . والمادة ١٤ من اللائحــة المذكورة التي تنص على انه « ... ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقدير ممتاز في التقرير الدوري عسن السنة الأخيرة ... ويشترط في الترقية بالأقدمية الحصول على تقدير جيد على الأقل ... » والمادة ١٣٠ من ذات اللائحة التي تنص على انه « في تاريخ نفاذ هذه اللائحة يتم اعادة تسكين العاملين بالهيئة في الوظائف الواردة بالهيكل التنظيمي المعتمد من مجلس ادارة الهيئة والدرجات الواردة بالجدول الأساسي لدرجات الوظائف ومئات الأجور الملحق بهذه اللائحة وتحدد اقدمياتهم فيها طبقا لقواعد التسكين التي يصدر بها قرارا من نائب رئيس الهيئة بناء على التراح لجنة شئون العاملين وفي حدود الأسس الآتية :

ا سر تتم اعادة التسكين في الوظائف طبقا لتولغر اشتراطات ومطالب التاهيل بالاضافة الى المدد الكلية اللازمة الشخال كل طبفة وفي حدود المدد الكلية الواردة يالجدول الاساسي الدرجات الوظائف وفالت الأجور الملحق بهذه الملاحسة . إ _ ق حالة عدم انطباق شروط وبطالب التأهيل أو المدد اللازمة للمخل الوظيفة على العابل _ تتم اعادة التسكين في وظيفة أخسرى بتناسب مع ما يتوافر في العامل من خيرة وبطالب التأهيل في ذات القطاع الذي يممل به أو في أي قطاع آخر من قطاعات الهيئة . . . » وقد ورد بالمجدول الأساسي لدرجات الوظائف ونئات الأجور الملحق بهذه اللائحة ترين الدرجة الأولى بالنسبة لحملة المؤهلات العليا أنها نتطلب () اعلما) كدة كلية لازمة للترقية اليها وقرين الدرجة الثانية بالنسبة لحملة المؤهلات العليا أنها نتطلب مدة بيئية قدرها ()) سنوات للترقية اليها ، ونسبة الاختيار في الترقية اليها (. .)) .

واستبانت الجمعية أن القاعدة المسلم بها في قضاء المحكمة الادارية المطيا وافتاء الجمعية العبومية لقسمى الفنوى والتشريص تقضى بأن القرار الصادر بالترقية — وأن أنبنى على تسوية خاطئة — أنها يشكل قرارا اداريا منشئا لمركز قانونى ذاتى لا يجوز سحبه الاخلال المواعيد المقررة للطمن القضائى ، ومن ثم يتحصن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأة أو مخالفة القانون في شأنه طالما لم تفحد المخالفة به الى حد الاتمدام بها يفقده صفة القرار الادارى ويحيله الى مجرد عسل مادى لا يتبع بشىء من الحصائة المقررة القرارات الادارية ، وذلك كله مرجعه الى الحرص على عدم زعزعة المراكز القانونية الذاتية المستقرة المترادات .

ولما كانت السيدة / غاطبة محبد عبد البارى المعروضة حالتها ،
تشفل وظينة من الدرجة الثانية بالهيئة العابة للاستثبار والمناطق الحرة اعتبارا من الامم/١/١ وبدة خدمتها الكلية في ١٩٨٠/٨/٢١ وبدة خدمتها الكلية في ١٩٨٠/٨/٢١ وبدة خدمتها الكلية في ١٩٨٠/٨/٢١ منتقثم أضيف الى هذه المدة سنتان اعتباريتان وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكرى الراى في صحة هذه التسوية ، غالثابت أن الهيئة تابت في ١٩٨٠/١/١ الراى في صحة هذه التسوية ، غالثابت أن الهيئة تابت في ١٩٨٠/١/١ من عنفيذا لحكم المادة (١٩٠) من لائحة العالمين الجديدة المحول بها اعتبارا على (الدرجة الأولى) تتطلب الشغلها توافر مدة خدمة كلية للمساملة على وظينة من درجة عتبا) . ومن ثم غان ترار اعادة تسكينها (أو ترار ترقيتها حيث كانت تشغل درجة أنني مباشرة من الدرجة التي سكنت عليها) حتى ولو افترضنا جدلا أنه تام على أساس تسوية غاطئة ترتب عليها كسيناء العالمة المنكرة الشرط الدة الكلية (١٤) غانه يشكل قرارا استياء العالمة المنكرة الشرط الدة الكلية (١٤) غانه يشكل قرارا ادريا منشئا لمركز قانوني ذاتي ، وباتنالي لا يجور سحبه الا خكال اداريا منشئا لمركز قانوني ذاتي ، وباتنالي لا يجور سحبه الا خكال اداريا منشئا لمركز قانوني ذاتي ، وباتنالي لا يجور سحبه الا خكال اداريا منشئا لمركز قانوني ذاتي ، وباتنالي لا يجور سحبه الا خكال اداريا منشئا لمركز قانوني ذاتي ، وباتنالي لا يجور سحبه الا خكال اداريا منشئا لمركز قانوني ذاتي ، وباتنالي لا يجور سحبه الا خكال

المواعيد المقررة للطعن القضائى ويتحصن بغوات هذه المواعيد ايا ما كان وجه الخطأ أو مخالفة القانون في شانه طالما لم تنحدر به الى درجة الانعدام .

ولما كان مضاء المحكمة الادارية العليا وافتاء الجمعية العبوبيسة لقسمى الفتوى والتثريع مسستقرين على أن مخالفة القسرار الادارى لشرط النصاب الزمنى (المدة البينية والكلية) المترر مانونا لشخسل الوظائف ، أنها تعتبر مخالفة لشرط صحة محل القرار نحسب ، دون أن يترتب عليها انعدام محل القرار ذاته ، وبناء عليه غلقه ... متى كان الثابت من الاوراق ... أن قرار اعادة تسكين السيدة المعروضة حالتها لم بنم سحبه لبطلانه خلال المواعيد المقررة المطعن القضائي ومن ثم غلته لم بنم سحبه لبطلانه خلال المواعيد المقررة المطعن القضائي ومن ثم غلته بكسب حصانة تعصهه من أي المغاء أو تعديل .

أما نيما يتعلق بحالة السيد / مجدى كمال حسن أباظة : فكسان يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة بالهيئسة بأقسدية ترجم الى ١٩٧٤/١٠/٢٦ ، ومدة خدمته الكلية في ١٩٨٠/٨/٣١ ، ٦ يوم و١٠ شمهر و ٥ سفة . وقد طبق في شأنه حكم المادة الثلاثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ مأضيف الى مدة خدمته الكلية في التاريخ المنكور سنتان اعتباریتان لتصبح ۲ یوم و ۱۰ شهر و ۷ سنة . وایا ما کان الرای فی صحة تلك التسوية ، مالثابت أنه بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ مامت الهيئة تنفيذا لحكم المادة ١٣٠ من لائحة العاملين بها ، باعادة تسكين السيد المذكور على وظيفة معادلة من الدرجة الثالثة باقدمية ترد الى ١٩٧٢/١٠/٢٦ « حيث روعى عند تحديد أتدبيته مدة خدمته الكلية سالفة الذكسر » وبالتالي غان القرار الاداري باعادة تسكينه ـ اذا سلمنا جدلا بانه قد بنى على تسوية خاطئة أدت الى ارجاع التدبية المذكور في الدرجسة الثالثة الى التاريخ المشار اليه ... يكون قرارا باطلا لا يجسوز سحبه الا خلال المواعيد المتررة للطمن القضائي ، للأسباب سالفة البيان في الحالة الأولى ، ومتى كان الثابت من الأوراق أن هذا القسرار لم يتم سحبه خلال هذه المواعيد ، ومن ثم ماته يكتسب حصاتة تمنع المساس به الغاء أو تمويضاً .

واذ قابت الهيئة بتاريخ . ١٩٨١/٦/٣٠ بترقية السيد المذكور الى وظيفة من الدرجة الثانية تتم الترقية اليها بالاختيار بنسبسة . ١٠٪ ، وتتطلب قضاء مدة بينية قدرها (٨ سنوات) والحصول على تقسير معاثر في التقرير الدورى عن السنة الأخيرة ، في حين أن المذكور كان حاصلا على تقدير بمرتبة (جيد) وهو التقدير الذي يلى مباشرة مرتبة

(مبتاز) ، ومن ثم يكون القرار الصادر بترقيته قد خالف احد الشروط المتروق المسحة محل هذا القرار بيد أن تلك المخالفة ليست من الجسامة بحيث تؤدى الى انعدام القرار ، وعليه الحالم الم يثبت من الأوراق سحب هذا القرار لبطلانه خلال المواعد المقريرة للطمن القضائي المنت تبتع بحصانة تحول دون الفائه أو تعديله .

انتهى رأى الجمعة العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى : أولا : تحصن قرار اعادة تسكين السيدة / فاطمة محمد عبد الهادى على وظيفة من الدرجة الأولى بتاريخ ١٩٨٠/٩/ / للأسباب سالفة العلن .

ثانيا : تحصن قرار اعادة تسكين السيد / مجيدي كمال حسين أباظة على وظيفة معادلة من الدرجة الثلاثة بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ وباتديية ترتد الى ١٩٧٢/١٠/٢٦ وكذلك تحصن قرار الترقية الى وظيفة من الدرجة الثانية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ وذلك للأسباب سالفة الذكر ،

(فتوی رقم. ٦٦٣ في ١٩٩٠/٧/٧ جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠ ملف رقم ٢٦٩/٣/٨٦) ·

٠, رقع القاعدة

(1)

الاتحاد المصرى لكرة القدم ...

انتخاب أعضاء مجلس الادارة

★ القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۰ المعدل بالقانون رقم ۱۰ لسنة ١٩٧٨ بشان الهيئات الخاصة للشياب والرياضة _ حدد المشرع عدة مجلس ادارة الاتصاد بأريع سنوات _ اوجب اجراء انتخاب اعضاء مجلس الادارة الجديد في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أولمبيه سواء اقيمت هذه الدورة او لم تقم اشتركت فيها جمهورية مصر العربية أو لم تشترك - بانتهاء مدة المجلس لا يجوز امتناع الاتحاد المنكور عن دعوة الجمعية العمومية لاجرآء انتخابات لمجلس الادارة الجديد بعد توجيه الدعوة اليه بذلك من الجهة الادارية المختصة _ لا وجه للاستناد في تبرير امتناع الاتحاد عن دعوة الجمعية العمومية بأن ذلك يرجع الى احقيته في الاستمرار مدة تعادل المدة التي تم حله وفقا لحكم من المحكمة الادارية, العليا _ كفل القانون للجهة الادارية المختصبة الحق في دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادى لانتخاب مجلس ادارة جديد اذا تقاعس مجلس الادارة عن اتضاذ اجراءات الانتخاب _ اساس ذلك _ الدعوة اثر حتمى تقتضيه حالة الضرورة ونزولا على مبدأ المشروعية لواجهة حالة عدم وجود مجلس ادارة ... تطبيق •

(YV)

اتحاد ملاك --

★ اتحاد الملاك المنصوص عليه في المادة ٨٦٧ من القانون المسدنى ـ أن اتمساد المسلاك لا يعدد شركة استثمارية ومن ثم لا يحضم للسعر غير المدعم الذي فرضه قرار وزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ ــ اثر نلك ـ يتم محاسبة اتحاد الملاك على اساس السعر الدعم من تاريخ انشاء الاتعاد _ تطبيق *

(۲۰۹۱/پ)

رقم رقم القاعدة للميقمة

اتفاقية دولية ــ

راجع آیضا : جمارك د اعفاء جمركی ، (۱۳۱) والجهاز الركزی للمحاسبات (۱۲) وضرائب د ضربیة جمركیة ، (۲۸) ۰

اتفاقية حكومة مصر واسبانيا

★ أبرمت حكومتا مصر واسبانيا اتفاقية بتاريخ ١٤/١٤/ ۱۹۸۲ سخلت حين التنعيذ اعتبارا من ۱۲/۱/۱۸۶۸ ودلك لتصفيه كاعة مطالبات الرعايا الاسبان قبس الحكومة المصرية عن الاجسراءات السالبة لحقوقهم التى باشرتها منذ عام ١٩٥٢ وحتى تاريخ العمل بهذه الاتفاقية ... ورد بالاتفاقية أن اداء الحكومة المعرية لمبلغ التعويض المتفق عليه يستتبع ابراء ذمتها من التزاماتها ويبونها الستحقة لهؤلاء الرعايا وأن تحل مجلهم في كل الحقوق القانونية والمسالح والمتلكات التي تتضمنها الطالبات المنكورة بما فيها الحسابات الجمدة ... الخاضع للحراسة تزيد خصومه على أصوله _ أصدرت اللجنة القضائيه المشكلة طبقا الأهكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية المراسة على أموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشان رفع المراسة عن أموال بعض الأشخاص قرارها بالتخلى عن عناصر نمت المالية المققة وغير المققة بالمدر جهاز تصعية الحراسات قراره بالافراج النهائي عن أموال الخاضع وممتلكاته .. بتطبيق احكام القانون رقم ٤٩ لسينة ١٩٧١ على حالته لم تعد له مطالبات مستحقة على المحكومة المعرية اثر ذاك : انه يضرج من عبداد الرعايا الأسبان المفاطبين باحكام الاتفاقية الشار اليها _ تطبيق •

TIT (117)

أتفاقية هكومسة مصر وتركيسا

الاتفاقية المعرية التركية لتعويض المقرق والمسالح
 التركية _ النص في البند ثالثا من هذه الاتفاقية على
 اعتبار الوفائق التي يتقدم بها البعماما الاتراك

رقي رقي المنفرة المنفر

الطبيعيين والاعتباريين مقبرلة لدى الجهات المصرية لتعين تفسيرها في ضوء بتية اصكام الاتفاقية معبارة مثيوله الدى الجهات المصرية لا تعني تكثر من أن هذه المستندات تضغير من وجهة نظر الصكومة لمرية المنوط بها بحث طلبات الرعايا الاتراك في قوة المستندات المصرية المسادرة عن المساطات المصرية ألى هجية أو الفضلية أذا ما تعارضت مع مستندات عن ذات مرتبتها مسادرة من السلطات المصرية – اعلانات الوزائة التي تتصارض مع المستندات والاصكام المالدية من السلطات المصرية – المتلانات الارتائة لنبها المالدية من السلطات المصرية لا تعتبر مقبولة لدبها المسادرة من السلطات المصرية لا تعتبر مقبولة لدبها

(m)

اتفاقية حكومة مصر وسويسرا

★ اتفاق التعويض المرى السويسرى والبروتوكول المنفذ له وضعا اسس تسوية التعويضات الستحقة للرعايا السويسريين الذين مستهم اجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية .. قدر التعويض بالجنيه الممرى بواقع ٦٥٪ من قيمة المتلكات للمقيمين وغير القيمين .. يتم ايداع التعويضات بالبنيه المصرى في حساب خاص باسم المكتب السويسرى للتعويضات بمراعاة ان الجنيه المصرى يعادل ٢٠٢٠ دولار امريكى _ بمجرا، هذا الايداع تبرا ذمة المكومة المصرية في مواجهة الستفيدين _ بين الاتفاق كيفية تمويل تلك البالغ _ أجاز الاتفاق استخدام ٥٠٪ لسداد نفقات السياحة والمكاتب الفنية والعلمية السويسرية داخل مصر _ يستقدم النصف الاغر ونقسا للضرابط والصدود المقررة في سداد قيمة البضائع التي يتم توريدها لسـ أحتياجات السوق السويمربة .. في سبيل تنفيذ ذلا، ثم غلع مسابين غرعيين المبدغما للسياحة والأخسر للبضاعة _ في ١٩٧٦/٩/٥ تم الاتفاق على تعديل الإجراءات التثابيذية للتمويل من غيلال الحساب للغرهى سياحة الذي يتم التعامل نيه بالعملة المسرية أن المهرة وسعر المعرف للدراكر وأقت حسّات الأدوروني والمرا · Marie

(114)

رقم رقم المنفحة المنفحة

اتفاقية حكومة مصر واليونان

* الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحده وحكومه اليونان في شأن تعويض المصالح اليونانية .. تحديد قيمة التعويض المستحق للرعايا اليونانيين عن المتلكات التى مستها لجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية بوافع ٦٥٪ من قيمتها - متيجة دلك : تعتبر هذه القيمة هي الحد الاقصى لما يمكن أن تكفعه الحكومة المعرية او يطالب به المستفيدون من الاتفاق المشار البه _ الأثر المترتب على ذلك . اذا ظهر وجود ديون أو التزامات مستحقة أو واجبة الأداء على البعض منهم لهم بمقتضى الاتفاق المشار اليه ... خصم هذه الديون تعين اجراء خصمها من قيمة التعويضات المستحقبة انما يكون من نسبة الـ ٦٠/ الستحقة لهم وليس من أصل التعويض - أساس ذلك : ان حقهم في الحصول على التعويض عن المتلكات التي مستها الاجراءات المشار اليها يتعلق بمقتضى حكم الاتفاق المشار اليه عالنسبة المحددة به دون سواها .. القول يغير ذلك ا مخالف ارادة طرفي الاتفاق ألشار البه ... كما أته يؤدى الى نتيجة شاذة اذ يجعل الستفيد الدين في وضع الفضل من أقرانه غير المدينين _ تطبيق .

/°T) 504

اثبات _

راجع: عقد ادارئ « تنفيذه سالخطاً المقدى » (١١٩) •

اثر رجعی _

راجع : ملكية و تمالك غير المربين المربين المارين المربين المارين الما

اجنبی ۔۔

راجع: استثمار مال عربي واجنيي (١٩٣٩) من ويترخيص (المنافية)(٢)

رقم رقم القاعدة الصفحة

احوال مدنية ـــ

أثر تغير الاسم

🛨 المادمان ١١ ، ٢١ من المصامون رقم ٢٦٠ لمسعة ١٩٦٠ عى شان الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنه ١٩٦٠ _ المترع اعتبر البيانات الواردة في سجلات الواقعات أو السجل المدنى صحيحة ولها النعجية مالم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم - لم يجز المشرع أي نعيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية في ذك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض طيقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون _ تطبيق العروضة حالته قد تم تغيير اسمه (الأول) بالسجلات بناء على قرار من اللجنة المذكورة _ لهذا التغيير حجيته ويتعين الالتزام به _ الا انه لا يترتب عليه بطبيعة الحال محو الاسم القديم من كافة المستندات المتعلقة يهذا الشخص آلتي تم تحريرها قبال اجراء التعاديل - القول بغير ذلك يؤدى الى اهدار معاملاته التى تمت بالاسم القديم وتاريخ هذه المعاملات _ نتيجة ذلك : لا يجوز طلب تغيير اسمه (الأول) بشهادة بكالوريوس التجارة التي حصل عليها باسمه القديم وعليه أن يرفق بها مأ يثبت تغيير اسمه الأول ـ تطبيق ٠

v1r (YV1)

اختصاص ــ

المحامون بهيئات القطاع العسام

ج يناهر مينات اللهاج العام دات النشاط الذي كانت المراجع المراجع المراجع والمراجع المراجع والمراجع وال رقم رقم القاعدة المىفحة

> الادارات القائرية بشركات القطاع العام بالقانون رقم 27 اسنة 1977 يضمع له كذلك اعضاً، هذه الادارات بهيئات القطاع العمام التي تشرف عليها العماس ذلك : اتفاق طبيعة العمل في كلتا المالتين — تطبيق .

111 (١٨٥)

الجهة المختصة بسداد رسوم القيد

بلانسات العامة ۱۹۷۳ بشان الادارات ألقانونية بالترسسات العامة والوحدات الثابغة لها بالقوسات العامة والوحدات الثابغة على سبيل المصر الرطاقت الغنية التي يعين فيها المساء المصاء الدارات الثانونية المناطبين باحكامه ما قانون الماماء المسادر بالقانون رقم ۱۹۸۲/۱۷ الزم الهيئات العامة وشركات القطاع العام بتمعل رسوم قيد وشركات المسامين العاملين بادارتها القانونية ما تشرك التزام الهيئات المسامة بسداد الرسوم فيد للك : التزام الهيئات العامة بصداد الرسوم والاشتراكات المامانين العاملين بادارتها القانونية ما تزام الهيئات العامة بصداد الرسوم والاشتراكات المامان بنصرة علما في اعضاء تعداد الرسوم الادارات القانونية بها دون معوامم تطبيق .

1A. (1YA)

مدى جواز منع الأعضاء علاوة تشجيعية.

★ القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٧ وضع نظياما قانونيا خاصا بعديري واعضاء الادارات القانونية في الهيئات المامة وشركات القطاع العام – لا يجوز منع شاغلي وظائف الادارات القانونية المسلاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون العالمين المنجين بالدواة ال قانون العاملين بالقطاع العام – أصاحي طلك : أن النظام المالي القرر لهم لا يصرف هذا النوع من العلاوات حضييق (١)

رابع : فترى الجنبية السرمية للبسي القِيْري وَالتَسْرِيْ السِيْرَةُ بِمِنْتُهُ ﴿ الْرَبْرِيُّ وَالْمَارِيِّ السِيْرَةُ بِمِنْتُهُ ﴿ الْمُرْتُونُ وَالْمُعْرِيْنِ السِيْمَةِ وَالْمَالِيَّ الْمُؤْمِّ وَالْمَالِيَّةُ الْمُؤْمِّ لَلْمَالِيَّةً الْمُؤْمِّ الْمَالِيَّةِ الْمُؤْمِّ وَلَمْ ١٧٩٧ في معدد ١٤٠٥/١٥٠٤ من المداعدة منذ . 14/1074 من المداعدة المداع

بقى بقى تعقدة العنقدة

الاعتداد بعدد الاجازة الخاصة ضعن المدد المشترطة للترقية •

 اكتفى المترع بالنسبه للترفيه عى وظائف الادارات القانونيه بعجرد القيد في احد جداول نقابة المحامين ويالنسية لليعض الآخر منها استرط غضلا عن هـــــذا القيد ضرورة انقضاء غترة زمنية على هذا القيد غي الجدول الادنى مباشرة ويالنسية لبعض الوظائف اشترط اما القيد في أحد الجداول لدة معينة أو انقضاء مدد اشتغال بالمحاماة - القيد في احد جداول المحامين المشتغلين يغيد الاشتغال بالمحاماه مادامت يم تقم بالمحامى احدى الحالات التي تقتضي نقل اسمه الي جدول غير المشتغلين .. لا وجه للقول بأن العبرة ليست بانقضاء مدد على القيد وامما بممارسة المهنة خلالها غعلا طوال المدة المطلوبة لأن هذا القول لا يجد له سد! من القانون فضلا عن تعارضه مع ما هو ثابت بجداول نقابة المحامين .. اثر ذلك .. حصول العامل عضو الادارة القانونية على اجازة خاصة سواء لرافقة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدى الى انفصاء الرابعة الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل تظل هذه الرامطة قائمة ويتعين الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المشترطة للترقية _ تطبيق

(۱۵) ۲۱

ادارة مطلة ــ

راجع أيضا أملاك المولة العامة والخاصة (٩) و (١٨٧) و (٢٥٧) ومصساريف اداريسة (٢٥٥) •

مقابل الانتفاع ورسوم المضمات المحلية

يد حدد الشرع على سبيل الحصر موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمافطات وبين أوجه استخدامها – من بين هذه المرارد الرسوم التي يفرضها الخوالس القصي المحلى المسالح ذلك البسبية، والتي المخرفة المقرع المرضها موافقة مهدن الزراء و اوا لم تنه مدت المراجعة عمل مدت الرسوم عدن الوارد المسابة المساطال عدادة

16) " " IAI

رقم القاعدة الصفحة

ادارة وتشغيل المرافق المطية

★ المادة (٢) من قانون نظام الادارة المصلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ .. تختص وحدات الادارة المطية بانشاء واداره جميع المراعق الواقعه عي دائرنها ونبيط بها مي نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائج ونلك غيما عدا المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة ... طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شان المجتمعات العمرانية المديدة مقل المشرع وحدات الادارة المعلية بالنسبة للمجتمع العمراني الجديد الى الهيئة القائمة على الجنمعات العمراسية وبلك الى أن يتم تصليم المجدم العمراني الجديد الى الوحدات المحلية _ مرفق المحاجر عاد بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٥ الذي الغي بمقتضاه قراره رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ الى وضعه الأول قبل صدور القرار الملغى باعتباره من المرافق المطيبة لا المرافق ذات الطبيعية الخاصية وتختص الوحدات المحلية بادارتها وتشغيلها _ تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بادارة مرفق المحاجز الي أن يتم تسليم المجتمع الحمراني الجديد الى وحدات الادارة المعلية _ اساس ذلك : ان اختصاص هلية المجتمعات العمرانية الجدبدة في هذا الشان مستمد من اختصاص المحليات _ تطبيق ٠

(FAY) . ••A

عقود تعليك الوحدات السكنية الاقتصادية لورد ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٧ و ١٤٧ من التغنين الدى والمدة ٧٧ من التغنين الدى تأمير ويها ١٤٧ من التغنين الدى تأمير ويها ١٩٨٧ من التغنين وتنظيم العاقبة بهن المؤجر والمائن تتنظيم العاقبة بهن المؤجر والمائنة مراد رئيس مجلس الوزراء رئيس المائنة المائنة

التي اللمتها المانطات الله طَهُوْرِها تَ طَالُهُ المَوْوِرِ رئيس مجلس الوزراء رئيس الإنامة المُشَكِّدُة المُورِدِينِينِ رقم رقم القاعدة المطحة

> الماغظات يبيع الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ على اساس تكلفة الماسي بدون الأرض وتقسط القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد _ ادا تاخر المشترى عن سداد اى قسط في المواعيد المحددة له تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فواند تأخسير بواقع ٧٪ من ثاريخ الاستحقسان إلى تاريح السداد _ تندرج فوائد القروض التي تحصي عليها المحافظات لتمويل بناء هذه النوعيسة من المساكن ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلعة بناء تلك المساكن والتي يتحمل بها المشترون - اثر ذلك -لا وجه لاستبعاد غوائد القروض من تكلفة المباني (١) _ عدم النص في عقود تمليك الوحدات السكنية الاقتصاديه التى أبرمتها محاعظة البصيرة مع المواطنين بعدد ١٩٧٧/٩/٩ على أن ثمن البيع يشمل قيمة فوائد القروض التى حصلت عليها المحافظة لبساء تك الوحدات لا يجيز تعديل العقود المنكورة باضافة قيمة الاقساط والفوائد المشار اليها الى ثمن البيع بالارادة المنفردة للمحافظة ... أسأس ذلك ١٠ أن العقد هو شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للأسباب التي يقررها القانون ــ اثر ذلك لا يسوغ للمحافظة طلب ابطال العقود المشار اليها للغلط في القانون .. حق المحافظة في النص معراحة في العقود الجديدة على التزام المشترى بالفوائد المنكورة باعتيسارها تدخسل ضمن التكلفة الفعسلية للمبساني ر تطيق ٠

*17 (141)

اراشي صحراوية ـ

الاعفاءات والتيسيرات

اللائمة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لصفة ١٤٨٠ في مناق مريان الراغي الصحراوية - قرر الشرع مد نطاق مريان الاعلماءات والتيسيدات والإجراءات اللايرة بالقانيين رام ٩٥ لمننة ١٩٧٧ في يهان المهجدات المعلماتية المجيدة على مشروعات أستيميلي في استنياج الايافية المحمورات الفائمة الإجلام الإنافية المحمورات الفائمة الإجلام الإنافية المحمورات الفائمة الإجلام الإنافية المحمورات المنافية المحمورات المنافية المنا

رقم رقم القاعدة الصفحة

معليات استصلاح واستزراع الاراضي المعصراوية وتعقيقا للسي تستويفها للنوية _ ربدت المادة ١٢ من اللائمة المنكورة ذات الشولة _ ربدت المادة ١٢ من الملائمة المنكورة ذات الحامة الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٠ لسمن من قانون الاستثمار والقانون الاعامات الواردة في كل ما يقوم به المقاولين الاصلبون والمقاولون من الباطن من اعمال في مجال مشروعات الاستملاح والاستزراع حاساس خلك _ ان اعمال المقاولات الملائمة لمنك المشتملاح والاستدلام والاستملاح والاستراع وتعد جزءا منما ومكملا لها بعيث تمت الميها مطلة الاعطاءات المقررة لذلك الشروعات المناوعات ا

co4 (Y·T)

أراضي فضاء _

راجع : ضريبة « الضريبة على الأراضى الفضاء » (١١) •

ازهسر ــ

راجع : صندوق التمويل الأهملي لرعاية النشيء والشباب والرياضة (٢٨٢) .

استثمار مال عربي واجنبي _

راجع أيضاً : أراضي صحراوية (٢٠٢) وينك « عضوية مجلس الأدارة ، (٣٩) وضريبة «الأعفاء من الضريبة ، (٧٧) •

انشساء والغاء المشروعات

إلى المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٦ استة ١٩٧٤ - يمثل المشرع مجلس ادارة المهيئة العامة للاستثمار والثاملة المسرة المدرية المهيئة العامة للاستثمار والثاملة المهيئة عن المدرية على الاعارة الثقاد بنا يرواف ومن المدرية المراحل الثقاد بنا يرواف ورعا المدرية المراحل المدرية ال

۸۲

(YA)

رقم رقم القاعدة المطحة

> والضوايط للمعددة قانونا _ نجاس الادارة سلطة العاء المرافقة اذا خولفت الشروط الرئيطة بها _ اساس ننك ان المنع والمتع مرتبطان ومتلازمان ولا يستقيم تقدير المدهما للمجلس دون الاعتراف له بالاخر طالما قامت الاسياب المبردة الذلك _ تطبيق *

> > تنظيم تملك غير المصريين للعقارات .

* قرر الشرع بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ إصلا علما مقتضاه حظر تملك غير المصريين للعقارات المينية والأراضي الفضاء .. وسع الشرع نطاق هذا المظر ليشمل الاشخاص الطبيعية والاعتبارية وأو انشئت في مصر طيقا لاحكام القانون المصرى مادام لا يملك المصريون ثلثى راس مالهلد استثناء من هذا الاصل اجاز القانون اكتساب الاجانب ملكية العقارات في ثلاث حالات تتعلق اولاها بعقار البعثات الساوماسية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك يقصد السكني الضاهسة أو غزاولة النشاط وترتبط الثائثة بمصالح البائد يجوز فيها لمجلس الوزراء التغاضي عن يعض الشروط المقررة في الحالة الثانية .. ابطل المشرع اي تصرف لأجنبى بالمخالفة لهدده الأحسكام وذلك دون الاخسلان بأحكام قانون الاستثمار _ اكبت اللائصة التنابينية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ هذا الجكم عندما علقت التملك وفقا لاهمكام قائون الاستثممار على موافقسة هيئسة الاستثمار على تاسيس الشركة أو المشروع ... تعامل هذه الشركات والمشروعات على العقارات المبنية في اطار تشاطها الرخص يتعين أن يخضع المسكام القاتون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ما لم يكن هذا التعامل تتيجة لمتصغية الشركة او المشروع بعد استرداد راس المال المستثمر _ في هذه الحالة يقيد المتصرف اليه من اعكام قاتون الاستثمار ... تطبيق •

ToA . (1.79)

رقم رقم القاعدة الصفحة

محاسبة شركات الاستثمار على أساهار الطاقة •

﴿ قرار تلك ونيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم 24 استة 1441 - أوجب محاسبة شركات الاستقدام على مسحوياتها من المنتجات البترولية المستخدمة في الكهرباء على المساره الشركة السعودية المصرية المحكم ينصرف اعماله الى الشركة تنمنع بدزايا تلاوق المناس الله - الشركة تنمنع بدزايا تلاوق المناس المناس المناسبة المناسبة المناسبة المحكم فلادا كلنت العالم الدامية المحكم فلادا كلنت العالم الدامية الشركة ذات الحكم فلادا كلنت العالم الديم محاسبة الشركة على الطاقة الكهربائية الموردة لمها بالمسعر غير المدعم على الطاقة الكهربائية الموردة لمها بالمسعر غير المدعم الطبيق - تطبيق - تطبيق - تطبيق - تطبيق -

الحجز على المشروعات الاستثمارية

★ فرض الشرع حصاية خاصصة لأموال الشروعات الاستندارية النشاة وقضا لاصحاء القانون المتحديد تشييعا لها وجنيا لاصحاء رموس الأموال فقير المجز الخال المن التأميم والمصادرة ومن المجز يترتب على ذلك خروج أموال هذه الشروعات من طريق تطبيق قانون المجز الادارى استنفذ المباشر عن طريق تطبيق قانون المجز الادارى إلى استغمارية المنشأة طبقاً المقانون المتحز الادارى يقسارض مع نص التقنون المتحز الادارى يقسارض مع نص القانون ويضائف قصد المدرع _ تطبيق .

الاعفاءات الضريبية • ُ

له نص المفرح مراحة على جواز مدا مدة الاعقداء القبريمي بالنسبة الفروعات التعمير وانقلساء الدن الجديدة – الاعقاء يكون ادة 10 سنة يدلا من عشر معلوات – يتم ذلك بقرار مان رايس الجمهورية بناء على القراح مياس ادارة الميدة – المفروح في تغير

¥YY (7/Y04)

179 - (81)

رقم رقم القاعدة الصفد

هذه الحالة لا يتمتع سوى بمدة الاعفاء التي تتكرر
له عند المرافقــة على قيامه وهى خمس سبنوات
التحمير وانشاء المن الاعقاء مقصور على مشروعات
التعمير وانشاء المن الجديدة - في غير هذه الحالات
لا يتمتع المشروع الا بعدة الاعقاء المقررة له عند
الموافقة على قيامه - لا يجوز في هذه الحالات مد مدت
الاعقاء بعد قيام المشروع - اماس ذلك : المد لا برن
الا بالنسبة المشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة -
تطبيق .

(Y·)

★ الملدة ٢١ من قانون المجنمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ _ قرر المشرع تطبيق أحكام الاعفاءات الضريبية المقررة الواردة بكل من القانون رقم ٤٣ نسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ على الانشطة التى يزاولها المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون تنفيذا للقانون الأول -يتعين لتطبيق الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها في فانون الاستثمار على النشاط الذي يقوم به الاستشاريون المصريين تنفيذا اقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ان يكون هذا النشاط من خلال شركة مساهمة بالشاركة مع بيوت خبرة اجنبية ... عدم جواز اعفاء مقابل الإعمال الاستشارية التي تمت لصالح مشروع لأحدى الجمعيات التعاونية للاسكان من الضرائب استنادا الى المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية منى ثبت أن هذه الأعمال لم تزاول من خلال شركة مساهمة ـ تطبيق •

TTT ' ' (\TE

الإعقاء الضريبي المقرر اسيئرات الركوب وفقا للمادة (٢٦) من القانون رقم ٤٣ استة ١٩٧٤ الشمار الله يسرى على الوقائع التي تحققت في الفترة من تاريخ العمل بالمقانون رقم ١٤٠٤ المشار الله الارتاك : أن الإعماءات التي تقررت وفقا ننص الملحة ٣٠ من القانون رقم ١٤٤ استة ١٩٧٤ المشار إليه قبل العمل بالمقانون رقم ١٩٠٤ المشار إليه قبل العمل بالمقانون رقم ١٩٠١ المشار إليه قبل العمل بالمقانون رقم ١٩٠١ المشار إليه قبل العمل بالمقانون رقم ١٩٠٤ المشار إليه قبل العمل بالمقانون رقم ١٩٠٤ المشار إليه قبل العانون بوجه عام المقانون الجغير مـ المساس تلك : القانون بوجه عام المقانون الجغير مـ المساس بالمسار بالمسار بالمسار المقانون بوجه عام المقانون المقانون المقانون المقانون المقانون الإشير مـ المساس تلك : القانون بوجه عام المقانون المسار ال

رقم رقع المقمدة المعامدة

يحكم الوقلاع والمراكز التي تتم تحت سلطانه اى فى الفقرة ما بين تاريخ العمل به والفلته وهذا هو مجال المسيحة الأرمانية الميت القانون الجديد بالارم المياشر على القانون الجديد بالارم المياشر على القانون الجديد بالارم المياشر على بوجد نصى صريح فيه يقرر هذا الاتر الرجمى ... تطبيق ...

(177) 3/3

استيراد وتصدير ــ

چ حقق المشرع الاستيراد من الخارج الا يترخيص من وزارة الاقتصاد - مصادرة ما يتم استيراده بالقطاة لاحكام القانون رقم ۹ اسستة ۱۹۵۹ لحصاء وزارة الاقتصاد - قيام محافظة بالاستيداء على احسدى السيارات المصادرة والتى اصبحت بمصادرتها معلوكة لوزارة الاقتصاد مؤداه أن تكون ملتزمة باداء ذمنها الى الجهة الملكة - ولا يغير من ذلك قيام المخافظة بسداد دهمها الى وزارة النقل هذا الوفاء على فرض صحته يعتبر وفاءا لغير المستحق ولا يبرى نمة المخافظة قبل الجهة الملكة المير المستحق ولا يبرى نمة المخافظة قبل الجهة الملكة .

YYY (YY1)

★ القانون رقم ۱۱۸ اسنة ۱۹۷۰ فی شان الاستیرات والتصدیر – افضع المترع جمیع البضائع التی یعددها وزیر التجارة الملقاب النوعیة علی الصادرات و مشر استیراد از تصدیر ایا من تاب البضائع الا بعد فحصها و مهایتها – اناما المترع بوذیر الرسوم المسحنة علی عملیة القحص – التمام المرحم الموردین والصدرین بان یؤدوا الی الهیئة المحص المحادرات والواردات علاوة علی الصادرات والواردات علاوة علی المصادرات والمایتة قیمت الرحم المحادرات المحص و المایتة قیمت بتلك الاحمال فی غیر المكان نظیر قیامه مراعید العمل الرحمیة – لکل من هذه الرحم و ذلك المتحال المحمود و المدارت نظائم المحاد المحمود المحمل المحمود و المدارت نظائم المحمود العمل المحمودة فی عدد الرحم و ذلك یعدان موردین مقتلفین من موادد الهیئة یضمان فی بعدان موردین مقتلفین من موادد الهیئة یضمان فی بعدان موردین مقتلفین من موادد الهیئة یضمان فی تحصیلها للاحكام المقردة لكل منهما – تطبیق • تحصیلها للاحكام المقردة لكل منهما – تطبیق •

رقم رقم القاعدة للمىقحاً

اسـکان ــ

راجع أيضا : ادارة محلية « عقود تمليك الوحدات السكنية الاقتصادية » (١٨٩) ·

★ أنشأ المشرع مى القانون رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٧٦ مسندوما لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصبادي وجعل من ضمن موارده حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٤) من ذات القانون واشترط المشرع للترخيص ببناء المياني السكنية ومياني الاسكان الاداري التي تبلغ قيمتها خمسين الف جنيه فاكثر بدون حسياب قيمة الأرض أن يكتتب طالب البناء في سندات الاسكان المشار اليها بواقع ١٠٪ من قيمة المبنى ـ استثنى المشرع من هذا الحكم المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن - في القانون رقم Y لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم اعمال البناء _ قصر المشرع الاكتتاب في سندات الاسكان على مبانى الاسكان الادارى والاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها _ غى المادة رقم ١٩٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تأجير وبيع الاماكن الزم المشرع كلا من البائع والمشترى في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية بان يكتتب في سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي به ٥٪ من ثمن البيع ونص صراحة في المادة ١٨ على ان: هذا الالتزام لا يخل باية التزامات اخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ـ اثر ذلك : ان الاكتتاب ونقا لمكم هذه المادة لا يجب ولا يمل محل الاكتتاب المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ استة ١٩٧٦ واتما يظل ساريا مادام قد توافر مناطه وهو البيع - اذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ١٠٧ اسنة ١٩٧٦ المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلى من الاكتتاب بم سندات الاسكان المشار اليها في هذا القانون الا أنه لم يسلك ذات المسلك في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للمبائي التي تبيعها الحكومة ووحدات الحكم المحلى - اثر ذلك : سريان حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تأجير وبيم الأماكن في حاله التعاقد على بيع الوحدات

السكنية التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلى تطبيق •

رقم رقم القاعدة المىفحة

اصلاح زراعی ــ

نطاق الاستيلاء •

★ القانون رقم ۱۷۸ اسنة ۱۹۵۲ بشأن الاصلاح الزراعى المدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٩ اسنة ١٩٧١ _ احكام قانون الاصلاح الزراعي تجد مجالها الطبيعى على من طبق في حقهم هذا القسانون تطبيقا سليما .. لا تمتد تلك الأحكام من تطبيقها الى غير هؤلاء ممن لا يغضعون لأحكام قانون الاستلام الزراهي ... الاستيلاء الذى وقم على اراض لا تضمع لاصكام قانون الاسسلاح الزراعي من قبل الهيئة العامة اللعملاح الزراعي لا يعدو أن يكون نوعا من الغصب لا يترتب عليه بحال خال هذه الاراضى من ملكية ملاكها الأحسليين الى ملكيسة الهيشة ولا يترتب على ما ورد في قافون الاسملاح الزراعي من أحكام في هذا الشأن أسباخ أي نوع من المشروعيسة على الاجراءات التي اتفنت بالتطبيق لهذه الأحكام .. أساس ذلك : أن الذين اتفذت هذه الاجراءات في شاتهم من غير المفاطبين باحكام هذا القانون _ اختصاص الهيئة العامة للاصلاح الزراعي مرسوم ومحدد في قانون الاصلاح الزراعي وهو الاستيالاء على الاراضي الزائدة عن العد الأقمى للملكية الزراعية المقرر قانونا لتوزيعها علي منهسار الزراح _ ليس في القانون ما يجيز لاهيشة المنكورة تملك الأرض بالتقادم لانعدام نية تملكها للأرض الخارجة من نطاق قانون الامسلاح الزراعي - استبالاء الهيئية على تلك الأرض وتوزيعها على صفار الزراع يشكل عقبة قانونية بحول دون ردها عينا .. اثر ذلك : احتية الملاله الأصليين الأرض في المصول على تعويض نقدى من الهبئة .. تطبيق •

(117)

اعتقال _

راجع : موظف « المستحقات المالية خلال فترة الاعتقال ، (۱۸۲) •

اعفاءات جمركية ــ

راجع: شريبة ، شريبة جمركية ، (٤٦) ٠

اكاسمية البحث العلمي والتكنولوجيا س

راجع : ضريبة و الضريبة على الرتيات ، ٢٧٧)

4TV /\

رقم رقم القاعدة المبقعة

أموال أسرة محمد على ــ

القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۰۱ خول وزارة المالية مسلطة التصرف في الاموال المسادة ومسيلتها التصرف في الاموال المسادة واشميلتها المسادرة من أمرة مصعد على بعض العقارات التي كانت موفوقة وقفا أهليا والت ملكيتها بالقط الني هذه الامرة بعد الغام الوقف الاهلي بالقانون رقم ۱۸۰ ليم ۱۹۷۴ ثم خفست تلك العقارات للمسادرة تتبية نلك: وزارة المالية (اليهيئة العامة للقصدمات تتبية نلك: وزارة المالية (اليهيئة العامة للقصدمات المكومية ـ ادارة الاموالي المستودة) هي اليهيئة المائزات المنكورة وادارتها حاصاس نلك . أن القانون المقارات المنكورة وادارتها حاصاس نلك . أن القانون يفرد نظاما خاصا للتمرف في الاموال المصادرة التي يفرد نظاما خاصا للتمرف في الأموال المصادرة التي يفرد نظامة عامل المسادرة التي الأصد في الإصدارة التي الأصد كالإصدارة التي الأصدارة التي الأصدارة التي الأصدار المسادرة التي كانت في الأصدار المسادرة التي كانت في الأصد في الأصد حسليق .

(141) 173.

املاك الدولة العامة والخاصة ...

راجع أيضا : ء الهيئة العامة لمتنمية الثروة السمكية ، (٢٩٣) ·

اكتساب المال صفة المصوعية وفقعها

بريم اكتساب المال الضامن الملوك للدولة أو تصد الاشخاص الاعتبارية العامة العامة العامة العامة العامة العامة بتصميمه المنفعة العامة باحد الرسائل المتريم الغنيس المنفعة أيضا باحد الرسائل المتريم الاتساب المال المنفعة العامة العامة العامة على يقتدها كما يكتسب المال المسئة العامة بالمنف فانه يقتدها بالمغل أيضا بيضا يشاء بالمغل أيضا على جده مستد وبالمغل استعمال هذا المال في الغيض المضمص له وزالت مصالم تضميمه فلمحققة العامة مثال عم استغلال الهيئة للأرض المقصمة لما في العرض الذي يرمى بعدم حاجمة المهد يرمى بعدم حاجمة المهد يرمى بعدم حاجمة المهابية بالمهد يرمى بعدم حاجمة المهابية المهدة المهدن يرمى بعدم حاجمة المهابية بالمهابية المهابة المهابة المهابة المهابة المهابة المهابة المهابة المهابة المهابة معلوك المهابة المهابة المهابة معلوك المهابة المهاب

رقم رقم القاعدة المعلمة

التخصيص الفعلى للمنفعة العامة

للادة ١/٩٧ من القانون المُسنى _ تخصيص الأراضي للمنفعة العامة قد يتم بالأداة التشريعية التي حددها أ المشرع وقد يتم ايضا باللفال _ نتيجة ذلك : _ تصبيع هذه الاراضي من الأموال العامة وتتمتع بالحماية القانونية المقررة لهذه الأموال _ نطبيق

مقابل الانتفاع بالمال العام

﴿ أموال الدولة العامة والخاصة _ الانتفاع بالمال العام _ انتفاع الجهات العامة، باغال العام المنتفرية العامة الأخرى أن يكون بدون مقابل _ لا تشترم الجهات العامة الأخرى مذا القابل الا في حالتين : الأولى : اذا ارتضت الجهة المنتفئة باغال العام اداء مقابل عن ذلك والثانية : اذا اخلفت الجهة المنتفئة باغال العام اداء مقابل عن ذلك والثانية : اذا خالفت الجهة المغرض المخصص له المال العام _ تطبيق .

أراضى طرح النهر التي لم تستعمل غي الزراعة واندا رؤى استغلالها لأغراض التعمير والسياحة بترخيص من الجهات المقتصة _ تخرج الأراضي من نطاق سريان احكام القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير وتتولى وحدات الحكم المحلي الاجراف عليها وادارتها طبقا للقواعد التي يقريها المحافظ المقتص مع مراعاة موافقة الجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي صحود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء _ اساس المقادلة وفي صحود للهوا الموادا العامل المرادا مداسلي رقم من المحافظة وفي صحود للهوا الموادا العامل رقم المحافظة وفي صحود المحافظة وفي صحود المحافظة وفي صحود المحافظة وفي صحود المحافظة المحافظة وفي المحاف

★ المادة ۲۸ من القانون رقم ۲۳ اسبنة ۱۹۷۹ بنظام الحكم المعلى المعدل بالقانون رقم ۵۰ استة ۱۹۸۱ والداري محافظ الاسكتدرية رقمي ۲۲۴ استة ۱۹۸۲ و ۲۳۰ استة ۱۹۸۷ بقواعد تسوية الوضاع الحائزين و لاراضي الدولة ووحدات الحكم المعلى المعقة للبناء ... م المشرع نابط بالمافظ المختص سلطة وضع قواجد ...

V4• (YAY)

. : 2

(10)

"

رقم رقم قمفيما المنقمة

التصرف في الأرامي المعدة لليناء الملوكة لملدولة ووحدات الحكم الملي في نطاق الماقظة وذلك بعده المصول على موافقية المحلس الكتبعيي المسلي للمحافظة والالتزام بالقواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء .. قرارا معافظ الاسكندرية المساو اليهما أجازا بيغ تلك الأرامي للراغبين في شرائها من واضعى اليد عليها النين نبت حيازتهم لها حتى ١٩٨٢/١/١٤ ونلك ومقا للثمن الذي تقدره اللجنة المختصة بالاضافة الى مقابل البتفاع عن مدة الجيازة السابقة بما لا يجاوز خمس سنوات سابقة على تاريخ البيع بواقع ١٪ من قيمة الثمن الذي تقدره اللجنبة المختصة ودلك بالنسبة للمباس السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عدا المساني السكنية في المناطق الشعبية .. تنظيم مقابل الانتفاع المشار اليه يعد جزءا لا يتجزأ من قواعد التصرف عي الأراضي المسدة للبنساء المسستفلة في المسساني السكنية والمشروعات المشار اليها ــ اثثر ذلك : وجوب التقيد بقيمة مقابل الانتفاع المحددة به عند بيّع قاك الأراشي لواضعي اليد عليها .. تطبيق •

(YAF)

نقل الانتفساع

★ يد الشخص العام على ما هر معلوك ملكية عامة هي يد ملكية – ييقى للدولة أن تفرج من نمته هذا المال في أي وقت تحقيقاً للمصلحة العامة وفي هذه العالمة لم يجوز القول باستحقاقه تعويضا – الاسر هنا ليس بدلدة بين شخص عام واخر وانما الامر يتعلق بتعديل التخصيص السابق تقريره هز «الدولة – غلا الانتقاع بما ينطري عليه من تعديل التخصيص لا يمكن أن يرتب حقا في التحويض بين الاشخاص العامة خاصة ادام النقل تقليدا لمكم القانين – لا يغير من ثلك اتقاق المهتمة على المتعديل على تقرير مقابل لفقال الانتقاع لكون

TEV . (4T.)

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۸۳ – المشرع لم ينقل الى الهيئة العامة لتنبية الثروة السمكية ملكية الزارع والزابى السمكية القائمة في نطاق السطحات المائية المحددة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۲۱۵ لسنة ۱۹۸۳ – من الهيئة الشار البها على رقم رقم القاعدة الصفحة

724

(171)

تلك المزادع والمرابي حق إذراية والمرازة وليجي حق ملكة _ نقل الانتفاع بالأموالي الموليكة للبورة ببنر الشخاص القانون العام يقع يؤثل الإخراف الاداري ملها بدون مقابل وبدني إن ينجي ولك مزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها م تطبيق .

الايجار الرشبي

إذا ما احتاجت هيئة المواصلات المسلكية: والملاصلكية اللي ارض مسلوكة الدولة الاستفاداليا المن المسلكية والمالاليا المن المسلكية على مدة الاراضي يكون عن مرا المراب المسلكية المالية المسلكية المراب تطبيق المراب تطبيق المراب تطبيق المراب المسلكية المسلكية المراب المسلكية الم

م المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شان قواعد التصرف بالمهان في العقبارات المعلوكة -للدولة والنزول عن أموالها المنقولة • يشترط للتصرف والمجان في الموال الدولة التباع اجراءات معينة تبدا باقتراح من الوزير المختص ثم موافقة اللجنة المالية -. تنتهى هذه الاجراءات بصدور قرار من السلطة المختصة سواء رئيس الجمهورية او الوزير المختص حسب قيمة المال المتنازل عنه _ تعتبر موالحقة اللجنة المالية شرطا أ جوهريا ينطوى اغفاله على مخالفة جسيمة الحكام القانون _ اذا كانت الاحزاب السياسية تسعى الى تحقيق غرض ذي مفع عام يتعثل في الساهمية في تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوطن الا أن ذلك لا ينفى وجلوب الالتزام بالإجسرامات والشروط التي تطلبها الشرع في.شأن التمعيف بالمهان في العقارات الملوكة للدولة : القرار المسادر بالمخالفة للقواعد المشار اليها لا يتحصن بمضي الدة ـ تطبيق ٠

(AT/) · 703

التصرف في الأموال الخاصية

﴿ ملطة المعاشفات في التصرف في الأراضي الملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة في دائرة المعاشفة تقف عقد حمد الأراضي غير المفصصحة للمرافق العجامة والقرمية _ الأراضي المفصصة للمرافق العجامة او

رقم رقم القاعدة الصفحة

القرمية لا يجوز للمحافظات التصرف فيها بدعوى امها جهاز الدولة المقتص بهذه التمرقات ــ تعهد المعافظة ببناء مبنى للهيئة القرمية للبريد على ارض معلوك للهيئة ثم قيام المحافظة ببيع مده الارض لجمعية . اسكان وبقل الالتزام بالتسليم للجمعية . هـ هذا البيم مخالف للقانون فلا ينتج الترا ولاينقل التزاما ولا يسرى في حق الهيئة. تطبيق (١) و

VYY (YOV)

* 44

(YE.) .

اوسمة واتواط عسكرية ــ

الحهة اللزمة بها

يو رزارة الدفاع من البهة الملزمة بصرف مكافات الارسمة والانواط العسكرية المقررة لافراد القوات المسلمة المسابقين – الا مسلمت أن سلمت أن سلمت البهسات الاسترائي مُمَدَّة الحَكْفَاتُ خَانَة وَقَلَّ لَها مطالبة القوات المسلمة بها وطلام برداما لها متنزم وزارة الدفاع بسداد مكافات حسلة الارسمة والانواط العسكرية المستملة عن الفترة السابلة على مسدور فقوى البعمية المعرمية في ١٩٨٧/٦/١٧ متطبيق .

انجار اماکڻ ــ

راجع أيضا : ادارة محلية « عقود تعليك الوحدات السكنية الاقتصادية ، (۱۸۹) واسكان (۲۱۶) ومملس (۱۸۳) ومملس الدولة « الجمعية العمومية القسمي الفتوى والتشريع سما يخرج عن اختصاصها » (۲۰۵) (۲۰۵)

تمليك المساكن الشعبية والاقتصادية

★ المادة ۲۷۰ من قانون تأجير وبيع الاماكن وتنظيم للملاقة بين المؤجر والمستاجر رقم ٤١ لمسنة ١٩٧٧ ـ قرار رئيس مجلس الوزيراء رقم ١١٠ لمسنة ١٩٨٠ بخسان قواعد وشروط تملبك المسساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة بـ بم يتطرق القرار الملكود رقم رقم القاعدة الصدحة-

الى تحديد الملتزم بتصل اتسساط وفوائد القروض التي تعصل عليها المحافظات لتمريل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهى تندرج بطبيعة العالم ضمن المناهم المساكن والتي يتصل بها المسترون وذلك علي خلاف الوكمة بالمنسبة المساكن الإيراء حيث نمن القرار المنكور صراحة على أن القروض وفوائدها التي استخدمت في بناء ننك المساكن يتصل بها صندوق تعويل مشروعات الاسكان الاقتصادي _ تطبيق .

TEA (OT)

★ وضع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ اسسة ١٩٨٠ قواعد تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية التي المتاهلة المساكن الشعبية والاقتصادية التي المتاهلة المساكن القريش بداء يتطبق اللجراء المتاهلة التي المعدد المساكن المساكن المساكن المساكن المساكن المساكن بطبيعة تلك الموعية من المساكن ومن ثم فهي تندرج بطبيعة المال ضمن المناهد الملاية لمبناء منده المساكن والتي يتممل بها المشترون بضلاك مساكن الايواء حيث نص القرائد المتكود صراحة على ان القروش والمغولئة المساكن يتحمل بها المسنوية تدويل مشروعات الاسسكان الاقتصادي مسندوي تدويل مشروعات الاسسكان الاقتصادي تطبيق

(°7) 3AP

بيع المتجر والتنازل عنه

★ المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٦ استة ١٩٨١ في شان يعض الاحكام الفاصة بتأمير وبيع الاحاكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستقبر استصدف الشرع حكما جديدا أقر فيه بلحقية ملك العقار في الحالات المقار في الحالات التي يجوز فيها المسستاهر بيع المتجرد أو المسنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالرحدة السكنية أو المؤجرة لفير اغراض السكني في المصول على نسبة من ثمن البيع أو مقابل التنازل بعد خصم قيدا المتولات الموجودة بالعين المؤجرة _ غذا المقل ورد النسمة على مصراعة وبصفة عامة ومطلقة من اى فيد التيجة ذلك - سريانه سواء ثم البيع بارائة الستاجر - نتيجة ذلك - سريانه سواء ثم البيع بارائة الستاجر - نتيجة ذلك - سريانه سواء ثم البيع بارائة الستاجر

رقم رقم القاعدة المطمقة

144 (3AY) ·

زيادة أجرة الأماكن غير السكنية

المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٨٨١ بشيان بعض الاحكام الخاصة بتاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والستأحر _ حكم المادة المسار اليها بزيادة أجسرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى قد جاء عاما مطلقا دون تقيد ـ الأستثناء الذي أوريته المادة ٢٧ من القانون المذكور على حكم المادة المشار اليها بالنسبة للأماكن المستعملة في اغراض لا تدخل في النشاط التجاري أو الصناعي أو المهنى الخاضع للضريبة قد الغي باثر رجعي بمقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٤/٩ ـ الأثر المتربب على ذلك هو سريان حكم الزيادة المشار اليها على هذه الأماكن بما في ذلك تلك المؤجرة للجهات الحكومية وذلك اعتبارا من التاريخ المصدد بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاستحقاق هذه الزيادة · قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يحوز حجية مطلقة ولا يجوز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم .. أثر الحكم لا يقتصر على الستقبل فحسب وانما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره _ يؤخذ في الاعتبار عند صرف الزيادة المشار اليها مراعاة قواعد التقادم الخسى النصوص عليها بالمادة ٧٧٥ من التقنين المدنى .. تطبيق ٠

AEY (YAA)

رقم رقم القاعدة المنفحة

(ب)

بعثات ــ

الجهة الملتزمة بدفع مرتب المعوث

إن البهة التى اوقد لمسالحها المبعوث عن التي تلتزا يدفع مرتبات اثناء المدة المقررة للبحثة - مناط تطبيق هذه القاعدة أن يتم نقل الدرجة الى هذه الجهة باعتبارها المعرف المالي لرتب المبعوث اثناء صدة المبعثة حرار النقل المثروط بنقل الدرجة لا يرتب اثره القانوني لعدم وجود الدرجة المالية باليزانية -عند نقل المدرجة يمكن ترتبب الاثر القانوني من ناحية النزام الجهة المنقول اليها بصرف مرتبه - تطبيق

YE . . . (AV)

البنك المركزي المصري

- لا المادة (٢٧) من القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٥ غي شان البخاء المركزي المعرى والجهاز المعرفي مجلس اداره بناء المختلف المعرفي مجلس اداره من القطاع العام هو العلمة المهينة على تصريف شئونه المركزي رقم ١٩٧٠ في شان البناء المركزي المصرى والجهاز المعرفي لم يتضعن احتكاما تتعلق بتشكيل واغتصاص الجمعيات المعومية لبنوك المعرفي لا يعد مجلس ادارة البتك المركزي جمعية المعرفي لا يعد مجلس ادارة البتك المركزي جمعية عمومية لبنوك القطاع العام وانصا يصارس بعض مطلق الجمعية العمارية جلما لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ المنة ١٩٧٥ المضار اليه وهي سلطات محددة على سبيل الصحر _ تطبيق
- ★ بنوك القطاع العام تقرير مكافات تشجيعية لرئيس وأعشاء مجلس الادارة - الفقص بذلك - المادة ١٨٠ من القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٥ في شسان اللبندك المركزي المصرى والجهار المصرفي - اختمي المترخ وئيس الجمهورية دون غيره وتجهيد مستحقات رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع الصام ونوابهم من متبات ويدلات ومكافات بكافة أدراعها - التر نظاء - لا يجود اشراك جهة أخرى في معارسة. هذا الاختصاص دون استناد الي نهي و وضع وضع حيوية. يقود ذلك - تطبيق

11. (1/17)

١٢٥

ď, رقع القاعبة

> قرار رئيس مجلس ادارة البنك الركزى المعرى" " بتقرير مكافات تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس " ادارة البنك الأهملي المعرى يعتبر مسأدرا من غير مختص مخالف القانون - تطبيق

بنك التنمية والانتمان الزراغي

 مكافاة الشهرين المستحقة عن كل سينة خدمة برتأمين اجتماعي ... جواز ضمها بالنسبة للعاولين بالهناء ... صرف مكافاة الشهرين المستحقة عن كل سنة خدية بالنسبة للعاملين قبل ١٩٦٢/١/١ أي مكافأة الشيهر بالنسبة للمعينين بعد هذا التاريخ يتم بالاضافة الى حقوقهم التأمينية التي حالت مصل مكافاة نهاية الخدمة القانونية وفقا لقانون العمل ... هذه المكافآت تعد ميزة اقضل تصرف بالزيادة على مكافات تراه الخدمة القانونية وتستحق للعامل عند ترك البخدمة - هدفه الكافات لا تعد منحة ومن ثم لا تؤخذ في الاعتبار عد تحديد أجر الاشتراك وفقا لقانون التأمين والمعاشات -تطبيق ٠

١Y٤ · (()

> ★ القانون رقم ۱۱۷ اسنة ۱۹۷۰ في شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي _ القانون رقم ٩٧ أسئة ١٩٨٢ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته - البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي تتوافر له .. من الناحية المخبوعية ... مقومات هيئات القطاع العام _ اساس ذلك _ اتفاق النظام القانوني القرر لكل منهما في عدة عناصر أساسية _ نتيجة نلك _ البنك الرئيسي يعد من هيئات القطاع العام المنشاة بمقتضى قانون خاص .. سريان أجكام قانون هيئات القبطاع العام المنشاة بموجب قوانين خاصة فيوسأ أم يراء بشائه نص خاص في هذه القوانين - القانون بقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ قضى صراحة بان يكون للعاملين بهيئات القطاع العام التي تباشر نشاطا بنفسها نصوب في الأرياح التي تحققها تلك الهيئات - تليجة ذلك - يحق للعاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الحصول على نسبة الأرباح التي يحققها البنيك من الانشطة التي يزاولها بذاته ووفقا للشروط والقواعد القررة في القانون رقم ١٧ اسطة ١٩٨٧ سالف اللكر

رقم رقم القاعدة المبقعة

* غوض الشرع في القانون رقم ١٠٥ اسنة ١٩٨٥ الشار اليه مجلس الوزراء في وضع الصد الاعلى لجموع ما يتفاضاه العاملون في الجهات النكورة في ضورة مرتبات او بدلات او مكافات أو حوافز او بأى صورة المرئ ـ مشر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 116 لسنة ١٩٨٦ ناصا على أنه لا يجوز أن يزيد على عشرين الف جنيـه سنويط مجنموح ما يتقاضاه اى شفص يعمل في عدد من الجهات. من بينها الهيئاب . العامة وشركات القطاع العسأم ونلك بالمشروط والضوابط الواردة في هذا القرار... ورد التعبير عن هاتين. الجهتين مطلقا ـ يشمل بالتالي كافة الهيئات العامة ، وشركات القطاع العام ايا ما كان النظام القانوني الذي يحكم نشاطها أو يسرى على العاملين بها .. البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي يعد من الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية التي يسرى عليها نظام قانوني خاص ورد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ... بنوك التنمية الزراعية التابعـة للبنك المنكور بالمحافظات تباشر نشاطها وفقا لأحكام ذات القانون في شكل شركات مساهمة مملوكة لشخص اعتباري عاء فيتطبق عليها ومنف شركات القطاع العسام ـ اثر نلك : ... سريان احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ على العاملين بالبنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي والبنوك التابعة له بالمافظات .. تطبيق •

(121)

**

مدى جواز الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك •

حطر المترع في القابون رقم ١٥٩ اسنة ١٨٩١ الجمع بين عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر وعصوية مجلس ادارة بنك آخر او شركة من شركات الانتسان – اسمئلن المشرع في قانون الاستثمار مشابي الاشضاص الطبيعيين او الاعتبارية الاجتبية – يتعين لاستثناء مؤلاء ان يكون الشخص ممثلا في بتكين او اكثر لشخص اعتباري أو طبيعي اجتبى رو لا يكون أن يكون مثلا لهذا الشخص في مجلس ادارة بنك عتي يتمتع بهذا الاستثناء مادامت هذه الصفة قد انتفاد في التيكرة مثلا الاستثناء مادامت هذه الصفة قد انتفاد في الشيئة الاستثناء مادامت هذه الصفة قد انتفاد في الشيئة الاستثناء مادامت هذه الصفة قد انتفاد في الميثرة حمد مداليق - . (١٩٧٠).

رقم رقم القاعية المىقحا

بورصة الأوراق المالية _

راجع : مجلس الدولة اختصاص ادارات أ الفتوى (۲۰۱) •

(ت)

تأمين ــ

راجع : شركات سياحية (٣٠) ٠

. تأمين اجتماعي -

راجع أيضًا : خبير (٢١٧) ٠

ميعاد طلب الصرف

* المادة (١٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ - الزم الشرع دوي الشأن تقديم طلبات لصرف المعاش او التعويض أو أي مبالع مستحقة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك في ميعاد اتصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب: الاستحقاق والا سقط حقهم في المطالبة بها - خول المشرع مدير عام الهيئة المختصة أو من ينييه (الهيئة ، العامة للتأمين والعاشات أو الهيئة للعامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال) سلطية التجاوز عن الاخلال بالميعاد المذكور اذا كان قائما على اسبات تبرره .. في هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق _ عدلت المادة (١٤٠) المتكورة بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعمول به بالنسبة لهذه المادة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ وأضيف اليها فقرة جديدة تقضى بأنه اذا قسم طلب الصرف بعد ميعاد المس سنوات الشار اليها يصرف العاش وحده اعتبارا من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب دون أن يخضع المعرف لأية سلطة تقديرية ـ اسبع وزير التأمينات (وفقا للنص العدل) من السلطة المجتمعة بالتجاؤرُ عن تقديم طلب الصرف في المعاد المدد جمراعاة ذات الضوابط السالف بيانها .. اثر ذلك : ...

454

رقم رقم القاعدة المبقطة

ان من تقدم بطلب لصرف مستحقاته التأمينية بعد معداد المقدس استرات ولم تقصل فيه السلطة المقتصة بعدا من مياد المقدس المعرف المتحد بعدا من التأريخ المنكر – لا وجه لازامه بتقديم طلب جديد للاستفادة من هذا الحكم لتصارف ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المادة (١٤٠) وهو عدم حرمان المشرع من تعديل نص المعاش أيا كان سبب تأخرهم عن تقديم طلب المعرف في موحده ودون خضوع المعرف القيم المادة المعارف اعتبارا من أول الشهر الذي تقدم فيه بطلبه لأن ذلك يتعارض مع سريان تعديل نص المادة (١٤٠)

474 (4.8)

حساب حصة صاحب العبل

★ المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ _ قرار وزير التاميثات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٧ بشان التامين على عمال المقاولات .. ناط الشرع بوزير التاميمات الاجتماعية بنماء على اقتراح من مجلس ادارة الهوثة القومية المفامينسات الاجتماعية تعديد كيفية حساب اجور الثؤمن عليهم التي يتم على اساسها تعديد خصة سعاهب المعل في اشتراكات التامين الاجتماعي في عطيات الظارلات _ تمدد هذه الحصة على شماس عمية مترية من القيمة الاجمالية لجموع العمليات المختلفية الداخيلة في المقاولة - استبعاد قيمة المعدات والتوريدات المستعنة بالكامل أو سابقة التجهيز التي تمثل جزءا من مكوفات وأصول المشروع - المقصمود بالتوريدات المصنعة بالكامل أو سابقة التجهيز المنقولات كاملة الصنم التي تؤدى الغرض منها بذاتها وتلحق بالمشروع لخدمته ... هور العمال في تجميع الأجزاء كاملة الصنع لا يخري عن كونه عملا من اعمال تركيب هذه المعاب وليس جزءا من عملية تصنيعها _ اثر ذلك _ استبعاد قيمة هذه المعدات من القيمة الاجمالية لمجموع العمليات الدأخلة في عقود المقاولات عند حساب حسة صاحب ألعمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي على عمسال المقاولات _ تطبيق •

ALY (LLA)

رقم رقم القاعدة الصفحة

حوافز الانتاج

★ غاير المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشان التامين الاجتماعي في مفهوم أجر الاشتراك في قانون النامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسفة ١٩٧٥ - اسبح هذا الأجر يشمل الى جانب الأجر الأساس الأجوي التنبيرة . كحوافز الانتاج وكافة البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات المثى تقضى المسكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 179 لسنة 1986 بعسم اعتبارهم عنصرا من عناصر اجر الاشتراك المتنير -ناط المشرع بوزير التامينات وضع قواعد حسماب عناصر الأجر المتغير ... أصدرت وزيوة التأهينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بهذا الشان ويقضى القرار باخضاع بعض الاجور المتغيرة بالكامل أى بنسبة ١٠٠٪ عند حساب قيمة الاشكراك في قانون التامين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتير جزءا من أجر الاشتراك .. يستثنى من ذلك مأ تكر مراجة في القرار المذكور حما يحصل هليه المؤمن عليه سنريا من عناصر الأجر المتغير ٥٠٪ غلط من هذا الأجر هو الذي تؤدي طي أساسه الإشتواكات --تطلب البند (١) من المادة (١) من القوار الموزاري مقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ في عنصر حافق الانتساج أو مكافأة زيادة الانتاج الذي يفضع بكامل قيمته للجر الاشتراك المتغير أن يستحق وفقا أسطام صادير من السلطة المختصة وأن يشمل همذا الغطام جميع الأسس الموضوعية المتعلقة بكمية الانتاج أو جودته أو معدلات الأداء التي يستمق على أساسها الحافز سواه بالضبة للعامل أو مجموع العاملين ... البين من قواعد صرف مكافأة زيادة الحصيلة للعاملين بمصلحتي الجمارك والضرائب الصادرة بقرارى رئيس مصلعتى الجمارك والضرائب على الاستهلاك رقمي ٥٨ لمنة ١٩٨٥ ، ٢٧ لسنة ١٩٨٧ أن هذه المكافئة ثعثع على أسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتعيز في أداء العمل وجودته كما تضمنا حالات الحرمان من الأصرف _ أكر ذاك : خضوع مكافاة زيادة الحصيلة بنسية ١٠٠٪ عند حسساب الأجسر المتغير الطاي تؤدي على اسأعسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي - تطبيق "

رقم رقم القاعدة المنقحة

مواعيد استحقاق الاشتراكات

 ★ الذم المشرع صاحب العمل بادام الاشتراكات التأمينيه . الستحقة في مواعيد محداة وفي حالة تأخره في. اداء المبالغ المطلوبة يلتزم بمبلغ إخماني بنسية الا منها شهريا عن المدة ما بين تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد - أعفى الشرع من المبلغ الاضافي اذا تم السداد خلال خمسة غشر يوما من تاريخ وجوب الأداء _ حدد المشرع التاريخ الذي يعتد مه غي سداد الاشتراكات بانه تأريخ التبيجيل أذا أرساد مستند السداد بكتاب موهئ عليبه مع علم الومسول اثر ذلك _ ان العبرة في هذه الحالة تكون بتاريخ التسجيل وليست بتاريخ وصبول مستند السداد فعلا الذي قد يتأخر وصوله بسبب البريد بـ تطبيق ٠

(A)

الفحص الدورى للعاملين

★ المادة (۸۷) من قانون التنمين الاجتماعي رقم ۷۹ لسنة ١٩٧٥ تلزم الهيئة العامة للتأمين المبحى بإجراء القحص الدورى للعاملين المعرضيين للاصبابة بالحد الأمراض المهنية المحددة بالجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون وذلك نظير التزام صاحب البضل بسلارك ٠٠٠ مليم عن كل عامل _ جهة العمل تكون مازمة باداء مقابل الفحص المحدد قانونا ... لا يعفى جهة العمل من هذا الالتزام تاشيرها على نموذج القحص بالن الفحص مجانى وأنه لا تهجيد إبيها اعتمادات ماليسة لهذا الغرض _ القانون وقد الزم جهة العمل بأداء مقابل القصص غانه لا يتأتى اعفاؤها مغه بأداة أدنى مرتبة کمنشور _ تطبیق •

٠٤٠ (۱۲۷)

110

الجمع بين معاش الاصابة ومعاش الشيخوخة

★ الأصل هو سريان قانون التابين الاجتماعي على كا. من تربطه علاقة يجهة العمل أيا كانت فيما عدا علاقات العمل التي نص على استثنائها صراحة _ المشرع حدد نظم التأمين ـ لم يتضمن القانون المتكور نصا يمنع استفادة المؤمن عليه من، إجكام تأمين اصابات العمل ر ، را اذا يلغ سنا وجهيئة ــ اساس بتلاء ــ إن الهدف عن هذا ا رقم رقم القاعدة الصفحة

النوع من التأمينات هو تفطية مخاطر حوادث العمل المحتل تحققها في اي سن يبلغها المؤمن عليه حتى لو المحتل رسن السنين طالاً لا يزال يؤدي عملا معرضاً لهذه المقاطر فضلا عن أنه لو اراد المخرع أن يقف تأمين الاسابة عند سن معينة أنس على ذلك صراحة – اثر نلك – أنه من حق العامل البيمع بين معاش الاسابة نلك – أنه من حق العامل البيمع بين معاش الاسابة بديان من استحقاقه لهذا العاش أن جهة العصل لم تؤد أشتراك تأمين أصابات العمل الخاص به أماس ذلك – أن هيئة التأمينة طبقاً لنعن المائة من ماه من القانون الشار إليه ملتزمة بأداء المحقوق التأمينية كالمة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقة حتى وقد لم يقم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقرق المعلية حق مطالبة صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقرق المنبية حق مطالبة صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقرق تطبيق و

108 (00)

انتهاء الاستحقاق في المعاش ٠

★ المواد ١٩٠٧ ، ١١١ ، ١١١ من قانون التأمين الابتماعي الصادي بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٩ حدد الشرع سن الصادية والعثيرين كحد ينتهي عنده استحقاق الإبناء معاشات ــ مد المشرع هذه السن ان حصل منهة وذلك مؤهل عالى ولم يلتحق بعمل ولم يزاول مهنة وذلك الى السادسة والعشرين فاذا التحق الابن بعمل أو زاول مهنة قبل بلوغه هذه السن أو بلغ هذه السن تتخاع استحقاقه في المعاش ــ مضاط قــطع المحاش القــرد هو استحقاقه في المعاش ــ مضاط قــطع المحاش القــرد هو السن المقررة ـــ الأخلى الأنهميين وابعلة التحقاقة في المعاش بلوغ تلك الشاد المعاش المحقاقة في المعاش لا ينخ من المودة لاستحقاقة في المعاش لا ينخ من المودة لاستحقاقة في بتوافر الشروط المقررة قانونا _ـ تطبيق ٠٠

127 (07)

التأمين الاجتماعي الشسامل •

★ خمدم الشرع حسابا خاصا التأمين في صندوق الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية _ حدد الشرع موارده والتي تتضمن المبالغ التي تدرج في الوازنه العامة سنويا لتمويل المعاشات التي يكللها القانون وجزء المعاش الذي تلتزم المجزئة, العامة بادائه وهد

رقم رقم القاعدة المنقد

٠٢.

(1AT)

تحكيم _

مجال كل من التحكيم الاجبارى والاختيارى

+ المواد ٥٠١ ، ٥٠٩ ، ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٣٥ من قانون الرافعات الدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، المواد ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ١٧ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رتم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ـ لكل من التصكيم الاختياري المنصوص عليه بقانون المرافعات والتحكيم الاجبارى المنظم بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ مجال اعماله المستقل والمتميز عن الاخر .. كما أن لكل من النظامين المشار اليهما قواعده التي تحكمه - رسم المشرع طريقا معينا لحسم جميع المنازعات التي تثور بين شركات القطاع العام أو بينها وبين غيرها من الجهات المحددة قانونا ... أوجب الفصل فيها عن طريق التحكيم بواسطة هيئة تشكل على النحو المحدد بالقانون رفع ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه واضغى على الاصكام التي تصدرها الصغة النهائية وجعلها نافيذة وغبر قابلة للطعن فيها باى وجه من الوجوه كما اسند اليها الفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ ما تصدره .

n.

رقم رقم القاعدة الصفحة

(111)

من أحكام – نتيجة ذلك . لا يكون للقضاء شمة أختصاص في هذا الشمان – تعتبر الأحكام التي تصديها هيئة التحكيم المشار اليها في مجال اختصاصها حائزة لقوة الأمر المقضى فور صدورها وواجبة القائل – تطبيق •

ترخيص ـ

راجع أيضا : الهيئة العامة لميناء بوسعيد (٧٤) •

ترخيص الانتفاع بالمال العام

★ الانتفاع بالمال العام المضمس للمرفق يكون بدوري مقابل لانه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العمام فيما أعد له الا اذا ارتضت الجهلة المنتفعلة اداء مقابل للجهة المالكة عن هذا الاستفاع شريطة ان تعسلم الجهة المنتفعة وقت الاتفاق على مقابل الانتفاع انها غير ملتزمة أصلا بأداء أي مقابل نظير انتفاعها مالمال العام - الأراضي المرخص بها لمصلحة الجمارك قطاء بورسعيه صدرت تراذيصها من هبئة قناة السويس واستمرت سارية بعد حلول الهبئة العامة لمناء بورسعيد محل هيئة قناة السويس بالقرار الجمهورى رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ _ مصلحة الجمارك دابت على سداد التزاماتها المتولدة عن هذه التراخيص منهذ صدورها الى أن توقفت فجاة في ١٩٨٦/١/١ _ توقفها هذا ياتي بالمالفة للقانون ... يتعين عليها الخضوع لأحكام الترخيص الصادر لها ومن بينها آداء مقابل الانتفاع في المواعيد المقررة قانونا _ تطبيق •

ייז (۱۳۷)

ترخيص محال صناعية وتجارية

★ مدى اشتراط الجنسية المحرية في طالب الترخيص _ (جنسية) (محال صناعية وتجارية) لم يشترط المشرع الجنسية المحرية في طالب الترخيص وفقا لاحكام الثانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ بشان المصال المصناعية والتجارية وغيرها التر ذلك : انه يكون لغير المحريين الحصول على ترخيص اقامة محال من المصال الفاضعة لاحكام القانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ إذا

> ما توافرت كافة الشروط والاجراءات التي تطلبها هذا القانون مع مراعاة ما تتطلبه بعض القوانون الأخرى من شروط لمزاولة الاجنبي للعمل لهي مصر مثال لئك : قانون العمل المصادر بالقانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۱۸ الذي مطر على الأجنبي مزاولة أي عمل في مصر الا بعد العصول على ترخيس بذلك من وزارة القري العاملة والتعريب - تطبيق .

(Y)

* المنشآت التي تقيمها الهيئات العامة .. مدى خضوعها للقراعد المتعلقية بتراخيص المحسال الصناعية والتجارية • القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشان المحال الصناعية والتجارية المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ وقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ _ المشرع نظم في القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه القواعد المتعلقة بتراخيص المحأل الصناعية والتجارية تنظيما يقوم في جملته على استيعاد المنشآت التابعة للمرافق التي تتولى ادارتها المصالح الحكومية أو الهيئات العامة من نطاق تطبيق المكامه _ اساس ذلك : ان احكام القانون المشار اليه تتعارض وطبيعة نشاط هذه المصالح والهيشات وما ينبغى أن تقرم عليه المرافق العامة التي تديرها من اداء الخدمة المنوطة بها بانتظام واطراد - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد اخضم المنشآت التي تقيمها الهيئات العامة لأحكام السلامة والصحة المهنية واوجب عليها ان تراعى في اختيار مواقع تلك المنشات توافر الاشتراطات المنصوص عليهسا بقانون الممال الصناعية والتجارية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وخسول مديريات القسوى العامسلة أن تقسوم بواجباتها في التفتيش على تلك المنشأت والتحقق من تواغر الشروط التي يتطلبها المشرع في القانون المشار اليه .. لا يعنى ذلك استلزام الحصول على ترخيص. مسبق منها للبدء في ادارتها ضمسانا لعدم حدوث تعارض مع طبيعة نشساط المرفق الذي يخضع يفي انشائه وإدارته للقواعد المنظمة. له .. اشر دلك : متى كانت الورش التى اقامتها، الهيئة القومية السكه حديد مصر تعتبر جـزءا من النشاط المرعلي، الذي.

oYo

رقم	رقم
المنقمة	القاعدة

(117)

تضطاع به غانه لا يشترط لاقامة تلك الورش الصصول على نرخيص بنلك وقت الاحكام القانون.رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الشار اليه ونلك مع عدم الاخلال بالشروط المتعلقة بالسلامة والمصحة المهنية وغيرها من الاشتراطات المتطلبة في اختيار مواقعها - تطبيق ،

ترخيص بناء

★ اجأز المشرع في القانون رتم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ لكل من ارتكب قبل العمل به مخالفة الحكام قانون توجيع وتنظيم اعمال البناء أن يتقدم بطلب الى الوصدة المطلية المنتصة خلال ٦ شهور من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ لموقف الاجراءات التي اتخنت أو تتغد ضده _ اذا تبين أن الأعمال موضوع المخالفة تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنطيم أو مجاوزة للحد الاقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المسافظ لامعدار قرار بالازالة أو التصحيح _ القانون رقم ٤٥ لمسنة ١٩٨٤ استبعد حالة مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع المحدد قانونا ومنح مهلة جديدة تنتهى في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ ليقدم المخالف طلب وقف الاجراءات -القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تناول ذات الموضوع ٠ عبارة من و تاريخ العمل بهذا القانون ، الواردة في المادة الأولى من القانون المنكور تنصرف الى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ _ اساس ذلك : ان الشرع لم يقتصر على احلال النص الوارد في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد في القانون رقم ٣٠ لسبة ١٩٨٣ وانما اعاد تنظيم ذات الوضوع - المعول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التى يجوز التصالح بشائنها هو ما ورد في القانون رقم ٩٩ لسمنة ١٩٨٦ الذي عمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ ــ مؤدي ذلك ٠ ان اخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشانها هو ١٩٨٦/٧/٣ اذا توافرت الشروط الأخرى للتصالح _ تطبيق •

تسعير جبري ـ

راجع : عقد اداری « تنفیذه » (۲۳۹) ۰

تعاون انتاجي -

راجع : جمعيات تعاونية (٨٦) ٠

تعاون زراعی ـ

راجع : جمعيات تعاونية (٨٦) ٠

تعلیم ازهری ـ

راجع : صندوق التمويل الأهلى لرعاية النشء والشباب (٢٨٣)

تعويض ۔۔

راجع أيضا: اتفاقية دولية (٣٠٢) ٠

الخطأ المشترك

★ ثبوت خطا بعض العاملين لا يتنافى ولا يتصارض مع أمكان قيام أخطاء الخدر ساهمت فى تحقيق الفرر — اذا ما تحقق الشركة قيام هذه الأخساء الأخسري التي ساهمت فى احداث ما لحقها من أشرار يتمين منطقيا تقسيم تعويض المحرر بنسبة مساهمة كل مسئول فى هذه الأخطاء وفى تحقق الضرر المترتب عليها عملا بالقاعدة الاصولية القانوبية والتي تقضي بأن مسئولية الحامل لا تتجاوز حدود ما ارتكيه من خطأ - تطبيق •

147 (74)

(5)

جامعية _

١ - رئيس الجامعة

الحد الأقصى للمرتب

★ ساوی المنرع بین الوزیر ومن کان یشسخل وظیفة مدرجا لها غی الموازنة المالیة المدولة غی اول یولیة سخة ۱۹۸۷ المرتب وبدل التمثیل المقرران للوزیر ـ من بین مؤلام رؤساء الجامعات ـ قرر لهم المشرع مرتبا

رقم رقم المنقمة المنقمة

مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنويا وبدل نعثيل مقداره ٢٠٠٠ جنيه سنويا لا يخضع لاية ضرائب أو رسوم - العرص من ذلك هو تحقيق المساواة في الدحل بين أصحاب تلك المناصب وبين الوزراء - هـظر المشرع زيادة ما يتقاضاه ساغل احدى هذه الوظائف من بدلات ومسكافات على مرتبسه الاسساسي - تدخيل جميع المدلات والكافأت التي يتقاصاها شاغل الوظيف ضمن الحد الاقصى المحدد قانونا _ مرِّدى ذلك · دخول بدل التعثيل القرر لرئيس الجامعة ضعن الحد الأقصى المشار اليه .. تنطبق ذات القاعدة على المكافأت الأخرى التي يحصل عليها رئيس الجامعة بهذا الوصف ... ما يحصل عليه رئيس الجامعة من مكافات اخرى لمبيب اخر غير شغله لوظيفته لا يدخل ضمن الحد الاقصى _ مثال ذلك : مكافأت البحوث العلمية ومكافات الاشراف على الرسائل وبدل الرياده العلمية _ أساس ذلك . أن هذه المبالغ لا تخرج عن . كونها مكافأت عن مهام علمية منبتسة الصلة بوظيعة رئيس الجامعة ولا تدخل ضمن الحد الاقصى حتى لو ومسفت احيانا بانها بدل _ تطبيق .

10A (1V·)

مقابل الربادة

★ مقابل الريادة – القانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٣ بتنان تنظيم الجامعات – صحد المشرع اختصاصات رئيس الجامعة بادارة ششون الجامعات العلمية والادارية والمالية – اداء هذه الأعمال بقتضي من رئيس الجامعة أن يكون منتفرغا لادائها – نظام الريادة العلمية يقتضي بحسب طبيعته وجود صلة مباشرة بين متولى الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستليين بها – هذا الامر لا يتحقق الا اذا كان متواسى الدوارة من اعضاء هيئة التدريس القائمين بالدمل فعلا ما يتحده لمي للتعرف على مشاكلهم – لا يمكن اسناد عبم الريادة لرئيس الجامعة الذي يعتبر خلال مدة رئاسته للجامعة منترغا لاداء اعمالها وتباعلا لوطيقته السابقة على منترغا لاداء اعمالها وتباعلا لوطيقته السابقة على سبيل التفكار – اثر نظلت ؛ لا يحق له الحصول على مقابل الريادة – تطبية مقابل الريادة – تطبية – قلية .

(377) 075

رقم **رقم** القاعدة المىقحة-

٢ ... اعضاء هئة التدريس

التعيين

المادة ٧٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسسنة ١٩٧٢ - أجاز المشرع بصفة استثنائية التعيين المبتدأ في وظيفة استاذ من خارج الجامعات متى استوفى المرشبع الشروط المغررة لمنك ومنها مضى عشر سنوات على الأقل من تاريخ حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها وثماني عشرة سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .. هذه القواعد الاستثنائية لا تنسطبق على تعيين الاساتذة الساعدين في الجامعات عند التعيين في وظيفة أستاذ اذ لا يتحقق ذلك الا بأسلوب الترقيب طبقا للشروط المقررة - اساس ذلك - قصر التعيين في وظيفة أستاذ على المرشحين المستوفين للشروط من حارج الجامعات عصلا من الأخد به سيؤدي حتما الى الاخلال بترتيب الاقدمية بين الاساتذة المساعدس بالجامعسات المتطلعين الى الترقية لوظيفة استاذ منفس الكلية أو المعهد لاهدار أحد الشروط المقررة لذلك وهم قضاء مدة خمس سنوات على الأقل في وظيفة استاذ مساعد للترقية الى وظيفة استاذ .. تطبيق ٠

(۲۰۸) ۲۷۰

المرتب

★ صدد الشرع في المادة (١٢١) من قانون تسعيم الجامعات رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ المعاملة المالية المقررة لعضو هيئة التعريس الدي بلغ من الاحالة للمصاش واستمر في الخدمة كاستاذ متغرغ – نص على منحه مكافاة مالية توازى الفرق بين المرتب مضافا اليب الرواتب والبدلات الاشرى المسردة وبين المصاش – خوله حق الجمع بين تلك الكافاة والمعاش التانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ قدر منح المصاملين بالدونة ومنهم العاملون الذين تنظم ضدون توظهم قوانين الورائع نقاصة علاوة شهرية خاصة بنسية ٢٠٠٠ من

رقم رقم انفاعدة المطحة

الاجر الاساسي المقرر لكل مفهج في تاريخ العمل بهذا التقاورة في الامهراب التقاورة في الامهراب التقاورة في المعرب جد هذا التاريخ عدمة العلاوة لا تعتبر جزءا من الاجر الاساسي – القانون ۱۰۲ السنة ۱۸۷۷ بنسبة ۲۰٪ الماشات المستحقة قبل ۱۸۷۷/۷۱ بنسبة ۲۰٪ اعتبارا من ذلك التاريخ – حظر المشرع في المادة (۲) من القانون رقم ۱۰۱ المشار الميم التجمع بين العلاوة الخاصة المقررة بمتقضاه والزيادة التاريخ بمتقضاه والزيادة التي المعارب المياساتين دو العلاوة على الزيادة في المعائن ادى اللي الماريخ التي العلاوة على الزيادة في المعائن ادى اللي المعامل المغرق على الزيادة في المعائن ادى اللي المعامل المغرق بينها من البهة التي يعمل بها تطبيق و

۲۲۰ (۸۳)

★ قرر المترع بدل تفرغ للمهنسين العالماين بالجهاز
الادارى للدولة والقناع الدام متى ترافرت فيهم ثلاثة
شروط أرابها أن يكونوا أعضاء بنقابة المهنسين
وثانيها أن يكونوا عشتقاين بسفة تعلية بوظائف
الميزانية لوطائف هنسية أو أن يكونوا تائمين بالتعليم
الهزانية لوطائف هنساء هيشات التحديس بالجاهدات
خاشعون اكادر خاص أن يعرى في شاجه عانون
تنظيم الجامعات العمادر بالقانون رتم 29 لسنة ١٩٧٧
الذي حدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم معا يمتنع معه
الله عدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم معا يمتنع معه
للعامة واذ لم تتضمن تلك القودة الى الشريعة
للعامة واذ لم تتضمن تلك القواعد تقرير بدل تقرغ
لا مبيل الاعاتهم من هذا البدل — تطبيق .

T-E (111)

﴿ قرر المشرع بدل السفر لواجهة النقفات الفعلية التي يتكدما الموقدة في اداء المهام التي يكلف بها وتقتشى التغييب عن الجهة التي بها مقر عمله الأصلي - بدل السفر يقف عند حد استرداد هذه النقفات - قرد المشرع تحمل نقفات سفر بعض العاملين ببعض المناطق وأسرهم من والي مقال أعمالهم فمندهم ميزة السند باستمارات مجانية ومخاضة على النحو الوارد في الاستقال - غير المشرع للاستقال المرقدين المشرع العاملين المرقدس لهم بالسفر طبقنا للمادة ١٨٧ من اللائحة الماسردان ببن

> الترخيص لهم بالسفر واسرهم بالمبان او بريع اجهرة بالاستعارات المجانية ويبين صرف مقابل نقدى معادل تتكاليف سفر العامل واسرت من الجهة التى يعمل بها الل القامرة عن عدد مرات السفر المقررة على ان يقسم هذا المقابل على اثنى عشر شهرا يؤدى للعامل شهريا مع الرتب – اثر ذلك : حسفر الجمع بين الميزتين الشار اليهما ـ تسبيق .

٥٢٠ (١٩٤)

سن الاحالة للمعاش

★ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .. الشرع حدد سن الاحالة الى المعاش لأعضاء هيئة التدريس بسن الستين وقرر لاعتبارات معينة تتعطق باستقرار الأوضاع الجامعية وحسن سير وانتظام العام الدراسي بقاء عضو هيئة التدريس الذى تنتهى خدمت ببلوغه سن الستين خيلال العيام الدراسي حتى نهايتيه مم احتفاظه خلال مدة الاستيقاء هذه بكافية حقوقيه ومناصبه الادارية على الا تحسب تلك المدة في معاشه - خول المشرع لمجلس الجامعة تصديد ميعاد بدء العام الدراسي وميعماد نهاينه ولا يعمدو أن يكون ما قررته اللائحة التنفيذية لقانون بنطيم الجامعات يتحديد لبداية السنة الدراسية بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستهداء أو الاشترشاد لمجئس الجامعة الذي له سلطة تحديد هذا الميعاد _ اساس ذلك : أن المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لمسنة ١٩٧٥ للشار اليه قد أجاز في ختامها لمجلس الجامعة تغيير ذلك الميعاد وفقا لما يقتضيه الصالح العام _ اعمال حكم المادة ١١٣ من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ المشار اليه منوط ببلوغ عضر هيئة التدريس سن الاحالة الى المعاش خلال مدة العام الدراسي الذي يبدأ منذ الباريخ الذي يحدده مجلس الجامعة وينتهى بانهاء اعمال الامتحانات التي تجرى في ختامه _ اثر ذلك : كل من تحقق في شانه هذا المناط من اعضاء هيئة للتدريس يحق له البقاء ني

۰ ۲٥

121

رقم رقم القاعدة الصفحة

(111)

(94)

الخدمة حتى نهاية العمام الدراس مع احتفاظه خلان مدة بتأنه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية – لا يستثين من اعمال هذا الحكم من أحيل الى العاش خلال غنرة الأجازة الدراسية الواقعة في المدة من نهاية العمام اللحراص وبداية العام الجديد – تطبيق •

. 2 2064 7304 84

الأساتذة المتفرغون

★ رغبة من المترع في الاستفادة بالضيرات العلمية الرسخة الاسائنة الجامعة الذين بلغوا سن المتري الستين وهي السن المترة لاحالتهم الى المعاش اجاز لهم البقاء بالخدمة كاسائنة متفرغين لقاء مكافاة معينة مع الجمع الذي يتمتع او يلتزم بها الاسائنة فيما عدا تقلد الراكز الادارية بالجامعة باستئساء حالة وحيدة وردت بالمادة (١٣٧) من فانون تنظيم الجامعات رقم ١٩ المسرع للاستاذ المترخ برياسة مجلس القسم اذا لم يوجد به أسائنة وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية ارشيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية الرئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية الرئيس المعهد بند أخذ رأى مجلس القسم تنطيق .

* قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ ــ القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بمنح علاوة اجتماعية ـ القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات .. حدد المشرع المعاملة المالية المقررة لعضع هيئة التدريس الذي بلغ سن الاحالة الى المعاش واستمر في الخدمة كاستاد متفرغ فنص على منصه مكافأة اجمالية توازى الغرق بين المرتب والعاش - المكافأة الاجمالية المستحقة للأستاذ المتفرغ تعد مي مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ في حكم المرتب لأنها تقابل ما يؤديه من عمل بالجامعة _ ويسرى عليها ما يسرى على المرنب من احكام ـ يتم منح العلاوة الخاصة المقررة بمقتضى هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأسامي المقرر للعامل .. حسابها بالنسبة للأستاذ المتفرغ يكون على اساس مقدار المكافأة التي يتقاضاها _ زيادة معاش الاستاذ المتفرغ بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة

رقم رقم القاعدة المطمة

1947 _ حطر المشرع الجمع بين هذه الزيادة وقيصة المعلاوة الفاصد – في حالة زيادة قيصة المعلاوة الفاصدية على الإنساء السالف على الإناساء في معاشمه فيزدى له الغرق بينهما من الجامعة التي يعمل بها – وذلك اعمالا لحكم المادة (٢) من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩٧٧ – خليق ٠

* نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسينة ١٩٨٦

YTA (AE)

بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات او أجور أو بدلات أو رواتب أضافية - حدد المشرع حالات التجاوز بانه اما أن يتم بقوة القانون اذا كان المرتب تم منفيذا لحكم قضائي أو رأى صادر من احدى الجهات الحددة بالنص واما أن يتم بقرار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تقديرية وذلك في غير الحالات التي بتم فيها بقوة القيانون ... حدد المشرع المبالغ التي يجوز التحاوز عن استردادها وفقا للشروط القررة بأن تكون قد صرفت بصفة عرتي أو أجر أو بدل أو راتب أضافي _ المكافآت التي تصرف للأساتذة المتفرغين وفقا لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ بما يوازي الفرق بين ما كانوا يتقاضونه من مرتبات بدلات والمعاش المستحق لهم تعد في حكم الرتب ... يسرى عليها ما يسرى على الرتب من أحكام خاصة بالتحاوز _ الساس ذلك : المكافأة في هذه الحالة تقابل ما يؤدونه من عمل بالجامعة .. تطبيق (١) ٠

(777)

٣ - المدرسون المساعدون والمعيدون

★ المادتان ٢١٦ ، ١٣٧ من امتاذون رقم ٤٩ مسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات ـ جعل الشرع في حالة التعيين بالاعلان الانضلية للأعلى في التعيير الحام ثم للأعلى في التعيير الحام ثم اللاحية العلمية ـ وفي حالة التعيين بالتكليف اكتفى المشرع بقاعدة العام _ النم المشرع بقاعدة الادارة عند اعمالها لسلطاتها في التعيين صحواء بالاعلان أو التكليف باعدة المالماتها في التعيين صحواء بالاعلان أو التكيف باعدة المفاصلة على أساس التقدير العام ...

أو التكليف بالا يجوز الاستعاضة عن صداء الماام ...

منتيجة ذلك : لا يجوز الاستعاضة عن صداء القاع...

الصريحة والقول بالاعتداد بالمجموع الأعلى للدرحات الحاصل عليها الرشح اشغل وظبقة معند في حيالة التساوى في كل من التقدير العام أو تقدير مادة التخصص _ هـذا القول يضالف صريح نصوص القانون التى قطعت بأن العبرة بالتقدير العمام سواء في الدرجة الجامعية الأولى أو في مادة التخصص وليس بمجموع الدرجات _ في حالة التساوي في التقدير العام على النحو الوارد في المادتين ١٣٦ ، ١٢٧ الشار اليهما _ يتعين الرجوع الى الضوابط الواردة في قانون العساملين المدنيين بالمدولة م المنصوص عليها في المادة (١٨) منه .. هذه الضوابط مكملة لما نص عليه قانون تنظيم الجامعات في المائتين ١٣٦ ، ١٣٧ عند شغل وظائف المعيدين _ اساس ذلك : وظائف المعيدين ليست من وظائف أعضاء هيئة التدريس مل من الوطائف المعاونة لها والتي يخضع التعيين فيها أساسا الى أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد في سانه نص خاص بهم في قانون تنظيم الجامعات _ تطبيق •

ATT (YTY)

★ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات نص على نقل المعيدين والدرسين المساعدين الى وظائف مدنية اذا لم يحصلوا على الدرجة الصلمية المطلوبة خلال المواعيد المعددة - فوات هذه المواعيد دون الحصول على الدرجة المطلوبة لا يترتب عليه ضرورة النقل غيزه المواعيد ليست وجوبية - أساس ذلك _ النقل لا يتم الا بقرار من السلطة المفتمة التي لها مجال للتقدير والملاحمة حسب الملابسات الخاصب بالبحث بمراعاة المطريف الفارجية عن الارادة .

(1,1), AL

استلزم الشرع بالقانون رتم 19 اسنة ۱۹۷۳ بشان تنظيم الجامعات الشغال الوطائف المساوقة لهيئة التربيس بالجامعات وللاستمرار فيها تاهيلا علما خاصا _ يازم الشغل وطيفة مدرس مساعد العصول على درجة اللجستير ال ما يعادلها _ أرجب على الدرس المساعد ال يحصل على درجة الدكتوراة أد ما

يعادلها خلال مدة اقضاها خمس سنوات عند تعيينه مدرسا مساعدا والا نقل الى وظيفة أخرى في الكادر العام لا يساوي وظافة العامل العامل المام لا يسرع أهدار اقتميته السابقة على التقلف المحتبة السابقة على بدء علاقته الوظيفية الاولى سواء كانت غي وظيفه بدء علاقته الوظيفية الاولى سواء كانت غي وظيفه مدين و ماعد مدرس مساعد حادام أن كلا من من درجات الكادر العام (القابون رقم ٤٧ المسنة من درجات الكادر العام (القابون رقم ٤٧ المسنة من درجات الكادر العام (القابون رقم ٤٧ المسنة من درجات الكادر العام (القابون رقم ٤٧ المسنة من درجات الكادر العام (القابون رقم ٤٧ المسنة من درجات الكادر العام (القابون رقم ٤٧ المسنة من درجات الكادر العام (القابون رقم ٤٧ مسنة من درجات الكادر العام (القابون رقم ٤٧ مسنة من درجات الكادر القابون رقم ٤٧ مسنة من درجات الكادر القابون رقم ٤٧ مسنة من درجات الكادر القابون رقم ٤٧ مسنة درجات الكادر المناسفة الكادر القابون الكادر المناسفة الكادر الكادر المناسفة الكادر الكادر المناسفة الكادر المناس

YYY (AY)

الميعاد المحدد بالقانون رقم ٤٩ لسعة ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات لحصول الضاطبين باحكامه على الدرجة العلمية المطلوبة ليس ميعادا وجوبيا تلترم السلطة المختصة باعمال الأثر المترتب على حلوك ممحرد انقضام المدة المشار اليها انما هو ميعاد تنظيمي يترك لهذه السلطة مجالا للتقدير والملاءمة حسبما تراه محققا للصالح العام وأخدا في الاعتبار الملابسات الخاصة بسير البحث والظروف الخارجة عن الارادة -القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات رتب على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس المخاطبين باحكامه على المؤهل العلمى المطلوب خلال المدة المقررة به نقلهم الى الوظائف المعادلة بالكادر العمام مدا النقل لا يقع بقوة القانون بمجرد انقضاء المدة المشار اليها بل يتعين لاحداث هذا الأثر صدور قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الجامعة _ الى أن يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة التدريس شاغلا · لوظيفته متمتعا بكاغة حقوقه ومزاياها وملزما باعبائها - اذا حصل على المؤهل المطلوب ولق يعد انقضاء ثلك المدة امتنع على الوزير المختص تطبيق حمكم المادة ٢٠٤ مكررا المضافة بالقانون رقم ٧٠ لمسنة ١٩٧٥ على حالته - يعتبر القرار الصادر بالمالفة لذلك فاقدا لسببه ومشوبا بعيب مخالفة القانون وهي مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة الانعدام فلا تلحقه حصانة ولا يزول عيبه بفوات ميعاد الطعن عليه _

768

رقم **رقم** القاعدة ال**مىقحة**

(YYY)

حصول عضو هيئة التدريس على الدكتوراة قبل مباشرة الوزير المفتص للسلطة القررة له بمقتضى حكم المائة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ - مؤداء أن القرار الصادر بنقله الى الكادر السام يعد قرارا منعدما جديرا بالسحب على ما يترتب على ذلك من اثار لا سيما فيما بتعلق باعتبار مدة خدمت بوظيفة مدرس مدة متصلة - تطبيق .

 ٤ ـ تحويل طلبة الجامعات الأجنبية لجامعة الزقازيق ٠

★ الحصول على شهادة الثانوية الحامة أو ما يعادلها هو شرط لازم للقيد بالجامعات المصرية - عهد قانون ' تنظيم الجامعات رغم ٤٩ لسبة ١٩٧٧ الى المجلس الأعلى للجامعات تنظيم قبول الطلاب - القرارات التي يصدرها المجلس في هذا الخصوص تعتبر مكملة للقانون وتأخذ حكمه - أثر ذلك : أن أية مخالفة لها بطابة مخالفة للقانون ﴿

حصول بعض الطلاب على شهادة الثانية الانجليزية (الجي _ سي _ اى) مع عدم حصولهم على التقديرات المعترف بها من المجلس الاعلى للجامعات في بعض بلوامعات الإجنبية _ تحويلهم الى جامعة الزقازية من الجامعات الإجنبية _ نتيجة ذلك : اعتبارهم في حكم من لم يحصل على الثانوية العامة لأن العبرة عند القبول بالجامعات المصرية هي بالنظام القانوني الذي صدده المشرع المصرية هي بالنظام إلى ما يصدر من قدرارات من السلطات المقتصة تتغيذا لهذا النظام _ الاثر المترقب على خلال : أن قبول هؤلاء اللطاب ببعض كليات على ذلك : أن قبول هؤلاء الطالب ببعض كليات جامعة الزقازيق بناء على قرارات من مجالسها بقبول تحويله لا ينقق واحكام القانون ومن ثم تعتبر قرارات معدومة _ تخبيق .

۸٠ (۱۰۲)

جمارك –

راجع أيضا : ضريبة « الضريبة على الاستهلاك » (٢٢٢) .

الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية

★ ضرائب جعركة _ اتفاقية منعة انشاء مركز مسايد للأسمان ببحسيرة اسمت السائي _ اعضاء الرعايا الهابانيين من الضرائب والرسوم الجعركية المفروضة في جمهورية مصر العربية بمناسبة توريد المنتجات والخدمات عن خلاق المقود المولة من المنحة _ اساس خلك : اعمال قوة المقانون التي حازتها اتفاقية المنمة بعد اقرارها والتصديق عليها من مجلس الشعب _ تطبيق .

1.1 (۲۸)

★ رسوم وضرائب جمركية _ اعفاءات _ المواد والمهمات المتعلقة باتفاتيتي القرض والمنحة الموقعتين في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ ، ١٩٧٨/٨/١٦ على التوالى ·

هيئة قناة السويس استوردت عام ۱۹۸۳ ثلاث رسائل مواسير مياه وملحقاتها لازمة لتنفيذ مشروع تجبيد وتوسيع نظم المياه والمجارى في مدن الثناة والممر من انتاقيتي القرض والمنحة سالفتي الذكر متتم عذه الرسائل بالاعفاء من الضرائب والرسود الجمركية المقربة بجمهورية معمر العربية تنفيذا لاحكام عاتين الاتفاقيتين حقيبق .

177 (177)

★ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 211 لسنة 117٧ المسادر طبقا لأحكام اتفاعية قرض التنمية الشروع مرف مصر العليا والمسادر بشاتها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 111 لسنة 1197 قد حدد على سبيل الحصر الأشياء الواردة المتروع مكافحة البلهارسسيا والتي تصغى من الضرائب والرسوم الجموكية وهي السيارات والادوية والإجهزة والسبو وذلك في حدود تنفيذ قرض التنمية المشار اليه _ ورد لف المن معلول السلع المواود بلك القرار يتصبع ليشمل المهاب معلول السلع الواود بلك الإسهاء _ تطبيق - تطبيق وقطع الغيام اللهاب حقيدة وقطع الغيام اللهاب حقيدة وقطع الغيام اللهاب حقيدة - تطبيق - تطبيق -

(171) 103

رقم رقم القاعدة المىقد

لا مشروع تطوير التصليم الطبي والضعات الصحية
بمنطقة قادة السويس - خرار ديكس المهمهورية رقم
۲۸۷ لسنة ۱۹۸۱ العدل بالترار رقم ۲۸۸ لسنة ۱۹۸۸
بالواقفة على انتقاقية منحة هذا المشروع - تعني هذه
الاتفاقية والمنحة من اي ضربية أو رسم مغروضين عليقا
لقوافين السارية - الإعفاء الذي تضمعته الاتفاقية
هو اعفاء شامل لجميع الضرائب والرسوم المعول
بها في اليلد المعنو - نتيهة ذلك - يستنع على مصلحة
الجمارك الطالبة باية ضرائب أو رسوم جمركية على
الرسالة الشار اليها - تطبيق .

Y¥0 (YY0)

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة العربية الواردة في الأنجيب البترول – الاعقاءات الجمركية الواردة في المادة ١٧ من القانون الشار الله قد الفيت منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ اسنة ١٩٨٢ – لم يعد ينمنج بالاعقاءات الجمركية منذ هذا التاريخ سوى الشركة القريبية لانابيب البترول دون التعاملين معها من العربية لانابيب البترول دون التعاملين معها من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ المسنة ١٩٨٦ المنافق ١٩٨٠ المنافق القياد رقم ١٨ لمنة ١٩٨٤ من تاريخ العمل بالعماءات – المشرح لم يعتر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ متضمنا اقرار اتنافيت البرمتها المحكومة المصرية مع حكومات الرجهات الجنبية الجمركية تم الفاؤها بنص صريح – تطبيق الجموركية تم الفاؤها بنص صريح – تطبيق المسركية المسركي

(۱۷)

27

ضريبة جمركية _ اعلاءات _ عدى احقية الوكالات المتضمسة في اعفاء السيارات الملوكة لها من الشرائب والرسوم . الشرائب والرسوم تشخصه سيارات الوكالات المتضمسة عند التصرف فيها في مصر للفرائب البعركية وغيرها من الفرائب الراسروم وقعا المعاليا ولينتا بالمباركية المسابق المائب المباركية الم المسابق 1471 بتلغيم الإعامات البعركية لم يتضمن النص على أي اعلاءات جمركية لم يتضمن النص على أي اعلاءات جمركية لم يتضمن الدس على عا ورد بالقانون من المائات المائات بالمائبة المباركة لم يتصور على ما ورد بالقانون من المائات ا

رقم رقم القاعدة المنقط

بلاتان ۷ . ٨ من القانون رقم ۲۷ لصنة ۱۹۷۱ بانشاء مينة كهربة الريف - اعفى المجرع كلفة ما تستوريده مينة كهربة الريف - اعفى المجرع كلفة ما تستوريده مستئزمات الانتاج رالداد والالات والمصدات وقصغ الغيار ووسائل النقل اللازمة لنضاطها من المضراف المجركية وغيرها من المغراف والمصدوم - صد المشرع هذا الاحفاء ليضمل ما تستورده الشركات والهيئات والجهات المتعافدة معها عن السلع المشار الهيئة المنافذة معها عن السلع المشاد النام للعاينة وأن تقر الهيئة بان تلك السلع المعافة لازمة المروعاتها والا يتم التصرف فيها بالاحفاء الاثر المترب عميه بالاحفاء - الاثر المترب عميه بالاحفاء - الاثر المترب عميه الرسوم الجمرية المتربة تلهيئة ناك استحقاق الرسوم الجمرية المؤرة - تشيئ .

YYA (YEY)

التى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ الاعفاءات القررة بمتنفى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠ والتي كانت تتمتع بها مؤسسة مصر المطيران ـ عادت المؤسسة الى التمتع بهذه الاعفاءات منذ المؤسسة ١٨١٠ وحتى العمل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ _ الشعبي على المؤيرة لالفائه الاعماء القرر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٠٠ _ التي دفير المالية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٠٠ _ التي مشيومية قرار وزير المالية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ يتصويد الإصناف المني تعتبيرها المهاد المناف ا

114 (15)

★ نص المائتين ١٠، ١٠٠ من قانين الجمارك رقم ١٦ اسنة المبدر جميع البضائع التي تدخل البديد المشراع التي تدخل البديد المشرائي والرسوم البدركية الا ما استثنى بنعي خلص بهادا المشرح الامراع عنها افراجا جمركيا مؤقتا طيقا للشروط والاوضاع التي يحددما وزور لللية به لفتره المشرع بالنسبة لاعلاء الهدايا والهبات التي ترد للجهاد العامة من الخارج أن يصدر والإعشاء قرار من وزير المقتص بالشوابط المامة من الخارج أن يصدر والإعشاء قرار من وزير المقتص بالشوابط المامة من الخارج أن يتوصية الوزير المقتص بالشوابط المناس عليها في قراري مجلس الوزياء وقصر ١٩٠٥ المنسوس عليها في قراري مجلس الوزياء وقصر عليها في قراري مجلس الوزياء وقصر عليها في المنسوس عليها في الوزياء وقصر عليها في المنسوس عليها في المنسوس عليها في المنسوس عليها في الوزياء وقصر المنسوس عليها في المنسوس عليها في الوزياء وقصر عليها في الوزياء وقصر المنسوس عليها في المنسوس عليها في المنسوس عليها في المنسوس عليها في الوزياء وقصر عليها في المنسوس عليها في الوزياء وقصر المنسوس عليها في المنسوس عليها في الوزياء وقصر المنسوس المنسوس عليها في الوزياء وقصر المنسوس الم

رقم رقم القاعدة المىقحة-

> لسنة ۱۹۸۲ و ۱۲۷۹ لسنة ۱۹۸۰ لا تقضمن تلرير اعفاء ضربيى او جمركى للسلم الواردة – اساس نلك – موضوعها تصديد الجهة المقتصدة بقبول للموقة ال النرع او الهية التى ترد من جهات اجنبية او دولة – نتيجة ذلك – يغيض ان تهـري. المساسلة المحركية من حيث تقرير الانهلاء أو منهـطبقة للقواعد, القانونية الملبقة في هذا الشان – تطبيق *

(138), MF

★ المادتان ۲ . 7 من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون وقم ١٩٨٦ لسمنة ١٩٨٦ _ أعلى المترع الهدايا والهيات والمينات التي يحددها وزير المالية الواردة الى وزارات المسكومة ومصالحها الجمركية كما أعلى من ذات الفحريبة الاشمياء التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بناء على والمينات عارق والمينات عالواردة في المادة (٣) منافقة الشكر وكثلك عبارة د الاشياء عالواردة في المادة (٣) منافقة الشكرة المقانون والمينات المتركز جاءت عامة بحيث تضمل كافة الهدايا والهياء والمينات المتى يحددها قزار من وزير المالية من وكني المهدورية المتراح وزير المالية المعمورية الجمورية على المعادة المنافية المتراح وزير المالية المعادما من المجمورية الجمورية دون تحديد لنوعية عدم الاشياء حالى المتراح وزير المالية المعادما من المجراحية دون تحديد لنوعية عدم الاشياء حالية تطبيق حديد المتوجود المتراح وريد المالية المعادما من المدرات المتراح وزير المالية علم المتراح وزير المالية علم المتراحة دون تحديد لنوعية عدم الاشياء حالية على المتراح وزير المالية عدم المتراء حريد المالية عدم تطبيق حديد لنوعية عدم الاشياء حديثية عدم تطبية عدم المتراح وزير المالية عدم تطبيق حديد لنوعية عدم المتراء حديد المتراء وريد المالية عدم تطبيق حديد المتراء عديد المتراء عديد المتراء حديد المتراء عديد المتراء ع

TEY (TYA)

القانون رقم ١٧ استة ١٩٧٤ بشأن بعض الاصكام الشامة بالتعيير معدلا بالقانون رقم ١١٢ امسنة مركزة من الشراقي التائمة بالتعيير بعماملة جمركية متعيزة باعتبارها من الشرائب الجمركية الوركية الورات يتم تعديدها بقرار من ويزير الاسكان صمدور قرار وزير الاسكان رقم ١٤ سنة ١٩٧٧ بيتنظيم الإعقادات للقطاعات المختلفة في مشروعات التعدير والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٧١ بيميان هذم الإعقادات على بعض مشروعات انشاه المدن الجديدة والمصانع من يعنى مشروعات انشاه المدن الجديدة والمسانع من يعنى مشروعات انشاه المدن الجديدة والمسانع من يعنى مشروعات انشاه المدن الجديدة المقانون والمسانع من يعنى المشاهدة المقانون ورم ١٩٨١ لسنة ١٨٩١ لسنة ١٩٩١ لسنة ١٨٩١ لسنة ١٩٩١ لسنة ١٩٩١ لسنة ١٨٩١ لسن

في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون وما نص عليه في المادة الثالثة من مواد الاصدار القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ــ اساس ذلك . ان هذا الميعاد هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على انقضائه سقوط الحق في الاعفاء مادامت السيارات واردة للمهات القائمة على التعمير واستوفت شروط الاعفاء طيقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ _ تطبيق ٠ 🖈 القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۷۰ نی شأن استیراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات المربية واعفائها من الرسوم الجمركية والقانون رةم ٩١ لسنة ١٩٨٢ والقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية .. الشرع قد اسيغ نوعا من الرعاية على مصابى العمليات المربية من الداد القوات السلحة والعياملين الدنيين بهيا الذين تلحقهم اصابة كبيرة يترتب عليها الشلل أو فأس الاطراف وتستدعى حالاتهم توفير وسيلة نقل مناسبة فاصدر عدة تشريعات تهدف الى اعفاء هؤلاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها التي قد تستحق على ما يستوردونه من سيارات ركوب او دراجات الية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا .. القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانها فتسرى باثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد نفاذها ولا تنسمب على الماضي الا اذا وجد نص صريح يقرر لها اشرا رجعيا - اشر ذلك : أن الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ يكون له مجال اعمال لا يختلط ولا يتداخل مع الاعفاء الذي تضمنه القانون رقم ٩١ أسنة ١٩٨٣ أو الاعقاء المقرر بالقانون رقم ١٨٦. اسنة ١٩٨٦ ـ اساس ذلك : أن مستوردي سيارات الركوب الصغيرة أو الدراجات الالية الخاضعة للاعضاء القرر طيقا للضانون رقم ٧٠ لمسنة ١٩٧٥ تتمدد مراكزهم القانونية في الوقت الذي تتمقق أبه الواقعة المتشئة للضريبة والتي تتحدد بلحظة دخول الأشياء الستوردة الى البلاد وهو ما يقتضى أن تسرى

ألغاء النصوص المقررة لاعفاءات جمركية أينمأ وربت

(13) 771

احكام القانون المعمول به في هذه اللحظة على تلك الجراكز ــ التصرف في الأشياء المعاة يضضع للقانون الذي تم امغازها في ظله وليس للقرانين اللامقة التي أعادت تنظيم هذا الاعفاء ــ تطبيق •

7YY - (YY-)

* المادة ٢٦ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي. والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ - اعلى الشرع جميسع الأدوات والمهمات والآلات ووسمائل النقبل الغبرورية اللازمة للمنشأت الرخص بها ينظام المنطقة المرة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .. مناط اعمال هذا الاعقاء هو أن تكون المهمات والأدوات لازمة للمنشباة في حسدود اغبراض الترغيص المنوح لها كضا يشترط للتمتع بالاعفاء الجمركي أن يتم النشاط داخل حدود المنطقة الجمركية الفاصة ... الدوات ممارسة هــذا النشاط لا يشترط وجودها حتما داخل هذه الحدود - القول بغير ذلك فيه خلط بين تشاط الشروع الرحم، به للعمل بنظام المساطق المسرة وبين الدوات معارسة هذا النشاط .. الاعفاء الوارد في المادة ٧٣ من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦٠ اسنة ١٩٨٦ يمتد ليشمل أدوات ممارسة النشاط واو وجدت خارج حدود المنطقة الصرة ما دام كان مزاولة وادارة النشاط ذاته تتم داخل هده الحدود ... تطبيق ٠

478(Y71)

الاقراج المؤقت

★ اجاز المشرع الانداج عن البضائع اطراجا مؤتفا دون تحصيل اي رسوم جمريك وقطا لا يحدد وزير المالية من شريط وارضاع _ مقتضي ذلك أن صداة الالمراج المؤتف يقترض بطبيعته عدم تحصيل الشرائب البحريكة _ بحين أن يصدر قرار الاعداء شاملا ما لم يؤد من الشرائب والرسوم البحركية وما أدى منها بالقعل وحينئذ يتمين رد ما صبق اداؤه من شرائب بالقعل وحينئذ يتمين رد ما صبق اداؤه من شرائب زد ما صبق اداؤه من شرائب ورسـرم _ قيام مصلحة الفرائب بتسبيل حطابات الضمان الودعة لديها قد خصم الفريدة من المنانات اللحية المهدد لديها يتعاض مع قرار الامغاض _ تطبيق المدينة المدينة

رقِم ، رقم القاهدة : المنقمة

الله المنابع ومنها سيارات الركوب ـ المسلم المام المدام ال

للا المشرع الالهراج الترقت عن البضائع المواردة المبدئية ومنها السيارات دون تصميل الشرائل والرسيم والرسيم وردير المالية من بين هذو الشروط الإلتيزاع بإجارة وردير المالية من بين هذو الشروط الإلتيزاع بإجارة والمتعرب السيارة المنح عنها مؤتساً فور انتجار ميث الاشاح او انتجاء المنوض منه ايمسا اسبق وعشيه وتستقى على السيادة المشرائب والرسوم المشروة وتستقى على السيادة المشرائب والرسوم المشروة الذا ثبت أن اخلال مستورد السيارة بالنزامه باعادة تصديرها راجع لسبب تجنس لا يد له فيه جبل تنفيذ النزامه مستعيلا فأن هذا الالتزام ينقضى ولا وجه المطالبة بتنفيذه ما السام دلك نسس المالة ١٧٧ من القائرة المنابق المنا

171 (1-1)1:

707

(YY-)

لا المائر الممارك رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ في المادة المائر المائراح المؤقت عن البضائع الواردة الي الملاح ومنها السيارات دون تحصيل الضرائب والرسوم المبدركة وقتا للشروط والاوضاع التي يعددها وزير المائية حم بن بين هذه الشروط وفقا لما ورد بقرار وزير المائية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١ الالتزام باعادة مدة الافراج أو انتهاه المرض منه ايهما اسبق حدوثا مند الاخلال بهذا الالتزام تشبقق المفائمة المجركية عنها مشتق على السيارة الضرائب والرسوم المقررة على السيارة الضرائب والرسوم المقررة عن المعرورة فيه تؤدى الى أنتفاء التزامه ولا يكون خاك ومناك ومه المعالية بتنهده حديثا حائمة عناك ومه المعالية بتنهده حديثا حائلك ومناك ومه المعالية بتنهده حديثا والرسوم المقررة عناك ومه المعالية بتنهده حديثا حائلك ومه المعالية بتنهده حديثا ولا يكون حداك ومه المعالية بتنهده حديثا ومه المعالية بتنهده ومه المعالية بتنهده حديثا ومه المعالية بتنهده والمعالية بتنهده ومه المعالية بتنهده ومه المعالية بتنهده ومه المعالية بتنهده والمعالية بتنهده ومه المعالية بتنهد ومه المعالية بتنهدة والمعالية بتنهد والمعالية بالمعالية بالمعالية بتنهد والمعالية بالمعالية المعالية بالمعالية با

> بلا نصر المادتين ٥ ، ١٠١ من فافون الجمارات رقو ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ – اقضع الشرع كاسسل عام البغسيائة ومنها سيارات الركوب المتى تنخل البلاد المغربة الم المحمدية وغيرها من المبرائي والمرسوم المقروة وما المقراقين المعمول بها – إستثناء من هذا الاسمل الجاز المترع الافراج مؤقتا عن المسيارات دون تصيلها بالضرائب والرسوم المقروة وفقا للشروط والاوضاح التي يعددها وزير المالية – منذا الاستثناء مؤقت بطبيعت – اثر ناك – اذا انتهت معته أو تخلفت شروط والرسوم المطلوبة – تطبيق –

141 , (757)

لا قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - الجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائف والرسوم القررة وذلك بالبيرمو والارضاع التي يقيدها وزير المالية - تضمنت المائة المفافية من قرار وزيد المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧١ جواني الإلاياج مؤقسا عن البضائة الواردة باسم أحبدى الوزارات وون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليها أذا تحر تعرى الشرائب والرسوم على الماس تقاييرات بصلحة المحرائب والرسوم على الماس تقاييرات بصلحة المحرائب اذا لم تقدم المستدات والفواتير الخاصة المحالفة المحالفة المحالفة والرسوم على الماس تقاييرات بصلحة المحالفة عليها دا تحرى متاريخ ورود للفواتير الإصلية خلال ثلاثة غور من تاريخ ورود للبضاعة حالييق والبساعة حاليقية

v1. (rom

لا المادة و من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم 17 لسنة الماد المادة و المادة و المادة المادة المادة المادة المادة المادة المن القانون رقم 74 لسنة المادة و القانون رقم 74 لسنة 1477 المادة المادة و المهادات ومهادا النظافة التي تستردها ميئة ميناء القامرة الجوري كانت معفاء من جديم المادة المادة المادة والمادة والمسرفة في المادة المادة والمادة المادة والمادة والمادة

رقم رقم القاعدة المطمة

> مدات وادرات نظافة قد وردت الأولى والثانية في غل العمل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ مـ نتيجة للك: فانهما تتمتان بالإعفاء الذي قرره – اما الربيلتل الثلاث الباقية فقد وردت الثناء العمل بالمؤيض رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ وبالتالي لا تتمتع بالإعفاء الهنرييي – أثر ذلك: يتعين أن تسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية المستحلة بعد انتهاء فترة الالواج المؤقت : حد لا يجد بها – عتى تذلس من مداد الالتزام – ما دهعت به من سقوط عتى مصلحة الجمارك بالمقتالم – المعومية تقصل في المنازعة المعرف المامها براى ملزم وليس عن طريق الدعوى – نتيجة ذلك: مذا الدعو ابداؤه امامها .

4VY (1YE)

المادة الخامسة من قانون الجحارات المهادر بالقانون رقم 11 استة 1177 - تفضح المدرج البضائم التي لتنفر أراض الجمهورية للضرائب والرسوم المجركية وفيرها من الفحرائب والرسوم التي تستمق بمناسب - استوردت الهيئة العامة للسلع التحوينية معدات خاصة بمحطة لاستقبال وتفزين الزيوت والشحوم - تفضع علله المعدات المصرائب والرسموم الجمركية المترة - أغفلت شهادة الإجراءات المتعلقة بالافراع الجموعي عن هذه المعدات مساب قيمة رسم التغرية المستمق - مؤدى ذلك : الزام الهيئة المكثورة بسداد المسابق المناخ المناخ

רוון ביי וווד

جمعية تعاونية ــ

★ تناول المشرع نطاق الضريبة على المرتبات والسعر الذي تفرض به ثم حدد وهاء الضريبة واستبعد منه بعض المبائل المبائل التي يتقاضاها العاملون كموافز انتاج وذلك على حدود ١٠٠٠٪ من المرتب أو المكافئة أو الأجر الأصمل ويشرط الا تجاوز ٢٠٠٠ جنيب على السنة اعتبر المصرع من حوافز الانتاج المبائغ التي تضميا منشاة القطاع الضاص الغاضمة للشربية على الإرباح منشاة القطاع الضاص الغاضمة للشربية على الإرباح

رقى وقل المقملة المعقمة

للتجارية والصناعية أو الضريبة على أرياح شركات الأحوال أن الأحوال الأح

(FA) 737

الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ...

راجع : الهيئة القومية لمسكك خديد مصر (١٤٢) -

الجهاز المركزي للمحاسيات ـ

مجال رقابته

★ ناط المشرع بالجهاز المركزى للمحاسبات الرقابة على عدد من الجهات المعددة على صبيل المحمر ومن بينها الشميكات التني يساهم نهيا شخص عام بما لا يثل عن ما يما كان التبعوبية التعمير المعالما – الشركة المصرية البعوبية التعمير لمن تأسيسها من شركات القطاع الفام المعلم المحمية فيها بنسبة ٥٠٠ – ومن ثم تتدرج خسمن الشركات التن تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات الإعطاءات والزياية الجهاز المركزي للمحاسبات الاعطاءات والزياية الجهاز المركزي للمحاسبات التعالمات والزياية الجهاز المركزي للمحاسبات التعالمات والزياية الجهاز المركزي للمحاسبات التعالمات حدود تعالم الجهاز المركزي للمحاسبات بريانتها – تطبيق .

(77) YAI

(2)

مجز اداری ۔

★ تعتبر الأموال المملوكة المدولة والاشتخاص الاعتبارية العامة ومنها الهيئات العامة أموالا عامة يمتلر تملكها أن المجز عليها استيناء الأي حق من المقبق _ اساس ذلك : المادة AV من التقنين المدنى والمادة (18) من

رقم رقم القاعدة المعقمة

قانون الهيئات العامة المعاهر بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٦٢ – أنشأ الشرع يمتنض للقانون رقم ٢١ لسنة
١٩٥١ هيئة عامة تلحق بوزاية الصمناءة الجلق عليها
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وأضفى عليها
الهيئة العامة الاعتبارية تتبتع هذه الهيئة بالمعابد
التى اضطاها الشرع على الاموال المطوفة للدولة
وبالتالى لا بجوز ترقيع المجز على إموالها ـ تطبيق .

770 ()...)

حجز ما للمدين لدى الغير ــ

راجع : شرکات سیاحیة (۳۰)

عراسة ـ راجع : اتفاقية دولية (١١٦) ·

(t)

غبير وطني ــ

🖈 حظر المشرع يمقتضى المادة (٩٥) من نظام العساملين المنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم إلا لمسنة ١٩٧٨ للعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ مـد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة ... ناط للشرع بالوزير المفتص بالتنمية الادارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية وضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب _ اصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراره رقم ١ لسسنة ١٩٧٩ بتظام توظيف الخبراء الوطنيين المعدل بالقرارين رقمي ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٨ . ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي يحظر فيه بنص مريح قطعي ان يسند الى الفبير الذي يعين بطريق التعاقد اي اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفينية _ اثر ذلك : لا يجوز اسناد اختصاصات تنفينية للخبير الذي يتم التعاقد معه بعد سن الستين .. أساس ذلك : أن تعيين الخبير بعد هذا السن واستاد اغتصاصات تنفينية له ينطوى على التفاف حول المطر المريح الذي فرضه المشرع في المادة (٩٥) سالفة اللكر _ تطبيق ٠

(m)

* خبراء مصريين _ طبيعة العلاقة التي تربطهم بالحهاد المركزي للتعمير - خضوعهم لأشكام الأنون التامين الاجتماعي • المادة ٧٤ من القانون المدنى والمادة -٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشان يعض الأحكام الخاصة بالتعمير _ الشرع في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ الشار الله عهد الى رزير التعمين يسلطة التعاقد بصفة مؤافة مع الخبراء المريين من خوى المؤهلات والضبرة العلفيئة الخاصة بغرش الاستفادة من خبراتهم في مجالات التعطير _ تحكم العلاقة بين الطرابين الأحكام التي ترد في العقد دون التقيد باحكام قوانين العاملين الدنيين في الدولة وفي أ المقطاع العمام - تطلب المشرع في المادة ٦٧٤ من القانون الدنى توافر عناصر ثلاثة في العقد لاعتباريه من عقود العمل وهي عثمر العمل وعثمر الاجر وعصر التبعية .. يتضح عنصر العمل في العقود التي يبرمها الجهساز المذكور مع الضبراء المربين من خالل تحديدها لهام استشارية محددة تكلف بها الرزارة الخبير وتتفق مع خبرته ومكانته ويثبت عنعم الأجو بتحديدها مبلغ سنوى يدفع على اقساط شهرية وتعد التبعية القانونية متوالحرة في صورتها الادارية والتنظيمية والتي تسمح للوزارة بالشخل في تحديد نوعية العمل المطلوب وظروف وضوابط أدائه وققا اا تقدره مناسبته ... اثر ذلك : تواقر عناصر عقد العمل في العقود المبرمة مع الخبراء المنكورين - ثعد العلاقة التي تربطهم بالوزارة علاقة عسل ـ يخضع ما يتقاضونه من اتعماب الششراكات التامين الاجتماعي _ تطبیق •

1). (114)

خدمة عامة _

راجع : خدمة عسكرية ووطنية (٩٠) ٠

خدمة عسكرية ووطنية ...

راجع : موقف « مدة خدمة سابقة » (۲۲) و (۲۰۷) (۲۱۲) •

غرض المشرع على كل مصرى من النكور أتم الثامة
 عشرة من عمره اداء الخدمة المسكوية - على من أتم
 الثامنة عشر من النكور والاناث أداء الخدمة الولمنية

401

(1.)

المقصود بالخدمة في النظمات الوطنية تائية الشباب للشانين وقدم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ والذي تعري أحكاما للشانين وقدم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ والذي تعري أحكاما على اللكود معن يزيون عن حاجة القوات المسلمة أو معن يتقور اعتازهم من الجندمة العسكرية – المتخفف عن التجنيد التي السن التي لا يطلب بعدما الادام الخدمة الحدمة لا وجه لقياس حالته على وضع يأداء المقدمة المخورة المؤات المسلمة في مجال تالية التحديد القائزة المحدمة القائدة الحديمة المنابعة المحربين عنى المادة (٢)

(4)

ىستور ــ

راجع : قرض (۱/۱۲۲ - ب - ج) ونزع ملكية (۱۰۵) والهيئة العامة لسنوق المال (۱۳۶) •

ىعوى ــ

التنازل عن الحكم

★ [جاز المترع تنازل الضمم عن العكم الصادر المساحة
ويترتب على ذلك المقداء الخصومة التى صدر الحكم
فيها فيستنع عليه تجديد المطالبة بالحق الثانب به مالقداء الادارى في دعارى التصوية فيجود المسامل
التنازل عن تتفيد الحكم المسادر المسائحة ضد الجهة
الادارية باعتباره صاحب حق شخصى وله يتنازل
عن حقه ما استثناء من صدة القاعدة لا يجوز
التنازل عن تتفيد الاحكام المسادرة على دعارى الالشاء
التناز الاحرفيها بالنظام العام الدى تقرم على الساسه
الرقاية على شدروعية الترارك الادارية - تطبيق الشرقة على دالحكم الإلقاءاء المجود

177 (EA)

الاسل في نفاذ القرارات الادارية أن تقترن بتاريخ مسدورها بحيث شرى بالنسبة للمستقبل • يود على هذا الاصل بعض الاستشاءات غيجرز صدور بعض القرارات بالار رجعي ومنها القرارات التي تصدور

رةم رةم للقاعدة المعقمة

تنفيذا لأحكام صادرة بالعاء قرارات ادارية _ الحكم الصادر بالغاء قرار اداری قد یقتصر علی اثر من أثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيسمى الالفاء نسبيا أو جزئيا ... قد يتناول الالغاء القرار جمعية بكل اثاره بما يعدم القرار كله فيسمى الالفياء المجرد أو الكامل .. من شأن الحكم الصادر بالقاء القرار الغاء مجرداً أن يضمى القرار كأن لم یکن ولا یحتج به فی مواجهة احد ویستفید منه نوو الشان جميعا .. يتعين على جهة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار وكالة لما يترتب عليه من أثار باثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بالغائه .. على جهة الادارة ان تعيد النظر في المراكز القانونية للعاملين النين الغيت ترقياتهم بوضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه قانونا _ تكون أعادة الترقية الملغاة بالنسبة لن يستحقها باثر رجعي يرتد الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملفي وتاريخ الحكم بالفائه .. تطبيق ٠

177 (££)

* من شأن الحكم المسادر بالالشاء أن يضحى القرار المحكوم بالغائه كان لم يكن رلا يحتج به في مواجهة أحد ويستغيد فوو الشأن جميعا من عبداً الالشاء العجد على الادارة عند تنظيد هذا الحكم أن تزين رجعى من تاريخ صدوره حتى الحكم بالغائه _ على الادارة أن تعيد النظر في المركز القانونية للماملية النين المعيت ترقيتهم مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الدى يستحقه على الرجه القانوني الصحيح تكون أعادة الترقية الملفئة بالتربية مالين عدور القرار وجمى يرتك الى المنتزة ما بين تاريخ صدور القرار وجمى يرتك الى المنتزة ما بين تاريخ صدور القرار المنافق وهو التاريخ الذى سبق المنافقة _ وهو التاريخ الذى سبق المنافقة _ وهو التاريخ الذى سبق تطبيق .

17. 20

تنفيذ الحكم بالفاء قرارات ادارية بالترقية (مسك دبلوماس وقنصلي) الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقترن بتاريخ صدورها بعيث تسرى بالنصبة الى المستقبل - أساس ذلك : احترام الحقوق الكتسبة والمراكز القانونية الذائية - يرد على هذا الاصل معمى

الاستثناءات فيبوز اصدار قدارات ادارية بالر رجعى - مثال: القرارات التي تصدر تغيداً لاحكام صادرة من جهات القضاء الاداري بالغاء قرارات ادارية بالترقية - يتعين على الجهة الادارية عند تنفيذ الحكم صحب قرار الترقية وترقية المستجى تنفيذا للحكم بالر رجعى اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية الملتى - تطبيق -

TT. (177)

(3)

رســم ــ

راجع أيضا : ادارة محلية (١٤) واستيراد. وتصدير (٢٠١) وجمارك و الاعفادات النهمركية، (٢٩١) ومجاس الدولة و للجمعية المعومية المسمى الفترى والتشريع – ما يفسرج عن اختصاصها ، (٢٣٢) والهيئة الصابحة للمايين المجمعي و اعفاؤها من الضرائب والرسوع. ، (١٦٤)

رسوم تراخيص العمل بالموانى

★ أجاز المشرع في مجال الهفام بالالتقزامات أن يقوم للدين بالوفاء او نائبه أن أي شخص أيقو فه مصافعة. في الوفاء الا اذا كان الالتزام باداء عمل ورفض الدائن الوفاء من غير المدين ـ ومتى قام الغير بوفاء الدين كان له الرجوع على المدين بمقدار ما الناه الا اذا اثبت المدين أن الوفاء تم بغير ارادته وكان له مصلحة الى الاعتراض على ذلك بـ أسابس ذلك الماستين ٣٧٣. ٣٢٤ من التقنين المدنى - تعهيد هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لمصلجة الموانى والشائو بسيداه الرسوم القررة طبقا للمادة الدمن المقانون رقم ٢٤ • اسنة ١٩٨٣ بهان رسوم الارشاد والتعويضات ورسوم المواني والمناثر والستحقة اصلا على احدى الشركات اليابانية المسند اليها تنفيذ مشروع ميزاء دمياط -للبول المعلمة هذا التعهد والسماج لاحدى السمان التابعسة للشركة اليابانيسة بمغادرة المنساء حتى لا تقحمل الهيئة بفرامات الثاخير ، اثر ذلك : يتعين إ

(°)

على الهيئة اداء الرسوم صافحة الذكر التي المصحفحة بعد اجراء المراجعة الحسابية على الفواتير المخدمة من المصلحة في هذا الخصوص والهيئة وشاتها بعد ذلك في الرجوح على الشركة الليابلالية بعقدار ما سعه من رسوم في ضوء احكام العقد للبرم بينهما ـ تطبيق .

رسوم تنمية الموارد المالية للدولة

★ المادة الأولى من القانون ١٤٧٧ لسنة ١٩٨٤ بفسرض رسم تتمية الموارد المالية للدولة المدل بالقانون رقم من السنة ١٩٨٦ – يغيض رسم تنمية الموارد المدولة على الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفاندق والمحلات العامة السياحية – القصود بالمحلقة ولخندمة التربيه مو استغدام المحل العمام السياحي والفندق في اقامة حفل يستهدف دون أن يكون لمسيقا بالأغراض المستهدفة بانشاء الفندق أو المصل السياحي – أما النشاط المعتمد المفندق أو المصل السياحي – أما ومشرورات ولو صاحبها ترفيد اعتاد الفندق في تقديم ومشرورات ولو صاحبها ترفيد اعتاد الفندق في تقديم المنالام كالمحفلات الميرمية بالمهي الليلي للفندق وكذلك الحال بالنسبة للمحال العامة السياحية غلا تمضم غفلاتها اليومية بنشاطها المعتاد متابية .

£77 (177)

★ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن الفتريبة على المقارات المينية – القانون رقم ١٤٧ لسمنة ١٩٨٤ بغرض رسم تنمية المرارد المائية للعولة المصل بالقانون رقم ١٩٨٠ عرّار وزير المالية رقم ١٧ لسمة ١٩٨٠ عرّار وزير المالية رقم ١٧ لسمة ١٩٨١ المناون رقم ١٩١٧ سنة ١٩٨١ المشار المستحدد بالمقانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه رسما جديدا اطلق عليه رسم تنمية الموارد المالية للدولة وقرر فرضه على الشالهات والكبائن والكمائي والكمائي والكمائي والكمائي والماتي وحدد قيمة هذا الرسم بواقع ٢٠٨٠ من مقابل الانتقال السنوي وناط بوزير المالية تحديد من مقابل الانتقال المستوية المائية المحالية المواعيد تحصيل الرسم المشار اليه اجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار اليه المحالة التنبيذية للمائون وقم ١٤٧ لسمنة ١٩٨٤ المسائة ١٩٨٤ المسائة ١٩٨٠ المسائة ١٩٨٤ المسائة ١٩٨٠ السنة ١٩٨١ المسائة ١٩٨٠ المسائة ١٩٨١ المسائة ١٩٨٠ المسائة

رقم رقم المفطة المفطة

المالت في غمل الرسم الذكور الى الاجرادات: القررة لتحصل الضريبة على العقارات المبنية المقررة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ـ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ جعل تحصيل الضريبة على العقارات المبنيسة منوط بتوافر شرطين أولهما يتعلق بسريان هذا القانون بأن تكون تلك العقارات واقعة باحدى المدن المصددة بالمصدول المراق به وثانيهما يتعلق بريط الضريبة وذلك بان يكون وعاؤها قد حدد بسفة نهائية وفقا للاجراءات المقررة في هذا الشأن - المشرع ربط في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ الشار اليه بين استحقاق رسم تنمية الموارد المالية للدولة ويبن خضوع الوصدات المغروض عليها الرسم للضربية المقررة على العقارات المبنية _ نتيجة ذلك : أنه يتعين لاستحقاق الرسم المشار اليه في حالة عدم وجود مقابل الانتفاع السنوى توافر ذات الشروط للقررة لاستمقاق ضريبة العقارات المبنية .. اثر ذلك : يمتنع فرض الرسم المنكور على الوحدات المفاطبة بأحكامه اذا كانت مقامة في مدن غير مفاطبة أصلا اتلك الضربية .. تطبيق . الشاليهات والكبائن والأكشاك المقامة في المدن الغير خاضعة على العقارات المبنية لا تغضع لرسم تنمية الموارد المالية للدولة ٠

الاحالة الواردة باللائحة التنفينية لقانون رسم تنمية المرارد المالية للمولة تقتصر فقط على ايرادات لتحصيل والتوريد دون تلك المقررة لريط وتحديد وعاء المفريعة •

(w)

سبب اجتبی ـ

راجع : عقد اداری « تنفیده ، (۲۰) -

سلك ديلوماسي وقتصلي ...

خ قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ـ عدم تصرض المحكم في دعوى تسسويه مالة وظيفية لالفساء ايه قسرارات ادارية تتسلق بموضوع الحق المطالب به مؤداه أن تنفيذ هذا المحكم واثاره المباشرة تتمصر في التزام جهة الادارة بارجار

017 (19A)

بقن بقن «عفيما معدقا

ترتيب اقدمية المحكوم لهما في ادني درجات وظاعد السلك الدبلوماسي و وظيفة ملحق » - ليس من اثار السلك الدبلوماسي و وظيفة ملحق » - ليس من اثار الوطائف الأعلى بشـكل تلقائض - حتى وان كان المحكم لهما قد طلبا ذلك في صحيفة الدعوى أذ التحيل بعد بمشابة طعن بالشاء قدرارات الترقية التي تعت الى هذه الوطائف دون مراعاة أقدميتها الجديدة التي استرت روجب الحكم - مواعيد وإجراءات الطعن القضائش (على القرارات الادارية المناس المحكم المحاس الدولة في مذه الحالة من تاريخ صدور الصحم في المشابق من المحاس الدولة عن التواقد دعواه في المواعيد المقرم له عن المتاطر ارامات القرارات دعواه في المواعيد المقرم له عن المتاطر الادارات تكاسل المحكوم له عن المتاطر الادارات تكاسل المحكوم له عن المتاطر الادارات تكاسل المحكوم له عن المتاطر الديات تكسيد حصانة تعصمها من أي الغاء أو تعديل - تطبيق .

A17 (Y11)

سیارات ـ

راجع : جمارك « الاعفاءات الجمركيسة » (٨) و (٢٢٠) ٠

(ش)

شركة استثمارية ...

راجع : اتحاد ملاك (٢٥٩/ب) ٠

شركة سياحية ــ

اذا كان قانون تنظيم الشركات رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ قد اجاز في المادة العدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٧ قد اجاز في المادة ١٩٠٧ منه أن يخصم مبالغ المادين الذي تلزم شركات السياحة بايداعه لدى وزارة السياحة ما يكون مسئمقا عليها من مبالغ بسبب مزاولة اعمالها ويكون الخصم الما بناه على قرار من لجنة غض المنازعات المسكلة المنافي في الشكاف السياحية أو بعرب حكم قضائي واجب النقاذ في موضوع يتطلق بعرجب حكم قضائي واجب النقاذ في موضوع يتطلق بالترامات تلك الشركات السياحية العجد المتزامات تلك الشركات السياحية العجد المتزامات تلك الشركات المتاحقة العجد المتزامات الله يهون المتاحد المتزامات الله يهون المتاحد المتزامات الله يهون المتاحد المتزامات الله المترامات الله يهون المتحدال المترامات الله المترامات الله المترامات الله يهون المتحدال المترامات الله المترامات اله المترامات الله المترامات الله المترامات الله المترامات الله اله المترامات الله المترامات الله المترامات الله المترامات الله المترامات المترامات المترامات المترامات المترامات المترامات المترامات الله المترامات ال

(1.)

وفقاً لنظام حجز ما للمدين لدى النير على مبلغ التأمين المشار اليه بناء على الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم ـ تطبيق ·

شركة قطاع عام ــ

راچع أيضا : عامل بالقطاع العام « مرتب » (۲) ومؤسسة عامة « تحولها الى شركة عامه » (۰۰) ٠

انشاؤها

★ نظم المشرع الأحكام الخاصه بهيئات القطاع العام وشركاته وحدد المقصود بكل منهما ... رسم المشرع في القانون المنكور اسلوب انشاء شركات القطاع العام الجديدة بعد العمل بأحكامه .. لهيئة القبطاع العبام المختصة في حدود المتاح لها من اعتمادات بموازنتها التخطيطية أن تنشىء احدى هـذه الشركات سـواء بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد - يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح الهيئة المختصة وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء _ انشاء شركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ يجب أن يكون عن طريق هيئة القطاع العام المختصة وبعراعاة الضدوابط والاجسراءات المعددة في هذا الشان .. لا يجوز للممافظ أن ينفرد بانشاء شركة قطاع عام ... اساس ذلك : انه ولئن كان المافظ يباش الاختصاصات والمسلطات التنفيذية المقررة للوزراء الاان ذلك لا يشمل السلطات التي قضد المشرم أن يباشرها الوزراء المختصون كممثلين للسلطة المركزية بغير مشاركة من جهات اخرى باعتبار أن هذه السلطات لا تندرج تحت عبارة الاغتصاصات والسلطات التنفينية المولة للمحافظين - تطبيق •

اسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الادارة

★ المادة (۲) من القانون رفع ۷۲ لسنة ۱۹۷۳ في شان تحديد تدروط واجراءات انتخاب معثـل العمـال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات الساهمه المقريت و البعمهات و النوسسات الخاصة _ من بين الشروط المقرية ١٤ يكون شغل مادة الإطاقات العامل من شاغلى الوظائف العليا _ أورد المشرع هذا الشرط مطلقا _ يسترى أن يكون شغل هذه الوظائف بشكل دائم باسلوب التعيين أن النقل أو بشكل مؤقت بطريق القدب للعامل المنتخب لعضوية مجلس الادارة لا تزايله معقة العضوية الإسد تعقق جهة الادارة من نقدد لاحد الشروط المتررة فتصدر قرار باستاط العضوية عند واحلال المؤسى التالي له في عدد الإمرات عاليس - تطبيق .

،دسرات می سمری شرکة مساهمة ــ

راجع أيضا : الجهار المركزى للمصاسبات ١٦٠) ٠

اختيار أعضاء مجلس الادارة المثلين لبنوك القطاع العام •

* المادة (٢٢) من القانون بقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ يعـد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٤ • قبل تعديل النص المشار اليه لم يكن وزير الاقتصاد والتصارة الخارجية مختصا باصدار قرارات تعيين معثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة الشركة الساهمة أو الشتركة التى يتم انشاؤها طبقا لأحكام القانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - كان هذا الاختصاص منوطا برئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ... بعد التعديل صــاد وذير الاقتصاد والتجارة الخارجية هو السلطة المختصة بتعيين ممثلى بنوك القطاع العام في مجالس ادارة تلك الشركات اساس ذاك : ان الوزير المنكور هو رئيس الجمعية العمومية لبنوك القطاع العام ... القرارات الصادرة من وزير الاقتصاد قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لمستة ١٩٨٤ مخالفة للقانون لصدورها من غير المختص قانونا بها _ تطبيق •

AE7 (199)

رقن وقل المفعة المعادة

حظر الجمع بين الوظيفة العامة وعضوية مجلس الادارة ·

للادة (۱۷۷) من القانون رقم ۱۰۹ المسنة ۱۹۹۱ باصدار
 قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسلهم
 والشركات دات المسئولية المحدودة .

حظر المشرع الجمع بين الوظيفة العامة والمشاركة يتأسيس شركات مساهمة أو في عضسوية مجامس لادارة علة هذا العظر هو منع المثاتير على مصالح الشركة بنفوذ بعض الوظفين العموميين – الاستثناء من هذا العظر يكون باذن خاص من رئيس مجامس المؤراء .

14. (÷/14)

نطاق الحظر لعضوية مجلس الشعب أو الشوري

★ حظر اشتراك عضو مجلس الشعب أو الشورى فى عضوية مجالس ادارات الشركات المذكورة ما لم يكن مؤسسا أو مائكا لمشرة فى المائة على الإقل من الإسهم مؤسسا أو مائكا لمشرة قوى الله الإسلان - يلزم المغالف بداده ما قبضه من الشركة الى خزاضة الدولة -تشديق .

14. (4/17)

شهر عقاری ـ

راجع : ملكية «تملك غير المصريين للعقارات، • (١٥٩)

(ص)

صندوق ابنية دور المماكم -

قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۲۲ لسنة ۱۸۸۱ بننظیم
 دور ابنية الماكم - حدد الشرع موارد مستوق ابنية
 دور المحاكم ومنها حصيلة استغلال الامانات والودلئم
 القضائية والكفالات وضمانات الافراح والضبوطات
 من النظود وذلك حتى تسلم الصحابها في تصادر

رقم رقم القاعدة المىقحه

لحساب الدولة _ قصر الشرع حق الصندوق الوارد على هذا الورد على حصيلة الاستغلال فقع دون اصل الأمانات والودائع وما يجرى مجراها .. أساس ثلك : انها مملوكة على سبيل الانفراد الصحابها وتبقى كذلك الى أن ترد لهم أو تصادر لحساب الدولة على حسب الأحوال _ استغلال هذه الموارد لا يصل الى حد التصرف في أصل الأمانات أو استبدالها بعقارات لتعارض هذا الوجه من أوجه الاستغلال مم طبيعة تلك الأموال _ صندوق أبنية دور المحاكم لا يختص باقامة مساكن تخصص للقضاة كسكن خاص ودائم عن طريق التسليك أو التساجير _ اسساس نلك _ عدم اندراج هذا الغرص رغم أهميته ضمن أغراض الصندوق . نتيجة ذلك . عدم جواز استخدام الأمانات والودائع القضائية والكفالات وما يجرى مجراها في تعويل اقامة مساكن للقضاة - يجدور لوزير العدل تخصيص نسبة من موارد صندوق أبنية المحاكم بما فيها ريع استغلال الأمانات باعتبارها من موارده وفقا لنص المسادة (١٣) من قسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ اسنة ١٩٨١ لتمويل اقامة مساكن خاصة لجميع اعضاء الهيئات القضائية - تطبيق .

A01 (T-1)

صندوق التمويل الأهل لرعاية النشء والشباب والرياضة ..

القانون رقم ه اسنة ۱۹۸۱ بانشاء صندوق التحويل الاعلى لرعاية النشرء والنسباب والرياضة - فرض المشرع وسوما على النشاط الرياضي الطلابي في جميع مراحل التعليم - تقصر هذه الرسوم على التعليم العام المثابع لوزارة التعليم ولا تتعمل الى التعليم الازهري - اساس نلك - الملازهري أعلى المتعليم واختصاصاته وصلاحياته المن المثابة بعدارهمها في المتعلق الملائن والم الما المثابة الما المتعلق الملائن والم الما الما المثابة المثابة الما المثابة الما المثابة الما المثابة الما المثابة المثابة الما المثابة المثابة الما المثابة المثا

(vát)

صندوق تمهيل مشروعات الاسكان الاقتصادى

راجع! اسكان (١٤٦) · وايجار (٥٣) · وضريبة « الضريبة على الأراخي الفضاء ، (١١) ·

(ش)

ضباط احتياط ــ

راجع : خدمة عسكرية ووطنيـة « شروط ضمها ، (۲۱۳) *

ضربية ــ

راجع أيضا : جعارك (١٢٨) و (٢٢٦) و (٢٦٢) ورسوم (٢٤٧) والهيئة العامة للتأمين الصحى (١٦٤)

مدى سرية البيانات الخاصة بالمولين

🖈 نص المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الصرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ـ أوجب المشرع على موظئي مصلحة الضرائب مراعاة سر المهنة على ما يطلعون عليه من الدفاتر والوثائق والمستندات والا تعرضوا للعقوبات .. استثناء من القاعدة المتقدمة . (١) ان ينص القانون على الزام حامل السر بتقديم البيانات المودعة لديه في أحوال معينة (٢) أن يكون . انشاء البيانات الضريبية بناء على طلب المول نفسه -النيابة العامة لا يكون لها الحق في ضبط ملفات مصلحة الضرائب أو الاطلاع عليها أو المطالبة بضمها في غير الأحوال النصوص عليها قانونا ساساس خلك ... لا يوجد نمن مديح يعطيها هذا المق في شان بيانات المولين ـ لا يغير من ذلك القول مان النيابة ذاتها ملتزمة بالمأفظة على سرية ما يودع لديها من أسرار لأن كل سلطة مطالبة بالصفاظ على ﴿ السرية في نطاق عملها مادام القانون الزمها بذلك ... " الر ذلك ب لا يصور المهلمية الغيرائب الاستهماية الد الملبات المبابة العامة التي مترتبير على الجابتها الإيكاذل ب

·· مداحب البيرة: - تطبيق ·

ً ، رقم رقم القاعدة المطحة

الاعفاءات الضريبية

★ القانون رقم 11 لسنة 1917 الشار اليه اخضع جميع البغسائع التي تدخل اقليم الدولة المضرائب على الواردات وغيرها من الشرائب والرسوم الاشرى المشترة المشرع من ذلك سوى ما ويد بشاته نصن خاص بالإعقاء _ عدم وجود نص باعقاء وسائل الانتقال من الشرائب والرسوم الجمركية المقرية من شائد عدم اعقائها من الضرائب والرسوم الغرية - تطبيق

££A . (177)

وح المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة . تسرى الاعضاءات الضريبيه الواردة بالمادة (٢٤) سالفة البيان على جميع المشروعات والمنشأت التي تزاول نشاطها بصعه أصلية وأساسية بالمجتمعات العمرانية الجسديدة الخاضعة الحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ - وتسرى هلى الشروعات والنشات التي تنقل أنسطتها الي تلك المناطق _ تظل هذه الاعفاءات سارية لمدة عشر سنوات من تاريخ اول السنة المالية التالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط .. اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٧٧ بنظام استثمار المال العريس والأجنبي والمناطق الصرة يكون لشركات المقاولات المعرية العاملة في مجال التعمير الحق في التمتع يكافة الاعفاءات المقررة بقانون الاستثمار بالنسبة لا تقوم به من اعمال في ذلك المجال واو قامت بتنفيذها بمفردها ودون أى تعاون أو مشاركة مع اى طرف اجنبى - لا يشترط لاستفادتها من تلك الاعقاءات الحصول على مواققة خاصة بالاعقاء من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وانما يكفئ أن تكون الاعمال التي نتولى تنفيذها داخلة في نطاق أحد الشروعات التي تم الترخيص بها من قبل الهيئة المنكورة وذلك طبقا للسلطة المخولة لها بمقتضى حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بالعلول: مصل الوهدات المسلية في أعبيدار التراخيص والوافقيات اللازمة في نطاق المبتعمات العموانية ،

ι:

★ المادة ٢١/و من القانون رقم ٥٦ لسنه ١٩٥٤ يغربس الضريبة على العقارات المنية .. لأعضاء من أداء الضريبة على العقارات المبنية - استفادة ملاك بعص الوحدات بالعقارات المينية من ذات الاعفساء بالشروط المقررة لتطبيقه وسواء كانوا شاغلين لتلك الوحدات أو لا يشغلونها .. المادة (١) من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاععاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الايجار بمقدار الاعفاء .. يستفيد من حبذا الاعصباء مستأجرو الوحسدات السكنية .. اذا كان مالك احدى الوحدات بالعقار هو شاغلها في نفس الوقت فانه يتمتع بالاعفاء المشار اليه لكونه الملتزم ... في هذه العالة ... باداء الضريبة العقارية الأصلية والاضافية .. المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ـ يعسفي شساغلو المساكن من أداء الضريبة العقارية الاصلية أو الاضافية _ بحسب الاحسوال _ اذا ... _ ان كان مالك احدى الوحدات بالعقار هو شاغلها في ذات الوقت غله ايضا التمتم بالاعفاء المنكور وبذات الشروط .. المادة (١١) من القانون رقم ١٣٦ لسينة ١٩٨١ _ يعفى ماليكو وشاعلو المبانى المؤجره فيما عدا المبانى من المستوى الفاخر من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية ـ العبرة في هذا الثنان بما جاء صراحة بالنص القانوني وليس بما جاء بمذكرته الايشاحية ... تطبيق •

(0AY). . YPV

الضريبة على الأراضي الفضاء

القانون رقم ١٠٧٧ استة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تعويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المعثل بالقانونين رقمي ٢٠ مثروعات الاسكان الاقتصادي المعثل بالقانون رقم ١٥ السنة ١٩٥٨ مي شان المربية على المقارات المبنية والقانون رقم ٤١ السنة ١٩٧٧ مي شان تأجير وبيح الاساتور والاندل بين المؤجر والستاجر والاندل بالقانون رقم ٢١ السنة ١٩٨١ - المشرع قدرت بالقانون رقم ٢٤ السنة ١٩٧٨ لشدار اليه شربية على الأولى المفانية من تحيية على - حجد المهرع الموضوع المتشافق الفدرية ١٩٣٨ من تحيية على - حجد المهرع الموضوع المتشافق الفدرية ١٩٣٨ في المنازة ١٩٨٨ من المنازة من تحيية المرازة ١٩٣٨ من تحيية على المنازة منازة على المنازة على المنازة على المنازة على المنازة على المنازة ١٩٣٨ من المنازة على المنا

وذلك بالنسبة للأراضي الخاضعة لأحكامه ١٠ اما الأرض التي يتحقق مناط خضرعها له مستقبلا فتستحق الضريبة بالنسبة لها في اول يناير التالي لانقضاء سنة على تاريخ ذلك الخضوع _ احال المشرع فيما يتعلق بحصر الأراضى الفضاء واقدارات المولين وتقدير قيمة الأرض والتظلم من النقدير والسرفع والتحصيل الى الأحكام المنصوص عليها في قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ــ عدم جواز اعادة تقدير قيمة وعاء تلك الضريبة يمناسية الحصر العبام المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ استنادا الى حكم الاحالة الوارد بالمادة (٣) مكررا (٣) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ الى أحسكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ... القانون الأخير لم يتضمن اية قواعد لتقدير قيمية الارض الفضياء .. لكل من قانون ايجار الأماكن رقم ٤٩ لمسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وقانون ضريبة الأرض الغضاء ذاتيته الخاصة ومجال اعماله المستفل والمتميز عن الآخر - اثر ذلك : الغاء أحد الأحكام التي تضمنها أحدهما لا يؤدى الى الغماء الصكم الماثل الوارد بالقانون الآخر _ لا يجوز الاستناد الى الأثار السلبية التي تنرتب على عاتق الخزانة العامة كمبرر لاعادة تقدير قيمة الأراضي الفضناء عند القيام بالحصر المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ ـ أساس ذلك أن العبرة دائما انما تكون بالتطبيق المسحيم لحكم القانون ايا كانت الآثار التي تترتب عليه _ تطبيق (١)٠

(/A/) /·c

★ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بانشاء صدندوق تحويل مشروعات الاسكان الاقتصادي حدد الابس التي تتبع في تقدير قيمة الارض الموسول الى وعاء الضريبة _ Y بجوز بعناسبة إجراء الحصر العام المزمع الجراؤه عام ١٩٦٠ اعادة تقدير قيمة الارض المناسبة _ السابق تصديدها وربطت الضربية على الساحسها _ السابق الحالة الواردة تم الحادة ٢ مكردا (٢) من المحالفين رقم ٢٤ لسنة ١٨٧٨ المنصوص عليها في المحالون رقم ٢٦ لسنة ١٨٧٨ المنصوص عليها في المحالون المحالون المسئة ١٩٠٤ بعثراً المحالون وأقوارات ...

> المولين وتقدير قيمة الارص والتظلم من التقدير نجد حدها الطبيعى فيه الا يتصارض مع نصر صريح في القانون رقم ٢٤ اسنة ١٩٧٨ - الحكم الوارد في القانون المال الله باعادة تقدير نسبة القيمة الأيجارية للعقارات بعناسية المصر العام وبالتالي أعادة تقدير قيمة الضريبة المستمقة عليها يتعارض مع احكام القانون رقم ٢٤ اسنة ١٩٧٨ - بيان ذلك - تطبيق -

11 (11)

★ أحال المشرع الى الأحكام المصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ يشأن الضريبة على العقبارات المينية فيما يتعلق بحمس الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسينة ١٩٧٨ واقبرارات المولين وتقدير قيمة الارض والتظلم من التقدير والرنع والتحصيل - هذه الحالة تجد حدها الطبيعي في الاحكام التي لا تتعارض مع نص صريح في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ـ اذ وجد هذا التعارض تعين الالتزام يما ورد في هذا القانون الخاص من احكام -المشرع في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أوجب على اصحاب العقارات بما فيها المعفاة من الخضوع للضريبة العقارية تقديم اقرارات في المواعيد المعددة فيه مشتملة على البيانات الواردة على سبيل الحصر فيه ورتب على عدم صحة هذه الاقرارات او عسدم تقديمها في الميعاد جزاء الغرامة التي تعادل مثل الضرورية المقررة أو المعفى منها .. هذا الحكم لا يعتد بالنسبة للضريبة على الاراضي الغضاء الاعلى الاراضي الخاضعة للضريبة دون تلك التي اعفاها الشرع منها ... اثر ذلك : عدم جواز فرض الغرامة الترتبه على عدم تقديم الاقرارات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على "صحاب" الأراضي القضاء المفاة من المضوع للمريبة ونقا لأحكام القانون رقم ۲۴ استة ۱۹۷۸ ـ تطبيق ٠٠٠

2.4 · · (112)

بلا مادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠/ استة ١٩٧٦. إ إلمدال بالقانون رقم ٢٤ إمينة ١٩٧٨ - بـ بـ رح الشرع لاعتبارات تدمما عن الإميل المباع في الضريبة على المباع في الشريبة على الدخل والمباع المباع من المباع المباع المباع من المباع المباع المباع من المباع المباع المباع من المباع المبا

الارض الفضاء لهذه الضريبة ضرورة توافر كُرطين مجتمين أولها أن تكون ألارض وافقة داخلل المقارات الدن وفير خاصة للمقارات المقارات ال

(۱۱٤) ١٠٠

الضريبة على الاستهلاك

★ حصيلة الغزامات والتعويضات المحكوم بها وقيم الإشياء المسادرة التنازل عنها تشكل أحد مصادر الإشياء المسادرة التنازل عنها تشكل أحد مصادر العادات الدولة – أساس ذلك : أن المترع في قانور الموازنة العامة رقم ٥٣ لمسة ١٩٧٦ قد الترم بقاعده عمومية الميزانية » – استثناء من ذلك يجوز تخصيص نصبة لا تجاوز ٥٠٪ من الحصيلة المشرار اليها تتولى مصلحة الميزاني على الاستهمائك المصرف منها – مصاحف الميزاني على الاستهمائك المصرف منها – المسادر (٥٨) من قانون المحربية على الاستهمائية من المصيلة المشروب على ذلك : تخصيوس التسبة الباقية من الحصيلة لمؤرض معين – تخصيوس التسبة الباقية من الحصيلة لمؤرض معين – الاشروب على ذلك :

(1)

أن يطبق في شانها القاعدة العامة فتثول الى الخزانة العامة للدولة _ تطبيق •

* قانون الفحريية على الاستهلاك الصادر بالقانون رفم 171 اسنة ١٨١١ - حدد المدرع استحقاق الشريية على الاستهلاك بالنسبة للساع الستوردة بتحقق الواقد النشئة للفحريية الهجركية وارجب تحصيل هذه الفحريية ولقا للاجراءات المتررة بقانون الجمارك كما اعتد في تقدير قيدة السلع المستوردة عند رجمة تحريبة الإسلهلاك المستحقة عليها بذات المبدلة المتدنة تعامل لتصييد الفحريية الهجركية وبليق على المحاولة بالمقارن احكام المستودهات المواركية المجارئ المحاولة المتحدد المحروبة المحاولة المحاو رقم رقم القاعدة المنقحة

> اليها لاحكام المخالفات والتهرب والتعرف في المضبوطات الواردة يقانون الجمارك .. القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه حدد في الأيواب ١٣ . ١٢ ، ١٤ منه الاحكام الحاصة بالمخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات وثوقيع الغرامات الواجبة التطبيق على السلم الخاضعة لاحكامه وقد قضت هذء الأبواب في بعض موادها بالنص صراحة على سريان أحكامها على السلع المستوردة ومستورديها ساحان المشرع في المادة (٥٩) من القانون الشار اليه في تحديد الأحكام التي تسرى على السلم المستوردة في المجالات المشار اليها الى تلك الواردة بقانون الجمارك - أثر ذلك . السلع المستوردة تخضع أصلا لأحسكام المخالفات والتهرب والتصرف فئ المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وذلك وغقا لحكم الاهالة المنصوص عليه بالمادة (٥٩) سالفة النكر كما تخضع ايضا لما تضمنته الابواب ۱۲ ، ۱۳ ، ۱۵ من القانون رقم ۱۳۳ لسنة ١٩٨١ من نصوص تقتضي صراحسة بسريان أحكامها على السلع المستوردة .. لا يوجد ما يحول دون الامتناع عن تطبيق احد الأحكام المعال اليها سواء على السلع المستوردة الخاضعية لضريبة الاستهلاك أو على مستورديها أذا كان هذا الحكم لا يقبل بحسب طبيعته التطبيق على أي منها _ تطبيق .

177 (177)

الضريبة على البخل

القانون رقم ۱۹۸۷ لسنة ۱۹۸۱ باصدار قانون الضرائب على اللفظ حدد الشرع في المادة ۸۵ من القانون رقم ۱۹۸۷ و ماه الفريدة على المرتبات واستثنى منه بعض العناصر وقرر عدم سريان الشميية عليها ومنها حوالاز الانتساج _ يدجع عى عليها ومنها حوالاز الانتساج إلى المادة ۸۵ من القانون رقم ۸۵ است ۱۹۸۸ بشان الماملين بالقاع المائين رقم ۸۸ است ۱۸۸۸ بشان الماملين بالقاع المائين عاملة ۱۸۸۸ بشان الماملين بالقاع المنتبع بحوالاز الانتجاج الانتجاج الانتجاج الانتجاج الانتجاج المائين مناقق منه الانتجاج المنتبع المنتبع

> رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۸۱ غيسا نصت عليسه من سريان الضربية على جميع ما يمنم للعامل من مزايا تقسية وعينية ــ تطبيق

٧٣ - - (٢٠)

★ المشرع في قانون الضرائب على الدخل عامل الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة فيما عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع معاملة شركات الأموال المشتغلة في مصر على اختلاف أغراضها وذلك بالنسبة لا تزاوله من نشاط خاضع للضريبة وذلك على أساس صاغى الريح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية .. يحدد صاعى الربع الخاضع للضربية على اساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها بعد خصم جميع التكاليف - جهار مشروعات اراضى القوات المسلحة لا يقتصر نشاطه على تجهيز واعداد المدن والمناطق العسكرية البديلة للمناطق التي تخليها القوات المسلحة بل يمارس انشطة اخسرى وفقا للقسرارات المنظمسة له هي بيع الأراضى والعقارات التي تخليها القوات المسلحة بالمزاد العلني وكذلك تأجيرها فضلا عن نشاطه الاستثماري المتمثل في الخدمات والانشهطة الادارية والتجهارية والمالية المختلفة التي يهدف منها الى تحقيق اغراضه وتنمية موارده .. من بين هذه الانشطة ما يحقق له ربصا - اثر ذلك : خضوع هذه الانشطة للضريبة على ارياح شركات الأموال مادام مناط الخضوع قد تحقق وهو ثبوت الربح _ اساس ذلك : القانون لم يستثن جهاز مشروعات الراشى القوات المسلحة بوصفه هيئة عامة من الخضوع للضريبة مثلما نص صراحة بالنسبة لجهاز مشروعات الشدمة الوطنيسة بوزارة النفاع تطبيق

TA4 (1E0)

المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥١ من كانون الفرائب على الدخل الصادر بالثانون رقم ١٥٧ لمسنة ١٩٨١ والمادة (٢٣) من اللائمة التنفينية للقانون المنكور والمسادرة بقرار وذير المالية رقم ١٢٤ لمسنة ١٩٨٢ - تخضع الرتباد وما في حكمها والماميات والأجور والكامات وغيرها رقم رقم القاعدة المنقطة

> للضريبة على المرتبات ـ نهج الشرع في تحديد سعر الضريبة نهجين مختلفين : أولهما : فرض ضريب تصاعديا بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها المعول يترند سعرها بين ٢ و ٢٢٪ -أما النهج الثانى فهو تحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ١٠٪ بالنسية للمبائغ التي يعصل عليها الضبراء الأجانب اذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد على ستة أشهر في السنة .. اذا جاوزت فترة استخدامهم تلك المدة فان المبالغ التي يحصلون عليها تخضع للأصل العام الذي يحدد سعر الضريبة بنسب تصاعدية ـ لم يخص المشرع تلك الضريبة بقواعد محاسبية مستقلة عن تلك التي تخضع لها الضريبة على المرتبات _ تفرض الضريبة على المرتبات على اساس الايراد الشهرى بعد تحويله الى ايراد سنوى .. تستقطع الضربية شهريا ويتم توريدها بصفة مؤقتة الى مأمورية الضرائب المختصة كل ثلاثمة اشمهر تنتمي في ٣١ ديسمبر من كل عام _ اعتبر الشرع سنة الماسبة عن الضريبة على الرتبات مي السنة الميلادية التي تبدا من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من ذات العام ... العبرة في حساب مدة استخدام الخبير الأجنبي في مفهوم المادة (٥٩) من القانون رقم ١٥٧ لسينة ١٩٨١ . بالسنة الميلادية _ تطبيق •

(Fo1) 173

★ القانون رقم ١٤٦ نسنة ١٩٨٨ بشان الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال _ استصدت الشرع عن الشركات الساهة المتعام خاصة لتنظيم نوع من الشركات الساهة التي يكون من اغراضها تلقى الأموال لاستثمارها _ المضعم المشرع هذه الشركات لأحكام القانون رقم ١٩٠٩ اسنة ١٨٩١ باعتباره الشرية العامة فيما لم يود التي تحققها الشركات الماهمة في مجال تلقى الأموال المتعارها تخضع للضريبة على ارباح شركات الإمتامال الإموال الإموال الإموال الإموال الإموال المتعارها تخضع للضريبة على ارباح شركات الامتعارها تخضع للضريبة على ارباح الشرال الامتعارها الامتعارها تخضع للضريبة على الرباح التن تحققها صكوله الامتعارها المتعارفة حاساس تلك - ان قانون الضرائب ملى الدفل المنائب من الامدال المنافقة _ اساس تلك - ان قانون الضرائب على الدفل المنافقة _ اساس تلك - ان قانون الضرائب على الدفل

رقم رقم القاعدة المبددة

> رقم ١٥٧ لمسنة ١٩٨١ حدد في للمادة الاولى على سبيل الحصر الايرادات التي تسرى عليها هذه الضريية وليس من بينها ارياح صكوك الاستثمار كما أن الارياح التي تنسجها الصكوك لأصحابهما تندرج بالضرورة مي وعاء الضريبة على أرياح شركات الأموال فتسرى على أرياح شركات الأموال فتمرى على ارياح هذه الصكون الضريبة العامة على السخل - أجاز الشرع لشركات المساهمة التي ليس من بين اغراضها تلقى الأموال لاستثمار اصدار ما يسمى بصكوك التمويل لمواجهة الاحتياجات التعويلية لهذه الشركات او تعويل نشاط أو عملية بذاتها _ هذه الصكوك تتماثل في طبيعتها القانونية مع الطبيعة القانونية للسندات رغم اختلاف التسمية _ أثر نلك _ العائد الذي تحققه الصحابها يلقى نفس المعاملة المقررة لأرياح السندات فيخضع العائد للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة طبقا للمادة الأولى من قانون الضرائب على الدحل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وكنلك يخضم العائد للضريبه العامة على الدخل طبقا لحكم المادة ٩٥ من ذات القانون اذا كان مالك مدك التمويل من الأشخاص الطبيعيين _ تطبيق •

(7.1)

ضربية الدمغية

★ القانون رقم ١٨٠ اسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الارقاب المصرية وقانون ضريبة الدمغة المعادر بالقانون رقم ١١٠ استة ١٨٠٠ - الشرع غي المادة ٨٦ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ اغرض مذه الضريبة الدمغة رقم ١١١ اغرض مذه الضريبة سنويا على السندات أيا كانت جهة احدارها رجميح المصرية سواء كانت مساهمة أن توصية بالاسهم أن أدات مسئولية محدودة _ المشرع عند تقرير تلك الضريبة على الارمية المتكررة لم ينظر الى شخص مالكها ومقدرته على الواغه بالغرائب أن شخص المستيد منها _ أساس للك : أنها ضريبة عينية منوية تملك رأس المال ولها عمنه مدورضة على واقعة تملك رأس المال ولها عمنه الدورية _ التر نقلك : لا يلزم تشغيل السندات والاسهم الوصحيص والانسبة في صكيك تسلم الاسحابها الذين والحصص والانسبة في صكيك تسلم الاصحابها الذين

رقم رقم القاعدة ،لمىقمه

> يتمعلون بعبه الغربية _ ينحصر الاعضاء من اداء الفريية الملكورة في حالة وحيدة تتصلق بالشركات تحت التصغية _ من كانت مية أن الإوقاف الضرية فد ساهمت بعبلغ (١٠) ملايين جنيه من الاوقاف الضرية المنطقية في راض مال احدى الشركات المحرية المساهمة غان الاسهم التي تمثل نصيب الهيئة في راض مال الشركة تخضع لفريية الدمغة _ لا وجه لاعفاء الهيئة من اداء هذه الفريية بعقولة انها تتولى نيابة عن وزير الاوقاف بصنفت ناظرا على الاوقاف الضري باعتبارها أحوالا خاصة تنفيذا لشروط الواقفين _ باعتبارها أحوالا خاصة تنفيذا لشروط الواقفين _ فانها تخضع للفريية المستورة التي لم يعف منها سوى الشركات تحت التصفية _ تطبيق ،

177 (777)

المادة (١٠) من قانون ضريبة الدمغة السادر بالقانون رقم ١١٨ ـ يعتبر اعلانا كل اعلام او لقم ١١٨ ـ يعتبر اعلانا كل اعلام او افطار او تبليغ باية وسيلة ـ تستحق عليه الغريب بواقع مائة وشمائين مليما عن كل جنيه ار كسوره من أجر النشر بالاعلانات ـ أجر النشر غير ثابت مقطوع بل متصرك مؤدى ذلك . أن الضريبة في المصانة لمعرفية تعد غريبة دمغة ـ نسبية وليست نوعية كسور الجنيه يستحق عليها ما يستحق علي المجمع هان خليد في خدم الخريفة المغروضة تنطيبة .

£Y£ (10V)

الضريبة على الرتبات

لل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشان للفراتب على الشخل حدد وعاء الفريبة وسعرها على اساس الجنيه المحرى باعتباره عملة البلاد الرسعية ـ للعملة المحرية هي الأساس في كل ما يتملق بالفرائب ـ اثر ذلك . أن الأشفاص الذين يتقاضين مقابل ما يؤديته من خدمات سدواء كانت في مدورة مرتب أن غيرها بالعملات الاجنية لا يلتزمون قانونا باداء الشريبة الستحقة عن هذه المبالغ بذات المعلقة الاجنية التي يتقاضون بها مستحقاتهم ـ خطيق .

رقم رقم المشخة المشخة

الضريبة على الرتبات

★ المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ اسمنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام وقانون المرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ... للشرع في القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسبة ١٩٧٨ استبعد يدل الاقامية الذي يمنح للعساملين المفاطبين بأهكامه الذين تتوافر في شأنهم مناط تقريره من الخضوع للضريبة .. الشرع في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الشار اليه اللاحق عليهما أخضع كافة المبالغ التي يحصل عليها الممول من المرتبات وما غي حكمها والماهيات والأجبور والمكافأت والايرادات المرتبة لمدى المعياة للضريبة المقررة على المرتبات -قانون الضرائب على الدخل يعتبر الشريعة العامة في مجال الضربية على الرتبات وان ما ورد بكل من القانونين رقعي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من عدم خضوع بدل الاقامة للضرائب يعد بعثابة الحسكم الخاص .. اثر ذلك : يقل هذا الحكم ساريا في ظل العمل بالقانون رقم ۱۹۷ استة ۱۹۸۱ ... تطبيق ٠

(۲۱۲/ب)

ر الشرع نهج في القانون رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۸۱ الخار الله في تحديد سعر الغربية على الرتبات وما في مكيها نهجين مختلفين. احدها اصلى وذلك بتحديد ضربية تصاعية تغرض بنسبة مثرية معينة من جعلا المبالح التي يحصل عليها المول ويتردد سعرها بين مثوية ثابتة بوائع ٥/ تغرض دون اي تخفيض على البالغ التي يتقاضاها العامل عالاوغ على مرتب الإصلى من غير جهة عمله الإصلية وفي القاسية وفي القاسية والمصلى من غير جهة عمله الإصلية وفي القاسية العامل على المنافق على مرتب على المنافق على مرتب المنافق على مرتب المنافق عنوب بدل المؤينة والمحوافز وغيرها من المنافق ا

رقم القاعدة المطمقة

> ارعية مصددة بمسياتها ـ الارنطك . ينحمر تطبيق هذه الاعقادات علي تلك البالغ التي تقضم نقط في معاملتها الضريبية لصَكم البَّند ٢ من المادة ٥- من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ دون سواها ـ تطعت - تطعت

017 (+/Y1Y)

★ مناط سريان ضريبة الرتبات ان تكون الحكومة المعرية أو احدى الجهات الأخرى المنصوص عليها هي التي قامت باداء تلك الرتيسات وما في حكمهما باعتبسارها الملتزمة أصلا بأدائها .. عدم سريان الضريبة على المرتبسات والمكافسات وما في حكمها التي تصرف للعاملين المصريين بمشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الخاصعة لأحكاء اتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومية الولايات التصدة الأمريكية .. تعتبر أموال المنحة المقدمة من الجانب الأمريكي المول ملكا للحكومة المصرية من وقت قبولها _ العاملون بمشروع العلم والتكنولوجيا المتبار اليه انما يؤدون أعمالهم بهذا المشروع لمسلحة اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تعاقبية بالجهة المولة .. ما يتقاضونه من مرتبات واجمور ومكافآت يعتبر مدفوعا من المكومة المصربة ويخضع بالتالي للضريبة على الرتبات وما في حكمهما ... الاعفاء المنصوص عليه في الاتفاقية ينصرف الي المنعة في ذاتها وليس الى أجور ومرتبات العماملين بالمشروع المول من تلك المنعة .. تطبيق .

YA (YYYY)

(b)

طاقة **ـ**ـ

راجع : استثمار مال عربي وأجنبي (١٥٩/١)

رقع القاعدة

(2)

(Y.1) ٥٧٥

عامل بالقطاع العام -

راجع أيضا : موظف « مرتب ... العيلاءة الخامية ۽ (۲۷۸) ٠

١ ـ التعيين

التعيين في غير أدنى الدرجات

* المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العسام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجاز المشرع التعيين داخل وحدات القطاع العام في غير ادني الوظائف اذا توافرت لدى العامل مدة خبرة كلية لا تقل عن مدة الخبرة البينية الشترطة للترقيبة فيما بين الوظائف الأدنى ـ يجوز اعادة تعيين العاش باحدى وحدات القطاع العام في غير الني الوظائف دون اشتراط استيفائه لدة الخبرة الببنية اللازمة للترقية اكتفاء بتوافر مدة الخبرة الكلية .. لا يجوز تعيين العامل بذات الجهة طبقا لقواعد التعيين في غير النبي الدرجات في ذات المجموعة التي ينتمي اليها _ تطبيق ٠

(YEY)

785

اعادة التعيين

🖈 المادة ١٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اشــترطت لاعادة التعيين شرطين :

اولهما : أن يستوفي الغامل الشروط المقررة لشغل الوظيفة المراد اعادة تعبينه فيها

وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كفء على الأقل اشتراط محلس الادارة ان يكون التقرير الأخير المقدم عن العامل المراد اعادة تعيينه بمرتبة ممتاز ، يعد أمرا غاقدا استد شرعبته ـ تطبيق ٠

(18)

رقم رقم المنفحة المنفحة

تقدير سن العامل

★ الاصل ونفا لقوانين الترظف التعاقبة أن سن العامل يثبت بشهادة البلاد أو بصورة رسعية مستخرجة من سجلات المواليد أو بقرار من المجلس الطبى الطبى المقتصد للمستخير عمالة عدم القديد بسجلات المواليد مناذا ثبت أن المستخرج الرسمي لقيد المبلاد لم يحدد به يوم وشهر الميلاد وأقتصر على ذكر السنة فلا مناص من اعتبار أول يوليد من ذات السنة ألمذ كورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يعتد به عند حساب السن مال جماس حماس جالسنة خلك : تحقيق التوازن بين صالح العامل وصالح جهة الادارة . تطبيق

٢ ـ الرتف

العلاوة الدورية

🖈 حدد المشرع في المادتين ٢٧ ، ٢٨ من قانون العاملين بالقطاع العام قواعد منح العلاوات الدورية المقسررة للماملين بشركات القطاع العام وتحديد فئاتها ومواعيد استعقاقهما م فاناط المشرع بمجملس ادارة الشركة سلطة تقرير مبدأ استحقاق العلاوة الدورية أو عدم استحقاقها .. ويصدر بمنح العلاوة قدرار من رئيس مجلس الادارة .. يجب أن يعتمد قرار مجلس الادارة بشان العلاوة الدورية من الجمعية العمومية للشركه والتي يراسها الوزير المفاهن ـ اساس ذلك : ما أكده المشرع في المادة ٤/٣٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته المشار اليه .. لم يخول المشرع رئيس مجلس الوزراء سلطة تقرير قواعد لمنع العلاوة الدورية او تحديد أجراءات مرفها وانعا أسند الاغتصاص للجهات سالفة البيسان .. قرار رئيس الوزراء رقم ٢٩ لمسئة ١٩٦٩ بشسبأن قواعسد تحسديد العسلاوة الدورية الستمقة للعاملين بشركات القطاع العمام لم يعمد قائما في ظل العمل بالقانونين رقمي ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٧ لسنة ١٩٨٢ سالفي الذكر _ تطبيق •

(177)

(41)

277

رقم رقم انگاعدة الصباحة

(T)

الملارة التشجيعية

★ اجاز المشرع بمقتضى نص المادة رقم (٥٠) من مظام العاملين بالقطاع العام المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لرئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام منع العاملين بها علاوة تشجيعية بمقدار الملاوة الدورية المقررة دون التقيد بنهاية ربط الدرجة واشترط لمنحها المصول على نقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العامين الأخيرين او أن يكون العامل قد أدى عملا مميزا _ اثر نلك . انه يجوز منح العلاوة التشجيعية لشاغيلي الوظائف العيليا بشركات القسطاع العيام (باستثناء ذوى الربط الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية) اذا ما تحققت أحد شروط منحها فيهم بالتطبيق لنص المادة رقم (٥٠) سالفة الذكر أساس ذلك : ان المادة رقم (٥٠) سالفة الذكر قد اكتفت اما بتوافر أحد عناصر التميز أو بالحصول على مرتبة ممتاز ولم تستلزم توافر الشرطين معما ـ تطبيق ٠ ٢ _ مدى جواز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد : لا يجوز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة افراد _ اثر ذلك · أنه لا يجوز منح أحدهم علاوة تشجيعية _ تطعبق

البدلات

★ أجاز المشرع منع ساغلى بعض الوظائف بدل انتقال المعلى يدخد قرار المنع المنطقة التي سم لأغراس العمل يدخد قرار المنع المنطقة التي يعمرف في المبدل استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون بها أو المطالبة باسترداد قيمة معموفات الانتقال التي يتكبدونها داخل منطقة تترير البدل _ استعاض المنع يتكبدونها داخل منطقة تترير البدل _ استعاض المعلم المعلم المعلمة في كل مرة على حدد بسبب اعمال وظيفة داخل المنطقة المقرد فيها البدل _ بدل الانتقال وطيفة داخل المنطقة المقرد فيها البدل _ بدل الانتقال مداخل أحد الزايا المقرة للرظيفة تتريض المامل بمعلمة المدالية وجزائية عما يتكويض المعامل بمعلمة المعاملة وجزائية عما يتكويض العمالية معلمة في سبيل

٤V٦

(171)

الداء مهام وظيفته — مناط تقرير هذا اللبدل هم ان بشغال المستمعال القيام باعمالها استعمال استعمال استعمال استعمال استعمال استعمال المتقوا الحديث وما الا الانتقال المعامل — يكفى لاستعقاق البدل ان تكون الوطيقة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية متواصلة — مردى ذلك : أن هذا البدل يعتبر من البدلات اللصيقة بالاجر الاساس للعامل بحيث يعتبر من البدلات اللصيقة بالاجر الاساس للعامل بحيث يعتبر عمالت الحرمان من الاجر _ لا يجرز حرمان الحمل من هذا البدل خذا الإمارة الاعتيادية — المامل من هذا البدل خلال فترة الإجازة الاعتيادية — المناس ع

مدى جواز استحقاق الستبقى بالقوات السلمة للمكافات والحوافز

* قادون الخدمة العسكرية والوطنية المسادر بالقانون رقم ١٢٧ لسعة ١٩٨١ .. قانون نظام المعاملين بالقطاع المعام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ــ اعتبر المشرع من جند من العاملين خلال فترة تعيينه في حكم المعار وفرق في تحديد المعاملة المالية للعامل المهند بين عترة تجنيده الالزامية وغترة استيقائه نغى خبلال المفترة الأولى يحتاظ له بالمعلاوات والترقيات أما في الفترة المثانية فانه فضلا عن احتفاظه بالعلاوات والترقيات يصرف اليه ما يمنح لاقرانه في جهة عمله الأصلية من بدلات ومكافآت ومزايا مادية أو معنوية - يخصع العامل في تحديد مستحقاته المالية خلال فنرة تجنيده الأحكام المقررة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المسار اليه _ أثر ذلك لا يجوز منح العامل أية مكافأت غلال مدة الخدمة الالزامية لما ينطوى عليه نلك من خروج على الأحكام المنظمة لمستحقاته _ لا يجوز الاستناد في هذا الصدد الى أن قانون نظام المعاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اجاز منع العاملين المفاطبين به . مكافأت وحوافز على أساس ما يتحقق من اهداف دون تميز بين المجندين وغير المجندين من المخاطبين بالمكامه - أساس ذلك : أنه لما كان قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو الرجع في تحديد

(Y··)

كافة ما يستحق للعاملين الجندين خلال مدة تجنيدهم غانه يتمين عند منحهم تلك الكافآت التقيد بما هي مقرر به في هذا الشان _ تطبيق

76 AU

مدى جواز احقية المفوض على الشركة في بدلات رئيس مجلس الادارة المتنص

★ المادتان ٨ ، ١٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع المعام المسادر بالفانون رقم 64 لسنة ١٩٧٨ _ المادتان ٣٠ و ٢٧ من قانون هيئات القطاع العمام وشركاته المادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ - تعيين مغوض لادارة شركة من شركات القطاع العام لا ينسرف الي معمى اسناد مهام وواجبات وظيفة دائمة واردة بالهيكل المتنظيمي للشركة الى من استوفى شروط شغلها -المقصود هو تكليف الموض (لدة التنصية المؤقتة) يمزاولة اختصاصات ومسئوليات مجلس الادارة المنحس والمنوط به أصلا ادارة الشركة _ تلك الاختصاصات من المعوم بحيث تتجاوز نطاق المهام المقررة الكل وظيفة على حده بالمعركة - لا وجه لتشبيه وضع المقوض بالنتب _ النب بحسب الأصل لا يكون الا لوطيفة خالية في حين أن وطائف المنصبين تطل مشغولة اثناء مدة التنحية .. عمل المفوض لا ينحصر في اطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة - اثر ذلك : لا يحق للمفوض تقاضي ما يصرف لشاغل وظيفة رئيس مجلس الادارة من أجر وبدلات ومكافأت وذلك لا يفل بجواز منحة مكافأة عن المهمة المكلف بها يحددها الوزير المختص ... تطبيق •

777 (***)

مدى تحقية اعضاء مجلس الادارة المنتخبين في صرف المكافاة السنوية للانتاج ·

★ المادتان ۲۰ ، ۲۱ من القانون رقم ۱۷ لسنة ۱۸۱۲ بيشات القطاع العام وشركاته والمادة (۱۹) من اللائمة التنفيذية لهذا القانون والمسادرة بقراد ركوس المهمورية رقم ١٠ لسنة ۱۸۵۰ المادة (٤٠) من القانون نظام العاملين بالقطاع العام المسادر بالمالات رقم ۶۸ لسنة ۱۹۷۸ • أسند المشرع ادارة شركات القطاع العام التي يملك راس مالها شخص عام او اكتر

رقم رقم القاهدة المىقمة

لمجالس ادارة يتكون كل منها من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر عصوا ويشكل من رئيس وأعضاء يعين الوزير المفتعى نصف عددهم وذلك من شاغلي الوظائف المعليا في المسركة وينتخب النصف الآخر من بين العاملين عي الشركة .. بالنسبة لشركات القطاع العام التي يساهم في رأس مالها شخص عام أو اكثر او شركات وينود القطاع العام مع اشخاص خاصة فتتبكون مجالس الادارة غيها من عدد عردى من الأعضاء لا يقل عي سبعة ولا يزيد على أحد عشر عضوا وتشكل من رئيس وأعضاء معينين ومنتخبين بالاسلوب السالف بيامه بالاضافة الى اعضاء يعثلون نسبة ما تملكه الأشخاص الخاصة - لم يضرق المشرع بين الأعضاء المعينين والمنتضيين فيما يتمسل بادارة الشركة وتحمل الأعهاء والمستوليات - الدر ذلك : أنه لا يسوغ التمييز بينهم في الحقوق والمزايا المقررة لاعضاء مجلس الادارة الا بنص صريح _ المادة (٧٠) من اللائصة التنفيذية لقانون هيئات القطاح العام وشركاته تقضى باستحقاق أعضاء مجلس ادارة الشركة مكافاة انتاج سينوية بالنسب والضوايط المقررة لذلك ... وردت عبارة و اعضاء مجلس الادارة د بلفظ العموم والشمول ... اثر ذلك -أتها تخص جميع الاعضاء المعينين والمنتضبين -تطبيق ٠

TA. (18Y)

قواعد ونسب توزيع نصيب العمال من الأرباح ·

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۱۱۱ لسنة ۱۹۷۴ بتحديد نسب وقراعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الارباح _ وجود تناقض بين أحكام المادة ۶۲ عن القائون رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۸۳ ولحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۱۱۱ لسنة ۱۹۷۴ فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الارباح _ يتعين التعويل على احكام القانون رحماها فردا للتعارض القاتم بينهما _ أصاص ذلك : أحكام القانون صادرة من سلطة اعلى أصاص ذلك : أحكام القانون صادرة من سلطة اعلى غداد - الساد التدريد _ تلدية . رقم رقم القاعظة المنفحة

> ناط المشرع بعجائس ادارة شركات القسطاع العمام وضع نظام للحوافز المانية والادبية على اختلاف انواعها للعاملين فيها – العماملون المنتعبون ليعض الوقت بتلك الشركات يسمامون في الانتجاج ويطلب منهم معدلات اداء – جواز أن يشمل عظام الموافز بندا خاصا يقفي باستحقاقهم لنسبة من الصوافز المتردة لمسائر الصاملين – تطبيق •

YE1 (A0)

٣ ـ تقارير الكفاية

★ المادة ٢٤ من قانون العامليز بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ٠

اجراءات النظام من تقرير الكفاية السنوى تتم أمام لجنة النظلمات بالجهة التى أعدت التقرير وليس الجهة النقول اليها العامل وقت تقديم التـظام ... تطبيق .

77Y (17Y)

* أخضم المترع جميع العماملين الشاغملين لوظائف الدرجة الاولى غما دونها بوحدات القطاع العسام لنظام قياس كفاية الاداء وأوجب على مجلس الادارة ان يضع هذا النظام بما يتفق مع أوضاع وانشطه الوحدة وبأن يصع النظام الاجرائي لتقديم تقارير الكفاية والتظلم منها _ العاملون الشاغلون لوظائف الدرجة الثانية غما دويها خصهم الشرع بالنص على اختصاص لجان شئون العاملين بوضع تقارير الكفاية عنهم في المادة (٤) سالفة النكر واختصاص لجان التظلمات المشكلة وفقا انص المادة (٢٦) بالفصل في التظلمات المقدمة من العاملين في قرارات لجان شئون العاملين باعتماد تقارير كفايتهم .. أغفل القانون النص على بيان الجهة المختصة باعتماد تقارير الكفاية المقدمة عن شاغلي وظائف الدرجة الأولى ساتر نطك . ان رئيس مجلس ادارة الشركة هو الجهة المختصة باعتماد هذه التقارير مادام انه هو الجهة المختصه بالتعيين في وظائف الشركة من الدرجة الأولى .. مجلس ادارة الشركة هو السلطة المختصة بوضع النظام الذي يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها طبقا للمادة

رقم رقع المبقحة القاعدة

> (٢٤) سالفة الذكر _ اثر ذلك : يكون هو السليخة المفتصة بالنظر في تظلمات العساملين من شاغلي وظائف الدرجة الاولى من المتقارير المعدة عن كفايتهم ... تطبيق ٠

٤ ــ الترقيــة

القانون رقم ٤٨ بشأن العاملين بالقطاع العمام ناط المشرع للجنة شئون العاملين النظر في كل ما يتصل بشاغل الدرجة الثانية فما دونها ... اختصاص هذه اللجنة يشمل بالضرورة النظر في ترقية شاغل الدرجة الثانية الى الأولى .. تطبيق •

٥ _ الاجازات

* المادة ٦٠ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ـ وضم المشرع نظاما للاجازات الاعتيادية التي يحصل عليها العامل باجسر سسنوى كامل ربط فيه بين مدة الأجازة رمدة الضدمة ... منع المشرع اجازة اعتياديه مسنوية مدتهما ثلاثين يوما للعامل الذي أمضي مدة عشر سنوات في الضدمة ... يراعى في حساب مدة العشر سنوات مبدة الشدمة العسكرية التي اعتد بها عند تعيين المسامل ... اساس ذلك - المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية الوطنية رقم ۱۲۷ لسخة ۱۹۸۰ ـ نتیجة نلك : ان تاریخ التعيين الفعلى للعامل يندمج في تاريخ تعيينه الفرضي الناتج عن ضم مدة الخدمة العسكرية وتحسب اقدمية العامل على هذا الأساس بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين تبدأ منه الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة عدا ما كان مرتبطا بمباشرة العمل فعلا كاستحقاق الأجر _ تطبيق ٠

لم ينظم قانون نظام العاملين بالقطاع العام مسالة انتهاء خدمة العامل دون استنفاذ رصيده الذي تجمع من الأجازات الاعتيادية - يتعين الرجوع في هـذ! الشأن الى قانون العمل باعتباره الشريعة العامة وفقا للاحالة الواردة في المادة (١) من القانون رئم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه _ يستمق العمامل بالقطاع الخاص أجره عن رصيد اجازاته الاعتيادية

274 (NYA)

(18)

070 (Y.0)

رقم بقي المنفحة المنفحة

عند انتهاء خدمة بحد اقصع ثلاثة أننهر - أساس نلك .
للانتان 20 و 27 من قانون العمل - لا يجوز استمارة
مملول الاجر الوارد في قانون العمل عند حساب
المقابل النقدى لرصيد الإجازات للعماملين بالقطاع
العام - أساس نلك أن قانون العماملين بالقطاع العلم
تضمن تنظيما حاصا للأجر يشتل في جول المرتبات
وقواعد متميزة لمع الملاوات والكافات وغيرها من
المزايا المادية - يتمين تطبيق هذه القواعد دون بتك
المواردة في قانون العمل - الأجر الذي يعتد به عند
المنابين بالقبال النقدى عن رصيد الإجازات الاعتيادية
الماملين بالقبال العام هو الأجر الأساس وملحقاته
الماملين بالقباع العام هو الأجر الأساس وملحقاته
المتحبصية تطبيق

.441 (145)

٦ ـ الرعايا الصحية

★ المادة ٥١ من قانون العاملين بالقطاع العمام رقم ٥٩ لمسنة ١٩٧٨ – الرعاية الصحية لا تمتد اللي توفير الاعضاء الانمية اللي قد يبيعها بعض الأفراد مقابل شمن تضري به المريض – قانون نظام العماملين لم بمرف مبالغ الشراء اعضاء ادمية أو بصرف قيمنها لغير العاملين المستغيبين من نظام العلاج بالشركة – أساس ذلك : بيع الانسان الحر كله أو بعضه باطل مسبيل البيع بمقابل – وقرع التصرف باطلا وأو صدر من مناصب الجسم نفسه – لا يجوز الشركة فع مبار لشراء كلية أدمية أكبة أدمية الكرة نقع مبار الشراء غير وارد على عنصر من عناصر العلاج التي الشراء غير وارد على عنصر من عناصر العلاج التي تلتزم بها الشركة قانونا _ تطبيق •

770 (171)

٧ ــ التأسب

السلطة المختصة بحفظ التحقيق

 غوق المشرع بين السلطة المنتَّمة بحفظ التحقيق في المقالفات التسوية التي من العاملين بشركات القياع العام اذا ما ارتات وجها نذلك وبين السلطة المنتم.

بتوقيع الجزاء التابيبي على من يثبت اقترافه لفتب
دادري - ناط المخرع برئيس مجلس الادارة دون غيره
مباشرة الاختصاص بعظظ التحقيق بالنسبة لجميع
العاملين أيا ما كانت درجة وظائفهم - اثر ذلك ليس
لجلس الادارة حفظ التحقيق مع العاملين الخاضعين
لمسلطته في توقيع الجزاءات التابيبية _ لا يعد ذلك
حجبا للسلطة التابيبية المقررة لمجلس الادارة - أساس
شلك - أن المبنا المسلم به في مجال التابيب هو أن
لتنهى درحلة التحقيق باحمالة العامل المضالا
ان تنتهى مرحلة التحقيق باحمالة العامل المضاله
الهها - تطبيق .

177 (**)

القرار الصاس بحفظ التحقيق لا يعتبر قرارا
 اداريا

★ القرار الصادر بالمفظ الفقعى التمقيق في المقالفات النسرية للعاملين بالقطاع أنام لا يعتبر من التاهية القانونية البحثة من القرارات الادارية - أساس ذلك . تغلف عنصر السلطة العاملة ولحدم تطقها بعراق عامة _ يعتبر القرار نهائيا فيما نتهي لهي في شان تاديب هؤلاء العاملين ... لا يجموز بعمد حصدوره اتفاد الجراءات مساملة العامل تاديبيا عن نفس اتفاد المترضي المفادة التي كانت موضع التحقيق الا اذا اعترض عليه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات عليقا لقانونه وفي المواعيد المقررة ... تطبيق .

(A/Y\A)

مدى تحصن القرارات الصسادرة بشان المخالفات المالية •

★ نص المادة ٥ من تأنون البهاز الركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ أسنة ١٩٤٨ - المشرع حرصا منه على المحافظة على أموال الدولة رأى أن يوكل الى البهاز الركزى للمحاسبات محمص ومراجعة القرارات المسادرة من البهات المضامعة لرقابته وذلك بالنسبة للمخالفات المالية التي تقع بها - ناط المشرع ورئيس الهيهار اتفاد عدة الجراءات في خلال مواجيد معينة الراقبة سلامة القرارات الهمادرة من تلك البهات بالتصرف

جراء – هذه القرارات تتحصن من جانب الجهة التي أصدرتها يعد انتهاء المواعيد القررة لاعتراض رئيس! الجهاز وعدم ابداء رأيه عيها تصقيقا لاستقرار الارضاع المؤلفية – لا يخل نشك برجوب الالتزام من جانب المامل بالواعيد المقرة لمطعن في القرارات الادارية خبقا لاحكام قانون مجلس الدولة _ تطبيق ·

٠ ٧٥٢ (ټ /٢٦٨)

قواعد توزيع الاختصاص بين المساكم التاديبية ·

★ العبرة عند ترزيع الاختصاص بين المحاكم الدليبيه بانسبة المصالماني شركات القصاع العمام بدرجا الوظيفة التي يشغلها العامل بصفة اصلية وذلك وقت نوجة تعلو درجة وطيفته الأصلية – لا تعتد بالدرجة الإعلى عند ترزيع الاختصاص بين صدة المصاكم – اساس ذلك – النعب وأن كان يشكل أحد طرق شفل الوظيفة الا أن له طبيعة مؤقتة – لا يجوز أن يكون المؤسطة المؤسط المؤتدة الرده في تحديد المحكمة التلابيبية والعودة للوظيفة الإصلية نفى اغتصاص المحكمة بعد المتحدة بالمسئة المسامل لما قد يترب على زوالك أن تكون قد نظرت الدعوى التأميبية المقامة شدده – تطبيق •

YOV (+/Y3A)

٨ ـ العاش

تحديد تاريخ الاحالة للمعاش ٠

 يعتد بازل برايو من ذات السنة المحددة بالستخرج الرسمى لقيد الميلاد عند حساب تاريخ الاحمالة الى المعاش في حالة اذا ما اقتصر الستفرج على سسنة الميلاد دون تحديد اليوم واشهر _ تطبيق .

مدى جواز العدول عن قرار قبول الاستقالة •

★ المادة 19 من قانون نظام العنلين: بالقطاع العمام العمادي بالقانون رقم 24 اسنة 1774 - يجوز العمول عن قرار قبول الاستقالة اذا إلمدى العمامل رغبت في الاستمرار بالضدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء الملاقة الوظيفية _ العماس ذلك ! أن قدرار فبول

(12Y)- OAF

رقم	رقم	
المبقحة	القاعدة	
YAY	(YA·)	الاستقالة انما يصدر بهدف تحقيق ارادة العامل في تراي الضدمة _ تطبيق

عامل بالهيئات العامة -

المرتب _ بدل التمثيل

 الماستان (۲۳) ، (۳۵) من قرار وزید آلزداغة رقم ۱۹ اسنة ١٩٧٧ يشأن اللائحة الاساسية للعاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمتروعات تحسين الأراحى .. مُنَة بدل التمثيل المقررة في هاتين المادتين لكل من رئيس مجلس الادارة ومديرى العموم باعتبارهما من شاغلى الوطائف العليا ... لم تتجاوز الحــ الأقصى المقرر لهذا البدل طبقا لممريح عمن المادة ٤٢ من للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المنيين بالدولة .. نتيجة نلك : لا وجه للقول بعدم مشروعيتهما - فئات بدل التمثيل الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تصديد بدلات التمثيل الوظائف العليا .. لا محل التطبيقها .. على الحالة المروضة _ اساس ذلك : أن المادة الشانية من ذات القرار قضت باحتفاظ العاملين بصفة شنفمبية · ببدلات التعثيل التي يتقاضونها على خلاف أحكامه وتنتهى بزوال أسباب تقريرها _ الأثر المترتب على نلك : فئة بدل التمثيل المددة بالمادتين (٣٣ ، ٣٠) من لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها يستمر العمل بها حتى وان جاوزت الحد الاقمى المقرر في القرار المذكور ... أساس ذلك : صدور قلك اللائمة عام ١٩٧٧ وقبل العمل بالمكام هذا القرار .. ثبؤت مشروعية هذا التجاوز لاتفاقه مم حكم المادة الأولى والمادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالدولة تطبية.

AEA (T··)

الاجازات ... اجازة رعانة الطفل

خ نص المادة ١٠ من لائحة شعرين العاملين بالهيئة. العامة للاستثمار والمناطق الحرة - احقية العاملة في الحصول على اجازة الرعاية خلالها وذلك في

رقم رقم القاعدة المبقحة

حدود تنظيم مغاير في جانب منه للتنظيم الوارد يقانون العاملين المدنيين بالدولة ادخصرت اللائمه حق العاملة في الحصول على هذه الاجازة على مرتين . مقط طوال حياتها الوظيفية وابيس ثلاث مرات كما ورد بالقانون بالاضافة الى انها اغفيلت النص على تحديد الجهة التى ثاتزم بسداد اشتراكات التأمين الاجتماعي .. هذا النص في واقع الأمر أن التنظيم الذى خرجت به اللائمة التنفيذية عن حدود التنظيم العام يقتصر على عدد مرات المصول على الأجارة بحيث تقتصر على مرتين بدلا من ثلاثة أما فيما يتعلق باشتراكات التأمين الاجتماعي وكيفية سدادها فان الأمر بالنسبة لها يظل خاضعا لحمكم الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون العاملين ٤٧ لسنة ١٩٧٨ _ أساس ذلك الاحالة التي تضمنها حس المادة ١٣٢ من اللائمة المذكورة من سربان أحكام قانون . العاملين المنيين بالدولة على العاملين بالهيئة غيما لم يرد به نص في هذه اللائمة ... تطبيق ٠

. (#87) YPF

عقد اداری ــ

الشروط الواجب توافرها لاعتباز العقد اداريا

★ الملاقة بين المرافق العامة الانتصادية وبين المنتفين بها علاقة عقدية تفضع لاحكام المقانون الذاهب حثك الإحكام تتفق مع طبيعة هدفه المرافق ومع الاسس التجارية التي تصير عليها _ يشترط الامتبار القد اداريا أن تكون الادارة بوصلها سلطة عامة طرفا فيه وأن يتسم بالطابع الميز للمقود الادارية من حيث اتصاله بعرفق عام واخذه باسلوب القانون الصام فيما تضمنه من شروط استثنائية غير مالوضة في القانون الخاص _ هذه المقومات والخصائص لا تتواو في المقود التي تحكم الملاقة بين المرافق الانتصادية وبين المتعود التي تحكم الملاقة بين المرافق الانتصادية

(304/1)

وقن وقل خطفها تعدلقاا

 ٢ ــ مدى جواز الاتفاق على التحكيم في العقود الادارية •

★ التحكيم هو الامعاق على عرص المنزاع امام محكم و اكثر ليقصلوا عيه بدلا من المحكمة المقتصة به ويلد بحكم مازم للخصوم _ يتخذ هدا الاتفساق احمدي صورتين اولاهما . قد يرد صمن العقد الأصلى مصدر الرابطة القانونية _ وثاميتهما . انه قد لا يتعق الطرعان على التحكيم في العقد الاصلي ولكن بعد قيام النراح. بينهما بيرمان اتفاقا خاصا للفصل عي النزاع الدي نشأ باسلوب التحكيم ... التحكيم يقوم على أساسين هما : ارادة الخصوم واقرار المشرع لهذه الارادة - لجازة قانون المرافعات المدنية والتجارية الاتفاق على التحكيم مبينا شروطه واجراءاته وكيفية تنفيذ أحكام المحكمين والطعن غيها وذلك في المواد من ٥٠١ وما بعدها .. المادة (٥٨) من قانون مجلس الدولة ورد بها ما يقطع صراحة بجواز النجاء جهة الادارة الي . التحكيم في منارعاتها العقدية (ادارية - مدنية) -ازاء عدم وجود تشريع خاص ينظم التحكيم في منازعات المقود التى تكون جهة الادارة طرفا فيها سواء المنية أو الادارية يتعين الرجوع في ذلك الى الشروط العامة للتمكيم واجراءاته الواردة بقانون المرافعات والتي لا تتمارض مع طبيعة الروابط الادارية - اثر ذلك : . جواز الاتفاق على الالتجاء الى التحكيم في العقود الادارية _ تطبيق ٠

-ve (\t.)

٣ ــ ابرامه

مدى جواز تعول المناقصة الى ممارسة

★ القانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٢ - حدد المشرع أساليب التعاقد ومن المناقصة العامة والمناقصة المصدودة والمناقصة المطلبة والمارسة والأمر المباشر ورسم لحكل أسلوب منها حدوده وبين حالاته والإجراءات التي يتتضيها الاخذ به ومن خلاله – لكل من هذه الأساليب مجال اعماله الذي لا يجوز أن تختلط خلاله بغيره من الأساليب – لا يجوز تتحيل المناقصة العامة المعامة المعامة المعامة العامة ممارسة حد الساسي ذلك – القاعدة غير المناقصة العامة ممارسة حد الساسي ذلك – القاعدة غير المناقصة العامة العامة العامة العامة المعامة العامة الع

قيامها على اصاص من مبادىء الصلانية والمساواة وحدية المنافسة ويتعارض مع هذه المبادىء اجبار المنافسين على الدخول في الماسة بعد أن تعلقت حقوقهم بالمناقصة التي يجب أن تكون هي الأساس في اختيار السطاء الاعضل شروطا والالل سعرا .. لذا السام يمكن القاء المنافسة لذا تصققت احدى الصالات المنا يمكن القاء المنافسة لذا تصققت احدى الصالات المنا يستلزمها المقانون لاجراء الالشاء ثم اعادة طرح المعلية في معارسة بعد التحقق من ترافر تروطها ... العليق .

٧١٥ (٢٥٥)

التأمين الابتدائي

للادة (١٩) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ ـ يجب تقديم التعين الابتدائي كاملا مع العطاء ضمانا لملامتم وحرصا على تحقيق المساولة بين المتناقصين وضمانا لجديتهم لم لم ينص المشرع مراهة على البطلان كجزء لمضالفة ذلك الا أن القواعد الصاحة تمتوجب تقرير البطلان عند عدم تقديم التأمين المؤقت هو اكملا لساس ذلك : أن تقديم التأمين المؤقت هو اجراء جوهري يتوقف عليه عدة حقوق لجهة الادارة اجراء جوهري يتوقف عليه عدة حقوق لجهة الادارة ـ يصبح التأمين ها للادارة ذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل بهداد قبل المسجد تقديم العطاء عطاءه قبل بهداد قبل المسجد تقديق حيث التعديد تقليق حيث المسجد تقديق حيث المسجد تقديق حيث المساحد تقليق حيث المسجد تقديق المسجد المسجد تقديق المسجد تقدي

£Y7 (1/10A)

اذا شاب العطاء خطأ مادى في السعر اثر على قيمة التمين الابتدائي فجاءت اقل من النســبة المقررة تقانونا والتي تحسب على الماس الإجمالي المحمعي لقيمة العطاء مؤدى ذلك : عدم جواز النظر في تكملة التأمين لما في ذلك من اخلال بعبد المساواة وتكافئ الفرص بين المتالفية ...

(۱۰۸/ب) ۲۲۱

٤ ــ تنفىدە

المبادىء العامة في تنفيذ العقد الاداري

من الأصول المقررة أن العقود مدنية كانت أم ادارية
 يجب أن يتم تنفيذها وفقا لما أنفق عليه الحرافها وبطريقة
 تتفق مع حسن النية _ عى مجال تفسير هذه العقود

رقم الصفحة	ر ق م القاعدة	
٤٠٨	(101)	يجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقبين والارادة المحقيقة لهما دون الوقوف عند الارادة الفردية لاى منهما ـ تطبيق • الله المقدم المقد
		الخطأ العقدى
* Y*-	(111)	★ من الامرر للسلم بها في مجال العقود (ادارية - مدينة) ان الخطا العقدي هو عدم قيام الدين بتنيذ التزاماته الناشئة عن العقد أيا كان السبب في دلك المدين ان يكن عدم التنفيد ناشئا عن عدد، او أهماله از فعله دون عدد أو اهمال - وفقا لحك المادة (١) من قانون الاثبات الالتزام وعلى المدين البيات الالتزام وعلى المدين البيات مجلس الدولة رقم ٧٤ استة ١٩٧٧ استبعد الدعري مجلس الدولة رقم ٧٤ استة ١٩٧٧ استبعد الدعري كرسيلة للمطالبة بالحقوق في اطار الصلاقات بين الجهات الادارية واستبدل بها وسيلة آخرى نتمثل المعربية لقسمى اللقترى والتغريع للفصل فيها براى عرض المطالبات بين هذه الجهات على الجمعية المعربية التقدمي والتغريع للفصل فيها براى ملز ما التقادم يلحق بالدعوي المنافرة من المثار المدلقة بين هذه الجهات على الجمعية العصمي التقدي والتغريع للفصل فيها براى ملز ما التقادم يلحق بالدعون ودن الحق التر ذلك الدورة - تطبيق ١٠٠٠ الدورة - تطبيق ٠٠٠ الدورة - تطبيق ١٠٠ الدورة - تطبيق ١٠٠ الدورة - تطبيق ٠٠٠ الدورة - تطبيق ١٠٠ الدورة - تطبيق ٠٠٠ الدورة - تطبيق ١٠٠ الدورة - تحديق الدورة الدورة - تحديق الدورة - تحد
14	(1)	★ الفطأ العقدى هر عدم قيام الدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد أيا كان السبب في ذلك – يسترى مي ذلك أن يكون التنفيذ ناشئا عن عدده أو أهماله أو نطله ورن عدد أن أهمال – أذا استمال على الدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مسئولا عن التعويض له سم الوفاء بها طالما لم يثبت أن استمالة التنفيذ نشأت عن سبب اجنبي لا يد له فيه – أساس ذلك المادة (٢١٥) من التنفيذ النش حقيق.
		★ الفطا العقدى هو عدم قيام الدين بتنفيذ النزاماته الناشئة عن العقد ـ اذا استحال على الدين ان ينفذ النزاماته عينا كان مسئولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ ترجع الى سبب اجنبى لا يد له فيه _ مثال : المادت الفاجىء

أو القوة القاهرة أو الخطأ من الغير أو خطأ الدائن

نفسه ـ تطبيق ٠

1.4

(°°)

تعديل كميات أو حجم العقد زيادة أو نقصا

★ وصع المشرع اصلا عاما في مجال تنفيذ العقود الاداريه مقتصاه الزام المتعاقد مع الجهة الادارية بقبول طلبها تعديل كميات أو حجم العفد المبرم معها زيادة أو نقصا في الحدود الواردة بنص المادة ٧٦ مكررا من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات - اذا باشرت جهمة الادارة حقها هذا علا خيار أمام المتعاقد معها من الخضوع للطلب والالتزام بتنفيده ولا يكون له بأى حال مى الأحوال أن يطالب بتعويض عن ذلك _ في حدود هذا الحق المخول لجهة الادارة تجاه المتعاقد معها يتعين الا تزيد المطالبة على ٢٥٪ بالنسبة لعقود الأعمال اذا رأت جهة الادارة تجاوز هذه النسبة واستاد أعمال اضافية تزيد عليها الى المتعاقد معها عليها أن تتخذ الاجراءات المناسبة توصلا الى موافقته واسناد العمل الاضافي اليه _ استعمال هذا الحق مقيد مثلاثة شروط أولها: أن تكون هناك حالة ضرورة طارقة تبرر ذلك ... وثانيها : الا يؤثر هذا الأمر على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وثالثها : وجود الاعتماد المالي اللازم ... تطبيق •

T-7 (111)

مدى احقية المقاول في تقاضى قيمة الزيادة في اسعار مواد البناء •

* اذا تصمنت الدقود البرية مع الماليان نصبا يقصى بالترام وزارة التعيير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاستان والرافق بصداد تيمة أية زيادة في أسعاد المتعدة من البناء تطرأ خلال المدة المقردة التنفيذ العقد فان هذا النص يكون واجب التطبيق اعمالا هذا النص في تلك العقود غانه بالنصبة لمواد البناء هذا النص في تلك العقود غانه بالنصبة لمواد البناء هذا النص في تلك العقود غانه بالنصبة لمواد البناء المنة ١٩٠٠ الضامي بشعرا المقابدن وقم ١٦٢ المناع مناع المعارد بعما المقابدن وقم ١٦٢ المناع عقود المناع عقود مقابلات المناع مقود مقابلات المناع مقود مقابلات المعارفة في المعارفين تقاض قيمة الزيادة في المعارفة غيرهم المعارفة غيرهم غيرها من المواد المحكون غيرها من المواد اذا صدات الزيادة المناء تنفيذ عقوده غيرها من المواد اذا صدات الزيادة الثناء تنفيذ عقوده غيرها من المواد اذا صدات الزيادة الثناء تنفيذ عقودهم غيرها من المواد اذا صدات الزيادة الثناء تنفيذ عقودهم

بقى بقى تعلمات تعدقا

> على أن يضحرف خلك الى المواد المطابقة للشروط والمواصفات التى يثبت توريدها لمواقع العمل بعد سريان التسعيرة البيرية التى وفحت اسعارها يشرط الا تتضدمن تلك العقود نصما صريحا يقضى بتثبيت الاسمار خلال مدة التنفيذ – الزيادة التى تطرأ على أحسار المواد اللازمة للبناء التى لا تخضع لقانون التسعير الجبرى فلا يحق للمقاولين المطالبة بصرف فيمتها ما لم يشترطوا ذلك في عقودهم – تطبيق •

1YE (YF4)

الجزاءات التي ترقعها جهة الادارة على المتعاقد المقصر •

غرامة التأخير

 العقد شريعة المتعاقدين - نقوم قواعده مقام قواعد القانون بالنسبة لطرفيه _ يتعين تنفيذه وفقا ال اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ... الغرامات التي ينص عليها في العقود الادارية توقعها جهات الادارة من تلقاء نعسها دون الحاجة الى صدور حكم بها _ اقتضاء غرامات الناخير امر منوط بتقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرفق العام والقائمة على تنفيد شروط العقد _ للجهة المتعاقدة سلطة تحديد ميدا حسياب غرامية التأخير _ وتحديد الأعمال التي تحسب على أساسها غرامة التأخير - التوريد غير المطابق للمواصفات يأخذ حكم عدم التوريد من حيث توقيع غرامة التأخير اذا لم يتم توريد بديلها المطابق للمواصفات في الميعاد المحدد للتوريد ... العبرة في قبول الأشياء الموردة انما يكون بالتسليم النهائى الذى يتم بعد الغمص والمعاينة بمعرفة اللجان المختصة _ وايس بالتسليم الابتدائي الذى يقصد به اثبات كمية وعدد الاصناف الموردة وتاریخ ورودها ـ تطبیق ۰

AY4 (Y1E)

التعويض عن عدم التنفيذ

★ في مجال العقود (ادارية او مدنية) الخطأ العقدي هو عدم قيام النبين بتنفيذ التزاماتـه الناشــة عن العقد ايا كان السبب في ذلك _ يستوى أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عدد أو العماله أو لعلمه دون عدله دون عد او العمال روقط الحكم المائة ٢٥٠ من التقنين اللمني

رقم المبقحة	رقم القاعدة	
171	(۲۲۷)	اذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مستولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشات عن سبب اجنبي لا يد له فيه _ تطبيق • آ _ بعض افواع العقود الادارية • عقد مقاولة الأعمال
781	(۲۲7)	★ عقد المقاولة هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب التراشي فيه على عنصرين . العمل المطلوب تادينه أو الشيء المراد مسنعه . والاجر الذي يلتزم به رب العمل العمل الاجر يعد ركنا الساسيا لا ينعقد عقد المقاولة بدونه عقد المقاولة بدونه عقد المقاولة بدونه عقد المقاولة بدونه عقد بايجاب وقبول متطابقين يتعقد بايجاب وقبول متطابقين يتعقد بايجاب وقبول متطابقين بتنفيذ الإعمال المطلوبة منه _ تطبيق .
		﴿ يتسب التراشى هى عقد المقاولة على عنصرين هما العمل المطلوب تاديته أو الثيء المراد تصنيعه ، والاجر الذي يلزم به رب العمل - يعد الاجر ركنا أساسيا لا يشقد عقد المقاولة بدوء - يجب التمييز في هذا الشمن بين فرضين أولهما : أن يحرض الطرفان للاجر ويعجزا عن الاتفاق على مقداره غفى هذه الصالة تكون المقاولة المحالة لاتصدام أحد أركانها وثانيهما . الا يتفق الطرفان على تصديد مقداره رضم اتفاقهما

عقد مئتی ــ

تطبيق ٠

راجيع : عقيد ادارى : الشروط الواجب توافرها لاعتبار المقد اداريا ، (١/٢٥٤) •

على موضوع المقاولة فيتم تحديد الأجسر في هسذه الحالة وفقيا لحكم المادة ١٥٩ من القانون المدنى ـ

عمد ومشايخ ــ

تعيين العمدة

الأصل أن يتم التعيين في وظيفة العمدة الخالية بأسلوب الانتخاب ... استثناء من هذا الأصل نص في الفقرة



(171)

144

مقی مقی قصفها تاعداقاا

الأخيرة من المادة (٧) من القانون رقم ٥٨ لسسة
١٩٨٨ على التعيين في تلك الوطيقة بلا حاجة لاتباع
اجراءات الانتخاب اذا ما تبين انه لم يقبل للترضيح
اليها سوى شخص واحد ـ اذا توفى المرضيح الاول
قبل تمام الانتخاب ولم يبق في قائمة المرتضيع الال
المرضح اللائم تعين الذاء معلية الانتخاب واعادة غنج
باب المترضيح لشفل وظيفة العددة ـ تطبيب واعادة غنج
باب المترضيح لشفل وظيفة العددة ـ تطبيب .

££7 (170)

(ق)

قانون ــ

الأثر المباشر للقانون

★ القانون بوجه عام يصكم الوقائع والمراكز القابونيـه التي تتم تحت سلطانه اى فى القترة ما بين تاريح العمل به والغائه _ يسرى القانون الجديد باثره المباشم على الوقائع والمراكز التي تقع او تتم بعد نفاذه _ لا يسرى باثر رجمى على الوقائع أو المراكز التي تقع أو تتم قبل نقاذه الا بنعى صريح يقرر الأثر الرجـعى _ تطبيق .

Y-Y (Y0Y)

الالغاء الصريح والاعفاء الضمني

المادة (٧) من التقنين الدني تنص على أن لا يجوز المادة (٧) من التقنين الدني ينص صراحة على هذا الإلشاء أو يشتمل على نص يتمارش مع نص التشريع اللغية أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع الغاء أو نسخ التشريع يتم بنص ميريع يتضمنه تشريع لاحق وهدذا هو النسخ المريح – وكذلك يكن التسمخ خسمنيا. وله صورتان الماء أن يصدر تشريع جديد على نجي يتفارض تمام على التسميع ملى العدود التي يتم تنفي فيه التمارض يتمتع فيها التمارض وضما من الاوضاع الدريع مديد ينظم تنظيما كامار وضما من الاوضاع الدرية تشريع مبايق يقيم ونه وخيم وخيم المالة يعتبر التشريع ماليق يقيم ونه المالة يعتبر التشريع ماليق يقيم وتبها المالة يعتبر التشريع المبايق، منسومي هذا التشريع ولو النظى التعارض مين بعض تصوص هذا التشريع ولو النظى التعارض بين بعض تصوص هذا التشريع ولو التقارض بين بعض تصوص هذا التشريع ولو التغيير التعارض مين مصوص هذا التشريع ولا التشريع ماليق التعارض مين مصوص هذا التشريع ولو التغيير التعارض مين مصوص هذا التشريع

ونصوص التتريع الذى تلاه _ التنظيم العام الجديد لكافة فروع الجامعات الواردة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينسخ 1حكام القانون ٧٢ لسنة ١٩٥٩ وبالتالى فلا يسوغ اقتراح تعديل مادة من قانون الغى _ تطبيق

£70 (171)

★ المادة الثانية من التقنين الدني – العاء التشريع عد يكون صحيحا وقد يكون ضعنيا – الالفـاء الصحيح عد يتحقق لوجود نعن في التترييا – الالفـاء الشحيق بالغاء العمل بالتشريع السـابق – الألفـاء الشميق لمن سبق أن قرر قواعده تشريع واما بوجود حكم معارض من التشريع اللحق أحكم في التشريع السابق بحيث لا يحكن المتربع اللحق أحكم في التشريع السابق بحيث يعتبر اللحق ناصخا والسابق منصوخا غير أنه يشتر للحق من صدر الالفـاء المنحني أن يكون الحكام اللحق خاصـا الحكمان المتعارضان من طبيعة واحدة أو أن يكون الحكم اللحق خاصـا الحكم اللحق خاصـا الحكم اللحق خاصـا اذا حدث العكس بأن كان الحكم السابق خاصا واللحق عاما غلا يتحقق النصخ حاسان ذلك ؛ النص الخاص عاما غلا يتحقق النصخ حاسان ذلك ؛ النص الخاص عاما غلا يتحق النصة حاكن سابق عاما غلا يتحق النصة حاكن سابق عاما غلا يتحق النصة حاكن سابق عاما غلا يتحقق النصة حاكم السابق عاما غلا النص المناس علية النص الماء غلا عاما غلا يتحقق النصة حاكم السابق علية .

017 (1/11)

هٔرار اداری ــ

راجع أيضا : دعوى الالفاء واثر الحكم بالالفاء المجرد ، (٤٥) و لائحة نظام العايلين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحسرة (٢٠٤) وموظف و تسوية حالة – القانون رقم ٧ لمسنة ١٩٨٤ ، (١٨٨) و و طوائف خاصة من العاملين – عاملون بهيئة سكك حديد عشر ، (٢٧٢) .

ركن الشكل

القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣ غي شان مجمول القمان _ _ خول المشرع وزير الاقتصاد (الذي حل مصلة فيما بعد وزير التجارة والتموين) سلكة أصدار قرارات تحديد استار أقلمان التي تتسلمها المثنة الأقسان

رقم وقم العندة الصفحة

(177)

422

رايصرية وذلك قبل بداية كل موسم - صدور قرار من رزير التجارة في شان تصديد العنق بين المساركة خصم مبلغ جنيه ونصف نظير قيمة العنق بين المساركة التسويقية السكمية والمعلية درن أن يتضمن كليفة ترزيع هذا المبلغ - النص على كيفية توزيع هذا المبلغ في كتاب موجه من وزير التجارة لوزير المالية - يعتبر قرار اداري واجب التطبيق - اساس نلك - صدوره من الوزير المفتص بتصديد أسمار القمل - لا يشترط في القرار الاداري أن يصدر في صيغة معينة أو شكل معين طالما لم يتطلب المدرع ذلك - تطبع معينة أو شكل

ميعاد سحبه

إلا الأصل في سحب القرارات الادارية الفردية هو أنه لا يرد الا على القرارات العبية أما القسرارات السليمة والتي تتعلق بها حقوق فرى الشان فانه يعتنع سحيها _ استثناء من هذا الأصل بجوز سحب قرار فصلا الوظف ول صدر صحيحا متقا مع الفائون وذلك في أي وقت بون التقيد بعيساد _ اساس ذلك _ مراعاة الاعتبارات الانسانية وعلاج الاثار الضمارة التي تصبيب الموظف المفصول من جراء أثار الفصارة السية نتيجة نتيجة نتيجة نشاك _ يجوز سحب قرار انهاء القدمة تطبيق (١) .

V£7 (777)

القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا الملادار لا يجوز مسعبها في أي وقت متى مسدوت مليمة – أساس ذلك: دراعي المسلمة العاماة التي تقتضي استقرار الأرضاع – القرارات الغربية غير المرعة يجب على جهة الادارة أن تسميها – أساس خلك: الالتزام بحكم القانون وتسميما للأرضاع المخالفة – أذا صدر قرار اداري معيب من شأته أن يولد حقا غانه يستقر بلوات السنين يوما من تاريخ تقصرن القرار أو اعلانه بالطرق المقررة ويد على مبدأ تقصمان القرارات الادارية المبينة بعض الاستشناءات منها القرار الذي المقت به مقالمة جسيمة لامكام القانون تهرده من مسته كتصرف قانوني فتنزل به الي 4.6

رقم رقم القاعدة المطمعة

(Yol)

حد غمىب السلطة وتنحدر به الى مجرد الفصل المادى المتعدم الاثر قانونا _ سحب النوع الاخير فى اى وقت _ تطبيق •

★ التسكين باعتباره وضع العامل المناسب في المكان المناسب الذي يتقق مع خبراته ومؤهلاته من هائله أن يؤثر في الوضع الوطيقي للمسامل - قرار التسكين يعد من القرارات الادارية يسرى عليه ما يسرى على القرارات الادارية من أحكام تتعلق بالسحب أو الالفاء - اثر تلك - بانقضاء الميداد المحدد للطعن القضائي أو يسمعه يصبح قرار التسكين حصينا ضد أي سحد، أو تعليل - خليق •

قروخ*ن* ــ

★ الحكومة هي الهيئة التغييدية والادارية العليسالليلة _ تغتصر المكومة بعدليات معي القروض وعندها وما يتصل بها من عدليات مالية وانتمانيه تستيفف تعويل الشروعات مع تأجيل الصداد _ تغيير الاغتصاص بدنج القروض يستتيع تغيير الاغتصاص رئيس المجهورية للحصول على الذي بلاب الشرع الى ويضي المائية نيابة عن المكرمة الاغتصاص الشرع الى ويضي المائية نيابة عن المكرمة الاغتصاص العامة والمؤسسات العامة ليمائية والمؤسسات العامة المجموري رقم ١١٧ لعسنة ١٨١٨ _ عا ورد بهذا القرار لا يعدل أن يكون ناكيدا لاغتصاص وزيد المائية بعنج من شروض وذلك بحوجب القرار لا يعدل أن يكون ناكيدا لاغتصاص وزيد المائية بعنج من شروض ودد بهذا للقيا بعنج من شروض ودد بهذا للقرار لا المسنة المسادات _ نظم المشرع بعد ذلك اختصاصات .

ورير البيد عصدين بالمرارم بالشمات القده البيان المستدان المدهدة المنابع المستوحة المنابع المستوحة المنابع المستوحة المنابع المستوحة المست

(1117)

EEY

قضاء عسكري ــ

★ المادنان ۲۰ ، ۲۸ من قانون الخدمة العسكريه والوطبيه الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنه ١٩٨٠ تختص النياب العسكرية دون غيرها بالتحقيق في القضايا الداخلة في اختصاص القضاء العسكرى ومنها التخلف عن اداء الخدمة العسكرية ـ يكون رفع هذه الدعاوى عن طريقها اذا قررت رفعها .. اذا ارتات ان الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأداة عير كافية عانها تصدر أمرا بألا وجه لاقامة الدعوى باعتبارها صاحبة الولاية العامة مى الدعوى العسكرية وهو ما تملك اتخاذه في جنحه التخلف عن مرحلتي الفحص والتجنيد التي تتقادم بشلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشخص الثانية والأربعين ـ اثر ذلك : أنه لا يجوز نقل ممارسة هذا الاختصاص من النيابة العسكرية التي خصها القانون به الى مديرى مناطق التجنيد حتى ولو كانوا مفوضين في التصديق على احكام المساكم العسكريه في قضايا التضلف عن التجنيد لأن اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استثنائي يستعدونه بطريق التغويض من السلطة صاحبة الاختصاص الأصيل ويتعين أن تكون ممارستهم لهذا التفويض في الحدود التي صدر

٤٠٦ (١٥١)

فیها دون توسعه ... تطبیق ۰

قطن ــ

راجع : قدرار اداری « رکن الشسسکل » (۲۱۱)

قرات مسلحة ــ

راجع ايضا : مخابرات عامة (٥٩) ٠

الرتب _ علاوة ارتكان الحرب

لا القانون رقم ۱۳۲۲ لسنة ٥٠ وقراً في جان شروط الغدمة. والترقية أعناط القوات المبلحة... قرر المضرع يعضى المزايا إشبيط القوات السلمة المتقولين الى وظيفة مدنية منها الأحتفاظ بعدلاق الاركان حديب التي لا تستمق الا في حالة النقل مون غيره .. بقرط عدم 22

رقم رقم القاعدة الصفحة

(11)

وجود قاصصل زمنى بين انتهاء الضدمة مى القوات السلحة وشغل الوظيفة المنبية لا يكفي ذلك لاعتيار الأمر الأمراء الأمر نقلا بل يعدين تتبع الوضاع كل حالة على حده لتحديد التكييف القانونى لقرار اسناد الوظيفة المديد الكليفة السابق - ييان ذلك - تطبيق .

مرتب الاستقبال

★ الاساس القادوني لنح مرتب الاستقبال للعسكريين من ربح غريق ولواء وعميد هو قرار وزير الحريبة رقم 175 استة ١٩٦١ و وعميد هو قرار وزير الحريبة رقم في حقيقته مقرر للرتبة العسكرية وليس للوظيفة فير صدور نشرة الترقي للرتبة العسكرية وبالفئة المقرد لها – فهو راتب مقرر للرتبة العسكرية وبالفئة المقرد من مزايا الوظيفة – اذا شفل أحد الفساط من مرتبة لواء وطيفة عسكرية مرر لها رتبة فريق – اثر ذلك ليحتفظ بعرتب الاستقبال المقرر لرتبته هو – اماس يحتفظ بعرتب الاستقبال المقرر لرتبته هو – اماس للكاء إن شغله لهذه الوظيفة لا يتضمن ترقيته اللرتبة اللي. إلى المنطقة المؤسلة المؤسلة المؤسلة اللي. الاطلى المقرد لها – تطبيق .

(101)

النقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية

بل المادة 121 من القانون رقم ٢٢٧ لسمة ١٩٥١ بشان شروط الشدمة والترقية لفسياط القوات المسلمة مسئية أن يكون الى الدرجة أو الوطائة المعاملة ليجهد منية أن يكون الى الدرجة أو الوطائة المعاملة لزيته المسكوية وأن يتصد لجره في الوطائة المعاملة لزيته على أساس الرواتب الأضائية المثني المهابة أيها أيمر الخبر للقرية المتولى المهابة أيها أيمر أكبر مناط تطبيق مذا الحكم من وتخاذ أجراءات النقل المنية وعمم وجود فاصل زمنى بين الخدمة المهسكوية. والمدنية حصم وجود فاصل زمنى في ذاته لا يستلازم القبل ادلما بأن الاس نقل من الفال المناسحة الذاتبيت المواءات النقل القبل دائما بأن الاس نقل من الفال القبل دائما بأن الاس نقل من القبل القبل المناسخة الذاتبية المسلمة الذاتبية المسلمة الذاتبية المسلمة الذاتبية المسلمة الذاتبية المسلمة الذاتبية المسلمة الذاتبية بالمسلمة الذاتبية مواشدة المسلمات المنتسمة بكلا المهنون المناطية والمادي المادامية المادي والمناس المناسخة ا

رةم المنفعة	مقن القاعدة	
		لسنة ١٩٧٨ على العاملين بنظم خاصة النين يعاد
		تعيينهم في الوحدات التي يسرى عليها أحكام هذا
279	(۲۰۷)	القانون ــ تطبيق ٠
		المعاش

★ استحقاق الأخوات ـ القانون رقم ۲۲۳ اسـنة ١٩٥٩ بشأن المعاشات والمكافات والتعويض لضباط القوات المسلحة .

 استحقاق الأخوات المعاش المقرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ منوط بشرطين :

أولهما : أن يكن من المستحقات السابق حرمانهن وفقا لقوانين الماشات السابقة ·

ثانيهما : أن تتواقر فيهن شروط الاستفقاق القررة من المستفقاق (۱۹۷ وهي عسم التورة و واعالة المتوفي لهن حال حياته والا يكون لهن اليداد خاصي يعادل قيمة المعاش ب اذا تواقر هذان الشرطان يفدن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ لهن أي نصيب فيه الا في حالة عدم وجود اي من ليتانسون المنافرة اللهن أي المائدة و إي من المائدة (ع) من المائدة من ا

★ اعاد الشرع بمقتض القانون رقم ١٠ اسمنة ١٩٧٥ بشان التقاعد والتأمين والماشمات للقوات المسلحة تسمية مماشات القبيات فعدتهم بالقوات المسلحة في الفترة من ١٩٧٧/١/٣٠ مني ١٩٧٥/١/١٠ المسلحة في الفترة من ١٩٧١/١/١٠ من وذلك بما يعادل و التمويط مرتب أو درجات قرين كل منهم الوجود في مربعط مرتب أو درجات قرين كل منهم الوجود في النكريخ الملكرة المسابقة على وسعدت عنها الاقساط المستحقة فرضما ما يعترق المشرع بين من نقل من القوات المسلحة الي جهت المشرعة ومن ظل يدون عمل ويتعم الاسلحة الي جهت مدينة الرياض الماليون المسلحة الي جهت مدينة ومن ظل يدون عمل ويتعمل الاستحقاق ومنظ الله يوت عمل ويتعمل الاستحقاق ومن ظل يدون عمل ويتعمل الاستحقاق حسيدة التعميات الاجتماعية خصم وتحصيل

الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمين

YA (YY)

315

رقم رقم القاعدة المنفحة

(Vo)

الاجتماعي منهم عن اشتغالهم في الحكومة أو القطاع العام خلال المدة المذكورة أساس ذلك : أن المشرع ضمها لهم فرضا مون أداء أي اشتراك عنها _ تطبيق •

قوة قاهرة ــ

راجع : عقد اداری « تنفیذه ، (۳۵) .

(U)

لائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال ـ

راجع : موظف « مرتب ـ بدلات ـ بـدل انتقال » (۷۷) •

لائمة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق المرة -

راجع أيضًا : الهيئة العسامة لمسوق المسأل (١٣٤) وعاملون بالهيئات العامة (٢٤٩) ·

★ المادة ١٤ من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشان لائحة نظام العاملين بالهيشة العامة للاستثمار والمناطق الحسرة بيشترط في الترقيبة بالاختيار أن يكون العامل هاصلا على تقدير ممتاز في التقرير الدوري عن السنة الأخيرة .. المادة ١٣٠ من القرار المنكور تقضى بأن تتم اعادة التسكين في الوظائف طبقا لتوافر اشتراطات ومطالب التأهيل بالاضافة الى المدد الكلية اللارمة لشغل كل وظيفة ... القرار المادر بالترقية المبنى على تسوية خاطئة ... يشكل قرارا اداريا منشئا لركز قانوني ذاتي لا يجوز سحبه الاخلال المواعيد المقررة للطعن القضائي ... ومن ثم يتحمن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه الفطا او مخالفة القانون في شانه _ طالما لم تنمس المقالفة به الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار الاداري ويحيله الى مجرد عمل مادى لا يتمتم بشيء من المصانة القررة للقرارات الادارية - أساس ذلك ·

المحرص على عدم زعزعة المراكز القامونية الدانية المستقرة التي المستقرة التي الاستبها أربابها بمتنفي تلك القرارات المستقرة القرار الادارى لشرط النصاب الزمني (الدالية والكبية) المقررة قانونا الشعاف الوطائف المستقرو في شام المستقر المستقرة بالاغتيار من السنة الأخيرة كشرط للترقية بالاغتيار من ان يترتب عليها اندام معل القرار ذاته – اثر فنك أن المنافقة المشرط مسعة محل القرار ذاته – اثر فنك عدم سحب هذا القرار ليطلانه خلال المواعيد المقرة للمعن القضائي يكسبه حصانة تعصمه من الى الفراء أن تطبيق .

(3·7) YFA

اللائحة المالية للميزائية والحسابات ...

راجع : هيئة الشرطة (٢٨١) ٠

(þ)

مؤسسة صحفية ـ

راجع : مجلس النولة « الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع » (٢٩٦) •

مؤسسة عامة ـ

تحولها الى شركة عامة

★ يترتب على زوال الشخصية المعنوبة للمؤسسة العامة نشاة شخصية معنوية جديدة هى شخصية الشركة الشركة العامة التي مدت معل المؤسسة المغاة والتي تثول اليها جديم أصول وموجودات وحصقوق والتزامات المؤسسات المنكرية باعتبارها خلفا عاما لها – ليس في قرار وزير المالية المشار اليه ما يفيد تحويل تروض المؤسسات الى مصاهمات أو حاول وزارة تروض المؤسسات الى مصاهمات أو حاول وزارة المائية معل المراحات في سداد القروض التر خلك حاشتم الشركة العامة بسداد القروض التي كانت في نمة المؤسسة التي حلت مدنها باعتبارها خلفا عاما نبها - تطبيق .

181 (0.)

مؤسسة مصر للطيران ــ

راجع : ضرائب (٩٦) ٠

مجتمعات عيرانية جديدة ـ

راجع : استثمار مال عربى واجنبى (١٧٤) وضريبة « الاعفاء منها » (٢٣٤) ·

مجلس الدولة _

راجع: الهيئة العربية للتصنيع (٢١) •

اعضاؤه

مرتب نائب رئيس مجلس الدولة

★ تناول المسرع في القوانين المسار اليها بالتعديل جداول مرتبات العماملين المدنيين بالمدولة والقطاع العسام وأصحاب الكادرات الخاصة ... في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قرار زيادة مرتباتهم بواقع ستين جنيها سنويا على أن تمنح لهم بعد العلاوة الدورية المستحقة في ١٩٨٤/٧/١ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقررة قانونا _ تسرى هذه الزيادة على مرتبات العاملين من نوى المناصب العامة ... استحدث القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قاعدة تقرر للعضو الذى يبلغ مرتب نهاية مربوط الوظيفة التي مشغلها حقا ماليا اقصاه مرتب ويدلات الوظيفة الأعلى ولو لم يرق اليها وبشرط عدم تجاوزه _ مربوط رئيس مجلس الدولة (وهي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة ناتب رئيس مجلس الدولة) يبلغ في ١٩٨٤/٧/١ جنيها شهريا ـ اثر ذلك . يستحق نائب رئيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ المذكور نهاية مربوط وظيفته ومقداره ٢٤٤ جنيها شهريا في الوصول بمرتبه الى مرتب الوظيفة الأعلى ومقداره ٢٤٩ حنبها شهريا ولا وجه للتفرقة بين كون مرموط الوظيفة الأعلى متدرحا أو ثابتا وإنما بتعبن التسوية بين الأمرين لاتحاد العلة من النص في الحالتين - نص القانون رقم

440

(YEV)

السنة ١٧٧٦ بالنسبة للوظيفة الاعلى ورد مطلغا دين تخصيص بوظائف معينة دين آخرى – آثر ذلك يعتد حكمه الى هذه الوظيفة إلى كان نرع مربوطها ثابتا أو غير ثابت – من يشغلون وظيفة وكيل مجاس الدولة ينفتح أهامهم المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٩ جميها شهويا – تطبيق •

العلاوة الاضافيسة

🖈 المادة ١٩٧٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بسان مجلس الدولة والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنيظام العاملين المدنيين بالدولة انعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ _ المشرع استحدث بمقتضي حكم المادة 13 مكررا المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣: نصا جديدا يمنع العامل بمقتضاه علاوة اضافية بفئة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التى يشغلها متى مضى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقررة لوصول مرتبه الى الحد الأقصى المسموح به قانونا _ شرط ذلك : الا يجاوز أجره بمنحه اياها الريط المالى الثابت المقرر لدرجمة الوظيفة الأعلى مباشرة ما أثر ذلك : أن من يشغمل الدرجمة العالية يحرم من تلك العلاوة اذا تحقق في شانه الشرط السلبي الذي قرره المشرع أما من يشغل ما عدا ذلك من الوظائف ذات الدرجات الأدنى لا يحرم من الحصول على تلك العلاوة متى توافرت في شانه مناط استحقاقها - تسرى أهكام قانون نظام العاملين المنيين بالدوا جوصفه الشريعة العمامة في مجمال التوظف على العاملين بكادرات خاصة غيما لم تتناوله تلك الكادرات من مسائل بالتنظيم _ شرط ذلك : انها لا تتعارض مع المكام تلك الكادرات او طبيعة الوظائف التي تحكمها .. اساس ذلك : أن المشرع قصد الى أن الافادة من حكم المادة ٤١ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسمنة ١٩٧٨ لا يقتصر على العاملين الضاضعين لاحكام هذا القانون بل تمتد ايضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم المكامه فيما لم يرد في شانه نص خاص في القوانين والقرارات المنظمة الشئونهم الوظيفية _ سريان مطبيق حكم المادة ١١ مكررا المشار اليهما على السادة اعضاء مجاس الدولة من تتوافر في شاتهم شروط

استحقاق العلاوة الاضافية المقررة به ـ اساس ذلك :

ان قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ قد حاء

خلوا من نصر مماثل الصحكم المادة المتكورة الذي

استحدث في تاريخ لاحق على العمل بلحكامه بمقتض

القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ وإن معاذ الصحكم

لا يتعارض واحكام قانون مجلس الدولة ـ اثر ذلك
جواز الجمع بين تطبيق حكم المادة ١٤ عكروا من

قانون العاملين المدنيين بالمولة والحكم الوارد بالجدول

المحق بقانون مجلس الدولة على السحادة اعضاء عملس الدولة وفقا المدروط المغلوب المدنية والمحم الموردة المحلمات تطبيق

717 . (741)

اجازة خاصة بدون مرتب

★حطر المشرع بالمادة ١٠٧ من قادون مجملس الدوله الصادر بالعابون رقم ٤٧ اسنة ١٦٧٢ على اعصباء المحاكم الحصول على أجازات في غير العطلة القضائيه الا لن ياشر منهم ألعمل خلالها وكانت ظروف العمل تسمح بذلك _ واجاز الشرع الترخيص باجازات لظروف استثنائية في اطار ما تقرره القوانين واللوائم الخاصة باجازات العاملين المنبين بالدولة .. اذا كان ظاهر النص المنكور يوحى بأنبه يضاطب أعضاء المحاكم بمجلس الدولة الاثنه اخذ في الاعتبار ورود النص في الفصل الخاص بالأجازات الضاصه بأعضاء المجلس عموما _ ولأن عبارة النص جاءت عامة ... اثر نلك يسرى حكم النص على اعضاء المحاكم وعلى غيرهم من اعضاء المجلس العاملين بفروع المجلس المختلفة .. قانون مجلس الدولة أورد بنظيما يكاد يكون شاملا لأجازات الأعضاء الا أنه لم بستبعد الرجوع بما هو منصوص عليه في قانون العاملين المنبين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع طبيعة العمل بمجلس الدولة .. اثر ذلك : انه يجوز الترخيص لعضو الجلس باجازة خاصة بدون مرتب متى قدر رئيس مجلس الدولة واعتباره السلطة الختصة أن الظروف الاستثنائية الخاصة بالعضو تستدعى حصوله على هذا النوع من الأجازات _ تطبيق •

11. (1.1)

رقم رقم القاعدة المنقطة

انتهاء الخسة

★ المادة ۱۲۳ من القانون رقم ٤٧ لسمنة ۱۹۷۲ بشان مجلس الدولة المستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ استبقاء من تنتهي خدمته من السادة اعضاء المجلس ببلوعه السن المقررة لترك الخدمة خلال العدام القضائي حتى نهايته - لا تحسب المدة من انتهاء الخدمة حتى نهاية العام القضائي في تقدير المعاش أو الكافاة الستعقة له - حكم المادة ١٢٢ الشيار اليها جاء عاما دون تقید ومطلقا دون تحدید ... نتیجة نلك : یسری على جميع اعضاء مجلس الدولة ولو كان العصيو يعمل في خارج للجلس مادام أن عمله هذا رؤى أنه وثيق الملة بعمله في الجلس _ العضو خلال هذه الفترة وان كان شاغلا لوظيفته في المجلس الا انه لا يعتبر شاغلا لدرجته المالية ... نتيجة ذلك : بحصل العضبو بالإضافة الى المعاش على مكافاة توازى الفرق بين المعاش ويين المرتب والبدلات المقررة .. من يعمل خارج المجلس طوال الوقت خلال فترة استبقائه _ لايستحق تلك الكافاة لتخلف مناط استحقاقها بالنسية له - تستقل الجهة التي رخص له بالعمل فيها متقدس ما يمنح له من مخصصات مالية ـ اعارة العضـو لشغل وظيفة أمين عام مجلس الوزراء .. هو تصريح أو ترخيص بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانوني. يتفق تعاما مع طبيعة العمل في الاسرة القضائية التى يظل منتميا اليها _ المعاملة المالية خلال فترة استبقائه مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس ــ مؤداء أن يستحق المعاش المقرر وفقا المسكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ _ بالاضافة الي المخصصات المقررة لوظيفة المين عام محلس الوزراء التي يضطلع بأعبائها .. أساس ذلك : اعتسار همذه المخمصات هي البديل عن المكافاة التي يحمسل عليها العضو في حالة استبقائه بالضدمة في مجلس الدولة ٠

ATY (***)

اختصاص ادارات الفتوى

★ المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ - مناط اختصاص ادارات الفتوى بمجلس

وقى وقع المعامدة المعاقدة

الدولة بابداء الراي في المسائل التي تعرض عليها أن يكون طلب الراي من الجهات المصددة على سبيل المصر مي الفقرة الاولي من المادة المنكورة وهي رئاسة المجمودية وبرئاسة مجلس الوزراء والوزراء والوزراء والوزراء والوزراء والوزراء والهزارات المامة - بورصات الاوراق المائية لا تندر من عداد الهيئات المامة التقليدية أو تلك النبي يحكمها المائية المسائل الهيئات المامة عليسة اقتصادية ومهنية ولا تتوافر فيها مقومات الهيئة العامة بالمعني المحدد في القانون رقم 11 المسائل الهيئة العامة بالمعني المحدد في القانون رقم 11 المسائل عام بمقتضي قرار جمهوري – اثر ذلك – يتصمحر وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية العامة كاصل عام اختصاص ادارة المقتري عن ابداء الرائي في موضوع وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية – تطبيق وردي المائية من موضوع وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية – تطبيق وارد عنه المائية والمائية عن طريق بورصة الاوراق المائية عليق والمنائية عن طريق بورصة الاوراق المائية عن طريق بوروسة الاوراق المائية عن المائية عن المائية عن طريق بوروسة الاوراق المائية عن الما

۰۰۲ (۲۰۱)

اختصاص تجان القسم الاستشاري

★ الرقاية القانونية التي يترلاها مجلس الدولة على المقود التي تيرمها جهة الادارة وفقا لما استعقق من افتاه الجمعية العمومية هي رقاية نبعث التحقق من مطابقة احكام مشروع العقد المقوانين دون التطوق المسلم الملاحمة والتقدير التي ينفرد القضاء برقابتها لا جهة الفترى – مهما بلغت الخالفات التي قد تشوب الاجرادات السابقة على التصافد فلا يجوز لجهسة الفترى الامتاع عن فراجعة المقد على جهها الفترى الملاخ الجهة الملاحة الرأى بجميع ما ارتاته هذا الخصوص بالنسبة للاجرادات السابقة على العقد وكذلك بالنصبة المعتد ومستنداته – تطبيق •

404 (11)

ظانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ عهد الى لجان الفترى المقصدة بعراجمة عقود القريب و الإشخال العامة وجميع المقصود التي ترتب حقوقا أن الانتزامات ماليبة للدولة وغيرها من الإشخاصة الاعتبارية العامة أن عليها أنذا كنانت قيمة العقد اكثر من خمسين الله جنيه – اذا كان المشرع قد اتأط بالمجمعية المعمومية لقصمى اللقتري والتشريع مر نظر المسائل التي تري ماددى لمبان الفترى احالتها الى المجمعية المعمومية الامميتها ويشمل نلك المقود بصحم التحراجها ضمن هذه المسائل ولعمومية النمن الا أن النمن الا أن

انتراجها ضمن هذه المسائل ولعمومية النمن الا أن

التراجها ضمن هذه المسائل ولعمومية النمن الا أن

التراجها ضمن هذه المسائل ولعمومية النمن الا أن

التراجها ضمن هذه المسائل ولعمومية النمن الا أن

المحمودة المسائل ولعمومية النمن الا أن

(APP) · V3F

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ما يغرج عن اختصاصها

★ مقابل الانتفاع بالأرض ورسم الصيانة والكسح الى القيمة الايجارية ·

هذا المقابل نلك الرسم ليسا من الرسوم المحلية ولا يعدو النزاع بشانهما أن يكون نزاعًا في القيدة الايجارية للوحدة المؤجرة - اثر ذلك : يخرج القصل فيه عن اختصاص الجمعية المعرمية لمسسمي الفتوى والتشريع بغض النظر عن المزافه - اساس ذلك . أن القصل في هذا المنزاع يجب أن يتم وقعا للاجراءات والمواعيد وأمام الجبة التي حددها القانون المنظم . للملاقة بين المؤجر والستاجر - تطبيق .

V1 · (4/YE)

* المادة ٦٦ من قانون مجملس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ـ المترع عدد المسائل التي تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريم بنظرها وحدد الأشخاص الذين يملكون طلب ابداء الرأى فيها - كما بين المنازعات التي تنفرد الجمعية العمومية بالغصل فيها واستلزم لاختصاصها أن يكون طرفاها من الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المصلية دون غبرها _ سلطة أيداء الرأى في السائل الدولية والتستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية الهامة ليست مطلقة وانما هي مقيدة بالحصول على موافقة الجهـة صاحبة الشان وان تكون هذه الجهة هي طالبة الراي وذلك حتى لا تفاجأ الجهة بفتوى في صميم شئونها دون ان تطلبها ... الفتوى ليست مجرد بحث نظرى وانما يجب ان تكون مستندة الى طلب جهة قادرة على تنفيذها الأمر الذي يقتضي ان تكون صاحبة اختصاص مشانها •

> الأثر المترتب على نلكِ : خروج المنازعة بين اتحاد . البريد الافريقي ومصلحة الجمارك من اختصاص . الجمعية العمومية لقسمي الفترى والتشريع .. تطبيق .

err () () () ().

🖈 للاده ٦٦ من عانون مجلس الدوله رهم ٧٤ لسنه ١٦٧٢ ـ المادة ١١٠ من قانون المرامعات ألمسيه والمجاريه " رهم ۱۲ لسبه ۱۹۱۸ ــ :لقانون رفع ۷۰ نسبه ۱۰۱۶ بنبان رسوم التوتيق والسهر ــ الاصل هو احتصاص الجمعية العموميه لقسمى العنوى والتشريع بالعصال هي المدازعات التي سما بين الجهات المسار سيها يدس المادة ٦٦/د من عانون مجلس الدوله المتسار اليه اد ان المشرع في القامون رقم ٧٠ لسمة ١٩٦٤ بشال رسوم التوثيق والشهر خرج على هذا الأصل فيما يعلق بالمسازعات التي تثور حول تقمير الرسوم سكميلية فحدد طريقا خاصا للطعن فيها بالمادة ٢٦ من القانون المذكور - اثر ذلك - عدم اختصاص الجمعية العمومية لفسمى الفتوى والبشريع بالعصل غي تلك المنازعات ـ لا يغير من ذلك أن احالة النزاع الى الجمعية العمومية كان يجكم من ممكمة جزئية طبقا لنص المادة ١١٠ من عانون المرافعات لعدم سريان هذا النص في مواجهة الجمعية العمومية - أساس نلك -أن الاحالة لا تكون الا بين محكمتين بابعتين لجهة قضائية واحدة او لجهتين قضائيتين مستقلتين والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة مالعتى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات ... تطبيق •

141 . (5)

لله مدد المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن
رسوم التوثيق والشهر الطريق الدى يتم وقضا له
للتظلم من أمر التقدير – ما نص عليه القانون في
مذا الصحد هو الواجب الإنباع حشي ولو كان النزاع
قائما بين جهنين عامتين مما تضمى المجمعية العمومية
لقسمى اللتوى والتشريع بضر منازعاتها وقضا لحكم
المائة ١٦/١ من قانون مجلس الدولة باعتبار أن حكم
القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاص يقيد النصى
العانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاص يقيد النصى
مجلس الدولة - أساس نلك: أن حيثما يرسم الشرع
مجلس الدولة - أساس نلك: أن حيثما يرسم الشرع
مريط غريقا خاصا للمطالبة بالحق سواء من حيث الجهة
أق من حيد الإجراءات غانه يتمين التزام المسجيل
أل من حيد الإجراءات غانه يتمين التزام المسجيل
التطالب المستقديد المستهدين التزام المسجيل
الموقد المستورة المستورة المستهدين التزام المسجيل
الموقد المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة الترام المستورة المرام المستورة المستورة المرام المستورة المرام المستورة الترام المستورة المستورة المستورة المستورة الترام المستورة المرام المستورة المستورة الترام المستورة المرام المستورة المستورة الترام المستورة المرام المستورة المستورة المستورة المرام المستورة المستورة المستورة الترام المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة الترام المستورة الم

رقع رقع القاعدة

> الذي حبيده المشرع _ اثر ذلك : عدم اختصاص الهمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر النزاع الاثل _ تطبيق ٠

104 (TTT)

> * يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجالس الدولة كافة المنازعات التأجيرية التى يحكمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته والتي تنشأ بين الجهات الادارية _ ينعقد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجس محسل النزاع أو قاض الأمور المستعجلة حسب الأحوال _ للقانون المشار اليه ذاتبته وإوضاعه الخاصة _ تطبيق •

۱۱٤ (٤.)

> * الأصل أن الجمعية العمومية لعسمى الفتوى والتشريع تختص بابداء الراى الملزم في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات والمسالح والهيئات العامة ووحدات الحكم المعلى وغيرها من الجهات العامة الأخرى المشأر اليها في المادة ٦٦/د سالفة الذكر ـ اذا عقد المترع الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص تعين الاعتداد بهذا النص الخاص وحده - القانونُ رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الشار اليه قد ناط نظر المنازعات الايمارية الناشئة عن تطبيق احكامه بالمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها العقار محل المنازعة -تطبيق ٠

1 3 Y 3 (IVO)

> كلا نص المادة ٦٦ فقرة د من قانون مجلس الدوليه رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ـ الأصل أن الجمعية العمومية تختص بابداء الرأى المازم في المنازعات التي ننشأ بين الجهات المشار اليها بالنص .. اذا عقد المشرع الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة اخرى بنص خاص يتعين الاعتداد بهذا النص الخاص وحده ـ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شان تاجير وبيم الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجس والمستأجر ناط بنظر المنازعات الايجارية الناشئة عن تطبيق احكاءه بالمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها العقار محل المنازعة - نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر هذه المنازعات ايا كانت اطرافه _ تطبيق ٠

(۲۰٤/ب)

رقم رقم القاعدة المطمقة

🖈 نص المادة ٦٦ عقرة د من قانون مجلس الدولة رةم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ـ الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار اليها على سبيل الحصر .. المترع في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والستأجر خرج عن هدا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثور حول القرارات التى تصدرها اللجنة الشكلة بكل وحدة محلية بشاس الهدم الكلى او الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو صيانة الماني - أناط بالمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار الاختصاص بالغصل في الطعون المقامة على قوارات هذه اللجنة - اثر ذلك - الفصل في هذه المنازعات ينصر عن اختصاص الجمعية العمومية يا ما كان أطراف النزاع .. أساس ذلك .. النص الخاص الوارد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يقيد النص العام الوارد في قانون مجلس الدولة - تطبيق ٠

Y11 (1/YOT)

للدة ١٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩/١ م. الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسم الفتري والتشريع بايداء الرائ الملزم الدامة – اذا عقد الشرع الإختصاص بنرج من السامة – اذا عقد الشرع الإختصاص بنرج من المنازعات لجهة أشرى بنص خاص تمين الاعتداد بالمنض شميية على البرادات رؤوس الاموال المنقد بغرض ضميية على ايرادات رؤوس الاموال المنقد (الملفى) أو في القانون رقم ١٩/١ لسنة ١٩٦١ بشأن الفرائب على الدخل (العالمي) رسم اجراءات معية وجهات محددة المنظر في المنازعات الشمييية – لما كان الخصاص بقيد العام – نتيجة نلك كا اختصاص الشعرية العام المتصاص الشعرية المنازع فيها حالة المتصاص الشعرية المنازع فيها – تشبية نلك كا اختصاص الشان إلى كان المراف النزاع فيها – تشبية .

*** (1/90)

خ وضع الشرع اصلا عاما متتضاء أختصاص الجمعية العمومية تقسمي المقتري والتشريع دون غيرها باللمصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين إلمصالت العامة قر بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها

البعض _ نساط وزير الاوقاف ومن بعده هيئة الاوقاف المسرية في القيام على "مغزن الاموال الموقوة إنيا... المسرية في القيام على "مغزن الاعوال الاموال انما بياشره ناظر الوقف وهو من الشخاص القانون الما سواء وزير الاوقاف أو من ينوب عبه ينس القانون العام سواء وزير الاوقاف أو من ينوب عبه خروج هذا النزاع من اختصاص المجمية العمومية العمومية العمومية العمومية القسمي القتري والتشريع - تغييق .

Y1Y (1·A)

★ المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لمسعة ١٦٧١ بانتساء هيئة الأوقاف المصريه ، المادة ٦٦ من قانون مجلس' الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ــ نشاط ورير الاوقام، ومن بعده هيئة الأوقاف المصريه عي ادارة ادوعاف الغيرية واستثمارها والتصرف فيها اسما هو نشاط ناظر الوقف الذي بعد من أشخاص القانون الخاص ... أى نزاع يتمل بتلك الأموال يباشره وزير الأوقاف أو هيئة الأوقاف التي تنوب عنه بنص القيانون يتم باعتباره من اشخاص القانون الخاص - نتيجة دلك خروج هذه الأنزعة عن اختصاص الجمعية القموميـة' لقسمى الفتوى والتشريع القرر طيقا لنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة التي حددت اختصاصها بالبت في الانزعة التي تقوم بين اشخاص القانون العام المنصوص عليها على سبيل الحصر بالمادة المنكورة وبالتالي فلا تختص بالأنزعة التي يكون ناظر الوقف طرفا فيها _ تطبيق •

YY - (YYY)

المادة 7/1 من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1977 - خص الشرع الجمعية العمومية المسمحية المترسع دون غيرها بالقصال على المتزعات التي تنشأ بين الجهات الادارية التي حددها النص حصرا وهي الوزارات والمسالح العامة والهيئات العامة والهيئات العامة والهيئات العامة والهيئات العامة والهيئات العامة والهيئات العربية للتصنيع هي منطقة عربية دولية وباب العضوية لمها مقدر الاقة دولة عربية ترغب في الانتمام الهيئات الشرط المفروة عليها على مصر القانون رقم 17 المنتقد مدير بالوافقة عليها في مصر القانون رقم 17 اسنة صدر بالوافقة عليها في مصر القانون رقم 17 اسنة

147 منحت الهيئة الشخصية القانونية المستقلة التي
الدول الأطراف وانطعتها – الثر نلك : أن الهيئة
العربية للتصنيع لا تعد من بين الجهات الحددة في
العربية للتصنيع لا تعد من بين الجهات الحددة في
المقرة (د) من المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة ومن
الم لا تختص الجمعية المحميمية للمسمى المشتوى
والتشريع بالنزاع الدى تكون هذه الهيئة طرفا هية مح
الحدى هذه الههات – تطبيق .

(117)

لا المادة ١٦ من القادون رقم / إلسنة ١٩٧٧ بشان مجلس. الدتوى التراق - اختصاص الجمعية العمومية العسمي المقدوى والمتربع ورن غيرها بالفسل في المنازعات التي نتشا بين الورارات از بين المسالع العامة أو بين الهيئات بعضها البعص – المؤسسات العسمية وملحقاتها من بعضها البعص – المؤسسات العسمية والمتربة بتعبر در المسمعي والالات وإمهزة الطباعة والمتربة بتعبر در المسمعي والالات وإمهزة الطباعة والمتربة بتعبر المتربة المنازية المعربية العمومية القسمي الفتري والتشريع وقضا لحكم البعمية العمومية القسمي الفتري والتشريع وقضا لحكم المنازية رقم / لا لسسنة المينا المنازية المهار المينا من المنازية المهار المينا من علية .

(FFT) · YTA

11

★ اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتدريخ بنظر المنازعات النصوص عليها فى البند (د) من المادة من من قانون مجلس الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ مقصور على المنازعات القائمة بين الجهات المنصوص عليها فى هذه المفترة ومى الوزارات والمسالح العامة والهيئات المامة والمؤسسات العامة والهيئات للملية أد بين هذه الجهات وبعضها البعض _ النزاع بين مصلحة الجمارى واحدى الهيئات المائية لا يتدرج مصلحة الجمارى واحدى الهيئات المائية لا يتدرج خصف المنازع بين المنازع عن المناس اللها جمسيان أن أحد سراية أحداد المنازع عن المناس سالف الاشارة _ الر ذلك خدرج هدا النزاع عن اختصاص الجمعية العمومية المسمى المناسي والتدري والتدريح _ تابية

رقم رقم المطمة المطمة

صاحب الصفة في طلب الراي ٠

★ المادة ١٦/٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ - اختصاص الجمعية العمومية القسمي المنتوي بالمسل غي المنزوات النبي تنشأ بين الجهات المحددة بدس المادة ١٦/٩ دن نانون منشلس الدولة وذلك براى مارم للجانبين - يكون طاب عرض النزاع على الجمعية العمومية من المشلل القانوني للجهة طالبة البت عي النزاع المتصل بها - طـرح النزاع على الجمعية العمومية بكتاب من رئيس الادارة المركزية بمصلحة الجمارك ببورسميد والمنطقة الصدرة - الركزية بمصلحة الجمارك ببورسميد والمنطقة الصدرة - الشركانية عدم قبول طلب عرض النزاع الاصدة - الشركانية - عدم قبول طلب عرض النزاع الاصدة - المدنية - المسلمة الجمارك بيورسميد والمنطقة الصدرة - المسلمة - عليية - الصدة - علية علية - المسلمة - عليق المسلمة - عليق المسلمة - علية علية - المسلمة - عليق المسلمة - علية علية - المسلمة - عليق المسلمة - علية علية - علية علية - المسلمة - علية علية - المسلمة - علية علية - المسلمة - علية علية - المسلمة - علية علية - المسلمة - المسلم

Ye (17)

★ المادة ١٩/١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ – اقتصاص الجمعية المعرمية المسمى الفتوى والتثيريع بابداء الراى عى المسائل الدولية والدستورية والتثيريعية وغيرها من المسائل القانونية يكون باهالتها من احد الاشخاص المشار رئيس الهيئة التثيريعية أو رئيس مجسلس الوزراء رئيس مجلس الدولة – طلب ابداء الراى ورد مرئيس مجلس الدارة الهيئة المامة المطار والكباى – الامن لغير طلب الدارة الهيئة المامة المطار والكباى – الامن عدم قبول طلب الراي – تطبيق •

١٠٠ ٢٤

★ المادة ١٩٦١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٤٧٧ من مقتساس الجمعية المعومية المعومية المعرمية المعرمية المعرمية والتشريع بابداء الرأي في المسائل القانونية يكون بالماليا، عن طريق احد الاشتام اللين حديم النمن على سبيل الحصر وهم ` رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الدولة يون غيره م طلب الرأي المقعم عن رئيس الوحدة المحلية ميكون غير مقبول لتقديمة من غير دي مسفة مستطيق تطبيق .

Y1Y - (4£)

 اختصاص الجمعية العمومية القسمى الفترى والتشريم
 بنظر المنازعات بين الجهات الادارية من بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة احصاية الصقوق ومنى

رةم رةم القاعدة المطحة

المنازعات _ يجب لقبول طلب النزاع ان يقدم الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي وان يوجه الى من يمثل الجهة التي وجه اليها قانونا ــ فالصفة شرط لقيول الدعوى ويدائلها من وسائل حماية الحقوق ـ طلب النزاع قدم من رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العسامة لمشروعات الصرف وهو ماحب الصفة في تمثيلها قانونا طبقا لنص المادة (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٢ ـ هذا الطلب وجه الى محاعظ الغربية بصفته المثل القانوني الوحيد للوحدة المحلية لركز ومدينة كعر الزيات في حين أن المثل القاموني لهذه الوحدة هو رئيسها _ المثل القانوني لقرية مشلة هو رئيسها طبقا لنص المادة (٤) من قانون نظام الادارة المحليسة ـ اذا لم يوجه طلب النزاع الى احمصاب الصعة المذكورين واقتصر على توجيهه الى محافظ الغربيسة وهو غير ذي صفة في النزاع فاثر ذلك عدم قبول طلب النزاع ـ تطبيق ٠

TOT (17T)

★ اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهنين أو تكثر من الجهات المنسار البها في القدرة (ه) من المادة ٢٦ من قامن مجلس الدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ هو البديل عن استعمال الدعوى كوسية الحماية المحقوق وفض المنازعات بين الجهات المتسار اليها _ يجب تقديم طلب عرض النزاع من صاحب العمقة في التقاضي طبقا للقائون وأن يوجه الى من يمثل الجهة الموجه اليها فائونا _ عرض النزاع على المحمية العمومية عن طريق رئيس الادارة القانونية برئاسة المجمورية – اثر ذلك عمم قبول طلب عرض برئاسة المجمورية – اثر ذلك عمم قبول طلب عرض برئاسة المجمورية – اثر ذلك عمر قبول طلب عرض برئاسة تطبيق تطبيق من غيز ذي معلة – تطبيق ...

704 (TTT)

★ يتعين أن يرد طلب إلراي الى الجمعية العمومية من البعة معامعة الاختصاص في طلب الراي مبلس البعث منها _ شماس نقل : البند (1) من المادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ البند ١٩٧٢ _ الطلب الوارد مباشرة من وكيل محافظ البنك المركزي هو طلب مقدم من غير صاحب الصفة _ اثر ذلك : عدم قبول الطلب .

(ATK) . . TVF

177

★ المادة ٦٦ فقرة د من قانين مجلس الدولة ٤٧ لسة ٢٩٧٧ – تفتص البحيية المعينية المسمى العترى والتثريع بنظر المنازعات بين وجيني أو تكثر من الجهات المستمال الدعوى كوسينة المصاية المحقيق وفض المنازعات بين الجهات المشار اليها – يتحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصنة في التقامي طبقا للقانين وأن يوجه أني من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا – أساس ذلك – المصمقة شرط لقبول الدعوى أو يديلها من وسائل حماية المحقوق – عدم قبول نظر البحارك – تطبيق

¥Y• (Y•A)

لل المادة ١٦/١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ السنة
بين جهتين أو آكثر من الجهات المشار اليها بالنص هو
بين جهتين أو آكثر من الجهات المشار اليها بالنص هو
بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة الحصاية العقوق
وفض المنازعات بين الجهات المشار اليها _ يتحتم
تقديم طلب عرض النزاع من صاحب المسنة في
التقاضى طبقا المقانون وأن يرجه الى من يمثل الجهة
المرجه اليها قانونا - اماس ذلك _ الصعة ثميط للبون
الدعوى أو بديلها من وسائل حماية المقوق _ تطبيق .

A16 (79.)

عدم جواز الاحالة للجمعية العمومية من المحاكم

★ استقر الفتاء الجمعية على عدم سريان نص المادة ١١٠ من قانون الرافعــات المدنية والتجارية رقم ١٢ ١٨٦٨ في مولجهتها - أساس ذلك : أن الاحالة لا تكون لا بين محكمتين تابعتين لمهمة تفسائية واحدة او لجهتين فسائيتين مستقلتين - الجمعية العمومية ليست محـــكمة بالمعنى الذي عداء المشرع في المادة ١١٠ مرافعات - تطبيق •

(۹۰/ب) ۲۲۲

★ احالة مزاع الى الجمعية المعربية بحكم محكمة لا يلزم الجمعية العمومية بنظرة طبقا لنص المادة ١١٠ مرافعات - اساس ذلك - ان الاطالة لا تكون الا بين محكمتين تابعين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين - الجمعية المعربية ليست حصكة بالمنا الذي عناه المشرع من المادة ١١٠ من قانون المرافعات

رأى الجمعية في المنازعات ملزم للجانبين

★ راى الجمعية العمومية في المنازعات التي تبشر ببين الجهات الادارية وفقا لنص البند (و) من المادة (١٦) من قامون سجاس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسب ١٩٧٧ يصدر ملزما للجانين _ الجمعية سبق لها أن اصدرت رابها في النزاع _ لم تقدم الجهة طالبة اعادة النظر اى وقائع جديدة لم تقدم الجهة طالبة اعادة العمومية عند فصلها في النزاع _ التر نلك _ طلب النزاع مجددا لا يعدو أن يكون طلب اعادة نظر فيه خلافة الاحكام قانون التي يستنع ممها معاددة النظر في الراى الملزم الصادر في النزاع لسابقة الفصل فيه _ تطبيق

(۲٤/ب)

(YEY)

عدم جواز ابداء الرأى في أمر مطروح على القضاء

★ ثبوت أن أبداء الرأى في المؤضوع العروض على الجمعية العمومية له صلة وثيقة بنزاع معروض على القضاء _ عدم ملاممة أبداء الرأى في أمر معروض على القضاء _ تطبيق *

محاسبة حكومية -

شرط التعامل مع بنوك القطاع العأم

إليهات الادارية ومنها المعافظات تجرى عملياتها المالهة
عن طريق البنك المركزى المصرى - تلنزم الا تتعامل
مع بنوك القطاع العالم الا بالذن من البنك المركزى وبعد
موافقة وزارة المالية وتثول الغوائد المحتسبة لمصالح
خلاف ذلك - مجلس خدمات المنعقة المساعية لشرق
الاسكندرية يعتبر أحد أجهزة محافظة الاسمكندرية تسرى على العمليات المالية التي يجبيها قواعد المحاسبة
المكومية - أذا ثبت أن المبلغ المؤدع بأحد بنوك القطاع
العام هو في حقيقته حصيلة الأموال التي قام العاملية
بالشركات المساعية بسدادها التي الجلس من الارباح
التي معرفت لهم بالقدل من شركاتهم في من الغروض

رقم رقم القاعدة المطمقة

> التي حصارا عليها بالفعل بصفة شخصية بهنف أن يتولى المجلس نيابة عنهم استكمال بناء الوحدات السكنية المخصصة لهم فلا يخضع هذا الابداع لقراعد المحاسبة الحكومية ـ تطبيق (۱) •

YET (Y70)

ممال تمارية وصناعية ــ

راجع: ترخيص (٢)

محاماة _

راجع أيضا: ادارات قانونية بالمؤسسات المامة والهيئات العامة (٥١) •

★ لفظ د الدعوى ، الوارد بالمادة ١٦ من قانون المحاماة باعتبارها وسعيلة المحصول على جماية الحق أو المركز القانوني لرافعها ودنع أي اعتداء وعمل الحد المحمول عاما مون تحديد مطلقا تقييد ينصرف الى اى ادعاء يتم مباشرته بقصد المحصول على تلك الصحاية سباء المام القضاء أو المبالس أو اللجان التي تاط بهما القانون سلطة الفصل في المنازعات التي تعرض عليها — التر نلك : يمتنع على العاملين السابقين بمصلحة الضرأت الذين امتهزو المحاماة مباشرة أية دعوى ضد تلك المصلحة خلال الثلاث المسؤات الثالية لاتهاء غدت تلك المصلحة خلال الثلاث المسؤات الثالية لاتهاء غدت المنازعات الضريبية لتوافر علة الصحكم عي المائتين — تطبيق .

(077)

محكمة ادارية عليا ــ

تشكيلها

★ عضو النيابة الادارية بعثل سلطة الادعاء في تشكيل المحلكم التأديبية بهنف العمل على حسن سير الدعوى التأديبية وايضاح جوانبها بواسطة اليهة التي تولت فحصها وتعنيقها مد هذه المحكة غير متوفرة بالنسبة للمحكمة الادارية العليا باعتبارها محكمة تعقيب على المحكمة الادارية العليا باعتبارها محكمة تعقيب على المحكم المحاكم التأديبية لهي تزن الحسكم بصيران ،

رقم رقم القاعدة المىقمة

القانون وزنا معاطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو اكثر من الأحوال التي تصمه فتلغيه ثم تنزل حكم القانون مى الدعوى غير مقيدة فى ذلك بأسباب المعن أو طلبات الخصوم - مباشرة النيابة ألادارية لاجراءات الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا يعنى أن تكون النيابة ضمن تشكيل هذه المحكمة ... دور النيابة الادارية في هذا الشان يماثل دور معامي الدولة في مياشرته الطعون التي تكون الدولة طرفا فيها .. المشرع عندما نص في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ على أن يباشر الطعن أمام المسكمة الادارية العليا احد اعضاء النيابة بدرجة رئيس نيابة على الاقل لم يقصد أن عضو النيابة الادارية قد أصبح ضمن تشكيل المحكمة بل يعنى فقط تحديد مستوى وظيفة من يباشر الطعن امامها كما هو الحال بالنسبة لتحديد وظيفة محامى الدولة الذى يباشر الطعن امام المحكمة المنكورة - تطبيق •

1777 (121)

محكمة تابسية ــ

راجع : عامل بالقسطاع العام « توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية (٢٦٨/ج) .

مخابرات عامة -

تحديد اقدمية الضباط المنقولين للمخابرات

★ اجاز المشرع النقل الى جهاز المفادرات العامة بشروط مددها ـ استئرم المشرع ترافر هذه الشروط في النقول _ تضمنت المادة (٢٨) المنكردة احكاما متكاملة ومعيارا منضبطا لاتمام هذا النقل حيث يتم الى الفئة المعادلية المسكرية التي كان يشغلها المنقول عند نقله دون تعريل على الدرجة أو الرتبة العسكرية السابقة عليها في القوات المسلمة _ تصـعد اقدمية المنقول المنافر المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة على منافرا المناورة على المنافرة على المنافرة على المنافرة من المنافرة منافرة المنافرة من المسكرة منافرة المنافرة من المسكرة منافرة المنافرة من المسكرة منافرة المنافرية من المسكرة منافرة المنافرة من المسكرة منافرة المنافرية من المسكرة من المسكرة منافرة المنافرية من المسكرة منافرة المنافرية منافرة المنافرية من المسكرة منافرة المنافرية منافرية منافرة المنافرية المنافرية المنافرية المنافرية منافرة منافرة منافرة منافرة المنافرية منافرة المنافرية منافرة المنافرية منافرة منافرة المنافرية منافرة المنافرية منافرة المنافرية المنافرية المنافرية المنافرية المنافرية المنافرية المنافرية المنافرة المنافرية منافرية المنافرة المنافرية الم

. (49) . .

174

وعدم الخروج عليها باستعارة اى احكام اخرى من نظم مختلفة _ اساس نلك _ ان الخادة ۲۸ المشار اليها لم يلحقها اى قصور او نقص يستلزم استكهال احكامها .

ياحكام اخرى من قانون آخر - تطبيق :

مرافعــات ــ

راجع أيضا : تحكيم (٢٦٩) بعوي و الحكم في الدعوى : (٤٨) ومجلس الدولة و عدم سريان نص المادة (١٦٠) في مواجهة الجمعيسة العمومية لقسمي الفتوى والتشريع : (٩٥) و (٢٥٢)ب)

مسئولية ـ

أركان المسئولية التقصيرية

- ★ تقرم المسئولية التقسيرية على اركان تلاثة مى الخطا والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن المسئولية التبيئية تقترض خطا من جانب من له مكنة السيطرة على الغيء ولم يلتزم بحراسته حيث يلتزم بتبويض الغير عما يلققة من ضرر بحبيب الشيء الخاضع لمحراسته — لا يعفيه من هذا الالتزام الا الثبات أن الغير وقع يسبب اجنبي رغم ما يلله من عناية — أذا تحدد المسئولون عن العمل الضار ولم يحدد القاضى نصيب كل منهم في التعويض كانوا متضامتين في تعويض الضرر بقرة القانون ويعق لمن وقع عليه الضرر أن يرجع عليهم مجتمعين أو منغولين بكامل التحويض دون المدريش كلام أن يدفع بتقسيم الدين غاذا ادى المدتويش كلام كال من يدع على كل من الباقين بقدر حصته في التحويض — تطبيق
- ★ تقوم المسئولية التقسيرية على اركان ثلاثة مى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - يكفى لمسئولية المتبرع عن الأضرار التي يصدقها تابعه بعمله غير المشروع أن يثبت وقوع العمل غير المشروع من التابع اثناء قيامه بمهام وظيفته أو بسببها - تقوم رابطة التبعية إذا كان للتسرع مسلطة فعلية في توجيه التابح

Y-4 (VI,

(41)

ورقابته .. في حالة تعدد المسترلين عن الفعل الضار يعتبرون متضــامنين في التزامهم بتعويض المعرد ويجوز للدائن المضرور أن يرجـع عليـهم بالتعويض مبتعين أو معفرين .. تصيق

شرط الوجود القانوني لمصدر الضرر (١٠٩) ٢٢٩

لا يسوغ الزام الجهة بالتعويض عن آحرار التحادث مى وقت لم يكن لها وجود قانونى حيث آنها انشئت بعد وقوع الحادث معا يتعين معه رفض المطالبة الموجهة البها _ تطبيق *

مصاريف ادارية ــ

مناط استحقاقها

* للادة رقم ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسبة ١٩٧٧ في سأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والستأجر والمادة الأولى من قسرار رئيس مجسلس الوزراء رقسم ١١٠ لسنه ١٩٧٨ بشأن قواعبد وشروط تمليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات الى مستجريها والمادة رقم ١٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - المشرع ناط يرئيس مجلس الوزراء وصبم قواعبد وشروط تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافطات الى مستأجريها وذلك بالنسبة للوحدات التي . تم سُعَلها قبل العمل بهذا المقانون في ١٩٧٧/٩/٩ _ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتداول قواعد تعليك المساكن المشار اليها سواء التي شغلت قبل ٩/ ٩/ ١٩٧٧ أو التي يتم شغلها بعد هدا التاريح وتصمن الجدول الثانى المرفق بالقرار للنكور أن المحافظات تقوم بتحديد ثمن بيع الوحدات السكنية الاقتصادية على اساس تكلفة الباني دون حساب قيمة الأرض ويتحمل الشترون لها برسوم ومصاريف تسجيل عقود البيع بمصلحة الشهر العقارئ _ لم يتضمن القرار المذكور تحميل المشترين بأى مبالغ أخرى خلاف ما نكر _ عدم جواز الاستناد الى نص المادة ١٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات

(x10)

1.8

بان تكلفه المباني الفعلية تضعل ما يسمى د بمصاريف الدارية ، تحسب بنسبة ١٠/ من قيمة المبانى _ اساس الحارية ، المصاريف ليس لها مدلول معدد او عناصر ثابتة تقطع بانها تندرج _ في جميع الأحوال _ فضمن التكلفة الفعلية للعباني فضلا عن ان نص المادة ١٧٠ المشار اليه لا علاقه له بقواعد تعليك الساكن المشار اليها _ تطبيق .

معساش ــ

 القانون رقم £2 لسنة ١٩٦٧ المدل بالقابون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ يشأن تقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة المعليات الحربية

لوئيس الجمهورية بقرار منه ترتيب معاشات عى حالات المفسائر التي قفع على النفس (وطاة ـ خفد ـ عجز) وظلك بناء على القتراح وزير الشنون الاجتماعية ـ الواقعة المبررة لمصرف المحاش تتوافر بتحقق الوطاة أو المفقد أو للمجز ـ عند تقرير المصاش يكون صربه اعتبارا من تاريخ الوطاة أو المفتد أو العجز ـ تطبيق .

Y00 (11)

المعهد القومي للقياس والمعابرة _

اعضاء هيئة البحوث _ المرتب

242

(127)

رقم رقم القاعدة المسلمة

المسموح به ومقا المقوانين الميدول بها وليس وفقا لهذا المقانون (اع قانون الصاملين الدنين بالمولة وحده) — المشرع يكون بذلك قد قصد حنما الى أن الاقحادة من هذا الحكم لا تقتصر على الصاملين الفاضعين لاحكام هذا القانون بل تعد ايضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم أحكامه فيصا لم يرد في متانه نص بالقوانيين والقراوات المنظمة المنوفهم السؤيفة — اثر ذلك تطبيق حكم المادة (14) مكرد! ميثة المبحوث بالمهد القومي العمايدة المعاملين بقانون متقا المبحوث بالمهد القومي العمايدة العاملين بقانون تنظيم الجامعات _ تطبيق .

ملكية ــ

تملك غير الصريين للمفارات

★ المادة الاولى من القانون رقم / / السنة ١٩٧٦ بتنظيم المحلك غير المحربين للمقارات المينية والاراضي الفقد، _ يحظر على غير المحربين مسواء اكاموا اشخاصا المينييين أم اعتباريين اكتساب ملكية المقارات المبنيية أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميرات _ يستثني من الحظر التصرفات التي تم شهرها قبل العمل بالمقانون المناز اليه في ثلاث مالات من . (/) أذا كان التصرف سبق أن قدم بشأن طلب شهر الى مأمورية الشسهر التقارى قبل ١٩٧١/١/١/١٧ () إذا كان التصرف سبق أن القيد عبل / ١٩٠١ من المناز المسهر الله المناز المناز المسابق القدارى قبل ١٩٧١/١/١/١٧ () إذا كان التصرف سبق أن القيد قبل ١٩٧١/١/١/١٠ () إذا كان التصرف بناء قبل المبار / ١٩/١/١/١/١٠ () إذا كان التصرف بناء قبل المبار / ١٩/١/١/١٠ () إذا استخرجت تراخيص بناء قبل المباد الشار اليه .

القاعدة القانونية الجديدة لا تسرى باثر رجعى على الوقائع أو المراكز الفانونية التي تقع أو تتم قبل نفاذها الا بنص صريح يقرر الأثر الرجعى _ تطبيق •

£79 (109)

میعاد تنظیمی ــ

راجع : ضريبة جمركية « الاعفاء منها ، (٤٦)

موظف ــ

راجع ايضا : تأمين اجتماعي (٥٥) و (٥٨) . وخبير وسني (٢٦) وعامل بالقطاع العام « تحديد سن العامل ، (٢٦٦) وقرار اداري « سحيه » (٢٦٦) ،

التعيين (ص ١٣٠)، مؤهـل دراسي (ص ١٣٤)، الرتب (ص ١٣١)، مذة حدمه سابقه (ص ١٤٦)، الرتب (ص ١٤٦)، مذة حدمه سابقه عنهم (ص ١٤٦)، تسوية الحالة (ص ١٥١). التقيية (ص ١٥٠)، التقيية (ص ١٥٠)، النقل (ص ١٥٠)، التجازات (ص ١٥٠)، المسابة العمل (ص ١٥٠)، التاديب (ص ١٦١)، الناديب (ص ١٦٠)، الناديب (ص

۱ ـ التميين

شرط السن

🖈 انفانون رفم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدييين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ _ المشرع عاط بكل من الوحدات الخاضعة الأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وضع جدول للوظائف بأن يرعق يه بطاقات وصف مختلف وظائف الوحدة على ضوء المعايير التى يصعها رنيس الجهار المركرى للتنطيم والادارة _ اشترط القامون المنكور فيمن يشغل الوظيف أن يكون مستوفيا لاشتراطات شمعلها على النمو الوارد ببطاقات الوصف والا يقبل سن العامل من ست عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة الى المعاش بسن الستين .. التعيين في الوظائف العامة هو س الملاءمات التى تستقل جهة الادارة في وزنها وتترخص غى تقديرها حسبما تراه متفقا والصالح العام ومحققا لما تتغياه من كفالة حسن سير العمل في المرفق الدي تقوم عليه ، ولا معقب عليها في هذا الصدد ... شرط ذلك أن يبدأ قرارها من عيب اساءة استعمال السلطة وأن يناى عن دائرة الانصراف وذلك ما لم يقيدها القانون بنص خاص ... متى قدرت جهة الادارة أن من يتوافر فيه المواصفات والمقدمات التي تتطلبها اعمال وظائف المجموعة الحرفية ينبغى الا يزيد سنه عند التعيين على

رقع رفع الماعدة

٤٠ سنة وآلا يقل عن ٢٠ سنة وأن هذه السن يحديها الأدنى والأقصى تتفق وطبيعة اعمال تلك الوظائف كما تعع في نطاق الحدود المقررة قانونا وانه ليس في ذلك الشرط ما يجافى احكام ذلك القانون او يخالف القواعد المتعلقه بالنظام العام فانه يعتبر شرطا مشروعا بما لا وجه للنص عليه بالبطلان ولا تثريب على جهة الادارة في في تقريرها لدلك الشرط ... أساس ذلك انها قد تغيت به وجه المصلحة العامة وأنه قد جاء في صورة عامه مجردة ينطبق على الكافة ولم يصدر بصدد حالة فردية بعينها _ تطبيق ·

717 (YIA)

التعيين في غير الني الدرجات

★ ليس بشرط قضاء الرسحدن للتعيين في عير ادمي للدرجات لدة بينية في وظيعة من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد التعبين فيها _ لا يلزم لتعيين المرشيح من حارج الوحدة في عير ادني الدرجات أن يتم ذلك في دفس المجموعة التي كان ينتمي اليها اكتفء باستيعانه لمدة الخبرة العملية المتطلبة لشغل الوظيفه المرشع لها .. له أن يحتفظ بالأجر الذي كان يتقاضاه عي وظيفته السابقة ادا كان يزيد على بداية الأجـر المقرر للوطيفة المعين عليها بسرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة _ تطبيق •

117 (٤١)

111

- ★ المادة (١٥) من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصاس بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز المشرع للعاملين داخل الوحدة أو خارجها التعيين عي غبر ادنى الدرجات بمراعاة الشروط المقررة قانونا ومنها خبرة عملية لا تقل عن مجموع المدد البينية اللارم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى .. لا يلزم اشتراط قضاء مدة بينية في الوظيفة الادنى مباشرة ـ التعيين في غير ادنى الدرجات بوهدة اخسرى أو في نفس الوحدة عي مجموعة نوعية مختلفة لا الزام فيه بتوافر الشرط المتقدم متي توافرت في المعين مدة الخبرة العملية الكلية في مجال عمل الوظيفة التي يعين عليها _ شرط قضاء الدة البينية يكون في مجال الترقية لنص المادة (٣٦) من القانون المنكور - تطبيق ٠
- (EY) المار المشرع في المادة (١٥) من قانون نظام العاملين المنسن بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للعاملين من داخل الوحدة أو خارجها التعيين في غير أدنى درجات وظائف

المجموءات النوعية بالوحسده على أن براعي- الشروط المقررة لذلك بالمادة المنكورة وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ومتها ضرورة تواقر عدة خبرة عملية للمرشح للتعيين لاتقل عن مجموع المد البينية اللارم قضاؤها عى وظائف الدرجات الادنى من الوظيفة المرشح لها وهي المجموعة النوعية التي تنتمي اليها تلك الوظائف _ استقر اغتاء الجمعية العموميه في هذا الشان على ان نظام التعيين في غير أدني الدرجات لا يخاطب العاملين في نعس المجموعة النوعيه التي توجد بها وظيفة شاغرة في عير ادمي الدرجات حتى ولو توافرات في المرسم لشغلها من بينهم مدة المبرة العملية سالفة الذكر بحسبان أن شعل هؤلاء الماملين للوظائف الأعلى في ذات المموعة النوعية (بصغة دائمة) لا يكون الا عن طريق الترقية من الوظيفة الأدنى في الدرجة مباشرة .. أساس ذلك : نص المادة (٢٦) من قانون نظام العاملين المنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ تطبيق ٠

170 (17)

اعادة التعيين ــ المادة ٢٥ مكررا

* تسجيعا من المسرع للعاملين الذين يحصاون على مؤهلات اعلى اثناء الخدمة أجاز في الْفقرة الأولى بالمادة (٢٥) مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدوك تعيينهم في الوظائف الخالية بذات الوحدة التي يعملون بها متى كانت هده المؤهلات لازمة لشفلها وتواغرت فيهم باقى الشروط المتطلبة للتعيين وذلك مع استثنائهم من شرط الاعلان الخارجي عن الوظائف الشاغرة في صحيفتين يوميتين على الاقل فيسكتفي بالنسبة لهم باعلان داخل الوحدة - كذلك اعفاؤهم من شرط الامتحان المقرر لشفل الوظائف التي ترى السلطة المفتصة أن يكون التعيين فيها بعد اجتياز امتحان يعقد لهذا الغرض - اثر ذلك . أن حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٥) مكررا بشروطه وأوضاعه الخاصة يخاطب العاملين المنتمين لنفس الوحدة الذين يحصلون على مؤهل أعلى اثناء الخدمة .. هذا الحكم يقتصر عليهم وبالتالى لا يجوز أن يتقدم لشغل وظيفة خالية بالوحدة أعلن عنها داخليا أحد العاملين من خارجها حتى ولو كان من الحاصلين على مؤهل اعلى اثداء

YAE

رقم رقم القاعدة المىفحة

(1.1)

الخدمة في وحدته لمفالفة ذلك لصريح نص الفقرة الأولى من المادة (٢٥) مكررا سالفة الذكر _ تطبيق ·

للادة ٢٥ من قانون العاملين المنديين بالدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ – الأصل العمام من تحديد العاملة المالية المعاملة المالية المعاملة المالية الأجر المعرف القبول المعرف المعرفة المعرف المعرفة المعاملة المعرفة الم

(r·1) YF0

التكليف كأداه استثنائية للتعيين

🖈 القامون رقم ٢٩ لسمة ١٩٧٤ مي شان تكليف الأطباء التكليف مى الجهات الادارية يتم بقرار من ورير الصحه دون عيره بداء على طلب الجهة الادارية صاحبة السّان ويناء على توصيات اللجنة المشكلة عي وزارة الصحة لهذا العرض _ متى تم التكليف فان نقل الطبيب فيما بين الجهات الادارية يكون بقرار من وزير الصحة باعتباره السلطة المختصة بالتعيين في ضوء تومنيات اللجنة المسار اليها .. النقل في هذه المالة لا يعدو أن يكون تعديلا في التكليف الذي يدخل في سلطة ورين المنحة وحدد ... لا وجه للقول بأن المعاقط هو السلطة المختصة بنقل الأطباء المكلفين بين الوحدات المطية _ اساس ذلك _ قسر المشرع الصدار قرارات التكليف على سلطة واحدة بدلا من تعدد هده السلطات بتعدد الجهات التي تستخدم هؤلاء المكلفين ـ ما اشترطته المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من موافقة لجنتي شئون العاملين في الجهة النقول البها٠ والحجهة المنقول منها لا يلزم في هذه الصالة - امناس

(YEA)

798

فلك _ مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى احكام القانون العدام الا فيما فات القانون الخاص من احكام ويما لا يتمارض مع طبيعته والفرض منه _ تطبيق ·

قواعد الجمع بين أكثر من وظيفة

★ لا يجوز تطبيق قرار رئيس الوزراء المنكور في مل العمل بأحكام القانونين رقعي ٤٤ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المثار اليهما – اساس ذلك – أن الشرع مي هدين القانونين قد وضع تنظيما جدينا للمسائل التي تضميها قرار رئيس الوزراء ويكون بالتألي قد الفي التنظيم السابق لما هو مصالم من أن التشريع اللاحق ينسخ التشريع السابق فيما يتعارض بينهما وأن التشريع الاعلى يقم عن التدريع الادني منه تطبيق .

·**· (A1)

۲ ــ مؤهل دراسي

تقييم المؤهلات التى تمنحها المدارس الوطنية

★ يتمين استعرار العمل بالؤهل الذي تمنحه المدارس والماهد الوطنية أذا كان قد سبق تقييمه تقييما علميا طبقا لقوانين التسويات واللوائح المنفقة لها مع ترتيب الاثر المتعلق بتحديد العرجة المائية المستحقة لحملة هذه للؤهلات اذا كان هذا التقييم لا يتصارض مع أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ـ تطبيق

۲۰۲ (۷۰)

معادلة بعض الشهادات والمؤهلات العلمية

★ قرار وزير التعليم رقم ١٥٠ بتـاريخ ٥/١٨٨٧٨ م بعداللة بعض الشهادات والمؤالات العلمية قضي بان الشهادات والمؤالات العليا التي كانت تمنهما كليه الفنون الجميلة بالقاهرة والإسكندرية والفنون التطبيقية والتربية الفنية لمفريجيها خلال تبعيقها للوزارات المختصة بالتعليم ، تعتبر معـادلة لدرجة البكالوريوس التي تمنعها جامعة حلوان في التفصيمات المناظرة التي تمنعها جامعة حلوان في التفصيمات المناظرة تراها لازمة عند القيد لرجلة الملجستير قبل الحصور على درجة الديارم بالتقهين الذي تنص عليه اللوائح الداخلية لهذه الكليات _ تطبيق ٠

(/A/, /^4

رقم رقم القاعدة المىقعة

دبلوم معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية

* مرسوم ٦ اعسطس سنه ١٩٥٢ الخاص يتعيين المؤهلات التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف بعد أن أشار الى الدرجات الجامعية التي تمنحها الجامعات المصريه والتي تعد مؤهلات عاليه ونص على صلاحيه حامليها للتعيين عى وطائف المكادر الادارى والعنى والعسائى نورد يعض المؤهلات والشهادات الأخسرى وعصى بصلاحية تصحابها للتقدم للترشيح لهده الوظائف _ من هذه الشهادات شهادة معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية مع اجازة التعريس _ السهادات الدراسية لا تعد كقاعدة عامة مؤهلات عالية الا ادا كانت واردة ضمن الشهادات القررة قانونا في هدا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانويه (القسم الضاص) (الثاموية العامة حاليا) وبعد أن يقضى في احدى الكليات الجامعية أو عي معهد عال معادل لها أربع سنوات دراسية كاملة على الأقل .. اساس ذلك . المادة (٣) من القانون رقم ٧٩ السنة ١٩٥٢ بتعديل بعص احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا يكفى ان يمضى الطالب بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية عدة مجموعات من السنوات الدراسية تبتهي كل مجموعة منها بالحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه المؤهلات مجتمعة تعد مؤهلا عاليا واحدا ... معهد التدبير المنرلى والفنون الطرزية يشتمل على قسمين أحدهما للتدبير المنزلي والآخر للفنون الطرزيه ومدة الدراسية لكل قسم ثلاث سيوات تحصيل الطالبية الناجحة في نهايتها على دبلوم في التدبير المنزلي أو الفنون الطرزية _ لن ترغب في الاشتغال بمهنة التدريس أن تتابع الدراسة بعد ذلك لدة سنة للحصول على اجازة تدريس التدبير المنزلي أو الفنون الطرزية _ اثر ذلك يخرح دبلوم معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية من عداد المؤهلات العليا بحسبان أن الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شسهادة الثانوية العامة ... الحصول على اجازة التدريس لا يعدو أن يكون تأهيلا لمارسة مهنة معينة وبالتالي غان الانتظام في الدراسة التأميلية لا يدخلها في نطاق

التتابع العلمي للعواد الدراسية السابق الاشارة اليها ... ما قرره مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٢ من أن المؤضل المشكور من الإجازة يصلح للتعيين في وطابقه الكادرين الفني العالمي والاداري يقتجر على تجديد الدرجب الملاطقة المفرقة للمؤهل دون أن ينصرف الى تقييمه من الناسية العلمية ... علييق ... علييق الناسية العلمية ... علييق ... علييق ... الناسية العلمية ... علييق ... علي ... علييق ... علي ...

*•1 (11.).

177

(77)

٣ ــ الرتب

العلاوة الاجتماعية

- ★ فرر الشرع منع علاوة (جتماعية للمخاطبين باحسكام العالق، وألم ١٨٨١ بسراعاة العالق الإجتماعية للعامل وما يواجوب من نفقات بعد الزواج واعالة الأولاد يتم تعديل هذه العلاوة تبعدا لتغير العالم الاجتماعية للعامل تعرف أو يوقف مرفيا اعتبارا من أول السهور الثالي لتغير هذه العالمة مناط حمرف علاوة الزواج هو قيام رابطة الزوجية الأرملة لا تستحق علاوة زواج لنظف مناط المناف عنها بوفاة زوجها وأن كانت تستحق علاوة اعانة الأولاد بن تنقلل العالمة باليها أذ لا ارتباط ببن العلاية ...

 العلايتين تطبيق ...

 العلايتين تطبيق ...

 الطلايتين تطبيق ...

 الملايتين تطبيق ...

 **TAND **T
- اليرات هو انتقال المال من دمة شخص توفى الى دمه شخص هى أو اكثر -- تعتبر الشريصة الإسلاميسة والقانون الوضعى المصرى شخصية الوارث مستقلة تماما عن شخصية المورث اذا كانت أموال التركة تنتقل الى الوارث بمجرد موت مورثه الا انها تكنى المعملة بمقوق دائش المورث غلا تركة الا يعد سداد الدين -- ينحصر ضمان مؤلاء الدائشين في تلك الاموال ولا يحق لهم التنفيذ على أموال الوارث القاصدة حتى ولو كانت أموال التركة لا تكفي للوفاء بديونهم حتى ولو كانت أموال التركة لا تكفي للوفاء بديونهم حتى ولم بالا لسنة 1940 مرف منحة عند وفاذ الإجتماعي رقم ١٧٩ لسنة 1940 مرف منحة عند وفاذ المال المؤمن عليه تصادل أجر ثلاثة أشهر محسوبة المال المؤمن عليه تصادل أجر ثلاثة أشهر محسوبة على أساس الإجر القرر عن شهر الوفاة وهي تستحق على دعدهم العامل قبل وفاته قاداً لم يصدد الصدار المتحدد المدارة النهم بالمالة المي مستحق المناصة اللهم بالمالة المي المنالة وهي تستحق المناصة المنال اللهم بالمالة المي مستحق المناصة المنال اللهم بالمالة المنال المنال اللهم بالمالة المنال المنالة ا

> للكر _ نتيجة ذلك . أن منحة الوفاة لا تدر بالنمة المالية المعامل المتوفى ولا تعد جزءا من تركته أن أتها تستحق مباشرة المستفيدين منها وتعد عالا خاصا بهم _ أثر ذلك : أنه لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على تلك المنحة لاستيفاء ديون العامل المتوفى كالملارة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق _ تطبيق *

YAY . (1/1.0)

لا فرر المترع بالمادة (١٠) من قانون نطام العاملين المعنين بالدولة رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ استحقاق العامل النخيانية حقابة قبل استثقاق العامل الذي المتهادة عمل الإجازات الإسابي الذي كان يتقاماء عند انتهاء خدمته وذك بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر – العصول على المقابل النظافي المنكور حق مقور للعامل نفسه معلق على شرط واقف هو انتهاء خدمته مع توافر رصيد من البجابية لنمة المامل المالية منى تعقق الشرط الواقف ويندرك من تركته لو انتهت خدمته بالوقاة – اثر ذلك ويندرك من تركته لو انتهت خدمته بالوقاة – اثر ذلك بدن وجد حق للمامل والله والمنابع بدون وجد حق للمامل وذلك من القابل النظادي لرصيد

(۱۰۰/پ)

خ قرر الشرع بمقتضي القانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۸۲ مراقم ملاوة اجتماعية الضافية للمخاطبين بالحكامه براقم المشرعة جنبيات للعاملين بالدولة والقطاع العام حطر مماثلة حقرد المضرع بمنتشي القانون رقم ۱۱۱ لسنة ١٩٨٠ اعانة قدرها اربعة جنبيات الاصحاب العاشات المقارة بمقتضي القانون الاخير تماثل تلك القررة بمقتضي القانون الاول من حيث قيمتها والهدف من تقريرها م تنبية ذلك عدم جواز الجمع بين الملاوين حائية.

179 (77)

العلاوة التشجيعية - مناط استحقاقها

للادة ٥٢ من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة
 السادر بالقانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ - المشرع
 اجاز بشروط خاصة حددها منح علاوة تشجيعية للعامل

> تعادل العلاوة الدورية المقررة وقصى صراحة بمنح هنبه العلاوة للعامل ولو تجاور بها الأجر المقرر لدرجة الوظيعة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة .. هذا الاستثناء يجد حده عند ،القدر السموح به للتسدرج بالعلاوات الدوريه وهو نهاية الربط الثابت المقرر لشاغلى وظائف الدرجة المتازة الواردة على قعب جدول. المرتبات علا يجوز تجاور هـذا الربط ـ اثر نلك . أن العاملين المنبين بالدولة الشاغلين للوظائف العليا لا يستحقون علاوات تشجيعية بما يجاوز الريط الثابت المقرر لشاغني وطائف الدرجة المتسارة الذي اعتبره المسرع حدا اقصى لمرتبات هؤلاء العاملين لا يجوز تجاوزه _ القبرار المساس بتقبرين عبلاوه تشجيعية بما يجاوز الريط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة المتازة طبقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وتعديلامه يكون مخالف للقانون وتصل المخالفة الى حد الانعدام ... أشر ذلك . يتعين سحب هذا القرار دون التقيد بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية .. تطبيق(١)٠

۲۲۱) ۲۲۱)

★ قادون المقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقاءون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ _ المترخ في قانون النقابات العماليه وصع تنطيما خاصا لموضع العامل الذى يتفرخ لعضوية مجلس ادارة المنظمة النقابية للقيام بالنشاط النقابي فقرر استحقاقه خلال فترة تفرغه لجميع الترقيات وجميع العلاوات والبدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافآت الانتاج والمزايا المادية التي يحصل عليها زملاءه من نفس المستوى المالي كما لمو كان يؤدي عمله فعلا وذلك مع حساب مدة: التفرخ ضمن مدة الحدمة الفعلية للعمامل ما أساس ذلك : أن تفرغ العمامل للعمل النقابي ينبغى الا يؤدي بصال الي الاضرار بوضعه الوظيفي الثابت له والمزايا المتعلقة به والتي يحصل عليها زملاؤه في مجال الترقيات والعلاوات والحوافز والمكافآت _ المشرع في المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حدد شروط وضوابط منح العامل علاوة تشجيعية تطلب المشرع تواقر عنصرين

مجتمعين . أن تكون كفاية العامل قد قدرت بعرثية ممثار عن العامين الاخيرين وإن يكون قد بنل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا في النفات أو رفعنا استوى الاداء ـ تخلف العنصر الثاني المشار اليه في شأن العاملين التقرفين تعضوية مجالس ادارة المنظمات النقابية أصاص ذلك / اعمال حكم المادة 60 من القانون رقم الماسن ذلك / اعمال حكم المادة 60 من القانون رقم مع تطبيق - المسال الماد المنفر المنف الماد وتحقيق المها - تطبيق -

017 (197)

العلاوة الخاصة

★ المادة الاولى من العامون رقم ١٠١ لسمه ١٩٨٧ بعدور علاوة خاصة للعالمين بالدولة والقسطاع العمام – ويردة مرتبات جميع العالمين بالدولة – تمنع هذه الريادة من مسررة علاوة حاصة بنسية ٢٠٪ من الأجر بالنسبة للموجودين بالمضحة أو من تاريخ التعيين ان يعين بعد ذلك – تقاضى العامل المرتب النساشيء عن التسوية للخاطة، والمنتظف له به بمصفة شخصية هو امر استثنائي بعمل به في حدوده القررة ولا يعول عليه بنسبة مئوية منه العبرة في جميع الاحوال في تحديد بنسبة مئوية منه – العبرة في جميع الاحوال في تحديد المعامل المناسئي المناسئي المناسئي المناسئي قانونا والناشئيه عن العجال المسامئ المناسئي والمناشئية عن العلاوة الخاصة المقرة بالمقانون رقم ١٠١ لسنة العلاوة الخاصة المقرة بالمقانون رقم ١٠١ لسنة التعليق السلم الكاملة القانون وليس الأجر الناتج عن التعليق التسويات الخاطئة - تطبيق .

YAY (YYA)

بدل الانتقال الثابت

★ بدل الانتقال الثابت هو احدى الزايا المقردة الموظيفة لتدويض العامل بصفة اجمالية وجزائية عما يتكنده من نفقات فعلية في سبيل ١٠١٠ مهام وظيفته _ مناها استحقاقه _ أن يشغل العامل وطيفة يستمعى القيام بأعمالها استعمال احدى ومسائل النقبل استعمالا متواصلا ومتكررا _ مرف هذا البدل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال الفعلى التي يقوم بها العامل خلال المده القررة عنها _ يكفي لاستحقاقه أن تكون الوظيفة في حد ذاتها تنظلب بطبيعتها الانتقال بصدرة موروة رقم رقم القاعية المىقحه،

متواصلة _ اثر نلك _ يعشر بدل الانتقال القابت من البدلات اللميقة بالإجر الاساسي للعامل جميد يحدو معه وجودا وعدما غيدنع البدل فني كافة حالات استحقاق الأجر الاساسي ولا يصرف اذا ما توافرت احدى حالات المحران من الأحر الاساسي _ تطبيق .

(**)

419

بدل التفتيش

بر مناط استحقاق بدل التغتيش والجمع بينه وبين بس التغرغ القدر للمهنسين هو أن يكون المهنسين مو مهندي مصلحة الري – المهنسين بالهيشة المحرية المحامة الحماية الشواطره النشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لمنة ١٩٨١ ، ليسوا من مهندي مصلحة الري – اثر نلك – لا يستحقون صرف بدل التقتيش ولا يجوز احتفاظ المنقولين منهم الى الهيئة من مصلحة الري ميذا الديل – تطبيق .

£90 (1/1AE)

190

بل لجلس ادارة الهيئة العامة لحماية الشراطيء اذا راى منع مهندسي الهيئة بدل التلتيش الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لتقرير هذا البدل ونسبه وأوضاعه بناء علم ما تقريمه لجنة شفون الخدمة المنية

(۱۸٤/ب)

بدل التفرغ

ي قرار رئيس الجمهورية ترقم ٧٦٣ لمسنة ١٩٩٧ للعدل بالقرار رقم ١٨٦٧ لمسنة ١٩٦١ بفسان منع بعض المسادلة بدل تعرغ – قرار رئيس الجمهورية الشار اليه تضمن منع بدل تفرغ قدره خسسة عشر جنيها شهويا لبدض المسادلة الدين تتنشى وظائفهم التغرغ وعدم ممارسة المهنة بالخارج ومن بينهم شاغلوا الدرجة السادسة (المستوى الثالث – القانون رقم ١٤ لمسمة المنافل وظائف الصيادلة الذي تقتضى ضرورة تغرغ شاغليها للوطيقة الحكومية بالوزارات والمسالح المنتلفة – اساس ذلك : توحيد المعاملة المالية بين المنافلة وزارة المسحة وامثالهم بالوزارات والمسالح الاخرى – اثر ذلك ؛ لا يجوز تمتع الشاغلين لوظائف اعلى من المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ١٤ لسمة المن من المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ١٤ لسمة

بعل التقرغ المشار اليه يكون مقصورا تبعا لذلك على السيادة العاملين برئاسة الجيمهورية الشاغلين للمستدى الثالث طبقا للقانور رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ دون غيرهم من الصحيادلة الشاغلين لوطائف أعلى درجة تطبيق .

7.7 (717)

بدل المسقر

🖈 احال المشرع بعصمي مص المادة ٤٧ من عانون نظام العاملين المنبين بالدوله رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ في بيان أوصاع وشروط استرداد العسامل للنعقات التي يتحملها غى سبيل اداء أعمال وطيفته الى عرار يصدر بدلت من رئيس مجلس الوزراء ـ الى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل باحكام لائصة بدل السيفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والتي حددت احكامها على سبيل الحصر الحالات التي يستمق غيها بدل السعر ومنها حالة الأعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومه وتقتضى تعييه عن مقر عمله الرسمى ـ جاءت عبارة الأعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة بي نص المادة الأولى من لائعة بدل السيار ومصاريف الانتقال عامة ومطلقة بحيث تتسع لتشمل حالة الندب حتى ولو لم يكن محدد المدة لأنه في هذه الحالة سوف يتم التقيد بالحد الاقصى للمدة التى يجوز ان يمنع عنها يدل السفر وهو ستة اشهر طبقا لنص المادة الخامسة من اللائمة - اثر ذلك : أن الندب لشغل وظيفة اخرى متى ترتب عليه تعيب العامل عن مقر عمله وتحميله نغقات وتكاليف اضافية فانه ينتفع باهكام لائصة بدل السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تغييسه بدل السفر بالشروط القررة باللائحة ... تطبيق •

YAY (1-17)

بدل المسودان

★ العبرة في تحديد فئات هذا البعدل تكون بالدرجة المالية التي يشطها العامل وليس بالرتب الستحق له ـ تغير مسعيات وفئات الدرجات المالية التي كانت قائمة وقت مسمور قرارات مجلس الوزراء للقررة لذلك البدل في ظل العمل بالقرائين التحاقية ارقام ١٢٠٠ لمسينة في ظل العمل بالقرائين التحاقية ارقام ١٢٠٠ لمسينة

رقم رعه القاعدة المنفحه

الم 1911 . 13 اسنة 1918 ، 40 اسنة 1911 لا اثر له في كيلية استحقاق البدل المذكور – القانون رقم 29 العنتين الثالثة ، والرابعة من فنات القانون رقم 40 مسنة 1920 بالدرجة الثالثة – اثر الفاصة والسابعة بالدرجة الثالثة – اثر نلك – وجوب تعديل فقة بدل السودان اعتبارا من تاريخ بلوغ مرتب العامل بداية ربط الفقة المالية من شأت القانون رقم 40 اسنة 1921 ، بعض مقدار البدل المترتب على دخا المؤضع بالنسبه لعالمية مستحقية يتطلب استحداد قرار جديد بناء على مستحقية يتطلب استحداد قرار جديد بناء على تطبيق

بدل ظروف ومخاطر الوظيفة

★ قرر المشرع منح بدل طروف ومخاطر الوطيعة بحـــ اقصى ٦٠٪ وكذلك وجبة عدائية أو مقابل نقدى عب وفقا لأحكام القانون المنكور وهو ما يتحقق في شأن العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلى متى كانوا من المشتغلين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب بعص النظر عما اذا كانت الجهات المذكورة تعمل أصلا في المجاري والصرف الصحي ومياه الشرب آم لا تعمل فيها ما دام أن العاملين أنفسهم من المشتعلين بهذه الأعمال _ أساس ذلك _ أن النص جاء عاما ومطلقا بحيث يشمل جميع الجهات التى ينطبق عليها وصف الهيئة القومية أو العامة أو الوحدة المصيه سواء اكانت تعمل في مجال المجاري والصرف الصحي أم كانت تمارس هذا العمل بصفة تبعية أو على سبيل الخدمة الذاتية والقاعدة الاصولية أن العام يجرى على عمومه الى أن يرد ما يخصصه ومن ثم فأن اشتراط العمل باحدى الجهات القائمة على شئون المصارى والصرف الصحى لامكان الافادة من أحكام هذا القانون هو تخصيص للنص بغير مخصص كما أن المشرع لو الراد ذلك لما أعوزه النص على ذلك معراجة _ تطبيق ١

٠.

(rl)

(YA)

اعانة التهجير

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ قرر منع جميع العاملين بالدولة المناطبين بامكامه علاوة خاصة شهرية تصد بنسية ٢٠٪ من الإجر الاساس القرر لكل منهم في التعيين التعيين بد هذا التحاريخ - مسخر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وقصي بضم إعانة التهجيب الستحقة للطاملين المعنين بسيعاء وقصاع غيزة وجماطاع غيرتد التي ١٩٨٦/١٤ - مؤدي ذلك ، اعادة حساب يرتد التي ١٩٨٦/١٤ - مؤدي ذلك ، اعادة حساب قيد الدلارة المناصة المقرة ليؤلاء العاملين طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بعد أن زادت بالملجل القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بعد أن زادت بالملجل المارية العاملين طبقا المورد الاساسية في ١/١/١٨٠ بعقدار الاعانة الشارة اليام تطبيق .

70. (YY4)

بخ استعقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احمدي مماغطات الثناة حتى ٢٠/١٢/١٢ والمقصوع لاحد النقم التي الديمة على المادة ٢ من القانون رقم ١٨ لمنة ٢٩٧١ بطنان منع اعانات للهطفين المعينين بسيئاه شان العامل المعين والقائم بالعمل الفعلي في احدي كنك مودة العامل للائامة في احدي المحافظات الإعانة يرتبط كنك مودة العامل للائامة في احدي المحافظات المعينة وهو باسترار القامت في احدي المحافظات المسيئة وهو ما يقتض الاثامة ألم احدي المحافظات المعينة وهو الاثامة في احدي المحافظات المعينة وهو الاثامة في احدي المحافظات المعينة وهو على المدين الاثامة في احدي المحافظات المعينة الاثامة في احدي المحافظات المعينة حدي المحدي محافظات المعينة الاثامة في احدي المحافظات المعينة الاثامة في احدي المحافظات المعينة الاثامة في احدي المحافظات المعينة حديدي المحدي الاثامة في احدي المحافظات المعينة تعين محدي المحدي المحدين المحدينة الم

7A- (Y\$1)

الموافز المادية والمعنوية

ب ناط الشرع بالسلطة المتصدة وضع نظام للحوائز المادية والمعترية للعاملين بالفرصدة بعا يكال تحقيق الأعداف المشودة على أن يقدمن هذا النظام شروط وضوابط منحها – استحقاق الحوافز والكاظام وهين بمسترى الداء العامل وقيامه بواجبات وطبقته على اكمل وجه - توقيع جزاء تأكيين دليل على عدم تحقية المسترى الأداء المطلوب – تطبيق .

1/1)

* قانون نظام العاملين المنيين بالمولة الصادر بالقانون

رقم رقم القاعدة المطحة.

رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ ـ غانون الهيئات العامة المسادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ... قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافاة عضوية وبدل حصور الجلسات واللجسان _ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ في شان تنظيم الهيئة المصريه . العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ... المشرع عهد الى السلطة المختصة بوضع نظام يبين المصنود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ تصرف له تحت مسمى مقابل الجهود غير العادية والاعمال الاضافية كما عهد المشرع الى مجالس ادارة الهيئات العامة باصدار القرارات المتعلقة مالشيئون المالية والوظيفية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية _ متى قدرت السلطة المختصة صرف مكافات لأعضاء مجلس الادارة ووصفتها بانها مكافآت عن عضويتهم بالجلس أو بدل حضور لجلساته فان هذه المكافات تعتبر مقابلا للجهود غير العادية والأعمال الاضافية التي يباشرها هؤلاء الأعضاء ... اشر ذلك : لا تتقيد هاه الكافات بالحدود القصوى المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ الشار اليه ويكفى لصعتها سدور قرار بها من السلطة المختصة وفقيا لقانون العاملين الدنيين مالدولة واللاحق في صدوره على القرار الجمهوري المنكور فيعتبر معدلا له بما نص عليه من اختصاصات أوسع بالنسبة للسلطة المتمعة - مشروعية القرار الصادر من وزير البترول والثروة المعدنية لتعويض الاعضاء عما يتكبدونه من حهد بمناسبة حضورهم جلسات المجلس بد اساس ذلك : ان هذا القرار يعد في حقيقته مكافاة عن جهود غير عادية تختص السلطة المختصة بتقديرها _ مشروعية القرار الصادر من وزير البترول والثروة المعنية بتصديد الكافاة السنوية لعضوية مجلس الادارة - أن قدرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ الشار اليه تد عهد الى الوزير مراحة بتحديدها _ تطبيق ٠

··· (Y\E)

الأجر خلال فترة الاجازة الرضية الاستثنائية

★ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي معدلا بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ - المادة ٢٦ مكررا من قانون العاملين المنبين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٦ - من المتعين عدد تحديد المستعقات

رقم رتم القاعدة

المالية للعامل المريض تطبيق النظام التآميني الوارد بقانون التأمين الاجتماعي الذي يستمد الحق فيها منه - لا يحرم العامل من أي حقوق أغرى نصت عليها القوانين او اللوائح او النظم الخاصة تزيد على القدر الستحق في هذا النظام .. العامل المريض بمرض مزمن يستمق اثناء اجازته الاستثنائية حتى يثبت عجزه الثام تعويضا بعادل اجره كاملا بعنصريه الاساسي والمتغير _ اساس ذلك : المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي .. تطبيق ٠

الستمقات المالية خلال فترة الاعتقال

★ المواد ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ من قانون نظام العماملين المنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ اسـنة ١٩٨٧ بمنع العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة بدء العام الدراسي • - يستحق العامل اجسره مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لنظام الدرجات الشار انيه بجدول الأجور اللحق بقانون نظام العاملين الدنيين بالدولة _ استحقاق البدلات والحوافز والمكافآت مرتبط بتوافر اسباب تقريرها المنسوس عليها قانونا _ حظر المشرع على العامل أن ينقطع عن عمله الا لأجازة يستحقها أو لسبب قرره القانون كتنفيذ عقوية الوقف عن العمل والا حرم من اجره عن مدة غيابه مع عسم الاخلا! بمساءلته تأديييا _ الانقطاع الذي يرتب هذا الاثر هو الانقطاع الارادي الذي يرجع الى ارادة العامل ـ لذا كأن الانقطاع مرده ظروف وأسباب خارجة عن ارادة العامل حالت بينه وبين مزاولته اعمال وظيفته غلا يجوز أعمال الأثر المترتب على الانقطاع الارادي في هذه الحالة سواء من حيث الحرمان من الأجر أو المساءلة التاديبية .. الاعتقال لأسباب سياسية مؤداه ان الانقطاع عن العمل كان لظروف لا دخل لارادة العامل غيها .. اثر ذلك ... استحقاق العامل أجره الأسامي كاملا غلال مدة اعتقاله وكذلك ملمقات الأجر اللمبيقة به والتي تدور معه وجدودا وعدما كالعلاوات الاجتماعية والاضافية وبدل طبيعسة العمل س تطبيق ٠

٥£ (11) رقم رقم الصفحة الصفحة

اثر الاعتقال على الحوافز الشهرية والنع * مرف السواهز الشهوية طبقا لقرار رئيس جامعة الازهر رئم / المسلواة المامل جهدا غير عادى أن تحقيق محدات اداء قياسية - تصرف هذه الحوافر بصفة تكاد تكون جماعية _ يستمق المعتقل لاسباب سياسية عرف هذه الحوافز _ يستمق كذلك المنعة سياسية عرف هذه الحوافز _ يستمق كذلك المنعة المؤرقة بمناسية بدء العام الدراسي _ تعرف المنحة كلمة دون استنزال مدة الاعتقال التي انقطع فيها علمية المعافية خلوجة من ارادته _ تطبيق .

(۱۸۸/پ)

٤ ــ مدة خدمة سابقة

الجهة المختصة بضمها

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شان حساب مدد العمل السابقة في نقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة .. حق العامل في ضم مدة خدمته السابقة طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وفي المجال الزمدي لأعمال هذا القرار هو حق مستمد من القانون مباشرة _ ليس للجهة الاداريه سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بمقتضاها في تقرير منع التسوية أو منعها حسبما تراه .. جعل المشرع اختصاص الجهة الادارية مقيدا في تطبيق احكام القانون واجراء التدموية للعامل اذا توافرت الشروط المقررة لضم مدة خدمته السابقة _ اتر ذلك : أن الجهة التي عين فيها العمامل ابتداء تكون صاحبة الاختصاص بضم مدة خدمته السابقية متى استوغى الشروط الشكلية والموضوعية المطلبة لحساب ثلك المدة باعتبارها الجهة الأقسدر على التحقق من توافر الاشتراطات اللازمة لضم مدة الخدمة بمقتضى أحكام القرار الجمهوري المشار اليه عند تحقيق مناط تطبيقه _ لا يؤثر في اختصاص هذه الجهة نقل العامل منها قبل أجراء التسوية الى جهة أخرى _ تطبيق -

(117)

المادة ٤٤ من القانون رقم ١٩٧٧ لمسنة ١٩٨٠ في شان الخدمة العسكرية والوطنية ... مفهوم الزميل وفق المادة المشار اليها هو الزميل الذي الدى صدة الخصصة العسكرية وضمت الى الاسيته وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخضة العسكرية ... أماس ذلك : أن مجال

ضم مدة الخدمة العسكرية

> اعمال قيد الزميل هو اقدميته حتي ولو كانت ناشئة هن ضم مدة خدمة عسكرية أن مدنية ــ بيان ذلك ــ تطبيق -

10 (77)

* ضابط الاحتياط من طائفة المجندين قوى المؤهلات يعد طوال غترة خدمنه العسكرية الالزامية بما غيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقرينة المجند كجندي من ناهية ان اساس الزامها بالخدمه العسكرية أصلا قانون الغدمة العسكرية .. حساب مدة الخدمة الالزاميه له بما فيها مدة الاستيقاء في مدة خدمته الدنيه عند تعيينه في احدى الجهات الشار الليها بالمادة \$\$ من القانون رقم ١٢٧ لسنه ١٩٨٠ بشان الخدمة العسكرية والوطنيه يتقيد بقيد الزميل المنصيوس عليه غى دات المادة ـ لا يجوز أن يترتب على حساب هده المدة ال تزيد اقدميته او مدد خبرته على اقسميه او مدة خبرة زميله في التخرج الذي عين معه او قبله عي دات الجهة .. ما ورد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٢٤ اسنة ١٩٥٩ الخاص بضباط الاحتياط بعد استبدالها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ٠ من وجوب ضم مدة الاستدعاء نضباط الاحتياط بهي الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوطائب (دون اشارة لمقيد الزمين) انما يعالج حالة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة كصابط احبياط ولا ينصرف المي حدة المخدمة الالزامية وكدلت مدة الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الالرامية وهي الدة التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية _ اساس ذلك . أن حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتباط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات السلحة كضابط احتياط أى يفترض وجود فاصل زمنى بين مدة الضدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء _ الله : تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ... حساب مدة الخدمة العسكرية لا يكون الا في ادنى درجات التعيين دون غيرها - اذا ما عين المجند وطبق في شانه نص المادة ١٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتهجة هذا التطبيق ان ضمت له مدة الفدمة العسكرية كلها أو بعضها

ار لم تحسب له بالرة بسبب قيد الزميل - اثر نقك :

تنه يكون قد استنظ حقه المقرر قانونا ولا يجوز له
ان يطلب اعادة حسابها عند تميينه مرة أخرى ان نقله
الى جهة أخرى بما يقتضى القول بتطبيق هذا المبنا
الما الذا ما رائي زميلة ترقية عانية قبله فلا يجوز له
يطلب ملاحقته له از تصديل تاريخ ترقيته المامية تبما

Y1Y (1.V)

🖈 القانون رقم ۲۳۵ اسمه ۱۹۵۹ می سان قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالعوات السنجه المعطر بالقانون رقم ١٣٢ لمنة ١٩٦٤ ـ عانون المصمة العسكرية الوطنيه رقم ١٢٧ لمسنة ١٩٨٠ _ اعتبر المشرع ضابط الاحتياط من طامقه المهندين نوى المزهلات طوال فترة خدمته المسكرية الالزاميه بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقرينه المجند لجندي من ناحية ان أساس الزامهما بالخدمة العسكرية أملا هو قانون المعدمة العسكرية ساتر دلك سان حساب مدة المدمة الالزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في احدى الجهات الشبار البها بالمادة ٤٤ من القانون رفم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه غلا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد اللميته أو مدد خدمته على القدمية أو مدد خبرة زميله في التخرج الذي عين معه أو مثله في ذات الجهة ... لا يغير من ذلك ما ورد هي قانون قواعد خدمة الضباط الاختياط من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة دون الاشارة الى الزميل اذ يقتصر ذلك على هالة الاستدعاء للخدمة العسكرية بالقوات المسلمة لضباط الاحتياط فقط غلا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية وكذلك مدد الاسبتيقاء بعد تمام مدة الخدمة الالزامية _ اساس نلك _ أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المبندين المؤهلات المشار اليها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية _ تطبيق •

011 (117)

مدى جواز حساب مدة الانقطاع ضمن مدة الخدمة

مدة الانقطاع الموجب لانهاء المندمة ولئن لم يعقبها
 صدور قرار بانهاء خدمة العسامل لا تعتبر مدة خدمة

TYY

(17)

رغم رقم القاعدة المطحة

غعلية بأى وجه من الوجوه فلا يستحق أي حق من
الحقوق المستعدة من الوظيفة أو نلك التي ترتبط
بالوجود المعلى بالضعة – اثر نلك : أنه يتعين اسقاط
حدة الانقطاع وعدم حسابها ضمن مدة ضعة العامل
يفى المند المشترعة للترقية ومعلم جواز متصه العلاوات
المدورية التي مل ميصاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه
للدورية التي مل ميصاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه
للدورية التي مل ميصاد الروي يقير هذا يشعر العامل الملاي
لنتهي ضدمته بقرار اداري لانقطاعه ثم يقضي بالقاء
هذا القرار ليطلان شابه في وضع اقضل من المامل

لجان شئون العاملين والتقارير عنهم

نهائية تقرير الكفاية

★ ناط المترع بوحدة شئون العاملين اخطار العامل يصورة من البيان الملاب عن ادائه او تقرير كفايت. بمجهد اعتداده وله ان ينظلم منه خلال عقرين يوبا من تاريخ علمه الى البهة المفتصة بذلك - يصبح تقرير الكفاية نهائيا بعد انقضاء ميحاد النظام منه او البت فيه - اذا صار التقرير نهائيا بانقداء ميعاد المنظم منه يمتنع على الدلملة المفتصة تففيضه -تعليق .

(۱۱/ب) ۱۷۴

قياس كفاية اداء شاغلى الوظائف العليا

يج قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون لم 12 لسنة 1947 المدن بالقانون رقم 19 السنة 1947 المدن بالقانون رقم 194 السنة 1947 بشان المايين بالدولة اللازمـة لترتبيب الرطائف العاملين المدنيين بالدولة والأحكام التي يقتضيها تنفيده ـ المدرع عهد الى السلطة المنتصة بوضع نظام شامل يكان قياس كلماية اداه جميع العاملين بالوحدة بها يحقق اهدالها بحسب نوعية الرطائف العليا المضمع المدرع من يليد الرطاعة الماسمي نلائحة من عليات توريع من يلانات قودع من يليد الرضاء بشاحه سنوعية حمر ما يليد الرضاء بشاحه من يلانات قودع من يليات شدمة بعد اعتمادها من السامة المقت

يكون تقدير كفاية أدائهم دادت مراتب تقارير الكفايد المخردة لشاغلى وطائف الدرجة الاولى وما دونها المغربة مناز حتم توقيد شاعلى الوظائف الطفا بالاختيار بسفة مطلقة ويقلى لاثبات المسلامية المسامل بيان تقييم اداء واحد يقدرر ملاحية المسامل وامتيازه مضافا الى داك ما يحويه ملف تخفئته من بيانات ومظاهر للامتياز غضلا عن تواهر شروط شدفن بينات ومظاهر للامتياز غضلا عن تواهر شروط شدفن

٠١٩ ٠ (١٩١)

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ولاتحته التنفيذية ... المشرع حدد الاخاار العام القياس كفاية أداء العاملين فاتخذ من الأداء العادى للعبامل اساسا لتقدير كفايته كما حدد مراتب هذه الكفاية _ قرر المشرع أن يتم قياس كفاية أداء شاغلى وظائف الادارة العليا على أساس ما يبديه الرؤساء بشانهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم مراعاة لموضعهم الخاص ... المشرع أحال الى اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في شان الضوابط التي يتم على اساسها تقدير الكفاية للعاملين وهذه الاحالة قد وردت عامة فتنصرف الى شاغلى الوظائف العنيا أيضا ... الشرع قد أورد في اللائحة التنفيذية نصا عاما في المادة ٢١ بشان أحوال عدم جواز تقدير كفاية العاملين بمرتبة ممتاز - المشرع لم يقصد بذلك اخضاع شاغلي الوظائف العليا لنظام تقارير وانعا قصد أن أي جزاء بالنسبة لشاغلى هذه الوظائف من شائه أن يهتز به وضعهم في ميزان كافة عناصر الكفاية ولا يجوز معه أن تقدر كفايتهم في هذه الحالة على نصو يؤكد تميزهم _ تقدير الكفاية في ذاته لا يؤدي حدما الى حرمان العامل من الترقية فقد لا يصادف الأمر وجود حركة ترقيات في ذات العام الذي تم فيه تقدير الكفاية - تطبيق •

(111)

قياس كفاية أداء أعضاء النظمات النقابية

النقابية بمديرية التموين والثجارة الداخلية بالمنوفيه قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون

ركّم 22 لسنة 1974 - أفرد المشرع اعضاء المنظمات النقابية بحكم خلص فيما يتصل بوضع التقارير عنهم هارجب أن تقدير كفايتهم في جديع الاحوال بعا لا يقل عن ترتيب كفايتهم في السنة السابقة على انتخابهم لمعضوية المنظمة النقابية - أثر ذلك: الخابق هذا المحكم على عضاء اللغمة النقابية صواء كان متفرغا أن غير منفرغ - تعليبق .

•1Y (15·)

٦ _ تسوية المالة

الدة الزمنية المقررة لتسوية الحالة

لا يجوز للعامل المطالبة بتصديل وضعه الوظيمي استنادا الى القانون رقم ١٣٥٠ السمة ١٨٥٠ يعد المحالم الم يكن ذلك تنفيذا لمكم قضائل نهائل ميتنع على جهة الادارة لذات السبب تصديل المركز القانوني للعامل حتى ولو كانت التسوية التي آجريت له خاطة - تطبيق .

T-7 (YY)

★ حدد الشرع في القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٨١٠ مهئة زمنية الدماملين المفاطبين باهكامه حتى ١٩٨٤/١٧٠ لرفية الدماملين المفاطبين باهكامه حتى ١٩٨٤/١٧٠ المنتحدة من هذا القانون أو التشريعات الملكورة به حضر المشرع بعد فوات البصاد الملكورة به القانوني للعلم علمائية الملكم قصائين نهائي ذلك الحظر لا يسرى الا على العامل الذي يكون في مركز قانوني بجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه في التسوية وبيا أو تضائيا – العامل الذي لا يوجد في هذا المركز ويصول بينه وبين المطالبة بحقه في التسوية عانوني لا يحاح قبله بالمحظر الوارد في المادة مانع قانوني لا يحاح قبله بالمحظر الوارد في المادة مانع قانوني لا يحاح قبله بالمحظر الوارد في المادة المتكر إلا) مكررا سالفة النكر ألا في تاديخ زوال المانع القانوني - تطبيق أ

17 (1)

خ اشترط الشرع فى المادة (۲۰) من القانون رقم ۱۱ استة ۱۲۷ لانقاص مدة سنة واحدة من الدة الكلية التي يدقى الحامل على اساسها أن يكون حاصلا على شهادة الماجستير أو ما يعادلها - القصدود (بعا يعادلها) هو الزهلات التي تعادل درجة المجستير.

بقن بقن المنفحة المنفحة

> علميا بقرار سأس من الجهة المختصة باجراء هذا التعايل وفقا لنموص المنظمة له ... المؤهلات ألتى تتساوى مع الماجستير في مدة الدراسة ولم يصدر بها قرار من السلطة للختصة بمعادلتها به علميا أو تلك التي تتساوى معه عي بعض الأحوال من ناحية الاثار المالية وينصوص تشريعية خاصة لا يعتد بها في مجال تطبيق حكم المادة (٢٠) المشار اليها .. حصول العامل على ببلومات في الدراسات العليا لا تعادل من الماحية العلمية شهادة الماجستير وقيام جهة الادارة بتسوية مالته طبقا للمادة (٢٠) الشار اليها .. هذه التسوية تعد باطلة لمفالفتها صحيح حكم القانون - حدد المشرع بالقانون رقم ١٣٥ لسينة ١٩٨٠ مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفيع دعوى أمام الممكعة المختصبة للمطالبة بالحقوق الستمدة من هددا القسانون أو التشريعات المنكورة بها ومنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ .. وهظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائي نهائي ـ يمتنع على جهة الادارة سحب التسوية المسار اليها مع اجراء تسوية صحيحة لحالته للاعتداد بها عند الترقية مستقبلا ... تطبيق ٠

r17 (Y1)

تسوية حالة الحاصل على مؤهل عال أثناء الخدمة

★ الحاصلين على مؤهل عال اثناء الخدمة من يعين في الحدود المخاضعة للمادة 2/5 من القانون رقم 1/2 المنت 1/4 من القانون رقم 1/4 استيارا من تاريخ اعتماد بحداول التوصيف 11/4 اعتبارا من تاريخ اعتماد بحداول التوصيف والتقييم وفقا الحؤهل الأعمى الحاصل عليه اثناء الخدمة يمامل وفقا لاحكم المادة 27 من القانون تحديد الاقدمية يكون وفقا لحكم المادة 24 من القانون المشار الله - لا محل لأعمال حكم المادة A من القانون رقم ٧ لسنة 1/4 المنة 1/4 لا ترجه التطبيق المادة ٤ من القانون رقم ١ المسنة 1/4 المنة 1/4 المنة 1/4 المنت مؤهل الأعمل على تطبيق .

(M)

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

العامل الذي أجريت له تسوية خاطئة بناء على قرار من هيئة تحكيم الدائرة العاشرة بحمكنة استثناء القاهرة ثم صدر حكم من مصحة النفض (الدائرة العالمية) بتاريخ ٥٩/١/٧/١٠ بالغاء هذا القرار يتمين الاعتداد بالتسوية المصحيحة لهذا العامل التي كشف عنها الحكم المنكر وترتيب كافة اثارما القائونية لتحديد الرتب المستحق أه وتقرير منصه العالاوة والحوافز والإجرو الإضافية على أساس هذا الرتب والحوافز والإجرو الإضافية على أساس هذا الرتب

799 , (1EA)

🖈 المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنه ١٩٨٤ مي شان تسوية حالات بعص العاملين - القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها مى أى وقت متى صدرت سليمة ونلك استجابة لدواعى المصلحة العامة التي تقتضي استقرار تلك الاوصاع ـ اذا صدر قرار معيب من شانه ان يولد حقا عان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيت يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته اقتصباء لدواعي الصلحب العامة _ اذا انقضت ستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي اكتسب القرار حصانة تعصمه من اي الغماء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشان حق مكتسب فيما تضمنه القرار ـ اثر ذلك : كل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القرار الأخير ويبطله -يستثنى من موعد الستين يوما المشار اليه القرار المعيب الذى لحقت به مخالفة جسيمة الحكام القانون تجرده من صفته كتصرف فانونى وايضا القرار الادارى المبنى على غش أو تدليس يعيب الرضاء وكذلك يسرى ذات الاستثناء على قرارات التسوية الخاطئة باعتبار أن الحق في التسوية مستمد من القانون مباشرة ... اثر ذلك : عدم تمسن تك القرارات وتصدر جهة الادارة قرارها بسميها في أي وقت دون التقييد بميعاد السنين يوما الشار اليه _ يستثنى من ذلك القرار الادارى الصادر بترقية العامل ترقيسة عادية

رقم رقل القاعدة المسقطة.

> حتى لو كان قد بنى على تصوية خاطئة لحالته الوطيفية وايا ما كان وجه مخالفة التسوية لأحكام القانون : لا يجوز صحيه الا في خلال عيساد المستين يهما المقررة لسحب القرارات الادارية الهماطلة _ اساس ذلك : قرار الترقية ينشى، مركزا قانونها ذاتيا للعامل - تطبيق .

۵۰۱ (۱۸۸)

★ المادة الثامنة من العانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ غي شان تسوية حالات بعض العاملين - قدر المشرع حكمها خاصا بعقتفباء يتم الاحدفاظ للعامل بصغة شخصية بالمرتب الضاطىء الذى يتقاضاه عى تاريخ العصل بالقانون رقسم ٧ لسنة ١٩٨٤ - تجاوز المشرع في القانون الذكور عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى ناريخ العمل به على أن يستهلك الغرق بين المرتب الخاطىء والمرتب المستحق قانونا وذلك من ربع قهمة علاوات الترقيسة والعسلاوات الدورية المستحقة بعسد ١٩٨٤/١/١ تاريخ العمل بالقانون المنكور - الهدف من نص المشرع على حسكمى الاحتضاظ بالتسبوية الخاطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الخاطىء والمرتب الصحيح هو الوصول الى تعادل المرتب المفاطىء مع المرتب المسحيح _ استمرار أعمال قاعدة استهلاك الغرق بين المرتب الخاطىء والمرتب الصحيح لحين تمام التعادل بينهما ودون التقيد في ذلك بالتاريخ الذى حدده المشرع وحظر بعده المساس بالركز القانوني للعامل _ قاعدة الاستهلاك لا تشكل أي مساس بهذا الركز - تطبيق ٠

(۲۰۳) ۲۰۸

رقم رقم القاعدة المبقحة

تحديد كافة المستحفات المالية التي تعنع لاولك العاملين بنسبة معينة من مرتبانهم " نتيجة دلت العيرة مي
تحديد قيمة الملاوة الخاصة المقررة بالغانون رقم ١٠١
سنة ١٩٨٧ بالأجر الاساس المستحق قانونا والثانية
عن التطبية السليم لاحكام القانون على المستفيدي
منها – القول بغير ذلك من شانه أن يجعل من تصوية
حالته تصوية خاطئة في وضع الفضل معن طبقت
عليه أحكام القوانين المثناة تطبيقا سليما وهو أمر
لا يمكن التسليم به أن اقراره لما يؤدى اليه من نتائج
لا يمكن التسليم به أن اقراره لما يؤدى اليه من نتائج
كلا يمكن التسليم به أن اقراره لما يؤدى اليه من نتائج
شاذة في التلمية — تطبية .

(#37) TAF

٧ ـ الأقدمية

ترتيب الأقدمية

 المادة (٢٤) من قانون نطام الحاملين المنبيئن بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالة خالت بطاقه وصف الوظيفة عن اشتراط قضعاء العباهل مده خبرة كلية في ذات المعوعة تساوى مجموع المد البينية اللازمة لشفل الوظيفة بدا من عرجة بداية التعيين فلا مناص من الأكتفاء بما تضعفت هذه البطاقة من شرط قضاء الدة الجنبة اللازمة للترقيه من الوظيفة التي يشعلها العامل الى الوظيفة الأعفى على أن تكون هذه الدة لاحقة المحسول على المؤهل اللازم لشفل الوظيفة وقضيت في ذات الجمعوعة الوظيفية ألتى يرقى العامل خلالها ـ بطاقات وصف الوظائف المطلوب الترقية اليها اكتفت باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الأقل في الوظيفة التي تسبقها مباشرة .. هذا الشرط متحقق .. أثر ذلك يجوز النظر في ترقيتهم الى درجة مدير عام على اساس ترتيب اقدمياتهم في الدرجة الأولى - اذا ما اتحت تأريخ شغلهم للدرجة الأولم ترقب اقسياتهم على أساس اقدميتهم في الدرجة المطبقة مباشرة وهي الدرجة الثانية في ذات المموعة الوظيفية التي تجرى الترقية خلالها - اساس ذلك : نص الماءة (٢٤) منه نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ . اسنة ١٩٧٨ •

رةم رقم القاعرة الصفحة.

٨ ـ الترقيـة

(30) (08)

★ غاير المشرع في الشروط اللازمة للتعيين مباشرة في غير أدنى الدرجات وتلك اللازمة للترقية اليها _ يشترط فيمن يعين مباشرة في غير أدنى الدرجات وجوب قضاء مجموع المدد البينية اللازمة لشغل الوظيفة بدءا من درجة بداية التعيين غي حالة الترقية الى الوظيفة الأعلى واكنفى المشرع بتوافر اشتراطات شغل هذه الوظيفة وافرغ ذلك في بطاقة الوظيفة - يجب أن تكون المدة البينية اللازمة للترفية من الوظيفة التي يشغلها العامل الى الوظيفة الأعلى لاحقة على الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوطيفة .. يجب كذلك أن تكون المدة البينية قد قضيت في دات المجموعة النوعية التي يرقى العلمل خلالها .. اثر ذلك . طالما خلت بطاقة وصف الوظيفة المرشع للترقية اليها من ضرورة توافر مدة خبرة كلية فلا منامن من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء مدة خبرة بينية لازمة اشغلها _ تطبيق •

*TT (190)

٩ ــ النقل

★ المادة ٤٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون وقع ٤٧ اسنة ١٩٧٨ - نقل العامل من وحدة الى اخرى يلتشى أن يتم بين مجموعتين نوعيتين متماثلتين _ نقل العامل من مجموعة نوعية الى اخرى مشتلفة بالجهة المقتول الهها يتكن اعتباره بعثابة أعادة تعيين إذا استوفى العامل اشتراطات شغل الوظيفة المنقول اليها وقبل نقاء _ نطبيق .

17 (71)

١٠ _ الاجازات

اجازة دراسية

★ قانون نظام العاملين المنيين بالدولة رقم ٧٤. لسنة ١٩٦٨ مرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٦٨ بشارة على الماملين الماملين المتدريب سواه داخس الجمهورية أو خارجها ، واعتبر عدة التدريب فترة عمل يتمتع فيها العامل بكافة المزايا القررة للوظيفة التي يشعلها بجهة عمل حالم تطبيق .

EAE (\A.)

المقابل النقدى لرصيد الاجازات

لا المادة (١٥) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ اسمة ١٩٧٨ يد المدار المادة المدنية تحريف من التهت خدمته دون استنفاذ متهدد رميده من الإهبازات الاعتبادية أيا كان سبب تكوين هذا الرصيد حتم منحه أجره الاساس الذي كان يتقاضاه عند انتهاء الشدمة بما لا يجاوز ثلاث أشمير حق العامل في تكرار حميف مقابل رصميد اجازاته الاعتبادية المستحق له عند الهاء خدمته لا يتقيد الا يعمر تجاوز الحد الاقصى القرد له ومو ثلاثة المدين خدمة مد تعادة الوظيفية أيا كان عدد مرات انهاء خدمته تعدد مرات انهاء خدمته تعدد عرات انهاء خدمته تعدد مرات انهاء خدمته تعدد مرات انهاء

(AAY) FA

3£

(11)

اجازة مرضية استثنائية

★ المتصدود من استمرار العامل الدويض بصريض مزمن من اجازته الاستثنائية باجر كامل أذا تبين عجب من الإحالة الى الماش هو توفير اكبر قدر من الرعاية له _ اساس ذلك : : تأمين الاساب بلحد الاعراض المزمنة لا يغطى الفترة التى تلى العجز الثام إلى ما الاستفادة من الاستجابة الى طلب العامل الروش بانهاء خدمته للعجز الكلى ليتسنى له الاستفادة من حزايا تأمينية أخرى المضل من مد لهازته الاستثنائية كالمصدل على معاش العجز الكامل في هالة عدم توافر مدة اشتراكه في اللتامين — اساس ذلك : أن العامل معاش المقار اقضال الزايا المائية التى كالها لم الشرع حالمية.

المحمل المديض بعرض مزمن تعويضا بعادل المحمد كاملا (الإساسي والمنتين) ولملك اثناء اجازته الإستثنائية الى ان يثبت عجزه التام - أساس ذلك : المادة ١٨ من قانون التامين الاجتماعي رقم ٢٩ السنة ١٩٧٥ - تطبيق - ١٩٠٥ - تطبيق - تطب

~17 (110)

١١ ــ اصابة العمل
 الجهة المختصة بعلاج المساب

★ قرر المشرع بمقتضى الصحام المادة (۲۰) من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ (الملخي) والمادة ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الملغى أن وحداث الجهاز الادارى بالدولة ووحدات القطاع العمام هي التي تلتزم قانونا بعملاج العاملين بها من اصابات العمل التي تصدث اهم وبتعويضهم عن العجز الناجم عن هذه الاصابات -كما قرر المشرع بالمادة (٤٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ١٠ تتبولى الهيئسة العسامة للتسامين الصحى عبلاج المساب ورعايته طبيسا _ وفي السادة ١٩ من ذات القانون قرر المشرع انه تعتبر في حسكم الإصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها ... وقوع اصابة العمل في ظل العمل بالمكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتقرير العجز الجزئى الناشيء عنها غى ظل العمل بالمكام القانون رقم ٩٢ لمسنة ١٩٥٩ وتقرير العجز الجزئي الناشء عنها في ظل العمل باهكامه وتتابع الانتكاسات والمساعفات الناجمة عن الاصابة وامتداد اثرها خلال سريان القانون رقم ٦٣ المسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ــ اثر ذلك : أن الجهة التي يعمل بها المصاب هي التي تكون ملزمة قانونا بمصاريف كل ما ترتب على احسابته من انتكاسات ومضاعفات مند وقوعها وحتى ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ اليوم السابق على نفاذ المكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... وتكون الهيئة العامة للتأمين الصحى هي الملزمة قانونا بعلاج ما وقع منذ ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ من انتكاسات ومضاعفات _ تطبيق ٠

*** (1/1-1)

رقم رقم القصدة المسلمة

(۱۰۱/ب)

مدى أحقية المساب في طلب اعادة العرض

* أعطى المشرع في المادة (٨٥) من القانون رقم ٢٩ السنة ١٩١٥ المصعاب المحق في طلب اعادة المعمد الطبيع المستعدة المجرز إذا كانت نصبغ المجرز المترتبة عليه استحقاق تعويض على الاصابة وسراء ترتب عليها استحقاق تعويض كل حالة انتكاس ال مشاعلة تنشأ عن الاصابة تعد كل حالة انتكاس ال مضاعلة تنشأ عن الاصابة تعد في حكم الاصحابة غانه يحق للمحامل طلب اعادة مناظرته وعرضه على اللبنة الطبية المنتسة لاعادة تتدير نسبة العجز الناجم عن الصابتة وما ترتب عليها في كل حالة انتكاس ال مضاعة في ظل العمل باحكام في كل حالة انتكاس ال مضاعة في ظل العمل باحكام اللقانين رقم ٧٧ استة ١٩٧٥ ـ تطبيق .

١٢ ـ طوائف خاصة من العاملين

عاملون ببنك الاستثمار القومي

★ المادة ١٢ من اللائمة الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء الشكن الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصادية رالمالية ووزير الاقتصاد رئم ١٩٠٤ لسنة ١٩٨٠ الملبقة على العماملين بهتك الاستثمار القومي بمكنفي قرار رئيس المجهورية رقم ٢٠٠٠ ــ رضع المدرع حكما خاصا على شأن خسمة تقديد قالعامل الذي يحصل على مؤهل اعلى الثانية الحريد واعطائه من شرط المدة الكلية والمدة البينية المدين الشخل عدد الرطيفة وبعراعاة أن يكون مستولها لسائر الشروط المتطابة الشغليا حداثا اللامين يواجه حالة العامل الذي يعين بالبنك بدون مؤهل ألى من المالي قرم حصل التله شعمال بالبنك على الزهل العالى المالي المالية في حصل التله شعمال بالبنك على الزهل العالى المالية بالبنك الذين يحصلون بالبنك الذين يحصلون على العاملين بالبنك الذين يحصلون على المالية خدمتم بالبنك تطبيق - تطبي

(1.1)

عاملون بالجامعة من غير اعضاء هيئة التدريس

المادتان ۱۹۲ ، ۱۹۲ من تانون تنظيم الجامعـات رقم
 اسنة ۱۹۷۶ - تناول الشرع بالتنظيم كيفية تاديب
 العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس على نحو يغاير

غي يعض جوانبه التنظيم الوارد بالقانون الحام (خانون الحام (خانون الحاملين المدنين بالدولة رقب / 2 السنة ۱۹۷۸) _ لم المتصاحب النجابة الادارية كما تنص على ذلك المادة / 4 مكررا من القانون رقم / 2 السنة ۱۹۷۸ _ ترب المشرع السلطة التقديرية لرئيس الجامعة أن يكلف أيا المن من المسئولين غي الجامعة بالتحقيق غي تلك المفاقليات أن تيميل الأمر الى النباية الادارية _ لا يجهوز مع وجود هذا التنظيم الخاص الرجوع إلى احكام _ تطبيق .

YE. (Y76)

عاملون بالهيئة القومية للبريد

* المادتان ١ و ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ ـ قرار ربئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشان المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعماملين الممتنيين بالدولة .. قرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لمسنة ١٩٨٣ باصدار لائمة العاملين بالهيشة القوميسة للبريد ـ قانون غظام الصاملين المدنيين بالدولة لا يسرى على الماملين الذين تنظم شئون توظفهم قرارات او لوائح خاصة الا فيما لم تنص عليه اللوائح المفاصة بهم وفيما لا يتعارض مع أحكامها .. متى كانت لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد قد عهدت لمجلس ادارة الهيئة الاغتصاص بوضع جداول توميف وتقييم الوظائف واستحداث وظائف جديدة والغاء وظائف قائمة وإعادة تقييم توصيف الوظائف تمعما للحماجة اللفعليمة غان هذه الأحكام تكون هي الواجبة الاتباع دون الأحكام التى وردت بقانون نظام العاملين المنتبيين بالدولة يوقرار رئيس الجهاز الركزى للتنظيم، والادارة وقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ _ تطبيق ٠

70£ -(YYI).

عاملون بالهيئة القومية للسكك الحبيبية

★ لائحة العاملين بالهيئة المقومية اسكك حديد مصر المسادرة بقرار وزير النقل والموامسلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ـ اشترط المشرع بالنسبة لحساب عدد معلوسة

بقي وقي المطملة المطملة

المهن الحرة الصادر يتنظيم الاشتطال بها قانون من قوانين الدولة ان تكون تلك المدد لاحقة على القيسد بالنقابة .. لا يعدو هذا الشرط أن يكون عليها الأحكام القبوانين المنتلفة النظمسة لشبئون طلقتنابات المهنيسة .. اسساس دلك : أن القسانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ بشان نقابة المهن الهندسية قد حظر على وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص على السواء والافراقد التعيين في الأعمال الهندسية الالن كان متمتعما بعضموية نقابة المن الهندسية واعتبر القيد في هذه النقابة مسوغا من مسوغات التعيين ـ نتيجة ذلك : يستبعد من حساب مدد ممارسة المن الحرة بالنسبة ان يعين في الحكومة أو القطاع العام تلك المد السابقة على القيد بالنقابات المشار اليه التماق عامل بالعمل بالجهار التنفيذي لترو انفاق القاهرة الكبوى (الهيئة القومية للانفاق) بوظيفة مهندس مدنى شان بالمعرجة الثانية قبل أن يكون قد انقضى على قيده بالنقابة المنكورة المدة المقررة لشغل الدرجة المعين فيها .. مؤدى نلك أن قرار التميين بالوطيعة المذكورة يكون قد تم بالمخالعة لأحكام لاثعة العاملين المسار اليها .. ينحصر العيب الذي شاب قرار تعيينه في عدم توافر شرط النصاب الزمني المقبرر لشغل تلك الوظيفة _ قصارى ما يمكن أن يثرتب على تخلف ذلك الشرط في حالة العامل المذكور هو غقدان قرار تعيينه لشرط من شروط صحته ـ الأثر المترتب على ذلك : يعتبر هذا القرار قرارا باطلا يتعصن بانقضاء المواعيد المصددة للطعن على القرارات الادارية غير المشروعة - طالما أنه لم يصدر بناء على خش او تدليس من جانب العامل الذكور _ تطبيق .

*** (YYY)

١٢ ـ التاسيب

الوقف عن العمل بطوة القانون

عدم جواز حساب مدة وقف العامل ضمن مدة خدمته: المادة (۱۸) من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ : _ القاهدة المسلم بها في مجال الوظيفة العامة أن مدة وقف العامل عن عمله بقرة القانون بسبب حبسه تنفيذا لمسكم عن عمله بقرة القانون بسبب حبسه تنفيذا لمسكم

1.0

(10.)

جنائى خهائى تستنزل من مدة خدمته لكونه خلال مِده المدة لم يتصعل أعباء وواجبات الوظيفة _ اثر ذلك : ليس له الحق فى التمتع بحقوق الوظيفة ومزاياها ومنها اتصال مدة خدمته _ تطبيق •

١٤ ـ انتهاء الخيمة

سن الاحالة للمعاش

★ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٢٦٢ ردد الأصل العبام في سن الخدمة والاستثناء منه .. يشترط لاستفادة العاملين . من ميزة البقاء بالخدمة بعد سن الستين في تطبيق المكام القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ توافر شرطين : الأول - أن يكونوا من موظفى الدولة أو مستخدميها أو عمالها الدائمين الموجودين بالمدمه يأى من هذه الصفات ١٩٦٠/٢/١٤ أو ١٥٦٠/٥/١ بالنسبة لتطبيق القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٣/٦/١ بالنسبة لتطبيق القانون رقم ٥٠ لسينة ١٩٦٣ والثاني ... أن تكون قوانين أو لوائم توظفهم في كل من التواريخ المنكورة بالنسبة لن تسرى عليهم مُقضى ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين .. المعينين بمكافاة شاملة لم تكن لهم لوائح تقرر لهم ميزة معينة مقتضاها انهاء خدمتهم في سن اخرى غير الستين _ عند وضعهم على درجات تنتهى خدمتهم ببلوغهم سن الستين ـ تطبيق ٠

٥١ (١٨)

استقالة الريض بمرض مزمن

لا منع المشرع العامل المريض بلحد الإمراض المزمنة الجزء مرضية استثنائية باجر كامل حتى يشغى ال استثنائية باجر كامل حتى يشغى ال المجازت الرضية باجر كامل الى ان يبلغ سن الإحالة الى المعاض ليس منك مائع قانوني من النهاء خدمته المواتة الإستثنائية بناء على طلبه اثناء مدة اجازته الاستثنائية أساس ذلك : أن الرعاية الخاصة المشار اليها بالمادة 17 مكررا قد تقررت لصالح العامل وبالمثالي ظله ان يتنازل عنها شريطة ان يكون على علم تام بحكم المادة للشار اليها حتليق

YY (Ya)

(0)

نزع ملكية ــ

التصرف في الأراضي المنزرعة ملكيتها

* حرص الدستور على ميدا صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء وحظر نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الاللمنفعة العامة ومقابل تعويض (م/٣٤ من الدستور) .. حدد القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٦٥٤ شروط واجراءات نزع الملكية لصالحها سلطة تقرير النفع العام المبررة لنزع الملكية _ الت هذه السلطة لرئيس الجمهورية بموجب القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ــ رئيس الجمهورية أصدر قراره رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية العقارات الكائنة بزمام ناهية سافية مكى بمدينة الجيزة وذلك للمنفعة العامة. لاقامة مشروع الاسكان العاجل _ كان من المتعين على جهة الادارة (محافظة الجيزة) احترام الغرض من نزع ملكية السطح المنكور وعدم مجاوزته الى حد تقديم .جزء من المسطح كحصة عينية في راس مال شركة مصر للتعمير الخاضعة لقانون الاستثمار رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ــ اثر ذلك : عدم قانونية تخصيص السطح المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة كعصة عينية . من جانب محافظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتعمير _ تطبيق ٠

٤١٥ (١٥٥)

نقل بمری ــ

النقيمات البحرية

★ حشر المشرع مزاولة اعمال النقل البصري وتقديم المخدمات البحرية ويعض الأعمال الأخرى المرتبطة بالنقل البحري الا من خلال الأوسسات العامة والشركات أن الا تقل مصدة الدولة في رامسالها عن ١٧٪ المهندة في السجل المدد لذلك من نظر الشرح وزير المراسلات بالاتفاق مع الوزير المفتص تقرير الاستثناء من هذه الأحكام عند الاقتضاء ما بالنسبة اتقديم المندمات البحرية المتعلق بتجهيز المسلح أن المصطر المشار اليه يتمرف الى المجهز المصرف ولا يسمى على مالك المسلطة إذا الم بلسلم المسلم المسلم ولا يسمى على مالك المسلمية إذا الم بلسلم المسلم المسل

(A·)

المضعدات باعتبارها من المقوق المقررة له يجريها بمعرفته وحسب احتياجاته الفاصلة ودواعى العمل وطروفه للتطبيق * ...

تبابة ادارية

اعضاؤها - الرتب - اعابة التههيد

* القانون رقم ١٨ السنة ١٩٧٦ يشان منهم اعليات الماملين يسيناه وقطاع غزة ومحافظلت القناة ... القانون ٥٨ اسنة ١٩٨٨ بتان ضم اعانة التهجير الى الرئيي والمعاش - المقرة الاولى من البند تابينا من فواعد تطبيق جدول المرتهات الخباص باعضاء النيبايور الادارية الملمق بالضامين رقسم ٨٨ لبسبت. ١٩٧٢ والمستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقلبون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ .. مناط تطبيق الفقرة الاولى من البند ثامنا من قواعد نطبيق جدول الرتباية الخاص بأعضاء النيابة الادارية المشار اليه هو في تبين ما استهدفه المشرع من تقرير هذا المكم على ضوء مبياغة نصه والمكمة منه _ القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه تناول بالتعديل جدول مرتبات اعضاء النهابة. الادارية قاضيا بالا يقل مرتب ويدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة أو أعضاء النيابة الادارية أو اعضاء ادارة قضايا الحكومة في أحدى الوظائف المينة بجداول الوظائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب ويدلات من يليه في الاقدمية في الوظيفة التي عين غيها _ الهدف من هذا المكم هو علاج الأوضاع المالية لبعض افراد هذه الهيشات الذين يعينين من غير أعضائها مع احتساب اقدمية معينة لهي عند البتعيين حتى يكون لهذه الاقدمية الرها بالنسبة للمرتب والهدلات المقررين لمشاغل الوظيفة _ هذا الحكم يبيري فقط على من يعين من غير اعضاء النيابة الإدارية فيها ... عيل المشرع النص المتقدم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ على خمو اطلق عبارة النص لتكون و لا يجوز أن يقل موتب وبدلات من يعين في احدى الوظائف المبينة: بالمحميل عن مرتب وبدلات من يليه في الاقدمية في ذاب الهظيفة - تمرى تلك القاعدة على من يعين مستهيلا في بعد

PAN

(YAY)

رةم ر**ة**م القاعدة المسقحة

العمل بالقانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۷۰ ــ كما تصري ايضا، على المرحود من هؤلاء في القصدة وقت العمل بهذا القانون تحقيقا لبدا المماواة مين اقراد اللغة الواحدة ــ التر في حالة ضم اعانة التر يدري هذا الحكم في حالة ضم اعانة التهجيد للمرتب مادام الامر لا يتعلق بحالة تعيين من الشارج ــ تطبيق .

125 (174)

(4)

هيئة الأوقاف المصرية -

راجع: ضريبة « ضريبة السفة » (٢٣٣) •

الهيئة الخاصة بالشباب والرياضة --

راجع: الاتماد المعرى لكرة القدم (٢١٠) • -هنئة الشرطة ...

★ المادة ٥٠٥ من اللائحة المادية للميزامية، والحساوات _ نظات الضمات العامية _ العراسة... التي يقيعها رجال الشرطة الى المصالع العسلمة ومنها معيلجة، سك العملة لا تتحمل بها هذه المصالح وإنما تفصم على ميزائية الشرطة _ تطبيق .

مبئة عامة ــ

راجع أيضا : عاملون بالهيئات العامة (٣٠٠) ومجلس الدولة ، اختصاصات أدارات الفتوي ، (٢٠١) والهيئة العامة لسرق المال (١٣٤) والهيئة القومية لسكك حديد مصر (١٤٢) .

الهيئة العامة للتأمين الصحى سر

اعفاؤها من الضرائب والرسوم

للادة ١٦٥ من القانون رقم ٧٩ لمنة ١٩٧٥ بشان التأمين الاجتماعي - تعنى أموال الهيئة العبامة للتأمين المنحى النابة والمنقولة وجبع. علياتها الاستثمارية مهما كان نرجها من الهرائب والوسوم والعوائد التي تغرضها الحكومة أن أي سلسطة عامة أخرى في المجهورية - الأثر المترتب على ذلك . إعناء الهيئة العامة للتأمين الصحى من صداد الرسوم - تطبيق .

(371) 633

رقع رقع القاعدة

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ...

راجع ايضا اموال الدولة العامة والخاصة · (Ÿ٧٩)

* قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنه ١٦٨٢ بانشاء الهيئة المامة لتنمية الثروة السمكية ... تطلب المشرع ضرورة اخذ رأى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكيه بالنسبة للمشروعات التي تقيمها جهات اخرى في حدود اختصاصها اذا ترتب عليها اقتطاع جزء منها او كان من شانها تلويث مياهها .. حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ نطاق المسطحات المائية التي تشرف عليها الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعيه على قناة السويس والأراضي المعيطة بها لمساحة مائتي متر من شواطئها .. اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استغلال تلك الأراضي والترخيص بالانتفاع بها في نطاق الأغراض المحددة بقرار انشائها واليها وحدها يئول مقادل الانتفاع بها .. يمتنع على الجهات الأخرى التعدي على الاختصاص القرر لها في هذا الشان لا يجوز التصرف في الأراضي المحيطة بالبحيرات المرة حتى مساغة مائتي متر من شواطئها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم وازالة ما يقع عليها من تعديات بكافة الطرق _ أساس نلك : اعتبار هذه الأراضي المملوكة للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في تاريخ اخضاعها لاشراف الهيئة المنكورة من أموال الدومين العمام _ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ اناط بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ازالة كافة التعديات والمخالفات التي تقع على المسطمات المائية المشرفة عليها وشواطئها بالطريق الدائري _ استعمال هذه السلطة مثوط بتوافسر اساسها وتحقق دواعي استعمالها من وجود اعتداء ظاهر او محاولة غمى _ اذا لم يتوافر أو يتحقق شيء من ذلك _ كما لو كان واضع اليد يستند في وضع يده أو حيازته الى ادعاء بحق له ما يبرره من المستندات التي تؤيد في ظاهرها ما يدعيه من حق _ قانه لا يجوز الهيئة لازالة الاعتداء الا أن تلجأ الى القضاء لرفض هذه الستندات وازالة مثل تلك المخالفات أو التعديات .. تطبيق •

(Y1Y)

478

رقم رقم القاعدة المىشمة

الهيئة العامة لسوق المال ــ

★ المادة (۱۲۲) من الدستور قررت أن القانون هو الذي يعين قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمخاطأت اللتي تصرف من الخزامة العسامة وقواعب الاستتناء منها .. اذا أسند القانون لرئيس الجمهورية او لمجلس أدارة أحدى الهيئات العامه سلطه تحديد مرتيات العاملين بها دوز التقيد بقواعد فانون العاملين الدنيين بالدولة كان هذا الاسناد صحيحا --القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ تضمن تخويل مجالس ادارة الهيئة العامة لملاستثمار سلطة وضم اللوائم المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنيين بالدولة .. أصدر رئيس الجمهورية بعد قراره رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بانشاء الهيئة العامة لسوق المال القرار رقم ٢٦٥ لسبنة ١٩٨٠ لاثحة شئون العاملين بالهيئة العمامة للاستثمار الصاس من مجلس ادارة الهيئة بتفويض صريح من القانون على العاملين بالهيئة العامة لسوق المال لما أرتآه من تماثل طبيعة العمل في الهيئتين ... أثر ذلك : جواز خروج لائحة العاملين بالهيئة العامة لسوق المال على جدول الرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ بما لا يجاوز الحدود الواردة بالثمة العاملين بالهيئة العامة للاستثمار _ تطبيق •

T00 (17E)

الهيئة العامة لشئون المطايع الأميرية -

راجع : حجز اداری (۱۰۰) ۰

الهبئة العامة لميناء يورسعيد ــ

★ اتجاز الشرع للهيئة العامة ليناء بورسعيد الترخيص لأي شخص طبيعي او اعتباري أن يعمل داخل دائرة الميناء او أن يستقل جزءا من الأراضي أو المنشأت المبلوكة لها على أن يصدر الترخيص في هذه المائة من رئيس مجلس ادارتها كما اختص الشرع ذات الهيئة باقتراح تعريقة الرسوم التي تحصل عليها مقابل الشعات الذي تؤدى داخل الميناء على أن يصدر بها

(YE)

**1

قرار من وزير النقل البحرى .. نتيجة ذلك .. تحديد. مقابل الترخيص بشغل أو استغلال الاراضي والمنشات الملوكة المهيئة وتحديد مقابل عن الانتفاع يكون من المتصاص الهيئة .. تطبيق .

الهيئة العامة للظافة وتجميل القاهرة ... الهيئة العربية للتصنيع ...

* ثعبر الهينة العربية للتصنيع متخصصة انشاتهها جمهورية مصر العربية ودوله الامارات العربية والملته العربيه السعودية ودولة تطن بهدف اقامه فاعمدة صناعية _ يتعين الرجوع في كل ما يتعلق يعسلاقه الوطفين التابعين لها بما في دلك وسائل حل المنازعات التى تقوم بينهم وبينها اس انفاقية تاسيس الهيشة. ذاتها _ بعقتضى المادة ٦٠ من القلنون رقم ١٢ لسبه ١٩٧٥ - تعنىء الهيئة لجانا قضائية للقعسل عي المنازعات الادارية والعمالية التي تنشأ بين الهيشة أو وحداتها وبين الموظفين والعساملين بها ويندب لهذه اللجان قضاة من غارج الهيئة .. ما يعبد عن هده اللجان يحوز قوة الأمر القضى به ... لا يغير من ذلك القول بأن الهيئة أصبحت هيئة قوسية بعد انستعلب الدول المؤسسة لها عدا مصر _ الهيئة استموت من حيث وجودها والمزايا المقررة لها في ظل احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ على ما كانت عليه قبل صدوره - تظل الهيئة العربية للتصنيع قائمة بوصفها شفصا اعتباریا کما کانت قبل انشائها .. لا یجوز تطبيق القوانين المسرية عليها _ الأثر المترتب على ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بطلب الراي في المنازعة بين احد العاملين بالهيئة وبينها _ تطبيق .

71 (٢1)

هيئات قضائية _

اعضاؤها _ انتهاء الخدمة

★ المادة 19 من قانون السلسة القضائية رقم 69 السنة ١٩٧٧ ما المادة رقم ١٢٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٠٠ لسنة ١٩٧٣ – استيفاء اعضاء البيئات القضائية

رقم رقم القاعدة المعلمة

الذين يبلغون سن الستين خلال البهام القضائي حتى. انتهاء هذا العام لا يعد مدا للخدمة، أور استعدارا الها بعد سن الستين _ هذه الفترة. لا تحسيب في المعاش ولا تدخل بالتالي ضمن مبد الاشتوائد في التاسن -لا يغير من ذلك صدور القانوين رقم ٩٣ لسنة. ١٩٨٠، بتعديل بعض احكام قانون التامين الاجتماعي باخيافة، الوزراء ونواب الوزراء الفين شغلها منميب الوزيع أي نائب الى الفيّات المستثناة من حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٤٠) من قانون التامين الاجتماعي في أول صدوره عام ١٩٧٥ ـ لا تسرى هنده الاحتكام على أعضاء الهيئات القضائية الذين قضمت المسكعة الدستورية العليا بمعاملتهم معساملة الوزراء ونواب الوزراء من حيث المعاش ... اساس ذلك : ورود هذا المكم الجديد في قانون التأمين الاجتماعي الذي يعتبر في مجاله قانونا عاما ولا تسرى أحكامه على أعضاء الهيئات القضائية الا فيما لم يرد بشانه نص خاص في القوانين المنظمة الشئونهم ... تعباوض هذه الأحبكام مع النص الصريح الوارد في القبوانين الخفامة مأعضاء الهيئات القضائية ... تطبيق •

(A-1) -{YA1)

هبئة **تط**اع عام –

راجع ايضا : بنك « البنك الرئيسي للتنبية والانتمان الزراعي » (۲۹۲) وشركة قطاع عام (۲۲) وعامل بالقطاع العام (۱۲۰)

إلا الرعاء المقرر المرب المكافأت السبوية للانتاج وبفسا لنص المادة (٢٩) من اللائمة التنفيذية المقابق هيئات الشطاع العام وفركاته هو الاعتمادات اللازمة التي تدرج لهذا الفرض بموارنه الشركة في المحدد الواردة رقما ٧٧ م ١٩٠٠ كما المستاعة رقما ٧٧ م ١٩٠٠ كما المستاعة المكافئة السنوية للانتاج المعاملين بهيئات القباع العام وهركاته غير متنقين مع القانون فيها تضمناه من أن يكون وعاء المرف هو حساب توزيع الادياح سيوم مدن المكافئة السنوية الملاتاج بشعب قائم المرف هو حساب توزيع الادياح سيوم مدن المكافئة السنوية المنابعة بينسب قتل من تقالد من تقالد من تقالد من تقالد من تقالد من تقالد المدنون المهاسوية المنابعة المنابعة المعاملة من المكافئة المستونية المستون المكافئة المستونية المستون المكافئة المستونية المستونية المستون المكافئة المستونية ال

رقم رهم القاعدة المىقصة.

> التنفيذية وذلك لأن الحدد؛ التي وردت في هاتين المادتين المحرف هذه الكائلات في الحدود القصوى التي لا يجوز تجاوزها ولكن يجوز العرف بنسب اتل عنها – هذه الكافات يصدر بها قرار من الوزير المفتص سـواه. بالنسبة لرئيس واعضاء مجـلس ادارة الشركة الم بالنسبة لسائر العاملين بالشركة – أساس ذلك : نص المادة ٧٠ من اللائمة التنفيذية المانين هيئات القطاع العام وشركاته – تطبيق ٠٠ .

**1 (171)

هيئة قناة السويس _

★ العاملون بها _ بدل ظروف ومخاطر العاملين بالمعرف المسعى - الغانون ردم - ۲ لسنة ۱۹۷۹ بشان نظام ميتة قتاة السويس _ القانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بشان نظام العاملين بالمبارى والعمرف الصحى المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٨٩٠ .

في القانون رقم ٢٦ لمسنة ١٩٨٢ معدلا بالقانون رقم ٢٦ لمسنة ١٩٨٧ قرر المدرع لاعتبارات خاصسة بطبيعة العمل في مألم والعمرف المسمى ومياه الشعرب منح العامل في هذه الميهات بدل ظروب ومخاطر وظيفة ووجبة غذائية أو مقابل نقدى عنها وذلك متى قواضر الشرطان الآتيان ،

أولا: أن يكون من العاملين الدائمين أو المؤفقين في أحدى الجهات المحددة على سبيل الجحمر وهي الهيئات القومية والعامة والاجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي،

ثانيا : أن يكون من المنتقلين فيها باعسال المجارى والصرف الصحى أو مياه الثرب العاملون بهيئة قناة السويس في نشاط توريد المياه يتمتعون بالمزايا المقردة في القانوز سالف النكر _ تطبيق .

*£V (AA)

الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية _

★ ترقية العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى وظائف الدرجة الأولى تتم بالاختيار على اساس حصول المرشع للترقية الى احدى هـده

رقم رقم القاعدة المشمة

الوظائف على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز بالاضافة الي توافر بعض الشروط الأغرى ومنها قدرة المرشح على القيادة والاشراف والتوجيسه والبت العاجل في المشاكل على الوجه المناسب .. المرض امر خارج عن ا ارادة العامل وليس بمانع من موانع الترقيسة في ذاته ... المادة (٢٥) من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البصرى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ حسمت اى خلاف في الراي بشان ترقية العامل المريض اذا استطالت فترة مرضه وكان من الخاضعين لنظام تقارير الكفاية وذلك بقولها ان المسامل الدى لا يزاول عمله بسبب مرضه لدة ثمانية أشهر أو اكثر لا يوضع عنه تقرير كفاية وانما يستصحب أثار تقرير كفايته عن العام السابق على مرضه عند النطر في ترقيته _ اثر ذلك : جواز ترقية العامل المريض الى وطائف الدرجة الأولى اذا ما توافرت في شأنه كافة الشروط المتطلبة قانونا .. تطبيق .

T1A (11A)

الهيئة القومية لسكك حديد مصر ــ

★ خول المشرع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بمقتضى قانون انشائه رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۹۶ سلطـة اقتراح القوامين واللوائح الخاصسة بالعساملين مي الوحدات التي يتالم منها الجهاز الادارى للدولة والهيشات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وكذا ابداء الراي في المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل اقرارها -الهيئة القومية لسكك حديد مصر تندرج في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة _ تلزم الهيئة بعرض مشروعات لوائع شئون العاملين بها قبل اقرارها على الجهاز لابداء ملاحظاته شابها ... بعد مراعاه الهيئة لهذه الشكلية التي تطلبها الشرع فانها لا نتقيد بما قد يبديه الجهاز المنكور من ملاحظات استرشادية في هذا الصدد ... قرار مجلس ادارة الهيئة المشار اليها بتعميل شروط التاهيل الواردة بيطاقات وصف وطائف الدرجة الأولى بالكادر الادارى الموهد بمجموعة وظائف التنميسة الادارية جما يسمح بترقية حملة المؤهلات المتوسطة الى الدرجة

رقم رقم القاعدة المبقحة

الأولى غي حدود 60٪ من خطوات هذه الدرجة وذلك سون اخذ راى البهاز المركزي المتنظم والادارة مي التعبيل المذكور – قرار مجلس الادارة يكين قد خالف صحيح حكم المقانون ويعتمبر باطلا – الحرارات الترقية التي تت بالتنفيذ لهذا المتديل تعتبر باطلة – واذ لم تسحب خلال المعاد المقرر قانونا – الأر ذلك : اكتساب هذه القرارات حصانة تحصيها من اى الغاء او تعديد – خطبيق – خطبيق –

TA. (167)

هيئة كرياء الريف ــ

راجع : جمارك (٢٦٣) ٠.

هیئة کهریاء مصر --

راجيع : أموال الدولة العيامة والخاصية (١٣٠) •

هيئة المهتمعات العمراشة الجديدة -

راجع : ادارة محلية (٢٨٦) •

الهيئة المصرية العامة لمغاية الشواطىء --

راجع : موظف د مرتب ــ بذلات ، ٠

(۱۸٤ /اوپ) ٠

الهيئة المعرية العامة للمساحة -

★ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠ لمنة ١٩٨٦ في مثان الحد الأعلى للأجور وما في توكسها في الأستورية ورحدات الحكم المثل والهيئات والأسسات العامة وينؤك وهيئات القطاع العام وشركاته ـ حساب الحد الأعلى للأجور على اساس ما يستحق للعامل في سنة ميلادية كاملة مع اجراء محاسبته في شهر فيسمبر من كل سنة

رقم المطمة	و ال م الكامية	 لا اجتهاد أمام معراحة النص ووضوحه حساب الحد الأعلى للاجور أن تنتهى خدمته خلال السنة يكون
.~	.,	على اساس الحد الأعنى المقرر قانونا في سنة ميلادية
A - T	(YAY)	کاملة _ تطبیق ٠

ميئة ميناء دمياط ــ

★ المرتبات والمكافات والتعويضات التي تصرف من الخزائة العامة يتولى القانون تحديد قواعدها والجهات التى تتولى تطبيقها وقوأعد الاستثناء منها _ اذا اسنم القانون لمجلس ادارة احدى الهيئات العمامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاسناد محيحا ما دام أنه لم يرد نص صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة _ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الارشاد بميناء دمياط عهد صراحة في المادة الخامسة منه الى مجلس ادارة هيئة ميناء بمياط باصدار لائمة تتضمن القواعد الخاصة بتعيين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم وبدلاتهم وسائر ارضاعهم الوظيفية _ الشرع بذلك يكون قد كشف صراحة عما اتجه اليه من أن يكون لجلس ادارة الهيئة الاغتصاص بوضع القواعد المتصلة بعرتبات ويدلات ومكافأت الرشدين دون تقيد بالنظم والقواعد الحكومية وبما يتفق وطروف العمل بالهيئة - كثر ذلك : عدم تقيد مجلس ادارة هيئة ميناء دمياط عند وضعمه لاثمة المرشدين بالهيشة بجدول الرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ـ تطبيق •

Te1 (177)

(6)

وقف ــ

راجع : أموال أسرة محمد على (٢٧١) *

فهرس التشريعات

أولا : النساتير والقوانين والراسيم يقوانين والتفسيرات التشريعية

۱ ۔۔ قانون اساسی (دستور) (بستور ۱۱ سیتمبر ۱۹۷۱) القساعدة الملحة 100 T & 111 ۱۷ T. . 17E . 17Y 144 · 11 101 105 444 106 41.1 100 444 7/1 101 104 444 104 ~49 109 744 12. 141 15. 177 177 ١٤٠

٢ ــ التقلين المدنى (ق ١٣١ لسنة ١٩٤٨)

الغاعدة	المبادة
111 , 111	Х.
117 , YAY , 100 , 1	AY
100	M
141	14.
`\^\	141
141	144
\A1	187
111	107
117	707
147 , 1.4 , 77	777
1.1	179

	القياعدة	المسادة
	137	\V •
	117	141
	1.1	1 178
	٧٢	\YA
	•	Y•A
	75. YAY	110
	117	10
, ,	117	444
	***	YYI
	1.1	YAO
	٠	777
	***	TVY
	0	£Y£
	YY7 . 1Y4	709
	Y 'Y	375
	404	YFA
	ا لسنة ١٩٥٠)	٣ ـ قانون الإجراءات الجنائية (ق ٥٠
	القباعدة	المسادة
	11.	٧٠
	11.	Y•1
(ق ۱۱۷٫	والمحاكمات التاسيية	 3 ـ قانون اعادة تنظيم النيابة الادارية السنة ١٩٥٨) •
	القباعدة	المسادة
	181	Ł
	ALA	. Yo
(رق ۱۳ استة ۱۹۹۸	٥ - قانون المرافعات المدنية والتجارية
	الصاعدة	· Fal11 ·
	707 , 40 , 07	١١٠
	£A.	\£•
	٧1.	7.7
	•	1*1

1.5

۳.

القساعدة	المادة
71.	۲٠٤
۲٦٠	4.0
771	4.1
15.	0.7
14.	0.1
15.	0.4
Y74	01.
Y'14	٥١٢
779	٥١٢
"	440
	7 £•
۳۰	726
ولة (ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢)	
الفياعدة	المسادة
121	٤
121	γ
181	1
77A . Ya 18.	١٠
174	10
181	77
741 . YW . YY . YY	Y£
161	37
. ۲٦٨	***
791	££
Y.1 . 1E.	۰۸
YYA	"
TE . YE . YY . Y	***
1.4 , 90 , 98 . 07	
۱۱۷ ، ۲۱۱ ، ۱۱۹ ، ۲۱۱	
AYY . YYY . YYY . AYY	
10A . YOY . YOR . TOE	
V57 , TV7 , •P7 , •P7	
Y4 1	
1.1	1.4
****	177
PAY . 0PY	. 177

	 ٧ ـ قوانين نظام العاملين المنيين بالدولة ١١٥ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
القاعدة	المادة
اللاعدة	
197	*
117	•
141	1
191	17
197	14
117	77
197	YE
14	77
	رب) ق ۸۰ اسنة ۱۹۷۱
القياعدة	المسادة
٧٠	^
	(ج) القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
	المسادة
731 . 117 . 177	,
17 , 3.1	•
ır	· *
771 . YIA . Y TI	A
471 71	٩
<i>n</i>	"
14 , 43 , FF , A3Y	15
7)	10
۱۰٤	14
۱۱۰ ، ۲۲ ، ۲۰	14
71	*11
107 , 77 , 71	**
13 , 3.1 , 1.7 , 4.7	۲۶ ۲۰ ۲۰/مکرر
٤١	، ۲۷ ۱۰ مارمور
199 , 191 , 190 , 79	YA
17,	۲۰

القاعدة	المسادة
141	*1
14.	77
1.8	70
11 . 21	n
1)	**
' AY	٤٠
114 . 12T	ا 4/مكرد
717	£Y
Y 1A£	27
418	£3.
۱۰۳	٤٧
147 , 141	••
1/4 / 1/4	٥١
7 . 147 . 147 . 447	70
YEA . "1	0 %
A	۰۸
۱۸۰	7.
147	14
AAY	٧,
114 . 1.0	10
10 . 14 . 17	٦٦/مکرر
1.1	75
769	٧٠
3/7	۷۱/مکرر
3.77	VY
4.15	٧٩/مكرر
111	۸۰
16.	A£
111	٨٠
777	4.
49	11
n	**
Y•	47
11	1.4
1.4 1.	1.1

	٨ ـ قاتون الإثبات (ق ٢٥ اسنة ١٩٦٨)
ساعبة	المسادة بلاة
v	Marie Company
	تانيا: القوانين والراسيم بقوانين الأخرى :
ساعدة	القــانون الق
188	★ القانون رقم: ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بشان انشاء بنك التسليف [الزراعي •
57+ , 4b	★ القانون رقم ١٤ لمسعة ١٩٦٩ بشأن غمرض ضريبـة على البرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح استجازية والمستاعية وعلى كسب العمل ٠
'\ ••	★ الثانون رقم ۷۷ لسينة ١٩٤٢ بشان المزاريث •
A * .	★ العامون رقم ٨٤ اسنة ١٩٤٩ بشان تسجيل السـغى التجارية
"NAS"	★ القانون ۱۷ اسنة ۱۹۰۰ بشان تقریر بدل تخصص للمهندسین
414	★ مرسرم بقانون رقم ۱۲۳ اسنة ۱۹۰۰ بشان التصمير الجبرى وتحديد الأرباح ـ مضافا بالقانون رقم ۱۵۲ اسنة ۱۹۰۹ ۰
W	الثانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۰۱ بشان انشاء بنـك مركزى للبولة
٨	التانون رقم ١٢٠ لســة ١٩٥١ بشان الاتفاتية الخاصة بعزايا وحصانات الوكالات المتفصمة التي انفسخت اليها الحكومة الممرية
111	القانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۰۷ بشـــان الامسلاح الزراعي _ معدلا بالقانون رقم ۱۸۵ لســـنة ۱۹۷۷ - _ والقانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۷۱ -
	القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشان نظام الوقف على غير الخيرات •
***	القانون رقم ۱۲۲۳ لسنة ۲۹۰۳ بشأن الأوسيعة والأنوادة واليداليات العسكرية

غى الاقليم المصرى •

القاعدة	القسانون
171	القانون رقم ٩٩٥ لمسنة ١٩٥٢ بشان أموال أمرة محمد على المصادرة
¥4 , 77 , F4	القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٤ بشان بعض الأسكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات الترصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المصودة ·
11 . 711 . 761 . API . •AY:	المَانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشان الضريبة على العقارات المِنية •
	التانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشان المصال الصناعية والتجارية •
117 . Y	_ معدلا بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ -
100	القانون رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٤ بنان شروط واجراءات نزع ملكية العقارات للمنفعـة العـامة ·
1.4	القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بثان خفض عدة الخدمة العسكرية الالزامية الى سنة واحدة لخريجى الجامعات والماهد العالمية -
FAY	القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن للناجم والمصاجر
	القادين رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخويل وزارة المالية والاقتصاد ســلخة التصرف في الأموال المســادرة واضافة حصيلتها للأيرادات العامة للدولة ·
١٠٠	القانون رقم ۲۱۲ لسنة ۱۹۰۱ بشان انشاء هيئة عامـة للمطابع ·
1717	القانون رقم ٢٧١ لمسنة ١٩٥٦ بشأن المحلات العمامة ٠
4-1	القانون رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۵۷ بنسان اللائصة العامة ليورصات الأوراق المالية • ـ معدلا بالمكانون رقم ۱۲۱ اسنة ۱۹۸۱ •
0 <i>FY</i> . YFY	القانون رقم ۱۲۳ لسنة ۱۹۵۷ بشان امىدار قانون البنسوك والائتسان •
	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشان قواعد التصرفات بالمجان في المقارات الملوكة للدولة والنزول عن الموالها المنقولة

171 , 174 , 171

القاعدة	القسانون
***	القانون رقم ١٨٤ لسـنة ١٩٥٨ بشـان تنـطيم الجامصـات
***	الفانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشان الاستيراد •
. "	القانون رقم ۷۲ لسنة ۱۹۰۹ بشان تشلكيل مجلس فـرح جامعة القاهرة بالخرطوم •
1.1	القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بسان التآمينات الاجتماعيـة
. Y•Y . 04 . 17 YE•	المفافون رفم ۲۲۲ لسنة ۱۹۵۱ بشان تروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة •
YY	القانون رقم ۲۲۲ لسنة ۱۹۰۹ بشأن المعاتسات والمكافأت والتعويض لضباط القوات السلمة ·
- 117 . 1·V	المقانون رقم ۲۲۶ لمسنة ۱۹۰۹ بشان قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة • ــ معدلا بالقانون رقم ۱۲۲ لمسنة ۱۹۹۵ •
14	القانون رقم ۲۱ اسنة ۱۹۹۰ بنان امىدار قانون التامين والمعاشات لموظفى الدولة •
1.4	المقانون رقم ۲۷ لسـنة ۱۹۹۰ بشـان التـامين والمعاشـات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين ·
33	المقانون رقم AT اسنة ۱۹۲۰ بشان توحيد مؤسمة الفطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة معدلا بالقانون رقم ۲۶۱ اسنة ۱۹۲۰ •
\00	القانون رقم ۲۵۲ لسنة ۱۹۱۰ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفصة العامة والاستيلاء على العقارات •
44.	القانون رقم ٢٦٠ لمسنة ١٩٦٠ بشان الأموال المدنية · ــ معدلا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ ·
***	القانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۲۱ بشان اعادة تنـظیم الازهر والهیئات التی یشـعلها

القاعدة	القانون
*A •	القانون رقم ١٦٦ المحمنة ١٩٦١ بهائي تقريق يجنس الاعقادات الشعريبية على العقارات المبنية وخفض الايجار بعقدار الاعضاء
141	الخانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بشان تسسليم الأحيان المتن تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة الصامة للأصلاح الزراعى والمجالس المحلية
14	القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بتان قانون التآمين والمعاشات لموظفى البولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ٠
۲۰۱	القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشان الهيئات العامة ٠
. 176 , 100 , AA	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بتنان اصدارُ قانوُن الهيئات العامة •
77 , 14 , 771 VVI , YVY , 171 , TTF , F3Y , V3Y , Y0Y , 3VY	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بُتِيَانِ الْجِمارُكِ
181	القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۹۳ بشان هيئة قضايا الدولة · ــ معدلا بالقانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۷۲ ·
TILL	القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣ بشأن محصول القطن •
	القانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۹۳ بشان منح موظفی وعدال الحكومة والهیئات والمؤسسات العامة الموضى بالدون او الجزام او بعرض عقلی او باحد الامراض المزمنة اجازات
199	مرضية استثنائية بمرتب كامل ٠
٨٠	القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشان انشاء المؤسسة المسرية العامة للنقل البمرى •
	القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشان اعادة تنظيم الرقابة الادارية •
<i>n</i> .	_ معدلا بالقانون رقم ٧١ اسنة ٢٩٦٩ ·
1.1	القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشان التأمينات الاجتماعية ٠
ATT . AT	القانون رقم ٧٠ لسمة ١٩٦٤ بشاز رسوم التوثيق والشهر

القاعدة	القسانون
1	المقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشلني تنظيم تلجيب العظرات الملوكة للدولة ملكية خاصة والتمرف فيها - ـ معدلا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ ·
WY	المقاضون رقم ۱۰۶ لسنة ۱۹۱۶ بشان ايلولة ملكية الاراخي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها حليقا المقانون الاصلاح المزراعي رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۰۲ والقانون رقم ۱۲۷ لسـنة ۱۹۲۱ اليم المولة بدون مقامل ۱
33/ , YFF	القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بشان انشــاء المؤسسـة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاوني والبنوك التابع، لمها بالمحافظات ·
164	القائون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۲۴ بشأن انشاء الجهار المركزي للتنظيم والادارة ·
****	القانون رقم ۱۵۰ لسنة ۱۹۹۶ بشان رفع الحرامــة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص •
79	القلاتون رقم 11 لسنة 1973 بشان بعض الأحكام الضاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربيـة لملتقـل الجـوى
41	القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بشان تقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخصائر عن النفس والمال نقيجة العمليات العربية * _ معدلا بالقانون رقم ٤١ أسنة ١٩٧٠ • •
417	القانون رقم 24 لسنة ۱۹۷۱ نشان تصفية العراسة على أموال ومعتلكات الإشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم 100 لسنة 1172 •
W	القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشان اصدار قانون المؤسسات العامة •
A۸	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشان نظام العاملين بالقطاع العام •
**	القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشان تقرير بعض الاعفاءات الجمركية •
क्ष्पंत , क्ष्पंत	القانون رقم - ٨ لمسنة ١٩٧١ بشان انشساء هيئة الإلكام المعربة •

القاعدة	القانون
	القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ يشان نظام المفايرات العامة ·
	ــ معدلا بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٥ ٠
. 61	_ والقانون رقم ۲۲۱ لسنة ۱۹۸۰ ۰
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
. AT' . AT . 1. '	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وشأن تنظيم الجامعـات ·
. 111 . 1.7 . 88	_ معدلا بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ ٠
. 14 171 . 187	
. YYE . YII . Y-A	
. 777 . 377 . 377 .	,
PAY . YAY .	
	•
	القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ بشان المنشأت الفندقية
177	والسياحية ٠
۰۱	القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن المحاماه ٠
•,	saudi paig vivi — vi po w—
	القانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٣ مشان الادارات القانونيسة
	بالهيئات العمامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة
. 144 . 01 . YT	لها ٠
107 , 167	ــ معدلا بالقانونُ رقم (١) لسنة ١٩٨٦ ٠
1	الفانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشان الموازنة العامة
	القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشان تحديد شروط واجراءات
	انتضاب معثلي العمال في عجلس ادارة وحدات القطاع
	العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات
799 , 189	الفامنة
111 , 181	
4.	القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة •
•	القانون رقم ٨٠ لمسنة ١٩٧٣ بشسان هيئسات الاوقاف
1.4	المرية ٠
1.7	-
t -	القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٣ بشان تسوية حالة بعض
	العاملين من حملة المزهلات الدراسية والمؤهلات
	والشهادات الدراسية التي توقف متمها ٠
٧٧ ، ٧٧	, , , ,
	القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ بشان بعض الأحكام الخاصة
***	بالتعيين في المكومة والهيئات العامة والقطاع المسام
17	

القباعدة	القسانون
111	المقانون رقم ۸۸ لسنة ۱۹۷۲ بنسان الامكام الخاصـة باعضاء النياية الادارية · ــ مستصداً بالقانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۷۱ · ــ ومعدلا بالقانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۸۱ ·
١٨٠	القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن هيئات القطاع العــام وشركاته •
111	القانون رقم ١١٠ اسمنة ١٩٧٣ بسان الوانقة على اتفاقية قرض التنمية لمشروع صرف مصر العليا وهيئة التنمية الدولية ،
w	المقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تعديل بعض الاصكام الخاصة بالاعانات والرواتب التي تعرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة •
w	القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۷۶ بشان تأسيس الشركة العربيـة الأنابيب البترول •
YEA	القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشان تكليف الأطباء والصيادلة واطباء الأسنان وهيئات التعريض والقنيس المصحيين والفنات الطبية الفنية الساعدة ·
AY . FT . F3 . YA . YA . Y . YY . YY . YY . YYY . YYYY . YYYYY . YYYYYY	القانون رقم ٤٢ اسنة ١٩٧٤ بندان نظام استثمار للـال العربي والاجنبي • ــ معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسـنة ١٩٧٧ •
•	القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤ بتنان بعض الاصكام الخاصة بالتعمير •
73 . 371 . V/7 . 377	بالتعمير - _ معدلا بالقانون رقم ۱۱۳ اسنة ۱۹۷۰ ·
YYY	- القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين ٠
VY , V•	 القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٤ بشان تقييم الشهادات المسكوية فوق المتوسطة والمتوسطة قيم مؤهلات وطنية بعينة من الناحية العلمية ومستفها تبعا لدة الدراسة بها وترعيتها

	ant .
القباعدة	القسانون
1.	القانون رقم أَ أَلْشَنة ١٩٧٥ بشان اصدار قانون التقعاعين
3. 77 × 7Y ×	والتامين والمعاشات للقوات السلحة و
: V).	
	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع القاملين
. 4 44 8 ·	المدنيين بالدولة والقطاع العام •
. 4.8 · M	
	الفانون رقم ۱۲' أسنة ۱۹۷۰ شان حصانات وامتيازات
	الهيئة العربية للتمنيع ٠
ijā · ki	ـ معدلا بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٧٧١ ٠
	القانون رقم ۲۸ نُسنة ۱۹۷۰ بشان تقرير بعض الاعفاءات
£F , 3YY	الجمركية ٠
· M	القانون رقم ۳۰ لمسنة ۱۹۷۰ بشأن نظام ميوّسة قناة
^^	المنويس • .
	القانون رقم ٥٢ لسينة ١٩٧٥ بشأن اصدار قانون الحكم
ŧ٠	المحلي •
, Y7:	القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشان الكسب غير الشروع
	المقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ بشان استيراد عربات الركوب
	أو الدراجات الآلية للمصابين في العشليات الحربية
***	وأعفائها من الرسوم الجمركية •
	القاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشان الهيئات الخاصة للشباب
	والرياضة ٠
٧١٠	ب معدلا بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ٠
	القانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي ٠
,	_ معدلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ٠
. 77 , 43 , 70	,
. 1A . Vo . 00	
. 1	
. 17E . 17Y . 114 .	
, YEY , Y1Y , 1AT	
YYY . 17Y	

القساعية	القسانون
ÝY , 7 <i>F</i> , 9 Y , Y 9 Y	القانون رقم ١٠ لسـنة ١٩٧٥ يشان التقـاعد والتـامين والمعانات للقوات المسلحة · ــ معدد بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ · ــ والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ·
FA.	القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشان التعاون الانتاجي
Y+1~,~0+	القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشان بعض الأحكام الخاصه يبعض شركات القطاع العام •
14,	القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ بشان بعض الأجكام الشامية بمؤسسة مممر للطيران •
Y ₂ Y ,	القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۰ بشان الاستيراد والتمدير ٠
	القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۷۰ بشان البنك المركزى المصرى والجهساز المصرفي •
*, 770 * 77. * EY. 797	ــ محدلا بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٤ ٠
>r •	القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۱ نشان انشاء هیشة کهرباء ممس ۰
, 769 , 719 , 769 , 790	القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل بعض أحسكام الهيئات القضائية •
*1.5	القانون رقم ۲۷ لسنة ۱۹۷۱ بسان انشاء هيئة كهرباء الريف •
147	القلتون رقم ۲۵ لسينة ۱۹۷۱ بشان النقـابات العماليــة ــ معدلا بالقانون رقم (۱) لسنة ۱۹۸۱ ·
Y'S I TYS	القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ بشان تفويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنين بالمدولة ،
101 . 170	طلقانون رقم ۸۱ اسنة ۱۱۸۸ بشان تنظیم تملك غیر المحربین للعقارات البنیة والاراضی الفضاء •

القياعدة	القسلاون
44	القانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۷۹ بشان تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي •
181 , 177 , 131	القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات العاملين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ·
73 <i>1</i> . 7V/	القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشان توجيه وتنظيم اعمال البناء ·
	ــ معدلا بالقانون رقم ۲۰ لسنة ۱۹۸۳ · ــ معدلا بالقانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۸۴ · ــ معدلا بالقانون رقم ۲۹ لسنة ۱۹۸۲ ·
131 , 161	القانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۷۱ بشان انشاء صندوق تمویل متروعات الامسكان الاقتصادی • ــ معدلا بالقانون رقم ۲۶ لسنة ۱۹۷۸ •
797 , 188	القانون رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۷۱ بشان البنك الرئيسي للتنمية والاثتمان الزراعي •
17	القانون رقم ۲۶ لسـنة ۱۹۷۷ بشان تقـریر علاوة الارکان حرب لضباط القوات المسلمة • _ معدلا بالقرار رقم ۲۲۷ لسنة ۱۹۷۹ •
۲٠	القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۷۷ بشان تنظیم الشرکات السیاحیة ــ معدلا بالقانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۱۸۳
ХГÍ	القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشان نظام الأمزاب السياسية لامين اللجنة الركزية ٠ القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ متان تأجير وبيم الأماكن
·3 , vo , or /31 , ovi , fai /Ai , oiy , 307	وتنظيم العلاقة بين المزجر والستاجر · _ معدلا بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٨٨١ ·
FoY , PoY , 0A	

القانون رقم ۲۲ لسنة ۱۹۷۸ بشان الترقيات بقواعد الرسوب الوطيقي •

القانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٨ بشان تعديل بعض احكام القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بتصحيح ارضاع العاملين النتيين بالدولة والقباع العام •

القباعدة	القسائون
	القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بشان انشاء صندوق تعويل
118 . 117 . 13	مشروعات الاسكان الاقتصادي •
371 . 171	القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية •
. OV . EV . \£ , T	القامون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشان نظام العاملين بالقطاع
4 A0 (A) . Y1	العام -
170 , 177 , 171	
. 174 . 181 . 17A	
, Y.O , Y , IAY	
. YEY . YYO . YIY	
YA+ 4 Y7A .	
170	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشان العمد والمشايخ -
114 . 11	القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئة العربية للتصنيع ٠
	المقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشان الحكم المحلى •
. 1.8 . 35 . 37 . 4	ـ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ·

	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشان المسكمة الدستورية
79.4	٠ ليلما
	القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشان المجتمعات العمرانية
377 . 7.7 . 377	الجديدة •
7AY	
	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بشان تعديل جداول مرتبات
	الكادرات الخاصة •
. 187	_ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ •
	القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بشان انشاء الهيئة العامة
Y٤	اليناء بورسعيد •
	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن فرض رمسم اضافي
7-1	لدور المساكم •
	القانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ بشأن ضريبة النمغـة •
777 , 107	الفاتون رقم ۱۱۱ نسب ۱۱۸۰ بسان عاریبه المعت -
	- Lo Ward 1997 7

. الفاعدة	القبائون
. 147	القانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ بشلن نظام النامين الاجتماعي _معدلا بالقانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۸۱ •
74	المقانون رقم ۱۲۲ لسنه ۱۹۸۰ بتان المتعاون الرراعي ·
, 1.7 , 1. , 77 , 7.0 , 7 , 101 717	القانون رهم ۱۱۷ لسنة ۱۹۸۰ يشلن الخدمة العسـكرية والوطنية - ــ معدلا بالقانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۱ -
YV	القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعص أهـكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون النقاعد والتأمين والمعاشات للقوات السلحة ٠
	القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۸۰ بشان علاج الآثار المترتب على تطبيق القانون رقم ۸۲ لسنة ۱۹۷۳ بشمان تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية سمعدلا بالقانون رقم ۱۱۲ اسنة ۱۹۸۱
797	القانون رقم ۱٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشان سلطة الصحافة ٠
198 . 187	القانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۸۰ يشان انشاء الهيئة القومية السكك حديد مصر •
· 7AP	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشان انشاء مستدوق التعويل الاهلى لرعاية النشء والشباب والرياضة ٠
\VP	القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۸۱ بشان الطيران المدتي
14	القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۸۱ بشان تقرير علاوة احتماعية على سريان احكامه على العاملين بالعولة بالجهاز الاداري والحكم المحلى والهيئات العامة -
YE+ , YYY , 1	القانون وقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشان الضربية على الاستهلاك
71A . YA E	القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشال بعض الأصكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتتنظيم السلاقة بين المرجر والمستاجر •

القباعدة	القسانون
197 , 148 , 4	القانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ بشان اصدار قانون العمل
. 10 , 11 , 17	القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشان المراثب على الدخل
. 150 . 170 . 176	
707 , 7-7 , 707 -77 , YYY	
	القانون رقم ۱۰۹ لسنة ۱۹۸۱ بشان اصدار قانون شركات
. ٧١ , ٦٧ , ٢٩	المساهمة وشركات التوصية بالأسبهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ·
ALS	**************************************
	القلائون رقم ۱۰۱ اسنة ۱۹۸۲ بشأن تقرير علاوة خاصة
454	للماملين بالدولة والقطاع المام .
λι · λλ -	القائرن رقم 1٠٦ لسنة ١٩٨٧ بشان تصديل بعض اهسكام "الكانون رقم 1٢٠ أسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المرتبة على تشهيق القائون رقم ٨٢ اسنة ١٩٧٣ بشان تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات البراسية •
14	اللهانون رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۸۲ يشان منع حلاوة اجتساعية الخسافية للمشابسين باحكامه براقع اريعة جنبيات للعاملين بالدراة والقطاع العام •
17	القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٧ بشــأن تقـرير أعادة الأسحاب العاشات والستعلين •
Yes , 104 , 17	القانون رقم ۱ لمسنة ۱۹۸۲ بشان تنظيم المناقصات والمزاندات •
AVA , NA	القائون رقم ١٧ لمنة ١٩٨٢ سنان للماماة ٠
	القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ مشائن رسسوم الارشساد
ŧ	والتعويضات ورسوم المواني والمناثر والرسوم والمكوث
	القانون رقم ٢٦ لمنة ١٩٨٣ بشان العاملين الدنيين بالمجارى
	والمترف المنعى •
AX , YA	معدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ ·

للقاعدة	القسانون
184	الفانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۸۲ بشان تعديل جدولى مرتبات العاملين بالمحكومة والقحااع العـام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام ·
Y1 , YY	القانون رقم ۲۲ اسسنة ۱۹۸۲ بنسان مد المهلة المنصوص عليها في المادة ۱۱ مكررا من القانون رقم ۱۲۰ است ۱۹۸۰ وعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ۲۸ اسنة ۱۹۷۲ بشان تصوية حالات بعض العاملين من حملة المؤملات الدراسية حتى ۱۹۸۴/۹/۳۰ •
VI , FF , IV , YVI , •YY , FAY 3VY ,	القانون رقم ٩١ لسـنة ١٩٨٢ بشـان تنـظيم الاعفـاءات الجمركيـة •
74 , YJ , YF , YF , YY , YY , YY , YY , YY	القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۸۲ بشان هيئات القطاع العـام وشركاته • •
16A . Y1 . TV YVX", Y60 . 1AA' Y-P	القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۸۶ بشان تسوية حالات بغض العاملين •
164.	القانون رقم ٥٣ أسنة ١٩٨٤ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة :
114. / 178	القانون رقم ۱۶۷ أسسنة ۱۹۸۶ بشان فرخس رسم تنسية المرارد المالية المدولة • مد معدلا بالقانون رقم • اسنة ۱۹۸۹ •
AVA · JEÉ	القائرن رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن المد الأعلى للأجور وما في حكمها للعاملين في الحكومة ورحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، والجمعيات •
440	القانون رقم ١٠٦ لسنة ١١٩٥ بشان الغاء سلطة مجلس الوزراء في المرافقة على استثناء غير المعربين من شروط اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضي الفضاء •

القباعدة	القلنون
177	القانون رقم ٤ أسنة ١٩٨٦ بشان تنظيم الارشاد بميناء دمياط
314,	القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ بشان تنظيم الهيئة المحرية العامة للمساحة الجيولوجية والشروعات التعنينية
Y 7 Y	القانون رقم ۹۱ اسنة ۱۹۸۱ بشان التهاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات او اجور ان بدلات - او رواتب اغمافية
A , VI", F3 ; AYF	القانون رقم ۱۸۱ لسنة ۱۹۸۱ بشأن تنظيم الاعفاءات الجمركية •
; 7A , 3A , PYY . ,, YFY , KYY	انقانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۸۷ بشان تقوير علاوة خاصة، للعاملين بالدولة والقطاع العــام • ن
YTY TAY	القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بشان تغرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العمام
7.46° 33	القانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۸۷ بشان تعديل بعض أهـكام قانون التأمين الاجتماعي
141	القانون رقم ٥٦ لصنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم تملك غير المحريين للعقارات المبنية"٠
in-	القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۸۸ بشان تحدید مرتبات شاغلی بعض الوظائف، ۲۰ ، ، ، ، ، ،
*** . 179	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ بشان اعبانة التهجير الى للرتب والمباش:
IF , AFF	القانون رقم ١٤٤ لسـنة ١٩٨٨ بشـاني الجهـاز المركزي للمحاسبات •
7.9	القانون رقم ١٤٦ لِسنة ١٩٨٨ مسَان الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال •

تالثا : المراسمينيم :

	••
القاعدة	المسوم
W -	المرسوم المسادر في ٦ من اغسطس سعة ١٩٠٣ يتمان تعيين المؤهدات العلمية التي يعتمد عليهما المتعين في وطاحت الدرجات الناسعة والشامنة والسابعة بالمخادرين العني المؤهدات التي يعتمد عليها المتعين في وطائد الدرجة السادسة بالمخالدر الغني الحالي والاداري ويتحديد معادلات شهادتي الدراسسة اللهانوية قسم ثاني والتجارة المتوسطة ومعادلات شهادة الابتدائية ويتطبيق حكم المادة ١٢٥ المؤهرة رابعة وخامسة من قانون نظام موطفي الدولة رقم ١٢٠ لمسنة ١١٥٠١٠
	رابعا : قرارات رئيس الجمهورية
القاعدة	للقبوان
344	قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۵۷ بشان منع بدل تاوخ المهتمين «
	قرار رئيس الجمهوبية رقم ۱۷۲ لسنة ۱۹۰۷ بشان منح بعض السيادلة بدل تفرغ -
717	ــ محدلا بالقرار رام ۱۲۸۷ لستة ۱۹۲۰ -
1\$1	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ اسنة ١٩٥٨ بنسان تشكيل لجنة لتقويم اسول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ·
W . 14 . 197	هرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار لائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال •
) 93	قرار رئيس الهمهورية رتم ١٥٩ اسنة ١٩٥٨ بشان حساب حدة العمل السابقة في تقرير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة •
	هرار رئيس الجمهورية رقم ۱۹۸۷ لمسنة ۱۹۹۰ بشان زيادة راتب الحرمان المقرر للمسيادلة ·
	أرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ بشان أصول

الهيئة العامة لشــتون المواصلات السلكية واللسلكية •

171

القباعدة	للقبراق
13	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٤ كسنة ١٩٦٤ بشـان · قواعد وشروط واوضماع نقل العاملين الى الدرجـات المحادلة لمدرجاتهم ·
3/7	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لمعنة ١٩٦٥ بشــان مكالخاة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان ·
177	قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۱۰ اسنة ۱۹۲۸ بشان الانن لوزير الخزامة (المالية) في ضعان الهيئات العــامة والمؤسسات العـامة فيمـا تحصل عليـه من قروض ·
14.	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لمسنة ١٩٦٨ بشان ننظيم انعاملة المالية للعاملين •
	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧١ لسفة ١٩٦٩ بشان نزع ملكية العقارات الكائنة بزمام ناحية ساقية مكى بعديد: الجيزة ٠ .
<u>. y.v</u>	قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۷۷۰ لمسنة ۱۹۷۱ بشأن انشاء الهيئة العامة لملرقابة على الصادرات والواردات ·
. **:	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦١ لمِسِــنة ١٩٧١ بثيــان . انشاء الجهاز التنفيذي لمشروعات تصمين الأراضي .
. 177	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢٧ لمسنة ١٩٧١ بشسان تنظيم وزارة الخزانة (المالية) •
VĀE	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١ اسنة ١٩٧٧ بشأن بـنال التنتيش لهندس مصلحة الري سواء كانوا من اعضاء مجلس ادارة الهيئة العامة لمياء النيل أو المنقولين من مصلحة الري الى الهيئة أو من الذين يعينون بالهيئة
7	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٧٧ بشان تشكيل مجالس للضـنمات بعنـطلتى شرق الاســككدرية ودمياط واختصاصها
(177	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لمنة ١٩٧٢ بشان تعثيل رئيس مجلس ادارة الهيئة المعرية العامة المُعروعات العرف تعثيلا قانوئياً •
. .	قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۱۱۱ اسنة ۱۹۷۴ بنسان تحديد نسب وقراعد ترزيع واستخدامُ نصنيب العَّمَكَيْن بنركات القطاع المحامُ هي الأرجاح *

القاعدة	القوان
, 11	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ بشان اعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران •
11	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لمسنة ١٩٧٥ بشــان الموافقة على اتفاقية تأسيس الشركة السعودية للمصرية للتعمير ·
77 , 171 , •V1 . 377	قرار رئيس الجمهورية رقم 4-4 لسنة 1470 بشــان اللائمة التنفينية لقانون تنطيم الجامعات الصادر برقم 24 لسنه 1977 -
***	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ بتسان الموافقة على اتفاقية قرض مشروع الفلال والشحوم الحيوانية والدهون الموقع بين جمهورية مصر العربية والولايات المتصدة الامريكية •
177	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بتــان الموافقة على اتفاق المعونة الاقتصادية والمشية •
177	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لمسنة ١٩٧٩ بشان الموافقة على اتفاقية القرض •
177	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لمسـنة ١٩٧٩ بسَـان الموافقة على اتفاقية المنصة • ِ
. \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	قرار رئيس المجمهورية رقم ٢٠٠ لمسنة ١٩٧٩ بتسان انشاء الهيئة العامة لمسوق المال •
١٣٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٠ بسان لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار ·
, TA	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠ بنسان الموافقة على الكتاب المتبادل بين حسكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنع انشاء مركز مصايد الاسماك ببحيرة السد العالى •
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ أسنة ١٩٨٠ بثان تنظيم وتحديد اختصاصات ومسئوليات الهيئة العامة لميناء بورسعيد
MAE ,	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لمسنة ١٩٨١ بشان انشاء الهيئة العامة لمحملية الشواطيء •

القاعدة	ا لق وان
	قرار رئيس البحهورية رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨١ يضان قواعد التصرف عي الارامي والعقارات التي تخليها القوات السلحة وتخصيص عائدها لاتشاء عدن ومناطق عسكرية بديلة •
160	. معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲۲ لمسنة ۱۹۸۲ ·
7.1	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ بتسان تنظيم دور ابنية المحاكم •
۲۷۰	قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۸۷ لسنة ۱۹۸۱ بنسان المواضف على اتفاقيـة منحة منسـروع تطوير القعــليم الطبي والخدمات الصحية بنطقة قناة السويس • ــ معدلا بالقرار رقم ۲۸۸ لسنة ۱۹۸۰ •
Y7.0	غرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ اسنة ١١٨٧ بشان تخفيص نسبة الـ ١٥/ من ارباح الشركات الواقعة بعنطقتي شرق الاسكندرية ودمياط المخصصحة للخسدمات الاجتماعية المركزية والاسكان للعاملين بها للصرف على خدمات ماتين المنطقتين •
Y4Y , YV4	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشـان انشاء الهيئة المعامة لتنمية الثورة السمكية
.44	خرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٢ بشان انساء الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة ·
•	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٢ لمسـنة ١٩٨٢ بئسـان اغسافة ميناء دمياط الى المواني الأفرى •
***	غرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لمسنة ١٩٨٣ بتسان اعشاء هيئة القطاع العام لملتقل البرى والنهرى •
Y4E , YV4	خرار رئيس الجمهورية رقم 510 لسنة 19A7 بشأن تحديد المسطحات المائية التى تتولى الهيئة العامة لمتنعية المثروة السحكية تنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين العسيد خيها •
***	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٨٤ بنسان نقل ملكية محطة استثنال وتغزين الزيوت والشحوم بالكس بحديثة الاسكندرية من الهيئة العامة للسلع التعوينية الى هيئة القطاع العام للصناعات القذائية •

القباعدة	القران
169 - 189	قرار رئيس الجمهورية رفم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ يشان اللائمة التنفينية لقانون هيئات القطاع العـام وشركاته رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ٠
177	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لمسنة ١٩٨٥ بشائن انشاء هيئة ميناء دمياط •
YVY	قدرار رئيس الجمهورية رقم 148 لسنة 1941 بشنا الموافقة على احسكام انفاقية منصة مشروع العلم والتكولوجيا من أجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية · لمعدلا بالقرار رقم ٢٠١ لسنة 1944 ·
NAY	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١ لسنة ١١٨٧ بشان منع العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجتدين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بعناسبة بدء العام الدراس
	خامسا : قرارات رئيس مجلس انوزراء
القاعدة	القرار
القاعدة ۱۷۱	
	القوار قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۲۷۹۹ لمسنة ۱۹۹۷ بشان
W	القوار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشان لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ بشان قواعد تحديد العلاوة الدورية المستقة للعاملين بشركات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ آسنة ١٩٧٥ بُشان تعديد المؤسسات التي تباشر نشاطها بذاتها

القباعدة .

118	حوار ليون مينس الوزراء ريم ١١١ لسمة ١٩٢١ يسمان المنييع المسابل القضي الاستمارات اسمغر المفاملين المدنييع المدنية والقطاع العمام - معدلا بالقرار رقم ١٩٤٢ اسنة ١٩٧٧ - معدلا بالقرار رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ ·
	قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۷۱۱ لسخة ۱۹۷۱ یشان تقریر بدل ظروف ومخاطر الوظیفة ومقابل نقدی عن وجبة غذائیة للعاملین بعیاه الشرب
186 , 111	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشان منع بدل تفرغ للمهندسين
179	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٧ بشان تقرير بعض الاعقاءات الجمركية •
4 04	فرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لمعنة ١٩٧٧ بشصان تحديد رأس مال الهيئة القومية للبريد ·
, PAL ,	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لســـة ١٩٧٨ بشان تعليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها او تقيمها المحافظات •
700	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٨ بشان لائمة العقود والمشتريات الخاصة بهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء ١
1.6	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۷۰۷ لسنة ۱۹۷۹ بشـان اصدار اللائمة التنفيذية لقانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ۱۹۷۹ -
***	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ATE لمسنة ۱۹۷۹ بشان تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا ·
70 , 07	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لمسنة ١١٨٠ بشأن قواعد وشروط قملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة •
YEN	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۹۰ لسطة ۱۹۸۲ بقاق الفسوابط وقواعد الرقابة الخاصـة بالذج والهبـات والتبرعات المقدمة من جهات اجنبية أو دولية ،

,..

القساعدة	القبران
14+	قرار رئيس مجسلس الوزراء ريم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٤ بشان استعرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١ لسنة ١٩٧٤ فيما لا يتعارض مع احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ •
YAZ	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۵۶۲ لسنة ۱۹۸۰ بشــان تحدید الطبیعة القانونیة لمرفق المحاجر · ــ معدلا بالقرار رقم ۷۲۷ اسنة ۱۹۸۰ ·
787	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۲۷۹ لمسنة ۱۹۸۰ بشان تغويض الوزراء في قبول المنح والهبات والتبرعات •
YAY , \EE	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسـنة ١٩٨٦ بشان الحد الأعلى للأجور وماض حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وينوك وهيئات القطاع العام وشركاته
737	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٦ بشان قبول السيارات الجيب كهنية من الولايات المتصدة الأمريكية في نطاق اتفاقية منصة مشروع تنمية الشروة السمكية •
	سايسا : القرارات الوزارية
القاعدة	القبواق
741 , 919 , 47	اللائمة المالية للميزانية والمسابات
14	قرار وزير الثقافة والارشاد القومي رقم ١٠٩ اسنة ١٩٦٠ . بشان تنظيم مصاملة الموشفين المينين بمكابات على. اعتمادات .
30/	قرار وزير العربية رقم ٣٤٩ لسينة ١٩٧١ بشان تحديد فتات بدل مرتب الاستقبال للضباط
. ••	قرار وزير السياحة رقم ٥٠ اسـنة ١٩٧٦ بشـان تحويا المؤسسات المصرية العامة للسياحة والفنادق الى شركة مساهمة •
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	قرار وزير المالية رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۷۱ بشان القراعد الفاصة بتقيم رؤوس أموال المؤسسات الصامة المحولة الى شركات عامة •

القباعدة	القراو				
177	غرار وزير التجارة والتعوين رقم 170 لمسنة 1471 بشاس تحديد المسحار استلام المؤسسة المصرية العامة للقطن · — معدلا بالقرار رقم 1779 لمسنة 1477 ·				
٤١	قرار وزير الاسكان رقم ٤٢ لسـنة ١٩٧٧ بشـان تنـظيم الاعفاءات للقطاعات المختلفة في مشروعات التعمير ·				
	قرار ورير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ بسان اللائم، الاساسية للعلملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيدي للمروعات تحسين الاراضي •				
Y 0 T	قرار وزير المالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ بلائمة الافراح عن البضائع المستوردة او المصدرة باسم وزارات الصكوم ومصالحها والهيئات العـامة وشركات القطاع العـام ٠				
•A	خمرار وزير التامينات رقم ۲۰۸ لمسنة ۱۹۷۷ بشان خواء. واجراءات اداء وتحصيل الاشتراكات ·				
11"	غرار رزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧ بشان شروط واوضاع اجدراء الفصحى الطبى الدورى للمساملين الموضين للاصابة باحد الامراض المهنية -				
	قرار وزير التجارة والتعوين ١٠٧٦ لسنة ١١٧٧ بشــان تحديد أسعار استلام القطن عن محصول ٧٧ لســنة ١١٧٨ -				
Y0\	قرار وزير العدل رقم ۱۷۸۰ لسنة ۱۹۷۷ بقراعد واجراءات اعداد واعتماد هياكل الوظائف وحداول ترصيف الوظائف الفاصة بالادارات القانونية -				
£1	قرار وزير الاسكان رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۷۸ بشان صريان هذه الاعظاءات على بعض مشروعات انشاء المدن الجديدة والمصائع •				
4.4	هرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشان اللائصة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير •				
	قرار وزير التنمية الادارية رقم (۱) لمسنة ١٩٧١ بشأن نظام توظيف الخبراء الوطنيين •				
n	ــ معدلاً بالقرار رقم ۲۳۳۰ اسنة ۱۹۸۲ · ــ والقرار رقم ۲۶ اسنة ۱۹۸۸ ·				

القاعدة	٠٠٠ القيران
. 14	قرار وزيد النفاع والانتاح الحربي رقم ١٤ لمنة ١٩٧٦ يشان تعديل علاوة الاركان حـرب أغسباط القوات المسلمة ·
ŤŤ£	قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة رقم ١١١ لمسـنة ١٩٨٠ بشأن الاعطاء الضريبي والجمركي ·
**E . YEN . Y*E	قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشــُون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشان استحقاق العاملة اجازة بدون اجر لرعاية طفلها بحد اقصى عامين غى المرة الواحدة لمرتين فقط طوال حياتها الوطينية •
Y04	فرار خائب رئيس مجلس الورراء ووزير البترول رقم ٤٣ لمنة ١٩٨١ بشأن معالجة اسعار الطاقه •
Y7.0	قىرار وزير الماليـة رقـم ۱۸۱ لمسنة ۱۹۸۱ باللائمـة التنفينية لمقانون المحاسبة الحـكومية رقم ۱۲۷ لمسـمه ۱۹۸۱ ·
***	قرار وزیر التعمیر والدولة والاسکان واستمملاح الأراضی رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۸۱ باللائمة التنفیذی لقانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۸۱ ، بشان الاراضی الصحراویة
***	قرار وزير التعمير رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ بشـان حرمان العامل من الحوافز في حالة توقيع جزاء الاتذار او الخصم من المرتب أو الفياب بدون الذن *
	قرار وزير التعمير رقم ٥٦١ المسنة ١٩٦٨ بشسان تقرير مكافأة تشجيعية للعامل الذي اشتراك في تقديم خدمة معتازة أن اعمالا تساعد على تصميين طرق العمل أو رفع كفاءة الاداء في عدود مكافأة يعادل صافيها مرتب نصف
"	شهر وبحد اقمى مرتب ثلاثة اشهر طوال السنة المالية •
***	قرار وزير النقل وللواصلات رقم ١٧ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	قرار وزير شئون الاستثمار والتعارن الدولي رقم ٢٦ لمعه
	١٩٨٧ • بشان اصدار اللائصة التنفينية : أَسَانُونَ ٱلشَّرِكَاتَ
4.4	الساهمة •

القاعده	القران		
707	قرار وزير المالية رقم ١٦٤ يسنة ١٨٨٧ يشـأن اصدار اللائمة التنفيذيةلقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ·		
114	خرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٢٠٠ لمسئة ١٩٨٢ بشان لائمة نظام العاملين بالهيئة القوسية للإتصالات السلكية واللاسلكية -		
\$/\Y	قرار وزير التاميات الاحتماعية رقم ١٩٥٥ لمسنة ١٩٨٧ · بشأن التأمين على عمال المقاولات · ـ معدلا بالقرار رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨٧ ·		
***	قرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لمسنة ١٩٨٣ بشان اصدار لائحة العاملين بالهيئة القومية للبريد ٠		
Aeo . AM . 1/2	قرار وزير المالية رقم ۱۸۷۷ استه ۱۸۶۲ باللائصة المُلتغيفة لقانون تنظيم المتأهمــات والمزايدات رقـم ۹ لســـــــــــــــــــــــــــــــــــ		
	هرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢		
	باصدار اللائمة التنفينية للقاس رقم ٢٨ لمسنة ١٩٧٧		
7-	بشان تنظيم الشركات السياهية.		
*** . ٦٠	غرار وزير المالية وقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٢ بشـان الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الفِاصة •		
	هرار رئيس شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة التنسية		
	الإدارية رقم ٤٧٥٧ لسنة ١٩٨٢ بشان قواعد حساب		
•	مدة الشبرة العملية الزائدة عند التعيين للعاملين 		
•,	المُعلِين •		
	غرار وزيرة اليَّامِينَاتِ رقم ٧٥ اسنة ١٩٨٤ بشــان قواعد		
**	حسباب عناصر الجو الاشتراك المتغير في قانون التأمين		
.,	الاجتماعي •		
	غرار وزير المالية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٥ بشان تصديد		
••	الاسناف المغاة التي تستوردها الجهات التابعة لوزارة		
*	الطيران المدفى •		

القساعدة	القوار				
14.4	قرار وزير المالية رقم ٧٦ اسنة ١٩٨٦ باللائمة التنفينية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ٠				
 A *,	قرار وزير النقل والمواسلات والنقل البحري رقم 14 لسنة 1947 بشأن تقرير بعض الاستشناءات من حظر مزاولة أعمال النقل البحري وتقديم الخدمات البحرية وبعض الاعمال الأخرى المرتبطة بالنقل البحري الا من خسلال المؤسسات والهيئات العامة والشركات التي لا تقل حصة الدولة غي رأس مالها عن ٢٠٪ (•				
ns	قرار وزير البترول والثروة للعدنية رقم ۱۲۰ لمسنة ۱۹۸۲ بشان تحديد بدلر حضور ومكانات عصوية الاعضاء من دوى الخبرة بمجـلس ادارة الهيئـة المصرية العـامة للمساحة الجيولوجية والمشروغات التعدينية ،				
-174	قولد ونير، المستاعة رقم ٥٧ لسنة ١٨٧٧ بشأن قواعد صرف الكافات السنوية للانتاج للعاملين بهيئات القطاع العسام وشركاته				
۲۰۹ ۰٬	قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٤٤ اسنة ١٩٨٨ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ اسنة ١٩٨٨				
141	قرار وزير التعليم رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٨٨ بشــان معادلة - بعض الشهادات والمؤهلات العلمية •				
	سلبعا : قرارات لجِبْدُ شنون الخدمة المنية :				
القاعدة	القرار				
1.5	قرار لبنة شئون المخدمة المدنية رقم ۲ لسسنة ۱۹۷۸ · معدلا بقسرار وزير التنسمية الادارية رقم ۲۵۰۰ اسنة ۱۹۸۲ ·				
	قرار لجنة الخدمة المدنية رقم ۱ لسنة ۱۹۸۰ بشان التعيين في غير ادني الوطائف ·				

القباعدة

للقبرار

المنا : قرارات الجهاز الركزي للتنظيم والادارة •

قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشان المسايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين

السنيين بالفولة والأحكام التي يقتضيها تنايذه • ١٩١ ، ١٩١

مطابع الهيئة المعرية العامة للكتاب



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب